

# الحاشية على عصرها

على

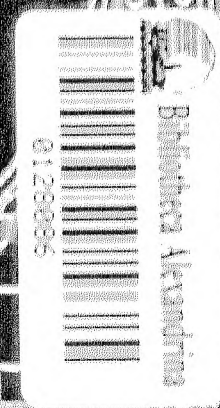
## شرح شذوذه الذهب

صنعها

د. عبد الكريم محمد الاسعد

### الجزء الأول

### الشواهد











الحاشية العصرية  
على  
شرح شذور الذهب

صنعها  
د. عبد الكريم محمد الاسعد

الجزء الأول

دار  
الشواف

✽ د. عبد الكريم محمد الأسعد : الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب .  
✽ الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .  
✽ جميع الحقوق محفوظة .

✽ الناشر : دار الشؤاف للنشر والتوزيع .  
ص . ب ٤٣٣٠٧ الرياض ١١٥٦١ .  
تلكس ٤٠١٢٤٩ إس . جي / فاكس ٤٦٢٢٨٦٦ .  
هاتف ٤٦٢٢٦٣٠ - ٤٦٢٢٦٦٧ .  
شارع الثلاثين - العليا - الرياض .  
المملكة العربية السعودية .

✽ التنفيذ الفني والطباعي :  
شركة دار التنوير للطباعة والنشر (ش . م . م) .  
المنورة - شارع اللبان - بناية عساف - الطابق السابع .  
هاتف ٣٤٦٤٤٥ (٠٠٩٦١) - ٨٠٦٣٥٩ (٠٠٩٦١) .  
فاكس ٣٤٨١٤٥ (٠٠٩٦١) .  
ص . ب ٦٤٩٩ - ١١٣ - بيروت - لبنان .

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى مَنْ أَعْرَفَ حُبَّ الْعِلْمِ وَتَشْجِيعَهُ لِلْبَاحِثِينَ .  
إلى مَنْ أَجْمَعَ النَّاسَ عَلَى دِمَاثَةِ خَلْفِهِ وَرَقَّةَ حَاشِيَتِهِ ،  
وَتَحَدَّثُوا عَنْ طَيْبِ شَمَانِلِهِ ، وَأَثْنُوا عَلَى رَفِيعِ صِفَاتِهِ .

إِنَّهُ

صاحب السمو الملكي الأمير

نايف بن عبد العزيز آل سعود

واليه

أهدي هذا الكتاب

المؤلف



## المقدمة

ابن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة ٧٦١هـ غنيّ عن التعريف، فهو نحويّ زمانه وسيبويه أو انه بلا منازع، وشرح شذور الذهب واحدٌ من مصنّفاته الحسنة، وهو موجزٌ أشدّ الإيجاز إذا قيس بطائفة كبيرة من كتبه، لكنّه غزير الشواهد من كلّ لون، فالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأمثال السائرة والأشعار والأرجاز تتزاحم فيه تزامناً قلّ نظيره في مثله، حتى ليصحّ القول فيه إنّه كتاب شواهد، وهو دقيق العبارة لطيف الإشارة، اختار له صاحبه متناً منشوراً أقام عليه بناء الشرح، وأرسى أركان هذا على دعائم من ذاك، ونهّج في صناعتها نهج المتون والشروح الذي ظهر في ذلك الزمان، ثم راج وساد - مع ما ظهر بعد ذلك من الحواشي والتقاريرات - في عصور العثمانيين فيما بعد.

ومتن شذور الذهب وشرحه يعلّمان النحو ويدريان على الفهم في آن واحد، فتحصّل ما يحويانه من مسائل الفنّ وفروعه تحصيلاً عميقاً يجعل من المحصّل نحويّاً جيّداً، والتمرّس بأسلوبيهما العلميّ الصعب يجعل الدارس مجيداً لتحكيك الألفاظ، فاهماً للرّموز، مدركاً لما وراء العبارات، مجادلاً قويّ الحجة شديد العارضة.

ولا ينبغي أن يتبادر إلى الذهن أنّ الكتاب قد خلا من سماحة الأسلوب الأدبيّ الذي لا وعورة فيه ولا خشونة تعتريه، كما خلا منها فيما بعد الكثير من متون المتأخرين وشروحهم وحواشيهم وتقاريراتهم ولا سيّما ما كان منها للأعاجم أو على طريقتهم مثل الإظهار للبركويّ وشرح الملاّ جامي على الكافية، فقد كان في شرح الشذور الكثير من هذا الأسلوب ومرّد الأمر فيه إلى أنّ ابن هشام كان إلى جانب كونه عالماً نحويّاً مرموقاً يشار إليه بالبنان عريباً صاحب ذوق أدبيّ وحسّ لغوي حتى قيل من أجل ذلك إنّه قد أدّب في مصنّفاته النحو، وشاع هذا القول وذاع وملاّ الأسماع.

ولمّا رأيت جمهرة أساتذة العربية في الجامعات قد تواضعت على اختيار هذا الكتاب، ووضعته بركنيه بين أيدي الطلاب، وأثرت على غيره من سائر كتب النحو، قمت بعمل هذه الحاشية عليه، وضمّنتها إعراب الصعب وتوجيه المنتخب من الشواهد الشعرية فيه، وقد اقتصررت فيما تناولته من هذه الشواهد على ما شعرت بحاجته إلى الإتيان بمتروك، أو توضيح غامض، أو تفصيل موجز، أو نسبة إلى قائل، أو تفسير لفظ، أو إيضاح مقصود، أو بيان مناسبه، أو نحو ذلك من الأمور، وانصرفت عن أكثر شواهد الكتاب الشعرية لأنّها خُدِمَتْ كثيراً فيه وفي غيره من كتب النحو، وتعرّض لها بالشرح والإعراب وبيان الشاهد وغير ذلك كثير من القدماء والمتأخرين والمحدثين في مصنّفاتهم وبحوثهم وتعليقاتهم وفهارسهم، ممّا يجعل تكرار القول فيها أمراً لا مسوّغ له وعملاً غير مفيد.

أمّا شواهد الكتاب النثرية من أمثال العرب وكلامهم وأحاديث الرسول، وكذلك الشواهد القرآنية، فإنّها جميعاً لم تسبق خدمتها - فيما أعلم - بغير ما كان من تعليق موجز في حاشيتين معروفتين للشذور على أجزاء من هذه الشواهد بعضها مهمّ وبعضها ليس كذلك، لهذا انصبّ اهتمامي عليها أكثر من غيرها، وحرصت على إيفائها حقّها من التفصيل والتوضيح حتى تصبح فيهما كقسيمتها الشواهد الشعرية، فأبّنت المراد منها، وكشفت أستار الغموض عنها، وأظهرت وجه الشاهد فيها، وأعربت عسيرها، ووجّهت ما دعت الحاجة إلى توجيهه من مشكلها، وكشفت عن وجه الحقيقة فيه، وعرضت لمختلف القراءات في الآي على تفاوت درجاتها، وخرّجت الشواهد القرآنية على قراءاتها، وأظهرت ما في وجوه إعراب بعضها من تنوّع فرضه تعدّد القراءات فيها، وقد كان هذا كلّهُ ممّا يصعب على الشّادين في درس النحو تتبّعه في مظانّه المتفرقة، ويعسر عليهم الوصول إليه وتجميع ما تفرّق منه والربط بين أجزائه.

كذلك نالت المسائل الصعبة والأدلة العويصة والعبارات الغامضة حظّها الواجب من العناية، فكان لها نصيب ظاهر من التفسير والتحليل والإيضاح، إذ عمدت إلى إلانتها وتسهيلها وتمهيدها وإزالة وعورتها حتى بدت سلسة سهلة المأخذ يسيرة

التناول واضحة المنطوق دانية المفهوم. هذا بالإضافة إلى ما تضمنته الحاشية من «فوائد» متناثرة هنا وهناك في تضاعيف البحوث دعت إليها الحاجة أو أوحى بها الملابس.

لكنه سيظهر للمطالع أن بعض الشواهد والمسائل لم أتعرض له البتة، وأن بعضها الآخر لم أفصل القول فيه ولم أضف إليه الكثير، وقد يرى أن هذا وذاك يدخلان في باب التقصير، والحق أنني لم أفعل في الأولى لأن تلك الشواهد والمسائل من السهولة بحيث لا تحتاج إلى قول فيها، أو لأن المصنف «ابن هشام صاحب المتن والشرح» أو المعلق «الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد الذي سمى تعليقاته: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب» قد وقّياها حقها كاملاً حتى لم يبق فيها زيادة لمستزيد، ولم أفعل في الثانية لأنهما قد عالجا اللب، وحققاً بما صنع الغرض الرئيس، ولم تبق إلا إضافات يسيرة قمت بزيادتها إكمالاً للصورة واستيفاءً للتفاصيل.

ولقد اخترت نمط الحواشي، إحياء لما اندرس من أشكال صناعة الكتب، وهي الأشكال التي تميّزت - على ما هو معروف - بعرض المعلومات الكثيرة المتنوعة، ولم تلتزم بالتقيّد بما كان من هذه المعلومات في صلب الموضوع فحسب كما تقتضي بذلك مناهج التأليف الحديثة، وحسبي فيما فعلت اقتناعي بجذواه وإيماني بفائدته، لهذا حرصت على العودة إلى الفطرة المنطلقة والسجية العفوية، وعلى ترك الالتزام بمنهج مقيد، وعلى عدم الوقوف عند حدود معينة، فحشدت في حاشيتي كلّ ما رأيته مفيداً، حتى لو متّ لما أنا بصدد أدنى ملابسة، ممّا جعلها تبدو في بعض الأمكنة كأنّها بحوث مهوشة تبعث على الاستغراب وربما الانتقاد، ولقد فعلت ذلك إيماناً مني بوجوب تعميم الفائدة وجمع كلّ ما يتعلّق بما أبحثه من المسائل والقضايا في مكان واحد وبغزارة لا يعوقها إطار يقوم عليه منهج حديث صارم في التصنيف يعيب الخروج عن الموضوع كما يقولون، ويسفّه الاستطراد فيه إلى مختلف ألوان المعارف والعلوم، ويرى أن هذا ينافي الاختصاص الواجب ويجاوز الحدود التي لا يجوز تجاوزها.



بيد أنني حرصت في الوقت نفسه كلَّ الحرص على تخليص حاشيتي من الشوائب التي عيب بها كثير من الحواشي بأخرّة، فاطّرحت المعلومات النافرة، ونبذت الأحاديث المقحمة، وأشحت عن الأساليب التي لا طائل من وراء غموضها وخشونتها، وأضفيت عليها ملامح الحداثة، ومن ثمّ سمّيتها «الحاشية العصرية». ثمّ إنني أنستُ بوضع أجزاء من هذه الحاشية بين يدي معالي الأستاذ الدكتور عبد العزيز الخويطر وزير المعارف، وهذه فرصة طيبة لأكشف النقاب عن أنّ لمعاليه في الأساس اشتغالا بالصرف والنحو ونحوهما من علوم الآلة، فقد قضى شطراً ممتداً من حياته الدراسية الجامعية في تحصيلها بجامعة القاهرة في كلية دارالعلوم العريقة في درس العربية، وأنّ الأمر ليس مقصوراً على علم التاريخ الذي تخصص فيه ببريطانيا بعد ذلك، وقام بإلقاء المحاضرات في موضوعاته في كلية الآداب بجامعة الملك سعود بالرياض إبّان تقلّده مسؤولية هذه الجامعة في وقت مبكّر، وخلف في مباحثه طائفة طيبة من الأثان حتى استقرّ لدى قرّائه وعارفيه أنّه مؤرّخ ليس غير.

ولقد أثلج صدري ما سمعته مشافهةً واطلّعت عليه كتاباً من الملاحظات الحسنة والنقود الجيدة لما تمّ اطلاع معاليه عليه ودراسته له من أبواب هذه الحاشية، لذلك هممتُ أن أعرض عليه سائر محتوياتها باباً باباً، ومسألة مسألة، ووددت أن لو أندرس معه ملاحظاته عليها ونقوده لها، لكنّ تكليفه المفاجئ بأعباء وزارة التعليم العالي أيضاً أوجب عليّ التوقّف عمّا كنت أهمّ به وحال بيني وبين تحقيق هذه الرغبة، إذ جعلني أشعر بالخرج من الاثقال عليه واختلاس أوقات راحته على قلّتها، ولا سيما أنّه لم يكن ليكتفي بالاطلاع العام السريع ولم يكن يقبل بغير ما عرف عنه عند الخاصة والعامة وأثنى به عليه المنصفون من الفحص الدقيق والتحريّ الشديد ونبذ المجاملة فيما يأخذ أو يذر من الشؤون العلمية وغير العلمية.

على أنني ما زلت وسابقى أذكر بالثناء والامتنان والتقدير كلّ ما تفضّل بإبدائه في الكثير من قضايا هذه الحاشية سواء ما كان من ذلك في المنهج أو المحتوى أو الأسلوب، ولن يغرب عن بالي أو يغيب عن ذهني المتعة العقلية التي كنت أشعر بها من النقاش الخصب الطويل الذي كان يدور بيني وبين معاليه في طائفة كبيرة من

أمورها فكنت آخذ ببعض ما يرى وأستفيد من وجهة نظره في مواطن أخرى ، مما جعل مداولاتنا مدارسات علمية بحق نتناقش فيها ونحتكم إلى المصادر التي تزخر بها مكتبته العامرة حين يشجر الخلاف ويستحكم الجدل وتتضح الحاجة إلى اليقين.

وقد رتبت أبواب حاشيتي تبعاً لأبواب الشرح المحشئ عليه، وهو ترتيب متميز خالف فيه ابن هشام ما هو سائد مشهور في ترتيب جمهرة كتب النحو لأبوابها، فقد جمع بين المرفوعات في باب واحد، فكان اسم كان مثلاً إلى جانب خبر إن، وجمع أيضاً بين المنصوبات في باب آخر فكان خبر كان إلى جانب اسم إن، وجمع كذلك بين المجزورات بالحرف والإضافة والتبعية في باب ثالث، وبين المجزومات بالأدوات المختلفة في باب مستقل رابع، كما عقد قبل هذه الأبواب أبواباً متفرقة كباب المثني والملحق به وباب جمع المذكر السالم والملحق به وباب ما جمع بألف وتاء وما ألحق به وغير ذلك من الأبواب، وختم كتابه بأبواب التوابع وغيرها، ويمكن ملاحظة هذا كله من الاطلاع على ثبت الموضوعات.

وقد ذكرت في فاتحة كل باب اسمه، وجاء تسلسل عناوين الأبواب على نحو ليس ببعيد جداً عما جاء من تسلسلها في مسرد البحوث في الطبعة العاشرة التي حققها الشيخ محمد محي الدين عبد الحمد رحمه الله في سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، فقد خالفته بإجراء قدر ليس بقليل من التعديل والتبديل في أسماء بعض الأبواب وفي ترتيبها مع التزامي التام بتسمية المصنف ابن هشام للأبواب وترتيبه لها سواء في المتن أو في الشرح، وكنت أورد نص المتن ثم نص الشرح وأردفهما بتعليقاتي في الحاشية وذلك لتسهيل المراجعة وليجد القارئ بغيته كاملة في مظانها ببسر، أما تعليقات المحقق الشيخ محي الدين فقد حذفها من حاشيتي ولم أنقل منها إلا ما اقتضت الضرورة نقله مما احتجت لنقده أو توضيحه أو تصحيحه أو إكماله أو نحو ذلك تخففاً من أن تصبح حاشيتي لو سردت تعليقاته إلى جانب المتن والشرح طويلة ثقيلة مملة ، وتفادياً لتكرار لا داعي له، ومن أراد أن يطالع تعليقات المحقق فليرجع إليها في الطبعة التي أشرت إليها ونقلت المتن والشرح منها.

## الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب

وأخيراً فإنني أرجو أن يجد الأساتذة - إن شاء الله - في هذه الحاشية بغيتهم، وأن يحصل الطلاب منها مرادهم وفق قدراتهم ومستوياتهم المتفاوتة، فقد صَنَّفْتُها على النحو الذي فصلت، وجمعت فيها كل ما يمكن أن يخدم الجميع، فالمعلم، وكذلك المتعلم المتفوق، يستغني كلاهما بما اجتمع فيها من المعلومات القاصية عن الرجوع إلى الأمّات المتفرقة فيحصل كل منهما إلى مطلبه بسرعة وسهولة، والشّادي في درس النحو ينهل من معينها المعارف الدانية التي يحتاجها، ويستعين بهذه المعارف على فكّ مغاليق عبارات الكتاب وفهم مرامي إشاراته وتحصيل معاني ألفاظه وإزالة غموض أساليبه بقدر الإمكان تاركاً إيضاح ما وراء ذلك ممّا يعسر عليه إلى أستاذه.

ولست أزع لمعلي الكمال والإحاطة، فهذان لا يصحّ في العقول السليمة ولا يستقيم في الأذهان المستقيمة أن يدعيهما الإنسان المنسوب إلى النسيان، لهذا فإنني أضع مصنّفِي هذا بين أيدي الأساتذة الأجلّاء والزملاء الفضلاء الذين خلص لهم من تجاربهم فكر ثاقب ونظر سديد جعلهم أهلاً للتقويم الرشيد، أضعه بين أيديهم مطمئناً، وأقوم بذلك واثقاً، تحفزني إلى ما أفعل بواعث متعدّدة، فهم لا بدّ أن يجدوا عثرة في مثل هذه الحاشية الطويلة يقللونني منها، أو سهواً يذكرونني به، أو سقطاً يرفعون عني إصرها، أو هتّةً يصوبونها لي فيدفعون عن كلامي وزرها، أو نقصاً يستدركون به عليّ فيزيلون عيبه، أو وهناً يخلّون الحديث من أثره، أو منهجاً للتأليف لا يركّض فيوصون باطراحه، أو نسقاً في التصنيف لا يستحبّ فيدعون إلى تركه. إنهم إن يفعلوا أكن لهم من الشاكرين الحامدين المقدرين، لأنهم بذلك سيُضَفُّون على حاشيتي هذه شرفاً وقدرًا لاشكّ فيهما، يؤصّلهما نظرهم فيها نظر الناقد المتأنّي الحصيف، والمحكّم المدقّق المنصف، ولا أشكّ لحظة في أنّهم فيما يبدونه ممّا قد نتفق فيه أو نختلف عليه إنّما يصدرون عن كفاءة واقتدار وحكمة ودراية وأمانة وإخلاص وإنصاف. لا تثريب على أحد في العلم، ونحن جميعاً مدرسين ودارسين ننشد الحقيقة بصدق، وسنبقى خدماً للمعرفة حين نُلْقِي وحين نتلقّى.

ولا يفوتني في النهاية أن أشكر صاحب دار الشواف المعروفة الأخ الفاضل الدكتور عبد المعين الشواف الذي نهض مشكوراً بطباعة هذا الكتاب ونشره وتوزيعه، وتحمل عبء ذلك كله، وأحاطني أنا وكتابي باهتمامه وعنايته ورعايته، ومثل هذا الشكر أزجيه بامتنان للأخ الكريم الأستاذ زاهر الشواف مدير الدار لصدقه ودمائه خلقه ورقة حاشيته ونشاطه «الديناميكي»، جزاهما الله كل خير، والله من وراء القصد.

المؤلف

الرياض في: ٤ / ٣ / ١٤١٥ هـ  
١٠ / ٨ / ١٩٩٤ م



## خطبة «المحقق» مؤلف «منتهى الأرب»

### الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد

الحمد لله على نعمائه، والشكر له على آلائه، وصلى الله على سيدنا محمد واسطة عقد أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه، أحمده سبحانه حمداً يكون سبباً مُدنياً من رضاه، وأشكره شكراً يكون مُقرباً من الفوز بمغفرته.

وبعد، فهذا كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» وشرحه، وهما من تصانيف العلامة المحقق فخر العربية وحامل لواء علمائها أفضل مَنْ صَنَّفَ من رجالات القرن الثامن الهجري في قواعد العربية والتطبيق عليها جمال الدين بن هشام الأنصاري، وهذا الكتاب وشرحه صَنَّفَ كتابه «قطر الندى وبلّ الصدى» وشرحه، صَنَّفَهما ابن هشام للذين شَدَّوا من علم العربية شيئاً يكون كالمقدمة لقراءتهما، وكنا ندرسهما معاً في الجامع الأزهر في فرقة دراسية واحدة وفي عام واحد، وكنا نستوعبهما قراءة ودرسا، ولم نجد في ذلك مشقة ولا عناء.

وللكتابين في نفسي ذكرياتٌ لن يأتِي عليها الزمان، فقد تلقيتهما معاً على شيخ واحد، وكان رحمه الله تعالى مثلاً للجِدِّ والإخلاص في التحصيل والإفهام وبعثَ المهمة على الاقتداء به، فكان ذلك أحد البواعث على محبة الكتابين وتحصيلهما، ثم كان أشدَّ البواعث إلى الكتابة عليهما وبعثهما. وقد كان مما جرى به القَدَر أن رأيت مشيخة الجامع الأزهر في نظامها الجديد - في سنة ١٩٣٥ الميلادية - تدريس هذين الكتابين لفرقتين دراسيتين، فجعلت «قطر الندى» وشرحه للسنة الثالثة الابتدائية و«شذور الذهب» للسنة الرابعة الابتدائية، وقد قَدِّمْتُ لقراء العربية عامة ولأبنائي وإخواني من طلبة الأزهر وأساتذته شرحاً سهلاً العبارة فائق التحقيق على شرح قطر الندى، فكان لزاماً عليَّ أن أعزِّزه بشرح على «شذور الذهب» ليكون له أخاً يداينه في السهولة والتحقيق، ويقرب ما أَعْرَبَ به ابن هشام مما أودعه فيه من

عويص المسائل التي ترجع إلى الفقه في العربية والدقة في معرفة أسرارها. وقد سميت هذا الشرح «منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب» راجياً أن يتطابق الاسم والمسمى، وأن يكون ما أودعته فيه من ذخائر العربية مُقنعاً لراغبي البحث، ساداً لِنَهْمَةِ المولعين بالتفقه في الحقائق العلمية. فإن أكن قد أصبت الذي أردت فهذا توفيق الله تعالى وتيسيره، وإن تكن الأخرى فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وبحسبي خلوص النية لله تعالى ولرسوله ﷺ هب لي من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب.

## الحاشية العصرية

※ الألاء: النَّعَم، وآلاء جمع مفردة إلى أو ألا بكسر الهمزة وفتحها، وأصل الهمزة الأخيرة في الجمع واو لأن فعله ألا يألو من باب عدا يعدو، وقد تطرّفت الواو في الجمع «الأو» بعد ألف زائدة فقلبت همزة فأصبح آلاء، ويكتب بعضهم المفرد بالآلف المقصورة أي «إلى» - كما يكتب بالآلف المقصورة المفرد معي الذي جمعه أمعاء - وذلك لكسر همزته في لغة، وبعضهم يكتبه بالآلف الممدودة «الأ» لفتح الهمزة في لغة أخرى. وآلاء جمع تكسير ليس فيه قلب مكاني، وهو مصروف لأنه على وزن أفعال فهو كأحادٍ وأجالٍ جمع أحدٍ وأجلٍ، وأصله آلاء فالتقت همزتان ثانيتهما ساكنة والأولى مفتوحة فقلبت الثانية مداً من جنس الأولى استئقلاً لاجتماع همزتين.

وقيل إن آلاء اسم جمع على وزن لَفْعَاء وإنه ممنوع من الصرف لألف التانيث الممدودة وإن فيه قلباً مكانياً إذ أصله أَلَاء على وزن فعلاء، اجتمعت في آخره همزتان بينهما ألف تعدّ كأنها غير موجودة لأنها مانع غير حصين مما جعل اجتماع الهمزتين في آخر الكلمة ثقيلاً، لذلك قدّمت الهمزة التي هي لام الكلمة ووضعت قبل فاء الكلمة فأصبحت «أَلَاء» على وزن لَفْعَاء ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة مدّة من جنس حركة الهمزة الأولى فصارت آلاء. وعندني أن هذا القول بجميع تفاصيله ضعيف، وأن القائلين به ربما قاسوا آلاء على أشياء التي يوجد بها قلب مكاني، وفي هذا القياس ما فيه لما بين «شيء» المفرد، و«إلى» أو «ألا» المفرد من الاختلاف، فهذا



اسم مقصور معتل الآخر بالالف، وليس «شيء» مثله فهو صحيح مهموز، ثم إن بعض الصرفيين قالوا إن أصل «شيء» هو «شيئ» على وزن فَيْعِل.

ومن المناسب في هذا السياق أن نتحدث عن القلب المكاني فنقول إنه نقل الحرف من موطنه في الكلمة إلى مكان آخر فيها، وهو ضرب من التوسع في اللغة، وأكثره سماعي ويكثر سماعه في الفعل المعتل أو المهموز ويقل سماعه في غيرهما من الأفعال كامضحلّ واکرهفّ من اضمحلّ واکفهرّ اللذين مصدرهما الاضمحلال والاكفهران ولم يسمع للفعل المقلوب مصدر من لفظه فلم يسمع مثلاً في هذين الفعلين المقلوبين امضحلّ ولا اكرهفّاف، وكما يكون القلب المكاني في الأفعال يكون في الأسماء نحو أبار بمدّ الهمزة فإن أصله أبار على وزن أفعال فقدمت الهمزة التي هي عين الكلمة على الباء التي هي فاء الكلمة فأصبحت أبار على وزن أفعال فاجتمع فيها همزتان متجاورتان ثانيتهما ساكنة فقلبت الثانية الساكنة مدّة من جنس حركة الأولى.

ويرى بعض الباحثين أن القلب المكاني ليس من ضروب التوسع في اللغة لأنه لا يضيف إلى أصولها كلمات جديدة، بل هو نوع من مراعاة التناسب الصوتي بين الحروف في الكلمة الواحدة، ومن أجل التناسب يحدث التقديم والتأخير كما حدث مثلاً في امضحلّ واکرهفّ ونحوهما، وفي أبار ونحوه وإن لا يعدّ ما فيها قلباً بل هو مجرد نقل أصاب بعض حروف الكلمات في بعض اللهجات العربية دون بعض مع إبقاء الحروف المزالة من أماكنها بعينها كما حدث في اضمحلّ واکفهرّ، أو مع تغيير الحرف المزال من مكانه إلى حرف آخر كما غيّرت الهمزة مثلاً في أبار إلى ألف وكما غيّرت الواو في قسي إلى ياء.

\* **شدور:** جمع تكسير مفردة شدّره، وتجمع شدّرة بألف وتاء أيضاً فيقال شدّرات، وشدور الذهب: قطع من الذهب تُلقط من معدنه.

## ترجمة ابن هشام

بقلم / محمد محي الدين عبد الحميد

صاحب كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» وشرحه، هو الإمام الذي فاق أقرانه، وشأى مَنْ تقدّمه، وأعيان مَنْ يأتي بعده، الذي لا يُشَقُّ غباره في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل الصالح الورع أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري.

ولد في القاهرة في ذي القعدة عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (عام ١٣٠٩ من الميلاد) ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيّان ديوان زهير بن أبي سلمى المزني، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته.

وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع والاطلاع المفرد والاقتدار على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكّن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسهّباً وموجزاً، وكان مع ذلك كلّ متواضعاً برّاً دمث الخلق شديد الشفقة رقيق القلب.

قال عنه ابن خلدون: «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»، وقال عنه مرّة أخرى: «إنّ ابن هشام على علم جمّ يشهد بعلوّ قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى واتبعوا مصطلح تعليمه فأثى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوة ملكته واطلاعه».

ولابن هشام مصنّفات كثيرة كلّها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول  
الباع، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت،  
ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بَلَّغنا علمه مرتباً على حروف المعجم،  
وندلك على مكان وجوده إن علمنا أنّه موجود أو نذكر لك الذي حدّث به إن لم نعلم  
وجوده، وهاكها:

✽ الإعراب عن قواعد الإعراب، طبع في الآستانة وفي مصر وشرحه الشيخ خالد  
الأنهري.

✽ الألفاظ، وهو كتاب في مسائل نحوية صنّفه لخزانة السلطان الملك الكامل، طبع في  
مصر وفي الآستانة.

✽ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، طبع مراراً وشرحه الشيخ خالد، ولنا عليه  
ثلاثة شروح: أوّلها شرح وجيز مطبوع، وثانٍ متوسط طبع أيضاً، وثالث مبسوط  
لم يطبع.

✽ التذكرة، ذكر السيوطي أنّه كتاب في خمسة عشر مجلداً، ولم نطلع على شيء  
منه.

✽ التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، ذكر السيوطي أنّه عدّة مجلدات.

✽ الجامع الصغير، ذكره السيوطي ويوجد في مكتبة باريس.

✽ الجامع الكبير، ذكره السيوطي.

✽ رسالة في انتصاب «لغة» و «فضلاً» وإعراب «خلافاً» و «أيضاً» و «هلمّ جرّاً» وهي  
موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبة برلين وليدن وهي برمتها في كتاب  
«الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي المطبوع في الهند.

✽ رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم، موجودة في مكتبة  
برلين.

\* رَفَعُ الْخَصَاصَةِ عَنْ قَرَأِ الْخِلَاصَةِ، ذَكَرَهُ السِّيُوطِيُّ وَذَكَرَ أَنَّهُ يَقَعُ فِي أَرْبَعَةِ مَجَلَّدَاتٍ.

\* الرُّوضَةُ الْأَدَبِيَّةُ فِي شَوَاهِدِ عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ، يَوْجَدُ بِمَكْتَبَةِ بَرَلِينَ وَهُوَ شَرَحَ شَوَاهِدِ كِتَابِ «اللُّمَعِ» لِابْنِ جَنِيٍّ.

\* شَذُورُ الذَّهَبِ فِي مَعْرِفَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ، طَبَعَ مَرَارًا وَلَنَا عَلَيْهِ شَرَحَ مَطْبُوعٍ.

\* شَرَحَ الْبَرْدَةَ، ذَكَرَهُ السِّيُوطِيُّ، وَرَبَّمَا كَانَ هُوَ شَرَحَ «بَانَتْ سَعَادٌ» الْآتِي.

\* شَرَحَ شَذُورَ الذَّهَبِ الْمُتَقَدِّمِ، طَبَعَ مَرَارًا وَلَنَا عَلَيْهِ شَرَحَ طَبَعَ مَرَارًا وَهُوَ هَذَا الَّذِي نَقَدَّمَهُ الْيَوْمَ.

\* شَرَحَ الشَّوَاهِدَ الصَّغِيرَى، ذَكَرَهُ السِّيُوطِيُّ أَيْضًا، وَلَا نَدْرِي أَهْوَى كِتَابُ الرُّوضَةِ السَّابِقِ أَمْ هُوَ كِتَابُ آخَرٍ؟

\* شَرَحَ الشَّوَاهِدَ الْكَبِيرَى، ذَكَرَهُ السِّيُوطِيُّ أَيْضًا، وَلَا نَدْرِي حَقِيقَةَ حَالِهِ.

\* شَرَحَ قَصِيدَةَ «بَانَتْ سَعَادٌ» طَبَعَ مَرَارًا.

\* شَرَحَ الْقَصِيدَةَ اللَّغْزِيَّةَ فِي الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، يَوْجَدُ فِي مَكْتَبَةِ لِيدَنِ.

\* شَرَحَ قَطْرَ النَّدى وَبَلَّ الصَّدَى، طَبَعَ مَرَارًا، وَلَنَا عَلَيْهِ شَرَحَ طَبَعَ مَرَارًا أَيْضًا.

\* شَرَحَ اللَّحْمَةَ لِأَبِي حَيَّانٍ، ذَكَرَهُ السِّيُوطِيُّ.

\* عَمْدَةُ الطَّالِبِ فِي تَحْقِيقِ صَرْفِ ابْنِ الْحَاجِبِ، ذَكَرَهُ السِّيُوطِيُّ وَذَكَرَ أَنَّهُ فِي مَجَلَّدَيْنِ.

\* فَوْحُ الشُّذَا فِي مَسْأَلَةِ كَذَا، وَهُوَ شَرَحَ لِكِتَابِ «الشُّذَا فِي مَسْأَلَةِ كَذَا» تَصْنِيفَ أَبِي حَيَّانٍ، يَوْجَدُ فِي ضَمَنِ كِتَابِ «الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ النَّحْوِيَّةُ» لِلْسِّيُوطِيِّ.

\* قَطْرَ النَّدى وَبَلَّ الصَّدَى، طَبَعَ مَرَارًا وَهُوَ مَتْنُ الشَّرْحِ السَّابِقِ ذَكَرَهُ، وَلَنَا عَلَيْهِ شَرَحَ مَطْبُوعٍ.

❖ القواعد الصغرى، ذكره السيوطي.

❖ القواعد الكبرى، ذكره السيوطي.

❖ مختصر الانتصاف من الكشف، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الردّ على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشف، واسم كتاب ابن المنير «الانتصاف من الكشف» وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين ومكتبة الأزهر.

❖ المسائل السُفَرِيَّة في النحو، ذكره السيوطي.

❖ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، طبع في طهران والقاهرة مراراً، وعليه شروح كثيرة طبع منها عددٌ وافٍ، ولنا عليه شرح مبسوط، نسأل الله أن يعين على طبعه.

❖ موقد الأذهان وموقف الوسنان، تعرّض فيه لكثير من مشكلات النحو، يوجد في دار الكتب المصرية، ومكتبتي برلين وباريس.

وتوفى رحمه الله تعالى بالقاهرة في ليلة الجمعة، وقيل ليلة الخميس الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد)، وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه «كشف الظنون» أنه توفي في عام اثنين وستين وسبعمائة من الهجرة وهو ما لم أجده لأحد سواه، رضي الله تعالى عنه وأرضاه.

## الحاشية العصرية

\* ينبغي للقارئ أن يتنبه إلى أن الشيخ محمد محي الدين قد كتب هذه الترجمة في عام ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م، أي قبل زمن طويل، وذلك طبقاً لما كان متاحاً له آنذاك من المعلومات، ومن المؤكد أن كثيراً من آثار ابن هشام التي ذكرها قد حَقَّق أو طبع أو عثر عليه أو اتَّضح شأنه في خلال الفترة الواقعة بعد هذا التاريخ.

\* شَكَى يَشُوُّوا القومَ شَأْواً: سبقهم، ويقال فلان بعيد الشأو أي عالي الهمة.

## خطبة ابن هشام صاحب الشذور

قال الشيخ الإمام العالم العلامة العامل الجامع لأشتات الفضائل وحيد دهره وفريد عصره صدر المحققين وبركة المسلمين جمال الدين أبو محمد عبد الله بن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته.

أول ما أقول: إنني أحمد الله العليّ الأكرم، الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، ثم أنبئ ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل رحمة للعالمين وإماماً للمتقين وقادة للعاملين محمد النبي الأمي والرسول العربي، وعلى آله الهادين وصحبه الرافعين لقواعد الدين.

وبعد: فهذا كتاب شرحتُ به مختصرِي المسمّى بـ «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» تمّت به شواهد وجمعت به شوارده ومكنت من اقتناص أوابده رائده، قصدتُ فيه إلى إيضاح العبارة لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لفّ المباني والأقسام لا إلى نشر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أنني كلّما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلّما أتيتُ على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلّما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلّق بها من أي التنزيل، وأتبعته بما

تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب، والله تعالى أسأل أن ينفعني وإياكم بذلك إنه قريب مجيب، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

## الحاشية العصرية

\* من الواضح أن الفقرة السابقة على قول ابن هشام «أول ما أقول» هي من كتابة المحقق محمد محي الدين توطئة لكلام ابن هشام نفسه الآتي بعدها مباشرة.

\* الأوابد: الغرائب، يقال أبد الشاعر أبوداً أي استعمل كلاماً لا يُعرف معناه، وأوابد جمع أبدة وهي الشيء الغريب، ومنه أوابد الكلام أي غرائبه، ومنه أوابد الشعر وهو ما لا تُماثلُ جودته أو قوافيه الشاردة.

\* لا يخفى ما في كلام ابن هشام في خطبته من وجوه البديع المتنوعة كالجناس والسجع والمقابلة والإشارة إلى اللف والنشر وغير ذلك، وإيراد هذا والإكثار منه كان الطابع المميز للأسلوب الذي درج عليه علماء ذلك الزمان وأدباؤه.

**لغات الكلمة ثلاث ولها معنيان، وحد القول، وحد المفرد،**

**و «كلاً» في العربية على ثلاثة أوجه**

**المتن «لابن هشام»**

\* قلتُ: الكلمة قول مفرد.



## الشرح «لابن هشام»

✽ وأقول: في الكلمة ثلاث لغات ولها معنيان، أما لغاتها فكلمة على وزن نَبِقَه وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل وجمعها كلم كَنَبِق، وكلمة على وزن سِدْرَة وكلمة على وزن تمرّة وهما لغتا تميم وجمع الأولى كلم كَسِدْر والثانية كلم كَتَمَر، وكذلك كلّ ما كان على وزن فَعَلٍ نحو كبد وكتف فإنّه يجوز فيه اللغات الثلاث فإن كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي إتباع الأول للثاني في الكسر نحو فَحْذٍ وشَهِدٍ، وأما معنيها فأحدهما اصطلاحى وهو ما ذكرت.

والمراد بالقول اللفظ الدالّ على معنى كرجل وفرس، بخلاف الخطّ مثلاً فإنّه وإن دلّ على معنى لكنّه ليس بلفظ، وبخلاف المهمل نحو ديز مقلوب زيد فإنّه وإن كان لفظاً لكنّه لا يدلّ على معنى فلا يسمّى شيء من ذلك ونحوه قولاً.

والمراد بالمفرد ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه كما مثّلنا من قولنا رجل وفرس، ألا ترى أنّ أجزاء كلّ منهما وهي حروفه الثلاثة إذا انفرد شيء منها لا يدلّ على شيء ممّا دلّت عليه جملة بخلاف قولنا غلامٌ زيدٌ فإنّه مركّب لأنّ كلّاً من جزئيه وهما غلام وزيد دالّ على جزء المعنى الذي دلّت عليه جملة «غلام زيد». والمعنى الثانى لغويّ وهو الجمل المفيدة، قال الله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ إشارة إلى قول القائل: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ﴾. وكلاً في العربية على ثلاثة أوجه: حرف ردع وزجر، وبمعنى حقّاً، وبمعنى إي، فالأول كما في هذه الآية، أي: انتّه عن هذه المقالة فلا سبيل إلى الرجوع، والثاني نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ أي حقّاً، إذ لم يتقدّم على ذلك ما يُزجَرُ عنه، كذا قال قوم، وقد اعترض على ذلك بأنّ حقّاً تفتح «أنّ» بعدها، وكذلك أما التي بمعناها، فكذا ينبغي في كلاً، والأوّل أن تفسّر كلاً في الآية بمعنى ألا التي يستفتح بها الكلام، وتلك تكسر بعدها إنّ نحو: ﴿إِنَّا إِنَّا أَوْلِيَاءُ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾، والثالث قبل القسم نحو: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾، معناه إي والقمر، كذا قال النّضر بن شُمَيْلٍ وتبعه جماعة منهم ابن مالك، ولها معنى رابع،

تكون بمعنى آلا. و«إن» حرف تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق ويرفع الخبر خلافاً للكوفيين، والضمير اسمها وهو راجع إلى المقالة، وكلمة خبرها، وهو قائلها، جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنها صفة لكلمة، وكذا شأن الجمل الخبرية بعد النكرات، وأما بعد المعارف فهي أحوال كجاء زيدٌ يضحك.

## الحاشية العصرية

\* يبدأ الماتن كلامه في المتن بقوله «قلت» دائماً، ويبدأ كلامه في الشرح بقوله «وأقول» دائماً.

\* مما يحتمله القياس ولم يرد به السماع إعراب بسم الله الرحمن الرحيم، فالمسموع الذي لا يُقرأ بغيره إتباع الصفتين في الجرّ لاسم الله، لكن يجوز في القياس أن يقال الرحمن الرحيم برفعهما على المدح بتقدير المدوح، ويجوز في القياس أن يقال الرحمن الرحيم بنصبهما على المدح بتقدير أمدح، ويجوز الرحمن الرحيم، والرحمن الرحيم على المدح أيضاً بتقدير المدوح للمرفوع وأمدح للمنصوب.

\* اسم الجنس الجمعي: هو الذي يفرق بينه وبين واحدة بالياء نحو روم وروميّ وعجم وعجميّ وزنج وزنجيّ بفتح الزاي وكسرها، والأكثر أن يفرق بينهما بالتاء نحو تمرة وتمر وكلمة وكلم وكلمة وشجرة وشجر ونَبَقَة ونَبَق، وعلى هذا يمكن أن يعدّ لفظ «كلم» اسم جنس جمعي لأنّه يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، وقيل هو جمع تكسير لأنّه اعتراه تغيير مفرد بهذف الهاء، أما اسم الجنس الإفرادي فهو ما لا فرق فيه بين القليل والكثير نحو ماء وتراب وعسل، واسم الجمع هو ما دلّ على الجماعة وليس له مفرد من لفظه كجيش وقوم ونساء وإبل. وتجمع «كلمة» بالألف والتاء على «كلمات» أما «الكلام» فليس جمعاً لكلمة بل هو اسم جنس إفرادي لأنّه يطلق على القليل والكثير، وهو أيضاً اسم لمصدر «التكليم».

\* قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (الآية ٤٥ من سورة آل عمران).

الملائكة: أي جبريل، كلمة منه: أي ولد منه، وجيهاً: أي ذا جاه، مريم: مضاف إليه مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

\* قال الشاعر:

ليت الكواكب تدنو لي فأنظّمها      عقودَ مدح فما أرضى لكم كلمي

فأنظّمها: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المسبوقة بالتمني، وهو متعدّ لمفعولين لأنّه بمعنى أَعْجَلَ، وهما ضمير «ها» و«عقودَ» فما: الفاء حرف عطف معناه هنا التعليل، وقد عطفت جملة «ما أرضى لكم كلمي» على جملة «أنظّمها عقودَ مدح»، ما: حرف نفي، أرضى: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم بضمّة مقدّرة على الألف للتعدّن والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، وكلمي: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها كسرة المناسبة وياء المتكلم مضاف إليه.

\* عبدُ الله: مركب إضافي. تأبّط شرّاً: مركب إسنادي. قاضيخان: مركب مزجي.

\* قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ \* لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ (الآيتان ٩٩، ١٠٠ من سورة المؤمنون)<sup>(١)</sup>.

حتى إذا جاء أحدهم الموت: أي ورأى مقعده من النار ومقعده من الجنة لو آمن،

(١) يقال «سورة المؤمنون» على الحكاية لأن التسمية جاءت من قوله تعالى في الآية الأولى من السورة ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ وهي مرسومة كذلك في المصحف.

﴿قال ربّ أرجعون، لعلّي أعمل صالحاً﴾: أي بأنّ أشهد أن لا إله إلا الله، فيما تركت: أي في مقابلة ما ضيّعت من عمري، فيقول تعالى ﴿كلّا﴾ أي لا رجوع، ﴿إنّها﴾ أي ﴿ربّ أرجعون لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت﴾، كلمة هو قائلها: أي ولا فائدة له فيها، ومن ورائهم: أي ومن أمامهم، برزخ: أي حاجز يصدّهم ﴿إلى يوم يبعثون﴾ عن الرجوع. أرجعون: الجمع للتعظيم، ربّ: منادى حذف منه ياء النداء منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة، وربّ مضاف وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه في محلّ جرّ، أرجعون: فعل أمر مبني على حذف النون والواو فاعل وهي فيه للتعظيم، ولم يقل أرجعني جرياً على عادة العرب من خطاب الواحد بالجمع تعظيماً وهو جائز في سعة النثر، والنون المذكورة للوقاية، وياء المتكلم المحذوفة مفعول به لا رجعون، وإنّما حذف ياء المتكلم من الفعل أرجعون تخفيفاً لتشاكل ياء المتكلم المحذوفة من ربّ تخفيفاً أيضاً، ولكان الفاصلة المنتهية بالنون في الآيات فإنّ ترك الياء في أرجعون يجعلها تمضي على نسق واحد وهو من الحسن واللطافة بمكان. و﴿كلّا﴾ في الآية حرف نفى مع ردع وزجر، وعليه فالمعنى: انتّه أيّها الكافر الذي حضرك الموت عن هذه المقالة وهي ﴿ربّ أرجعون لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت﴾، فلا سبيل إلى الرجوع، والردع والزجر هما طلب الكفّ عن الفعل بشدّة، إنّها: إنّ حرف تأكيد ينصب الاسم باتفاق ويرفع الخبر عند البصريين خلافاً للكوفيين الذين يرون أنّ خبر «إنّ» بقي مرفوعاً على الأصل لأنّ أصله خبر المبتدأ وهو مرفوع ولم تحدّث فيه إنّ بعد دخولها عليه رفعاً جديداً، ومثل هذا يقال في أخوات إنّ، والضمير في «إنّها» اسم إنّ وهو راجع إلى مقالة الكافر وهي ﴿ربّ أرجعون لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت﴾، و﴿كلمة﴾ خبر إنّ، و﴿هو قائلها﴾ جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع صفة لكلمة لأنّ الجمل الخبرية بعد النكرات - وما أشبه النكرات من المعارف وهو المحلّى بال<sup>(١)</sup> الجنسية - صفات، وبعد المعارف

(١) «ال» إذا أريد بها الصيغة المستقلة نفسها أصبحت همزتها همزة قطع، أمّا إذا كانت جزءاً من كلمة متصلة بها فهي همزة وصل.

المحضّة - أي التي لا تشبه النكرة مطلقاً - أحوال نحو: جاء زيد يضحك، ولا يعدّ المحلّى بأل من المعارف المحضّة دائماً، وذلك بسبب اختلاف المقصود بأل، فإن كانت أل جنسيّة فالمحلّى بها ليس من المعارف المحضّة، بل هو معرفة تشبه النكرة في العموم والجملة بعده صفة له، كما في قول شمر بن عمرو الحنفي:

ولقد أمرٌ على اللثيمُ يسبني فمضيتُ ثُمّتَ قلت لا يعنيني

فالمقصود باللثيم كلّ لثيم، وإن لم تكن أل جنسيّة فالجملة حال، قائلها: اسم فاعل رفع فاعلاً ضميراً مستتراً جوازاً تقديره هو، وها مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

### \* فوائد:

\* معنى البيت السابق: واللّه إنّي لأمرٌ على الرجل الدنيء النفس الذي من عادته أنّه يسبني وأتركه وأذهب عنه وأرضي نفسي بقولي لها إنّه لا يقصدني بهذا السّبّاب، وثُمّتَ حرف عطف مؤنّث ثُمّ والتاء المتحركة لتأنيث اللفظ، أمّا ثُمّتَ وثُمّ فهما ظرفا مكان بمعنى هناك والأول مؤنّث والثاني مذكّر والتاء المتحركة لتأنيث اللفظ، وأصل كُمتَ كُمتَ بقاء التأنيث الساكنة وحركت بالفتح في لغة، ومثل هذا يقال في رُبّتَ ورُبّتُ فالتاء فيهما هي تاء التأنيث الساكنة وحركت بالفتح في لغة، ولقد : الواو للقسمة والمقسم به محذوف تقديره واللّه واللام واقعة في جواب القسم وقد حرف تحقيق.

\* الفخذ: الجماعة من الأقارب دون البطن أي فرع من البطن، والبطن دون القبيلة أي فرع من القبيلة، ويطلق الفخذ أيضاً على العضو المعلوم، وفي الفخذ بالمعنيين أربع لغات هي: فَخَذَ، فِخْذٌ، فُخْذٌ، والرابعة فِخْذٌ بإتباع الأول للثاني في الكسر.

\* السدرة: هي شجرة النَّبَق، والسدّر: هو شجر النَّبَق.

\* الخطأ: هو النقوش الموضوعة لألفاظ مخصوصة<sup>(١)</sup> بوساطة القلم.

(١) أما الواسطة فهي إحدى الجواهر الكريمة التي تتوسط العقد، ولذلك يقال واسطة العقد أي المتوسطة من الجواهر فيه، وتكون أنفُسُها عادة.

\* قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَاذٌ﴾ (الآية ٦ من سورة العلق).

كلّا في هذه الآية حرف بمعنى الاسم «حقّاً»، يطغى: يتجاوز الحدّ في المعاصي، ولم تكن كلّا هنا للرّدع والزّجر لأنّه لم يتقدّم عليها ما يُزجّر عنه، كذا قال قوم هم الكسائي وابن الأنباري ومن تابّعهما، وقد اعترض على تفسير كلّا في الآية بحقّاً بأنّ حقّاً تفتح همزة أنّ بعدها سماعاً باتفاق، وكذلك تُفتح همزة أنّ بعد أما بالتخفيف التي هي بمعنى حقّاً قياساً باتفاق، فكذا ينبغي أن تفتح همزة أنّ بعد كلّا التي هي بمعنى حقّاً قياساً أيضاً، إذ ما الذي يسوّغ قياساً أمّا التي هي بمعنى حقّاً على حقّاً باتفاق ولا يسوّغ في الوقت نفسه قياس كلّا التي هي بمعنى حقّاً على حقّاً؟! والأوّل للخروج من هذا الاعتراض الأخذ بقول أبي حاتم الذي تابعه عليه ابن هشام وعلّل لكونه أوّل وهو أن تفسّر كلّا في هذه الآية بمعنى ألا الاستفتاحية أي التي يستفتح بها الكلام ومعناها التنبيه، وألا الاستفتاحية تكسر بعدها همزة إنّ نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ واللام في «ليطغى» لام الابتداء المرحلة.

\* فائدتان:

\* أحقّاً أنّ جيرتنا استقلّوا      فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقٌ ؟

هذا البيت مطلع قصيدة للشاعر الجاهلي المفضل السّكري وهو من عبد القيس واسمه عياض بن معشر بن سمي، وإنّما لقّب مفضلاً لهذه القصيدة التي تسمّى القصيدة المنصفة، وقيل هو لعامر بن أسحَم بن عدّي الكندي البشاعر الجاهلي، وسواء أكانت لهذا أم لذاك فإنّ كليهما ممّن يحتجّ بشعره، جيرتنا جمع جان استقلّوا: نهضوا مرتفعين، والنّيّة: الجهة التي ينوونها، يصف افتراقهم عند انقضاء المرتع ورجوعهم إلى محاضرهم.

\* ألاّ أبليغ بني خلفٍ رسولاً      أحقّاً أنّ أخطلكم هجاني ؟

قائل هذا البيت الشاعر المخضرم الذي يحتجّ به النابغة الجعدي<sup>(١)</sup>، وهو من

(١) عاش النابغة الجعدي في الجاهلية زمناً طويلاً وبايع الرسول ﷺ وأدرك العصر الأموي لكنّه مع ذلك لا يسمّى أمويّاً كما لا يسمّى الحطيئة وليد أمويين، لأنّ الخضرمه أقوى من الأموية لبعده تأثيرها في شعرهم.

قصيدة يهجو بها الشاعر الأموي الأخطل، رسولاً بمعنى رسالة وهو مفعول به ثانٍ لأبلغَ وحقاً في هذين البيتين اسم منصوب على الظرفية أي في حق، وقيل هو مصدر مفعول مطلق للفعل يحقّ المقدّر، وأنّ واسمها وخبرها في محلّ رفع فاعل ليحقّ.

\* قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (الآية ٦٢ من سورة يونس) جملتا ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ و﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ معاً في محلّ رفع خبر إنّ، والثانية معطوفة على الأولى بواو العطف، وإعمال لا النافية عمل ليس لغة أهل الحجاز وذلك عندهم بأربعة شروط هي أن يكون اسمها مقدّماً وخبرها مؤخراً، وأن لا يقرن الخبر بإلاً، وألاً يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وأن يكون اسمها وخبرها (١) نكرتين، وأمّا بنو تميم فيهملون لا النافية ويوجبون إعادتها.

\* قال تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ (الآية ٣٢ من سورة المدثر).

كلّا حرف جواب بمعنى إي التي هي بمعنى نعم، وتأتي كلّا بهذا المعنى قبل القسم كما في هذه الآية، ومعناها: إي والقمر، أي نعم أقسم بالقمر، قال بهذا التوجيه في الآية النضر (٢) بن شُمَيْلٍ وتبعه جماعة منهم الفراء وابن مالك، وهو أيضاً مذهب البصريين وهو الأرجح، واللّه يقسم بما شاء، والنهي عن القسم بغير اللّه وصفاته محمول على غير اللّه، وذهب غير النضر ومن تبعه إلى أنّ كلّا في هذه الآية حرف استفتاح بمعنى ألا الاستفتاحية، وقيل إنّها بمعنى حقّاً، وذهب الزمخشري إلى أنّها حرف نفى يفيد الردّ والزجر.

(١) ذهب ابن جني وابن الشجري إلى عدم اشتراط التكرير، واستدلّا بقول النابغة الجعدي:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغياً  
وعليه قول عبد اللّه بن المعتز:  
أنكرتها بعد أعوام مضين لها  
وعليه أيضاً قول المتنبي:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى  
فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

(٢) عالم باللغة ورواية الحديث وأيام العرب، عاش بالبصرة وولي قضاء مرو، اتصل بالمأمون وتوفي في سنة ٢٠٢ هـ ويعدّ في البصريين.



## تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف

### المتن

\* ثم قلت: وهي اسم وفعل وحرف

### الشرح

\* وأقول: الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتدّ بقوله، قالوا: ودليل الحصر أنّ المعاني ثلاثة: ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف، وأنّ الكلمة إن دلّت على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلّت على معنى في نفسها فإن دلّت على زمان محصل فهي الفعل وإلا فهي الاسم.

قال ابن الخبّاز: ولا يختصّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأنّ الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عقليّ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات. انتهى. ولكلّ من هذه الثلاثة معنى في الاصطلاح ومعنى في اللغة. فالاسم في الاصطلاح: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة: سمة الشيء أي علامته، وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث فإنّ كلّاً منها علامة على معناه.

والفعل في الاصطلاح: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة: نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما. والحرف في الاصطلاح: ما دلّ على معنى في غيره، وفي اللغة: طرف الشيء كحرف الجبل، وفي التنزيل ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ...﴾ الآية، أي على طرف وجانب من الدين، أي لا يدخل فيه على ثبات وتمكّن فهو إن أصابه خير - من صحة وكثرة مال ونحوهما - اطمأنّ به، وإن أصابته فتنة - أي شرّ من مرض أو فقر أو نحوهما - انقلب على وجهه عنه.

والواو عاطفة ومن جارة معناها التبعية والناس مجرور بها واللام فيه لتعريف الجنس ومن مبتدأ تقدّم خبره في الجار والمجرور، ويعبد فعل مضارع مرفوع لخلّوه من الناصب والجازم والفاعل مستتر عائد على مَنْ باعتبار لفظها واللّه نصبٌ بالفعل والجملة صلة مَنْ إن قدّرت مَنْ معرفة بمعنى الذي وصفة إن قدّرت نكرةً بمعنى ناس وعلى الأول فلا موضع لها وكذا كلّ جملة وقعت صلة وعلى الثاني موضعها رفع وكذا كلّ صفة فإنّها تتبع موصوفها، وعلى حرف جار ومجرور في موضع نصب على الحال أي متطرّفًا مُستَوْفزًا، فإنّ: الفاء عاطفة وإن حرف شرط أصابه فعل ماضٍ في موضع جزم لأنه فعل الشرط والهاء مفعول وخير فاعل واطمأنّ فعل ماضٍ والفاعل مستتر و«به» جار ومجرور متعلّق باطمأنّ وقس على هذا بقية الآية.

وفيها قراءة غريبة وهي «خَسِرَ الدنيا والآخرة» بخفض الآخرة، وتوجيهها أنّ خَسِرَ ليس فعلًا مبنيًا على الفتح بل هو وصف معرب بمنزلة فهِم وفَطِن وهو منصوب على الحال، ونظيره قراءة الأعرج «خاسِرَ الدنيا والآخرة» إلا أنّ هذا اسم فاعل فلا يلتبس بالفعل وذلك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به.

## الحاشية

\* نقل ابن هشام كلام ابن الخبّاز<sup>(١)</sup> من كتابه المسمّى بالنهاية في النحو، وابن الخبّاز هذا هو صاحب أشهر الشروح على ألفية ابن معط<sup>(٢)</sup> وهو «الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية».

(١) هو أحمد بن الحسين الموصلي، نحويّ ضرير، توفي في سنة ٦٣٩هـ.

(٢) درج الكتّابون الآن على كتابه «ابن معطٍ بالياء دائماً مع أنّ القاعدة أن يكتب بدونها ويتنوين فهُواسم منقوص كقاضٍ وقع مضافاً إليه وأصله معطي يتسكن الياء، والكسرة وكذلك الضمة تستقلان على الياء في حالتي الجرّ والرفع فتحذفان في الحالين فتعود الياء إلى السكون ويعوّض عن الكسرة والضمة التنوين فيلتقي ساكنان هما الياء الساكنة وتنوين العوض الذي هونون ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء =

\* زاد جعفر بن صابر نوعاً رابعاً على أنواع الكلمة سمّاها «خالفه» وهو ما يسمّيه الجمهور اسم الفعل الماضي نحو هيهات بمعنى بُعد، واسم الفعل المضارع نحو أفّ بمعنى اتّضجّر، واسم الفعل الأمر نحو صه، بمعنى اسكت، وقد سمّاها بهذا الاسم لأنّه خَلَفَ عن الفعل أي يمكن الاستغناء به عن الفعل، أمّا الجمهور فقد ألحق اسم الفعل بالفعل لأخذه فاعلاً مثله.

\* ساق المصنّف دليلين لانهصار أنواع الكلمة في الأنواع الثلاثة الثاني منهما سلم من الاعتراض وهو: أنّ الكلمة إن دلّت على معنى بضميمة غيرها فهي الحرف،

= لفظاً لا خطأً لغير توكيد، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين، أمّا في حالة النصب فتظهر الفتحة على الياء لاختفائها فيقال معطياً كما يقال قاضياً، والتنوين حينئذ للتمكين وليس للعرض، ولم تحذف الياء من معطياً في النصب لأنّها غير ساكنة، أمّا المعطى بال فكالقاضي ولا تنوين فيهما رفعاً ونصباً وجراً لأنّ التنوين وال لا يجتمعان، وقد فعل هذا قبلهم كثير من العلماء السابقين، فعلة مثلاً ابن هشام في شرح شذور الذهب: ٤٣٨، وفعله جميع شراح الفيه ابن مالك، والمحشّين على شروحهم، ولم يعلّلوا لما فعلوه، وقد قال الباحث المعاصر محمود الطناحي في تحقيقه لكتاب «الفصول الخمسون» لابن معطٍ: ١٢ في ترجمة المؤلف «وتكتب ابن معطى بإثبات الياء وهو جائز، فقد ورد إثبات الياء في المنقوص المرفوع والمجروح كثيراً في أسلوب الإمام الشافعي، ولغته حجة، على أنّ صاحب الترجمة نفسه كان يكتبها ابن معطٍ يحذف الياء ثم صار بعد ذلك لأمر ما يكتب يحيى بن عبد المعطى، رأيت ذلك بخطه هو على صفحة قسم مخطوط من كتاب المفصل للزمخشري، قال: ... كنت أكتب قديماً يحيى بن معطٍ فاتفق أن كتب كاتب في بعض كتب تقع الشهادة فيه: يحيى بن عبد المعطى، فالتزمت بذلك .. لئلا يصير المشهود به خُلُفاً، فهذا عذري إليك على ذلك» والحق أنّ الطناحي ذهب بعيداً حين احتجّ بورود ذلك في كتب الشافعي فقد ورد إثبات الياء في الاسم المنقوص غير المعرف بال وغير المضاف في القرآن الكريم نحو قوله تعالى في سورة الرعد من آية ٧ في قراءة ابن كثير ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ ومن آية ١١ في قراءته أيضاً ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنَ الْإِلَهِ﴾ ومن آية ٣٤ في قراءته أيضاً ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾ ومن آية ٣٧ في قراءته أيضاً ﴿وَمَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ وورد العكس كذلك كثيراً ومنه قوله تعالى في سورة الكهف من آية ١٧ ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ وفي سورة الإسراء من آية ٩٧ ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ وفي سورة القمر من آية ٦ ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدُّاعُ إِلَى شَيْءٍ نَكُرٍ﴾ والقاعدة في ذلك أنّ الاسم المنقوص إذا لم يعرف بال ولم يضاف حذف ياءه في الرفع والجرّ وجيء بتنوين العرض كما ذكرنا وتثبت الياء إذا أضيف نحو قاضي المدينة أو عرف بال، هذا هو الأكثر، ولكن العكس في الحالتين ورد كثيراً في الفصح، وحسبنا بالقرآن الكريم كما مكّنّا

وإن دلت على معنى في نفسها فإن دلت مع هذا المعنى على زمان محصل أي معين فهي الفعل، وإن دلت على معنى في نفسها لكن دون زمان معين فهي الاسم.

أما الأول وهو «أن المعاني ثلاثة: ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف» فلم يسلم من الاعتراض إذ يرد على قوله «فالذات الاسم» القيام فإنه اسم ومدلوله الحدث لا الذات، ويرد على قوله «والحدث الفعل» القيام أيضاً فإن القيام دالٌّ على الحدث وليس فعلاً، ويرد على قوله «والرابطة الحرف» هل زيد أخوك؟ فإن هل رابطة للأخ بزيد فهي رابطة بين اسمين لا بين اسم وفعل أي لم تربط بين الحدث والذات.

\* الاسم مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو فاصله عندهم سمو، وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة فاصله عندهم وسم.

\* قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ .. الآية.

الآية: منصوبة على المفعولية وعاملها محذوف جوازاً وهو اقرأ مثل قولك: الحديث، البيت، فكأنه قال: اقرأ الآية كلها، ويجوز الرفع والتقدير: الآية تُقرأ بتمامها، ويجوز الجر أي اقرأ إلى آخر الآية.

\* قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ (الآية ١١ من سورة الحج).

يعبد الله على حرف: أي على طرف - بفتح الراء لأنَّ الطَّرْف بالسكون هو البصر - وجانب من الدين، أي لا يدخل في الدين على ثبات وتمكن فهو إن أصابه خيرٌ من صحة وكثرة مال ونحوهما كولد وجاه اطمأن به أي سكن له ولم يضطرب وإن أصابته فتنة أي شر من مرض أو فقر أو نحوهما كزوال جاهه وكموت أولاده انقلب على وجهه عن الله أو عن دين الله ورجع إلى الكفر. ومن الناس: الواو عاطفة للآية التي بعدها على آية سابقة هي قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجَادِلُ فِي اللَّهِ

بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ﴿ ومن حرف جرّ معناه التبعية، وأل التعريف في الناس معناها الجنس، و«مَنْ» اسم موصول مبتدأ مؤخر خبره المقدم ﴿من الناس﴾، وفاعل يعبد ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على مَنْ باعتبار<sup>(١)</sup> لفظها، ومثله ﴿ومنهم مَنْ يستمع﴾ ويجوز لغة أيضاً مراعاة<sup>(١)</sup> المعنى فيقال مَنْ يعبدون وَمَنْ يستمعون، الله: منصوب بيعبد على التعظيم ولا يقال إِنَّه مفعول به تأدياً، والجملة صلة لَمَنْ الموصولة إن قُدِّرَتْ مَنْ معرفة بمعنى الذي أو الذين، وصفة إن قُدِّرَتْ مَنْ نكرة بمعنى ناس أي ومن الناس ناس، وعلى الأول لا موضع لها من الإعراب، وعلى الثاني في موضع رفع لأنّ الصفة تتبع موصوفها، على حرف: جار ومجرور في موضع نصب حال كما يقول ابن هشام من الضمير المستتر في يعبد على التأويل بمتطرفاً أو مستوفزاً المترادفين ومعناهما غير متمكّن، ويجوز أن يكون ﴿على حرف﴾ جاراً ومجروراً متعلقاً بكائناً المحذوفة المنصوبة المشتقة التي هي الحال دون حاجة إلى أن يكون الجار والمجرور نفسه حالاً كما أعرب ابن هشام ممّا حمله على تأويلهما بواحد من مشتقّين هما متطرفاً ومستوفزاً، فإن: الفاء عاطفة وإن حرف شرط، أصاب: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح في موضع جزم لأنّه فعل الشرط والهاء مفعول به مقدّم، خير: فاعل مؤخر، اطمأن: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح في موضع جزم لأنه جواب الشرط والفاعل مستتر جوازاً تقديره هو، به: جار ومجرور متعلق باطمأن، وجملة ﴿خَسِرَ الدنيا والآخرة﴾ الفعلية في موضع نصب حال من فاعل انقلب الضمير المستتر، خَسِرَ الدنيا والآخرة: بنصب الآخرة هي قراءة السبعة، وهناك قراءة غريبة شاذة هي ﴿خَسِرَ الدنيا والآخرة﴾ بخفض الآخرة، ووجه الغربة فيها التباس الصفة المشبهة بالفعل ممّا أدّى إلى جرّ الآخرة مع أنّ المتبادر أنّ خَسِرَ فعل ماضٍ، وهي شاذة لمخالفتها قراءة السبعة بنصب الآخرة، وتوجيه هذه القراءة

(١) مراعاة اللفظ والمعنى كلاهما فصيح وكثيراً جداً في القرآن الكريم، وربما وردا معاً فيه في الآية الواحدة كقوله تعالى: ﴿ومنهم مَنْ يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفا﴾ (من الآية ١٦ من سورة محمد) وأنفا: بالمد والقصر.

الغريبة الشاذة أَنْ خَسِرَ ليس فعلاً ماضياً مبيناً على الفتح بل هو صفة مشبَّهة  
 معربة مثل فَهْمٍ وَقَطْنٍ وَقَرِحٍ وهو منصوب على الحال وصاحب الحال فاعل انقلب  
 الضمير المستتر، والفعل انقلب هو عامل النصب في الحال، وإضافة خسر للمعرفة لم  
 تفده التعريف لأنّ هذه الإضافة لفظية لكون المضاف وصفاً وهي لا تفيد تعريفاً ولا  
 تخصيصاً بل تفيد المضاف تخفيفاً فحسب بحذف التنوين منه، وبهذا اندفع ما يقال  
 إنّ الحال شرطها التنكير. ونظير هذه القراءة في الشذوذ وليس في الغرابة قراءة  
 الأعرج<sup>(١)</sup> ﴿خَاسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾<sup>(٢)</sup> بجرّ الآخرة أيضاً، على أنّ خاسِرَ حال كذلك  
 من فاعل انقلب الضمير المستتر، إلّا أنّ خاسِرَ اسم فاعل فلا يلتبس بالفعل فليس فيه  
 غرابة بل شذوذ فقط، وخَسِرَ صفة مشبَّهة على وزن الفعل الماضي فتلتبس به ففيها  
 غرابة وشذوذ معاً، الدنيا: مفعول به على قراءة السبعة ومضاف إليه على قراءة  
 غيرهم، ودنيا بدون ال اسم تفضيل مؤنث أدنى، وقد يحلّيان بأل، وأدنى المذكر  
 ممنوع من الصرف للوصفية ووزن أفعل، ودنيا المؤنثة على وزن فُعْلَى، وهي  
 ممنوعة من الصرف أيضاً لألف التانيث المقصورة حتى لو كتبت فيها بألف فهي في  
 الميزان بألف مقصورة، فإذا دخلت عليهما ال جرّاً بالكسرة<sup>(٣)</sup>، أمّا الدنيا بأل فهي  
 ممنوعة من الصرف لأنها على وزن الفُعْلَى، وهي علم على نقيض الآخرة<sup>(٤)</sup>، وهي  
 أيضاً مؤنثة لأنّ وزن الفُعْلَى مختوم بألف التانيث المقصورة، وتصرف الدنيا التي

(١) هو عبد الرحمن بن هُرْمَزٍ، حافظ قارئ من أهل المدينة، أدرك أبا هريرة وأخذ عنه، توفي في سنة ١١٧ هـ.

(٢) هذه أيضاً قراءة حميد ومجاهد وابن محيصن وجماعة، إلّا أنّ ابن محيصن ينصب الآخرة، وعلى هذا فإنّ  
 في الآية أربع قراءات هي: خَسِرَ الدنيا والآخرة، وخَسِرَ الدنيا والآخرة، وخاسِرَ الدنيا والآخرة، وخاسِرَ  
 الدنيا والآخرة.

(٣) لا يسوغ أن يقال «فإذا دخلت عليهما ال صرفاً» كما درج على ذلك بعض الكاتبيين، لأنّ الصرف معناه  
 التنوين، والاسم المحلّى بال لا ينوّن، لأنّ ال والتنوين لا يجتمعان كما هو معروف، فهو باقٍ على منعه من  
 الصرف، ولكن يجرّ بالكسرة.

(٤) الدنيا التي هي نقيض الآخرة ممنوعة من الصرف كما ذكرنا لأنّ كل اسم على وزن فُعْلَى ممنوع من  
 الصرف علماً كان كالدنيا أو غير علم كالرُّجْعَى، قال قي اللسان: وحكى ابن الأعرابي «ما له دنيا ولا  
 آخرة» فنوّن دنياً تشبيهاً لها بفُعْلَى، قال: والأصل أن لا تصرف لأنها فُعْلَى.

هي علم إذا نكّرت بزوال آل منها، والنسبة إلى «الدنيا» الدنياويّ والدنيويّ والدُنْيِيّ وجمعها دُنْأ والأصل دُنُوّ تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت أَلْفاً ثم حذفت الألف نطقاً لالتقاء الساكنين وهما الألف نفسها والتنوين<sup>(١)</sup>، ومصدر الدنيا الدُنُوّ فالياء في الدنيا أصلها واو ثم انقلبت ياء لأنّ فَعُلَى إذا كانت اسماً من ذوات الواو أبدلت واوها ياء.

## للاسم ثلاث علامات

### المتن

\* ثم قلت: فالاسم ما يقبل آل أو النداء أو الإسناد إليه.

### الشرح

\* وأقول: ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميّز بها عن قسيميّه، إحداها آل، وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول الألف واللام لأنه لا يقال في هل الهاء واللام، ولا في بل الباء واللام، وذلك كالرّجل والكتاب والدار وقول أبي الطيب:

الخيّل والليل والبيداء تعرفني  
والسيف والرّمح والقرطاس والقلم

فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول آل عليها.

فإن قلت: فكيف دخلت على الفعل في قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم التّرضى حكومته  
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

قلت: ذلك ضرورة قبيحة، حتى قال الجرجاني ما معناه: إنّ استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع. أي أنّه لا يقاس عليه، وآل في ذلك اسم موصول بمعنى الذي.

---

(١) التنوين نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم المنون لفظاً لا خطأً لغير توكيد.

الثانية: النداء نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ﴾، ﴿يَا لَوْطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾، ﴿يَا هود ما جئتنا ببينة﴾، ﴿يَا صالح ائتنا﴾، ﴿يَا شعيبُ أصلواتك تأمرُك﴾ فكلٌ من هذه الألفاظ التي دخلت عليها «يا» اسم، وهكذا كلٌ منادى.

فإن قلتَ: فما تصنع في قراءة الكسائي: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ فإنه يقف على «أَلَا يا» وابتدئ بأسجدوا، بالأمر، وقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام: «يا ربَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة» فدخل حرفُ النداء فيهنَّ على ما ليس باسم؟

قلتُ: اختلف في ذلك ونحوه على مذهبين، أحدهما: أنَّ المنادى محذوف، أي يا هؤلاء اسجدوا، ويا قوم ليتنا نُرَدُّ، ويا قوم ربَّ كاسيةٍ في الدنيا، والثاني أنَّ «يا» فيهنَّ للتنبيه لا للنداء.

الثالثة: الإسناد إليه، وهو أن يُسند إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسند فعلاً أو اسماً أو جملة، فالفعل كقام زيدٌ، فقام فعل مسندٌ وزيد اسم مسندٌ إليه، والاسم نحو: زيد أخوك، فالأخ مسندٌ وزيد اسم مسندٌ إليه، والجملة نحو: أنا قمت، فقام فعل مسندٌ إلى التاء وقام والتاء جملة مسندةٌ إلى أنا.

فإن قلتَ: فما تصنع في إسنادهم «خيرٌ» إلى «تسمع» في قولهم «تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه» مع أنَّ «تسمع» فعل باتفاق؟

قلتُ: «تسمع» على إضمار «أن» والمعنى أن تسمع، والذي حسنَ حذفَ أنْ الأولى ثبوت أن الثانية، وقد روي «أن تسمع» بثبوت أنْ على الأصل، وأنْ والفعل في تأويل مصدر، أي سماعك، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم.

وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم، وبها تعرف اسمية «ما» في قوله تعالى: ﴿قل ما عند الله خيرٌ من اللّٰه و من التجارة﴾، ﴿ما عندكم ينفدُ وما عند الله باق﴾ ألا ترى أنها قد أسند إليها الأخيرية في الآية الأولى والنَّفاد والبقاء في الآية الثانية، فلهذا حكم بأنها فيهما اسم موصول بمعنى الذي، وكذلك «ما» في قوله تعالى: ﴿إنَّ



ما صنعوا كيدٌ ساحرٌ هي موصولة بمعنى الذي وصنعوا صلة والعائد محذوف، أيّ إنّ الذي صنعوه، وكيدٌ خبر، ويجوز أن تقدّرهما موصولاً حرفياً فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدّرهما حرفاً كافاً مثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدِ﴾ لأنّ ذلك يوجب نصب كيدٍ على أنّه مفعول صنعوا.

## الحاشية

\* من علامات الاسم الخاصة بقول «أل» فإن قلت: كيف دخلت أل على الفعل في قول الفرزدق المتوفى في ١١٠هـ:

ما أنت بالحكم التّرضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فالجواب أنّ دخول أل على الفعل في هذا البيت الذي لا مفرّ من قبول استعمالات صاحبه لأنّه ممّن يحتجّ بشعرهم في إقامة القواعد وتأسيسها ضرورة شعرية هي صحيحة لكنّها شاذّة قبيحة تحفظ ولا يقاس عليها لأنّ ضرورات القدماء ليست بالضرورة ضرورات لنا فيقتصر منها على قبول المسموع المحتجّ به فحسب، وقد وافق عبد القاهر الجرجاني على هذا الرأي وعدّ من أجل ذلك دخول أل على الفعل في سعة النثر خطأ بإجماع النحاة، وذهب إلى أنّ أل هذه هي في حقيقة الأمر اسم موصول بمعنى الذي وليست أل التعريف كما يتوهم، والاسم الموصول تكون صلتها جملة فعلية أيضاً، وهي هنا جملة «تُرضى»، ويقول ابن هشام في المغني إنّّه ربّما دخلت أل على جملة فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنّها ليست حرف تعريف، وذلك كقول ذي الخرق الطهوي «دينار أو قرط بن هلال»:

يقول الخنّى وأبغض العجم ناطقاً إلى ربّنا صوت الحمار الجُدّع<sup>(١)</sup>

(١) شبّه في فحشه بالحمار الذي تجدع أذناه أي تقطع فينهب، وهذا البيت في الخزائن للبغدادى ١٤:١ وفي مغني ابن هشام ٧٢.

ويقول إنَّ هذا خاصٌّ عند النحاة بضرورة الشعر خلافاً للأخفش وابن مالك، ومن الواضح أنَّ هذا يعني أنَّ دخول آل الموصولة على الفعل المضارع عندهما ليس ضرورة شعرية، ولعلَّ ذلك لأنَّ الشاعر كان يمكنه التصرّف في هذا البيت فيسقط آل من غير أن ينكسر الوزن، فلماً أدخلها فيه مع إمكان الاستغناء عنها دلَّ على أنها ليست بضرورة.

ما أنت بالحكم: ما نافية، وهي ملغاة عند التميميين أصلاً، ولأنَّ الفرزدق تميميٌ ألغيت في بيته هذا فلم تعمل عمل ليس، وهي هنا عاملة عند الحجازيين<sup>(١)</sup> لوجود شروط أعمالها الأربعة عندهم، ولا يمنع من الأعمال أنَّ اسمها وخبرها معرفتان أحدهما ضمير والثاني محلىً بآل، إذ لا يشترط أهل الحجاز في أعمالها ما يشترطونه في أعمال لا النافية من شروط، أحدها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فالحجازيون يعملونها في قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾<sup>(٢)</sup> في قراءة السبعة مع كون اسمها اسم إشارة معرفة، وعلى هذا فإنَّهم يعربون «ما» في البيت نافية تعمل عمل ليس وأنت ضمير منفصل مبنيٌّ على الفتح في محلِّ رفع اسم ما والباء حرف جرٍّ زائد والحكم خبر ما منصوب محلاً مجروراً لفظاً بحرف الجرِّ الزائد، وحرف الجرِّ الزائد ليس له معنى أساسي رئيس وله معنى إضافي هو مجرد التوكيد لأنَّ زيادة المبني تدلُّ على زيادة المعنى.

✽ قال تعالى: ﴿يا أيُّها النبيُّ﴾ (من الآية ١ من سورة الأحزاب).

يا حرف نداء، أيُّ منادى نكرة مقصودة لأنَّ النبي هو المقصود بالنداء مبنيٌّ على الضمِّ في موضع نصب والهاء حرف تنبيه والنبي بالرفع نعت لأيُّ على اللفظ،

(١) إلغاء عمل ما عمل ليس لا يظهر في قول الفرزدق هذا لدخول الباء الجارة الزائدة على الخبر، فالتميميون والحجازيون يستون في النطق به مجروراً، ومعرفة أنَّ الفرزدق جعل الخبر مرفوعاً بضمة مقدرة منع من ظهورها انتغال المكان بحركة المناسبة مستفاد من أمر خارج عن النطق وهو كون الفرزدق تميمياً.

(٢) من الآية ٣١ من سورة يوسف، وقد قرأ عبد الله بن مسعود الآية: ما هذا بشراً. على الإهمال.

والنبيُّ أو النَّبِيُّ على وزن فعيل مشتق من النبوة أو النبوءة، وهو المخبر عن الله تعالى، وترك الهمزة هو الشائع في الاستعمال الآن، وإن كان تركها وذكرها في صحيح اللغة سواء، وكلاهما مقروء به في القراءات السبع، والهمزة قراءة ورش عن نافع، وجمعه أنبياء، وتَنَبَّى أو تَنَبَّأ ادعى النبوة أو النبوءة، ومنه المتنبيُّ أو المتنبيُّ أحمد بن الحسين<sup>(١)</sup> المتوفى في سنة ٣٥٥ هـ الذي قيل<sup>(٢)</sup> إِنَّهُ خَرَجَ إِلَى بَنِي كَلْبٍ وَادَّعَى أَنَّهُ حَسَنِيٌّ ثُمَّ ادَّعَى النَّبُوَّةَ أَوْ النَّبُوَّةَ فَشَهِدَ عَلَيْهِ بِالشَّامِ وَحُسِّ دَهْرًا ثُمَّ اسْتَتَيْبَ وَأُطْلِقَ.

\* قال تعالى: ﴿يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ (من الآية ٨١ من سورة هود).

لوط منادى مبني على الضم في محل نصب لأنه مفرد علم، وهو علم أعجمي<sup>(٣)</sup> ينبغي منعه لذلك من الصرف، لكنه صرف لأنه ثلاثي ساكن الوسط، ومثله نوح وهود، إِنَّا: أصلها إِنْنَا بثلاثة نونات، فحذفت النون الثانية لأنها طرف بخلاف الأولى فإنها وسط وبخلاف الثالثة لأنها كلمة مستقلة، والطرف أولى بالحذف.

\* قال تعالى: ﴿يَا صَالِحُ اتَّقِ اللَّهَ﴾ (من الآية ٧٧ من سورة الأعراف).

إِتَّقَا: فعل أمر مبني على حذف الياء والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت ونا ضمير متصل في موضع نصب مفعول به.

(١) هو أبو الطيب الشاعر المشهور الذي نبذوه بالمتنبي، يقال تَبَزَّاهُ بكذا نَبْزاً أي لَقَبَهُ به، وهذا شائع في الألقاب القبيحة، ﴿وتتباذروا بالألقاب﴾: أي تعابروا ولَقَّبَ بعضهم بعضاً.

(٢) السبب الذي لَقَّبَ المتنبي من أجله بهذا اللقب مختلف فيه اختلافاً كبيراً، وفيه أقوال متعددة، وما ذكرته واحدٌ من هذه الأقوال.

(٣) قرأت في إحدى الحواشي في تعليل تسمية لوط بهذا الاسم أن ذلك إنما كان لأن حَبَهُ لَاطَ بقلب إبراهيم أي لَصَقَ به وتعلَّق، ومن الواضح أن بين هذا التعليل وبين وصف النحاة لفظ لوط بأنه أعجمي تناقضاً، لأنَّ العجمة تقضي بأنه ليس من وضع العرب في حين أن الاسم لوط لو كان من مادة الفعل لَاطَ الذي هو فعل عربي لكان ينبغي أن يعدَّ مثله عربياً، وهو ما لم تذكره المعاجم ولا كتب النحو، بل لقد أجمعت على أن لفظ لوط أعجمي، ولم أجد في غير هذه الحاشية ذكراً لسبب تسمية النبي لوط بهذا الاسم.

\* قال تعالى: ﴿يَا شُعَيْبُ أَصْلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ (من الآية ٨٧ من سورة هود).

الهمزة للاستفهام ولكن قصد بها هنا التهكم والسخرية والاستهزاء لا حقيقة الاستفهام، وذلك أنَّ شعيباً كان كثير الصلاة وكان قومه إذا رأوه يصلّي تضاحكوا.

\* من علامات الاسماء النداء، ولكن الكسائي وهو من القراء السبعة في القول الراجح قرأ: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup>. وظاهر هذه القراءة دخول «يا» حرف النداء على الفعل «اسجدوا» خلافاً للأصل القاضي بأنَّ يا النداء من علامات الأسماء، وقد أجيب عن قراءته على مذهبين أحدهما أنَّ يا حرف تنبيه لا حرف نداء، والثاني أنَّ المنادي محذوف أي ياهؤلاء أو يا قوم اسجدوا، يؤيد هذا الثاني أنَّ الكسائي وقف على أَلَا يا، ومدَّ ألف «يا» إشارة إلى محذوف بعدها هو المنادي وإلى أنَّ «يا» ليست ياء المضارعة كما في القراءة السبعة<sup>(٢)</sup> التي هي: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾، بل «يا» التي هي حرف نداء، ثم ابتدأ الكسائي بفعل الأمر اسجدوا، وقد خفف الكسائي أَلَا من التشديد وأعربها حرف استفتاح، أمَّا الذين قرأوا من السبعة: فهم لا يهتدون أَلَا يسجدوا لله. فقد شدّدوا أَلَا، والمعنى على قراءتهم: فهم لا يهتدون أن يسجدوا لله، فزيدت لا قبل يسجدوا وأدغمت فيها نون أن المصدرية، وتكون جملة أن لا يسجدوا لله في محلّ نصب مفعولاً به في المعنى للفعل يهتدون اللازم بإسقاط إلى. يا هؤلاء: هؤلاء منادى مبنيّ على الضمّ المقدّر منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة البناء

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل.

(٢) القراء السبعة هم: اليعصبّي المعروف بابن عامر المتوفى بدمشق في سنة ١١٨ هـ، وعبد الله بن كثير المتوفى بمكة في سنة ١٢٠ هـ، وعاصم بن أبي النّجود قارئ الكوفة المتوفى في سنة ١٢٧ هـ، وأبو عمرو ابن العلاء المتوفى بالكوفة في سنة ١٥٤ هـ، وحمزة بن حبيب الزيات المتوفى في سنة ١٥٦ هـ، ونافع إمام المدينة في القراءات المتوفى في سنة ١٦٩ هـ، والكسائي الكوفي المتوفى في ربيعويه في سنة ١٨٩ هـ، وقيل يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي المتوفى بالبصرة في سنة ٢٠٥ هـ بدل الكسائي، والراجح أنَّ الكسائي هو القارئ السابع، وعلى ذلك جرى علماء القراءات المشهورون في كتبهم، فإذا ذكروا فيها القراء السبعة عنوا الكسائي بينهم.

الأصلي، ويا قوم: قوم بالكسرة منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة، وقوم بالضمّة منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب لأنّه نكرة مقصودة، ومثل هذه الآية قول ذي الرّمة في صاحبه ميّة:

ألا يا اسلمي يا دارميّ على البليّ ولا زال منهلاً بجرعائك القطر<sup>(١)</sup>

ومثل ما ذكرنا من التخرّيج لقراءة الكسائي يقال في تخرّيج قوله تعالى: ﴿يا ليتنا نُردُّ﴾<sup>(٢)</sup> حيث الظاهر دخول حرف النداء على الحرف «ليت» خلافاً للأصل.

✽ قال عليه الصلاة والسلام: «يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة».

ظاهر الحديث دخول حرف النداء على ما ليس باسم وهو ربّ خلافاً للأصل، ويقال في تخرّيجه مثل ما قيل فيما سبق، وإذا قدّرت يا حرف نداء فالمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء أو يا قوم، وكاسية مبتدأ سوّغ الابتداء به لأنّه نكرة دخول ربّ عليه، وفي الدنيا صفة لكاسية وهو مسوّغ آخر للابتداء بالنكرة، عارية خبر المبتدأ.

أو في الدنيا خبر أوّل للمبتدأ وعارية خبر ثانٍ<sup>(٣)</sup>.

أو في الدنيا خبر للمبتدأ وعارية بالرفع صفة<sup>(٤)</sup> لكاسية على المحل.

أو عارية بالرفع بدل<sup>(٥)</sup> كلّ من محلّ كاسية.

(١) لا زال: لا حرف نفى، والأسلوب خبريّ أريد به الدعاء، منهلاً: أي منسكباً منصّباً، الجرعاء: الأرض الرملية التي لا تنبت شيئاً والمقصود بساحتك، القطر: المطر.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

(٣) ذُكرت هذه الأعراب في إحدى حواشي الشذور وهي شديدة التكلّف كما هو واضح إن لم تكن خطأ صريحاً، فنحن إذا قلنا إنّ «عارية» يمكن أن تكون خبراً ثانياً فهذا يعني أنّ الجملة قبله تامة المعنى ويمكن أن يُستغنى عنه، وليس ذلك كذلك فإنّ «كاسية في الدنيا» لا يتمّ بها المعنى ولا يتمّ المعنى إلا بذكر «عارية»، ونحو هذا يقال في إعرابها بدل كلّ وصفة لكاسية في حالي الرفع والجرّ، ولعلّ الأسلم أن تعرب «عارية» خبراً فحسب.

(٤) انظر التعليق السابق.

(٥) انظر التعليق السابق.

ويجوز جرّ عاريةً على أنها صفة<sup>(١)</sup> أو بدل<sup>(٢)</sup> كلُّ من كاسيةٍ على اللفظ، أو على أنها مجرورة برّب محذوفة.

ويجوز نصب عاريةً على أنها حال من الضمير المستتر في متعلّق الخبر، أي كائنة «هي» في الدنيا، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو «كائنة».

وربّ في الحديث معناها التكثر كما يقول الحفني في حاشيته على الأشموني:

ومثل الحديث قول أبي محجن الثقفي:

يا رُبّ مثلكِ في النساءِ غريرةٍ بيضاءَ قد متّعَتْها بطلاق<sup>(٣)</sup>

ونظيرهما قول جرير:

يا حبّذا جبَلُ الرّيانِ من جبَلٍ وحبّذا ساكنُ الرّيانِ من كانا<sup>(٤)</sup>

وقول الفرزدق يهجو رجالاً من بني عذرة:

يا أرغم الله أنفاً أنت حامله يا ذا الخنّى ومقال الزّور والخطَل<sup>(٥)</sup>

\* من علامات الاسم أن يكون مسنداً إليه، فإن قلت: فما تصنع في إسنادهم خيرٌ إلى تسمعُ في قولهم تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه، مع أن المسند إليه وهو تسمعُ فعل باتفاق؟

أجيب عن هذا الاعتراض بأنّ هذا المثل روي بثلاث روايات، الأولى: أن تسمعَ بنصب تسمعَ بأن المصدرية المذكورة، ولا إشكال في هذه الرواية لأنّ الخبر وهو خيرٌ

(١) انظر التعليق السابق .

(٢) انظر التعليق السابق .

(٣) الغريرة المغترّة بلين العيش الغافلة عن صروف الدّهر، ومعنى متّعَتْها بطلاق: أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها، كأنّه يهدّد زوجته بذلك.

(٤) الرّيان: اسم لعدّة جبال منها جبل في بلاد بني عامر، ومنها جبل أسود عظيم في بلاد طيّب إذا أوقدت النار عليه أبصرت من مسيرة ثلاثة أيام، وقيل هو أطول جبال أجا.

(٥) الخنّى: الفحش، الخطل: هو المنطق الفاسد المضطرب والتفحّش فيه.

خيرٌ إنّما هو من المصدر المنسبك من أنْ والفعل اللّذين ذكرنا، والتقدير: سماعك خيرٌ، فالإسناد في الحقيقة إنّما هو للاسم لا للفعل، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقول العرب في أمثالهم: «أن ترد الماء بماء أكيس»<sup>(٢)</sup> .

والرواية الثانية: تسمع بالمعيديّ بنصب تسمع مع حذف أنْ، وفي هذه الرواية إشكال آخر هو حذف أن المصدرية وبقاء عملها وهو النصب مع أن القاعدة أنّه متى حذف الناصب للمضارع ارتفع الفعل لضعف عامل النصب فلا يعمل هذا الناصب من أجل ضعفه محذوفاً إلاّ بمقوّ هو لام التعليل أو لام الجود أو نحوهما.

والرواية الثالثة تسمع برفع تسمع على ما تقتضيه القاعدة وهي أنّه متى حذف الناصب للمضارع ولم يوجد جازم ارتفع الفعل، والذي حسن حذف أن الأولى ثبوت أن الثانية فتكون أن المذكورة قرينة على أن المحذوفة، وهذه الرواية هي التي اعترض عليها وتحتاج إلى توجيه، وتوجيهها هو أن الفعل تسمع بالرفع إنّما هو على ملاحظة أنْ، فكان التقدير «أنْ تسمع» والمقدّر كالمذكور فيكون الإسناد في الحقيقة إلى الاسم وليس إلى الفعل، وذلك بصرف النظر عن أن الناصب المحذوف لا يعمل بدون وجود مقوّ على ما ذكرنا.

ومعيديّ<sup>(٣)</sup> تصغير معدّيّ منسوب إلى معدّ اسم قبيلة، وإنّما خففت الدال في معيديّ استئقّالاً للجمع بين الياء المشدّدة والدال المشدّدة مع ياء التصغير.

﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللّهِو وَمِنَ التّجَارَةِ﴾ (من الآية ١١ من سورة الجمعة).

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٢) وذلك لاحتمال أن تجد الماء الذي تقصده ناضباً، وتفسير المثل: أن يمرّ الرجل بالماء فلا يحمل منه اتكالاً على ماء آخر يصير إليه فيقال له: أن تحمل معك ماءً أحزم لك فإن أصبت ماءً آخر لم يضرّك فإن لم تحمل ولم تصب ماءً آخر عطبت.

(٣) كان المعيديّ يغير على مال النعمان وكان النعمان يطلبه فلا يقدر عليه وكان يعجبه ما يسمع عنه من الشجاعة والإقدام إلى أن أمّته فلما رآه استزرى منظره لأنّه كان دميم الخلقة فقال هذا القول الذي أصبح مثلاً يضرب للرجل الذي له صيت وذكر في الناس فإذا رأيته ازدريت مرأه.

ما اسم موصول بمعنى الذي، وعن طريق الإسناد وحده عرفت إسمية ما هذه فقد أسند إلى «ما» الأخيرة<sup>(١)</sup> أي كلمة «خير»، وجملة ﴿وما عند الله خير من اللّٰه﴾ ومن التجارة ﴿المكوّنة من المبتدأ والخبر ومتعلقاتهما في محلّ نصب مقول القول، ومثل ما قلناه في هذه الآية عن معرفة إسمية ما عن طريق الإسناد وحده نقوله في قوله تعالى: ﴿ما عندكم ينفدُ وما عند الله باقٍ﴾<sup>(٢)</sup> فقد أسند النفاذ والبقاء لـ «ما» فكان هذا الإسناد دليلاً على إسميتها، ونفد ينفد من باب فرح بمعنى قنيّ وذهب المصدر نفاذ ونفد، أمّا نفد ينفد فهو من باب نصر والمصدر نفاذ ونفوذ ومعناه جواز الشيء والخلوص منه، وباقي: أصلها باقي وهي خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على الياء للثقل، وقد عوضنا الاسم المنقوص «باقي» عن هذه الضمة المقدّرة للثقل بتنوين وهو نون ساكنة تنطق ولا تكتب فالتقى ساكنان هما الياء التي سكنت بعد تقدير الضمة والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فالتنوين ليس عوضاً عن حرف محذوف بل هو عوض عن الضمة المقدّرة على الياء للثقل.

﴿قال تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ..﴾﴾ (من الآية ٦٩ من سورة طه).

تُعرَفُ بالإسناد - بالإضافة إلى اختصاص إنّ بالدخول على الجمل الاسمية - إسمية ما في هذه الآية، فهي فيها اسم موصول بمعنى الذي، وجملة صنعوا صلة الموصول، والعائد محذوف أي: إنّ الذي صنعوه، وكيد خبر إنّ وهو مسند إلى ما التي هي اسم موصول بمعنى الذي، ويجوز أن نجعل ما موصولاً حرفياً أي حرفاً مصدريةً مثل أن المصدرية، فتكون هي وصنعوا في تأويل مصدر اسم إنّ، أي: إنّ صنّعهم، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير ضمير عائد لأنّها ليست اسماً موصولاً من جهة ولأنّ الضمير مذكور في المصدر «صنّعهم» من جهة أخرى، وهو من إضافة المصدر لفاعله.

(١) في هذا إشارة إلى أنّ خيراً أصله أخير فنقلنا حركة الياء للخاء الساكنة فاستغني عن همزة القطع التي جيء بها ليتمكن النطق بالساكن وهو الخاء.

(٢) من الآية ٩٦ من سورة النحل.



وليس لك عند أكثر النحاة ومنهم ابن هشام أن تقدّر ما حرفاً كافّاً لمجرّد أنّها رسمت في المصحف «إنّما» مجتمعة<sup>(١)</sup>، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾<sup>(٢)</sup> لأنّ ذلك يوجب نصب «كيد» على أنّه مفعول به لصنعوا، والآية برفع «كيد» عند جمهور القراء وفي المصحف، أمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ فإنّ إنّما كافة ومكفوفة واللّه مبتدأ واللّه خبره وواحد صفة وقيل توكيد.

وقد قرأ مجاهد وحמיד وزيد بن عليّ «كيد» بالنصب على أنّه مفعول به لصنعوا وما زائدة كافة، وفي هذه الآية لا يتأتّى إعمال إنّ المكفوفة بما الزائدة وهو جائز<sup>(٣)</sup> قليلاً جداً، لأنّ ما جاء بعد إنّما فعل وهو صنعوا وليس اسماً.

كيد ساحر: من إضافة المصدر لفاعله، وقرأ بعضهم «كيدٌ سحرٌ» على أنّ التقدير: كيدٌ ذوي سحر، أو من إضافة الجنس إلى النوع فتكون «سحرٌ» تمييزاً مجزواً بالإضافة لـ «كيد»، لأنّ الكيد يكون سحراً وغير سحر، كما تميّز الأجناس بأنواعها، وكما تميّز الأعداد بما يفسرها نحو: علمٌ نحوٍ ومائةٌ درهم.

(١) كان حقّ «ما» سواء فرضت اسماً موصولاً أو موصولاً حرفياً أن تفصل في الكتابة من نون إنّ وفقاً لقواعد الخط العربيّ المعروفة لكنّها كتبتا في المصحف مجتمعين أي «إنّما» لأن الكتابة فيه سنة متبعة فلا تبدل.

(٢) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٣) وهذا الجواز يقتضي جواز نصب «اللّه» على أنّه اسم إنّ المكفوفة بما الزائدة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾، ولا أعرف أحداً قرأ بهذا.

# علامة الماضي قبول تاء التانيث الساكنة وعلامة الأمر دلالة على الطلب وقبول الياء وعلامة المضارع قبول لم

## المتن

\* ثم قلت: والفعل إمّا ماضٍ وهو ما يقبل تاء التانيث الساكنة كقامت وقعدت، ومنه نِعَمَ وبئسَ وعسى وليس، أو أمر وهو ما دلّ على الطلب مع قبول ياء المخاطبة كقومي، ومنه هَاتِ وتَعَالَ، أو مضارع وهو ما يقبل لم كلم يقيم، وافتتاحه بحرف من «نأيت» مضموم إن كان الماضي رباعياً كأدحرج وأجيب، ومفتوح في غيره كأضربُ وأستخرج.

## الشرح

\* وأقول: أنواع الفعل ثلاثة: ماضٍ وأمرٌ ومضارع، ولكلٍّ منها علامة تدلّ عليه. فعلامه الماضي تاء التانيث الساكنة كقامت وقعدت، ومنه قول الشاعر:

أَلَمْتُ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعْتُ      فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتِْ النَّفْسُ تَزْهَقُ

وبذلك استُدلّ على أنّ «عسى وليس» ليسا حرفين كما قال ابن السّراج وتعلّب في عسى وكما قال الفارسي في ليس، وعلى أنّ «نِعَمَ» ليست اسماً كما يقول الفرّاء ومن وافقه، بل هي أفعال ماضية لاتّصال التاء المذكورة بها وذلك كقولك «ليست هند ظالمةً فعست أن تفلح»، وقوله عليه الصلاة والسلام «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» وقول الشاعر:

نعمت جزاء المتّقين الجنّة      دار الأمانى والمنّى والمنّة

واحترزت بالساكنة عن المتحركة فإنّها خاصة بالأسماء كقائمة وقاعدة.

وعلاوة الأمر مجموع شيئين لأبدٍ منهما أحدهما: أن يدلّ على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى: فكلي واشربي وقَرِّي عينا، ومنه «هات» بكسر التاء، و«تَعَالَى» بفتح اللام، خلافاً للزمخشري في زعمه أنهما من أسماء الأفعال، ولنا أنهما يدلّان على الطلب ويقبلان الياء، تقول: هاتي بكسر التاء وتَعَالَى بفتح اللام، قال الشاعر:

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوَّلِينِي تَمَايَلْتُ      عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رِيًّا الْمُخَلَّلِ

والعامة تقول «تَعَالَى» بكسر اللام، وعليه قول بعض المحدثين:

« تَعَالَى أَقَاسِمُكَ الْهُمُومُ تَعَالَى »

والصواب الفتح كما يقال: إخْشَيْ واسْعَى.

فلو لم تدلّ الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة نحو قومين وتقعدين أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو «نزال يا هند» بمعنى انزلي، فليست بفعل أمر. وعلاوة المضارع أن يقبل دخول «لم» كقولك «لم يقم، ولم يقعد». ولأبدٍ من كونه مفتتحاً بحرف من أحرف «نأيت» نحو: نقوم وأقوم ويقوم زيد وتقوم ، ويجب فتح هذه الأحرف إن كان الماضي غير رباعي سواء نقص عنها كما مثلبا أو زاد عليها نحو: ينطلق ويستخرج، وضَمَّها إن كان رباعياً سواء كان كلّه أصولاً نحو: سحرج يدرج، أو واحد من أحرفه زائداً نحو: أجاب يجيب، وذلك لأنّ أجابَ وزنه أَفْعَلَ، وكذا كلّ كلمة وجَدَتْ أحرفها أربعة لا غير، وأول تلك الأربعة همزة، فاحكم بأنّها زائدة، نحو: أحمد وإصْبَع وإثْمِد. ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى ﴿لَمْ يَكْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ \* ولم يكن له كُفُواً أحده. لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً تقول «يقوم زيد» فيكون الفعل مرفوعاً لخلوه عن الناصب والجازم ومحتملاً للحال والاستقبال، فإذا دخلت عليه «لم» جَرَمَتْهُ وَقَلَبَتْهُ إِلَى مَعْنَى الْمَضْيِ، وفي الفعل الأول ضمير مستتر مرفوع

على الفاعلية، وفي الثاني ضمير مستتر مرفوع لنيابته مناب الفاعل، ولا ضمير في الثالث لأنه قد رفع الظاهر وهو «أحد» فإنه اسم يكن وكفوا خبرها، وجوزوا أن يكون حالاً على أنه في الأصل صفة لأحد، ونعت النكرة إذا تقدّم عليها انتصب على الحال كقوله:

لميّة موحشاً طللُ                      يلوحُ كأنّه خللُ

أصله: لميّة طللٌ موحشٌ، وعلى هذا فالخبر الجار والمجرون، والظاهر الأول، وعليه العمل، ففي الآية دليل على جواز الفصل بين كان ومعمولها بمعمول معمولها إذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو «كان في الدار زيدٌ جالساً» و«كان عندك عمروٌ جالساً» وهذا ممّا لا خلاف فيه.

## الحاشية

\* قال عليه الصلاة والسلام: مَنْ تَوَضَّأَ<sup>(١)</sup> يوم الجمعة فبها ونعمت.

تتمّة الحديث: «وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ<sup>(٢)</sup> أَفْضَلُ». فبها ونعمت: معناها فقد أخذ بها أي بالعزيمة ونعمت العزيمة الوضوء، أو: ونعمت عزيمة الوضوء، والمقصود بقوله: وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ، أي لغير الجنب، وإلا فالغسل واجب عليه.

مَنْ اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، تَوَضَّأَ فعل الشرط في محلّ جزم، يومَ ظرف زمان منصوب متعلّق بتَوَضَّأَ والجمعة مضاف إليه، فبها: الفاء رابطة لجواب الشرط وهو جملة «..بها» لأنه مبدوء بقدر مقدّرة إذ

---

(١) مَنْ تَوَضَّأَ: أي وهو طاهر من الجنابة لا الحدث الأصغر، يقال وَضُوٌّ يَوْضُوٌّ وَضَاءَةٌ مثل ضَخْمٌ يَضْحَمُ ضَخَامَةً فهو وَضِيٌّ وجمعه أَوْضِيَاءٌ وَوَضَاءٌ، والوضوء: الماء الذي يَتَوَضَّأُ به، والوضوء: الفعل نفسه أي التَوَضُّؤُ.

(٢) غَسَلَ يَغْسِلُ من باب ضرب والمصدر الغَسْلُ، والغُسْلُ هو الفعل نفسه أي الاغتسال وجمعه اغْتَسَالٌ.

أصله «فقد أخذ بها» أي بالعزيمة، وجملة فعل الشرط مع جملة جواب الشرط في محلّ رفع خبر المبتدأ على الأرجح<sup>(١)</sup>، ونعمت: الواو حرف عطف وجملة المدح بعدها معطوفة على جملة الشرط قبلها والتاء تاء التانيث الساكنة والعزيمة فاعل والوضوء مخصوصٌ بالمدح خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف، وتقدير المحذوفين «الممدوح» أو مبتدأ مؤخر وجملة نعم وفاعلها في موضع رفع خبر مقدّم، وإذا قدّرنا نعمت عزيمةً الوضوء كان فاعل نعم ضميراً مستتراً مفسّراً بالتمييز وهو عزيمة. وهذا الحديث شاهد على أنّ نعم فعل ماضٍ - ومثلها بثس - عند الجمهور وليس اسماً كما يقول الفراء والكوفيون الذي استدّلوا على اسميّتها واسميّة بثس بدخول الجارّ عليهما في: ما هي بنعم الولد، ونعم السير على بثس العير، فضلاً عن إضافتهما للولد والعير، وقد أجاب الجمهور بأنّ الجارّ داخل على محذوف تقديره: ما هي بمقولٍ فيها نعم الولد، ونعم السير على مقولٍ فيه بثس العير.

ومن شواهد فعلية «بثس» لاتصال تاء التانيث الساكنة بها، وقد ترك المصنّف التمثيل لذلك، قول الرسول: «اللّهم إني أعوذ بك من الجوع فإنّه بثس الضّجيع، وأعوذ بك من الخيانة فإنّها بثست البطانة».

﴿ أَلَمْتُ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَعَتْ      فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتْ النَّفْسُ تَزْهَقُ ﴾

حيّت: فعل ماضٍ من التحية أي سلّمت بالتحية، ويحتمل كما جاء في إحدى الحواشي أنّ المراد بحيّت أي جعلتني<sup>(٢)</sup> حيّاً بمجيئها كأحييت فيكون قوله «حيّت» في مقابلة قوله «كادت النفس تزهب» وقد حذف الألف من الفعل لالتقاءها ساكنة مع تاء التانيث الساكنة، لمّا: ظرف زمان بمعنى حين مبنيّ على السكون في محلّ نصب وهو

(١) وقيل إنّ جملة الشرط هي الخبر، وقيل جملة الجواب.

(٢) فيه تكلف واضح، ويبعد جداً أن يكون المعنى أنّها جعلته حيّاً، إذ لو أراد الشاعر ذلك لقال: فأحييت، ولا خوف من ذلك على الوزن، فهو في حيّت من التحية وفي أحيّت من الإحياء واحد، ولا يلتفت إلى المقابلة بين «حيّت» بمعنى أحيّت وبين «كادت النفس تزهب» فهي أقرب إلى الافتعال لادنى ملاسة.

متعلّق بتزهُق، وجملة تولّت في محلّ جرّ بإضافة لَمّا إليها، أو هي حرف شرط غير جازم حرف وجود لوجود أي وجود جواب الشرط لوجود فعل الشرط. كادت: حرّكت تاء التانيث الساكنة بالكسر لالتقاء الساكنين، وَهَقَ يَزْهَقُ من باب فتح يفتح والمصدر زُهُوق، وهو زَاهِقٌ وَزْهُوقٌ.

\* نعمت جزاء المتّقين الجنّة دارُ الأمانى والمنى والمنّة

الجنّة والمنّة: الأولى مرفوعة بضمّة مقدّرة على أنّها مخصوصة بالمدح، والثانية مجرورة بكسرة مقدّرة لأنّها في حكم المضاف إليه لأنّها معطوفة عليه، وقد منع من ظهور الضمة والكسرة اشتغال المحلّ بالسكون العارض للوزن في الرّجز، دار: بدل كلّ من الجنّة، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي، والجنّة في اللغة البستان وهي مشتقة من الاجتنان وهو الاستتار لأنّها تستر من دخلها، ومنه الجنين والجنّ لاستتارهما، ومنه الصّوم جُنّة لستره ذنوب صاحبه، والتّرس جُنّة لستره صاحبه، والمراد بها دار الثواب في الآخرة، والعلاقة بين الأصل اللغوي وهو الجنّة بمعنى البستان والمعنى المراد الذي هو دار الثواب في الآخرة واضحة. دار: تجمع على دور وهو جمع غير مطّرد عند سيبويه، وتجمع أيضاً على ديار، وأصل دار دَوْر، تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، الأمانى: يقال تَمَنَّى يتمنّى تَمَنٍّ والمصدر تَمَنٍّ والاسم أُمْنِيّة بضمّ الهمزة وتشديد الياء وجمعه أُمَانِيّ بتشديد الياء، ولكن الشاعر خَفَّف ياء الجمع في البيت وهو جائز كما يجوز تخفيف الياء في المفرد أيضاً، وأُمْنِيّة بالتشديد أصلها أُمْنُوِيّة بوزن أُمُفْعُولَة، اجتمعت الواو والياء وكانت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم أبدلت الضمّة كسرة لتناسب الياء، لأنّ الياء كسرة ممطولة، المنى: بكسر الميم وضمّها جمع منية بكسر الميم وضمّها، المنّة: مفرد معناه العطية والمنحة والفضل والنّعمة. ونظير هذا البيت في كلّ ما جيء به من أجله قول ذي الرُّمّة يصف ناقة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة:

أو حُرّة عَيْطَلٌ تَبْجَاءُ مُجْفَرَةً دَعَائِمُ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زورِقُ البلدِ

وقد أنث الشاعر الفعل نعمت مع أنّه مسند إلى مذكّر وهو الزورق لأنّه يريد به

الناقة فأنثت على المعنى، والحرّة الكريمة، والعيطل الطويلة العنق، وثبجاء عظيمة السنّام، والمُجفّرة العظيمة الجنب، يقال فرس مُجفّر وناقة مُجفّرة إذا كانت عظيمة المحزم، ودعائم الزّور قوائمها، وقد وصف الشاعر النّاقة بأنّها عظيمة القوائم وكُنّي عن ذلك بدعائم الزّور، والزّور هو أعلى الصدر، وانتصب «دعائم» على التشبيه بالمفعول به نحو: الحسنُ الوجه، وقيل انتصابه على التمييز وهو ضعيف لأنّه معرفة لإضافته إلى المحلّي بال، والتمييز لا يكون معرفة عند البصريين.

✽ قال تعالى: ﴿فكلي واشربي وقَرِّي عينا﴾ (من الآية ٢٦ من سورة مريم).

كلي واشربي وقَرِّي: كلٌّ منها فعل أمر مبنيّ على حذف النون وياء المفردة المؤنثة المخاطبة فاعل، عينا تمييز منصوب، وقَرَّ اليوم يَقَرُّ قَرّاً بضمّ القاف أي برَد، ويومٌ قارٌ وقَرَّ أي بارد، وليلة قارّة وقَرّة أي باردة، ويقال قَرَّ يَقَرُّ بالمكان من باب ضرب أي أقام، ويقال قَرَّ به عينا يَقَرُّ من باب ضرب وقَرَّ به عينا يَقَرُّ من باب علم أي بردت عينه ولم تسخن بالدموع، كناية عن الفرح وهو ضد الحزن.

✽ علامة الفعل الماضي قبوله تاء التانيث الساكنة: يقول المصنّف: «واحترزت بالسّاكنة عن المتحركة فإنّها خاصة بالأسماء كقائمة وقاعدة» أي احترزت بتاء التانيث الساكنة عن تاء التانيث المتحركة فإنّها خاصة بالأسماء، ويعني بذلك إن كانت حركتها إعراباً كقائمة وقاعدة، وإلّا فإنّها توجد في الاسم نحو لا حول ولا قوة إلّا باللّه، وفي الفعل نحو تضرب، وفي الحرف نحو رُبّت وُثِمّت، والحركة في الثلاثة ليس إعراباً.

✽ قال الشاعر:

إذا قلت هاتي نوليني تمايلت عليّ هضيمَ الكشح رياء المخلخل

هات: فعل أمر للمفرد المذكر المخاطب، وهاتي: فعل أمر للمفردة المؤنثة

---

(١) التنويع والنوال كلاهما بمعنى واحد، ولا فرق بينهما سوى أنّ الأول مصدر والثاني اسم مصدر، وكذلك الإعطاء والعطاء.

المخاطبة إمّا بمعنى نُولِني أي أعطيني من التنويل<sup>(١)</sup> أو النوال بمعنى العطاء أو الإعطاء، وإمّا بمعنى ناوليني بمعنى أعطيني أيضاً ولكنها من المناولة بمعنى الإعطاء<sup>(١)</sup> أو العطاء، والماضي هَاتِي والمضارع يَهَاتِي كقَاضَى يُقَاضِي، وقول المصنّف «هَاتِ بكسر التاء» ليس مراده أنّه مبنيّ على الكسر بل بيان حركة آخره الموجودة، وهَاتِ مبنيّ على حذف حرف العلة وهو الياء، وإمّا هَاتِي فمبنيّة على حذف النون لأنّها من الأفعال الخمسة وياء المفردة المخاطبة فاعل والياء الأولى التي يبنّى على حذفها عند الإسناد للمفرد المذكور حذفت هنا لالتقاءها ساكنة مع ياء المخاطبة.

ومثل هذا يقال في تعالَ فهو أمر للمفرد المذكّر المخاطب، إمّا تَعَالَى فهو فعل أمر للمفردة المؤنثة المخاطبة، وهي بمعنى أقبلِي وليس لها ماضٍ ولا مضارع من لفظها، وماضيها ومضارعها في المعنى أَقْبَلَ يُقْبَلُ، وقول المصنّف: «تَعَالَ بفتح اللام» ليس مراده أنّه مبنيّ على الفتح بل بيان حركة آخره الموجودة، والحاصل أنّك إذا أمرت مفرداً مذكراً تقول تَعَالَ بالفتح ويكون مبنيّاً على حذف حرف العلة وهو الياء وإذا أمرت به مفردة مؤنثة تقول تَعَالَى وتكون مبنيّة على حذف النون لأنّها من الأفعال الخمسة وياء المفردة المخاطبة فاعل والياء الأولى التي يبنّى على حذفها عند الإسناد للمفرد المذكور حذفت هنا لالتقاءها ساكنة مع ياء المخاطبة.

وقد خالف الزمخشري في هَاتِ وتعالَ، وعدّ كلاهما اسم فعل أمر لأنّهما يدلّان على الطلب ولكنّهما لا يقبلان عنده ياء المفردة المؤنثة المخاطبة، لذلك فهو يستعملهما لأمر المفرد المذكور والمفردة المؤنثة ولأمر غيرهما بلفظ واحد، وتكون هَاتِ عنده مبنيّة على الكسر، وتَعَالَ مبنيّة على الفتح. وعند الجمهور هَاتِي فعل أمر مسند إلى ياء المخاطبة مبنيّ على حذف النون وياء المفردة المؤنثة المخاطبة فاعل وهو مكسور أبداً إلّا إذا كان لجماعة الذكور فإنّه يضمّ. نُولِني: فعل أمر مبني على حذف النون وياء المخاطبة فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به، وجملة نُولِني في محلّ نصب بدل كلّ من جملة هَاتِي التي هي في محلّ نصب مفعول القول، أو هي

(١) انظر التعليق السابق.



توكيد معنوي لها على اعتبار أن نوليني وهاتي بمعنى واحد. هضيم الكشح: من إضافة الصفة إلى موصوفها في المعنى وهو من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، ومثل هذا يقال في رياء المخلخل، ورياً مؤنث ريان، هضيم حال من الضمير المستتر فاعل تمايلت وتقديره هي، وهذا الفعل هو عامل النصب في الحال، ولم يتطابق الحال مع صاحبه في التانيث لأن وزن فعيل يصلح للمذكر والمؤنث مثل قتيل وجريح وأسير<sup>(١)</sup>، وقد جعل بعضهم «هضيم» بالرفع فاعلاً لتمايلت، والكشح مضافاً إليه، ورياً منصوباً بفعل محذوف تقديره أعني أو أمدح. وعندي أنه إذا جاز أن تعرب «هضيم» فاعلاً فإنه يجوز أيضاً أن تعرب «رياً» فاعلاً إما بفعل محذوف يفسره المذكور تقديره «تمايلت عليّ رياء المخلخل»، أو يكون معطوفاً على «هضيم» بإسقاط حرف العطف. ومعنى هضيم الكشح: أي دقية الخصر، ورقّة الخصر يتمدح بها، ورياً المخلخل: أي حسنة محلّ الخلخال، والمقصود أنها ليست دقية الساق بل ساقها ممثلة بحيث يزينها الخلخال.

### \* فائدة:

إذا قلنا «يجوز ذلك اتفاقاً أو إجماعاً» فإنّهما منصوبان على المصدرية، أي كلّ منهما مفعول مطلق على تقدير «اتفقوا اتفاقاً وأجمعوا إجماعاً» وأستحسن أن يعربا حالين على التأويل بالمشتق وهو «متفقٌ عليه ومُجمَعٌ عليه» وصاحب الحالين هو «ذلك»، والعامل فيهما هو الفعل «يجوز» ، وعندي أن ذلك أفضل من إعرابهما مفعولاً مطلقاً لأنّه يمكن أن يقال «يجوز ذلك باتفاقٍ أو إجماعٍ» والجار والمجرور بعد اسم الإشارة المعرفة حال.

\* قال أبو فراس الحمداني المتوفى في ٣٥٧هـ من قصيدة له نظمها وهو أسير

(١) صيغة فعيل التي هي بمعنى مفعول يستوي في الوصف بها المذكر والمؤنث وتأتي بدون التاء فيهما بشرط أن يُذكر معها الموصوف مثل: نقلت المرأة القتيل إلى المستشفى، فإن لم يذكر معها الموصوف فإنها تأتي بالتاء مثل: نقلت الجريحة إلى المستشفى، وذلك دفعاً للالتباس بالمذكر.

في بلاد الروم وقد سمع حمامة بجانبه:

أقول وقد ناحت بقربي حمامة      أيا جارتا لو تعلمين بحالي  
مُعَاذَ الْهَوَى ما ذقت طارقة النَّوَى      ولا خَطَرْتُ منكِ الهموم ببالٍ  
أيا جارتا ما أنصفَ الدهرُ بيننا      تَعَالِي أقاسمك الهموم تَعَالِي

ناحت: بمعنى غرّدت لأنّ تغريد الحمام يسمى بكاء، لو تعلمين: وفي رواية لو تشعرين، ومُعَاذَ: مفعول مطلق أي أعوذ بالهوى مُعَاذًا أي ألجأ إليه لجوءاً، وطارقة النَّوَى: أي ما يطرق ويحدث من البعد والفراق، وجملة تعالي الثانية تأكيد لفظي لجملة تعالي الأولى، وقد نسب الشيخ محمد الأمير في حاشيته على شرح شذور الذهب هذه الأبيات لأبي نواس<sup>(١)</sup> المتوفى في سنة ٢٩٥ هـ ببغداد، ويرى الشيخ محمد محي الدين أنّ هذا ربّما كان انتقال نظر منه أي ربّما كان سهوًا، أو ربّما كان تحريفًا من النساخ، والحق أنّ الأمير نسب الأبيات إلى أبي نواس متابعًا أبا زكريّا يحيى الرّصاع.

يقول ابن هشام إنّ العامة تقول للمفردة المؤنثة المخاطبة تَعَالِي بكسر اللام، وقد نطق بهذا أيضاً بعض المحدثين كما فعل أبو فراس في الأبيات السابقة، وهو خطأ والصواب الفتح أي تَعَالِي، وقد ردّ قول ابن هشام هذا بما قيل من أنّ أهل مكة يقولون تَعَالِي بكسر اللام للمرأة، فهو صحيح وليس بلحن، ولكن الأفصح فتح اللام لأنّ الأصل «تَعَالِيْن» بفتح اللام التي هي عين الكلمة، والياء الأولى لام الفعل وهي حرف ساكن، والياء الثانية ياء المفردة المؤنثة المخاطبة فاعل وهي ساكنة أيضاً وهي اسم، ثم إنّ الفعل مبنيّ على حذف النون، وحذفت الياء الأولى لالتقاء الساكنين فبقي اللفظ تَعَالِي بفتح اللام.

وقد شكّا أبو فراس ما به إلى الحمامة وقال: إنك تغرّدين لأنك لا تشعرين بمثل شعوري، ولا تعلمين ما أنا فيه فأنت طليقة وأنا أسير وأنت على مقربة من فراخك

(١) توفى أبو نواس وعمره ستون سنة، وقيل له أبو نواس لذؤابتين كانتا تنوسان على عاتقه.

\* يقال: إِخْشَى واسْعَى بفتح الشين والعين، ولا تكسران لأن الأصل إِخْشَايْنَ واسْعَايْنَ فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وهما فعلا أمر مبنيان على حذف النون وياء المفردة المؤنثة المخاطبة فاعل لأنهما بينيان على ما يجزم به مضارعهما الذي هو من الأفعال الخمسة وهو حذف النون.

\* نزال يا هند: بمعنى انزلي، ونَزَّال اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، أما انزلي فهو فعل أمر مبني على حذف النون لأن الأمر بينى على ما يجزم به مضارعه، وياء المخاطبة فاعل، وتستعمل نزال للمفرد المذكر والمفردة المؤنثة باللفظ نفسه بدون ياء المخاطبة، وكذلك تستعمل لغيرهما بالصيغة نفسها دون زيادة.

\* لم يقم: لم حرف نفي وجزم وقلب، يقوم فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وقد دخلت عليه «لم» فجزمته بالسكون فالتقى ساكنان الواو والميم فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

\* أجاب يجيب: أصل أجَابَ أجَوَّبَ، نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفاً، أو قلبت الواو ألفاً لتناسب فتحة الجيم قبلها، ووزن أجَابَ أَفْعَلَ فالهمزة زائدة في الموزون والميزان، وأصل يجيب يُجَوِّبُ، والدليل على أن الفعل واوي هو الجواب، فنقلنا كسرة الواو في المضارع إلى الجيم الساكنة، ثم قلبنا الواو ياء لتناسب الكسرة قبلها.

\* أحمدُ تصلح فعلاً مضارعاً وتصلح اسماً. إئُمد: اسم ل حجر الكحل ويجوز إئُمد بضم الهمزة وكسر الميم، وإذا قلنا إئُمد بضم الهمزة والميم تكون اسماً لموضع.

\* من علامات المضارع افتتاحه بحرف من حروف «نأيت» بمعنى بَعُدْتُ ونَأَى مضارعه يَنَآى وأمره إِنَّا، أو من حروف «أنيت» وأَنَى الشيءُ أَنِيّاً من باب ضرب أي دنا وقرب وحضر، وأَنَى لك أن تفعل كذا أي هذا وقته فبادر إليه ومضارعه يَأْنِي، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، أو افتتاحه بحرف

(١) من الآية ١٦ من سورة الحديد، ومعنى ﴿أَلَمْ يَأْنِ﴾ : ألم يَحِنْ.

من حروف «نأتي» أو «أتين».

\* قال تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ولم يكن له كفواً أحد ﴿﴾ (الآيتان ٣ و ٤ من سورة الصمد).

لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، ولأنَّ الفعل مسند إلى الله فإنَّ النفي مستمرٌ فيشمل الحاضر والمستقبل، وفي يلد ضمير مستتر جوازاً مرفوع على الفاعلية، وأصل الفعل يُولد، وقعت الواو بين عدوتيهما<sup>(١)</sup> الفتحة والكسرة فحذفت، وفي يولد ضمير مستتر جوازاً مرفوع لنيابته عن الفاعل، ولعدم وقوع الواو بين عدوتيهما لم تحذف، ولا يوجد ضمير مستتر في الفعل «يكن» لأنَّه رفع الظاهر وهو «أحد» فإنَّه اسم يكن مؤخَّر، وكفواً خبرها مقدَّم، وله جار ومجرور متعلِّق بكفواً، أو حال من كفواً لأنَّها في الأصل صفة لكفواً<sup>(٢)</sup> النكرة ثم تقدَّمت عليه فانقلبت حالاً، أو جار ومجرور متعلِّق بيكن<sup>(٣)</sup>، ومعنى كفواً أي مكافئاً ومماثلاً فهو مشتقٌّ مثلهما.

وجوزوا إعراباً آخر هو أن يكون كفواً حالاً من أحد على أنَّه في الأصل صفة لأحد ونعت النكرة الجامدة<sup>(٤)</sup> إذا تقدَّم عليها انتصب على الحال، وتكون «له» على هذا الإعراب متعلِّقة بمحذوف منصوب تقديره كائناً هو خبر يكن مقدَّم على اسمها وهو أحد، والظاهر في إعراب هذه الآية هو الإعراب الأول وعليه العمل، وفي الآية على الإعراب الأول دليل على جواز الفصل بين كان من جهة ومعموليها أي اسمها وخبرها

(١) هذا مصطلح جرى على استعماله الصرفيون المتأخرون ولا سيما الأعاجم وقد ذكرناه، وإلا فالعداوة مدفوعة بمثل مؤرد ومؤسم، والأوجه أن يرد حذف الواو إلى عادة العرب في نطق مثل هذه الأفعال.

(٢) هذان الإعرابان ضعيفان، أمَّا الأول فلأنَّ «له» جارٌّ ومجرور يحسن أن يتعلَّق بكفواً المشتقَّ تعلُّقاً مباشراً، فلا يكون الجار والمجرور لذلك صفة للمشتق النكرة حين كان متأخراً عنه ثم حالاً منه حين تقدَّم عليه كما هو الحال لو كان الموصوف نكرة جامداً، وأمَّا الثاني فلأنَّ يكن فعل ناقص يحسن أن لا يتعلَّق به شيء، وأشبه الجمل تتعلَّق عادة بالأفعال التامة أو بالمشتقات.

(٣) انظر التعليق السابق.

(٤) أمَّا نعت المعرفة فلا يصبح حالاً إذا تقدَّم على المنعوت لأنَّ من شروط الحال أن تكون نكرة، ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة.

من جهة أخرى بمعمول معمولها إذا كان معمول معمولها هذا ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقد فصل في الآية بين يكن من جهة ومعموليهما وهما كفواً أحد من جهة أخرى بمعمول كفواً وهو الجار والمجرور «له»، ومثل ذلك قولنا: كان في الدار زيد جالساً، وكان عندك عمرو جالساً، وكان في الدار جالساً زيداً، وكان عندك جالساً عمرو، وجواز الفصل متفق عليه ولا خلاف فيه.

\* «لم ولما» كلٌّ منهما حرف نفي وجزم وقلب فهما قلبان زمان المضارع الحاضر أو المستقبل إلى الماضي، ويجوز دخول همزة الاستفهام عليهما، وتنفرد لم بمصاحبة أداة الشرط نحو: إن لم تجتهد فلن تنجح، ويستمر النفي مع لما إلى زمن التكلم، أما مع لم فذلك محتمل أن يكون وأن لا يكون، والمنفي بلماً متوقع الحصول بخلاف المنفي بلم، ومجزوم لما جائز الحذف نحو: قاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها في حين لا يحذف مجزوم لم إلا شذوذاً نحو قول إبراهيم بن هرمة<sup>(١)</sup> :

(١) بشَّار بن بُرد المتوفى في سنة ١٦٧هـ هو أوّل المولّدين الذين لا يحتجّ بهم، وقيل هو آخر من يحتجّ بهم ولا يحتجّ بأحد بعده من المولّدين، والصحيح أن إبراهيم بن هرمة القرشي المتوفى في سنة ١٧٦هـ هو آخر الشعراء الذين يحتجّ بهم، وذهب السعد التفقازاني في حاشيته على الكشف إلى أن أبا فراس الحمداني المتوفى في سنة ٣٥٧هـ من العرب المستشهد بكلامهم حتى أن ابن عبّاد قال في حقّه بدئ الشعر بملك يعنى امرأ القيس وختم بملك ويعني هذا الرجل، ويقال «المولّدون» لكلّ متولّد من العرب وغيرهم، ويسمّى الشعراء المولّدون المحدثين أيضاً، ويُعنى بالمولّدين و المحدثين الشعراء المتأخرون كالعباسيين، وقد يقال إنّ المحدثين بفتح الدال الذين حدثوا بعد العرب، وبكسر الدال الذين أحدثوا اللحن في كلام العرب، والشعراء على أربع طبقات: الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة، والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان وليبيد، قال الأخفش: مخضرم مأخوذ من قولهم ماء مُخْضَرَم إذا تناهى في الكثرة والسعة، سمّي الرجل بذلك كأنه استوفى الأمرين، وزعم بعضهم أنّه لا يسمى مخضرمًا حتى يكون إسلامه بعد موت النبيّ بكثير، ورده ابن رشيّق بأنّ النابغة الجعديّ وليبيد أ سُمّيَا مخضرمين وليس كذلك، والطبقة الثالثة هي المتقدمون من أهل الإسلام كالفرزدق وجريز وذي الرّمة، وهؤلاء كلّهم يستشهد بكلامهم، وأما المحدثون من أهل الإسلام الذين نشأوا بعد الصدر الأول من المسلمين كالبحثري والتمني فإنهم لا يحتجّون بكلامهم إلا أن يجعل ما يقولونه بمنزلة ما يروونه، ولا وجه لهذا الجعل وإن صدر عن الزمخشري، لأنّ مبنى الرواية على الوثوق والضبط، ومبنى القول على الدراية والإحاطة، والاتفاق في الأول لا يستلزم الاتفاق في الثاني.

احفظ وديعتك التي استودعْتُها يومَ الأعازب إن وُصِلْتَ وإن لم<sup>(١)</sup>

\* قال الشاعر الأموي الذي يحتجّ بشعره كثيرَ عزّه:

لميةٌ موحشاً طَلُّ يلوح كأنه خِلُّ

يلوح: أي يلمع، والخلة بكسر الخاء جمعها خِلل بكسر الخاء وفتح اللام بعدها، وهي بطانة تُلفُّ بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وسيورٌ تُلبَسُ ظهور القسي، وجفن السيوف قرابه وبيته، والقسي جمع قوس.

لمية جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي واللفظي كفاطمة، ومي مرخم مية في حالة النداء، وأصل التركيب في الشطر الأول «لميةٌ طَلُّ موحشٌ» فموحش المرفوع صفة لطلل، ثم تقدّمت الصفة على الموصوف النكرة الجامدة فأصبحت حالاً منصوبة منه، وجملة «لميةٌ طَلُّ» مبتدأ مؤخر وخبر مقدّم وجوباً، وإنما كان هذا الوجوب لأنه لا يبتدأ بنكرة إلا بمسوَّغ، والمسوَّغ هنا للابتداء بالنكرة وهي طَلُّ هو تأخير المبتدأ وتقديم خبره عليه وكون هذا الخبر المقدّم شبه جملة جاراً ومجروراً وهو لمية، كذلك سوَّغ الابتداء بالنكرة وصف المبتدأ «بموحش» التي أصبحت حالاً منصوبة بعد تقديمها على موصوفها، وإعراب الشطر الأول من البيت شبيه بأحد أعراب قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ التي ذكرناها، وهذا الإعراب هو إعراب الجار والمجرور «له» خبراً ليكن، وإعراب «أحدٌ» اسم يكن، وإعراب «كُفُوًا» حالاً من أحد أصلها قبل التقديم صفة له. وفي قول الشاعر «لميةٌ موحشاً طَلُّ» شاهد أيضاً على مجيء صاحب الحال نكرة إذا وجد مسوَّغ لذلك، لأن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، والمسوَّغ هنا تقدّم الحال على صاحبه.

(١) يوم الأعازب: يوم مشهور وُصِلَتْ: أي أعطيت الصلاة، وحركت ميم لم بالكسرة للقافية.

# الحرف ما لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا شيئاً

## من علامات الفعل

### المتن

\* ثم قلت: والحرف ما عدا ذلك كهل وفي ولم.

### الشرح

\* وأقول: يعرف الحرف بأن لا يقبل شيئاً من العلامات المذكورة للاسم والفعل، وهو على ثلاثة أنواع:

(١) ما يدخل على الأسماء والأفعال كهل، مثال دخولها على الاسم قوله تعالى: ﴿فهل أنتم شاكرون﴾ ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى: ﴿وهل أتاك نبأ الخصم﴾.

(٢) وما يختص بالأسماء كفي في قوله تعالى: ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾.

(٣) وما يختص بالأفعال كلم في قوله تعالى: ﴿لم يلد ولم يولد﴾.

ثم اعلم أن المنفي بها تارة يكون انتفاؤه منقطعاً، وتارة يكون متصلاً بالحال، وتارة يكون مستمراً أبداً، فالأول نحو قوله تعالى ﴿لم يكن شيئاً مذكوراً﴾ أي: ثم كان بعد ذلك، والثاني نحو ﴿ولم أكن بدعائك رباً شقيّاً﴾ والثالث نحو ﴿لم يلد ولم يولد﴾ ولم يكن له كُفُواً أحده. وهنا تنبيه وهو أن القاعدة أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولك في وعد يعد، وفي وزن يزن، وبهذا تعلم لأي شيء حذفت في يلد وثبتت في يولد.

## الحاشية

\* قال تعالى ﴿فهل أنتم شاكرون﴾ (من الآية ٨٠ من سورة الأنبياء).

أي فهل أنتم يا أهل مكة شاكرون نعمي وذلك بتصديق الرسول، أي اشكروني بذلك، والاستفهام في الآية بهل تعجبيّ طلبيّ، وقد دخلت هل على الاسم.

\* قال تعالى ﴿وهل أتاك نبأ الخصم﴾ (من الآية ٢١ من سورة ص).

أي هل أتاك يا محمد نبأ الخصم، وهو قصة لخصمين دخلا على داود في محراب عبادته ليحكم بينهما في الحق، وهل في الآية للاستفهام التشويقي إلى قصة الخصمين الواردة في آية ستأتي فيما بعد، والكاف مفعول به مقدّم ونبأ فاعل مؤخر، وقد دخلت هل على الفعل.

\* قال تعالى ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾ (الآية ٢٢ من سورة الذاريات).

أي في السماء المطر الذي يسبّب النبات الذي هو رزق، ومكتوب في السماء ما توعدون من المآب والثواب والعقاب، في السماء جار ومجرور خبر مقدّم، ورزقكم مبتدأ مؤخر جوازاً لأنّه معرفة، وتقدم الخبر يفيد الحصر، والكاف مضاف إليه، والميم حرف دالّ على الجمع، وما: الواو حرف عطف وما اسم موصول بمعنى الذي معطوف على رزق مفرد على مفرد، وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف تقديره به، ويجوز أن نقول إنّ التقدير: وفي السماء رزقكم وفي السماء ما توعدون فيكون العطف عطف جمل، وتوعدون فعل مبنيّ للمجهول وهو من الأفعال الخمسة مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة نائب فاعل، ومضارعه المبنيّ للمعلوم تَعِدُونَ وأصله تَوَعِدُونَ حذفت الواو لوقوعها بين عدوّتيها<sup>(١)</sup>، ولم تحذف من المبني للمجهول لعدم وقوعها بين عدوّتيها، وأصل جملة «توعدون» «يعدكم به الله» والفاعل

(١) انظر التعليق رقم (١) في صفحة ٥٦.



هو الله، وبه أي بالثواب والعقاب والمآب، فلما بني الفعل يعدكم للمجهول ناب المفعول به وهو ضمير الجمع «كم» عن الفاعل، وأصبح واواً للجماعة ضميراً نائباً عن الفاعل وأصبحت الهاء من به عائداً تم تقديره في الكلام.

\* قال تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾ (الآية ١ من سورة الإنسان).

أي قد أتى على الإنسان وهو آدم بعينه حين من الدهر وهو أربعون سنة لم يكن شيئاً مذكوراً لأنه كان حينئذ مصوراً من طين لم تنفخ فيه الروح، أو المراد بالإنسان جنس الإنسان، والحين مدة الحمل.

وهذه الآية شاهد على أن المنفي بلم قد يكون انتفاؤه في الزمن الماضي فقط ثم انقطع في الحال، فالإنسان لم يكن شيئاً مذكوراً في الماضي ثم كان بعد ذلك في الزمن الحاضر.

\* قال تعالى: ﴿ولم أكن بدعائك رب شقياً﴾ (من الآية ٤ من سورة مريم).

الآية شاهد على أن المنفي بلم قد يكون انتفاؤه متصلاً بالحال. والمعنى: لم أكن بدعائي إياك يا رب خائباً في الماضي والحال فلا تخيبي في المستقبل، فالنفي شامل الماضي والحال فقط، والكلام على لسان زكريا، أكن: فعل مضارع ناقص أصله أكونُ المرفوع لتجرده من الناصب والجازم فلما دخلت عليه «لم» جزمته بالسكون وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، واسم أكن ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا وشقياً خبر أكن، وبدعائك جار ومجرور ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بشقياً، وهو من إضافة المصدر لمفعوله وهو الكاف، والفاعل ضمير مستتر والأصل بدعائي إياك، ورب أصلها يا ربّي منادى مضاف حذفت منه أداة النداء للتخفيف وحذفت المضاف إليه وهو ياء المتكلم للتخفيف أيضاً وهو منصوب بفتحة مقدرة على الباء منع من ظهورها كسرة المناسبة والمنادى معترض بين كان واسمها ومعمول خبرها من جهة وبين خبرها من جهة أخرى.

## للكلام في اللغة ثلاثة معانٍ

### المتن

\* ثم قلت: والكلام قول مفيد مقصود.

### الشرح

\* وأقول: للكلام معنيان: اصطلاحى ولغوى. فأما معناه في الاصطلاح فهو القول المفيد، وقد مضى تفسير القول، وأما المفيد فهو الدالّ على معنى يحسن السكوت عليه نحو «زيد قائم» و«قام أخوك» بخلاف نحو «زيد» ونحو «غلام زيد» ونحو «الذي قام أبوه» فلا يُسمّى شيء من هذا مفيداً، لأنّه لا يحسن السكوت عليه، فلا يُسمّى كلاماً. وأما معناه في اللغة فإنّه يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: الحدث الذي هو التكليم، تقول «أعجبني كلامك زيدا» أي: تكليمك إياه، وإذا استعمل بهذا المعنى عمِلَ عمَلُ الأفعال كما في هذا المثال، وكقوله:

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية يشفيك؟ قلت: صحيح ذاك لو كانا

أي: تكليمك هنداً، فكلامك مبتدأ ومضاف إليه وهنداً مفعول، وقوله «وهي مصغية» جملة اسمية في موضع نصب على الحال، ويشفيك جملة فعلية في موضع رفع على أنّها خبر.

والثاني: ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى «قام زيد» أو «قعد عمرو» ونحو ذلك، فيسمّى ذلك الذي تخيلته كلاماً، قال الأخطل:

لا يعجبك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أصيلاً

إنّ الكلام لفى الفؤاد وإنّما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

**والثالث:** ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً أو خطأً أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال، والدليل على ذلك في الخطّ قول العرب «القلم أحد اللسانين» وتسميتهم ما بين دفتي المصحف «كلام الله»، والدليل عليه في الإشارة قوله تعالى ﴿أَيَّتَكَ أَلَّا تَكَلَّمُ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾ فاستثنى الرمز من الكلام، والأصل في الاستثناء الاتصال، وأمّا قوله:

أشارت بَطَرْفِ العين خيفة أهلها      إشارة محزون ولم تتكلم  
فأيقنت أنّ الطرف قد قال مرحباً      وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم

فإنّما نفى الكلام اللفظي لا مطلق الكلام، ولو أراد بقوله «ولم تتكلم» نفي غير الكلام اللفظي لانتقض بقوله «فأيقنت أنّ الطرف قد قال مرحباً» لأنّه أثبت للطرف قولاً بعد أن نفى الكلام، والمراد نفي الكلام اللفظي وإثبات الكلام اللغوي.  
والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قول نُصَيْب:

فعاَجَوا فأتَّوْا بالذي أنتَ أهله      ولو سكتوا أثنت عليك الحقائق

وقال تعالى ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ فزعم قوم من العلماء أنّهما تكلمتا حقيقة، وقال آخرون إنّهما لما انقادتا لأمر الله عزّ وجلّ نُزِّلَ ذلك منزلة القول.

وفي الآية شاهد ثانٍ على إعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل إذا نسب إليه ما نسب إلى العقلاء، ألا ترى أنّ طائِعاً قد جُمِعَ بالياء والنون لما تُسَبِّ لموصوفه القول؟ وشاهد ثالث على أنّ النصب في نحو «جاء زيد ركضاً» عى الحال، وتأويل ركضاً براكضاً لا على أنه مصدر لفعل محذوف: أي يركض ركضاً، ولا على أنّه مصدر للفعل المذكور خلافاً لزاعمي ذلك، ووجه الدليل أنّ «طائعين» حال، وهو في مقابلة ﴿طَوَّعاً أَوْ كَرْهًا﴾ فيدلّ على أنّ المراد طائعين أو مكرهين.

## الحاشية

\* الكلام اسم مصدر، والتكليم المصدر، وفعلهما كَلَّمَ، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(١)</sup>، واسم المصدر تنقص حروفه عن المصدر ومعناه هو معنى المصدر وهو أيضاً يعمل عمل المصدر الذي يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم.

\* من معاني الكلام اللغوية التكليم ومنه:

قالوا: كلامك هنداً وهي مصغية يشفيك؟ قلت: صحيحٌ ذاك لو كانا

كلامك: فيه حرف استفهام مقدّر نحو: أكلامك إلخ؟ وهي مصغية: الواو واو الحال والجملة في محلّ نصب حال من هند، وعامل النصب في الحال هو كلامك لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبه، ومصغية اسم فاعل للمفردة وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي لأنّ اسم الفاعل يرفع فاعلاً، لو: حرف امتناع لامتناع وهو حرف شرط غير جازم، كانا الألف حرف للإطلاق.

\* لا يعجبك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أصيلاً

إنّ الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً<sup>(٢)</sup>

يقال خطبَ يخطُبُ من باب نصر خطبة وخطبة بضمّ الخاء وكسرها، والأولى معناها واضح، وأمّا بالكسر فهي التماس التزييع، ومنه حديث: لا يخطُبُ أحدٌ على خطبة أخيه، من خطيب: متعلّق بـيعجب، أو حال من خطبة لأنّه نعت<sup>(٣)</sup> تقدّم على منعوته النكرة الجامدة فانقلب حالاً، «وخطبة» صاحب الحال وسوّغ مجيئه نكرة تأخره وتقدّم الحال عليه وكونها شبه جملة، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه

(١) من الآية ٦٤ من سورة النساء.

(٢) القائل هو الأختل الذي مات في سنة ٩٠هـ، وهو يحتجّ بكلامه.

(٣) الصفة والموصوف مصطلحان بصريّان، والنعت والمنعوت مصطلحان كوفيّان، وقد يستعملهما البصريّون أيضاً.

وهو الفعل يعجب وهو عامل لفظي، حتى: حرف غاية وجَرَّ بمعنى إلى، ومثلها «أكلت السمكة حتى رأسها» وفي دخول الغاية في المغيَّ خلاف، وقد تأتي حرف ابتداء نحو «أكلت السمكة حتى رأسها» والتقدير: حتى رأسها مأكول، وقد تأتي حرف عطف نحو «أكلت السمكة حتى رأسها» والتقدير: ورأسها، قال الفراء: أموت وفي نفسي شيء من حتى، مع: اسم بدليل تنوينه فيقال معاً، وتسكين عينه لغة ربيعة، وذهب سيبويه إلى أنه ضرورة وليس لغة أحد، ويستعمل مضافاً فيكون ظرف مكان نحو: محمداً معكم، وظرف زمان نحو: جئتكَ مع العصر، ويستعمل مفرداً أي غير مضاف فينوّن ويكون حالاً نحو: جئنا معاً، أي جميعاً بمعنى مجتمعين، مع الكلام: ظرف زمان أو مكان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بأصيلاً المشتق، ويجوز أن يتعلّق بيكون مع نقصه، ولا يجوز أن تعدّ «مع» حالاً مقدّمة من «أصيلاً» وأصلها صفة له قبل تقديمها عليه، لأنّ شبه الجملة لا يكون صفة للنكرة إلّا إذا كانت هذه النكرة جامدة فإن كانت النكرة مشتقة تعلّق شبه الجملة بها ولم يعرب نعتاً لها، وأصيلاً اسم مشتق، والأصيل: القويّ الذي له أصل، والمراد الذي يَعْمَلُ بكلامه، الفؤاد: القلب والمقصود بالقلب الروح والنفس وليس لحم القلب وجمعه أفئدة، لفي الفؤاد: اللام لام الابتداء المزحلقة، وفائدة لام الابتداء توكيد مضمون الجملة لهذا زحلقتها في باب إنّ عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكّدين، اللسان: يذكر، ويؤنّث باعتبار الجارحة، فمن ذكره جمعه على السنة، ومن أنثه جمعه على السنّ، وكلاهما جمع تكسير، على الفؤاد متعلّق بدليلاً المشتقّ، ولا يجوز أن يكون الجار والمجرور حالاً متقدّمة من دليلاً لأنها لم تكن وهي متأخرة عنه صفة له، لأنّ شبه الجملة لا يكون نعتاً إلّا للنكرة الجامدة، ودليلاً نكرة مشتقة يتعلّق بها الجار والمجرور مباشرة.

### \* فوائد:

\* يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف متعدياً كان أو لازماً على وزن فاعل نحو: كاسِب من كَسَبَ<sup>(١)</sup> المتعدّي وراغِب من رَغِبَ اللازم، ويصاغ من الفعل

(١) كَسَبَ يَكْسِبُ من باب ضرب يضرب.

غير الثلاثي على وزن المضارع المبني للمعلوم بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو: مُكْرِمٌ ومنطلقٌ ومستخرجٌ، وقد يكون الكسر مقدراً نحو: مستريحٌ ومختارٌ إذ أصلهما مُسْتَرِيحٌ ومُخْتَارٌ.

وقد يحول اسم الفاعل إلى صيغ أخرى لقصد المبالغة والتكثير، وهذه الصيغ هي: فَعَالٌ، مفعالٌ، فعولٌ، فَعِيلٌ، فَعَّالٌ، مَفْعِيلٌ، فُعَّالٌ، فُعُولٌ، فَيُعُولٌ، نحو: طَعَانٌ، مقدمٌ، عجولٌ، رحيمٌ، حَذِرٌ صَدِيقٌ، فَهَامَةٌ، مَسْكِينٌ، كُبَّارٌ قُدُوسٌ، قَيُّومٌ، ومنها مَفْعَلٌ نحو: مِكْرٌ مَفْرٌ، وفَعْلَةٌ نحو: هُمْزَةٌ لَمْزَةٌ، وفَعْلَةٌ لاسم المفعول نحو: هُزْأَةٌ وضَحْكَةٌ وصُرْعَةٌ إذا كان يفعل به ذلك كثيراً، وهي جميعاً أوزان سماعية، والأوزان الخمسة الأولى سمعت أكثر، فهي لذلك المطردة. وكل ما جاء من الفعل الثلاثي بمعنى فاعل ولم يكن على وزنه وكان دالاً على الثبوت فهو صفة مشبهة، وتصاغ الصفة المشبهة على الأكثر من باب فَعَلٍ يفعلُ اللازم نحو فَرِحَ من فَرَحٍ يَفْرَحُ، ومن باب فَعَلَ يفعلُ اللازم نحو شَرِيفٌ من شَرَفٍ يَشْرُفُ، وتصاغ قليلاً من باب «فَعَلَ» فتأتي منه على وزن أَفْعَلَ من الأجوف اليائي كَأَشِيبٌ من شَابَ يَشِيبُ من باب ضرب يضرب، وعلى فَيُعِلٌ من الأجوف الواوي كَسَيْدٌ وقِيَمٌ ومَيَّتٌ من سَادَ يسود وقَامَ يقوم ومَاتَ يموت من باب نصر ينصر أو من الأجوف اليائي كَضِيقٌ وطِيبٌ من ضَاقَ يضيق وطَابَ يطيب من باب ضرب يضرب، وعلى فَيُعَلُ كَصِيرَفٍ وصِيقَلٌ من صَرَفَ يصرف من باب ضرب يضرب وصَقَلٌ يصقل من باب نصر ينصر، وعلى فَعِيلٌ من المضعف أو المعتل اللام من بابي نصر وضرب كعَفِيفٌ وطَبِيبٌ وخَسِيسٌ وخليِلٌ ودَقِيقٌ وشَدِيدٌ ودَلِيلٌ وكَصَفِيٌّ وَجَلِيٌّ، وعلى فَعِيلٌ من غير المضاعف من بابي نصر وضرب كحَرِيصٌ وطَوِيلٌ من حَرَصَ وطَالَ.

والصفة المشبهة أربعة أوزان هي: أَفْعَلٌ وفَعْلَانٌ وفَعِلٌ وفَعِيلٌ، وتأتي على وزن أَفْعَلٌ من الفعل الثلاثي من باب فَرِحَ اللازم الذي يدل على لون أو عيب أو حلية ومؤنثه فعلاء كَأَسود سوداء وأَعرج عرجاء وأحور حوراء، وتأتي على وزن فَعْلَانٌ من الفعل الثلاثي اللازم من باب فَرِحَ الدال على خلوّ أو امتلاء مادي أو معنوي ومؤنثه فَعْلَى

كعطشان عطشى وشبعان شبعى وغضبان غضبى، وجاء على هذا الوزن جوعان جوعى وهو من الفعل جاع يجوع وليس هذا الفعل من باب فَرِحَ بل من باب نَصَرَ ولكته عومل معاملة باب فرح، وتأتي على وزن فَعِلٍ من فَعِلَ اللازم الدال على ألم كمغصٍ أو الدال على غم كحزنٍ أو الدال على سرور كفَرِحَ أو الدال على صفات حسنة كفَطِنٍ وقد تسكن العين في فَعِلٍ فتقول «فَطِنٌ»، وقد يأتي على وزن فَعِيلٍ كسليمٍ وعقيمٍ وأبيٍّ وهذا الوزن هو الأصل وفَعِلٌ مُخَفَّفٌ منه، وتأتي الصفة المشبهة على وزن فَعِيلٍ من فَعَلٍ يَفْعُلُ غالباً نحو: كريمٍ وعظيمٍ وظريفٍ وشريفٍ وأصيلٍ، وقد يخفَّف هذا الوزن على فَعِلٍ فتقول «خَشِنٌ وَسَمِحٌ وَطَهْرٌ» كما قد يخفَّف على فَعْلٍ فتقول «ضَخَمٌ وَشَهْمٌ وَفَخَمٌ وَصَعِبٌ وَسَمَحٌ»، وعلى فَعَلٍ فتقول «حَسَنٌ وَبَطَلٌ»، وعلى فَعَالٍ فتقول «جَبَانٌ»، وعلى فُعَالٍ فتقول «شَجَاعٌ»، وعلى فُعْلٍ فتقول «صَلْبٌ»، وعلى فُعْلٍ كجُنُبٍ، وعلى فُعُولٍ كوقورٍ وطهورٍ وعلى فاعِلٍ كطاهرٍ وفاضلٍ، وتجيء الصفة المشبهة من غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل إذا أريد منها الثبوت نحو: معتدلٍ القامةٍ ومستقيمٍ الرأي.

﴿قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾﴾  
(من الآية ٤١ من سورة آل عمران).

قال أي زكريا، آية أي علامة على حمل امرأتي العاقر، قال آيتك أي على الحمل، ثلاثة أيام أي لباليها، والرَّمْز هو الإشارة، والكلام قد يطلق في اللغة على ما تحصل به الفائدة من الإشارة، والآية دليل على تسمية الإشارة التي تحصل بها الفائدة كلاماً في اللغة، وقد استثنى في الآية الكلام بالرمز من الكلام عامة، والأصل في الاستثناء الاتصال أي أن يكون المستثنى وهو الكلام بالرمز من جنس المستثنى منه وهو الكلام عامة، والاستثناء في الآية مفرغ لأنَّ الكلام منفي بلا النافية المدغمة في أنَّ المصدرية والمستثنى منه محذوف والتقدير: آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام كلاماً أي عامّاً إلا رمزاً أي إلا كلاماً رمزاً، ورمزاً نعت لكلاماً المقدرة على تأويل رمزاً الجامد بمرموزاً به المشتق، وحين حذف المنعوت وهو بدل بعض من المستثنى منه المفعول المطلق أو منصوب على الاستثناء ناب منابه النعت وهو رمزاً فأصبح منصوباً على الاستثناء أو نائباً عن المفعول المطلق.

\* قال عمر بن أبي ربيعة في إحدى قصائده:

أشارتُ بطَرْفِ العين خيفةً أهلها      إشارة محزون ولم تتكلم  
فأيقنت أنَّ الطَّرْف قد قال مرحباً      وأهلاً وسهلاً بالصبيب المتَّيم  
ومطلع القصيدة:

ألا قلْ لهندي: إحرَجِي<sup>(١)</sup> وتأكَّمِي      ولا تقتليني، لا يحلُّ لكم دمي

إحرَجِي: حَرَجَ يَحْرِجُ من باب فرح، يقال حَرَجَ عليه الشيءُ أي حَرَمَ، تأكَّمِي: أي تَحَرَّجِي عن الإثم وكفِّي، أشارت: أي أومأت وهو فعل لازم، الطَّرْف: البصر، والطَّرْف طَرْف الشيء وحَرْفُه، خيفة: يقال خاف يخاف والمصدر خوف ومخافة وخيفة، والأول مصدر معتاد والثاني ميمي والثالث اسم هيئة، وأصل خيفة خَوْفُه قلبت الواو ياء لتناسب الكسرة قبلها وجمعها خِيف، مرحباً: كلمة تقال للمقادم تأنيساً له، المتَّيم: من تيمَّ الحب<sup>(٢)</sup> أي أذله وعبدَه، خيفة أهلها: من إضافة المصدر لمفعوله في المعنى، إشارة محزون: من إضافة المصدر لفاعله، لم تتكلم: الجملة معطوفة بالواو على جملة أشارت، فأيقنت: الفاء حرف عطف وجملة أيقنت معطوفة على جملة أشارت أو جملة لم تتكلم، فأيقنت أنَّ الطرف قد قال: أنَّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر تقديره «قولَ الطَّرْف» من إضافة المصدر لفاعله، وقولَ مفعول به لأيقن المتعدِّي بنفسه، يقال: أيقنت الأمر، ويتعدَّى بالباء فيقال: أيقنت بالأمر<sup>(٣)</sup>، وهنا يجوز أن يكون التقدير فأيقنت قولَ الطرف أو فأيقنت بقول الطرف، مرحباً: اسم مصدر لأنَّ المصدر الترحيب، وهو مفعول مطلق والتقدير «أرحب بك مرحباً» أي أرحب بك ترحيباً، أهلاً: مفعول به لفعل مقدَّر هو صادفت، وسهلاً: معطوف بالواو على أهلاً عطف مفرد على

(١) همزة إحرَجِي في البيت أصلها همزة وصل وجعلت همزة قطع لضرورة الوزن.

(٢) ومنه قولهم: تيمَّ الله أي عبد الله، وتيمَّ اللات أي عبدها.

(٣) ومثله الفعل يَقِرُّ يَتَقَرَّن من باب فرح يتعدَّى بنفسه فيقال يَقِنْتُ الأمرَ ويتعدَّى بالباء فيقال يَقِنْتُ بالأمر.



مفرد، أو صفة لمفعول به محذوف ثابت عنه بعد حذفه والتقدير: لقيت مكاناً سهلاً، والجملة معطوفة على جملة «صادفت أهلاً»، بالحبیب: جار ومجرور متعلق بمرحباً أو بأهلاً أو بسهولة، وجملة مرحباً وما عطف عليها وهما جملتا أهلاً وسهلاً في محل نصب مقول القول، المتيم: نعت للحبیب وهو اسم مفعول رفع ضميراً مستتراً جوازاً على أنه نائب فاعل، وحركت الميم في آخر البيتين بسبب القافية.

\* قال نُصَيْب<sup>(١)</sup> بن رباح من كلمة<sup>(٢)</sup> له:

فعاوجوا فائنوا بالذي أنت أهله      ولو سكتوا أثنت عليك الحقائق

هذا البيت دليل على تسمية لسان الحال الذي تحصل به القائدة كلاماً في اللغة، ومعناه: فمالوا فائنوا بالسنتهم أي أثنوا بلسان المقال بالذي أنت أهله ولو سكتوا عن المدح بلسان المقال أثنت عليك الحقائق أي تكلمت الحقائق بلسان الحال، فالثناء بلسان الحال يعدّ كلاماً في اللغة، عاجوا: أي مالوا من عاج يعوج من باب نصر والمصدر عَوَجٌ وقد استعملته العرب مثبِتاً كما في هذا البيت، ومنفيّاً نحو: ما عاجوا، أمّا عاج يعيج فهو من باب ضرب والمصدر عَيْجٌ والمعنى انتفع وهو فعل ملازم للنفي عند العرب، وليس الفعل في البيت من هذا لأنه مثبت فيه، وهناك فعل ثالث ليس ممّا نحن فيه وهو عَوَجَ يَعَوَجُ من باب فرح والمصدر عَوَجٌ وَعَوَجٌ، ولكن المصدرين مختلفان، فالأول «عَوَجٌ» يستعمل في الأشياء الحسيّة كالجدار والعصا ونحوهما، والثاني «عَوَجٌ» يستعمل في الأمور المعنوية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾<sup>(٣)</sup>، ويقال هو أعوج. أثنوا: فعل ماضٍ مبنيٌّ على الضمّ المقدّر للتعذر على الألف لاتصاله يواو الجماعة، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة على

(١) بصورة التصغير فهو علم على صورة المصغر، وكان عبداً أسود لرجل من العراق فكاتب على نفسه ثم أتى عبد العزيز بن مروان فملحه فوصله عبد العزيز وأتى عنه ما كاتّب به فصار له ولاؤه.

(٢) كلمة أي قصيدة.

(٣) من آية ١ من سورة الكهف، والآية هي ﴿الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عِوَجًا﴾ وله بمعنى فيه، والمقصود «في معانيه» أي لم يجعل فيها اختلافاً أو تناقضاً.

النون دليلاً عليها وواو الجماعة ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، ولو سكتوا أثنت عليك الحقائق: الواو حرف عطف، ولو حرف شرط غير جازم وهو حرف امتناع لامتناع، وجملة الشرط كاملة معطوفة بالواو على جملة «أثنتوا بالذي أنت أهله»، وأثنت فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح المقدّر على الألف للتعدّر، وحذفت الألف لالتقاء ساكنة مع تاء التانيث الساكنة، وبقيت الفتحة على النون دليلاً عليها.

\* قال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (الآية ١١ من سورة فصلت).

هذه الآية شاهد أيضاً على تسمية لسان الحال الذي تحصل به الفائدة كلاماً في اللغة، فقد استعمل في الآية قائلها بمعنى تكلمتا على ما ذهب إليه قوم من العلماء من أنّ السماء والأرض تكلمتا حقيقة أي بلسان المقال، وعلى هذا لا يكون في الآية شاهد على ما نحن فيه، وقال آخرون إنّ السماء والأرض لما انقادتا لأمر الله بالإتيان نزل لسان حالهما منزلة كلامهما بلسان المقال، أي تكلمتا بلسان الحال لا بلسان المقال.

وفي الآية شاهد ثانٍ على إعطاء ما لا يعقل وهو ضمير «نا» من «أتينا» حكم من يعقل حيث استعمل الوصف طائعين وهو جمع مذكر سالم لا يكون في الأصل إلاّ للعقلاء مع «نا» التي تعود إلى السماء والأرض وهما غير عاقلين، وحيث نسب إلى ما لا يعقل وهو «نا» ما ينسب إلى العقلاء وهو القول أي الكلام.

وفي الآية شاهد ثالث على أنّ النصب في نحو «جاء زيدٌ ركضاً» على الحال من زيد، وهو قول سيبويه وسائر البصريين وذلك علي تأويل ركضاً المصدر<sup>(١)</sup> الجامد عندهم براكضاً اسم الفاعل المشتق، لا على أنّه مصدر أي مفعول مطلق لفعل محذوف أي يركض ركضاً وجملة يركض ركضاً حال كلّها كما قال الأخفش<sup>(٢)</sup> والفراء، ولا

(١) المصدر أصل الاشتقاق وهو جامد عند البصريين، مشتق من الفعل عند الكوفيين.

(٢) إذا أطلق لفظ الأخفش عن التقييد فالمراد به الأخفش الأوسط البصري سعيد بن مسعدة المتوفى في سنة ٢١٥هـ. أمّا الأخفش الأكبر والأصغر فلا بدّ من تقييدهما.

على أنه مصدر أي مفعول مطلق للفعل المذكور وهو «جاء» على تفسيره بركنض وهو قول الكوفيين.

وجه الدليل في الآية على أن ركضاً في المثال حال عند سيبويه والبصريين، أن طائعين حال من «نا» باتفاق لأنها مشتقة<sup>(١)</sup>، وطائعين في مقابلة طوعاً أو كرهاً في الآية نفسها فيكون كل منهما حالاً بالمقابلة وهما مصدران جامدان، وما ثبت لأحد المتقابلين يثبت للآخر، فيدل على أنه المراد بطوعاً أو كرهاً طائعين أو مكرهين، أي على التأويل بالمشتق لأن الحال لا بد أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق كالصفة لأنه في الحقيقة وصف لصاحبه في المعنى، وإذا ثبتت الحالية لطوعاً وكرهاً اللذين هما مصدران بعد تأويلهما بالمشتق ثبتت الحالية قياساً لنظيرهما في المثال «ركضاً» المصدر بعد تأويله بالمشتق، وقد رد قول الأخفش والفراء بأن عامل المصدر المؤكد يمتنع حذفه، والعجيب أن سيبويه والبصريين والكوفيين والأخفش والفراء قد اتفقوا جميعاً على أن طائعين في الآية حال مشتقة، واتفقوا أيضاً على أن طوعاً وكرهاً كل منهما مصدر يعرب حالاً على التأويل بالمشتق، لذلك تستغرب مخالفة الكوفيين والأخفش والفراء لسيبويه والبصريين في إعراب «ركضاً» في المثال مع أنه مماثل لطوعاً وكرهاً في الآية من حيث المصدرية.

وهي دخان: الواو واو الحال وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من السماء والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو معنى الجر أو متعلق الجار والمجرور وهو الفعل استوى، وجملة «إئتيا طوعاً أو كرهاً» في موضع نصب مقول القول، وقد نئي الضمير في «إئتيا» ثم في «قالتا» باعتبار الجنسين أي جنس السماء وجنس الأرض، وجمع الضمير في «طائعين» باعتبار أفراد الجنسين، وفي «طائعين» ضمير مستتر وجوباً تقديره «نحن» فاعل لطائعين لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله المبني للمعلوم.

(١) طائعين مشتقة لأنها جمع طائع اسم الفاعل المشتق.

وذهب جميع أهل اللغة إلى أنّ الكره بفتح الكاف وضمّها لغتان والمعنى واحد فبأي لغة وَقَعَ فجائز، إلّا الفراء فإنه زعم أنّ الكره بالضمّ ما أكرهت نفسك عليه، وبالفتح ما أكرهك غيرك عليه، والمصادر هي كره بفتح الكاف وضمّها وكراهة وكراهية، وقد وردت كره في القرآن بفتح الكاف في آيات منها هذه، وبضمّها في آيات<sup>(١)</sup> أخرى.

## ينقسم الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء

### المتن

\* ثم قلت: وهو خبر وطلب وإنشاء

### الشرح

\* وأقول: كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر وطلب وإنشاء، وضابط ذلك أنّه إمّا أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا، فإن احتملها فهو الخبر نحو: قام زيد، وما قام زيد، وإن لم يحتملها فإمّا أن يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه أو يفتقرنا، فإن تأخّر عنه فهو الطلب نحو: اضرب، ولا تضرب، وهل جاءك زيد؟، وإن اقترنا فهو الإنشاء كقولك لعبدك: أنت حرٌّ، وقولك لمن أوجب لك النكاح: قبلت هذا النكاح. وهذا التقسيم تبعته فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأنّ الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأنّ الطلب من أقسام الإنشاء، وأنّ مدلول «قم» حاصل عند التلّفظ به لا يتأخّر عنه، وإنّما يتأخّر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولما اختصّ هذا النوع بأنّ إيجاد لفظه إيجاد لمعناه سُمّي إنشاء، قال تعالى ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾ أي أوجدناهنّ إيجاداً. إنّنا:

(١) كقوله تعالى: ﴿حَمَلْتُهُ أَمَهُ كَرْهًا وَوَضَعْتُهُ كَرْهًا﴾ (من الآية ١٥ من سورة الأحقاف).

إنَّ واسمها والأصل إنَّنا فحذفت النون الثانية تخفيفاً. أنشأناهنَّ: فعل ماضٍ وفاعل ومفعول والجملة في موضع رفع على أنَّها خبر إنَّ. إنشاءً: مصدر مؤكَّد، والضمير في «أنشأناهنَّ» قال قتادة: راجع إلى الحور العين المذكورات قبل، وفيه بُعْد لأنَّ تلك قصَّة قد انقضت جملة، وقال أبو عبيدة: عائد على غير مذكور مثل «حتَّى تَوَارَتْ بالحجاب»، والذي حَسَّنَ ذلك دلالة قوله تعالى «وَفَرُّشٍ مَرْفُوعَةٍ» على المعنى المراد. وقيل: عائد على الفرش وأنَّ المراد الأزواج وهنَّ مرفوعات على الأرائك بدليل «هم وأزواجهنَّ في ظلالٍ على الأرائك مُتَكِّئُونَ» أو مرفوعات بالفضل والجمال على نساء الدنيا.

## الحاشية

\* أوجب لك النكاح: أي قال لك أنكحتك.

قبلتُ هذا النكاح: قبلتُ فعل وفاعل، هذا: الهاء حرف تنبيه وذا اسم إشارة في موضع نصب مفعول به، النكاح: بدل كلَّ من هذا، وهكذا كلَّ اسم محلَّى بال يقع بعد اسم الإشارة.

\* قال تعالى: «إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً» (الآية ٣٥ من سورة الواقعة).

إنَّا: أصلها إنَّنا بثلاث نونات<sup>(١)</sup> فحذفت الثانية تخفيفاً لأنَّها طرف بخلاف الأولى فإنَّها وسط وبخلاف الثالثة لأنَّها كلمة مستقلة، أنشأناهنَّ: فعل ماضٍ وفاعل والهاء مفعول به والجملة في موضع رفع خبر إنَّ، والنون المشددة هي نون النسوة وهي تشدَّد إذا لحقت الضمائر وتعدُّ حرفاً في هذه الحالة، وإذا لحقت الأفعال عدَّت اسماً وبني الفعل معها على السكون، أمَّا نون التوكيد الثقيلة فهي حرف دائماً وهي تلحق الأفعال المضارعة فحسب، وتبنى هذه الأفعال معها على الفتح، ويمكن اعتبار «هنَّ» مفعولاً به بكاملها تسميحاً، وإنشاءً مفعول مطلق مؤكَّد لعامله وهو الفعل أنشأ.

(١) ذَكَرَ العدد المفرد تبعاً لثانيتين العدد الجمع وذلك على رأي البغداديين، أمَّا عند غيرهم فيقال بثلاثة نونات.

وإذا كان إيجاد اللفظ إيجاداً لمعناه فوراً دون فاصل زمني، أي إذا كان مدلول اللفظ حاصلًا عند التلقّف به لا يتأخّر عنه وإنما يتأخّر الامتثال الخارج في العادة عن معنى اللفظ فإنّ هذا هو الطلب نحو: قم، ولا تضرب، وهل جاءك زيد؟

أمّا إذا اتّحد اللفظ والمعنى والامتثال دون فاصل زمني فإنّ هذا هو الإنشاء، قال تعالى ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾ أي أوجدناهنّ إيجاداً من غير ولادة، أي فوراً دون فاصل زمني، وقد اتّحد في الآية اللفظ والمعنى والامتثال، قال قتادة: ضمير الهاء في أنشأناهنّ راجع إلى الحور العين المذكورات قبل هذه الآية بآيات كثيرة وذلك في قوله تعالى ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾<sup>(١)</sup> \* كأمثال اللؤلؤ المكنون<sup>(٢)</sup> وهذا القول ضعيف عند ابن هشام لأنّ قي المرجع بُعداً، ذلك أنّ قصّة الحور العين قصّة قد انقضت جملة قبل هذه الآية بكثير ممّا يجعل مرجع ضمير الهاء بعيداً جداً كما ذكرنا، وقال أبو عبيدة معمر ابن المثنى: تعود الهاء في أنشأناهنّ إلى مرجع غير مذكور صراحة في الآية السابقة<sup>(٣)</sup> وهو مذكور ضمناً فيها، وهذا المرجع هو النساء اللّاتي تدلّ عليهنّ الفرش مجازاً وذلك على اعتبار أنّ المراد بالفرش في الآية ظاهر ما يدلّ عليه لفظها من الملابس التي تفرش ويضطجع عليها ثم استعملت الفرش في النساء على وجه المجاز المرسل من إطلاق المحلّ وإرادة الحال أو من إطلاق اللفظ على ما يجاوره، ومثل هذا في عودة الضمير إلى مرجع غير مذكور صراحة قوله تعالى ﴿وَحَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾<sup>(٤)</sup>، فإنّ فاعل توارت ضمير عائد إلى الشمس وهي غير مذكورة صراحة فيما سبق من الآيات لكنّها مفهومة ضمناً، وقيل<sup>(٥)</sup> تعود الهاء في أنشأناهنّ إلى

(١) الحورُ جمع حوراء مأخوذ من الحور وهو شدّة سواد العين مع شدّة بياض بياضها، وقيل الحور أن تتسع حدقة العين حتى لا يظهر منها شيء من البياض كأعين الظباء والبقر، والعين جمع عيناء كبيض وبيضاء أي متسعة العين.

(٢) الآيتان ٢٢، ٢٣ من سورة الواقعة.

(٣) قبل قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾ مباشرة قوله تعالى ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة ص، أي استترت بما يحجبها عن الألبصار أي استترت بحجاب الليل وهو الظلام، وحتى حرف ابتداء لأنّه وليها جملة فعلية فعلها ماضٍ.

(٥) هذا رأي أبي حيّان الأندلسي، وقد عبّر عنه المصنّف بقيل ولم يصرح باسم صاحبه على نحو ما فعل في الرايين السابقين في هذه الآية، لأنّه - على ما يبدو - يراه أقلّ حسناً من قول أبي عبيدة الرّاجح عنده.

مرجع مذكور صراحة هو ﴿فُرُشٌ﴾ نفسها في الآية السابقة وهي ﴿وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ﴾، وذلك على اعتبار أنَّ من معاني الفرش الحقيقية النساء، ويكون معنى ﴿فُرُشٍ﴾ نساءً، أي أزواجاً - بمعنى زوجات - وذلك على وجه الحقيقة لا المجاز المرسل لأنَّ الزوجات يفتَرشن أثناء الجماع فهنَّ فُرُشٌ لأزواجهنَّ، ويكون معنى ﴿مَرْفُوعَةٍ﴾ مرفوعات على الفرش، أي مرفوعات على الأرائك، والدليل على أنَّ معنى ﴿مَرْفُوعَةٍ﴾ هو الرفع على الفُرُش التي هي الأرائك قوله تعالى في آية أخرى من سورة أخرى ﴿هَمٌّ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكِّئُونَ﴾<sup>(١)</sup> أي مرفوعون، ويجوز أن يكون معنى ﴿وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ﴾ أي زوجات مرفوعات بالفضل والجمال على نساء الدنيا.

وعلى هذين القولين يكون المراد بضمير الهاء في أنشأناهنَّ النساء، لكنَّه على القول الأول على وجه المجاز المرسل، وعلى القول الثاني على وجه الحقيقة.

وقد حَسَّنَ قول أبي عبيدة كما يرى المصنِّف كون ﴿فُرُشٍ﴾ في قوله تعالى ﴿وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ﴾ دالةً على النساء عن طريق المجاز المرسل الذي هو أجمل وأبلغ من الحقيقة المباشرة.

\* قال تعالى ﴿هَمٌّ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكِّئُونَ﴾ (الآية ٥٦ من سورة يس).

أزواجهم: أي زوجاتهم، في ظلال: أي لا تصيبهم الشمس، الأرائك: جمع أريكة وهي السرير، متكئون: أي مرفوعون، هم: مبتدأ، وأزواجهم معطوف بالواو عليه، في ظلال: جار ومجرور خبر المبتدأ، وجملة على الأرائك متكئون: مستأنفة مكوّنة من مبتدأ مؤخر وخبر مقدّم<sup>(٢)</sup>.

ويجوز إعراب هم مبتدأ ومتكئون خبراً للمبتدأ ويكون كلُّ من «في ظلال» و«على الأرائك» جاراً ومجروراً متعلقاً بمتكئون، ويجوز أن يكون هم مبتدأ ومتكئون خبر

(١) الآية ٥٦ من سورة يس.

(٢) وجوباً لأن المبتدأ نكرة سوَّغ الابتداء بها تأخيرها وتقديم خبرها عليها وكونه شبه جملة جاراً ومجروراً.

المبتدأ، وفي ظلال جاراََ ومجروراًََ حالاًََ من هم المذكورة وما عطف عليها أو من «هم» الفاعل المقدّر في اسم الفاعل متكثون، والثاني أولى لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبه، والعامل في «هم» المذكورة هو الابتداء وهو عامل معنويّ ضعيف لا يكاد يقوى على العمل في الحال وفي صاحبه معاً، في حين أنّ العامل في «هم» المقدّرة هو «متكثون» وهو عامل لفظي له من القوّة ما يمكنه من العمل في الحال وصاحبه جميعاً، ومثل هذا يقال في «على الأرائك» كما يجوز تعليق على الأرائك وحدها بمتكثون.

## حدّ الإعراب وبيان معناه اللغوي والاصطلاحي

### المتن

❖ ثم قلت: باب: الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع.

### الشرح

❖ وأقول: للإعراب: معنيان: لغوي وصناعي. فمعناه اللغوي: الإبانة، يقال «أعرب الرجل عمّا في نفسه» إذا أبان عنه، وفي الحديث «البكر تستأمر وإذنها صماتها والأيم تعرب عن نفسها» أي تُبَيّنُ رضاها بصريح النطق. ومعناه الاصطلاحي: ما ذكرت. مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك «جاء زيد» و«رأيت زيدا» و«مررت بزيد»، ألا ترى أنّها آثار ظاهرة في آخر «زيد» جلبتها العوامل الداخلة عليه وهي: جاء، ورأى، والباء. ومثال الآثار المقدّرة ما تعتقده منوياً في آخر نحو «الفتى» من قولك: جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، فإنّك تقدّر في آخره في المثال الأول ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة، وتلك الحركات المقدّرة إعراب كما أنّ الحركات الظاهرة في آخر زيد إعراب. وخرج بقولي «يجلبه



العامل» نحو الضمة في النون في قوله تعالى ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ﴾ في قراءة وَرَشْ، بنقل حركة همزة أُوتِيَ إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة، والفتحة في دال ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ على قراءته أيضاً بالنقل، والكسرة في دال ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ في قراءة من أتبع الدالّ اللام، فإنّ هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة في آخر الكلمة لكنّها لم تجلبها عوامل دخلت عليها، فليست إعراباً.

وقولي «في آخر الكلمة» بيان لمحلّ الإعراب من الكلمة وليس باحتراز، إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها.

فإن قلت: بلى، وجد ذلك في امرئٍ وابنم، ألا ترى أنّهما إذا دخل عليهما الرفع ضمّ آخرهما وما قبل آخرهما فتقول «هذا امرؤٌ وابنم»، وإذا دخل عليهما الناصب فتقول «رأيت امرءاً وابنم»، وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول «مررت بامرئٍ وابنم»، قال تعالى ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾، «ما كان أبوكِ امرأً سوء»، ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾.

قلت: اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين، فقال الكوفيون: إنّهما معربان من مكانين، وإذا فرّعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب إدخالهما في الحد، وقال البصريون وهو الصواب: إنّ الحركة الأخيرة هي الإعراب وما قبلها إنباعٌ لها، وعلى قولهم فلا يصحّ إدخالهما في الحد.

وارتفاع «امرؤ» في الآية الأولى على أنّه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير: إنّ هلك، ولا يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور، خلافاً للكوفيين، لأنّ الفاعل لا يتقدّم على رافعه، ولا مبتدأ خلافاً لهم وللأخفش، لأنّ أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية، وانتصابه في الآية الثانية لأنّه خبر كان، وانجراره في الثالثة بالاضافة.

## الحاشية

\* في الحديث: البكر تستأمر، وإذنها صُماتها، والأيمُ تعرب عن نفسها.

البكر: البالغ التي لم يسبق لها زواج، تستأمر: أي تستأذن عند تزويجها، صُماتها: أي صمتها وهو سكوتها، الأيمُ: الثيب التي سبق لها الزواج سواء كانت مطلقة أو توفي عنها زوجها، تعرب عن نفسها: أي تبين رضاها بالكلام الصريح.

تستأمر: فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى البكر والجملة من الفعل ونائب الفاعل في موضع رفع خبر المبتدأ وهو البكر، والحديث مكوّن من ثلاث جمل اسمية متعاطفة بالواو، وصُماتها بضم الصاد مصدر صمت يصمّت من باب نصر والمصدر صمّت وصمّوت وصمّات وهو مضاف إلى الضمير من إضافة المصدر إلى فاعله.

\* قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ (الآية ٧١ من سورة الإسراء).

يوم: هو يوم القيامة، بإمامهم أي بنبيهم فيقال يا أمة فلان، أو بكتاب أعمالهم فيقال يا صاحب الخير ويا صاحب الشرّ، كتابه أي كتاب أعماله، ولا يُظلمون أي لا يُنقصون من أعمالهم، فتيلًا أي قدر قشرة النواة، وهناك قراءتان متواترتان الأولى بتسكين نون مَنْ وبالضمة على همزة أُوتِيَ، والثانية رواية ورش<sup>(١)</sup> بنقل حركة

(١) هو عثمان بن سعيد المصري الملقّب بـرّش، أصله من القيروان ومولده ووفاته بمصر في سنة ١٩٧ هـ وهو أحد راويين لنافع من السبعة يملّكان ما اشتهر من قراءته وتواتر عنه، لذلك فإن قراءات ورش تعدّ متواترة، ولقد كان لكل من القراء السبعة وحتى العشرة راويان يملّكان قراءته فإذا قيل إنّ هذه القراءة للراوي فلان فهي بالضرورة قراءة إمامه، ومن أراد الدقّة في التفريق بين ما ينسب إلى الإمام «وهو ما اتفق عليه راويه» وما ينسب إلى الراوي «وهو ما انفرد به عن الراوي الآخر» فليقل رواية فلان «التلميذ الراوي» وقراءة فلان «الإمام المروي عنه»، فنقول مثلاً: النقل والإسقاط في هذه الآية رواية ورش، ومدّ الميم في قوله تعالى ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا﴾ (من الآية ١٩٥ من سورة الأعراف) قراءة نافع .. وهكذا.

همزة أوتي وهي الضمة إلى ما قبلها وهو النون الساكنة في مَنْ وإسقاط الهمزة في النطق فقط، يوم: مفعول به لفعل محذوف هو اذكر، أي اذكر يا محمد هذا اليوم وهَوْلٌ لَأَمَّاكَ ليكون داعياً إلى الاتعاظ والخوف فيحملهم على الاستعداد، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكروا، أو ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيقروون أو بيظلمون، بإمام جار ومجرور متعلق بندعو، ويجوز أن يكون حالاً من ﴿كُلُّ أَنَاسٍ﴾<sup>(١)</sup> على تقدير مختلطين بإمامهم أو مصحوبين به، ويوم مضاف وجملة ندعو كلُّ أَنَاسٍ بإمامهم في موضع جر مضاف إليه، مَنْ: بضم النون على رواية ورش اسم شرط جازم لفعلين مبني على سكون مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة النقل في محل رفع مبتدأ، وأوتي فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح في موضع جزم ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى «مَنْ»، وجملة فأولئك يقرءون كتابهم في موضع جزم جواب الشرط واقترن بالفاء الرابطة لأنه جملة اسمية، وفعل الشرط وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ، وأولاء اسم إشارة مبني على الكسر في موضع رفع مبتدأ والكاف حرف خطاب وجملة يقرءون خبر المبتدأ. ويجوز أن تعرب «مَنْ» اسماً موصولاً مبتدأ وجملة أولئك يقرءون كتابهم خبراً للمبتدأ، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه مَنْ الموصولة بَمَنْ الشرطية في العموم والإبهام، وقد حمل لفظ أوتي على لفظ مَنْ فافرد، وحمل لفظ أولئك على معنى مَنْ فجُمع، وأصل جملة ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ أي وَلَا يَظْلِمُهُمُ اللَّهُ مِقْدَارَ فَتِيلٍ، وهو المقدّر بقشرة النواة لقلته، فحذف المضاف وهو «مقدار» المفعول به الثاني وأقيم المضاف إليه وهو «فتيل» مقامه فأعرب إعرابه وأصبح مفعولاً به ثانياً لِيُظْلِمَهُمُ التي حوّلت إلى فعل مبني للمجهول بعد حذف لفظ الجلالة الفاعل وأصبح المفعول به الأول وهو ضمير «هم»<sup>(٢)</sup> نائباً للفاعل.

(١) ينبغي أن يكون صاحب الحال معرفة أو منطوياً على تعريف، و «كُلُّ» نكرة أضيفت إلى « أَنَاسٍ » إضافة

معنوية محضة التخصيص وهو نوع تعريف.

(٢) الأسلم أن يقال إنَّ المفعول به هو ضمير الهاء والميم حرف دالّ على الجمع.

\* قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (الآية ١ من سورة المؤمنون) (١).

القراءة المتواترة بتسكين الدال وفتح همزة أفلح، وروى ورش ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ بنقل حركة همزة أفلح وهي الفتحة إلى ما قبلها وهو الدال الساكنة وإسقاط الهمزة نطقاً، وقد حرف تحقيق، وهو على هذه القراءة مبني على سكون مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة النقل.

\* قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (من الآية ٢ من سورة الفاتحة).

بضم الدال وهي لغة قريش، وقرأ الحسن البصري وزيد بن علي وهي أيضاً لغة تميم الحمد لله بإتباع الدال اللام، وعلى هذه القراءة «الحمد» مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الدال منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع وهي الكسرة.

\* قال تعالى ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَكَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ (من الآية ١٧٦ من سورة النساء).

يستفتونك: أي في الكلالة، والكلالة هي أن يموت الميت وليس له والد ولا ولد يرثونه فيرثه قرابته ولا يشترط أن يكون له أخت فقط وإن كان المذكور في هذه الآية هو الأخت وحدها. إن: حرف شرط يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وجملة «ليس له ولد» حال من الضمير في هلك، ومثل ذلك جملة «وله أخت»، والواو واو الحال، ويجوز أن تكون الواو للعطف وجملة «له أخت» معطوفة على جملة «ليس له ولد» والمعطوف على جملة الحال حال أيضاً، وامرؤ عند جمهور البصريين فاعل مرفوع بفعل محذوف وجوباً هو فعل الشرط يفسره الفعل المذكور والتقدير «إِنْ هَكَكَ امْرُؤٌ هَلَكَ»، ولا يجوز عندهم أن يكون امرؤ فاعلاً مقدماً للفعل المذكور بعده خلافاً لجمهور الكوفيين القائلين بجواز تقديم الفاعل على فعله، لأنّ الفاعل لا يتقدّم عند جمهور البصريين على رافعه أي

(١) المؤمنون على الحكاية لأنها مأخوذة من قوله تعالى في الآية الأولى من السورة ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾، وإلا فإن القاعدة «من سورة المؤمنين»، وقد جرى بعضهم على هذا في كتابتهم.

على الفعل، ولا يجوز عند البصريين أيضاً أن يكون امرؤ مبتدأ خلافاً للكوفيين والأخفش الذين يجيزون إعرابها مبتدأ وجملة هلك من الفعل والفاعل المستتر خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر الاسمية في موضع جزم فعل الشرط، وذلك لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية عند جمهور البصريين وتدخل عليها عند الكوفيين والأخفش الأوسط البصري، وجملة هلك المذكورة المفسرة عند البصريين لا موضع لها من الإعراب، فلها نصف ما ترك: الفاء رابطة لجواب الشرط لكونه جملة اسمية في موضع جزم، لها جار ومجرور خبر مقدم جوازاً، نصف مبتدأ مؤخر وهو معرفة لإضافته إلى الاسم الموصول، وجملة ترك صلة الموصول والعائد محذوف والتقدير «تَرَكَهُ»، امرؤ: قال الكوفيون إنها معربة من مكانين وعليه فامرؤ ترفع بضمه على الراء وأخرى على الهمزة وتنصب بفتحتين عليهما وتجر بكسرتين عليهما، ومثل هذا يقال في ابنم، وذهب البصريون إلى أن الحركة الأخيرة فيهما هي الإعراب والحركة التي قبلها إنباع لها. وابنم أصله ابن فالميم زائدة، أمّا امرؤ فآسم تام.

❖ قال تعالى ﴿يَا أُخْتُ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ (الآية ٢٨ من سورة مريم).

أخت هارون هي مريم، امراً سَوْءٍ أي زانياً، بغياً أي زانية. وقد يتبادر إلى الذهن أن من الواجب أن يقال بغية لأنها صفة في المعنى لمؤنت هو الأم، فخير المبتدأ بمثابة الصفة في المعنى له، وخبر كان بمثابة الصفة في المعنى لاسمها، وإيضاح ذلك نقول في المسألة تفصيل: فلو كانت بغية على وزن فَعِيل بمعنى فاعلة لحقتها الهاء في التأنيث نحو كريمة وظريفة، وإن كانت بغية على وزن فَعِيل بمعنى مفعولة تحذف الهاء في التأنيث نحو المرأة قتيل، والكفّ خضيب، أمّا بغية في الآية فإنها ليست على وزن فَعِيل وإنما هي على وزن فَعُول لأن أصلها بَغْوِي، ووزن فَعُول لا تلحقه الهاء في التأنيث نحو امرأة شكور وعجوز، وقد قلبت الواو في بَغْوِي ياء لاجتماع الواو والياء وكون أولاهما ساكنة ثم أدمغت الياء في الياء وكسرت الغين لتناسب الياء.

❖ قال تعالى: ﴿لِكُلِّ امْرئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ (الآية ٣٧ من سورة عبس)

منهم: أي من الأب والام والأخوة والأبناء والأصحاب، يومئذ: أي يومَ إند تقوم القيامة، أي لكلّ منهم حال يشغله عن شأن غيره، فكلّ واحدٍ يشغل بنفسه. وامرئٍ مجرور بالإضافة أو بالمضاف، شأن مبتدأ مؤخر وهو نكرة سوّغ الابتداء بها وصفها بجملة «يُغنيه» لأنّ الجمل بعد النكرات صفات، وتقدّم خبره الأول عليه وهو «لكلّ»، وكون هذا الخبر شبه جملة، يومَ ظرف زمان منصوب متعلّق بمحذوف خبر ثانٍ مقدّم للمبتدأ المؤخر، وتقدّمه على المبتدأ مع كونه شبه جملة مسوّغ آخر للابتداء بالنكرة، يومَ مضاف وإند مضاف إليه مبنيّ على السكون في موضع جرٍّ وحركٍ بالكسر لوجود تنوين العوض عن جملة محذوفة، والتنوين في حقيقة الأمر نون ساكنة تنطق ولا تكتب، ومنهم جار ومجرور صفة لامرئٍ لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات، أو حال من كلّ، ولأنّ صاحب الحال لا بدّ أن يكون معرفة يقال إنّ «كلّ» النكرة تخصّصت بالإضافة إلى «امرئٍ» النكرة، والتخصيص يعدّ درجة من درجات التعريف.

## خرج عن الأصل في الإعراب سبعة أبواب

### الأول: الاسم الذي لا ينصرف

#### المتن

\* ثم قلت: وخرَجَ عن ذلك الأصل سبعة أبواب. أحدها: ما لا ينصرف، فإنّه يجزّ بالفتحة نحو: بأفضل منه، إلّا إنّ أضيفَ أو دخلتْه ألّ نحو: بأفضلِكُم وبالأفضلِ.

#### الشرح

\* وأقول الأصل في علامات الإعراب ما ذكرناه<sup>(١)</sup>، وقد خرج عن ذلك سبعة أبواب: الباب الأول: باب ما لا ينصرف، وحكمه أنه يوافق ما ينصرف في أمرين

(١) من أنّ الأصل في الرفع أن يكون بالضمّة وفي النصب أن يكون بالفتحة وفي الجرّ أن يكون بالكسرة وفي الجزم أن يكون بالسكون.

وهما أنه يرفع بالضمّة وينصب بالفتحة، ويخالفه في أمرين وهما أنه لا ينون وأنه يجزّ بالفتحة، نحو «جاءني أفضلُ منه» و«رأيت أفضلَ منه» و«مررتُ بأفضلَ منه» وقال تعالى ﴿فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ﴾ ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾. ويستثنى من قولنا «ما لا ينصرف» مسألتان يجزّ فيهما بالكسرة على الأصل، إحداهما أن يضاف ، والثانية أن تصحبه الألف واللام، تقول: مررتُ بأفضلِ القومِ وبالأفضلِ، وقال تعالى ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾. اللام جواب القسم السابق في قوله تعالى ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾ وما بعدهما، و«قد» لها أربعة معانٍ، وذلك أنها تكون حرف تحقيق، وتقريب، وتقليل، وتوقع، فالتى للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو «قد يعلم ما أنتم عليه» أي يعلم ما أنتم عليه حقاً، ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾، وعلى الماضي نحو ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ الآية، وكذا حيث جاءت قد بعد اللام فهي للتحقيق، والتي للتقريب تختصّ بالماضي نحو قول المؤذن «قد قامت الصلاة» أي قد حان وقتها، ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع الحال إذا كان معه قد كقولك «رأيت زيدا قد عَزَمَ على الخروج» أي عازماً عليه، والتي للتقليل تختصّ بالمضارع كقولهم «قد يصدق الكذب» و«قد يعثرُ الجوادُ» أي ريمًا صدق الكذب، وريمًا عثرَ الجواد، والتي للتوقع تختصّ بالماضي، قال سيبويه: وأمّا «قد فَعَلَ» فجواب «هل فَعَلَ» لأنّ السائل ينتظر الجواب: أي يتوقعه، وقال الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، يريد أن الإنسان إذا سأل عن فعل أو علم أنه يتوقع أن يُخبرَ به قيل: قد فَعَلَ، وإذا كان الخبرُ مبتدأ قال: فَعَلَ كذا وكذا ولم يأت بقَد، فاعرفه.

## الحاشية

\* قال تعالى ﴿اهْبُطُوا مِصْرًا﴾ (من الآية ٦١ من سورة البقرة).

اهبطوا: الجيد كسر الباء، والضم لغة وقد قرئ به، مصرًا: قرأها جمهور القراء بالتونين فصرفوها لأنها نكرة، إذ المعنى اهبطوا مصرًا من الأمصار أي بلدًا من

البلدان، ولم يقرأ بدون التنوين إلا الحسن وأبي فمنعها من الصرف العلمية والتأنيث، وهي عندهما كهند ودعد يجوز فيها الصرف وعدمه لأنّ كلاً منها علم على مؤنث ثلاثي ساكن الوسط. والمصر في الأصل هو الحدّ بين الشيئين.

\* قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ (من الآية ٨٦ من سورة النساء).

الواو بحسب ما قبلها، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه بالإضافة مبنيّ على السكون في موضع نصب بجوابه، أي اسم شرط غير جازم له فعل شرط وجواب شرط غير مجزومين ولا في موضع جزم، حيّيتم: فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول والتاء ضمير متصل مبنيّ على الضمّ في موضع رفع نائب فاعل والميم حرف دالّ على الجمع، بتحية جار ومجرور متعلّق بحيّيتم، وتحية أصلها تحيّة على وزن تفعّلة من حيّيت، نقلت حركة الياء إلى الحاء الساكنة قبلها ثم أدغمت الياءان، وحيّوا أصلها حيّيوا، بأحسن: ممنوع من الصرف مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن أقعل أي وزن الفعل كاشرب وألعب، والأصل بتحية أحسن فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، أو رُدُّوها: أي ردّوا مثلاً فحذف المضاف وهو مثل وأقيم المضاف إليه مقامه، وجملة حيّيتم فعل الشرط في موضع جرّ مضاف إليه، والفاء رابطة لجواب الشرط لأنّه جملة طلبية مبدوءة بفعل أمر، والاسم الممنوع من الصرف يكون ممنوعاً من التنوين أي تنوين التمكين وهو التنوين الذي يلحق الأسماء المعربة المصروفة كمحمد لبيان تمكّنها في الإعراب على الأصل في حالاتها الثلاث في حين أنّ تنوين التمكين لا يلحق الأسماء الممنوعة من الصرف للدلالة على أنّها معربة في الرفع بالضمّة على الأصل وفي النصب بالفتحة على الأصل أمّا في الجرّ فبالفتحة خلافاً للأصل.

\* قال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مِنْ يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ﴾ (من الآية ١٣ من سورة سبأ).



يعملون: أي الجنّ، له: أي لسليمان، محاريب وتماثيل: ممنوعان من الصرف لصيغة منتهى الجموع، وهي كلّ جمع تكسير بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف<sup>(١)</sup> أوسطها ساكن نحو مصابيح وقناديل أو حرفان نحو مساجد ومساثل، وجملة «يشاء» من الفعل والفاعل الضمير المستتر جوازاً صلة ما الموصولة والعائد محذوف والتقدير يشاؤه، والمحاريب أبنية مرتفعة يصعد إليها بدرج، ومن محاريب: يجوز أن تكون جاراً ومجروراً متعلقاً بيشاء وأن تكون حالاً من الرابط وهو الهاء المحذوفة في «يشاؤه» لأنّ أشباه الجمل كالجمل تكون بعد المعارف أحوالاً، والضمير معرفة.

\* قال تعالى ﴿وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب﴾ (من الآية ١٦٣ من سورة النساء).

هذه الأسماء ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة<sup>(٢)</sup>، ومثلها أيوب ويوسف وأدم وإدريس وبطليموس وجبريل وميكائيل ورمسيس وهارون وداود ويونس<sup>(٣)</sup>.

\* قال تعالى ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾ (الآية ٤ من سورة التين).

تقويم أي قوام، وجرّ «أحسن» بالكسرة لإضافته، في أحسن: جار ومجرور متعلق بخلقنا أو حال من الإنسان، واللام في لقد واقعة في جواب قسم سابق وهي تفيد التوكيد، والقسم السابق هو قوله تعالى ﴿والتين والزيتون وطور سينين﴾ \* وهذا البلد الأمين ﴿ولله أن يقسم بما يشاء من مخلوقاته، وطور سينين جبل بسيناء

---

(١) قولنا ثلاثة أحرف أفضل من قولنا ثلاثة حروف لأنّ العدد من ثلاثة إلى عشرة قليل فالأنسب أن يضاف إلى جمع قلّة وهذا بناء على أنّ جمع القلّة وجمع الكثرة مختلفان مبدأً وغاية وأنّ القلّة من ثلاثة إلى عشرة وأنّ الكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية، وهوما عليه العمل، وقيل إنّهما متفقان مبدأً لا غاية فالقلّة من ثلاثة إلى عشرة والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية وعلى هذا يتساوى أن نضيف ثلاثة إلى أحرف وحروف.

(٢) الأسماء الأعجميّة هي التي ليست من وضع العرب أيّاً كان واضعوها.

(٣) فيه لغات أفصحها ضمّ النون من غير همزة، ويجوز فتح النون وكسرها مع الهمز وتركه، ويقال فيه أيضاً ترّنس، ولم يرد عن العرب ضمّ النون مع همزة قبلها.

كَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ مُوسَى، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضاً طُور سِينَاءَ، وَسِينَاءُ بِالْقَصْرِ وَالْمَدِّ، وَسِينِينَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ، وَالْمَقْصُودُ بِسِينِينَ سِينَاءُ كَمَا ذَكَرْنَا، وَهِيَ لَيْسَتْ «سِينِينَ» جَمْعُ سَكَّةٍ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِلْحَقَةً بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ وَتَعْرَبُ إِعْرَابَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ حَيْنٍ وَمُسْكِينٍ تَعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى النُّونِ وَتَعْدُّ جَمْعَ تَكْسِيرٍ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَسِينِينَ لُغَةٌ فِي سِينَاءَ، وَقَرَأَ أَهْلُ الْحِجَازِ سِينَاءَ بِكَسْرِ السَّيْنِ وَالْمَدِّ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ سِينَاءَ مَمْدُودَةً مَفْتُوحَةً السَّيْنِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ الْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةٌ وَهِيَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَالٍ وَلَمْ يَنْصَرَفْ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ، وَعَلَى الثَّانِي الْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ لِلتَّائِيثِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِ الْمُضَاعَفِ فَعْلَالٌ بَفَتْحِ الْفَاءِ سِوَى قَسْطَالٍ وَخَرْطَالٍ وَخَزَعَالٍ<sup>(١)</sup>، وَالْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ فِيهِ يَكُونُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ أَوْ لِأَلْفِ التَّائِيثِ الْمَمْدُودَةِ.

﴿ قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ (من الآية ١٤٤ من سورة البقرة). ﴾

تَقَلُّبُ أَيِّ تَصَرَّفٍ، فِي السَّمَاءِ أَيِّ فِي جِهَةِ السَّمَاءِ مَتَشَوِّفًا لِلْوَحْيِ الَّذِي سَيَأْمُرُكَ بِاسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ بَدَلِ الْقُدْسِ. فِي السَّمَاءِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِنَرَى أَوْ بِالْمَصْدَرِ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، أَوْ حَالٌ مِنْ تَقَلُّبِ الَّذِي اسْتِفَادَ التَّعْرِيفَ مِنَ الْإِضَافَةِ، أَوْ حَالٌ مِنْ وَجْهِ الَّذِي أَصْبَحَ مَعْرِفَةً بِسَبَبِ إِضَافَتِهِ إِلَى مَعْرِفَةٍ هِيَ الضَّمِيرُ.

﴿ رَأَيْتَ زَيْدًا عَزَمَ عَلَى الْخُرُوجِ. ﴾ «بِدُونِ قَدْ قَبْلَ عَزَمَ».

رَأَيْتَ بِصَرِيَّةٍ وَزَيْدًا مَفْعُولٌ بِهِ، وَجُمْلَةٌ «عَزَمَ عَلَى الْخُرُوجِ» حَالٌ، وَلَا تَكُونُ غَيْرَ ذَلِكَ لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ اسْمِ مَعْرِفَةٍ، وَالْجَمْلُ بَعْدَ الْمَعَارِفِ أَحْوَالٌ وَذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ، وَلَعَدِمَ تَعْدِيَةُ الْفِعْلِ الْبَصْرِيِّ إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. أَوْ رَأَيْتَ اعْتِقَادِيَّةً وَزَيْدًا

(١) الْقَسْطَالُ الْغُبَارُ وَالْخَرْطَالُ كَخَزَعَالٍ حَبٍّ، وَيُقَالُ نَاقَةٌ بِهَا خَرْعَالٌ أَيُّ ظَلَعٌ وَهُوَ الْعَيْبُ. «انظر الفيروزآبادي، القاموس المحيط ٣: ٦٢، ٣٧٨، ٣٨٠»، ويرى بعضهم أَنَّ الْأَلْفَ فِي قَسْطَالٍ إِنَّمَا ذَكَرْتُ ضَرُورَةً فِي الشَّعْرِ، وَأَنَّ الْأَصْلَ الْقُسْطَالُ وَهُوَ الْغُبَارُ

مفعول به أول وجملة «عَزَمَ على الخروج» في موضع نصب مفعول به ثانٍ. وهذا أحسن وأولى من إعرابها حالاً مع جواز الإعرابين، وذلك لعدم وجود قد التي تقترن بها الجملة الحالية عادة ولحاجة الفعل الاعتقادي أيضاً إلى مفعوله الثاني أكثر من حاجته إلى الحال.

\* رأيت زيدا قد عَزَمَ على الخروج «بقد قبل عَزَمَ».

رأيت بصرية وزيداً مفعول به وجملة «قد عَزَمَ على الخروج» حال، ولا تكون غير ذلك لما ذكرنا في المثال السابق. أو رأيت اعتقادية وزيداً مفعول به أول وجملة «قد عَزَمَ على الخروج» في موضع نصب إمّا مفعول به ثانٍ ليستكمل الفعل الاعتقادي ما يتعدى إليه من مفعولين، وإمّا حال وهو أحسن وأولى لوجود قد ويكون الفعل الاعتقادي مكتفياً بأحد مفعوليه، وهو أمر جائز، وقد للتقريب.

\* قال المصنّف: «وإذا كان الخبر مبتدأ» ومعناه «إذا كان الإخبار ابتداء».

## الثاني: ما جمع بالألف والتاء

### المتن

\* ثم قلت: الثاني ما جمع بآلف وتاء مزيدتين كهندات فلأنه ينصب بالكسرة نحو ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾ ﴿فَانْفَرُّوا ثُبَاتِ﴾ بخلاف نحو ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ و«رأيتُ قضاةً»، وألحق به أولاتُ.

### الشرح

\* وأقول: الباب الثاني ممّا خرج عن الأصل، ما جمع بآلف وتاء مزيدتين، سواء كان جمعاً لمؤنث نحو هندات وزينبات، أو جمعاً لمذكر نحو اصطبلات وحمّامات، وسواء كان سالماً كما مثلنا أو ذا تغيّر كسجّدات بفتح الجيم وغرفات بضمّ الراء

وفتحها وسدّرات بكسر الدال وفتحها، فهذه كلّها ترفع بالضمّة وتجرّ بالكسرة على الأصل وتنصب بالكسرة على خلاف الأصل، تقول جاءت الهنداتُ ومررت بالهنداتِ ورأيت الهنداتِ، وخلق الله السماواتِ خَلَقَ: فعل ماضٍ واللهُ فاعلٌ والسماواتِ مفعول به، والمفعول منصوب، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة. وقال تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ ونظائر ذلك كثيرة. وألحق بهذا الجمع «أولاتُ» فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وإن لم يكن جمعاً، وإنّما هو اسم جمع لأنّه لا واحد له من لفظه، حُمِلَ على جمع المؤنث كما حُمِلَ «أولو» على جمع المذكر كما سيأتي، قال تعالى ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ﴾، كُنَّ: كان واسمها، وأولاتِ خبرها وعلامة نصبه الكسرة.

## الحاشية

\* قال تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ (من الآية ٧١ من سورة النساء).

انفروا بكسر الفاء وقرأ به السبعة، وهو فعل أمر مبنيّ على حذف النون وواو الجماعة فاعل لأنّ فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه ومضارع هذا الفعل من الأفعال الخمسة وهو ينفرون<sup>(١)</sup> فيجزم بحذف النون، ثبات: حال من واو الجماعة منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنّه جمع ثبّة وهي الجماعة بالّفاء وتاء مزيديتين، والعامل في الحال هو الفعل انفروا، وثبات بمعنى متفرقين أي كلّ جماعة على حدة.

\* قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا﴾ (من آية ٢٨ من سورة البقرة).

أَمْوَاتًا جمع مَيّت وأصله مَيّوت، اجتمعت الياء والواو وكانت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، والتاء أصلية والألف زائدة فهو جمع تكسير.

---

(١) نَفَرُ الْقَوْمُ يَنْفِرُونَ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ أَيْ تَفَرَّقُوا وَالْمَصْدَرُ نَفَرٌ، وَنَفَرَ الرَّجُلُ يَنْفِرُ مِنْ بَابِ نَصْرِ أَيْ أَعْرَضَ وَصَدَّ وَالْمَصْدَرُ نَفَرٌ

\* رأيت قِصَاءً: أصله قُضِيَّةٌ على وزن فُعْلَه، تحركت الياء وفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فالألف أصل لأنها منقلبة عن أصل وهو الياء بدليل وجود الياء في المفرد وهو القاضي.

### \* فائدة:

تسمية هذا الجمع بما جمع بآلف وتاء مزيدين أفضل من تسميته بجمع مؤنث السالم، لأنه يجمع على هذا الجمع المفرد المؤنث كهندات وزينات، والمفرد المذكور نحو اصطبلات<sup>(١)</sup> ومحظورات وحمّامات وعنوانات، وما كان سالماً كما ذكرنا من الأمثلة أو كان ذا تغيير كسجّادات بفتح الجيم جمع سجدة بسكونها وخطوات بضمّ الطاء جمع خطوة بسكونها وغرفات بضمّ الراء وفتحها جمع غرفة بسكونها وسدّرات بكسر الدال وفتحها جمع سدرة بسكونها، فالتغيير من وجهين هما حذف التاء من المفرد وتغيير الحركات في الجمع.

\* قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ (من الآية ١٦٧ من سورة البقرة).

يريههم أي الكفار والمعنى: كما أراهم الله شدة عذابه يريهم أعمالهم السيئة حسرات أي ندامات عليهم. كذلك: جار ومجرور معلق بيريهم، أو الكاف اسم في موضع رفع خبر والتقدير «الامرُ مثلُ ذلك»، وذلك مضاف إليه، ويجوز أن تكون الكاف اسماً في موضع نصب صفة لمفعول مطلق محذوف والتقدير «يريهم رؤيةً كذلك» أي مثل ذلك يريهم الله أعمالهم حسراتٍ عليهم.

(١) الاصطبل هو موقف الفرس والدابة بُلغة أهل الشام، وليس عربياً.

والفعلُ البَصْرِيُّ هو رَأَى، يَرَى تَرَى تَرَى أَرَى، رِ(١)، وهو ينصب مفعولاً به واحداً ويتعدى إلى مفعولين بالهمزة فيقال: أَرَى، يُرِي تَرِي تُرِي أَرِي، أَرِ(٢). فإذا كانت يُرِيهم في الآية بَصْرِيَّة تكون قد تعدت بالهمزة إلى مفعولين هما الهاء في «يرِيهم» و«أعمالهم» وتكون «حَسَرَاتٍ» حالاً منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنها جمع مؤنث سالم، وصاحب الحال هو أعمالهم، والعامل في الحال هو الفعل يُرِيهم. وإذا كانت يُرِيهم بمعنى يُعْلِمُهُمْ مضارع أُعْلِمَ فتكون حَسَرَاتٍ مفعولاً به ثالثاً(٣). وحرّكت الميم في «يُرِيهم» لالتقاء الساكنين، وإنّما كان تحريكها بالضم لا بالكسر كما هو الأصل لأنّ تحريكها بالكسر يؤدّي إلى توالي ثلاث كسرات ومعها الياء التي هي في حقيقة الأمر كسرة مطولة، وهذا كلّهُ يؤدّي إلى ثقل أشدّ من ثقل التقاء الساكنين، وعليهم جار ومجرور صفة لحسرات، ويجوز أن يتعلّق بحسرات على أن يكون في الكلام مضاف محذوف والتقدير حَسَرَاتٍ على تفريطهم.

\* قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (من الآية ٦ من سورة الطلاق).

(١) الماضي من هذه الافعال على وزن فَعَلَ، والمضارع منها على وزن يَفْعُلُ نَفْعُلُ تَفْعُلُ أَفْعُلُ على التوالي، والأمر على وزن فِ، وأصل الماضي «رَأَى» هو رَأَى تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت الفاء، وأصل المضارع «يَرَى تَرَى تَرَى أَرَى» هو يَرَأِي وَتَرَأِي وَتَرَأِي وَأَرَأِي تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت الفاء ثم نقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها فسكنت فالتقى ساكنان هما الهمزة والألف فحذفت الهمزة لالتقاء الساكنين، وأصل الأمر «رِ» هو أَرَأِي فبني على حذف حرف العلة من آخره ثم نقلت كسرة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها وحذفت الهمزة الأولى لعدم الحاجة إليها للنطق بالساكن الذي لم يعد ساكناً، وحذفت الهمزة الأخيرة للتخفيف، ويفضّل أن يقرن الفعل «رِ» وما شاكله من الافعال التي تبقى على حرف واحد بهاء السكت فيقال «رِه».

(٢) هي على التوالي على وزن: أَفْعُلُ، يُفْعُلُ تَفْعُلُ تَفْعُلُ أَفْعُلُ. لأنّ أصل الماضي أَرَأِي، وأصل المضارع يُرَأِي تُرَأِي أَرَأِي، وأصل الأمر أَرَأِي.

(٣) رَأَى فعل ماضٍ يكون بَصْرِيّاً ينصب مفعولاً به واحداً ويكون اعتقادياً ينصب مفعولين، والهمزة المزيّدة في أوّلها تسمّى همزة النقل والتعدية لأنها تنقل رَأَى البصرية إلى التعدية إلى مفعولين ورَأَى الاعتقادية إلى التعدية إلى ثلاثة مفاعيل.

كان فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح وحين أسند إلى نون النسوة بني على السكون فاجتمع ساكنان هما ألف الفعل ونون الفعل فحذفت ألف الفعل لالتقاء الساكنين، ثم ضُمَّت الكاف لأنّ الفعل أجوف أصل ألفه واو بدليل المضارع يكون، ولو كان أصل ألف الفعل الأجوف ياءً لكسر أوّله بعد إسناده إلى نون النسوة نحو يَعْزُّ. وأولات: بمعنى ذوات التي هي بمعنى صاحبات وهي ملحقة بجمع المؤنث السالم تعرب إعرابه، ولاتعدّ جمعاً مؤنثاً سالماً حقيقياً لأنّه لا مفرد لها من لفظها، وإنّما هي اسم جمع لها واحد من معناها وهو ذات بمعنى صاحبه، حتى حرف غاية جرّ، يضعنّ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى بفتحة مقدّرة على العين منع من ظهورها اشتغال المحلّ بسكون البناء لاتصال الفعل المضارع بنون النسوة الفاعل وأنّ والفعل في تأويل مصدر مجرور بحتّى. وكُنّ فعل الشرط مجزوم بسكون مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحلّ بسكون البناء لاتصال الفعل الماضي بنون النسوة ونون النسوة اسم كان وهي مدغمة بنون كان، وأولات خبر كان منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، فأنفقوا: الفاء رابطة لجواب الشرط لأنّه جملة طلبية مبدوءة بفعل أمر مبنيّ على حذف النون وواو الجماعة فاعل، والنون المشدّدة في عليهنّ وفي حملهنّ نون النسوة وهي حرف هنا.

### ❖ فائدة:

يلحق بجمع المؤنث السالم ما سمّي به من هذا الجمع وذلك بأن يصبح هذا الجمع علماً على فتاة أو بقعة مثل: عطيات، عنايات، زينات، عرفات، أذرعات «منطقة بالشام». وهذا النوع من الأعلام جمع في اللفظ، وكلّ منها له مفرد ابتداءً قبل التسمية به، ومفرداتها هي: عطية، عناية، زينة، عرفة، أذرة، لكن هذا الجمع سمّي به فأصبح يطلق على واحد فقط، فمعناه إذن<sup>(١)</sup> واحد وصورته جمع ولذلك ألحق بجمع

(١) قيل تكتب إذن بالالف دائماً وهو الأكثر وعليه رسم المصحف، وقيل تكتب بالنون دائماً، وقيل تكتب بالنون وصلاً وتقلب نونها في الوقف الفأ، ويرى بعضهم أنّه إن ألغيت كتبت بالالف لضعفها وإن أعملت كتبت بالنون، ونقل عن الفرّاء أنّها إن أعملت كتبت بالالف إذ لا تلتبس حينئذ بإذا الظرفية لقيام المانع من اللبس وهو العمل وإن لم تعمل كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه على ذلك ابن خروف الأندلسي.

المؤنث السالم ولا يعدّ في هذه الحالة جمع مؤنث سالمًا حقيقياً، ويجوز أن يعرب إعراب جمع المؤنث السالم باعتباره ملحقاتاً به وينون، وأن يعرب إعراب جمع المؤنث السالم ويترك التنوين، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث فلا ينون.

## الثالث: الأسماء الستة

### المتن

\* ثم قلت: الثالث ذو بمعنى صاحب، وما أضيف لغير الياء من أب وأخ وحَم وهَنَ وقَمَ بغير ميم، فإنّها تعرب بالواو والألف والياء.

### الشرح

\* وأقول: الباب الثالث ممّا خرج عن الأصل: الأسماء الستة المعتلّة المضافة إلى غير ياء المتكلم، فإنّها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتخفّض بالياء نيابة عن الكسرة. وشرط الأول منها وهو ذو أن يكون بمعنى صاحب، تقول: جاءني ذو مالٍ، ورأيت ذا مالٍ، ومررت بذو مالٍ، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ وقال تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ وقال تعالى: ﴿إِلَيَّ ظِلٌّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ فوقع «ذو» في الأول خبراً لأنّ فرفع بالواو، وفي الثاني خبراً لكان فنُصب بالألف، وفي الثالث صفة لظلّ فجرّ بالياء لأنّ الصفة تتبع الموصوف. وإذا لم يكن «ذو» بمعنى صاحب كان بمعنى الذي وكان مبنياً على سكون الواو، تقول: جاءني ذو قامٍ ورأيت ذو قامٍ ومررت بذو قامٍ، وهي لغة طيئ، على أنّ منهم من يجريها مجرّى التي بمعنى صاحب فيعربها بالواو والألف والياء فيقول: جاءني ذو قامٍ ورأيت ذا قامٍ ومررت بذو قامٍ، إلّا أنّ ذلك شاذ، والمشهور ما قدّمناه، وسمع من كلامهم «لاوذو في السماء عرشه» فذو: موصولة بمعنى الذي وما بعدها صلة، فلو كانت معربة لجُرّت بواو القسم. والخمسة الباقية شرطها أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم



كقوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ وقوله تعالى ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ وقوله تعالى ﴿ارْجِعُوا إِلَى آبَائِكُمْ﴾ فوقع الأب في الآية الأولى مرفوعاً بالابتداء وفي الآية الثانية منصوباً بإن وفي الآية الثالثة مخفوضاً بإلى، وهو في جميع ذلك مضاف إلى غير السياء، فلهذا أعرب بالواو والالف والياء، وكذلك القول في الباقي. ولو أضيفت هذه الأسماء إلى ياء المتكلم كسرت أواخرها لمناسبة الياء وكان إعرابها بحركات مقدرة قبل الياء، تقول: هذا أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي، فتقدّر حركات الأعراب قبل ياء المتكلم كما تفعل ذلك في نحو غلامي. وقد تكون في الموضع الواحد محتملة لوجهين أو أوجه: فالأول كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ فيحتمل «أخي» وجهين، أحدهما: أن يكون بدلاً من «هذا» فيكون منصوباً لأنّ البديل يتبع المبدل منه فكأنه قال: إن أخي، والثاني أن يكون خبراً فيكون مرفوعاً وجملة ﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ خبر ثانٍ على الوجه الثاني وهو الخبر على الوجه الأول. والثاني كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ فيحتمل «أخي» ثلاثة أوجه:

أحدها أن يكون مرفوعاً وذلك من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون عطفاً على الضمير في «أملك» ذكره الزمخشري وفيه نظر لأنّ المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر، لا تقول «أقوم زيد» فكذلك لا يُعطَف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به.

فإن قلت: وأيضا فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله تعالى ﴿لقد كنتم أنتم وأبأؤكم في ضلالٍ مبين﴾.

قلت: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقام التأكيد.

الثاني: أن يكون عطفاً على محلّ «إن» واسمها، والتقدير: وأخي كذلك.

والثالث: أن يكون مبتدأ حذَفَ خبره والتقدير: وأخي كذلك.

والفرق بين الوجهين أنّ المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين كما

تقول: إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلَقٌ وَعَمْرًا ذَاهِبٌ، وفي الوجه الثالث جملة على جملة كما تقول: إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلَقٌ وَعَمْرٌ ذَاهِبٌ.

الثاني: أن يكون منصوباً، وذلك من وجهين أحدهما: أن يكون معطوفاً على اسمِ إِنَّ، والثاني أن يكون معطوفاً على نفسي.

والثالث: أن يكون مخفوضاً، وذلك من وجه واحد وهو أن يكون معطوفاً على الياء المخفوضة بإضافة النفس، وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

## الحاشية

\* من الأسماء الستة «فم» بغير ميم، وقد احترز بذلك عن «فم» بالميم فيعرب هذا بحركات مع تضعيف ميمه وهو لغة، أو عدم تضعيفها وهو الفصحح المتداول، والحاصل أن أصله قَوَه، حذفت لامه وهي الهاء اعتباطاً «أي بلا علّة صرفية» ثم تارة تبدل عينه ميماً فيعرب بالحركات، وتارة لا تبدل ميماً بل تحذف اعتباطاً أيضاً فيعرب بالحروف، فليست الميم أصلاً.

\* معنى قول المصنّف «خرج عن الأصل» أي خرج عن القاعدة.

\* أب وأخ وحَم وهن معتلة اللام بالواو فهي كالفعل الناقص، وقَوَه معتلة العين بالواو فهي كالفعل الأجوف، والحم مشترك بين أقارب الزوج والزوجة وأصله حَمَوٌ، حذفت الواو اعتباطاً، وكذلك أب وأخ وهن، والهن يكتنى به عن الأشياء، وقيل اسم لما يستقبح سواء أكان فرجاً أم لا، وقيل اسم للفرج خاصة.

\* قال تعالى ﴿وَإِنَّ رَيْكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ (من الآية ٦ من سورة الرعد).

اللام لام الابتداء المزلحقة تفيد التوكيد، ومكانها الأصلي بداية الكلام قبل إِنَّ، ثم زحلت إلى الخبر لعدم مناسبة وجود مؤكّدين متجاورين في مكان واحد.

\* قال تعالى ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ (من الآية ١٤ من سورة القلم)<sup>(١)</sup>.

الآيات كلها ﴿وَلَا تَطْعُ كُلَّ حَلَّافٍ مِثْنٍ﴾<sup>(٢)</sup> \* هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِمِيمٍ \* مُنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ \* عَقْلٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ \* أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ \* إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ. حَلَّافٌ أَي كَثِيرُ الْحَلْفِ بِالْبَاطِلِ، مِثْنٍ أَي حَقِيرٍ، وَالْحَلَّافُ الْمُهِينُ صَاحِبُ الْأَمْوَالِ الْكَثِيرَةِ وَالْبَنِينَ هُوَ الْوَلِيدُ بْنُ الْمَغِيرَةِ، وَالنَّهْيُ مِنَ اللَّهِ لِرَسُولِهِ، وَالْمَعْنَى: لَا تَطْعُ يَا مُحَمَّدُ الْوَلِيدَ لِمَجْرَدِ كَوْنِهِ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ، عَقْلٌ: أَي غَلِيظٌ جَافٌ، زَنِيمٌ<sup>(٣)</sup>: أَي دَعِيٌّ فِي قَرِيضٍ فَقَدْ ادَّعَاهُ<sup>(٤)</sup> أَبُوهُ بَعْدَ ثَمَانِي عَشْرَةِ سَنَةٍ مِنْ وَلَادَتِهِ<sup>(٥)</sup>، بَعْدَ: ظَرْفُ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِزَنِيمٍ، أَي عَقْلٌ وَزَنِيمٌ بَعْدَ كُلِّ أَوْصَافِهِ السَّابِقَةِ. وَقَرَأَ حَمْزَةً أَنْ يَهْمَزَتَيْنِ مُحَقَّقَتَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَمَدَّةٍ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ وَاخْتَلَفُوا فِيهَا هَلْ هِيَ مَفْتُوحَةٌ أَوْ مَكْسُورَةٌ، فَعَلَى الْكُسْرِ هِيَ شَرْطِيَّةٌ وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَعْنَى الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ يَكْفُرْ، وَعَلَى الْفَتْحِ هِيَ حَرْفٌ مُصَدَّرِيٌّ لَا يَنْصَبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا لِكَوْنِهِ مَاضِيًّا لَكِنَّهَا تَوَوَّلَ مَعَهُ إِلَى مُصَدَّرٍ مُجْرُورٍ بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ طَعُ فِي صَدْرِ الْآيَاتِ.

(١) وَتَسْمَى سُورَةٌ نَ إِضْأً.

(٢) اخْتَلَفَ فِي سَبَبِ نَزُولِ ﴿وَلَا تَطْعُ كُلَّ حَلَّافٍ مِثْنٍ﴾ فَقِيلَ يَعْنِي الْوَلِيدُ بْنُ الْمَغِيرَةِ عَرَضَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَالًا وَحَلَفَ لَهُ أَنَّهُ يَعْطِيهِ لَهُ إِنْ رَجَعَ عَنْ دِينِهِ، وَقِيلَ هُوَ أَبُو جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، وَقِيلَ هُوَ الْأَخْنَسُ بْنُ شَرِيْقٍ، وَقِيلَ هُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ عَبْدِغُوثٍ.

(٣) الزَّنِيمُ: الْمُسْتَلْحَقُّ فِي قَوْمٍ لَيْسَ مِنْهُمْ فَكَأَنَّهُ فِيهِمْ زَنْةٌ وَهِيَ شَيْءٌ يَكُونُ لِلْمَعْنَى فِي أَذْنِهَا كَالْقِرْطِ، أَوْ شَيْءٌ يَقْطَعُ مِنْ أَذْنِ الْبَعِيرِ وَيَتْرَكَ مَعْلَقًا.

(٤) أَي تَبَيَّنَ بِمَعْنَى نَسَبِهِ إِلَى نَفْسِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ لَهُ أَبَ.

(٥) لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ قَالِ الْوَلِيدُ لَأَمَّهُ إِنَّ مُحَمَّدًا وَصَلَفَنِي بِتَسْعِ صِفَاتٍ أَعْرِفُهَا غَيْرِ التَّاسِعِ مِنْهَا فَإِنْ لَمْ تَصْدَقْنِي الْخَبَرَ ضَرَبْتُ عُنُقَكَ، فَقَالَتْ لَهُ: إِنَّ أَبَاكَ عَتَيْنَ فَخَفْتُ عَلَى الْمَالِ فَمَكْنْتُ الرَّاعِي مِنْ نَفْسِي فَأَنْتَ مِنْهُ، فَلَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ ابْنُ زَنَا حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ «عَقْلٌ» بَعْدَ ذَلِكَ «زَنِيمٌ» وَإِنَّمَا ذُنُّ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ النُّظْفَةَ إِذَا خَبِثَتْ خَبِثَ الْوَلَدُ.

\* قال تعالى ﴿إِلَى ظُلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ (من الآية ٣٠ من سورة المرسلات).

الآيات كلها ﴿وَيُلِّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ انطلقوا إلى ما كنتم به تكذبون \* انطلقوا إلى ظُلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ.

ما كنتم به تكذبون: هو العذاب، ظُلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ: هودخان جهنم إذا ارتفع افترق ثلاث فرق لضخامته، إلى ظُلٍّ: جار ومجرور متعلق بانطلقوا، ثلاث: مضاف إليه، شعَبٍ: مضاف إليه.

\* إذا لم يكن «ذو» بمعنى صاحب أي لم يكن من الأسماء الستة كان اسماً موصولاً بمعنى الذي منبياً على سكون الواو في موضع رفع أو نصب أو جرّ، تقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، فهي مبنية على السكون في موضع رفع في الأول وفي موضع نصب في الثاني وفي موضع جرّ في الثالث، وهي اسم موصول بمعنى الذي تلزمه الواو في الأمثلة الثلاثة، وجملة «قام» من الفعل والفاعل صلتها فيها جميعاً، وهذه لغة جمهور طيء<sup>(١)</sup>، على أن من طيء من يجريها مجرى ذو التي بمعنى صاحب، أي يعربها كالأسماء الستة مع كونها عنده اسماً موصولاً بمعنى الذي، لذلك عدّ بعض النحاة هذه الأسماء سبعة، وعدّ سابعا «ذو» الموصولة هذه، وهذا صحيح لكنّه شاذ أي قليل نادر، ومنه قول منظور بن سحيم الفقعسي الاسدي<sup>(٢)</sup> في رواية.

(١) طيء: قبيلة عربية هاجرت من اليمن إلى شمالي الجزيرة بعد خراب سدّ مارب، أرسلت وقدأ إلى النبي، دخلت الإسلام بعد ذلك، ومنها حاتم الطائي أو حاتم طيء الشاعر الجاهلي الشهير بالكرم، والطائي نسبة إلى قبيلة طيء على غير قياس، أمّا حاتم طيء فهو من إضافته إلى قبيلته، أي حاتم الذي هو من قبيلة طيء.

(٢) هو شاعر مخضرم، وليس بنو أسد من طيء لكنهم كانوا في جوارهم ثم غلبت طيء على أرض بني أسد، وقد قال هذا الشاعر قصيدة في امرأته حين حلق شعرها فشكته إلى الوالي فجلده واعتقله حتى دفع جبته وحماره إلى الوالي فأطلقه، ومطلع القصيدة:

ذهبت إلى الشيطان أخطب بنته  
فأنقذني منها حماري وجبتي  
فأنخلها من شِقْوَتِي في حباليا  
جزى الله خيراً جبتي وحماريا =

فإِماً كرامٌ موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا<sup>(١)</sup>

والكثير المشهور هو لغة جمهور طيء يؤيده ما سمع من كلام العرب «لا، وذو في السماء عرشه»<sup>(٢)</sup>، فذو موصولة بمعنى الذي في هذا المثل ولو كانت معربة بالحروف كالأسماء الستة لجرت بالياء، لكن هذا لم يحدث لأن الأمثال لا تنكّب أي لا تغيّر.

✽ إعراب البيت :

فإِماً كرامٌ موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

الفاء بحسب ما قبلها، إمّا حرف تفصيل، كرامٌ فاعل لفعل محذوف يفسره السياق تقديره لقيني، موسرون نعت لكرام، لقيتهم جملة من فعل وفاعل ومفعول به تفسيرية للفعل المحذوف لا محلّ لها من الإعراب، والتقدير: فإِماً لقيني كرامٌ

= إلى أن قال:

فإِماً كرامٌ موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا  
وإِماً كرام معسرون عذرتهم وإِماً لثام فأنخرت حياثيا

ومعنى الآيات: ذهبت إلى والد زوجتي أخطب بنته الجميلة ولسوء حظي زوجتيها، ثم حدث ما حدث بيننا فاشتكتني إلى الوالي فخلّصني منها حماري وجبّتي، ثم إنَّ أهل زوجتي لم يفتدوني من الوالي حين جلدني وحبسني لما شكنتني زوجتي إليه بعد خلقي شعرها ولم يُطْلَقْنِي حتى دفعت له جبّتي وحماري، فهم إن كانوا كراماً موسرين فإنَّ ما فعلوه من عدم فدائي حسبي أي كافيني لمفارقتهم وعدم الاجتماع بهم بسبب الذي ثبت ووقع واستقرّ عندهم من رفع الزوجة شكوى ضدي للوالي، لأنَّ ما وقع منها ينسب لهم ركائنه وقع منهم. وإن كان أهل زوجتي كراماً ولكنهم معسرون عن فدائي من الوالي عذرتهم، وإن كانوا لثاماً صبرْتُ على ما حدث وأنخرت حياثيا.

(١) ومن الرواة من يروي هذا البيت «فحسبي من ذو عندهم» بالواو على المشهور الشائع من لغة جمهور طيء، ولو نظرنا إلى هذا البيت مستقلاً عن القصة فإنَّ معنى الشطر الثاني هو: كافيني من الذي عندهم ما كان قدر الكفاية، أي كافيني ممّا عند هؤلاء الناس الذين نزلت بينهم ما يقوم بمعيشتي، وهذا هو ما جرى الشراح والمحشون على التفسير به.

(٢) هذا نثر، ولا نافية تغيد نفي كلام سبقها، الواو حرف قسم وجرّ وذو اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في موضع جرّ، في السماء جار ومجرور خبر مقدّم، عرشه مبتدأ مؤخر ومضاف إليه والجملة صلة ذو الموصولة، وتقدير الكلام: لا، أقسم وذو في السماء عرشه.

موسرون لقيتهم، حسب: اسم بمعنى كافٍ خبر مقدّم وياء المتكلم مضاف إليه، من ذي جار واسم موصول بمعنى الذي مجرور والجار والمجرور متعلق بحسبي لأنها بمعنى المشتقّ أو بكفانيا، عند ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الموصول والتقدير: من الذي ثبت أو وقع أو استقرّ عندهم، ما: اسم موصول مبتدأ مؤخر ويجوز العكس وجملة كفانيا صلة الموصول وهي فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة وياء المتكلم مفعول به والالف للإطلاق والنون للوقاية، وتكون الفاء في «فحسبي» واقعة في جواب شرط مقدّر أي: إن ثبت ما تقدّم ذكره فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا، فجملة «حسبي من ذي عندهم ما كفانيا» في محلّ جزم جواب الشرط المقدّر وتسمّى الفاء الفصيحة لأنها أفصحت عن شرط مقدّر واقع في جواب سؤال مقدّر نشأ من الكلام السابق فكأنّ سائلاً قال له ماذا تصنع إذا لقيت الكرام الموسرين فأجاب بقوله «إن أردت بيان ذلك فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا».

ويجوز: إمّا حرف تفصيل، كرامٌ خبر لمبتدأ محذوف تقديره أهلُ منزل زوجتي أو الناسُ الذين نزلتُ بينهم إمّا كرامٌ، أو: إمّا أهلُ منزل زوجتي أو الناسُ كرامٌ، وجملة لقيتهم صفة ثانية لكرام، الفاء حرف عطف، حسبي بمعنى كافيني خبر مقدّم للمبتدأ المؤخّر ما الموصولة أو العكس، وجملة «حسبي من ذي عندهم ما كفانيا» معطوفة على جملة «لقيتهم» والمعطوف على ما موضعه الرفع يكون موضعه الرفع أو معطوف على جملة «إمّا كرام موسرون لقيتهم».

ويجوز: إمّا حرف تفصيل، كرامٌ مبتدأ خُصّص بالنعته موسرون، وجملة لقيتهم خبر المبتدأ والرابط الضمير هم، والفاء في «فحسبي» حرف عطف، ويعرب الباقي كما سبق.

ويجوز: إمّا حرف شرط وتفصيل، كرامٌ فاعل لفعل محذوف تقديره «لقيني» يفسّره المذكور وهولقيتهم، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط، وجواب الشرط هو جملة «فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا» والفاء رابطة لجواب الشرط لأنّه جملة اسمية.

✽ قال المصنّف: «والخمسة الباقية شرطها أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم».

المقصود بالخمسة الباقية: أب، أخ، حم، هن، فو، أما ذو فقد ذهب الكسائي وأبو جعفر النّحاس إلى أنّها وكذلك ذُووا لا تضافان إلى ياء المتكلم بل لا تضافان للضمائر أصلاً وإنما تضافان إلى الاسم الظاهر فقط، وذهب إلى أنّ قول العرب «إنما يعرف الفضل من الناس ذووه»<sup>(١)</sup> شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وأجاز ذلك الجمهور احتجاجاً بهذا القول وعدّوه قياساً مطّرداً.

✽ قال تعالى ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةً وَاحِدَةً﴾ (من الآية ٢٣ من سورة ص).

المعنى: كان هناك خصمان اختصما إلى النبي داود فقال أحدهما شارحاً موضوع الخصومة إنّ هذا أخي أي على ديني له تسع وتسعون نعجة أي امرأة ولي نعجة واحدة أي امرأة واحدة.

له: جار ومجرور خبر مقدّم، تسع: مبتدأ مؤخر، وتسعون معطوف على تسع مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم لأنّه من ألفاظ العقود، نعجة: تمييز للعدد منصوب، ولي: الواو حرف عطف، لي جار ومجرور خبر مقدّم، نعجة مبتدأ مؤخر، واحدة نعت لنعجة، وجملة لي نعجة واحدة معطوفة بالواو على جملة له تسع وتسعون نعجة، ويجوز أن تفتح ياء المتكلم في لي وأن تسكن، وكلاهما فصيح مقروء به في السبع.

(١) لعل القول الذي قالته العرب هو قول الشاعر:

أفضل المعروف ما لم  
تبتذل فيه الوجوه  
إنّما يصطنع المعروف في النّاس ذووه

## \* فائدة:

تقول في جمع الأسماء الستة كلها جمع تكسير: أبَاؤُك وإِخْوَتُك أو إِخْوَانُكَ وأَحْمَاؤُكَ وأَهْنَاءُ الْقَوْمِ<sup>(١)</sup> وَأَقْوَاهِهِمْ وَأَذْوَاءُ مَالٍ.

وتقول في ثنيتها كلها: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَحَمَوَانِ وَهَنَوَانِ وَفَانٍ وَذَوَا مَالٍ.

وتقول في جمعها على الإلحاق بجمع المذكر السالم: أَبُونِ وَأَخُونِ وَحَمُونِ وَهَنُونِ وَفُونِ وَذَوُونِ.

وتقول في تصغير ما يصغر منها: أَبْيِكَ وَأَخْيِكَ وَحَمِيَّكَ وَهْنِيَّكَ.

\* قال تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ (من الآية ٢٥ من سورة المائدة).

الآية كلام موسي لربه، وأخوه هو هارون، ربّ: منادى أداة ندائه محذوفة للتخفيف والأصل: يا ربي، وهو منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها كسرة المناسبة لياء المتكلم المضاف إليه المحذوف للتخفيف، وجملة لا أملك من الفعل والضمير المستتر الفاعل في موضع رفع خبر إنّ، إلا أداة استثناء ملغاة وأسلوب الاستثناء هنا مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف، والتقدير: لا أملك شيئاً إلا نفسي وأخي، ونفسي مفعول به لأملك منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة وياء المتكلم ضمير متّصل في موضع جرّ مضاف إليه، وأخي: الواو حرف عطف، أخي تعرب على ثلاثة أوجه هي الرفع والنصب والجرّ، أمّا الرفع فيكون من أحد ثلاثة أوجه أيضاً: الوجه الأول ذكره الزمخشري: أن يكون أخي المرفوع معطوفاً على الضمير المستتر وجوباً وهو أنا فاعل أملك، ويرى ابن هشام أنّ في هذا نظراً من جهة القاعدة، لأنّ الفعل المضارع المبدوء بالهمزة وهو ما كان للمتكلّم نحو أملك لا يرفع الاسم الظاهر على أنّه فاعل له فلا تقول أقومُ زيدٌ على أنّ «زيدٌ» اسم ظاهر فاعل<sup>(١)</sup>

(١) لم أقل «وأهناؤك وأقواهم» لأن الإنسان له هنّ واحد وفمّ واحد، وإضافة هذين الاسمين مجمعين إليه فيه استحالة.



لأقوم، فكذا لا يعطف الاسم الظاهر - وهو هنا أخي - على الضمير المستتر وجوباً المرفوع على أنه فاعل لهذا الفعل المضارع، لأنَّ المعطوف على الفاعل في (١) حكم الفاعل، وهذا ما تقضي به قوانين النحو.

ويرى ابن هشام أنَّ فيه أيضاً نظراً من جهة المعنى، لأنَّ معنى الآية على هذا التوجيه: لا أملك أنا وأخي إلا نفسي، وفيه ما فيه كما هو واضح.

وقد اعترض مؤيدو الزمخشري على كلام ابن هشام فقالوا: إنَّه يجب أن نجيز ما ذكره الزمخشري من عطف أخي على الضمير المستتر وجوباً في أملك وذلك قياساً على إجازة النحاة عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل بدون وجود توكيد معنوي بين المعطوف والمعطوف عليه مع أنَّ وجوده يعد شرطاً عندهم في إجازة هذا العطف، فقد فعلوا ذلك في قوله تعالى ﴿لقد كنتم أنتم وأباؤكم في ضلال مبين﴾ (٢) فعطفوا «أباؤكم» الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل وهو التاء في كنتم بدون وجود تأكيد معنوي بينهما كما هو شرط جواز مثل هذا العطف عندهم.

والحاصل أنَّ مؤيدي الزمخشري المعترضين على ابن هشام يرون أنه مادام النحاة قد خالفوا قاعدتهم في هذه الآية فلماذا لا يخالفون القاعدة في الآية السابقة ويوافقون الزمخشري على ما ذكره في توجيهها.

وقد أجاب ابن هشام عن هذا الاعتراض بأنَّ هناك فرقاً بين الآيتين لأنَّ مجرد الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل «أنتم» كما في هذه الآية، أو حتى بغيره، يقوم عند النحويين مقام التوكيد المعنوي بالنفس والعين ونحوهما فكأنَّ القاعدة لم تخالف في هذه الآية، ومع هذا فأنتم هنا تعرب توكيداً لفظياً للتاء في كنتم.

---

(١) يمكن أن نقول «أقوم وزيد» على أن «زيد» مبتدأ خبره جملة يقوم المحذوفة ثم عطفت جملة «زيد يقوم» الاسمية بالواو على جملة أقوم الفعلية وهو جائز وإن كان خلاف الأولى، ويمكن أن نقول أيضاً: أقوم وزيداً، وتكون «زيداً» مفعولاً معه والواو واو المعية.

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الانبياء.

الوجه الثاني من وجوه إعراب أخى بالرفع: أن يكون أخى المرفوع معطوفاً على موضع إنَّ واسمها وموضعهما الرفع على الابتداء والتقدير: أنا لا أملك إلا نفسي وأخى كذلك، أي: وأخى لا يملك إلا نفسه.

الوجه الأخير من هذه الوجوه: أن يكون أخى المرفوع مبتدأ حذف خبره وهو «كذلك» وتكون جملة «أخى كذلك» معطوفة بالواو على الجملة السابقة، والتقدير: إنَّي لا أملك إلا نفسي وأخى كذلك، أي إنَّي لا أملك إلا نفسي وأخى لا يملك إلا نفسه.

والفرق<sup>(١)</sup> بين الوجه الثاني والوجه الثالث أن هناك في الوجه الثاني مفردين معطوفين على مفردين، فالمعطوفان المفردان هما أخى، وكذلك، والمعطوف عليهما المفردان هما موضع إنَّ واسمها، وجملة لا أملك التي هي خبرها، فأخى مفرد معطوف على مفرد هو موضع إنَّ مع اسمها، و«كذلك» مفرد معطوف على مفرد هو «لا أملك»، والمقصود بالمفرد ما ليس جملة ولا شبه جملة وهو واضح في أخى وفي موضع إنَّ مع اسمها، أما «كذلك» فهي شبه جملة جارٌّ ومجرور، وأما «لا أملك» فهي جملة فعلية، لكنهما عدَّا مفردين حكماً، وكذا كل جملة أو شبه جملة لهما موضع من الإعراب فإنهما في حكم المفرد نحو «في الدار» من قولنا «محمد في الدار» فهو شبه جملة جارٌّ ومجرور في حكم المفرد وهو «موجود»، ونحو «يقوم» من قولنا «محمد يقوم» فهو جملة فعلية في حكم المفرد وهو «قائم».

أما في الوجه الثالث فقد تمَّ عطف جملة «أخى كذلك» كاملة على جملة «إنَّي لا أملك إلا نفسي» كاملة.

وهذا الفرق بين الوجه الثاني والوجه الثالث الذي ذكرناه في الآية يشبه الفرق بين قولنا «إنَّ زيدا منطلقٌ وعمراً ذاهبٌ» وقولنا «إنَّ زيدا منطلقٌ وعمراً ذاهبٌ»<sup>(٢)</sup> فإنَّ العطف في الأول عطف مفردات على مفردات، فقد عطفنا «عمراً» المفرد على

(١) ليس بين الوجهين فرق في المعنى وإنما الفرق بينهما في التوجيه الإعرابي فحسب.

(٢) ومثل هذا المثال في كونه عطف جملة على جملة قولنا: إنَّ زيدا منطلقٌ وإنَّ عمراً ذاهبٌ.

«زیداً» المفرد وعطفنا «ذاهباً» المفرد على «منطلق» المفرد فهذا شبيهه بالوجه الثاني،  
أمّا في المثال الثاني فإنّ المعطوف جملة كاملة هي «عمرؤ ذاهباً» على جملة كاملة هي  
«إنّ زیداً منطلقاً» وهذا شبيهه بالوجه الثالث.

أمّا النصب فإنّه يكون من وجهين<sup>(١)</sup> :

أحدهما: أن يكون أخي معطوفاً على اسم إنّ وهو ياء المتكلم، والتقدير «إنّي  
وأخي لا نملك إلاّ نفسي» وفيه ما فيه من حيث المعنى كما هو واضح.

والثاني: أن يكون أخي معطوفاً على نفسي، والتقدير: «إنّي لا أملك إلاّ نفسي  
ولا أملك إلاّ أخي».

أمّا جرّ أخي فإنّه عند الكوفيين من وجه واحد وهو عطف أخي على ياء المتكلم  
المجرورة بالمضاف وهو كلمة نفس ويكون المعنى «إنّي لا أملك إلاّ نفسي ونفس  
أخي» وهذا الوجه لا يجيزه البصريون لأنّ فيه العطف على الضمير المجرور من  
غير إعادة الجارّ في اللفظ وهو هنا المضاف، وقد أجاز ابن مالك هذا الوجه تبعاً  
للكوفيين وقال في خلاصته:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلاً<sup>(٢)</sup>

وليس عندي<sup>(٣)</sup> لازماً إذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مثبّثاً

واحتجّ ابن مالك لهذا الوجه بقراءة حمزة وعاصم والكسائي من السبعة لقوله  
تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾<sup>(٤)</sup> بتخفيف  
السّين في تساءلون وبجرّ الأرحام على العطف على الهاء المبنية على الكسر لفظاً

(١) وعندي وجه ثالث للنصب يسلم من الاعتراض وهو أن يكون أخي اسماً لأنّ أخرى مقدّرة خبرها مقدّر  
أيضاً، والمعنى: إنّي لا أملك إلاّ نفسي، وإنّ أخي لا يملك إلاّ نفسه.

(٢) أي عند البصريين.

(٣) أي كالكوفيين.

(٤) من الآية ١ من سورة النساء.

المجرورة بالباء محلاً وذلك بدون إعادة الخافض للمعطوف عليه وهو الباء في اللفظ<sup>(١)</sup>.

✽ قال تعالى ﴿لقد كنتم أنتم وأبائكم في ضلال مبين﴾ (من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء).

المعنى: قال إبراهيم لأبيه وقومه لقد كنتم أنتم وأبائكم بعبادتكم الأصنام في ضلال مبين.

اللام واقعة في جواب قسم مقدّر وهي تفيد التوكيد، أي واللّه لقد كنتم إلخ ... وقد: حرف تحقيق، في ضلال: خبر كان، مبين: نعت لضلال.

## الأفصح في الهن النقص

### المتن

✽ ثم قلت: والأفصح في الهن النقص.

(١) ويكون المعنى على قراءة حمزة وعاصم والكسائي «اتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام» لأنهم كانوا يتناشدون بالرحم أيضاً كما يتناشدون بالله، أما قراءة باقي القراء السبعة فهي «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» بتشديد السين في تساءلون وينصب الأرحام، والمعنى على هذه القراءة: اتقوا الله الذي تساءلون به فيما بينكم حيث يقول بعضكم لبعض أسألك بالله وأنشدك الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها. وقد أجاب البصريون عن قراءة حمزة بتأويلها فقالوا إن الواو في «والأرحام» للقسم والجر وذلك على عادة العرب من تعظيم الأرحام والقسم بها وجملة ﴿إن الله كان عليكم رقيباً﴾ جواب القسم، والأرحام مقسم به مجرور بواو القسم، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف، والتقدير «أقسم والأرحام» أي أقسم بالأرحام إن الله كان عليكم رقيباً. وقد احتج ابن مالك أيضاً بما أنشده سيبويه:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

بخفض الأيام عطفًا على الكاف المخفوضة محلاً بالباء بدون إعادة الخافض، وقد أجاب البصريون عن هذا البيت بشذوذه حين أعياهم التأويل وحفظوه ومنعوا القياس عليه.

## الشرح

\* وأقول: الهنُّ يخالف الأبَ والأخَ والحَمَّ من جهة أنها إذا أفردت نقصت وأخرها وصارت على حرفين وإذا أضيفت تَمَّت فصارت على ثلاثة أحرف، تقول: هذا أبٌ بحذف اللام وأصله أبُو فإِذا أضيفته قلت: هذا أبوك، وكذا الباقي، وأمَّا الهنُّ فإذا استعمل مفرداً نَقَصَ وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه، تقول: هذا هنُّ، وهذا هنُّك، فيكون في الإفراد والإضافة على حدِّ سواء، ومن العرب من يستعمله تاماً في حالة الإضافة فيقول: هذا هو هنوك ورأيت هنَّاك ومررت بهنيك، وهي لغة قليلة ولقلَّتْها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي فادَّعيا أنَّ الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة.

واعلم أنَّ لغة النقص مع كونها أكثر استعمالاً هي أفصح قياساً، وذلك لأنَّ ما كان ناقصاً في الإفراد فحقُّه أن يبقى على نقصه في الإضافة وذلك نحو «يد» أصلها يَدَيٌّ، فحذفوا لامها في الإفراد وهي الياء وجعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا «هذه يدٌ» ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام، قال تعالى ﴿يَدِ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ وقال تعالى ﴿لَنْ يَسُطَّ إِلَهِ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي﴾ وقال تعالى ﴿وَاخْذُ بِيَدِكَ ضِغْتًا﴾.

فأمَّا الآية الأولى فـ «يد» فيها مبتدأ مرفوع بالضمّة، و«اللَّهُ» مضاف إليه مخفوض بالكسرة، و«فوق» ظرف مكان منصوب بالفتحة وهو متعلّق بمحذوف هو الخبر: أي كائنٌ فوقَ أيديهم، و«أيديهم» مضاف ومضاف إليه، ورجعت الياء التي كانت في المفرد محذوفة لأنَّ التفسير يردُّ الأشياء إلى أصولها.

وأمَّا الآية الثانية فاللام دالة على قَسَمٍ مقدَّر أي واللَّهُ لئن، وتسمَّى اللام المؤنّدة والموطئة لأنها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له، و«إنَّ» حرف شرط، و«بسطت» فعل ماضٍ وفاعل، و«إليَّ» جار ومجرور متعلّق ببسطت، و«يدك» مفعول به ومضاف إليه، واللام من «لتقتلني» لام التعليل وهي حرف جرّ والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها جوازاً لابها نفسها خلافاً للكوفيين وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض

باللام: أي للقتل، و«ما» نافية، و«أنا» اسمها إن قدّرت حجازية وهو الظاهر ومبتدأ إن قدّرت تميمية، والباء زائدة فلا تتعلّق بشيء، وكذا جميع حروف الجرّ الزائدة، و«باسط» خبر «ما» فيكون في موضع نصب، أو خبر المبتدأ فيكون في موضع رفع، والجملة جواب القسم فلا محلّ لها من الإعراب، وهي دالّة على جواب الشرط المحذوف، والتقدير: واللّه ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إن بسطت إليّ يدك لتقتلني فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك.

وأما الآية الثالثة فواضحة، والضُّعْث: قبضة من حشيش مختلطة الرُّطْب باليابس،

## الحاشية

\* الهن يجوز فيه التخفيف والتشديد، وقد عدّ الجوليقي التشديد من لحن العوام.

\* الهن يخالف الأب والأخ والحم من جهة أنّ هذه الثلاثة إذا أفردت أي لم تضاف نقصت أو آخرها وذلك بحذف لام الكلمة التي هي حرف أصليّ وصارت أي بقيت على حرفين وأعربت بالحركات، وإذا أضيفت هذه الثلاثة لغير ياء المتكلم تمّت بالإتيان بحرف ثالث يستعمل علامة للإعراب فصارت على ثلاثة أحرف، تقول: هذا أبّ بحذف اللام اعتباطاً أي على غير قياس أو قاعده، وأصله أبوّ فإذا أضفته لغير ياء المتكلم قلت هذا أبوك وكذا تفعل في الباقي وهو أخ وحم، وأمّا الهن فإذا استعمل مفرداً أي غير مضاف نقص أي بقي على حرفين وأعرب بالحركات وإذا أضيف لغير ياء المتكلم بقي أيضاً في اللغة الفصحى على نقصه وهو الأكثر استعمالاً لأنّه لغة أكثر العرب تقول: هذا هنّ وهذا هنك فيكون في الأفراد أي في حالة عدم الإضافة، وفي حالة الإضافة لغير ياء المتكلم على حدّ سواء أي ناقصاً، ولام الكلمة محذوفة اعتباطاً، ومن العرب جماعة قليلة يستعملون الهنّ تاماً أي برّد الحرف المحذوف في حالة الإضافة لغير ياء المتكلم تماماً كالأب والأخ والحم فيقولون: هذا هنوك ورأيت

هَنَّاكَ ومررت بهنيك وهي لغة قليلة ولقلَّتْها لم يَطَّلَع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزَّجَاجي فادَّعيا أنَّ الأسماء المعربة بالحروف في حالة الإضافة لغير ياء المتكلم خمسة هي الأب والآخر والحم وفو وذو، لا ستة، فاستثنيا الهن على اعتباره يعرب بالحركات سواء أفرد أو أضيف لغير ياء المتكلم.

واعلم أنَّ لغة النقص في الهن في حالة الإضافة لغير ياء المتكلم مع كونها اللغة الفصحى لأنَّها أكثر استعمالاً لسماعها من أكثر العرب هي أيضاً أفصح قياساً، وذلك لأنَّ ما كان ناقصاً في حالة الإفراد وهي الحالة الأقوى فحقَّه أن يبقى على نقصه في حالة الإضافة وهي الحالة الأضعف فتقاس حالة الإضافة على حالة الإفراد، ويمثل هذا «يد» فإنَّ أصلها يَدْيٌ بفتح الدال<sup>(١)</sup> ثم حذفوا لامها اعتباطاً في الإفراد وهي الياء وجعلوا الإعراب على ما قبلها وهو الدال فقالوا: هذه يَدٌ، ثم لما أضافوها لغير ياء المتكلم أبقوها محذوفة اللام قياساً على حالة الإفراد وأبقوا الإعراب على الدال.

﴿قال تعالى ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (من الآية ١٠ من سورة الفتح).﴾

مذهب السلف تفويض أنَّ لله يداً ليست كيدنا، ومذهب الخلف التأويل بالقدرة، ومذهب السلف أسلم، والسلف هم من قبل الخمسمائة ومنهم الأئمة الأربعة، والمراد بأنَّ مذهب الخلف التأويل أنَّه مذهب غالبهم وإلا فبعضهم وافق السلف، يدٌ: مبتدأ مرفوع بالضمَّة الظاهرة على الدال، فوقٌ مضاف وأيدي مضاف إليه مجرور بكسرة مقدَّرة على الياء للثقل، وقد رجعت الياء التي كانت محذوفة في المفرد إلى هذا الجمع لأنَّ جمع التفسير يردُّ الأشياء إلى أصولها عند جميع العرب، أمَّا التثنية فإنَّها تردُّ الأشياء إلى أصولها عند بعضهم، وعلى هذا قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

يديان بيضاوان عند مُحَلِّمٍ      قد تمنعانك أن تَذِلَّ وتُضْهِدَا<sup>(٣)</sup>

(١) وقيل إنَّ أصلها يَدْيٌ بسكون الدال.

(٢) قيل إنَّه ابن الرومي وقيل إنَّه لا يعرف.

(٣) قد للتحقيق، تُضْهِدُ أي تُضْطْهِدُ بمعنى تُقْهَرُ، ومُحَلِّمٍ اسم رجل يقال إنَّه من ملوك اليمن، وعند بمعنى اللام.

فقد أرجع فيه الياء عند التثنية، أما أكثر العرب فإنهم لا يعيدون الياء في التثنية وعليه قوله تعالى «بل يدها مبسوطتان»<sup>(١)</sup>، وعليه أيضاً المثل «يداك أوكتا وفوك نفخ»<sup>(٢)</sup>.

\* قال تعالى: ﴿لئن بسطتُ إِلَيَّ يَدَكَ لَتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (الآية ٢٨ من سورة المائدة).

بسطت: أي مددت، والخطاب لقابيل، إليّ: المراد بياء المتكلم هابيل، وهما ولد آدم لصلبه، إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ: أي في قتلك.

اللام واقعة في جواب قسم مقدّر وهي تفيد التوكيد، أي أقسم واللّه لئن إلخ .. وتسمّى هذه اللام المؤذنة أي المُعلِّمة بالقسم المقدّر والموطئة أي الممهّدة لجوابه لأنّها أشعرت بالقسم المقدّر وأعلمت به ووطأت الجواب ومهّدت له، وجملة بسطت في موضع جزم جملة الشرط، لتقتلني: اللام لام التعليل وهي حرف جرّ عند البصريين والفعل منصوب بأن مضمره بعدها جوازاً عندهم لا بلام التعليل نفسها خلافاً للكوفيين القائلين إنّ الناصب اللام نفسها فلا تكون اللام عندهم حرف جرّ يجرّ المصدر المؤوّل من أن المضمر والفعل بعدها كما يقول البصريون، والجار والمجرور عند البصريين وهو «للقتل» متعلّق ببسطت، وجملة «ما أنا بباسط يديّ إليك لأقتلك» جواب القسم فلذلك لم تقترن بالفاء وجواب القسم لا موضع له من الإعراب، وجملة جواب القسم هذه تدلّ على جملة جواب الشرط المجزومة محلاً وهي محذوفة وجوباً<sup>(٣)</sup> والتقدير: أقسم واللّه لما أنا بباسط يديّ إليك لأقتلك، إن بسطت إليّ يدك لتقتلني فما أنا بباسط يديّ إليك لأقتلك. فجملة «لما أنا بباسط يديّ إليك لأقتلك» جواب القسم، وجملة «فما أنا بباسط يديّ إليك لأقتلك» جواب الشرط ولذلك اقترن

(١) من الآية ٦٤ من سورة المائدة.

(٢) أَوْكَى يُوكِي القربة إيكاء شدّها بالوكاء وجمعه أَوْكِيَّة وهو رباط القربة ونحوها.

(٣) قال ابن مالك:

جواب ما أخّرت فهو ملتزم

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم



بالفاء وله محلّ من الإعراب لأنه في موضع جزم بإن، وباسط اسم فاعل يرفع فاعلاً ضميراً مستتراً وجوباً تقديره أنا، ويدي مفعول به لباسط وليست مضافاً إليه لوجود التنوين في باسط وياء المتكلم مضاف إليه وحركت بالفتح في الآية لأنّه أفصح مع جواز تسكينها، ربّ: يجوز إعرابها صفة لله ويجوز إعرابها بدل كلّ من الله.

\* قال تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ (من الآية ٤٤ من سورة ص).

الخطاب لأيوب، وخذ على وزن علّ وأصله أَخْذُ على وزن أَفْعَلُ لأنّ الماضي أَخَذَ على وزن فَعَلَ فالهمزة الأولى زائدة والثانية أصلية، وقد حذفت الأولى للتخفيف والثانية لأنّه لا يبتدأ بساكن.

## الرابع: المثني

### المتن

\* ثم قلت: الرابع المثني كالزيدان والهندان فإنّه يُرْفَع بالالف ويجرّ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها.

### الشرح

\* وأقول: الباب الرابع ممّا خرج عن الأصل المثني، وهو كلّ اسم دالّ على اثنين وكان اختصاراً للمتعاطفين وذلك نحو الزيدان والهندان إذ كلّ منهما دالّ على اثنين والأصل فيهما زيدٌ وزيدٌ وهندٌ وهندٌ، كما قال الحجاج: «إِنَّا لِلَّهِ، مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ فِي يَوْمٍ» ولكنّهم عدلوا عن ذلك كراهيةً منهم للتطويل والتكرار وحكم هذا الباب أن يرفع بالالف نيابة عن الضمة، وأن يجرّ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، نحو: جاء الزيدان ورأيت الزيّدين ومررت بالزيّدين، وكذلك تقول في الهندان، وإنّما مثّلت بالزيدان والهندان ليُعلم أنّ تثنية المذكر والمؤنث في الحكم سواء، بخلاف جمعهما السالم.

ومن شواهد الرفع قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾. قال فعل ماضٍ ورجلان فاعل والفاعل مرفوع، وعلامة الرفع هنا الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، ومعمول يخافون محذوف: أي يخافون الله، وجملة «أنعم الله عليهما» تحتل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان، والمعنى: قال رجلان موصوفان بأنهما من الذين يخافون، وبأنهما أنعم الله عليهما بالإيمان، وتحتل أن تكون دعائية مثلها في قولك «جاءني زيدٌ رحمه الله» فتكون معترضة بين القول والمقول، ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة، ومثله في الاعتراض بالدعاء قول الشاعر:

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلِّغْتَهَا -  
قد أحوجتُ سَمْعِي إلى تَرْجُمَانٍ

ومن شواهد الجرّ قوله تعالى ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنٍ﴾ ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾، ومثال النصب قوله تعالى ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾، ربنا منادى مضاف حذف قبله حرفُ النداء، والتقدير يا ربنا، وأر فعل دعاء، ولا تَقَلْ فعلٌ أمرٌ تأدياً، والفاعل مستتر، و«نا» مفعول أول، و«اللَّذِينَ» مفعول ثانٍ وعلامة نصبه الياء وما بعده صلة.

وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالألف في قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذِينَ لَسَاحِرَانِ﴾، وفي هذا الموضع قراءات: إحداها هذه وهي تشديد النون من إن، وهذين بالياء، وهي قراءة أبي عمرو، وهي جارية على سَنَنِ العربية، فإن «إن» تنصب الاسم وترفع الخبر، و«هذين» اسمها فيجب نصبه بالياء لأنه مثنى، و«ساحران» خبرها فرفعه بالألف، والثانية «إن» بالتخفيف «هذان» بالألف، وتوجيهها أن الأصل «إن هذين» فخففت إن بحذف النون الثانية وأهملت كما هو الأكثر فيها إذا خففت، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجاء بالألف ونظيره أنك تقول «إن زيدا لقائم» فإذا خففت فالأصح أن تقول «إن زيدا لقائم» على الابتداء والخبر، قال تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، والثالثة «إن» بالتشديد «هذان» بالألف، وهي مشكلة، لأنَّ إنَّ المشددة يجب إعمالها فكان الظاهر الإتيان بالياء كما في القراءة الأولى، وقد أجيب عليها

بأوجه أحدها: أن لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين استعمال المثني بالآلف دائماً تقول: جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان، قال:

تزود منا بين أذنائه طعنة

وقال الآخر:

إن أباه وأبا أباه      قد بلغا في المجد غايتها

فهذا مثال مجيء المنصوب بالآلف وذاك مثال مجيء المجرور بالآلف، والثاني أن «إن» بمعنى نعم مثلها فيما حكى أن رجلاً سأل ابن الزبير شيئاً فلم يعطه فقال: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال: إن وراكبها، أي: نعم ولعن الله راکبها، و«إن» التي بمعنى نعم لا تعمل شيئاً، كما أن نَعَم كذلك، فـ «هذان» مبتدأ مرفوع بالآلف، و«ساحران» خبر لمبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران، والجملة خبر «هذان» ولا يكون «لساحران» خبر «هذان» لأنّ لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ، والثالث أن الأصل إنه هذان لهما ساحران، فإلهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر إن ثم حذف المبتدأ وهو كثير، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله صلى الله عليه وسلم: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» ومن قول بعض العرب «إن بك زيد مأخوذ» ، والرابع أنه لما ثني «هذا» اجتمع ألفان: ألف هذا وألف التثنية فوجب حذف واحدة منهما للقاء الساكنين، فمن قدر المحذوفة ألف «هذا» والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء، ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها، والخامس أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو «هذا» جعل كذلك في التثنية ليكون المثني كالمفرد لأنّه فرع عليه.

واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله وزعم أن بناء المثني إذا كان مفردة مبنياً أفصح من إعرابه، قال: وقد تفتنّ لذلك غير واحدٍ من حدّاق النحاة.

ثم اعترض على نفسه بأمرين، أحدهما: أنَّ السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾ مع أنَّ «هاتين» تثنية «هاتا» وهو مبني، والثاني: أنَّ «الذي» مبني، وقد قالوا في تثنيته «اللَّذَيْن» في الجرّ والنصب، وهي لغة القرآن كقوله تعالى ﴿ربُّنا أَرنا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾.

وأجاب عن الأوّل بأنّه إنّما جاء «هاتين» بالياء على لغة الإعراب لمناسبة «ابنتي» قال: فالإعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناسبة، كما أنَّ البناء في «إنَّ هذانِ لساحِرانِ» أفصح من الإعراب لمناسبة الألف في «هذان» للألف في «ساحران».

وأجاب عن الثاني بالفرق بين «اللذان» و«هذان» بأنَّ اللذان تثنية اسم ثلاثي فهو شبيه بالزيدان، وهذان تثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف.

قال رحمه الله وقد زعم قوم أنَّ قراءة مَنْ قرأ: ﴿إنَّ هذان﴾ لحن، وأنَّ عثمان رضي الله عنه قال: إنّ في المصحف لحناً وستُقيمه العرب بالسنتها، وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه أحدها: أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يقرّون اللحن في القرآن مع أنَّهم لا كلفة عليهم في إزالته؟ والثاني أنَّ العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقبح في الكلام فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف؟ والثالث: أنَّ الاحتجاج بأنَّ العرب ستقيمه بالسنتها غير مستقيم لأنَّ المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي، والرابع: أنّه قد ثبت في الصحيح أنَّ زيد بن ثابت أراد أن يكتب «التابوت» بالهاء على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك ورفعوه إلى عثمان وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش، ولمّا بلغ عمر رضي الله عنه أنَّ ابن مسعود رضي الله عنه قرأ «عَتَّى حين» على لغة هذيل أنكر ذلك عليه، وقال أقرئ الناس بلغة قريش فإنَّ الله تعالى إنّما أنزله بلغتهم ولم ينزله بلغة هذيل، انتهى كلامه ملخصاً.

وقال المهديّ في شرح الهداية: وما روي عن عائشة رضي الله عنها من قولها: «إنَّ في القرآن لحناً ستقيمه العرب بالسنتها» لم يصحّ، ولم يوجد في القرآن العظيم

حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال تعالى ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان، انتهى.

وهذا الأثر إنما هو مشهور عن عثمان كما تقدّم من كلام ابن تيمية لا عن عائشة كما ذكره المهدي، وإنما المروي عن عائشة ما رواه الفراء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنها سئلت عن قوله تعالى في سورة النساء ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ بعد قوله ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ﴾، وعن قوله تعالى في المائدة ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ﴾ وعن قوله تعالى في سورة طه ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾ فقالت: يا ابن أخي، هذا خطأ من الكاتب، روى هذه القصة الثعلبي وغيره من المفسرين، وهذا أيضاً بعيد الثبوت عن عائشة، فإن هذه القراءات كلّها موجهة كما مرّ في هذه الآية، وكما سيأتي في الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع، وهي قراءة جميع السبعة في «المقيمين» و«الصابئين» وقراءة الأكثر في «إِنَّ هَٰذَا» فلا يتّجه القول بأنّها خطأ لصحّتها في العربية وثبوتها في النقل.

## الحاشية

«قال المصنّف «الرابع المثنى كالزيدان والهندان».

كالزيدان والهندان محكيان، وإلا فالقياس كالزَيْدَيْنِ والهِندَيْنِ بالياء لكنّه أراد حكاية رفعه، فهو مجرور بالياء المقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بألف الحكاية.

\* النون في المثنى عوض عن التنوين في المفرد بدليل حذفها للإضافة، وذهب بعضهم إلى أنّ النون زيدت في المثنى للدلالة على تمام الاسم بدفع توهم الإضافة في نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى، أو بدفع توهم الإفراد في نحو: حوّلان مثنى حوّلتي - وهي مشية فيها تفكّك - ويحمل على هذا ما لا توهم إضافة ولا توهم إفراد فيه.

﴿ المثنى هو «كل اسم دالّ على اثنين». ﴾

لابدّ أن يكون هذا الاسم معرباً عند الجمهور فإذا كان مبنياً كهذين اسم إشارة واللذين اسماً موصولاً فإنه لا يعدّ مثنى حقيقياً عندهم بل يعدّونه ملحقاتاً بالمثنى يبنى على الألف رفعاً وعلى الياء نصباً وجرّاً، أمّا ابن مالك وابن هشام فقد عدّا كلاّ منهما مثنى حقيقياً يعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، لهذا أطلق ابن هشام التعريف كما رأينا فقال «كل اسم» وقيّده الجمهور بقولهم «كل اسم معرب».

دالّ على اثنين: أي متشابهين في اللفظ والمعنى، لذلك نصّ النحاة على أنّ المغلّب كالقمرين للشمس والقمر والعمرين لأبي بكر وعمر، والمشارك كالعينين للجارية والباصرة من الملحقات بالمثنى لأنّ المفردين غير متشابهين في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط.

﴿ قال الحجاج «إنّا لله، محمدٌ ومحمدٌ في يوم» (١) . ﴾

المراد بمحمد ومحمد: محمد بن الحجاج ومحمد أخو الحجاج، والمراد بقوله «في يوم» أي ماتا في أسبوع واحد فأطلق اليوم على الأسبوع على سبيل المجاز المرسل من إطلاق الجزء على الكلّ، إنّّا لله: أي نحن وأموالنا وأهلونا عبيدٌ لله يفعل فينا ما يشاء، أو ملكٌ لله أي مملوكون له، أو راجعون لله.

محمدٌ مبتدأ ومحمدٌ معطوفٌ عليه، وماتا جملة فعلية مكوّنة من فعل وفاعل

(١) ومثل قول الحجاج هذا قول الرازي:

ليثٌ وليثٌ في مقام ضئكِ كلاهما ذو أشترٍ ومَحَكِ

ليثٌ وليثٌ: أي ليثان وهما مبتدأ ومعطوف عليه، في مقام خبر المبتدأ، كلاهما مبتدأ، ذو خبره، وقد طابق الخبر المبتدأ في لفظه فأفرد لأنّ لفظ كلا مفرد ومعناه مثنى، أشترٍ: فعله أشترَ، يقال أشترَ الأسنان أي حدّد أطرافها، والأشتر جمعه الأشُور وهو التحزير في الأسنان، ويكون خلقه ومصنوعاً، مَحَكِ: فعله مَحَكَ أي نازَع وتماذَى، والأظهر أنّ المراد بذو أشتر صاحبُ بطر، ومنه قوله تعالى ﴿بَلْ هُوَ كَذَابٌ أَشَرٌّ﴾ (من الآية ٢٥ من سورة القمر) فيصبح المعنى: كلاهما ذو ظلم وتمازٍ في النزاع.

مقدّرة في محلّ رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون محمّد فاعلاً لمات المقدّرة أي مات محمّد ومحمّد في يوم.

\* لا يثنى المركب المزجي نحو سيبويه وبعليّك على الأصح، ولا يثنى المركب الإسنادي نحو تأبط شرّاً اتفاقاً، فإن أريد تثنيهما جيء بـذو مثناة وأضيفت إليهما، أمّا المركب الإضافي فإنه يثنى منه الجزء الأول فقط، وأجاز الكوفيّون تثنية المضاف والمضاف إليه أحياناً فتقول مثلاً: جاء أبوا محمّدين.

\* قال تعالى: ﴿قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب﴾ (من الآية ٢٣ من سورة المائدة).

أنعم الله عليهما: أي بالإيمان، من الذين: شبه جملة صفة «لرجلان»، ومعمول يخافون وهو المفعول به محذوف، والتقدير: يخافون الله، وجملة «يخافون الله» صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب وواو الجماعة العائد.

وقرأ سعيد بن جبير ومجاهد يُخَافُونَ بالبناء للمجهول، أي يخافهم غيرهم. وجملة «أنعم الله عليهما» تحتل أن تكون جملة خبرية لفظاً ومعنى، فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية «لرجلان»، والمعنى: قال رجلان موصوفان بأنهما من الذين يخافون الله، وموصوفان أيضاً بأنهما أنعم الله عليهما بالإيمان. وقد تكون حالاً، على تقدير قد، وصاحب الحال رجلان التي تخصصت بالصفة الأولى فاكتسبت بذلك نوع تعريف سَوَّغ وقوعها صاحباً للحال، والعامل في الحال هو الفعل قال.

وتحتل جملة «أنعم الله عليهما» أن تكون خبرية لفظاً إنشائية دعائية<sup>(١)</sup> معنى فتكون معترضة بين القول وهو ﴿قال رجلان﴾ والمقول وهو ﴿ادخلوا عليهم الباب﴾

(١) مثل ذلك قولك: جاءني زيد رحمه الله، فإن جملة «رحمه الله» خبرية لفظاً إنشائية دعائية معنى، وهي لذلك لا موضع لها من الإعراب، ولا تعرب حالاً لأن الجملة الحالية يجب أن تكون خبرية لفظاً ومعنى.

ولا موضع لها حينئذ من الإعراب كسائر الجمل المعترضة والدعائية<sup>(١)</sup>، عليهم؛ حرّكت الميم لالتقاء الساكنين، وكان التحريك بالضم لا بالكسر لأنّ الهاء قبلها مكسورة وكسرتان لا تتواليان لثقل ذلك، الباب: إمّا منصوب على نزع الخافض أو مفعول به للفعل اللازم انخلوا على تضمينه معنى اقتحموا المتعدّي.

\* قال تعالى ﴿وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾ (الآية ٣١ من سورة الزخرف).

قالوا: أي كفّار مكة، على رجل من القريتين: أي على رجل من إحدى القريتين فحذف المضاف كما حذف من قوله تعالى ﴿واسأل القرية﴾<sup>(٢)</sup> أي أهل القرية، وقيل التقدير «على رجل من رجلين من القريتين»، والقريتان هما مكة والطائف، والرجل

(١) ومثل قوله تعالى ﴿إنعم الله عليهما﴾ في الاعتراض بالدعاء قول الشاعر:

إن الثمانين - وبُلِّغَتْهَا - قد أحوّجت سمعي إلى ترجمان

هذا البيت من قصيدة لأبي المنهال عوف بن مُحَلَّم الخزاعي الشيباني قالها في مدح عبد الله بن طاهر وكان قد دخل عليه فسلم فأجابه عبد الله فلم يسمع الشاعر الإجابة، فلما أعلِمَ بأنه قد أجابه دنا منه وارتجل قصيدة في مدحه منها هذا البيت، والبيت الأول منها هو:

يا ابن الذي دان له المشرقان طرّاً، وقد دان له المغربان

المراد بالمشرقين مشرقا الصيف والشتاء، والمراد بالمغربين مغرباهما.

الترجمان في الأصل: هو الذي ينقل إليك كلام غيرك عن لغته إلى لغتك، ويقال تَرْجُمَانٌ وَتَرْجُمَانٌ وَتَرْجُمَانٌ، والمعنى: يعتذر عن عدم سماعه ردّ التحية من الممدوح بأنّه قد طعن في السنّ وطال به العمر ويدعو للمدح بأن يُنسأ - أي يطيل - الله له في أجله.

الثمانين ملحق بجمع المذكر السالم لأنّه من الفاظ العقود، الواو زائدة للوزن، ومعنى بُلِّغَتْهَا، أي بَلَغَكَ اللهُ إِيَّاهَا، وتاء المخاطب نائب فاعل وهو مفعول به أول، وضمير الغائب مفعول به ثانٍ وهو عائد على الثمانين، وجملة بُلِّغَتْهَا دعائية لا موضع لها من الإعراب بهذا الاعتبار وهي أيضاً معترضة بين كلامين لا يتم أحدهما إلّا بالآخر وهما اسم إنّ من جهة وخبرها من جهة أخرى إذ لا يشترط أن يكون الاعتراض بين القول والمقول فقط كالآلية، وهي بهذا الاعتبار كذلك لا موضع لها من الإعراب، وهي جملة خبرية لفظاً إنشائية معنى لأنّها دعاء للمخاطب الممدوح، ولو قلنا: وبُلِّغَتْهَا بضم التاء كانت الجملة خبرية لفظاً ومعنى، ولأعربت حالاً من الثمانين والواو واو الحال، وقد مقدرة قبل الفعل وبعد الواو، ويكون التقدير في الأصل: بَلَغَنِي اللهُ إِيَّاهَا.

(٢) من الآية ٨٢ من سورة يوسف.



الذي كان بمكة هو الوليد بن المغيرة والذي كان بالطائف عروة بن مسعود الثقفي، عظيم: أي بسبب الجاه والمال.

لولا: حرف يدلّ هنا على التنديم لأنّه وليه فعل ماضٍ<sup>(١)</sup>، نُزِلَ: مبني للمجهول، و«هذا» نائب فاعل، و«القرآن» بدل كلّ منه أو عطف بيان عليه عند سيبويه، ونعت له عند غيره، و«عظيم» نعت ثانٍ لرجل والنعت الأول هو شبه الجملة الجار والمجرور «من القرينتين»، والآية في موضع نصب مقول القول.

\* قال تعالى ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ (من الآية ١٢ من سورة فُصِّلَتْ)<sup>(٢)</sup>.

قضاهنّ: أي خلقهنّ والمقصود السماوات، والفعل قَضَى ينصب مفعولين لأنّه بمعنى صيّر الناصبة لمفعولين، وضمير «هنّ» مفعول به أوّل، وسبّع مفعول به ثانٍ، وقيل: سبّع بدل كلّ من «هنّ» والسماء تذكر على معنى السقف، وتؤنث أيضاً وهو الأرجح، وجاءت الآية على التانيث فقال تعالى ﴿سَبْعَ﴾ ولو ذكر لقال «سبعة»<sup>(٣)</sup>، في يومين: جار ومجرور متعلّق بقضاهنّ، والنون في «هنّ» نون النسوة مع أنها مشدّدة وهي هنا حرف لا اسم.

\* قال تعالى ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ التَّائِمَاتِ فَأُولَئِكَ اتَّبَعْنَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآخَرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ (من الآية ١٣ من سورة آل عمران).

الخطاب في الآية لمشركي قريش، وآية بمعنى عبرة أو بمعنى دليل، التقتا أي يوم بدر للقتال، ولم يؤنث الفعل كان مع أنّ اسمه وهو آية مؤنث للفصل بينهما ولأنّ الآية بمعنى العبرة مؤنث مجازي أي غير حقيقي، أو لأنّ الآية بمعنى الدليل

(١) أمّا إذا وليه فعل مضارع فإنّه يدلّ على التحضيض، ومثل هذا يقال في هلاً في الحالين.

(٢) وتسمّى أيضاً سورة السجدة.

(٣) العدد المفرد يذكر مع معدوده المؤنث ويؤنث مع معدوده المذكور.

وهو مذكّر، وأية اسم كان مؤخّر ولكم خبر مقدّم، وفي فئتين نعت لآية، ويجوز إعراب في فئتين خبر كان، ولكم جار ومجرور متعلّق بكان على الرغم من نقصها، ويجوز أن يكون لكم نعتاً لآية النكرة ثم تقدّم عليها فأصبح حالاً، التقتا: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدّر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الألف وتاء التانيث الساكنة وحركت تاء التانيث الساكنة بالفتح لتناسب الألف، والألف ضمير متّصل في موضع رفع فاعل لالتقتا، والجملة الفعلية في موضع جرّ نعت لفئتين، فئة خبر لمبتدأ محذوف تقديره إحداهما، وجملة «تقاتل في سبيل الله» في موضع رفع نعت لفئة، وأخرى: الواو للعطف، أخرى نعت لمبتدأ محذوف تقديره فئة أخرى كافرة، وجملة «فئة أخرى كافرة» معطوفة على جملة إحداهما فئة، وساغ الابتداء بفئة المحذوفة النكرة لأنها خصّصت بالوصف بأخرى، وكافرة بالرفع خبر لفئة المبتدأ المحذوف، وقيل إنّ الرفع في فئة وفي أخرى على أنّهما بدل بعض من ضمير الرفع في التقتا، وقرأ الحسن ومجاهد: فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة بالجرّ في فئة وفي أخرى على أنّهما بدل بعض من فئتين وهي قراءة شاذة، وقرئ أيضاً بالنصب فيهما على أن يعربا حالين من الضمير في التقتا على تقدير «مؤمنه وكافرة» المشتقّين وهي كذلك قراءة شاذة، وقراءة الرفع فيهما التي وجّهناها في البداية هي القراءة المتواترة أيّا كان توجيهها الإعرابي.

﴿ قال تعالى ﴿رَبَّنَا أَرْنَا اللَّذِّينَ أَضَلَّانَا﴾ (من الآية ٢٩ من سورة فصلت).

اللَّذِّينَ أَضَلَّانَا: هما إبليس من الجنّ وقابيل من الإنس، أر: فعل دعاء لأنّه من الأدنى إلى الأعلى مبنيّ على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء و الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت ونا مفعول<sup>(١)</sup> أول، واللَّذِّينَ اسم موصول مفعول به ثانٍ

(١) إذا أطلقت كلمة مفعول فالمراد بها المفعول به، أمّا غيره من المفاعيل فلا بدّ من تقييده فيقال مفعول معه أو مفعول لأجله وهكذا.

معرب وهو منصوب بالياء وهذا عند ابن مالك<sup>(١)</sup> وتبعه ابن هشام وغيره لأنه مثني حقيقي عندهم على الرغم من أن مفردة «الذي» مبني، وجملة أضلأنا صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب، وأر في هذه الآية بصرية لكنها تعدت إلى مفعولين بهمزة التعدي في أولها<sup>(٢)</sup>.

## تخريج القراءات التي في قوله تعالى

### ﴿إِنَّ هَذِينَ لَسَاحِرَانِ﴾

\* قال تعالى ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (من الآية ٦٣ من سورة طه).

سنجري في كلامنا اللاحق عن هذه الآية على مذهب ابن هشام لأننا نُحَسِّنُ على مصنفه، فنقول إن في هذه الآية ثلاث قراءات:

إحداها: «إِنَّ هَذِينَ لَسَاحِرَانِ» بتشديد النون من إِنَّ وينصب هذين<sup>(٣)</sup> بالياء عند ابن هشام، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء من السبعة وهي جارية على سنن العربية<sup>(٤)</sup>، فإنَّ «إِنَّ» تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذين اسمها منصوب بالياء عند

(١) جرى ابن مالك ومن تبعه في هذه الآية على أنَّ اللَّذَيْنِ مثني حقيقة وأنه معرب يرفع بالالف فيقال اللَّذَانِ وينصب ويجرّ بالياء فيقال اللَّذَيْنِ على الرغم من أنَّ مفردة وهو الذي مبني، وهذا الرأي ضعيف، ومذهب المحققين وهم الجمهور أنَّ «اللَّذَانِ» مبني على الالف رفعا وأنَّ اللَّذَيْنِ مبني على الياء نصباً وجرّاً، وهو هنا مبني على الياء في موضع نصب لأنه ليس مثني حقيقة لكون مفردة مبتدأ والمثنى الحقيقي لابد أن يكون مفردة معرباً عندهم وإنما هو على صورة المثنى فحسب.

(٢) الفعل رَأَى يَرَى يرتعدى إلى مفعول واحد إن كان بصرياً وإلى مفعولين إن كان اعتقادياً، أمّا الفعل أَرَى يُرَى أرفلأنه يرتعدى إلى مفعولين دائماً، وما في آيتنا هذه هو من النوع الثاني.

(٣) عدّ ابن هشام «هذين» مثني حقيقة وهو عنده معرب يرفع بالالف وينصب ويجرّ بالياء، وقد تابع ابن هشام في هذا ابن مالك، وهذا رأي ضعيف عند النحاة كما سبق أن ذكرنا، والحق أنَّ «هذين» اسم إشارة على صيغة المثنى يلحق به وليس منه حقيقة لأن المفرد مبني، وهذين على هذا مبتدأ في هذه الآية على الياء في موضع نصب عند الجمهور كما تقدّم في الاسم الموصول اللَّذَيْنِ.

(٤) أي الواضحة التي لا خفاء فيها وإلا فالقراءتان الآتيتان جاريّتان أيضاً على سنن العربية لكن مع خفاء.

ابن هشام لأنه مثني حقيقي عنده، وساحران خبرها مرفوع بالالف، واللام لام الابتداء المزلقة، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

القراءة الثانية: «إن» بالتخفيف وهي قراءة ابن كثير من السبعة وحفص<sup>(١)</sup>، «هذان لساحران»<sup>(٢)</sup> بالالف فيهما، وتوجيه هذه القراءة أن الأصل «إن هذين» فخففت إن بحذف النون الثانية المتحركة لأنها طرف ودخلت اللام فرقاً بين «إن» المخففة من الثقيلة و«إن» النافية وأهملت إن بعد التخفيف كما هو الأكثر استعمالاً والأصح قياساً فيها إذا خففت<sup>(٣)</sup>، وهو المختار وذلك لنقص لفظها وخروجها لهذا عن شبه الفعل، وقد ارتفع ما بعدها على أنهما مبتدأ وخبر فجاء بالالف لأنها علامة الرفع في المثني، ونظيره أنك تقول: إن زيدا لقائم فإذا خففت فالأصح قياساً والأكثر استعمالاً أن تقول: إن زيدا لقائم على الابتداء والخبر، واللام لام الابتداء المزلقة، قال تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٤)</sup>. والاحتجاج بهذه الآية على قراءة نافع<sup>(٥)</sup> وابن كثير وأبي عمرو بن العلاء وهم من السبعة باتفاق، وعلى قراءة

(١) هو حفص بن سليمان الأسدي الكوفي المتوفى في سنة ١٨٠ هـ، يُعرف أيضاً بحفص وهو تلميذ عاصم ابن أبي النجود وأعلم أصحاب عاصم بقراءته، وليس حفص بن عمر الدوري إمام القراءة في عصره وتلميذ أبي عمرو والكسائي الذي يعد من أهم رواة الكسائي وطرقه، وأول من جمع القراءات وكان ضريراً، توفي في سنة ٢٤٦ هـ، وشهرته في علم القراءات «الدوري».

(٢) اختلف ابن كثير وحفص في نون «هذان» فابن كثير يقرأ بتشديدها «هذان» وحفص يخففها.

(٣) أما إعمالها إذا خففت فهو أقل فصاحة واستعمالاً ويكون اسمها ضمير الشأن.

(٤) من الآية ٤ من سورة الطارق، وهي جواب القسم المذكور في أول السورة وهو: والسماء والطارق .. والحافظ من الملائكة يحفظ عمل النفس من خير وشر.

(٥) القراءة الأخرى في الآية وهي المرسومة في المصحف: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ بتشديد الميم من لَمَّا وإعرابها: إن حرف نفي، لَمَّا: بمعنى إلا حرف استثناء، وإِنَّمَا أُدْخِلَ النفي والاستثناء للحصر والتوكيد، والاستثناء في الآية مفرغ لأن الكلام منفي والمستثنى منه محذوف والتقدير: ما كل نفس عليها شيء إلا عليها حافظ، وجملة عليها حافظ بكاملها مستثنى، وجملة عليها شيء بكاملها مستثنى منه، وتقدير الكلام بعد حذف أداة النفي وأداة الاستثناء: كل نفس عليها حافظ، ويقاس على هذا الآية محل البحث فتكون إن فيها نافية واللام في لساحران بمعنى إلا فكأنه قيل: ما هذان إلا ساحران. وهذا رأي الكوفيين وهو حسن على أصلهم غير أن البصريين لا يثبتون مجيء اللام بمعنى إلا.

الكسائي<sup>(١)</sup> ويعقوب<sup>(٢)</sup> وخلف<sup>(٣)</sup> أيضاً، فقد خَفَّفُوا جميعاً الميم من لَمًا، ويكون الإعراب في الآية على هذا: إن مخففة من الثقيلة مهملة، لَمًا: اللام لام الابتداء المزلحقة، وما ا لمخففة زائدة، وإعراب ما بقي من الآية وهو ﴿كُلُّ نَفْسٍ عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ واضح، إذ تكون كل مبتدأ ونفس مضافاً إليه وجملة «عليها حافظ»<sup>(٤)</sup> الاسمية في موضع رفع خبر المبتدأ.

القراءة الثالثة: إن بالتشديد و«هذان لساحران» بالالف فيهما<sup>(٥)</sup>، وقد قرأ بها الباقيون، وهي قراءة مشككة مع أنها قراءة أكثر السبعة، ووجه الإشكال أن «إن» المشددة يجب إعمالها باتفاق النحاة فكان الظاهر والواجب الإتيان بالياء فتكون «هذين» كما في القراءة الأولى لأبي عمرو بن العلاء.

وقد أجيب عن هذا الإشكال في قراءة الجماعة هذه بخمسة أوجه:

الوجه الأول وهو أمثل الأقوال: أن لغة بني الحارث أو بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وغيرهم من قبائل العرب<sup>(٦)</sup> استعمال المثنى - وكذلك الأسماء الستة - بالالف رفعاً ونصباً وجراً، فهذان في الآية على هذه اللغة اسم إن المشددة منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ولساحران خبر إن مرفوع بضمة

(١) ذهب فريق إلى أن الكسائي من السبعة وهو الراجح، وذهب غيره إلى أن السابع هو يعقوب وليس الكسائي.

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) خلف له قراءتان، الأولى بتخفيف الميم وهو فيها تلميذ للكسائي فهو رواية عنه، وتعد قراءته هذه من القراءات السبع، والقراءة الثانية بتشديد الميم وهو فيها إمام، لذلك يقال له خلف العاشر، أي عاشر القراء العشرة، وقراءته هذه عشرية لا سبعة.

(٤) حافظ مبتدأ مؤخر وجوباً لأنه نكرة ولا يجوز الابتداء بنكرة إلا بمسوغ، والمسوغ هنا تأخيرها وتقديم خبره عليه، وكون خبره المقدم شبه جملة، وهو هنا جار ومجرور.

(٥) قالوا إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما الآية ... والمعنى: قالوا أي فرعون ومعه سحرة مصر الذين أحضرهم معه ليلبارزوا موسى في السحر، هذان: أي موسى وأخوه هارون، من أرضكم: أي من مصر.

(٦) كان هذه القبائل أبدلت من اليله ألفاً لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة كقولهم في يَبَاسُ يَاءٌ س.

مقدّرة على الألف للتعذّر، وتقول على لغة هؤلاء: جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان، والضمة والفتحة والكسرة مقدّرة فيها على التوالي للتعذر، وقال الشاعر على لغتهم:

تزودَ منّا بينَ أذنائه طعنةً      دعته إلى هابي التراب عقيم<sup>(١)</sup>

وقال آخر على لغتهم أيضاً:

فأطرقَ إطراقَ الشجاع ولو رأى      مساعاً لناباه الشجاع لصمماً<sup>(٢)</sup>

ومن الشواهد التي اجتمع فيها استعمال بعض القبائل العربية الأسماء الستة بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً وتقدير الحركات على الألف للتعذر، واستعمالهم المثنى أيضاً بالألف دائماً وذلك خلافاً لجمهور العرب الذين يعربون الأول بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جرّاً ويعربون الثاني بالألف رفعاً والياء نصباً وجرّاً، رجز الراجز:

(١) هابي التراب: هو ما ارتفع منه أي تطاير في الهواء ودقّ وهو الغبار وقيل هو الموضع إذا كان ترابه مثل الهباء أي مثل الغبار منّا: جار ومجرور متعلّق بتزود، بين: ظرف مكان متعلّق بتزود، ويجوز إعراب منّا وبينَ حاليّن من طعنة وأصلهما صفتان لطعنة ثم تقدّمت الصفة على موصوفها النكرة الجامدة فأصبحت حالاً منه، وسوّغ مجيء صاحب الحال نكرة تقدّم الحال عليه وكونها شبه جملة، وجملة دعته صفة لطعنة، هابي بمعنى موضع التراب مضاف والتراب مضاف إليه، وعلى المعنى الأول تكون الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف، عقيم بالرفع تُخرّج على أنّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي وجملة هي عقيم في المعنى من أوصاف طعنة، وحركة الروي في البيت الضمة، وقد روي عقيم بالجرّ على أنّه صفة لهابي التراب لكنّ هذا الإعراب يؤدّي إلى عيب في القافية يسمّى الأقواء وهو المخالفة بين حركات روي القصيدة الواحدة بضمّ الروي مرّة وكسره أخرى، ويجوز نصب عقيم على أنّه نعت لطعنة المنصوبة لكنّه يؤدّي أيضاً إلى العيب نفسه، إلّا أن يقال إنّ عقيم بالرفع مجرور في الحقيقة بكسرة مقدّرة أو منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها حركة الروي وهي الضمة.

(٢) إطراق مفعول مطلق، ولو: الواو حرف عطف ولو حرف امتناع لامتناع حرف شرط غير جازم، ورأى فعل الشرط وصمّم جواب الشرط غير مجزومين ولا في موضع جزم، والجملة الشرطية بكاملها بعد الواو معطوفة بهذه الواو على جملة «فأطرق إطراق الشجاع» الفعلية قبلها، مساعاً مفعول به مقدّم لرأى، الشجاع فاعل مؤخّر، لناباه: اللام حرف جرّ، نابه مثنى مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذر على لغة بعض العرب، ولو جاءت على لغة جمهورهم لكانت «لنابيه» بجرّها بالياء، والهاء مضاف إليه، لصمماً: اللام واقعة في جواب «لو» وهي تفيد التوكيد، والألف للإطلاق.

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا      قد بلغا في المجد غايتها<sup>(١)</sup>

الوجه الثاني: أَنَّ «إِنَّ» ههنا بمعنى نعم، والمعنى: نعم هذان لساحران واللام مزيدة للتأكيد، وكان محلها أن تكون في المبتدأ «هذان» إلا أَنَّهُم أَخْرَوْهَا إِلَى الْخَبَرِ لوجود إِنَّ وَإِنْ كانت بمعنى نعم، وإذا كانوا قد أَخْرَوْا لَامَ التوكيد من المبتدأ إلى الخبر في قول الراجز<sup>(٢)</sup>:

أُمّ الحليس لعجوز شهيرة      ترضى من اللحم بعظم الرقبة<sup>(٣)</sup>

على توهم وجود إِنَّ لكثرة دخولها على المبتدأ، فَلَأَن يُوْخَرُوهَا مع وجود لفظ إِنَّ أجدر، وإلى هذا الوجه ذهب أبو عبيدة مَعَمَّر بن المثنى ومحمد بن يزيد المبرّد وأبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش، وقد سمع مجيء إِنَّ بمعنى نعم، فقد حكى أَنَّ رجلاً

(١) أباهَا وأبا أباهَا: أعربت جميعاً في هذا البيت على لغة القصر، والاحتجاج على لغة بعض العرب بالشرط الأول إِنَّمَا يَتَمَّ بِالْكَلِمَةِ الثَّالِثَةِ مِنْهُ، أَمَّا الْكَلِمَتَانِ الْأُولَى والثانية فتحتملان الإجراء على هذه اللغة والإجراء على لغة جمهرة العرب وهي التمام وذلك لَأَنَّهُمَا منصوبتان الأولى لكونها اسم إِنَّ والثانية لكونها معطوفة على الأولى فيجوز نصبهما بالالف نيابة عن الفتحة على لغة التمام وهي الأكثر ويجوز نصبهما بفتحة مقدّرة على الالف للتعذر على لغة القصر، والواجب هنا إجراؤهما على لغة القصر، لأن الكلمة الثالثة تتعين فيها لغة القصر محافظة على قافية الرجز فلا يجوز لذلك أن يجعل البيت ملفقاً من لغتين، والشرط الأول من شواهد الأسماء الستة، والضمير في غايتها عائد إلى المجد وإِنَّمَا جاء به الشاعر مؤنثاً ومن حقه التذكير لأنه عَدَّ المجد صفةً أو رتبة، والمراد بالغائيتين البدء والنهاية أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، والحسب جمعه أحساب وهو شرف الأصل أو ما تعدّه من المفاخر، والنسب يجمع على أنساب وهو القرابة.

(٢) قيل إِنَّه رؤبة بن العجاج، وقيل عنترة بن عروس مولى ثقيف يهجو بهذا البيت امرأة يزيد بن منبه الثقفي.  
(٣) أُمّ الحليس: كنية امرأة، والشهيرة العجوز الكبيرة، وأراد الشاعر من رضاها بعظم الرقبة أي بلحم الرقبة أَنَّهَا خرفت فهي لا تميز بين الحسن والقبيح، وذلك لأنَّ لحم الرقبة مرذول مستقذر عندهم، والشاهد فيه دخول اللام في خبر المبتدأ خلافاً للأصل القاضي بدخولها على المبتدأ، لذلك قدّر بعضهم مبتدأ، وذهب إلى أَنَّ اللام داخلة عليه، لكنّه لما حذف اتصلت بالخبر، وأصل الكلام أُمّ الحليس لهي عجوز، ورفض ابن جني هذا التخريج وقال إِنَّ اللَّامَ لِلتَّوَكُّيدِ وحذف المؤكّد ينافي التوكيد فكان في هذا التخريج جمعاً بين الشيء وضده، وعند ابن جني اللام داخلة على الخبر ضرورة.

اسمه ابن الزُّبَيْر - بزنة أمير - وفد على عبد الله بن الزُّبَيْر يسأله شيئاً فقال: إن ناقتي تعبت، فقال أرحها، فقال: وأعطشها الطريق، فقال اسقها، ولم يعطه، فقال: ما جئتك مستطباً وإنما جئتك مستمنحاً، لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال عبد الله بن الزُّبَيْر: إن وراكبها، أي نعم ولعن<sup>(١)</sup> الله راكبها، فهذه بمعنى نعم ولا يجوز أن تكون عاملةً حُذِفَ اسمها وخبرها معاً.

ومن ذلك أيضاً قول عبد الله بن قيس الرقيّات<sup>(٢)</sup> :

بكر العواذل في الصُّبُو ح يَلْمُنُنِي والسُّومَهْنَه  
ويقلن: شيب قد علا ك وقد كَبُرَتْ، فقلت إنّه  
أي نعم هو كذلك.

ومنه كذلك قول الشاعر:

قالوا غَدَرْتُ فقلت إنَّ وريماً نال العُلَى وشفا الغليل الغادر<sup>(٣)</sup>  
أي نعم.

وإنَّ التي بمعنى نعم حرف جواب مبنيّ على الفتح لا تعمل شيئاً كما أنَّ نَعَمْ حرف جواب مبنيّ على السكون لا يعمل شيئاً، وهذان في الآية مبتدأ أول مرفوع بالالف أي معرب على أنَّه مثنى حقيقة على ما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام، وساحران خبر لمبتدأ ثانٍ محذوف عند ابن هشام أي: لهما ساحران، واللام لام الابتداء، وجملة «لهما ساحران» خبر «هذان» ولا يكون «لساحران» خبر «هذان»

(١) يجوز أن تكون الواو في «ولعن» للاستئناف، ويجوز أن تكون حرف عطف والمعطوف عليه مقدّر والتقدير: نعم، لعن الله ناقة حملتك إليّ، ولعن الله راكبها.

(٢) لقَّبَ بالرقيّات لأنّه شبَّ بثلاث نسوة اسمهنّ رقية، وهو شاعر قريش في الإسلام، والهاء للسكت مثلها في أكثر قوافي القصيدة، وذهب أبو عبيدة إلى أنّها لا تقع بمعنى نعم أصلاً وإنَّ الهاء هنا اسمها وخبرها محذوف والتقدير «فقلت إنّه كما ذكرتن»، وقد ردّ على أبي عبيدة بقصة زائر عبد الله بن الزُّبَيْر.

(٣) قائله غير معروف، والشاهد كون إنَّ بمعنى نعم، ولا يحتمل أن تكون إنَّ العاملة لأنّ هذه لا يحذف اسمها وخبرها معاً.



مباشرة عنده لأنّ لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ إذا كان مفرداً<sup>(١)</sup> .

الوجه الثالث: أنّ الأصل إنّ هذان لهما ساحران، قال أبو إسحاق الهاء مراده، وهي ضمير الشأن أو القصة اسم إنّ محذوف على الرغم من عدم تخفيف إنّ ، وهذان مبتدأ وجملة لهما ساحران خبر المبتدأ، وجملة هذان لهما ساحران في موضع رفع على أنّها خبر إنّ ثم حذف المبتدأ الثاني وهو ضمير «هما» وزحلت اللام<sup>(٢)</sup> إلى خبر المبتدأ الثاني المحذوف وهو ساحران، وهذا كثير في كلام العرب، ثم حذف ضمير الشأن الذي هو اسم إنّ كما حذف من قول الرسول<sup>(٣)</sup>: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»<sup>(٤)</sup>، وكما حذف من قول بعض العرب: إنّ بك زيد مأخوذة<sup>(٥)</sup> .

ومن مجيء اسم إنّ ضمير شأن محذوفاً أيضاً قول الأخطل الشاعر الأموي الذي يحتج بشعره:

إنّ من يدخل الكنيسة يوماً      يلقي فيها جاذراً وظباء<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) وإلا فهي تدخل على خبر المبتدأ الجملة كما في «لهما ساحران»، وهي في الأصل تدخل على خبر إنّ مفرداً كان أو جملة.
- (٢) اللام مزيّدة للتوكيد وحسن دخولها في الخبر حيث كانت الجملة مفسّرة للضمير فكان اللام وقعت بعد إنّ حكماً فدخلت اللام مع ضمير الهاء للتأكيد كما تدخل اللام مع عدم الهاء.
- (٣) يحتج بقول هؤلاء العرب، أمّا الحديث فإنّه يحتج به على الصحيح.
- (٤) التقدير: إنّ، أي الشأن، وضمير الشأن المحذوف اسم إنّ، والمعنى: إنّ الشأن يفسّره ما بعده، المصورون مبتدأ مؤخر، من أشد جار ومجرور خبر مقدّم، عذاباً تمييز نسبة لأشدّ، يوم ظرف زمان متعلّق بأشدّ المشتقّ لأنّه اسم تفضيل على وزن أفعل لأنّ أصله أشدّ، ويجوز أن تكون «يوم» متعلّقة بمحذوف هو حال من الناس أو صفة لعذاباً، وجملة المبتدأ المؤخر والخبر المقدّم في موضع رفع خبر إنّ.
- (٥) التقدير: إنّ، أي الشأن، وزيد مأخوذة مبتدأ وخبر، وبك جار ومجرور متعلّق بمأخوذة، ومأخوذة اسم مفعول يرفع نائباً للفاعل هو هنا ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وجملة زيد مأخوذة بك في موضع رفع خبر إنّ.
- (٦) الجاذن جمع جُوذر يضم الدال وفتحها وهو ولد البقرة الوحشية.

الوجه الرابع: إِنَّه لَمَّا تُنِّيَ «هذا» اجتمع في حالة الرفع ألفان هما ألف هذا أي ألف اسم الإشارة المبنية على السكون، وألف التثنية الساكنة، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن عُدَّ المحذوفة ألف «هذا» والباقية ألف التثنية قلب ألف التثنية هذه في الجرّ والنصب ياء فأصبحت كقراءة أبي عمرو بن العلاء، وأبقاها ألفاً في حالة الرفع، ومن اعتبر العكس لم يغيّر الألف في حالة التثنية رفعاً ونصباً وجرّاً عن لفظها فيكون «هذان» على هذه القراءة الثالثة جارياً على لغة بعض القبائل ملازماً للألف منصوباً بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر<sup>(١)</sup>.

الوجه الخامس: إِنَّه لَمَّا كَانَ الإعراب لا يظهر في المفرد وهو «هذا» لأنّه اسم إشارة مبنيّ على السكون في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ، جُعِلَ الإعراب كذلك في مثناه أي لا يظهر فيه فيبنى المثنى على الألف في موضع رفع أو نصب أو جرّ، ليكون المثنى كالمفرد، لأنّه فُرِعَ عليه، وقد اختار هذا الوجه ابن تيمية وزعم<sup>(٢)</sup> أنّ بناء المثنى على الألف في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ إذا كان مفردة مبنيّاً على السكون في موضع رفع أو نصب أو جرّ أفصح من إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً على أنّه مثنى حقيقة كما ذهب إلى ذلك ابن مالك وابن هشام، فيكون «إنّ هذان» عند ابن تيمية أفصح من «إنّ هذين» للتجانس في البناء بين الأصل والفرع، قال ابن تيمية: وقد تفتن لأفصحية المناسبة بين المثنى والمفرد في البناء غير واحد من حدّاق النحاة<sup>(٣)</sup>. وقد اعترض ابن تيمية على نفسه بأمرين ربّما توقّع أن يعترض بهما أحد عليه، ثم أجاب عنهما وذلك بقصد تثبيت وجهة نظره ومختاره.

(١) كذلك يكون «هذان» في أيّ مثال آخر مرفوعاً بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر في حالة الرفع ومجروراً بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر في حالة الجرّ.

(٢) المراد بالزعم هنا القول الصحيح لا الكذب.

(٣) نحاة جمع ناح كقضاة جمع قاضٍ، أما النحويون فجمع نحويّ.

أحدهما: أَنَّ الْقَرَاءَ السَّبْعَةَ<sup>(١)</sup> أَجْمَعُوا عَلَى الْإِعْرَابِ<sup>(٢)</sup> بِالْيَاءِ فِي «هَاتَيْنِ» مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> مَعَ أَنَّ «هَاتَيْنِ» اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَثْنِيِّ يَفْتَرَضُ عَلَى الْوَجْهِ الْخَامِسُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَبْنِيًّا عَلَى الْآلِفِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، لِأَنَّ تَثْنِيَةَ «هَاتَا» الَّتِي هِيَ اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَفْرَدَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ، وَهَذَا الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّبْعَةُ هُوَ الْأَقْلُ فَصَاحَةٌ، فَهَلْ يَعْقِلُ أَنْ يَجْمَعُوا عَلَى الْأَقْلِ فَصَاحَةٌ وَيَتْرَكُوا الْأَفْصَحَ؟!

وَالثَّانِي: أَنَّ «الَّذِي» اسْمُ مَوْصُولٍ مَفْرَدٍ مَبْنِيٍّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ، وَحَقٌّ مِثْلَاهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْخَامِسُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى الْآلِفِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ، تَمَامًا كَمَا ذَكَرْنَا فِي «هَذَا» الْمَفْرَدِ وَمِثْلَاهُ «هَذَانِ»، لَكِنْ الْقَرَاءُ السَّبْعَةُ أَجْمَعُوا عَلَى قِرَاءَةِ «الَّذِينَ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا﴾<sup>(٤)</sup> بِالْيَاءِ عَلَى أَنَّهَا مَثْنِيٌّ «الَّذِي» وَالْمَثْنِيُّ مَعْرَبٌ خِلَافًا لِلْمَفْرَدَةِ الْمَبْنِيَّةِ، وَالْمَثْنِيُّ فِي الْآيَةِ مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَأَرْنَا، وَهَذَا هُوَ إِعْرَابُ ابْنِ

(١) وَهُمْ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ وَحَمْزَةُ بَاتِفَاقٍ، وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ عَلَى خِلَافٍ فِيهِمَا، وَإِذَا أُطْلِقَ لِقَبِ «الْحَرَمِيَّانِ» فَهُمَا إِمَامَا طَبِيعَةٍ وَمَكَّةُ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ، وَإِذَا أُطْلِقَ «الْإِبْنَانِ» فَهُمَا ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ لِأَنَّ اسْمَ كُلِّ مِنْهُمَا مَبْدُوءٌ بِأَبْنٍ، وَإِذَا أُطْلِقَ «الْأَخَوَانِ» فَهُمَا حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَقَدْ لَقَّبَا بِذَلِكَ لَمَّا بَيَّنَّ الْكَثِيرُ مِنْ قِرَاءَاتِهِمَا مِنْ تَشَابُهُ وَاتِّفَاقٍ، أَوَّلَعَلَّ تَلْقِيَهُمَا يَعُودُ إِلَى تَعَاصُرِهِمَا فِي الْكُوفَةِ وَتَلَمُّذَةِ الْكَسَائِيِّ لِحَمْزَةٍ.

(٢) وَالْإِعْرَابُ بِالْآلِفِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا هُوَ مَا يَقُولُ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ وَابْنُ هِشَامٍ.

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢٧ مِنْ سُورَةِ الْقَصَصِ، وَفِي الْآيَةِ: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ إِنَّ حَرْفَ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ وَبِالْيَاءِ اسْمُهَا وَأُرِيدُ فَعَلَ مَضَارِعَ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرٌ إِنَّ، أَنَّ حَرْفَ مُصَدَّرِيٍّ وَنَصْبٍ وَأَنْكَحَ مَضَارِعَ مَنْصُوبٍ بِأَنَّ وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا وَالْكَافُ مَفْعُولٌ بِهِ أَوَّلُ وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَفْعُولٌ لَا يُرِيدُ أَيُّ أُرِيدُ إِنْكَاحًا إِحْدَى مَفْعُولٌ ثَانٍ مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مَقْدَرَةٍ عَلَى الْآلِفِ لِلتَّعْذُرِ ابْنَتَيَّ مُضَافٌ إِلَيْهِ وَأَصْلُهُ ابْنَتَيْنِ لِي فَهُوَ مَجْرُورٌ بِالْيَاءِ الْأُولَى الْمَدْغَمَةُ لِأَنَّهُ مَثْنِيٌّ وَبِالْيَاءِ الثَّانِيَةِ الْمَدْغَمَةُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهَاتَيْنِ صِفَةٌ لِابْنَتَيَّ وَصِفَةُ الْمَجْرُورِ مَجْرُورٌ وَعِلَامَةُ جَرِّهِ الْيَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِعْرَابِ لَا الْبِنَاءِ، وَقَدْ أَوَّلْتُ الصِّفَةَ بِمَشْتَقِّ تَقْدِيرِهِ: الْمَشَارِ إِلَيْهِمَا.

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٢٩ مِنْ سُورَةِ فَصَّلَتْ.

مالك وابن هشام الذي وافق قراءة السبعة، وهو بناء على الوجه الخامس يعدّ أقلّ فصاحة إنَّ الأفصح على هذا الوجه أن يبنى «الذان» على الألف في موضع رفع أو نصب أو جرّ لبناء مفردة على السكون، وأن لا يعرب بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرّا، فكيف يجمع السبعة أيضاً في هذه الآية على الأقلّ فصاحة ويتركون الأفصح؟!

وقد أجاب ابن تيمية عن الاعتراض الأول بأنّه إنّما جاء «هاتين» بالياء على لغة الإعراب الأقلّ فصاحة لا على لغة البناء الأفصح ليناسب كلمة «ابنتيّ» أي لتناسب الصفة الموصوف، والموصوف وهو «ابنتيّ» مجرور بالياء لأنّه مثنى معرب أصلاً لإعراب مفردة، فإعراب كلمة «هاتين» بالياء في هذه الآية أفصح من بنائها على الألف، أي قول «هاتين» أفصح من قول «هاتان» لأجل المناسبة، وذلك خلافاً لقراءة «إنّ هذان لساحران» فإنّ بناء «هذان» فيها على الألف أفصح من إعرابها بالياء لما جاء في التوجيه الخامس من جهة، ولأنّ في «هذان» بالألف مناسبة لـ «ساحران» بالألف من جهة أخرى.

وأجاب ابن تيمية عن الاعتراض الثاني بأنّ هناك فرقاً بين «الذان» و«هذان وهاتان»، أي بين اسم الإشارة المثنى والاسم الموصول المثنى، ف«الذان» تثنية اسم ثلاثي هو الذي - لأنّ أل زائدة - فهو شبيه بـ «الزيدان» في أنّ كلّاً منهما تثنية اسم ثلاثي، فيحمل «الذان» على «الزيدان» في الإعراب ويعرب مثله، «وهذان وهاتان» تثنية اسم على حرفين هما «ذا، وتا» إذ «الهاء وها» حرفا تنبيه، وذا وتا عريقان أي متأصلان في البناء لشبههما بالحروف في الوضع من حيث كون كلّ منهما موضوعاً على حرفين، وأكثر الحروف كذلك، لهذا بنيا على السكون ثم بني مثنأهما الذي هو فرع عليهما على الألف.

وهناك وجه سادس وجّهت به القراءة الثالثة «إنّ هذان لساحران» قال به اليفرني النحوي الأندلسي، وهو وجه لا يعتدّ به كثيراً، وملخصه: أنّ «إنّ» حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء المتصلة بـ «هذان» اسم إنّ وهي ضمير الشأن وذان مبتدأ وساحران خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في موضع رفع خبر إنّ.

وقد اعترض على هذا الوجه بثلاثة اعتراضات:

الأول: إنَّ هذا الوجه لو كان صحيحاً لكان يقتضي أن يكتب في المصحف «إنَّها ذان لساحران» وهذا لم يحدث ممَّا يعني أنَّ «ها» حرف تنبيه هو كالجزة من اسم الإشارة «هذان» وليست ضميراً اسماً لأنَّ.

الثاني: أنَّ دخول لام الابتداء المزعجة على خبر المبتدأ المفرد وهو ساحران ضعيف لأنَّ بعض النحاة لا يجيزونه فلا يحسن لضعفه تخريج القرآن عليه.

الثالث: أنَّ «ها» لو كانت ضمير الشأن لوجب حذفها ولو جب أيضاً أن تكون إنَّ مخففة من الثقيلة، وهذا لم يحدث في هذه القراءة.

وقد أُجيب عن الاعتراض الأول بأنَّ خطَّ المصحف قديماً لم يكن جارياً على قواعد الإملاء المصطلح عليها الآن فلا قيمة من أجل ذلك لهذا الاعتراض.

وعن الاعتراض الثاني بأنَّ اللام في الآية ليست لام الابتداء المزعجة بل هي لام زائدة تفيد التوكيد فحسب.

وعن الاعتراض الثالث بأنَّ ضمير الشأن حذف من حديث الرسول: إنَّ من أشدَّ النَّاس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون، ومن قول بعض العرب: إنَّ بك زيد مأخوذة مع بقاء إنَّ مشددة. وهناك وجه سابع لا يعتد به البتة وجهت به القراءة الثالثة أيضاً وقال به ابن البناء، فقد سئل: لماذا لم تنصب إنَّ الاسم وترفع الخبر في هذه القراءة؟ فقال: إنَّه لم يؤثّر قول موسى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً﴾ أي لا تشركوا به أحداً، في القول لهم وهم فرعون وسحرة مصر، بدليل أنَّهم ردّوا عليه بأنَّه وأخاه هارون ساحران، فإنَّ العامل وهو إنَّ لم يعمل في المعمول، أي يقاس هذا على ذاك، ولما قال له السائل إنَّ هذا الجواب لا ينهض، أجابه: إنَّ هذا الجواب يُلَمَح ولا يُناقش، وهو في ذلك كالزَّهرة تُشَمُّ فقط ويستمتع بالنظر إليها فحسب، ولا تحتل أن تحك بين الأكف لأنَّ الحكَّ يذهب بها، ولا يخفى أنَّ هذا الكلام غير عملي ولا ينسجم مع القواعد النحوية، وهو لا يعدو أن يكون من قبيل التهويمات التي درج عليها المتصوفة.

\* زعم قوم أنّ عثمان قال «إنّ في المصحف لحناً وستقيمه العرب بالسنتها».

زعموا أي قالوا قولاً كذباً، لحناً اسم إنّ مؤخّر، في المصحف جار ومجرور في موضع رفع أو متعلّق بمحذوف تقديره كائن أو موجود خبر إنّ مقدّم، وقد ساغ مجيء اسم إنّ وهو «لحناً» نكرة مع أنّه في الأصل مبتدأ والمبتدأ لا يكون نكرة إلاّ بمسوّغ، لأنّه أخّر وجوباً وتقدّم عليه خبر إنّ الذي هو في الأصل خبر المبتدأ وكان هذا الخبر المقدّم شبه جملة جاراً ومجروراً، وستقيمه: الواو حرف عطف والسين للتنفيس والجملة الفعلية بعد الواو معطوفة على الجملة الاسمية قبلها، ولو أسقطنا الواو كما حدث في رواية المهدويّ في شرح الهداية لأصبحت جملة ستقيمه العرب بالسنتها في موضع نصب نعتاً «للحنّ» لأنّ الجمل بعد النكرات صفات.

\* قال تعالى ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (الآية ٤٢ من سورة فصلت).

لا يأتّيه الباطل: أي لا يتطرّق إليه الخلل الذي من جملته اللّحن، من بين يديه ولا من خلفه: أي ليس قبله كتاب يكذّبه ولا بعده، حكيم: أي متّصف بالحكمة وهو صفة مشبّهة، حميد: فاعل بمعنى مفعول أي محمود، من بين يديه: إمّا متعلّق بآتيه أو حال من الباطل، تنزيل: خبر لمبتدأ محذوف أي هو تنزيل، من حكيم: صفة لتنزيل لأنّ الموصوف جامد إذ المصادر جامدة عند البصريين، ومجرد جار ومجرور متعلّق بتنزيل نفسها إذا اعتبرنا «التنزيل» مشتقة لأنّ المصادر مشتقة عند الكوفيين، وجملة هو تنزيل حال من الهاء في يأتّيه والعامل في الحال هو الفعل يأتّيه، حميد: نعت لحكيم أو معطوف عليه بإسقاط حرف العطف، ويجوز أن يكون حكيم نعتاً لمنعوت مقدّر هو «إله» وحميد نعت ثانٍ أو معطوف على النعت الأول بإسقاط حرف العطف أو «حميد» نعت لإله أخرى مقدّرة وتكون «إله حميد» معطوفة على إله حكيم بإسقاط حرف العطف.

\* التّعلّبي: هو بفتح التاء.

\* يا ابن<sup>(١)</sup> أخي: من عادة العرب أن تقول للصغير يا ابن أخي وليس ابن أخيها حقيقة، نعم ذكروا أن عروة بن الزبير هو ابن أخت عائشة لأن عروة هو ابن أسماء، وأسماء بنت أبي بكر هي أخت عائشة بنت أبي بكر لأبيها.

## يلحق بالمتنى خمسة ألفاظ

### المتن

\* ثم قلت: وألحق به اثنان واثنان وثنان مطلقاً، وكلا وكلتا مضافين إلى مضمّر.

### الشرح

\* وأقول: ألحق بالمتنى خمسة ألفاظ وهي: اثنان للمذكرين واثنان للمؤنثين في لغة الحجاز وثنان لهما في لغة تميم، وهذه الثلاثة تجري مجرى المتنى في إعرابه دائماً من غير شرط، وإنما لم نسمّها مثناة لأنها ليست اختصاراً للمتعاطفين إذ لا مفرد لها، لا يقال اثنان ولا اثنتان ولا اثنتان. ومن شواهد رفعها بالالف قوله تعالى: ﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾ فاثنتا فاعل بانفجرت، وقوله تعالى ﴿شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان﴾ فاثنان مرفوع: إمّا على أنه خبر المبتدأ وهو شهادة وذلك على أن الأصل شهادة بينكم شهادة اثنان فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه وإنما قدرنا هذا المضاف لأن المبتدأ لابد أن يكون عين الخبر نحو «زيد أخوك» أو مشبهاً به نحو «زيد أسد» والشهادة ليست نفس الاثنان ولا مشبهة بهما، وإمّا على أنه فاعل بالمصدر وهو الشهادة، والتقدير «ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان». ومن شواهد النصب قوله تعالى: ﴿إذ أرسلنا

---

(١) وهناك وجه لحذف الف ابن بعد يا النداء.

إليهم اثنتين ﴿﴾ قالوا ربنا أمتنا اثنتين ﴿﴾ فاثنتين مفعول به واثنتين مفعول مطلق، أي إمامتين، وكذلك ﴿﴾ وأحييتنا اثنتين ﴿﴾ ومنه أيضاً قوله تعالى ﴿﴾ وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً ﴿﴾ فاثني مفعول بعثنا وعلامة نصبه الياء.

والكلمتان الرابعة والخامسة: كلا وكلتا، وشرط إجرائهما مجزئ المثنى إضاפתهما إلى المضمر، تقول: جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما، وكذا في كلتا، قال تعالى ﴿﴾ إِمَّا يَلِغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴿﴾ فأحدهما فاعل وكلاهما معطوف عليه والألف علامة لرفعه لأنه مضاف إلى الضمير، ويقرأ ﴿﴾ إِمَّا يَلِغَنَّ ﴿﴾ بالألف، فالألف فاعل وأحدهما فاعل بفعل محذوف، وتقديره: إن يبلغه أحدهما أو كلاهما، وفائدة إعادة ذلك التوكيد، وقيل إن أحدهما بدل من الألف أو فاعل يَلِغَنَّ على أن الألف علامة، وليس بشيء، فتأمل ذلك.

فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال، وكان إعرابهما حينئذ بحركات مقدرة في تلك الألف، قال تعالى ﴿﴾ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴿﴾ أي: كل واحدة من الجنتين أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيئاً، فكلتا مبتدأ، وآتت أكلها: فعل ماض والتاء علامة التانيث وفاعله مستتر ومفعول ومضاف إليه والجملة خبر، وعلامة الرفع في كلتا ضمة مقدرة على الألف، فإنه مضاف للظاهر.

## الحاشية

\* المَجَزَى في الشعر بفتح الميم: حركة حرف الروي، والمَجَارِي: أواخر الكلم، و ﴿﴾ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا ﴿﴾ بفتح الميم وضمها، فالأولى مصدر ميمي للفعل جَرَى يَجْرِي والثانية مصدر ميمي للفعل أَجْرَى يُجْرِي.

\* قول المصنّف «ليست اختصاراً للمتعاطفين» أي ليست اثنان واثنتان أو ثنتان اختصاراً للمتعاطفين اللذين من مادة المثنى فخرج واحد وواحد وواحدة وواحدة.

\* اثنان واثنتان أو ثنتان لا مفرد لها من لفظها، ولها مفرد من معناها، فمفرد اثنان في المعنى واحد، ومفرد اثنتين وثلثين في المعنى واحدة.



\* قال تعالى ﴿وَإِذْ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾  
فانفجرت منه اثنتا عشرة عَيْنًا ﴿(من الآية ٦٠ من سورة البقرة).

استسقى أي طلب السقيا، منه أي من الحجر، وحركت الذال في إذ بالكسر  
لالتقاء الساكنين، فانفجرت: الفاء عاطفة على مقدّر أي فضرب فانفجرت، منه: جار  
ومجرور متعلّق بانفجرت أو حال من عينا النكرة الجامدة أصله صفة لها وعندما  
تقدّمت الصفة على الموصوف انقلبت حالا، وصاحب الحال ينبغي أن يكون معرفة  
ولا يجوز مجيئه نكرة إلا بمسوِّغ والمسوِّغ هنا هو تأخيرها وتقديم الحال عليه وكونها  
شبه جملة، اثنتا عشرة: حذفت النون من اثنتا وإن لم تكن مضافة إلى عشرة لأنّ  
عشرة نزلت من اثنتا منزلة النون لذلك لا يجمع بين النون وبين ما يقوم مقامها،  
ومثل ذلك يقال في اثنا عشر، لهذا أعرب اثنا واثنتا فقط في ﴿اثنا عشر واثنتا  
عشرة﴾ لنزول عشر وعشرة منزلة النون فيهما، بخلاف أحد عشر وإحدى عشرة  
فإنّ كلّاً منهما مبنّي على فتح الجزأين في موضع نصب أو في موضع رفع أو في  
موضع جر، فالموضع الإعرابي فيهما للكلمتين معاً، واثنتا في الآية هي وحدها الفاعل  
وعشرة مبنية على الفتح لا موضع لها من الإعراب لأنّها بمنزلة النون في اثني  
والنون حرف مبنّي لا موضع له من الإعراب، ومن العرب من يسكّن الشين وقد  
قرئ بذلك وعليه رسم المصحف، ومنهم من يكسرها وقد قرئ به أيضاً ومنهم من  
يفتحها.

\* قال تعالى ﴿شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ (من  
الآية ١٠٦ من سورة المائدة).

إذا حضر: أي إذا قارب الحضور شهادة بينكم: أي شهادة ما بينكم فحذفت ما  
الموصولة التي هي بمعنى الذي وأضيفت الشهادة إلى ظرف المكان وهو بين، إذا: إمّا  
مجرّد ظرف زمان متعلّق بالمصدر شهادة وهو مضاف وجملة ﴿حَضَرَ أَحَدُكُمُ  
الْمَوْتُ﴾ في موضع جرّ مضاف إليه، أو هو ظرف لما يستقبل من الزمان خافض  
لشرطه منصوب بجوابه ويكون شرطه جملة ﴿حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ﴾ وهو في موضع

جَرَّ مضاف إليه ويكون جوابه محذوفاً يفسره مجمل الآية وتكون إذا متعلقة بهذا الجواب والتقدير: شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية فشهادة بينكم اثنان، واقترن جواب الشرط بالفاء لأنه جملة اسمية، حين: إما بدل كل من إذا، أو ظرف زمان متعلق بحضر.

\* قال المصنف «وإما على أنه فاعل بالمصدر وهو الشهادة، والتقدير: ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان».

اثنان مرفوع إما على أنه فاعل بالمصدر الصريح وهو شهادة التي هي في الآية على هذا مبتدأ مؤخر لأن التقدير: ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان، فمما فرض: أي من الذي فرض والجار والمجرور وصلة الموصول في موضع رفع خبر مقدم، وأن يشهد مصدر مؤول بشهادة في موضع رفع مبتدأ مؤخر واثنان فاعل بهذا المصدر.

\* قال تعالى ﴿واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون﴾ \* إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعزّزنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون﴾ (الآيتان ١٣، ١٤ من سورة يسن).

القرية هي انطاكية، واضرب بمعنى اجعل ومثلاً وأصحابَ هما مفعولان اجعل، أو اضرب بمعنى اذكر ومثلاً مفعول به وأصحابَ بدل كل من مثلاً، «إذ» الأولى ظرف زمان متعلق بذكر مقدّرة، أو حال من أصحاب القرية، أو بدل اشتغال من القرية، وقيل إنها حرف مصدري بمعنى أن، «إذ» الثانية ظرف زمان بدل من «إذ» الأولى، وقد حرّكت الميم في إليهم بالضم لالتقاء الساكنين ولم يكن التحريك بالكسر كالمعتاد لأنّ الهاء قبل الميم مكسورة، وكسران يورثان ثقلاً، فكأننا بالتحريك بالكسر نفرّ من ثقل التقاء الساكنين إلى ثقل توالي الكسرتين، اثنين: مفعول به لا أرسلنا، فعزّزنا: أي قوينا والمفعول به محذوف والتقدير: فعزّزناهما، أي قويناها، ويجوز بالتشديد وعليه المصحف، ويجوز بالتخفيف أيضاً، وجملة ﴿إنا إليكم مرسلون﴾ في موضع نصب مقول القول.

\* قال تعالى ﴿قَالُوا رَبُّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَأُحْيَيْتُنَا اثْنَتَيْنِ﴾ (من الآية ١١ من سورة غافر).

وذلك لأنهم أموات وهم نطف ثم أحيوا ثم أميتوا ثم أحيوا للبعث، أَمَتٌ: فعل ماضٍ أصله قبل الإسناد أَمَاتَ، والتاء الثانية في أَمَتٌ المدغمة في التاء الأولى التي هي حرف أصلي هي ضمير المتكلم الفاعل وحين أسند الفعل أَمَاتَ إلى تاء الفاعل بني على السكون فحذفت ألفه لالتقاء الساكنين ونا مفعول به، واثننتين لفظ دالٌّ على العدد وهو نائب عن المصدر المثنى المحذوف المفعول المطلق وهو إماتتين وإحياءتين، واثننتين في الأصل نعت لهذا المصدر المحذوف، وذلك على تأويل اثنتين بالمشتق وهو اسم المفعول المثنى معدودتين، ثم حذف الموصوف الذي هو المفعول المطلق وهو المصدر المثنى إماتتين والمصدر المثنى إحياءتين وأنيبت عنه الصفة الدالة على العدد وهي اثنتين، فقول المصنّف عن اثنتين إنه «مفعول مطلق» فيه تسامح، وإلا فهو في الحقيقة نائب عن المفعول المطلق.

\* قال تعالى ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ (من الآية ١٢ من سورة المائدة).

النقيب: العريف على القوم الذي يقوم بأحوالهم وهو الكبير عليهم، منهم: أي من بني إسرائيل، وهو جار ومجرور متعلق ببعثنا، أو حال من نقيباً وأصلها صفة له (١)، ولما تقدمت عليه أصبحت حالاً، نقيباً: تمييز للعدد.

\* قال تعالى ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تُنْهَرُهَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ (الآية ٢٣ من سورة الإسراء) (٢).

---

(١) أي أن أصل منهم صفة لنقيباً لأنَّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات، ثم لما تقدّم النعت على المنعوت النكرة الجامدة انقلب حالاً أي متعلقاً بمحذوف هو حال والتقدير: كائنين منهم.

(٢) وتسمى سورة بني إسرائيل أو سورة سبحان.

قَضَى: بمعنى أمر أو أوصى أو حَكَمَ أو أوجَبَ أو أَلَزَمَ، ألاَّ تعبدوا: يجوز أن تكون أن المدغمة في لا بمعنى «أي» حرف تفسير للفعل قَضَى ولا ناهية وتعبدوا مجزوم بها وواو الجماعة فاعل، ويصح أن تكون أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ولا ناهية والفعل مجزوم بحذف النون، ويجوز أن تكون أن مصدرية ولا نافية وهي حاجز غير حصين وتعبدوا منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون والمصدر المؤول مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بقَضَى التي هي بمعنى أمر مثلاً ويكون التقدير «أمر ربك الناس بأن لا تعبدوا إلاَّ إياه» أو المصدر المؤول مفعول به ثان للفعل قَضَى بمعنى أَلَزَمَ مثلاً ويكون التقدير «أمر ربك أن لا تعبدوا إلاَّ إياه» أي أَلَزَمَ ربك الناس عبادته<sup>(١)</sup>.

وبالوالدين إحساناً: الواو للعطف، وبالوالدين جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره وأن تحسنوا، وجملة أن تحسنوا بالوالدين معطوفة بالواو على جملة أن لا تعبدوا، وفي «التبيان» للعكبري: إحساناً مصدر مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير أحسنوا بالوالدين إحساناً، أو مفعول به لفعل محذوف والتقدير استَوْصُوا بالوالدين إحساناً، أو مفعول لأجله والتقدير ووصيَّناهم بالوالدين لأجل الإحسان إليهم، وجملة أحسنوا بالوالدين إحساناً أو استَوْصُوا بالوالدين إحساناً أو وصيَّناهم بالوالدين لأجل الإحسان إليهم معطوفة على جملة وقضى ربك ألاَّ تعبدوا إلاَّ إياه بالواو.

إمّا يبلَّغَنَّ: هذه قراءة باقي السبعة غير حمزة والكسائي، وعليها رسم المصحف، عندك الكبير: أي في كفالتك وكَنَفِكَ، إمّا: إن حرف شرط جازم يجزم فعلين وهو مدغم في ما الزائدة المفيدة للتوكيد، يبلَّغَنَّ فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في موضع جزم فعل الشرط، عندك: ظرف مكان متعلق بيبَلَّغَنَّ، وأحدهما فاعل مؤخَّر ليبَلَّغَنَّ والكبر مفعول به مقدَّم، كلاهما معطوف على أحدهما

(١) وعلى جميع وجوه الإعراب تكون إلاَّ حرف استثناء ملغى لأن الاستثناء مفرَّغ إذ الكلام منفي والمستثنى منه محذوف تقديره أحداً.

مرفوع بالالف لأنّه ملحق بالثنى لإضافته إلى الضمير، فلا تقل: الفاء رابطة لجمله جواب الشرط وهي جملة ﴿لَا تَقُلْ لَهَا أَفْ﴾ وما عطف عليها من بقية الخمسة<sup>(١)</sup> التي كلف بها الإنسان في حقّ والديه، لأنّها جمل طلبية أمرية أو مبدوءة<sup>(٢)</sup> بلا الناهية، وتقلّ فعل مضارع مجزوم بالسكون بلا الناهية وحذفت الواو من تقول الالتقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وهذه القراءة أبين في العربية لأنّ الفاعل وهو أحدهما<sup>(٣)</sup> مفرد والفعل فيها تَوَحَّد أي أفرد، والفعل متى تقدّم على فاعله أفرد.

وقرأ حمزة والكسائي، وبعبارة أخرى قرأ أهل الكوفة إلّا عاصماً وهي قراءة سبعية أيضاً: إمّا يبلغان بالالف الاثنان التي هي ضمير فاعل وبنون التوكيد الثقيلة المشدّدة المكسورة، ويبلغان أصلها يبلغان فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية المدغمة في ما الزائدة وذلك بحذف نون الرفع الأولى المكسورة، ونون التوكيد الثقيلة المكسورة أصلها نون مشدّدة مفتوحة ثم كسرت بعد حذف نون الرفع الأولى المكسورة بسبب الجزم وذلك لالتقاء الساكنين وهما ألف الاثنان والنون الأولى من نوني التوكيد، وأحدهما على هذه القراءة فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: إمّا يبلغان عندك الكبر إن يبلغه أحدهما أو كلاهما، وفائدة إعادة «إن يبلغه أحدهما أو كلاهما» بعد «إن ما يبلغان» التوكيد، أي تقوية الفعل بإعادته، وتقوية الفاعل وهو ألف الاثنان بإعادته عن طريق «أحدهما أو كلاهما»، وقيل إن «أحدهما» بدل بعض من ألف الاثنان على هذه القراءة الثانية وكلاهما معطوف عليه، وهذا مثل

(١) وهي: ﴿وَلَا تَهْرُمَاهَا، وَقُلْ لَهَا قَوْلًا كَرِيمًا، وَخَفِضْ لَهَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَّانِي صَغِيرًا﴾.

(٢) جمع بعض الناطقين جمل جواب الشرط التي يجب اقترانها بالفاء الرابطة بقوله:

اسمية طلبية وجماد وبما ولن وقد وبالتنقيس

(٣) أحدهما: الميم حرف عماد والالف حرف دالّ على التثنية، ومعنى العماد أنّ سقوط الميم يذهب بدلالة الكلمة على التثنية إذ دلالتها على التثنية معتمدة على وجود الميم.

قولنا «جاءاني أحدهما أو كلاهما»<sup>(١)</sup> فأحدهما بدل بعض من ألف الاثنين في جاءاني وكلاهما معطوف عليه لأنك قد جئت بعد الفعل بثلاثة، وقيل إن «أحدهما» فاعل يبلغان وإن ألف الاثنين مجرد علامة أي مجرد حرف دال على معنى التثنية ولا حظاً للاسمية فيها، فيرتفع «أحدهما» بالفعل الذي قبله على لغة من قال: قاما أخواك وأكلوني البراغيث<sup>(٢)</sup> ويعطف عليه «كلاهما» بأو.

ولأن «كلاهما» معطوفة على «أحدهما» سواء أكان «أحدهما» فاعلاً أم بدلاً، لم يجز أن نعرب «كلاهما» تأكيداً لألف التثنية في الفعل في الحالين.

وليس إعراب «أحدهما» بدلاً أو فاعلاً على القراءة الثانية بشيء، فالبدلية ليست بشيء لأنه فصل في الآية بين البديل والمبدل منه بأجنبي، ولأن الإعراب على البدلية يضعف المعنى إذ البديل هو المقصود بالحكم فلو جعلناه بدلاً لأفاد أن المقصود بالحكم هو بلوغ أحدهما الكبر وليس بلوغ الاثنين كما هو مطلوب فنفقد بذلك التعميم<sup>(٣)</sup>، ونفقد كذلك التوكيد لأن التوكيد إنما يدل على جعل «أحدهما» فاعلاً بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور، وأما إعراب «أحدهما» على أنه فاعل ليبلغان مع وجود الألف حرفاً دالاً على التثنية في الفعل فهو ليس بشيء أيضاً من جهتين، الأولى: أن لغة جمهور القبائل لا تبيح ذلك لأنها تجرد الفعل من علامتي أي حرفي التثنية والجمع، والثانية: أن لغة «أكلوني البراغيث» الضعيفة إنما تجيز لحاق علامة أي حرف التثنية بالفعل إذا كان فاعله بصيغة المثنى أو كان فاعله مفردين عطف ثانيهما على الأول

(١) لو قلت «جاءاني كلاهما أو أحدهما» كانت كلاهما تأكيداً لألف الاثنين الفاعل، وأحدهما عطفاً عليه.

(٢) أصحاب هذه اللغة يجعلون الواو في «أكلوني» والألف في «قاما» مجرد علامة، أي يجعلون الواو حرفاً

دالاً على الجمع والألف حرفاً دالاً على المثنى، ويجعلون «البراغيث» «وأخواك» فاعلين بالفعل.

(٣) في الحقيقة لو نظر في الإعراب إلى المعنى لكان الأنسب والأولى إعراب «أحدهما» بدلاً من ألف الاثنين الفاعل في قراءة يبلغان الثانية ولما استقام لا القول بأن هذا الإعراب ليس بشيء ولا ما ذكره النحاة توجيهاً لذلك وذكرناه، فإن الاعتراض مثلاً بأن المراد على البدلية يقتصر على أحدهما وليس مراداً في الآية مردوداً بأن أحدهما أو كلاهما متعاطفان، والمتعاطفان حكمهما حكم المثنى فكأنهما لفظ واحد تقريباً من جهة المعنى.

بالواو على خلاف في الأخير، وما هنا في الآية ليس واحداً من هذين<sup>(١)</sup>، وبعبارة أخرى موجزة فإن إعراب «أحدهما» على الفاعلية ليلغان ليس بشيء لأن لغة «أكلوني البراغيث» لغة قبائل قليلة وهي مخالفة للغة الجمهور لأن الجمهور يجرّد الفعل من علامة التثنية والجمع أو يعدّون هذه العلامة ضميراً ويعربونه فاعلاً ويعربون ما بعده بدلاً منه. أف: قرأ ابن كثير وابن عامر أف بفتح الفاء بدون تنوين، وقرأ نافع والحسن كما قرأ حفص عن عاصم بن أبي النّجود أف بالكسرة مع التنوين، وقرأ نافع في رواية أف بالضمّة والتنوين، وقرأ أبو عمرو وحمة والكسائي والأعمش كما قرأ شعبة عن عاصم أف بالكسرة<sup>(٢)</sup> بغير تنوين، ويتضح من هذا أن أحد القراء السبعة وهو عاصم له روايتان في الكلمة، إحداهما أف بالكسرة مع التنوين والثانية أف بالكسرة مع تركه، وأن قارئاً آخر من السبعة هو نافع له روايتان أيضاً في الكلمة وهي أف بالكسرة مع التنوين والثانية أف بالضمّة مع التنوين، وقرأ أبو السّمّال أف بالضمّة من غير تنوين، وقرأ زيد بن عليّ أفّ بالفتحة والتنوين، وقرأ ابن عباس أفّ<sup>(٣)</sup> بالسكون، ولا خلاف بين من ذكرناهم في تشديد الفاء كما هو واضح.

أمّا قراءة أفّ فهي بالبناء على الكسر مع تنوين التنكير<sup>(٤)</sup>، وأمّا قراءة أفّ فهي

(١) في حقيقة الامر لا يتأتى في هذه الآية على هذه القراءة الثانية أن يعرب «أحدهما» فاعلاً فيكون من قبيل «أكلوني البراغيث» و«قاما أخواك» لأن هذا يصحّ لو لم يذكر الوالدان قبل الفعل ييلغان وقد ذكرنا في «وبالوالدين إحساناً» ثم إن كلمة «أحدهما» مفرد لفظاً ومعنى فكيف تجعل ألف التثنية علامة للمفرد؟ ويبدو أن ما قيل عن هذين الإعرابين يدخل كثير منه في تعسف المعربين في تحليلاتهم، فهم ينظرون أحياناً إلى النصوص على أنها قطع ملوّنة تركب بطرائق مختلفة لإبداء المهارات في تصور الإمكانيات، والأليق صون القرآن الكريم وتنزيهه عن مثل هذا.

(٢) من كسر بناء على الأصل، ومن فُتِح طلب التخفيف، ومن ضَمّ أتبع، أمّا مَنْ تَوَنّ فقد أراد التنكير في حين أراد من لم يتّون التعريف كما سنوضحه بعد قليل.

(٣) قيل إن في أفّ أربعين لغة، وقيل إحدى عشرة لغة، وقيل ثمانين لغة، وقيل سبع لغات، ومن هذه اللغات ما حكاه الأفش وهو لغة أفّي بإثبات الياء، ومنها أيضاً تخفيف الفاء بحذف أحد المثلثين قياساً على ربّ بتخفيف الباء وفتحها، وقد قرئ من هذه اللغات بسبع، ثلاث في المتواتر وأربع في الشواذ، وقد ذكرناها.

(٤) لا تناقض في حالة البناء على الكسر مع تنوين التنكير لأن البناء لا يجتمع مع تنوين التمكين الذي يفرق به بين الاسم المعرب المتمكّن أمكن كمحمد والاسم المعرب المتمكّن غير أمكن كاحمد، فالاول أمكن لأنه معرب على الأصل رفعاً ونصباً وجرّاً فيتّون لذلك تنون تمكين، والثاني غير أمكن لأنه يعرب خلافاً للأصل في حالة الجرّ فيجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة فلا يتّون لذلك هذا التنوين.

بالبناء على الكسر بدون تنوين تنكير إذ المراد بها التعريف<sup>(١)</sup>، وقيل إن هذه الكلمة صوت يدل على تضجّر، وقيل هي اسم للجملة الخبرية وهي «ضجرت من مداراتكما»، وقيل هي مصدر الفعل أَفَّ يُوْفُّ من باب نصر ينصر لأن أصله أَفَفَ يَأْفُفُ، والمصدر بمعنى تَبَا - بفتح التاء وضمّها - وبمعنى قبحاً - بضم القاف وفتحها - أي لا تقل لهما تَبَا لكما ولا تقل لهما قبحاً لكما ولا لأفعالكما، والمشهور أن أَفَّ اسم فعل مضارع بمعنى اتضجّر، ولكونها من أسماء الأفعال بنيت، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، وجملة أَفَّ في الآية من اسم الفعل والفاعل في موضع نصب مقول القول، ويمكن أن يحمل القول بأن أَفَّ مصدر على أن المراد أنه اسم فعل مضارع مدلوله المصدر أو أنه مصدر مدلوله الفعل، لهما: جار ومجرور متعلق بتَقُلُّ والميم حرف عماد والالف حرف دال على التثنية، قل: فعل أمر مبني على السكون على وزن قُلْ وأصله أَقُول على وزن أَفْعُلْ، نقلت ضمة الواو إلى الساكن قبلها فاستغني عن الهمزة الزائدة التي جئ بها للتمكّن من النطق بالساكن ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، قولاً: مفعول مطلق مبين للنوع بسبب وصفه بكريماً.

\* قال تعالى ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾ (من الآية ٣٣ من سورة الكهف).

هذه قراءة السبعة وهي المرسومة في المصحف وقرئ شذوذاً كلّ الجنّتين آتَي أُكُلَهُ، فعلى القراءة الأولى تعدّ كلتا ملحقة بالثني لإضافتها إلى الاسم الظاهر وتكون مبتدأ مرفوعاً بضمّة مقدّرة على الالف للتعذر والجنّتين مضافٌ إليه مجرور بالياء لأنّه مثني، وآتت: فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح المقدّر للتعذر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الالف نفسها وتاء التانيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى لفظ كلتا المفرد، وكذلك الضمير في أكلها يعود إلى لفظ

(١) أي المراد لفظ أَفَّ بخصوصه ثم يقاس عليه ما يحمل معناه قياساً شرعياً، أمّا مع تنوين التنكير فإنّ المقصود بأفّ كلّ ما أفاد التأفف ابتداءً سواء أكان لفظ أَفّ أم غيره، وقيل إنّ المقصود بالتنوين في أفّ الدلالة على التنكير أي لا تقل لهما اتضجّر وأقلق من كلّ فعل لكما، وإنّ المقصود بترك التنوين الدلالة على التعريف أي لا تقل لهما اتضجّر من فعل خاص من أفعالكما.



كلتا المفرد، وهو الأفصح، ويجوز في القواعد «أتتا أكلهما» تبعاً لمعنى كلتا المثني،  
والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ، أمّا على القراءة الثانية فلا شاهد على ما نحن  
فيه.

### \* فائدة:

يلحق بالمثنى كلّ ما سمّي به وذلك بأن يطلق المثنى على شخص أو مكان فيكون  
علماً عليه مثل: زيدان، محمدان، حسنين، البحرين، فهذه الألفاظ المثناة في الأصل لا  
يكاد الناطق بها بعد استعمالها أعلاماً يلتفت إلى معناها الأصلي وهو التثنية فكأنّما  
صارت علماً مفرداً كسائر الأعلام المفردة، وهي مثناة في اللفظ لكن معناها مفرد،  
لذلك لا تعدّ مثنى حقيقياً وإنّما تلحق به، وكان مقتضى هذا الإلحاق أن تعرب إعرابه  
بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً لكن نظراً لأنّها أصبحت أعلاماً على مفردات فإنّه  
تلتزم في نطقها صورتها حين أطلقت على الأشخاص أو البلدان وتعرب بالحركات  
الظاهرة على آخرها فترفع بالضمّة وتنصب بالفتحة وتجرّ بالكسرة، ولا تنوّن  
كالأعلام المفردة مثل محمد مراعاة لأصلها لأنّ أصلها مثنى قبل أن تصبح  
بالاستعمال علماً مفرداً والمثنى لا يجتمع فيه التثنية مع النون كما هو معروف.

## الخامس: جمع المذكر السالم

### المتن

\* ثم قلت: الخامس جمعُ المذكر السالم كالزيدون والمسلمون فإنّه يرفع بالواو  
ويجرّ وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

### الشرح

\* وأقول: الباب الخامس ممّا خرج عن الأصل جمع المذكر السالم، واحترزت  
بالمذكر عن المؤنث كهندات وزينبات، وبالسالم عن المكسر كغلمان وزبود. وحكم هذا

الجمع أنّه يرفع بالواو نيابة عن الضمة، ويجرّ وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، تقول: جاء الزيدون والمسلمون ومررت بالزيدين والمسلمين ورأيت الزيدين والمسلمين، وإنّما مثلت بالمثلين ليعلم أنّ هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصفاتهم.

فإن قلت: فما تصنع في «المقيمين» من قوله تعالى في سورة النساء ﴿لكن الراسخون في العلم منهم المؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة﴾ فإنّه جاء بالياء وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكون بالواو لأنّه معطوف على المرفوع والمعطوف على المرفوع مرفوع وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت؟ وما تصنع «بالصابثون» من قوله تعالى في السورة التي تليها ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابثون﴾ فإنّه جاء بالواو وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكون «والصابثين» بالياء لأنّه معطوف على المنصوب والمعطوف على المنصوب منصوب وجمع المذكر السالم ينصب بالياء كما ذكرت؟

قلت: أمّا الآية الأولى ففيها أوجه أرجحها وجهان، أحدهما: أنّ «المقيمين» نصب على المدح، وتقديره «وأمدح المقيمين» وهو قول سيبويه والمحققين، وإنّما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها، وثانيهما: أنّه مخفوض لأنّه معطوف على «ما» في قوله تعالى «بما أنزل إليك» أي: يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة وهم الأنبياء، وفي مصحف عبد الله «والمقيمون» بالواو وهي قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي ولا إشكال فيها. وأمّا الآية الثانية ففيها أيضاً أوجه أرجحها وجهان أحدهما: أن يكون «الذين هادوا» مرتفعاً بالابتداء و«الصابثون والنصارى» عطفاً عليه، والخبر محذوف، والجملة في نيّة التأخير عمّا في حيّز «إن» من اسمها وخبرها، كأنّه قيل: «إن الذين آمنوا بالسنتهم، من آمن منهم - أي بقلبه - باللّه إلى آخر الآية، ثم قيل: والذين هادوا والصابثون والنصارى كذلك، والثاني: أن يكون الأمر على ما ذكرناه من ارتفاع «الذين هادوا» بالابتداء، وكون ما بعده عطفاً

عليه، ولكن يكون الخبر المذكور له، ويكون خبر إن محذوفاً مدلولاً عليه بخبر المبتدأ، كأنه قيل: إن الذين آمنوا من آمن منهم، ثم قيل: والذين هادوا إلخ، والوجه الأول أجود، لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس، وقرأ أبي بن كعب «والصابئين» بالياء، وهي مروية عن ابن كثير، ولا إشكال فيها.

## الحاشية

\* قال المصنّف «كالزيدون والمسلمون».

كالزيدون جار ومجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وقد منع من ظهور الياء اشتغال المحلّ بواو الحكاية لأنّ المصنّف يحكى في كلامه صورة الرفع، والمسلمون معطوف على الزيدون ويعرب الإعراب نفسه، والزيدون مفردة زيد وهو علم<sup>(١)</sup> لعاقل، والمسلمون مفردة مسلم وهو وصف<sup>(٢)</sup> لعاقل، وزيد تجمع على «زيدون» جمع مذكر سالم، وعلى «زيود» جمع تكسير، أمّا «زیدیّ» فإنّها تجمع على «زیدیّون» لا «زيود» إذ لا بدّ أن تظهر في الجمع ياء النسب الموجودة في المفرد ليفرق بذلك بين «زیدیّون» جمع زیدیّ وبين «زيود» و«زيدون» جمع زيد، وحتى لا يشتبه هذا بذاك. هذا هو المعروف، وعندی أنّه قد يجوز أن يجمع «زیدیّ» على «زيود» كما جمعوا «أزرقیّ» على أزارقة وهم فرقة من الخوارج، و«مهلّیّ» على مهالبة وهم آل المهلب بن أبي صفرة القائد الإسلامي المشهور وهم في هذا كأئهم يجمعون المفرد المنسوب إليه قبل النسب، والناس اليوم يجمعون «زیدیّ» على زيود وهم الفرقة الشيعية المعروفة من أتباع زيد بن عليّ.

---

(١) جمع المذكر السالم لا بدّ أن يكون مفردة إمّا علماً للمذكر عاقل خالٍ من التاء ومن التركيب، وإمّا وصفاً للمذكر عاقل خالٍ من التاء ومن التركيب وليس الوصف منه على وزن أفعل الذي مؤنّثه فعلاء ولا على وزن فعلان الذي مؤنّثه فعلى، وليس الوصف مشتركاً بين المذكر والمؤنث من غير تغیر نحو عاقر وضامر.

(٢) انظر التعليق السابق.

\* قال تعالى ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً﴾ (الآية ١٦٢ من سورة النساء).

منهم: أي من اليهود كعبد الله بن سلام، المؤمنون: أي المهاجرون والأنصار، بما أنزل إليك: أي يا محمد من القرآن، وما أنزل من قبلك: أي من الكتب، لكن: مخففة من الثقيلة لا عمل لها وهي حرف استدراك فقط وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين، الراسخون: مبتدأ، في العلم: جار ومجرور متعلق بالراسخون أو حال منه أو حال من الضمير فيه<sup>(١)</sup>، منهم: جار ومجرور متعلق بالراسخون أو حال منه أو حال من الضمير فيه<sup>(٢)</sup> أيضاً، والمؤمنون: معطوف بالواو على «الراسخون»، وفي خبر «الراسخون» وجهان:

أحدهما: أنه جملة «يؤمنون»، والثاني: أنه جملة «أولئك سنؤتيهم»، وعلى الثاني تكون جملة «يؤمنون» حالاً من «الراسخون والمؤمنون».

والمقيمين الصلاة: هذه قراءة السبعة وهي المرسومة في المصحف. فإن قيل: ما تصنع في «المقيمين» في هذه القراءة التي جاءت بالياء خلافاً للقياس النحويّ وقد كان مقتضى القاعدة القاضية بأن جمع المذكر السالم يرفع بالواو أن تكون مرفوعة بالواو لأنها معطوفة على مرفوع هو «الراسخون» المبتدأ، أو «المؤمنون» المعطوف على المبتدأ، والمعطوف على المرفوع مرفوع. وقد أجيب عن هذا الاعتراض بعدة أجوبة تدفع مخالفة هذه القراءة التي أجمع عليها السبعة لظاهر القانون النحويّ.

أحدها: أن «المقيمين» منصوب على المدح، والتقدير «وأمدح المقيمين» وهو قول سيبويه والمحققين بعده أي البصريين، وهو الأرجح، وإنما قطع هذا الوصف عن العطف على بقية الأوصاف المرفوعة قبله وبعده وهي: الراسخون والمؤمنون والمؤتون

(١) الراسخون اسم فاعل فهو يرفع فاعلاً، وهو لازم لا يتعدى للمفعول.

(٢) انظر التعليق السابق

والمؤمنون، لبيان فضل الصلاة على غيرها من الأركان عن طريق مدحها خاصة، إذ هي تجب على الأنبياء دون الزكاة مثلاً، وهي أفضل من الحج لأنهما وإن وجبا على الأنبياء وغيرهم فإن الصلاة فرضت خمس مرات في اليوم ولو بالإيماء لغير المستطيع في حين فرض الحج مرة واحدة في العمر على المستطيع فقط، ومثل هذا تقريباً يقال في الصوم، والواو قبل «المقيمين» إمّا للاستئناف، أو للعطف وجملة «أمدح المقيمين» الفعلية معطوفة على جملة «الراسخون يؤمنون» الاسمية وهو جائز وإن كان الأولى المجانسة بين الجمل المتعاطفة، لهذا فالاستئناف أفضل.

الثاني: أن «المقيمين» مخفوض لأنه معطوف على «ما» في قوله تعالى «بما أنزل إليك» والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وبما أنزل من قبلك، أي يؤمنون بالكتب جميعاً، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة وهم الأنبياء، وهذا الجواب جيد.

الثالث: أن التقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وبما أنزل من قبلك وبدين المقيمين الصلاة، أي بدين المسلمين، فحذف الجار والمجرور وهو «بدين» وأقيم المضاف إليه مقامه وهو «المقيمين» وهذا الجواب مرجوح.

الرابع: أن «المقيمين» معطوفة على الكاف في «قبلك» ويكون التقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وبما أنزل من قبلك ومن قبل المقيمين، فحذف «قبل» وأقيم المضاف إليه مقامه.

الخامس: أن «المقيمين» معطوفة على الكاف في «إليك» والتقدير: إليك وإلى المقيمين.

السادس: أن «المقيمين» معطوفة على «هم» في «منهم».

والأوجه الثلاثة الأخيرة غير مقبولة عند البصريين لأن فيها عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، ويبدو أن المصنف لم يذكرها متابعة منه لهم أو لأن كتابه من المختصرات، وهي وجوه مقبولة عند ابن مالك لأنه يجيز ذلك تبعاً للكوفيين.

وفي مصحف عبد الله بن مسعود «والمقيمون» بالواو، وهي قراءة شاذة لمالك بن دينار وعيسى الثقفي، والجحدري<sup>(١)</sup> أيضاً في رواية عنه<sup>(٢)</sup>، ولا إشكال في هذه القراءة الشاذة من حيث القواعد النحوية، لأنّ «المقيمون» معطوفة على «الراسخون» أو «المؤمنون» والمعطوف على المرفوع مرفوع، ومع هذا فهي تعد قراءة شاذة لأنّ الذين قرأوا بها ليسوا من السبعة ولا من العشرة وإن وافقت القياس النحوي، وتعدّ قراءة «والمقيمين» قراءة متواترة لأنّ الذين قرأوا بها هم السبعة على الرغم من مخالفتها في الظاهر للأصول النحوية، أمّا في حقيقة الأمر فإنّ هذه القراءة السبعية قد أمكن توجيهها على النحو الذي رأينا حتى انسجمت مع قانون النحو.

أمّا «والمؤتون الزكاة» ففي رفع «المؤتون» عدّة أوجه:

الأول: أنّه معطوف على «الراسخون» أو على الضمير فيه. والثاني: أنّه معطوف على «المؤمنون» أو على الضمير فيه<sup>(٣)</sup>. الثالث: أنّه معطوف على الضمير في «يؤمنون» وهو واو الجماعة. الرابع: أنّه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وهم المؤتون، وتكون الواو للاستئناف، أو لعطف جملة «هم المؤتون» على جملة «الراسخون يؤمنون» أو على جملة «أمدح المقيمين الصلاة» أو على جملة «يؤمنون بالمقيمين الصلاة». الخامس: أنّ الواو للاستئناف، أو لعطف جملة على جملة، و«المؤتون» مبتدأ وجملة «أولئك سنؤتيهم» خبر، وجملة «المؤتون الزكاة أولئك سنؤتيهم» معطوفة على جملة «الراسخون يؤمنون».

الصلاة: مفعول به لاسم الفاعل المتعدّي «المقيمين» وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هم، الزكاة: مفعول به لاسم الفاعل المتعدّي «المؤتون» وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هم. أولئك سنؤتيهم: جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ هو اسم الإشارة

(١) المراد به عاصم الجحدري وهو ليس من القراء السبعة، وهو غير عاصم بن أبي النّجود أحد السبعة.

(٢) رويت للجحدري قراءتان أولاهما «والمقيمين» كالسبعة، والثانية «والمقيمون» وهي القراءة الشاذة.

(٣) المؤمنون اسم فاعل لازم يرفع فاعلاً فحسب.

أولئك وخبره جملة سنؤتيهم الفعلية، أو أولئك مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: سنؤتي أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً.

\* قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَىٰ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(١)</sup> (الآية ٦٩ من سورة المائدة).

الذين هادوا<sup>(٢)</sup> : اليهود، الصابثون: هم عند بعضهم فرقة من اليهود يعبدون النجوم والملائكة فيكون من عطف الخاص على العام، الذين: اسم موصول مبني على الياء عند الجمهور في موضع نصب اسم إن وهو عندهم على صورة جمع المذكر السالم لأن مفرد «الذي» مبني فضلاً عن كونه ليس علماً ولا وصفاً، أما عند ابن مالك وابن هشام ومن تبعهما فهو جمع مذكر سالم حقيقي على الرغم مما ذكرنا وهو منصوب بالياء عندهم<sup>(٣)</sup>.

وقد قرأ السبعة إلا نافعاً «والصابثون» بالهمزة وهو الأصل لأن فعله صَبَّ يَصْبُ إذا مال، وقرأ نافع «والصَّابُون» بحذف الهمزة وضمّ الباء، وتوجيه هذه القراءة أن الفعل هو صَبَّ يَصْبُ على قلب الهمزة ألفاً فيهما، واسم الفاعل صَابِي على قلب الهمزة ياءً فيه، ثم حذفت الياء من صَابِي لأجل ياء جمع المذكر السالم في حالتي

(١) ساق المصنف هذه الآية وما قبلها للتنويع فوجه الإشكال في هذه الآية هو الصابثون بالواو، ووجه الإشكال في الآية السابقة هو المقيمين بالياء، وكلاهما جمع مذكر سالم خالف في الظاهر القاعدة النحوية في إعرابه.

(٢) الألف في هادوا وهي عين الكلمة منقلبة عن واو لأنه من هَادَ يَهْدُو إذا تاب، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاكَ إِلَيْنَا﴾ (من الآية ١٥٦ من سورة الأعراف) ويقال هو من الهداة بمعنى الخضوع، ويقال إن أصلها ياء من هَادَ يَهْدِي إذا تحرك.

(٣) والراجح رأي الجمهور وهو أن الذين مبنية على الياء دائماً أي في موضع رفع أو نصب أو جرّ، وأنها تكتب بلام واحدة، ولو كانت معربة كما يقول غيرهم لكتبت بلامين على نحو قول الشاعر:  
نحن اللّذّن صَبّحوا الصَّبّاحا  
يوم النُّخَيْلِ غارة ملحاحاً  
ولكانت «إِنَّ اللّٰذِينَ» بالياء نصباً في الآية.

النَّصْب والجَرّ، وحذفت الياء أيضاً في حالة الرفع قياساً على حالتي النصب والجَرّ.

فإن قيل: ما تصنع بـ «الصابئون» في قراءة جمهرة السبعة في الآية فقد جاءت بالواو ممّا جعلها تخالف في الظاهر مقتضى قياس القاعدة النحوية القاضية بأنّ جمع المذكر السالم ينصب بالياء مما يوجب أن ننصب «الصابئون» بالياء لأنها معطوفة على المنصوب<sup>(١)</sup> وهو الذين الأولى أو الذين الثانية والمعطوف على المنصوب منصوب كما لا يخفى، ولدفع هذا التعارض الظاهر بين القراءة المتواترة وبين القاعدة النحوية ولحملهما على الانسجام الذي ينفي عن هؤلاء القراء وهم من هم في القراءة واللغة والنحو آية مظنة فإنّ هناك عدة أجوبة:

أحدها وهو قول سيبويه: أن يكون «الذين هادوا» مرتفعاً بالابتداء والواو قبله للعطف، و«الصابئون والنصارى» معطوفان عليه، وخبر المبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر المحذوف في نية التأخير عن إنّ اسمها وخبرها، فكأنه قيل: إنّ الذين آمنوا - أي بالسنتهم<sup>(٢)</sup> - من آمن منهم - أي بقلبه - بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون. فالخبر هو جملة ﴿من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ ثم قيل «والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك» فهو من عطف الجمل بالواو الواقعة قبل «الذين هادوا» وقولنا «كذلك» خبر «الذين هادوا».

الثاني: أن يكون الأمر على ما ذكرناه في الجواب الأول من ارتفاع «الذين هادوا» بالابتداء، وكون ما بعده وهو «الصابئون والنصارى» معطوفين عليه، لكن يكون الخبر المذكور وهو «من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» خبراً للذين هادوا المبتدأ، ويكون خبر إنّ محذوفاً يدلّ عليه خبر «الذين هادوا» المبتدأ، فكأنه قيل «إنّ الذين آمنوا من آمن منهم بالله واليوم الآخر

(١) أي عند ابن مالك وابن هشام ومن قال بقولهما، وهي معطوفة على المبني على الياء في موضع نصب وهو الذين الأولى أو الذين الثانية عند الجمهور

(٢) مطلق الإيمان يحصل باللسان.



وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» ثم قيل «والذين هادوا والصابئون والنصارى مَنْ آمَنَ منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

وهذان الجوابان هما أرجح الأجوبة، والأول أجود، لأنّ حذف الخبر من المبتدأ الثاني لدلالة الأول عليه أولى من حذف الخبر من المبتدأ الأوّل لدلالة الثاني عليه.

وهناك أجوبة أخرى : فقد قيل إنّ «إنّ» بمعنى نعم<sup>(١)</sup> ، وقيل إنّ «الصابئون» معطوفة على واو الجماعة الفاعل في هادوا من عطف الخاص<sup>(٢)</sup> على العام وإنّ النصارى معطوفة على الذين، وقيل إنّ «الصابئون» معطوفة على محلّ اسم إنّ قبل دخولها عليه وهو الرفع وكذلك النصارى معطوفة عليه، وقيل إنّ «الصابئون» معطوفة على موضع إنّ وما عملت فيه وهو الرفع، وقيل إنّ «الصابئون» في موضع نصب لكنّه جاء على لغة بلحارث ونحوهم من قبائل العرب الذين يجعلون جمع المذكر السالم بالواو في كلّ حال كجعلهم المثني بالالف دائماً، وهو بعيد، وقيل إنّ النون في «الصابئون» هو الحرف الذي يظهر عليه الإعراب، وهو بعيد أيضاً.

وقد قرأ عثمان وعائشة وسعيد بن جبيرة وأبيّ بن كعب والجدي، وكذلك قرأ ابن كثير من السبعة في إحدى الروايتين<sup>(٣)</sup> عنه «والصابئين» بالياء وهي قراءة شاذة لا يثور إزاءها أيّ إشكال لانسجامها الظاهر مع القاعدة النحوية. وأما «النصارى» فالأجود أن يكون منصوباً على القياس المطرد أي طبقاً للقاعدة النحوية بفتحة مقدّرة على الألف للتعذر ولا ضرورة تدعو إلى غير النصب.

---

(١) أي فيكون كلّ ما بعدها مرفوعاً أو في موضع رفع طبقاً لموقعه الفعلي الواضح من الإعراب فلا إشكال.

(٢) يرى بعضهم أنّ هذا فاسد وأنّه لا يجوز عطف «الصابئون» على واو الجماعة في «هادوا» لوجهين أحدهما أنّه يوجب كون الصابئين هوداً وليسوا كذلك لأنهم قوم يشبه دينهم دين النصارى إلا أنّ قبلتهم نحو مهبط الجنوب ويزعمون كذباً أنهم على دين نوح، والثاني أنّ الضمير المعطوف عليه لم يؤكد قبل العطف عليه كما تقتضي بذلك قاعدة عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل.

(٣) رويت لابن كثير قراءتان أولاهما «والصابئون» بالواو، والثانية «والصابئين» بالياء.

مَنْ: اسم شرط يجزم فعلين وهو مبتدأ وفعل الشرط وجوابه وهما جملتا «أَمَنْ» و«فلا خوف عليهم» في موضع رفع خبر المبتدأ، وقد اقترنت جملة جواب الشرط بالفاء لأنها جملة اسمية، والجملة الشرطية بكاملها خبر إنَّ، والرباط بين اسم إنَّ وهو المبتدأ في الأصل وبين جملة الخبر محذوف تقديره «من آمن منهم»، ويجوز أن تكون «مَنْ» اسماً موصولاً بمعنى الذي ويعرب بدل بعض من اسم إنَّ وما عطف عليه والرباط بين البدل والمبدل منه محذوف أيضاً وتقديره «منهم» ويكون خبر إنَّ على ذلك جملة «فلا خوف عليهم» وتكون الفاء زائدة.

وقد أفرد فاعل «أَمَنْ» وفاعل «عَمِلَ» تبعاً للفظ «مَنْ»، وجمع الضمير في «عليهم» وفي «هم» تبعاً لمعنى «مَنْ»، وإعمال لا الناهية عمل ليس لغة الحجازيين بأربعة<sup>(١)</sup> شروط، أما التميميون فيهملون لا النافية دائماً، ويوجبون تكرارها، وفي هذه الآية يُعْمَلُ الحجازيون لا الأولى لوجود الشروط<sup>(٢)</sup>، ويهملون الثانية لعدم وجودها، أما التميميون فيهملون لا في المرتين.

## يلحق بهذا الجمع ألفاظ المتن

\* ثم قلت: وألحق به أولو وعالمون وأرضون وسنون وعشرون وبأبهما وأهلون وعلّيون ونحوه.

## الشرح

\* وأقول: ألحق بجمع المذكر السالم ألفاظ منها أولو وليس بجمع وإنَّما هو اسم

(١) وهي أن يكون اسمها مقدماً وخبرها مؤخراً، وآلاً يقتصر خبرها بآلاً، وآلاً يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وذهب بعضهم إلى عدم اشتراط التنكير.

(٢) انظر التعليق السابق.

جمع لا واحد له من لفظه وإنما له واحد من معناه وهو ذو، ومن شواهد قوله تعالى ﴿وَلَا يَأْكُلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِيَ الْقُرْبَى﴾. لا ناهية، يَأْكُلُ فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء وأصله يَأْكُلِي ومعناه يحلف وهو يَفْتَعِلُ من الأليّة وهو اليمين، أو من قولهم «مَا لَوْتُ جُهْدًا» أي ما قصرتُ، وعلى الأول فأصل «أَنْ يُؤْتُوا» على أَنْ لا يُؤْتُوا، فحذفت على ولا، كما قال تعالى ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ أي: لَنْ لا تَضِلُّوا، وعلى الثاني فأصله في أَنْ يُؤْتُوا فحذفت «في» خاصة، وقرئ «ولا يَتَأَلَّ» وأصله يَتَأَلَّى وهو يتفعل من الأليّة، و«أُولُو» فاعل يَأْكُلُ وعلامة رفعه الواو، و«أُولِيَ» مفعول بِيُؤْتُوا وعلامة نصبه الياء. وقال تعالى ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ فهذا مثال المجرور وذالك مثالا المرفوع والمنصوب.

ومنها عالمون وعشرون وبابه إلى التسعين فإنّها أسماء جموع أيضاً لا واحد لها من لفظها. ومنها أَرْضُونَ وهو بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل لأنّ مفردة أَرْض ساكن الراء والأرض مؤنثة بدليل ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ وهي ممّا لا يعقل قطعاً، وإنما حقّ هذا الإعراب أي الذي يجمع بالواو والنون أن يكون في جمع تصحيح لمذكر عاقل، تقول: هذه أَرْضُونَ ورأيت أَرْضِينَ ومررت بأَرْضِينَ، وفي الحديث «مَنْ غَصَبَ قَيْدَ شَبْرٍ مِنْ أَرْضِ طُوقِهِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وربما سكنت الراء في الضرورة كقوله:

لَقَدْ ضَجَّتْ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَدَاجٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مِزْبَرٍ

ومنها سنون وهو كأَرْضُونَ لأنّه جمع سنة وسنة مفتوح الأول وسنون مكسور الأول وسنة مؤنث غير عاقل وأصله سَنَوٌ أو سَنَةٌ بدليل قولهم في جمعه بالالف والتاء سنوات وسنّهات وقولهم في اشتقاق الفعل منه سَانَهُتُ وسَانَيْتُ، وأصل سَانَيْتُ سَانَوْتُ فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرف.

ومن شواهد سنين قوله تعالى ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ تقرأ «مائة» على وجهين: مَنَوْنَةٌ وغير مَنَوْنَةٍ، فمن نَوْنَهَا فـ«سنين» بدل من ثَلَاثَ فهي

منصوبة والياء علامة النصب، قيل: أو مجرورة بدل من مائة والياء علامة الجر، وفيه نظر لأنّ البدل يعتبر لصحّته إحلاله محلّ الأول مع بقاء المعنى، ولو قيل ثلاث سنين لاختلّ المعنى كما ترى، ومن لم ينونها فسنين مضاف إليه فهي مخفوضة والياء علامة الخفض.

ولم تقع في القرآن مرفوعة ومثالها قول القائل:

ثم انقضت تلك السنون وأهلها

فكأنّهم أحلام

وأشرتُ بقولي «وبابه» إلى أنّ كلّ ما كان كسنتين في كونه جمعاً لثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها هاء التانيث فإنّه يعرب هذا الإعراب وذلك كقَلَّة وقلين وعزة وعزين وعضة وعضين، قال تعالى ﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾ أي: فرقاً شتّى، لأنّ كل فرقة تعتزي إلى غير مَنْ تعتزي إليه الفرقة الأخرى، وانتصابها على أنّها صفة لمهطعين بمعنى مسرعين، وانتصاب مهطعين على الحال، وقال تعالى ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾ فعضين مفعول ثانٍ لجَعَلَ منصوب بالياء وهي جمع عِضَّة، واختُلِفَ فيها ف قيل أصلها عِضُوٌّ من قولهم «عِضِيَّتُهُ تعضيّة» إذا فرّقته، قال رؤبة: وليس دينُ الله بالمعضّى.

يعني بالمفرّق: أي جعلوا القرآن أعضاء، فقال بعضهم سحرٌ وقال بعضهم كَهانة وقال بعضهم أساطير الأولين، وقيل أصلها عِضَهة من العِضَةِ وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث: «لا يَعْضُهُ بعضُكم بعضاً».

## الحاشية

\* المراد بالإلحاق اعتقاد أصالة الأول لاستجماعه الشروط وفرعية الثاني لعدم استجماعه الشروط، وليس المراد بالإلحاق القياس في الإعراب أي إعطاء المقيس حكماً

إعرابياً لم يكن له كما هو شائع لأنّ الجميع أي المالحق المقيس والمالحق به المقيس عليه سُمِعَ إعرابه ابتداءً بالحروف على نمط واحد.

✽ أهلون: بمعنى أقرباء ومفرده أهل بمعنى قريب وأهلون هذه ملحقة بجمع المذكر السالم، أمّا أهلون التي مفردها أهل بمعنى مستحقّ نحو: الحمد لله أهل الحمد، فهي جمع مذكر سالم حقيقي لأنّ المفرد وصف لمذكر عاقل خالٍ من التاء ومن التركيب، أمّا الأولى فمفردها نكرة لا علم ولا وصف.

✽ عَلِيّون: مفرده «عَلِيّ» وهو علم على أعلى مكان أو على أعلى درجة، وهو أيضاً علم على ساكن أعلى مكان أو على صاحب أعلى درجة، فإذا كانت «عَلِيّ» علماً على أعلى مكان أو على أعلى درجة فإنّ «عَلِيّين» تعدّ ملحقة بجمع المذكر السالم لعدم اكتمال الشروط لأنّ «عَلِيّ» حين تطلق على المكان أو الدرجة تصبح اسماً لغير عاقل وهذا لا يجمع جمعاً مذكراً سالماً، ومن هذا «عَلِيّين» في قوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيّينَ﴾<sup>(١)</sup> فإنّها في الآية علم على أعلى مكان في الجنة، ولفظها جمع مفرده «عَلِيّ» ولكن معناها مفرد وهو أعلى مكان في الجنة لذلك فهي ملحقة بجمع المذكر السالم، وقيل إنّ «عَلِيّين» مفرد في اللفظ من أول الأمر وإنّ معناه مفرد من أول الأمر وهو أعلى مكان في الجنة وإنّ صورته فقط تشبه صورة جمع المذكر السالم فيعرب لذلك إعرابه، ومؤدّى الأمرين واحد. أمّا إذا كانت «عَلِيّ» علماً على ساكن أعلى مكان أو على صاحب أعلى درجة فإنّ عَلِيّين تعدّ جمع مذكر سالماً وليست ملحقة به لكون المفرد عاقلاً استوفى الشروط.

✽ قال المصنّف في المتن «وأهلون وعَلِيّون ونحوهما» أي ونحو ذلك، أي نحو ما ذكره من كلّ جمع لم يستوف الشروط مثل بنون وأخون وحمون وهنون وأبون.

✽ بين الجمع الحقيقي واسم الجمع اتفاق واختلاف، فيتفقان في كون كلّ منهما يدلّ على ثلاثة فصاعداً ويختلفان في أنّ الجمع الحقيقي لا بدّ أن يكون له مفرد

(١) آية ١٨ من سورة المطففين.

من لفظه كرجل ورجال ومحمد ومحمَّدَيْن، ولابدَّ في الجمع الحقيقي أيضاً من أن يكون معنى المفرد هو بعينه معنى الواحد من أفراد الجمع كرجل ورجال ومحمد ومحمَّدَيْن أيضاً، ولهذا كان «العالمون» بفتح اللام اسم جمع ولم يكن جمعاً مع أن له مفرداً من لفظه لأنَّ العالم المفرد اسم أي علم لكلِّ ما سوى الله مطلقاً، أي من عقلاء وغير عقلاء، والعالمين اسم لكلِّ ما سوى الله لكنَّه خاصٌّ بالعقلاء.

\* قال تعالى ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقَرْبَى﴾ (من الآية ٢٢ من سورة النور).

هذه هي القراءة السبعية المتواترة المرسومة في المصحف، لا يأتل: أي لا يحلف، أولو<sup>(١)</sup> الفضل: أي في الدين، والسَّعة: أي في الدنيا، وقد نزلت هذه الآية في أبي بكر رضي الله عنه، حَلَفَ أَنْ لَا يَنْفُقَ عَلَى مِسْطَحَ بْنِ أَنَاثَةَ<sup>(٢)</sup> وهو ابن خالته وكان من المهاجرين المساكين لما خاض في الإفك<sup>(٣)</sup> وذلك بعد أن كان ينفق عليه، كذلك أقسم ناس من الصحابة أن لا يتصدقوا على مَنْ تكلَّم بشيء من الإفك، ولما نزلت الآية أجرى أبو بكر النفقة على مسطح. أصل «يأتل» قبل دخول الجازم «يأتلي» وماضيه<sup>(٤)</sup> ائْتَلَى ومعناه حَلَفَ يَحْلِفُ وهو على وزن افْتَعَلَ يَفْتَعُلُ مشتق من «الآلية» التي جمعها «ألايا» بوزن هَدْيَةٍ وَهْدَايَا، والأَلِيَّةُ مصدر بمعنى اليمين أي الحلف، أو ائْتَلَى<sup>(٥)</sup> يَأْتَلِي بمعنى «أَلَوْتُ» من قول العرب «مَا أَلَوْتُ جُهْدًا»<sup>(٦)</sup> ومضارعها «أَلُوا»

(١) أولو بمعنى أصحاب، له واحد من معناه وهو ذو بمعنى صاحب.

(٢) أَنَاثَةَ: بفتح الهمزة وضمِّها، وقيل اسمه عرف ومسطح لقبه.

(٣) الإفك: ما لمزت به عائشة بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم.

(٤) يقال أَلَى يُؤَلِّي والمصدر إيلاء ومنه باب الإيلاء في الفقه أي حلف يحلف، يقال ألى فلان على نفسه بمعنى حَلَفَ، ويقال تَأَلَّى يَتَأَلَّى والمصدر أَلِيَّةٌ بمعنى حَلَفَ يحلف أيضاً، ويقال ائْتَلَى يَأْتَلِي وهو مشترك بين معنيين أحدهما حَلَفَ يحلف والثاني قَصَرَ يَقْصُرُ، ولذا جَوَزَ المصنَّف في يأتلي الوجهين.

(٥) انظر الهامش السابق.

(٦) ألوت فعل لازم، جُهْدًا بضم الجيم أي اجتهداً وهو تمييز أو منصوب على نزع الخافض أي في الاجتهاد، أو حال أي ما قَصَرْتُ حال كوني مجتهداً، وصاحب الحال هو التاء، «وجهداً» الجامدة مؤولة «بمجتهداً» المشتقة لأنَّ الحال يجب أن تكون مشتقة أو مؤولة بالمشتق.

أي ما قصرتُ وهما مشتقان من المصدر وهو «الألو» أي التقصير.

وعلى الأول فأصل «أن يؤتوا» «على أن لا يؤتوا» فحذفت على الجارة ولا النافية كما قال تعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ<sup>(١)</sup> أَنْ تَضِلُّوا<sup>(٢)</sup>﴾ أي «لأن<sup>(٣)</sup> لا تضلوا».

وعلى الثاني فأصله «في أن يؤتوا» فحذفت في الجارة فقط.

وقرأ الحسن ولا<sup>(٤)</sup> يَتَّالٍ أي ولا يحلف وأصله يَتَّالِي وماضيه<sup>(٥)</sup> تَأَلَّى وهو على وزن تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ ومصدره أيضاً الأَلْيَّة، وأولو» فاعل مرفوع بالواو المحذوفة في النطق لالتقاء الساكنين وهما الواو المحذوفة واللام في «الفضل»، أمّا «أولي» فهي مفعول به منصوب بالياء المحذوفة في النطق لالتقاء الساكنين.

(١) أن تضلوا: فيه ثلاثة أوجه الأول: مفعول به ليبين، أي يبين الله لكم ضلالكم لتعرفوا الهدى، والثاني مفعول لأجله أي يبين الله لكم الأحكام مخافة أن تضلوا، والثالث ومقول الكوفيين أي يبين الله لكم الأحكام لئلا تضلوا، والشاهد في الآية هو على الرأي الثالث.

(٢) من الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٣) أثبت النون بين الهمزة ولا النافية لغرض تعليمي هو الإيضاح، والسديد أن تكتب موصولة، وهي ترسم في المصحف عادة موصولة أي «لئلا» فلا تكتب فيها النون.

(٤) انظر الهامش رقم ٤ ص ١٥٤.

(٥) من استعمال تألى بمعنى اليمين أي بمعنى حلف قول زيد الفوارس بن حصين:

تَأَلَّى ابن أوسٍ حَلْفَهُ لِيَرُدَّنِي إِلَى نَسْوَةٍ كَانَتْ مَقَايِدُ

البيت من الطويل وهو واحد من عدة أبيات للشاعر، وابن أوس هو قيس بن أوس بن حارثة الطائي المشهور وكان أقسم ليردّ زيد الفوارس أسيراً في قصة جرت له معه قتلته زيد وقيل أسره، حَلْفَهُ مفعول مطلق، ليردّني: بفتح اللام وضَمّ الدال، واللام المفتوحة لام القسم أي اللام الواقعة في جواب القسم وهي تفيد التوكيد وذكر سيبويه أن لام القسم لابد أن يأتي معها نون التوكيد، لكن نون التوكيد هذه تحذف في الشعر للضرورة كما حدث في هذا البيت، وروي بكسر اللام وفتح الدال على نصب الفعل بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، مفاديد: روي أيضاً مفائد ومفاود، وهي جميعاً جمع المفئذ بكسر الميم وفتح الهمزة وهو السقود وخشبة يحرك بها التتور ومعنى البيت: حلف هذا الرجل حلفاً ليردّني ثم يمتنّ عليّ فيردّني إلى نسوة كانهنّ مساعير لاحتراقهنّ وجداً بي وغماً عليّ ففعلت به أنا مثل ما همّ به في.

\* قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (من الآية ٢١ من سورة الزمر).

في ذلك: في حرف جرّ وذا اسم إشارة مبنيّ على السكون في موضع جرّ واللام حرف بُعْد والكاف حرف خطاب والجار والمجرور خبر إنّ مقدّم، لذكرى اسم إنّ مؤخّر منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذر واللام لام الابتداء المزلقة وناسب بقاؤها في اسم إنّ وعدم زحلقها إلى خبر إنّ كالمعتاد لوقوع الاسم متأخراً في مكان الخبر، لأولي: جار ومجرور وعلامة جرّه الياء المحذوفة نطقاً لالتقاء الساكنين، ويمكن اعتبار «ذكرى» اسماً بمعنى عبرة فتكون جامدة ويعرب الجار والمجرور «لأولي» حينئذ صفة لذكرى في موضع نصب، وقد تعدّ «ذكرى» مصدراً فيكون الجار والمجرور «لأولي» متعلّقاً به مباشرة عند الكوفيين لأنّه مشتقّ عندهم، ويكون صفة له عند البصريين لأنّ المصدر جامد عندهم.

\* عالمون: بفتح اللام وهو اسم جمع، وأمّا بكسر اللام فهو جمع مذكر سالم مفرده عالم بكسر اللام وهو وصف للمذكر عاقل.

\* قال المصنّف «وعشرون وبابه إلى التسعين» أي فلا يشمل المائة لأنّ «مائة» من باب سنة، وعشرون إلى تسعين تسمّى ألفاظ العقود وهي أسماء جموع وليست جموعاً لأنّه لا واحد لها من لفظها ولها مفرد من معناها وهو واحد أو واحدة.

\* يلحق بجمع المذكر السالم «أَرْضُونَ» بفتح الراء، وهو جمع تكسير وليس جمع تصحيح، أي ليس جمع مذكر سالماً لأنّ مفرده «أَرْض» بسكون الراء، فقد تغيّرت صورة حركاته في المفرد، وقد ألحقت «أَرْضُونَ» بجمع المذكر السالم مع أنّها جمع تكسير لأنّها جاءت على صورته بزيادة واو ونون في الآخر، ولأنّ المفرد أيضاً ليس علماً ولا وصفاً للمذكر عاقل، وإنّما هو نكرة ومؤنث مجازي وغير عاقل.

\* قال تعالى: ﴿وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ (الآية ٢ من سورة الزلزلة).

تأنيث الفعل في الآية دليل على أنّ الأرض مؤنثة، وحركت التاء بالكسر لالتقاء



الساكنين.

\* في الحديث: «مَنْ غَصَبَ قَيْدَ شَبْرٍ مِنْ أَرْضِ طُوًقَهِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قيد: بكسر القاف وسكون الياء بمعنى مقدار، ولا يقال قيد بفتح القاف لأنه بمعنى التقييد، من أرض: صفة لشبر أو حال من قيد التي اكتسبت التخصيص من المضاف إليه والتخصيص نوع تعريف، طُوًقَهِ: فعل ماضٍ مبني للمجهول وأصله المبني للمعلوم «طُوًقَ اللَّهُ الْغَاصِبَ الشَّبْرَ» فثائب فاعل طُوًقَ ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الغاصب والهاء مفعول به ثانٍ يعود إلى الشَّبر، ومعنى طُوًقَهِ أي كَلَّفَ حمله، أي كَلَّفَهُ اللَّهُ حمله، وعلى هذا يطول عنقه حتى يحمل ذلك فيه، من سبع: حال من الهاء في طُوًقَهِ العائدة إلى الشَّبر، لأنَّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، والعامل في الحال هو الفعل طُوًقَهِ، يوم: ظرف زمان منصوب متعلق بطُوًقَ، وقد تسكَّنَ الراء في «أرضون» وذلك في ضرورة الشعر، لكن هذا لا يدخلها في جمع المذكر السالم لأنَّ التسكين العارض للضرورة لا يزيل عنها تكسيرها بالإضافة إلى أنَّ مفرداها مازال نكرة مؤنثاً مجازياً لما لا يعقل، وقيل إنَّ تسكين راء «أرضون» ليس للضرورة الشعرية، إنما حكي عن العرب الإسكان.

\* قال الشاعر:

لقد ضجَّتِ الأَرْضون إذ قام من بني هَدَادٍ خطيبٌ فوق أعمود منبر

هذا البيت شاهد على تسكين الراء في الأرضون للضرورة الشعرية على ما ساقه المصنّف، وربما كان التسكين لغة أيضاً، بنو هداد اسم حيٍّ من اليمن، وفي رواية «قام من بني سدوس» وهم أيضاً حيٌّ من اليمن.

لقد: اللام واقعة في جواب قسم مقدّر وهي تفيد التوكيد، وجملة قد ضجَّتِ الأرضون جواب القسم لا موضع لها من الإعراب، وحركت التاء بالكسر لالتقاء الساكنين، إذ: قيل إنَّها ظرف للزمان الماضي بمعنى حين بدليل وقوع فعل ماضٍ

بعدها هو قام وهو متعلّق بالفعل ضجّت وهو مبنيّ على السكون في موضع نصب، وقيل إنّها مجرد حرف مثل لام التعليل مبنيّ على السكون لا موضع له من الإعراب، وجملة «قام من بني هداد خطيب» في موضع جرّ مضاف إليه لأنّ على اعتبارها ظرف زمان. فوق: ظرف مكان منصوب متعلّق بقام أو متعلّق بخطيب.

\* ممّا الحقّ بجمع المذكر السالم «سنون» وهو جمع تكسير مفردة «سنة»<sup>(١)</sup> التي هي نكرة لا علم ولا وصف، ومؤنث مجازي لغير العاقل، وقد تغيّرت حركات أحرف المفرد بعد الجمع كذلك حذفت تاء التانيث من المفرد بعد جمعه وهي التاء التي نابت في المفرد «سنة» عن لام الكلمة المحذوفة لأنّ أصل «سنة» هو «سنوّ» أو «سنّة» وكلاهما على وزن «فعلّ» فلامه واو أصلية أو هاء أصلية وقد حذفت هذه اللام وعوّض عنها هاء التانيث فأصبحت على وزن «فَعَلَه» والدليل على هذا الأصل قول العرب في جمع «سنة» بالآلف والتاء «سنوات وسنّهات» بحذف تاء التانيث من المفرد وإعادة لام الكلمة المحذوفة، وهما على وزن «فَعَلَات» ودليل آخر هو قول العرب في اشتقاق الفعل من سنة «سانهته وسانيته» أي شاركته في السنة، وأصل «سانيت» «سانوت» فقلّبوا الواو ياء لأنّها تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرف.

\* قال تعالى ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ (الآية ٢٥ من سورة الكهف).

هذه الآية من شواهد «سنين» التي هي جمع تكسير الحق بجمع المذكر السالم لمشابهته له في الصورة فأعرب مثله بالحروف، في كهفهم: جار ومجرور متعلّق بلبثوا، أو حال من واو الجماعة في لبثوا، والرابط هو «هم» في «كهفهم» والعامل في الحال هو الفعل لبثوا، ثلاث: ظرف زمان<sup>(٢)</sup> منصوب متعلّق بلبثوا، ومائة: مضاف إليه، وقد قرأ السبعة ماعدا حمزة والكسائي «مائة» بالتنوين، وهي القراءة

(١) سميت السنة سنّة لسنّ الأشياء فيها، أي لمشاركة الأشياء فيها.

(٢) هو اسم عدد استفاد معنى الظرفية الزمانية ممّا بعده.

المرسومة في المصحف، وتكون «سنين» على هذه القراءة بدل كل من ثلاث<sup>(١)</sup>، ويكون التقدير: ولبتوا في كهفهم سنين، وذلك لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فكلمة «سنين» على هذا منصوبة والياء علامة النصب لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم، وقيل إن «سنين» على هذه القراءة أيضاً مجرورة على أنها بدل كل من مائة<sup>(٢)</sup> والياء علامة الجر لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم، وفي هذا الإعراب نظر، لذلك عبر المصنف عنه بقليل، ومقتضى هذا النظر: أن البدل يعتبر لصحته إحلاله<sup>(٣)</sup> محل المبدل منه مع بقاء المعنى المراد سليماً<sup>(٤)</sup>، ولو قيل ثلاث سنين لاختل المعنى كما هو واضح إلا أن يقال إن مائة بمعنى مئات فلا نظر.

وهناك قراءة أخرى لحمزة والكسائي من السبعة وهي «مائة» بدون تنوين، فتعرب «سنين» على هذه القراءة تمييزاً للعدد مضافاً إليه، أي تمييزاً مجروراً بالإضافة على وضع الجمع موضع المفرد وهو مخفوض بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم<sup>(٥)</sup>، تسعاً: مفعول به لازدادوا، وزاد فعل متعدّ لاثنتين فإذا بني منه على افتعل تعدّى إلى واحد.

(١) وعندي أن سنين هنا ينبغي أن تكون بدلاً من «ثلاثمائة» لأنها كالاسم المركب تركيباً مزجياً، وإن كان الاسم في الأصل اسمين، وقد اجتمعت دلالتهم معاً لتدلّ على هذا العدد، ولا يصحّ جعل واحد منهما بدلاً منه دون الآخر على كلّ حال، ويدلّ على أن سنين بدل منها معاً قوله تعالى في آية سابقة من السورة نفسها ﴿فَضْرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ فـ «سنين» في هذه الآية السابقة تدلّ على «ثلاثمائة وتسع» المذكورة في آيتنا، فسنين إذن في آيتنا بدل من ثلاثمائة كلّها، ويقوّي هذا أن السنين التسع هي الفرق بين السنين الشمسية والقمرية، ويؤيد قولي أن الزمخشري قال إن سنين عطف بيان على ثلاثمائة.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) لأن البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.

(٤) مع بقاء المعنى المراد سليماً: أي بقاءه سليماً ولو احتمالاً كما حدث في إعرابنا سنين بدلاً من ثلاث، فإنه لو قيل: لبتوا في كهفهم سنين. لاحتمل ذلك ثلاثمائة فلم يذهب المعنى بالكلية.

(٥) من الناحية من يعرب «سنين ومئين» وبأيهما بالحركات الظاهرة على النون مع التنوين فيعتبرهما جمع تكسير ولا يلحقهما بجمع المذكر السالم ويعربهما إعراب المفرد كالعتاد، ومنه قول الرسول: «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنتين يوسف»، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، وعلى هذا الإعراب ينبغي إلزامهما الياء.

وتعدّ هذه الآية مثالا على «سنين» منصوبة ومجرورة في القرآن، ولم تأت «سنين» في القرآن مرفوعة، لذلك لم يسق المصنّف آية قرآنية شاهداً على رفعها بل ساق مثالا على الرفع من شعر أبي تمام<sup>(١)</sup> هو قوله:

ثم انقضت تلك السنون وأهلها فكأنها وكأنهم أحلام

انقضت: فعل ماضٍ مبنيّ على فتح مقدّر للتعدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الألف نفسها وتاء التانيث الساكنة، تلك: تي<sup>(٢)</sup> اسم إشارة فاعل انقضت وحذفت الياء من «تي» لالتقاء الساكنين وهما الياء نفسها واللام التي هي حرف بُعْد، السنون: بدل كلّ من اسم الإشارة وهو مرفوع بالواو لأنّه جمع تكسير ألحق بجمع المذكر الاسم، وأهلها: معطوف بالواو على «السنون» أو على «تلك».

✽ قال الشارح بعد حديثه عن «سنين»: «وأشرت بقولي وبابه إلى أنّ كلّ ما كان كسنين .. يعرب هذا الإعراب» أي يلحق بجمع المذكر السالم، ومن الواضح بموجب تسلسل كلامه في الشرح أنّ الضمير في «بابه» يعود إلى «سنون» أي «وباب سنون»، لكن الذي في المتن «وبابهما» فنثني الضمير في المتن وأفرده في الشرح، قال البرماوي: إنّ إفراد الضمير في الشرح يدلّ على أنّه لم يكن في نسخة المتن التي شرح عليها المصنّف لفظ «عشرون».

✽ قُلَّةٌ بضم القاف وفتح اللّام في المفرد وقُلَيْنِ بضمّ القاف وكسرهما في الجمع، وإقله عيدان يلعب بها الصبيان في بلاد الريف وهي المسماة بالعقلة، ولعلها مأخوذة من قُلَّة، وأصل قُلَّة قُلُو حذفت لامه الأصلية وهي الواو وعوّض عنها هاء التانيث الزائدة، وقلين جمع تكسير لاسم ثلاثي نكرة مؤنث مجازي لغير العاقل ألحق بجمع المذكر السالم وأعرب بالحروف.

(١) أبو تمام لا يحتجّ بشعره في إقامة القواعد لأنّه محدث عاش بعد زمن الاحتجاج، وقد ساق المصنّف شعره هنا للاستئناس للقاعدة المقامة.

(٢) قال ابن مالك في الالفية:

بذا لمفرد مذكّر اشر بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر

\* عِزَّة: فرقة من الناس وأصله عِزٌّ، عِزَّة: جزء الشيء وأصله عِضْوٌ أو عِضَّةٌ، وجمعهما عِزُونٌ وعِضُونٌ، وكلٌّ منهما جمع تكسير لاسم ثلاثي نكرة مؤنث. مجازي لعاقل ولغير عاقل ألحق بجمع المذكر السالم وأعراب إعرابه.

\* قال تعالى ﴿عن اليمين وعن الشمال عِزِينَ﴾ (الآية ٣٧ من سورة المعارج).

قبل هذه الآية قوله تعالى ﴿فمال الذين كفروا قِبَلَك مُهْطِعِينَ﴾، ما اسم استفهام مبتدأ، للذين جار ومجرور خبره وجملة كفروا صلة الموصول، وقد كتب حرف الجر مفصلاً اتباعاً لمصحف عثمان الإمام، والتقدير: فأَيُّ شيء ثبت أو حصل للذين كفروا وحملهم على الإسراع إليك والتفرق فرقاً حولك عن يمينك وشمالك؟ وقِبَلَك أي نحوك، ومهطعين أي مسرعين نحوك مآدين أعناقهم إليك مقبلين بأبصارهم عليك، ومهطعين حال من الاسم الموصول «الذين» أو من واو الجماعة في «كفروا»، وكذا «قِبَلَك» ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره كائنين حال من أحدهما، ويجوز أن تكون «قِبَلَك» مجرد ظرف مكان متعلق بمهطعين. عن اليمين وعن الشمال: أي منك يا محمد، عِزِينَ: أي فرقاً شتى بمعنى مختلفة لأن كل فرقة من الذين كفروا تعتزي أي تنتسب إلى غير من تعتزي إليه الفرقة الأخرى فهم لذلك شتى أي مختلفون، فبعضهم يهود وبعضهم نصارى وبعضهم عبدة أوثان، وهذه الفرق المختلفة يقولون استهزاء بالرسول وبالمؤمنين، لئن دخل هؤلاء المؤمنون الفقراء الجنة كما يقول محمد لندخلنّها نحن الأغنياء قبلهم، عِزِينَ: حال من الاسم الموصول أو من واو الجماعة، وكذلك عن اليمين<sup>(١)</sup> جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائنين حال من أحدهما، ويجوز أن تكون «عن اليمين» مجرد جار ومجرور متعلق بعِزِينَ أو بمهطعين، وقيل إن عِزِينَ حال من الضمير في مهطعين<sup>(٢)</sup> وتقديره هم، ويرى الشارح أن انتصاب عِزِينَ بمعنى متفرقين على أنّها صفة لمهطعين بمعنى مسرعين، وأن انتصاب مهطعين على

(١) وعن الشمال معطوفة على عن اليمين والمعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه في المعنى والإعراب.

(٢) مهطعين مفرد مهطع وهو اسم فاعل من أَهْطَعَ يُهْطِع، واسم الفاعل يرفع فاعلاً.

الحال من الاسم الموصول «الذين» أو من واو الجماعة في «كفروا»، وعلى كل حال فإعراب «عزّين» حالاً ثانية أولى من إعراب الشارح لها صفة لمهطعين للفصل بين الصفة والموصوف.

\* قال تعالى ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ \* كَمَا أَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ \* الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ (الآيات ٨٩، ٩٠، ٩١ من سورة الحجر).

المعنى: قل يا محمد إني أنا النذير من عذاب الله أن يُنزلَه عليكم أيها الكافرون من قرّيش إنزالاً مثل الذين أنزلنا على المقتسمين، أو مثل إنزالنا على المقتسمين، وتكون الكاف على الوجهين اسماً بمعنى مثل نعتاً للمصدر المحذوف «إنزالاً» وتكون ما اسماً موصولاً على الوجه الأول، ومصدرية على الوجه الثاني، المبين: أي البين الإنذار كما أنزلنا على المقتسمين: أي كما أنزلنا العذاب على المقتسمين وهم اليهود والنصارى الذين جعلوا القرآن عضين، أي اعتقدوه أجزاءً وقسموه إلى حقّ وباطل فالحقّ عندهم ما وافق التوراة والإنجيل والباطل ما كان سحراً أو كهانة أو شعراً أو أساطير الأولين، ففرّقوا بذلك أقاويلهم في القرآن، وقد اختلف في أصل «عضّة» الصرفي وفي معناها، فقل: أصلها «عضو» بمعنى جزء وهو مأخوذ من قولهم «عَضِيَّتُهُ أُعْضِيَّتُهُ والمصدر تَعْضِيَّة»<sup>(١)</sup> إذا فرّقه أي جزّاه، ومعنى الآية ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾ على هذا القول الأول: جعلوا القرآن أي اعتقدوه أعضاء أي أجزاء فقال بعضهم فيه جزء سحر وقال بعضهم فيه جزء شعر وقال بعضهم فيه جزء كهانة<sup>(٢)</sup> وقال بعضهم فيه جزء أساطير<sup>(٣)</sup> الأولين، وبمعنى التفريق أي التجزئة قول

(١) أصله: عَضُوَّتُهُ أُعْضُوَّتُهُ تَعْضُوَّةٌ فقلبت الواو ياء لمجاورتها ثلاثة أحرف مع تطرّفها، ويقال أيضاً عَضُوَّتُهُ أُعْضُوَّتُهُ عَضُوّاً كضربته اضربه ضرباً وهذا صريح في أنّه بالواو، ولو عبّر المصنّف بهما كان أولى فإنّ قوله «عَضِيَّتُهُ أُعْضِيَّتُهُ تَعْضِيَّةٌ» ربّما يؤمّن أنّه يائي.

(٢) الكهانة هي التنجيم وهو الإخبار بالغيب وأصل الكهانة أنّ الشياطين يصعدون واحداً فوق واحد إلى أن يصلوا إلى السماء فيسمعون ما يقع في الأرض ثم ينزلون فيخبرون الكهّان فتخبر به الكهّان الناس مع زيادة من عندهم.

(٣) أي سطرته الأمم السابقة.

رؤية بن العجاج<sup>(١)</sup> «وليس دين الله بالمعصيّ»<sup>(٢)</sup> أي ليس دين الإسلام بالمفروق أو المجزأ. وقيل: أصل عِصَّة «عِصَّةٌ» على وزن فَعَلَّةٌ، حذفت لام الكلمة الأصلية وهي الهاء الأولى وبقيت تاء التانيث الزائدة ونابت عنها وأصبح وزنها فِعَّةٌ، وربما ثبتت لام الكلمة مع هاء التانيث، وعِصَّةٌ مأخوذة من المصدر «العِصَّة»<sup>(٣)</sup> وهو الكذب والبهتان<sup>(٤)</sup>، وفعله عَصَّ يَعْصُ، ومعنى الآية على هذا القول الثاني: أي جعلوا القرآن أكاذيباً والوأناء من البهتان، وفي الحديث: «لا يَعْصُهُ»<sup>(٥)</sup> بعضهم بعضاً أي لا يكذب<sup>(٦)</sup> بعضهم على بعض.

### \* فائدة:

سعدون، عابدين، ابن زيدون، ونحوها كلٌ منها جمع مذكر سالم في اللفظ والمفروض أن يكون معناه جمعاً لكنه أطلق على شخص مفرد وسمي به فلم يعد معناه جمعاً، لذلك لا يعدّ جمع مذكر سالماً حقيقياً وإنما يلحق به، وكان مقتضى الإلحاق أن يعرب مثله بالحروف، لكن نظراً لأنه أصبح علماً على مفرد ولأن الناطق به بعد استعماله علماً لا يكاد يلتفت إلى أصله وهو الجمع فإنه يجب أن نلتزم في نطقه بصورته التي كان عليها حين سمي به الشخص، ويعرب بالضمّة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً، لكنه لا يتوّن كما تنوّن الأعلام المفردة مثل «محمد» مراعاة لأصله قبل العلمية وهو جمع المذكر السالم الذي لا يجتمع فيه التنوين مع نون

(١) هذا الرّاجز ممّن يحتجّ برجزه، وقد توفي رؤية بن العجاج في سنة ١٤٥هـ.

(٢) المعصيّ اسم مفعول رفع نائب فاعل ضميراً مستتر جوازاً تقديره هو.

(٣) العِصَّة كمصدر وعِصَّة كمفرد يتشابهان في اللفظ لكنهما في الحقيقة مختلفان، فالهاء في المصدر أصلية والهاء في المفرد زائدة عوضاً عن لام الكلمة المحذوفة.

(٤) الكذب والبهتان بمعنى واحد.

(٥) عَصَّ يَعْصُ ومثله كَذَب يَكْذِبُ وصدّق يصدّق يجوز أن يكون كلٌ منها لازماً فيقال مثلاً صدّق محمد في الحديث، ومتعدياً لمفعول واحد فيقال مثلاً صدّقته في القول، ولمفعولين فيقال مثلاً صدّقته القول، والفعل يَعْصُهُ في الحديث متعدّد لمفعول به واحد هو «بعضاً».

(٦) انظر الهامش السابق.

الجمع، نقول: هذا عابدينُ ورأيتُ عابدينَ ومررتُ بعابدينَ، وهذا ابنُ زيدونِ ورأيتُ ابنَ زيدونِ ومررتُ بابنِ زيدونِ.

## السادس: الأفعال الخمسة<sup>(١)</sup>

### المتن

\* ثم قلت: السادس يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، فإنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها، وأما نحو ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ فالمحذوف نون الوقاية، وأما ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ فالواو أصل والفعل مبني، بخلاف ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.

### الشرح

\* وأقول: الباب السادس ممّا خرج عن الأصل الأمثلة الخمسة وهي كلّ فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة. وحكمها أن ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتنصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون، مثال الرفع قوله تعالى ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ فالمضارع في ذلك كلّ مرفوع لخلّوه عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون، ومثال الجزم والنصب قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ فـ «لم تفعّلوا» جازم ومجزوم، و«لن تفعّلوا» ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون.

فإن قلت: فما تصنع في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ فإن «أن» ناصبة والنون ثابتة معه؟

(١) وتسمّى أيضاً الأمثلة الخمسة أو الأوزان الخمسة، ومعنى تسميتها أمثلة وأوزاناً أنّها ليست أفعالاً بأعيانها كما هي الأسماء الستة أسماء بأعيانها وإنّما هي أمثلة وأوزان يكتّى بها عن كلّ فعل بمنزلتها.



قلت: ليست الواو هنا واو الجماعة وإنما هي لام الكلمة التي في قولك «زيد يغفو» وليست النون هنا نون الرفع وإنما هي اسم مضمّر عائد على المطلقات، مثلها في «والمطلقات يتربّصن» والفعل مبنيّ لاتصاله بنون النسوة، ووزن يَعْفُونَ على هذا يَفْعَلْنَ، كما أنك إذا قلت النسوة يَخْرُجْنَ أو يَكْتُبْنَ كان ذلك وزنه، وأما إذا قلت «الرجال يَعْفُونَ» فالواو واو الجماعة والنون علامة الرفع والأصل يَعْفُوونَ بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة - وهي الواو الأولى - فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الأولى، وإنما خُصَّتْ بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور أحدها: أن الأولى جزء كلمة والثانية كلمة وحذف جزء أسهل من حذف كلّ، والثاني: أن الأولى آخر الفعل والحذف بالأواخر أولى، والثالث: أن الأولى لا تدلّ على معنى والثانية دالة على معنى وحذف ما لا يدلّ أولى من حذف ما يدلّ، ولهذه الأوجّه حذفوا لام الكلمة في «غازي» و«قاضي» دون التنوين لأنّه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بأنّه آخر إذ الآخر الياء، ويزيد وجهاً رابعاً وهو أنّه صحيح والياء معتلة. فلما حذفت الواو صار وزن يَعْفُونَ يَفْعُونَ بحذف اللام، ولهذا إذا أُدْخِلَتْ عليه الناصب أو الجازم قلت: «الرجالُ لَمْ يَعْفُوا وَلَنْ يَعْفُوا» فاعرف الفرق.

## الحاشية

\* قال الماتن: وأما نحو أحتاجوني فالمحذوف نون الوقاية، وأما: إلا أن يعفون فالواو أصل والفعل مبنيّ، بخلاف «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى».

أي: وأما نحو أحتاجوني من الأفعال الخمسة فالمحذوف نون الوقاية وليس نون الرفع، وأما: إلا أن يعفون أي المطلقات فالواو أصل وليست واو الجماعة والفعل مبنيّ علي السكون على الواو لاتصاله بنون النسوة في موضع نصب بأنّ، ونون النسوة فاعل، فلم يعمل الناصب هنا في لفظ الفعل بل في محلّه، وليس الفعل من الأفعال الخمسة، وليست النون نون الرفع، بخلاف «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى»

فالواو واو الجماعة والفعل منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وأن تعقوا في تأويل مصدر هو «عفوكم» وهو مبتدأ وأقرب خبره.

\* تعرّض المصنّف في المتن لقوله تعالى: ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾<sup>(١)</sup> ولم يتعرض له في الشرح، والخلاصة أنّ فيه قراءتين، إحداهما هذه بتخفيف النون وهي قراءة نافع وابن عامر من السبعة، والثانية قراءة باقي السبعة وهي بتشديد النون وهي المرسومة بالمصحف، وتخريج قراءة نافع وابن عامر أنّ أصلها بنونين الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية والمحذوف هو نون الوقاية لأنّ نون الرفع هي علامة الإعراب فتجب المحافظة عليها، أمّا نون الوقاية فهي التي حصل بسببها الثقل والتكرار لذلك كانت أولى بالحذف.

\* عرّف الشارح الأفعال الخمسة بأنّها «كلّ مضارع اتّصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة» فهي إذاً على خمسة أوزان هي: تفعّلان ويفعلّان وتفعّلون ويفعلّون وتفعّلين، وأكثر ما تكون الأفعال المضارعة في هذا الباب على هذه الأوزان الخمسة وإلاّ فإنّها قد تخالفها نحو: أتحاجّوني، أتحاجّاني، أتحاجّيني.

\* قال تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ (الآية ٥٠ من سورة الرحمن).

عينان: مبتدأ مؤخّر وجملة تجريان نعت له وفيهما جار ومجرور خبر مقدّم والميم حرف عماد والألف حرف دالّ على التثنية والذي سوّج الابتداء بالنكرة وصفها وتقّدّم خبرها عليها وكونه شبه جملة ويكون المقصود إثبات وجود العينين الموصوفتين بالجريان في الجنّتين المذكورتين قبل هذه الآية بثلاث آيات في قوله تعالى: ﴿وَلَمَن خَافَ﴾<sup>(٢)</sup> مقام ربّ جنّتان ﴿أو عينان مبتدأ وجملة تجريان خبره وفيهما جار ومجرور أصله نعت «لعينان» ثم تقدّم النعت على منعوته النكرة الجامدة فأصبح حالاً، ومسوّج مجيء صاحب الحال نكرة خلافاً للقاعدة القاضية بتعريفه هو

(١) من الآية ٨٠ من سورة الانعام.

(٢) مقام مفعول به لخاف، والفعل خاف يتعدّى بنفسه ويتعدّى بحرف الجرّ.

تقدّم الحال عليه ويكون هذا الحال شبه جملة، وهذا في الوقت نفسه مسوَّغ الابتداء بـ «عينان» النكرة لأنّ الحال صفة في المعنى ويكون المقصود الإخبار عن العينين الموصوفتين بأنّهما في الجنة بالجريان، والإعراب الأول أرجح لأنّه يتفق مع سياق المعنى القرآني، ولا يجوز إعراب «عينان» مبتدأ وتجريان خبراً وفيهما جازاً ومجروراً متعلّقاً بتجريان لفقدان مسوَّغ الابتداء بالنكرة حينئذ.

\* قال تعالى: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلّٰهِ أُنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (من الآية ٢٢ من سورة البقرة).

الأنداد: جمع ندّ ونَدِيد، والفعل «تجعلوا» يتعدّى لمفعولين في المعتاد ولكّنه نصب واحداً في الآية، والواو واو الحال وجملة أنتم تعلمون حال من واو الجماعة في تجعلوا والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل تجعلوا، ومفعول تعلمون محذوف أي تعلمون بطلان ذلك.

\* قال تعالى ﴿ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ (من الآية ٨٤ من سورة البقرة).

الواو واو الحال وجملة «أنتم تشهدون» المكوّنة من مبتدأ وخبر في موضع نصب حال من الضمير فاعل أقررتم والعامل في الحال هو الفعل «أقررتم» الذي عمل أيضاً في صاحبه وهو تاء الفاعل.

\* قال تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (من الآية ٩٥ من سورة الأعراف).

«بغتةً» نائب عن المفعول المطلق والتقدير: أخذناهم أخذاً مباغتاً، والواو واو الحال وجملة «هم لا يشعرون» الاسمية حال من «هم» في أخذناهم، والعامل في الحال هو الفعل أخذنا.

\* قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ (من الآية ٢٤ من سورة البقرة).

الفاء عاطفة، إن حرف شرط جازم لشرطه وجوابه، وشرطه هو جملة لم تفعلوا، والواو في «ولن» اعتراضية، وجملة «لن تفعلوا» معترضة بين الشرط وجوابه لا موضع لها من الإعراب، ولا تكون الواو في «ولن» عاطفة لاختلاف إعراب الفعل «تفعلوا» في الجملتين، فهو في جملة «لم تفعلوا» مجزوم، وهو في جملة «لن تفعلوا» منصوب، وجملة «فاتقوا» في موضع جزم جواب الشرط، واقترن بالفاء الرابطة لأنه فعل أمر يدل على الطلب، والفعل اتقوا مبني على حذف النون في موضع جزم لأن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه والمضارع هنا من الأفعال الخمسة التي تجزم بحذف النون.

\* قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَبُوا مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (الآية ٢٣٧ من سورة البقرة).

الذي بيده عقدة النكاح: هو الزوج فيترك لها الكل، وقيل هو ولي المرأة، وقد فرضتم لهن فريضة: الواو واو الحال والجملة الفعلية في موضع نصب حال من الضمير «هن» في الفعلين، فنصف: أي فعليكم نصف أو فالواجب نصف، ولو قرئ بالنصب لكان وجهه: فأدوا نصف ما فرضتم، والفاء رابطة لجواب الشرط لكونه جملة اسمية على الإعراب الأول وطلبية على الثاني. إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ: قيل أَنْ والفعل في موضع نصب حال والتقدير «إِلَّا حَالِ الْعَفْوِ» أي إِلَّا عَافِينَ، وَإِلَّا أداة استثناء معناها باقٍ، وهي ملغاة عن العمل، وهناك مضاف مقدّر وهو «حَالٌ» وهو منصوب ثم حذف وناب عنه المضاف إليه ونصب.

وقيل أَنْ والفعل في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، لأنَّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، والتقدير: فعليكم نصف ما فرضتم في كل الأحوال إِلَّا حال العفو، وحال العفو ليس من جنس كل الأحوال، وقيل على الاستثناء المتصل، وحال العفو هو واحد من جنس كل الأحوال، وهناك مضاف محذوف هو المستثنى المنصوب

وهو «حال» وقد ناب المضاف إليه منابه ونصب.

فإن قلت: ما تصنع في الفعل «يعفون» في الآية الذي دخلت عليه «أن» التي هي حرف مصدري وحرف نصب ومع ذلك لم ينصب بحذف النون كما تقضي بذلك قاعدة إعراب الأفعال الخمسة وما زالت النون ثابتة في الفعل مع وجود أن هذه؟

فالجواب هو: أن الواو في الفعل «يعفون» ليست ضمير واو الجماعة الذي هو اسم والذي يعرب فاعلاً للأفعال الخمسة، وإنما الواو هنا هي لام الكلمة التي في الفعل «يعفو» الذي هو على وزن «يفعل» فهي إذاً حرف، كذلك فإن النون في الفعل «يعفون» في الآية ليست النون التي هي علامة الرفع للأفعال الخمسة والتي هي حرف، وإنما هي نون النسوة التي هي اسم مضمر عائد إلى المطلقات مثل النون في قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَقَاتِ يَتَرَبِّصْنَ﴾<sup>(١)</sup>، والفعل «يعفون» مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في موضع نصب بأن وزنه على هذا «يَفْعُلْنَ» فهو إذاً ليس من الأفعال الخمسة كما هو واضح وهو مماثل في الوزن تماماً ليخرجن ويكتبن من الأفعال الصحيحة فإن وزنهما أيضاً «يَفْعُلْنَ» فهما ليسا من الأفعال الخمسة، وأما إذا قلت: الرجال يعفون، فالواو ضمير وهي اسم لأنها واو الجماعة التي تعرب فاعلاً للأفعال الخمسة، والنون حرف هو علامة الرفع في الأفعال الخمسة، وأصل الفعل يَعْفُوون بواوين أو لاهما حرف هو لام الكلمة والثانية اسم أي ضمير هو واو الجماعة ووزن هذا الأصل يَفْعُلُونَ، ثم استثقلت الضمة على لام الكلمة وهي الواو الأولى لأن قبلها ضمة على الفاء وبعدها واو ساكنة هي واو الجماعة، فحذفت هذه الضمة عن الواو الأولى فالتقى ساكنان وهما واو الفعل وواو الجماعة فحذفت الواو الأولى التي هي لام الكلمة وصار وزن يَعْفُونَ يَفْعُونَ بحذف اللام من الميزان لحذف لام الكلمة من الموزون، ولهذا إذا أدخلت الناصب أو الجازم على الفعل يَعْفُونَ قلت: الرجال لم يَعْفُوا

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة، والفعل يَتَرَبِّصْنَ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في موضع رفع لتجرده من الناصب والجازم ونون النسوة فاعل والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ «المطلقات».

ولن يَعْفُوا، وَإِنَّمَا خُصَّتْ الواو الأولى بالحذف دون الواو الثانية لثلاثة أسباب أحدها: أَنَّ الواو الأولى جزء كلمة أي حرف من كلمة، أمَّا الواو الثانية فهي كلمة مستقلة لأنها ضمير، وحذف جزء أسهل من حذف كلِّ. والثاني: أَنَّ الواو الأولى آخر الفعل أي لام الكلمة والحذف بالأواخر أولى. والثالث: أَنَّ الواو الأولى لا تدلّ على معنى لكونها جزءاً من الكلمة والواو الثانية دالة على معنى هو الجماعة لكونها كلمة مستقلة وحذف ما لا يدلّ على معنى أولى من حذف ما يدلّ على معنى.

ولهذه الأوجه الثلاثة نفسها حذفوا لام الكلمة الساكنة في حالتي الرفع والجرّ في «غازٍ» و«قاضيٍ» دون التنوين الساكن، لأنَّ التنوين جيء به لمعنى هو العوض في حالتي الرفع والجرّ، والتنوين كلمة مستقلة أي حرف مستقل فقد عرفوه بأنّه نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً وتفارقه خطاً أي لا يكتب التنوين نوناً ساكنة، فجعلوه يلحق الآخر ولم يجعلوه آخرًا فلا يوصف لذلك بأنّه آخر إذ الآخر الياء والياء جزء من كلمة لم يؤت به لمعنى، ويزيد «غازٍ وقاضيٍ» وجهاً رابعاً على الوجوه الثلاثة المذكورة وهو أَنَّ التنوين حرف صحيح والياء حرف علة وحذف حرف العلة أولى من حذف الحرف الصحيح.

ولمزيد من البيان والتفصيل نقول: إِنَّ غَازٍ أصلها «غَازٍو» قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصارت الكلمة «غَازِيٍّ» ثم بعد ذلك استقلت الضمة والكسرة على الياء في حالتي الرفع والجرّ فحذفت الضمة والكسرة في الحالتين فعادت الياء إلى السكون وعوّض عن هذه الضمة والكسرة التنوين فالتقى ساكنان هما الياء الساكنة وتنوين العوض عن الضمة والكسرة المحذوفتين في حالتي الرفع والجرّ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقي التنوين. أمّا قاضيٍ فأصلها «قاضيٍ» فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء في حالي الرفع والجرّ فحذفتا في الحالتين فعادت الياء إلى السكون وعوّض عن الضمة والكسرة التنوين فالتقى ساكنان هما الياء الساكنة وتنوين العوض فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، أمّا غَازِيٍّ وقاضيٍّ

بالنَّصَب فتظهر عليهما الفتحة لخفَّتْها والتنوين فيهما للتمكين<sup>(١)</sup> وليس للعرض ولم تحذف الياء منهما لعدم كونها ساكنة.

وأما الغازي والقاضي فلا تنوين فيهما رفعاً ونصباً وجراً بسبب وجود أل، وأل والتنوين لا يجتمعان. ولا تنسوا الفضل: حرَّكت واو الجماعة للالتقاء الساكنين وهما الواو نفسها واللام في الفضل، وكان التحريك بالضمِّ لمناسبة الضمِّ للواو لأنَّ الواو في حقيقة الأمر ضمةً مطولة، ولأن الكسر على الواو ثقیل أيضاً فلا نفرّ من ثقل التقاء الساكنين إلى ثقل تحريك الواو بالكسر، كما هو المعتاد في التحريك عند التقاء الساكنين.

## السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر

### المتن

\* ثم قلتُ: السابع الفعل المعتل الآخر كيغزو ويخشى ويرمي فإنه يجزم بحذفه ونحو ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ مؤوّل.

(١) المقصود بالتمكين التمكين في الإعراب بأن يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة على الأصل فيخرج الممنوع من الصرف لمخالفته الأصل في حالة الجرّ فهو يجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة فلا يلحقه لذلك تنوين التمكين، فتنوين التمكين إذاً هو الذي يلحق الأسماء المعربة المتمكنة أمكن أي المصروفة نحو محمدٍ للدلالة على تمكّنها الكامل في الإعراب لجرّها بالكسرة، وللفرق أيضاً بينها وبين الأسماء المعربة الممنوعة من الصرف مثل أحمد الذي لا يلحقها تنوين التمكين لأنَّ الأسماء الممنوعة من الصرف وإن كانت معربة فإنها غير متمكنة أمكن في الإعراب، أي غير كاملة القوة فيه مثل قسيميتهما لأنها تخالف الأصل في أحد أحوالها وهو حال الجرّ فتجرّ بالفتحة لا بالكسرة كما تقتضي بذلك القاعدة، ومن الواضح أن تنوين التمكين لا يلحق الأسماء المبنية، ولا يلحق كذلك الأفعال ولا الحروف لأنّه خاصٌّ بالأسماء المعربة المتمكنة أمكن، قال ابن مالك في الألفية:

ومسنّد للاسم تمييز حصل

بالجرّ والتنوين والندا وأل

## الشرح

\* وأقول: هذا خاتمة الأبواب السبعة التي خرجت عن القياس، وهو الفعل المضارع الذي آخره حرف علة وهو الواو والالف والياء فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابة عن حذف الحركة، تقول: لم يَغْزُ ولم يَخْشَ ولم يَرَمِ، قال تعالى ﴿فليدع ناديه﴾، اللام لام الأمر، يدع فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو وناديه مفعول ومضاف إليه، وظهرت الفتحة على المنقوص لخفتها، والتقدير: فليدع أهل ناديه، أي أهل مجلسه. وقال تعالى ﴿ولم يخشَ إلا الله﴾ ﴿ولم يؤت سعة من المال﴾ فهذان مثالان لحذف الالف. وقال تعالى: ﴿لما يقض ما أمره﴾، لما: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً كما أن «لم» كذلك، والمعنى أن الإنسان لم يقض بعد ما أمره الله به حتى يخرج من جميع أوامره، وهذا مثال حذف الياء، والله أعلم.

وأما قوله تعالى ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ بإثبات الياء في «يتقي» وإسكان الراء في «يصبر» على قراءة قُنبِلَ فمؤول، هذا جواب سؤال تقديره أن الجازم وهو من دخل على يتقي ولم يحذف منه حرف العلة وهو الياء، فالجواب عنه أن «من» موصولة لا أنها شرطية، وسكون الراء من «يصبر» إمّا لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً، أو لأنه وصلَ بنية الوقف، أو على العطف على المعنى، لأن «من» الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها.

## الحاشية

\* قال تعالى: ﴿فليدع ناديه﴾ \* سَنَدُّعُ الزَّبَانِيَةِ ﴿(الآيتان ١٧، ١٨ من سورة العلق).

فليدع ناديه: أي فليدع أبو جهل أهل ناديه أي أهل مجلسه والفاء عاطفة واللام لام الأمر وهي هنا ساكنة وليست مكسورة كالمعتاد لأنها تسكن بعد حروف العطف الثلاثة الواو والفاء وثم، وقد حذف المضاف من «أهل ناديه» وهو «أهل» المنصوب



وأنيب المضاف إليه وهو «نادي» منابه ونصب، ففيه على هذا مجاز بالحذف، ويحتمل أن فيه مجازاً مرسلأ من إطلاق المحل وإرادة الحال.

﴿ قال تعالى ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ ﴾ (الآية ١٨ من سورة التوبة).

ولم يخش: الواو عاطفة وفاعل يخش ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ «مَنْ» المفرد لا إلى معناه الجمع<sup>(١)</sup>، إِلَّا اللَّهُ: إِلَّا أداة استثناء ملغاة والاستثناء مفرغ لأن الكلام منفي بلم والمستثنى منه محذوف تقديره «أحداً» واللّه منصوب على التعظيم «مفعول به» ليخش.

﴿ قال تعالى ﴿ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ ﴾ ﴾ (من الآية ٢٤٧ من سورة البقرة).

ولم: الواو حرف عطف، يُؤْتُ: أي طالوت، وطالوت ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة مثل إسحاق وهما ليسا مشتقين من الطول والسَّحْق وإنما هما لفظان يقاربان ألفاظ العربية، سَعَةً: يقال وَسِعَ يَسَعُ والمصدر<sup>(٢)</sup> سَعَةٌ بفتح السين وأصله وَسَعَةٌ بفتح الواو وهي في الآية مفعول به ثانٍ ليؤْتُ والمفعول به الأول هو نائب الفاعل الضمير المستتر جوازاً في الفعل يؤْتُ، والأصل: لم يُؤْتِهِ اللَّهُ سَعَةً، فحذف الفاعل عند البناء للمجهول وجعل المفعول به الأول وهو الضمير المتصل «الهاء» ضميراً مستتراً تقديره «هو» نائباً للفاعل. من المال: جار ومجرور متعلق ببيؤْتُ، أو صفة لسعة لأن أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات.

(١) ولر عاد إلى معنى «مَنْ» لقل «يخشوا»، أمّا أولئك فقد جاء اسم الإشارة بصيغة الجمع على معنى «مَنْ».

(٢) إنما فتحت السين في المصدر «سَعَةً» لأن فعله من باب فرح خلافاً للمصدر عِدَّة الذي أصله وعِدَّة والذي كسرت العين فيه لأن فعله من باب ضرب، وتحذف فاء الكلمة وهي الواو في الفعل المثال من المضارع إذا كان هذا الفعل المثال من باب ضرب نحو وَعَدَ يَعِدُ وذلك لوقوع هذه الواو بين عدوتيهما الفتحة قبلها والكسرة بعدها لكن وردت أفعال حذفت منها الواو في المضارع على الرغم من فتح عين المضارع والقياس أن تبقى الواو في المضارع، ومن هذه الأفعال: يَذَرُ وَيَذَعُ وَيَسَعُ وَيَطُ وَيَهَبُ وَيَقَعُ ويضع، وقال العلماء إن هذا الحذف شاذ.

## \* فائدة:

يُغَوِّث وَيَعَوِّق: إن كانا عربيَّين فهما ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وإن كانا أعجميين فللعلمية والعجمة.

\* قال تعالى: ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا كَفَّرَهُ \* مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ \* مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ \* ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ \* ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ \* ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ \* كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ (الآيات ١٧-٢٣ من سورة عبس).

السَّبِيلَ يَسَّرَهُ: السَّبِيلَ مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور أي يَسَّرَ السَّبِيلَ للإنسان يَسَّرَهُ، ويمكن أن نعرب السَّبِيلَ مفعولاً به ثانياً مقدماً لیسرَهُ والهاء مفعولاً به أول وذلك على اعتبار الهاء عائدة إلى الإنسان المذكور في أول الآيات ويكون التقدير: يَسَّرَ اللَّهُ الْإِنْسَانَ السَّبِيلَ، وفيه تكلف. كلاً حرف بمعنى حقاً، يقض: أي الإنسان، ما: اسم موصول مفعول به ليقض، وفاعل «أمر» ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الله والهاء مفعول به وجملة «أمره» صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب والعائد محذوف تقديره «به».

\* قال المصنّف «حتى يَخْرُجَ من جميع أوامره»، حتى في هذه العبارة تكون بمعنى إلى وتكون بمعنى إلّا.

\* قال تعالى ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (من الآية ٩٠ من سورة يوسف).

قرأ السبعة إلّا ابن كثير - وهي القراءة المرسومة في المصحف - ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ﴾ بحذف الياء من «يَتَّقْ» وتسكين الراء في «يصبر»، ولا إشكال فيها لأن «مَنْ» شرطية. وقرأ ابن كثير من رواية قُتَيْبٍ<sup>(١)</sup> بإثبات الياء في «يتقي» وإسكان الراء في

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكيّ أبو عمر الشهير بقُتَيْبٍ، من أعلام القراء، توفي بمكة في سنة ٢٩١هـ.

«يَصْبِرُ»، وفي قراءتهما إشكال ملخصه أن اسم الشرط وهو «مَنْ» قد دخل على الفعل «يَتَّقِي» ولم يجزمه بحذف حرف العلة من آخره وهو الياء كما يقضي بذلك القياس، في حين أن «يَصْبِرُ» مجزومة على اعتبار أنها معطوفة على مجزوم والمعطوف على المجزوم مجزوم. وقد أجيب عن هذا الإشكال بأن «مَنْ» اسم موصول مبتدأ وليست اسم شرط، وأن «يَتَّقِي» مرفوعة لتجردها من الناصب والجازم لا مجزومة باسم الشرط، وأنها صلة الموصول لا فعل الشرط، وأن جملة ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ خبر المبتدأ، وأن الفاء زائدة في خبر المبتدأ لكون هذا الخبر جملة اسمية وذلك تشبهاً بزيادتها في جملة جواب الشرط إذا كانت اسمية، وعلى هذا فإن الفعل «يَصْبِرُ» ليس<sup>(١)</sup> معطوفاً على الفعل «يَتَّقِي» المجزوم بل هو معطوف على الفعل «يَتَّقِي» المرفوع، أما سكون راء «يَصْبِرُ» الذي نراه في هذه القراءة فمردّه:

إما إلى توالي حركتي الباء والراء في «يَصْبِرُ» وهما الكسرة والضمة وحركتي الفاء والهمزة في «فَإِنَّ» وهما الفتحة والكسرة، وفي هذا التوالي لأربعة متحركات ثقل نتخلص منه بتسكين الراء في «يَصْبِرُ» للتخفيف. وإما إلى أن القارئ وصل، لكن بنية الوقف، فأجرى بسبب هذه النية الوصل مجرى الوقف فسكّن. وإما إلى أن الفعل «يَصْبِرُ» معطوف على المعنى، وهو المسمى بالعطف على التوهم، أي التوهم توهماً مؤقتاً بأن مَنْ الموصولة هي شرطية، لأنها بمنزلتها أي تشبهها في العموم والإيهام، ثم توهم أن «يَصْبِرُ» المجزومة معطوفة على فعل شرط مجزوم، وكذلك توهم أن جملة ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ هي تبعاً لذلك جواب الشرط اقترن بالفاء الرابطة لأنه جملة اسمية.

(١) لعل من الأفضل أن تحمل قراءة ابن كثير هذه على لغة بعض العرب الذين لا يجزمون بحذف حرف العلة بل يبقون حرف العلة كما هو، وعليه يكون «مَنْ» اسم شرط والعلان مجزومان، بدلاً من هذه التأويلات التي ذهب إليها الشراح وأصحاب الحواشي.

## الإعراب التقديري ثلاثة أنواع

**الأول:** ما تقدّر فيه الحركات الثلاث وهو نوعان: المقصور، والمضاف للياء.

**الثاني:** ما يقدرّ فيه حركتان وهو نوعان: المنقوص، والفعل المعتل الآخر.

**الثالث:** ما يقدرّ فيه حركة واحدة، وهو الفعل المعتلّ بالواو أو بالياء.

### المتن

\* ثم قلتُ: فصل: تُقدّر الحركات كلّها في نحو غلامي ونحو الفتى ويسمّى مقصوراً، والضمّة والكسرة في نحو القاضي ويسمّى منقوصاً، والضمّة والفتحة في نحو يخشى، والضمّة في نحو يدعو ويرمي.

### الشرح

\* وأقول: الذي تقدّر فيه الحركات ثلاثة أنواع: ما تقدّر فيه الحركات الثلاث، وما تقدّر فيه حركتان، وما تقدّر فيه واحدة.

فأما الذي تقدّر فيه الثلاث فنوعان، أحدهما: ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالماً ولا منقوصاً ولا مقصوراً وذلك نحو غلامي وغلماني ومسلماتي، فهذه الأمثلة ونحوها تعرب بحركات مقدّرة على ما قبل الياء، والذي منع من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة فاستحال حينئذ المجيء بحركات الإعراب قبل الياء، إذ المحلّ الواحد لا يقبل حركتين في الآن الواحد فتقول «جاء غلامي» فتكون علامة رفعه ضمّة مقدّرة على ما قبل الياء، و«رأيتُ غلامي» فتكون علامة نصبه فتحة مقدّرة على ما قبل الياء، و«مررتُ بغلامي» فتكون علامة جره كسرة مقدّرة على ما قبل الياء، لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك، فإنّها كسرة المناسبة، وهي مستحقّة قبل التركيب، وإنّما دخل عامل الجرّ بعد استقرارها.

واحتزرتُ بقولي «وليس مثنى ولا جمع مذكر سالم» من نحو غلامَيَّ وغلامَيَّ  
ومسلمَيَّ، فإنَّ الياء تثبت فيهما جرّاً ونصباً مدغمة في ياء المتكلم، والألف تثبت في  
المثنى رفعاً، وليس شيء من الحرف المدغم ولا من الألف قابلاً للتحريك.

وقولي «ولا منقوصاً» لأنَّ ياء المنقوص تدغم في ياء المتكلم فتكون كالمثنى  
والمجموع جرّاً ونصباً.

وقولي «ولا مقصوراً» لأنَّ المقصور تثبت ألفه قبل الياء، والألف لا تقبل الحركة،  
فهو كالمثنى رفعاً، قال تعالى «يا بشرأيَ هذا غلام» نوديت البشري مضافة إلى ياء  
المتكلم، وفي الألف فتحة مقدّرة لأنّه منادى مضاف، وقرأ الكوفيون «يا بُشْرَيَّ» بغير  
إضافة، فالمقدّر في الألف إمّا ضمة كما في قولك «يا فتى» لمعين، وإمّا فتحة على أنّه  
نداء شائع مثل: «يا حسرةً على العباد» إلاّ أنّه لم ينوّن لكونه لا ينصرف لأجل ألف  
التأنيث.

والنوع الثاني: المقصور وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة كالفتى  
والعصا، تقول: جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، فتكون الألف ساكنة على كلّ  
حال وتقدر فيها الحركات الثلاث لتعذر تحريكها.

ومن محاسن بعض الفضلاء أنّه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء  
الدين محمد بن النحاس الحلبي يتشوّق إليه ويشكو له نُحوه فقال:

سَلِّمْ عَلَى الْمَوْلَى الْبِهَاءِ وَصِفْ لَهُ	شَوْقِي إِلَيْهِ وَأَنْنِي مَمْلُوكُهُ
أَبْدَأْ يَحْرِكْنِي إِلَيْهِ تَشَوُّقِي	جَسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مِنْهُوْكُهُ
لَكِنْ نَحَلْتُ لِبَعْدِهِ فكَأَنَّني	أَلْفٌ وَلَيْسَ بِمَمْكُنٍ تَحْرِيكُهُ

وأمّا الذي تقدّر فيه الحركتان فنوعان:

أحدهما: ما تقدّر فيه الضمة والكسرة فقط وتظهر فيه الفتحة وهو المنقوص،

وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو القاضي والداعي، تقول جاء القاضي ومررت بالقاضي بالسكون ورأيت القاضي بالتحريك، وإنما قدّرت الضمة والكسرة للاستئصال، وإنما ظهرت الفتحة للخفة، قال تعالى ﴿فليدع ناديه﴾ ﴿أجيبوا داعي الله﴾ ﴿وإني خفتُ الموالي﴾ ﴿كلّا إذا بلغتِ التّراقي﴾، والتّراقي: جمع ترْقوة بفتح التاء وهي العظم الذي بين ثَغْرَةِ النحر والعاتق.

والنوع الثاني: ما تقدّر فيه الضمة والفتحة وهو الفعل المعتلّ بالألف تقول «هو يخشى» و«لن يخشى» فإذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر، فقلت «لم يخش» قال تعالى ﴿ولا تنس نصيبك من الدنيا﴾.

وأما الذي تقدّر فيه حركة واحدة فهو شيئان: الفعل المعتلّ بالواو كـ «يدعو» والفعل المعتلّ بالياء كـ «يرمي» فهذان تقدّر فيهما الضمة فقط للاستئصال، تقول «هو يدعو» و«هو يرمي» فتكون علامة رفعهما ضمة مقدّرة، ويظهر فيهما شيئان: أحدهما النصب بالفتحة وذلك لخفّتها نحو «لن يدعو» و«لن يرمي» قال تعالى ﴿لن ندعو من دونه إلها﴾ ﴿لن يؤتيهم الله خيراً﴾ ﴿لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه﴾ ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾ ﴿لن تُغني عنهم أموالهم﴾. الثاني: الجزم بحذف الآخر نحو «لم يدع» و«لم يرم» قال تعالى ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ ﴿ولا تبغ الفساد في الأرض﴾ ﴿ولا تمش في الأرض مَرَحاً﴾ وانتصاب «مَرَحاً» على الحال، أي: ذا مَرَح، وقرئ «مَرَحاً» بكسر الراء.

## الحاشية

\* قال المصنّف «وهي مستحقة قبل التركيب وإنما دخل عامل الجرّ بعد استقرارها» أي إنّ كسرة المناسبة مستحقة في «غلامي» قبل التركيب، أي قبل إدخال حرف الجرّ على غلامي في قولنا «مررت بغلامي» ثم دخل حرف الجرّ بعد استقرار كسرة المناسبة هذه، فيكون غلامي مجروراً بالباء وعلامة جرّه كسرة أخرى مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة السابقة.

\* قال المصنّف: واحترزت بقولي «وليس مثنى ولا جمع مذكر سالماً» من نحو غلاماي وغُلامَيِّ ومُسْلِمَيِّ فإنَّ الياء التي هي علامة الإعراب تثبت فيهما جرّاً ونصباً مدغمة في المضاف إليه الذي هو ياء المتكلم، والألف تثبت في المثنى رفعاً، وليس شيء من الحرف المدغم وهو ياء الإعراب المدغمة في ياء المتكلم، ولا من الألف قابلاً للتحريك بكسرة المناسبة التي منع بسببها ظهور الإعراب فحينئذ يكون الإعراب ظاهراً لا مقدّراً، وأمّا الواو في جمع المذكر السالم رفعاً فإنّها تقلب ياءً وتدغم في ياء المتكلم، لذلك لا تقبل بعد انقلابها وإدغامها حركة المناسبة للياء، فإذا قلت: جاء مُسْلِمَيِّ، فإنَّ «مُسْلِمَيِّ» فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء والمدغمة في ياء المتكلم فيكون إعرابه ظاهراً لا مقدّراً.

واحترزت بقولي «ولا منقوصاً» عن الاسم المنقوص لأنَّ ياءه تدغم رفعاً ونصباً وجرّاً في ياء المتكلم فتكون كالمثنى، وكجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجرّ.

واحترزت بقولي «ولا مقصوراً» عن الاسم المقصور لأنَّ ألفه تثبت أي تبقى قبل ياء المتكلم في الرفع والنصب والجرّ، وألف المقصور هذه لا تقبل حركة المناسبة وهي الكسرة، فالمقصور في صورته عند الإضافة لياء المتكلم يشبه صورة المثنى عند إضافته لياء المتكلم في حالة رفعه، وكلاهما تلزيمه الألف التي لا تقبل حركة المناسبة وهي الكسرة، وإنَّ كان المثنى إعرابه ظاهر بالألف نفسها، أمّا المقصور فإعرابه مقدّر سواء أضيف أو لا.

\* قال تعالى: ﴿يَا بَشْرَايَ هَذَا غُلَامٌ﴾ (من الآية ١٩ من سورة يوسف).

ألقي إخوة يوسف أخاهم في الجبّ وعادوا لأبيهم وقالوا لقد أكله الذئب، والذي حدث بعد إلقائهم له في الجبّ يصوّره قوله تعالى ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَايَ هَذَا غُلَامٌ وَأَسْرَوْهُ بِضَاعَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾. سيّارة: أي مسافرون، واردهم: أي الذي يرد الماء ليستقي لهم منه فأدلى دلوّه في البئر فتعلّق بها يوسف فأخرجه، فلمّا رآه قال يا بشراي، فعلم بذلك إخوته فأتوه وأخفوا أمره جاعليه بضاعة بأن قالوا هذا عبدنا أبق وسكت يوسف خوفاً من أن يقتلوه.

فتحت ياء المتكلم في «بشرى» ولم تسكن لوجود الألف الساكنة قبلها وذلك مثل «عصاي»، وقد أضاف البشري لنفسه لأنها بشرى له أو لقومه، وقد كتبت ألف «بشري» مقصورة لأنها منقلبة عن ياء بدليل المثني وهو بُشْرَيان والجمع وهو بُشْرِيَّات.

والنداء في «يا بُشْرَي» مجازي، والمعنى: احضري أيتها البشري فهذا وقتك، وقد نوديت البشري مضافة إلى ياء المتكلم ففي الألف إذا فتحة إعراب مقدرة للتعذر لأن «بشري» منادى مضاف، وقرأ الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي وهم من السبعة «يا بشري» بغير إضافة، وقراءتهم هذه هي المرسومة في المصحف ويكون المقدّر على قراءتهم في الألف للتعذر ضمة بدون تنوين لأنها ضمة بناء لا ضمة إعراب إذ المنادى المفرد أي غير المضاف ولا الشبيه بالمضاف يبنى على الضم في موضع نصب، والمنادى هنا مفرد ونكرة مقصودة وذلك كما في قولك «يا فتى»<sup>(١)</sup> إذا كان النداء لمعين أي لنكرة مقصودة فالمقدّر فيه ضمة بناء وبدون تنوين لأن التنوين والبناء لا يجتمعان، أو يكون المقدّر على قراءتهم فتحة إعراب على اعتبار أن «بشري» منادى شائع أي نكرة غير مقصودة فيكون منصوباً بفتحة مقدرة للتعذر هي فتحة إعراب وذلك مثل «يا حسرةً على العباد»<sup>(٢)</sup> إلا أن «بشري» لم ينون مثل «حسرة» لكون «بشري» ممنوعاً من الصرف بسبب ألف التانيث المقصورة.

(١) يجوز اعتبار «يا فتى» منادى نكرة غير مقصودة أيضاً إذا صدر من أعمى مثلاً ويكون منصوباً بفتحة مقدرة على الألف للتعذر ويجوز تنوينه في هذه الحالة، ويكون التنوين للتمكين لأن «فتى» مصروف.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة يس، والنداء في الآية مجازي، والمعنى: احضري أيتها الحسرة فهذا أوانك، وحسرة منادى منصوب لأنه نكرة غير مقصودة، وعلى العباد صفة لها لأن أشباه الجمل بعد النكرات صفات، أو «حسرة» منادى منصوب لأنه شبيه بالمضاف مثل يا ضارياً رجلاً ويا محباً للخير، وتكون «على العباد» جازاً ومجروراً متعلقاً بحسرة، وهذه هي القراءة المرسومة في المصحف، وقرأ ابن عباس والضحاك شذوذاً يا حسرة العباد، أي يا تحسيرهم من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله، وهناك إعراب آخر في «يا حسرة» وهو أن المنادى محذوف وحسرة مفعول مطلق والتقدير: يا أيها الناس انحسروا حسرة على العباد.



\* قال المصنّف: والنوع الثاني الذي تُقدَّر فيه الحركات الثلاث المقصور وهو الاسم: فخرج الفعل نحو يخشى، والحرف نحو على، المعرب: فخرج الاسم المبني نحو إذا، الذي في آخره ألف لازمة: فخرجت الألف غير اللازمة كالألف في المثنى رفعاً فإنّها تقلب ياء في النصب والجرّ، وذلك كالفتى والعصا<sup>(١)</sup>.. فتكون الألف ساكنةً رفعاً ونصباً وجرّاً وتقدَّر فيها الحركات الثلاث لتعدّر تحرّكها لأنّ الألف لو تحركت لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفاً آخر هو الهمزة وهو حرف صحيح فلا يمكن تحريك الألف مع بقائها ألفاً أي حرف علة.

\* كتب أحد الفضلاء وهو ابن الرعاد النحوي الشاعر الذي أخذ النحو عن ابن الحاجب وتوفى في سنة ٧٠٠هـ خطاباً وأرسله من مدينة قوص في صعيد مصر إلى القاهرة إلى بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي شيخ العربية بمصر المتوفى في سنة ٦٩٨هـ وهو يتشوّق في الخطاب إليه ويشكو له فيه نحوه، يقول:

سَلِّمْ على المولى البهاء وصف له      شوقي إليه وأنّني مملوكُهُ  
أبدأ يحركني إليه تشوّقي      جسمي به مشطوره منهوكُهُ  
لكن نحت لبعد فكأنّني      ألف وليس بممكن تحريكُهُ

سَلِّمْ وصِفْ: أي أيّها الخطاب، صِفْ: على وزن علّ، أصلها إَوْصِفْ على وزن إِفْعَلْ، حذفت الهمزة الزائدة التي جيء بها للنطق بالسكن تخفيفاً ثم حذفت الواو الساكنة الأصلية لأنه لا يبتدأ بساكن ، والمولى يطلق على معانٍ منها الحليف والمنعم

---

(١) كتبت الألف في الفتى مقصورة لأنّها منقلبة عن ياء بدليل المثنى فَتَيَّانَ وجمع التكسير فُتَيَّة وفَتَيَّان، وكتبت في العصا ممدودة لأنّها منقلبة عن واو بدليل المثنى عَصَوَان وجمع التكسير عَصِيَّ بكسر العين وضمّها وأصلها عُصَوِي على وزن فُعُول، اجتمع الواو والياء وكانت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، والمثنى وجمع التكسير يردّان الأشياء إلى أصولها، وقد مثل المصنّف بهذين المثالين للإشارة إلى عدم وجود فرق في الاسم المقصور بين ما كان أصل ألفه واواً وما كان أصل ألفه ياء.

والوليّ والمعنق والمعنق، وفي البيت الأخير نوع من البديع يسمّى التوجيه<sup>(١)</sup>، البهاء: بدل كلّ أو عطف<sup>(٢)</sup> بيان، شوقي: من إضافة المصدر لفاعله، إليه: جار ومجرور متعلّق بشوق المصدر أو بصِفِ الفعل أو بمحذوف هو اسم مفعول مشتق تقديره موجهاً حال من شوقي، وأتّني مملوكه: الواو عاطفة وجملة أنّني مملوكه من أنّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر معطوف على شوقي عطف مفرد على مفرد أي صف له شوقي إليه ومملوكيتي له، أو المصدر مفعول به لفعل محذوف يماثل المذكور والعطف عطف جملة على جملة والتقدير: صف له شوقي إليه وصف له مملوكيتي له، أو الواو للحال وجملة «أنّني مملوكه» حال من الياء في شوقي والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو المضاف أو الإضافة والأول لفظي والثاني معنوي، ومملوك اسم مفعول يرفع نائب فاعل ونائب فاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. أبداً يحركني تشوّقي: يعني أنا ساكن لكن شوقي إليه يحركني، ولا يخفى ما في السكون والتحريك من البديع، أبداً: ظرف زمان متعلّق بيحرك الآتي، وياء المتكلم في يحركني مفعول به مقدّم، وتشوّق فاعل مؤخّر مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها كسرة المناسبة، وتشوّقي من إضافة المصدر لفاعله، جسمي به: أي بتشوّقي، و«به» جار ومجرور متعلّق بمشطور الآتي والباء سببيّة أي وجسمي ذهب نصفه بسببه، وحذف «به» من منهوكه. مشطوره منهوكه: مشطوره خبر أول للمبتدأ وهو مضاف والهاء ضمير الغائب يعود إلى الجسم مضاف إليه، منهوكه خبر ثانٍ والهاء مضاف إليه يعود إلى الجسم، والمشطور عند علماء العروض البيت سقط نصفه وهوماخوذ من قولك شطرت الشيء إذا قطعتة نصفين، والمنهوك البيت سقط ثلثاه من قولك نهكه

(١) يحتمل أن الشاعر قصد به المدح أو الذمّ، والتوجيه من المحسنات المعنوية، وهو إيراد الكلام محتملاً المدح والذمّ كما وقع لبشار بن برد حين أعطى ثوباً لخياط أعور ثم قال له وكان اسمه عمراً:

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء

(٢) وأعر به بعض المحشّين نعتاً للمولى، وفيه نظر، لأنّ البهاء علم فكيف ينعت به، اللّهم إلا أن يريد به البهاء الذي هو الجمال علي سبيل التورية، فيكون من باب الوصف بالمصدر أي المولى ذي البهاء.

المرض إذا أضعفه، والضمير في منهوكه عائد إلى المشطور، والمعنى على هذا إنه ذهب نصفه ثم ذهب ثلثا الباقي فيكون الباقي سدساً، وقد قرّر ذلك بعض الأشياخ<sup>(١)</sup>، لكنه مردود بأن منهوكه خبر ثانٍ عن جسمي فيتعيّن أن ضمير منهوكه عائد إلى الجسم، وذهب بعضهم إلى أن معنى منهوكه أي منقوصه يقال نهكت أي نقصت وليس معنى منهوكه أي ذهب ثلثاه لئلا ينافي قوله مشطوره إلا أن يجعل منهوكه بدل إضراب من مشطوره وهو مبنيّ على أن ضمير منهوكه عائد إلى الجسم لا إلى المشطور لكن: حرف استدراك مهمل. لُبْعْدِه: اللام حرف جرّ يفيد التعليل، ويُبْعَد مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله. فكأنني: الفاء للسببية. أَلِفٌ: خبر كأنّ، ومعنى قوله «لكن نحت لبعدِه فكأنني ألف .. إلخ» أن النحول لبعدِه سبب في أنني أصبحت أشبه الألف التي لا يمكن تحريكها، والواو في قوله «وليس» للعطف، والباء في قوله «بممكن» حرف جرّ زائد، و«تحريكه» من إضافة المصدر لمفعوله.

✽ عرّف المصنّف المنقوص فقال: هو الاسم: فخرج الفعل نحو يرمي، المعرب: فخرج المبني نحو الذي، الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة: فخرج المثني وجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجرّ وخرج أيضاً الأسماء الستة في حالة الجرّ، وذلك نحو القاضي<sup>(٢)</sup> والداعي.

✽ قال تعالى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ (من الآية ٣١ من سورة الأحقاف).

سمع نفر من الجنّ الرسول يقرأ القرآن فذهبوا إلى قومهم وقالوا يا قومنا أجيّبوا داعي الله إلى الإيمان وهو محمد، والشاهد ظهور الفتحة على آخر الاسم المنقوص وهو الياء لخفتها.

(١) جمع بعض الناطقين جموع «شيخ» في البيت الآتي وكلّها جموع تكسير:

مشايخ مشيوخاء مشيخة كذا شيوخ وشيوخان

(٢) مكل المصنّف بهذين المثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين الياء المنقلبة عن واو في الداعي إذ أصله الدّاعِ لِأنّ الفعل دعا يدعو، أو الياء المتأصلة كالقاضي لأنّ فعله قَضَى يَقْضِي.

﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ﴾ (من الآية ٥ من سورة مريم).

الواو عاطفة، خاف فعل يتعدى بنفسه وبحرف الجرّ.

﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّرَاقِيَ﴾ (الآية ٢٦ من سورة القيامة).

كلاً حرف استفتاح بمعنى ألا، وفاعل بلغت ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الروح المعلومة من السياق، والتراقي جمع تَرْقُوة وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق، وثغرة النحر هي مكان النحر أي مكان الذبح، والعاتق هو الكتف، والمراد عظم الحلق أي الحلقوم، وجواب الشرط مقدّر هو جملة ﴿إِلَى رِيِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقِ﴾ الاسمية المقرونة لذلك بالفاء الرابطة وهي مأخوذة من آية لاحقة هي قوله تعالى فيما بعد ﴿إِلَى رِيِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقِ﴾ أي إذا بلغت الروح الحلقوم رفعت إلى الله تعالى.

﴿وَلَا تَنْسَ نَصِيكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (من الآية ٧٧ من سورة القصص).

الخطاب لقارون، ومعنى الآية واضح، وقيل إن معنى نصيبك من الدنيا القطن والكفن، من الدنيا: جاز ومجرور متعلّق بتنسّ أحوال من نصيب المعرفة بإضافتها إلى ضمير لأنّ أشباه الجمل بعد المعارف أحوال، والدنيا بأل ممنوعة من الصرف لأنّها على وزن الفُعْلَى وهي علم على نقيض الآخرة<sup>(١)</sup>، وهي أيضاً مؤنثة لأنّ وزن الفُعْلَى مختوم بألف التأنيث المقصورة، وتصرف الدنيا التي هي علم إذا نكّرت بزوال آل منها، والنسبة إلى «الدنيا» الدنيويّ والدنياويّ والدُنْيِيّ، وتجمع الدنيا على دُنَا وأصل دُنَا دُنُو تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت الألف نطقاً لالتقاء الساكنين وهما الألف نفسها والتنوين، ومصدر الدنيا الدُّنُو فالياء في الدنيا أصلها واو ثم قلبت هذه الواو ياءً لأنّ فُعْلَى إذا كانت اسماً من ذوات الواو أبدلت واوها ياء.

(١) الدنيا التي هي نقيض الآخرة ممنوعة من الصرف كما ذكرنا لأنّ كلّ اسم على وزن فُعْلَى ممنوع من الصرف علماً كان كالدنيا أو غير علم كالرُّجْعَى، قال في اللسان: وحكى ابن الأعرابي «ما له دنياً ولا آخره» فَنُوْن «دنياً» تشبيهاً لها بفُعْلَلٍ، قال: والأصل أن لا تصرف لأنّها فُعْلَى.

أما دنيا بدون أل فهي اسم تفضيل مؤنث، مذكّره هو أدنى، وقد يحلّيان بآل، وأدنى المذكر ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، ومؤنثه دنيا ممنوع من الصرف لألف التانيث المقصورة لأنّه على وزن فُعْلَى وذلك بصرف النظر عن كتابة الألف على غير ما تكتب عليه ألف التانيث المقصورة في حبلَى ونحوها.

❖ قال تعالى ﴿لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ (من الآية ١٤ من سورة الكهف).

أي: قال أهل الكهف ربُّنا ربُّ السماوات والأرض لن ندعوَ من دونه إلهاً، من دونه: أي غيره، والجار والمجرور حال من إلهاً لأنَّ أصله صفة لنكرة ثم تقدّمت الصفة على الموصوف فأصبحت حالاً، وإذا عددنا إلهاً علماً معرفة فإنَّ «من دونه» تكون حالاً ابتداءً.

❖ قال تعالى ﴿لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ (من الآية ٣١ من سورة هود).

أي لن يؤتيَ الله قومَ نوح الذين آمنوا<sup>(١)</sup> به خيراً، ويؤتيهم بمعنى يعطيهم يتعدّى لمفعولين هما ضمير «هم» و«خيراً»، وخيراً أفعِل تفضيل لأنَّ أصله أخير، فحذفت الهمزة تخفيفاً ونقلت فتحة الياء إلى الخاء الساكنة قبلها ليتمكن البدء بالسّاكن.

❖ قال تعالى: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ﴾ (من الآية ٤٩ من سورة الفرقان)

اللام حرف جرّ يفيد التعليل، نحْيِي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل بالفتحة الظاهرة على الياء لخفّتها وأنَّ والفعل في تأويل مصدر صريح هو الإحياء مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بأنزلنا من قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾، مَيِّتًا: نعت لبلدة وإنما ذكر

---

(١) الكلام في هذه الآية حكاية لما قال نوح لقومه حين جادلهم، والمراد بالذين لن يؤتيهم الله خيراً قوم نوح الذين آمنوا به، لا الذين كفروا، يتّضح ذلك من أوّل الآية، قال نوح ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ - أي المؤمنين - لن يؤتيهم الله خيراً، الله أعلم بما في أنفسهم إني إذا لمن الظّالمين﴾.

باعتبار المكان، وقيل مَيَّتَ بالتخفيف يستوي فيه المذكر والمؤنث، ومَيَّتَ ومَيَّتَ اسم فاعل أو صفة مشبهة وفعلهما مات اللزوم، ونُسْقِيَهُ أي الماء المتقدم ذكره من أَسْقَى يُسْقِي، وتكملة الآية ﴿مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَاماً وَأَنْعَامِي كَثِيراً﴾.

✽ قال تعالى ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ (الآية ٤٠ من سورة القيامة).

الهمزة في أليس للاستفهام، وليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، ذلك: اسم إشارة اسم ليس واللام حرف بُعْد والكاف حرف خطاب، والباء زائدة وقادر خبر ليس منصوب محلاً مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد أو بعبارة أخرى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وفاعل اسم الفاعل «قادر» ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، أن يحيي: في تأويل مصدر صريح مجرور بعلی أي على إحياء، والجار والمجرور متعلق بقادر، والمعنى: أليس الله قادراً على إحياء الموتى فأجاب الرسول على هذا السؤال: «بلى»<sup>(١)</sup>.

✽ قال تعالى (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) (من الآية ٣٦ من سورة الإسراء).

قفا يقفو أي اتَّبَعَ يَتَّبِعُ أو تَتَّبَعَ يَتَّبِعُ، لا ناهية جازمة، ما اسم موصول مبني على السكون في موضع نصب مفعول به، ليس من أخوات كان، عِلْمٌ اسم ليس مؤخر، لك جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائناً خبر ليس مقدم، وجملة ليس واسمها وخبرها صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب، به جار ومجرور أصله صفة لعِلْمِ النكرة ثم تقدمت الصفة على الموصوف فأصبحت حالاً منه، والذي سوغ مجيء صاحب الحال نكرة تقدم الحال عليه وكونها شبه جملة، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل الناقص ليس، وقرئ شذوذاً، «ولا تقف» بضم القاف وإسكان الفاء على وزن تَقُمْ ومعناه تَتَّبِعْ أيضاً وفعله قَافَ يَقُوفُ.

(١) إذا وقع بعد همزة الاستفهام أداة نفي فإنَّ الجواب في الإيجاب يبدأ ببلى وليس بنعم على الأصح.

\* قال تعالى (ولا تُبْغِ الفسادَ في الأرضِ ﴿٧٧﴾ (من الآية ٧٧ من سورة القصص).

في الأرض جار ومجرور متعلّق بتبغ، أو حال من الفساد المصدر الجامد عند البصريين، أو متعلّق بالفساد المصدر المشتق عند الكوفيين.

\* قال تعالى ﴿ولا تَمْشِ في الأرضِ مَرْحاً﴾ (من الآية ٣٧ من سورة الإسراء) (١).

مَرْحاً بفتح الراء حال منصوب على التأويل بالمشتق عند البصريين أي ذا مرح بمعنى صاحب مرح لأنَّ مَرْحاً مصدر جامد عندهم والحال لابدّ من اشتقاقه، وصاحب الحال هو فاعل «تمش» الضمير المستتر وجوباً «أنت»، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل «تمش» ومن الممكن عدم تأويل المصدر الجامد على هذا النحو بل جعله بمعنى المشتق مباشرة دون حاجة إلى التأويل فيكون قوله تعالى ﴿ولا تَمْشِ في الأرضِ مَرْحاً﴾ بمعنى لا تَمْشِ في الأرضِ مَرْحاً، ومَرْحاً اسم فاعل أو صفة مشبّهة وكلاهما من المشتقات، ومن الممكن أيضاً إبقاء المصدر «مَرْحاً» الحال على وضعه الأصلي أي على جموده، وعدم القيام بتأويله بذي مَرْح أي صاحب مرح، وعدم جعله كذلك بمعنى المشتق «مَرْح» مباشرة بدون الحاجة إلى تأويله، وذلك بالاكْتفاء بإدخال هذا المصدر في باب المبالغة فيكون القصد المبالغة في فاعل لا تَمْشِ حتى لكانه المرح نفسه، وقيل إنّ معنى «مَرْحاً» بفتح الراء، أي لأجل المَرْح بالكبر والخيلاء فتعرب مَرْحاً مفعولاً لأجله، وقرأ يعقوب «مَرْحاً» بكسر الراء على الحال دون حاجة للتأويل بالمشتق لأنَّ «مَرْحاً» اسم فاعل أو صفة مشبّهة كما ذكرنا وهما مشتقان.

\* قال المعلق: «ومنه قوله تعالى ﴿قل أرايتم إن أصبح ماؤكم غوراً﴾ (٢) وكذلك تجري هذه التأويلات في وقوع المصدر نعتاً».

(١) ومن الآية ١٨ من سورة لقمان.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الملك.

ومنه: أي من وقوع المصدر - وهو غَوْرًا - خبراً، فهو خبر لأصْبَحَ، في وقوع المصدر نعتاً؛ وذلك نحو: جاء رجلٌ عدْلٌ، والمصدر «غَوْرًا» من غَاَرَ يَغْوِرُ.

## حدّ البناء

### المبني على السكون، والمبني على السكون أو نائبه

#### المتن

\* ثم قلت: بابُ: البناء ضدّ الإعراب، والمبنيّ إمّا أن يطرد فيه السّكون وهو المضارع المتّصل بنون الإناث نحو يَتَرَبَّصُنَ وَيُضَيِّعُنَ، أو الماضي المتّصل بضمير رفع متحرك كضربت وضربنا، أو السكون أو نائبه وهو الأمر نحو اضرب واضربا واضربوا واضربي واغز واغز واخش وارم.

#### الشرح

\* وأقول: قد مضى أنّ الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذكرتُ هنا أنّ البناء ضدّ الإعراب فكأنني قلتُ: ليس البناء أثراً يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذلك كالكسرة في «هؤلاء» فإنّ العامل لم يجلبها بدليل وجودها مع جميع العوامل.

والبناء: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديرًا، وذلك كلزوم هؤلاء للكسرة ومنذُ للضمة وأين للفتحة.

ولما فرغت من تفسيره شرعتُ في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أسبق إليه، وذلك أنني جعلت المبنيّ على تسعة أقسام: الأول المبنيّ على السكون وقدّمته لأنّه الأصل، والثاني المبني على السكون أو نائبه المذكور في الباب السابق، وثنّيت به لأنّه شبيه بالسكون في الخفة، والثالث المبنيّ على الفتح وقدّمته على المبنيّ على الكسر لأنّه أخفّ منه، والرابع المبنيّ على الفتح أو نائبه المذكور في الباب السابق، والخامس



المبنيّ على الكسر وقدّمته على المبني على الضمّ لأنّه أخفّ منه، والسادس المبنيّ على الكسر أو نائبه المذكور في الباب السابق، والسابع المبنيّ على الضمّ، والثامن المبنيّ على الضمّ أو نائبه، والتاسع ما ليس له قاعدة مستقرّة بل منه ما يبنّى على السكون، وما يبنّى على الفتح، وما يبنّى على الكسر، وما يبنّى على الضمّ، وسأشرحها مفصّلة إن شاء الله شرحاً يزيل عنها خفاءها.

**الباب الأول:** ما لزم البناء على السكون وهو نوعان أحدهما: المضارع المتّصل بنون الإناء كقوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ فيترَبَّصْنَ ويُرْضِعْنَ فعلان مضارعان في موضع رفع لخلوهما من الناصب والجازم، ولكنهما لمّا اتّصلا بنون النسوة بنيا على السكون، وهذان الفعلان خبريان لفظاً طلبيان معنى، ومثلهما «يرحمك الله» وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيد والإشعار بأنهما جديران بأن يُتلقّا بالمسارعة فكأنهنّ امتثلنّ، فهما مُخَبَّرٌ عنهما بموجودين.

**الثاني:** الماضي المتصل بضمير رفع متحرك نحو ضربتُ وضربتُ وضربتُ وضربنا زيداً، والأصل فيه ضَرَبَ بالفتح فاتّصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك وهو التاء في المُثَلِّ الثلاثة الأولى لأنها فاعل، و«نا» في المثال الرابع، وهما متحركان، وأعني بذلك أنّ التاء متحركة والحرف المتّصل بالفعل من «نا» وهو النون متحرك فلذلك بنيت الأمثلة على السكون.

واحتُرزت بتقييد الضمير بالرفع، من ضمير النصب، فإنّه يتّصل بالفعل ولا يغيّره عن بنائه على الفتح الذي هو الأصل فيه نحو ضَرَبَكَ زيدٌ وضَرَبَنَا زيدٌ، وبتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن نحو ضَرَبَا وضَرَبُوا فإنّه لا يقتضي سكون الفعل أيضاً بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الألف مفتوحاً ويضمّ قبل الواو كما مثّلنا، وأمّا نحو «اشْتَرَوْا الضلالة بالهدى» ونحو «دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُوراً» فالأصل اشتريوا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن، ودَعَوْوا بواوین أولاهما مضمومة قبل الضمير الساكن ثم تحرّكت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ومعنى ﴿دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُوراً﴾ قالوا: يا ثُبُورَاهُ، أي يا هلاكاه.

**الباب الثاني:** ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد وهو فعل الأمر، وذلك لأنه يُبْنَى على ما يُجَزَّم به مضارعه، فيبني على السكون في نحو اضربْ، وعلى حذف النون في نحو اضربا واضربوا واضربي وعلى حذف حرف العلة في نحو اغزْ واخشْ وارم.

ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين في قوله عز وجل ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ إن «قولا» مبني على حذف النون، فأذكر ذلك عليه، وهو قول مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدى للإقراء غريب.

والفاء في الآية الكريمة عاطفة لقولا على اذهبا من قوله تعالى ﴿اذهبا إلى فرعون إنه طغى﴾ وكلّ منهما فعل أمر وفاعل، وهما مبنيان على حذف النون، و«له» جار ومجرور متعلق بقولا، وسمى ابن مالك هذه اللام لام التبليغ، ومثله ﴿وقلْ لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾ ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ﴾ و«قولا» مفعول مطلق، و«لينا» صفة له، أي قولا متلطفاً فيه ولا تغلظا عليه، والقول اللين قد جاء مفسراً في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ: هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى \* وَأَهْدِيكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى﴾

## الحاشية

\* عرّف المصنّف البناء بأنه: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديرًا. وقد مثّل للفظ، أمّا التقدير فهو نحو سيوييه من الأعلام المبنية على الكسر فإنه إذا نودي بني على ضمة مقدّرة منع من ظهورها كسرة البناء الأصلي، ونحو اضربِ القوم بكسر الباء لالتقاء الساكنين فإنّ سكون البناء في الفعل مقدّر بسبب الكسرة العارضة، ونحو يا موسى فإنّ ضمة البناء فيه مقدّرة على الألف للتعدّر.

\* قال المصنّف: «ولما فرغت من تفسيره شرعت في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أسبق إليه». أي ولما فرغت من تعريف البناء شرعت في تقسيمه تقسيماً غريباً لم

أُسبِقَ إليه، أي لم أُسبِقَ إلى جمع الأقسام وترتيبها على هذه الكيفية وإلا فالأقسام المذكورة في كلامهم لكن لا على هذا الترتيب والجمع المذكورين في كتاب ابن هشام هذا.

❖ ثم قال «والسادس المبنيّ على الكسر أو نائبه المذكور في البيت السابق».

أي: والقسم السادس المبنيّ على الكسر أو على نائبه من حركة أو حرف المذكور مماثلة لا شخصه في الباب السابق، أي في باب الإعراب وهو المجرور بالكسرة أو بنائب الكسرة من الحركات والحروف.

❖ قال المعلّق: إنّ المبنيّ على نائب الكسر من حركة أو حرف لا وجود له في الواقع وقد ذكره المصنّف لتتميم مقتضى القسمة العقلية. والحقّ أنّه يمكن التمثيل له باسم لا النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالماً مبنياً على الفتح، فإنّ الأصل في جمع المؤنث السالم إذا جاء اسماً لـ لا النافية للجنس أن يبنى على الكسر في موضع نصب، أي يبنى على ما ينصب به، وهو في الأساس منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، ولكن إذا بني على الفتح فإنّه في هذه الحالة يقال إنّ مبنياً على الفتحة النائبة عن الكسرة.

❖ مثال يجمع على أمثلة ومثّل، ومثّل يجمع على أمثال.

❖ يبنى الفعل الماضي المتّصل بضمير رفع متحرك نحو ضربتُ وضربنا على السكون لأنّ البناء على السكون هو الأصل والأخفّ من جهة، ولاستتقال توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة من جهة أخرى، وتعدّ «نا» ضمير رفع متحرك مع أنّها مبنية على السكون، لأنّه يلاحظ فيها النون فقط دون الضمير بتمامه.

❖ قال تعالى ﴿وَاشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ (من الآية ١٦ من سورة البقرة).

أي استبدلوا الضلالة بالهدى فالبناء حرف جرّ معناه الاستبدال وتدخل على المستبدل أي المتروك وهو الهدى. وقد فتحت الراء في الفعل مع أنّ الفعل الماضي يبنى في المعتاد على الضمّ إذا اتّصل بواو الجماعة نحو ضربوا لأنّ الأصل اشتَرَوْا

بفتح الراء مع بناء الياء على الضمّ لاتصال الفعل بواو الجماعة طبقاً للقاعدة، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الراء مفتوحة، وحركت واو الجماعة بالضمّة لالتقاء الساكنين وهما الواو نفسها والضاد، وإنّما كان التحريك بالضمّ لا بالكسر كالمعتاد لمناسبة الضمة للواو على اعتبار الواو ضمةً مطولة.

❖ قال تعالى ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضِيقًا مُّقْرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ (الآية ١٣ من سورة الفرقان).

ألقوا: أي الكفار، ومعنى «دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا» أي قَالُوا وَنَادَوْا يَا ثُبُوراه، أي يا هلاكاه، فالثبور هو الهلاك، وليس المقصود النداء على حقيقته لأنّ الهلاك لا ينادى، بل المقصود التمني، أي يتمنّون الهلاك من شدّة العذاب فكأنهم ينادونه ويقولون يا ثُبُوراه تعال فهذا حينك، منها: أي من جهنم، ومنها حال من مكاناً لأنّه في الأصل صفة له والصفة إذا تقدّمت على موصوفها النكرة انقلبت حالاً، مكاناً مفعول فيه ظرف مكان منصوب، ضيقاً يجوز بالتشديد وبالتخفيف نعت لمكاناً، مُّقْرَّنِينَ أي مصفّدين قرنت أيديهم أي جمعت إلى أعناقهم في الأغلال والأصفاد، والتشديد في مُّقْرَّنِينَ للتكثير، هنا ظرف مكان أي في ذلك المكان وهو جهنّم نفسها أو ظرف زمان أي في زمان إلقائهم فيها وهو يوم القيامة واللام حرف بُعْد والكاف حرف خطاب، ثُبُوراً: مفعول به على أنّ معنى دَعَوْا نادوا، ويجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً على أنّ معنى دَعَوْا انتَبَرُوا، ويكون المعنى: انتَبَرُوا هُنَالِكَ ثُبُوراً، أي هلكوا هُنَالِكَ هلاكاً.

وقد فتحت العين في الفعل دَعَوْا مع أنّ الفعل الماضي يبنى عادة على الضمّ إذا اتصل بواو الجماعة لأنّ الأصل دَعَوُْوا بواوين أو لاهما واو الفعل وهي مبنية على الضمّ قبل الضمير الساكن وهو واو الجماعة طبقاً للقاعدة ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

## \* فائدة :

العلة في الأصل المرض الذي يثبت تارة ويزول أخرى، وقد نسبت الألف والواو والياء للعلة لأنها كالمريض تثبت تارة وتزول أخرى.

\* قال تعالى ﴿هل أتاك حديث موسى﴾ إذ ناداه ربه بالوادي المقدس طوى \* اذهب إلى فرعون إنه طغى \* فقُلْ هل لك إلى أن تزكى \* وأهديك إلى ربك فتخشى ﴿ (الآيات ١٥-١٩ من سورة النازعات).

هل أتاك: أي يا محمد، طوى: هو اسم الوادي المقدس، ويجوز بالصرف والتنوين على معنى الموضع وبتركهما على تقدير المنطقة، طغى: تجاوز الحد في الكفر، هل لك: هل حرف استفهام، والتركيب معناه الدعوة أي أدعوك، تزكى: أي تتطهر من الشرك بأن تشهد أن لا إله إلا الله، وقرئ أيضاً بتشديد الزاي، والقراءتان سبعيتان، على التخفيف بحذف إحدى التائين، وعلى التشديد بقلب التاء الثانية زايًا وإدغامها في الزاي، وأهديك: أي وهل لك إلى أن أهديك إلى ربك أي أدلك على معرفته ببرهان، فتخشى: أي فتخافه، فالكلام كله دعوة في صورة استفهام لا أمر، وهذا من القول اللين إذ الأمر مبناه على الغلظة. لك، وإلى أن تزكى: كل منهما جار ومجرور متعلق بحرف الاستفهام «هل» المتضمن معنى الفعل أدعو، أو متعلقان بفعل مقدّر هو أدعو، وأدعو فعل متعدي بنفسه لا يحتاج إلى حرف جرّ للتعدية، فاللام حرف جرّ زائد والكاف مفعول به والتقدير أدعوك، ويجوز أن تكون لك خبراً لمبتدأ محذوف مؤخر، وإلى أن تزكى متعلقاً بمحذوف صفة لذلك المبتدأ، والتقدير: هل لك ميل إلى التزكية؟ ومثله: هل لك في الخير؟ أي هل لك رغبة كائنة في الخير؟

\* قال تعالى ﴿اذهبا إلى فرعون إنه طغى﴾ فقولا له قولاً ليلاً لعله يتذكر أو يخشى ﴿. (الآيتان ٤٣، ٤٤ من سورة طه).

قال المصنف «من غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى إلقاء النحو - أي تدريسه - ببلدنا هذه - أي مصر - سمع قول بعض المعربين في قوله عز وجل:

﴿فَقُولَا لَهُ - أَي لَفِرْعَوْنَ - قَوْلًا لَيْنًا﴾ إِنَّ قَوْلًا فعل أمر مبني على حذف النون، فأنكر ذلك - أي بناء قَوْلًا على حذف النون - عليه، وهو - أي بناء قَوْلًا على حذف النون - قول مشهور بين الطلبة - أي الشَّادِينَ - فخفاؤه على من يتصدى للاقراء - أي لتدريس النحو - غريب!!

قال بعض العلماء تعليقاً على كلام ابن هشام هذا: إن كان هذا المنكرُ ممَّن يقول بإعراب فعل الأمر فإنكاره صحيح، وحينئذ فقولاً مجزوم بلام الأمر المقدرة وعلامة جزمه حذف النون، وإن كان المنكرُ ممَّن يقول ببناء الأمر فلا صحة لإنكاره.

إنهبا: أي موسى وأخوه هارون، إنَّه طغى: أي تجاوز الحدَّ في الكفر بادعاء الربوبية، لعلَّه يتذكَّر: معنى لعلَّ التعليل وليس الترجيُّ كالمعتاد كما جاء في بعض الحواشي، ويبدو أنَّ مردَّ قول القائلين بهذا هو أنَّ القول اللَّيِّن من الممكن أو المتوقَّع أن يؤدي إلى الإيمان فيكون علَّة له، وعندني أنَّ معنى لعلَّ في هذه الآية على أصله وهو الترجيُّ لأنَّ موسى وأخاه هارون أمراً بأن يتلطَّفا في دعوة فرعون رجاءً لهديته، لا أنَّ التلطُّف هو علَّة الإيمان وإن كان من أسبابه، والدليل أنَّ فرعون لم يؤمن مع أنَّهما تلطَّفا إليه.

فقولاً له: سمَّى ابن مالك اللام الواقعة بعد القول لام التبليغ الجارَّة، لأنَّ مدخول اللام هو المبلِّغ أي الذي يبلِّغُه المتكلمُ الكلامَ، ومثله في كون اللام الجارَّة للتبليغ قوله تعالى ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) من الآية ٥٣ من سورة الإسراء، قل: أي يا محمد، لعبادي. أي المؤمنين.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة النور، قل: أي يا محمد، يغضُّوا من أبصارهم أي عملاً لا يحلَّ لهم نظره، ومن حرف جرٍّ زائد.

(٣) من الآية ١١٧ من سورة المائدة، أن عِبُدُوا اللَّهَ أنَّ حرف تفسير بمعنى أي مبني على السكون لا موضع له من الإعراب، والتقدير «أي عِبُدُوا اللَّهَ» وحركت النون بالكسر لالتقاء الساكنين، و«اعبُدوا اللَّهَ» في موضع نصب بدل احتمال من «ما» في قوله «ما أَمَرْتَنِي» أو جملة تفسيرية «لما» هذه لا موضع لها من الإعراب، والاستثناء في الآية مفرغ، والأصل: ما قلت لهم شيئاً إلا ما أَمَرْتَنِي بِهِ، فالكلام منفي والمستثنى منه محذوف، وما مفعول به لقلت اسم موصول في موضع نصب.

أما قولاً فهي مفعول مطلق مبين للنوع، والقول اللين في هذه الآية قد جاء مفسراً في آية أخرى من سورة أخرى هي قوله تعالى ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى \* وَأَهْدِيكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى﴾ على نحو ما أوضحنا، وقرئ أيضاً «يَذْكُرُ» بقلب التاء ذالاً وإدغام الذال في الذال.

## المبني على الفتح

### المتن

\* ثم قلت: أو الفتح، وهو سبعة: الماضي المجرد كضَرَبَ وضَرَبَكَ وضَرَبًا، والمضارع الذي باشـرته نون التوكيد نحو ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾ و﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ وليكوناً بخلاف نحو ﴿تُبْلَوْنَ﴾ و﴿يَصُدُّكَ﴾، وما رُكِبَ من الأعداد والظروف والأحوال والأعلام نحو «أحد عشر» ونحو: هو يأتينا صباح مساءً، و: بعضُ القوم يسقط بينَ بينٍ، ونحو: هو جاري بيتَ بيتٍ، أي ملاصقاً: ونحو «بعلبك» في لُغِيَّةٍ، والزَّمنُ المبهم المضاف لجملة، وإعرابه مرجوح قبل الفعل المبني نحو: على حينِ عاتبتُ المشيبَ على الصُّبَا، على حينِ يستصـبـين كلُّ حلـيم، وراجح قبل غيره نحو: هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقهم، و: على حينِ التواصلِ غير داني، والمبهم المضاف لمبني نحو ﴿وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ و﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ و﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ ويجوز إعرابه.

### الشرح

\* وأقول: الباب الثالث من المبنيات: ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة أنواع، النوع الأول: الماضي المجرد ممّا تقدّم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو ضَرَبَ وَحَرَجَ وَاسْتَخَرَجَ وضَرَبًا وضَرَبَكَ وضَرَبِيه وأما نحو رَمَى وَعَقَا فأصله رَمَى وَعَقَوَا، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، فسكون آخرهما عارض، والفتحة مقدرة في الألف، ولهذا إذا قدّر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيـل رميت وعفوت كما سيأتي.

والنوع الثاني: المضارع الذي باشرته نون التوكيد كقوله تعالى ﴿لِيُنَبِّذَنَّ فِي  
الْحُطْمَةِ﴾ واحترزت باشتراط المباشرة من نحو قوله تعالى ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ  
وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ فَإِنَّ الفعل في ذلك معرب وإن أُكِّدَ بالنون، لأنَّه قد فصل بينهما  
بالواو التي هي ضمير الفاعل، وهي ملفوظ بها في قوله تعالى ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ومقدِّرة  
في قوله تعالى ﴿لَتَسْمَعُنَّ﴾ إِذِ الأصل لتسمعوتنَّ، فحذفت نون الرفع استثقلاً  
لاجتماع الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

والنوع الثالث: ما رُكِّبَ تركيب المزج من الأعداد وهو الأحد عشر والإحدى  
عشرة إلى التسعة عشر والتسع عشرة، تقول: جاءني أحد عشر ورأيت أحد عشر  
ومررت بأحد عشر ببناء الجزئين على الفتح، وكذلك القول في الباقي إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ  
واثْنَيْ عَشَرَ فَإِنَّ الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى بالألف رفعا وبالياء جراً  
ونصباً.

والنوع الرابع: ما رُكِّبَ تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية، مثال  
ما رُكِّبَ من ظروف الزمان قولك: فلان يأتينا صباح مساءً، والأصل صباحاً ومساءً،  
أي في كلِّ صباح ومساءً، فحذف العاطف وركَّب الظرفان قصداً للتخفيف تركيب  
خمسة عشر، قال الشاعر:

ومن لا يصرف الواشين عنه      صباح مساءً يبيغوه خبالاً

ولو أضفت فقلت «صباح مساءً» لجاز: أي صباحاً ذا مساءً، فلذلك أضفته إليه  
لما بينهما من المناسبة، وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان، ونظيره في الإضافة  
قوله تعالى ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ فأضيف الضحى إلى ضمير العشيّة،  
وقيل: الأصل أوضحى يومها، ثم حذف المضاف، ولا حاجة إلى هذا، وتقول «فلانٌ  
يأتينا يومَ يومٍ» أي يوماً فيوماً: أي كلَّ يوم، قال الشاعر:

أتِ الرزقُ يومَ يومٍ فأَجْمِلْ      طلباً، وأبغِ للقيامَةِ زادا

ومثال ما رُكِّبَ من ظروف المكان قولك «سُهِلَّتِ الهمزةُ بينَ بينٍ» وأصله بينها



وبين حرف حركتها، فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية، وحذف العاطف وركب الطرفان، وقال الشاعر:

نحْمي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

والأصل «بين هؤلاء وبين هؤلاء» فأزيلت الإضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر، وهذان الطرفان اللذان صارا طرفاً واحداً في موضع نصب على الحال، إذ المراد «وبعضُ القوم يسقط وسطاً» والحقيقة: ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة، يقال: رجلٌ حامي الحقيقة، أي أنه شهم لا يُضام.

والنوع الخامس: ما ركب تركيب خمسة عشر من الأحوال، يقولون: فلان جاري بيت بيت، وأصله بيتاً لبيت: أي ملاصقاً، فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان، وعامل الحال ما في قوله «جاري» من معنى الفعل فإنه في معنى مجاوري، وجوزوا أن يكون الجار المقدر «إلى» وأن لا يقدر جار أصلاً، بل فاء العطف، وقالت العرب أيضاً «تساقطوا أخول أخول» أي متفرقين، وهو بالخاء المعجمة، قال الشاعر يصف ثوراً يطعن الكلاب بقرنه:

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطُ شَرَارِ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولَا

وفي الحديث «كان يتخولنا بالموعظة» أي يتعهدنا بها شيئاً فشيئاً مخافة السامة علينا، قال أبو علي «هو من قولهم: تساقطوا أخول أخول، أي: شيئاً بعد شيء» وكان الأصمعي يرويه «يتخولنا» بالنون، ويقول: معناه يتعهدنا.

فإن قلت: ما الفرق بين هذا النوع والبيت الذي أنشدته في النوع الذي قبله، فإنك زعمت ثم أن «بين بين» فيه حال؟

قلت: معنى قولي هناك أنه متعلق باستقرار محذوف، وذلك المحذوف هو الحال، لا أنه نفسه حال، بخلاف هذا النوع، فإن المركب نفسه حال، لأنه ليس بظرف بخلاف بين بين فإنه ظرف، وإذا أخرجت شيئاً من هذه الظروف والأحوال عن الطرفية والحالية تعينت الإضافة وامتنع التركيب، تقول: هذه همزة بين بين، مخفوض الأول غير منون والثاني منوناً، ومثله: فلان يأتينا كل صباح مساء، قال:

ولولا يومٌ يومٌ ما أردنا جزاءَكَ، والقروضُ لها جزاءُ

وهذا يفهم من كلامي في المقدمة، فإنّي قلت «وما ركب من الظروف والأحوال» فعلم أنّ البناء المذكور مقيدٌ بوجود الظرفية والحالية، وأنّها متى فُقدت وجبَ الرجوع إلى الإعراب، وإنّما قدّمت الظروف على الأحوال لأنّ ذلك في الظروف أكثر وقوعاً، فكان أولى بالتقديم. فإن قلت: قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال كقولهم: وقعوا في حيصٍ بيصٍ، أي في شدّة يعسر التخلّص منها.

قلت: هو شاذ، لذلك لم أعرّض لذكره في هذا المختصر.

ولم يقع في التنزيل تركيب الأحوال ولا تركيب الظروف، وإنّما وقع فيه تركيب الأعداد نحو ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ ﴿فَانفَجَرْتُ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ أي: على سقرٍ تسعة عشر ملكاً يحفظون أمرها، وقيل: صينفاً، وقيل: صفّاً من الملائكة، وقرئ «تسعة أعشر» جمع عَشِيرٍ، مثل أَيْمَنَ في جمع يمين، وعلى هذا فتسعة مرفوع، وأعشرٍ مخفوض بالإضافة منون.

ومجيء هذا التركيب في الأحوال قليل بالنسبة إلى مجيئه في الظروف.

والنوع السادس: الزّمن المبهّم المضاف لجملة، وأعني بالمبهّم ما لم يدلّ على وقت بعينه، وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان، فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضافته إلى الجملة، ويجوز لك فيه حينئذ الإعراب والبناء على الفتح، ثم تارة يكون البناء أرجح من الإعراب، وتارة العكس، فالأول إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبني كقوله:

على حينٍ عاتبتُ المشيبَ على الصَّبَا      وقلتُ: أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَأَزَعُ؟

يروى «على حينٍ» بالخفض على الإعراب، و«على حينٍ» بالفتح على البناء، وهو الأرجح لكونه مضافاً إلى مبني وهو عاتبت، والثاني إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها معرب، أو جملة اسمية، فالأول كقوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فيومٌ: مضاف إلى يَنْفَعُ، وهو فعل مضارع، والفعل المضارع معرب كما

تقدّم، فكان الأرجح في المضاف الإعراب، فلذلك قرأ السبعة كلّهم إلّا نافعاً برفع اليوم على الإعراب لأنّه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء، والبصريون يمنعون في ذلك البناء ويقدرّون الفتحة إعراباً مثلها في «صُمْتُ يومَ الخميس» والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم وإلّا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه، والثاني كقول الشاعر:

تَذَكَّرَ ما تَذَكَّرَ من سُلَيْمِي      على حينِ التواصلِ غيرُ دانٍ

روي بفتح الحين على البناء، والكسر أرجح على الإعراب، ولا يجوز البصريون غيره.

النوع السابع: المبهم المضاف لمبني، سواء كان زماناً أو غيره، ومرادي بالمبهم: ما لا يتّضح معناه إلّا بما يضاف إليه، كـ «مثل» و«دون» و«بين» ونحوهنّ مما هو شديد الإبهام، فهذا النوع إذا أضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها، قال تعالى ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ يقرأ على وجهين: بفتح اليوم على البناء لكونه مبهماً مضافاً إلى مبني وهو إذ، وبجره على الإعراب، وقال تعالى (ومنا دون ذلك) متاً: جار ومجرور خبر مقدّم، و«دون» مبتدأ مؤخر وبني على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبني وهو اسم الإشارة، ولو جاءت القراءة برفع «دون» لكان ذلك جائزاً، كما قال الآخر:

ألم تَرِيا أنّى حميتُ حقيقتي      وباشرتُ حدّ الموتِ والموتُ دونُها

الرواية «دونُها» بالرفع.

وقال تعالى ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ يقرأ على وجهين: برفع «بين» على الإعراب لأنّه فاعل، وبفتحه على البناء، وقال تعالى ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلًا ما أَنْكُمْ تَنطِقُونَ﴾ يقرأ على وجهين: برفع «مثل» على الإعراب لأنّه صفة لحقّ وهو مرفوع، وبالفتح على البناء.

## الحاشية

\* المبني على الفتح سبعة أنواع هي: الماضي المجرد، والمضارع الذي باشترته نون التوكيد، وما ركب تركيب مزج من الأعداد، وما ركب كذلك من الظروف، وما ركب كذلك من الأحوال، والزمن المبهم المضاف لجمله، والمبهم المضاف لمبنى.

\* قال الماتن: أو الفتح أي: أو يطرد في المبني البناء على الفتح، وهو سبعة، أي المبني على الفتح سبعة<sup>(١)</sup>: الفعل الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك ومن نون النسوة سواء كان في هذا الفعل ألف الاثنين أو لا نحو ضَرَبَ وضَرَبَكَ وضَرَبَا<sup>(٢)</sup>، والفعل المضارع الذي باشترته نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة نحو لِيُسْجَنَنَّ<sup>(٣)</sup> وَلَيَكُونَا<sup>(٤)</sup>، بخلاف<sup>(٥)</sup> نحو لَتُبْلَوَنَّ<sup>(٦)</sup> ولا يَصْدُنَّك وما ركب من الأعداد<sup>(٧)</sup> ومن الظروف ومن الأحوال ومن الأعلام نحو أحد عشر<sup>(٨)</sup>، ونحو هو يأتينا صباح

(١) جعل الشارح الماضي والمضارع نوعين وجعل المركب من الأعداد والظروف والأحوال ثلاثة وجعل المبهم نوعين فالمجموع في الشرح سبعة وأسقط الشارح في الشرح المركب من الأعلام. أمّا الماتن فقد ذكر في الماتن المركب من الأعلام فتكون الأنواع في الماتن ثمانية وليست سبعة كما ذكر الماتن، وربما قصد الماتن بقوله سبعة أنّ المبهم بنوعيه قسم واحد فتكون سبعة بذلك الاعتبار وفي إحدى النسخ «وهو خمسة» أي المبني على الفتح خمسة، ومعنى هذا أنّه جعل المركب من الأعداد والأحوال والظروف والأعلام قسمًا واحدًا.

(٢) قيل إنّ الفتح على الباء في «ضَرَبَا» للبناء، وقيل إنّها للمناسبة أي مناسبة الألف بعدها وفتحة البناء مقدرة على الباء وهو الأدق.

(٣) نون التوكيد الخفيفة بمنزلة إعادة الفعل مرة، والمشددة بمنزلة إعادته مرتين، وذهب الخليل إلى أنّ الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة خلافاً للكوفيين.

(٤) انظر الهامش السابق.

(٥) هذا محترز المباشرة.

(٦) تَبْلَوَنَّ: تُخْتَبَرُونَ، والفعل المبني للمعلوم هو «تَبْلُو» والمبني للمجهول هو «تُبْلَى» ولا ناهية جازمة.

(٧) المركب متى أطلق انصرف للتركيب المزجي.

(٨) بني الجزء الأول وهو أحد لاحتياجه للثاني فأشبه الحرف في الافتقار وبني الجزء الثاني لتضمّنه الحرف العاطف، وكانت حركة البناء الفتحة لخفتها لثقل العدد بالتركيب، وكذا يقال في المركب من الأحوال والظروف والأعلام، وأمّا اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الأول لوقوع الثاني موقع النون في اثنين واثنتين، وما قبل النون موضع إعراب وبني الثاني لتضمّنه معنى الحرف العاطف.

مساءً<sup>(١)</sup> ، وبعض القوم يسقط بينَ بَيْنَ<sup>(٢)</sup>، ونحو هو جاري بيتَ بيتَ<sup>(٣)</sup> أي ملاصقاً ونحو بعلبك من كل علم مركب تركيباً مزجياً وليس مختوماً بويه في لغية<sup>(٤)</sup>، والزمن أي ظرف الزمان المبهم المضاف لجملة، وإعرابه مرجوح إذا وقع قبل الفعل المبني وبنائه على الفتح راجح نحو: على حينَ عاتبت، وعلى حينَ يستصبين، وإعرابه راجح وبنائه على الفتح مرجوح إذا وقع قبل غيره أي غير الفعل المبني سواء كان فعلاً معرباً أو اسماً نحو: ﴿هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقهم﴾، وعلى حين التواصل غير داني<sup>(٥)</sup>، والاسم المبهم المضاف لمبني نحو: ﴿ومن خزي يومئذ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿ومنا دون﴾<sup>(٧)</sup> ذلك، ﴿لقد تقطع بينكم﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿إنه لحقٌّ مثل﴾<sup>(٩)</sup> ما أنكم تنطقون، ويجوز إعرابه أي حسب موقعه من الجملة.

(١) صباح مساءً ظرف زمان، بينَ بَيْنَ ظرف مكان، بيتَ بيتَ حال.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) أي في لغية من ثلاث لغات، واللغة الثانية وهي الفصحى يعرب إعراب ما لا ينصرف، واللغة الثالثة إضافة صدره إلى عجزه مع إعرابهما فإن كان آخر الصدر في اللغة الثالثة ياء ساكنة كمعدي كرب فالصدر في هذه اللغة باق على سكونه رفعاً وجرّاً وتظهر عليه الفتحة نصباً، وهذه اللغات الثلاث في غير المختوم بويه، وإن كان العجز كلمة «ويه» بني العجز على الكسر على أفصح اللغتين، أما اللغة الثانية فهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف، ففي المختوم بويه لغتان فقط، بخلاف المختوم بغير يوه، ولغية تصغير لغة، والمقصود قلة أهلها وضعفها، ولغة من باب سنة وأصلها لُقُوْ، وعند التصغير زيدت ياءه الساكنة ثالثة على الأصل مع بقاء هاء التانيث فاجتمع ساكنان الياء والواو فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) داني: مضاف إليه مجرور والمفروض أن نقول «دان» في حالة الجر بحذف ياء المنقوص، لكن الياء بقيت لأنها ليست ياء المنقوص بل هي الياء المتولدة عن إشباع الكسرة على النون كما جاء في بعض الحواشي، وفيه نظر، إذ لو كانت الياء في «داني» ياء الإشباع فإنها لا تكتب لا في الشعر ولا في غيره، بل تحذف خطأ وإن أشبعت الكسرة في الروي لفظاً، كما لا تكتب الياء في «الشيطان» إذا وقع رويًا مكسوراً، ويغلب عندي أن يكون وجود الياء خطأً.

(٦) يومَ ظرف زمان، ودونَ وبَيْنَ ظرفا مكان، ومثلَ اسم معتاد.

(٧) انظر الهامش السابق.

(٨) انظر الهامش السابق.

(٩) انظر الهامش السابق.

❖ قال الشارح «النوع الأول» أي من المبنيات على الفتح «الماضي المجرد ممّا تقدّم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك» أي يبني على الفتح الظاهر أو المقدّر الفعل الماضي المجرد من الضمير المرفوع المتحرك، وهذا يشمل ما اتصل به ضمير رفع ساكن مثل ضربوا فيكون مبنياً على فتح مقدّر منع من ظهوره ضمة المناسبة وهو الصحيح، وقيل إنّه مبنياً على الضمّ.

❖ قال الشارح «فسكون آخرهما عارض» أي سكون آخر الفعلين رمى وعفا عارض، وكتب الأول بالالف المقصورة والثاني بغيرها لأنّ أصلهما على التوالي الياء والواو بدليل مضارعهما ومصدرهما.

❖ قال الشارح «ولهذا إذا قدّر سكون الآخر رجعت الياء والواو» أي إذا بني الآخر على السكون لاتصاله بتاء الفاعل مثلاً رجعت الياء والواو فقليل رميت وعفوت لأنّ أصل الالف في الفعلين ياء وواو.

❖ قال الشارح «والنوع الثاني» أي من المبنيات على الفتح «المضارع الذي باشرته نون التوكيد» وإنّما بني المضارع إذا اتصل به نون التوكيد لبعده من الاسم لأنّ نون التوكيد لا تلحق الأسماء إلّا شذوذاً نحو: أقاتلنّ أحضروا الشهودا.

❖ قال تعالى ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ (الآية ٤ من سورة الهمة).

نزلت هذه الآية في كثير الهمز واللمز أي الغيبة وهو أمية بن خلف والوليد بن المغيرة وغيرهما ممّن كان يغتاب النبيّ والمؤمنين. كلاً: حرف ردع وزجر لمن نزلت فيه، لينبذنّ: أي: ليطرحنّ، في الحطمة: أي في النار التي من شأنها أن تحطم كلّ ما يطرح فيها، والفعل جواب قسم مقدّر واللام واقعة في جواب هذا القسم تفيد التوكيد.

❖ قال تعالى ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ (من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران).

اللام في الفعلين واقعة في جواب قسم مقدّر، وقد ساق الشارح هذه الآية للاحتراز منها باشتراط مباشرة نون التوكيد للفعل، فإنّ الفعلين في الآية معربان وإن أكّدا بنون التوكيد لأنّه قد فصل بين كلّ فعل منهما وبين نون التوكيد الثقيلة بواو الجماعة التي هي ضمير الفاعل في الفعل «لَتَسْمَعَنَّ» والتي هي ضمير نائب الفاعل في الفعل «لَتُبْلَوَنَّ»، وواو الجماعة ملفوظ بها في قوله تعالى ﴿لَتُبْلَوَنَّ﴾ ولم تحذف واو الجماعة من هذا الفعل لأنّه ليس قبلها ضمة تدلّ عليها، والأصل «لَتُبْلَاوَنَّ» حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فاجتمع ثلاثة سواكن، ألف الفعل وواو الجماعة والنون الأولى الساكنة من نوني التوكيد المدغمتين، فحذفت ألف الفعل لالتقاء الساكنين وحركت واو الجماعة بالضمّ لالتقاء الساكنين وهما واو الجماعة نفسها والنون الأولى من نون التوكيد المشدّدة، وإنّما اختير الضمّ لتحريك به لأنّه يناسب الواو لأنّها ضمة مطولة في الحقيقة، ولم تحذف واو الجماعة لالتقاء الساكنين بدلاً من تحريكها بالضمّ لأنّه ليس قبلها ضمة تدلّ عليها كما ذكرنا، ووزن لَتُبْلَوَنَّ هو لَتَفْعَوَنَّ.

أمّا قوله تعالى ﴿لَتَسْمَعَنَّ﴾<sup>(١)</sup> فإنّ واو الجماعة مقدّرة فيه، وكذا في قوله تعالى ﴿وَلَا يَصْدُوكَ﴾<sup>(٢)</sup> إذ الأصل فيهما «لتسمعونن» و«ولا يصدونن» فحذفت نون الرفع استثقالاً لاجتماع الأمثال في «لتسمعونن» وللسبب نفسه بالإضافة إلى الجزم في «ولا يصدونن» بلا الناهية، فالتقى ساكنان واو الجماعة التي هي ضمير الفاعل والنون الأولى من النون المدغمة أي النون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة، فحذفت واو الجماعة لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>.

(١) على وزن تَفْعَلَنَّ.

(٢) بضمّ الدال، ولو كانت بفتحها لكانت للمفرد وكانت مبنية على الفتح لاتصالها بنون التوكيد الثقيلة ولا شاهد فيها على ما نحن فيه.

(٣) لم تحذف الألف في «لَتَتَّبِعَانَّ» لالتقاء الساكنين كما يجب لأنّ النون كسرت بعدها لشبهها بنون المثني في الوقوع بعد ألف، فلوحذفت الألف رجعت النون إلى الفتح فالتبس بالمسند إلى الواحد، وأصل لا تَتَّبِعَانَّ لا تَتَّبِعَانَّ فالنون نون الرفع ثم أكّدت بنون التوكيد الثقيلة فأصبحت تَتَّبِعَانَّ ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال وكسرت نون التوكيد لشبهها بنون المثني في الوقوع بعد ألف كما ذكرنا.

\* إحدى عشرة: عدد مركب مزجيّ مبنيّ على فتح الجزأين في موضع رفع أو نصب أو جرّ، والفتح مقدّر في إحدى للتعدّن ويرد عليه وعلى أمثاله من الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين «ثمانية عشرة» بإسكان الياء تخفيفاً رفعاً ونصباً وجرّاً، و«ثمان عشرة» بحذف الياء الساكنة تخفيفاً مع كسر النون رفعاً ونصباً وجرّاً، ويجب عنه بأنّ المعتبر في البناء هو الأصل «ثمانية عشرة» وهو مبنيّ على فتح الجزئين معاً وهو فتح ظاهر.

\* قال الشاعر:

ومن لا يصرف الواشين عنه      صباح مساءً يبغوه خبالاً

يصرف: فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مَنْ باعتبار لفظها المفرد، الواشين: في حاشية الأمير الواشي هو اللأثم حسداً وإفساداً والعاذل هو اللأثم شفقة. صباح مساءً: الصبح أو الصباح من الفجر إلى الزوال، والمساء من الزوال إلى الغروب، وما بعد ذلك هو الليل، وصباح مساءً ظرف زمان مركب تركيباً مزجياً مبنيّ على فتح الجزئين في موضع نصب متعلّق بيصرف أو بالواشين، وهو مسموع عن العرب فيحتجّ به وحده ولا يقاس عليه فلا يقال: وقتٌ وقتٌ، ونهارٌ ليلٌ، و عامٌ عامٌ، ونحو ذلك، ومثل هذا يقال في ظرف المكان «بينَ بينَ»<sup>(١)</sup> المسموع بعينه من العرب ومن سيبويه وهو حجة فيما يقول وينقل. يبغوه خبالاً: أو الجماعة فاعل والهاء مفعول به أوّل وهي تعود إلى مَنْ باعتبار لفظها المفرد، والفعل خبل يخبل متعدّ وهو من باب ضرب، وخبالاً مصدر حال من الهاء في يبغوه على التأويل بالمشتقّ أي يبغوه مخبولاً والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل يبغوه، والأظهر أنّ خبالاً مفعول به ثانٍ ليبغوه، وروي يُبْقُوهُ من الإبقاء وعلى هذا تعرب خبالاً بالإعرابين أيضاً.

\* لو جعلت التركيب المزجيّ «صباح مساءً» الذي معناه صباحاً ومساءً أي في

(١) فلا يقال خلفَ خلفَ، ولا أمامَ أمامَ ونحوهما.



كلّ صباح وفي كلّ مساء، تركيباً إضافياً فقلت «صباح مساء» لجاز وأصبح معرباً لا مبنيّاً على فتح الجزئين ويصبح معناه: صباحاً ذا مساءً على تقدير مضاف هو «ذا» بمعنى صاحب، ولذلك أضفت الصباح إلى المساء بعد حذف «ذا» لما بينهما من المناسبة وهي أنّ الصباح يعقبه المساء، وكلّ منهما يقابل الآخر، ولو لم نقدر في معنى «صباح مساء» المضاف وهو «ذا» لكان معنى «فلان يأتينا صباح مساء» أنّ للمساء صباحاً هو جزؤه الأول، وأنّ إتيان فلان إنّما يتمّ في الجزء الأول من المساء وهو صباحه ولأدّى ذلك إلى اجتماع الصباح والمساء في وقت واحد، وهما لا يجتمعان.

\* قال تعالى ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ (من الآية ٤٦ من سورة النازعات).

عشيّة مفعول فيه ظرف زمان منصوب، وإلا أداة استثناء ملغاة لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف، وقوله ﴿ضُحَاهَا﴾ هو نظير قولنا «صباح مساء» في كونه مثله ظرف زمان مركباً تركيباً إضافياً لا مزجياً، فقد أضيف الضحى في الآية إلى ضمير العشيّة لما بينهما من المناسبة وهي أنّ الضحى تعقبه العشيّة وكلّ منهما يقابل الآخر، ويكون معنى التركيب الإضافي في الآية «ضحىّ ذا عشيّة» كما كان معنى التركيب الإضافي «صباح مساء» صباحاً ذا مساءً بتقدير كلمة «ذا».

وقيل التقدير في هذه الآية هو «ضحىّ يومها» أي ضحىّ يوم عشيّة وليس ضحىّ ذا عشيّة، فقدّر أصحاب هذا القول كلمة «يوم» لأنّ الضحى بعض اليوم فلذلك صحّت إضافة الضحى إلى اليوم، ثم حذفوا المضاف وهو «يوم» وأبقوا المضاف إليه وهو ضمير «ها» وكذلك فعلوا في كلّ ما يماثل هذه الآية من نحو «صباح مساء» فإنّ تقديره عندهم «صباح يوم مساء» ثم حذفوا المضاف وهو «يوم» وأبقوا المضاف إليه وهو «مساء»، وقد ردّ ابن هشام هذا القول بأنّه لا حاجة إلى استبدال مضاف هو «ذا» بمضاف غيره هو «يوم» لأنّ المعنى على تقدير المضاف «ذا» أوضح من المعنى على تقدير المضاف «يوم». وعندي أنّ الرأي الذي ردّه ابن هشام ربما كان

الأفضل، وهو رأي الزمخشري، وتتجلى أفضليته في هذه الآية خاصة، فإن معناها أنهم لم يلبثوا إلا عشيّة يوم أضحاه، وأضيف الضحى إلى العشيّة لما بينهما من التلبس وهو أنّهما جزءا اليوم، أمّا القول إنّ التقدير: صباحاً ذا مساءً أو ضحى ذا عشيّة فهو غير سائغ، فما من يوم إلا ويعرف أنّ له عشيّة وأنها تعقب ضحاه، ولعلّ الذي حملهم على إضافة الظرف الأول إلى الظرف الثاني طلب الخفة، أو أضافوه إليه كما أضافوا «سعيد» إلى «كرن» في الأعلام والكنى.

﴿سمع عن العرب قولهم «يومَ يومَ» تقول «فلان يأتينا يومَ يومَ» وقال الشاعر:

أتِ الرزقُ يومَ يومَ فأجملُ      طلباً، وابغ للقيامة زاداً

والمعنى: يوماً فيوماً، أي في كلّ يوم، فتكون «يومَ يومَ» ظرف زمان مركباً تركيباً مزجياً مبنيّاً على فتح الجزئين في موضع نصب متعلقاً بآتيناً وبأتِ، ويجوز أن يقال «يومَ يومَ» على جعله تركيباً إضافياً معرباً لا مبنيّاً مثل «صباحَ مساءً» ومثل «ضحى عشيّة» ويجب في هذه الحال تقدير المضاف «ذا» فيكون تقدير «فلان يأتينا يومَ يومَ» «فلان يأتينا يوماً ذا يومَ»، ولا يستقيم هنا تقدير مضاف هو «يومَ» كما فعلنا في «صباحَ مساءً» على ما ذهب إليه بعضهم، فلا يقال «فلان يأتينا يومَ يومَ يومَ» لركاكة ذلك، ولهذا عدّ ابن هشام هذا القول ضعيفاً وعبر عنه بقليل على ما ذكرنا من قبل.

يوم مفرد جمعه أيّام وأصله أيّوأم فاجتمعت الواو والياء وكانت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، زاداً: هو طعام السفر والمراد به العمل الصالح.

أتِ: اسم نكرة وهو اسم فاعل خبر مقدّم مرفوع بضمّة مقدّرة للثقل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما ياء المنقوص والتنوين، الرزقُ: مبتدأ مؤخر، وهذا إعراب جمهور البصريين الذين لا يجيزون الابتداء باسم الفاعل النكرة إلاّ بمسوّغ هو الاعتماد ولا مسوّغ هنا، وأجاز الكوفيون والأخفش الأوسط إعراب أتِ مبتدأ لعدم اشتراطهم الاعتماد وأعربوا الرزق فاعلاً سدّ مسدّ الخبر: فأجمل: الفاء للسببية، وابغ: الواو حرف عطف وجملة ابغ معطوفة على جملة أجمل، والشاهد في البيت هو قوله

«يَوْمَ يَوْمَ» حيث رُكِبَ الشاعر ظرفي الزمان معاً تركيباً مزجياً وجعلهما بمنزلة اسم واحد فتضمنا معنى حرف العطف وهو الفاء فبناهما على فتح الجزئين في موضع نصب، ولو لم يركبهما معاً تركيباً مزجياً فيتضمنا معنى حرف العطف وهو الفاء لأعربهما وأضاف الأول إلى الثاني فأصبحا تركيباً إضافياً هو يَوْمَ يَوْمَ على تقدير «يوماً ذا يوم».

\* ومثال ما رُكِبَ تركيب مزج من ظروف المكان المسموعة من العرب قولك: سَهَّلْتُ<sup>(١)</sup> الهمزة بينَ وبينَ، وتقدير هذا التركيب في الأصل «سَهَّلْتُ الهمزة بينَ الهمزة وبينَ حرفِ حركتها» بمعنى جعلت متوسطة<sup>(٢)</sup> بينهما، ثم حذف من هذا التركيب الأصلي المضاف إليه بعد «بينَ» الأولى وهو كلمة «الهمزة» وحذف المضاف إليه بعد «بينَ» الثانية وهو «حرف حركتها» ثم حذف حرف العطف وهو «الواو» ثم رُكِبَ الظرفان وهما «بينَ» الأولى و«بينَ» الثانية معاً تركيباً مزجياً وبنا على فتح الجزئين في موضع نصب، وبينَ بينَ تعرب ظرف مكان متعلقاً بسهلت، أو حالاً من الهمزة على التأويل بالمشتق وهو «متوسطة» أو متعلقاً بمحذوف تقديره كائناً حال أيضاً من الهمزة.

وقولنا «سَهَّلْتُ الهمزة بينَ بينَ» من عبارات الصرفيين في باب تسهيل الهمزة، وسيبويه يذكر هذه العبارة كثيراً وقد يقول الصرفيون بالمعنى نفسه «همزة بينَ بينَ» ويكون التقدير «هذه همزة بينَ بينَ». واسم الإشارة مبتدأ وهمزة خبره وبينَ بينَ ظرف مكان مبني على فتح الجزئين في موضع رفع صفة لهمزة النكرة لأنَّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات.

(١) يجوز اعتبار سهلت بالبناء للمجهول وبالبناء للمعلوم فتكون الهمزة نائبة للفاعل أو فاعلاً، وكسرت التاء لالتقاء الساكنين.

(٢) كما في قوله تعالى ﴿وَإِنْذَرْتَهُمْ﴾ فإنَّ الهمزة الثانية تسهل فتصير بين همزة والفاء، والالف هي حرف حركتها لأنَّ حركتها فتحة، والمتولد عن الفتحة هو الالف.

\* للشاعر الجاهلي عبيد<sup>(١)</sup> بن الأبرص من قصيدة قالها لامرئ القيس بن حُجْر<sup>(٢)</sup> :

يا ذا المخوفنا بقتل أبيه إذلاً وحِيناً<sup>(٣)</sup>

نحمي حقيقتنا<sup>(٤)</sup> وبعض القوم يسقط بينَ بيْنا<sup>(٥)</sup>

جملة نحمي من الفعل المضارع وفاعله المستتر<sup>(٦)</sup> وجوباً الضمير «نحن» في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره «نحن»، وبعض: الواو حرف عطف، وجملة «بعض القوم يسقط» معطوفة بالواو على جملة «نحن نحمي حقيقتنا» عطف جملة اسمية على جملة اسمية، ويجوز اعتبار الواو واو الحال، وجملة «بعض القوم يسقط» في موضع نصب حال من فاعل نحمي، والعامل في الحال هو الفعل «نحمي» والواو رابطة لجملة الحال بصاحب الحال، بينَ بيْناً: ظرف مكان مركّب مزجي مبنيّ على فتح الجزئين في موضع نصب متعلّق بيسقط، أو متعلّق بمحذوف تقديره «مستقراً» حال من الضمير المستتر في «يسقط» أو هو نفسه حال من فاعل يسقط الضمير المستتر، وعامل الحال هو الفعل يسقط في الحالين، ويكون تأويل

(١) بفتح العين وكسر الباء، ونسبه بعضهم إلى عبيد بن حصين بن معاوية بن نوح النصيري.

(٢) بضمّ الحاء والجيم وليس بهذا الضبط غيره.

(٣) هذا البيت مدوّر وكذلك بيت الشاهد الذي يليه، المخوفنا بقتل أبيه إذلاً وحِيناً: أي الذي يخوفنا بإذلالنا ويقتلنا بسبب قتل أبيه.

(٤) الحقيقة: ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة نفساً ومالاً وعرضاً، يقال رجل حامي الحقيقة كناية عن شجاعته وشهامته أي أنّه شهم بطل لا يضام، وشهم: بفتح الشين وسكون الهاء، ويجوز بفتح الشين وكسر الهاء.

(٥) بيْنا: الالف للإطلاق.

(٦) ضمائر التكلّم والخطاب تستتر وجوباً، أمّا ضمائر الغياب فإنّها تستتر جوازاً إلّا في بعض الابواب كباب التعجب وباب نعم وبئس فإنّها تستتر وجوباً.

«بَيْنَ بَيْنًا» على الحالية «وبعض القوم يسقط - أي هو - وسطاً» على حد تعبير<sup>(١)</sup> ابن هشام، أي حال كونه، واقعاً في وسط المعركة، والشاهد في البيت هو قوله «بَيْنَ بَيْنًا» حيث رَكَّبَ الظرفين معاً تركيب مزج وجعلهما بمنزلة اسم واحد فبناهما على فتح الجزئين لكونه أراد بهما معاً الظرفية المكانية، ولو لم يرد بهما معاً الظرفية المكانية لوجب عليه أن يعربهما ويضيف الأول للثاني فيقول «بَيْنَ بَيْنٍ»<sup>(٢)</sup> بمعنى «بَيْنَ هَوْلًا وَبَيْنَ هَوْلًا» قال الزمخشري «والذي يفصل بين المركب المزجي والمركب الإضافي أنَّ ما تضمَّن ثانيه معنى حرف العطف بني شطراه لأنَّه أصبح مركباً مزجياً لوجود علَّة البناء في الشَّطرين وهي تضمَّن معنى الحرف، وما خلا من تضمَّن معنى حرف العطف أعرب على اعتباره مركباً إضافياً» اهـ بمعناه.

وقد بيّن ابن هشام في شرحه أنَّ أصل<sup>(٣)</sup> «بَيْنَ بَيْنًا» المركب المزجي في البيت هو المركب الإضافي «بَيْنَ هَوْلًا وَبَيْنَ هَوْلًا» فأزيلت الإضافة أي أزيل المضاف إليه وهو اسم الإشارة المبني على الكسر في موضع جرٍّ «هَوْلًا» منهما، وأزيل أيضاً حرف العطف وهو الواو في الظاهر، ثمَّ رَكَّبَ الاسمان تركيباً مزجياً في كلمة واحدة مثل تركيب خمسة عشر<sup>(٤)</sup>، وهما بعد أن رَكَّبَا مازالا متضمَّنين معنى واو العطف، لذلك بنينا على فتح الجزئين، فهذان الطرفان المكانيان وهما «بَيْنَ بَيْنٍ» معربان في

(١) المناسب تقدير «متوسطاً» المشتق لا وسطاً كما قدّر الشارح في كلامه لأنَّ وسطاً ظرف مكان أيضاً وهو جامد، هكذا اعترض الفيشي في حواشيه، ويمكن الخروج من هذا باعتبار الصال هو المحذوف المشتق «مستقراً» الذي تعلّق به الظرف «بَيْنَ بَيْنًا» وليس الحال هو الظرف نفسه فلا داعي حينئذ لتأويل الظرف بمتوسطاً أو بغيره، وابن هشام إنَّما قال «وسطاً» إشارة إلى أنَّ ظرفي المكان «بَيْنَ بَيْنًا» رَكَّبَا وصارا بمنزلة ظرف مكان واحد هو كلمة «وسطاً» وهذا الظرف متعلّق بالحال المشتق المحذوف «مستقراً» ووسط تكون بفتح السّين ويسكونها.

(٢) إذا قلنا «بعض القوم يسقط بَيْنَ بَيْنٍ» فهو مركب إضافي من ظرفين مستقلّين للمكان خالٍ من معنى حرف العطف، وبَيْنَ الأولى حال أو متعلّق بيسقط ولم تنوّن للإضافة، وبَيْنَ الثانية مضاف إليه.

(٣) وقدّر بعضهم أنَّ أصل المركب المزجي «بَيْنَ بَيْنًا» هو المركب الإضافي في «بَيْنَ الدخول في الحرب وبَيْنَ التّأخّر عنها».

(٤) سبب بناء العدد المركب المزجي على فتح الجزئين هو تضمُّنه لمعنى حرف العطف وهو الواو إذ التقدير. خمسة وعشر.

الأصل لوجودهما في تركيب إضافي ثم صارا في هذا البيت ظرفاً مكانياً واحداً مركباً تركيباً مزجياً مبنيّاً على فتح الجزئين في موضع نصب.

\* والنوع الخامس من المبنيات على الفتح ما ركب من الأحوال تركيب مزج في كلمة واحدة كتركيب العدد خمسة عشر، فقد سمع من العرب قولهم «فلان جاري بيت بيت» على معنى ملاصقاً، وأصله قبل التركيب المزجي «بيتاً لبيت» على معنى ملاصقاً أيضاً، فحذف حرف الجرّ وهو اللام ثم ركب الاسمان تركيب مزج في كلمة واحدة بعد أن فتح الاسم الذي كان مجروراً باللام وبني المركب على فتح الجزئين في موضع نصب على أنّه حال من الياء في «جاري»، وعامل الحال ما في قول القائل «جاري - أي الجامد - من معنى الفعل»<sup>(١)</sup> على حدّ تعبير ابن هشام الذي أردف قائلاً «فإنّه - أي جاري - في معنى مجاوري»<sup>(٢)</sup> وهو يعني أنّ مجاوري هي بمعنى الفعل يجاورني المشتق.

وجوّز النحاة أن يكون حرف الجرّ المقدّر «إلى» فيكون تقدير الأصل «بيتاً إلى بيت» وهو على معنى ملاصقاً أيضاً. وجوّزوا كذلك أن لا يقدر حرف جرّ أصلاً بل تقدّر فاء عطف فيكون التقدير في الأصل «بيتاً فبيتاً» ومعناه بيتاً عقب بيت وهو بمعنى ملاصقاً أيضاً<sup>(٣)</sup>.

\* سمع من العرب قولهم «تساقطوا أخول أخول» فتركيب «أخول أخول» كاملاً يعدّ كلمة واحدة مبنية على فتح الجزئين في موضع نصب حال من واو الجماعة وعامل الحال الفعل تساقطوا، وهذه الكلمة بمعنى متفرّقين، وأخول أفعل تفضيل لا ينوّن لأنه ممنوع من الصرف للوصفيّة ووزن الفعل، وأفعل التفضيل من المشتقات فلا حاجة لتأويله عند وقوعه حالاً.

خمس عشرة وعشر.

(١) كان من الأنسب والأخصر والأوضح أن يقول الشارح «وعامل الحال هو جاري الذي هو بمعنى مجاوري» لأنّه من المعروف أنّ مجاوري اسم فاعل مشتقّ فيه معنى الفعل المبني للمعلوم.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) «بيت بيت» من قولهم «فلان جاري بيت بيت» مركّب مزجيّ مبنيّ على فتح الجزئين لتضمّنه معنى حرف العطف أو حرف الجرّ، ومجموع الكلمتين في موضع نصب حال، والتقدير «بيتاً فبيتاً أو بيتاً لبيت أو بيتاً

\* قال ضابئ البرُجُمي وهو شاعر مخضرم توفي في نحو سنة ٣٠هـ فهو ممن يحتج<sup>(١)</sup> بشعرهم يصف ثوراً وحشياً يطعن كلاب الصيد التي أرادت جرحه عند أخذها له:

يساقطُ عنه روقُهُ ضارياتها      سقاط شرار القَيْنِ أخولَ أخولا

يساقطُ بمعنى يُسْقِطُ، والضاريات جمع ضارية والضارية اسم فاعل للمفردة المؤنثة وفعله ضَرِي يَضْرِي بمعنى تَعَوَّدَ يَعُوْدُ من باب علم والمصدر ضراوة، وقد أراد الشاعر بالضاريات الكلاب المُضَرَّة، أي الكلاب التي تعوّدت على الصيد، أخول أخولاً: أي متفرقات شيئاً فشيئاً، سقاط شرار القين: هذا تشبيه حذف منه أدواته والتقدير كتساقط شرار نار الحداد إذا نفخها فهو يتساقط متفرقاً، فقله «أخولَ أخولاً» في البيت هو وجه الشبه، ضارياتها: ضاريات مضاف والضمير العائد إلى الكلاب مضاف إليه والإضافة على معنى «مِنْ» أو من إضافة الصفة للموصوف، سقاط: مفعول مطلق مبين للنوع، وقيل منصوب على نزع الخافض أي كسقاط، وهو مضاف إلى شرار من إضافة المصدر إلى فاعله، أخولَ أخولاً: بمعنى شيئاً فشيئاً أي متفرقات والكلمتان معاً حال من ضاريات وهما مركب مزجيّ مبني على فتح الجزئين في موضع نصب والالف للإطلاق والعامل في الحال هو الفعل يُساقط، وإنما بنيا على فتحهما لأنه أراد منهما معاً معنى الحال، ولتضمنهما أيضاً معنى واو العطف فصارا شبيهين في هذا التضمن بالعدد المركب، ولولا هذين الأمرين لوجب أن يضيف الأول للثاني فتكون أخولَ الأولى حالاً، والثانية مضافاً إليه مجزوراً بالفتحة نيابة من الكسرة ولا تنوين فيهما لمنعهما من الصرف، ومثل هذا يقال في «وبعض القوم يسقط بينَ بين» وفي «فلان جاري بيتَ بيتٍ» بجرّ الثاني فيهما فهما تركيبان إضافيان لعدم تضمنهما معنى حرف العطف أو معنى حرف الجرّ، وتعرب

(١) وعلى الرغم من ذلك لم يحتج سيبويه بهذا البيت مع أنه تكلم عن قول العرب «أخولَ أخولَ» بالذات فقد قال «وإنما أخولَ أخولَ فلا يخلو من أن يكون كَشَفَرًا بَغَرًا وكَيَوْمَ يَوْمَ» أي هو مثل شَغَرٍ بَغَرٍ بمعنى متفرقين ومثل ظرف الزمان يومَ يومٍ في أنّ الثلاثة التراكيب مركبات مزجية مبنية على فتح الجزئين.

الكلمة الأولى فيهما ظرف مكان منصوباً بدون تنوين بسبب الإضافة متعلقاً بيسقط ويجاري، أو حالاً من فاعل يسقط ومن الباء في جاري لأنَّ أشباه الجمل بعد المعارف أحوال، وتعرب الكلمة الثانية مجرورة بالإضافة ويمكن تنوينها.

وقد روي البيت أيضاً «تَسَاقَطَ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتُهَا» على أنَّ «رَوْقَهُ» بدل بعض من الضمير في عنه، وضارياتُها فاعل تَسَاقَطَ.

\* قال المصنّف «وفي الحديث: كان يتخولّنا بالموعظة .. قال أبو عليّ .. وكان الأصمعيّ...» كأنَّ سائلاً سأل المصنّف: كيف تثبت أنَّ معنى «أخولَ أخولَ» في اللغة متفرّقين أو متفرّقات؟ فأجاب المصنّف بأنّه ورد في الحديث كذا، وورد في قول اللغوي القالي كذا، وورد في رواية الأصمعي اللغوي كذا.

وقد ساق المصنّف الحديث النبويّ لإثبات أنَّ مادة التحوّل بمعنى التفرّق وقدّمه على غيره من أدلّة إثبات اللغة، شيئاً فشيئاً: أي متفرّقة، قال أبو عليّ<sup>(١)</sup> «هو - أي قوله في الحديث يتخولّنا - من قولهم - أي العرب - تساقطوا أخولَ أخولَ أي شيئاً بعد شيء» أي شيئاً فشيئاً بمعنى متفرّقين، وكان الأصمعيّ<sup>(٢)</sup> يروي الحديث وفيه «يتخولّنا» بالنون، وكان يقول: معناه يتعهّدنا، ولا شاهد فيه على قول الأصمعي على أنَّ التحوّل بمعنى التفرّق.

\* إن تساءل متسائل: ما الفرق بين إعراب «أخولَ أخولاً» في قول الشاعر:

يساقطُ عنه رَوْقَهُ ضَارِيَاتُهَا      سقاط شرار القَيْنِ أخولَ أخولاً

وبين إعراب «بينَ بيئاً» في قول الشاعر قبله:

(١) يقصد المصنّف أبا عليّ القالي من أئمة اللغة المتوفى بقرطبة في سنة ٣٥٦هـ وليس المقصود أبا عليّ

الفارسي المتوفى ببغداد في سنة ٣٧٧هـ.

(٢) بفتح الهمزة وأما الميم فبالضمّ والفتح، وهو عبد الملك بن قُرَيْب بن اصمغ بفتح الميم وضمّها، ولقب

بالاصمعي لصغر أذنه، توفي بالبصرة في سنة ٢١٠هـ.



نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بيننا!!

فإنَّك أيُّها المصنّف عند كلامك عن «بينَ بيّنًا» في البيت الأسبق زعمت أنَّها تعرب حالاً مركبة، فهي عندك إذا تماثل في الإعراب، «أخولَ أخولًا» التي أعربتْها أيضاً في البيت السابق حالاً مركبة، ويبدو أنَّك لم تلاحظ أنَّ «بينَ بيّنًا» ظرف مكان في حين أنَّ «أخولَ أخولًا» ليست ظرف مكان، فكيف يكون إذن إعرابهما واحداً مع ما بينهما من هذا الفرق!!؟

وقد أجاب المصنّف بأنَّ معنى قولي إنَّ «بينَ بيّنًا» في البيت الأسبق حال مركبة هو أنَّها متعلقة «بمستقرٍّ» المحذوف، وهذا المحذوف المشتقُّ هو الحال، لا أنَّ «بينَ بيّنًا» نفسها هي الحال، لذلك فإنَّ «بينَ بيّنًا» مازالت تعدُّ في الحقيقة ظرف مكان، بخلاف «أخولَ أخولًا» وما هو من نوعها، فإنَّ «أخولَ أخولًا» في البيت السابق هي نفسها الحال بدون الحاجة إلى محذوف تتعلّق به يعدّ هو الحال، لأنَّ «أخولَ أخولًا» ليست بظرف مكان يتعلّق بغيره بخلاف «بينَ بيّنًا» فإنَّها ظرف مكان يحتاج إلى متعلّق يتعلّق به.

وإذا أخرجت شيئاً من الظروف الزمانية المركبة المزجية والظروف المكانية المركبة المزجية والأحوال المركبة المزجية عن معناها المقصود بالتركيب المزجي وهو الظرفية الزمانية والظرفية المكانية والحالية، ولم تضمَّنْها أيضاً معنى الحرف، تعيَّن تحويل هذه المركبات المزجية إلى مركبات إضافية وامتنع بقاؤها مركبات مزجية، فتقول «هذه همزةُ بينَ بينٍ»<sup>(١)</sup> على جعل «بينَ بينٍ» تركيباً إضافياً، ومثله في وجوب

(١) «بينَ بينٍ» من قولنا «هذه همزةُ بينَ بينٍ» تعدُّ كلمة واحدة مركبة تركيباً مزجياً فهي متضمنة معنى حرف العطف وهو الواو وهي مبنية على فتح الجزئين في موضع رفع صفة لهزمةُ المنوثة لأنَّ أشباه الجمل بعد الزكرات صفات، وبعد أن خلت «بينَ بينٍ» هذه من تضمَّن معنى حرف العطف وخرجت عن معناها المقصود بالتركيب المزجي وهو الظرفية المكانية أصبح التركيب «هذه همزةُ بينَ بينٍ» وأصبحت «بينَ بينٍ» مركباً إضافياً، ويعرب قولنا «هذه همزةُ بينَ بينٍ»: همزةُ بدون تنوين بسبب إضافته لما بعده خبر لاسم الإشارة المبتدأ، وبينِ الأولى بدون تنوين بسبب إضافته لبينِ الثانية مضاف إليه، وبينِ الثانية بالجرِّ والتنوين مضاف إليه .

التحويل من مركب مزجيّ إلى مركب إضافي لهذين السببين «فلان يأتينا كلَّ»<sup>(١)</sup>  
صباح مساء»<sup>(٢)</sup> ، ومثله أيضاً قول الفرزدق:

ولولا يومٌ يومٌ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء

ما أردنا: أي ما طلبنا، والقروض جمع قرض بفتح القاف وكسرهما وسكون  
الراء، والقرض لغة القطع ويستعمل أصلاً فيما تدين به غيرك من المال لأنّه قطعة  
مقتطعة من مال المقرض، وقد فسّر الأعلام<sup>(٣)</sup> البيت تفسيراً واضحاً نقله المعلق في  
هوامشه.

يومٌ الأولى: مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره حاصلٌ، وجملة المبتدأ والخبر  
شرط لولا التي هي حرف شرط غير جازم، جزاءك: مفعول به لأردنا والكاف مضاف  
إليه من إضافة المصدر لفاعله، والقروض لها جزاء: الواو واو الحال، القروض مبتدأ  
أول، لها جار ومجرور خبر مقدّم، جزاءً مبتدأ ثانٍ مؤخّر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره  
في موضع رفع خبر المبتدأ الأول، والجملة من المبتدأ الأول وخبره في موضع نصب  
حال من جزاءك أو من «نا» فاعل أردنا، وعامل النصب في الحال هو الفعل أردنا،  
وفي حاشية العدوي أنّ القروض مبتدأ وجزاء خبره ولها جار ومجرور متعلّق بجزاء  
لكونه مصدراً وفي هذا الإعراب<sup>(٤)</sup> ما فيه، والشاهد أنّ «يومَ يومَ» لما خرجا عن

(١) كلٌّ: ظرف زمان مفعول فيه على تقدير «في» وقد اكتسب معنى الظرفية الزمانية من المضاف إليه بعده.  
(٢) أو «فلان يأتينا صباح مساء» بدون «كلٌّ» وهو الأخير، وحين كان تركيب «فلان يأتينا صباح مساء»  
مزجياً كان معناه أنّه يأتينا صباحاً ومساءً أي في كلّ صباح وفي كلّ مساءً لأنّه على تضمين معنى حرف  
العطف وهو الواو، وبعد أن أصبح هذا التركيب «فلان يأتينا صباح مساء» أي إضافياً فقد اختلف المعنى  
وأصبح: فلان يأتينا صباحاً ذا مساءً، فالإتيان في التركيب المزجي يكون في الصباح وفي المساء، وفي  
التركيب الإضافي في الصباح فقط.

(٣) هو الأعلام الشننغري صاحب شرح شواهد كتاب سيبويه المسمّى «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر  
الأدب في علم مجازات العرب».

(٤) أولاً لعدم وضوح معنى الإخبار عن القروض بأنّها جزاء، وثانياً لأنّ الجار والمجرور يتعلّق بالمصدر عند  
الكوفيين فقط الذين يعدّونه مشتقاً من الفعل في حين يعدّه البصريون جامداً لأنّه أصل الاشتقاق عندهم  
ولا يعلّقون به شيئاً لجموده، وقيل إنّ لها جار ومجرور حال مقدّم من جزاء النكرة وأصلها صفة له،  
وهذا القول مبنيّ على ما في حاشية العدوي من إعراب ضعيف.

الظرفية الزمانية ولم يتضمن معنى حرف العطف حوَّلاً من التركيب المزجي «يومَ يومَ» المبني على فتح الجزئين وأصبحا مركباً إضافياً «يومُ يومَ» وأعربا حسب موقعهما من الجملة على نحو ما بيَّنا، قال سيبويه في هذا المعنى «والعرب لا تجعل شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد - أي لا تجعله مركباً تركيباً مزجياً مبنياً على فتح الجزئين - إلا في حال الحال أو الظرف» أي ظرف الزمان وظرف المكان، أي في حال إرادة أحد هذه الثلاثة مع تضمين هذه الأسماء معنى حرف العطف.

### ✽ فائدة:

لابد أن يتضمن الجزآن المركبان في الأعداد المركبة مثل أحدَ عشرَ وثلاثةَ عشرَ معنى حرف العطف دائماً، ويترتب على هذا أن تكون الأعداد المركبة ملازمة للبناء على فتح الجزئين دائماً بسبب هذا التضمن، وأما ظروف الزمان المركبة وظروف المكان المركبة والأحوال المركبة التي مكثنا لها جميعاً فيما سبق فيجوز أن تكون متضمنة معنى حرف العطف فيكون معنى الكلمتين المركبتين معاً هو الظرفية الزمانية أو الظرفية المكانية أو الحالية وتكون كلها مركبة تركيباً مزجياً ومبنية على فتح الجزئين، ويجوز أن لا تكون متضمنة معنى حرف العطف فتخرج بذلك عن معنى الظرفية المكانية المركبة والظرفية الزمانية والحالية ويزال عنها التركيب المزجي وتصبح مركبات إضافية أي تضاف الكلمة الأولى فيها إلى الكلمة الثانية وتعرب هذه المركبات حسب موقعها من الجملة<sup>(١)</sup>. ويترتب على هذا أن الظروف الزمانية المركبة والظروف المكانية المركبة والأحوال المركبة يجوز فيها البناء وعدمه تبعاً لتضمنها معنى حرف العطف أو عدم تضمنها له، لهذا قصر المصنّف إيمان الخروج عن تضمن معنى حرف العطف على الظروف الزمانية المركبة والظروف المكانية المركبة والأحوال المركبة، دون العدد المركب.

✽ قال المصنّف ما معناه: وهذا - أي ما سبق - يفهم من كلامي في المقدمة - أي في المتن - فإنني قلت فيه بأنه يبنى على فتح الجزئين «ما ركب - أي تركيب

(١) كما وقع الظرف الأول في قول الفرزدق «ولولا يوم يوم مبتدأ، والظرف الثاني مضافاً إليه.

مزج - من الظروف والأحوال» فعلم أنَّ البناء على فتح الجزئين الناشئ عن تركيب المزج مقيّد بوجود الظرفية الزمانية والظرفية المكانية والحالية دائماً، وأنَّ الظرفية الزمانية والظرفية المكانية والحالية متى فقدت بسبب عدم تضمّن معنى حرف العطف وجب الرجوع إلى التركيب الإضافي الذي يعرب حسب ما تقتضيه العوامل ويدعو إليه المقام وترك التركيب المزجي المبني على فتح الجزئين، وإنما قدّمت الظروف الزمانية المركبة والظروف المكانية المركبة على الأحوال المركبة لأنَّ التركيب المزجي والبناء على فتح الجزئين هما في الظروف الزمانية والظروف المكانية أكثر وقوعاً، فكانا لذلك أولى من الأحوال بالتقديم.

فإن قلت: قد وقع التركيب المزجيّ مع البناء على فتح الجزئين بسبب تضمّن معنى حرف العطف فيما ليس بظرف زمان ولا ظرف مكان ولا حال كقول العرب «وقعوا في حيصّ بيصّ» أي في شدة ذات تقدّم وتأخّر يعسر معهما التخلّص منها.

قلت: إنّ وقوع المركّب المزجيّ المبني على فتح الجزئين فيما ليس بظرف زمان<sup>(١)</sup> ولا ظرف مكان<sup>(٢)</sup> ولا حال<sup>(٣)</sup> شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، ولشذوذه لم أتعرّض لذكره في متن شذور الذهب وشرحه لأنّ مبناهما على الاختصار.

وإعراب «حيصّ بيصّ» في قول العرب «وقعوا في حيصّ بيصّ» بفتح أوّلهما وآخرهما، أو بكسر أوّلهما وفتح آخرهما، هو أنّهما على هاتين اللغتين مركّبان مزجيان لتضمّنهما معنى حرف العطف وهو الواو إذ الأصل قبل التركيب «وقعوا في حيصّ وبيصّ» وهما بعد التركيب المزجيّ مبنيان على فتح الجزئين في موضع جرّ بفي، والجار والمجرور متعلّق بوقعوا، أمّا بفتح أوّلهما وكسر آخرهما فعلى هذه اللغة تكون «حيصّ بيصّ» مبنية على كسر الجزئين في موضع جرّ بفي، والجار والمجرور متعلّق بوقعوا.

(١) «حيصّ بيصّ» كلّ كلمة منهما ليست حالاً بل هي مصدر والمصدر جامد والجامد لا يقع حالاً إلا إذا أوّل بمشتقّ، كذلك ليستا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) انظر الهامش السابق.

\* قال الشاعر:

قد كنتُ خَرَّاجاً وَلَوْجاً صَيَّرَفَا      لم تلتحصني حيصَ بيصَ لَحَاصٍ

خَرَّاجاً ولولجاً: صيغتا مبالغة على وزني فَعَالٍ وفَعُولٍ القياسيين<sup>(١)</sup>، صيرفاً: أي مصرّفاً للأموال، لَحَاصٍ: على وزن فَعَالٍ من الفعل التَّحَصَّصَ، وهي فاعل مؤخَّر للفعل المضارع تلتحصني مبنيٌّ على الكسر في موضع رفع، وياء المتكلم مفعول به مقدّم، وَلَحَاصٍ علم على مؤنث هو المصيبة وهي مثل قَطَامٍ وَحَدَامٍ العلمين على مؤنثتين، ومعنى البيت: لم تلتحصني أي لم تلجئني المصيبة إلى شدة لا مخرج لي منها. ومعنى قوله «جعلتم الأرض عليه حيصَ بيصَ» أي ضيقة.

والأكثر أن يقال «حيصَ بيصَ» وأصلها «حَيْصَ بَوَّصَ» لأنَّ حيصَ أصلها بالياء وهي بمعنى التأخّر، وبيصَ أصلها بالواو وهي بمعنى التقدّم إذ الأولى من حاصٍ عن الشيء يحيص حيصاً إذا تأخّر خوفاً منه، والثانية من باصَ يَبُوصُ بَوَّصاً إذا تقدّم تشجعاً عليه، ثم جرى في قولنا «حيصَ بيصَ» إتباع الثاني للأول فجعلَ يا ثيًّا مثله، وروي «حَوَّصَ بَوَّصَ» بالواو فيهما فيكون الاتباع على العكس، وروي أيضاً بالالف فيهما أي «حاصَ باصَ».

\* قال تعالى ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (الآية ٤ من سورة يوسف).

روي أن يهودياً جاء إلى النبيّ فقال يا محمد أخبرني عن النجوم اللَّاتِي رَأَاهُنَّ يوسُفُ فسكت النبيّ فنزل جبريل فأخبره بذلك، فقال إذا أخبرتك هل تسلم، قال نعم، فقال جَرِيَّانَ والطَّارِقَ والذِّيَالِ وقَابِسَ وَعَمُودَانَ والفَيْلِقَ والمُصْبِحَ والضُّرُوحَ والفَرْغَ ووَتَّابَ وذُو الكَتِفَيْنِ رَأَاهَا يوسُفُ، والشمس والقمر نزلن من السماء وسجدن له، فقال اليهودي: أي والله إنّها لأسماؤها، وأصل أَحَدَ وَحَدَ قلبت الواو همزة على غير

(١) صيغ المبالغة القياسية المشهورة خمس هي: فَعَالٍ وفَعُولٍ ومفعِلٍ وفَعْلٍ.

قياس أي بدون قاعدة صرفية مطردة، ورأيت من الرؤيا في المنام فليس الفعل بصرياً فهو ينصب مفعولين الأول أحد عشر والثاني ساجدين، وأحد عشر مبني على فتح الجزئين في موضع نصب مفعول به أول وساجدين منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم مفعول به ثانٍ، وكوكباً تمييزاً منصوب للعدد، وجملة رأيتهم تأكيد لفظي لجملة رأيت، ولي جار ومجرور متعلق بساجدين.

\* قال تعالى ﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾ (من الآية ٦٠ من سورة البقرة).

سبق أن تحدثنا عن هذه الآية في موضوع الملحق بالمتنى، ولم يكن مناسباً سوق ابن هشام هذه الآية في هذا المكان لأنه يتحدث فيه عن الأعداد المركبة تركيباً مزجياً المبنية على فتح الجزئين الواردة في القرآن، والعدد في هذه الآية ليس مركباً مزجياً مبنياً على فتح الجزئين لأن الجزء الأول معرب إعراب المتنى لأنه ملحق به.

\* قال تعالى ﴿عليها تسعة عشر﴾ (الآية ٣٠ من سورة المدثر).

أي على سقر أي جهنم تسعة عشر فرداً من الملائكة يحفظون أمرها، وقيل: صنفاً من الملائكة، وقيل: صفّاً منهم، وهذه هي القراءة المتواترة المرسومة في المصحف، وقرئ: تسعة عشر بسكون الشين كراهة توالي الحركات فيما هو كالاسم الواحد، وقرئ أيضاً: تسعة عشر جمع عشير بمعنى نقيب، أي عليها تسعة نقباء، وأعشر جمع عشير مثل أيمن جمع يمين، أو أعشر جمع عشرة فيكون المقصود تسعين، وعلى هذه القراءة الثالثة الأخيرة تكون تسعة مرفوعة على أنها مبتدأ مؤخر وأعشر مضاف إليه مجرور بالكسرة وهو منون، ولا يكون العدد مركباً مزجياً مبنياً على فتح الجزئين بل هو مركب إضافي خالٍ من معنى حرف العطف.

\* والنوع السادس من المبنيات على الفتح ظرف الزمان المبهم المضاف لجملة،

وأعني بالمبهم غير المحدد وهو ما لم يدلّ على وقت بعينه<sup>(١)</sup>، وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان واليوم والشهر والسنة، فهذا النوع من ظروف الزمان تجوز إضافته إلى الجملة<sup>(٢)</sup>، ويجوز لك فيه حينئذ أي إذا أضيف إلى جملة الإعراب حسب موضعه من هذه الجملة والبناء على الفتح، ثم تارة يكون البناء على الفتح أرجح من الإعراب حسب موضعه من الجملة، وتارة العكس.

✽ قال النابغة الذبياني<sup>(٣)</sup> :

على حينٍ عاتبتُ المشيبَ على الصبَا      وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَأَزْعُ؟

الصبَا<sup>(٤)</sup> بكسر الصاد يطلق في الأصل على زمن الشباب وهو ما يقابل زمن المشيب أي زمن الشيخوخة، والمراد به هنا الصبوة وهي الميل إلى شهوات النفس واتباع لذائذها، وقلت: في رواية فقلت، أصح: في رواية تَصَحُّ وهو من الصَحْو الذي هو ضدُّ السَّكْر لأنَّ معناه الإفاقة من السَّكْر، وأزع: زاجر وناهٍ وكاف من وَزَعَتْ الرجل إذا كففته عما لا يليق به وزجرته ونهيته عنه.

(١) أي عند اللغويين فلا ينافي أنَّ الساعة تدلّ على قدر من الزمان معيّن عند الفلكيين هو ستون دقيقة، وأنَّ اليوم يدلّ على قدر معيّن من الزمان عند الفلكيين هو أربع عشرون ساعة، ويقال مثل ذلك في الشهر والسنة.

(٢) وتجوز إضافته أيضاً إلى مفرد معرب فيقال: يومُ الخميسِ وساعةُ الأُنسِ وقتُ العبادةِ وزمانُ الوصولِ ونحو ذلك، ويعرب الظرف المضاف إلى مفرد حسب موقعه من الجملة فيقال: هذا يومُ الخميسِ وصمتُ يومِ الخميسِ وسافرتُ في يومِ الخميسِ.

(٣) هو الشاعر الجاهليّ الحكم بن شعراء الجاهلية في سوق عكاظ، وبيته هذا من قصيدة ليست معلقته يعتذر فيها للنعمان، والنابغة لقب له واسمه زياد بن معاوية، وقيل اسمه زياد بن عمرو بن معاوية بن جابر، وكنيته أبو أمانة وأبو عفراء، وفي أحد الأقوال أنّه لَقِبَ بالنابغة لأنّه لم يقل شعراً حتى صار رجلاً وساد قومه فلم يفجأهم إلّا وقد نبغ عليهم بالشعر بعدما كبر، وهو من أصحاب المعلقات العشر، ومعلقته أولها:

يا دار ميةً بالعلياء فالسند      أقوت وطال عليها سالف الأمر

(٤) الصبَا: بفتح الصاد هي الريح التي تهبّ من المشرق وتقابلها الدُّبور وفعله صَبَّتِ الريحُ تصبوا من باب نصر.

وقد أضيف ظرف الزمان «حين» في هذا البيت إلى جملة، فيجوز فيه الإعراب ويكون مجروراً بعلی التي هي بمعنى في وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة، ويجوز فيه البناء ويكون مبنياً على الفتح في موضع جرّ بعلی، وقد سبق البيت شاهداً على أنّ بناء «حين» فيه على الفتح أرجح<sup>(١)</sup> من إعرابها بالكسرة وذلك عند البصريين والكوفيين، وسبب هذه الأرجحية عندهم جميعاً أنّ المضاف إليه جملة فعلية فعلها<sup>(٢)</sup> مبنيٌّ وهي جملة «عائتبتُ» فتأثّر المضاف<sup>(٣)</sup> بذلك، والجار والمجرور «على حين»

(١) ترك الشارح شاهداً ثانياً ذكره في المتن وهو قوله «على حين يستصين كلّ حليم» وصدره «لأجتذبنّ منهنّ قلبي تحلماً» والشاهد في قوله «على حين» حيث جاء مبنياً على الفتح لإضافته إلى جملة فعلية فعلها مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وهذا البيت حجة على من ذهب إلى أنّ المضارع المتصل بنون النسوة باقٍ على إعرابه، وقوله «لأجتذبنّ» بنون التوكيد الخفيفة، والتحلّم بتشديد اللام هو تكلف الحِلْم بكسر الحاء وهو الأناة، ويقال استصبيت فلاناً إذا جعلته صبيّاً أي في عداد الصبيان ، والبيت مجهول القائل.

(٢) عائتبتُ فعل ماضٍ مبني على الفتح قبل اتصاله بباء الفاعل، وهو مبنيٌّ أيضاً بعد اتصاله بالباء لكن على السكون.

(٣) المضاف يكتسب البناء من المضاف إليه كما يكتسب المضاف التذكير والتانيث منه، فإذا كان المضاف مذكراً والمضاف إليه مؤنثاً جاز في المضاف التذكير نظراً لأصله، وجاز التانيث نظراً للمضاف إليه، واكتساب المضاف التانيث من المضاف إليه ليس راجحاً ولا مقيساً بل هو شاذ سمع في بعض العبارات والشواهد الشعرية وهو خارج عن الأصل، ثم إنّ هذا الشذوذ مقيدٌ أيضاً بأن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو: ذهبتُ بعضُ أصابعه، ويظهر أنّ التانيث إنّما وقع فيما سمع من شواهد الشعر لضرورة شعرية، وعلى هذا التانيث الشاذّ - أي مجيء الفعل مؤنثاً مع الفاعل المذكر المضاف إلى مؤنث - جاء قول ذي الرّمة - بضم الراء وكسرها - في وصف النساء برقة المشي:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِيَّاحٌ تَسْفَهُتُ  
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

تَسْفَهُتُ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ: أي حركتها واستخففتها، ولولا انكسار البيت لجاز تذكير الفعل تَسْفَهُتُ، والنواسم جمع ناسمة وهي التي تهبّ بضعف، والرياح مؤنث مجازي، وعلى هذا التانيث الشاذ جاء أيضاً قول الأعشى من قصيدة يهجر بها عمير بن عبد الله الشاعر أو يزيد بن مسهر الشيباني وكانت بينهما عداوة ومهاجاة:

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ  
كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

ولولا انكسار البيت لجاز تذكير الفعل شرقت، ويقال شرّق بريقه يشرّق من باب فرح إذا غصّ، والقناة هي الرمح، والمعنى: يعود عليك مكروه ما أذعته عني من القول ونسبته إليّ من القبيح فلا تجد منه =



متعلق بالفعل «كفكت» في بيت سابق هو:

فكفكتُ منِّي دمعة - فرددتها على النحر - منها مستهلٌ ودامعٌ<sup>(١)</sup>

على الصِّبَا: على بمعنى لام التعليل أي لأجل الصِّبَا، أُلّا: الهمزة للإنكار أي للاستفهام التوبيخي، وجملة «الشَّيْبُ وازعُ» حال من فاعل «أصْحُ» أو «تَصْحُ» المستتر فيه، والواو واو الحال، و«أصْحُ» أو «تَصْحُ» عامل النصب في الحال.

\* قال تعالى (قال الله هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقهم) (من الآية ١١٩ من سورة المائدة).

ذهب الكوفيون إلى أنَّ إعراب ظرف الزمان المضاف إلى جملة فعلية فعلها معرب حسب موقعه من الجملة أرجح من بناء هذا الظرف على الفتح مع جواز الأمرين عندهم، وقد قرأ السبعة<sup>(٢)</sup> إلّا نافعاً برفع «يومٌ» في هذه الآية - بدون تنوين بسبب إضافته - فيكون «يومٌ» المرفوع خبراً للمبتدأ «هذا» وتكون الإشارة لليوم نفسه لأنَّ الخبر هو عين المبتدأ، وبهذا وافقت قراءة جمهور السبعة مذهب الكوفيين القاضي بأرجحية إعراب «يومٌ» بالرفع لموقعه الذي ذكرناه على بناءه على الفتح مع جواز الأمرين، وقرأ الأعمش شذوذاً «يومٌ» بالرفع والتنوين على اعتباره خبر المبتدأ

= مخلصاً، والأعشى من أصحاب المعلقات العشر، ومعلقته اللامية أولها:

ما بكاء الكبير في الاطلال وسؤالي وما تردُّ سؤالي

وعلى هذا التانيث الشاذ قول جرير:

لَمَّا أتى خبر الزبير تضعضت سورُ المدينة والجيال الخُشْعُ

ولولا انكسار البيت لجاز تذكر الفعل تضعضت.

ومما اكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير آية ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ فتذكير «قريب» جائز كما في الآية، ويجوز التانيث أيضاً فيقال «قريبة»، ورحمة المضاف مؤنث مجازي.

(١) كفكت: أي مسحتُ، مستهلٌ: أي سائل منصب، دامع: أول الخروج من العين، وتقدير البيت: فكفكتُ منِّي دمعة منها مستهلٌ ودامعٌ فرددتها على النحر.

(٢) وهي القراءة المرسومة في المصحف، والسبعة هم اليعقوبي المعروف بابن عامر وابن كثير وعاصم وابن عمرو بن العلاء وحمزة بن حبيب الزيات ونافع ويعقوب الحضرمي أو الكسائي، والثلاثة الذين تتم بهم العشرة هم: يزيد بن القعقاع المكنى بابي جعفر وخلف بن هشام والكسائي أو يعقوب.

«هذا» تكون الإشارة لليوم نفسه، فشابه بهذا كلّ جمهور السبعة في قراءتهم ووافق مذهب الكوفيين في ترجيحهم الإعراب بالرفع حسب الموقع على البناء على الفتح، لكنّه نون فاهمل اعتبار الإضافة المانعة من تنوين المضاف، وهذا هو وجه الشذوذ، وقرأ نافع «يوم» على بنائه على الفتح في موضع رفع لأنّه خبر المبتدأ «هذا» وبدون تنوين بسبب البناء، وتكون الإشارة على قراءة نافع هذه لليوم نفسه أيضاً لأنّ المبتدأ هو عين الخبر، والبناء على الفتح الذي قرأ به نافع يقبله الكوفيون لكنهم يعدّونه مرجوحاً، أمّا البصريون فقد منعوا بناء الظرف المضاف إلي جملة فعلية فعلها معرب على الفتح كما تقضي بذلك قراءة نافع وكما يجيز ذلك الكوفيون مع المرجوحية، وأوجبوا إعرابه حسب موقعه من الجملة، وعدّوا لذلك «يوم» في الآية بالفتح على قراءة نافع منصوباً لا مبنياً وجعلوا الفتحة عليه علامة إعراب، لا علامة بناء كما هي على قراءة نافع وكما يجيز الكوفيون على المرجوحية، وهي في ذلك عندهم مثل فتحة الإعراب على «يوم» من قولك «صمت يوم الخميس»<sup>(١)</sup> الذي أضيف فيه ظرف الزمان المبهّم إلى المفرد، وقد التزم البصريون لأجل جعلهم الفتحة على «يوم» في الآية إعراباً لا بناءً أن تكون الإشارة في «هذا» ليست لليوم نفسه بل لمحدّوف هو خبر للمبتدأ «هذا» لأنّه لو كانت الإشارة لليوم نفسه للزم كون الشيء ظرفاً لنفسه.

ولزيد من تجلية المسألة برمتها نقول: إذا قرأت «يوم» بالرفع كما فعل السبعة إلّا نافعاً فهو خبر عن «هذا» واسم الإشارة لليوم نفسه لأنّ الخبر هو عين المبتدأ ويومٌ حينئذ معربٌ، وهذا الوجه يقبله البصريون والكوفيون جميعاً ويعده الكوفيون راجحاً، وإذا قرأت «يوم» بالبناء على الفتح وهي قراءة نافع، فالكوفيون يجيزون ذلك ويعدّونه مرجوحاً، وعلى هذا يكون «يوم» مبنياً على الفتح في موضع رفع خبراً عن المبتدأ «هذا» وتكون الإشارة لليوم نفسه أيضاً ويكون المعنى هو المعنى نفسه الذي تدلّ عليه قراءة جمهور السبعة بالرفع فكأنّه قيل «هذا اليوم هو يوم ينفع الصادقين صدقهم» على القراءتين، والبصريون لا يجيزون أن يكون «يوم» مبنياً على الفتح بل

(١) يوم: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلّق بصمت والخميس مضاف إليه مفرد اي غير جملة.

منصوباً بالفتحة وتخريج الآية على مذهبهم في جعل الفتحة على الميم في قراءة نافع فتحة إعراب لا فتحة بناء أن تجعل هذا مبتدأ وخبره محذوفاً تقديره «جزاء» ويكون اسم الإشارة عائداً للخبر المحذوف لأنَّ المبتدأ عين الخبر، وليس عائداً لليوم، وعلى هذا يكون «يوم» ظرف زمان منصوباً بالفتحة متعلقاً بقال فكأنه قيل «قال الله يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا جزاء صدقك يا عيسى»، ويجوز عند البصريين وجه آخر وهو أن يكون «يوم» ظرف زمان منصوباً بالفتحة متعلقاً بمحذوف هو خبر عن هذا، ويكون اسم الإشارة عائداً للسؤال الواقع من الله والجواب الواقع من عيسى، وليس عائداً إلى «يوم» فكأنه قيل «هذا الذي ذُكرَ قبل هذه الآية من سؤال الله لعيسى وجواب عيسى واقع يوم ينفع» أي في اليوم الذي ينفع فيه الصادقين صدقهم.

✽ قال الشاعر:

تذكر ما تذكر من سلمي على حين التواصل غير دان

إعراب ظرف الزمان «حين»<sup>(١)</sup> حسب موقعه من الجملة لأنه أضيف إلى جملة اسمية هي «التواصل غير» أرجح من بنائه على الفتح عند الكوفيين مع جواز الأمرين عندهم، وقد رويت «حين» في هذا البيت بالبناء على الفتح في موضع جرّ بعلی وهو المرجوح عند الكوفيين، وبالجرّ بعلی بالكسرة وهو الراجح عندهم، أمّا البصريون فيمنعون البناء على الفتح ويوجبون الإعراب إذا كان المضاف إليه جملة اسمية، فحين هنا لابد أن تكون عندهم مجرورة بعلی وعلامة جرّها الكسرة الظاهرة، فالكسرة عندهم علامة إعراب. والجار والمجرور «على حين» متعلق بتذكر الأولى ولا يتعلق بتذكر الثانية لأنها لا موضع لها من الإعراب صلة الموصول، والذكر: إن كان بالضمير فهو مضموم الدال وإن كان باللسان فهو مكسورها، وقيل هما لغتان بمعنى واحد، وقيل الذكر ضد النسيان تكسر ذاله وتضم، والتواصل: مصدر فعله تواصل وهو بمعنى الوصل أي القرب، والدنو القرب، وسلمي اسم محبوبته وهو تصغير

(١) ومثل ما نقوله في «حين» من الأحكام إذا أضيفت إلى جملة اسمية نقوله في نحوها من ظروف الزمان المبهمة.

سلمى لتحلية اللفظ لا للتحقير، ويحتمل أن البيت توبيخ من الشاعر للمخاطب بأنه كان أولاً وهي عنده لا يعرف قدرها، أو أنه شفقة عليه كأن الشاعر يقول له: حيث كان لتواصل غير دانٍ فلا تعلق نفسك بأذيال التذكر بل تسلّ، وداني أصلها دأنو قلبت الواو ياء لتطرفها وكسر ما قبلها فصارت الكلمة داني ثم استثقلت الكسرة على الياء في حالة الجرّ لأنّ الكلمة وقعت مضافاً إليه في البيت فحذفت هذه الكسرة فعادت الياء إلى السكون، وقد عوّض عن الكسرة المحذوفة التنوين الذي هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطأ فالتقى ساكنان هما ياء المنقوص الساكنة وتنوين العوض عن الكسرة المحذوفة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقي التنوين، ومثل الذي قلناه عن الكسرة يقال كذلك عن الضمة في حالة الرفع، أمّا في حالة النصب فإنّ الفتحة تظهر على المنقوص لخفّتها وينون أيضاً فيقال دانياً، وفي بعض النسخ كتبت كلمة دانٍ بالياء خلافاً للقاعدة، ويبدو أن هذه الياء متولّدة عن إشباع الكسرة الموجودة على النون، من سليمي: جار ومجرور متعلّق بتذكّر الأولى ولا يتعلّق بتذكّر الثانية لأنها صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب، أو متعلّق بمحذوف حال من ما الموصولة أو حال من المفعول به الهاء المحذوفة في تذكّر الثانية.

﴿قال تعالى ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾﴾ (الآية ٦٦ من سورة هود).

جاء أمرنا: أي بإهلاكهم، الذين آمنوا معه: هم أربعة آلاف، ومن خِزْيِ: أي ونَجَّيْنَاهُمْ مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ.

تقرأ كلمة «يوم» على وجهين: الأول البناء على الفتح في موضع جرّ مضاف إليه والمضاف هو كلمة «خِزْيِ» وهذه قراءة نافع والكسائي<sup>(١)</sup>، وإنما بنيت على الفتح

(١) وقد قرأ نافع والكسائي بمثل هذه القراءة في قوله تعالى ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾ (من الآية ١١ من سورة المعارج).

لأنّها اسم مبهم أضيف إلى مفرد مبني على السكون هو «إذ» التي هي ظرف للزمان الماضي مبنيّ على السكون في موضع جرّ فاكْتَسَبَ منه البناء، الثاني الجرّ بالكسرة على الإعراب وتكون «خَزَيّ» مضافاً و«يوم» مضافاً إليه، و«يوم» مضافاً و«إذ» مضافاً إليه، وهي قراءة باقي السبعة وهي المرسومة في المصحف، والبناء على الفتح في الأسماء المبهمة الشديدة الإبهام المضافة لمفرد مبنيّ سواء كانت هذه الأسماء زماناً<sup>(١)</sup> أو غير زمان أرجح لأنّها اكتسبت من المفرد المضاف إليه البناء كما اكتسبت النكرة المضافة إلى معرفة في الإضافة المعنوية المحضة من تعريفها، ويجوز أن تبقى هذه الأسماء المبهمة المضافة إلى مفرد مبنيّ معربة حسب موقعها من الجملة وهو مرجوح.

﴿قال تعالى ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ (من الآية ١١ من سورة الجن).﴾

قرأ السبعة ببناء «دون» على الفتح في موضع رفع على أنها مبتدأ مؤخر<sup>(٢)</sup> والجار والمجرور خبر مقدّم، وإنّما بني على الفتح لأنّه اسم مبهم مضاف إلى مفرد مبنيّ هو «ذا» فاكْتَسَبَ منه البناء، وهذا البناء هو الراجع، ولو جاءت القراءة في هذه الآية برفع «دون» على الإعراب<sup>(٣)</sup> لكان ذلك جائزاً مرجوحاً، وقد جاء رفع «دون» على الإعراب<sup>(٤)</sup> في قول موسى بن جابر:

(١) نحو يوم وشهر وسنة وحين ووقت وساعة وزمان وهي كلّها ظروف زمان، ونحو دون وبين وهما ظرفا مكان، ونحو مثل وغير وليسا ظرفين أصلاً.

(٢) الدقيق أنّ المبتدأ في الآية محذوف، و«دون» المبنية على الفتح في موضع رفع صفة له، والتقدير «ومِمَّا فَرِيقٌ دُونَ ذَلِكَ» أي فَرِيقٌ كائِنْ أَوْ حَاصِلٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ دُونَ ذَلِكَ، وهو مماثل لقولهم «مِمَّا ظَعَنَ وَمِمَّا أَقَامَ» أي مِمَّا فَرِيقٌ ظَعَنَ وَمِمَّا فَرِيقٌ أَقَامَ.

(٣) هذا على القول بتصرّف «دون» أي على القول بأنّ «دون» ظرف مكان متصرّف يرفع وينصب ويجرّ بمعنى يتأثر بالعوامل وهو قول شاذ، والصحيح أنّ «دون» جامدة لا تتصرّف أي تلازم الجرّ بمن أو النصب على الظرفية، ومن الظروف المتصرّفة «عند» يقال: هذا فضلٌ من عند الله، وجلست عندك، بالجرّ بالكسرة وبالنصب بالفتحة، وهو لا يُرْفَعُ، لذلك لا يقع نائِباً للفاعل مع الفعل اللازم المبني للمجهول فلا يقال: جُلسَ عندك، على أنّ عند المرفوعة هي نائِب الفاعل، وإنّما نائِب الفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل، وعند بالنصب ظرف مكان متعلّق بالفعل جُلسَ.

(٤) على القول الشاذّ بأنّها متصرّفة.

ألم تريراً أَنّي حميتُ حقيقتي وبأشرتُ حدّ الموتِ والموتُ<sup>(١)</sup> دونها والرفع على الإعراب في البيت على أَنّه خبر المبتدأ هو المرجوح، والأرجح أن يقول الشاعر «والموتُ دونها» بالبناء على الفتح في موضع رفع خبر المبتدأ «الموتُ» لأنَّ «دونَ» مضاف إلى مفرد<sup>(٢)</sup> مبني هو الضمير المتّصل. ومعنى «والموتُ دونها» أي حائل بيني وبين حماية الحقيقة المفهومة من «حميت». والواو واو الحال وجملة المبتدأ والخبر «الموتُ دونها» في موضع نصب حال من «حقيقتي» والعامل في الحال هو الفعل «حميت» ويجوز أن يكون صاحب الحال «حدّ الموت» والعامل فيه الفعل «بأشرت»، وقيل إنَّ «والموتُ دونها» استئناف بياني مقترن بواو الاستئناف، كأنّه قيل: لمَ بأشرتُ حدّ الموت في شأن الحقيقة؟ فأجاب بأنّ ذلك إنّما تمَّ لأنَّ الموت دونها أي أقلّ مصيبة من هتك الحقيقة.

❖ قال تعالى ﴿لقد تَقَطَّعَ بينكم﴾ (من الآية ٩٤ من سورة الأنعام).

أي تقطَّع وصلُّكم، والبينُ من الأضداد لأنّه يستعمل للفصل والوصل، وتقرأ الآية - إذا اعتبرنا أنّ معنى بينكم هو وصلكم - على وجهين، الأول: رفع «بين» على الإعراب حسب موقعه من الجملة وهو المرجوح وموقعه فاعل للفعل «تَقَطَّعَ»، الثاني: بناؤه على الفتح في موضع رفع فاعل للفعل «تَقَطَّعَ» وهو المرسوم في المصحف وهو الراجح لأنه اسم مبهم أضيف إلى مفرد<sup>(٣)</sup> مبني هو ضمير الكاف فاكتسب منه البناء والميم حرف دالّ على الجمع، وهناك توجيهان آخران للبناء على الفتح، أحدهما: أنّ «بين» ظرف مكان مبني على الفتح في موضع نصب متعلّق بالفعل «تَقَطَّعَ» والفاعل ضمير مستتر جوازاً راجع إلى الوصل، والآخر: أنّ «بين» ظرف مكان مبني على الفتح في موضع نصب حال من الفاعل المستتر في «تَقَطَّعَ» العائد

(١) يقال مات يموت أو يمات موتاً فهو ميت بالتخفيف والتشديد والجمع موتى وأموات وميتون، ويستوي فيه الذكر والمؤنث، قال تعالى ﴿لنحيي به بلدة ميتاً﴾ (من الآية ٤٩ من سورة الفرقان)، وقال تعالى ﴿وآية لهم الأرض الميتة أحييناها﴾ (من الآية ٣٣ من سورة يونس).

(٢) أي غير جملة.

(٣) أي غير جملة.

إلى الوصل، وعلى هذين التوجيهين لا يكون معنى «بينكم» هو «وصلكم» بل تكون «بينكم» مجرد ظرف مكان.

\* قال تعالى ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (من الآية ٢٣ من سورة الذاريات).

أي مثلَ نطقكم، فما مصدرية أي حرف مصدرى مبني على السكون، ويجوز أن تكون «ما» مجرد حرف زائد مبني على السكون لا موضع له من الإعراب، وعلى الأول يكون المصدر «نطقكم» مؤولاً من ما المصدرية وأنَّ واسمها وخبرها، وعلى الثاني يكون مؤولاً من أنَّ واسمها وخبرها فحسب، والمعنى: كما أنَّه لاشكَّ لكم في أنكم تنطقون فينبغي أن لا تشكُّوا في تحقُّق المآب والثواب والعقاب. وتقرأ الآية على وجهين، الأول: برفع «مثل» على الإعراب حسب موقعه من الجملة وهو صفة لحقَّ وصفة المرفوع مرفوع وهذا مرجوح، والثاني: بالبناء <sup>(١)</sup> على الفتح في موضع رفع صفة لحقَّ المرفوع وهو الوجه الراجح لأنَّ «مثل» اسم مبهم أضيف لمفرد <sup>(٢)</sup> مبني هو المصدر المؤول من ما المصدرية وما بعدها، أو هو المصدر المؤول من أنَّ واسمها وخبرها فقط فاكسب منه البناء، ويجوز أن يكون «مثل» مبنياً على الفتح في موضع نصب حالاً من الضمير المستتر جوازاً في «حق» لأنَّ «حق» اسم فاعل بمعنى «حاق» أي ثابت، فهو مشتقَّ يرفع فاعلاً، ويؤول «مثل» الجامد بمماثلاً المشتقَّ <sup>(٣)</sup>، ويكون «حق» اسم الفاعل هو العامل في الحال، أو يكون «مثل» حالاً من الضمير المستتر جوازاً في «حق» على اعتبار أنَّ «حق» مصدر والمصدر يرفع فاعلاً، ويؤول «مثل» الجامد أيضاً بمماثلاً <sup>(٤)</sup> المشتقَّ، ويكون «حق» المصدر هو العامل في الحال، ويجوز أن تكون «مثل» مبنية على الفتح في موضع نصب صفة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير «إنَّه لحقُّ حقاً مثل ما أنكم تنطقون».

(١) وهو المرسوم في المصحف.

(٢) أي غير جملة.

(٣) لأنَّ الحال لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق.

(٤) انظر الهامش السابق.

(١) المبني على الفتح أو نائبه: اسم لا المفرد<sup>(١)</sup>.

(٢) إذا نعت اسم لا المفرد بمفرد متصل به

جاز في ذلك النعت ثلاثة أوجه .

(٣) العطف على اسم لا مع التكرار .

### المتن

\* ثم قلتُ: أو الفتح أو نائبه وهو اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً نحو: لا رجلَ ولا رجالَ ولا رجلينَ ولا قائمينَ ولا قائماتٍ، وفتحُ نحو قائماتٍ أرجح من كسره.

ولك في الاسم الثاني من نحو: لا رجلَ ظريف، ولا ماءً بارد، النصب والرفع والفتح، وكذا الثاني من نحو: لا حول ولا قوة، إن فتحت الأول، فإن رفعته امتنع النصب في الثاني، فإن فصل النعت أو كان هو أو المنعوت غير مفرد امتنع الفتح.

### الشرح

\* وأقول: الباب الرابع من المبيّنات ما لزم الفتح أو نائبه - وهو اثنان الياء والكسرة - وذلك اسم لا.

وخلاصة القول في ذلك أنّ «لا» إذا كانت للنفي، وكان المراد بذلك النفي استغراق الجنس بأسره بحيث لا يخرج عنه واحد من أفراده وكان الاسم مفرداً - ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ولو كان

(١) أي يطرد البناء على الفتح أو على نائب الفتح في اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً أي غير مضاف وغير شبيه بالمضاف، والمضاف نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٍ، والشبيه بالمضاف نحو: لا خيراً من زيدٍ راكبٍ.



مثنى أو مجموعاً - فإنه حينئذ يستحق البناء على الفتح في مسألتين، والبناء على الياء في مسألتين، والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدة.

أمّا ما يستحقّ فيه البناء على الفتح فضابطه: أن يكون الاسم غير مثنى ولا مجموع نحو رجل وفرس، أو مجموعاً جمع تكسير نحو رجال وأفراس تقول «لا رجل في الدار» و«لا فرس عندنا» و«لا رجال في الدار» و«لا أفراس عندنا».

وأمّا ما يستحقّ فيه البناء على الياء فضابطه: أن يكون الاسم مثنى أو جمع مذكر سالماً نحو «لا رجلين» و«لا قائمين»، قال الشاعر:

تَعَزَّ فَلَإِلْقَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعَا  
وَلَكِنْ لَوُرَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعُ

وقال الآخر:

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ  
بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُونَ

وأمّا ما يستحقّ فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعاً بالالف والتاء المزيديتين نحو مسلمات، تقول «لا مسلمات في الدار»، قال الشاعر:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ  
فِيهِ نَكَدٌ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

يروي بكسر «لذات» وفتحه.

ولما ذكرتُ اسم «لا» أوردتُ مسألتين تتعلقان بباب «لا».

المسألة الأولى: أن اسمها إذا كان مفرداً ونعت بمفرد وكان النعت والمنعوت متّصلين نحو «لا رجل ظريفاً في الدار» جاز لك في النعت ثلاثة أوجه، أحدها: النصب على محلّ اسم لا فإنه في موضع نصب بلا ولكنه بني فلم يظهر فيه إعراب فتقول «لا رجل ظريفاً في الدار» والثاني: الرفع على مراعاة محلّ لا مع اسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء فتقول «لا رجل ظريف في الدار» برفع ظريف وإنما كانت لا مع رجل في موضع رفع بالابتداء لأنّ لا قد صارت بالتركيب مع رجل كالشيء الواحد، وقد علمت أن الاسم المصدر به والمخبر عنه حقّه أن يرتفع بالابتداء، والثالث:

الفتح فتقول «لا رجلَ ظريفَ في الدار» وهو أبعدُها عن القياس فلهذا أخرته في الذكر، ووجه بُعده هو أن فتحةً على التركيب وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئاً واحداً، ووجهُ جوازهِ أنهم قدروا تركيبَ الموصوف وصفتهِ أولاً ثم أدخلوا عليهما لا بعد أن صارا كالاسم الواحد، ونظيره قولك لا خمسة عشرَ عندنا».

المسألة الثانية: أن لا واسمها إذا تكرراً نحو «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله» جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجه، وذلك لأنه يجوز في الاسم الأول وجهان: الفتح والرفع، فإن فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح والرفع والنصب، مثال الفتح قوله تعالى ﴿لَا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾، ومثال الرفع قول الشاعر:

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي - إن كان ذاك - ولا أبُ

ومثال النصب قول الآخر:

لانسبَ اليومَ ولا خلةً اتسع الخرقُ على الرّاقع

وإن رفعت الاسم الأول جاز لك في الاسم الثاني وجهان: الفتح والرفع، فالأول كقوله في هذا البيت:

فلا لغو ولا تأتيمَ فيها وما فاهوا به أبداً مقيمُ

والثاني كقوله تعالى ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ في قراءة مَنْ رفعهما.

ولا يجوز لك إذا رفعت الأول أن تنصب الثاني.

## الحاشية

\* المصطلح في الإعراب: رفعٌ ونصبٌ وجَرٌ وجزم، والمصلح في البناء: ضمٌ وفتحٌ وكسرٌ وسكون.

\* لا النافية للوحدة تنفي الواحد، ولاتنفي الجنس بأسره، وهي تعمل عمل ليس فيقال «لا رجلٌ في الدار»<sup>(١)</sup> بل رجالان» خلافاً لـ لا النافية للجنس التي تعمل عمل إن وتنفى الجنس كله، لذلك لا يجوز أن يقال فيها «لا رجلٌ في الدار بل رجلين».

\* لا النافية للجنس التي تعمل عمل إن لا تعمل إلا في الذكوات بخلاف إن فإنها تعمل في المعارف وفي الذكوات.

\* اتفق النحاة على أن اسم لا النافية للجنس معرب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، واختلفوا في المفرد، فذهب الجمهور إلى أنه يبنى على ما ينصب به مطلقاً لتركيبه مع لا كتركيب خمسة عشر فيبنى على الفتح في موضع نصب إذا كان مفرداً أو جمع تكسير، وعلى الياء في موضع نصب إذا كان مثنى وجمع مذكر سالماً، وعلى الكسر في موضع نصب وهو المرجوح أو على الفتح في موضع نصب وهو الراجح إذا كان جمع مؤنث سالماً، وذهب الكوفيون والزجاج إلى أنه معرب مطلقاً وهو في الإعراب مماثل لاسم إن الذي يكون معرباً في كل أحواله، ولكن يحذف التنوين من اسم لا النافية للجنس وحدها تخفيفاً، وفصل المبرد فذهب إلى أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمعاً مذكراً سالماً أو جمعاً مؤنثاً سالماً يكون معرباً بالياء في الأولين وبالكسرة نيابة عن الفتحة فيما جمع بالفاء وتاء فيقال: لا مسلمين ولا مسلمين ولا مسلمات في الدار وإذا كان مفرداً أو جمع تكسير يبنى على الفتح في موضع نصب فيقال: لا رجلٌ ولا رجالٌ في الدار.

---

(١) بل حرف عطف وإضراب ورجلان معطوف على رجلٌ والمعطوف على المرفوع مرفوع.

\* لا إلهَ إلاَّ الله، هذه هي كلمة الإخلاص، والمقصود بكلمة الإخلاص نفي ما عدا الإله الحق، لا نافية للجنس، والمعنى «لا آلهة» وعند سيبويه «لا إلهَ» تعدّ كلمة واحدة مركبة في موضع رفع مبتدأ، وخبر هذا المبتدأ المركب محذوف، وعند غير سيبويه «لا إلهَ» غير مركبة، ولا نافية للجنس، وإله اسم لا النافية للجنس مبنيّ على الفتح في موضع نصب، وخبر لا النافية للجنس محذوف، وهذا الخبر المحذوف عند سيبويه وغيره قدّره بعضهم «موجودون» وقدّره بعضهم «معبودون بحق» والأخير أصح، لأنّ آلهة الباطل موجودة في الدنيا كالأوثان.

إلا: حرف استثناء، الله: مرفوع فقط عند الجمهور وأجاز بعض النحاة الرفع والنصب ورجّحوا الأول، ويوجّه الرفع من ستّة أوجه:

١- أنّ «الله» بدل بعض عند سيبويه من موضع لا مع اسمها، أي من الكلمة المركبة منهما، وهما بعد التركيب مبتدأ في موضع رفع، أو بدل بعض عند غير سيبويه من موضع اسم لا قبل دخولها عليه وقد كان حينذاك مبتدأ مرفوعاً.

٢- أنّ «الله» بدل بعض من ضمير نائب الفاعل «هم» المستتر جوازاً في خبر لا المحذوف الذي هو اسم مفعول يرفع نائباً للفاعل.

٣- أنّ «الله» نعت لـ «لا إلهَ» على المحلّ، لأنّ محلّ «لا إلهَ» الرفع على الابتداء سواء كانت مركبة مع لا عند سيبويه أو غير مركبة معها عند غيره، فتكون «إلا» بمعنى «غير»، و«غير» لو نطق بها لكانت مرفوعة نعتاً لإله، ولكانت «الله» مضافاً إليه، لكن لما لم ينطق بها أصبح النعت «الله».

٤- أن يكون الاستثناء مفرغاً وإلا ملغاة لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه وهو «معبودون بحق» الذي هو خبر لا محذوف فيعرب ما بعد إلاّ حسب موقعه من الجملة، ويكون «إله» اسم لا ركّب مع لا نفسها وأصبح الاثنان مبتدأ وسوّغ الابتداء بالنكرة عمومها، و«الله» خبر المبتدأ، ويصبح المعنى «الإلهُ الله».

٥- أن يكون «لا إلهَ» كلّها خبراً مقدّماً على أنّها لفظ واحد، و«إلا الله» كلّها مبتدأ مؤخراً على أنّها لفظ واحد.

٦- أن «إله» وصفٌ بمعنى «معبود» اسم لا النافية للجنس فيعمل عمل اسم المفعول فيكون «إلا الله» لفظاً واحداً نائب فاعل له، ويكون خبر لا النافية للجنس محذوفاً تقديره «بحق».

ويوجه النصب من وجهين:

١- أن تكون «الله» منصوبة على الاستثناء، وذلك بناء على جواز الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء في كل مستثنى وقع بعد نفي والمستثنى منه مقدّر لكنه يعدّ كالمذكور، أي في كل أسلوب استثناء تام منفي والتقدير: لا إله معبودٌ بحقٍ إلا الله أو إلا الله.

٢- أن تكون «الله» صفة لمحل «إله» بعد دخول لا النافية للجنس على «إله» وهو النصب.

✽ قال الشاعر:

تَعَزَّ فَلَإِ الْفَيْنَ بِالْعِيشِ مُتَعَا  
ولكن لَوْرَادِ الْمُنُونِ تَتَابُعُ

تَعَزَّ أي تصبّر عند مصيبتك بفقد أحد أحبائك فهي دعوة إلى الصبر عند المصيبة، الإلف صيغة مبالغة وأصلها مصدر للفعل أَلَفَ يَأْلِفُ ثم نقلت من المصدرية واستعملت وصفاً أي صيغة مبالغة واسم الفاعل أَلِفٌ، ويقال أيضاً أَلِفَ وهي صيغة مبالغة بمعنى صيغة المبالغة أَلَفَ، ومثلهما الخَلَّ والخَلِيلُ والخَدْنُ والخَدِينُ والحَبِّ والحبيب والوَدَّ والوديد وكلّها صيغ مبالغة، والعيش مصدر معتاد بمعنى المعيشة التي هي مصدر ميمي، ورَادَ جمع وارد كصَوَّامَ جمع صائم وقَوَّامَ جمع قائم، والمُنُونُ مفرد بمعنى الموت أو النية وهو يذكر باعتبار أنه موت ويؤنث باعتبار أنه نية، ومعنى البيت: تكلف السلوان وتأس بالذين وردوا حياض الموت من قبل فإنك لا تجد صديقين تمتّعوا بالبقاء ولكن الناس يتتابعون على الهلاك ويتواردون على الموت. فلا: الفاء حرف دالّ على التفریع أي على التفریع بالتعلیل، وجملة مُتَعَا من الفعل والألف

نائب الفاعل في موضع رفع خبر لا النافية للجنس، لكن حرف استدراك لا يعمل، ورأد المنون: من إضافة اسم الفاعل لمفعوله، وجملة «لكن لوراد المنون تتابع» من المبتدأ المؤخر وخبره المقدم معطوفة على جملة «لا إلفين بالعيش متعا» بواو العطف. والشاهد واضح وقد ذكره المعلق.

\* قال الشاعر:

يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شؤون

الناس اسم جمع لا واحد له من لفظه وله واحد من معناه، ويرادفه أناس جمع تكسير لإنسان أو إنس، واختلف في اشتقاق الناس ف قيل الأصل أناس التي هي جمع تكسير ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ووزنه على هذا «عال»، وقيل الأصل نوس فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والنوس الحركة ووزنه على هذا «فعل»، وقيل الأصل نسي ثم نقلت اللام إلى موضع العين فصار نيس ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ووزنها على هذا «فلم» بالقلب، بنين: ملحق بجمع المذكر السالم مفردة ابن وقياس جمعه ابنون على الإلحاق بهذا الجمع كما قالوا في تثنيته ابنان لكن الجمع خالف التثنية، وروي البيت «لا بنين ولا أبناء» جمع ابن وهو تكرار مغل، وخبر لا النافية للجنس محذوف والتقدير «لا بنين موجودون ولا آباء موجودون» وجملة «لا آباء موجودون» معطوفة على جملة «لا بنين موجودون»، ويجوز أن تكون لا الثانية زائدة لتوكيد النفي وآباء معطوفة على بنين عطف مفرد على مفرد والمعطوف على المبني على الياء في موضع نصب مبني على الفتح في موضع نصب ولا حاجة لتقدير خبر لا الثانية، إلا حرف استثناء ملغى والاستثناء مفرغ لأن الكلام منفي بلا النافية للجنس والمستثنى منه محذوف وهو عموم الأحوال، وقد عنتهم شؤون: الواو واو الحال وجملة الفعل والمفعول به المقدم والفاعل المؤخر في موضع نصب حال من الضمير المستتر في اسم المفعول «موجودون» على أنه نائب فاعل له وتقديره «هم» وعامل الحال هو اسم المفعول «موجودون»، وجملة «قد عنتهم شؤون» التي أعربت حسب موقعها من الكلام وهو الحال هنا هي المستثنى، وهي مستثناة في

المعنى من عموم الأحوال، والتقدير «لا بنين موجودون ولا آباء موجودون في كل الأحوال إلا في الحال الذي عنّتهم فيه شؤون» وقيل إنّ جملة «قد عنّتهم شؤون» في موضع رفع خبر لا النافية للجنس ولا يضرّ اقترانه بالواو لأنّ خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو، وقيل إنّ خبر لا النافية للجنس محذوف تقديره موجودون وجملة «قد عنّتهم شؤون» صفة لبنين والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، عَنَى يَعْنِي فعل متعدّد مبنيّ للمعلوم من باب ضرب يقال عَنَانِي أَمْرُكَ وَيَعْنِينِي أَمْرُكَ، ويقال أيضاً عَنَانِي أَمْرُكَ يَعْنُونِي وهو فعل متعدّد مبنيّ للمعلوم لكنّه من باب نصر، فإذا بنيتهما للمجهول قلت عَنَيْتُ بِأَمْرِكَ، وتقول أيضاً عَنَيْ بِالْأَمْرِ يَعْنَى عَلَى وَزْنِ رَضِي يَرْضَى وهو فعل مُزَمّ مبنيّ للمعلوم.

### ❖ فائدة:

ذهب المبرّد إلى أنّ اسم لا النافية للجنس إذا كان مثني أو ملحقاً به أو جمع مذكر سالماً أو ملحقاً به أو جمع تكسير يعرب لأنّ التثنية والجمع من خصائص الأسماء لا الأفعال ولا الحروف لذلك فإنّهما أي التثنية والجمع يعارضان سبب البناء الذي هو تركيب اسم لا مع لا، فأَيّ الشرطية وأَيّ الاستفهامية معربتان عند عامة العلماء مع تضمّنهما معنى حرف الشرط أو معنى حرف الاستفهام بسبب ما عارض سبب البناء وهو شبههما بالحرف من ملازمتيهما الإضافة التي هي من خصائص الأسماء. وقول المبرّد هذا مردود عليه، والذي يدلّ على فساده أنّ المبرّد وافق الجمهور على بناء المنادى المثني والملحق به على الألف، وعلى بناء المنادى المجموع جمع مذكر سالماً والملحق به على الواو مع وجود ما يعارض البناء فيهما وهو التثنية والجمع، فهو لم يتخذ مذهباً مطّرداً في البابين، ولو أنّه أخذ في المنادى بما أخذ به في اسم لا النافية للجنس وفي أَيّ الشرطية وفي أَيّ الاستفهامية لجعل المنادى أيضاً معرباً، والجمهور سلكوا في البابين - أي باب اسم لا المثني والملحق به والمجموع والملحق به، وباب المنادى المثني والملحق به والمجموع والملحق به - مسلكاً واحداً هو البناء، وبعبارة أخرى موجزة فإنّ المبرّد ذهب إلى أنّ المجموع والمثني على حدّهما

وما ألحق بهما معربان في باب لا النافية للجنس بناءً على أنَّ التثنية والجمع قد عارضتا التركيب الذي هو علّة البناء، ولو صحَّ ذلك للزم الإعراب في يازيدان ويازيدون ونحوهما ولا قائل به.

\* قال الشاعر:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ      فِيهِ نَكَدٌ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ (١)

وفي رواية «أودى الشباب» أي ذهب، وفي الحواشي أنَّ «عواقب فاعل مرفوع بمجد المصدر» الذي يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم، والجملة التي هي في حكم الجملة الفعلية صلة الموصول، وفي المعلق أنَّ «عواقب» مبتدأ مؤخر و«مجد» خبر مقدّم وجوباً ولا يصحّ العكس لأنَّ «مجد» نكرة لا يبتدأ بها إلاّ بمسوَّغ ولا مسوَّغ.

والشاهد أنَّ «لذات» جمع مؤنث سالم وقد وقع اسماً للا نافية للجنس فيجوز أن يكون بالبناء على الفتح في موضع نصب وهو الراجع، وأن يكون بالبناء على الكسرة نيابة (٢) عن الفتحة في موضع نصب وهو المرجوح.

\* إذا نعت اسم لا المفرد بمفرد متّصل به جاز في ذلك النعت ثلاثة أوجه: أي إذا كان اسم لا النافية للجنس مفرداً أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ونعت بمفرد أي بغير مضاف أو شبيه بالمضاف وكان النعت والمنعوت متصلين لم يفصل بينهما فاصل جاز في النعت ثلاثة أوجه: أحدها النصب على مراعاة موضع اسم لا فإنَّ اسم لا في موضع نصب، لأنَّ «لا» النافية للجنس في الأساس تعمل عمل إنَّ فتنصب

(١) الشيب: يروى بفتح الشين فهو مفرد وبكسرهما فهو جمع أشيب ومنه آية: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانُ شَيْبًا﴾، وفي إحدى الحواشي: الشيب بفتح الشين وبكسرهما جمع أشيب كأبيض وببيض، وأظنَّ أنَّ هذا وهم، والعواقب جمع عاقبة وهي آخر الشيء.

(٢) كما هو الحال حين يكون معرباً منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة، وقد جَوَّز ابن خروف الأندلسي البناء على الكسر مع التنوين نظراً إلى أنَّه تنوين مقابلة يجوز اجتماعه مع البناء لا تنوين تمكين وهو الذي لا يلحق المبنيّات، وقد خالف ابن خروف في هذا الجمهور الذين ذهبوا إلى أنَّ تنوين المقابلة شبيه بتنوين التمكين فلا يكون لذلك في الأسماء المبنية.



الاسم ولكنّه بني على الفتح فلم يظهر فيه الإعراب بالنصب فتقول على هذا الوجه «لا رجلَ ظريفاً في الدار»، والوجه الثاني الرفع على مراعاة موضع لا مع اسمها فإنّهما في موضع رفع بالابتداء فتقول «لا رجلَ ظريفٌ في الدار» برفع ظريف وإنّما كانت لا النافية للجنس مع اسمها المبني على الفتح في موضع نصب وهو رجل في موضع رفع بالابتداء لأنّ «لا» هذه قد صارت بالتركيب مع اسمها رجل كالاسم الواحد، ومن المعلوم أنّ الاسم الواحد المصدر به والمخبر عنه - وهو هنا مخبرٌ عنه بالجار والمجرور في الدار - حقّه أن يرتفع بالابتداء فيكون نعت مرفوعاً، والوجه الثالث البناء على الفتح على أساس أنّ النعت ركّب مع المنعوت فأصبحت اسماً واحداً مركّباً، وهذا الاسم الواحد المركب أصبح بكامله اسم لا النافية للجنس، وهو مبنيّ على فتح الجزئين في موضع نصب، تقول في المثال على هذا الوجه «لا رجلَ ظريفٌ في الدار» وهذا الوجه أبعد<sup>(١)</sup> الوجوه عن القياس لهذا أخره الشارح عن قسيميّه في الذكر، ووجه بعده عن القياس هو أنّ بناء «ظريفٌ» على الفتح إنّما كان بسبب التركيب مع «رجلٌ» والعرب لا يركّبون ثلاثة أشياء لكي يجعلوها شيئاً واحداً، فلا يركّبون لا واسمها والنعت وهي ثلاثة، بل هم يركّبون شيئين فقط هما لا واسمها، ونحو ذلك كتركيبهم شيئين فحسب هما ظرفان أو عددان مثلاً كما سبق في حديثنا عن الظروف الزمانية والمكانية المركبة والأعداد المركبة، ولكن أصحاب هذا الوجه الثالث وجّهوا جوازَهُ على أساس أنّ العرب قدّروا تركيب الموصوف وهو رجل مع صفته وهي ظريف أولاً وهما شيئان فقط ثم أدخلوا عليهما وركبوا معهما لا النافية للجنس بعد أن صار الموصوف وصفته كالاسم الواحد فكأنّ التركيب قد حصل بين شيئين لا ثلاثة، ونظيره قولك «لا خمسة عشر عندنا»<sup>(٢)</sup> فقد ركّبوا خمسة مع عشر أولاً ثم ركّبوا معها بعد ذلك «لا» فكأنّ التركيب قد حصل بين شيئين لا ثلاثة.

(١) أفعل التفضيل «أبعد» ليس على بابه، لأنّ الوجهين الأولين لا بُدَّ فيهما عن القياس.

(٢) لا نافية للجنس وخمسة عشر اسمها مبنيّ على فتح مقدّر على آخر الجزئين منع من ظهوره فتحة البناء الأصلي كما قالوا في المنادي إذا كان مبتدئاً قبل ندائه نحو: يا سيّويه.

\* لا النافية للجنس واسمها إذا تكرّرا وكان الاسم فيهما مفرداً، أي غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، جاز لك في التركيب بكامله خمسة أوجه وذلك: لأنه يجوز في الاسم الأول للـ النافية للجنس وجهان هما البناء على الفتح والإعراب بالرفع، فإن بنيت الاسم الأول على الفتح جاز لك في الاسم الثاني ثلاثة أوجه هي البناء على الفتح، والإعراب بالرفع، والإعراب بالنصب، وإن رفعت الاسم الأول جاز لك في الاسم الثاني وجهان هما البناء على الفتح، والإعراب بالرفع، فالمجموع خمسة أوجه، وفيما يأتي نمثّل لهذه الأوجه الخمسة مبينين الشواهد فيها إلّا ما ذكره المعلق من هذه الشواهد فلا داعي لإعادته.

لا حول ولا قوّة إلّا<sup>(١)</sup> بالله: في إعرابها وجوه متعدّدة هي:

١- أن تُبنى «حول» و«قوّة» على الفتح، وقد تكررت لا مرّتين كما هو واضح فيجوز اعتبار الثانية زائدة لتأكيد النفي، ويكون «قوّة» معطوفاً على «حول» وهو مبنيّ على الفتح في موضع نصب مثله، ويكون الخبر للـ الأولى ولا تحتاج لا الثانية إلى خبر، ويجوز أن تكون لا الثانية نافية عاملة مثل لا الأولى كأنك استأنفت النفي بها فيكون كلّ واحد منهما جملة قائمة بنفسها فلا الأولى واسمها في موضع مبتدأ، ولا الثانية واسمها في موضع مبتدأ ثانٍ ويقدر لكلّ واحد منهما خبر مرفوع مماثل لخبر الأخرى.

٢- أن تُبنى «حول» على الفتح وتعرب «قوّة» بالرفع مع التنوين، فتعطف بذلك الثاني على موضع لا الأولى واسمها لأنّهما في موضع رفع بالابتداء، فيكون الثاني

---

(١) إلّا أداة استثناء ملغاة لأنّ الاستثناء مفرّغ بسبب وجود النفي بلا وحذف المستثنى منه وهو بأحدٍ، ويعرب «بالله» حسب موقعه من الجملة، فإذا قدرنا حذف حرف النفي وحذف إلّا يكون محله خبراً للمبتدأ «حول» الذي ساغ الابتداء به لتضمّنه معنى العموم، ولو ذكر المستثنى منه وهو «بأحدٍ» لكان هو خبر لا النافية للجنس ولكانت «بالله» بدل بعض منه، أو في موضع نصب على الاستثناء، لأنّ الاستثناء في هذه الحالة تامّ منفيّ فيجوز في المستثنى النصب على الاستثناء أو البدلية.

أيضاً مبتدأ لأنَّ ما عطف على المبتدأ مبتدأ، وجاز أن يكون الخبر عنهما واحداً لأنَّه جارٌّ ومجرور وتكون لا الثانية زائدة للتأكيد، والاعتماد في النفي على لا الأولى.

٣- أن تُبْنَى «حول» على الفتح وتُعْرَبَ «قوَّة» بالنصب مع التنوين، فتعطف بذلك المنصوب المنوَّن على المبني على الفتح، ويكون الاعتماد في النفي على لا الأولى، وتكون لا الثانية زائدة لتأكيد النفي.

٤- أن تُعْرَبَ «حول» مرفوعة مع التنوين، وتُبْنَى «قوَّة» على الفتح، فتكون لا هذه نافية غير عاملة، وما بعدها وهو «حول» مبتدأ مرفوعاً بالضم.

٥- أن تُعْرَبَ «حول» مرفوعة مع التنوين، وتعرب «قوَّة» مرفوعة مع التنوين، وعلى هذا قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

وما هجرتك حتى قلتِ معلنةً لا ناقةً لي في هذا ولا جمل<sup>(٢)</sup>

فتكون لا نافية وما بعدها مبتدأ، ويكون الجار والمجرور في موضع رفع خبر المبتدأ.

\* قال تعالى ﴿لَا لِفَوْ فِيهَا وَلَا تَأْتِي﴾ (من الآية ٢٣ من سورة الطور).

بالبناء<sup>(٣)</sup> على الفتح على قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء في «لغو» وفي «تأثيم» فهي شاهد على بناء الاسم الأول والاسم الثاني على الفتح، ويجوز أن تعدَّ لا الثانية زائدة لتوكيد النفي، ويكون «تأثيم» معطوفاً على «لغو»، وهو مبنيٌّ على الفتح في موضع نصب مثله، ويكون الخبر وهو الجار والمجرور «فيها» للـ الأولى ولا

(١) هو الشاعر الأموي الراعي عبيد بن حصين النخعي.

(٢) ويروى «صرمتك»، وصرمتك وهجرتك بمعنى واحد، يقول: إنَّه ما هجرها ولا ترك مودَّتها وغفل عما كان بينهما إلّا بعد أن تبرأت منه وقطعته وتخلَّت عنه وأعلنت ذلك بقولها «لا ناقةً لي في هذا ولا جمل»، وهذا مثل سائر في هذا المعنى.

(٣) وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي ﴿لَا لِفَوْ فِيهَا وَلَا تَأْتِي﴾ برفعهما مع التنوين، وهي المرسومة في المصحف.

تحتاج لا الثانية إلى خبر، ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة مثل لا الأولى فيكون خبرها مقدراً مماثلاً لخبر لا الأولى العاملة.

\* قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

هذا لَعْمَرُكُمْ<sup>(٢)</sup> الصَّغَارُ بعينه لا أمَّ لي - إن كان ذاك - ولا أب<sup>(٣)</sup>

البيت شاهد على بناء «أم» على الفتح في موضع نصب لأنها اسم لا النافية للجنس، وعلى رفع «أب»<sup>(٤)</sup>، لَعْمَرُكُمْ: اللام لام الابتداء وهي أيضاً لام القسم وهي تفيد التوكيد وحركت الميم لالتقاء الساكنين وكان التثنية بالضم لا بالكسرة لأنها ثقيلة بعد ضمتين، بعينه: الباء حرف جر أصلي<sup>(٥)</sup> والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره كائناً حال من الصَّغَارِ وقيل الباء حرف جر زائد<sup>(٦)</sup>، وعين توكيد معنوي للصَّغَارِ مرفوع محلاً مجرور لفظاً، لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائناً خبر لا النافية للجنس، كان: يحتمل أنها تامة بمعنى حصل ترفع فاعلاً هو ذاك،

(١) قيل إنه همام بن مرة أو هشام بن مرة، وقيل إنه ابن الأحمر أو عمرو بن عبد يغوث، وذكر ابن الأعرابي أنه رجل من بني عبد مائة مات قبل الإسلام بخمس مائة عام، والراجح أنه للشاعر الجاهلي ضمرة بن ضمرة بن قطن وكان يبرأ أمه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر إزاء له يقال له جندب بن ضمره، وكان أبوه وأهله يؤثرونه أيضاً عليه فأنف من ذلك وقال قصيدة منها هذا البيت وقبلة:

وإذا تكون كريهة أدعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

وبعده:

عجباً لتلك قضيتي وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

والحيس بفتح الحاء هو تمر يخلط مع أقط وسويق وسمن ويدلك حتى يختلط.

(٢) روي البيت أيضاً «هذا وجدكم الصَّغَارُ بعينه» الواو حرف قسم وجر وجد مقسم به مجرور بالواو والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف أقسم.

(٣) لم يَنْوَن أب في البيت لأن قافية القصيدة غير منونة

(٤) أنظر الهامش السابق.

(٥) حرف الجر الأصلي ما كان له معنى خاص به ويحتاج مع مدخوله إلى متعلق نحو: من وإلى وعن وعلى،

وحرف الجر الزائد ما ليس له معنى خاص وله معنى عام هو مجرد التوكيد ولا يحتاج مع مدخوله إلى

متعلق، أمّا حرف الجر الشبيه بالزائد فهو ما كان له معنى ولا يحتاج مع مدخوله إلى متعلق وهو رب.

(٦) انظر الهامش السابق.

ويحتمل أنَّها ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر، واسمها «ذاك» وخبرها محذوف يدلّ عليه السياق، كذلك جواب الشرط محذوف يدلّ عليه السياق والتقدير: إن كان ذاك الصَّغار من أب وأمّ مرضياً لي فلا أمّ لي ولا أب<sup>(١)</sup>. فمرضياً خبر كان، وجملة فلا أمّ لي جواب الشرط مقترن بالفاء الرابطة لأنّه جملة اسمية منفية. ولا في قوله: «ولا أب» زائدة أي غير عاملة وهي لتأكيد النفي وأبُ معطوف بالواو عطف مفرد على مفرد هو موضع لا مع اسمها وموضعها الرفع على الابتداء، ويجوز أن تكون «لا» هذه نافية عاملة عمل ليس وأبُ اسمها، ويجوز أن تكون نافية مهملة وأبُ مبتدأ سوّغ الابتداء به وقوعه في سياق النفي، ويقدر له في الحالتين الأخيرتين خبر مماثل<sup>(٢)</sup> لخبر لا الأولى النافية للجنس، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد عطفت جملة على جملة.

✽ قال الشاعر:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً      اتَّسع الخرق على الراقع<sup>(٣)</sup>

(١) وعندي أنّ في هذا التقدير كثيراً من التكلّف والعدول بالاساليب العربية عن وجهها فإنّ «لا أمّ لي ولا أب»

تستعمل في الدعاء، أي أمات الله أمّه وأباه، وقد تستعمل للتلميح على غير وجهها كقول زهير:

سمعت تكاليف الحياة ومن يعيش      ثمانين حولاً لا أب لك يسام

والمراد ببيت الشاهد: أمات الله أمّي وأبي إن رضيت بهذا الصُّغار فكان تامّة ليس غير، وإعرابها غير تامّة

لن يكون فيه إلّا إظهار المقدرة على قلب العبارات وحصر الاحتمالات.

(٢) هذا الخبر يكون جاراً ومجروراً مقدّراً هو «لي» وهو متعلّق بكائنات على النصب إذا كانت لا عاملة عمل

ليس وأبُ اسمها، وهو متعلّق بكائن على الرفع إذا كانت لا مهملة وأبُ مبتدأ.

(٣) يقال خرقت الثوبَ فانخرق وتخرّق، والخُرْق بفتح الخاء الأرض الواسعة أو الصحراء الواسعة البعيدة

الأطراف، والخُرْق بكسر الخاء الشابّ الظريف الكامل الخُلُق والخُلُق، والخُرْق بضمّ الخاء الجهل والحمق،

وقد روي البيت «اتّسع الفتق على الراقع» وهو الأنسب لأنّ قبله:

لا صلح بيني فاعلموه ولا      بينكم ما حملتُ عاتقي

والمقصود اتّسع الفساد والشرّ فلم يبق مجال للصّلح، والشاعر يخاطب قومه كما يظهر من البيت الذي

سبق بيت الشاهد، وهو يؤكّد في البيتين أنّه لن يصلحهم أبداً ولن تثنية القرابة والخلة بينه وبينهم عن

القطيعة والحرب، فإنّ الأمر قد جُلّ عن أن تداويه القرابة والخلة.

(١) المعطوف هو «خُلَّة» بالنصب، والمعطوف عليه هو محلّ «نسب» المبني على الفتح، ومحلّه النصب.

البيت شاهد على بناء «نَسَبَ» على الفتح في موضع نصب وعلى نصب «خُلَّة» مع التنوين، ولا الثانية زائدة لتأكيد النفي وهي غير عاملة والاعتماد في النفي على لا الأولى، وقال يونس: إنَّ «خُلَّة» في البيت اسم لا الثانية ولا الثانية عاملة عمل إنَّ واسمها «خُلَّة» مبني على الفتح في موضع نصب والتنوين فيه ليس تنوين التمكن الذي يلحق الأسماء المعربة المتمكنة أمكن وإثما هو تنوين الضرورة الشعرية كي لا يختل الوزن، وعلى هذا يكون خبر لا الثانية محذوفاً يدلّ عليه خبر لا الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة «لا خُلَّة كائنة اليوم» على جملة «لا نَسَبَ كائن اليوم» بخلافها على التقدير الأول حيث عطفت مفرداً هو «خُلَّة» على مفرد هو «نَسَبَ»<sup>(١)</sup>.

✽ قال أمية بن أبي الصلت من قصيدة يصف بها الجثة وأهلها وأحوال القيامة وأهلها:

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم<sup>(٢)</sup>

البيت شاهد على إعراب الاسم الأول وهو «لغو» بالرفع مع التنوين، وبناء الاسم الثاني وهو «تأثيم» على الفتح في موضع نصب، ولا الأولى يجوز أن تكون نافية مهملة لا عمل لها ولغو مبتدأ وهونكرة سوَّغ الابتداء بها عمومها لوقوعها في سياق النفي والنكرة إذا وقعت في سياق النفي عمّت والواو حرف عطف ولا الثانية نافية للجنس وتأثيم اسمها مبني على الفتح في موضع نصب وفيها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وخبر لا الثانية النافية للجنس محذوف يدلّ عليه خبر المبتدأ أو العكس والأول أولى، ويجوز أن تكون لا الأولى عاملة عمل ليس ولغو اسمها ولا الثانية نافية للجنس وتأثيم اسمها وفيها جار ومجرور خبر لإحداهما ويقدر مثله خبراً للأخرى على نحو ما ذكرنا، وأبدأ ظرف زمان متعلق بفاهوا أو

(٢) اللغو هو الباطل من الكلام، والإثم الذنب يقال أثم الإنسان إثماً إذا وقع في الإثم فهو أثم وأثيم وأثوم، وأثم فلان فلاناً أي نسبته إلى الإثم، والأثم جمع إثم، قال تعالى ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ ومعنى الشطر الثاني «أي ما تلفظوا به ممّا يشتهون حاصل موجود أبداً لا ينقطع ولا يغيب».

(١) مُقيم أصلها مَقوم، نقلت كسرة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياءً لتناسب الكسرة قبلها.

(٢) قرأ أبو عمرو بن العلاء وابن كثير وهما من السبعة بالبناء على الفتح فيهما.

متعلّق بمقيم، ومقيم<sup>(١)</sup> اسم فاعل يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

﴿ قال تعالى ﴿لا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ (من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة).

الآية شاهد على إعراب الاسمين بالرفع وذلك على قراءة حمزة والكسائي ونافع وابن عامر وعاصم، وهي المرسومة<sup>(٢)</sup> في المصحف، ومعنى الآية: لا بَيْعٌ في يوم القيامة فيحصلون من المال ما يفتدون به أنفسهم من العذاب، ولا شفاعة حتى يعينكم أخلاقكم على العذاب، والخُلَّة بضم الخاء المودّة وبفتحها الحاجة وأما بالكسر فنبت معلوم.

### ﴿ فائدة:

لا يجوز لك إذا أعربت اسم لا الأولى مرفوعاً أن تعرب اسم لا الثانية منصوباً فلا يقال: لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ، لأنّ نصب الثاني إنّما هو على العطف على موضع اسم لا النافية للجنس الأول وهو النصب وهذا منتف عند رفع الأول لأنّ لا النافية الأولى حينئذ تعدّ عاملة عمل ليس أو ملغاة، فليست هي في هذين الحالين نافية للجنس عاملة عمل إنّ يبني اسمها في موضع نصب.

## المبني على الكسر المتن

\* ثم قلتُ: أو الكسر وهو خمسة: العلم المختوم بويه كسيبويه، والجرمي يجيز منع صرفه، وفَعَالٍ للأمر كنزالٍ ودَرَاكِ، وبنو أسد تفتحه، وفَعَالٍ سبًا للمؤنث كفساقٍ وخَبَاتٍ ويختصُّ هذا بالنداء، وينقاس هو ونحو نَزَالٍ من كل فعلٍ ثلاثيٍّ تام، وفَعَالٍ علمًا لمؤنث كحذامٍ في لغة أهل الحجاز، وكذلك «أمسٍ» عندهم إذا أُريدَ به معيّن، وأكثر بني تميم يوافقهم في نحو سَفَارٍ ووبَارٍ مطلقًا، وفي أمسٍ في الجرِّ والنصب، ويمَنَعُ الصرف في الباقي.

### الشرح

\* وأقول: الباب الخامس من المبنيات: ما لزم البناء على الكسر وهو خمسة أنواع:

النوع الأول: العلم المختوم بويه كسيبويه وعَمرويه ونِفطويه وراهوية ونحو ذلك، فليس فيهن إلا الكسر، وهو قول سيبويه والجمهور، وزعم أبو عمر الجرمي أنه يجوز فيهن ذلك والإعراب إعراب ما لا ينصرف.

النوع الثاني: ما كان اسمًا للفعل، وهو على وزن فَعَالٍ، وذلك مثل نَزَالٍ بمعنى أنزل، ودراكٍ بمعنى أدرك، وتَرَاكِ بمعنى أترك، وحذَارٍ بمعنى احذر، قال الشاعر:

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ

وقال الآخر: تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا

وما أحسن قول بعضهم:

حَذَارٍ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

فَقَوْلِي مُضْحِكٌ وَالْفَعْلُ مُبْكِي

هي الدنيا تقول بملء فيها

فلا يغرركم مني ابتسام



وبنو أسد يفتحون فَعَالٍ في الأمر لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها.

**النوع الثالث:** ما كان على فَعَالٍ وهو سبٌّ للمؤنث، ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء، تقول «يا خَبَاثَ» بمعنى يا خبيثه، و«يا دَفَارِ» بالبدال المهملة بمعنى يا مُتَنَتِّه، و«ويا لكاع» بمعنى يا لثيمة، ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجواري «أنتشبهين بالحرائر يا لكاع» ولا يقال: جاءتني لكاع ولا رأيت لكاع ولا مررت بكاع، فأما قوله:

أطوف ما أطوف ثم أوي      إلى بيت قعيدته لكاع

فاستعملها في غير النداء، فضرورة شاذة، ويحتمل أن التقدير قعيدته يقال لها يا لكاع» فيكون جارياً على القياس.

ويجوز قياساً مطرداً صَوْغُ فَعَالٍ هذا وفَعَالٍ السابق - وهو الدالّ على الأمر مما اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهي: أن يكون فعلاً، ثلاثياً، تاماً، فيُبنى من نَزَلَ نَزَالٍ ومن ذهب ذَهَابٍ ومن كَتَبَ كِتَابٍ بمعنى انزل واذهب واكتب، ويقال من فَسَقَ وَفَجَرَ وَزَنَا وَسَرَقَ يا فساقٍ ويا فجارٍ ويا زَنَاءٍ ويا سَرَّاقٍ بمعنى يا فاسقه، يا فاجره، يا زانية، يا سارقة، ولا يجوز بناء شيء منها من نحو اللوصية لأنها لا فعل لها، ولا من دحرج واستخرج وانطلق لأنها زائدة على الثلاثة، ولا من نحو كان وظلّ وبات وصار لأنها ناقصة لا تامة. ولم يقع في التنزين فَعَالٍ أمراً إلا في قراءة الحسن «لا مَسَّاسٍ» بفتح الميم وكسر السين، وهو في دخول «لا» على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعائر إذا دَعَوْا عليه بأن لا ينتعش - أي لا يرتفع - «لا لَعَاءً»، وفي معاني القرآن العظيم للفراء «ومن العرب من يقول لا مَسَّاسٍ يذهب به إلى مذهب دراكٍ ونزالٍ»، وفي كتاب «ليس» لابن خالوية «لا مَسَّاسٍ مثل دَرَاكِ وَنَزَالٍ»، وهذا من غرائب اللغة، وحمله الزمخشري والجوهري على أنه من باب قَطَامٍ وأَنَّهُ معدول عن المصدر وهو المسّ.

**النوع الرابع:** ما كان على فَعَالٍ وهو علم على مؤنث نحو حِذَامٍ وقِطَامٍ وَرَقَاشٍ وَسَجَّاحٍ - بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة - اسم للكذابة التي ادّعت النبوة، وكسَابٍ اسم لكلية، وكسَابٍ اسم لفرس.

وهذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات:

إحداها: لأهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقاً، وعلى ذلك قول الشاعر:

إذا قالت حذام فصدّقوها      فإنّ القول ما قالت حذّام

والثانية: لبعض بني تميم، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً.

والثالثة: لجمهورهم، وهي التفصيل بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر، أو غير مختوم بها فيمنعُ الصرفُ، ومثال المختوم بالراء «سَقَارٍ» بالسّين المهملة والفاء اسم ماء، و«حَضَارٍ» بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب، و«وَبَارٍ» بالباء الموحدة اسم لقبيلة، و«ظَفَارٍ» بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة، قال الشاعر أنشدته سيبويه:

متى تَرِدُنْ يوماً سَقَارٍ تجدُ بها      أَدْيِهِمْ يَرْمِي المستجيرَ المَعُورَا

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التميميتين:

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وعاداً      أودى بها الليلُ والنَّهَارُ  
ومرَّ دَهْرٌ على وَبَارٍ      فهلكتُ جَهْرَةً وَبَارُ

فبني «وَبَارٍ» الأول على الكسر، وأعرب «وبارُ» الثاني، وقيل إنّ «وَبَارُ» الثاني ليس باسم كوبار الذي في حَشُو البيت، بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماضٍ وفاعل، والجملة معطوفة على قوله «هَلَكْتُ»، وقال أولاً «هَلَكْتُ» بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانياً «باروا» بالتذكير على معنى الحيّ، وعلى هذا القول فتكتب «وباروا» بالواو والألف كما تكتب «ساروا».

**النوع الخامس:** أمس إذا أردت به معيّناً وهو اليوم الذي قبلَ يومك، وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات:

إحداها البناء على الكسر مطلقاً وهي لغة أهل الحجاز، فيقولون «ذَهَبَ أَمْسٍ بِمَا فيه» و«اعتكفتُ أَمْسٍ» و«عجبتُ من أَمْسٍ» بالكسر فيهن، قال الشاعر:

مَنَعَ البقاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ      وطلوعُها مِن حيثُ لا تَمسي

ثم قال:

اليومُ أَعْلَمُ ما يجيء به      ومَضَى بِفَصْلِ قَضائِهِ أَمْسٍ

**الثانية:** إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، وهي لغة بني تميم، وعليها قوله:

لقد رأيتُ عَجَباً مَذُ أَمْسَا      عجائزاً مثلَ السَّعَالِي خَمْسَا

يَأْكُلن ما في رَحْلِهِنَّ هَمْسَا      لا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

وقد وهِمَ الرَّجَاجِي فزعم أنَّ من العرب من يبني أَمْسٍ على الفتح واستدل بهذا البيت.

**الثالثة:** إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبنائوه على الكسر في حالتي النصب والجر، وهي لغة جمهور بني تميم، يقولون «ذَهَبَ أَمْسٌ» فيضمّونه بغير تنوين، و«اعتكفتُ أَمْسٍ» وعجبتُ من أَمْسٍ» فيكسرونه فيهما، وهذا كلّ يفهم من قولي في المقدمة «ويمنع الصرف في الباقي» وقولي «الباقي» أردتُ به «أَمْسٍ» في الرفع وما ليس في آخره راء من باب حذام وقطام

وإذا أريد بأَمْسٍ يومٌ ما من الأيام الماضية، أو كسّر أو دخلته أل، أو أضيف، أعرب بإجماع، تقول «فعلتُ ذلك أَمْساً» أي في يوم ما من الأيام الماضية وقال الشاعر

مرّت بنا أوّلَ مِن أُمُوسٍ      تَمِيسُ فِينَا مَيْسَةُ العُرُوسِ

وتقول «ما كان أطيّبَ أَمْسَتاً»، وذكر المبرد والفارسي وابن مالك والحريري أنَّ «أَمْسٍ» يصغّر فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كسّر، ونصّ سيبويه على أنّه لا يصغّر وقوفاً منه على السماء، والأولون اعتمدوا على القياس، ويشهد لهم وقوع

التكسير، فإنَّ التكسير والتصغير أخوان، وقال الشاعر:

فإنّي وقفتُ اليومَ والأمسَ قبلَهُ      ببابِكَ حتى كادتِ الشمسُ تَغْرُبُ

روي هذا البيت بفتح «أمس» على أنّه ظرف معرب لدخول آل عليه، ويروى أيضاً بالكسر وتوجيهه: إمّا على البناء وتقدير آل زائدة، أو على الإعراب على أنّه قدّر دخول «في» على اليوم ثم عطف عليه عطف التوهم. وقال تعالى ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ﴾ الكسرةُ فيه كسرة إعراب لوجود آل، وفي الآية إيجاز ومجان، وتقديرهما «فجعلنا زرعها في استئصاله كالزراع المحصود فكان زرعها لم يلبث بالأمس» فحذف مضافان واسم كأن وموصوف اسم المفعول، وأقيم فعيلٌ مقام مفعول لأنّه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جُرِحَ في أنملته «جريح» ويقال له «مجروح».

## الحاشية

\* سيبويه: هو عمرو بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب أخذ النحو عن الخليل وهو أستاذه، وعن يونس بن حبيب وعيسى بن عمر وغيرهم، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش، ونجم من أصحابه أبو الحسن الأخفش الأوسط وقطرب، وكان الأخفش من أصحابه أكبر منه سنًا، ومعنى سيبويه رائحة التفاح لأنَّ سيب بمعنى التفاح وويه بمعنى رائحة، وعادة العجم تقديم المضاف إليه على المضاف.

\* نفطويه: النفط معروف والكسر في نونه أفصح من الفتح.

ولابن دريد (١) :

(١) كان بين ابن دريد صاحب الجهرة وبين نفطويه النحويّ مهاجرة، وله يقول نفطويه:

ابن دريد بقصره	وفيه عي وشهره
ويدعي من حمقه	وضع كتاب الجمهره
وهو كتاب العين	إلا أنّه قد غيّرهُ

ولقب نفطويه بهذا اللقب لسواده ودمايته - الدّامة في الخلق والدّامة في الخلق - وراثته هيئته، وكان اللقب على وزن سيبويه لأنّه جرى في النحو على طريقته.

لا خيرَ في النحو ولا أهله  
إن كان منسوباً إلى نفطويه  
أحرقه الله بنصف اسمه  
وصيرَ الباقي صراخاً عليه

\* راهويّه: هو إسحاق بن راهويّه محدّث مجتهد توفي في سنة ٢٣٨هـ، وقد تسكّن الهاء الأولى فيه.

\* ومثل هذه الأسماء في البناء على الكسر عند سيبويه والجمهور عمّرويه وحامويه وزنجويه، وإنّما بنيت<sup>(١)</sup> تشبيهاً لها بأسماء الأصوات لأنّ فيه في امتداد الصوت فيه كغاق<sup>(٢)</sup>، وبنيت على حركة ليعلم أنّ لها أصلاً في الإعراب، وكانت الحركة كسرة لأنّها الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين، والجُرمي<sup>(٣)</sup> يعرب هذه الأسماء إعراب ما لا ينصرف<sup>(٤)</sup> للعلمية والتركيب المزجي.

\* قال الراجز: حذارٍ من أرماحنا حذارٍ

الأرماح جمع رُمح ويجمع أيضاً على رِمَاح، وضمير «نا» للمفرد المعظم نفسه أو للجمع، وجملة حذار الثانية من اسم الفعل وفاعله الضمير المستتر وجوباً «أنت» توكيد لفظيٍّ لجملته حذار الأولى، والمعنى: احذروا من أرماحنا عند اللقاء. واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، والمراد بالاستعمال كونه أبداً عاملاً غير معمول

(١) لا يقال علّة البناء في هذه الأسماء المختومة بويه هو تضمّن معنى حرف العطف خمسة عشر لأنّ العطف مراد معنى في عشر بخلاف سيبويه ونحوه أصلاً، على أنّ هذه العلّة لو سلّمت للزم بناء بعلبك أيضاً، بل نقول إنّ تضمّن معنى الحرف هو أن يستعمل الاسم في معنى الحرف كالشرط والإشارة، وبالجملّة فإنّ علل النحو مجرد ترويع والمدار على السّماع فمن ثمّ كان نحو المتقدّمين خالياً عنها وأكثر تنقيحها للرّضي الاسترأباضي.

(٢) غاقٌ: حكاية صوت الغراب.

(٣) الجرمي بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم، واسمه صالح، وكنيته أبو عمر، ويلقب بالنَّبّاح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه، قرأ على الأخفش وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي.

(٤) أي يُجرى هذه الأسماء مجرى بعلبك المنوع من الصّرف، وفي بعلبك ونحوها من غير المختوم بويه وجه ثالث يعربه إعراب المتضايقين بحيث يكون إعرابه على الجزء الأول، والجزء الثاني ملازم للبناء على الكسر.

فخرجت المصادر نحو ضرباً زيداً، والصفات نحو أقائم الزيدان، فإنَّ العوامل تدخل عليها، وكون حذار ونحوها أسماء حقيقية للأفعال هو رأي جمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّها أفعال حقيقية، ولا موضع لها من الإعراب عند ابن مالك ونسبه للجمهور وهو الصحيح، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنَّها في موضع نصب ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان، وذهب بعض النحاة إلى أنَّها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو أقائم الزيدان، والشاهد في قوله «حذار حذار» حيث بُني على الكسر، وإنَّما بني لشبهه بالحرف في كونه عاملاً لا معمولاً. قال الأعم الشنتمري في شرحه لشواهد سيبويه ما معناه: الشاهد قوله حذار وهي اسم الفعل الأمر الذي وقع هذا الاسم موقعه، وحذار واجبة البناء وكان حقَّها أن تبنى على السكون لأنَّ فعل الأمر الذي حلَّت محلُّه مبنيٌّ على السكون، إلَّا أنَّ حذار حرَّك بكسرة البناء لالتقاء الساكنين وهما الألف والراء، وإنَّما خصَّ تحريكه بكسرة البناء لأنَّ وزن فعَّالٍ يأتي أحياناً علماً على مؤنث كخدام وقطام، وكسرة البناء وياء المخاطبة ممَّا يُخصُّ به آخر المؤنث فيقال مثلاً: أنتِ تذهبين، فأنتِ وهو ضمير المؤنث لا بدَّ أن يكون مكسور الآخر، وتذهبين وهو فعل المخاطبة لا بدَّ أن يكون في آخره ياء المخاطبة.

\* قال رؤبة بن العجاج في رجزه: نَظَّارِ كِي أركبها نَظَّارِ

معناه: انتظر حتى أركبها، وانتظر معدول من انظر بمعنى انتظر، يقال: نَظَّرْتُه أَنْظِرُهُ بمعنى انتظرته أَنْظِرُهُ.

\* قال جرير:

نَعَاءِ أبا ليلى لكل طِمْرَةٍ وجرداء مِثْلِ القوسِ سَمِعِ حُجُولُهَا

أي ائع أبا ليلى لكل طِمْرَةٍ وهي الوثبى من الخيل الخفيفة، والجرعاء القصيرة الشعر، وبهذا وذاك توصف عتاق الخيل، وشبَّهها بالقوس لا نطوائها من الهزال، وكان أبو ليلى يجهدا بالاستعمال في الحروب حتى تهزل، والحجول جمع حجل وهو

القيد، وسَمَحَ حجولها أي متأنيةً مذلّةً للتقييد، وأبا ليلى مفعول به لنعاء منصوب  
بالآلف لأنه من الأسماء الخمسة ولىلى مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف  
للتعذر.

❖ قال الراجز:

مناعِها من إبلٍ مناعِها      أما ترى الموتَ لدى أرباعِها

أي هي محمية من أن يغار عليها فاتركها وانج بنفسك. وروى:

تراكِها من إبلٍ تراكِها      أما ترى الموتَ لدى أوراكِها

وقد نسب ابن خلف هذه الرواية إلى طفيل بن يزيد الحارثي، وفي الأعم  
«أوكارها» بدل «أوراكِها»، و«تراك» مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي التام المتصرف  
ترك يترك، وجملة تراكِها الثانية توكيد لفظي لجملة تراكِها الأولى، أمّا: حرف  
استفتاح مبني على السكون لا موضع له من الإعراب.

❖ قال الشاعر:

نَعَاءُ ابنِ ليلى للسّماحة والندى      وأيدي شمّالٍ بارِداتٍ الأناملِ

أي انع ابن ليلى للسماحة والكرم عند شدة الزمان وهبوب الشمال، والنّعي ذكر  
خبر الموت، وابن مفعول به لنّعاء، ومعنى الشطر الثاني: وأيدي شمّالٍ عند بردها،  
وخصّ الأنامل وهي أطراف الأصابع لأنّ البرد يسرع إليها، وربما خصّها أيضاً لأنّ  
الأنامل أول اليد، فأراد أنّ أوائل الرياح باردة وإنّما برد أولها كان آخرها كذلك أو أشدّ  
برداً، وخصّ الشمال لأنّها أبرد الرياح وأخلقها للجذب.

❖ قال أبو الفرج السّاوي أحد كتّاب الصّاحب بن عبّاد المتوفى في سنة ٣٨٥هـ،

وهو ممّن لا يحتجّ بكلامه لأنّه لم يعيش في زمن الاحتجاج:

هي الدنيا تقول بملء فيها      حدّارٍ حدّارٍ من بطشي وفنكي

فلا يغركم منّي ابتسام      فقوّلي مضحكٌ والفعلُ مبكي

الدنيا بضمّ الدال وحكى ابن قتيبة كسرهما، ملء: بكسر الميم ما يملأ الفم تقول: ملء فمي طعاماً، وهي في البيت بكسر الميم لأنّ فم الدنيا مملوء بالقول، أمّا بفتح الميم فهي مصدر فلا يغرر كم: الفاء حرف تفرّيع، وضمت الميم للإشباع<sup>(١)</sup>، ابتسام: التّيسم تحريك الشفتين من غير صوت، والضحك القهقهة بصوت، فقولي: الفاء حرف تعليل أي حرف دالّ على السببية، مضحك ومبكي: بينهما طباق. ومقتضى القاعدة أن نقول «مبك» لأنّ التنوين عوض عن الضمة المحذوفة للثقل، أمّا الياء فهي محذوفة لالتقاء الساكنين<sup>(٢)</sup>.

والجمهور على بناء آخر حذار ونحوها من كلّ اسم فعل أمر على وزن فعّالٍ على الكسر للتخلص من التّقاء الساكنين، وبنو أسد يبنونها على الفتح لمناسبة الألف ولمناسبة الفتحة التي قبل الألف أي على الذال أيضاً.

هي الدنيا تقول: هي ضمير الشأن مبتدأ أول والدنيا مبتدأ ثانٍ وجملة تقول من الفعل والفاعل الضمير المستتر جوازاً «هي» في موضع رفع خبر المبتدأ الثاني والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول.

ويجوز هي مبتدأ والدنيا خبر المبتدأ وجملة تقول من الفعل والفاعل في موضع نصب حال من الدنيا، ويجوز هي مبتدأ والدنيا بدل كلّ من الضمير المنفصل وجملة تقول في موضع رفع خبر المبتدأ.

وجملة حذار الثانية توكيد لفظي لجملة حذار قبلها، من بطشي: الجار والمجرور متعلّق بحذار الأولى لأنّها الأصل والثانية فضلة توكيد لها وبطش مضاف وياء

(١) ويمكن أن تكتب ضمة الإشباع وأو بدون ألف للفرق بينها وبين واو الجماعة وهي بالألف، فتكتب «فلا يغرركم مئي ابتسام».

(٢) لذلك فإنّ «مبكي» كما وردت في الشرح بياء المنقوص إمّا خطأ، وإمّا لإشباع كسرة الكاف، وإمّا على الحمل على قافية البيت السابق المختومة بياء المتكلم، وذلك على الرغم من أنّ قافية الأبيات الآتية في القصيدة بالكاف.



المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، يغرركم<sup>(١)</sup> مني ابتسام: ضمير جماعة المخاطبين مفعول به مقدّم وابتسام فاعل يغرر مؤخر، قولي: من إضافة المصدر إلى فاعله، والبيت الثاني وكذا الشطر الثاني من البيت الأول في موضع نصب مقول القول.

\* يا خَبَاثِ بمعنى يا خبيثة ويا فساقٍ بمعنى يا فاسقة فهما سبٌّ للمؤنثة، وكلٌّ منهما نكرة مقصودة منادى مبنيّ على ضمٍّ مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة البناء الأصلي وهي الكسرة، ولا تستعمل هذه الصيغ إلا في النداء بقصد إنشاء الإغانة، فلا يقال مثلاً: جاءتني خباثٍ ولا رأيت خباثٍ ولا مررت بخباثٍ ونحو ذلك من الأخبار.

\* يا دَفَارٍ بالدال المهملة أي يا منتنة<sup>(٢)</sup>، ولا تستعمل إذا كانت بالدال المهملة إلا في النداء لأنها سبٌّ للمؤنث فلا يقال جاءتني دفارٍ ورأيت دفارٍ ومررت بدفارٍ وأما دفارٍ بالدال المعجمة فمعناه طيبة الرائحة ومنه المسك الأذفر، وتستعمل إذا كانت بالدال المعجمة في النداء وفي غيره لأنها ليست سبّاً للمؤنث فيقال: يا دَفَارٍ ويقال: جاءتني دفارٍ ورأيت دفارٍ ومررت بدفارٍ وهي مبنية على ضمٍّ مقدّر منع من ظهوره

(١) يَغْرُرُ في البيت أصلها يغرّ بالتضعيف، وهذا الفعل مجزوم بلا الناهية، والفعل المضارع المجزوم المضعّف يجوز فيه فكّ الإدغام كما في هذا البيت، وكما في قوله تعالى ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾ (آية ٦ من سورة المدثر)، ويجوز عدم الفكّ نحو قوله تعالى ﴿فَلَا تَغْرَبَنَّكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ (من آية ٣٣ من سورة لقمان) والفكّ وعدمه كثيران في القرآن، ويبقى التضعيف في الفعل المضارع إذا كان منصوباً أو مرفوعاً، فيقال لن يغرّ، وقال أبو البقاء الرندي الأندلسي:

لكلّ شيء إذا ما تمّ نقصان فلا يغرّ بطيب العيش إنسان

ويروي هذا البيت برفع «يغرّ» على أنّ لا نافية والفعل مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم، والظاهر أنّ المعنى على هذا لا يستقيم لأنه يكون «لا أحد يغرّ بطيب العيش، لأنّ كلّ شيء إذا تمّ نقص» وهذا غير صحيح البتّة فالناس يغرّون على علمهم بذلك، ولعل الصواب أن تكون لا نافية والفاء المقترنة بها للتعليل ويكون معنى البيت «لا تغرّ أيها الإنسان بطيب العيش فلكلّ تمام نقصان»، والأمر يأتي بعد تقرير حقيقة ذلك كقوله تعالى ﴿وَإِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ، فَلَا تَغْرَبَنَّكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾.

(٢) ذكر العدوي في حاشيته على الشذور أنّ منتنة بكسر الميم وأنّ ضمّها لحن.

(١) هو الحطيئة يهجو بالبيت امراته، وكنيته أبو مليكة، واسمه جرول، وقد لقّب بالحطيئة لقصره وقربه من

حركة البناء الأصلي في النداء ومبنيّة على الكسر في موضع رفع فاعل ثم في موضع نصب مفعول به ثم في موضع جرّ بالحرف في الباقيات على التوالي.

\* قال عمر بن الخطاب لإحدى الجواري حين رآها تصلي سائرة الرأس: أنتشبهين بالحرائر يا لكاع.

لكاع: أي خسيصة، فهي سبّ للمؤنثة لذلك يقتصر استعمالها على النداء الذي هو إنشاء، وأمّا استعمال الشاعر<sup>(١)</sup> لكاع في قوله:

أطوف ما أطوف ثم أوي إلى بيت قعيدته لكاع

في غير النداء أي في الخبر فهو ضرورة شاذة تقبل من الحطيثة لأنّه ممّن يحتجّ بشعرهم ولكنّها تحفظ ولا يقاس عليها، ويحتمل أن يكون ظاهر الكلام الخبر ولكن حقيقته الانشاء بالنداء فالتقدير «قعيدته يقال لها أو مقول لها يا لكاع»، فخير المبتدأ «قعيدته» محذوف وهو «يقال لها» أو «مقول لها»، ويا لكاع في موضع نصب مقول القول، ويكون التركيب من باب حذف العامل وهو الخبر «يقال لها» أو «مقول لها» وإبقاء معموله وهو «لكاع»، وبهذا التخريج تكون «لكاع» جارية في البيت على القياس أي على القاعدة التي تقتصر استعمالها على النداء.

ما أطوف: ما مصدرية والتشديد في الفعل للتكثير، وما والفعل في تأويل مصدر والتقدير: أطوف الطواف أو التطويف، أوي: يجوز بمدّ الهمزة ويجوز بقصرها أي «أوي» وهي في الحالين بمعنى أسكن وأرجع والتجيء، ويأتي هذا الفعل بمعنى أطمئن ومنه قوله تعالى ﴿قال لو أنّ لي بكم قوّة أو أوي إلى ركنٍ شديد﴾<sup>(٢)</sup>. أي قال لو ط لقومه لو أنّ عندي قوّة أتغلّب بها عليكم أو أوي أي أطمئن إلى ركنٍ

---

الأرض، وهذا أحد أقوال عدّة في سبب تلقيبه بهذا اللقب، وهو شاعر مخضرم أسلم بعد وفاة النبي، وكان نسبه متدافعاً بين العرب ينتمي لكلّ قبيلة إذا غضب على الأخرى.

(٢) الآية ٨٠ من سورة هود، والقراءة المرسومة في المصحف هي «أوي»، وقرأ أبو جعفر «أو أوي» بنصب الياء بتقدير أنّ.

(١) هذا هو المشهور وقصر بعضهم ذلك فيهما على السماع.

شديد، أي إلى عشيرة تنصرني لبطشت بكم، قعيدته لكاع: الجملة في موضع جرّ صفة لببت، ومعنى البيت: أطوّف نهاري كلّ في طلب الرزق فإذا أويت عند الليل فإنما أوي إلى بيت القاعدة فيه امرأة لثيمة دنيئة.

\* ذهب المصنّف إلى أنّ فَعَالٍ الذي هو سبٌّ للمؤنث في النداء، وفَعَالٍ الذي هو اسم فعل أمر يصاغان قياساً<sup>(١)</sup> مطرداً مما اجتمع فيه ثلاثة شروط<sup>(٢)</sup> هي: أن يكون المصوغ منه فعلاً ثلاثياً<sup>(٣)</sup> تاماً أي غير ناقص<sup>(٤)</sup>، فلا يجوز مثلاً بناءً أي صوغُ «فَعَالٍ» من هذين النوعين من اللوصوية<sup>(٥)</sup> لأنّه لا فعل لها أصلاً.

\* لم يرد في القرآن وزن «فَعَالٍ» اسم فعل أمر إلا مرة واحدة في قراءة الحسن البصري «لا مَسَاسٍ»<sup>(٦)</sup> بفتح الميم وبكسر السين الثانية، وهو مصوغ من

(٢) ترك المصنّف شرطاً رابعاً وهو أن يكون متصرفاً فلا يصاغ من نعم وبشس لجمودهما فلا يقال نَعَام ولا يقال بَاسٍ، ولا بدّ أيضاً أن يكون تام التصرف فلا يقال ودَاع ولا يقال ودَارٍ لأنّ لهما مضارعاً وامراً هما يدع ويدّر ودَع ودَرّ ولكن لا ماضي لهما، وفي هذا الكلام نظر فإنّ لكلّ من هذين الفعلين ماضياً، وإنّ ماضي يذر وذرّ بكسر الدال، وإنّ ماضي يدع ودَع بفتح الدال، وإنّه بهذا الماضي قرئ «ما ودَعَكَ رُبُّكَ وما قَلَى»، صحيح أنّ هذه القراءة شاذة لأنّ القراءة المتواترة المشهورة المرسومة في المصحف هي «وما ودَعَكَ رُبُّكَ وما قَلَى» ولكن القراءة الشاذة معتبرة، ويستشهد بها كما يستشهد بالمتواترة، وكلتاها صحيحتان، والفرق بينهما في عدد رجال السند، وكيفية الوصول إليها، وقراءة «ما ودَعَكَ رُبُّكَ» يقال إنّها هي قراءة الرسول صلى الله عليه وسلم، فالمفروض لذلك أن يصاغ منهما ودَاع ودَارٍ على وزن فَعَالٍ.

(٣) أمّا دَرَاكَ بمعنى أدْرِكَ من أدْرَكَ الفعل غير الثلاثي فهو مقصور على السماع.

(٤) المقصود بالناقص الذي يرفع الاسم وينصب الخبر نحو كان وأخواتها، وليس ما كان آخره حرف علة.

(٥) يقال اللوصوية بفتح اللام وضمّها وهما مصدران لا فعل لهما، وقد اعتُرِضَ على ذلك بأنّ ابن القطّاع الصقلّي حكى عن العرب لصصت الشيء لصّاً ولوصويّة أي جعلته في ستر، ومنه اللّص، لذلك يقال عند ابن القطّاع «لصّاصر» في النوعين.

(٦) لما أبصر السامريّ ما لم يبصره الناس ورأى جبريل حين أرسل إلى موسى قال في نفسه هذا الرسول روحاني محض فلا يُسُّ هو ولا فرسه الروحانية شيئاً إلا اكتسب الروحانية فتنشأ منها الحياة، فُقْبِضَ قبضةً من التراب الذي مسّه فرس الرسول فنبذها في الحلي التي حملوها بعد أن أذابها وصنّع منها عجلاً صار له خوار وتصويت وقال لهم هذا الإله فقال له موسى اذهب فإنّ لك جزاء بما سوّلت نفسك في الحياة الدنيا أن لا يمسّك أحد إلا أخذتك وأخذته الحمى فتجتنبك الناس وتصير طريداً تقول لمن أقبل جهتك لا مَسَاس، أي لا تمسّني، ولك مع ذلك موعد في الآخرة لا تقدر على إخلافه بالفرار بل تأتي على الرغم عن أنفك.

الفعل الثلاثي التام «مسَّ» الذي مضارعه «يَمَسُّ» ومصدره «مَسٌّ»، وقد جاز دخول  
 لا النافية للجنس على «مَسَّاسٍ» اسم فعل الأمر في هذه الآية على قراءة الحسن  
 قياساً<sup>(١)</sup> على قول العرب الذين يحتجّ بكلامهم للعائر<sup>(٢)</sup> إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش  
 ولا يرتفع ويقوم من عثرته «لا لَعَاكَ»<sup>(٣)</sup> فقد أدخلوا لا الدعائية النافية للجنس على  
 اسم فعل الأمر «لَعَا»، وفي كتاب «معاني القرآن» للفراء «ومن العرب مَنْ يقول لا  
 مَسَّاسٍ يذهب به - أي بمَسَّاسٍ - إلى مذهب دَرَاكِ وَنَزَالٍ» أي يجعله اسم فعل أمر  
 مبنيّاً على الكسر مثلهما، وجاء في كتاب «ليس في كلام العرب» لابن خالويه أيضاً  
 «لا مَسَّاسٍ مثل دَرَاكِ وَنَزَالٍ» أي أنّه اسم فعل أمر مبنيّ على الكسر مثلهما، فابن  
 خالويه في هذا موافق للفراء، ويرى ابن هشام أنّ ما ذكره الفراء وابن خالويه من أنّ  
 مَسَّاسٍ اسم فعل أمر يعدّ من غرائب اللغة، ووجه غرابته عنده أنّ لا النافية للجنس  
 دخلت على اسم الفعل الأمر مع أنّه لا يجوز أن يدخل على اسم فعل الأمر عامل يؤكّر  
 فيه، بمعنى أنّ اسم فعل الأمر مختصّ بعدم دخول عامل عليه، لذلك حين دخلت لا  
 النافية للجنس عليه لم تعمل فيه، وذهب اللقاني من أصحاب الحواشي المتأخرين إلى  
 أنّ وجه الغرابة فيما نقله المصنّف عن الفراء وابن خالويه هو أنّهما جعللا لا النافية  
 للجنس مع ما بعدها اسماً واحداً فزعموا أنّ القائل ركّب لا النافية للجنس مع  
 «مَسَّاسٍ» ثم أراد من المركب الإثبات مع أنّ المفروض أنّ لا النافية للجنس إذا دخلت  
 على اسم صيرّته منفياً، ولكنّها هنا في الآية صارت هي والاسم الذي دخلت عليه  
 بمعنى الإثبات، ومن هذا يتضح أنّ اللقاني يرى أنّ معنى «لا مَسَّاسٍ» امسسنى  
 بخلاف المعنى الذي ذكرناه أولاً وهو «لا تمسسنى» وهو المعنى الموافق للقراءة

(١) وعليه فلا ينبغي أن يُستتَكَرَّ دخول لا النافية للجنس على اسم فعل الأمر القياسي وهو «مَسَّاسٍ» في الآية  
 فقد سمع عن العرب دخول لا النافية للجنس على اسم فعل الأمر السماعي في قولهم من «لا لَعَا لك»  
 فتقاس قراءة الحسن على قول العرب هذا.

(٢) العائر هو الذي يعثر برجله في الأرض فيقع.

(٣) يقال للعائر إذا عثر «لا لَعَا لك» فلا دعائية نافية للجنس، ولَعَا اسم فعل أمر بمعنى قم وارتفع، فالمعنى لا  
 ترتفع بل ابق مطروحاً على الأرض.

المشهوره المتواترة «لا مَسَّاسَ» بكسر الميم<sup>(١)</sup> وفتح السَّين الثانية.

وقد حَمَلَ الزمخشري والجوهري قراءة الحسن «مَسَّاسَ» بفتح الميم وبكسر السَّين الثانية على أَنَّهُ من باب قَطَامِ العلم<sup>(٢)</sup> ، وَأَنَّهُ معدول عن المصدر وهو المَسُّ ثم أَصبح بعد العدل علماً عليه، وعلى رأيهما تكون لا نافية للجنس داخلة على العلم ويكون العلم مبنياً على الكسر في موضع نصب اسم لا وخبر لا محذوف تقديره «لي».

والحاصل أَن الفراء يرى أَنَّ «مَسَّاسَ» اسم فعل أمر، وقد عدَّ المصنّف النقل تقوية لرأي الفراء لأنَّه غريب كما قال، وأمَّا الزمخشري والجوهري فيريان أَنَّهُ ليس اسم فعل أمر بل هو علم للمصدر وهو المَسُّ كَحَمَارِ علم للحَمْد.

\* سَجَّاح: علم للكذَّابة من بني يربوع وهي زوجة مسيلمة الكذَّاب التي تنبَّأت أي ادَّعت النبوة، كَسَّاب: علم لكلِّبة معيَّنة، سَكَّاب: علم لفرس معيَّنة، وهذه الأسماء وأمثالها من كلِّ علم على مؤنث معيَّن وهو على وزن فعال للعرب فيها ثلاث لغات:

١- أهل الحجاز يبنونها على الكسر مطلقاً أي في حالة الرفع والنصب والجرّ وسواء كانت مختومة بالراء أو غير مختومة بها.

٢- بعض بني تميم وهم من أهل نجد يعربونها إعراب ما لا ينصرف مطلقاً

---

(١) القراءة المشهورة ليست ممَّا نحن فيه لاختلاف الوزن لأنَّ مَسَّاسَ فيها ليست على وزن فَعَالٍ، ومعنى القراءة المشهورة: لا تمسسنني ولا أمسك، فالمراد النهي، ومَسَّاسَ في القراءة المشهورة مصدر مَاسٌ يُمَاسُّ كَقَاتِلٍ يَقَاتِلُ فهو يقتضي المشاركة، ولا نافية للجنس ومَسَّاسَ اسمها وخبرها محذوف تقديره «لي».

(٢) أي تشبه قَطَامِ التي هي علم للمرأة فهي عندهما ليست اسم فعل أمر على وزن فَعَالٍ ولكنها علم جنس على مصدر هو المَسُّ، وهذا العلم على وزن فَعَالٍ، والمقصود أَنَّ الاستعمال كان أولاً بالمصدر وهو المَسُّ ثم عدل عنه إلى «مَسَّاسَ» وجعلت «مَسَّاسَ» علماً على المصدر المعدول عنه وهو المَسُّ، وعليه فلا نافية للجنس داخلة على العلم.

للعلمية والعدل<sup>(١)</sup> عن فاعلة عند سيبويه، وللعلمية والتأنيث المعنوي<sup>(٢)</sup> كزَيْنَب عند المبرّد.

٣- جمهور بني تميم وهم أهل العالية أي نجد يبنونها على الكسر<sup>(٣)</sup> رفعاً ونصباً وجرّاً إذا كانت مختومة بالراء<sup>(٤)</sup>، ويعربونها مع المنع من الصرف إذا لم تكن مختومة بها.

\* قال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

إذا قالت حذام فصدّقوها      فإنّ القول ما قالت حذام  
وقبل هذا البيت:

ولولا المزعجات من الليالي      لما ترك القطاطيب المقام

وبيت الشاهد مثل يضرب لصحّة الناقل لخبر أو حكم في مسألة، وقصّة المثل الأصلية أنّ حذام بنت الرّيان، وكان عاطس بن حلاج الحميري قد سار إلى والدها الرّيان في جموع من العرب، فلقّاهم الرّيان في عشرين حيّاً من ربيعة ومضر، فاقتتلوا ولم يدبر أحد، ثم رجع عاطس الحميري في عسكره، ثم عادوا مرّة أخرى، فانتبه القطا في إسرائهم من وقع دوابهم، فمرّت على الرّيان وأصحابه، فخرجت حذام ابنته إلى قومها وحذّرتهم من إغارة العدوّ لَمّا رأت الغرائب من كون القطا أتت من البساتين خارج البلد إلى الدور وقالت:

(١) يرجّع قولَ سيبويه بالعدل أنّ الغالب على الأعلام النقل.

(٢) يرجّع قولَ المبرّد بالتأنيث المعنوي أنّهم لا يذهبون إلى علّة العدل إلا إذا لم توجد علّة بدله لأنّ العدل علّة تقديرية.

(٣) إنّما كان عندهم البناء على الكسر في هذه الحالة لأنّ لغتهم الإمالة والراء تمنع الإمالة ما لم تكن مكسورة فإذا كسرت توصّلوا إليها، ولو ضمّوا أو فتحوا امتنعت الإمالة، هذا رأي الخليل.

(٤) انظر الهامش السابق.

(٥) قيل هو الشاعر الجاهلي ديسم بن طارق، والصواب أنّه للشاعر الجاهلي الجُمّ بن صعب والد حنيفة وعجل.

ألا يا قومنا ارتحلوا وسيروا      فلو ترك القطا ليلاً لناما

فلم يكثرثوا بقولها وأنكروا عليها، فلما نزل بهم ما نزل قال زوجها سحيم بن مصعب أو جرير بن مصعب «إذا قالت حذام» يعني زوجها، فقالوا: صدقت حذام، وارتحلوا حتى اعتصموا بالجبل ويئس منهم أصحاب عاطس فرجعوا عنهم. وحذام بالذال المعجمة، وهو الشائع، وروي حذام بالذال المهملة وهو من الحدم أي القطع أو السرعة، وجملة «قالت حذام» من الفعل والفاعل جملة الشرط في موضع جرّ بإضافة إذا إليها. فإنّ الفاء حرف تعليل.

\* ذكر المصنّف أنّ سَفَارَ «اسم لماء» أي علم على ماء معين، وقال الجوهري إنّهُ اسم لبئر أي لمنهل لبني مازن بن مالك يقع قبل ذي قارين البصرة والمدينة، وقول الجوهري أنسب إذ الكلام في أعلام المؤنث التي هي على وزن فَعَالٍ، والماء مذكّر والبئر مؤنث، اللهم إلا أن يقال إنّهُ ملحوظ في كلام المصنّف معنى التانيث، فماء المذكر في كلامه بمعنى مياه المؤنثة.

\* حَضَارَ اسم لكوكب معيّن، أي علم عليه، والمقصود بالكوكب النجمة أو الذات المضيفة فهو مؤنث في المعنى، لأنّ الكلام على الأعلام المؤنثة التي هي على وزن فَعَالٍ.

\* وَبَارَ اسم لقبيلة معيّنة، أي علم عليها، وقيل اسم أرض لعاد، أي علم عليها، ويمكن الجمع بينهما بأنّه نقل من الأرض إلى القبيلة.

\* ظَفَارَ اسم لبلدة معيّنة في اليمن، أي علم عليها، ومن جرّعها<sup>(١)</sup> أي خرّها كان عقد أمّ المؤمنين عائشة في قصة الإفك.

\* قال الشاعر على لغة الحجازيين وجمهور التميميين:

متى تَرِدَنَّ يوماً سَفَارَ تَجِدُهَا      أَدْيِهِمْ يَرْمِي المستجيزَ المَعُورَا

(١) بجيم وزاي مفتوحتين.

أديهم: تصغير أدهم وهو الرجل الأسود، يحقره بالتصغير، المستجيز: المستقي أي طالب الماء لأرضٍ أو ماشية، يقال استَجَزْتُ فلاناً فأجازني إذا طلبت منه ماءً لأرضك أو ماشيتك فأعطاك، المعور: اسم مفعول من قولك عَوَّرْتُهُ عن الأمر أي صرفته عنه، وعَوَّرَهُ إذا منعه السَّقْي، فالمعور الذي لا يُسْقَى إذا طلب الماء، متى: متعلقة من حيث هي ظرف زمان بالفعل تجد، والشاهد في البيت: قوله «سَقَارٍ» المبني آخره على الكسر عند الحجازيين وجمهور التميميين مع أنه مفعول به والمفعول به منصوب.

❖ قال سيبويه «فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز، وبني تميم - يقصد جمهورهم - فيه متفقون، ويختار بنو تميم - يقصد جمهورهم - فيه لغة أهل الحجاز» ثم قال «واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فَعَالٍ ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسماً لمذكر لم ينجرّ أبداً، وكان المذكر في هذا بمنزلة إذا سُمِّيَ بَعْنَاقٍ لأن هذا البناء لا يجيء معدولاً عن مذكر فيشبه به». قول سيبويه «إذا كان شيء منه لمذكر» أي إذا استعمل شيء من وزن فَعَالٍ علماً لمذكر، وقوله «لم ينجرّ أبداً» أي لم ينجرّ بالكسرة أبداً، بمعنى أنه يمنع من الصرف، وقوله «وكان المذكر في هذا بمنزلة إذا سُمِّيَ بَعْنَاقٍ» أي كان وزن فَعَالٍ الذي أطلق علماً على مذكر بمنزلة المذكر إذا سُمِّيَ بَعْنَاقٍ، أي يمنعون من الصرف رجلاً سَمَوْه حذام ويجعلونه بمنزلة رجل سَمَوْه عَنَّاقٍ، قوله «لأن هذا البناء» أي صيغة فَعَالٍ علماً لمؤنث، قوله «فيشبه به» أي فيشبه بالمذكر فتقول: هذا حذامُ ورأيت حذامَ ومررت بحذامَ.

قال الأعشى<sup>(١)</sup>:

أودي بها الليل والنهارُ	ألم تَرَوْا إِرْمًا وعاداً
فهلكت جهرةً وبَّارُ	ومرَّ دهرٌ على وبَّارٍ

(١) هو ميمون بن قيس بن جندل، جاهلي أدرك الإسلام في آخر عمره ورحل إلى النبي يريد الإسلام ومدحه بقصيدة مشهورة فقيل له إنه يحرم الخمر والزنا فقال أتمتع منهما سنة ثم أسلم فمات قبل ذلك باليامة.



إرم وعاد جماعتان عظيمتان من العرب، وفي حاشية العدوي على الشذور أن إرمًا اسم قبيلة وعادًا اسم بلدهم، دهر: أي زمان، وبَّار: اسم أي علم على قبيلة قديمة من العرب العاربة هلكت وانقطعت كهلاك إرم وعاد وشمود، ألم: الهمزة للاستفهام التقريري وهو حمل المخاطب على الإقرار بأمر قد استقرَّ عنده ثبوته أو نفيه ويجب أن يلي الهمزة المُقَرُّ به، إرمًا: مفعول به أول لتروا التي هي بمعنى تعملوا وجملة أودى بها الليل والنهار في موضع نصب مفعول به ثانٍ أو تعرب هذه الجملة حالاً من «إرم وعاد» عامله «تَرَوْا» وعلى هذا فإنَّ الفعل تَرَوْا لم يتعدَّ إلى مفعول به ثانٍ، جهرة: ظرف مكان منصوب عامله «هلكت» أي متعلِّق بهلكت، ويقال «ذهبت جهاراً نهاراً» فجهاراً ظرف مكان منصوب ونهاراً ظرف زمان منصوب وكلاهما متعلق بذهبت، ويجوز إعراب جهرة في البيت حالاً من فاعل «هلكت» وهو «وبَّار» وعامل الحال هو الفعل هلكت، وبَّارُ الفاعل هذا ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن وإبرة عند سيبويه أو للعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد، فهو لا يَنُون، والشاهد هو بناء «وبَّار» الأولى على الكسر على لغة الحجازيين وجمهور التميميين وإعراب «وبَّار» الثانية إعراب ما لا ينصرف على لغة بعض التميميين وهذا على اعتبار أن «وبَّار» الأولى و«وبَّار» الثانية كلاهما علم على قبيلة معيَّنة، ولو جرى على لغة الحجاز وأكثر تميم لبني «وبار» في البيتين على الكسر، ولو جرى على لغة أقل بني تميم لجرَّ «وبار» الأولى بالفتحة نيابة عن الكسرة فلذا كان هذا الشَّعر جامعاً بين اللغتين، وقيل إنَّ «وبَّار» الأولى اسم أي علم على قبيلة معيَّنة وإنَّ «وبَّار» الثانية ليست كذلك بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماضٍ<sup>(١)</sup> وفاعل، وعلى هذا القول تكتب في البيت «وباروا»<sup>(٢)</sup>.

(١) على هذا القول تكون الواو في «باروا» لجماعة الذكور وهذا ينافي تاء التأنيث في الفعل هلكت، ويمكن إزالة المناقاة باعتبار تاء التأنيث على معنى القبيلة وهي مؤنثة، واعتبار واو الجماعة على معنى كلِّ حيٍّ من أحياء القبيلة أو كلِّ فرد من أفرادها وهما مذكَّران.

(٢) رَدُّ هذا القول بعض المتأخرين بأن آخر البيت الذي قبل بيت الشاهد «فباروا» بمعنى هلكوا فلا يصح أن يكون آخر بيت الشاهد «وباروا» بمعنى هلكوا أيضاً لأنَّه يلزم عليه الإبطاء وهو تكرير القافية وهو معيب عند تقارب الأبيات كما هنا بخلاف ما إذا بعدت، وحدَّ البعد سبعة أبيات وقيل عشرة.

وقد ذهب المعلق إلى أنه يمكن تنوين «وَبَارِ» الأولى المبنية على الكسر، وأنه لا تناقض في اجتماع التنوين مع البناء لأنّ هذا التنوين هو تنوين الضرورة الشعرية وهو يلحق الأسماء المبنية كما يلحق الأسماء الممنوعة من الصرف أيضاً لأنه ليس تنوين الصرف<sup>(١)</sup>، والأفضل عندي عدم التنوين إذ لا ضرورة في الواقع تحتّمه.

\* ذَهَبَ أَمْسٍ بما فيه: المراد بأَمْسٍ يومٌ معيّن وهو اليوم الذي قبل يومك بالذات فتكون أَمْسٍ علماً عليه، وأَمْسٍ فاعل ذَهَبَ مبنيّ على الكسر على لغة أهل الحجاز في موضع رفع، بما: الباء حرف جرّ وما اسم موصول بمعنى الذي والجار والمجرور متعلّق بذهب، فيه: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «حَصَلَ» أو نحوها والجملة صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب.

\* اعتكفت أَمْسٍ: أَمْسٍ ظرف زمان مفعول فيه مبني على الكسر في موضع نصب والمعنى: اعتكفت في أَمْسٍ، والأنسب أن يمثل المصنّف بـ «خافَ زيدٌ أَمْسٍ» أي خاف اليوم نفسه، فيكون أَمْسٍ علماً، ويعرب مفعولاً به مثل يخافون يوماً. عجبتُ من أَمْسٍ: أَمْسٍ علم مبنيّ على الكسر في موضع جرّ بمن.

\* قال تُبّع بن الأقرن أو أسقف نجران:

منع البقاء تقلّب الشمس  
وطلوعها من حيث لا تمسي  
ثم قال<sup>(٢)</sup>:

اليومُ أعلمُ ما يجيء به  
ومضى بفصل قضائه أَمْسٍ

(١) أي ليس التنوين الذي يفرق به بين الأسماء المعربة المتمكنة أمكن مثل محمد والأسماء المعربة المتمكنة غير أمكن مثل أحمد.

(٢) أشار المصنّف بهذا إلى أنّه أسقط بيتاً بين البيتين هو:

وطلوعها حمراء صافيةً وغروبها صفراء كالورس

حمراء وصافيةً حالان من «ها» في طلوعها، وصفراءً كالورس حالان من «ها» في غروبها، ويجوز إعراب حمراء حالاً من «ها» في طلوعها وصافيةً صفة لحمراء، ويجوز إعراب صفراء حالاً من «ها» في غروبها والورس صفة لصفراء، وحمراء وصفراء ممنوعتان من الصرف لآل التانيث الممدودة.

تَقَلَّبَ: فاعل مؤخَّر لَمَنَعَ، تمسي فعل مضارع تام وجملة تمسي من الفعل وفاعله الضمير المستتر جوازاً «هي» في موضع جرّ مضاف إليه، وحيث ظرف زمان مضاف اكتسب معنى الظرفية الزمانية من جملة المضاف إليه التي معناها الزمان، ولا يتناقض مع المعنى بقاء «حيث» ظرفاً للمكان على الأصل، اليوم بالرفع مبتدأ ويمكن نصبه على أنه ظرف زمان متعلّق بأعلم والتقدير «أعلمُ في اليوم»، وأعلمُ بمعنى سأعلم، وقد بني «أمس» لتضمّنه معنى لام التعريف لأنّه معرفة بغير أداة ظاهرة لكن هذه العلّة ضعيفة إذ لم تجمع العرب على بنائه ومن ثمّ ذهب ابن خروف إلى أنّه لا علّة لبنائه إلّا إرادة التخفيف، وقد بني على حركة ليعلم أنّ له أصلاً في الإعراب، وكانت الحركة كسرة لأنّها الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين.

✽ قال الراجز:

لقد رأيت عجباً مذُ أُمَسَا      عجائزاً مثل السَّعَالِي خمساً

يأكلن ما في رحلهن همساً

لا ترك اللّه لهنّ ضرساً      ولا لقين الدهر إلّا تعساً

فيها عجوز لا تساوي فلساً      لا تأكل اللحم إلّا نهساً

رأيت بمعنى أبصرت، والسَّعَالِي جمع سَعْلَة أو جمع سَعْلَاء بالمد والقصر، وهي الغول، وقيل السَّعْلَة هي أخبث الغيلان أو الأغوال ومفردهما غول وهو كلّ ما يفتال الإنسان، وقيل السَّعْلَة هي الساحرة من الجنّ أو الأنثى من الجنّ أو الفاجرة من الجنّ، والرحل المنزل، ومعنى البيت الأول «إنّه رأى هؤلاء العجائز فتعجّب من حالهنّ وشبّههن بالسَّعَالِي لقبجهنّ»، مذ: حرف جرّ مبني على السكون لا موضع له من الإعراب وهو بمعنى في والتقدير «في أمس»، عجائزاً: بدل كلّ من. عجباً والأصل أنّ «عجائزاً» ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع<sup>(١)</sup> لكنّه صرف هنا للضرورة

(١) صيغة منتهى الجموع هي كلّ جمع تكسير للكثرة بعد الف تكسيـره حرفان أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن مثل مساجد ومصاييح.

الشعرية، مثل: صفة أولى لعجائز على التأويل بمماثل وهو اسم فاعل مشتق، وخمسا: صفة ثانية لها، ويجوز أن تكون «خمسا» حالا من عجائز<sup>(١)</sup>، وسواء كانت «خمسا» صفة ثانية أو حالا فإنها مؤولة بـ «معدودات» بهذا العدد، ومعدودة اسم مفعول للمؤنثة وهو مشتق، وفي حواشي العدوي على الشذور أن خمسا بدل من عجائز أو عطف بيان، وروي «خُمُسا» بضم الحاء جمع حميسة وهي الشديدة، يأكلن: النون للنسوة وهي ضمير فاعل والجملة من الفعل والفاعل صفة ثالثة لعجائز أو حال<sup>(٢)</sup> منها، همسا: نائب عن المفعول المطلق لأن الأصل «يأكلن أكلا همسا» أي أكلا خفيا، جملة لا ترك الله لهنّ ضرسا والجملة بعدها المعطوفة عليها دعائيتان لا موضع لهما من الإعراب، وقد غلط<sup>(٣)</sup> الزجّاجي فزعم أن من العرب من يبني أمس على الفتح واستدلّ بهذا البيت وعدّ «أمسا» فيه مبنية على الفتح في موضع جرّ بحرف الجرّ مذ. والشاهد: قوله «مذ أمسا» فإن كلمة «أمس» مجرورة بمذ وذلك بالفتحة نيابة عن الكسرة وبدون تنوين لأنها اسم لا ينصرف على لغة بعض بني تميم العلمية<sup>(٤)</sup> والعدل<sup>(٥)</sup> عن ذي الألف واللام أي عن «الأمس» والألف حرف لإشباع الفتحة قبلها ولا يجوز أن تكون «أمسا» معربة منصرفة لأنها لو كانت كذلك لجرّت بالكسرة ولحذفت ألف الإشباع، ولا يجوز أن تكون أيضا مبنية لأنها لو كانت مبنية لبنيت على الكسر إذ ليس في العرب من يبني «أمس» على الفتح خلافا لما زعمه الزجّاجي ووهم فيه.

(١) الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة أو نكرة مخصّصة وعجائزا هنا تخصّصت بالصفة وهي «مثل».

(٢) وتكون عجائزا صاحب الحال النكرة قد تخصّصت بمثل وبخُمُسا.

(٣) فائدة: يقال مغلّاط ولا يقال غلطان فهذه كلمة دارجة غير صحيحة، ووجه غلط الزجّاجي على ما قاله ابن مالك في التسهيل أن سيبيويه احتجّ بالرجز على أن الفتح في «مذ أمسا» فتح إعراب، والزجّاجي لم يأخذ البيت إلا من كتاب سيبيويه فقد غلط فيما ذهب إليه واستحقّق أن لا يعول عليه اهـ. وقال ابن الباذش الأندلسي: خرج الزجّاجي عن إجماع النحاة بقوله ولا حجة له في هذا الزجر اهـ.

(٤) في الحقيقة العلة الأولى هي شبه العلمية لأن «أمس» أريد به معيّن كالعلم.

(٥) إن قيل: لم لا نقول إن العلة الثانية في منع «أمس» من الصرف هي وزن الفعل وليس العدل وذلك لأنّ في أوّل حرفا هو الهمزة، وهذا الحرف يدلّ على معنى إذا زيد في أوّل الفعل، قلنا: الهمزة في أمس أصلية لأنّ أمس يوزن فعُلّ فالهمزة فاء الكلمة.

\* «أمس» إذا أردت به يوماً معيّناً هو اليوم الذي قبل يومك على وجه التحديد والتعيين فإنَّ «أمس» تكون علماً عليه، وفيها في هذه الحالة ثلاثة وجوه:

١- البناء على الكسر رفعاً ونصباً وجرّاً عند الحجازيين.

٢- إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالاته<sup>(١)</sup> الثلاث عند بعض بني تميم، وقد مثلنا فيما سبق بشواهد لهذين الوجهين.

٣- إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبنائوه على الكسر في حالتي النصب والجرّ عند جمهور بني تميم، يقولون «ذهبَ أمسٌ» فيضمّونه «على حدّ تعبير المصنّف»<sup>(٢)</sup> بغير تنوين لأنّه ممنوع من الصرف وهو فاعل مرفوع، ويقولون «اعتكفتُ أمسٍ» فأمسٍ ظرف زمان مفعول فيه مبنيّ على الكسر في موضع نصب وهو على تقدير «اعتكفت في الأمس»، ويقولون «عجبتُ من أمسٍ» فهو مبنيّ على الكسر في موضع جرّ بمنّ.

أمّا إذا أردتَ بأمس يوماً ما غير معيّن من الأيام الماضية، بما فيها اليوم الذي قبل يومك وذلك على سبيل الاحتمال لا على سبيل القطع، ممّا يجعل «أمس» بذلك نكرة لا علماً على معيّن، أو جمعتَ أمس جمع تكسير، أو أدخلتَ عليها أل التعريف، أو أضفتها<sup>(٣)</sup> فإنّها تعرب بالإجماع، تقول «فعلتُ ذلك أمساً» أي في يوم ما غير معيّن من الأيام الماضية بما فيها اليوم السابق بعينه لكن على سبيل الاحتمال وأمساً ظرف زمان مفعول فيه منصوب متعلّق بفعلت.

(١) «حال» تذكّر وتؤنّث، والتأنيث أفصح.

(٢) الأحسن استعمال «فيرفعونه» لأنّ الرفع مصطلح للإعراب والضمّ مصطلح للبناء.

(٣) حاصل الشروط لجواز الوجوه الإعرابية الثلاثة أن يراد بأمس معيّن ولم يضاف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر ولم يُكّن، ويعرب بالإجماع في قولنا «أمسنا والامس وأموس وأميس وأمسان» فإذا اجتمعت فيه الشروط ولم يستعمل ظرفاً جرى فيه الخلاف، فإن استعمل ظرفاً بني اتفاقاً نحو «اعتكفت أمسٍ»، وعلة بنائه أنّه تضمّن معنى حرف التعريف حيث أريد به يوم معيّن.

## \* قال الراجز:

مرّت بنا أوّل من أمّوس تميس فينا ميسّة العروس

مرّت أي المحبوبة، أمّوس: جمع تكسير مفرده أمس، والمراد بأمّوس الأيام الماضية بما فيها اليوم السابق عينه احتمالاً، تميس: تتبختر، الميس: بكسر الميم التبختر وهو مصدر معتاد، ميسّة: مصدر اسم<sup>(١)</sup> هيئة، والعرس بكسر العين المرأة المبني بها والعُرس بضمّ العين الاسم منه، ومنه «إذا دُعِيَ أحدكم إلى وليمة عرس فليجب» أي إلى طعام العرس، أوّل: ظرف زمان مفعول فيه متعلّق بمرّت، وأصل الكلام «مرّت بنا وقتاً أوّل» فحذف الموصوف وأنشبت الصفة عنه، وقد استفاد «أوّل» معنى الظرفية الزمانية من الموصوف المحذوف وهو «وقتاً» ومن المجرور بعده وهو «أمّوس»، من أمّوس: جار ومجرور متعلّق بأوّل على اعتبار أن أوّل في أصل الكلام صفة لموصوف محذوف، والأظهر أن «من أمّوس» متعلّق بمحذوف منصوب تقديره كائناً صفة لأوّل لأنّ الظرف كأوّل لا يتعلّق به غيره، ويجوز أن يكون «أوّل» مضافاً لمحذوف «أي أوّل شيء» منصوباً على الظرفية متعلّقاً بمرّت وتكون «من أمّوس» نعتاً لشيء لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات، ويمكن إعراب «من» حرف جرّ زائد وإعراب «أمّوس» مضافاً إليه أكسب المضاف وهو «أوّل» الظرفية الزمانية كما ذكرنا، وجملة «تميس» من الفعل وفاعله الضمير «هي» المستتر جوازاً في موضع نصب حال من فاعل مرّت الضمير المستتر جوازاً والعامل في الحال هو الفعل مرّت، فينا: جار ومجرور متعلّق بتميس أو في موضع نصب<sup>(٢)</sup> حال من فاعل تميس الضمير «هي» المستتر جوازاً والعامل في الحال هو الفعل تميس، ميسّة: مفعول مطلق مبين للنوع.

(١) هو على صيغة اسم الهيئة القياسية وهي فعلة، وفي إضافة ميسة للعروس دلالة إضافية على الهيئة.

(٢) الانسب أنّها متعلّقة بمحذوف تقديره «كائنة» هو الحال المنصوب.

## \* فائدة:

إذا أطلق المصنّف كلمة «المقدمة» فإنه يريد بها المتن.

## \* فائدة:

الجمع والتصغير كلاهما من خصائص الأسماء، فالأفعال والحروف لا تجمع ولا تصغر.

\* ما كان<sup>(١)</sup> أطيّب أمستًا: «أمس» معربة بالإجماع لأنها أضيفت إلى الضمير «نا» وهي هنا مفعول به منصوب بالفتحة، ويحتمل أن المراد به اليوم السابق أو أيّ يوم من الأيام الماضية.

\* ذكر المبرّد والفارسي وابن مالك والحريري أنّ «أمس» يصغر وأنه إذا صغر أعرب، وذهبوا إلى أنه يصغر ويعرب قياساً على تكسيره الذي سمع من العرب وقياساً على إعرابه الذي أجمع عليه النحاة بدون استثناء، أما سيبويه فقد ذهب إلى أن «أمس» لا يصغر، وأن القول بتصغيره قياساً على ما سمع من تكسيره غير مقبول، وأنه ينبغي الاكتفاء بالسماح وحده والوقوف عنده، والسماح وقع بالتكسير لا بالتصغير، فلا يقال بهذا قياساً على القول بذلك، والراجح عند ابن هشام قول الأولين<sup>(٢)</sup> لا قول سيبويه لأنّ التكسير والتصغير أخوان لكونهما من خصائص الأسماء، ومادام التكسير قد سمع في «أمس» من العرب فإن التصغير يقال به قياساً على تكسير المسموع، وبعبارة أخرى إنه إذا ثبت أحدهما في السّماع ثبت الآخر في القياس.

\* قال نُصَيْبُ بن رباح:

فإنّي وقفتُ اليومَ والأمسَ قبله  
ببابك حتى كادت الشمس تغربُ

(١) فاعل «أطيّب» ضمير مستتر تقديره «هو» وهو يستتر في باب التعجب وجوباً على الرغم من أنه ضمير غائب.

(٢) المقصود بالاولين الأربعة، وليس المقصود بهم الأقدمين لأنّ سيبويه أيضاً من الأقدمين.

الشمس: سُمِّيَت الشمس شمساً لأنّها تخفى ثم تطلع أخذاً من المرأة الشمس، ويقال شمس الشيء إذا ارتفع، وأنثت الشمس لشبهها بالمرأة، ومن أسماء الشمس ذكاء، وبنت ذكاء، وسُمِّيَت بهما لضوئها وتوقّدها، ويقال لها الجونة<sup>(١)</sup> لبياضها، والغزالة<sup>(٢)</sup> لسرعة دورانها وكثرتها، ومن أسمائها أيضاً المهى والجمانة وسبوح وسراح وجارية وبيضاء ومشرقة، وهذا البيت مثال لأمس المحلاة بال، والمراد بالأمس في البيت اليوم الذي قبل يومك بالتحديد بقريئة قول الشاعر «اليوم» و«قبله» فيكون «الأمس» علماً على هذا اليوم.

الفاء حرف عطف، اليوم: ظرف زمان مفعول فيه منصوب والتقدير «في اليوم» والعامل فيه الفعل «وقفت» أي متعلّق به، والأمس: معطوف بواو العطف على «اليوم» وفي توجيهه وجهان، الأول: الإعراب بالنصب بالفتحة على الظرفية الزمانية لأنّ المعطوف على المنصوب منصوب وتكون أل فيه للتعريف، والثاني: وضع كسرة على آخره، وهو بذلك إمّا مبنيّ على الكسر في موضع نصب لعطفه على «اليوم» المنصوبة وإنّما بني على الكسرة عند الحجازيين وجمهور التميميين لأنه علم على اليوم السابق وحده وتكون أل فيه زائدة وليست للتعريف، وإمّا معرب بالعطف على «اليوم» المنصوبة لكّنه منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بكسرة التوهّم الظاهرة على آخره، وكسرة التوهّم هذه ليست كسرة بناء، ومعنى التوهّم: أنّ الشاعر حين قال «وقفتُ اليوم» كان يعلم أنّ «اليوم» ظرف زمان مفعول فيه على تقدير في وأنّ المعنى «وقفتُ في اليوم» وقد توهّم تبعاً لهذا دخول «في» على «اليوم» - لأنّ «في» ممّا يكثر دخولها في العادة على الظروف الزمانية - فتوهّم أنه قال «وقفتُ في اليوم» وأنّه جرّ «اليوم» ومن ثمّ جرّ «الأمس» عطفاً على «اليوم» المجرور على التوهّم، وأل في هذه الحالة للتعريف. قبله: قبل ظرف زمان

(١) كلّ أبيض جون، وكلّ أسود جون.

(٢) سَمِيَ المغزل بهذا الاسم لكثرة دورانه وسرعته.



حالٌ من «الأمس» سواء كانت أي «الأمس» علماً وإل زائدة أوكانت محللةً بال التعريف لأنها في كلتا الحالتين معرفة كما يجب أن يكون صاحب الحال، حتى: حرف غاية وجرٌ بمعنى إلى والتقدير «حتى أن»<sup>(١)</sup> كادت الشمس تغرب، وكادت فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة<sup>(٢)</sup> يرفع الاسم وينصب الخبر، وأن المصدرية وجملة كادت مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر في موضع جرٍ بحتى، ولأن كاد لا مصدر لها يقدّر عند التأويل مصدر مناسب لمعناها وهو المقاربة ويكون التقدير: حتى «قرب» غروب الشمس.

\* قال تعالى ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ﴾ (من الآية ٢٤ من سورة يونس).

هذه الآية مثال على «أمس» المحللة بال التعريف، جعلناها: أي في يوم القيامة، وضمير «ها» يعود إلى الأرض نفسها وهو مفعول به أول لجعلٍ وحصيداً مفعول به ثانٍ، والمراد بالأمس في الآية الأيام الماضية وفيها اليوم السابق بعينه، والكسرة فيه كسرة إعراب بالإجماع لوجود ال التعريف، وفي الآية إيجاز بالحذف، وفيها أيضاً مجاز حيث أوقع على الأرض نفسها ما يوقع على الزرع، وأصل العبارة قبل وقوع الإيجاز والمجاز فيها «فجعلنا زرعها في استئصاله يوم القيامة كالزرع المحصود فكان زرعها لم يلبث بالأمس» أي فكان زرعها لم يوجد بلا استئصال بالأمس، ثم وقع الإيجاز بالحذف أي الاختصار، فحذف من هذه العبارة مضافان وهما «زرع» الأولى و«زرع» الأخيرة وحذف اسم كأن المخففة من كأن وهو الضمير «ها» وحذف موصوف اسم المفعول وهو «كالزرع»، ثم وقع أيضاً المجاز بثلاثة أشياء: الأول مجاز مرسل بأن أقيم «حصيد» الذي هو على وزن فعيل مقام «محصود» التي هي

(١) أن مصدرية لكتّها لم تنصب لدخولها على الفعل الماضي.

(٢) كاد التي هي من أفعال المقاربة لها مضارع فقط وليس لها أمر ولا مصدر ولا غيرهما، أمّا كاد يكيد من الكيد فهو فعل آخر.

على وزن مفعول لقصد المبالغة<sup>(١)</sup> لأنّه أبلغ منه، فدلالة فعيل على المعنى أقوى من دلالة مفعول، ولهذا لا يقال لمن جُرِحَ في أناملته<sup>(٢)</sup> جريح ويقال له مجروح لأنّ جرح الأنملة خفيف فلا يؤتى فيه بصيغة فعيل لقصد المبالغة، والمجاز الثاني مرسل أيضاً وهو في الضمير «ها» وذلك بإيقاع حصيد على الأرض التي هي المحلّ، ومن حقّ حصيد أن يُوقَعَ على الزرع الحالّ في الأرض من إطلاق المحلّ وهو الأرض وإرادة الحالّ وهو الزرع، والمجاز الثالث عقليّ بإسناد «تغن» إلى ضمير الأرض، ومن حقّه أن يسند للزرع أيضاً أو إلى الضمير العائد إليه.

---

(١) ولا يمكن أن يعدّ «حصيد» صيغة مبالغة لأنّ وزن «فعيل» لا يكون صيغة مبالغة إلّا إذا كان بمعنى اسم الفاعل كنبه وفهيم، أمّا فعيل بمعنى اسم المفعول فليس صيغة مبالغة لأنّ صيغة المبالغة لا تبنى من الفعل المجهول، ثم إنّ صيغ المبالغة هي في الأصل أسماء فاعلين عدل بها للتكثير.

(٢) الأنملة: فيها تسع لغات، لأنّ الهمزة والميم مثلثتان أي فيهما الضمّة والفتحة والكسرة فاضرب ثلاثاً في ثلاث.

## المبني على الضمّ المتن

\* ثم قلتُ: أو الضمّ وهو ما قطع لفظاً لا معنًى عن الإضافة من الظروف المبهمة كقبلُ وبعدُ وأوّلُ وأسماء الجهات والحق بها «علّ» المعرفة، ولا تضاف، و«غيرُ» إذا حُذِفَ ما تضاف إليه وذلك بعد ليس كقبضت عشرةً ليس غيرُ فيمن ضمّ ولم ينوّن، و«أيّ» الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو «أيُّهم أشدُّ» وبعضهم يعربها مطلقاً.

### الشرح

\* وأقول: الباب السادس من المبنيات ما لزم الضمّ وهو أربعة أنواع:

**النوع الأول:** ما قُطِعَ عن الإضافة لفظاً لا معنى من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأوّل، وأسماء الجهات نحو قدام وأمام وخلف وأخواتها، كقوله تعالى ﴿اللَّهُ الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾ في قراءة السبعة بالضمّ، وقدّره ابنُ يعيش على أنّ الأصل من قبل كل شيء ومن بعده، انتهى، وهذا المعنى حق، إلا أنّ الأنسب للمقام أن يُقدَّر من قبل الغلب ومن بعده، فحذف المضاف إليه لفظاً ونوي معناه فاستحق البناء على الضمّ، ومثله قول الحماسي:

لعمرك ما أدري وإنّي لأوجلُّ      على أيّنا تعدو المنية أوّلُ

وقال الآخر:

إذا أنا لم أومنّ عليك ولم يكن      لقاءك إلا من وراء وراءُ

وقولي «لفظاً» احتراز من أن يُقطع عنها لفظاً ومعنى، فإنّها حينئذ تبقى على إعرابها، وذلك كقولك «أبدأ بذا أوّلاً» إذا أردت أبدأ به متقدماً، ولم تتعرض للتقدّم على ماذا، وكقول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصُ بالماء الفراتِ

وقول الآخر:

ونحن قَتَلْنَا الأسدَّ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فما شربوا بَعْدًا على لَذَّةِ حَمْرٍا

وقرئ ﴿لَلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾ بالخفض والتنوين على إرادة التنكير وقطع النظر عن المضاف إليه: أي لفظاً ومعنى، وقرأ الجُحْدُري والعُقَيْلي بالجر من غير تنوين، على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده.

**النوع الثاني:** ما ألحق بقبل وبعد من قولهم «قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُ» والأصلُ ليسَ المقبوضُ غيرَ ذلك، فأضمر اسمَ ليسَ فيها وحذف ما أضيفَ إليه «غيرَ» وبنيت «غيرُ» على الضم تشبيهاً لها بقبلُ وبعدُ لإبهامها، ويحتمل أنَّ التقدير «ليسَ غيرُ ذلكَ مقبوضاً» ثم حذف خبر ليسَ وما أضيفت إليه «غيرُ» وتكون الضمة على هذا ضمَّةَ إعراب. والوجه الأولُ أولى لأنَّ فيه تقيلاً للحذف، ولأنَّ الخبر في باب «كان» يضعفُ حذفه جداً.

ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه «غيرَ» إلّا بعد «ليسَ» فقط كما مثلنا، وأمّا ما يقع في عبارات العلماء من قولهم «لا غيرُ» فلم تتكلّم به العرب، فإمّا أنَّهُم قاسوا «لا» على «ليسَ» أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة.

**النوع الثالث:** ما ألحق بقبلُ وبعدُ من «علُ» المراد به معيّن كقولك «أخذت الشيءَ الفلانيّ من أسفلِ الدارِ والشيءَ الفلانيّ من علُ» أي من فوق الدار، قال الشاعر:

ولقد سددتُ عليكَ كلَّ ثَنِيَّةٍ وأتيتُ فوقَ بني كليبٍ من علُ

ولا تستعمل «علُ» مضافة أصلاً، ووقع ذلك في كلام الجوهري، وهو سهو، ولو أردتَ بعلُ علُوّاً مجهولاً غير معروفٍ تعيّن الإعراب كقوله:

كجلمود صخر حطّه السيلُ من علٍ

أي من مكان عالٍ.

**النوع الرابع:** ما ألحق بقبل وبعد من «أي» الموصولة. واعلم أن أيًا الموصولة معربة في جميع حالاتها إلا في حالة واحدة فإنها تبنى فيها على الضم وذلك إذا اجتمع شرطان أحدهما: أن تضاف، الثاني: أن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً، وذلك كقوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾، ثم حرف عطف على جواب القسم وهو قوله تعالى ﴿فَوَرَّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ واللام لام التوكيد التي يُتْلَقُ بها القسم، مثلها في ﴿لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾ و«نَنْزِعَنَّ» فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر والنون للتوكيد، و«من كل» جار ومجرور متعلق بنزع، و«شيعَةٍ» مضاف إليه، و«أيُّ» مفعول، وهو موصول اسمي يحتاج إلى صلة وعائد، والهاء والميم مضاف إليه، و«أشدُّ» خبر لمبتدأ محذوف: أي أيُّهم هو أشدُّ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لأيّ، و«على الرحمن» متعلق بأشدُّ، و«عتياً» تمييز، وكان الظاهر أن تفتح أيّ، لأن إعراب المفعول النصب إلا أنها هنا مبنية على الضم لإضافتها إلى الهاء والميم وحذف صدر صلتها، وهو المقدّر بقولك «هو».

ومن العرب من يعرب أيًا في أحوالها كلّها، وقد قرأ هارون ومعاذ ويعقوب «أَيُّهُمْ أَشَدُّ» بالنصب، قال سيبويه «وهي لغة جيدة»، وقال الجرمي «خرجتُ من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة، فلم أسمع أحداً يقول: اضربُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ» أي كلّهم ينصب ولا يضم.

والمعنى: أقسمُ ربُّكَ لنجمَعَنَّ المنكرينَ للبعثِ وقرناءهم من الشياطين الذين أضلُّوهم مقرّنين في السلاسل، كلّ كافرٍ معه شيطانُهُ في سلسلة، ثم لَنَحْضِرَنَّهم حول جهنّم جاثين على الركب، ثم لننزعَنَّ من كلّ شيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا: أي جرأةً، وقيل: فجوراً وكذباً، وقيل: كفراً، أي: لننزعن رؤساءهم في الشرّ فنبدأ بالأكبر فالأكبر جرماً، والأكثر جرأة ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صُلِيًّا﴾ أي أحقّ بدخول النار، يقال: صُلِيَ يَصْلِي صُلِيًّا، كما يقال: لَقِيَ يَلْقَى لُقِيًّا، ويقال: صَلَّى يَصْلِي صُلِيًّا مثل مَضَى يَمْضِي مَضِيًّا.

## الحاشية

\* يطرد<sup>(١)</sup> البناء على الضم في كل ما قطع لفظاً لا معنًى عن الإضافة لمعرفة<sup>(٢)</sup>:

- ١- من أسماء الجهات نحو قدام وأمام وخلف وأخواتها وهي: وراء ويمين وشمال وفوق وتحت، تقول «جاء القوم وأخوك خلف أو أمام» تريد خلفهم أو أمامهم.
- ٢- من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول وآخر وحسب<sup>(٣)</sup> ودون<sup>(٤)</sup>، والمقصود بالظروف المبهمة: التي لا يتضح معناها إلا بذكر المضاف إليه، أي لا يعرف كونها ظرف زمان أو ظرف مكان إلا بالمضاف إليه، قال تعالى ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾<sup>(٥)</sup> بالبناء على الضم في قبل وبعد على قراءة السبعة، وقد ذكر ابن يعيش أن التقدير في الآية هو «لله الأمر من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء» فيكون المضاف إليه المحذوف وهو «كل» نكرة اكتسبت التخصيص بالإضافة إلى نكرة أخرى وهي «شيء» وهذا نوع تعريف، ويرى ابن هشام أن هذا التقدير ليس خطأ إلا أن الأنسب للمقام أي لسياق الآيات<sup>(٥)</sup> أن يكون التقدير «لله الأمر من قبل الغلب، ومن بعد الغلب، أو من بعده» أي من قبل زمانه ومن بعد زمانه، فحذف المضاف إليه المعرفة الصريحة وهو لفظ «الغلب» المحلى بال أو ضميره في اللفظ ونوي معناه فاستحق قبل وبعد في الآية البناء على الضم لذلك، ومثل الآية قول الحماسي<sup>(٦)</sup> :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَا وَجَلَ  
عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةَ أَوَّلُ

(١) المقصود بالاطراد هنا دائماً وليس غالباً.

(٢) أمّا لو قطع عن الإضافة لنكرة فلا بناء بل يعرب حسب موقعه من الجملة.

(٣) ذكرت «حسب ودون» في الألفية وفي حاشية الأمير على الشذور

(٤) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٥) لأن الآيات هي ﴿الْم \* غُلِبَتِ الرُّوم \* فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ \* فِي ضِعْفِ سِنِينَ \* لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾.

(٦) نسبة إلى الحماسة وهو كتاب مشهور جمع فيه أبو تمام الطائي جملة من أشعار العرب الحماسية.

هذا البيت من كلمة أي من قصيدة لعن بن أوس، لَعَمْرُكَ: هي في البيت مفتوحة العين لأنّها مستعملة فيه في اليمين<sup>(١)</sup> أي القسم، وهي مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره قسمي أو يميني، وإنّما وجب<sup>(٢)</sup> حذفه لسدّ جواب القسم مسدّه وهو جملة ما أدري، أدري: أي أعلمُ وماضيها دَرى بمعنى عَلمَ وهي تنصب مفعولين، وإنّي لأُوجَل: الواو واو الحال، أوجَل: فعل مضارع، أو أفعل تفضيل بمعنى «وَجَلَّ»، أو أفعل تفضيل والمعنى «وإنّي لأشدّ منك خوفاً»<sup>(٣)</sup> يعني المخاطب، وجملة «إنّي لأوجَل» في موضع نصب حال، وفاعل أدري الضمير المستتر وجوباً «أنا» هو صاحب الحال، والفعل أدري هو عامل النصب في الحال، ويجوز أن تكون الواو زائدة للاعتراض وجملة إنّي لأوجَل معترضة لا موضع لها من الإعراب، تعدو: فعل تام بمعنى تسطو أو تصيب والمنية فاعل والجملة من الفعل والفاعل في موضع نصب بأدري سدّت مسدّ مفعوليه، وروي «تغدو» بالغين المعجمة، وهو أيضاً فعل تام بمعنى تجيء في أي وقت، وأصل معنى «تغدو» تجيء وقت الغداة وهي ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ثم لكثرة جريان هذا الفعل على الألسنة استعمل في المجيء في أي وقت وعلى هذا تكون «على أيّنا» جاراً ومجروراً متعلّقاً بتعدو أو تغدو التّامين أو بأدري، ويجوز أن نعرب الفعل «تغدو» فعلاً ناقصاً مثل «غداً محمداً أميراً» فيكون بمعنى «تصبح» والمنية اسمها، وعلى أيّنا جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «نازلة» خبرها مقدّم، أوّل: أصلها أوّل الوقت أو أوّل الساعة أو أوّل كلّ شيء، وهو ظرف زمان مبنيّ على الضمّ في موضع نصب لحذف المضاف إليه المعرفة لفظاً لا معنى،

(١) إذا لم تستعمل هذه الكلمة في القسم جاز فيها فتح العين وضمّها، والأكثر استعمالها في اليمين، وهي من عمّر الرجل إذا عاش زماناً طويلاً ثم استعملت في أقسم مراداً بها الحياة بمعنى «لحياتك قسمي»، ومن قال «لعمرك الله» كأنّه حلف ببقاء الله.

(٢) إذا قلت «عهد الله لأفعلن» جاز إثبات الخبر لعدم الصراحة في القسم، لأنّه يستعمل أيضاً في غيره نحو «عهد الله يجب الوفاء به» فهو لا يفهم منه القسم إلّا بذكر المقسم عليه.

(٣) ويبعد أن يكون المعنى «وإنّي لأشدّ الناس رجلاً» كما ذكرت بعض الحواشي لأنّ الشاعر يتكلّم في قضية خاصة به ويمن يخاطب، فهو إمّا أن يذكر خوفه هو فحسب، أو يقارن خوفه بخوف صاحبه.

والظرف متعلّق بالفعل تعدو أو تغدو.

ومثل الآية وقول الحماسيّ قول عتّى بن مالك العُقيلي:

إذا أنا لم أومنّ عليك ولم يكن لقاءك إلّا من وراء وراء

أنا: نائب فاعل لفعل مضارع مبني للمجهول محذوف يفسّره ما بعده كما يقول المعلّق، وعندي أنّه توكيد لفظيّ لنائب الفاعل المستتر وجوباً في الفعل المحذوف، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في موضع جرّ بإضافة إذا إليها على أنّها جملة الشرط، أمّا جواب الشرط فإنّه مقدّر تدلّ عليه أبيات سابقة وتقديره «فإنّ ذلك بلاء»، أو من: أصله أومنّ والهمزة الأولى زائدة للمضارعة وضمت بسبب بناء الفعل للمجهول، والهمزة الثانية الساكنة فاء الكلمة فهي أصلية، وقد قلبت واواً لأن كلّ همزتين اجتمعتا في أوّل كلمة وثانيتينهما ساكنة تقلب الثانية حرف مدّ من جنس حركة الأولى، والفعل المبنيّ للمعلوم هو أومنّ، وعند قلب الهمزة الثانية الساكنة حرف مدّ من جنس الأولى أصبح أومنّ. ولم يكن لقاءك إلّا من وراء وراء: أصل الكلام «ولم يكن لقاءك - أي ملاقاتك - ثابتاً لي من كلّ مكان إلّا من وراء وراء» ولقاءك من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله، إلّا: حرف استثناء ملغى يفيد الحصر مبنيّ على السكون لا موضع له من الإعراب، وراء: ظرف مكان مبهم مبنيّ على الضمّ في موضع جرّ بمنّ لقطعه عن الإضافة لفظاً لا معنى، أي وراء مكان الناس، والجار والمجرور «من وراء» متعلّق بمحذوف هو المستثنى منه تقديره «ثابتاً» خبر يكن، وراء الثانية توكيد لفظيّ للأولى، ويجوز أن نقول «وراء وراء» فنبنيه<sup>(١)</sup> على فتح الجزئين في موضع جرّ بمنّ لأنّه مركّب مزجي ويخرج الشاهد عمّا نحن فيه.

ومثل هذا البيت أيضاً قول الشاعر:

(١) في بعض الحواشي أنّه يجوز إعراب «وراء وراء» بالنصب فيقال «فلان يكلمني من وراء وراء» بالنصب لا بالبناء على فتح الجزئين، وهو وهم.



لَعَنَ الْإِلَٰهَ تَعْلَةَ بَنٍ مَسَافِرٍ لَعْنَا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامُ

تَعْلَةُ بَنٍ مَسَافِرٍ: علم على رجل، يُشَنُّ: أي يُصَبُّ.

وقول طَرَفَه:

ثم تفرى اللُّجَمَ من تعدائها فهي من تحتُ مشيحات الحُزْم<sup>(١)</sup>

تفرى: أي الخيل، والتعداء: العدو، مشيحات: أي مرخيات، والحُزْم جمع حزام.

قال المبرد: «فهذا الضرب ممَّا وَقَعَ معرفة على غير جهة التعريف، وجهة التعريف أن يكون<sup>(٢)</sup> معرِّفاً بنفسه كزيد وعمرو، أو يكون معرِّفاً بالالف واللام، أو بالإضافة، فهذه جهة التعريف، وهذا الضرب<sup>(٣)</sup> إنما هو معرِّف بالمعنى<sup>(٤)</sup>، فلذلك بني طرداً للباب<sup>(٥)</sup>» .

❖ إذا قطع ظرف الزمان أو ظرف المكان المبهمين المضافين، واسم الجهة المضاف، عن الإضافة لفظاً ومعنى فإنها تعرب حينئذ حسب موقعها من الجملة، وذلك كقولك «إبدأ بذا أولاً<sup>(٦)</sup>» إذا أردت إبدأ به متقدماً، ولم تتعرض للتقدم على ماذا، فليس الأصل: إبدأ بذا أوَّل الأمر أو أوَّل الوقت أو أوَّل كلِّ شيءٍ، ثم حذف المضاف إليه لفظاً وبقي معنى، بل لا يوجد مضاف إليه أصلاً لا لفظاً ولا معنى.

(١) ورد في ديوان طرفة طيبة ببيروت بتحقيق فوزي عطوي هذا البيت والبيت قبله كما يأتي:

وَقَدْ نَأَى جُرْدٌ وَخَيْلٌ ضُمِّرَ شُرْبٌ مِنْ طَوْلِ تَعْلَاكِ اللُّجَمِ

أَدَّتِ الصَّنْعَةُ فِي أَمْتُنْهَا فَهِيَ مِنْ تَحْتِ مَشِيحَاتِ الْحُزْمِ

جُرْد جمع جرداء، وضُمِّر جمع ضامرة، شُرْب كُرْكُع جمع شَاوِب، وهو الخشن، والضاامر اليباس، التعلك:

العلك، أَمْتُن: جمع متن وهو الظهر.

(٢) أي المعرِّف.

(٣) وهو وراء وتحت وقدام.

(٤) لأنه مضاف إلى معرفة محذوفة لفظاً منوياً معنى.

(٥) أي فلذلك بني لأنه خَرَجَ من باب المعربات.

(٦) أولاً: هي هنا ظرف زمان منصوب، وحكى الفارسي «إبدأ بذا من أوَّل» بالبناء على الضم على نية المضاف

إليه معنى، والأصل: من أوَّل الأمر، وروي أيضاً إبدأ بذا من أوَّل بالجر بالفتحة نيابة عن الكسرة على نية

لفظ المضاف إليه، ومنع من الصرف للوصفية ووزن لأَنَّهُ اسم تفضيل بمعنى أسبق.

\* قال الماتن: يبنى على الضمّ «ما قطع لفظاً لا معنى عن الإضافة من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول».

الفرق بين نيّة اللفظ ونيّة المعنى أنّ نيّة اللفظ تعني أن يكون لفظ المضاف إليه مقدّراً كالثابت، أمّا نيّة المعنى فهي أن تنوي النسبة الجزئية من غير ملاحظة لفظ المضاف إليه، ويقال إنّ علّة البناء في هذه الظروف إبهامها مع تضمّن معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف، وقد ذهب الرضي الاسترأبادي إلى أنّ الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول إنّما بنيت عند قطعها عن المضاف إليه لفظاً لا معنّى لمشابتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك الحرف. ويقال إنّ علّة البناء شبه المضاف المقطوع بأحرف الجواب في الاستغناء بها عمّا بعدها فمن ثمّ يقال لها الغايات لأنّها صارت آخراً للكلام بعد حذفه، ويقال علّة البناء الافتقار للمضاف إليه.

أمّا «كلّ وبعض» فإنّه لما أبدل فيهما التثنيين من المضاف إليه لم يُبني لأنّ المضاف إليه كأنّه ثابت بثبوت بدله.

أمّا حيث وإنّما وإنّما بنيت لأنّها وإن كانت مضافة للجمل المذكورة بعدها إلّا أنّ الإضافة ليست بظاهرة فكأنّ المضاف إليه محذوف، وإنّما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض بالتثنيين لأنّها ظروف قليلة التصرّف أو عادمته، وعدم التصرّف يناسب البناء إذ معناه عدم الإعراب.

ثم قيل: كان البناء على حركة جبراً لما فاتت هذه الظروف من الإعراب، وإشارة إلى أنّ البناء فيها هو خلاف الأصل فليكن بالحركة على خلاف الأصل الذي هو السكون، ولئلا يلتقي ساكنان في غير<sup>(١)</sup> أولّ وعَلّ، وحمل هذان على الباقي، وكانت الحركة ضمّة جبراً لهذه الكلمات التي حذف المضاف إليه بعدها فلحقها لذلك الضعف بأقوى الحركات وهي الضمّة أو جبراً لها بما فاتها من الإعراب.

---

(١) أي في نحو قبل وبعد.

\* وقال الماتن «والحق بها عَلُ المعرفة».

أي ألحق بالظروف المبهمة وأسماء الجهات المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى في البناء على الضم عَلُ المعرفة، فكأنه لما كان ما قبل عَلُ وهو قَبْلُ وبعْدُ وأوَّلُ وأسماء الجهات أكثر دوراناً على الألسنة جعل أصلاً وجُعِلَتْ عَلُ ملحقة به.

\* وقال الماتن «ولا تضاف» أي لا تضاف عَلُ، وأمّا قول القائل «أضحى من عَلُه» فالحاء فيه للسكت ولو كان مضافاً ما بني، ولا تستعمل عَلُ إلا مع مِنْ.

\* وقال الماتن: ويبنى على الضمّ «غيرُ إذا حذف ما تضاف إليه وذلك بعد ليس كقبضتُ عشرةً ليس غيرُ فيمن ضمّ ولم ينون» أمّا من فتح فيحتمل أنّه مبنيّ على الفتح فليس كلامنا هنا فيه، ويحتمل أنّه معرب منصوب خبراً وحذف التنوين تخفيفاً، وأمّا إن نويت المضاف إليه فإنّ غير تكون معرفة بدون تنوين سواء ضمت أو فتحت لأنّ التنوين والإضافة لا يجتمعان، وقد سمع إعرابها بدون تنوين بالضمّة والفتحة كما في قول الشاعر:

جواباً به تنجو اعتمد فورينا      لَعَنَ عملٍ أسلفت لا غيرُ تسأل

وقد روى ابن مالك هذا البيت، وورد في القاموس، وذلك خلافاً لابن هشام، لكن مَنْ حفظ حجة على من لم يحفظ.

وبتفصيل أكبر نقول إنّ «غير» إذا قطعت عن الإضافة كان فيها أوجه أربعة: الفتح مع التنوين، والفتح بدون تنوين، والضمّ مع التنوين، والضمّ بدون، وتوجيه ذلك مرتّب على مقدّمة هي «أنّ ما تجب إضافته من أسماء الزمان أو المكان ونحوها كقبل وبعْد وفوق وتحت وما أشبهها إذا قطع عن الإضافة فإمّا أن ينوى لفظ المضاف إليه فيكون ذلك معرباً والحركة فيه للإعراب غير أنّه لا ينون، وإمّا أن ينوى معنى الإضافة فيجب البناء على الضمّ وإمّا أن لا ينوى شيء منهما فيعرب وينون إذ لا موجب لترك التنوين» فإذا علمت هذه المقدّمة فأول الأوجه الأربعة في «غير» توجيهه أن يكون اسم ليس محذوفاً، وأن تكون «غير» مقطوعة عن الإضافة من غير

نية لفظ المضاف إليه ولا معناه، أي ليس المقبوض غيراً، أي مغايراً لذلك، والثاني توجيهه أن يكون على نية لفظ المضاف إليه أي ليس المقبوض غيره فالفتحة إعراب قطعاً، والثالث توجيهه أن يكون «غير» اسم ليس وهي مقطوعة عن تقدير لفظ المضاف وعن نية الإضافة، والرابع في توجيهه مذهبان أحدهما وبه قال المبرد والمتأخرون أن ضمة «غير» ضمة بناء لشبهها بالظروف، ويحتمل «غير» على هذا أن يكون في موضع رفع على أنه اسم ليس، وأن يكون في موضع نصب على أنه خبر ليس، والثاني وهو مذهب الأخفش أن ضمة «غير» ضمة إعراب وهي اسم ليس والخبر محذوف.

\* وقال الماتن: ويبنى على الضم «أي الموصولة إذا أضيفت وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً»<sup>(١)</sup> ووجه بنائها أن حقها البناء بكيفية أخواتها الأسماء الموصولة للافتقار اللازم لجملة الصلة فإذا أضيفت أعربت لأن الإضافة من خصائص الاسم فعارضت شبه الحرف، فلما حذف صدر الصلة نزل المضاف إليه منزلته فكأنها لم تضاف.

\* قال الشاعر:

فساغ لي الشرابُ وكنت قبلاً  
أكاد أغصُّ بالماءِ الفراتِ<sup>(٢)</sup>

الشراب: من أسماء الخمر، ومن أسمائها الرحيق والخندريس والمدام والعقار والخرطوم والسلافة والصهباء والطّلا والقرقف والسلسبيل والحمياً والكميت والمشعشة والزرجون وبنت حانة، غصَّ يغصُّ<sup>(٣)</sup> من باب فرح، وغصَّ يغصُّ<sup>(٤)</sup> من

(١) قال ابن مالك في الألفية: أي كما وأعربت ما لم تُضَفْ وصدر وصلها ضمير انحذف

(٢) قيل إن قائله عبد الله بن يعرب بن معاوية وكان له ثار فادركه، وقيل إنه لي يزيد بن الصّعق من أبيات يذكر فيها انتقامه من الربيع بن زياد العبسي وأخذه ثاره منه ومن قومه وكان قد أغار عليهم قبل ذلك واستاق نعمهم وإن صحّة روايته: أكاد أغصُّ بالماءِ الحميم

والمراد بالحميم في البيت البارد، والحميم من أسماء الأضداد، ورواية الفرات أولى لأن رواية الحميم توهم الحار.

(٣) على هذا يكون الفعل بالفك غَصِصَ يَغْصِصُ.

(٤) على هذا يكون الفعل بالفك غَصَصَ يَغْصَصُ.

باب نصر، وكلاهما فعل لازم يتعدى بالهمزة فيقال أَعْصَتْهُ، الفرات: العذب السائغ. فساغ: الفاء حرف عطف على ما سبق، لي: حركت ياء المتكلم بالفتح لأنه الأفسح من التسكين ولضرورة الوزن، قبلاً: ظرف زمان منصوب متعلق بأعص الفعل التام، وقيل هو متعلق بكنت أو أكاد الناقصين، وجملة كان واسمها وخبرها في موضع نصب حال صاحبه ياء المتكلم في «لي» وعامل النصب فيه الفعل ساغ، وأكاد مضارع كاد وأصل ألفها واو، يقال كَدْتُ بكسر الكاف ومضارعها أكاد من باب خاف يخاف، ويقال كَدْتُ بضم الكاف ومضارعها أكود من باب قال يقول، والشاهد «قبلاً» حيث جاءت بالنصب مع التثوين لانقطاعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه بل بناه على الضم لأن المنوي كالمذكور وقيل يحتمل أن تكون الإضافة منوية معنى وأن «قبلاً» مبنية على الضم والتثوين للضرورة الشعرية أو للعوض.

❦ قال ابن ميادة وهو من بني عقيل:

ونحن قتلنا الأسدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ<sup>(١)</sup> فما شربوا بعداً على لذة خمر

نحن: يعظم الشاعر بهذا الضمير نفسه، أو يقصد أنه وقبيلته أُسْدَ خَفِيَّةٍ، والأسد جمع أسد، أُسْدَ أو أُسْدَ بدل كل من الأسد، خَفِيَّةٌ بوزن صَفِيَّةٍ وهو من الخفاء، بعداً ظرف زمان متعلق بشربوا أو متعلق بمحذوف تقديره كائنين حال من واو الجماعة والعامل في الحال هو الفعل شربوا، على لذة: جار ومجرور متعلق بشربوا، أو حال من خمرأ وأصله نعت له ونعت النكرة الجامدة إذا تقدم عليها انقلب حالاً، وقيل متعلق بمحذوف هو حال من شربوا.

❦ قال تعالى ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (من الآية ٤ من سورة الروم).

قرأ السبعة وفيهم عاصم ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ وهي القراءة المشهورة المرسومة

(١) روي أيضاً «أُسْدَ خَفِيَّةٍ» بالهاء المهملة وهو علم على موضع، وروي «أُسْدَ شَنْوَةِ» بفتح همزة أُسْدَ، وأُسْدَ شَنْوَةِ حي من اليمن، والهمزة في «أُسْدَ» مضمومة في الروايتين الآخرين.

في المصحف، وقرئ شذوذاً «من قبلٍ ومن بعدٍ» بالجرِّ بمن وبتنوين التنكير وذلك على إرادة التنكير في قبل وبعد، أي على أنَّهما نكرتان<sup>(١)</sup> بسبب قطع النظر عن المضاف إليه وهو «الغلب» المعرفة لفظاً ومعنى، وإنَّما أمكن هذا التنوين لعدم وجود مضاف إليه البتَّة لأنَّ التنوين والإضافة لا يجتمعان، وفي قراءة شاذة غير مشهورة عن عاصم وقرأ بها العُقيلي أيضاً «من قبلٍ ومن بعدٍ» بالجرِّ بحرف الجرِّ من غير تنوين وذلك على اعتبار لفظ المضاف إليه كأنَّه متلَفَظ به والتنوين والإضافة لا يجتمعان.

\* غير: اسم مبهم مبني على الضمِّ، ومن قول العرب أي من مقولهم «قبضتُ عشرةً ليس غيرُ» وأصل العبارة كما يقول ابن هشام «قبضتُ عشرةً ليس المقبوضُ غيرَ ذلك»<sup>(٢)</sup>، وقد تمَّ تحويل اسم ليس وهو الاسم الظاهر «المقبوضُ» إلى ضمير، ثم حذف لفظاً لا معنى ما أضيف إليه «غير» وهو اسم الإشارة «ذلك» ثم بنيت «غيرُ» على الضمِّ بدون تنوين لأنَّ التنوين والبناء لا يجتمعان كذلك لا يجتمع التنوين مع المضاف إليه المنوي معنى إذ المنوي كالثابت، وقد ألحق «غيرُ» في البناء على الضمِّ بقبلٍ وبعدٍ ونحوهما من الظروف<sup>(٣)</sup> المبهمة التي تبنى على الضمِّ إذا حذف المضاف إليه بعدها لفظاً لا معنى. وذهب الشارح إلى أنَّه يحتمل أن يكون أصل العبارة «قبضتُ عشرةً ليس غيرُ ذلك مقبوضاً» ثم حذف خبر ليس وهو «مقبوضاً» والمضاف إليه وهو «ذلك»، ويجوز أن تكون الضمَّة على «غيرُ» على هذا الاحتمال الثاني ضمَّه إعراب على أنَّها اسم ليس وخبر ليس محذوف وهو قول الأخفش وابن

(١) وقيل إنَّهما معرفتان بنية الإضافة وتنوينهما تنوين عوض، قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي أحسن.

(٢) ذهب بعضهم إلى أنَّ الأحسن أن يكون الأصل «قبضتُ عشرةً ليس هو غيرُ ذلك» والضمير يعود إلى المقبوض المفهوم من الفعل قبضتُ، واسم ليس ضمير مستتر وليس اسماً ظاهراً تمَّ حذفه حذفاً نهائياً كما يوهمه كلام الشارح.

(٣) أي التي لا يتضح معناها إلا بذكر المضاف إليه، ومعنى «غير» الذي أتضح بذكر المضاف إليه وهو اسم الإشارة هو العدد المعين، لأنَّ التقدير «قبضتُ عشرةً ليس المقبوضُ غيرَ ذلك» أي غير ذلك العدد الذي سبق ذكره وهو العشرة.

هشام وذلك لانقطاع إضافة «غير» إلى اسم الإشارة لفظاً ومعنى، ويمكن على هذا أن تكون «غير» منونة لكن التنوين حذف تخفيفاً، ويجوز أن تكون الضمة على هذا الاحتمال الثاني ضمة بناء وهو قول المبرد وذلك على اعتبار أن إضافة «غير» إلى «ذلك» مقطوعة لفظاً لا معنى وتكون «غير» مبنية على الضم في موضع رفع اسم ليس<sup>(١)</sup>، أو في موضع نصب<sup>(٢)</sup> خبراً لها، والتوجيه الأول أولى من الاحتمال الثاني لأن في التوجيه الأول تقليلاً للحذف، إذ لم يحذف فيه من التركيب إلا المضاف إليه، وأما اسم ليس فهو ضمير مستتر والمستتر لا يعد محذوفاً لأن المقدّر كالمذكور بخلاف الاحتمال الثاني فقد حذف فيه الخبر والمضاف إليه ولم يذكر إلا اسم ليس، أما لو قلنا «قبضت عشرة ليس غير» بفتح آخر «غير» مع التنوين أو بدونه فإن هذه الفتحة تعد فتحة إعراب بلا خلاف، وتعرب «غير» خبراً منصوباً ليس.

ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه «غير» إلا بشرط واحد هو أن تقع «غير» بعد «ليس» بعينها كما مثلنا من مقول العرب الذين يحتجّ بكلامهم، وأما قول العلماء «قبضت عشرة لا غير» بحذف ما أضيفت إليه «غير» الواقعة بعد «لا» فقد ذهب ابن هشام إلى أن هؤلاء العلماء إما أنهم قاسوا «لا» على «ليس» لأن كلاهما معناه النفي، فأعملوا «لا» عمل «ليس» أو أنهم سهوا عن شرط المسألة وهو وجوب وجود «ليس» ذاتها قبل «غير» لكي يجوز حذف المضاف إليه بعد «غير».

وقد دافع الفاكهي في شرح القطر عن صحة قول هؤلاء العلماء فذهب إلى أن تقييد ابن هشام - في كتابيه الشذور والمغني - «غير» بالواقعة بعد «ليس» فقط لا يعتد به ولا يعول عليه، وأنه لا فرق بين «ليس» و«لا» على ما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية والرضي الاستراباذي في شرحه على الكافية وذلك بناء على ما سمع من وقوع «غير» بعد «لا» في قول أحد الشعراء الإسلاميين:

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا  
لَعَنَ عملٍ أسلفت لا غير تُسأل

(١) ويكون خبر ليس محذوفاً.

(٢) ويكون اسم ليس محذوفاً

وقد أنشده ابن مالك أيضاً، فيعمل به وينحوه من غير توقّف، لذلك يجوز أن نقول «قبضتُ عشرةً لا غير» ويكون التقدير «قبضتُ عشرةً لا مقبوضٌ غير ذلك» أو «قبضتُ عشرةً لا غير ذلك مقبوضاً»، ويجوز أن نقول «يجب الوضع لا غير» ويكون التقدير «يجب الوضع لا واجبٌ غير ذلك» أو «يجب الوضع لا غير ذلك واجباً» فلا نافية تعمل عمل ليس وما بعدها اسمها المرفوع وخبرها المنصوب، ويجب أن يكون اسم لا النافية العاملة عمل ليس وخبرها نكرتين وهما هنا كذلك لأن «غير» شديدة الإبهام لا تتعرّف بالإضافة إلى اسم الإشارة المعرفة.

\* قال سحيم بن وثيل بن يربوع:

أنا ابنُ جَلَاً وطلأُ الثنايا      متى أضع العِمَامَةَ تعرفوني

أنا ابن جلا: أي أنا ابن المشهور بالكرم الذي يسمّى جَلَاً، وجَلَاً في الأصل فعل معناه ظَهَرَ، يقال جَلَاَ كرمُهُ أي ظَهَرَ، أضع العمامة: أي أنزل اللثام لأتكلّم، تعرفوني: أي بما كان يبلغكم عني. ويساق هذا البيت شاهداً على امتناع جلا من الصّرف، ولا يصرف شيء من الفعل إذا سمّي به، فالوزن المشترك بين الاسم والفعل يؤدّي إلى منع الاسم من الصرف إن نقل هذا الاسم من فعل كما حدث في «جَلَاً» فالمانع من الصرف في «جلا» هو العلمية والعدل، أو العلمية ووزن الفعل.

\* قال الفرزدق:

ولقد سَدَدْتُ عليك كلَّ ثَنِيَّةٍ      وأتيتُ فوقَ بني كليبٍ من عُلّ

فوق: ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وهو متعلّق بأتيت، بني: ملحق بجمع المذكر السالم، من عُلّ: أي من فوقهم، وعُلّ ظرف مكان مبنيّ على الضمّ في موضع جرّ بمن والجار والمجرور متعلّق بأتيت، ويجوز أن يكون «فوق» و«من عُلّ» حاليين من التاء في «أتيت» ويكون الفعل «أتيت» عامل النصب في الحال، وقد بني «عُلّ» على الضمّ لأنّ المضاف إليه وهو الضمير محذوف لفظاً لا معنى، وقد ألحقت في بنائها على الضمّ بقبل وبعد وأوّل ونحو ذلك من الظروف المبهمة، وعُلّ بلام



مخففة اسم بمعنى «فوق» فهي ظرف مكان، وحين نقول «أخذت الشيء الفلاني من علّ» فإنّ التقدير «من فوق الدار» فتكون «علّ» ظرف مكان أريد به معيّن هو المضاف إليه وهو لفظ «الدار» المحذوف لفظاً لا معنًى، فهي لذلك تعدّ معرفة، وكذلك «علّ» في البيت المراد بها معيّن لكونها معرفة لإضافتها إلى معرفة هي الضمير إذ ليس في لفظ «علّ» نفسه ما يدلّ على تعيين المعنى، فلا بدّ من نيّة المضاف إليه وهو الضمير المحذوف لفظاً ليتعيّن عن طريقه المعنى المراد من «علّ».

ولم يسمع عن العرب استعمال «علّ»<sup>(١)</sup> مضافة لفظاً ووقع ذلك في كلام الجوهري فقد قال «أتيت من علّ الدار» وهو سهو منه.

\* قال امرؤ القيس في وصف فرس:

مكرّ مفرّ مقبلٍ مدبرٍ معاً      كجلمود صخر حطّه السيل من علّ  
مكرّ: بكسر الميم من كَرَّ يَكُرُّ من باب نصر أي لا يُسَبِّقُ في الكرّ، مفرّ: بكسر الميم من الفرار وفعله فَرَّ يَفِرُّ من باب ضرب، مقبل: أي مباشر للحرب، مدبر: أي مبتعد عن الموت، معاً أي هذه الصفات ثابتات له معاً، ومعنى الشطر الأول: هذا الفرس معتاد للحرب صالح لجميع أحوالها، وهذه الصفات الأربع مجتمعة فيه في حالة واحدة من حيث القوة لا من حيث الفعل وذلك لما بينها من التضادّ، ومعاً ظرف مكان متعلّق بثابتات، ويمكن أن يعرب حالاً من فاعل ثابتات وهو الضمير المستتر جوازا «هي» الذي هو فاعل لاسم الفاعل، واسم الفاعل هو عامل النصب في الحال،

(١) قال في المغني: التزموا في «علّ» المبني على الضمّ أمرين: أحدهما استعماله مجروراً بـمن، والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من علّ السطح، وقد وهم في هذا جماعة منهم ابن مالك والجوهري، وأما قول الرّاجز:

يا ربّ يومٍ لي لا أظْلُلُهُ      أُرْمَضُ من تحت وأضْحَى من علّه

فالهاء للسكت بدليل أنّه مبنيّ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً، وقد نسب العيني هذا الرجز لأبي ثروان الاعرابي وهو أحد الذين شاعروا الكسائي على سيبويه في مناظرتهم في المسألة الزنبورية، لا أظلّه: لا أظلل فيه، أُرْمَضُ وأضْحَى فعلان مضارعان...

الجلمود: الحجر العظيم الصلب الأملس، وإضافة جلمود إلى صخر من إضافة الخاص إلى العام، حطه السيل: الحط إلقاء الشيء من علو إلى أسفل، والجملة فعل ومفعول به مقدّم وفاعل مؤخر وهي في موضع جرّ صفة لجلمود، ويمكن أن تعرب حالاً منه لأنّ النكرة إذا أضيفت إلى نكرة اكتسبت في الإضافة المعنوية التخصيص وهو نوع تعريف، من عل: أي من مطلق مكان عالٍ، وهذا البيت شاهد على أنّ «علّ» نكرة لأنّ المراد بها العلو المجهول الذي لا يُعرّف، أي مطلق علو غير معيّن بمضاف إليه محذوف لفظاً منويّ معنًى، لذلك تعيّن إعراب «علّ» في هذا البيت وعدم بنائها على الضمّ، ولعدم بنائها يمكن تنوينها هنا.

\* وقبل البيت السابق في معلقته قوله:

وقد اغتدي والطيرُ في وَكَنَاتِها      بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكَلِ

أغتدي: أذهب وقت الغداة وهو ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، والمقصود أبكر، الوكنات: جمع وَكَنَة وهو الموضع الذي يأوي إليه الطائر، أي الأعشاش، وظاهر أنّ الطير لا تخرج من وكناتها وقت الغلس، والشاعر يتمدّح بأنّه يبادر في هذا الوقت وقت الغفلة والسكون، المنجد: الفرس قصير الشعر وهو من وصف جياذ الخيل، أو هو الماضي المنسلخ من الخيل فيتقدّمها عند السباق، والأوابد جمع أبد وهي الوحوش النافرة الشاردة، أي أنّه لسرعته يقيد الوحوش ويحصلها فلا تفوته، الهيكل: العظيم الخلقة، شبهه ببيت العبادة عند النصارى.

\* قال الشاعر يصف فرساً:

مُوَوَّقِ الأعلَى أُمِينِ الأسفلِ      أقَبَّ من تحتُ عريضٍ مِنْ عِلِّ

الأقَب: الضامر وجمعه قُبٌّ وهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، علّ: جوز تنوينه في البيت لأنّه معرب لا مبني، وإنما أعرب لأنّ الشاعر لا يقصد علواً خاصاً وإنما يقصد علواً أيّ علو فهي نكرة،

تحت: مبنية على الضم في موضع جر بمن لأنها ظرف مكان مبهم قطع عن الإضافة لمعرفة لفظاً لا معنى.

\* قال تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ \* ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴿ (الآيتان ٦٩، ٧٠ من سورة مريم).

هذه هي القراءة المتواترة المشهورة المرسومة في المصحف، والشاهد فيها مجيء «أي» التي هي موصول اسمي - أي اسم موصول بمعنى الذي - مبنية على الضم في موضع نصب مفعولاً به عند الجمهور لأنها أضيفت إلى «هم»<sup>(١)</sup> ولأن صدر جملة الصلة وهو الضمير العائد إلى الموصول محذوف إذ الأصل «هو أشد».

وقبل هذه الآية قوله تعالى ﴿فَوَرِّكَ﴾<sup>(٢)</sup> لنحشرنهم والشياطين<sup>(٣)</sup> ثم لنحضرنهم حول<sup>(٤)</sup> جهنم جيئاً وقد عطف قوله تعالى ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾ بحرف العطف «ثم» على جواب القسم ﴿لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾، وليست اللام في «لَنَنْزِعَنَّ» موطئة لقسم آخر محذوف بل هي موطئة للقسم المذكور وهو «فَوَرِّكَ»، وهذه اللام في الفعلين هي لام التوكيد التي يَتَلَقَّى بها القسم، أي التي تقع في جواب القسم، بمعنى أنها لام القسم التي تفيد التوكيد، وفاعل نَزَعَنَّ ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. جيئاً: جمع جاثٍ من جَثَا يَجْثُو أو يَجْثِي، لغتان، فيكون أصلها: جَثُوًّا أو جَثْوِيًّا، ففي الأولى قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها فاجتمعت مع الواو الساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الثاء لمناسبة الياء، وفي الثانية قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الثاء لمناسبة الياء، وقرئ جيئاً بكسر الجيم وهو الأشهر وبضمها وهما قراءتان سبعيتان،

(١) فيه تسامح، إذ المضاف إليه في الحقيقة هو ضمير الهاء وحده، أمّا الميم فهي حرف دالّ على الجمع مبني على السكون لا موضع له من الإعراب.

(٢) أي يا محمد، وقد أقسم باسمه مضافاً لَنَبِيِّهِ تعظيماً لشأن النبي وتحقيقاً للأمر.

(٣) الشياطين: يجوز أن تكون مفعولاً معه والواو للمعية، وأن تكون معطوفة بواو العطف على المفعول به وهو الضمير «هم»

(٤) حول جهنم: أي قبل دخولها لاجل أن يرى السعداء ما نجاهم منه فيزدادوا سروراً وينال الأشقياء حسرة.

عَتِيًّا: تمييز نسبة لأفعل التفضيل «أشدَّ» وهو من عَتَا يَعْتُو بمعنى استكبر وجاوز الحدَّ، والمصدر عَتُوًّا أو عَتِيًّا. على الرحمن: جار ومجرور متعلِّق بأشدَّ لأنَّ أشدَّ اسم تفضيل على وزن أفعل مشتق، أو متعلِّق بعَتِيًّا مقدِّرة يفسِّرها عَتِيًّا المذكورة والتقدير «أَيُّهُمْ أَشَدَّ عَتِيًّا على الرحمن عَتِيًّا» وليس متعلِّقاً بعَتِيًّا المصدر المذكور وذلك لأنَّ المشهور أنَّ معمول المصدر لا يتقدَّم على المصدر، والأظهر أنَّه متعلِّق بالمصدر «عَتِيًّا» المذكور ولا داعي لتقدير مصدر مماثل يفسِّره المصدر المذكور ليتعلَّق به الجار والمجرور لأنَّ معمول المصدر يجوز تقدُّمه عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ومعمول المصدر هنا هو الجار والمجرور «على الرحمن»، ومثل هذا قوله تعالى «ولا تأخذكم بهما رأفة»<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾<sup>(٢)</sup> ولأيِّ الموصولة أربع حالات، واحدة تبنى فيها وهي إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كما مثلنا في هذه الآية<sup>(٣)</sup>، وثلاث تعرب فيها وهي: إذا أضيفت وذكر صدر الصلة نحو أيُّهم هو

(١) من الآية ٢ من سورة النور

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الصافات.

(٣) من النحويين من ذهب إلى أنَّ «أيَّ» في هذه الآية ليست اسماً موصولاً بل هي اسم استفهام معرب وهم الخليل ويونس والكسائي والأخفش وأعرابوها مبتدأ مرفوعاً بالضمة خبره أشدُّ، ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل إنَّه اسم موصول محذوف والتقدير «ثم لننزعنَّ من كل شيعة الذي يقال فيه أيُّهم أشدُّ» أو اسم موصوف بالاسم الموصول وهو أيضاً محذوف والتقدير «ثم لننزعنَّ من كل شيعة الفريق الذي يقال فيه أيُّهم أشدُّ» ويردُّه أنه لا يجوز أن يقال لأضربنَّ الفاسق بالرفع على تقدير «الذي يقال فيه الفاسق» وقال يونس إنَّ مفعول ننزع جملة «أيُّهم أشدُّ» الاستفهامية وهي في موضع نصب، ولم يعمل الفعل «ننزعنَّ» عنده النصب في لفظ الجملة بل في محلِّها وذلك لأنَّ صدر هذه الجملة اسم استفهام وهو «أيَّ» واسم الاستفهام لا يعمل ما قبله في لفظه، ويردُّه أنَّ تعليق الفعل عن العمل يختصُّ بأفعال القلوب عند الجمهور خلافاً ليونس وننزع ليس من أفعال القلوب، ويردُّه أيضاً قول الشاعر:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيُّهم أفضل

ببناء «أيُّهم» على الضمِّ فإنَّ حرف الجرِّ لا يعلِّق عن العمل في اسم الاستفهام بعده، وقال الكسائي والأخفش إنَّ مفعول ننزع هو «كلُّ» وهو منصوب محلاً بسبب حركة حرف الجرِّ الزائد، وجملة «أيُّهم أشدُّ» الاستفهامية مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، والراجح في هذه المسألة مذهب سيبويه الذي ذكره ابن هشام وهو أنَّ «أيُّهم» في الآية اسم موصول وليس اسم استفهام.

أشدُّ، وإذا لم تضاف وحذف صدر الصلة نحو أيَّ أشدُّ، وإذا لم تضاف وذكر صدر الصلة نحو أيَّ هو أشدُّ، وهذا رأي الجمهور، ومن العرب من يعرب «أيّا» الموصولة في أحوالها الأربعة كلّها، وعلى لغتهم قرأ بعض القراء هذه الآية «أيّهم أشدُّ» بإعراب «أيّهم» بالنصب، وقد ذهب سيبويه إلى أنّ نصب «أيّ» الموصولة في هذه الآية على الإعراب لغة جيّدة، وذهب أبو عمر الجرّمي النحوي البصري المتوفى ببغداد في سنة ٢٢٥هـ إلى نصبها في الآية على الإعراب وعدم ضمّها على البناء وقال «خرجت من الخندق»<sup>(١)</sup> - يعني خندق البصرة كما يقول ابن هشام - حتى صرت إلى مكة فلم أسمع أحداً - يعني من العرب الذين يحتجّ بكلامهم - يقول: اضرب أيّهم أفضل، أي ببناء «أيّهم» على الضمّ لإضافتها وحذف صدر صلتها كما ذهب إليه جمهور النحاة.

ومعنى قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾<sup>(٢)</sup> لننزعنّ من كلّ فرقة أيّهم أشدّ على الرحمن<sup>(٢)</sup> جراءة، وهم رؤسائهم في الشرّ فنبدأ بالأكبر فالأكبر جرماً والأكثر جراءة وذلك على الترتيب التنازلي، ومعنى قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾، بها: أي بجهنّم، صليّاً: دخولاً، أي نحن أعلم بالذين هم أحقّ بدخول النار فنبدأ بهم، صليّاً بضمّ الصاد: يقال صليّاً يصليّ صليّاً مثل لقيّ يلقيّ لقياً فهما من باب فرج، ويقال صليّاً يصليّ صليّاً مثل مضى يمضي مضياً فهما من باب ضرب، وقرئ صليّاً في الآية بكسر الصاد وهو الأشهر وبضمّها وهما قراءتان سبعيتان، وصليّاً جمع صالٍ مثل جثيّاً جمع جاثٍ، وأصل صليّاً بكسر الصاد وبضمّها صلّوياً بكسر الصاد وضمّها وقد اجتمعت الواو والياء وكانت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت اللام لمناسبة الياء المشدّدة.

(١) الخندق في الأصل حفرة تحفر حول البلد، وقد روى الرضي الاسترأبادي هذا النصّ عن الجرّمي كما يأتي «خرجت من خندق الكوفة فلم أسمع أحداً يقول أيّهم إلّا بالنصب».

(٢) أي جراته على الرحمن أشدّ من جراءة غيره، وجراءة وكذلك جراءة مصدران فعلهما جرّو جرّو.

## المبني على الضمّ أو نائبه

### المتن

\* ثم قلتُ: أو الضمّ أو نائبه، وهو المنادي المفرد المعرفة نحو يا زيدُ ويا جبالُ ويا زيدانِ ويا زيدونَ.

### الشرح

\* وأقول: الباب السابع من المبنيات: ما لزم الضمّ أو نائبه - وهو الألف والواو - وهو نوع واحد، وهو المنادي المفرد المعرفة، ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، ولو كان مثنى أو مجموعاً، وقد سبق هذا عند الكلام على اسم «لا».

ونعني بالمعرفة ما أريد به معيّن سواء كان علماً أو غيره. فهذا النوع يبنى على الضمّ في مسألتين: إحداهما: أن يكون غير مثنى ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً نحو يا زيدُ ويا رجلُ وقوله تعالى ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾ ﴿يَا صَالِحُ اتَّقِ اللَّهَ﴾ ﴿يَا هودُ ما جئتنا ببينة﴾. الثانية: أن يكون جمع تكسير نحو قولك «يا زيدود» وقوله تعالى ﴿يَا جبالُ أُوبِي معه﴾. ويبنى على الألف إن كان مثنى نحو «يا زيدان» و«يا رجلان» إذا أريد بهما معيّن، ويبنى على الواو إن كان جمع مذكر سالماً نحو «يا زيدون» و«يا مسلمون» إذا أريد بهما معيّن، وأمّا إذا كان المنادي مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أو نكرة غير معينة فإنه يعرب نصباً على المفعولية فلا يدخل في باب البناء. فالمضاف كقولك «يا عبدَ الله» و«يا رسولَ الله» وفي التنزيل ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي يا فاطر السماوات ﴿أَنْ أَدْعُوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ أي يا عبادَ الله، ويجوز أن يكون «عبادَ الله» مفعولاً بأدعوا كقوله تعالى ﴿أَنْ أَرْسِلَ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ويجوز أن يكون «فاطر» صفة لاسم الله تعالى خلافاً لسيبويه. والشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه كقولك «يا كثيراً برّه» و«يا مفيضاً خيرَه» و«يا رفيقاً بالعباد». والنكرة كقول الأعمى «يا رجلاً خذ بيدي» وقول الشاعر:

أيا راكباً إمّا عرضتَ فبلّغْ  
ندامايَ من نجرانٍ أن لا تلاقيا  
ويجوز في المنادى المستحق للضمّ أن ينصب إذا اضطرَّ إلى تنوينه كقول  
الشاعر:

ضَرَبْتُ صدرَهَا إليّ وقالتُ  
يا عديّاً لقد وقَّتك الأواقي  
وأن يبقَى مضموماً كقوله:  
سلامُ اللهِ يا مطرُ عليها  
وليس عليك يا مطرُ السلامُ  
ويجوز في المنادى أيضاً أن يُفْتَحَ فتحة إتباع وذلك إذا كان علماً موصوفاً بابنٍ  
متّصل به مضافٍ إلى علم كقولك «يا زيدُ بنَ عمرو» وقول الشاعر:  
يا طلحةَ بنَ عبيدِ اللهِ قد وجَّبتُ  
لك الجنانُ وبُوئتَ المَهَا العِينَا  
وبقاء الضمّ أرجح عند المبرِّد، والمختار عند الجمهور الفتح.

## الحاشية

\* يبنى المنادى المفرد - أي غير المضاف وغير الشبيه بالمضاف - المعرفة - أي  
التي أريد بها معيّن مقصود - سواء كانت هذه المعرفة معرفة بالأصالة مثل يا زيدُ  
في العلم أو معرفة لعروض النداء مثل يا رجلُ في النكرة المقصودة، على الضمّ  
الظاهر نحو يا محمداً، أو المقدّر للتعذر نحو يا موسى، أو المقدّر بسبب حركة البناء  
الأصلي نحو يا سيبويه، وإنّما بني المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالضمير في  
«ادعوك» لفظاً لأنه مفرد ومعنى لأنه مخاطب لأنّ يا زيدُ بمنزلة ادعوك، وبني على  
حركة إشارة إلى أنّ له أصلاً في الإعراب، وكانت الحركة ضمةً لأنّها أقوى الحركات  
فتجبر ما لحقه من الوهن بحذف عامله لزوماً.

\* ذكر المصنّف أنّ المنادى المفرد المعرفة يبنى على الضمّ في مسألتين إحداهما  
أن يكون مفرداً أي غير مثني ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً نحو يا زيد «علماً» ويا

رجل «نكرة مقصودة» والثانية أن يكون جمع تكسير نحو يا زيود «علماً» ويا جبالاً «نكرة مقصودة» وبقي على المصنّف جمع المؤنث السالم فإنّه يبنى على الضمّ أيضاً ولا تشمله المسألة الأولى ولا المسألة الثانية.

\* يبنى المنادى على الألف إن كان مثنى علماً نحو يا زيدان أو نكرة مقصودة نحو يا رجلان لأنه قد أريد بهما معيّن، ويبنى المنادى على الواو إن كان جمع مذكر سالماً علماً نحو يا زيدون أو نكرة مقصودة نحو يا مسلمون لأنه قد أريد بهما معيّن، فإن لم يرد بالمنادى معيّن عدّ نكرة غير مقصودة وأعرب نصباً على المفعولية مطلقاً سواء كان مفرداً أو مثنى أو جمعاً فيقال يا رجلاً ويا زيدا ويا رجلين ويا زيدين ويا مسلمين ويا زیدین ويا رجلاً ويا زيوداً.

\* قال تعالى ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ (من الآية ٤٦ من سورة هود).

نوح منادى مفرد علم مبنيّ على الضمّ في موضع نصب، ليس من أهلك أي النّاجين.

\* قال تعالى ﴿يَا جِبَالُ أَوْبَيْي مَعَهُ﴾ (من الآية ١٠ من سورة سبأ).

جبال منادى مفرد نكرة مقصودة مبنيّ على الضمّ في موضع نصب، والمعنى: رجّعي مع النّبيّ داود بالتسبيح، أو سيري معه حيث سار.

\* قال تعالى ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (من الآية ٤٦ من سورة الزّمَر).

اللّهم: أصلها يا الله، حذف حرف النداء وعوّض عنه الميم، ولا يجوز الجمع بين يا وأل مع الله ومحكيّ الجمل، وشدّ قولهم «يا الله» للجمع بين العوض والمعوّض، واللّهم في الآية منادى بحرف نداء محذوف مبنيّ على ضمّ مقدّر على الميم المشدّدة منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة الإدغام، وجعلت حركة الإدغام فتحة لختها وشدّت الميم لأنّها نائبة عن حرفين هما «يا»، وبعضهم يعربها منادى



بحرف نداء محذوف مبني على الضمة الظاهرة على الهاء والميم حرف عوض عن يا المحذوفة مبني على الفتح لا موضع له من الإعراب، فاطر السماوات والأرض: أي مبتدعها من غير مثال سابق، والشاهد في «فاطر» فهو منادى بحرف نداء محذوف وهو منصوب لأنه مضاف، ويجوز أن يكون «فاطر» صفة لاسم الله تعالى وهو «اللهم» على المحل<sup>(١)</sup> خلافاً لسيبويه الذي لا يجيز ذلك لأن «اللهم» لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الأصوات فلم يجز نعتة ولأن إضافة اسم الفاعل وهو «فاطر»<sup>(٢)</sup> لمعرفة هي «السماوات» لم تكسب المضاف وهو «فاطر» التعريف من المضاف إليه وهو «السماوات» لأن الإضافة لفظية فلا يوصف فاطر بمعرفة، وجملة «اللهم فاطر السماوات والأرض» في موضع نصب مقول القول، وحركت اللام في «قل» بالكسر لالتقاء الساكنين.

\* قال تعالى ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ \* أَنْ أَتُوا إِلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ (الآيتان ١٧، ١٨ من سورة النخاس).

فتناً: بلونا، قبلهم: أي قبل كفار قريش، وجاءهم رسول كريم: هو موسى وطالبهم أن يؤدوا إليه ما يدعوهم إليه من الإيمان، أن: مصدرية غير ناصبة والتقدير بأن، أو حرف تفسير بمعنى أي، أو مخففة من الثقيلة، والشاهد أن «عباد الله» منادى بحرف نداء محذوف هو يا وهو منصوب لأنه مضاف، وعباد الله الذين نودوا هم فرعون وقومه، ومفعول «أدوا» محذوف أي أدوا إلي ما وجب عليكم من الإيمان. ويجوز أن يكون «عباد» مفعولاً به لأدوا ويكون أدوا بمعنى أرسلوا وعباد الله هم بنو إسرائيل ومعنى تأدية قوم فرعون إيأهم إطلاقهم من الأسر وإرسالهم إلى موسى، ويؤيد تفسير «أدوا» في هذه الآية على الإعراب الثاني بأرسلوا قوله تعالى

(١) لأن محل «اللهم» النصب.

(٢) اسم الفاعل «فاطر» في الآية بمعنى الماضي، لذلك لا يعمل في المضاف إليه وهو السماوات، لأن من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من أن يكون بمعنى المستقبل أو الحاضر.

في آية أخرى من سورة أخرى ﴿أَنْ أَرْسِلَ مَعَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(١)</sup> أي أطلق بني إسرائيل من الأسر ثم أرسلهم معي ومع أخي هارون إلى الشام، وعلى الإعراب الثاني لا يكون في الآية شاهد على ما نحن فيه. والخطاب في «أدوا» على كلا الإعرابين لفرعون وقومه.

\* يا كثيرًا بره: كثيرًا اسم فاعل أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة، بره أي إحسانه فاعل.

\* يا مفيضًا خيرَه: مفيضًا اسم فاعل، خيرَه: مفعول به ومضاف إليه والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

\* يا رفيقًا بالعباد: رفيقًا اسم فاعل أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

\* قول الأعمى «يا رجلاً خذ بيدي»: رجلاً منادى نكرة غير مقصودة منصوب، ومثله قول الغريق «يا واقفًا خذ بيدي».

\* للشاعر الجاهلي عبد يغوث بن وقاص الحارثي<sup>(٢)</sup> :

(١) الآية ١٧ من سورة الشعراء، أن: مصدرية أو تفسيرية أو مخففة، بُني: منصوب بالياء على المفعولية لأرسل وهو ملحق بجمع المذكر السالم، وإسرائيل مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وقبل هذه الآية ﴿فَأَنبَتْنَا فِرْعَوْنَ فَقَوْلَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ والخطاب لموسى وأخيه هارون.

(٢) من شعراء قحطان، فارس من فرسان قومه بني الحارث، وبيت الشاهد هو من قصيدة قالها حين أسرته تيمم الرباب في يوم الكلاب وكانوا يطلبونه في دم رجل منهم يقال له النعمان بن جساس أو النعمان بن حسان فعرض عليهم في فدائه ألف ناقصة فأبوا إلا قتله وشذوا لسانه فتضرع إليهم بالإشارة أن يفكروا لسانه ليقول لهم شعراً ينوح به على نفسه ويلوم أصحابه فقالوا أنت شاعر ونخاف أن تهجوننا فأشار إليهم أنه لن يفعل ففكروا لسانه فقال قصيدة مطلعها:

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا      فما لكما في اللوم خير ولا ليا  
ألم تعلمنا أن الملامة نفعها      قليل وما لومي أخي من سماتيا

والصواب «شماليا»، وفي حاشية العدوي على شروح الشذور أن قائل بيت الشاهد فيما قيل هو مالك بن الربيع، وعندي أنه لا ينبغي الالتفات إلى هذا القول فإن ذكر الشاعر نجران دليل قاطع على أن البيت لعبد يغوث الحارثي، وكان قرمه من «بنو الحارث» يسكنون نجران، ومنهم بنو عبد المدان عظماء نجران في =

أيا راكباً إمّا عرضتَ قَبْلَئِمْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلْقَا

أيا كلّها حرف نداء أو الهمزة حرف استفهام ويا حرف نداء، والشاهد هو «أيا راكباً» فإنّ راكباً منادى نكرة لم يقصد به الشاعر معيّناً وإنما التمس أيّ راكباً<sup>(٢)</sup> من الركبان يبلغ قومه تحيته فكلّ مَنْ يبلغ عنه هو المنادى، ولو أراد راكباً معيّناً لبناه على الضمّ لأنّه يصبح نكرة مقصودة، ويرى بعض النحاة أنّه لا ينادى إلّا المقصود إذ لا فائدة عندهم من نداء غير المقصود، وفي هذا البيت الذي يحتجّ به لأنّ قائله شاعر جاهلي ردّ على إنكارهم جواز نداء النكرة غير المقصودة.

عرضت: أتيت العرّوض بفتح العين، ندماي: مفعول به أوّل لبْلَغُ ومضاف إليه، والندماي بفتح النون وضمّها بوزن السّكاري بفتح السين وضمّها جمع نديم، وجمع ندمان بوزن سكران، وهما المجالسُ على الخمر، وقيل على الخمر وغيره. من نجران: أي من أهل نجران، ونجران مدينة بالحجاز من ناحية اليمن سمّيت باسم نجران بن زيد بن يشجب بن يعرب أوّل من نزلها، وهي ممنوعة من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. لا تلاقيا: خبر لا النافية للجنس محذوف تقديره «لنا» وجملة لا واسمها وخبرها في موضع رفع خبر أنّ المخففة من الثقيلة، والجملة من أنّ واسمها ضمير الشأن المحذوف وخبرها في موضع نصب مفعول به ثانٍ لبْلَغُ.

= الجاهلية، وكان مالك بن الريب نجدياً، وفي قصيدته التي توافق هذه القصيدة في رويها وبحرها ذكر مواضع قومه في نجد كقوله:

ألا ليت شعري هل أبيتنّ ليلة  
وليت الغضا لم يقطع الركب عرضه  
بوادي الغضا أزجي القلاص النواجيا  
وليت الغضا ماشى الركاب لياليا

ولعلّ التشابه في الروي والبحر هو الذي أوقع العدوي وغيره في خطئهم، ثم إنّ مالك بن الريب يذكر في قصيدته أنّه لا صاحب له سوى السيف والرمح الردينيّ وجواده، وفي البيت المستشهد به يقول الشاعر إنّ له أصحاباً وندمان.

(١) تكتب «أن لا» بالفك، وتكتب كذلك «الأ» بالإدغام.

(٢) أجاز مجمع اللغة هذا الأسلوب، ولكن الفصيح أن يقال: التمس راكباً أيّ راكب.

\* قال الشاعر:

ضَرَبْتُ صدرها إليّ وقالت يا عدياً لقد وَقَّتْكَ الأواقي<sup>(١)</sup>

قال الشيخ محمد محي الدين في تعليقاته «وقد نسبته في اللسان تبعاً للجوهري إلى المهلهل<sup>(٢)</sup> بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة» ثم أردف «وقال صاحب التكملة: إنّه ليس للمهلهل وإنما هو لأخيه عديّ يرثيه» أي يرثي المهلهل، وفي قول صاحب التكملة اضطراب، فالمهلهل أخو كليب اسمه عديّ بن ربيعة والمهلهل لقبه، ثم إنّ المهلهل لم يشتهر بأنّ له أخا غير كليب وقد مات قبله، وقصة حرب البسوس تدلّ على أنّ المهلهل وكليبا ليس لهما أخ ثالث.

ضَرَبْتُ صدرها: إمّا تعجباً منه حيث خلص حين كان أسيراً من القتل بمكره أو ضربت صدرها شفقة عليه، وَقَّتْكَ: حَفِظْتُكَ، أواقي: أصله وَوَاقِي فقلبت الواو الأولى همزة ثم أعلّ إعلال قاضٍ فقليل أواقي بحذف الياء في حالة الرفع، لكن لما دخلت ال عليه أعيدت ياءه مثل القاضي، إليّ: جار ومجرور متعلّق بضرب، أو متعلّق بمحذوف في موضع نصب حال من الضمير المستتر في ضَرَبْتُ أو من الضمير «ها» المضاف إليه أو من «صدرها»، لقد: اللام موطئة للقسم تفيد التوكيد، وَقَّتْكَ الأواقي: فعلا، ماضٍ ومفعول به مقدّم وفاعل مؤخّر، والشاهد قوله «عدياً» فإنّ عدياً علم مفرد حقّه أن يبنى على الضمّ بدون تنوين لأنّ البناء والتنوين لا يجتمعان، لكن الشاعر اضطّر إلى تنوينه لإقامة الوزن - والاضطرار لا يكون إلّا في الشعر بسبب الوزن - فعدل عن بنائه على الضمّ كما تقضي بذلك القاعدة إلى إعرابه بالنصب مع التنوين رجوعاً

(١) قبل هذا البيت قوله:

ظبيّة من ظبيّاء وَجَرّة تعطو بيديها في ناضر الأوراق

وجرة اسم مكان، عطا يَعْطُو عَطَاً: أي تناول، وظبيّ عَطُوّ: أي يتناول إلى الشجر، أي يرفع يديه إلى الشجر ليتناول منه الأوراق.

(٢) سمي المهلهل مهلهلاً لأنّه أوّل من هلهل الشعر أي حسّنه ورفعاه وكان أولاً بيتاً أو بيتين لا يبلغ حدّ القصيدة.

إلى الأصل لأن الأصل في المنادى النصب على اعتباره مفعولاً به في المعنى لفعل محذوف هو أَدْعُو الذي ناب عنه حرف النداء، فشابه قوله «عدياً» بالنصب النكرة غير المقصودة التي تنصب إذا نوديت، وذهب بعض الأشياخ إلى أن «عدياً» في البيت مبني على ضمٍّ مقدّر منع من ظهوره تنوين الضرورة الشعرية الذي أدّى إلى النصب.

\* قال الأحوص<sup>(١)</sup> الأنصاري:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا      وليس عليك يَا مَطَرُ السَّلَامُ

سَلَامٌ: مبتدأ وهو نكرة سوّغ الابتداء بها ما فيها من معنى الدعاء فضلاً عن اكتسابها التعريف بإضافتها إضافة معنوية محضة إلى معرفة، مَطَرٌ الأولى منادى مبني على الضمّ في موضع نصب لأنّه مفرد علم وثوّن لأجل الضرورة الشعرية وهذا هو الشاهد، ومَطَرٌ الثانية مفرد علم منادى مبني على الضمّ في موضع نصب بدن تنوين إذ لا ضرورة تقتضيه بل على العكس فإن التنوين يؤدي إلى اختلال الوزن وهذا مطابق للقاعدة.

\* ومثل هذا البيت «يا جملٌ» في قول كثير عزة:

ليت التحية كانت لي فأشكرها      مكانَ يا جملٌ حيّيتَ يا رجلٌ<sup>(٢)</sup>

(١) لُقّب بالأحوص لحوص كان في عينه وهو ضيق في مؤخّر العين، وهو شاعر إسلامي اسمه عبد الله بن محمد بن عاصم من شعراء الدولة الأموية توفى في سنة ١٠٥ هـ وكان يهوى أخت زوجته ويكتم ذلك فتزوجها مطر فغلبه الأمر وقال قصيدة منها هذا البيت، ومطر كان أقبح الناس منظرًا وكانت سلمى زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ومطر لا يرُضَى، فذكر الأحوص حاله وحالها وبعد هذا البيت:

فلا غفر الإله لمنكحها	ذنوبهم ولو صلّوا وصاموا
كانَ المالكين نكاح سلمى	غداة يرومها مطرٌ نيامُ
وإن يكن النكاحُ أحلَّ شيءٍ	فإن نكاحها مطرًا حرامُ
فلو لم تنكحوا إلا كفيئًا	لكان كفيئها الملك الهمام
فطلقها فلست لها بكفاء	والأَ يَعْلُ مفرقك الحسام

(٢) البيت من قصيدة للشاعر سببها أن محبوبته عزة هجرته وحلفت لا تكلمه فلمّا تفرّق الناس من مَنَى لقيته فحيّت الجمل ولم تُحيّ، وروي أيضاً بنصب «جملًا» مع التنوين.

إلا أن التنوين في قوله «يا جمل» في هذا البيت تنوين النكرة المقصودة، والتنوين في مطر في البيت السابق تنوين العلم المفرد ويجمعهما أنهما تنوين ما وجب بناؤه على الضم وهما المفرد العلم والنكرة المقصودة وأنه تم بناء على الضرورة الشعرية. فأشكرها: الفاء للسببية أو الجزاء لأن الفعل «أشكرها» وقع في جواب التمني بليت، وأشكر فعل مضارع منصوب بأن مقدرة بعد هذه الفاء. يا رجل: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في موضع نصب.

\* نحن حماة غالب ومالك نذب عن رسولنا المبارك

نضرب عند القوم في المعارك ضرب صفاح الكوم في المبارك

صفاح جمع مفردة صفح وهو الجنب، الكوم: يقال بعير أكوّم أي عظيم وجمعه كُوم، المبارك: جمع مبرك وهو الموضع الذي تبارك فيه الإبل.

\* يا طلحة بن عبيد الله قد وجبت لك الجنان وبؤئت المها عينا

المها جمع مهاة وأصله البقرة الوحشية وقد يطلق على الغزال، والعرب تشبه المرأة الحسنة بالمهاة لحسن عينيها ومشيتها، العين: جمع عيناة وهي واسعة العينين حسنتهما. ابن: منصوب بالفتحة، فإن بنيت طلحة على الضم فابن نعت له بالنظر إلى محله لأن محلّ طلحة النصب، وإن فتحت آخر طلحة فابن أيضاً نعت له بالنظر إلى محله لأن فتحة طلحة فتحة إتباع وضمّة البناء مقدرة على طلحة على الراجح، وابن مضاف وعبيد مضاف إليه وعبيد مضاف واللّه مضاف إليه، لك: جار ومجرور متعلّق بوجب أو حال من الجنان مقدّم عليه، المها: إمّا منصوب على نزع الخافض أي بالمها، وإمّا مفعول به ثانٍ لبؤئ والتاء نائب الفاعل في بؤئت مفعول به أول.

والشاهد هو قوله «يا طلحة بن عبيد الله» فإنّ المنادى وهو طلحة علم مفرد وقد وصف بابن وهذا الوصف مضاف إلى علم هو عبيد الله وهذا العلم الثاني هو أبو العلم الأول والمنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه البناء على الضم على الأصل، والفتح على أحد وجوه ثلاثة، الأول: أن هذا الفتح الذي على تاء طلحة ليس فتح

إعراب ولا فتح بناء لكته فتح إتباع للفتحة الموجودة على نون ابن لأن الحاجز بينهما في النطق ليس إلا الباء الساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين فكان الحرفين متجاوران واختار هذا الوجه ابن مالك وهو الراجح والأوضح وهو الذي عناه الشارح ابن هشام بقوله «فتحة إتباع»، والوجه الثاني: أن هذا الفتح على طلحة هو فتح بناء لأن الشاعر ركّب الصفة وهي «ابن» والموصوف وهو «طلحة» معاً تركيب خمسة عشر فبناهما على فتح الجزئين في موضع نصب ثم أدخل عليهما حرف النداء واختار هذا الوجه الفخر الرازي، والوجه الثالث: أن الفتحة على طلحة فتحة إعراب وذلك لأن طلحة مضاف إلى عبيد الله وابن مقحم بينهما، والمنادى إذا كان مضافاً كان حكمه النصب.

وقد اختلف النحاة أيضاً في بناء طلحة على الضمّ وفي فتحه أيهما أرجح؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الفتح للإتباع أرجح من الضمّ وأجود، وذهب ابن كيسان البغدادي إلى أن الفتح للإتباع أكثر في لسان العرب، أمّا المبرد البصري فقد ذهب إلى أن البناء على الضمّ أرجح وأجود. والخلاصة أنه يجوز في المنادى المستحقّ للبناء على الضمّ في مثل «يا زيد بن عمرو» و«يا طلحة بن عبيد الله» أن يفتح فتحة إتباع لحركة النون من ابن<sup>(١)</sup> وذلك إذا كان هذا المنادى علماً مفرداً موصوفاً بابن<sup>(٢)</sup> وكان ابن متصلاً به غير مفصول عنه وكان ابن بدوره مضافاً إلى علم بعده سواء كان هذا العلم مفرداً كعمرو أو مضافاً كعبيد الله كما في هذين المثالين، وقد خرج بقولنا «علماً» النكرة المقصودة فيتعين فيها البناء على الضمّ نحو يا رجلاً ابن عمرو، وخرج بقولنا «مفرداً» المنادى المضاف والشبيه بالمضاف نحو «يا عبد الله بن زيد» و«يا طالعا جبلاً بن محمد» فيجب فيهما النصب ولا يجوز البناء على الضمّ، وخرج بقولنا «موصوفاً بابن» ما إذا كان «ابن» خبراً لا نعتاً نحو «زيد ابن عمرو»<sup>(٣)</sup>، وخرج

(١) وتعدّ الباء الساكنة بينهما حاجزاً غير حصين كما ذكرنا.

(٢) وتحذف الف «ابن» حينئذ خطأ ويحذف تنوين العلم الموصوف بابن.

(٣) فلا تحذف الف «ابن» خطأ ولا يحذف تنوين «زيد» ولا يفتح آخره.

به أيضاً «يا زيدُ الفاضل» فيتعيّن بناء زيدٍ على الضمّ، وخرج به كذلك «يا زيدُ بن عمرو» إذا جعل «ابن» بدلاً أو عطف بيان أو منادى آخر محذوفٍ حرفِ النداء أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره أعني فيتعيّن في كلّ ذلك بناء زيدٍ على الضمّ، وخرج بقولنا «وكان ابنٌ متصلاً به غير مفصول عنه» «يا زيدُ الفاضل أو الفاضلُ ابن عمرو» فيتعيّن بناء زيدٍ على الضمّ، وخرج بقولنا «وكان ابن بدوره مضافاً إلى علم بعده» «يا زيدُ ابن أخينا» لعدم إضافة ابن إلى علم فيتعيّن في زيدُ البناء على الضمّ.

## المبني على شيء غير معيّن

### المتن

\* ثم قلتُ: وإما أن لا يطرد فيه شيء بعينه وهو الحروف كهلٍ وثمّ وجيرٍ ومنذٍ، والأسماء غير المتمكنة وهي سبعة: أسماء الأفعال كصه وأمين وإيه وهيت والمضمرات كقومي وقمت وقمت، والإشارات كذي وثمّ وهؤلاء وهؤلاء والموصولات كالذي والتي والذين والأولاء فيمن مدّه وذات فيمن بناه وهو الأفصح إلّا دُين وتين واللّذين واللّتين فكالمتنى، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام: كمّن وما وأين، إلّا أيّا فيهما، وبعض الظروف كإذ والآن وأمسٍ وحيثُ مثلثا.

### الشرح

\* وأقول: لما أنهيت القول في المبنيات السبعة المختصة شرعتُ في بيان ما لا يختصّ، وحصرتُ ذلك في نوعين، أحدهما: الحروف، وقدمتها لأنها أقعدُ في باب البناء، والثاني: الأسماء غير المتمكنة، وحصرتها في سبعة أنواع وفصلتها، ومثلتُ كلاً منها، ورتبت أمثلة الجميع على ما يجب لها، فبدأت بما بني على السكون لأنّه الأصل في البناء، ثم ثنّيت بما بني على الفتح لأنّه أخفّ من غيره، ثم ثلّثت بما بني على الكسر، ثم ختمت بما بني على الضمّ. فمثال ما بني على السكون من الحروف:



هل وبلى وقد ولم، ومثال ما بني منها على الفتح: ثُمَّ وَإِنْ وَلَعَلَّ وَلَيْتَ، ومثال ما بني منها على الكسر: جَيْرَ - بمعنى نَعَمْ - واللام والياء في قولك «لَزِيدٍ» و«بَزِيدٍ» ولا رابع لهنَّ، إلَّا «مُ اللّهُ» في لغة من كسر الميم، وذلك على القول بحرفيّتها، ومثال ما بني منها على الضمّ: مَنْذُ في لغة من جرّ بها، وقولهم في القسم «مُ اللّهُ» فيمن ضمّ الميم، و«مُنُ اللّهُ» فيمن ضمّ الميم والنون، ومن قال فيهما وفي «مُ اللّهُ» إنّها محذوفة من قولهم «أَيْمُنُ اللّهُ» فلا يصحّ ذكرها هنا، فإنّها على هذا القول من باب الأسماء لا من باب الحروف.

ومثال ما بني على السكون من أسماء الأفعال: صَهَ - بمعنى اسكت - ومَهَ - بمعنى انكفَ - ولا تقل بمعنى اكف كما يقول كثير منهم، لأنّ اكف يتعدّى ومه لا يتعدّى، ومثال ما بني منها على الفتح: آمينَ - بمعنى استجب - لما ثَقُلَ بكسر الميم والياء بعدها بني على الفتح كما بني أينَ وكيفَ عليه لثقل الياء، وفيه أربع لغات: إحداها آمينَ بالمدّ بعد الهمزة من غير إمالة وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالاً ولكنّها بُعِدَ عن القياس، إذ ليس في اللغة العربية اسم على فاعيل وإنّما ذلك في الأسماء الأعجمية كقابيل وهابيل، ومن كمّ زعم بعضهم أنّه أعجمي، وعلى هذه اللغة قوله:

يا ربَّ لا تَسْلُبْنِي حُبَّها أبداً      ويرحمُ اللّهُ عبداً قال آمينا

والثانية كالأولى إلّا أنّ الألف ممالّة للكسرة بعدها ورويت عن حمزة والكسائي، والثالثة آمينَ بقصر الألف على وزن قدير وبصير، قال:

أَمِينَ فزادَ اللّهُ ما بيننا بُعداً

وهذه اللغة أفصح في القياس وأقلّ في الاستعمال حتى أنّ بعضهم أنكرها، قال صاحب الإكمال: حكى ثعلبُ القصرَ وأنكره غيره، وقال: إنّما جاء مقصوراً في الشعر انتهى. وانعكس القول عن ثعلب على ابن قُرْ قُولٍ فقال: أنكر ثعلب القصر إلّا في الشعر وصحّحه غيره، وقال صاحب التحرير في شرح مسلم: وقد قال جماعة إنّ القصر لم يجرّ عن العرب، وإنّ البيت إنّما هو:

فأَمِينَ زادَ اللّهُ ما بيننا بُعداً

والرابعة آمين بالمد وتشديد الميم، روي ذلك عن الحسن، والحسين بن الفضل، وعن جعفر الصادق، وأنه قال: تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصداً، نقل ذلك عنهم الواحدي في البسيط، وقال صاحب الإكمال: حكى الداودي تشديد الميم مع المد، وقال: وهي لغة شاذة، ولم يعرفها غيره انتهى. قلت: أنكر ثعلب والجوهري والجمهور أن يكون ذلك لغة، وقالوا: لا نعرف آمين إلا جمعاً بمعنى قاصدين كقوله تعالى ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾. ومثال ما بني منها على الكسر إليه بمعنى أمض في حديثك، ولا تقل بمعنى حدث كما يقولون، لما بينت لك في مه، وأما قوله ﴿إيه أحاديث نَعْمَانٍ وساكنيه﴾ فليس بعربي، وعند الأصمعي أنها لا تستعمل إلا منونة، وخالفوه في ذلك، واستدلوا بقول ذي الرمة:

وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيهٍ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ

وكان الأصمعي يخطئ ذا الرمة في ذلك وغيره ولا يحتج بكلامه.

ومثال ما بني منها على الضم: هَيْتُ - بمعنى تهيأت - قال تعالى ﴿وَقَالَتْ هَيْتُ لَكَ﴾، وقيل: المعنى هلم لك، فلك: تبين مثل سقياً لك، وقرئ «هَيْتُ» مثلثة التاء، فالكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف كما في أين وكيف، والضم تشبيهاً بحيث، وقرئ «هَيْتُ» بكسر الهاء وبالهزة ساكنة وبضم التاء، وهو على هذا فعل ماض وفاعل من هاء يَهَاءُ كَشَاءَ يَشَاءُ أو من هَاءَ يَهْيَئُ كجاء يجيء. ومثال ما بني من المضمرات على السكون قومي وقوما وقوموا، ومثال ما بني منها على الفتح قمت للمخاطب المذكر، ومثال ما بني منها على الكسر قمت للمخاطبة، ومثال ما بني منها على الضم قمت للمتكلم.

ومثال ما بني على السكون من أسماء الإشارة ذا للمذكر وذِي للمؤنث، ومثال ما بني منها على الفتح كَمْ - بفتح التاء - إشارة إلى المكان البعيد، قال تعالى ﴿وَأَزَلَفْنَا كَمَ الْآخَرِينَ﴾ أي وأزلفنا الآخرين هنالك أي قربناهم، ومثال ما بني على الكسر هَوْلَاءٍ، ومثال ما بني منها على الضم ما حكاه قُطْرُبٌ من أن بعض العرب

يقولون هؤلاء بالضمّ فلذلك ذكرت هؤلاء في المقدّمة مرتين أولاهما تضبط بالكسر والثانية بالضمّ.

ومثال ما بني على السكون من الموصولات الذي ومتى وما، ومثال ما بني منها على الفتح الذين، ومثال ما بني منها على الكسر الألاء بالمدّ لغة في الألى بمعنى الذين، قال الشاعر:

أَيُّ اللّٰه للشمّ الألاء كأنّهم سيوف أجاد القين يوماً صقّالها

ومثال ما بني منها على الضمّ ذات بمعنى التي وذلك في لغة بعض طيئ، وحكى الفراء أنّه سمع بعض السؤلك يقول في المسجد الجامع «بالفضل ذو فضلكم اللّٰه به والكرامة ذات أكرمكم اللّٰه به» بضمّ ذات مع أنّها صفة للكرامة: أي أسالكم بالفضل، وقوله «به» بفتح الباء، وأصله «بها» فحذفت الالف ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها.

ثم استثنيت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ذين وتين واللّذين واللّتين، فذكرت أنّهما كالمتنى، وأعني بذلك أنّهما معربان: بالالف رفعاً وبالياء المفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً كما أنّ الزيّدين والرّجّلين كذلك، وفهم من قولي «كالمتنى» أنّهما ليسا متنيين حقيقة، وهو كذلك، وذلك لأنّه لا يجوز أن يثنى من المعارف إلّا ما يقبل التذكير كزيد وعمرو، ألا ترى أنّهما لما اعتقد فيهما الشياخ والتذكير جازت ثنيتهما، ولهذا قلت «الزيدان والعمران» فأدخلت عليهما حرف التعريف، ولو كانا باقين على تعريف العلمية لم يجز دخول التعريف عليهما، وذا والذي لا يقبلان التذكير، لأنّ تعريف ذا بالإشارة، وتعريف الذي بالصّلة، وهما ملازمان لذا والذي، فذلّ ذلك على أنّ ذين واللّذين ونحوهما أسماء ثنّية بمنزلة قولك هما وأنتما، وليسا بثنّية حقيقة، ولهذا لم يصح في ذين أن تدخل عليها أل كما لا يصحّ ذلك في هما وأنتما.

فإن قلت: فهلاً استثنيت من الموصولات «أيّا» أيضاً فإنّها معربة إلّا إذا أضيفت وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً؟

قلت: قد علم مما قدّمتُ أنّ «أيا» مبنية في هذه الحالة معربة فيما عداها فلم أحتج إلى إعادته.

ومثال المبني من أسماء الشرط والاستفهام على السكون مَنْ وما، ومثال المبنيّ منهما على الفتح أَيْنَ وأَيَّانَ، وليس فيهما ما بني على كسر ولا ضمّ فأذكره.

فإن قلت: فإنّ من أسماء الشرط حيثما وهي مبنية على الضمّ.

قلت: المبنيّ علي الضمّ حيث، واسم الشرط إنّما هو حيثما، فما اتصلت بحيث وصارت جزءاً منها، فالضمّ في حشو الكلمة لا في آخرها.

واستثنيت من أسماء الشرط وأسماء الاستفهام «أيا» فإنّها معربة فيهما مطلقاً بإجماع، مثال الاستفهامية في الرفع قوله تعالى ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَشَهَا﴾ ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ ومثالها في النصب ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ فأَيُّكُمْ فيهما مبتدأ، وأيّ من قوله ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ مفعول به لتنكرون، وأيّ من قوله تعالى ﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ﴾ مفعول مطلق لينقلبون وليست مفعولاً به لسيعلم، لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومثالها في الخفض ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيُّكُمْ﴾ وأيّ في هذه الآية مخفوضة لفظاً مرفوعة محلاً لأنّها مبتدأ والباء زائدة، والأصل أَيُّكم المفتون؟ والجملة نصب بتبصر أو يبصرون لأنّها تنازعاها، وهما معلقان عن العمل بالاستفهام، وفي الآية مباحث أخر.

ومثال الظرف المبني على السكون إذ وهو ظرف لما مضى من الزمان، ويضاف لكلّ من الجملتين نحو ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ وتأتي ظرفاً لما يستقبل نحو ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ وقوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ أَخْبَارُهَا﴾ بعد قوله تعالى ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ﴾، وتأتي للتعليل نحو ﴿وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوَا إِلَى الْكَهْفِ﴾ أي ولأجل اعتزالكم إياهم، والاستثناء في الآية متصل إن كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره، ومنقطع إن كانوا يخصوصون غير الله سبحانه بالعبادة، وكذلك

البحث في قوله تعالى ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ \* أنتم وأبائكم الأقدمون \*  
فإنهم عدو لي إلا رب العالمين﴾، وتأتي للمفاجأة كقوله:

استَقْدِرِ اللَّهَ خَيْراً وارضَيْنَ بِهِ      فبينما العُسْرُ إذ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

ومثال المبنيّ منها على الفتح «الآن» وهو اسم لزمانٍ حَضَرَ جميعه أو بعضه،  
فالأول نحو قوله تعالى ﴿الآنَ جِئْتُ بِالْحَقِّ﴾ وفي هذه الآية حذفُ الصّفة، أي بالحقّ  
الواضح، ولولا أنّ المعنى على هذا لكفروا لمفهوم هذه المقالة، والثاني نحو قوله تعالى  
﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ وقد تُعَرَّبَ كقوله:

لِسَلَمَى بِذَاتِ الْخَالِ دَارٌ عَرَفْتُهَا      وأخرى بِذَاتِ الْجِرْعِ آيَاتُهَا سَطُرُ  
كَأَنَّهُمَا مِلَانٌ لَمْ يَتَغَيَّرَا      وقد مرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

أصله «كأنهما من الآن» فحذفت نون «من» لالتقاء ساكنة مع لام «الآن» ولم  
يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب، وأعرب «الآن» فخفضه بالكسرة.

ومثال ما بني منها على الكسر أمسٍ وقد مضى شرحه وإنما ذكرته هناك  
لشبهه بمسألة حَذَامٍ في اختلاف الحجازيين والتميميّين فيه، وإنما كان حقّه أن يذكر  
هنا خاصة لأنّه كلمة بعينها وليس فرداً داخلاً تحت قاعدة كلية.

ومثال ما بني منها على الضمّ حيثُ وهو ظرف مكان للجمليتين، وربما أضيف  
لمفرد كقوله:      أما ترى حيثُ سهيلٌ طالعا

وقد يفتح وقد يكسر، وبعضهم يعربه، وقرئ ﴿سنستدرجهم من حيث لا  
يعلمون﴾ بالكسر، فيحتمل الإعراب والبناء.

## الحاشية

\* قال الماتن: «وإما أن لا يطرد<sup>(١)</sup> في المبني بناء بعينه وهو الحروف كهلٌ وئَمْ وجَيْرٌ ومنذُ<sup>(٢)</sup> والأسماء<sup>(٣)</sup> غير المعربة وهي سبعة: أسماء الأفعال<sup>(٤)</sup> كصه<sup>(٥)</sup> وأمينٌ وإيه<sup>(٦)</sup> وهيتٌ، والضمائر<sup>(٧)</sup> كقومي وقمتُ وقمتَ وقمتِ، وأسماء الإشارة<sup>(٨)</sup> كذي وئَمْ وهؤلاءِ وهؤلاءِ والأسماء الموصولة كالذي والتي والذين والأولاء فيمن مدّه

(١) المقصود بالاطراد هنا أن ذلك يكون دائماً وليس غالباً.

(٢) بنيت هلٌ على السكون لأنه الأصل، وبنيت ئَمْ على الفتح للتخلص من التقاء الساكنين واختيرت الفتحة لخفتها، وبنيت جَيْرٌ على الكسر لمناسبة الياء ولأن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وهما الياء والراء الساكنتان، وبنيت منذُ على الضمّ للتخلص من التقاء الساكنين وهما النون والذال الساكنتان واختيرت الضمة إتباعاً للميم ولا يضرّ الفصل بينهما بالساكن لأن الساكن حاجز غير حصين.

(٣) أي بقية الأسماء غير المعربة، وقد فسرتُ قول الماتن «والأسماء غير المعربة» بأن مراده بها بقية الأسماء غير المعربة لأنه تقدّم أسماء غير متمكنة أي غير معربة وذلك في أنواع المبنيات السبعة المختصة التي سبق الحديث عنها كاسم لا النافية للجنس والمنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة وغير ذلك.

(٤) ليس مراد الماتن جميع أسماء الأفعال لأن نحو نزالٍ سبق حكمه وهو البناء على الكسر وحده، وإنما بنيت أسماء الأفعال لشبهها بالحرف في أنها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها، وقد سكّنت الماتن عن أسماء الأصوات وهي أيضاً لا يطرد فيها بناء بعينه نحو عَدَسٌ بالبناء على السكون، وهيدٌ للإبل بالبناء على الفتح.

(٥) صهٌ بالسكون بمعنى اسكت عن الحديث المعين، وصهٍ بالتثنية معناه السكوت عن حديثٍ ما ويكون سكونه مقدراً على الهاء المنوثة منع من ظهوره حركة التخلص من السكونين، أي سكون الهاء والتثنية الذي هو نون ساكنة تنطق ولا تكتب، ويقال في مهٍ ومهٍ مثل ما قيل في صهٍ صهٍ.

(٦) إيهٍ هي بالبناء على الكسر بلا تنوين بمعنى امضٍ في حديثك أي المعين، وهي بالتثنية بمعنى امضٍ في حديثٍ ما.

(٧) بنيت الضمائر لشبهها بالحروف في الوضع، قال ابن مالك في الألفية:

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا

ومن الضمائر ما بني طرداً للباب مثل «نحن»، وخصّ بالبناء على الضمّ الأشرف وهو المتكلم ثم المخاطب بالفتح لأنه أشرف من المخاطبة.

(٨) بنيت أسماء الإشارة لأن الإشارة معنى حقّه أن يؤدّى بالحرف، على أن بعضها كذا وذي بني لهذه العلة ولشابهته الحرف في الوضع أيضاً.

وذا<sup>(١)</sup> فيمن بناه على الضمّ وهو الأفصح إلّا<sup>(٢)</sup> دُيِّنَ وتَيَّنَ واللّذَيْنِ واللّذَيْنِ فكالمثنى<sup>(٣)</sup>، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام كَمَنْ وما وأَيْنَ، إلّا أَيْاً فيهما - أي في الشرط والاستفهام - وبعض الظروف كإِذْ والآن وأمسٍ وحيثُ مثلثاً.

\* قال الشارح «الحروف أقعد في باب البناء»: أي الحروف متأصلة في البناء لا تخرج عنه، فالأصل في الحروف البناء إذ ليس فيها مقتضى للإعراب لأنّها لا تتصرف كالأفعال ولا يتعاقب عليها من المعاني ما يحتاج لإعراب كالأسماء التي يتعاقب عليها معنى الفاعلية ومعنى المفعولية وغيرهما، لذلك كانت الحروف أقعد في المبنيات.

\* البناء على السكون هو الأصل في البناء أي الغالب فيه ثم يليه البناء على الفتح لأنّه أخفّ من غيره، ثم يليه البناء على الكسر لأنّه أخفّ من البناء على الضمّ، ثم يأتي البناء على الضمّ بعد ذلك لأنّ الضمّة أثقل الحركات الثلاث.

\* المبنيات على الكسر ثلاثة أحرف فقط هي جَيْرٌ بمعنى نعم، واللّام والباء الجارّتان وإنّما بنيتا على الكسر لمجانسة عملهما وهو الجرّ، ولا رابع لهذه الأحرف

---

(١) ذاتُ بمعنى التي عند طيّه والأفصح عندهم بناؤها على الضمّ، وجعلها معربة لإعراب ذات بمعنى صاحبة بالحركات الثلاث صحيح لكنّه خلاف الأفصح.

(٢) لا يتأتّى هذا الاستثناء إلّا على القول بأنّ دُيِّنَ وتَيَّنَ واللّذَيْنِ واللّذَيْنِ مثنيتان معربة وهو قول ابن مالك، وقال ابن الحاجب وهو مذهب المحققين هي ليست معربات لأنّها صيغ نطق بها العرب في حالة الرفع بالالف وفي حالتي النصب والجرّ بالياء فهي لذلك مبنيتان على الف في موضع رفع وعلى الياء في موضع نصب أو جرّ وذلك لقيام علّة البناء وعدم توافر شروط المثنى فيها فهي عندهم ليست بمثنيتان ولا ملحقة بها وإنّما هي على صورة المثنى فحسب.

(٣) قول الشارح فكالمثنى: فيه إشارة إلى أنّها ليست مثنيتان حقيقة بل ملحقة بهما، وإلى أنّها معربات، وابن مالك يرى أنّها مثنيتان معربة، وابن الحاجب والمحققون يقولون إنّها ليست بمثنيتان حقيقة ولا ملحقات بها وإنّها مبنيتان، فالشارح لفّق من الطريقتين طريقة أخرى لم يقل بها أحد، والجواب أنّ قول ابن مالك إنّها مثنيتان معربة معناه أنّها ملحقة بالمثنى لا أنّها مثنيتان حقيقة، فيكون الشارح مشى على طريقة ابن مالك في أنّها ملحقة بالمثنى ومعربة لإعراب اثنين واثنتين، ويرتّب على هذا الخلاف كتابة اللّذَيْنِ واللّذَيْنِ بلامين عند من قال بالإعراب وبلام واحدة عند من قال بالبناء.

إلا «م الله» في لغة من كسر الميم، وذلك على القول بأن هذه الميم حرف قسم وجرّ كواو القسم<sup>(١)</sup>.

فإن قلت هناك حرف رابع مبنيّ على الكسر هو نون الوقاية لم يذكره ابن هشام في شرحه فإنه ممّا يمكن أن يجاب به عنه أنّه لم يذكر نون الوقاية بين هذه الحروف المبنية على الكسر لأنها عنده - على ما يبدو - ليست كالحروف المستقلة لوقوعها حشواً بين الفعل وضمير المتكلم.

\* مثال ما بني من الحروف على الضمّ: منذ في لغة من جعلها حرف جرّ، أمّا من رفع بها فهي عنده اسم مبنيّ على الضمّ في موضع رفع مبتدأ وما بعدها خبر نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة، فلا يمثل بها في الحروف المبنية لأنها اسم مبنيّ، ومثال ما بني من الحروف على الضمّ أيضاً قول العرب في القسم «م الله» فيمن ضمّ الميم، وتكون «م» حرف قسم وجرّ كواو القسم، وقولهم كذلك في القسم «م الله» فيمن ضمّ وتكون «م» حرف قسم وجرّ كواو القسم، أمّا من قال في «م الله» وفي «م الله» وفي «م الله» إنها مختصرة من قول العرب «أيمن الله» فإنّ هذه الثلاثة على هذا القول تكون من الأسماء المبنية التي تعرب مبتدأ واللّه مضاف إليه والخبر محذوف تقديره قسمي أو يميني وإنما عدّت من الأسماء لأنّ «أيمن» التي اختصرت منها اسم معرب ولا تكون هذه الثلاثة بالتالي ممّا نحن فيه من الكلام على الحروف المبنية.

\* قال الشارح «مثال ما بني على السكون من أسماء الأفعال صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم لأنّ اكفف يتعدّى ومه لا يتعدّى».

وقد ردّ قوله «لأنّ اكفف يتعدّى ومه لا يتعدّى» بأنّ ذلك غير مطّرد فإنّ آمين لا

(١) هذا ما قال ابن هشام في الشرح، ويرد عليه «لعلّ» في لغة عقيل فإنّ لهم في لامها الأولى الحذف والإنشابات، وفي اللام الأخيرة البناء على الفتح والبناء على الكسر، وأجيب عن ابن هشام بأنّه يقصد بـ «لا رابع لهنّ» أي في اللغة المشهورة.



يتعدى واستجب يتعدى، ورد أيضاً بأنه سمع في اكفف التعدي واللزم، ولو سلمنا بقول الشارح هذا فلا نسلم أنه يمتنع تفسير غير المتعدي بالمتعدي وبالعكس، كما لا يمتنع أن يكون أحد المترادفين متعدياً والآخر لازماً، والذي أوقع الشارح فيما قاله قول النحاة إن اسم الفعل يعمل عمل فعله في التعدي واللزم، ولعلّ النحاة جروا في قولهم هذا على الغالب، وقال أحد المحشّين: يصحّ تفسير اللّازم بالمتعدي وبالعكس لكنّ كلّاً منهما خلاف الأوّل فقط، فإن كان انتقاد الشارح عليهم لكونهم أخطئوا فممنوع لما ذكرنا من جواز تفسير القاصر بالمتعدي وعكسه إلاّ أنّه خلاف الأوّل، وإن كان انتقاده عليهم لكونه خلاف الأوّل فمقبول ومُسلّم.

\* مثال ما بني من أسماء الأفعال على الفتح اسم فعل الأمر آمين بمعنى استجب، وإنّما بني على الفتح<sup>(١)</sup> لمّا ثقل اللفظ بكسر الميم وبالياء بعد الميم المكسورة، كما بني على الفتح أين وكيف لثقل الياء، وقيل إنّ آمين ليست من أسماء الأفعال وإنّما هي من أسمائه تعالى وهو مبنيّ على الضمّ، وقيل إنّ آمين فعل أمر بمعنى أفعّل.

\* في آمين أربع لغات إحداها «آمين» بالمدّ بعد الهمزة من غير إمالة مع تخفيف الميم، وهذه اللغة أكثر<sup>(٢)</sup> اللغات استعمالاً ولكنّ فيها بُعداً عن القياس إذ ليس في اللغة العربية اسم على وزن فاعيل وإنّما ذلك في الأسماء الأعجمية كقابيل وهابيل<sup>(٣)</sup>، ومن<sup>(٤)</sup> ثمّ زعم بعضهم أنّه<sup>(٥)</sup> أعجمي<sup>(٦)</sup>، وعلى هذه اللغة الأكثر استعمالاً وهي

(١) علّة بنائه شبهه بالحرف في النيابة وعدم التأثر بالعامل، وعلّة تحريكه هو التقاء الساكنين وهما الياء والنون وحرك بالفتحة للخفة.

(٢) أفعال التفضيل غير مراد، أي ليس على بابه، بل الأولى أكثر من الثانية والثانية كثيرة والثالثة قليلة.

(٣) هما ابنا آدم.

(٤) أي من أجل أنّه ليس في اللغة العربية اسم على فاعيل، وكُمّ بفتح الشاء في الأصل اسم إشارة للمكان البعيد ثم استعير هنا لعلّة الشيء.

(٥) أي أنّ لفظ آمين أعجمي فإذا سُمّي به منع من الصرف للعلمية والعجمة.

(٦) وقل إنّّه عبرانيّ وعُربّ.

لغة المدّ بعد الهمزة من غير إمالة مع تخفيف الميم قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

يا ربّ لا تسلُبْنِي حُبّها أبداً ويرحمُ اللهُ عبداً قال آمينا<sup>(٢)</sup>

ربّ : منادى مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً واجتزاءً عنها بالكسرة وهو منصوب بفتحة مقدّرة علي الباء منع من ظهورها كسرة المناسبة، لا ناهية مقصود بها الدعاء، تسلُبْنِي: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة التي كسرت لمناسبة ياء المتكلم بعدها، حُبّها: من إضافة المصدر لمفعوله، ويرحم الله عبداً: الواو حرف استئناف والجملة خبرية لفظاً لإنشائية معنى لأنها دعائية، وقيل الواو حرف عطف والجملة بعدها معطوفة على جملة «لا تسلُبْنِي حُبّها» قبلها عطف جملة إنشائية في المعنى على جملة إنشائية في اللفظ والمعنى.

\* قال الشاعر:

تباعَدَ مِنِّي فطحل إذ سألته آمينَ فزادَ اللهُ ما بيننا بُعدا

معنى البيت: استمنح الشاعر هذا الرجل فلم يمنحه وتباعَدَ عنه فدعا عليه الشاعر بالبعد، ويروى في مكان سألته دعوته أو رأيته أو لقيته. فطحل: بضمّ الفاء

(١) الراجح أنّه مجنون ليلى الشاعر الأموي قيس بن الملوّح المتوفى في سنة ٦٨ هـ.

(٢) لما اشتدّ أمر الشاعر في حبّ ليلى أشار الناس على أبيه بإخراجه إلى بيت الله الحرام والدعاء له فيه عسى

الله أن يسليّه عنها ويعافيه، فذهب به أبوه إلى مكّة وأراه المناسك فأنشد يقول:

ذكرتك والحجيج لهم ضجيج	بمكة والقلوب لها وجيب
فقلت ونحن في بلد حرام	به لله أخلصت القلوب
أتوب إليك يا رحمن ممّا	عملت فقد تظاهرت الذنوب
وأما من هوى ليلى وحسبي	زيارتها فإني لا أتوب
وكيف وعندها قلبي رهين	أتوب إليك منها أو أنيب

ثم ذهب به إلى باب الكعبة ليدعو الله لعله يخفّف عنه حبّ ليلى فاخذ الشاعر بحلقه الباب وأنشد:

يا ربّ إنك ذو منٍّ ومغفرة	ثبت بعافية ليل المحبّينا
الذاكرين الهوى من بعد ما رقدوا	والنائمين على الأيدي ملبّينا
يا ربّ لا تسلُبْنِي حُبّها أبداً	ويرحمُ الله عبداً قال آمينا

وسكون الطاء وضَمّ الحاء أو فتحها، أو بكسر الفاء أو فتحها مع الطاء الساكنة فالحاء المفتوحة اسم رجل، أما فَطَحْلٌ على وزن قِمَطَرٍ فهو زمن قديم كانت الحجارة فيه رطبة منبلة كالطين والوحل، وقيل هو دهر قديم لم يُخْلَقِ الناس بعد فيه. والشاهد في البيت قوله «أَمِينٌ» بقصر الألف أي بعدم مدّها مع تخفيف الميم وذلك على اللغة الثالثة، وهذه اللغة الثالثة أفصح من أخواتها في القياس وأقلّ في الاستعمال حتى أنّ بعضهم قلّلتها في الاستعمال أنكرها، روى صاحب الإكمال<sup>(١)</sup> أنّ ثَعْلَبًا حكى عن العرب جواز قصر أَمِينٍ في النثر والشعر وأنّ غير ثعلبٍ أنكر جواز قصر أَمِينٍ في النثر لما فيه من السّعة وحصر جواز قصرها على الشّعر وحده لما فيه من الضرورة، وانعكس ما رُوِيَ عن ثعلبٍ عند ابن قُرْقُول<sup>(٢)</sup> فقد قال إنّ ثعلبًا أنكر القصر في النثر وحصره في الشعر وإنّ غيره صحّ القصر في النثر والشعر، وروى النّووي صاحب كتاب «التحرير في شرح مسلم» عن جماعة قولهم إنّ قصر أمين لم يسمع عن العرب لا نثرًا ولا شعرًا<sup>(٣)</sup> وإنّ هذا البيت إنّما هو:

فأمين زاد الله ما بيننا بُعدا

أي بالمدّ بعد الهمزة من غير إمالة مع تخفيف الميم، ومن الملاحظ أنّ الفاء هنا سبقت «أَمِينٌ» فيكون وزن «فَأَمِينٌ» العروضي «فعولن»، وفي رواية البيت السابقة وقعت الفاء بعد «أَمِينٌ» فيكون وزن «أَمِينٌ» العروضي «فعول».

اللغة الرابعة أَمِينٌ بالمدّ بعد الهمزة من غير إمالة مع تشديد الميم، رويت هذه اللغة عن بعضهم وقالوا إنّ معنى أَمِينٍ استجب فهي عندهم اسم فعل أمر، ورويت

(١) هو القاضي عياض في قول، والبيضاوي في قول آخر.

(٢) هو تلميذ القاضي عياض وهو صاحب كتاب «المطالع» وهو بضمّ القاف، وكلّ ما جاء على وزن فعْلون كفرحون وسلمون وزرقون فهو بفتح الفاء إلا سحنون فيجوز فيها الفتح والضمّ، وقُرْقُول على وزن فُعْلُول فليس من هذه القاعدة ويلتزم فيه ضمّ القاف.

(٣) الحاصل أنّ هناك ثلاثة أقوال هي: تصحيح القصر، وإنكاره في النثر، وإنكاره مطلقاً.

هذه اللغة أيضاً عن غيرهم وقال إنه ليس اسم فعل أمر، وإن تأويله<sup>(١)</sup> «قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصداً»، نقل الواحدي كل هذا الذي ذكرناه عن الفريقين في كتاب «البسيط»<sup>(٢)</sup>، وقال صاحب الإكمال «حكى الداودي<sup>(٣)</sup> تشديد الميم مع المد<sup>(٤)</sup> وقال<sup>(٥)</sup> : وهي لغة شاذة ولم يعرفها غيره»<sup>(٦)</sup> اهـ. قال الشارح ابن هشام تفسيراً لقول صاحب الإكمال «ولم يعرفها غيره»: أنكر ثعلب والجوهري والجمهور أن يكون ذلك لغة عند العرب، وقالوا لا نعرف آمين إلا جمعاً بمعنى قاصدين أي جمع أم بمعنى قاصد كقوله تعالى ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٧)</sup> فهي عندهم ليست اسم فعل، والحاصل ثلاثة أقوال هي: إثبات آمين، وإنكارها، وجعلها لغة شاذة<sup>(٨)</sup>.

\* مثال ما بني من أسماء الأفعال على الكسر<sup>(٩)</sup> إليه<sup>(١٠)</sup>، وهي عند ابن هشام بمعنى أمضٍ في حديثك، ولا يجوز عنده أن تكون بمعنى حدث كما يقولون لأن حدث متعدي وإليه لازمة ويلزم عليه تفسير اللازم بالمتعدي، فتكون إليه عنده بمعنى أمضٍ اللازم لتحقيق التماثل بين اسم الفعل المفسر والفعل المفسر في اللزوم<sup>(١١)</sup>، وأما قول ابن الأثير<sup>(١٢)</sup> :

(١) المراد بالتأويل المعنى وليس صرف اللفظ عن ظاهره، وهذا القول موافق لثعلب والجوهري والجمهور المنكرين أن آمين اسم فعل.

(٢) هو اسم كتاب في النحو.

(٣) أي عن العرب.

(٤) أي بعد الهمزة من غير إمالة.

(٥) أي الداودي.

(٦) أي غير الداودي.

(٧) من آية ٢ من سورة المائدة.

(٨) أي جعلها لغة صحيحة لكنها قليلة نادرة.

(٩) أي بدون تنوين التسمكين لأن البناء وهذا التنوين لا يجتمعان، وإنما بني إليه لنيابته عن الفعل بلا تأثر بالعوامل.

(١٠) أصلها إيه وحركت الهاء لالتقاء الساكنين وهما الياء والهاء وكانت الحركة كسرة لتناسب الياء، ولأنها الأصل في التحريك عند التقاء الساكنين.

(١١) قد ناقشنا هذا عند الكلام على معنى مه قبل قليل وبيئنا ما فيه.

(١٢) الظاهر أنه الأديب المعروف المتوفى في سنة ٦٣٧ هـ وهو ممن لا يحتج بكلامهم.

## إِيهِ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ<sup>(١)</sup> وَسَاكِنِهِ

بتعدية إِيهِ مفعول به هو أحاديث على اعتبار أنها اسم فعل أمر بمعنى حَدَّثَ الفعل المتعدِّي فهي لذلك متعدية مثله وليست لازمة بمعنى امْضِ كما يقول ابن هشام، فليس هذا القول جارياً عند ابن هشام على استعمال العرب.

\* لا تستعمل إِيهِ عند الأصمعي إلا منونة فيقال عنده «إِيهِ»<sup>(٢)</sup> وذلك خلافاً للجمهور الذي بناها على الكسر بدون تنوين كما ذكرنا فهي عندهم «إِيهِ» واستدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بقول ذي الرمة<sup>(٣)</sup> :

وقفنا فقلنا: إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وما بالُ تكليم الديار البلاقع

أي وقفنا على الطلل فقلنا له امْضِ في حديثك عن أُمِّ سَالِمٍ، أو حَدَّثَ عنها، ولكن الأصمعي خطأ ذا الرمة في عدم تنوين إِيهِ في هذا البيت كما خطأه في كثير من شعره، بل كان الأصمعي يتحامل عليه ولا يحتج بكلامه مع أنه عاش ومات في زمن الاحتجاج.

والخلاصة أن كلمة «إِيهِ» وردت في هذا البيت مبنية على الكسر غير منونة، وقد ذهب الأصمعي إلى أن ذلك خطأ وأنه لا يجوز ترك التنوين، وذهب الجمهور إلى أن ذلك صحيح وأن إِيهِ في البيت بالبناء على الكسر بدون تنوين معناها أنك تطلب من مخاطبك الزيادة في حديث معين، فإذا كنت تطلب منه الزيادة من أي حديث أعربت ونوّنت ويسمى هذا التنوين لذلك تنوين التنكير، قال ابن سيده «والصحيح أن هذه الأصوات - مثل إِيهِ - إذا عنيت بها المعرفة - أي الحديث المعين - لم تنون، وإذا عنيت بها النكرة - أي مطلق حديث - نونت، وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل

(١) صرف نعمان ونون للضرورة الشعرية، وهو اسم واد، والمعنى: زدني من أحاديث نعمان ومن ساكنيه.

(٢) فهي عنده معربة ومجرورة بالكسرة.

(٣) بضمّ الراء وكسرها، والرمة اسم للقطعة البالية من الحبل، وقد سُمّي الشاعر بذلك لأنه جاء يوماً وهي في عنقه، واسمه غيلان بن عقبة، وقد توفي في سنة ١١٧ هـ فهو ممن يحتج بشعرهم على قواعد اللغة.

حديثاً معروفاً - أي معيّنًا - كأنّه قال «حدّثنا الحديثَ - أي المعيّنَ - أو خبّرنا الخبرَ - أي المعيّنَ» وقد فسّرَ ابن سيّده إيهَ بحدّث وعَدّاه إلى الحديثِ أو الخبرِ، وعبارة ابن سيّدة هذه صريحة في أنّ ترك ذي الرمة التنوين لأنّه أراد الاستعمال الذي يجب فيه حذف التنوين وهو الحديث المعيّن، فهو صريح في الرّدّ على الأصمعي.

✽ قال تعالى ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ (من الآية ٢٣ من سورة يوسف).

الخطاب في الآية ليوسف، هَيْتَ: بفتح الهاء وسكون الياء وقد قرئت مثلثة التاء<sup>(١)</sup> على أنّها اسم فعل ماضٍ بمعنى تهيّأتُ، لك: جار ومجرور متعلق بهيئتُ لأنّ الجار والمجرور يتعلّق بهيئتُ التي هي اسم فعل ماضٍ تماماً كما يتعلّق بمعناه تهيّأتُ الذي هو فعل ماضٍ، وقيل إنّ معنى «هيئتُ لك» هَلُمُّ لك فتكون هيئتُ اسم فعل أمر بمعنى أقبلْ أو تعال وتكون اللّام في لك حرف جرّ معناه التّبيين ويكون المعنى أقبل وتعال فإِرادتي أو رغبتي كائنَةٌ لك جملة اسمية، أو يكون المعنى أقبل وتعال إنّما أقول ذلك لك فتكون جملة «إنّما أقول ذلك لك» جملة فعلية، ولام التّبيين الجارّة هذه مثل لام التّبيين الجارّة في قولنا «سقياً لك» تبيّن المفعول به في المعنى.

وقرئ<sup>(٢)</sup> «هَيْتُ» بكسر الهاء وسكون الهمزة وضَمّ التاء، وقرئ «هيئتُ» بقلب الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد الكسرة على لغة أهل الحجاز، وهما قراءتان خارجتان عما نحن فيه من الكلام عن أسماء الأفعال لأنّ كلاهما فعل ماضٍ وفاعل، ومعنى

---

(١) وحركت التاء للتخلّص من التّقاء الساكنين وهما الياء والتاء، وكانت الحركة فتحة لأنّها أخفّ الحركات وتشبيهاً بآمينَ وإينَ وكيفَ، أو ضمّة تشبيهاً بحيثُ، أو كسرة لأنّها الأصل في التخلّص من التّقاء الساكنين وتشبيهاً لها بإيه، والتاء في آخر «هيئتُ» حرف من بنية الكلمة وليست ضميراً يعرب فاعلاً لأنّ تاء المتكلم وتاء المخاطب لا يتصلان بالاسم، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى زليخا وهي امرأة عزيز مصر التي راودت يوسف عن نفسها

(٢) هي قراءة هشام، وقراءة هشام أيضاً «هَيْتُ» مثل «حيثُ»، فله قراءتان، وعلى قراءته الأولى «هَيْتُ» اللام في «لك» حرف جرّ وهو متعلّق مع مجروره بهيئتُ، وعلى قراءته الثانية اللّام حرف جرّ للتّبيين سواء كانت «هَيْتُ» اسم فعل ماضٍ بمعنى تهيّأتُ أو اسم فعل أمر بمعنى هَلُمُّ.

قول امرأة العزيز لـيوسف «هَيْتُ أَوْ هَيْتُ لَكَ» أي تَهَيَّأتُ لك واستعددت، ومعنى تَهَيَّئُهَا واستعدادها لسيدها يوسف تيسرُ انفرادها به لا أَنَّهُ قَصَدَهَا لِأَنَّهُ معصوم.

### ❖ فائدة:

لام التبيين على ثلاثة أنواع، الأول: اللام التي تبيّن المفعول به وتميّزه من الفاعل الذي يلتبس به نحو: ما أحبّني لفلان، ومعناه أَنّك تحبّ فلاناً حبّاً شديداً فاللام داخله على المفعول به في المعنى وهو فلان وقد بيّنته وميّزته عن الفاعل في المعنى وهو ياء المتكلم الضمير الواقع قبل اللام وهذه اللام متعلّقة بمذكور هو أحبّني، فإذا أردت أَنّ فلاناً يحبّك حبّاً شديداً قلت: ما أحبّني إلى فلان. فتستعمل إلى بدلاً من اللام وتدخلها على فلان الذي هو فاعل في المعنى لأنّك لو استعملت اللام لكان مدخولها مفعولاً به في المعنى، فاللام في العبارة الأولى دخلت على المفعول به في المعنى في حين أَنّ إلى دخلت على الفاعل في المعنى، النوع الثاني: اللام التي تبيّن الفاعل في المعنى الذي لا يلتبس بالمفعول به في المعنى، النوع الثالث: اللام التي تبيّن المفعول به في المعنى الذي لا يلتبس بالفاعل في المعنى نحو: سقياً لك<sup>(١)</sup> ، واللام في النوعين الثاني والثالث متعلّقة بمحذوف يجوز أن يكون فعلاً فيكون التقدير «أقول لك» ويجوز أن يكون اسماً فيكون التقدير «إرادتي أو رغبتني كائنة لك».

### ❖ فائدة:

بنيت الضمائر في: قومي وقوما وقوموا وهي ياء المخاطبة وألف الاثنين وواو الجماعة على السكون، وعلة بناء الضمير الشبه الوضعي للحروف لأنّ أكثر الضمائر على حرف واحد كباء الجرّ ولامه، أو حرفين كقد وبل، وما كان من الضمائر على

---

(١) اللام في لك حرف جرّ معناه تبيين المفعول به الذي لا يلتبس بالفاعل، أي هي مبيّنة للمدعو له وهو المفعول به الذي هو الكاف، وهي ليست معدّية للمصدر ولا لفعله لتعدّي كلّ منهما بنفسه، وليست زائدة مقوّة لأنّ اللام الزائدة لمجرد التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط، والجار والمجرور «لك» ليس متعلّقاً بالمصدر سقياً ولا بفعله وليس متعلّقاً أيضاً بمحذوف صفة للمصدر.

أكثر من حرفين مثل إياك يحمل على ما كان حرفاً أو حرفين، وقيل بني الضمير لشبهه الحرف في الجمود، وقيل بني للاستغناء عن إعرابه باختلاف صيغه الدالة على المعاني، وكان البناء في هذه الضمائر الثلاثة على السكون لأنّه الأصل في المبنيات، واختصت تاء المتكلم في قمتُ ونحوها بالبناء على الضمّ الذي هو أقوى الحركات لأنّها أعرف الضمائر فأعطي الأقوى للأقوى كما أعطي الرفع للعمد، وخصّ الفتح الذي هو أخفّ الحركات بالمخاطب ثمّ خصّت الكسرة بالمخاطبة لأن المذكر المخاطب أكثر أصالة من المؤنثة المخاطبة، وبنيت أسماء الإشارة لشبهها بالحرف في المعنى وهو الإشارة وإن لم تضع العرب لها حرفاً كما وضعوا الحرف «ليت» لمعنى التمني.

\* قال تعالى ﴿وَأَزَلْفُنَا كُمْ الْآخِرِينَ﴾ (الآية ٦٤ من سورة الشعراء).

معنى الآية: وأزلفنا<sup>(١)</sup> أي قرّبنا، كُـم أي هنالك أي من البحر، الآخرين هم فرعون وقومه، أو المعنى: وأزلفنا<sup>(٢)</sup> أي جَمَعْنَا، كُـم أي هنالك أي من البحر، الآخرين هم فرعون وقومه.

ف «هنالك» تفسير لكُـم بفتح التاء التي هي اسم إشارة للمكان البعيد مبنيّ على الفتح، وقد حرّكت الميم في كُـم لالتقاء الساكنين وهما الميمان وكانت الحركة فتحة لخفّتها.

\* حكى قطرب<sup>(٣)</sup> البصري أنّ بعض العرب يقولون هؤلأء بالبناء على الضمّ، والظاهر أنّ هذا إتباع للضمّة قبله.

(١) ومنه أزلّفني عند فلان أي قرّبني منه، ومنه أيضاً ليلة المزدلفة أي ليلة الازدلاف بمعنى الاجتماع.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) أحد تلاميذ سيبويه وهو أبو عليّ محمد بن المستنير، وقد لقّبه سيبويه بهذا اللقب لمباكرته له في الأسفار فقال له يوماً ما أنت إلّا قطرب ليل، والقطرب دويّبة تشرح بالليل وتستريح بالنهار.



\* مثال ما بني على السكون من الأسماء<sup>(١)</sup> الموصولة مَنْ وما<sup>(٢)</sup>، ومثال ما بني من الأسماء الموصولة على الفتح الذين<sup>(٣)</sup>، ومثال ما بني من الأسماء الموصولة على الكسر الألاء<sup>(٤)</sup> بالمدّ وهي لغة في الألى<sup>(٥)</sup> بالقصر، والقصر أشهر من المدّ، أي الألى أشهر من الألاء، قال الشاعر<sup>(٦)</sup> :

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ      سَيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالُهَا

الشُّمُّ: مأخوذ من الشَّمَم، والعرب تعدّ الشَّمَمَ من علامات السُّودد وصفات الجمال في الرجال. ومعنى البيت: منع الله فعل الشرّ للشُّم الذين يشابهون سيوفاً أجاد القين، يوماً صِقَالُهَا. الألاء: اسم موصول بمعنى الذين وهو صفة للشُّم مبنيّ على الكسر في موضع جرّ والدليل على أنّ الألاء بمعنى الذين وصف المذكر وهو الشُّم بها.

\* مثال ما بني من الأسماء الموصولة على الضمّ ذاتُ بمعنى التي وذلك في لغة بعض طيء<sup>(٧)</sup>، وحكى الفراء شيخ الكوفيين أنّه سمع أحد السُّوَال<sup>(٨)</sup> وكان أعرابياً

(١) بنيت الأسماء الموصولة عموماً لشبهها بالحرف في الافتقار لل لازم إلى جملة، لأنّ الحرف أيضاً لا يستفاد معناه غالباً إلاّ بجملة ولا يكفيه المفرد.

(٢) مَنْ تستعمل للعالم كثيراً، وما تستعمل لغير العالم كثيراً، ويتعكسان على قلّة، وقولنا للعالم أولى من قولنا للعاقل، لأنّ مَنْ تستعمل لله تعالى ويقال له عالم لا عاقل.

(٣) الَّذِينَ اسم موصول مبنيّ على الفتح عند ابن هشام، والأحسن ما قاله غير ابن هشام من أنّه مبنيّ على الياء، لأنّ البناء يتقرّر في مكان الإعراب، والذين على القول بإعرابه معرّب بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً.

(٤) الْأَلَاءُ: كتبت في الشرح بغير واو وهو الصواب، وقد كتبت في المتن الأولاء بالواو وهو خطأ.

(٥) الْأَلَى والألاء: كلّ منهما اسم موصول بمعنى الذين.

(٦) هو كثير بن عبد الرحمن، كان رافضياً، توفي في المدينة في سنة ١٠٥هـ، وهو المعروف بكثير عزة، وكثير تصغير كثير، وإنما صغّر لأنّه كان حقيراً شديد القصر، وكان لقصره يلقّب زبّ الذباب.

(٧) أمّا عند غيرهم فذاتُ بمعنى صاحبة فهي ليست اسم موصولاً وهي لذلك معربة وليست مبنيّة كالاسم الموصول.

(٨) سُوَال جمع سائل مثل كُتَاب جمع كاتب.

من طيء يقول قاصداً السَّوَال في المسجد الجامع<sup>(١)</sup> «بالفضل»<sup>(٢)</sup> ذو فضلكم الله بهُ  
والكرامة ذات<sup>(٣)</sup> أكرمكم الله بهُ» ببناء ذات على الضم مع أنها صفة للكرامة  
المجرورة، وقوله بهُ بفتح الباء أصله بها بكسر الباء وقد حذفت حركة الباء في بها  
أولاً ثم نقلت حركة الهاء وهي الفتحة إليها فسكنت الهاء ثم حذفت الألف الساكنة  
لالتقاء الساكنين<sup>(٤)</sup>. وقوله بالفضل: جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره أسألكم،  
ذو اسم موصول بمعنى الذي صفة للفضل، وجملة فضلكم الله به صلة الموصول،  
والكرامة معطوف على الفضل، وذات اسم موصول مبني على الضم في موضع جرّ  
صفة لكرامة، وجملة أكرمكم الله به صلة الموصول، والشاهد بناء ذات التي هي  
بمعنى التي على الضم.

\* قال الشارح: ثم استثنيت من أسماء الإشارة المبنية والأسماء الموصولة المبنية  
ذَيْن وَتَيْنَ وَالَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ، فذكرت أن هذه الأربعة ليست مثنيات حقيقة وإنما هي  
ملحقة بالمثنى فهي معربة إعرابه بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، وإنما لم تكن  
مثنيات حقيقة لأن شرط المثنى الحقيقي الإعراب ولأنه لا يجوز أن يثنى من المعارف  
ثنية حقيقة إلا ما يقبل التنكير كزيد وعمرو، ألا ترى أنهما لما اعتقد فيهما التنكير  
الذي سببه الشياخ جازت تثنيتهما تثنية حقيقية ولهذا قلت الزيدان والعمران فأدخلت  
عليهما حرف التعريف، ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف  
التعريف عليهما، وذواتا والذي والتي لا تقبل التنكير لأن تعريف ذواتا بالإشارة،  
وتعريف الذي والتي بالصلة، والإشارة ملازمة ذواتا، والصلة ملازمة الذي والتي،  
فدل ذلك على أن ذَيْن وَتَيْنَ وَالَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ أسماء تدلّ على تثنية وليست مثناة  
حقيقة، وهي بمنزلة قولك «هما وأنتما» فهما اسمان يدلّان على تثنية وليس بمثنيين

(١) احترازاً من المسجد غير الجامع، ولم يعلم ذلك المسجد الجامع، هل هو مسجد الكوفة أو غيرها

(٢) أراد بالفضل قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ (من آية ٧١ من سورة النحل).

(٣) أصل ذات دُوِيْتُ تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ساكنين وحذفت إحدى الألفين لالتقاء

الساكنين وهي الألف الأولى عند الخليل وسيبويه والألف الثانية عند غيرهم.

(٤) وذلك عملاً بالقاعدة القاضية بأنه إذا التقى ساكنان وكان الثاني حرف علة فإنه يحذف، وما ذكرناه أدقّ

من عبارة الشارح في تعليل «بهُ» بفتح الباء.

حقيقيّين، ولعدم كونهما مثنيّين حقيقة ولأجل كونهما بمنزلة «هما وأنتما» لم يصحّ في ذين وتين أن تدخل عليهما «أل» كما لا يصحّ ذلك في هما وأنتما.

\* أيّ تأتي اسماً موصولاً معرباً في ثلاث حالات ومبنيّاً في حالة واحدة، وقد بيّنا فيما سبق أحوالها الأربعة، وتأتي «أيّ» أيضاً اسم شرط<sup>(١)</sup> معرباً واسم استفهام<sup>(٢)</sup> معرباً فهي في ذلك تختلف عن بقية أسماء الشرط المبنيّة وأسماء الاستفهام المبنيّة، وأيّ الشرطية وأيّ الاستفهامية معربة<sup>(٣)</sup> بالإجماع مطلقاً أي رفعاً ونصباً وجرّاً، وسواء أضيفت وزهد عنها التنوين أو لم تضاف وبقيت منونة.

\* قال تعالى ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرُشَهَا﴾ (من الآية ٣٨ من سورة النمل).

والآية بكاملها ﴿قال يا أيُّها الملأ أيُّكم يأتيني بعْرُشها قبل أن يأتوني مسلمين﴾، أي قال سليمان من يأتيني بعْرُش بلقيس ملكة سبأ<sup>(٤)</sup> قبل أن تأتي مع شعبها إليّ مسلمين أي منقادين طائعين لأنّي أريد أن أخذ عْرُشها قبل طاعتهم لي لا بعد ذلك، وقد أراد سليمان بذلك أن يريها بعض ما خصّه الله به من العجائب الدالة على عظيم القدرة وعلى صدقه في دعوى النبوة، وأيّ في الآية اسم استفهام معرب بالرفع.

\* من أمثلة أيّ الاستفهامية المعربة بالرفع أيضاً قوله تعالى ﴿أَيُّكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> زادته

(١) مثل الشارح لأيّ التي هي اسم استفهام معرب بأمثلة عرضناها، ولم يمثل لأيّ التي هي اسم شرط معرب دائماً، ومثالها في الرفع «أَيُّكُمْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ» فأيّ مبتدأ وجعلنا فعل الشرط وجوابه اللّازمين في موضع رفع خبر، ومثالها في النصب قوله تعالى ﴿أَيُّا ما تدعو فله الأسماء الحسنی﴾ (من آية ١١٠ من سورة الإسراء)، فأيّا مفعول به مقدّم لفعل الشرط المتعدّي تدعو، وجعلنا له الأسماء الحسنی المكوّنة من مبتدأ مؤخّر ونعته وخبره المقدّم في موضع جزم جواب الشرط ولذلك اقترن بالفاء الرابطة، وقد وصف الأسماء الجمع بالحسنی المفرد لأنّ المراد بالأسماء الجنس الواحد، ومثالها في الجرّ «بأيّهم تفرّح أفرح» والباء حرف جرّ زائد.

(٢) أعربت أيّ الاستفهامية وأيّ الشرطية مع وجود سبب بناء أخواتها من أسماء الشرط وأسماء الاستفهام فيها لمعارضة هذا السبب بما فيها من التنوين أو ما فيها من الإضافة.

(٣) سبأ قبيلة باليمن سميت باسم جدّ لهم.

(٤) قرئ: أيُّكم زادته هذه إيماناً؟ بنصب أيُّكم على إضمار فعل يفسّره الفعل زاد.

هذه إيماناً ﴿١﴾ والآية بكاملها ﴿وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أئكم زادته هذه إيماناً فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون﴾، فمنهم: أي من المنافقين، من يقول: أي لأصحابه استهزاء، وهم يستبشرون: أي يفرحون بالسورة. والآية بعدها هي ﴿وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجساً إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون﴾.

\* من أمثلة أي الاستفهامية المعربة بالنصب قوله تعالى ﴿فأي آيات الله تُنكرون﴾ (٢)، فأي مفعول به مقدّم لتنكرون، والآية بكاملها ﴿ويُريكم آياته فأي آيات الله تُنكرون؟﴾، وآيات الله هي الدالة على وحدانيته، والاستفهام في الآية للتوبيخ.

وقوله تعالى ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾ (٣) أي: أي مرجع يرجعون إليه بعد الموت؟ وأي نائب عن مفعول مطلق لينقلبون وليست مفعولاً به لسيعلم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لأن له الصدارة في الكلام وإذا عمل فيه ما قبله فقد الصدارة.

\* مثال أي الاستفهامية المعربة بالجرّ قوله تعالى ﴿فستبصر ويُبصرون﴾ بآيكم المفتون؟ (٤) ستبصر: أي يا محمد، وأي في الآية اسم استفهام مخفوض (٥) لفظاً مرفوع محلاً بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد، وأي الاستفهامية لها صدر الكلام فهي هنا مبتدأ والباء الداخلة على المبتدأ زائدة (٦)، والأصل: أيكم المفتون؟ والجملة من المبتدأ والخبر منصوبة

(١) من آية ١٢٤ من سورة التوبة.

(٢) من آية ٨١ من سورة غافر.

(٣) من آية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

(٤) الأيتان ٥ ، ٦ من سورة القلم.

(٥) الجرّ والخفض بمعنى واحد، والأول مصطلح بصريّ والثاني مصطلح كوفي، وقد استعمل ابن هشام في شرحه المصطلحين.

(٦) الأليق أن يقال في الآية إنّ الباء صلة لا زائدة تادباً مع القرآن، وإلاّ فهي زائدة بمعنى أنّها تفيد التوكيد فحسب.

بتبصر أو يبصرون لأنهما تنازعاها<sup>(١)</sup> وهما معلّقان عن العمل في الاستفهام<sup>(٢)</sup> .

\* إذْ ظرف لما مضى من الزمان مبنيّ على السكون ويضاف<sup>(٣)</sup> وجوباً لكلّ من الجملتين الاسمية والفعلية ولا يضاف لمفرد<sup>(٤)</sup> أي لغير جملة. ومن أمثلة إضافته إلى الجملة الاسمية قوله تعالى ﴿واذكروا إذْ أنتم قليلٌ﴾ (من آية ٢٦ من سورة الأنفال)، ومن أمثلة إضافته إلى الجملة الفعلية قوله تعالى ﴿واذكروا إذْ كنتم قليلاً﴾ (من آية ٨٦ من سورة الأعراف)، والمناسب إعراب إذْ في الآيتين مفعولاً به لاذكروا مبنيّاً على السكون في موضع نصب، وإذا أعربناها ظرفاً للزمان الماضي مبنيّاً على السكون في موضع نصب يكون المفعول به محذوفاً تقديره: اذكروا حالكم إذْ أنتم قليل، أو إذْ كنتم قليلاً، أي وقت قلّتكم.

\* وتأتي إذْ ظرفاً مبنيّاً على السكون لما يستقبل من الزمان لتحقيق وقوعه كأنّه ماضٍ مثل أتى أمرُ الله<sup>(٥)</sup> ، وذلك نحو قوله تعالى ﴿فسوف يعلمون إذْ الأغلالُ في أعناقهم﴾ (من الآيتين ٧٠، ٧١ من سورة غافر) أي فسوف يعلمون جزاء تكذيبهم إذْ الأغلال في أعناقهم، والأغلال جمع غُلّ بضمّ الغين وهو طوق من حديد وبكسرهما الحقد والحسد، وإذْ متعلّق بـيعلمون والمعنى على الاستقبال وعبر عنه بيأذْ لتيقّنه،

---

(١) التعليق هو إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً، وتنازعاها أي باعتبار المحلّ والأ فالعمل باطل لفظاً، والمعنى: فستبصر أيكم المفتون ويبصرونه، فحذف الضمير، وهذا إن عملت تبصر، أو المعنى: يبصرون أيكم المفتون وستبصره، وهذا إن عملت يبصرون، واعترض بعض الأشياخ بأن تبصر ويبصرون ليسا من أفعال القلوب لكي يتأتى فيهما التعليق كما يشترط الجمهور واجيب عن ذلك بأن ابن هشام ماضٍ على مذهب يونس الذي يجيز تعليق غير أفعال القلوب أيضاً.

(٢) أنظر الهامش السابق.

(٣) ولا يفارق الإضافة الواجبة إلا إذا عوّض عن المضاف إليه التثنية كما في يومئذ ونحوها، فإن قيل لم كسرت الذال من يومئذ ونحوها فالجواب لالتقاء الساكنين وهما الذال والتثنية خلافاً للأخفش إذ جعل كسرهما للجرّ بالإضافة أي إضافة يوم إلى إذ.

(٤) «إذْ ذاك» ليس من الإضافة إلى مفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير: إذْ ذاك كذلك.

(٥) هو لما يات بعد ولكن لتحقيق وقوعه عبّر عنه بالماضي.

وحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، ونحو قوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾<sup>(١)</sup> (من) آية ٤ من سورة الزلزلة)، وحركت الذال بالكسرة لالتقاء الساكنين وهما الذال والتنوين الذي هو نون ساكنة تنطق ولا تكتب.

\* وتأتي إذ حرفاً مبنياً على السكون للتعليل بمنزلة لام التعليل أو اسماً مبنياً على السكون للتعليل والأنسب للمقام هنا أن تكون اسماً للتعليل لا حرفاً للتعليل وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوُّوْا إِلَى الْكَهْفِ﴾ (من) آية ١٦ من سورة الكهف)، وإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ: أي لأجل اعتزالكم إياهم، واللام في لأجل حرف للتعليل أو اسم للتعليل والثاني أحسن، وحركت إذ بالكسر لالتقاء الساكنين، ما: اسم موصول معطوف على الضمير المنصوب «هم»، وعلى هذا يكون معنى اعتزلتموهم وما يعبدون: أي اعتزلتم يا أهل الكهف<sup>(٢)</sup> مدينتكم وملككم وقومكم الكفار ومعبوداتهم إِلَّا معبودهم الله لأنهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الأصنام في الوقت نفسه كسائر المشركين. ويجوز أن تكون ما مصدرية ويكون معنى اعتزلتموهم وما يعبدون على هذا: أي اعتزلتم يا أهل الكهف مدينتكم وملككم وقومكم الكفار وعبادتهم إِلَّا عبادة الله.. ويجوز أن تكون ما نافية وعلى هذا تكون جملة «وما يعبدون إِلَّا الله» إخباراً من الله بأن الفتية موحّدون وتكون هذه الجملة معترضة بين ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ﴾ و﴿فَأَوُّوْا إِلَى الْكَهْفِ﴾. إِلَّا الله: الاستثناء متّصل والله منصوب على الاستثناء إن كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره لأنّ المستثنى في هذه الحالة من جنس المستثنى منه وهو ما يعبدون، أو الاستثناء منقطع والله

(١) بعد قوله تعالى ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ (من آية ١ من سورة الزلزلة)، ويومئذٍ بدل من إذا زلزلت أي اضطربت عند النفخة الأولى أو الثانية، تحدّث: أي تحدّث الخلق بلسان الحال أو المقال أخبارها أي ما عمل عليها.

(٢) أهل الكهف هم: أمليخا، مكسمينا، مرطوس، نوانس، أريطانس، أونوس، شلططوس، ومدينتهم على سبّة فراسخ من القسطنطينية، والملك الذي فرّوا منه اسمه دقيانوس، وهذه الأسماء كلّها يونانية، وقد وقعت قصّة أهل الكهف قبل غلبة الروم على اليونان.

منصوب على الاستثناء أيضاً إن كانوا يخصّون غير الله بالعبادة لأنّ المستثنى وهو الله يكون من غير جنس المستثنى منه وهو ما يعبدون، وما قلناه في المستثنى وهو الله في هذه الآية نقوله في المستثنى وهو ربّ في قوله تعالى ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ \* أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ \* فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (الآيات ٧٥، ٧٦، ٧٧ من سورة الشعراء)، فإنّ الاستثناء في قوله ﴿إِلَّا رَبَّ﴾ متّصل إن كان الضمير في «فإنّهم» عائداً على معبودهم الله وغيره، ومنقطع إن كان معبودهم غير الله فقط، وربّ منصوب على الاستثناء على الوجهين.

\* وتأتي إذ حرفاً مبنياً على السكون للمفاجأة أو اسماً مبنياً على السكون للمفاجأة، وكونها اسماً للمفاجأة لا حرفاً للمفاجأة هو الأنسب للمقام هنا، قال عنبر بن لبيد العذري<sup>(١)</sup> :

(١) هذا البيت من جملة أبيات لها حكاية غريبة حاصلها أنّ عبيد بن شربة الجرهمي أسلم ودخل على معاوية في الشام وقد عاش ثلاثمائة سنة فقال له معاوية حدثني بأعجب ما رأيت في عمرك الطويل، قال مررت يوماً ببرية فرأيت أقواماً يدفنون ميتاً لهم فلمّا وصلت إليهم اغرورقت عيناى بالدموع وتسلّلت بقول الشاعر:

يا قلب إنك من أسماء مفرور	فأذكر وهل يُنْفَعُكَ اليوم تذكيرُ
قد بحثت بالحبّ ما تخفيه من أحد	حتى جرّت بك أطلاقاً محاضيرُ
ولست تدري وما تدري أعاجلها	أدنى لرشدك أم ما فيه تأخيرُ
فاستقدّر الله خيراً وأرضين به	فبينما العسر إذ دارت مياسير
وبينما المرء في الأحياء مغتبط	إذ صار في الرمس تعفوه الأعاصير
يبكي الغريب عليه ليس يعرفه	وذو قرابته في الحيّ مسرور

فقال لي شخص من الواقفين على قبره أتدري قائل هذا الشعر، قلت لا، قال هو هذا الميت، وهو عنبر بن لبيد بن ربيعة العذري وأنت الغريب الذي تبكي عليه، وذو قرابته هو هذا الذي خرج من قبره بعد أن دفنه وهو أمسّ الناس به رحماً وأسرهم بموته، فقال معاوية لقد رأيت عجيباً. الأطلاق: جمع طلق بفتحتين يقال جرى الفرس طلقاً أو طلقين أي شوطاً أو شوطين، المحاضير: جمع محضر بكسر الميم الفرس الكثير العدو، الرمس: مصدر رمست الريح الأرض أي سترتها بالتراب ورمت عليه الخبر كتمته ثم نقل إلى تراب القبر ثم إلى القبر نفسه، تعفوه: تمحوه وتجعله داساً، يقال غفى المنزل دَرس وعفت الريح يتعدى ويلزم وباهما نصر، وعفته الريح شدّد للمبالغة، الأعاصير: جمع إعصار وهو ريح تهبّ تثير الغبار وترتفع إلى السماء كأنها عمود.

استقدّر الله خيراً وارضى به  
فبينما العسر إذ دارت مياسير

استقدّر: أي اطلب أن يقدر الله لك ما هو خير وحركت الراء في الفعل بالكسر  
لالتقاء الساكنين، الله: منصوب على التعظيم وهو أولى من قولنا «مفعول به» تأدّباً،  
خيراً منصوب على نزع الخافض أي بالخير ولا يعرب مفعولاً به ثانياً لأنّ الفعل  
استقدّر يتعدّى لواحد وقد نصبه وهو لفظ الجلالة، به: الضمير عائد إلى المقدور  
المفهوم من الفعل استقدّر، فبينما: الفاء حرف تعليل والمعلّل محذوف والتقدير: إذا  
حصل عسر لا تياس من اليسر لأنّ اليسر يفجأ، وبين ظرف مكان منصوب على  
الظرفية وما حرف زائد وبين التي هي ظرف مكان متعلقة بعاملها الفعل المحذوف  
الذي يفسّره الفعل المذكور والعسر مبتدأ خبره محذوف تقديره حاصل، وقيل الفاء  
حرف زائد وبين ظرف زمان لأنّه مضاف لزمن وما حرف زائد والعسر مبتدأ خبره  
محذوف وهو حاصل والتقدير: بين أوقات العسر حاصل، وقيل الفاء حرف زائد  
وبينما كافة ومكفوفة عن الإضافة والعسر مبتدأ وجملة دارت مياسير في موضع  
رفع خبر المبتدأ وتكون إذ على هذا القول حرف مفاجأة.

وقد اختلف في «إذ» هذه فهي ظرف زمان للمفاجأة أم ظرف مكان للمفاجأة أم  
حرف للمفاجأة؟ وبعبارة أخرى أي اسم للمفاجأة أم حرف للمفاجأة؟ فعلى أنّها  
ظرف زمان أو ظرف مكان للمفاجأة أي اسم للمفاجأة تعرب في هذا البيت بدل كل  
من بين وتكون جملة «دارت مياسير» مضافاً إليه أو تعرب متعلقة بالفعل «دارت»  
بعدها لأنّ جملة «دارت مياسير» ليست مضافاً إليه.

\* الآن: ظرف زمان مبني على الفتح، وسبب بنائه تضمّنه معنى حرف التعريف  
لأنّ ال فيه زائدة<sup>(١)</sup>، وقيل إنّ ال في «الآن» للتعريف وإنّها لذلك معربة.  
\* قال تعالى ﴿الآن جِئْتُ بِالْحَقِّ﴾ (من آية ٧١ من سورة البقرة).

(١) ذكر جماعة أنّ هذا لا نظير له، لكن وجد له في الحقيقة نظير وهو «أمس» المقرون بال الزائدة على لغة  
من بناه على الكسر.



أي في وقت تكلمك جئت يا موسى بالحق، وهذه الآية شاهد على بناء ظرف الزمان «الآن» الذي هو اسم لزمن حضر جميعه على الفتح، وفي الآية صفة محذوفة والتقدير: بالحق الواضح، ولو لم نقدر هذه الصفة المحذوفة لوقعنا في الكفر لأن مفهوم الآية حينئذ يقضي بأن موسى جاء قبل الآن أي قبل زمن التكلم بغير الحق أي بالباطل وأنه جاء الآن فقط أي في زمن التكلم فقط بالحق وهذا غير صحيح وهو كفر لأنه يجب الاعتقاد بأن الرسول لا يأتي في كل وقت إلا بالحق الذي يجب الإيمان به، وحين قدرنا الصفة المحذوفة أصبح مفهوم الآية أن موسى قبل وقت التكلم كان آتياً بالحق أيضاً لكن هذا الحق الذي أتى به قبل وقت التكلم لم يكن معناه واضحاً لعقولهم وهذا لا كفر فيه لأن عدم وضوح معناه في عقولهم ليس راجعاً إلى ما جاء به موسى وإنما هو راجع إلى نقص عقولهم، وهذا التقدير للصفة المحذوفة لازم عند علماء النحو الذين تابعوا جمهور الأصوليين الذين يرون أن للكلام منطوقاً ومفهوماً للمخالفة وأنه ينبغي أخذ مفهوم المخالفة بالاعتبار كالمنطوق سواء بسواء، وهناك نحويون لا ينظرون تبعاً لبعض الأصوليين إلى مفهوم المخالفة ويكتفون باعتبار المنطوق وحده وهؤلاء لا يوجبون تقدير الصفة المحذوفة ولا يرون داعياً لذلك لأن المقصود بالمنطوق إثبات مجيء موسى الآن بالحق، أما ما قبل الآن فهو مسكوت عنه لا يلتفت إليه ولا ينظر فيه.

\* قال تعالى ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقُودُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَصَداً﴾ (آية ٩ من سورة الجن).

وأنا: أي نحن الجن والشياطين، كنا: أي قبل مبعث محمد، منها: أي من السماء، مقاعد للسمع: أي نستمع، فمن يستمع الآن يجد له شهاباً رصداً: أي من يستمع منذ وقت مبعث محمد وما بعده إلى آخر الدنيا وهو الوقت الذي دلت الآية على حفظ السماء فيه من الشياطين والجن يجد له شهاباً رصداً أي يجد شهاباً أرصد له ليرمى به وهذا الوقت هو بعض الزمان، أما بعضه الآخر فقد مضى قبل مبعث محمد أي قبل منع السماء من الشياطين والجن لأنهم كانوا قبل مبعث محمد يستمعون ولا

يجدون شهاباً رَصَدًا، فهذه الآية شاهد على بناء ظرف الزمان «الآن» الذي هو اسم  
لزمان حَضَرَ بعضه لا كَلَّه على الفتح.

\* قال أبو صخر الهذلي من قصيدة له (١) :

لَسَكَمَى بِذَاتِ الْخَالِ (٢) دَارٌ عَرَفْتُهَا      وَأُخْرَى (٣) بِذَاتِ الْجِرْعِ آيَاتُهَا (٤) سَطْرُ (٥)  
كَأَنَّهُمَا مِلَاكِنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا      وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ  
لَسَكَمَى: جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائنة خبر مقدم ودار مبتدأ  
مؤخر، بذات جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائنة حال من دار المبتدأ المؤخر  
لكون أصله نعتاً له ونعت النكرة إذا تقدم عليها ينصب حالاً، ويجوز أن تكون «بذات»  
جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف تقديره كائنة حالاً من الضمير المستتر جوازاً في  
كائنة التي هي خبر مقدم، جملة عرفتُها من الفعل والفاعل والمفعول به في موضع  
رفع صفة لدار لأنَّ الجمل بعد النكرات صفات، وأخرى: الواو حرف عطف، أخرى  
معطوفة على دار بذات: جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائنة صفة أولى  
لأخرى لأنَّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات وجملة «آياتها سَطْرُ» الاسمية المكوّنة

(١) ومن أبيات هذه القصيدة:

لَقَدْ تَرَكْتَنِي أَحْسَدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى      أَلَيْقَيْنِ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا النَّفْرُ  
الوحش: أي الوحوش، منها: أي من الوحوش.

(٢) هما اسمان لمكانين، وجاء في رواية أخرى «بذات الجِرْع» بالجيم المكسورة والراء المهملة وهو اسم مكان  
أيضاً، وقد روي هذا البيت برواية أخرى هي:

لَلْيَلَى بِذَاتِ الْبَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا      وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا سَطْرُ  
وذات البَيْنِ وذات الجيش اسمان لمكانين.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) آيات جمع آية وهي العلامة.

(٥) كان شعراء هذيل كثيراً ما يشبهون آثار الديار بالكتابة كما فعل أبو صخر الهذلي في هذا البيت وكقول  
أبي ذؤيب الهذلي أيضاً:

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدَّوَا      يَزْبُرُهَا الْكَاتِبُ الْجَمِيرِي  
يَزْبُرُهَا: أي يخطُّها.

من مبتدأ وخبر صفة ثانية لأخرى لأنَّ الجمل بعد النكرات صفات، ويمكن أن نعرب أخرى صفة أولى لموصوف محذوف هو معطوف على دار والتقدير وداراً أخرى وتكون بذات الجِزْع متعلّقة بمحذوف تقديره كائنة صفة ثانية لدار المقدّرة وتكون جملة «آياتها سطر» الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر صفة ثالثة لدار المقدّرة، ويمكن أن نعرب أخرى مبتدأ أوّل وتكون بذات الجِزْع متعلّقة بمحذوف تقديره كائنة صفة لأخرى المبتدأ الأول، وآيات مبتدأ ثانٍ وسطر خبر المبتدأ الثاني والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول، ويكون الشطر الثاني من البيت معطوفاً بواو العطف على الشطر الأول: ملّان: جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر كأنّ أول وجملة لم يتغيّراً في موضع رفع خبر كأنّ ثانٍ، والأظهر أن تكون جملة «لم يتغيّراً» خبر كأنّ، وأن يكون «ملّان» جاراً ومجروراً متعلّقا بالفعل «يتغيّراً». مرّ عَصْرُ: الجملة من الفعل والفاعل في موضع نصب حال من ألف الاثنين في «يتغيّراً»، والفعل «يتغيّراً» هو عامل النصب في الحال.

وكلمة «ملّان» في البيت الثاني<sup>(١)</sup> شاهد على أنّ «الآن» التي تبني على الفتح

(١) معنى البيتين: عاش الشاعر مع سلمى أو ليلى في دارها بذات الخال وفي دارها الأخرى بذات الجِزْع، وقد افترقا وغادر كلّ منهما الدارين، ثم إنَّ الشاعر مرّ بالدّارين فعرف الدار الأولى لبقاء آثارها شاخصة ولم يكد يعرف الدار الثانية لأنّ آثارها غير ظاهرة لم يبق منها إلّا ما يشبه السّطر، فكان كلّاً من الدارين لم يتغيّر من الآن مع أنّه مرّ على الدارين من بعد إقامته مع سلمى أو ليلى فيهما عصر طويل، فالآن بالنسبة إلى الدار الأولى بذات الخال تدلّ على زمن حضر جميعه والآن بالنسبة إلى الدار الثانية بذات الجِزْع تدلّ على زمن حضر بعضه. وعندي أنّ هذا ليس في الحقيقة معنى البيتين، وأنَّ الشاعر يقول فيهما: إنّهُ مرّ على داريّ حبيبته بهذين الموضعين، والدّاران لم تتغيّرا ألبتة مع أنّهما قد مرّ عليهما زمن طويل، ثم إنَّ الدّارين متساويتان في الزمن «الآن»، ولم يخصّ واحدة بشيء دون الأخرى، وهذا كثير في شعرهم يعدّدون منازل الحبيبة ثم يصفونها جميعاً بصفة واحدة كقول امرئ القيس:

قفّا نيك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط الأوى بين الدخول فحوّمل
فتوضّح فالقرأة لم يعف رسمها	لما نسجتّها من جنوب وشمال
ومعنى من في البيت هو الذي يُشكّل، ولعلّها لابتداء الغاية، فتكون كمن في قول زهير:	
لِمَنْ الديارُ بقلّة الحجر؟	أقويّ من حجّج ومن دهر

ولكن هذا يحتاج إلى تاويل وبحث ليس هذا محلّه.

غالباً، تعرب قليلاً، وتكون اسماً لزمن حضر جميعه أو بعضه في الحالين<sup>(١)</sup>، أي في حال البناء وفي حال الإعراب، وأصلها في البيت «مِنْ الآن» حذفت نون «مِنْ» لالتقاءها في النطق ساكنة مع لام «الآن» الساكنة<sup>(٢)</sup> وذلك بدلاً من تحريكها بالكسر لالتقاء الساكنين كما هو الغالب، ثم جَرَّ حرفُ الجرِّ «مِنْ» كلمة «الآن» المبنية على الفتح في الأصل بالكسرة.

\* قال الشاعر:

أما ترى حيث سهيل طالعا      نجماً يضيء كالشهاب لامعا<sup>(٣)</sup>

سهيل اسم نجم، أما: حرف استفتاح، أو الهمزة حرف استفهام وما حرف زائد، وعندي أنها مكوّنة من همزة الاستفهام وما النافية فكأن معناها «ألم تر إلى حيث سهيل طالعا؟»، وأنها لا تكون استفتاحية لأن هذه بمعنى ألا، وأما هنا ليست بمعناها. ترى: يجوز أن تكون بصرية فحيث ظرف مكان مبني على الضم في موضع نصب مفعول فيه متعلق بترى البصرية أو مفعول به لترى البصرية، وطالعا حال من سهيل المضاف إليه المجرور بالكسرة أو حال من ضمير يعود إلى سهيل المضاف إليه وقد حذف هذا الضمير مع فعله للدلالة عليه بالفعل المذكور، والتقدير: أما ترى حيث سهيل تراه طالعا. ويجوز أن تكون «ترى» علمية فيكون مفعولها الأول محذوفاً ويكون طالعا مفعولاً به ثانياً ويكون التقدير: أما ترى سهيلاً «في مكانه» أي «في

(١) وعندي أنّ «الآن» للزمن الذي أنت فيه، وهي موضوعة للزمن الحاضر مجازاً لا حقيقة، فإنّ الزمن الذي تطلق عليه لا وجود له، والأمر تقريبي، فهي تطلق على بعض الزمن الحاضر.

(٢) لحذف نون «مِنْ» لالتقاءها ساكنة في النطق مع اللام في أوّل الكلمة التي بعدها نظائر ساق المعلق عدداً منها، وأضاف أنّ العرب ربّما حذفوا من حرف الجرِّ «على» بالإضافة إلى الالف الساكنة في آخره لامه أيضاً وذلك كما وقع في قول الشاعر:

ولموت خير للفتى من حياته      بدارة ذلّ علبايليا يُوقرُ

أصله «على البلايا» فحذف الشاعر الالف من «على» لالتقاء الساكنين في النطق هما ألف «على» ولام «البلايا» ولم يكتف بهذا بل حذف لام «على» أيضاً.

(٣) أي مضيئاً، وفي رواية ساطعاً.

مكان سهيل» طالعا، وتكون حيثُ ظرف مكان مبنياً على الضمّ في موضع نصب مفعولاً فيه متعلّقاً بترى أو حالاً من «سهيلاً» المفعول به الأول. وإعراب «ترى» علمية<sup>(١)</sup> أولى من إعرابها بصرية لأنّ في ذلك خلاصاً من مجيء طالعا حالاً من سهيل المضاف إليه لأنّ مجيء الحال من المضاف إليه - على أن يكون العامل في الحال معنى الإضافة - في غير المواضع الثلاثة المحفوظة والمذكورة في كتب النحو في باب الحال - وإن كان يقع في الشّع - قليل شاذّ، وهو لذلك غير مرضي عند النحاة، لامعاً: حال من «هو» فاعل يضيء الضمير المستتر جوازاً وهو حال مؤكّدة لانفهام معناها من الفعل «يضيء» قبلها وعامل النصب في الحال هو العامل في صاحب الحال وهو الفعل «يضيء».

و«حيثُ» مثال لما بني من الظروف على الضمّ<sup>(٢)</sup>، وهو ظرف مكان يضاف للجملتين الاسمية والفعلية غالباً، وقد يضاف على قلة إلى مفرد كما في هذا البيت، ويعدّ ذلك شاذّاً عند الجمهور خلافاً للكسائي الذي استدلّ على جواز ذلك أطراداً بهذا البيت وبغيره من الأبيات المتعددة، وهذا الخلاف بين الجمهور والكسائي إنّما هو على رواية البيت «حيثُ سهيل» بجرّ سهيل. وقد روي هذا البيت أيضاً «حيثُ سهيلٌ طالعٌ» برفع «سهيلٌ»، ولا إشكال في هذه الرواية بين الجمهور والكسائي لاتفاقهم على أنّ «سهيلٌ» مبتدأ و«طالعٌ» خبره فتكون إضافة «حيثُ» في هذه الرواية إلى جملة اسمية هي جملة المبتدأ والخبر وليس إلى مفرد، ولكن هذه الرواية الثانية بعيدة لأنّ الراجز نصب قافية الشطر الثاني من الرجز، ولو كان «طالعٌ» بالرفع كما تقول هذه الرواية لكان «لامعٌ» بالرفع أيضاً لأنّ الرجز تتشابه فيه القافية في الشطرين.

(١) هذا رأي أصحاب الحواشي وعندي أنّ جعل «ترى» هنا علمية فيه تكلف فإنّ الشاعر يتكلّم عن نجم ويصفه بالطلوع ويشبّهه بالشّهاب اللامع، وهذه أمور متعلّقة بالبصر كما لا يخفى.

(٢) بنيت «حيثُ» لافتقارها إلى الإضافة للجمل، ففيها الشبه الافتقاري بالحرف الذي يفتقر في بيان معناه إلى الجملة، وكان البناء ضمّة لأنّها أشبهت الغايات مثل قبل وبعد في أنّ إضافتها كلا إضافة فكأنّها مثل الغايات المبنية على الضمّ لانقطاعها عن الإضافة لفظاً ومعنى.

\* قال تعالى ﴿سنستدرجهم من حيث لا يعلمون﴾ (من آية ١٨٢ من سورة الأعراف ، ومن آية ٤٤ من سورة القلم).

حيثُ: ظرف مكان مبنيٌّ غالباً على الضمِّ، والقراءة السبعية المتواترة المرسومة في المصحف هي بالضمِّ، وقد تبني «حيث» على الفتح قليلاً، وقد تبني أيضاً على الكسر قليلاً، وبعض النحاة يعربونها حسب موضعها من الجملة، وقد قرئت «حيثُ» في هذه الآية بالكسرة شذوذاً، وعلى هذه القراءة يحتمل أن تكون «حيثُ» معربة بالجرِّ بحرف الجرِّ «مِنْ» وعلامة جرِّها الكسرة الظاهرة وذلك على مذهب من يعربها، ويحتمل أن تكون مبنيّة على الكسر في موضع جرٍّ بمنْ على لغة من يبينها على الكسر.

## النكرة والمعرفة

### المتن

\* ثم قلتُ بابُ: الاسم نكرة وهو ما يقبل رُبَّ.

### الشرح

\* وأقول: ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين: نكرة وهو الأصل ولهذا قدّمته ومعرفة وهو الفرع ولهذا أخرته. وعلامة النكرة أن تقبل دخول رُبَّ عليها نحو رجل و غلام، تقول «رُبَّ رجل ورُبَّ غلام» وبهذا استدلُّ على أن مَنْ وما قد يقعان نكرتين كقوله:

رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظاً قلبه      قد تمنى لي موتاً لم يُطع

وقوله: لا تضيّقنّ بالأمور فقد تُكشِفُ غمّاًؤها بغير احتيال

ربّما تكره النفوسُ مِنَ الأمرِ له فرجةٌ كحلّ العقال

فدخلت رُبَّ عليهما، ولا تدخل إلا على النكرات، فعُلِمَ أن المعنى رُبَّ شخصٍ أنضجت قلبه غيظاً، وربَّ شيء من الأمور تكرهه النفوس.

فإن قلت: فإنَّك تقول «رُبُّه رجلاً»، وقال الشاعر:

رُبُّه فتية دعوتُ إلى ما يورثُ المجدَ دائماً فأجابوا

والضمير معرفة، وقد دخلت عليه رُبُّ، فبطل القول بأنَّها لا تدخل إلَّا على النكرات.

قلت: لا نسلم أنَّ الضمير فيما أوردته معرفة بل هو نكرة وذلك لأنَّ الضمير في المثال والبيت راجع إلى ما بعده من قولك «رجلاً» وقول الشاعر «فتية» وهما نكرتان، وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة؟ على مذاهب ثلاثة: أحدها أنَّه نكرة مطلقاً، والثاني أنَّه معرفة مطلقاً، والثالث أنَّ النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إمَّا أن تكون واجبة التنكير أو جائزته، فإذا كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت فالضمير نكرة، وإن كانت جائزته كما في قولك «جاءني رجل فأكرمته» فالضمير معرفة، وإنَّما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التنكير لأنَّها تمييز، والتمييز لا يكون إلَّا نكرة، وإنَّما كانت في قولك «جاءني رجل فأكرمته» جائزة التنكير لأنَّها فاعل، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة، تقول «جاءني رجل» و«جاءني زيد».

## الحاشية

\* عرّف المصنّف الاسم النكرة بأنَّه «ما يقبل رُبُّ» وهذا تعريف بالعلامة وليس بالماهية، ودكّر أنَّه قدّم الاسم النكرة لأنَّه الأصل<sup>(١)</sup> وأخّر الاسم المعرفة لأنَّه

(١) النكرة هي الأصل لأنَّ إطلاقها سابق على إطلاق المعرفة فمن وُلِدَ يقال له مولود قبل إطلاق العَلم عليه، ولا يلتفت إلى الاعتراض بأنَّه يجوز أن يطلق ابتداءً على هذا المولود اسم الإشارة كهذا أو الاسم الموصول كالذي وُلِدَ أو المحلَّى بال كالمولود وهذه كلّها معارف، والاحسن الذي لا يَرِدُ عليه أيّ اعتراض أن يقال إنَّ المراد بقولنا إنَّ النكرة أصل أنَّها أصل في الاعتبار وذلك أنَّ النكرة تدلُّ على الشيء من حيث هو والمعرفة إنَّما تطلق إذا طرأ للشيء تعيين في القصد بصلة أو علم أو نحوهما والأصل عدم طُرُق ذلك.

(٢) انظر الهامش السابق.

وقد عكس المصنّف ذلك في بعض كتبه الأخرى فقدّم المعرفة لشرفها، وعلى كلّ حال فإنّ النكات لا تتزاحم أي لا تتعارض، نعم يبقى النظر في أيّ النكتتين - أي نكتة تقديم كلّ واحد منهما ونكتة تأخيرها - أولى من الثانية.

\* استُدِّلَ بدخول ربّ على مَنْ وما على أنّه من المحقّق كما يقول ابن هشام وقوعهما نكرتين<sup>(١)</sup> للعاقل وغير العاقل، فقد دخلت ربّ على «مَنْ» في قول الشاعر:

رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتُ غِيظًا قَلْبَهُ      قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعْ<sup>(٢)</sup>

ربّ: هنا حرف معناه التقليل<sup>(٣)</sup> ، مَنْ: اسم نكرة بمعنى شخص أي عاقل، مبتدأ، وهي ليست اسماً موصولاً، أنضجت غيظاً قلبه: أي حَسَرْتُ قلبه غيظاً، وهو كناية عن ذروة الكمد الذي أحدثه الشاعر في قلب هذا الشخص أو هو استعارة تصريحية تبعيّة في الفعل أنضجت وهي تبعية لجريانها في الفعل وتصريحية لأنّه صرّح فيها بالمشبه به وحذف المشبه، وغيظاً تمييز نسبة على تقدير مَنْ وهو محوّل عن المفعول به والأصل أنضجت غيظاً قلبه ثم حُوِّلَت الجملة إلى أنضجت غيظاً قلبه، أو هو مفعول لأجله أي أنضجت قلبه لأجل غيظي إياه، وجملة أنضجت غيظاً قلبه في موضع رفع أو في موضع جرّ صفة أولى لَمَنْ، لي: يجوز تسكين الياء ويجوز تحريكها والتحريك أفصح، ويجب التحريك هنا للضرورة الشعرية لأنّ التسكين

(١) وذلك خلافاً لمن قال هما معرفتان دائماً حتى لو دخلت عليهما ربّ.

(٢) هذا البيت من قصيدة رواها الفضل الضبّي صاحب المفضليات مطلعها:

بَسَطْتُ رَابِعَةَ الْحَبْلِ لَنَا      قَوَّصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعَ  
حَرَّةً تَجْلُو شَتِيَّتاً وَاضِحاً      كَشَعَاعِ الْبَرْقِ فِي الْغَيْمِ سَطَعَ

منها: أي بها، تجلو: تظهر، وجملة تجلو من الفعل والفاعل الضمير المستتر صفة لحَرَّةٍ أو خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف، أي هي حَرَّةٌ تجلو، شتيتاً: أي ثغراً مفلج الأسنان في حسن، أي منفرجها: وهو خلاف المتراصّ الأسنان، وكانت العرب تحبّ المرأة ذات الأسنان المفلجة المنفرجة المتفرقة الواضحة لا المتراصة وتميل إليها.

(٣) ربّ عند الأكثرين للتقليل دائماً وعند ابن درستويه وجماعة للتكثير دائماً، وقيل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً.



الجائز لغة يؤدّي إلى كسر البيت، يُطع: نائب فاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى مَنْ وجملة «لم يُطع» في موضع رفع خبر المبتدأ «مَنْ» وعليه تكون جملة «قد تمنّى» في موضع رفع أو في موضع جرّ صفة ثانية لَمَنْ، ولا مانع من جعل جملة «قد تمنّى» في موضع رفع خبر أول «مَنْ» وجملة «لم يطع» في موضع رفع خبر ثانٍ لَمَنْ، ويجوز أن تكون جملة «لم يطع» صفة لموتاً وليست خبراً ثانياً لَمَنْ.

والشاهد في البيت استعمال الشاعر «مَنْ» نكرة لعاقِل لأنّ المعنى «ربّ شخص أي عاقل أنضجت قلبه غيظاً» ووصفه «مَنْ» الاسم النكرة بجملة «أنضجت غيظاً قلبه» ثم بجملة «قد تمنّى» في بعض وجوه الإعراب التي ذكرناها، ومن النحاة من يروي صدر البيت «ربّما أنضجت غيظاً قلب مَنْ» فتكون «مَنْ» اسماً موصولاً بمعنى الذي وجملة «قد تمنّى» صلة الموصول وتكون جملة «لم يُطع» صفة لموتاً، ولا شاهد في هذه الرواية على ما نحن فيه لأنّ ما فيها حرف يكفّ ربّ عن جرّ ما بعدها ويجيز دخولها على الجمل وليس على المفرد النكرة فقط.

ودخلت ربّ على «ما» في قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

لا تضيقنّ بالأمور فقد تُكشِفُ غَمّاؤها بغير احتيال

ربّما تكره النفوس من الأمر له فرجة كلّ العقال

فقد: الفاء حرف بمعنى لام التعليل، أمّا قد فيجوز أن تكون حرف تحقيق ويجوز أن تكون حرف تقليل، وعلى الثاني تكون قد انسجمت مع معنى التقليل في ربّما، والأحسن عندي الأول وهي أن تكون للتحقيق لأنّه في مقام تسليّة نفسه، ولا ينفع في تسليتها إلّا إقناعها بشيء محقّق الوقوع لا قليل الوقوع هذا بالإضافة إلى أنّ ربّ نفسها لو تتبعناها في الكلام العربيّ لوجدنا دلالتها على التكرير أكثر من دلالتها على التقليل، وأقرب مثال لذلك بيت سويد بن أبي كاهل السابق:

(١) ينسب هذان البيتان إلى أمية بن أبي الصلت وهو شاعر مخضرم لم يسلم ومات في السنة الخامسة للهجرة.

رَبٍّ من أنضجت غيظاً قلبه ... البيت

لأنه يفتخر، ولو أراد التقليل لم يكن ذلك فخاراً.

الغماء: الهم، ربما تكره النفوس من الأمر: أي ربٍّ أمر أو شيء - أي غير عاقل - تكرهه النفوس من الأمور أو الأشياء، وما في ربِّما اسم نكرة لغير عاقل بمعنى أمرٍ أو بمعنى شيء كما ذكرنا، وهو مبنيٌّ على السكون في موضع رفع مبتدأ ومبني على السكون في موضع جرٍّ بربٍّ أيضاً، وهي ليست حرفاً يكفّ ربٍّ عن العمل بدليل عودة الضمير المحذوف المنصوب بتكره وعودة الضمير المتصل في «له» إليه، والضمير كما هو معروف لا يعود إلا إلى الاسم، وهي كذلك ليست اسم موصولاً بمعنى الذي، وجملة «تكره النفوس» في موضع رفع أو في موضع جرٍّ وهو على الوجهين صفة «ما» والتقدير «ربٍّ شيء أو أمرٍ تكرهه النفوس» وحذف الضمير العائد<sup>(١)</sup> من الصفة للموصوف لضرورة الشعر، من الأمر: أي من الأمور وهو جار ومجرور متعلق بتكره أو صفة ثانية لما لأنَّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات أو حال من «ما» التي هي معرفة دائماً عند بعضهم أو التي تخصّصت عند من يراها هنا نكرة بوصفها بجملة «تكره النفوس» والتخصيص نوع تعريف<sup>(٢)</sup>، له فرجة: مبتدأ مؤخر وخبر مقدّم والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو «ما»، وكلّ العقال صفة لفرجة، وقال كثيرون إنَّ جملة «له فرجة» في موضع جرٍّ صفة للأمر لأنَّ «الأمر» محلى بالجنسية فهو في قوة النكرة، أو هي صفة أخرى لما النكرة ويكون خبر ما على هذين الإعرابين محذوفاً مفهوماً من السياق وتقديره «ينفرج» ويكون «كحلٌّ» على هذين الإعرابين جاراً ومجروراً متعلقاً بينفرج المقدّر وفي جملة «له فرجة كحلّ العقال» تشبيه، والمشبّه هو «له فرجة» والمشبّه به هو «كحلّ العقال» ووجه الشبّه هو السهولة والسرعة، والفرجة بفتح الفاء: هي الانفراج في الأمر وبضمّها ما يُرى من الحائط

(١) إذا وقع النعت جملة فلا بدّ فيه من ضمير عائد يربطه بالمنعوت.

(٢) لأنه يشترط في صاحب الحال أن يكون معرفة.

مثلاً، والعقال: القيد مطلقاً، وقيل هو الحبل الذي يعقل به البعير، أي يشدّ به عند البرك ليمنعه من القيام.

✽ إن قيل إنّ الشاعر أدخل ربّ على الضمير في قوله<sup>(١)</sup> :

رَبِّهِ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يورث المجد دائباً فأجابوا

والضمير معرفة، فبطل القول بأنّ ربّ لا تدخل إلّا على النكرات، وجرّاز القول بأنّها تدخل على المعارف أيضاً كالضمير، وكالاسم الموصول أيضاً، مما يمكن معه اعتبار مَنْ وما في البيتين السابقين اسمين موصولين معرفتين.

فإنّه يجاب عن هذا الاعتراض بأننا لا نسلّم بأنّ الضمير في ربّه معرفة بل هو نكرة مبهم المعنى وذلك لأنّ هذا الضمير راجع إلى ما بعده وهو «فتية» وهو نكرة، أي أنّ الضمير مفسّر بنكرة بعده. وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع<sup>(٢)</sup> إلى نكرة هل هو نكرة مثل مرجعه أم معرفة لأنّه ضمير من حيث هو؟ فذهب الكوفيون إلى أنّ الضمير الراجع إلى نكرة نكرة مطلقاً أي سواء كان مرجعه النكرة واجِبَ

(١) ومثله قولك «رَبِّهِ رجلاً أكرمت أو أكرمت» فإذا قلت «أكرمت» يجوز إعراب الهاء في ربّه مبتدأ وجملته أكرمت خبراً ويجوز إعراب الهاء مفعولاً به مقدّماً لأكرمت، وإذا قلت «أكرمت» تكون الهاء في ربّه مبتدأ وجملته أكرمت خبر المبتدأ، ومثل هذا يقال في «رَبِّهِ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ» في البيت، وإذا دخلت ربّ على ضمير غيبة فإنّه يكون دائماً ملازماً للإفراد والتذكير ثم يفسّر هذا الضمير بتمييز بعده مطابق للمراد من الضمير، وفي هذا البيت التمييز المفسّر جمعٌ فدلّ ذلك على أنّه يجب إفراد ضمير الغائب المجرور بربّ وتذكيره مهما كان تمييزه المفسّر له، وإنّما كان ضمير الغائب هذا ملازماً للإفراد والتذكير لأنّ ذكر التمييز بعده لازم لا يجوز تركه فتركوا بيان المراد من الضمير للتمييز، والمميّز وهو الضمير مبهم في المعنى أي يحتمل الواحد أو أكثر وهو في إبهامه يشبه لفظ عشرين في إبهامه لذلك فإنّ التمييز بعده يعدّ تمييز مفرد قياساً على التمييز بعد عشرين الذي هو تمييز مفرد لا تمييز نسبة، فتية: جمع فتى والمراد بالفتية هنا الأسخياء الكرماء وهو تمييز منصوب بالضمير المميّز في ربّه، دائباً: أي مُلِحّاً، وروي دائماً أي مستمرّاً، وكلّ منهما اسم فاعل مشتقّ، وهو حال من التاء في دعوتُ، أو هو منصوب على أنّه صفة لمصدر محذوف أي إيراًئاً دائباً أو دائماً فهو نائب عن المفعول المطلق.

(٢) أمّا الضمير الراجع إلى معرفة فهو معرفة باتفاق.

التنكير أو جائر التنكير، وقد اختار ابن هشام مذهبهم، وذهب البصريون إلى أنَّ الضمير الرَّاجع إلى نكرة معرفة مطلقاً وعليه مشى الفارسي وابن مالك<sup>(١)</sup> وهذا يعني أنَّ دخول ربِّ التي تختصُّ بالدخول على النكرات على الضمير المعرفة شاذ قليل نادر يقتصر فيه على قبول المسموع فقط ويحفظ هذا المسموع ولا يقاس عليه، وفصل الزمخشري البغدادي وابن عصفور الأندلسي فذهبوا إلى أنَّ النكرة التي يرجع إليها الضميرُ المجرور برَبِّ إمَّا أن تكون واجبة التنكير كما في هذا البيت وكما في قولنا «رَبِّه رجلاً أكرمته أو أكرمت» فيكون الضمير المجرور برَبِّ الرَّاجع إليها نكرة، أو تكون النكرة التي يرجع إليها الضمير جائزة التنكير كما في قولك «جاءني رجلٌ فأكرمته» فإن الضمير في أكرمته وهو الهاء يكون معرفة، وإنَّما كانت النكرة التي رجع إليها الضمير المجرور برَبِّ في البيت والمثال واجبة التنكير لأنَّها وقعت تمييزاً والتمييز لا يكون إلَّا نكرة عند البصريين<sup>(٢)</sup>، ورأيهم هو المعتمد، وإنَّما كانت النكرة التي رجع إليها ضمير الهاء في قولك «جاءني رجلٌ فأكرمته» جائزة التنكير لأنَّها فاعل والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة تقول جاءني رجلٌ وجاءني الرجلُ».

---

(١) قال ابن مالك في الألفية عن جواز دخول ربِّ المختصَّة بالدخول على النكرات على الضمير المعرفة شذوذاً، وكذلك عن جواز جرِّ الضمير بالكاف شذوذاً بأنَّ ذلك فيهما نزار أي نادراً

وما رواه من نحو رُبِّه فتى نزر كذا كها ونحوه أتى

(٢) يقع التمييز معرفة عند الكوفيين وقد احتجوا بقول الشاعر «قطبت النفس»، ويرى البصريون أن «النفس» تمييز فعلاً وهو نكرة لأنَّ ال فيه زائدة وليست للتعريف، والتقدير عندهم «قطبت نفساً».

## المعرفة ستة أنواع:

### الأول المضمَر

#### المتن

\* ثم قلت: ومعرفة، وهي ستة، أحدها المضمَر، وهو ما دلَّ على متكلِّم أو مخاطَب أو غائب.

#### الشرح

\* وأقول: أنواع المعارف ستة: أحدها المضمَر ويسمَّى الضمير أيضاً، ويسمِّيه الكوفيون الكناية والمكنِّي، وإنَّما بدأت به لأنَّه أعرف الأنواع الستة على الصحيح، وهو عبارة عمَّا دلَّ على متكلِّم نحو أنا ونحن أو مخاطَب نحو أنت وأنتما أو غائب نحو هو وهما، وإنَّما سُمِّيَ مضمراً من قولهم «أضمرتُ الشيء» إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم «أضمرتُ الشيء في نفسي» أو من الضمُّور وهو الهزال لأنَّه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة وهي التاء والكاف والهاء، والهمس هو الصوت الخفي.

فإن قلت: يَرِدُّ على الحدِّ الذي ذكرته للمضمَر الكاف من «ذلك» فإنَّها دالَّة على المخاطَب وليست ضميراً باتفاق البصريين، وإنَّما هي حرف لا محلَّ له من الإعراب.

قلت: لا نسلم أنَّها دالَّة على المخاطَب وإنَّما هي دالة على الخطاب، فهي حرف دالٌّ على معنى ولا دلالة له على الذات البتَّة، وكذلك أيضاً الياء في «إياي» والكاف في «إياك» والهاء في «إياه» ليست مضمرات، وإنَّما هي على الصحيح حروف دالة على مجرَّد التكلُّم والخطاب والغيبة، والدالُّ على المتكلم والمخاطَب والغائب إنَّما هو «إيا» ولكنه لما وُضِعَ مشتركاً بينها وأرادوا بيانَ مَنْ عَنَّا به احتاج إلى قرينة به يُتَبَيَّنُ المعنى المراد منه.

ثم أتبعْتُ قولِي «غائب» بأن قلتُ معلُومٌ نحو «إنا أنزلناه» أو متقدِّمٌ مطلقاً نحو «والقمرُ قد رناه» أو لفظاً لا رتبة نحو ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ أو نيةً نحو ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ أو مؤخَّرٌ مطلقاً في نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ و«نعم رجالاً زيدٌ» و«رَبُّهُ رَجُلًا» و«قاما وقَعَدَ أخواك» و«ضربتُهُ زيداً» ونحو قوله «جزى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ» والأصح أن هذا ضرورة.

وأقول: لابدٌ للضمير من مفسرٍ يبيِّن ما يراد به، فإن كان لمتكلمٍ أو مخاطبٍ فمفسرُهُ حضورٌ مَنْ هو له، وإن كان لغائبٍ فمفسرُهُ نوعان: لفظٌ، وغيره، والثاني نحو ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ أي القرآن، وفي ذلك شهادة له بالنِّبَاهَةِ وأنه غنيٌّ عن التفسير، والأول نوعان: غالبٌ، وغيره، فالغالبُ أن يكون متقدِّماً، وتقدِّمه على ثلاثة أنواع: تقدُّم في اللفظ والتقدير، وإليه الإشارة بقولِي «مطلقاً» وذلك نحو ﴿وَالْقَمَرَ قَدْرَانَهُ مَنَازِلَ﴾ والمعنى قد رناه له منازلٌ، فحذف الخافض، أو التقدير ذا منازل فحذف المضاف، وانتصابٌ «ذا» إمَّا علي الحال، أو على أنه مفعول ثانٍ لتضمين «قد رناه» معنى صيرنانه، وتقدُّم في اللفظ دون التقدير نحو ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾، وتقدُّم في التقدير دون اللفظ نحو ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ لأن «إبراهيم» مفعول فهو في نية التأخير، و«موسى» فاعل فهو في نية التقديم، وقيل إن فاعل «أوجس» ضمير مستتر وإن «موسى» بدل منه، فلا دليل في الآية.

والنوع الثاني أن يكون مؤخَّراً في اللفظ والرتبة وهو محصور في سبعة أبواب أحدها: باب ضمير الشأن نحو «هو - أو هي - زيدٌ قائمٌ» أي الشأن والحديث أو القصة، فإنه مفسَّرٌ بالجملة بعده، فإنَّها نفسُ الحديث والقصة ومنه ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾، والثاني: أن يكون مخبراً عنه بمفسرِهِ نحو «ما هي إلا حياتنا الدنيا» أي ما الحياةُ إلا حياتنا الدنيا، والثالث: الضمير في باب «نعم» نحو «نعم رجالاً زيدٌ» و«بئس للظالمين بدلاً» فإنه مفسَّرٌ بالتمييز، والرابع: مجرور «رب» نحو «رَبُّهُ رَجُلًا» فإنه مفسَّرٌ بالتمييز قطعاً، والخامس: الضمير في باب التنازع إذا عملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع نحو «قاما وقَعَدَ أخواك» فإن الألف راجعة إلى

الأخوين، والسادس: الضمير المبدل منه ما بعده كقولك في ابتداء الكلام «ضربتُهُ زيدا» وقول بعضهم «اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم»، والسابع: الضمير المتصل بالفاعل المقدَّم العائدُ على المفعول المؤخَّر، وهو ضرورة على الأصح كقوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ      جزاء الكلاب العاوياتِ وقد فَعَلُ  
فأعيد الضمير من «رَبُّهُ» إلى «عَدِيَّ» وهو متأخر لفظاً ورتبة.

## الحاشية

### ※ فائدة:

المشهور أنَّ أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة الضمير ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الاسم الموصول ثم المحلَّى بأل التعريف<sup>(١)</sup>، وأمَّا المضاف لواحد منها فهو في رتبة ما أضيف إليه إلَّا المضاف إلى الضمير فإنَّه في رتبة العلم لا في رتبة الضمير لأنَّه يقع صفة للعلم نحو مررتُ بزيدٍ صاحبك، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مساوية له أو دونه، وقد جمع أحد الناظمين المعارف مرتبة بقوله:

أَعْرِفُهَا الضميرُ بَعْدَهُ العَلَمُ      فاسم الإشارة فموصول أتمُّ  
وَبَعْدَهُ ذُو اللَّامِ والمضافُ      في رتبة الذي له يضاف  
إِلَّا الذي أضيفَ للضمير      فإنَّه كالعلم الشهير

ويرى أحد المحشِّين أنَّ الأنسب أن تكون الصفة التي سيقَّت بغرض إيضاح الموصوف أعرف من الموصوف لذلك فإنَّ المضاف إلى الضمير عنده يكون في رتبة الضمير.

(١) وقيل إنَّ الأعرف بعد لفظ الجلالة العلم، وقيل اسم الإشارة، وقيل المحلَّى بأل. ولفظ الجلالة أعرف المعارف باتفاق لأنَّه لا يحتمل إلَّا المولى عزَّ وجلَّ بخلاف أنا مثلاً فإنَّه يحتمل أيَّ متكلم، وكذلك أنتَ يحتمل أيَّ مخاطب، وهو يحتمل أيَّ غائب.

## \* فائدة:

أعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب والتسمية عند البصريين هي المضمّر أو الضمير، وعند الكوفيين الكناية أو المكنى<sup>(١)</sup>، وإنّما سمّي مضمراً أخذاً من قولهم أضمرت الشيء، وهو فعل متعدّ مضارعه أضمر الشيء أي أستره وأخفيه، ومنه قولهم «أضمرت الشيء في نفسي» أي سترته وأخفيته، والمصدر الإضمار واسم المفعول مضمّر، أمّا ضمير فهو مثل كريم على وزن فعيل يصلح اسم فاعل بمعنى ضامر ويصلح صفة مشبّهة، وفعله هو ضمّر يضمّر اللازم ومصدره هو الضمور بمعنى الهزال، لأنّ الضمير في الغالب<sup>(٢)</sup> قليل الحروف أي هزيل لقلّة حروفه، ثم لأنّ تلك الحروف الموضوعة للمضمّر<sup>(٣)</sup> غالبها مهموسة أي خفية مستورة وهي التاء والكاف والهاء، والهمس هو الصوت الخفيّ المستور<sup>(٤)</sup>.

\* إن قلتَ يرد على التعريف الذي ذكره المصنّف للضمير في المتن وكرّره في الشرح وهو أنّه «ما دلّ على متكلّم أو مخاطب أو غائب» الكاف من «ذلك» فإنّها دالّة على مخاطب وهي مع هذا ليست ضميراً باتفاق البصريين بل ربّما باتفاق جميع النحاة وإنّما هي عندهم جميعاً حرف لا موضع له من الإعراب.

والجواب هو أننا لا نسلّم أنّ الكاف دالّة على المخاطب وأنّها تعدّ من أجل ذلك ضميراً وإنّما هي دالّة على الخطاب<sup>(٥)</sup> فهي حرف دالّ على معنى هو الخطاب ولا

(١) لأنّ أنا كناية عن المتكلم، وانت كناية عن المخاطب، وهو كناية عن الغائب، وهكذا.

(٢) ويعدّ من غير الغالب ضمير إيا.

(٣) وقد تأتي مجهورة كالنون والهمزة والالف في «أنا» وذلك غير الغالب، وحروف الهمس يجمعها قولهم «ستشحتك خضعه» وجمعها ابن الجرزي في هذه العبارة «فحيّ شخص سكت» والشّحّ الإلحاح في المسألة وخضعه اسم امرأة، والحروف المجهورة ما عدا ذلك من الحروف.

(٤) ذكر المصنّف أنّ المضمّر مصدره الإضمار وأنّ الضمير مصدره الضمور ثم قابلهما بقوله «لأنّ الضمير في الغالب قليل الحروف» أي هزيل لقلّة حروفه، ويقول «لأنّ تلك الحروف الموضوعة للمضمّر غالبها مهموسة» أي خفية مستورة، وهذا لفّ ونشر مشوّش في التعليل.

(٥) إذا قلت ضربتُك فإنّ الكاف ضمير المخاطب لأنّ المعنى ضربتُ المخاطب، أمّا إذا قلت «ذلك» فإنّ الكاف ليست ضمير المخاطب، لأنّها لو كانت كذلك لكان المعنى «ذا المخاطب» وليس هذا صحيحاً، فالكاف في «ذلك» حرف خطاب.



دلالة لهذا الحرف على ذات المخاطب ألبتة<sup>(١)</sup>، وكذلك أيضاً الياء في «إيأي» والكاف في «إيأك» والهاء في «إياه» فإنها ليست ضمائر دالة على ذات المتكلم وذات المخاطب وذات الغائب وإنما هي على الصحيح وهو مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> حروف دالة على معانٍ هي مجرد التكلم ومجرد الخطاب ومجرد الغيبة وهي معانٍ مجردة عن الذات، والدال على ذات المتكلم وذات المخاطب وذات الغائب عند سيبويه إنما هو «إيأ»، فإيأ إذن هي الضمير، لكن ضمير «إيأ» لما وُضِعَ مشتركاً بين المتكلم والمخاطب والغائب حصل الإبهام وعدم التعيين بهذا الاشتراك فأرادوا بيان من عَنَوَا به هل هو المتكلم أو المخاطب أو الغائب، فاحتاج ضمير «إيأ» إلى قرينة بها يُتَبَيَّنُ المعنى المراد منه فكانت هذه الحروف وهي الياء والكاف والهاء هي القرائن.

✽ قال الماتن: «ثم اتَّبَعْتُ قولِي غائبٍ - أي في المتن - بأن قلتُ - أي في المتن أيضاً - معلومٌ مُفسَّرُهُ، أي معلومٌ مرجعُهُ في الذهن من غير لفظ نحو ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾، أو غائبٌ متقدِّمٌ مُفسَّرُهُ، أي متقدِّمٌ مرجعُهُ مطلقاً أي لفظاً ورتبة نحو ﴿وَالْقَمَرَ﴾ قدَرْنَاهُ، أو غائبٌ مفسَّرُهُ أي مرجعُهُ متقدِّمٌ لفظاً لا رتبة نحو ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾، أو غائبٌ مفسَّرُهُ أي مرجعُهُ متقدِّمٌ نيةً أي رتبة لا لفظاً نحو ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾، أو غائبٌ مفسَّرُهُ أي مرجعُهُ متأخِّرٌ مطلقاً أي لفظاً ورتبة في نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿وَقَالُوا مَا (٣) هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ و«نعم»<sup>(٤)</sup> رجلاً زيداً و«رَبِّهِ رجلاً أكرمته» و«قاما وقعدا أخواك» و«ضربتُهُ»<sup>(٥)</sup> زيداً» ونحو قوله «جَزَى رَبُّهُ

(١) ذكر الملوّي في حاشية إيساغوجي أن ألبتة بقطع الهمزة وصلًا ووقفًا على الصحيح.

(٢) مقابلُهُ مذهب الخليل واختاره ابن مالك وهو أن «إيأ» لا تدلّ على شيء، وأن الياء والكاف والهاء هي الضمائر الدالة على ذات المتكلم والمخاطب والغائب.

(٣) ما نافية وهي في الآية مهمة عند التمييزين الذين لا يعملونها عمل ليس أصلاً، وهي أيضاً لا تعمل في هذه الآية عمل ليس عند الحجازيين لعدم وجود واحدٍ من الشروط الأربعة لإعمالها هذا العمل، وهو شرط وجوب عدم اقتران الخبر بإلاً، وفي الآية اقترن الخبر بإلاً فتحوّل إلى مثبت ولم يعد نفيًا كما يجب أن يكون عند الإعمال.

(٤) فاعل نعم ضمير مستتر «وجوباً» تقديره هو، وزيدٌ هو المدحوخ وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره المدحوخ أو مبتدأ خبره محذوف هو المدحوخ أو مبتدأ مؤخّر خبره الجملة قبله من فعل المدح وفاعله.

(٥) زيداً بدل كلٍّ من الهاء في ضربته في أحد وجوه الإعراب كما سيأتي.

عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمٌ»، والأصح<sup>(١)</sup> أَنَّ هذا الممثلَ له في هذا الشطر وهو اتصال الفاعل بضمير يعود إلى المفعول ضرورة شعرية.

\* لا بدّ لكلّ ضمير من مرجع يبيّن المراد به: فإن كان الضمير لتكلم أو مخاطب فمرجعه حضور مَنْ هو له الضمير بنفسه وهو المتكلم والمخاطب، وإن كان الضمير لغائب فمرجعه نوعان: متلفظ به، وغير متلفظ به وهو المعلوم من السياق، ومن النوع الثاني وهو المرجع غير اللفظي قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>(٢)</sup> فإنّ مرجع ضمير الغائب وهو الهاء هو القرآن وهو غير متلفظ به بل هو معلوم من السياق، وفي عدم التلفظ به وجعله معلوماً من السياق نكتة هي الشهادة له بالنباهة أي بالشهرة المطبقة بحيث لا يحتاج الضمير العائد إلى مرجع متلفظ به لأنّه نور على علم لا نظير له يلتبس به، أمّا النوع الأول وهو المرجع اللفظي فهو إمّا غالب وإمّا غير غالب، فالغالب أن يكون متقدّماً على الضمير، وتقدّم المرجع اللفظي على الضمير ثلاثة أنواع هي:

١) تقدّم في اللفظ والرتبة<sup>(٣)</sup> نحو ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾<sup>(٤)</sup>، الواو حرف

(١) مقابل الأصحّ ما قاله الاخفش وابن جني وابن مالك من جوازه في الشعر والنثر.

(٢) من الآية ١ من سورة القدر إنّنا: أصلها إنّنا بثلاث نونات فحذفت النون الثانية تخفيفاً لأنها طرف كلمة بخلاف الأولى فإنّها وسط كلمة وحذف الطرف أولى من حذف الوسط وبخلاف الثالثة لأنها بداية كلمة مستقلة وحذفها يذهب بالضمير.

(٣) الأصل في كلّ ما هو عمدة كالمبتدأ والفاعل أن يتقدّم في الرتبة واللفظ، والأصل في كلّ ما هو فضلة كالمفعول والحال والتمييز والمستثنى أن يتأخّر في الرتبة واللفظ.

(٤) من الآية ٣٩ من سورة يس، وبقيّة الآية ﴿حتى عادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾، منازلٌ ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع، ومنازل القمر ثمانية وعشرون منزلاً في ثمانٍ وعشرين ليلةً من كلّ شهر ويستتر القمر في آخر الشهر ليلتين إن كان الشهر ثلاثين يوماً وليلاً واحدةً إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً، وهو يعود في آخر منازل في رؤية العين كالعُرْجُونِ القديم أي كعود الشما ريخ إذا عَتَقَ فلنّه يرقّ ويتقوّس ويصفر، والعرجون أي الشمراخ المَعْوَج على وزن فَعْلُون ومصدره الانعراج أي الاعوجاج وفعله انعرج فالنون زائدة، وقيل هو على وزن فَعْلُول والنون أصل والفعل عَرَجَنَ، وقرئ أيضاً كالعرجون بفتح الراء بدل ضمّها، حتى: حرف ابتداء، عاد: فعل تام، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى القمر، كالعرجون: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائنًا حال من فاعل عاد الضمير المستتر، والفعل «عاد» التام هو عامل النصب في الحال، ويجوز أن تكون «عاد» فعلاً ناقصاً بمعنى أصبح يرفع الاسم وينصب الخبر ويكون الضمير المستتر اسمه في موضع رفع ويكون كالعرجون جاراً ومجروراً متعلّقاً بمحذوف تقديره كائنًا خبر عاد.

عطف، وقد قرأ الكوفيون وابن عامر كلمة «القمر» بالنصب وهي القراءة المرسومة في المصحف، وقرأها الباقر بالرفع، وهي مرجع ضمير الغائب وهو الهاء، وهذا المرجع متقدّم لفظاً ورتبة، لأنّ «القمر» على قراءة الرفع مبتدأ والمبتدأ متقدّم لفظاً ورتبة، وعلى قراءة النصب مفعول به لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، والفعل المحذوف المفسّر مع مفعوله مقدّمان لفظاً ورتبةً على الفعل المفسّر ومفعوله، وتقدير باقي الآية «قدّرنا له من حيث مسيره منازل»، فحذف الخافض وهو اللّام، وأصبحت الهاء ضميراً متصلاً مبنياً على الضمّ في موضع جرّ باللّام الجارة المقدّرة، والجار والمجرور متعلّق بقدرنا أو صفة لمنازل في الأصل ثم انقلبت حالاً لتقدّمها على الموصوف، أمّا قدرنا فهو فعل متعدّد لمفعول به واحد هو منازل، أو التقدير «قدرناه ذا منازل» فحذف المضاف وهو ذا وحلّ محله المضاف إليه وهو منازل، وانتصاب ذا التي هي من الأسماء الخمسة بمعنى صاحب المشتقّ إمّا على أنّها حال من الهاء التي هي المفعول به الوحيد لقدّرنا المعدّي لواحد، وإمّا على أنّها مفعول به ثانٍ لقدّرنا المتضمّن معنى صيرنا التي تنصب في العادة مفعولين، أو التقدير «قدّرنا سيره في منازل» فقدّرنا فعل متعدّد لمفعول به واحد كما ذكرنا وهو «سيره» ثم حذف المفعول به المضاف وحلّ محله المضاف إليه وهو الهاء، وحذف حرف الجرّ «في» أيضاً فأصبحت «منازل» منصوبة على نزع الخافض، أو على أنّها ظرف مكان مفعول فيه لأنّه على تقدير في.

ب) وتقدّم في اللفظ دون الرتبة نحو ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>(١)</sup>، فإنّ إبراهيم هو مرجع ضمير الغائب في «ربه» وهو مفعول به وقد تقدّم في اللفظ على ضميره

(١) إذ: ظرف لما مضى من الزمان مبنيّ على السكون في موضع نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره «اذكر» وحركت الذال بالكسرة لالتقاء الساكنين، والالف في ابتلى منقلبة عن واو لأن أصله بلا يئلو إذا اختبر، وإبراهيم ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وفيه لغات إحداها هذه وهي اللغة المشهورة، وإبراهيم بحذف الياء وإبراهيم وإبراهيم بالفين، وقرئ بهذه اللغات جميعاً، وهو يجمع على آبائه أو بآهيم أو بآهيه أو بآهيمه.

مع أنه متأخر في الرتبة لأن رتبة المفعول به متأخرة، ولتأخره في الرتبة فإنه على نية التأخير في اللفظ.

ج) وتقدم في الرتبة دون اللفظ نحو ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾<sup>(١)</sup>، فإن موسى هو مرجع ضمير الغائب في «نفسه» وهو فاعل لأوجس، وقد تأخر لفظاً عن ضميره مع أنه متقدم في الرتبة لأن رتبة الفاعل متقدمه، ولتقدمه في الرتبة فإنه في نية التقديم لفظاً، وقيل إن فاعل أوجس ضمير مستتر وليس موسى، وإن موسى بدل كل من هذا الفاعل، وحينئذ لا دليل في الآية على عودة ضمير الغائب في «نفسه» على متأخر لفظاً متقدم رتبة، بل يكون ضمير الفاعل المستتر جوازاً في أوجس عائداً على متأخر لفظاً ورتبة لأن البديل متأخر في اللفظ والرتبة عن المبدل منه.

أما المرجع اللفظي غير الغالب فيكون متأخراً عن الضمير في اللفظ والرتبة، وهو محصور في سبعة أبواب هي:

١- أن يكون ضمير الشأن والحديث أو ضمير القصة مبتدأ مفسراً بجمله الخبر بعده أي راجعاً إليها نحو «هو»<sup>(٢)</sup> أو هي زيد قائم» فإن ضمير «هو أو هي» مبتدأ مفسر بجمله الخبر بعده أي عائد إلى جملة الخبر بعده فالجملة مرجع له، وهذه الجملة هي الضمير نفسه في المعنى<sup>(٣)</sup>، وهي متأخرة عن المبتدأ لفظاً ورتبة لأن الخبر متأخر عن المبتدأ في اللفظ والرتبة. ومثل ذلك قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، هو ضمير الشأن والحديث مبتدأ أول، الله أحد: مبتدأ ثانٍ وخبره، والجملة خبر المبتدأ

(١) آية ٦٧ من سورة طه.

(٢) هو بمعنى الشأن والحديث، وهي بمعنى القصة.

(٣) الجملة الواقعة خبراً عن مبتدأ هو ضمير الشأن والحديث أو القصة لا تحتاج لرباط يربطها بالمبتدأ لأنها عين المبتدأ في المعنى، ولأنها كذلك في قوة المفرد.

(٤) الآية ١ من سورة الإخلاص، وهذا وجه من وجوه الإعراب في الآية، وفيها إعرابان آخران هما: هو ضمير معتاد أي ليس للشأن بل بمعنى المسؤول عنه، لأنهم سألوا محمداً: أراك من نحاس أم من ذهب؟ فأمر الله محمداً أن يقول: هو الله أحد، فهو ضمير بمعنى المسؤول عنه مبتدأ والله خبر المبتدأ، وأحد بدل كل منه أو خبر لمبتدأ آخر محذوف تقديره هو، فيكون التقدير هو الله هو أحد، ويجوز أن يكون «هو» بمعنى المسؤول عنه مبتدأ والله بدل كل منه وأحد خبر المبتدأ.

الأول، وهذه الجملة هي مرجع ضمير الشأن والحديث المبتدأ الأول، و هي متأخرة عنه في اللفظ والرتبة لأن الخبر متأخر عن المبتدأ فيهما. ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾<sup>(١)</sup>، إنها: الضمير اسم إن وهو ضمير القصة، وجملة لا تعمى الأبصار خبر إن وهي مرجع ضمير القصة وهي متأخرة عنه لفظاً ورتبة لأن خبر إن متأخر عن اسم إن فيهما.

٢- أن يكون المبتدأ ضميراً معتاداً مخبراً عنه بمفسره أي بمرجعه نحو قوله تعالى ﴿ما هي إلا حياتنا الدنيا﴾<sup>(٢)</sup>، فالخبر وهو «حياة» هو مرجع المبتدأ وهو ضمير «هي»، والخبر متأخر لفظاً ورتبة عن المبتدأ.

٣- أن يكون فاعل نعم وبئس ضميراً مفسراً بتمييز أي راجعاً لتمييز نحو «نعم رجلاً زيد» وقوله تعالى ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾<sup>(٣)</sup>، فإن الضمير المستتر فاعل نعم وبئس مفسر بالتمييز أي راجع للتمييز وهو رجلاً وبدلاً، والتمييز متأخر لفظاً ورتبة عن المُمَيِّز.

٤- أن يكون الضمير مجروراً برُبِّ نحو «رُبُّ رجلاً أكرمت أو أكرمت»، فإن هذا الضمير مفسر بالتمييز أي راجع للتمييز وهو رجلاً، والتمييز متأخر لفظاً ورتبة عن المُمَيِّز.

(١) من آية ٤٦ من سورة الحج.

(٢) من آية ٢٤ من سورة الجاثية، وأصل التركيب «ما هي - أي الحياة - شيء إلا حياتنا الدنيا» فضمير «هي» الذي هو بمعنى الحياة مبتدأ وشيء خبر المبتدأ وما نافية ملغاة عند التمييزين أصلاً وهي ملغاة عند الحجازيين هنا لكون «حياة» التي أصبحت خبراً للمبتدأ بعد حذف «شيء» مثبتة بدلاً، والاستثناء مفرغ لأن الكلام منفي والمستثنى منه وهو شيء محذوف، الدنيا نعت ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وقبل أن يصبح علماً كان وصفاً مؤنثاً مذكراً أدنى وهو أيضاً بهذا الاعتبار ممنوع من الصرف للوصفية والتأنيث.

(٣) من آية ٥٠ من سورة الكهف، للظالمين: أصله صفة ليدلاً فلماً تقدّم عليه انقلب حالاً، أو هو جار ومجرور متعلق ببئس.

٥- الضمير في باب التنازع إذا أعملت الفعل الثاني في الاسم الظاهر فاحتاج الفعل الأول إلى مرفوع نحو «قاما وقعد أخواك» فإنك تعمل الفعل الأول في ضمير مثنى مرفوع هو ألف الاثنين، ومرجع ضمير الألف هو لفظ «أخواك» وهو متأخر عن الألف لفظاً وهذا ظاهر، ورتبة لأنّ الفاعل كالجزء من عامله، وعامله معطوف على عامل الضمير، ورتبة المعطوف متأخرة عن رتبة المعطوف عليه<sup>(١)</sup>.

٦- الضمير الذي أبدل منه اسم ظاهر بعده نحو قولك في ابتداء الكلام<sup>(٢)</sup> «ضربته زيداً»<sup>(٣)</sup>، ونحو قول بعضهم في ابتداء الكلام أيضاً «اللهم صلّ عليه»<sup>(٤)</sup> الرّؤوف الرحيم<sup>(٥)</sup>، فزيداً بدل كل من الهاء المنصوبة محلاً في ضربته، والرؤوف الرحيم كلّ منهما بدل كلّ من الهاء المجرورة محلاً في عليه<sup>(٦)</sup>، وضمير الغائب المبدل منه عائداً إلى مرجعه البديل، فيكون مرجع الضمير وهو البديل متأخراً عن الضمير المبدل منه لفظاً ورتبة.

(١) أمّا إذا قلت «قاما وقعدا أخواك» فإنّ مرجع الألف هو «أخواك» وهو متأخر عن الألف لفظاً لكنّه متقدّم رتبة لأنّه فاعل قام، وإذا قلت «قام أخواك وقعدا» فإنّ مرجع الألف هو «أخواك» وهو متقدّم لفظاً ورتبة.

(٢) المقصود من التقييد بابتداء الكلام ليكون نصّاً في عدم وجود أيّ مرجع سابق يمكن أن يرجع إليه الضمير.

(٣) ذكر سيبويه أنّ زيداً مفعول به منصوب بتقدير الفعل أعني، وعلى هذا أيضاً يكون ضمير الهاء عائداً إلى المفعول به وهو «زيداً» والمفعول به متأخر لفظاً ورتبة.

(٤) أي على محمد صلى الله عليه وسلم.

(٥) ذكر سيبويه أنّ الرؤوف والرحيم كلّ منهما مفعول به منصوب بتقدير الفعل أعني، وعلى هذا أيضاً يكون ضمير الهاء عائداً إلى المفعول به وهو الرؤوف والرحيم والمفعول به متأخر لفظاً ورتبة، وذهب الأخفش إلى أنّ الرؤوف والرحيم كلّ منهما نعت مجرور لضمير الغائب في عليه بناء على أنّ ضمير الغائب ينعت عنده، وعلى قوله يكون الضمير المنعوت عائداً إلى النعت والنعت متأخر عن المنعوت في اللفظ والرتبة، فيكون الضمير عائداً أيضاً على متأخر لفظاً ورتبة، ومثل هذا إعراب زيداً نعتاً منصوباً لضمير الغائب في «ضربته» على تأويل «زيداً» الجامد بـ «المسمى» زيداً المشتق، لأنّ النعت لا بدّ أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق، ويجوز أن يكون «الرحيم» معطوفاً على «الرؤوف» بإسقاط العطف سواء كانت «الرؤوف» بدلاً أو مفعولاً به أو نعتاً.

(٦) القول بالبدلية أو بالمفعولية مبناه أنّ الضمير مطلقاً سواء كان للغائب أو لغيره لا يُنعت ولا يُنعت به.

٧- الضمير المتصل بالفاعل المتقدم على مفعوله في اللفظ والرتبة وهو الضمير العائد إلى مرجعه المفعول به المتأخر عن فاعله في اللفظ والرتبة، وهذه الصورة شاذة عند الجمهور لا تقع إلا في الضرورة الشعرية فتحفظ ولا يقاس عليها وهذا هو الأصح، وذلك خلافاً لمن نفى الشذوذ في الشعر، وأجازه أيضاً في سعة النثر وهم الأخفش وابن جني وابن مالك كما ذكرنا سابقاً، ووجه الجواز عند هؤلاء أنه كثر في لسان العرب تقديم المفعول به على الفاعل وحده تارة، وعلى الفاعل والفعل معاً تارة أخرى، ولكثرة هذا وذاك ظن أن للمفعول به رتبتين إحداهما التأخر عن فاعله والثانية التقدم على فاعله وحده أو على فاعله ومفعوله جميعاً، فإذا عاد إلى المفعول به وهو متأخر لفظاً ضمير متصل بالفاعل المتقدم لفظاً فكان هذا المفعول به متأخر لفظاً متقدماً رتبة. ومن هذه الضرورة الشعرية عند الجمهور قول الشاعر:

جَزَى<sup>(١)</sup> رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ<sup>(٢)</sup> بَنَ حَاتِمٍ جَزَاء<sup>(٣)</sup> الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ<sup>(٤)</sup>

(١) جَزَى رَبُّهُ: جملة خبرية لفظاً إنشائية معنى لأنها دعاء، وجَزَى بمعنى قَضَى، يقال جَزَاهُ اللَّهُ خيراً أو شراً. أي قضاه الله ما أسلف من خير أو شرٍّ، والمضارع يَجْزِي والمصدر الْجَزَاءُ بفتح الجيم، وهذا الفعل يستعمل في الخير والشر عند الجمهور على ما مثلنا، أما جَاَزَى يُجَازِي فإن مصدره مجازاة وجزاء بكسر الجيم وهو يستعمل أيضاً في الخير والشر عند الجمهور وقد خالف الزجاجي في ذلك فجعل الأول للخير وجعل الثاني للشر.

(٢) ابن: صفة «لعدي» على التأويل «بالمُتَصِف» بالبنوة المشتق، لأن النعوت يجب أن تكون مشتقة أو مؤولة بالمشتق و«ابن» جامد، أو «ابن» بدل كلٍّ من «عدي».

(٣) جزاء الكلاب العاويات: هو الضرب بالحجارة، وجزاء الكلاب من إضافة المصدر لمفعوله، وأصل العواء للسباع والذئاب، ولا يستعمل العواء في الكلاب إلا عند طلبها السفاد، والمستعمل مع الكلاب في غير السفاد هو النباح.

(٤) هذا البيت من الطغ الهجاء، وقد عبّر الشاعر بالفعل الماضي «فَعَلَ» لإظهار الرغبة، فإن الطالب لأمر إذا تناهت رغبته في حصوله يكثر تصوّره إيّاه وربما تخيّل حاصلاً، والواو واو الحال وجملة «قد فَعَلَ» الخبرية لفظاً ومعنى حال من «رُبُّ» والعامل في الحال هو الفعل «جَزَى»، وقيل الواو حرف عطف وجملة «قد فَعَلَ» من الفعل والفاعل خبرية لفظاً إنشائية معنى لأنها دعاء وهي معطوفة على جملة «جَزَى رَبُّهُ» الخبرية لفظاً الإنشائية معنى لأنها أيضاً دعاء، والجملةتان المتعاطفتان لا موضع لهما من الإعراب، الأولى لأنها ابتدائية ودعائية في المعنى، والثانية لأنها دعائية في المعنى ولأنها معطوفة على الجملة الأولى التي لا موضع لها من الإعراب.

فقد أعاد الشاعر الضمير من «رَبُّهُ» إلى مرجعه<sup>(١)</sup> المفعول به «عديّ»، والمفعول به متأخراً لفظاً ورتبة.

## الثاني من المعارف: العلم

### المتن

﴿ ثم قلتُ: الثاني العلم، وهو شخصيٌّ إنَّ عَيْنَ مسمَّاه مطلقاً كزید، وجنسيٌّ إنَّ دلَّ بذاته على ذي الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى كأسماءة.

ومن العلم الكنية واللقب، ويؤخَّر عن الاسم تابعاً له مطلقاً، أو مخفوضاً بإضافته إنَّ أفردا.

### الشرح

﴿ وأقول: الثاني من أنواع المعارف العلم وهو نوعان: علم شخصي وعلم جنس.

فعلم الشخص عبارة عن «اسم يعيِّن مسمَّاه تعييناً مطلقاً» أي بغير قيد، فقولنا «اسم» جنس يشمل المعارف والذكرات، وقولنا «يعيِّن مسمَّاه» فصل مخرج للذكرات، لأنَّها لا تعيِّن مسمَّاه، بخلاف المعارف فإنَّها كلّها تعيِّن مسمَّاه، أعني أنَّها تبين حقيقته وتجعله كأنَّه مشاهدٌ حاضر للعيان، وقولنا «بغير قيد» مخرج لما عدا العلم من المعارف، فإنَّها إنَّما تعيِّن مسمَّاه بقيد، كقولك «الرَّجل» فإنَّه يعيِّن مسمَّاه بقيد الألف واللام، وكقولك «غلامي» فإنَّه يعيِّن مسمَّاه بقيد الإضافة، بخلاف العلم فإنَّه يعيِّن مسمَّاه بغير قيد، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمَّى زیداً بحضور

---

(١) قيل إنَّ الضمير في «رَبُّهُ» عائِدٌ إلى المصدر المأخوذ من الفعل «جَزَى»، والتقدير «جَزَى الجزاء رَبُّهُ» أي رَبُّ الجزاء، فالجزاء مفعول مطلق و رَبُّهُ أي رَبُّ الجزاءِ فاعل ومضاف إليه، وحيثُ لا شاهد في البيت على ما نحن فيه، ويكون الضمير في «رَبُّهُ» على هذا عائداً إلى المفعول المطلق المتقدِّم لفظاً المتأخِّر رتبة.



ولا غيبة، بخلاف التعبير عنه بأنت وهو، وعبرْتُ في المقدمة عن الاسم بقولي «إن عيّن مسمّاه» وعن نفي القيد بقولي «مطلقاً» قصداً للاختصار.

وعلم الجنس عبارة عمّا دلّ إلى آخره، وبيان ذلك أنّ قولك «أسامة أشجع من نُعّالة» في قوة قولك «الأسد أشجع من الثعلب» والألف واللام في هذا المثال لتعريف الجنس، وأنّ قولك «هذا أسامة مقبلاً» في قوة قولك «هذا الأسد مقبلاً» والألف واللام في ذلك لتعريف الحضّور واحترزت بقولي «بذاته» من الأسد والثعلب في المثال المذكور فإنّهما لم يدلّا على ذي الماهية بذاتهما بل بدخول الألف واللام.

ثم بيّنت أنّ العلم ينقسم إلى اسم كما تقدّم من التمثيل بزيد وأسامه، وإلى لقب وهو ما أشعر برفعة كزين العابدين أو بضعة كقُفّة وبطة، وإلى كنية وهو ما بدئ بآب أو أمّ كآبي بكر وأمّ عمرو، وأنّه إذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب، ثم إن كانا مفردين جازت إضافة الأول إلى الثاني وجاز إتباع الثاني للأول في إعرابه وذلك كـ «سعيد كُرن» وإن كانا مضافين كـ «عبدُ الله زينُ العابدين» أو متخالفين كـ «زيدُ زينُ العابدين» وكـ «عبدُ الله كُرن» تعيّن الاتّباع وامتنعت الإضافة.

## الحاشية

\* قال الماتن «الثاني من المعارف العَلَم<sup>(١)</sup>»، وهو في الاصطلاح علم شخصيّ إنّ عيّن مسمّاه في الخارج تعييناً مطلقاً أي بغير قيد كزيد، وعلم جنسيّ إنّ دلّ بذاته أي بنفسه على ذي<sup>(٢)</sup> الماهية أي على هذه<sup>(٣)</sup> الماهية الحاضرة ذهنّاً تارة<sup>(٤)</sup>، وعلى صاحب الماهية الفرد الحاضر خارجاً تارة أخرى، كأسامة في الحالين. ومن العلم

(١) العلم في اللغة الجبل والراية والعلامة.

(٢) ذي اسم إشارة وليست من الأسماء الخمسة، أي ليست بمعنى صاحب الماهية.

(٣) ماهية الشيء حقيقته في جواب السؤال عنه بما هو؟ فنحت لها من هذا السؤال اسم هو الماهية.

(٤) تارة وطوراً لفظان مترادفان وهما منصوبان على الظرفية الزمانية أو المكانية على تقدير في، أو على النيباءة عن المفعول المطلق والتقدير: دلّ دلالة تارة أو طوراً فحذف الموصوف وهو المصدر المفعول المطلق وثابت الصفة عنه.

الشخصي أو الجنسي الكنية واللقب ويؤخّر اللقب عن الاسم وجوباً<sup>(١)</sup> ويُعَرَّبُ اللقب تابعاً للاسم مطلقاً أي في كل الأحوال، أو مخفوضاً بإضافة الاسم إليه إن أفرد الاسم واللقب».

### ﴿ فائدتان ﴾

١- علم الجنس يمنع من الصرف للعلمية وعلة أخرى، فأسامة مثلاً علم<sup>(٢)</sup> جنس يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، أمّا اسم الجنس فإنه يصرف سواء كان محليّ بآل كالأسد أو غير محليّ بآل كأسد.

٢- علم الشخص هو فرد معيّن في الخارج، أمّا صاحب الماهية الذي قد يدلّ عليه علم الجنس فإنه لا يكون فرداً معيّناً حاضراً في الخارج بل هو فرد حاضر في الخارج لا على التعيين.

﴿ قال الشارح ... » وقلنا يعيّن مسمّاه في الخارج فصل مخرج للنكرات لأنها لا تعيّن مسمّاه في الخارج، بخلاف المعارف فإنّها كلّها تعيّن مسمّاه في الخارج أعني أنّها تبين حقيقة بأن تجعله كأنّه مشاهدٌ حاضر للعيان<sup>(٣)</sup> ، وقلنا تعييناً مطلقاً أي بغير قيد، مخرج لما عدا علم الشخص من المعارف، فإنّها إنّما تُعيّن مسمّاه في الخارج بقيد كقولك الرجل، فإنه يُعيّن مسمّاه في الخارج بقيد الألف واللام، وكقولك أنت وهو، فإنّهما يعيّنان مسمّاهما في الخارج بقيد الحضور أو الغياب، وكقولك غلامي فإنه يعيّن مسمّاه في الخارج بقيد الإضافة إلى الضمير، بخلاف علم

(١) هذا إذا لم يكن اللقب أشهر وأعرف فيقَدَم حينئذ كقوله تعالى ﴿وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله﴾ (من الآية ١٥٧ من سورة النساء).

(٢) ولا يتأتى أن يقال «فأسامة مثلاً كعلم جنس يمنع من الصرف إلخ...» على ما درج عليه الكاتبون، لأنّ الكاف هنا لا معنى لها، ولعلها أثر من آثار الترجمة الحرفية عن الإنجليزية، فهي تقابل كلمة as.

(٣) العيان: بكسر العين لأنّه مصدر عاين، قال ابن مالك في الخلاصة الألفية «لِقَاعَلِ الْفِعَالُ والمفاعلة»، فالمصدر الآخر هو المعاينة.

الشخص فإنه يعين مسمّاه في الخارج تعييناً مطلقاً أي بغير قيد، ولذلك أي لأنّ علم الشخص يعين مسمّاه في الخارج تعييناً مطلقاً أي بغير قيد فإنه لا يختلف التعبير عن الشخص المسمّى زيدا بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بأنث وهو، وعبرت في المقدّمة أي في المتن عن علم الشخص بقولي: إن عيّن مسمّاه، وعن نفي القيد بقولي: مطلقاً، قصداً للاختصار في التعبير، في حين عبرت في الشرح عن الأمرين بشكل أطول فقلت: علم الشخص عبارة عن اسم يعين مسمّاه في الخارج تعييناً مطلقاً أي بغير قيد». اهـ بتصريف وتوضيح وزيادة.

✽ قال الشارح في بيان تعريف علم الجنس «قولك أسامة أشجع من تُعالة في قوة قولك الأسد أشجع من الثعلب في دلالة الأربعة على الماهية الحاضرة ذهنياً، ولكن أسامة وتُعالة يدلّان على هذه الماهية بنفسيهما بدون واسطة، وأل في الأسد والثعلب لتعريف الجنس أي هي واسطة دلّلتهما على الماهية الحاضرة ذهنياً، وقولك هذا أسامة مقبلاً في قوة قولك هذا الأسد مقبلاً في دلالة كلّ منهما على حضور صاحب الماهية الفرد خارجاً لا على التعيين الأول بنفسه والثاني بواسطة أل، أمّا تعيين هذا الفرد الحاضر في الخارج في أسامة وفي الأسد فناشئ من هذا، ومن مقبلاً، وليس من ذات أسامة وذات الأسد، والألف واللام في الأسد لتعريف الحضور أي واسطة الدلالة على حضور صاحب الماهية الفرد خارجاً لا على التعيين، واحتزرت بقولي في المتن: بذاته، من الأسد والثعلب في المثالين المذكورين وهما الأسد أشجع من الثعلب، وهذا الأسد مقبلاً، فإنّهما في المثال الأول لم يدلّ على هذه الماهية الحاضرة ذهنياً بذاتهما، وفي المثال الثاني لم يدلّ الأسد على صاحب الماهية الفرد الحاضر خارجاً لا على التعيين بذاته بل بواسطة الألف واللام» اهـ بتصريف وتوضيح وزيادة.

✽ فائدة:

علم الجنس مثل أسامة وتُعالة كاسم الجنس المحلّى بأل مثل الأسد والثعلب في دلالة الجميع على الماهية الحاضرة ذهنياً بدون واسطة في الأوّلين وبواسطة أل في

الآخرين، أمّا إذا جرّد اسم الجنس المحلّى بأل من أل فإنّه لا يدلّ على الماهية الحاضرة ذهنًا، بل يدلّ بدون واسطة على مجرّد الماهية في ذاتها بدون قيد الحضور الذهني ولا الخارجي لذلك لا يسمّى علم جنس ولا اسم جنس محلّى بأل بل يسمّى نكرة أو اسم جنس غير محلّى بأل.

✽ قال الشارح «ثم بيّنت أنّ العلم سواء كان علم شخص أو علم جنس ينقسم إلى اسم كزيد وأسامه، وإلى لقب وهو ما أشعر برفعة كزين<sup>(١)</sup> العابدين أو بضعة<sup>(٢)</sup> كقفة وبطة<sup>(٣)</sup>، وإلى كنية<sup>(٤)</sup> وهي ما بدئ بأب<sup>(٥)</sup> أو أمّ كأبي بكر وأمّ عمرو، وأنّه إذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير<sup>(٦)</sup> اللقب، ثم إن كان الاسم واللقب مفردين جازت إضافة الأول إلى الثاني، وجاز إتباع الثاني للأول في إعرابه على أنّه بدل كلّ أو عطف بيان وذلك نحو: سعيد كُرُّ<sup>(٧)</sup>، وإن كان مضافين نحو: عبد الله زين العابدين، أو متخالفين نحو: زيد زين العابدين، ونحو: عبد الله كُرُّ تعيّن الاتباع وامتنعت الإضافة» اهـ بتصريف.

(١) هو في الأصل لقب لعليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب.

(٢) ضعة: القياس كسر الضاد نظير عدة، وإنما فتحت تبعاً للمضارع يَضَعُ، وأصل ضعة هو وَضَعَ حذفت فاء الكلمة وهي الواو وعوض عنها تاء التانيث فصارت ضعة، وتسكن في الوقف فتصبح ضعة بهاء التانيث الساكنة ومعناها الخسة والانحطاط.

(٣) هي الطير المعلوم المسمّى بالأوز.

(٤) يقصد بالكنية في العادة التعظيم دائماً.

(٥) وقيل أو ابن أو بنت في علم الجنس كابن دأيه وبنت الأرض.

(٦) أمّا إذا اجتمعت الكنية مع الاسم فإنه يجوز تقديم أيّ منهما على الآخر لأنهما متكافئان، ولا ترتيب بين اللقب والكنية إلّا إذا قدّمت الكنية على الاسم فلا يجوز في هذه الحالة تقديم اللقب على الكنية لئلا يلزم من ذلك تقديم اللقب على الاسم وهو ممنوع.

(٧) برفع كُرُّ وجره، والكرز في الأصل اسم لخرج الراعي الذي يجعل فيه غذاءه، ثم أصبح لقباً يطلق على الرجل اللثيم والرجل الحاذق.

## \* فوائد:

- ١- من أعلام الجنس ابنُ دَائِيَّةَ للغراب<sup>(١)</sup>، وبنتُ الأرض للحصاة<sup>(٢)</sup>.
- ٢- قيل ليس في كلام العرب تلقيب الإناث، وإنما صرح العرب بتكنيتهنَّ فحسب، واعتُرضَ على ذلك بأنَّ النبيَّ كان يقول لعائشة يا حميراء، وكانت فاطمة أيضاً يقال لها الزهراء، ولأسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين، وكلُّ منها لقب لأنثى.
- ٣- في نوادر أبي زيد عن الأصمعي أنَّ قريشاً كانت لا تغيّر الأب في الكنية، تجعله بالواو في كلِّ وجه من الرفع والنصب والجرِّ فتقول: عليّ بن أبو طالب.

## الثالث: اسم الإشارة

### المتن

\* ثم قلتُ: الثالث الإشارة، وهو ما دلَّ على مسمّى وإشارة إليه كذا وذان في التذكير وذو وتي وتا وتان في التأنيث وأولاءٍ فيهما.

وتلحقهن في البعد كاف خطاب حرفية مجردة من اللام مطلقاً أو مقرونة بها إلاّ في المثنى، وفي الجمع في لغة من مدّه وهي الفصحى، وفيما سبّقتُها التنبية.

### الشرح

\* وأقول: الثالث من أنواع المعارف الإشارة وهو ما دلَّ على مسمّى وإشارة إلى ذلك المسمّى، تقول مشيراً إلى زيد مثلاً «هذا» فتدلّ لفظة «ذا» على ذات زيد، وعلى الإشارة لتلك الذات، وقولي «وهو» بالتذكير بعد قولي «الإشارة» إنّما صحَّ على

(١) انظر الهامش رقم (٥) في الصفحة السابقة.

(٢) انظر الهامش رقم (٥) في الصفحة السابقة.

وجهين، أحدهما: أنَّ «ما» من قولي «ما دلّ على مسمّى» لفظه التذكير فلما كان الضمير «هو» نفس «ما» سرى إليه التذكير منه، والثاني: أن تقدّر قولي «الإشارة» على حذف مضاف، والتقدير اسم الإشارة، فالضمير من قولي «وهو» راجع إلى الاسم المحذوف.

وتنقسم أسماء الإشارة بحسب مَنْ هي له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلي، وخمسة باعتبار الواقع، وبيان الأول أنّها إمّا مفرد أو مثنى أو مجموع، وكلّ منها إمّا مذكّر أو مؤنث، وبيان الثاني أنّهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكرين والمؤنثات. فللمفرد المذكر «هذا» وللمفردة المؤنثة «هذه» و«هاتي» و«هاتا» ولتثنية المذكرين «هذان» رفعاً و«هذين» جرّاً ونصباً، ولتثنية المؤنثتين «هاتان» رفعاً و«هاتين» جرّاً ونصباً، ولجمع المذكر والمؤنث «هؤلاء» بالمدّ في لغة الحجازيين، وبها جاء القرآن وبالقصر في لغة بني تميم.

وليست «ها» من جملة اسم الإشارة، وإنّما هي حرف جيء به لتنبيه المخاطب على المشار إليه، بدليل سقوطه منها جوازاً في قولك «ذا» و«ذاك» ووجوباً في قولك «ذلك»، ولا الكاف اسم مضمّر مثلها في «غلامك» لأنّ ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالإضافة وذلك ممّتنع لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف لأنّها ملازمة للتعريف، وإنّما هي حرف لمجرّد الخطاب لا موضع له من الإعراب، وتلحق اسم الإشارة إذا كان للبعيد، وأنت في اللام قبله بالخيار تقول «ذاك» أو «ذلك».

ويجب ترك اللام في ثلاث مسائل: إحداها: إشارة المثنى نحو ذاك وتانك، والثانية: إشارة الجمع في لغة مَنْ مدّه، تقول «أولئك» بالمدّ من غير لام فإن قصّرت قلت «أولئك» أو «أولالك»، والثالثة: كل اسم إشارة تقدّم عليه حرف التنبيه نحو «هذاك» و«هاتاك» و«هاتيك».

## الحاشية

قال الماتن «الثالث من المعارف الإشارة»<sup>(١)</sup> : وهو<sup>(٢)</sup> ما دلّ على مسمّى أي على ذات وعلى إشارة<sup>(٣)</sup> إلى هذا المسمّى نحو ذا للمفرد<sup>(٤)</sup> وذان للمثنى في التذكير، وذو وذو وذو وتي وتي وتي وتا للمفرد وتان للمثنى في التأنيث، وأولاء للجمع في التذكير والتأنيث، وتلحق أسماء الإشارة في البعد<sup>(٥)</sup> كافُ خطاب<sup>(٦)</sup> حرفية مجردة من لام البعد<sup>(٧)</sup> مطلقاً أي في الأفراد والتثنية والجمع، أو مقرونة بلام البعد إلا في المثنى، وإلا في الجمع في لغة مَنْ مدّ الجمع، وهي أي لغة المدّ في الجمع الفصحى<sup>(٨)</sup>، وإلا فيما سبقته هاء التنبيه<sup>(٩)</sup> اهـ بتصرف.

\* تنقسم أسماء الإشارة بحسب مَنْ هي له خمسة أقسام وذلك باعتبار الواقع أي باعتبار الاستعمال، إذ لم يستعمل منها إلا هذه الخمسة، وهي للمفرد المذكّر هذا

(١) ورد ذكر كلمة «الإشارة» مرّتين الأولى في المعرّف والثانية في التعريف ممّا يلزم معه الدّون والحقّ أن تكرر اللفظين لا يعدّ دوراً لأنّ المراد بالإشارة الأولى الاصطلاحية والمراد بالإشارة الثانية الإشارة اللغوية.  
(٢) قول الماتن «وهو» بالتذكير بعد قوله «الإشارة» بالتأنيث إنّما يصحّ من وجهين أحدهما: أنّ ما اسم موصول مذكّر بدليل أنّ معناه الذي وبدليل تذكير الفعل دلّ بعده قلماً كان الضمير «هو» نفس «ما» لأنّ المبتدأ هو عين الخبر سرى إلى الضمير «هو» التذكير من لفظ «ما»، والثاني: أن يكون التقدير «اسم الإشارة» على حذف مضاف مذكّر وهو «اسم» فالضمير «هو» يكون راجعاً إلى المضاف المحذوف المذكّر وهو «اسم» وليس راجعاً إلى «الإشارة» المؤنثة.

(٣) انظر الهامش رقم (١).

(٤) يشار للمفرد المذكّر أيضاً بدّاءً بهمزة مكسورة بعد الألف، وذاتٍ بهاء مكسورة بعد همزة مكسورة، وذاتٌ بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة.

(٥) ظاهره أنّ للمشار إليه مرتبتين فقط قريبي وبعدي وهو مذهب ابن مالك وأخذ به ابن هشام، ويحتمل أنّ مراد ابن هشام بالبعد في المتن ما قابل القرب فيشمّل القوسّ والبعد فيكون ابن هشام ماشياً على أنّ للمشار إليه ثلاث مراتب وهوما عليه الجمهور.

(٦) أي كافُ خطاب هي حرف، ولام البعد أيضاً حرف. (٧) انظر الهامش السابق.

(٨) مؤنث الأقصح. (٩) هاء التنبيه هي التي تنبّه المخاطب على المشار إليه.

وللمفردة المؤنثة هذه وهذي وهاتي وهاتا، ولتثنية المذكرين هذان رفعا<sup>(١)</sup> وهذين نصباً وجرأ<sup>(٢)</sup>، ولتثنية المؤنثتين هاتان رفعا<sup>(٣)</sup> وهاتين نصباً وجرأ<sup>(٤)</sup>، ولجمع المذكر والمؤنث هؤلاء بالمد في لغة الحجاز وهي الفصحى وبها جاء القرآن وبالقصر في لغة بني تميم<sup>(٥)</sup>، فالمجموع خمسة وليس ستة أقسام كما يقضي بذلك التقسيم العقلي<sup>(٦)</sup> وإنما كانت خمسة بحسب الاستعمال لأن العرب جعلوا عبارة الجمع، أي جعلوا اسم الإشارة للجمع، وهو هؤلاء للقریب وأولئك للبعيد بلفظ واحد للمذكرين والمؤنثات.

❖ الهاء حرف تنبيه، وليست من جملة اسم الإشارة، أي ليست جزءاً من أجزائه، بدليل سقوطها من جملة اسم الإشارة جوازاً<sup>(٧)</sup> في قولك «ذا» و«ذاك»، ووجوباً<sup>(٨)</sup> في «ذلك» فلا يجوز<sup>(٩)</sup> أن تقول «هذا لك».

(١) يشترط الجمهور في المثنى الحقيقي أن يكون مفردة معرباً كالزَيْدَيْن، وهذان وهذين وهاتان وهاتين عند الجمهور على صورة المثنى وصيغته فحسب وليس مثنى حقيقة ولا ملحقاً بالمثنى وهو عندهم مبني على الألف رفعاً ومبني على الياء نصباً وجرأً، أمّا ابن مالك وابن هشام فلا يشترطان في المثنى الحقيقي أن يكون مفردة معرباً فهذان وهذين وهاتان وهاتين عندهما مثنى حقيقي معرب بالحرّوف لذلك عبر ابن هشام بمصطلحات الإعراب الرفع والنصب والجرّ، ومثل هذا الكلام يقال عند الفريقيين في الأسماء الموصولة

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) انظر الهامش السابق.

(٥) ذكر الفراء في كتابه لغات القرآن أنّ القصر لغة قيس وربيعة وأسد أيضاً، ولم يخصّه بتميم.

(٦) مقتضى التقسيم العقلي أنّ أسماء الإشارة إمّا أن تكون لمفرد أو لمثنى أو لجمع، وكلّ منها مذكّر ومؤنث، فالمجموع ستة أقسام.

(٧) ويجوز أن تقول هذا وهذا أيضاً بإثبات هاء التنبيه.

(٨) ذكر ابن هشام دليلاً على أنّ «ها» ليست جزءاً من اسم الإشارة في قولك هذا وهذه هؤلاء، وحاصل هذا الدليل أنّ «ها» لو كانت جزءاً من اسم الإشارة كالزاي من زيد لما كان سقوطها بغير سبب صرفي جائزاً في قولك «ذا وذاك» بل لما كان سقوطها بغير سبب صرفي واجباً في «ذلك»، وإنما وجب سقوط الهاء في «ذلك» لأنّ لام البعد وكاف الخطاب زائدان في آخره فلو كانت هاء التنبيه زائدة أيضاً في أوله لكثرَت الزيادات كثرة تنقل بها الكلمة، فلمّا كانت هاء التنبيه تسقط جوازاً ووجوباً بغير سبب صرفي علمنا أنّها ليست جزءاً من اسم الإشارة لأن جزء الكلمة لا يسقط منها إلّا لسبب صرفي.

(٩) لأنّ هاء التنبيه ولا م البعد لا يجتمعان خوفاً من أن يتوهّم متوهّم أنّهما كلمتان مبتدأ وخبر.



\* ليست الكاف في ذاك وذلك ضميراً مثل الكاف في «غلامك» لأنّ اعتبار الكاف في ذاك وذلك ضميراً يستلزم أن تكون الكاف فيهما مجرورة بالإضافة كما هي الكاف التي هي ضمير مخفوضة في غلامك بالإضافة، وخفض الكاف بالإضافة في ذاك وذلك ممتنع لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف لأنّها ملازمة التعريف، فهي معرفة خالصة لا يشوبها تنكير يحتاج لإزالته إلى بالإضافة إلى الضمير المعرفة، كما تعرّف غلامُ النكرة الخالصة بإضافته إلى الكاف، وإنّما الكاف في ذاك وذلك حرفٌ لمجرّد الخطاب مبنيٌّ على الفتح لا موضع له من الإعراب.

\* يجب ترك لام البعد <sup>(١)</sup> في ثلاث مسائل:

١- اسم الإشارة للمثنى المذكر والمثنى المؤنث نحو ذاك وتلك، وإنّما امتنع ذلك خوفاً من أن يتوهّم متوهم أنّهما كلمتان مبتدأ وخبر، فذان وتان مبتدأ ولك خبر.

٢- اسم الإشارة لجمع الذكور ولجمع الإناث وهو أولاء في لغة المدّ وهي لغة الحجازيين، تقول فيها أولئك بالمدّ مع كاف الخطاب فقط من غير لام البعد خوفاً من أن يتوهّم متوهم أنّهما كلمتان مبتدأ وخبر، فأولاء مبتدأ ولك خبر، أمّا على لغة القصر وهي لغة تميم نحو أولى، فلننا يجوز أن نقول أولاك بكاف الخطاب فقط من غير لام البعد، أو أولاك باللام والكاف معاً <sup>(٢)</sup>.

٣- كلّ اسم إشارة تقدّم عليه هاء التنبيه لأنّ هاء التنبيه ولام البعد لا يجتمعان فلا يقال مثلاً «هذا لك» خوفاً من أن يتوهّم متوهم أنّهما كلمتان مبتدأ وخبر، فهذا مبتدأ ولك خبر، كما سبق أن ذكرنا، وإنّما يقال هَذَاكَ للمفرد المذكر وهَاتَاكَ وهَاتِيكَ للمفردة المؤنثة.

(١) من أسماء الإشارة ما لا تلحقه لام البعد ولا كاف الخطاب أصلاً ككُمّ.

(٢) ممّا ورد من اسم الإشارة الجمع مقصوراً على لغة تميم مع لام البعد وكاف الخطاب قول الشاعر:

أُولَئِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً      وَهَلْ يَعْطُ الضَّلِيلَ إِلَّا أُولَئِكَ؟

الأشابة: الاخلاط من الناس، الملك الضَّلِيل: هو امرؤ القيس، وفي الأصل الكثير الضلال المنهمك فيه، والالف في أُولَئِكَ للإطلاق.

## الرابع: الاسم الموصول

### المتن

\* ثم قلت: الرابع الموصول، وهو ما افتقر إلى الوصل بجمله خبرية أو ظرف أو مجرور تامين، أو وصف صريح، وإلى عائد أو خلفه.

ثم قلت: وهو الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما والالئ والالئ والالئ وما بمعناهن وهو من للعالم وما لغيره وذو عند طيء وذا بعدما أو من الاستفهاميتين إن لم تُلغ وأي وال في نحو الضارب والمضروب.

### الشرح

\* وأقول: الرابع من أنواع المعارف الموصول، وهو عبارة عما يحتاج إلى أمرين أحدهما: الصلة وهي واحد من أربعة أمور أحدها: الجملة، وشرطها أن تكون خبرية، أي محتملة للصدق والكذب، تقول «جاءني الذي قام» و«الذي أبوه قائم» ولا يجوز «جاء الذي هل قام» أو «الذي لا تضربه» والثاني: الظرف، والثالث: الجار والمجرور، وشرطهما أن يكونا تامين، وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿وله من في السماوات والأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته﴾، واحترزت بالتامين من الناقصين، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة، فلا يقال «جاء الذي اليوم» ولا «جاء الذي بك»، والرابع: الوصف الصريح، أي الخالص من غلبة الاسم، وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة نحو الضارب والمضروب كما سيأتي. والأمر الثاني: الضمير العائد من الصلة إلى الموصول نحو «جاء الذي قام أبوه» وشرطه أن يكون مطابقاً للموصول في الأفراد والتذكير وفروعهما، وقد يخلفه الظاهر كقوله:

سعاد التي أضناك حب سعاد وإعراضها عنك استمر وزادا

وحمل عليه الزمخشري قوله تعالى ﴿الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض

وجعلَ الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ﴿١﴾ وذلك لأنه قدّر الجملة الاسمية وهي «الذين» وما بعده معطوفة على الجملة الفعلية وهي «خَلَقَ» وما بعده، على معنى أنه سبحانه خلق ما لا يقدر عليه سواه، ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء. ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون، كما أن التقدير سعاد التي أضناك حبها للزم فساد هذا الإعراب لخلو الصلة من ضمير. وهذا في الآية خير منه في البيت، لأن الاسم الظاهر النائب عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول وهو سعاد، فحصل التكرار وهو في الآية بمعناه لا بلفظه، وأجاز في الجملة وجهاً آخر، وبدأ به، وهو أن تكون معطوفة على «الحمد لله» والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق، لأنه ما خلقه إلا نعمة، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته.

وأقول: لما فرغت من حدّ الموصول شرعت في سرد المشهور من ألفاظه، والحاصل أنها تنقسم إلى ستة أقسام، لأنها إما مفرد أو مثنى أو مجموع. وكل من الثلاثة إما لمذكر أو مؤنث. فللمفرد المذكر «الذي» وتستعمل للعاقل وغيره، فالأول نحو «والذي جاء بالصدق»، والثاني نحو «هذا يومكم الذين كنتم توعدون»، ولك في يائه وجهان: الإثبات والحذف، فعلى الإثبات تكون إما خفيفة فتكون ساكنة وإما شديدة فتكون إما مكسورة، أو جارية بوجه الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسوراً كما كان قبل الحذف وإما ساكناً. وللمفرد المؤنث «التي» وتستعمل للعاقلة وغيرها، فالأول نحو «قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها» و«قد» هنا للتوقع، لأنها كانت تتوقع سماع شكواها وإنزال الوحي في شأنها، و«في» للسببية أو الظرفية على حذف مضاف أي في شأنه، والثاني نحو «سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها» أي سيقول اليهود ما صرّف المسلمين عن التوجه إلى بيت المقدس، ولك في ياء «التي» من اللغات الخمس ما لك في يا «الذي». ولمثنى المذكر «الذان» رفعاً و«اللذين» جرّاً ونصباً. ولمثنى المؤنث «اللتان» رفعاً و«اللتين» جرّاً ونصباً. ولك فيهنّ تشديد النون وحذفها، والأصل

التخفيف والثبوت. ولجمع المذكر «الأكلى» بالقصر والمدّ، و«الذين» بالياء مطلقاً أو بالواو رفعاً. ولجمع المؤنث «اللاتي» و «اللاتي» بإثبات الياء وحذفها فيهما، وقد قرئ ﴿وَاللَّاتِي يَكْسِنُ﴾ بالوجهين، ولم يُقرأ في السبعة ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ﴾ إلا بالياء، لأنه أخفّ من «اللاتي» لكونه بغير همزة.

ومن الموصولات موصولات عامة في المفرد المذكر وفروعه وهي: «من» وأصل وصفها لمن يعقل نحو ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾، و«ما» لما لا يعقل نحو ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾، و«ذو» في لغة طيء، يقولون «جاءني ذو قام»، و«ذا» بشرطين أحدهما: أن يتقدّم عليها «ما» الاستفهامية نحو ﴿مَاذَا أُنْزِلَ رُبُّكُمْ؟﴾ أي ما الذي أنزل ربكم؟ أو «من» الاستفهامية نحو ﴿مَنْ ذَا لَقِيتَ﴾ وقول الشاعر:

وقصيدة تأتي الملوك غريبة  
قد قلتها ليقال: مَنْ ذَا قالها؟

أي من الذي قالها، وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه واستدلوا بقوله:

نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

فزعّموا أنّ التقدير: والذي تحمليه طليق، فذا موصول مبتدأ وتحملين صلة والعائد محذوف وطلّيق خبر.

الشرط الثاني: أن لا تكون «ذا» ملغاة، وإلغاؤها بأن تُركّب مع «ما» فيصير اسماً واحداً فتقول «ماذا صنعت؟» ويُنزل «ماذا» بمنزلة قولك أي شيء، فتكون مفعولاً مقدّماً، فإن قدرت «ما» مبتدأ و«ذا» خبراً فهي موصولة لأنها لم تلغ.

ومنها «أي» كقوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ أي الذي هو أشدّ، وقد تقدّم الكلام فيها.

ومنها «أل» الداخلة على اسم الفاعل كـ «الضارب» أو اسم المفعول كـ

«المضروب» هذا قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين، وزعم المازني أنها موصول حرفي، ويرده أنها لا تؤول بالمصدر وأن الضمير يعود عليها، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرف تعريف، ويرده أن هذا الوصف يمتنع تقديم معموله، ويجوز عطف الفعل عليه، كقوله تعالى ﴿فَالْمَغِيرَاتُ صَبْحاً فَأَثَرُنَّ﴾ فعطف «أثرن» على «المغيرات» لأن التقدير «فالاتي أغرن فأثرن»، والمغيرات مفعلات من الغارة، وصباحاً ظرف زمان، كانوا يغيرون على أعدائهم في الصباح، لأنهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون، ويقال إنها كانت سرية لرسول الله إلى بني كنانة، فأبطأ عليه خبرها، فجاء به الوحي إليه، والتفّع: الغبار أو الصوت، من قوله صلى الله عليه وسلم «ما لم يكن نفع أو لقلقة» أي فهيجن بالمغار عليهم صياحاً وجلبة.

## الحاشية

\* يحتاج الاسم الموصول إلى أمرين أولهما الصلة وهي واحد من أربعة أمور أحدها: الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، ويشترط في الجملة التي تقع صلة اسمية كانت أو فعلية أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب لذاتها بقطع النظر عن الواقع وعن قائلها، فلا يجوز أن نقول: جاء الذي هل قام؟ ولا أن نقول: جاء الذي لا تضربه لأنهما جملتان استفهامية وطلبية فهما غير خبريتين، وهذا هو مذهب البصريين، ويجيز الكوفيون أن لا تكون جملة الصلة خبرية ويحتجون بشواهد منها قول الفرزدق<sup>(١)</sup>:

وإني لرام نظرة قبل التي لعلّي - وإن شطت نواها - أزورها

فجاءت جملة الصلة وهي جملة اسمية «لعلّي أزورها» للتمني، والتمني إنشاء.

ويشترط في جملة الصلة أيضاً أن تكون مجهولة أي شأنها الجهل فلا يجوز أن نقول: جاء الذي حاجباه فوق عينيه، لأن كون الحاجبين فوق العينين معلوم

---

(١) وليس في ديوانه.

بالضرورة. وثانيها ظرف الزمان وظرف المكان. وثالثها الجار والمجرور ويشترط في ظرفي الزمان والمكان والجار والمجرور أن يكون كلٌّ منها تاماً<sup>(١)</sup>، وفي قوله تعالى ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ<sup>(٢)</sup> وَمَنْ عِنْدَهُ<sup>(٣)</sup> لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾<sup>(٤)</sup> اجتمع الجار والمجرور وظرف المكان التامان وهما «في السماوات» و«عنده» اللذان وقعا صلتين لِمَنْ الاسم الموصول. ورابعها الوصف الصريح أي الوصف المحض بمعنى الخالص من غلبة الاسمية<sup>(٥)</sup>، وهو الذي يمكن تأويله بفعل وهو أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين فقط لأنّه يمكن تأويلهما بفعل، وهذا الوصف الصريح الخالص من غلبة الاسمية الذي يمكن تأويله بفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول يكون صلة لال<sup>(٦)</sup>

(١) المقصود بالتمام أن تتمّ بهما وحدهما بعد الاسم الموصول الفاعلة وذلك بدون النّظر إلى المتعلّق المحذوف، لأنّا لو أخذنا بالنظر المتعلّق المحذوف لم يكن لنا ظرف زمان أو ظرف مكان أو جار ومجرور ناقصاً أبداً، فلا يقال مثلاً جاء الذي اليوم، لأنّ اليوم ظرف زمان ناقص لا تتمّ به وحده الفاعلة، لكن إذا قدرنا قام مثلاً فإنّ ظرف الزمان بالنظر إلى المتعلّق يصبح تاماً، ولا يقال جاء الذي بك، لأنّ بك جار ومجرور ناقص لا تتمّ به وحده الفاعلة، لكن إذا قدرنا فَرِحَ مثلاً فإنّ الجار والمجرور بالنظر إلى المتعلّق يصبح تاماً.

(٢) أي من المخلوقات.

(٣) وهم الملائكة.

(٤) من الآية ١٩ من سورة الأنبياء، له: جار ومجرور خبر مقدّم، مَنْ الأولى اسم موصول في موضع رفع مبتدأ مؤخّر، مَنْ الثانية مبتدأ خبره جملة لا يستكبرون الفعلية، ثم عطفت الجملة الاسمية الثانية على الجملة الاسمية الأولى بوار العطف، ويجوز أن نعطف مَنْ الثانية على مَنْ الأولى عطف مفرد على مفرد فتكون جملة لا يستكبرون مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، أو في موضع نصب حال مِنْ «مَنْ» الأولى والثانية.

(٥) احترز بهذا القيد عن الأجرع والأبطح فإنّهما غلبت عليهما الاسمية والأجرع مذكّر جرعاء وهو في الأصل وصف لكلّ أرض لا تنبت شيئاً ثم غلب عليه الاسمية فصار اسماً مختصاً بالأرض المستوية ذات الرّمل التي لا تنبت شيئاً، والأبطح مذكّر بطحاء وهو في الأصل وصف لكلّ مكان فيه بطح من الوادي ثم غلب عليه الاسمية فصار اسماً مختصاً بالأرض المتسعة على الغالب، أمّا الراشد مثلاً فإن كان اسم فاعل قال اسم موصول وراشد خلص من غلبة الاسمية فهو صلتها، وإن كان راشد اسماً نكرة فقد غلبت عليه الاسمية وتكون ال حرف تعريف، وإن كان راشد علماً فقد غلبت عليه الاسمية وتكون ال حرفاً زائداً.

(٦) أما ال الداخلة على اسم التفضيل فليست اسماً موصولاً باتفاق لأنّ اسم التفضيل لا يؤوّل بفعل فهو ممّا تطلب عليه الاسمية، وأمّا ال الداخلة على الصفة المشبهة فالأظهر أنّها ليست اسماً موصولاً لأنّ الصفة المشبهة معناها التّكثّر فلا تؤوّل بالفعل الذي معناه التّغير فهي ممّا يغلب عليه الاسمية.

الموصولة خاصة، وأل الموصولة هذه اسم موصول بمعنى الذي وذلك نحو الضارب<sup>(١)</sup> بمعنى الذي ضَرَبَ بصيغة المعلوم والمضروب<sup>(٢)</sup> بمعنى الذي ضُرِبَ بصيغة المجهول.

والأمر الثاني الضمير العائد المطابق للموصول في الأفراد وفرعيه وهما التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التأنيث، ولا يخلف الاسم الظاهر الضمير العائد إلى الاسم الموصول في النثر عند الجمهور لأنَّ مبنى النثر على السعة ويخلفه عندهم في الضرورة الشعرية<sup>(٣)</sup> فقط، وهذا إذا حدث يعدَّ شاذًّا يحفظ ولا يقاس عليه كقول الشاعر:

سعاد التي أضناك حُبُّ سعادا  
أي التي أضناك حبُّها.

وإعراضُها عنك استمرَّ وزاد<sup>(٤)</sup>

(١) أل في اسم الفاعل كالضَّارِبِ واسم المفعول كالمضروب اسم موصول بشرط أن يقصد باسم الفاعل واسم المفعول الحدث لا الثبوت وأن لا يتقدَّم لهما ذكر، فإن قصد بهما الثبوت نحو المؤمن والكافر، أو تقدَّم لهما ذكر نحو: جاءني ضاربٌ فأكرمْتُ الضَّارِبَ، فإنَّ أل تكون في المؤمن والكافر والضَّارِبِ حرف تعريف باتفاق لأنها للعهد الذهني في المؤمن والكافر وللعهد الذكري في الضارب.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) لذلك لا يجوز تخريج القرآن على الضرورة، لأنَّ القرآن ليس شعراً فلا ضرورة فيه، وقائله ليس شاعراً يقع في الضرورات بل هو الله خالق كل شيء والقادر على تصريف كل شيء.

(٤) أضنَى فعل ماضٍ مبنيٌّ على فتح مقدَّر على الألف للتعذر الكاف مفعول به مقدَّم وحُبُّ فاعل مؤخَّر، حُبُّ سعادا: من إضافة المصدر لمفعوله والألف للإطلاق، وإعراضُها: الواو عاطفة لجملة اسمية على جملة اسمية، ويحتمل أنَّ الواو واو الحال والتقدير: سعاد التي أضناك حُبُّ سعادا حال كونها معرضة، وتكون الجملة الاسمية بعد الواو في موضع نصب حال، وإعراضُها من إضافة المصدر لفاعله، عنك: جار ومجرور متعلِّق بإعراض المصدر المشتقَّ عند الكوفيين وحال من إعراض المصدر الجامد عند البصريين لأنَّ أشباه الجمل بعد المعارف أحوال وإعراض نكرة تعرَّقت بالضمير المعرفة المضاف إليه، والشطر الثاني من البيت معطوف بالواو على الشطر الأول، والنكتة في إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير العائد إلى الاسم الموصول في البيت هي التلذُّذ بذكر اسم المحبوبة بحروف مرتَّتين، بالإضافة إلى المحافظة على وزن الرجز وقافيته.

وكقول مجنون ليلي<sup>(١)</sup> :

فيا ربَّ ليلي أنتَ في كلِّ موطنٍ وأنتَ الذي في رحمةِ الله أطمعُ

أي وأنتَ الذي أطمع في رحمته.

أمَّا الزمخشري فقد ذهب إلى أنَّ جواز إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير العائد إلى الاسم الموصول ليس مقصوداً على الضرورة الشعرية وحدها كما يقول الجمهور بل يجوز عنده في سعة النثر أيضاً، وقد أجراه في القرآن فحمل عليه قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾<sup>(٢)</sup> ، وجعلَ الظلماتِ والنَّورَ<sup>(٣)</sup> ، ثمَّ الذين كفروا برَّبِّهم<sup>(٤)</sup> يَعْدِلُونَ<sup>(٥)</sup> ، فقد عدَّ الزمخشري «ربَّ» اسماً ظاهراً عائداً إلى الاسم الموصول «الذين» ورابطاً لجملة الصلة وهي «كفروا برَّبِّهم يعدلون» بهذا الاسم الموصول، واعتبر هذا الاسم الظاهر<sup>(٦)</sup> حالاً في ذلك محلَّ ضمير الهاء المجرور بالباء الذي حذف، إذ الأصل «به يعدلون»، وقد عطف الزمخشري الجملة الاسمية المكوَّنة من المبتدأ وهو «الذين» وصلته والخبر وهو جملة «يعدلون» بثمَّ على الجملة الفعلية التي هي صلة الاسم الموصول «الذي» وهي جملة ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ

(١) هو قيس بن الملوِّح بن مزاحم العامريَّ شاعر غزل من المثيمين من أهل نجد لم يكون مجنوناً وإنما لقَّب بذلك لهيامه في حبِّ ليلي بنت سعد، توفي في سنة ٦٨ هـ.

(٢) جمع السماوات وأفرد الأرض مع أنَّها مثلَّهنَّ لأنَّ طبقات السماوات مختلفة بذاتها متفاوتة بآثارها وحركاتها، وقُدِّم السماوات على الأرض لشرفها وعلوِّ مكانها وتقدُّم وجودها.

(٣) جَعَلَ بمعنى خَلَقَ فهي مثله تتعدَّى لمفعول به واحد هو الظلمات وما عطف عليه، وجمع الظلمات لأنَّ المراد بها الضلال والضلال متعدّد، وأفرد النَّور لأنَّ المراد به الهدى والهدى واحد.

(٤) برَّبٍّ: جار ومجرور متعلِّق بيعدلون والمعنى: الذين كفروا يعدلون برَّبِّهم غيره، ويكون غيره مفعولاً به محذوفاً ليعدلون، ويجوز أن تكون الباء في «برَّبِّهم» بمعنى «عن» فيكون الفعل يعدلون لازماً لا مفعولاً به له ويكون الجار والمجرور متعلِّقاً بيعدلون ويكون المعنى: يعدلون عن ربِّهم إلى غيره، ويجوز أن يتعلَّق الجار والمجرور بكفروا، والمعنى: الذين كفروا برَّبِّهم يعدلون أي يميلون عن الهدى.

(٥) آية ١ من سورة الأنعام.

(٦) عدل عن الضمير إلى لفظ الربِّ لما فيه من مهابة الاسم وإجلال المسمَّى.

(٧) عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية أو العكس سائغ لكنَّه خلاف الأولى.



والأرض»<sup>(٧)</sup> ويكون التقدير عنده «خلق - هو - السماوات والأرض» أي «خَلَقَ اللَّهُ ما لا يقدر عليه سواه» ثم «الذين كفروا يعدلون»<sup>(١)</sup> «بربهم غيره» أي «ثم الذين كفروا يعدلون به ما لا يقدر على شيء»<sup>(٢)</sup> «ولولا أن أصل «بربهم» في قوله تعالى ﴿ثم الذين كفروا بربهم يعدلون﴾ على تقدير الزمخشري الذي ذكرناه هو «ثم الذين كفروا يعدلون به ما لا يقدر على شيء» أي بتقدير الضمير وهو الهاء في «به» ووضعه موضع الاسم الظاهر وهو «رب» في «بربهم» كما أن الأصل في البيت السابق هو «سعاد التي أضناك حبها» بتقدير الضمير وهو «ها» في «حبها» ووضعه موضع الاسم الظاهر وهو «سعاد» للزم فساد رأي الزمخشري لخلو الصلة في البيت وفي الآية حينئذ من ضمير<sup>(٣)</sup> عائد إلى الموصول وهو لا يجوز، وأن يخلف الاسم الظاهر وهو «رب» الضمير وهو «الهاء» في الآية خير من أن يخلف الاسم الظاهر وهو «سعاد» الضمير وهو «ها» في بيت الرجز، لأن الاسم الظاهر وهو «سعاد» النائب عن ضمير «ها» في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول وهو سعاد الأولى فحصل التكرار اللفظي المكروه حتى لو قصد بهذا التكرار التلذذ بذكر المحبوبة، أما الاسم الظاهر وهو «رب» في «بربهم» الخلف عن الضمير في «به» في الآية فهو بمعنى الاسم الموصوف بالموصول وهو «لله» لا بلفظه فلم يحصل التكرار اللفظي المكروه، وأجاز الزمخشري أيضاً في جملة «الذين كفروا بربهم يعدلون» وجهاً آخر وبدأ به وقدمه في كتبه على توجيهه السابق ومقتضى هذا الوجه أن تكون الجملة الاسمية وهي «الذين كفروا بربهم يعدلون» معطوفة بثم على جملة «الحمد

(١) أو ثم الذين كفروا يعدلون عن ربهم إلى غيره، أو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون أي يميلون عن الهدى.  
(٢) أو ثم الذين كفروا يعدلون عنه إلى ما لا يقدر على شيء، أو ثم الذين كفروا به يعدلون أي يميلون عن الهدى.

(٣) هذا على اعتبار أن أو الجماعة في كفروا لا تصلح أن تكون عائداً عند الزمخشري خلافاً للجمهور، وقد فضل الزمخشري أن يكون العائد إلى «الذين» الضمير في «به» الذي حل محله الاسم الظاهر في «بربهم» ليحصل تشابه بين العائد إلى «الذي» وهو فاعل خَلَقَ وجعل ضمير الغائب المفرد المستتر «هو» وبين العائد إلى «الذين» وهو ضمير الغائب المفرد المتصل المجرور بالباء في «به».

لِلَّهِ عطف جملة اسمية على جملة اسمية والمعنى أَنَّ اللَّهَ حقيق بالحمد على ما خلق من السموات والأرض والظلمات والنور لأنَّه ما خلقه إلا نعمة، ثم الذين كفروا برَّبِّهم يعدلون به غيره أو يعدلون عنه إلى غيره أو يميلون عن الهدى فيكفرون نعمته التي خلقها وهي السموات والأرض والظلمات والنور، وعلى هذا الوجه<sup>(١)</sup> يكون العائد عند الجمهور وعند الزمخشري واحداً وهو واو الجماعة خلافاً للوجه السابق فإنَّ العائد فيه عند الجمهور هو واو الجماعة وعند الزمخشري الاسم الظاهر وهو «رب» في «برَّبِّهم» الذي حلَّ محلَّ الضمير في «به»، والأوجه هو رأي الزمخشري في الوجه الآخر لمطابقته رأي الجمهور ولكون الرابط هو واو الجماعة التي تطابق الموصول الذي تعود إليه وهو «الذين» في المعنى وفي التذكير والجمع.

\* سرد المصنَّف الأسماء<sup>(٢)</sup> الموصولة المشهورة فقط، أما خلاف المشهور من الأسماء الموصولة فهو: ذات، وذوات، وإلَّا بمعنى الذين، وأم في لغة حمير.

\* ذكر المصنَّف في المتن أَنَّ «مَنْ» اسم موصول للعالم، وذكر في الشرح أنَّها للعاقل، ولعلَّه فعل ذلك ليشير إلى جواز التعبيرين، والأوَّل مصطلح «العالم» ليشمل اللَّه تعالى الذي لا يقال فيه العاقل وإنما يقال فيه العالم.

\* قال تعالى ﴿وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (الآية ٣٣ من سورة الزُّمَر).

جاء بالصِّدْق: أي محمد، صدَّق به: هم أبو بكر والمؤمنون، والذي بمعنى الذين لأنَّها تشمل الذي جاء بالصِّدْق والذي صدَّق به وهم جميعاً من العقلاء، وقد نزلت صدَّق به في أبي بكر الصِّديق، وبها سمِّي الصِّديق.

(١) في الحقيقة الجمهور يوافق على رأيي الزمخشري كليهما، لكنَّ واو الجماعة هي العائد الرابط عندهم في الحالين.

(٢) الأسماء الموصولة على قسمين: نصٍّ ومشترك، فالنَّص هو الذي يستعمل بلفظ واحد لمعنى واحد كالذي مثلاً، والمشترك هو الذي يستعمل بلفظ واحد لمعانٍ مختلفة، وقَدَّم النصُّ في الذكر في المتن والشرح لشرقه.

\* قال تعالى ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تَوَعَدُونَ﴾ (من الآية ١٠٣ من سورة الأنبياء).

يومكم: أي يوم ثوابكم، الذي اسم موصول لغير العاقل لأنّه نعت لغير عاقل هو اليوم وهو مبنيّ على السكون في موضع رفع، وجملة «كنتم توعدون» صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب والعائد ضمير متّصل مبنيّ على الكسر في موضع جرّ وهو محذوف والتقدير «به»، والتاء ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في موضع رفع اسم كان والميم حرف دالّ على الجمع وجملة توعدون من الفعل ونائب الفاعل في موضع نصب خبر كان.

يجوز في ياء «الذي» وجهان هما الإثبات والحذف، فعلى الإثبات تكون الياء إمّا مخفّفة فتكون «الذي» مبنيّة على السكون في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ، وإمّا مشدّدة فتكون «الذي» إمّا مبنيّة على الكسر في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ، وإمّا مشبهة وجوه الإعراب أي محرّكة بالحركات الثلاث، وهي في هذه الحالة لا تعدّ معربة بل هي مبنيّة على واحدة من الحركات الثلاث فهي مبنيّة على الضمّ في موضع رفع عند وجود عامل الرفع، ومبنيّة على الفتح في موضع نصب عند وجود عامل النصب، ومبنيّة على الكسر في موضع جرّ عند وجود عامل الجرّ. وهناك لغة أخرى في «الذي» هي حذف أل منه مع بقاء الياء ساكنة. وعلى الحذف يكون الحرف الذي قبل الياء المحذوفة وهو الدالّ إمّا مبنيّاً على الكسر<sup>(١)</sup> في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ، وإمّا مبنيّاً على السكون في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ.

---

(١) كما كان مكسوراً قبل حذف الياء.

﴿قال تعالى ﴿قد سمع الله قولَ التي تُجادلكَ في زوجها وتشتكي إلى الله﴾﴾<sup>(١)</sup>  
(من الآية ١ من سورة المجادلة).

قد حرف للتوقع لأن المرأة التي تجادلک في زوجها كانت تتوقع سماع الله شكاوها وإنزال الوحي في شأنها، التي: اسم موصول للمفرد المؤنث العاقل، في: حرف جرّ معناه السببية على المجاز، أو معناه الظرفية على المجاز أيضاً، زوجها: على تقدير مضاف أي في شأن زوجها، وتشتكي إلى الله: الواو حرف عطف والجملة لا موضع لها من الإعراب لأنها معطوفة على جملة تجادلک التي هي صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب، ويجوز أن تكون الواو واو الحال وجملة تشتكي إلى الله في موضع نصب حال من «التي» والعامل في الحال هو الفعل «سمع»<sup>(٢)</sup>.

﴿قال تعالى ﴿سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها﴾﴾ (من الآية ١٤٢ من سورة البقرة).

(١) نزلت الآية في أوس بن الصامت لما ظاهر من زوجته خولة بنت ثعلبة فاشتكت إلى الرسول فقال لها حرمت عليه فقالت انظر في أمري فإنّي لا أصبر عنه فقال الرسول حرمت عليه، وكوّرت وهو يقول لها حرمت عليه، فلما أيسأت اشتكت إلى الله فانزل الآية، واختلفت الروايات في نصّ مجادلتها ففي بعضها أنّه أكل شبابي، فرشت لي بطني فلما كبر سنّي ظاهر منّي ولي صبيّة صغار إن ضممتهم إليه ضاعوا وإن ضممتهم إليّ جاعوا والرسول يقول لها اتقي الله فإنّه ابن عمك فما برحت حتى نزلت الآية فقال لها الرسول ليعتق رقبة قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت إنّ شيخ كبير ما به من صيام فقال يطعم ستين مسكيناً قالت ما عنده من شيء يتصدق به قال فإنّي سأعيه بفرق من تمر «الفرق بتحريك الراء ستة عشر رطلاً وبتسكينها سبعمائة وعشرون رطلاً» قالت يا رسول الله وأنا سأعيه بفرق آخر، قال أحسنت فاذهبي وأطعمي ستين مسكيناً وراجعي ابن عمك.

(٢) العامل في الحال هو دائماً العامل في صاحب الحال، وصاحب الحال هنا هو الاسم الموصول «التي»، والعامل في صاحب الحال في الآية هو الفعل «سمع» لأنّ هذا الفعل عمل في المفعول به وهو «قول» النصب، ثم أضيف هذا المفعول به الذي هو معمول سمع وهو «قول» إلى «التي»، والمضاف وهو «قول» هو الذي يعمل الجرّ في المضاف إليه «التي» على أرجح الأقوال، وحيث أنّ «قول» التي عملت الجرّ في «التي» هي في الوقت نفسه معمول للفعل «سمع»، فإنّ الفعل سمع يكون إذن هو عامل الجرّ في «التي» صاحب الحال بطريقة غير مباشرة.

من الناس: جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائنين حال منصوب بالياء من السّفهاء لأنّ أشباه الجمل بعد المعارف أحوال، والعامل في الحال هو الفعل سيقول، ما: اسم استفهام مبنيّ على السكون في موضع رفع مبتدأ والاستفهام إنكاري، ولآهم: أي صرّفهم إلى التوجّه إلى مكّة وجملته «ولآهم» في موضع رفع خبر المبتدأ، وجملته «ما ولآهم» في موضع نصب مقول القول، قبلتهم التي كانوا عليها: التي اسم موصول للمفرد المؤنث غير العاقل وكانوا عليها أي كانوا ثابتين أو مستمرّين عليها وهي بيت المقدس، وفي عليها مضاف محذوف تقديره على اعتقادها أو على استقبالها.

\* يجوز في اللّذَانِ واللّذَيْنِ واللّتَانِ واللّتَيْنِ تشديد النون فيقال اللّذَانِ واللّذَيْنِ واللّتَانِ واللّتَيْنِ، وقد قرئ في السبع ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾<sup>(١)</sup> بتشديد النون، أمّا أكثر السبعة فقد قرأوا ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ بتخفيف النون، ويجوز فيها أيضاً حذف النون<sup>(٢)</sup> فيقال اللّذَا واللّذَيّ واللّتَا واللّتَيّ، والأصل تخفيف النون مع ثبوتها.

\* القياس أن يقال في مثني الذي والتي اللّذَيَانِ واللّذَيَيْنِ واللّتَيَانِ واللّتَيَيْنِ كما يقال في مثني القاضي القاضيان والقاضِيَيْنِ ببقاء ياء المفرد بعد التثنية، لكنهم فرقوا بين المعرب والمبنيّ، فحذفوا الياء من المفرد المبني فقط عند تثنيته فقالوا اللّذَانِ واللّذَيْنِ واللّتَانِ واللّتَيْنِ، ومثل هذا الذي قلناه في تثنية الاسم الموصول المفرد نقوله في تثنية اسم الإشارة المفرد ذاوتا فيقال فيهما ذَانِ وَتَانِ وَذَيْنِ وَتَيْنِ بحذف الألف من آخر المفرد عند التثنية ولا يقال ذَيَانِ وَذَيَيْنِ وَتَيَانِ وَتَيَيْنِ بقلب ألف المفرد ياء عند التثنية.

(١) من آية ٢٩ من سورة فصلت.

(٢) الحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللّذَانِ واللّتَانِ في حالة الرفع فقط، ولا يحذفونها في حالتي النصب والجرّ خوفاً من الالتباس بالمفرد على الرغم من أنّ المفرد بلام واحدة والمثنى بلامين.

\* لجمع المذكر العاقل وغير العاقل «الألَى» بالقصر<sup>(١)</sup> والمذكر<sup>(٢)</sup>، و«الذين» بالبناء على الياء عند الجمهور في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ، أو بالإعراب بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً عند ابن مالك وابن هشام نحو قول الشاعر:

نحن اللّذون صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا      يوم النُّخَيْلِ غَارَةً ملحاحا<sup>(٣)</sup>

وتكتب بلامين في حالة الإعراب أي اللّذون واللّذين، بخلاف حالة البناء فإنّها تكتب بلام واحدة أي الذين.

وربّما استعملت «الألَى» في جمع المؤنث العاقل نحو قول مجنون ليلى:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا      وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ<sup>(٤)</sup>

(١) من شواهد القصر قول الشاعر: نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا قوله «الألى» لجمع المذكر العاقل ويلزمه ال حتى لا يلتبس بإلى حرف الجرّ، ولهذا يكتب بغير واو فلا يجوز «الأولى» لوجود ال، بخلاف اسم الإشارة «أولى» فإنّها تكتب بواو بعد الهمزة أي «أولئك» وذلك لعدم وجود ال فيها، ولكي لا يلتبس بإلى الجارة لو حذف الواو.

(٢) من شواهد المدّ قول كثير عزة:

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَوْلَاءَ كَأَنَّهُمْ      سيوف أجاد القين يوماً صقالها

قوله «الأولاء» لجمع المذكر العاقل، أبى فعل ماضٍ مصدره الإبابة، للشُّمِّ: جمع أشم من الشَّمَم وهو جارٍ مجرور في موضع نصب مفعول به واللام زائدة وفي الكلام حذف والتقدير: أبى الله ضررَ الشُّمِّ فحذف المفعول به المضاف وهو ضررَ وحل محلّه المضاف إليه فأصبح مفعولاً به، القين: الحداد، صقالها: أي جلاءها.

(٣) غارة: مفعول لأجله وهو اسم مصدر لاغان ويجوز أن تكون حالاً على التأويل بمفجرين اسم السفاعل المشتقّ، ملحاحاً: من ألحّ السحاب أي دام مطره، يقصد تتابع الهجمات وقت الصباح.

(٤) حبّها: أي حبّ ليلى، الألى: أي النساء، حلّت: ليلى، حلّ: بالبناء للمجهول، ومنّ: بكسر الميم حرف جرّ، وقبل: ظرف زمان مبني على الضمّ لانقطاعه عن الإضافة لفظاً لا معنى في موضع جرّ بمنّ، ويجوز أن يكون حلّ بصيغة المعلوم فيكون فاعله الاسم الموصول «منّ» يفتح الميم ويكون التقدير «لم يكن حلّ منّ كان قبلها فيه»، وعندني أنّه لا داعي إلى هذا الاحتمال لأنّه لا يضيف معنى جديداً للبيت، ثمّ إنّ فيه حذف أشياء لا يحسن حذفها كالمضاف إليه وعائد الصلّة، لأنّ التقدير حينئذ يكون «لم يكن حلّه منّ كان قبلها»، ثم إنّ في التقدير أيضاً إنزالاً للقيمة الفنية لمعنى البيت لأنّه يوهّم أنّ الشاعر كانت له حبيبة قبلها، ولكنّ الأخيرة أحبّ إليه، وهو لا يريد ذلك، بل يريد أن يقول إنّ قلبه حلّت منه ليلى مكاناً لم يحل به أحد قبلها قط. وقبل: ظرف زمان مبني على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً لا معنى.

وقد تستعمل «الألئى» في جمع المؤنث غير العاقل ومنه قول أبي نؤيب الهذلي:

وتُبْلِي الألئى يستلثمون على الألئى تراهنَّ يومَ الرّوع كالحدِّ القُبْلِ (١)

\* لجمع المؤنث العاقل وغير العاقل اللأئى واللأئى بإثبات الياء وحذفها فيهما، وقد قرئ في السبعة «واللأئى يئسن» (٢) بالوجهين، أي بحذف الياء وإثباتها، ولم

(١) تُبْلِي: فعل مضارع مصدره الإبلاء مرفوع بضمة مقدّرة للنقل وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى المنون بمعنى الموت المذكورة في البيت السابق، الألئى بمعنى الذين فهي جمع مذكر عاقل وهي مفعول به لتُبْلَى مبني على السكون في موضع نصب، اللأئى: هي الدرع، على الألئى: جار ومجرور حال من واو الجماعة فاعل يستلثمون والفعل يستلثمون هو العامل في الحال، أو الأصل «على الأفراس الألئى» فحذف المنعوت وأقيم النعت مقامه، والتقدير: تبلي المنون الذين يستلثمون حالة كونهم على الألئى أو على الأفراس الألئى تراهنَّ يومَ الرّوع كالحدِّ القُبْلِ، وهذه الألئى الثانية بمعنى اللأئى كما هو واضح وهي جمع لمؤنث غير عاقل هو الأفراس كما ذكرنا، الرّوع: الفزع والمراد هنا الحرب، كالحدا: الحدّ كعنب جمع حداة كعنب وهي طائر معروف، والجار والمجرور في موضع نصب مفعول به ثانٍ لتَرَى والهاء مفعول به أوّل والنون المشدّدة نون النسوة، وهي هنا حرف لأنها ليست فاعلاً، وإنما شدّدت لاتصالها بالضمير، وفاعل تراهنَّ ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، القُبْلِ: جمع قُبْلَاء مثل حُمَر وحمراء وهي التي في أعينها قُبْل أي حَوَل وهي نعت للحدا.

(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق والآية كاملة «واللأئى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدّتهنّ ثلاثة أشهر» اللأئى اسم موصول مبني على السكون في موضع رفع مبتدأ، وجملة يئسن من الفعل وفاعله نون النسوة صلة الموصول، من المحيض: جار ومجرور متعلّق بيئسن، من نسائكم: جار ومجرور ومضاف إليه وحرف دالّ على الجمع والجار والمجرور حال من نون النسوة والعامل في الحال هو الفعل يئسن، فعدّتهنّ ثلاثة: مبتدأ وخبر والجملة في موضع جزم جواب الشرط، والشرط وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ اللأئى، ويجوز أن تكون جملة فعدّتهنّ ثلاثة من المبتدأ والخبر في موضع رفع خبر المبتدأ اللأئى والفاء حرف رابط لجملة الخبر بالاسم الموصول المبتدأ وهي في هذا شبيهة بالفاء التي تربط جواب الشرط باسم الشرط لما بين الاسم الموصول الذي تكون صلته جملة فعلية واسم الشرط من الشّبّه في العموم والإبهام، وعلى هذا الإعراب يكون جواب الشرط محذوفاً تفسّره جملة الخبر والتقدير «واللأئى يئسن من المحيض من نسائكم فعدّتهنّ ثلاثة أشهر إن ارتبتم فعدّتهنّ ثلاثة أشهر» وحرف الشرط إنّ المحرك بالكسر لالتقاء الساكنين وفعله ارتبتم وجوابه المقدّر فعدّتهنّ ثلاثة أشهر معترض بين المبتدأ وهو اللأئى وبين الخبر المذكور وهو فعدّتهنّ ثلاثة أشهر.

يُقرأ «واللاتي يأتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهن أربعاً منكم»<sup>(١)</sup> في السبعة<sup>(٢)</sup> إلا بالياء، لأن اللاتي بالياء أخف من اللاتي بالياء لكون اللاتي بغير همزة، فلخفة اللاتي ثبتت الياء، ولثقل اللاتي بسبب الهمزة حذفت الياء جوازاً.

\* قال تعالى ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾ (من الآية ١٩ من سورة الرعد).

أفمن: الهمزة للاستفهام الإنكاري، والاستفهام الإنكاري بمعنى النفي، والمقصود إنكار أن تقع شبهة في تشابههما، وهذه الهمزة داخلة على محذوف والفاء عاطفة على ذلك المحذوف، والتقدير: أيستوي المؤمن والكافر، فمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى، والمعنى: لا يستوي المؤمن والكافر، فمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى. والمراد بالأعمى أعمى القلب، ومن في هذه الآية اسم موصول من الأسماء الموصولة العامة التي تكون في المفرد وفرعيه وهما المثنى والجمع وفي المذكر وفرعه وهو المؤنث، وهي هنا لمن يعقل، وهذا هو أصل وضعها، وربما استعملت في غير العاقل.

---

(١) من الآية ١٥ من سورة النساء، اللاتي اسم موصول مبتدأ وجملة يأتين الفاحشة أي يفعلن الزنا صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب وهي فعل مضارع وفاعل ومفعول به، فاستشهدوا؛ فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعل والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ وقرنت بالفاء الزائدة لأن الاسم الموصول الذي وقع مبتدأ وكانت صلته جملة فعلية يشبه اسم الشرط في العموم والإبهام فيقتدرن خبره بالفاء خصوصاً إذا أخبر عنه بجملة طلبية مثل استشهدوا، وقيل إن اللاتي مبتدأ مؤخر وخبره مقدم محذوف والتقدير «فيما يتلى عليكم حكم اللاتي» فحذف الجار والمجرور الخبر المقدم وحذف المضاف إلى المبتدأ وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا نظير إعراب سيبويه لقوله تعالى ﴿والزانية والزاني فاجلدوا﴾ والسارق والسارقة فاقطعوا، أي فيما يتلى عليكم حكم الزانية وحكم السارق، وتكون فاستشهدوا، فاجلدوا، فاقطعوا، دالة على الخبر والمضاف المحذوفين لأنها بيان لهما وتكون الفاء حرف تفسير، وقد تعرب اللاتي اسماً موصولاً في موضع نصب مفعولاً به لفعل محذوف تقديره اقصدوا اللاتي وتكون الفاء حرف عطف وجملة استشهدوا معطوفة بالفاء على جملة اقصدوا المقدرة.

(٢) أي أن القرء السبعة جميعاً قرأوا هذه الآية بالياء.



﴿ ما عندكم يَنفَدُ وما عند الله باقٍ ﴾ (من الآية ٩٦ من سورة النحل).

ما: من الأسماء الموصولة العامة التي أصل وضعها لما لا يعقل كما في هذه الآية، وقد تستعمل للعقلاء، نَفِدَ يَنْفَدُ من باب فرح يفرح.

﴿ من الأسماء الموصولة العامة «ذو» عند جمهور طيء وهي بمعنى الذي يقولون: جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، فيبنونها على السكون في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جرّ، وبعض طيء يقولون: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذى قام، فيعربونها إعراب الأسماء الخمسة وهو شاذ.

﴿ قال الأعشى مفتخرًا بشعره:

وقصيدة تأتي الملوك غريبةً قد قلّتها ليقالَ مَنْ ذا قالها؟

قصيدة على وزن فعيلة من القصد بمعنى مفعولة أي مقصودة على اعتبار أن الشاعر يقصدها بالانشاء والتجويد والاتقان، ويحتل أن تكون فعيلة من القصد أيضاً بمعنى فاعلة أي قاصدة، كأنها تقصد الممدوح أو المهجّو أو من قيلت فيه على سبيل الغزل أو غيره، وقيل إنّ قصيدة مشتقة من قولهم قصدتُ العودَ من الشجرة إذا قطعته منها كأنّ الشاعر يقطعها من كلامه ومن خاطره، وقيل هي من القصيد وهو المخّ السمين أي كأنها سمينة والسمين محمود، وهي عند العروضيين جملة من الأبيات على بحر واحد أقلّها سبعة وقيل عشرة، وما دون ذلك لا يسمّى قصيدة بل قطعه.

وقصيدة: الواو واو ربّ وهي نائية عن ربّ المقدرة الجارة، ليقال: المصدر المؤول من الفعل المضارع وأن المضمر جوازاً بعد لام التعليل في موضع جرّ بهذه اللام والجار والمجرور متعلّق بقُلَّتْها، مَنْ: اسم استفهام مبني على السكون في موضع رفع مبتدأ وذا اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في موضع رفع

خبر المبتدأ وجملة قالها صلة الموصول لا موضع لها من الأعراب والعائد هو الضمير المستتر جوازاً فاعل قال والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع نائب فاعل يقال، ويجوز إعراب مَنْ ذا كلّها اسم استفهام في موضع رفع مبتدأ وجملة قالها في موضع رفع خبر المبتدأ، والجملة بكاملها من المبتدأ والخبر في موضع رفع نائب فاعل ليقال، ولا يكون البيت ممّا نحن فيه إذ لا يوجد على هذا الإعراب في البيت ذا الموصولة العامة التي هي بمعنى الذي.

❖ قال المعلق «هذا البيت من كلام أبي بصير الأعشى ميمون بن جندل» وهذا الترتيب مخالف للقاعدة القاضية بتأخير اللقب عن الاسم وجوباً، لكن أناساً درجوا الآن على عدم التقيد عموماً بما تقضي به قاعدة الترتيب في الاسم واللقب والكنية، وعدّوا ما فعلوه صحيحاً، والأمر هنا مختلف فلعلّ المعلق هنا مصيب، فإنّ الأعشى أشهر من ميمون بل جلّ المثقّفين ومَنْ اختصاصهم الأدب لا يعرفون «ميمون»، واللقب إذا كان أشهر من الاسم جاز أن يقدّم عليه.

❖ اشترط الجمهور في «ذا» لكي تعدّ اسماً موصولاً من الموصولات العامة بمعنى «الذي» شرطين، أحدهما لزوم أن يتقدّم عليها «ما» الاستفهامية أو «مَنْ» الاستفهامية، والثاني أن تعدّ كلمة مستقلة، بمعنى أن لا تركب «ذا» مع «ما» أو «مَنْ» بحيث يصيران معاً كلمة واحدة أي اسماً واحداً للاستفهام.

وقد خالف الكوفيون في لزوم<sup>(١)</sup> الشرط الأول، واستدلّوا على عدم لزومه بقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

(١) لكن إذا وجد ذلك الشرط فلا مانع عند الكوفيين منه.

(٢) هو يزيد بن زياد بن ربيعة الملقّب أبوه زياد بمفرغ الحميري وهو شاعر هجاء مقذع وغزل رقيق توفي في سنة ٦٩ هـ وهذا البيت من كلمة قالها بعد أن خرج من سجن عبّاد بن زياد بن أبي سفيان، وكان الشاعر قد هجاه وملاّ البلاد من هجوه وكتبه على الحيطان فلمّا ظفر به عبّاد ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامل الشاعر ثم أمّال سجنه فكلموا فيه معاوية فأخرجه وقدمت له فرس أو بغلة فركبها فنفرت فكان ممّا قاله لها هذا البيت.

عَدَسٌ ما لعبادٍ عليكِ إمارةٌ نجوت<sup>(١)</sup> وهذا تحملين طليقٌ

عَدَسٌ: اسم صوت<sup>(٢)</sup> يزجر به الفرس أو البغلة، إمارة<sup>(٣)</sup>: أي حكم وولاية، ما: حرف نفي ملغى لا يعمل عمل ليس عند التميميين أصلاً، وهو هنا ملغى أيضاً عند الحجازيين لعدم تحقق شرط من شروط الأعمال الأربعة عندهم وهو أن يكون اسمها مقدماً وخبرها مؤخراً، لعباد: جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف مرفوع خبر مقدّم، عليك: جارٌّ ومجرور متعلق بإمارة المصدر لأنّه مشتقٌّ عند الكوفيين، أو بمحذوف منصوب حال منه لأنّ أصله صفة للنكرة وحين تقدّمت الصفة على الموصوف أصبحت حالاً، أو خبر ثانٍ مقدّم متعلّق بما تعلّق به الجار والمجرور السابق الخبر الأول وهو لعباد، إمارة: مبتدأ مؤخّر وهو نكرة سوّغ الابتداء بها تأخّرها وتقدّم خبرها الجار والمجرور عليها، وهذا: الواو واو الحال والهاء حرف تنبيه وذا اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ، وجملة تحملين صلة الموصول، طليق<sup>(٤)</sup>: خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول، وجملة المبتدأ والخبر «هذا طليق» في موضع نصب حال من فاعل نجوت أو أمنت.

هذا هو إعراب الكوفيين الذي عدّوا «هذا» اسماً موصولاً بمعنى الذي مع أنّه لم يتقدّمه استفهام بمنّ ولا بما.

أما البصريون فقد أعربوا «ذا» اسم إشارة على أصله مبتدأ، وليس اسماً موصولاً لأنّ هاء التنبيه لا تدخل على الموصولات عندهم<sup>(٥)</sup>، وأعربوا «طليق» خبر

(١) وفي رواية أمنت.

(٢) الدليل على اسمية أسماء الأصوات وجود التنوين في بعضها.

(٣) بكسر الهمزة، أمّا بفتحها فهي بمعنى العلامة.

(٤) طليق: تصلح أن تكون اسم فاعل وصيغة مبالغة وصفة مشبهة، وفعلها طَلَّقَ يَطْلُقُ من باب حَسَنَ يَحْسُنُ،

والصدر طلاقة.

(٥) وتدخل عليها عند الكوفيين.

المبتدأ، وجملة «تحميلين» في موضع نصب<sup>(١)</sup> حال من الضمير المستتر في طليق، وهي حال مقدّمة على عاملها وهو طليق.

أمّا الشرط الثاني فإنّه يتمثّل في قولك مثلاً «ماذا صنعت؟» فإننا إذا نزلنا «ماذا» منزلة «أيّ شيء» فإنّ «ماذا» بكاملها تكون اسم استفهام مفعولاً به مقدّماً وجوباً<sup>(٢)</sup> للفعل صنعت، لأنّها أصبحت كلمة واحدة، ولا تعدّ «ذا» لذلك اسماً موصولاً من الموصولات العامة بمعنى الذي، لكنّا إن جعلنا «ما» مبتدأ و«ذا» خبراً للمبتدأ<sup>(٣)</sup>، أو العكس<sup>(٤)</sup>، فإنّ «ما» تكون اسم استفهام كلمة مستقلّة وتكون «ذا» كلمة أخرى مستقلّة اسماً موصولاً من الموصولات العامة بمعنى الذي لأنّها لم تُلغ، وتكون جملة «صنعت» صلة الموصول «ذا» محذوفة العائد.

ويتمثّل الشرط الثاني أيضاً في قولك «ماذا صنعت؟» فإننا إذا اعتبرنا «ما» اسم استفهام كلمة مستقلّة واعتبرنا «ذا» اسماً موصولاً من الموصولات العامة بمعنى الذي كلمة أخرى مستقلّة، فإنّ «ما» فيهما تعرب مبتدأ و«ذا» تعرب خبر المبتدأ<sup>(٥)</sup>، أو العكس<sup>(٦)</sup>، أما جملة «صنعت» فإنّها صلة الموصول والعائد فيها مذكور وهو الهاء، أمّا إذا اعتبرنا «ماذا» اسم استفهام كلمة واحدة فإنّها تكون إمّا مبتدأ وجملة «صنعت» في موضع رفع خبر المبتدأ، وإمّا مفعولاً به لفعل محذوف يفسّره المذكور والتقدير «ماذا صنعت صنعت؟» ويكون من باب الاشتغال، وعلى هذا الاحتمال قدّرنّا كما هو واضح الفعل المحذوف بعد «ماذا» وليس قبلها كالمعتاد لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

(١) لا يناسب عند البصريين أن تكون جملة «تحميلين» حالاً من اسم الإشارة المبتدأ حتى لا تتقدّم الحال وهي فضلة في الذكر على خبر المبتدأ العمدة وهو طليق.

(٢) لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

(٣) الأول إعراب سيبويه، أمّا العكس فهو إعراب الأخفش وعلى إعرابه يكون «ما» خبراً مقدّماً وجوباً لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

(٤) انظر الهامش السابق.

(٥) انظر الهامش السابق.

(٦) انظر الهامش السابق.

ومثل هذا التفصيل يقال في قوله تعالى ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟﴾<sup>(١)</sup> وفي قولنا «مَنْ ذا لقيته؟» أو «مَنْ ذا لقيته؟».

﴿قال تعالى ﴿ثُمَّ لَنُنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْبَ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾﴾ (الآية ٦٩ من سورة مريم).

ثم: حرف عطف لقوله «لَنُنْزِعَنَّ» على جواب قسم مذكور في الآية السابقة وهو «فَوَيْلٌ لَكَ - أَي يا محمد - لَنَحْشُرَنَّهُمْ»، أي: اسم موصول من الموصولات العامة، وقد قرأ الجميع «أَيُّهُمْ» في الآية<sup>(١)</sup> بالبناء على الضم في موضع نصب لأنها مفعول به لَنُنْزِعَنَّ وهي القراءة المتواترة المرسومة في المصحف إلا هارون القارئ الأعور فقد قرأها معربة شذوذاً بالفتحة على النصب مفعولاً به لَنُنْزِعَنَّ، أمّا الهاء فهي مضاف إليه، والميم حرف دال على الجمع، وعلى الرحمن جار ومجرور متعلق بأشد، عتياً: تمييز نسبة لأفعل التفضيل أشد.

﴿من الأسماء الموصولة العامة في رأي أبي علي الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين «أل» الداخلة على اسم الفاعل كالضارب أو الداخلة على اسم المفعول المضروب، وهو الرأي الصحيح، ولا يظهر الإعراب على «أل» الموصولة بل ينتقل عنها إلى اسم الفاعل أو اسم المفعول بعدها لكونها اسماً على صورة الحرف.

أمّا المازني فقد زعم أن «أل» الداخلة على اسم الفاعل أو اسم المفعول موصول حرفي، أي حرف مصدري مثل أن المصدرية وما المصدرية.

ويرد زعم المازني أن «أل» لا تؤول مع اسم الفاعل أو اسم المفعول بعدها بالمصدر ولو كانت موصولاً حرفياً أي حرفاً مصدرياً لأمكن تأويلها معهما بالمصدر كما يمكن تأويل أن المصدرية مع ما بعدها، وما المصدرية مع ما بعدها بمصدر.

(١) من الآية ٢٤ ومن الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٢) إنما بنيت لأن أصلها البناء لأنها بمنزلة الذي المبنية.

وَيُرَدُّ زَعَمَ المَازَنِيِّ أَيضاً أَنَّ الضمير الموجود في اسم الفاعل وفي اسم المفعول يعود إلى «أل» والضمير كما هو معروف لا يعود إلاً على الأسماء<sup>(١)</sup> خاصة، ولا يعود على الموصولات الحرفية أي الحروف المصدرية، فإل على هذا اسم موصول، وليست حرفاً مصدريةً أي موصولةً حرفياً.

وزعم الأخفش أن «أل» الداخلة على اسم الفاعل أو اسم المفعول حرف تعريف<sup>(٢)</sup>.

وَيُرَدُّ زَعَمَهُ أَنَّ هذا الوصف الذي دخلت عليه «أل» وهو اسم الفاعل أو اسم المفعول يمتنع عند النحاة تقديم معموله على «أل» فلا يقال مثلاً «جاء زيداً الضارب»<sup>(٣)</sup> ولا يتأتى أيضاً في قوله تعالى ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً﴾<sup>(٤)</sup> أن يكون «فصبحاً المغيرات» لأنّ مدخول «أل» وهو اسم الفاعل واسم المفعول صلة لـ «أل» الاسم الموصول، ولا يجوز تقديم معمول الصلة على الاسم الموصول.

---

(١) إجاب المازني عن هذا الرد بأنّ الضمير المستتر في الضارب من قولنا «جاء الضارب زيداً» ونحوه لا يعود على «أل» وإنما يعود على موصوف محذوف وهو «الرجل» إذ التقدير «جاء الرجل الضارب زيداً»، وردت هذه الإجابة بأنّ المحذوف الموصوف موطن لا يحذف في غيرها إلاً في الضرورة الشعرية، وليس هذا منها.

(٢) وهو ثاني قول للمازني، وحجّتهما أنّ العامل في نحو «جاء الضارب زيداً» وهو «جاء» يتخطى «أل» ويعمل فيما بعدها وهو «الضارب» و«زيداً»، كما يتخطى العامل «جاء» «أل» مع الاسم الجامد في نحو «جاء الرجل» ويعمل فيما بعدها وهو «الرجل»، وأل مع الاسم الجامد حرف تعريف اتفاقاً فتكون مع المشتق أيضاً حرف تعريف قياساً، ويجاب عن حجّتهما هذه بالفرق بين أل الداخلة على المشتق وأل الداخلة على الجامد، قال الداخلة على المشتق هي في حقيقة الأمر داخلة على الفعل تقدير لأن الاسم المشتق في تقدير الفعل فيعود الضمير المستتر في المشتق على أل لأنها اسم، ولو كانت أل حرف تعريف لما عاد عليها الضمير المستتر في المشتق لأنّ الضمير لا يعود على الحروف، ويدلّ كذلك على كون «أل» اسماً وليس حرف تعريف أنّ اسم الفاعل واسم المفعول بعد أل يعملان بلا شروط عند الجمهور ولو كانت أل حرف تعريف لكان الوصف بعيداً من شبه الفعل كما ذكرنا وقريباً من الأسماء الجامدة ولما كان هذا الوصف بالتالي عاملاً لأنّ الأسماء الجامدة لا تعمل، وإجاب الأخفش بأنّ اسم الفاعل لا يعمل مع أل أصلاً.

(٣) لو كانت أل حرف تعريف كما زعم الأخفش لما امتنع تقديم معمول الوصف على أل ولجاز: جاء زيداً الضارب، ولجاز أيضاً: فصبحاً المغيرات، لأنّ مدخول أل لو كانت حرف تعريف لا يكون صلة لها.

(٤) الآية ٣ من سورة العاديات.

ويُردُّ زعمُ الأخفش أيضاً أنَّه يجوز عطف<sup>(١)</sup> الفعل على الوصف الذي دخلت عليه<sup>(٢)</sup> «أل» فنقول مثلاً «جاء الضاربُ زيداً وأهائه» فنعطف الفعل «أهائه» على اسم الفاعل «الضارب»، وإنَّما جاز هذا العطف لأنَّ التقدير «جاء الذي ضربَ زيداً وأهائه». وكقوله تعالى ﴿فالمغيرات صبحاً﴾<sup>(٣)</sup> صبحاً، فائترنَ به<sup>(٤)</sup> نَقْعاً<sup>(٥)</sup> ﴿فَعَطَفَ﴾<sup>(٦)</sup> «ائترنَ» على المغيرات لأنَّ التقدير «فاللآتي أغرنَ فأكترنَ».

(١) لو كانت «أل» حرف تعريف كما زعم الأخفش لما جاز عطف الفعل على الوصف لأنَّ الوصف في هذه الحالة لا يكون اسماً يشبه الفعل، والفعل إنَّما يعطف على اسم يشبهه أو على فعل مثله، ولوجب أن تكون الأيتان ﴿فالمغيرات صبحاً﴾، فالمتغيرات به نَقْعاً وليس ﴿فالمغيرات صبحاً﴾، فائترنَ به نَقْعاً، ولوجب أن يكون المثال «جاء الضاربُ زيداً والمهينُ له» وليس «جاء الضاربُ زيداً وأهائه».

(٢) يجوز عطف الفعل على الوصف الذي دخلت عليه أل لأنَّ أل الموصولة مع المشتقَّ تعدُّ في الحقيقة داخلية على الفعل تقديرًا لأنَّ المشتقَّ في تقدير الفعل، فيعود على أل الموصولة ضمير الفعل، وأل التي هي حرف تعريف لا يعود عليها ضمير.

(٣) المغيرات: جمع لاسم الفاعل المؤنث مُغيرة وهي على وزن مُفْعَلَات لأنَّ أصلها مُغِيرَات فالياء أصلية ثم نقلت كسرة الياء إلى الحرف الساكن قبلها، وهي مشتقة من الفارة، أي يغير أهلها على العدو، والفارة اسم مصدر، والمصدر الإغارة، والفعل اغار يغير.

(٤) به: الباء بمعنى في، أمَّا الباء فتعود على وقت الصباح المذكور قبلها، وقيل الباء تعود إلى الوادي ولم يسبق له ذكر لكنَّه مفهوم من السياق.

(٥) النقع: الغبار أو الصوت أي الصياح والجلبة، ومعنى ﴿فائترنَ به نَقْعاً﴾ أي فهيجت المغيرات بالغبار عليهم في وقت الصباح أو في الوادي غباراً أو صياحاً وجلبة، ومثل النقع في الآية النَّقْعُ في قول الرسول على حدِّ ما ذكره المصنَّف أو قول عمر كما جاء في لسان العرب «ما لم يكن نَقْعٌ أو لقلقة» أي ما لم يكن غبار أو صياح وجلبة.

(٦) الآيتان ٣، ٤ من سورة العاديات، وقبلهما قوله تعالى ﴿والعاديات ضبحاً﴾، فالموريات قَدْحاً، العاديات: هي الخيل تعدو في الغزو، الضَّيْح: صوت لجواف الخيل إذا عدَّتْ وليس بصهيل، الموريات قَدْحاً: هي الخيل توري النار قَدْحاً بحوافرها إذا جرت في الأرض ذات الحجارة في الليل، ضبحاً: حال من العاديات وهو مصدر جامد لكنَّه مؤول بالمشتق، أي والعاديات حال كونها ضابحة، والعامل في الحال هو فعل القَسَم المقدَّر قبل واو القسم، أو مفعول به للمقسم به وهو العاديات، أو مفعول مطلق لتأكيد فعل محذوف والتقدير «والعاديات تضبح ضبحاً»، وجملة «تضبح ضبحاً» حال من «العاديات» في موضع نصب، أو مفعول مطلق للعاديات بمعنى الضابحات، وهذه الأعراب الثلاثة تجري في «قدحاً».

\* قال المصنّف «ويقال إنّها<sup>(١)</sup> كانت<sup>(٢)</sup> سرّية<sup>(٣)</sup> لرسول الله بعثها إلى بني كنانة فأبطأ<sup>(٤)</sup> عليه خبرها فجاء به الوحي<sup>(٥)</sup> إليه».

## الخامس من المعارف: المحلّى بأل

### المتن

\* ثم قلت: الخامس المحلّى بأل العهدية كجاء القاضي ونحو ﴿فيها مصباحُ المصباح﴾ الآية، أو الجنسية نحو ﴿وخلّق الإنسانُ ضعيفاً﴾ ونحو ﴿ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه﴾ ونحو ﴿وجعلنا من الماء كلّ شيءٍ حيٍّ﴾ ويجب ثبوتها في فاعلي نعم ويثس المظهرين نحو ﴿نعم العبد﴾ و﴿بئس مَثَلُ القوم﴾ «فنعم ابنُ أختِ القوم» فأما المضمر فمستتر مفسّر بتميّز نحو «نعم امرأة هَرم» ومنه ﴿فنعماً هي﴾ وفي نعتي الإشارة مطلقاً وأي في النداء نحو ﴿يا أيّها الإنسان﴾ ونحو ﴿مالِ هذا الكتاب﴾ وقد يقال: يا أيّها.

ويجب في السّعة حذفها من المنادى، إلّا من اسم الله تعالى، والجملة المسمّى بها، ومن المضاف إلّا إذا كان صفةً معربة بالحرف، أو مضافة إلى ما فيه أل.

---

(١) يحتمل أنّ الضمير في «إنّها» يعود للقصة، وتفسير القصة هو قول المصنّف بعد ذلك «كانت سرّية لرسول الله بعثها إلى بني كنانة فأبطأ عليه خبرها فجاء به الوحي إليه» ويحتمل أنّ هذا الضمير يعود إلى علّة نزول الآيات أي سبب نزولها، ويكون التقدير «إنّها أي علّة نزول الآيات هي: كانت سرّية لرسول الله بعثها إلى بني كنانة فأبطأ عليه خبرها فجاء به الوحي إليه».

(٢) اسم كانت ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى القصة أو العلّة بمعنى السبب.

(٣) السّريّة: قيل أقلّها مائتان، وقيل أقلّها أربعمئة، والسّريّة هم الذين يسرون بالليل.

(٤) فقد روي أنّ الرسول بعث خيلاً إلى بني كنانة فمضى شهر لم يأت من السّريّة خبر فنزلت الآية.

(٥) أي فجاء الوحي وهو جبريل بخبر السّريّة إليه بهذه الآيات.



## الشرح

\* وأقول : الخامس من المعارف المحلى بالالف واللام العهدية أو الجنسية، وأشرت إلى أن كلاً منهما قسمان، لأن العهدية إما أن يشار بها إلى معهود ذهني أو ذكري، فالأول كقولك «جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبك عهداً في قاضٍ خاص، والثاني كقوله تعالى ﴿فِيهَا مَصْبَاحُ الْمَصْبَاحِ﴾ الآية، فإنَّ ال في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح المتقدّم ذكرهما.

وأل الجنسية قسمان، لأنها إما أن تكونا استغراقية أو مشاراً بها إلى نفس الحقيقة، فالأول كقوله تعالى ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ أي كلّ فرد من أفراد الإنسان، ونحو ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ أي أنّ هذا الكتاب هو كلّ الكتب، إلّا أنّ الاستغراق في الآية الأولى لأفراد الجنس، وفي الثانية لخصائص الجنس، كقولك «زيد الرجل» أي الذي اجتمع فيه صفات الرجال المحموده، والثاني نحو ﴿وَجَلَعْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ أي من هذه الحقيقة لا من كل شيء اسمه ماء، وقولي «العهدية أو الجنسية» خرج به المحلى بالالف واللام الزائدتين، فإنّها ليست لعهد ولا جنس، وذلك كقراءة بعضهم ﴿لَتُنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ بفتح ياء ﴿لِيُخْرِجَنَّ﴾ وضمّ رائه، وذلك لأنّ الأذلّ على هذه القراءة حال، والحال واجبة التنكير، فلهذا قلنا إنّ أل زائدة لا معرفّة، والتقدير لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا ذَلِيلًا، ولك أن تقدّر أنّ الأصل «خروج الأذلّ» ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على المصدر على سبيل النيابة، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة.

ثم ذكرت أنّ «أل» المعرفّة يجب ثبوتها في مسألتين، ويجب حذفها في مسألتين:

أما مسألتا الثبوت فلإحدهما أن يكون الاسم فاعلاً ظاهراً والفعل «نعم» أو «بئس» كقوله تعالى ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ ﴿فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ و﴿بِئْسَ الشَّرَآبُ﴾، وأشرت بالتمثيل بقوله تعالى ﴿بِئْسَ مَكَلُّ الْقَوْمِ﴾ إلى أنّه لا يشترط كون «أل» في نفس الاسم الذي وقع فاعلاً كما في «نعم العبد» بل يجوز كونها فيه أو

كونها فيما أضيف هو إليه، نحو ﴿ولنعم دار المتقين﴾ ﴿فلبئس مثوى المتكبرين﴾  
﴿بئس مثوى القوم﴾.

ولو كان فاعل نعم وبئس مضمراً وجب فيه ثلاثة أمور أحدها: أن يكون مفرداً  
لا مثني ولا مجموعاً، مستتراً لا بارزاً، مفسراً بتمييز بعده، كقولك: نعم رجلاً زيداً،  
ونعم رجلاً زيدان، ونعم رجالاً الزيدون، وقول الشاعر:

نعم امرءاً هَرِمَ لم تُعَرَّ نائِبَةً      إلا وكان مُرتاعٍ بها وَرَآ

والثانية: أن يكون الاسم نعتاً إما لاسم الإشارة نحو ﴿مَالِ هذا الكتاب؟﴾ ﴿مَالِ  
هذا الرسول؟﴾ وقولك «مررت بهذا الرجل» أو نعت «أيها» في النداء نحو ﴿يا أيُّها  
الرسول﴾ ﴿يا أيُّها الإنسان﴾، ولكن قد تنعت «أي» باسم الإشارة كقولك «يا أيُّهذا»،  
والغالب حينئذ أن تُنعت الإشارة كقوله:

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعَى      وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟  
وقد لا تُنعت كقوله:

أَيُّهَذَا كَلَّا زَادِيكُمَا

وأما مسألتا الحذف فإحدهما: أن يكون الاسم منادى، فتقول في نداء الغلام  
والرجل والإنسان: يا غلامُ يا رجلُ يا إنسانُ، ويستثنى من ذلك أمران أحدهما:  
اسم الله تعالى، فيجوز أن تقول «يا الله» فتجمع بين «يا» والألف واللام، ولك قطعُ  
ألف اسم الله تعالى وحذفها، والثاني: الجملة المسمى بها، فلو سميت بقولك «المنطلقُ  
زيد» ثم ناديته قلت: يا المنطلقُ زيدُ.

الثانية: أن يكون الاسم مضافاً كقولك في الغلام والدار غلامي وداري، ولا تقل  
الغلامي ولا الداري، فتجمع بين ال والإضافة، ويستثنى من ذلك مسألتان إحدهما:  
أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف فيجوز حينئذ اجتماع ال والإضافة وذلك  
نحو «الضارباً زيد» والضايرى زيد»، والثانية: أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه

معمولاً لها وهو بالآلف واللام، فيجوز حينئذ أيضاً الجمع بين ال والإضافة وذلك نحو «الضَّارِبُ الرَّجُلِ» و«الرَّاکِبُ الْفَرَسِ» وما عداهما لا يجوز فيه ذلك، خلافاً للفرّاء في إجازة «الضارب زيد» ونحوه ممّا المضاف فيه صفة والمضاف إليه معرفة بغير الآلف واللام، وللكوفيين كلّهم في إجازة نحو «الثلاثة الأثواب» ونحوه ممّا المضاف فيه عدد والمضاف إليه معدود، وللرّماني والمبرد والزمخشري في قولهم في «الضَّارِبِي» و«الضَّارِيك» و«الضَّارِيّة» إنّ الضمير في موضع خفض بالإضافة.

## الحاشية

※ يجب ثبوت ال التعريف في فاعلي نعم وبئس المظهرين غالباً فيقال نعم العبدُ خالدُ بنُ الوليد، أو فيما أضيف إليه هذا الفاعل نحو قوله تعالى «بئس مثلُ القوم»<sup>(١)</sup> ، وكقول أبي طالب عمّ النبي:

فنعم ابنُ أختِ القوم<sup>(٢)</sup> غير مكذب زهير<sup>(٣)</sup> حسام مفرد من حمائل

ومن غير الغالب قول الرسول «نعم عبدُ الله خالدُ بنُ الوليد»، وقد اختلف في ال التعريف الداخلة على فاعلي نعم وبئس فقبل هي للعهد الذهني، وقيل هي للجنس، وقيل المقصود بها الحاضر.

※ قال الماتن «وفي نعتي الإشارة مطلقاً، وأيُّ في النداء، نحو ﴿يا أيُّها الإنسان﴾، ونحو: ﴿مالِ هذا الكتاب﴾».

أي يجب ثبوت ال التعريف في نعت اسم الإشارة مطلقاً أي سواء كان اسم الإشارة في نداء نحو: يا هذا الرجل، أو في غير نداء نحو: هذا الرجل فَعَلَ كذا، وقد قدّم التمثيل بنعت أيُّ في النداء على التمثيل بنعت اسم الإشارة مخالفاً ما ذكره قبل ذلك من نعت الإشارة ثم نعت أيُّ في النداء، وذلك من قبيل اللَّف والنشر المشوّش.

(١) من آية ٥ من سورة الجمعة، وقد أضيف فاعل بئس إلى المحطّى بال.

(٢) أضيف فاعل نعم إلى ما أضيف إلى المحطّى بال، وهو تسمّح.

(٣) زهير: مخصوص بالمدح.

❖ قال الماتن «وقد يقال: يا أيُّهَذَا».

أي قد تنعت «أيّ» في النداء باسم الإشارة لا بالاسم المحلّي بأل.

❖ قال الماتن ويجب في السعة حذفها من المنادي، إلّا من اسم الله تعالى، والجملة المسمّى بها، ومن المضاف إلّا إذا كان صفة معربة بالحرف أو مضافة إلى ما فيه أل.

أي يجب في النثر الذي مبناه على السّعة حذف أل التعريف من المنادي لثلا يجتمع معرفّان إلّا من اسم الله تعالى إذا نودي لأنّ أل الداخلة على لفظ الجلالة «الله» ليست<sup>(١)</sup> للتعريف، ويجب حذف أل التعريف أيضاً من الجملة المسمّى بها وهي مصدرّة بأل، ومن المضاف فلا تقول الغلامي لثلا يجتمع معرفّان، إلّا إذا كان المضاف وصفاً معرباً بالحرف نحو الضّارب الرجل والضّاربو الرجل، أو وصفاً مضافاً إلى ما فيه أل نحو الضّارب الرجل، والضّارب رأس الجاني.

❖ نِعِمّا هي: نِعِمّا لفظ مركّب من نِعَمَ وما، ثم أدغمنا الميمين المفتوحتين فلم يعد ممكناً بقاء العين ساكنة فوضعنا عليها الكسرة بعينها لتناسب الكسرة الموجودة على النون قبلها، وقد اختلف النحاة في «ما» على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنّ «ما» نكرة تامة بمعنى «شيئاً» فهي اسم مبنيّ على السكون في موضع نصب تمييز للفاعل الضمير المستتر في «نِعَمَ» فكأنّه قيل «نعم هي شيئاً هي» و«هي» الثانية مبتدأ مؤخّر مخصوص بالمدح والجملة قبله خبر مقدّم.

الثاني: أنّ «ما» معرفة تامة بمعنى «الشيء» فهي اسم مبنيّ على السكون في موضع رفع فاعل نعم، فكأنّه قيل «نعم الشيء هي» و«هي» الثانية مبتدأ مؤخّر وهو المخصوص بالمدح والجملة قبله خبر مقدّم.

---

(١) إنّما لم تكن أل الداخلة على لفظ الجلالة للتعريف لثلا يجتمع معرفّان على معرف واحد.

الثالث: أن «ما» حرف لا معنى له لأنه جزء من كلمة، و«هي» فاعل نِعْمًا، والمخصوص بالمدح غير مذكور.

✽ جاء القاضي: كلمة «القاضي» في هذا المثال اسم نكرة عرّف بآل التعريف، فإذا كان بينك وبين مخاطبك عهد ذهنيّ في قاضٍ خاصّ فإنّ آل هذه تكون للعهد الذهنيّ لأنه أشير بها إلى معهود معيّن في الذهن.

✽ قال تعالى ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ (من الآية ٣٥ من سورة النور).

اللَّهُ نُورٌ أي صاحب نورٍ أي على تأويل المصدر «نور» باسم فاعل هو «مُتَوِّرٌ»، مَثَلٌ: بمعنى صفة، كمشكاة: الكلام على حذف مضاف أي كمثل مشكاة، والمشكاة هي الكوة غير النافذة، واختلف في لفظ المشكاة ف قيل عربيّ وقيل حبشيّ معرّب، فيها مصباح: المصباح هو السراج، والجملة مكوّنة من خبر مقدّم ومبتدأ مؤخر وجوباً وهو نكرة، ومسوّغ الابتداء بالنكرة تأخرها وكون خبرها المتقدّم عليها شبه جملة، وهذه الجملة من المبتدأ والخبر في موضع جرّ نعت لمشكاة، زجاجة: أي قنديل من الزجاج وهو مفرد جمعه زجاج وزجاجات، وفي الزاي ثلاث لغات الضمّ وقرأ به عامّة القرّاء والفتح والكسر وقرئ بهما شذوذاً، وقرئ «كوكب دري» بكسر الدالّ وضمّها مع الهمزة، وهما قراءتان سبعيتان، ومصدرها الدَرع بمعنى الدّفع لأنّ الكوكب يدفع الظلام، وقرئ في السبعة أيضاً «كوكب دري» أي منسوب إلى الدرّ بضمّ الدالّ وهو اللؤلؤ لشدة صفائه، وهذه القراءة هي المرسومة في المصحف. والشاهد أنّ «آل» في المصباح وفي الزجاج حرف تعريف للعهد الذكريّ لأنّه أشير بها إلى معهود سبق ذكره في الكلام.

✽ قال تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (الآية ٢٨ من سورة النساء).

خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا: أي لا يصبر عن النساء والشهوات، وهذه الجملة بمنزلة

التعليل لقوله ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ وآل التعريف في الإنسان للجنس وهو هنا لاستغراق جميع الأفراد فهو مستغرق وجامع لكل فرد من أفراد الإنسان، وخلق: الواو حرف عطف لجملة فعلية على جملة فعلية، ضعيفاً: حال من نائب الفاعل وهو الإنسان والعامل في الحال هو الفعل المبني للمجهول «خُلِقَ»، وقيل: تمييز لأنه يجوز أن يقدَّرَ مِنْ، وليس هذا الإعراب بشيء لوجب أن يكون التمييز جامداً.

\* قال تعالى ﴿الْم \* ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (الآيتان ١، ٢ من سورة البقرة).

أل في «الكتاب» حرف تعريف للجنس، وهو هنا لاستغراق جميع الصفات، أي أن هذا الكتاب جامع لكل صفات الكتب التي سبقته أي مستغرق لها.

الم: الألف اسم وهو مبتدأ خبره محذوف والتقدير «الألف حسنة» ومثل هذا يقال في اللام والميم، أو الألف اسم وهو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير «هذه ألفت» ومثل هذا يقال في اللام والميم، ويمكن أن تكون اللام على الإعرابين السابقين اسماً معطوفاً على الألف، والميم اسماً معطوفاً على اللام أو على الألف، وقيل إن كل واحد من الألف واللام والميم اسم مبني فقط وليس مراداً الإخبار عنها بشيء أو الإخبار بها عن شيء، وقيل إن «الم» كلها كلمة واحدة وهي اسم مقسم به مجرور بحرف قسم محذوف، وقيل إن «الم» كلمة واحدة في موضع نصب بفعل محذوف هو «التزمت» أي «التزمت الم» على معنى التزمت الحلف بها، أو هو «أتل» أي «أتل الم»، وقيل إن «الم» اسم واحد في موضع رفع مبتدأ و«ذلك» خبره.

الكتاب: بدل أو عطف بيان من «ذلك»، لا ريب فيه: الجملة في موضع نصب حال من «ذلك» أو من «الكتاب» والعامل في الحال هو معنى الإشارة الحاصل من «ذلك». ويجوز أن يكون «ذلك» مبتدأ و«الكتاب» خبره وجملة «لا ريب فيه» حال، أو «ذلك» مبتدأ و«الكتاب» بدل أو عطف بيان منه وجملة «لا ريب فيه» في موضع رفع خبر المبتدأ، أو «ذلك» خبر لمبتدأ محذوف والتقدير «هو ذلك» والكتاب بدل أو عطف بيان من «ذلك».

لا ريبَ فيه: ريبَ اسم لا النافية للجنس مبنيّ على الفتح في موضع نصب، فيه: إمّا أن تكون آخرَ الكلام فتكون جارّاً ومجروراً متعلّقاً بفعل محذوف تقديره استقرَّ خبرٌ لا النافية للجنس ويكون الوقف حينئذٍ على فيه وتكون هدىّ حالاً من الهاء في فيه والتقدير «لا ريبَ استقرَّ فيه هادياً» بتأويل المصدر الجامد «هدىّ» باسم الفاعل المشتقَّ «هادياً» والعامل في الحال الفعل المقدّر وهو استقرَّ الذي تعلّق به ا لجار والمجرور ويجوز أن تكون «هدىّ» حالاً من «ذلك» أو من «الكتاب» فيكون العامل فيه معنى الإشارة الحاصل من «ذلك»، وإمّا أن يكون «لا ريبَ» آخر الكلام وخبرٌ لا النافية للجنس محذوفٌ للعلم به تقديره «فيه» ثم استؤنف الكلام فقليل «فيه هدىّ» على أن هدىّ مبتدأ مؤخّر وفيه جار ومجرور خبر مقدّم.

للمتّقين: جار ومجرور متعلّق بهدىّ المصدر المشتقّ عند الكوفيين، أو متعلّق بهدىّ بمعنى هادياً المشتقّ، أو متعلّق بمحذوف صفة لهدىّ الجامد لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات.

﴿زَيْدٌ الرَّجُلُ: أَلِ التَّعْرِيفِ فِي «الرَّجُلِ» لِلْجِنْسِ، وَهُوَ هُنَا لِاسْتِغْرَاقِ خُصَائِصِ أَيِّ صِفَاتِ الْجِنْسِ، وَمَعْنَاهُ: زَيْدٌ الْجَامِعُ الْمُسْتَغْرِقُ كُلَّ صِفَاتِ الرِّجَالِ الْمَحْمُودَةِ.

﴿قَالَ تَعَالَى ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء).

أَلِ التَّعْرِيفِ فِي «الْمَاءِ» حَرْفٌ أُرِيدَ بِهِ الْحَقِيقَةُ نَفْسُهَا وَقَصْدُ بِهِ الْمَاهِيَةِ عَيْنُهَا وَلَيْسَتْ «أَلِ» هُنَا لِاسْتِغْرَاقِ الْأَفْرَادِ وَالصِّفَاتِ، وَالْمَعْنَى «خَلَقْنَا مِنْ حَقِيقَةِ الْمَاءِ وَمَاهِيَّتِهِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ» وَلَيْسَ مِنْ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمَاءِ، وَلَيْسَ مِنْ كُلِّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَاءِ، وَهَذَا رَأْيُ الْجُمْهُورِ وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ «أَلِ» فِي الْمَاءِ لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ، أَيِ الْمَاءِ الْمَعْهُودِ فِي الذَّهْنِ وَهُوَ الْمُنَى، مِنَ الْمَاءِ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَعَلْنَا الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى خَلَقْنَا، وَمِنْ لِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ، كُلٌّ: مَفْعُولٌ بِهِ، شَيْءٌ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، حَيٌّ: صِفَةٌ لِشَيْءٍ وَصِفَةُ الْمَجْرُورِ

ويجوز أن يكون «من الماء» حالاً من «كلّ» المفعول به النكرة التي تخصّصت بالإضافة إلى نكرة هي «شيء» موصوفة بمجرور<sup>(١)</sup> هو «حيّ» وقد تقدّم الحال على صاحبه، والعامل في الحال هو الفعل جعلنا.

ويجوز أن يكون «من الماء» مفعولاً به ثانياً مقدّماً في موضع نصب لجعلنا التي هي بمعنى صيرنا والتي تنصب مفعولين، وكلّ مفعولاً به أوّل مؤخراً و«شيء» مضافاً إليه و«حيّ» صفة لشيء.

وقرئ «حيّاً» بالنصب على أنّه نعت «كلّ» المنصوبة، والتقدير «وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّاً» ومن الماء جار ومجرور متعلّق بجعلنا، أو على أنّه مفعول به ثانٍ لجعلنا بمعنى صيرنا وكلّ مفعول به أوّل ومن الماء جار ومجرور متعلّق بجعلنا.

\* قال تعالى ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ (من الآية ٨ من سورة المنافقون).

يُخْرِجَنَّ: على القراءة القاضية بفتح ياء يُخْرِجَنَّ وضمّ رائه، والمعنى «يقول المنافقون نقسم بالله لئن رجعنا من غزوة بني المصطلق ليُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ من المدينة الْأَذَلَّ، والمقصود بِالْأَعَزِّ محمد وأمه، لئن: اللام حرف زائد للتوكيد، إن: حرف شرط جازم، وجملة رجعنا هي جملة الشرط في موضع جزم، أمّا جواب الشرط فهو جملة محذوفة<sup>(٢)</sup> في موضع جزم تفسرّها جملة جواب القسم المذكورة التي لا موضع لها من الإعراب وهي جملة<sup>(٣)</sup> ﴿لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾، والأذلّ حال مشتقّة لأنها

(١) يشترط في صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا مانع من أن يكون نكرة مخصّصة لأنّ التخصيص نوع تعريف، ويمكن أن نعرب «من الماء» صفة لكلّ إذا اعتبرنا أنّ التنكير مازال غالباً على «كلّ» على الرغم من إضافتها إلى نكرة وَوصف هذه النكرة، ثم تقدّمت الصفة على موصوفها النكرة الجامدة فأصبحت حالاً.

(٢) قال ابن مالك في الالفية: واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواباً ما أخّرت فهو ملتزم

(٣) اللّام في «لَيُخْرِجَنَّ» هي اللّام الموطئة أي الممهّدة لجملة جواب القسم لأنها واقعة في صدر هذا الجواب وهي تفيد التوكيد، والفعل خَرَجَ يَخْرُجُ فعل لازم.



اسم تفضيل، والحال واجبة التنكير، لهذا كانت «أل» في الأذل زائدة وليست أل التعريف التي هي للعهد الذهني أو الذكري أو لاستغراق الأفراد أو الصفات، ويكون التقدير «لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا أَيَّ مِنَ الْمَدِينَةِ ذَلِيلًا».

ويمكن أن نعرب «الأذل» مفعولاً به لحال محذوفة والتقدير «لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا مُشَبِّهًا<sup>(١)</sup> - أي هو - الأذل» فتكون «أل» على هذا غير زائدة بل حرفاً للتعريف.

ويجوز أن يكون التقدير «لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا خُرُوجَ الْأَذَلِّ» ثم حذف المضاف المنصوب وهو «خروج» وأقيم المضاف إليه وهو «الأذل» مقامه فانتصب نائباً عن المفعول المطلق، وعلى هذا التقدير أيضاً لا تكون «أل» زائدة بل هي للتعريف.

أما القراءة المرسومة في المصحف فهي «يُخْرِجَنَّ» بضم الياء وكسر الراء، والمقصود بالأعز المنافقون في زعمهم وبالأذل أمة محمد في زعم المنافقين، والأذل على هذه القراءة مفعول به لِيُخْرِجَنَّ<sup>(٢)</sup> وليست «أل» فيه زائدة بل للتعريف.

\* قال تعالى ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (الآية ٣٠ من سورة ص).

التقدير «ووهبنا لداود سليمان نعم العبد سليمان» لأنه أواب، فالمخصوص بالمدح وهو سليمان محذوف، وقيل إنَّ المخصوص بالمدح المحذوف هو داود. وسليمان هو ابن داود، وأواب أي رجّاع إلى مرضاة الله.

\* قال تعالى ﴿فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ (من الآية ٢٣ من سورة المرسلات).

المخصوص بالمدح محذوف تقديره «نحن» يعود إلى الله، وعبر عنه بصيغة الجمع للتعظيم.

(١) مُشَبِّهًا: اسم فاعل متعدّد وهو يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم «أَشَبَّهَ» فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به.

(٢) الفعل أَخْرَجَ يُخْرِجُ متعدّد بالهمزة.

﴿قَالَ تَعَالَى﴾ (والأرضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ) ﴿الآية ٤٨ من سورة الذاريات﴾.

الأرض: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور وهذا من باب الاشتغال، فرشناها: أي مهدناها، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره «نحن» يعود إلى الله.

﴿قَالَ تَعَالَى﴾ (وإن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ) ﴿(من الآية ٢٩ من سورة الكهف).﴾

المُهْل: عكر الزيت، يشوي الوجوه: أي من حره إذا اقتربت منه، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره «هو» يعود إلى الشراب.

﴿قَالَ تَعَالَى﴾ (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) ﴿(من الآية ٣٠ من سورة النحل).﴾

اللآثم في نعم زائدة للتوكيد، والمخصوص بالمدح محذوف وهو مفهوم من السياق وهو دار الآخرة.

﴿قَالَ تَعَالَى﴾ (فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) ﴿(الآية ٢٩ من سورة النحل).﴾

أبواب: إمّا منصوبة على نزع الخافض، وإمّا منصوبة على التشبيه بالمفعول به لأنّ دخل فعل لازم، ولا تعرب مفعولاً فيه لأنّها وإن كانت على تقدير في إلّا أنّ ذلك ليس مطّرداً، والمفعول فيه يجب أن يكون على تقدير في باطراد، جهنّم: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث بدليل عودة الضمير في «فيها» عليه بالتأنيث، والفاء في «فلبئس» حرف عطف لجملته خبرية لفظاً إنشائية معنى وهي ﴿بئس مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾<sup>(١)</sup> على جملة إنشائية لفظاً ومعنى قبلها وهي ﴿ادخلوا﴾، واللآثم في لبئس حرف زائد للتوكيد، مَثْوَى: أي مأوى، والمخصوص بالذم محذوف تقديره «جهنّم».

(١) لأنّ معناها إنشاء الذمّ.

﴿ قَالَ تَعَالَى ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ (١) يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ (من الآية ٥ من سورة الجمعة).

حُمِّلُوا: فعل ماضٍ مبني للمجهول وواو الجماعة نائب فاعل أصله مفعول به أول، التوراة: مفعول به ثانٍ، يحمل أسفاراً: الجملة في موضع نصب حال من الحمار والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو المضاف أو الإضافة، والمخصوص بالذم محذوف تقديره «هذا» أي المثل. والآيات الأربع الأولى شواهد على وجوب ثبوت آل التعريف في الاسم الذي أضيف الفاعل إليه.

﴿ قال الشاعر:

نِعَمَ امْرَأٌ هَرِمٌ لَمْ تَعُرْ تَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا

نِعَمَ: فعل ماضٍ دالٌّ على إنشاء المدح فهو خبر لفظاً وإنشاء معنىً وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى امرأة المتأخر لفظاً كما هو واضح والمتأخر رتبة أيضاً لأنَّ رتبة التمييز (٢) وهو امرأة أقلَّ من رتبة المميز وهو الضمير فاعل نعم، هرمٌ: مخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر وجملة «نعم امرأة» في موضع رفع خبر مقدم، أو هرمٌ مخصوص بالمدح مبتدأ خبره محذوف تقديره الممدوح، أو العكس. لمرتاع: جار ومجرور متعلق بوزراً كما ذكر المعلق، وذلك على ما يبدو لأنَّ «وزراً» مصدر مشتقٌّ عند الكوفيين، والأدقُّ أنَّ «وزراً» اسم جامد لا يتعلّق به الجار والمجرور وأنَّ «لمرتاع» صفة في الأصل لوزرا النكرة الجامدة فلما تقدّمت الصفة على الموصوف أصبحت حالاً وسوّج مجيء صاحب الحال وهو «وزرا» نكرة تأخرها وتقدّم الحال

(١) حمار جمعه حُمَرٌ وَحَمِيرٌ وَأَحْمِرَةٌ وَحُمُورٌ وَحُمَرَاتٌ وَمَحْمُورَاءُ، أَمَّا كَحَمَرٍ فَيَجْمَعُ عَلَى حُمُرٍ وَحُمَرَانِ.  
(٢) ممّا يشترط في تمييز فاعل نعم وبئس الضمير المستتر أن يكون نكرة، وأن تكون النكرة ممّا يقبل ال فخرج بذلك لفظ مثل وغير وبعض وكلّ ونحوها ممّا هو متوغّل في التكنيـر ولا يقبل ال، وأن يكون له أفراد متعدّدة فإن لم يكن له إلا فرد واحد كقمر وشمس لم يصحّ أن يكون تمييزاً لفاعل نعم وبئس الضمير المستتر فلا يقال نعم شمساً محمداً، ونعم قمرأ فاطمة، وهناك شروط أخرى ذكرها المعلق.

عليها بالإضافة إلى كون هذه الحال شبه جملة، ومرتاع اسم فاعل فحسب ولا تكون اسم مفعول كما يقول به خطأ بعض الدارسين لأن فعله «ارتاع» لازم للمطاوعة، والفعل اللازم الذي يكون من هذا القبيل لا يصاغ منه اسم مفعول لأنه لا يبنى للمجهول، واسم المفعول مصوغ من المبني للمجهول، بها: جار ومجرور متعلق بمرتاع، إلا وكان لمرتاع بها وزراً: إلا حرف استثناء والواو واو الحال والجملة من كان واسمها الضمير المستتر جوازاً العائد إلى هرم وخبرها وزراً في موضع نصب حال من هرم والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو العامل المعنوي الابتداء أو العامل اللفظي المبتدأ.

\* قال المعلق «الفاعل عمدة والتمييز فضلة بدليل أن الفاعل مرفوع وهو جزء من الجملة والتمييز منصوب وليس جزءاً من الجملة».

والأوضح أن يقال «وهو جزء أساسي من الجملة .. وليس جزءاً أساسياً من الجملة بل هو تكملة لها».

\* قال تعالى ﴿مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ (من الآية ٤٩ من سورة الكهف).

\* قال تعالى ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ (من الآية ٧ من سورة الفرقان).

ما في الآيتين اسم استفهام مبتدأ والجار والمجرور وهو «لهذا» خبر المبتدأ، والمعنى في الآية الأولى «أي شيء ثبت لهذا الكتاب حال كونه لا يغادر صغيرة ولا كبيرة؟» وجملة «لا يغادر» المنفية في موضع نصب حال من الكتاب أو من هذا، والعامل في الحال متعلق الجار والمجرور وهو الفعل «ثبت» أو الجار والمجرور نفسه. والمعنى في الآية الثانية «أي شيء ثبت لهذا الرسول حال كونه يأكل الطعام ويمشي في الأسواق؟» وجملة «يأكل» المثبتة في موضع نصب حال من الرسول أو من هذا، والعامل في الحال متعلق الجار والمجرور وهو الفعل «ثبت» أو الجار

والمجرور نفسه. وقد كتب حرف الجرّ وهو اللّام في الآيتين مفصّلاً عن الاسم المجرور وهو اسم الإشارة في المصحف مع أنّ ذلك خارج عن أوضاع الخطّ العربي وقياسه ولكنّ خطّ المصحف سنّة متّبعة لا تغيّر، وهاتان الآيتان كلّ منهما شاهد على وجوب ذكر ال التعريف في الاسم الواقع نعتاً لاسم الإشارة وهو الكتاب والرسول<sup>(١)</sup>.

✽ قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ (من الآية ٦٧ من سورة المائدة).

✽ قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾ (من الآية ٦ من سورة الانفطار).

الآيتان شاهدان على وجوب ذكر ال التعريف في الاسم الواقع نعتاً للنكرة المقصودة «أيّ» إذا نوديّ وهو الرسول والإنسان<sup>(٢)</sup>، وها: حرف تنبيه مبنيّ على السكون لا موضع له من الإعراب يلزم ذكرها مع أيّ المسبوقة بحرف نداء ظاهر أو مقدّر

✽ قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (الآية ٢٧ من سورة الفجر).

آية: مؤنث أيّ، النفس: اسم محلّي بال نعت لأية<sup>(٣)</sup>، وقد طابق النعت المنعوت في التانيث، والدليل على تانيث النفس نعتها بمؤنث هو المطمئنة.

✽ قال طرفة:

ألا أيّ هذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟<sup>(٤)</sup>

(١) يجوز أيضاً أن يعرب كلّ منها بدل كلّ من اسم الإشارة أو من النكرة المقصودة «أيّ» و«آية» أو عطف بيان عليها.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) معنى البيت «هل تضمن لي البقاء بزجرك إيّاي عن حضور الحرب ومنازلة الاقران ومنعك لي من التلذذ بشرب الخمر وغيره؟».

والشاهد في البيت أن «أي» النكرة المقصودة المناداة بحرف نداء محذوف هو «يا» لم تنعت كما يجب باسم محلى بأل بل نعتت باسم إشارة هو «هذا»<sup>(١)</sup> والغالب<sup>(٢)</sup> حينئذ أن ينعت اسم الإشارة بنعت آخر، وتثبت أل التعريف وجوباً في النعت الآخر كما في هذا البيت وكما في قولنا أيضاً يا أيها الرجل.

ألاً: حرف استفتاح وتنبيه مبني على السكون لا موضع له من الإعراب، ذا: اسم إشارة نعت لأي مبني على السكون في موضع رفع على اللفظ وفي موضع

(١) إنما وقع اسم الإشارة نعتاً مع جموده وذلك على التأويل باسم المفعول المشتق وهو المشار إليه.

(٢) ومن القليل الذي لم ينعت فيه اسم الإشارة الذي هونعت لأي في النداء قول الشاعر:

أيهدان كلاً زاديكمَا ودعاني واغلاً في مَنْ يَغُلْ

أيهدان: أي منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في موضع نصب لأنه نكرة مقصودة، دان اسم إشارة للمثنى المذكور نعت لأي أو بدل كلّ منها أو عطف بيان عليها مبني على الألف في موضع رفع عند الجمهور لأنه ليس مثنى حقيقياً ولا ملحقاً بالمثنى وإنما هو على صورة المثنى فحسب وذلك تبعاً للفظ المنادى «أي» المبني على الضم، ويجوز أن يكون مبنيّاً على الألف في موضع نصب عند الجمهور تبعاً لمحلّ المنادى المنصوب، أو معرباً بالألف رفعاً نيابة عن الضمة عند ابن مالك وابن هشام لأنه مثنى حقيقي عندهما، وهذا تبعاً للفظ المنادى «أي» المبني على الضم، ويجوز أن يقال «أيهدان» بالنصب عندهما بالياء تبعاً لمحلّ المنادى المنصوب. دعاني: دع فعل أمر بمعنى اترك وله مضارع هو يدع بمعنى يترك وأصله يودع وقد حذفت الواو من المضارع شذوذاً ولا ماضي له، وذهب بعضهم إلى أن له ماضياً هو ودع، وبهذا الماضي قرئ شذوذاً «وما ودعك ريك وما قلّي»، والقراءة المشهورة المرسومة في المصحف «وما ودعك ريك وما قلّي». واغلاً: اسم فاعل فعله الماضي وغلّ وهو حال من المفعول به وهو ياء المتكلم والعامل في الحال هو الفعل «دعاني» أو مفعول به ثانٍ على اعتبار أن الفعل دعاني بمعنى اتركاني المتعدي لمفعولين، والواغل هو الرجل الذي يدخل على القوم وهم يشربون فيجلس ليشرب معهم من غير أن يدعى لذلك، في مَنْ: في حرف جرّ بمعنى مع والجار والمجرور متعلق باسم الفاعل المشتق وهو واغل وليس متعلقاً بمحذوف صفة لواغل كما ذكر المعلق لأنّ هذا يصبح لو كان «واغل» جامداً لا يتعلّق به الجار والمجرور يغلّ: فعل مضارع مثال مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم وسكّن بسبب سكون قوافي أبيات القصيدة وهو على وزن يعلّ وأصله يوغلّ على وزن يعلّ، حذفت الواو من المضارع لوقوعها بين عدوتيه الفتحة والكسرة. والشاهد في البيت: أن اسم الإشارة للمثنى المذكور «هذان» الذي هو نعت للنكرة المقصودة المناداة بحرف نداء محذوف وهي «أي» لم ينعت بدوره كما يجب باسم ظاهر محلى بال التعريف فلم يقل «أيهدان الرجلان» وهذا قليل شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

نصب على المحلّ أو بدل كلّ من أيّ أو عطف بيان عليها، الزّاجري: نعت لاسم الإشارة أو بدل كل منه أو عطف بيان عليه مرفوع بضمة مقدّرة على اللفظ أو منصوب بفتحة مقدّرة على المحلّ وذلك على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم ضمير متّصل مبنيّ على السكون في موضع نصب مفعول به عند الجمهور والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وذهب الفراء والمبرد والرّماني والزمخشري إلى أنّ ياء المتكلم مضاف إليه مبنيّ على السكون في موضع جرّ، وهو ضعيف لم يقل به غيرهم، ووجه ضعفه دخول أل على المضاف وإن كانت الإضافة لفظية غير محضة لأنّ أل كما أنّها لا تدخل على المضاف في الإضافة المعنوية المحضة فإنّها لا تدخل على المضاف في الإضافة اللفظية غير المحضة إلّا في أمثلة مخصوصة منها<sup>(١)</sup>، ولا يجوز اعتبار أل في الزّاجري زائدة لكي تستقيم إضافة الزّاجر إلى ياء المتكلم لأنّ النعت وهو الزّاجر يجب أن يطابق المنعوت وهو هذا في التعريف، أحضر: يروى مرفوعاً وهو الأصل والقياس، ويروى منصوباً شذوذاً<sup>(٢)</sup> بأن المصدرية المقدّرة وأنّ والفعل في تأويل مصدر مجرور بمنّ مقدّرة والجار والمجرور متعلّق بالزّاجري، هل: حرف استفهام إنكاري بمعنى النفي، مخلدي: من إضافة اسم الفاعل لمفعوله وهي إضافة لفظية غير محضة.

\* إذا نودي اسم الله تعالى المحلّي بأل التعريف يجوز أن نقول فيه «يا الله» فنجمع بين حرف النداء «يا» وأل التعريف التي همزتها للقطع في النطق والكتابة، ويحوز أن نزيل همزة القطع من لفظ الجلالة في النطق والكتابة ثم نحذف ألف «يا» في النطق فقط لالتقاء الساكنين.

\* جملة «المنطلقُ زيدٌ» الهمزة في «المنطلق» همزة وصل، فلو سمّينا بهذه الجملة

(١) هي أن تكون أل داخلة على المضاف والمضاف إليه معاً نحو «الضّاربُ الرّجلُ» أو على المضاف وعلى ما أضيف إليه المضاف إليه معاً نحو «الضّاربُ رأسِ الرّجلِ» أو على المضاف المثنى والجمع إذا أضيفا إلى معرفة نحو «الضّاربا زيدٌ والضّاربو زيدٌ».

(٢) إنّما كان ذلك شذوذاً لضعف عامل النصب فلا يعمل محذوفاً.

أصبحت علماً على المسمّى بها، فلو نادينا هذا العلم المسمّى بهذه الجملة قلنا «يا المنطلق زيد» وتكون همزة «المنطلق» همزة قطع، لأنّه إذا سمّي بما فيه همزة وصل تحولت إلى همزة قطع، ويكون «المنطلق زيد» نادى مفرداً علماً مبنياً على ضمّ مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة الحكاية في موضع نصب، وهذه المسألة والمسألة قبلها ممّا يستثنى من وجوب حذف ال التعريف من الاسم عند ندائه نحو قولنا «يا غلام» في نداء «الغلام» إذ لا يصحّ أن يقال «يا الغلام»، وهذا عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين نداء ما فيه أل مع بقائها كيا الغلام ويا الحارث.

\* الأكثر في نداء لفظ الجلالة المحلّى بأنّ التعريف أن نحذف حرف النداء ونعوّض منه ميماً مشدّدة في الآخر فنقول «اللّهم» وريّما جُمع بين الميم المشدّدة وحرف النداء، ولقلّة ذلك يعدّ شاذّاً لا يجوز إلّا في ضرورة الشّعْر ويحفظ ولا يقاس عليه ومنه قول الراجز:

إنّي إذا ما حدّثتُ كَلَمًا أقول يا اللّهُمَّ يا اللّهُمَّ<sup>(١)</sup>

\* يجب حذف ال التعريف من الاسم المضاف إضافة معنوية محضة أو لفظية غير محضة فنقول في الغلام والضارب غلاميّ وضاربيّ، ولا نقول الغلامي ولا الضاربي، لأنّ فيه جمعاً بين ال التعريف والإضافة بنوعيهما وهذا غير جائز.

ويستثنى من ذلك مسألتان من الإضافة اللفظية غير المحضة يجوز فيهما اجتماع ال التعريف مع الإضافة، وإحدى هاتين المسألتين أن يكون المضاف إلى معموله المعرفة وصفاً معرباً بالحروف وهو المثني وجمع المذكر السالم فيجوز حينئذ اجتماع ال التعريف والإضافة اللفظية غير المحضة وذلك نحو «الضارب زيد والضاربو زيد والضاربيا رأس زيد والضاربو رأس زيد، والضاربيا هذا والضاربو

(١) ما: حرف زائد مبنيّ علي السكون لا موضع له من الإعراب، حدّث: فاعل لفعل محذوف هو شرط إذا يفسره المذكور، وجملة أقول جواب الشرط، وقوله «يا اللّهم يا اللّهُم» في موضع نصب مقول القول، =



هذا، والضاريا رأس هذا والضاريو رأس هذا، والضاريا الذي سرق والضاريو الذي سرق، والضاريا رأس الذي سرق والضاريو رأس الذي سرق، والضارياي والضاريوي، والضاريا رأسي والضاريو رأسي، والضاريك والضاريوك، والضاريا رأسك والضاريو رأسك، والضارياه والضاريوه، والضاريا رأسه والضاريو رأسه».

ومن ذلك قول عنترة في معلقته:

ولقد خشيت بأن أموتَ ولم تَدُرْ للحرب دائرَةٌ على ابْنِي ضمضم<sup>(١)</sup>

الشَّاتِمِي عِرْضِي ولم اشتُمهما والناذِرَيْنِ إذا لقيتُهما رمي<sup>(٢)</sup>

والمسألة الثانية أن يكون المضاف وصفاً مفرداً أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً<sup>(٣)</sup> والمضاف إليه معمولاً له وهو معرفّ بال أو معرفّ بالإضافة إلى ما فيه أل فيجوز حينئذ أيضاً الجمع بين أل التعريف والإضافة اللفظية غير المحضة وذلك نحو «الضاربُ أو الضواربُ أو الضارياتُ الرَّجُلِ، والرَّاکِبُ أو الرِّكَّابُ أو الراكباتُ الفرسِ، والضاربُ أو الضواربُ أو الضارياتُ رأسِ الرَّجُلِ، والرَّاکِبُ أو الرِّكَّابُ أو الراكباتُ ظهر الفرسِ».

== وأسلوب الشرط بكامله في موضع رفع خبر إن، والالف في الشَّطْرَيْنِ لقافية الرَّجَزِ.  
(١) ولم تدُر: الواو واو الحال، ابنا ضمضم: هما هَرِمٌ وَحُصَيْنٌ، وكان عنترة قد قَتَلَ إِبَاهِمَا ضمضمًا فكانا يتوَعَّدانه.

(٢) الشَّاتِمِي: نعت لابْنِي ضمضم وكذلك النَّاذِرَيْنِ المعطوف عليه بواو العطف، وكلُّ منهما اسم فاعل مثنى، ويجوز أن يكونا منصوبين على الذَّم بإضمار الفعل أَذَمَّ، ويجوز أن نقول الشَّاتِمَا والنَّاذِرَانِ بالرفع على الذَّم أيضاً لكن بإضمار الضمير «هما»، والوار في «ولم» واو الحال، وقد حذفت النون من الشَّاتِمِي للإضافة، وبقيت في النَّاذِرَيْنِ لعدمها، ومعنى الشطر الثاني «وَالْقَاتِلِينَ وَاللَّهُ لئن لقيناه لسنقتلنَّ»، ومحل الاحتجاج في هذا البيت أن «الشَّاتِمِي» وصف اسم فاعل وهو معرب بالحروف لكونه مثنى وقد أضيف إلى عرضي التي تعرَّفْتُ بإضافتها إلى ضمير المتكلم المعرفة، وعرض مضاف إليه في اللفظ لكنَّه معمول في المحلِّ للوصف أي مفعول به محلاً لاسم الفاعل وهو الشَّاتِمِي.

(٣) وهذه جميعاً تعرب بالحركات كما هو معروف.

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها قيس بن معديكرب:

الواهبُ المائةَ الهجانَ وعبدَها      عوداً تُزجِّي بينَها أطفالُها<sup>(١)</sup>

وما عدا هاتين المسألتين من سائر صور الإضافة اللفظية غير المحضة، وكذلك جميع صور الإضافة المعنوية المحضة لا يجوز فيها الجمع بين أل والإضافة عند جمهور البصريين، خلافاً للفرّاء الذي أجاز «الضاربُ والضواربُ والضارياتُ زيدٌ» و«الضاربُ والضواربُ والضارياتُ هذا» و«الضاربُ والضواربُ والضارياتُ الذي سرق» ممّا المضاف فيه وصف والمضاف إليه معرفة بغير إضافة إلى ما فيه «أل»، وخلافاً للكوفيين وفيهم الفرّاء الذين أجازوا «الثلاث الأثواب» و«الثلاث الأثافي»<sup>(٢)</sup> ونحوهما من الإضافة المعنوية المحضة ممّا المضاف فيه عدد وليس وصفاً والمضاف إليه معدود وليس معمولاً للوصف فجمعوا بين أل التعريف في المضاف وفي المضاف إليه، وخلافاً للفرّاء والمبرد والرماني والزمخشري<sup>(٣)</sup> الذين أجازوا «الضّاري والضّاريك والضّاربه» وقالوا إنّ ياء المتكلم وكاف المخاطب وهاء الغائب، أي الضمير

(١) الهجان بكسر الهمزة الإبل البيض الكرام وهو لفظ يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، عوداً جمع عائد وهو الناقة الحديثة النتاج أي التي ولدت من مدة قريبة بأن مضى على ولادتها خمسة أيام أو عشرة أيام وقيل خمسة عشر يوماً ثم هي مطلق وسميت عائداً لأن ولدها الذي لم يقو بعد يعوذ بها أي يلجأ إليها، وعوذ جمع تكسير شاذ لعائد ونظيره حوّل وحائل والقياس عائذات وحائلات لأن قياس مفرده عائذة وحائلة، تُزجّي: تسوق وفي رواية تُزجّي أي تساق برفق فيكون الفعل مبنياً للمجهول وتكون أطفالُها بالرفع نائب فاعل، وبين: ظرف مكان متعلق بالفعل أو حال من أطفالها والجمله في موضع نصب صفة لقوله عوداً. والمعنى: يمدح قيساً بأنّه يهب المائة من الثوق البيض الحديثة العهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها.

(٢) جمع أثفية وهي الحجارة الثلاثة التي تركز عليها القدر أمّا جمهور البصريين فقد أدخلوا حرف التعريف أل على المضاف إليه فقط لكي لا تجتمع أل مع الإضافة المعنوية المحضة فقالوا ثلاثة الأثواب وثلاث الأثافي.

(٣) الفرّاء رأس المدرسة الكوفية بعد الكسائي توفي في سنة ٢٠٧هـ والمبرد آخر نحاة المدرسة البصرية توفي في سنة ٢٨٦هـ أمّا الرّماني المتوفى في سنة ٣٨٤هـ والزمخشري المتوفى في سنة ٥٣٨هـ فهما بغداديان ميولهما بصرية.

المعرفة غير المحلّى بأل ولا المضاف إلى المحلّى بأل هو في موضع جرّ مضاف إليه فجمعوا بذلك بين أل التعريف وبين المضاف إليه في هذه الصور من صور الإضافة اللفظية غير المحضة، وقد أجازوا حملاً على هذه الصور أيضاً «الضوّاري والضّاريّات، والضّواربك والضّاريّاتك، والضّوّاريه والضّاريّاته» فهم يعدّون كلّ هذه التراكيب تراكيب إضافية لإضافة فيها لفظية غير محضة، ولا يعدّون هذه الضمائر في موضع نصب مفعولات بها للضّارب والضّوارب والضّاريّات كما يعربها جمهور البصريين الذين لا يعدّون هذه التراكيب إضافية ويعدّون أل في هذه الصور جميعها اسماً موصولاً وليست حرف تعريف وذلك لعدم جواز دخول أل التعريف عندهم على المضاف في هذه التراكيب.

## السادس من المعارف: المضاف لمعرفة

### المتن

❖ ثم قلتُ: السادس المضاف لمعرفة كغلامي وغلّام زيدٍ.

### الشرح

❖ وأقول: هذا خاتمة المعارف، وهو المضاف لمعرفة، وهو في درجة ما أضيف إليه، فغلّامٌ زيدٍ في رتبة العلم، وغلّامٌ هذا في رتبة الإشارة، وغلّامٌ الذي جاءك في رتبة الموصول، وغلّامٌ القاضي في رتبة ذي الأداة، ولا يستثنى من ذلك إلّا المضاف إلى المضمّر كغلامي فإنّه ليس في رتبة المضمّر بل هو في رتبة العلم، وهذا هو المذهب الصحيح، وزعم بعضهم أنّ ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وذهب آخرٌ إلى أنّه في رتبته مطلقاً، ولا يستثنى المضمّر، والذي يدلّ على بطلان القول الثاني قوله:

كخُذْ رُوفَ الْوَلِيدِ الْمُتَّقِبِ

فوصفَ المضافَ للمعرِّف بالأداة بالاسم المعرِّف بالأداة، والصفة لا تكون أعرفَ من الموصوف، وعلى بطلان الثالث قولهم «مررتُ بزیدٍ صاحبك».

## الحاشية

\* الاسم المضاف إلى معرفة يكون في رتبته إلا الاسم المضاف إلى الضمير فإنه ليس في رتبة الضمير بل هو في رتبة العلم الأقل من رتبة الضمير درجة واحدة<sup>(١)</sup>، وهذا هو المذهب الصحيح عند ابن هشام، والسبب وقوع الاسم المضاف إلى الضمير صفة للعلم في قول العرب الذين يحتجّ بكلامهم «مررتُ بزیدٍ صاحبك» والصفة التابعة لا تكون أعرف من الموصوف المتبوع بل مساوية له أو دونه، ولو كان المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير لكانت الصفة التابعة أعرف من الموصوف العلم المتبوع.

وذهب بعضهم إلى أن ما أضيف لمعرفة فهو في رتبته مطلقاً، ولا يستثنى من ذلك الاسم المضاف إلى الضمير فهو في رتبة الضمير وليس في رتبة العلم الأقل، لأن الأنسب أن تكون الصفة التابعة التي سيقى لإيضاح الموصوف المتبوع في قولهم «مررتُ بزیدٍ صاحبك» ونحوه أعرف من الموصوف العلم لا مساوية له أو أقل منه، لذلك يكون المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير الأعلى من رتبة العلم.

وقد وجّه أصحاب هذا المذهب هذا المثال توجيهاً آخر ليبرهنوا على صحة مذهبهم من جهة وليخرجوا من إصرار أصحاب المذهب الأول على أن النعت يجب أن يكون أقل رتبة من المنعوت أو مساوياً له من جهة أخرى فذهبوا إلى أننا لو سلّمنا جدلاً بموقف أصحاب المذهب الأول في النعت والمنعوت فإن «صاحبك» يحتمل أن يكون بدل كل من زيد أو عطف بيان عليه، والبدل وعطف البيان التابعان يجوز عند النحاة أن يكونا أعرف من «زيد» المتبوع، والنعت تابع مثلهما فلم لا يكون على مثلهما؟! وهو عندي حسن.

(١) أكثر النحاة على أن أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة الضمير فالعلم فاشم الإشارة فالاسم الموصول فالمطلّى بال، وإنما كان لفظ الجلالة أعرفها لأنه لا يحتمل إلا المولى بخلاف الباقي.

أمّا ما قيل دفاعاً عن المذهب الأول من أنّ الإضافة في «صاحبك» لفظية غير محضة لأنّ المضاف وهو «صاحب» وصفٌ اسمٌ فاعل والمضاف إليه وهو ضمير «الكاف» معموله مفعول به له فلا يستفيد المضاف تعريفاً أصلاً بل يبقى نكرة فتوصف به المعرفة لأنّ الصّفة ليست حينئذٍ أعرف من الموصوف، فقد ردّ عليه أصحاب هذا المذهب الثاني بأنّ ذلك غير صحيح لأنّه تجب المطابقة بين الموصوف والصفة في التعريف والتذكير، ولأنّ المقصود أيضاً باسم الفاعل «صاحب» الدوام ممّا يجعل الإضافة إلى ضمير «الكاف» معنوية محضة استفاد المضاف منها تعريفاً وأصبح في منزلة الضمير المضاف إليه مما يعني أنّه أصبح أعرف من الموصوف وهو العلم.

وزعم بعضهم أنّ ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وهذا باطل كما يقول ابن هشام لقول امرئ القيس بن حجر<sup>(١)</sup> الذي يحتجّ بشعره:

فأدركَ لم يُجْهِدْ ولم يُثْنِ شأوه      يمرّ كخذروفٍ الوليدِ المُثَقَّبِ<sup>(٢)</sup>

(١) بضمّ الحاء والجيم.

(٢) أدرك: أي الفرس وهو مذكّر بدليل الضمائر في البيت العائدة عليه بالتذكير، لم يُجْهِدْ: الجملة الفعلية في موضع نصب حال من فاعل أدرك الضمير المستتر العائد إلى الفرس والعامل في الحال هو الفعل أدرك، ولم يُثْنِ شأوه: أي لم تنقص قدرته على الأشواط البعيدة ويجوز أن تكون الراي أو الحال والجملة الفعلية في موضع نصب حالاً أخرى من فاعل أدرك أو راو العطف والجملة الفعلية معطوفة على جملة الحال السابقة فهي حال ثانية في المعنى من فاعل أدرك أيضاً، كخذروف: يقال خُذِرَفَ أي أسرع ومنه الخذروف الذي يديره الولد بخيط فيسمع له دويّ وهو المسمّى في عرفنا بالدوامّة، ويقال للجمال الواسع الخطا خُذُروف، وقال بعضهم الخذروف خشبة طويلة فيها نقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة في يد الصبيّ بالخيط، وهو جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف صفة لموصوف محذوف أي هو نائب عن المفعول المطلق والتقدير «يمرّ مرّاً كأنّ كمرّ خذروف» وهذه الجملة الفعلية في موضع نصب حالاً ثالثة من فاعل أدرك، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وتكون الجملة الاسمية في موضع نصب حالاً ثالثة من فاعل أدرك وتقدر في هذه الحالة أو الحال لأنّ الجملة الاسمية تقترب بواو الحال إذا وقعت حالاً، وهذا البيت من قصيدة طويلة في وصف فرسه افتتحها الشاعر بالغزل وساجل بها علقمة بن عبدة الفحل في قصيدة له في وصف فرسه افتتحها متغزلاً أيضاً وذلك أمام أمّ جندب، وأمّ جندب هذه امرأة من طيء تزوّجها امرئ القيس فلمّا باث عندها لم تحمده إلّا لما كان بعض الليل قامت وقالت: أصبحت يا خير الفتيان فقم، =

فقد وصف الشاعر المضاف إلى المعرّف بأل وهو «خذروف» بالاسم المعرّف بأل وهو «المثقّب»، والموصوف والصفة متساويان في الرتبة عند أصحاب المذهبين الأول والثاني، أمّا على المذهب الثالث فإنّ النعت المحلّي بأل وهو «المثقّب» أعلى رتبة من المنعوت المضاف إلى المحلّي بأل وهو «خذروف»، وهذا لا يصحّ على المذهب الأول الصحيح، ولأنّ النعت لا يكون أعرف من المنعوت على المذهب الأول الصحيح، ولأنّه لا يمكن أطراح شعر امرئ القيس، فإنّ أصحاب المذهب الثالث خرّجوا هذا البيت تخريجاً آخر بأن يقال إنّ «المثقّب» بدل كلّ من «خذروف» أو عطف بيان عليه، وليس نعتاً له، وهذان يجوز عند النحاة أن يكونا أعرف من المتبوع وأعلى رتبة منه، وعندني أنّ قياس النعت على البدل وعطف البيان بجامع كونها جميعاً من التوابع ممّا يؤدي إلى جواز أن يكون النعت أعرف من المنعوت وأعلى رتبة منه كما يقضي بذلك المذهب الثالث أمر حسن.

## المرفوعات عشرة: الأول الفاعل

### المتن

\* ثم قلت: باب المرفوعات عشرة أحدها الفاعل وهو ما قُدِّمَ الفعل أو شبهه عليه وأُسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كعَلِمَ زيدٌ ومات بكرٌ وضَرَبَ عمروٌ ومختلفُ ألوانه.

### الشرح

\* وأقول: شرعت من هنا في ذكر أنواع المعربات، وبدأت منها بالمرفوعات لأنّها أركان الإسناد، وثبتت بالمنصوبات لأنّها فضلات غالباً، وختمت بالمجرورات لأنّها

---

= فقام فلذا الليل لم يذهب منه إلا أقلّه فقال لها: ما حملك على ما فعلت؟ فسكتت فألحّ عليها فقالت كرهتك لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الازاقة بطيء الإنفاقة.

تابعة في العُمْدِيَّة والفضلِيَّة لغيرها، وهو المضاف، فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة كما في قولك «قام غلامٌ زيدٌ»، وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة كما في قولك «رأيتُ غلامٌ زيدٌ»، والتابع يتأخَّر عن المتبوع.

وبدأت من المرفوعات بالفاعل لأمرين أحدهما: أنَّ عامله لفظيٌّ وهو السَّعْل أو شبهه، بخلاف المبتدأ فإنَّ عامله معنويٌّ وهو الابتداء، والعامل اللفظيُّ أقوى من العامل المعنويُّ، بدليل أنَّه يُزيل حكم العامل المعنويِّ، تقول في «زيدٌ قائمٌ» «كان زيدٌ قائماً» و«إنَّ زيدا قائمٌ» و«ظننتُ زيدا قائماً»، ولما بيَّنت أنَّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى، والأقوى مقدَّم على الأضعف، الثاني: أنَّ الرفع في السَّعْل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، فقدمت ما هو الأصل. والضمير في قولي «وهو» للفاعل، وقولي «ما قدَّم الفعل أو شبهه عليه» مخرج لنحو «زيدٌ قامَ» و«زيدٌ قائمٌ» فإنَّ زيدا فيهما أسند إليه الفعل وشبهه ولكنَّهما لم يُقدِّما عليه، ولا بدَّ من هذا القيد، لأنَّ به يتميَّز الفاعل من المبتدأ، وقولي «أسند إليه» مخرج لنحو «زيداً» في قولك «ضربتُ زيدا» و«أنا ضاربٌ زيدا» فإنَّه يصدق عليه فيهما أنَّه قدَّم عليه فعلٌ أو شبهه، ولكنَّهما لم يُسندا إليه، وقولي «على جهة قيامه به أو وقوعه منه» مخرج لمفعول ما لم يُسمَّ فاعله نحو «ضربَ زيدٌ» و«عمرو مضروبٌ غلامٌ» فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنَّهما قدَّم عليهما فعل وشبهه وأسند إليهما، لكن هذا الإسناد على جهة الوقوع عليهما، لا على جهة القيام به كما في قولك «علِمَ زيدٌ»، أو الوقوع منه كما في قولك «ضربَ عمرو». ومثَّلتُ لما أسند إليه شبه الفعل بقوله تعالى ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ فألوانه فاعل لمختلِف لأنَّه اسم فاعل فهو في معنى الفعل، والتقدير «وصنفتُ مختلفَ ألوانه» أي يختلف ألوانه، فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل، وقوله تعالى ﴿كَذَلِكَ﴾ أي اختلافاً كالاختلاف المذكور في قوله تعالى ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾.

## الحاشية

❖ هناك وجوه متعدّدة لإعراب قولنا «باب الفاعل» كلّها مبنية على تقدير محذوف، فقد أعرب «باب» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره «هذا» أو مبتدأ خبره جملة اسمية محذوفة والتقدير «بابُ الفاعلِ هذا محلّه» أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره «اقرأ بابَ الفاعل» أو مجروراً بحرف جرّ محذوف والتقدير «انظر في بابِ الفاعل» والفاعل مضاف إليه، والأحسن أن يقال إنّ «بابُ الفاعل» موقوف لا معرب ولا مبنيّ لأنّه غنيّ عن التقدير بسبب أنّ الغرض منه حاصل بدون تقدير، وهذا الغرض هو تمييز الكلام السابق عن الكلام اللاحق.

❖ عرّف المصنّف الفاعل في المتن بقوله «ما قدّم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه».

قوله «على جهة قيامه به» أي إن كان المسند ممّا لا يقع في الخارج فعلاً من المسند إليه على شخص أو شيء آخر كالبياض والسواد والفرح والحزن والعلم والموت والاختلاف التي أفعالها أبيضٌ واسودٌ وفرحٌ وحزنٌ وعلمٌ<sup>(١)</sup> ومات واختلف وتكون أفعالاً لازمة، وإنّما يتّصف المسند إليه بالمسند ويقوم به.

قوله «أو وقوعه منه» أي إن كان المسند ممّا يقع في الخارج فعلاً من المسند إليه على شخص آخر أو شيء آخر كالضرب والأكل وفعلهما ضربَ وأكَلَ وهما وأمثالهما من الأفعال المتعدية، أو كان المسند ممّا يقع في الخارج فعلاً من المسند إليه لا على شخص أو شيء آخر وذلك بأن يكون الفعل لازماً نحو «وقَفَ زيدٌ» فوقَفَ فعل لازم صدر من زيد ووقع منه ولكنّه لم يقع على شخص ولا شيء.

---

(١) إذا قلنا علِمَ محمدٌ الأمرَ، فإنّ علِمَ فعل لازم والأمرَ منصوب على نزع الخافض أي علِمَ محمدٌ بالأمر فيتعدّى الفعل اللازم بحرف الجرّ المقدّر أو الفعل علِمَ بمعنى فهم فهو متعدّد بنفسه بتضمينه معنى فعل آخر متعدّد.



❖ قال المصنّف في الشرح «وختمت بالمجرورات لأنها تابعة في العمدية والفضلية لغيرها - أي للمتبوع - وهو المضاف، فإن كان - أي المضاف المتبوع - عمدة فالمضاف إليه - التابع - عمدة ... وإن كان - المضاف المتبوع - فضلة فالمضاف إليه - التابع - فضلة ... والتابع يتأخّر عن المتبوع»<sup>(١)</sup>.

قوله «وهو المضاف» أي ومثّل ذلك: محمدٌ في الدار، فالجار والمجرور متعلّق بكائن المحذوف وهو عمدة لأنّه خبر فالجار والمجرور عمدة، وأكرمتُ محمداً في الدار فالجار والمجرور متعلّق بكائناً المحذوف وهو فضلة لأنّه حال من محمد، أمّا إذا تعلّق الجار والمجرور بالفعل أكرمتُ المسند العمدة فإنّه يكون عمدة مثله.

قوله «والتابع يتأخّر عن المتبوع» أي فلذلك يتأخّر البحث في المجرورات عن البحث في المرفوعات والمنصوبات، لأنّ المجرورات تابعة للمرفوعات أو المنصوبات.

❖ مذهب البصريين أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء<sup>(٢)</sup> فعامله معنويّ والخبر مرفوع بالمبتدأ فعامله لفظيّ وهذا هو الراجح، وذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المبتدأ هو الخبر والعامل في الخبر هو المبتدأ، أي ترافعا، وعليه فالعامل في كلّ منهما لفظيّ، وقيل المبتدأ والخبر كلاهما مرفوعان بالابتداء فالعامل فيهما معنويّ، وذهب المبرّد إلى أنّ الابتداء رافع للمبتدأ وهما أي الابتداء والمبتدأ معاً رافعان للخبر.

❖ قال الشارح «الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدّمت ما هو الأصل».

أي: الرفع في الفاعل للفرق بين معناه وبين معنى المفعول به الذي يُنصّب، لأنّ الفاعل شيء والمفعول به شيء آخر مختلف عنه، وليس الرفع في المبتدأ للفرق بينه

---

(١) ساق الشارح هذا الكلام ليسوّغ ترتيب الأبواب في كتابه «شذور الذهب» على المرفوعات والمنصوبات فالمجرورات على نحو مخالف لما هو مألوف في ترتيب جمهرة مصنّفات النحو عند المتأخّرين الذين ساروا على نسق الترتيب في أبواب الفية ابن مالك.

(٢) الابتداء هو الاهتمام بالاسم وجعله مقدّماً لِيُسندَ إليه، وهذا أمر معنويّ.

وبين الخبر في المعنى لأنَّ المبتدأ هو عين الخبر والخبر هو عين المبتدأ لذلك كان المبتدأ والخبر مرفوعين، والأصل في اختلاف حركة الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني باختلاف حركة الإعراب في الفاعل والمفعول به، أمّا خلاف الأصل فهو اتحاد علامة الإعراب في المبتدأ والخبر لأنّه لا فرق بينهما في المعنى، لذلك قدّم المصنّف الفاعل في كتابه على المبتدأ.

\* مذهب البصريين أنَّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل وهو ما جرى عليه ابن هشام، ويجيز الكوفيون ذلك ويعربون زيداً في قولنا «زيدٌ قامَ وزيدٌ قائمٌ» فاعلاً مقدّماً للفعل وشبهه وهو اسم الفاعل أمّا البصريون فيعربون زيداً مبتدأ وما بعده خبراً.

\* قولنا: ضربتُ زيداً، أنا ضاربٌ زيداً، يصدق على زيد فيهما أنّه قدّم عليه فعل أو شبهه ولكنهما لم يسندا إلى زيد وإنّما أسند الفعل إلى الضمير المتّصل الظاهر، وأسند شبه الفعل وهو اسم الفاعل إلى المبتدأ الضمير المنفصل المذكور باعتباره خبراً له وإلى ضمير منفصل آخر مستتر وجوباً مماثل للضمير المذكور وذلك باعتبار اسم الفاعل ضارب بمعنى الفعل المضارع أضربُ يرفع فاعلاً فيكون التقدير «أنا ضاربٌ أنا زيداً» فأنا الأولى مبتدأ وأنا الثانية فاعل وكلاهما مسند إليه أسند إليهما اسم الفاعل ضارب باعتبارين، فزيداً إذن ليس فاعلاً في المثالين والفاعل هو الضمير.

\* نائب الفاعل مصطلح بصريّ، ومفعول ما لم يُسمَّ فاعله مصطلح كوفيّ، والمقصود به نائب فاعل الفعل المبني للمجهول الذي لم يذكر فاعله وأصله مفعول به.

\* ضُربَ زيدٌ، عمرو مضروب غلامه: زيدٌ والغلامُ وإن صدق عليهما أنّه قدّم عليهما فعل وشبهه وهو اسم المفعول، وأسند الفعل وشبهه إليهما، لكن هذا الإسناد لزيد والغلام هو على جهة الوقوع عليهما، لأنّ كلّاً منهما في حقيقة الأمر مفعول به للفعل المبني للمعلوم، وليس على جهة القيام بهما أو الوقوع منهما، لذلك لا يعدّ زيدٌ والغلامُ فاعلين بل نائبين للفاعل.

﴿ قَالَ تَعَالَى ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ، وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ، إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ (الآيتان ٢٧، ٢٨ من سورة فاطر).

قال الشارح ما معناه: فألوانه فاعل لمختلف لأنه اسم فاعل واسم الفاعل في معنى الفعل المبني للمعلوم فيرفع مثله فاعلاً، والتقدير في الآية «وصنفٌ مختلفٌ ألوانه كذلك» أي وصنفٌ يختلف ألوانه كذلك، فحذف الموصوف وهو صنفٌ وأنيب الوصف أي اسم الفاعل «مختلفٌ» عن الفعل يختلف، وقوله تعالى «كذلك» أي اختلافاً كائناً كذلك أي كالاختلاف المذكور في قوله تعالى في الآية السابقة ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾.

من الجبال: أي في الجبال، جدد: أي طرق في الجبل واحدها جُدة<sup>(١)</sup> بضم الجيم أي طريق، مختلفٌ<sup>(٢)</sup> ألوانها<sup>(٣)</sup>: أي متفاوتة في درجة البياض والحمرة شدة وضعف، ومختلف صفة أخرى لجدد، غرابيبُ سودٌ: أي جددٌ صخورها شديدة السواد بدون تفاوت في هذا السواد، وغرابيب ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع، وفي غرابيبُ سودٌ تقديم وتأخير وأصله سودٌ غرابيبٌ وغرابيبٌ تأكيد معنوي لسودٌ ومفردهما أسودٌ غريبٌ أي أسود شديد السواد وغريبٌ تأكيد معنوي لأسودٌ ويقال

(١) يقال أيضاً للطريق جادةً وجمعها جَرَادٌ، أمّا جَادَاتٌ فهو جمع جادة اسم فاعل للمؤنثة من الجد، ويقال أيضاً جَدُّ الثوبِ يَجِدُّ جَدَّةً أي صار جديداً وهو ضدُّ الثوبِ الخَلْقُ بفتح الخاء واللام، وميناء جَدَّةٌ هو بفتح الجيم وليس بضمها أو بكسرهما لأنَّ البلدة منسوبة إلى جَدَّةِ البشر حواء حيث أنَّ آراء عدَّة تقول إنَّ قبرها في منطقة البلدة، وذكر ياقوت في معجم البلدان أنَّها بضم الجيم، وشكلها كثير من كبار الكتاب بالضم، واستعملها كثيرون بالكسر، وعندي أنَّ الاحتجاج بالمعجم اللغوية وغير اللغوية وبالاستعمالات الجارية على الضمِّ أو الكسر ليس دليلاً قطعياً لأنَّ أصحابها كثيراً ما يلجأون إلى الأقيسة والأشبهاء المبنيّة على التعسّف.

(٢) مختلفٌ اسم فاعل يرفع فاعلاً ومختلفٌ اسم مفعول يرفع نائباً للفاعل ليس أصله مفعولاً به لأنَّ فعله اختلفَ لازم يتعدى فيقال مثلاً «مختلفٌ فيه» و«مختلفٌ عندك»، فيكون نائب الفاعل ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

(٣) أنَّ الضمير في «ألوانها» لعودته إلى «جُدَد» المؤنث، ثم ذكر الضمير في «ألوانه» بعد ذلك لعودته إلى «صنف» المذكور.

فيه على التقديم والتأخير غريبٌ أسودٌ، وغرابيبٌ في الآية إما معطوفة على بيض وحمَر، وتكون سودٌ توكيداً معنوياً لغرابيب، أو غرابيبٌ صفة لجُدَدٍ أخرى محذوفة أي وجُدَدٌ غرابيبٌ، وتكون جُدَدٌ غرابيبٌ معطوفة على جُدَدٌ بيضٌ ويكون التقدير في هذه الحالة «ومن الجبال جُدَدٌ بيضٌ وحمَرٌ مختلفة اللون بتفاوت البياض والحمرة فيها وجُدَدٌ غرابيبٌ سودٌ متحدة اللون الأسود الشديد السَّود»، وفي مختار الصحاح، مادة غرب «غريبٌ بوزن قنديل أي شديد السَّود، فإذا قلت غرابيبٌ سودٌ كان السَّود بدلاً من غرابيب لأنَّ توكيد الألوان لا يتقدَّم» مختلف ألوانه<sup>(١)</sup> كذلك: كذلك جار واسم إشارة مبني على السكون في موضع جرٍّ واللَّام حرف بعد والكاف حرف خطاب، والجار والمجرور متعلّق بمحذوف صفة للمفعول المطلق المحذوف وهو اختلافاً، والتقدير «مختلف ألوانه اختلافاً كائناً كذلك»، فكائناً كذلك نائب عن المفعول المطلق لأنَّ صفة المفعول المطلق تنوب عنه عند حذفه، ويجوز أن تعرب الكاف نفسها مفعولاً مطلقاً نائباً عن المصدر المحذوف فتكون بمعنى مثل وهي في الأصل<sup>(٢)</sup> صفة لهذا المصدر المحذوف لأنَّ التقدير «مختلف ألوانه اختلافاً مثل ذلك» وعلى هذا تكون الكاف اسماً لا حرفاً.

## الثاني: نائب الفاعل

### المتن

\* ثم قلتُ: الثاني نائبُهُ وهو ما حذف فاعلُهُ وأقيم هو مُقَامَهُ وَغَيْرَ عامِلِهِ إلى طريقةِ فُعِلَ أو يُفَعَّلُ أو مفعول، وهو المفعول به نحو ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾، وإنْ فَقَدَ فالمصدر نحو ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾، أو الظرف نحو «صيمَ رمضان» و«جُلسَ أمامك» أو المجرور نحو ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ومنه ﴿لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾.

(١) انظر الهامش السابق.

(٢) على تأويل النعت الجامد «مثل» بمماثل المشتق لأنَّ النعت لابد أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق.

## الشرح

\* وأقول: الثاني من المرفوعات نائب الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يُسمَّ فاعله، والعبارة الأولى أولى لوجهين، أحدهما: أنَّ النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره كما سيأتي، والثاني أنَّ المنصوب في قولك «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً» يصدق عليه أنَّه مفعول للفعل الذي لم يُسمَّ فاعله، وليس مقصوداً لهم، ومعنى قلبي «أقيم هو مقامه» أنَّه أقيم مقامه في إسناد الفعل إليه.

ولما فرغت من حدِّه شرعتُ في بيان ما يعمل بعد حذف الفاعل فذكرتُ أنَّ الفعل يجب تغييره إلى فُعِلَ أو يُفْعَلُ، ولا أريد بذلك هذين الوزنين، فإنَّ ذلك لا يتأتَّى إلا في الفعل الثلاثي، وإنَّما أريد أنَّه يضمُّ أوَّلَه مطلقاً، ويكسُرُ ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع، ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى أحكامه كلّها، فيصير مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعمدّة بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه.

والمفعول به عند المحققين مقدّم في النيابة على غيره وجوباً، لأنَّه قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك «أُعْطِيتُ زَيْدًا دِينَاراً» ألا ترى أنَّه أخذ؟ وأوضح من هذا «ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» لأنَّ الفعل صادرٌ من زيد وعمرو، فقد اشتركا في إيجاد الفعل، حتى أن بعضهم جَوَّز في هذا المفعول أن يُرْفَعَ وصفُهُ فيقول «ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الْجَاهِلُ» لأنَّه نعت المرفوع في المعنى. ومثّلت لنيابته عن الفاعل بقوله تعالى ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ وأصله قُضِيَ اللَّهُ الْأَمْرُ، فحذِفَ الفاعل للعلم به، ورفع المفعول به، وغُيِّرَ الفعلُ بضمِّ أوَّلَه وكسر ما قبل آخره، فانقلبت الألف ياء.

فإن لم يكن في الكلام مفعول به أُقيم غيره من مصدر أو ظرف زمان أو مكان أو مجرور. فالمصدر كقوله تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ وقوله تعالى ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ وكون ﴿نَفْخَةٌ﴾ مصدرًا واضح، وأمّا «شيء» فلأنَّه كناية عن المصدر وهو العفو، والتقدير - واللّه أعلم - فأَيُّ شخص من القاتل عَفِيَ

له عَفْوٌ ما من جهة أخيه، والأخ هنا محتمل لوجهين، أحدهما: أن يكون المراد به المقتول فـ «مِنْ» للسببية، أي بسببه، وإنّما جعل أخاً تعظيماً عليه وتنفيراً عن قتله لأنّ الخلق كلّهم مشتركون في أنّهم عبيدُ الله ، فهم كالأخوة في ذلك، لأنّهم أولاد أبٍ واحدٍ وأمٍّ واحدة، والثاني: أنّ المراد به وليّ الدّم، وسمّي أخاً ترغيباً له في العفو، و«مِنْ» على هذا لابتداء الغاية، وهذا الوجه أحسن لوجهين، أحدهما: أنّ كون «مِنْ» لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية، والثاني: أنّ الضمير في قوله تعالى ﴿وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ﴾ راجع إلى مذكور في هذا الوجه دون الأول.

وظرف الزمان كقولك «صيمَ رمضان» وأصله صامَ الناسُ رمضانَ.

وظرف المكان كقولك «جُلسَ أمامك» والدليل على أنّ الأمام من الظروف المتصرفة التي يجوز رفعها قول الشاعر:

فغدت كِلاَ الفرَجَيْنِ تحسِبُ أنّهُ      مولى المخافة خلفُها وأمامُها

فموضع «كلا» رفع بالابتداء، و«خلفُها» بدل منه، و«أمامُها» عطف عليه، والجملة التي هي «تحسِبُ» وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ، والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأنّ، وإنّما يصف الشاعر بقرةً وحش بالتبلّد، وأنّها لا تدري على أيّ شيء تقدّم، ولا بدّ من تقدير واو حال قبل «كلا» فكأنّه قال «فغدت هذه الوحشية وكلا النقرتين اللتين هما خلفُها وأمامُها تحسِبُ أنّهُ مولى المخافة» أي المكان الذي تُؤتَى فيه.

والمجورور كقوله تعالى ﴿وإن تَعَدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لا يُؤْخَذُ منها﴾ فـ ﴿يُؤْخَذُ﴾ فعل مضارع مبنيّ لما لم يسمّ فاعله، وهو خالٍ من ضمير مستتر فيه، و«منها» جار ومجرور في موضع رفع، أي لا يكن أخذُ منها، ولو قد رما هو المتبادر من أنّ في «يُؤْخَذُ» ضميراً مستتراً هو القائم مقام الفاعل، و«منها» في موضع نصب، لم يستقم، لأنّ ذلك الضمير عائد حينئذ على «كُلَّ عَدْلٍ» و«كُلَّ عَدْلٍ» حدث، والأحداث لا تؤخذ، وإنّما تؤخذ الذوات، نَعَمْ إنْ قَدَّرَ أنّ «لا يُؤْخَذُ» بمعنى لا يُقبَل صحّ ذلك.

وَقُهُمَ من قولي «فإن فُقِدَ فالمصدر .. إلى آخره» أنه لا يحوز إقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به، وهو مذهب البصريين إلا الأخفش، واستدل المخالفون بنحو قول الشاعر:

أُتِيحَ لي من العدا نذيرا      به وُقِيْتُ الشرَّ مستطيرا

وبقراءة أبي جعفر «لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون» فأقيم فيهما الجار والمجرور وترك المفعول به منصوباً.

## الحاشية

\* إذا بني الفعل الأجوف اليائي نحو باع للمجهول فيه ثلاث لغات: بيع بكسر الباء، بيع بإشمام كسرة الباء الضمة، بُوعَ بضمّ الباء.

\* المفعول به عند المحققين وهم البصريون إلا الأخفش مقدّم وجوباً في النيابة عن الفاعل على المصدر وظرفي الزمان والمكان والجار والمجرور وإن وجد الجميع في جملة واحدة، لأنّ المفعول به قد يكون فاعلاً في المعنى فهو من أجل ذلك أولى بالنيابة عن الفاعل من المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور التي لا تكون فاعلاً في المعنى، مثال ذلك قولك «أعطيت زيداً ديناراً إعطاءً عندك في المنزل ظهراً»، فإنّ زيداً في الحقيقة أخذ، وأوضح من هذا في الدلالة على أنّ المفعول به قد يكون فاعلاً في المعنى «ضاربَ زيدٌ عمرًا<sup>(١)</sup> مضاربةً أو في المنزل أو ظهراً أو عندك» لأنّ الفعل صادر من زيد وعمرو فقد اشتركا في إيجاد الفعل فكلُّ منهما فاعل له في المعنى، ولأنّ المفعول به وهو عمرًا في هذا المثال فاعل في المعنى جوّز بعضهم أن يُرْفَع وصفه فقال «ضاربَ زيدٌ عمرًا الجاهل» لأنّ «الجاهل» نعت لعمرو المرفوع محلاً لأنّه فاعل

---

(١) في حالة النصب تحذف الواو من «عمرو» وتزاد الف للفرق بين عمرًا المصروف وعمّر المنوع من الصرف للعلمية والعدل.

للضرب في المعنى إلى جانب زيد، وجوز «أعطيت زيدا الذكي ديناراً» برفع الذكي لأنه نعت لزيد المرفوع محلاً لأنه فاعل للأخذ في المعنى.

✽ قال تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ، وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً، فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ (الآيات ١٣، ١٤، ١٥ من سورة الحاقة).

نفخة اسم مرة قياسي لأنه على وزن فعلة وقد تأكد ذلك بوصفه أيضاً بواحدة، واسم المرة نفخة مصدر يدل على وقوع الفعل مرة واحدة خلافاً للمصدر المعتاد لنَفَخَ وهو النَّفْخ، وهذه الآية شاهد على نيابة المصدر الصريح عن الفاعل لعدم وجود مفعول به بسبب لزوم الفعل نَفَخَ، وحركت تاء التانيث الساكنة في وقعت وفي حملت بالكسر لالتقاء الساكنين.

✽ قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بِكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (الآية ١٧٨ من سورة البقرة).

هذه الآية شاهد على نيابة الكناية عن المصدر الصريح وهي «شيء» عن الفاعل لعدم وجود مفعول به بسبب لزوم الفعل «عفا»، والمصدر الصريح هو العفو، ومعنى الآية «فأيُّ قاتلٍ عُفِيَ له عفو»<sup>(١)</sup> ما من جهة أخيه» والأخ هنا محتمل لوجهين<sup>(٢)</sup>: أحدهما أن يكون المراد به المقتول، فمن حينئذ معناها السببية، أي بسبب المقتول، لأن المقتول نفسه لا يعفو لموته، وإنما جعل المقتول أخاً للقاتل تعظيماً على القاتل وتنفيراً للولي عن قتل القاتل، كأنه قيل للولي إنَّ القاتل أخٌ للمقتول فتباعد عن قتله، أو جعل

(١) عفو ما أي عفو معين، فما صفة للمصدر عفو، وقد تخصص هذا المصدر بنعته، ويجوز أن تكون «ما» نكرة تدل على العموم كقوله تعالى ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ (من الآية ٢٦ من سورة البقرة) ويكون المعنى «عفو أي عفو».

(٢) العافي على الوجهين هو ولي الدم.



المقتول أخاً للقاتل لأنَّ الخُلُقَ كُلَّهُم مشتركون في أنَّهم عبيدُ اللَّهِ فهم كالأخوة في العبودية لِلَّهِ، أو جعل المقتول أخاً للقاتل لأنَّهم أولاد أب واحد وأم واحدة هما آدم وحواء.

والوجه الثاني: أنَّ المراد بالأخ وليَّ الدَّم أي وليَّ المقتول، وسمِّي أخاً للقاتل ترغيباً له أي لوليَّ الدَّم في العفو عن أخيه القاتل وتكون مِن على هذا الوجه الثاني لابتداء الغاية أي ابتداء العفو من وليَّ الدَّم.

وهذا الوجه الثاني أحسن لسببين:

أحدهما أنَّ كونَ مِن لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية<sup>(١)</sup>.

والآخر أنَّ الضمير في قوله تعالى بعد ذلك ﴿وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ﴾ يكون راجعاً في الوجه الثاني دون الوجه الأول إلى مذكور في الآية هو كلمة «أخيه» التي هي بمعنى وليَّ الدَّم، ورجوع الضمير إلى مذكور أولى من رجوعه إلى مفهوم من المعنى غير مذكور، فاتِّباع بالمعروف وأداءً إليه بإحسان: أي فعلى الطالب اتِّباع بالمعروف وعلى المطلوب أداءً بإحسان، فاتِّباعٌ وأداءٌ خبران مقدَّمان، وعلى الطالب وعلى المطلوب مبتدآن مؤخران، أي على العافي اتباع القاتل بالمعروف بأن يطالبه بالدية بلا عنف وعلى القاتل أداء الدية إلى العافي وهو وليَّ الدَّم الوارث بلا مطل ولا بخس، ذلك تخفيف من رِيكَم ورحمة: أي جواز القصاص وجواز العفو عنه إلى الدية تخفيف من رِيكَم أيها المسلمون ورحمة وذلك خلافاً لليهود الذين أُوجِبَ عليهم القصاص وحده وخلافاً للنصارى الذين أُوجِبَت عليهم الدية وحدها.

\* إن لم يكن في الكلام مفعول به لأنَّ الفعل لازم أقيم غير المفعول به من مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان أو جار ومجرور مقام الفاعل المحذوف وأصبح نائباً للفاعل.

---

(١) أي أنَّ المعنى الأساسي لِمِن هو ابتداء الغاية نحو: ذهبت من المنزل إلى الكلية، أمَّا السببية في نحو: مرضت من البرد، فهي معنى إضافي عارض لِمِن.

\* يشترط في المصدر الذي يقع نائباً للفاعل أن يكون متصرفاً مختصاً ومعنى متصرفاً أي لا يلزم النصب على المفعولية المطلقة فلا يقع المصدر «سبحان» ولا المصدر الميمي «معاذ» نائبين للفاعل لأنهما غير متصرفين للزومهما النصب على المفعولية المطلقة لفعل محذوف تقديره أسبَح وأعوذُ، ومعنى مختصاً أي مقيداً بالوصف أو بالإضافة نحو جَلَسَ جلوسٌ حسنٌ، وجَلَسَ جلوسٌ محمدٍ.

\* يشترط فيما يقع نائباً للفاعل من ظرفي الزمان والمكان أن يكون متصرفاً أي لا يلزم النصب على الظرفية أو الجرّ بمن فإذا لازمهما فهو ظرف جامد نحو: جلست عندك، وهذا فضلٌ من عندِ الله، وأن يكون مختصاً أيضاً نحو: صِيَمَ (١) رمضان، وجَلَسَ أمامك، فرمضانُ مختصٌ بالعلمية (٢) على شهر معين، وأمامك مختصٌ بالإضافة، وهما أيضاً متصرفان لوقوع كلٍّ منهما نائباً للفاعل مرفوعاً وأصل الجملتين: صام الناسُ رمضانَ وجلس الناسُ أمامك، فصام وجلس فعلان ماضيان لازمان مبنيان للمعلوم ورمضانَ ظرف زمان منصوب متعلق بصام وأمامَ ظرف مكان منصوب متعلق بجَلَسَ.

\* الدليل على أن الأمام والخلف من ظروف المكان المتصرفّة قول الشاعر المخضرم لبيد بن ربيعة من معلقته (٣) :

(١) صِيَمَ: أصله قبل الإعلال صَوِّمَ نقلت كسرة الواو إلى الصاد بعد سلب حركتها فصارت الواو ساكنة إثر كسرة فقلبت ياء لتناسب الكسرة فصارت صِيَمَ.

(٢) أي معين بين شهور السنة من جهة ومعين أيضاً بذاته بين مثيلاته من جهة أخرى وهذا ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، ويصرف إذا أريد به أي رمضان لا على وجه التعيين لزوال العلمية عنه.

(٣) التي مطلعها: عَفَّتِ الدِّيَارُ محلُّها فمَقَامُها بِمَنْى تَأْبَدُ قَوْلُها فَرَجَامُها

عفت فعل لازم وحركت تاء التانيث الساكنة بالكسر لالتقاء الساكنين، وقد يأتي متعدداً فيقال عفت الريح الديار والمصدر عَفْوٌ وعَفَاءٌ، دار تجمع على ديار ودور محلُّها: بدل بعض من الديار وهو موضع حلول أهلها، أي نزولهم وسكناهم مؤقتاً، مَقَامُها: موضع إقامتهم دائماً، والمحلّ والمقام كلاهما ظرف مكان، تَأْبَدُ: تَوَحَّشَ أي أصبح موحشاً لخلوه من السكان والأوابد أي الوحوش، القَوْلُ: اسم جبل أو اسم ماء معروفين عندهم وكذلك الرُّجَام، مِنْى اسم موضع غير منى الحرم، وَمَنْى يجوز تذكيره على تقدير الموضع فيصرف وينون، ويجوز تانيثه على تقدير المنطقة فيمنع من الصرف للعلمية والتانيث المعنوي، =

فغدت كلا الفرَجَيْنِ تحسب أنَّه مَوْلَى المخافَةِ خَلْفُها وأمامُها

غدا: فعلٌ ماضٍ تامٌّ بمعنى ذهب يرفع فاعلاً، وليس فعلاً ماضياً ناقصاً بمعنى أصبح، وهو بالغين من الغدوّ، يقال: غدوتُ إلى العمل، أي ذهبتُ إليه في زمان الغداة وهو ما بين الفجر وطلوع الشمس، وهذا أصله ثم كثر حتى استعمل في الذهاب في أيّ وقت، الفرَجَيْنِ: مثني فرج وهو الطريق في الجبل، تحسب: يجوز حسب يحسب بكسر العين في الماضي والمضارع، ويجوز حسبَ يحسب بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، أنه: أفرد الضمير العائد إلى المبتدأ «كلا» وهو الهاء في «أنَّه» الرابطة لجملة الخبر بالمبتدأ مراعاة للفظ «كلا» المفرد، ويجوز لغة أن نقول «أنَّهما» بصرف النظر عن اختلال وزن البيت على التثنية وذلك مراعاة لمعنى «كلا» المثني، وجملة المبتدأ والخبر وهي «كلا الفرَجَيْنِ تحسب أنَّه مولى المخافة» في موضع نصب حال من فاعل «غدت» على تقدير واو الحال وجوباً عند ابن هشام، والعامل فيه الفعل «غدت» والتقدير عنده «فغدت هذه البقرة الوحشية والحال أن كلا الطريقين اللذين هما خلفها وأمامها تحسب أنَّه مولى المخافة أي المكان الذي تؤتّى فيه من الصيادين» ولا حاجة لتقدير واو الحال وجوباً عند الزمخشري وابن مالك وكثيرين غيرهما لأنّ الجملة الاسمية إذا وقعت حالاً عندهم واشتملت على ضمير لا يتحمّس قرنهما بالواو كما يقول ابن هشام، والرابط بين الحال وصاحبه في هذا البيت على هذا هو الضمير وحده في تحسب على أنَّه لا مانع من تقدير الواو أيضاً عندهم واعتبارها رابطاً آخر مع الضمير لجواز تعدّد الروابط، مولى المخافة: مَوْلَى خبر أنّ وهو ظرف مكان بمعنى موضع والمخافة مصدر ميميّ بمعنى المصدر الأصلي الخوف، ومثله قوله تعالى ﴿مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، أي هي موضعكم ومستقرّكم، ويجوز أن

= وعلى كلا الحالين لا تظهر عليه الحركات لأنّه اسم مقصور ومعنى البيت: عفت ديار الأحابي وانمحت منازلهم ما كان منها للطلول دون الإقامة وما كان منها للإقامة وهذه الديار كانت بالموضع المسمّى منى وقد ترخّش مكان هذين الجبلين أو هذين المائين من هذه الديار لارتحال قطنهما واحتمال سكّانها،

والضمير في غولها وفي رجاءها راجع إلى الديار

(١) من الآية ١٥ من سورة الحديد.

تكون مَوْلى قد اكتسبت في البيت معنى الظرفية المكانية من المضاف إليه وهو المخافة التي هي ظرف مكان، وأصل مَخَافَةً مَخُوفَةً، نقلت فتحة الواو إلى الخاء الساكنة قبلها فتحرّكت الواو بحسب الأصل وفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفاً<sup>(١)</sup>، خلفها<sup>(٢)</sup>: بدل بعض من «كلا»، وأمامها<sup>(٣)</sup>: معطوف على خلفها، والشاهد هو أنّ أمام وكذلك خلف من الظروف المتصرفة أي التي لا تلازم النصب على الظرفية أو الجرّ بمن بل تتأثر بالعوامل المختلفة كما حدث في هذا البيت، فقد رفعت «خلفها» بعامل الرفع وهو البدلية من «كلا» المبتدأ المرفوع، ورفعت «أمامها» بعامل العطف على المرفوع.

❖ قال تعالى ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَذَكَّرَ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ، وَإِنْ تَعْدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ (الآية ٧٠ من سورة الأنعام).

أي اترك<sup>(٤)</sup> الذين اتخذوا دينهم لعباً ولهواً باستهزائهم به وغرّتهم الحياة الدنيا فلا تتعرض لهم، وهذا قبل الأمر بقتالهم، وذكّر به<sup>(٥)</sup>: أي عِظ الناس بالقرآن، أن تُبْسَلَ نفسٌ بما كسبت: أي لثلاث تَرْتَهَنَ وتُسَلَمَ نفسٌ إلى الهلاك بما عملت من شرّ، ليس لها من دون الله وليٌّ ولا شفيع: أي ليس لها غير الله ناصر ولا شفيع يمنع عنها العذاب، وإن تعدّل كلّ عدلٍ: العدل الافتداء، أي إن تقدّر كلّ فداء لا يؤخّذ منها ما

(١) أو يقال: قلبت الواو ألفاً لتناسب الفتحة قبلها لأنّ الألف والفتحة من جنس واحد إذ الألف في حقيقة الأمر فتحة مطولة.

(٢) لولا وقوع «خلفها» بدلاً مرفوعاً، ووقوع «أمامها» معطوفاً عليه، ولولا أنّ قافية القصيدة ميم مرفوعة، لجاز نصبهما في هذا البيت على الظرفية المكانية دون أن يؤدي ذلك إلى انكسار الوزن.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) الخطاب موجّه للرسول صلّى الله عليه وسلّم.

(٥) انظر الهامش السابق.

تفدي به، أي لا يتناول منها، أو لا يقبل منها<sup>(١)</sup>، الذين أُبْسِلُوا: أي الذين ارتهنوا وأسلموا للهلكة، حميم<sup>(٢)</sup>: أي ماء حارّ. وإنّ تعدّل كلّ عدل لا يؤخّذ منها: فاعل تعدل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس التي أُبْسِلَتْ في الآية السابقة، كلّ: نائب عن المفعول المطلق<sup>(٣)</sup>، لا يؤخّذ: لا نافية ويؤخّذ فعل مضارع مجزوم في جواب إنّ الشرطية وهو بمعنى يتناول مبني للمجهول وهو خالٍ من ضمير مستتر جوازاً يكون نائباً للفاعل، منها: جار ومجرور في محلّ رفع نائب فاعل ليؤخّذ ويكون التقدير «وإنّ تعدّل النفس التي أُبْسِلَتْ كلّ عدل لا يكنّ أخذ منها» أي لا يتناول من النفس التي أُبْسِلَتْ، وهذا هو الشاهد في الآية وهو نيابة الجار والمجرور عن الفاعل.

ولو قدر ما هو المتبادر إلى الذهن من أنّ في «يؤخّذ» ضميراً مستتراً جوازاً هو المفعول به في الأصل وهو النائب عن الفاعل الآن، ومنها جار ومجرور في محلّ نصب حال من هذا الضمير، لم يستقم، لأنّ ذلك الضمير عائد حينئذٍ على «كلّ عدل» و«كلّ عدل» حدث أي معنى لأنّها مصدر والأحداث أي المعاني لا تؤخّذ أي لا تتناول، وإنّما تؤخّذ وتتناول الذات المحسوسة.

نعم إن قدر أنّ «لا يؤخّذ» بمعنى لا يقبل صحّ ذلك وكان نائب الفاعل ضميراً يعود إلى «كلّ عدل» لأنّ القبول يتوجّه للمعاني، وهذا التوجيه الثاني هو الأحسن لأنّ في التوجيه الأول تركاً للمفعول به وإنابة للجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به للفعل المتعدّي يؤخّذ وهو الضمير المستتر الذي أصبح نائباً للفاعل على التوجيه الثاني.

(١) أخذ يأخذ فعل متعدّ سواء كان بمعنى تناول يتناول أو قبل يقبل، وعدّل يعدل فعل لازم في الأساس وهو في الآية ضمّن معنى فعل متعدّ هو قدّى يفدي إلّا أنّ كلّ عدل بمعنى كلّ فداء تعرب نائباً عن المفعول المطلق ولا تعرب مفعولاً به.

(٢) يطلق الحميم أيضاً على الماء البارد كما في قول الشاعر:

وساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصّ بالماء الحميم

(٣) لأنّ كلّ وكذلك بعض المضافتين إلى المصدر تعربان نائباً عن المصدر

« ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز إقامة غير المفعول به وهو المصدر وظرفا الزمان والمكان والجار والمجرور نائباً للفاعل مع وجود المفعول به، وهذا بالطبع يعني أن يكون الفعل متعدياً، فلا يجوز عندهم أن نقول في «ضَرَبَ مُحَمَّدٌ عَلِيًّا ضَرْبًا» «ضَرَبَ عَلِيًّا ضَرْبًا» ولا أن نقول في «ضَرَبَ مُحَمَّدٌ عَلِيًّا أَمَامَكَ» «ضَرَبَ عَلِيًّا أَمَامُكَ»، وذهب الكوفيون والأخفش البصريُّ إلى جواز ذلك واستدلوا بقول يزيد بن القعقاع<sup>(١)</sup> :

أتَّيح لي<sup>(٢)</sup> من العدا نذيرا به وقيت الشرَّ مستطيرا

أتَّيح: فعل ماضٍ مبنيٌّ للمجهول فعله المبني للمعلوم أتاح وهو متعدٍّ، لي: جار ومجرور نائب فاعل أتَّيح، من العدا: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف تقديره كائناً وهو حال من نذيراً وكان أصله صفة له فلماً تقدّم عليه أعرب حالاً، ويجوز أن نعرب «من العدا» نائب فاعل أتَّيح و«لي» حالاً من نذيراً وكان أصله صفة فلماً تقدّم عليه أعرب حالاً، ويجوز كتابة العدا بالالف المقصورة والمدودة والأكثر كتابتها العدا، وهي في البيت اسم مقصور كالعصا والفتى وهي جمع عدو<sup>(٣)</sup> ، أمّا العِدَاء فهو اسم ممدود مصدر الفعل عَادَى يُعَادِي<sup>(٤)</sup> ، وقد يسهّل هذا المصدر بحذف الهمزة فيكتب العدا فحسب، نذيراً: مفعول به صريح لأتَّيح، به: الباء معناها السببية، وعلى مذهب البصريين إلّا الأخفش كان ينبغي للشاعر أن يقول «أتَّيح لي من العدا نذير» بإسناد الفعل المبني للمجهول إلى المفعول به الصريح بعد جعله نائباً للفاعل وهو نذير، وترك الإسناد إلي الجار والمجرور، خلافاً للكوفيين والأخفش البصري الذي أجازوا هذا أيضاً، لكن جمهور البصريين لم يرفضوا البيت لمخالفته قاعدتهم، لأنَّ قائله ممّن

(١) هو شاعر أمويّ مقلّ توفي ١٣٠ هـ وهو أحد القرّاء المعروفين ويكنّى أبا جعفر.

(٢) يجوز فتح ياء المتكلم وتسكينها، والفتح أفصح، لكن التسكين هنا لازم لكي لا ينكسر الوزن.

(٣) ويجمع عدوّ على أعداء أيضاً.

(٤) ومصدره أيضاً معادة وعداوة.

يحتج بشعره، فقبلوه وقصروه على ضرورة الرجز كي لا تختلف القافية في الشطرين فتكون في الشطر الأول مرفوعة وفي الثاني منصوبة، وهو بهذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. واستدل الكوفيون والأخفش على مذهبهم أيضاً بقول جرير الذي يحتج بشعره في هجاء الفرزدق:

ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةً<sup>(١)</sup> جَرَوْ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرُّ الْكَلَابَا<sup>(٢)</sup>

وبقول رؤبة<sup>(٣)</sup> بن العجاج الذي يحتج برجزه:

لَمْ يُعَنَّ<sup>(٤)</sup> بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا<sup>(٥)</sup> وَلَا شَفَى ذَا<sup>(٦)</sup> الْغَيِّ إِلَّا ذُو<sup>(٧)</sup> هُدَى

(١) قُفَيْرَةٌ: هي أم الفرزدق وهي مصغر قُفَيْرَةٍ: الجَرُّ: ولد الكلب، وقد ذم الشاعر قُفَيْرَةً بأنها لو ولدت جروراً لسببت جميع الكلاب بسبب ذلك الجر لسوء خلقه وخلقه.

(٢) أصل الجملة في حالة البناء للمعلوم «لسبب الناس بذلك الجر الكلابا»، والياء في «بذلك» للسببية، والالف في «الكلابا» للإطلاق.

(٣) توفي رؤبة ١٤٥ هـ في أوائل الدولة العباسية، أما أبوه العجاج فقد توفي ٩٧ هـ في عهد الدولة الأموية، وكلاهما يحتج برجزه.

(٤) عَنَى فلانٌ بحاجتك: أي اهتم بها وهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌ للمعلوم على صورة الفعل المبني للمجهول ومضارعهُ يُعَنَى وهو لازم والوصف منه مَعْنَى على وزن مفعول - لأن أصله مَعْنَوِي اجتمعت الواو والياء وكانت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت النون المضمومة لتناسب الياء المشددة بعدها - والمرفوع بعد هذا الفعل ووصفه يعرب فاعلاً، وقد يأتي هذا الفعل متعدياً ويكون بمعنى قَصَدَ كما في قولي الراجزين فتكون له صورتان إحداهما البناء للمعلوم ويكون ما بعده فاعلاً نحو: عَنَى فلانٌ بكلامه فلاناً فهو يَعْنِيهِ أي قَصَدَهُ يقصده، والصورة الثانية البناء للمجهول ويكون ما بعده نائباً للفاعل نحو: عَنَى فلانٌ بالكلام يُعَنَى به أي قَصَدَ يُقَصِّدُ به ويكون اسم الفاعل لهذا الفعل المتعدي عانِياً ويرفع فاعلاً ويكون اسم المفعول مَعْنِياً ويرفع نائباً للفاعل، وربما كان الفعل «عنى» في البيتين الأخيرين لازماً بمعنى اهتمَّ لا بمعنى قَصَدَ المتعدي، ولعل المعنى في البيتين ينصر هذا الرأي، والاكثر في عَنَى اللازم أن يأتي على صورة المبني للمجهول كَهَرَجَ ولكنَّه قد يأتي قليلاً مبنيّاً للمعلوم ويظل مع ذلك لازماً لأن المعنى في الصيغتين واحد، وعلى هذا يخرج البيتان عن المراد هنا ولا شاهد فيهما.

(٥) أصل الجملة في حالة البناء للمعلوم «لَمْ يُعَنَّ النَّاسُ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا».

(٦) ذا بمعنى صاحب من الاسماء الخمسة وكذلك ذو.

(٧) انظر الهامش السابق.

وبقول الراجز:

وإنما يُرْضِي المنيبُ<sup>(١)</sup> رَبِّهَ مادام مَعْنِيًا<sup>(٢)</sup> بذكرِ قَلْبِه<sup>(٣)</sup>

وحمل جمهور البصريين هذا كله على ضرورة الشعر، فقبلوه لأنَّ القائل ممَّن يحتجُّ بكلامه لكن عدَّوه قليلاً شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه.

كذلك استدللَّ الكوفيون والأخفش بقراءة أبي جعفر<sup>(٤)</sup> والأعرج وشيبة «لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون»<sup>(٥)</sup> فجعلوا «بما» جاراً ومجروراً نائباً لفاعل الفعل المتعدي المبني للمجهول «يُجْزَى» مع وجود المفعول به وهو «قوماً».

أمَّا جمهور البصريين فقد ردُّوا هذا الاحتجاج بوجهين:

أحدهما من قبيل التأويل وهو أنَّ الجار والمجرور ليس نائب الفاعل، وإنَّما نائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر الفعل يُجْزَى وهو الجزاء بمعنى المَجْزِي به.

الثاني أنَّ قراءة أبي جعفر وإن عدَّت صحيحة فإنَّها شاذَّة لا تؤسس عليها قاعدة، بل تقبل مع حفظها وعدم القياس عليها، وهي تشبه في ذلك ضرورة الشعر<sup>(٦)</sup>.

وتشذيز جمهور النحاة البصريين لهذه القراءة مبنيٌّ - إلى جانب مخالفتها

(١) اناب إلى الله: أقبلَ وتاب.

(٢) انظر الهامش رقم (٤) في الصفحة السابقة.

(٣) أصل الجملة الفعلية في حالة البناء للمعلوم «عَنَى المنيبُ بذكرِ قَلْبِه» وقد يكون أصل الشطر الثاني «مادام معنيًا بذكرِ قَلْبِه» برفع قَلْبِه: أي مادام مشتغلاً ومهتماً قَلْبِه بالذكر، وكذلك البيت الذي قبله.

(٤) هو يزيد بن القعقاع المتوفى ١٣٠هـ، كان تابعياً كبير القدر من أجل مشايخ نافع أحد القراء السبعة وانتهت إليه الرياسة في القراءة في المدينة.

(٥) من الآية ١٤ من سورة الجاثية.

(٦) والحق أنه لا ينبغي الالتفات إلى قول البصريين في عدَّ القراءة الشاذَّة في حكم الضرورة الشعرية فليس القرآن محلَّ ضرورة والقاعدة النحوية تؤسس على القراءة الشاذَّة أيضاً لأنَّها قراءة صحيحة يحتجُّ =



لقاعدتهم - على أن القراءة الشاذة هي قراءة من وراء السبعة<sup>(١)</sup>، وأبو جعفر من العشرة.

على أن بعض القراء يرون أن القراءة الشاذة هي قراءة من وراء العشرة، وقراءة أبي جعفر على هذا الاعتبار - وبصرف النظر عن شذوذها عند جمهور البصريين لمخالفتها قاعدتهم - لا تعدّ شاذة عند هؤلاء القراء.

وفي هذه الآية قراءة أخرى ذكرها الزمخشري في الكشف هي «لِيَجْزِيَ قَوْمٌ» بما كانوا يكسبون» ببناء الفعل للمجهول ورفع قَوْمٌ على أنه نائب فاعل، ولا إشكال في ذلك.

أما القراءة السبعية المتواترة المرسومة في المصحف فهي «لِيَجْزِيَ قَوْمًا» كانوا يكسبون» ببناء الفعل للمعلوم وينصب قَوْمًا على أنها مفعول به والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الله وهي واضحة وقد قرأ بها من السبعة نافع وأبو عمرو بن العلاء وعاصم وابن كثير وقرأ بها أيضاً يعقوب الحضرمي<sup>(٢)</sup> ووافقهم اليزيدي والحسن والأعمش.

وهناك قراءة أخرى سبعة بالنون على التعظيم أي «لِيَجْزِيَ قَوْمًا» وهي أيضاً واضحة وقد قرأ بها من السبعة ابن عامر وحمزة والكسائي ومن غيرهم يحيى بن وثاب وخلف وكذلك الأعمش.

وقرئ أيضاً «لِيَجْزِينَ قَوْمًا» ذكر ذلك ابن الأنباري في كتابه «البيان في غريب إعراب القرآن»، وهي قراءة واضحة.

---

= بها وأضعف درجاتها يعدّ أصحّ من شواهد النحاة الشعرية إسناداً.

(١) تعدّ القراءات العشر كلها في الحقيقة صحيحة متواترة لا فرق بينها وبين السبعة ولا يعرف أن أحداً من علماء القراءات قد قال إن ما وراء السبعة شاذ، والصحيح أن القراءات الشاذة هي القراءات الواردة إلينا من طريق الأحاد وهي صحيحة أيضاً ولكن لا تجوز القراءة بها لأنها ليست متواترة ولا يقرأ القرآن إلا بالتواتر، وهذا هو الفرق بينها وبين القراءات المتواترة.

(٢) هو من العشرة لا من السبعة على الأصح.

## للفاعل ونائبه خمسة أحكام

### المتن

\* ثم قلت: ولا يحذفان، بل يستتران، ويحذف عاملهما جوازاً نحو «زيدٌ» لمن قال «مَنْ قام؟» أو «مَنْ ضُرب؟»، وجوباً نحو «إِذَا السماءُ انشَقَّتْ، وأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ، وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ» ولا يكونان جملةً، فنحو «وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ» على إضمار التَّيْبِينِ، ونحو «وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ» على الإسناد إلى اللفظ، ويؤنَّث فعلهما لتأنيثهما وجوباً في نحو «الشمس طلعتُ» و«قامتُ هندٌ» أو «الهندان» أو «الهنداتُ»، وجوازاً راجحاً في نحو «طلعت الشمسُ» ومنه «قامت الرجالُ» أو «النساءُ» أو «الهنودُ» و«حضرت القاضي امرأةً»، ومثل قامتِ النساءُ «نعمت المرأةُ هندٌ»، ومرجوحاً في نحو «ما قام إلا هندٌ»، وقيل: ضرورة، ولا تلحقه علامة تننوية ولا جمع، وشذَّ نحو «أكلوني البراغيثُ».

### الشرح

\* وأقول: ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه:

الحكم الأول: أنَّهما لا يحذفان، وذلك لأنَّهما عمدتان، ومَنْزَلانِ من فعلهما منزلة الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنَّهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنَّما هو محمول على أنَّهما ضميران مستتران، فمن ذلك قولُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»، ففاعل «يشرب» ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدَّم ذكره - وهو الزاني - لأنَّ ذلك خلافُ المقصود، ولا الأصل «ولا يشربُ الشاربُ» فحذف الشاربُ، لأنَّ الفاعل عمدة فلا يحذف، وإنَّما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه «يشرب» فإنَّ يشرب يستلزم الشارب، وحسَّنَ ذلك تقدُّم نظيره وهو «لا يزني الزاني» وعلى ذلك فقس، وتلطَّف لكلِّ موضع بما يناسبه، وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل، وتابعه على ذلك السُّهيلي وابن مضاء.

الثاني: أن عاملهما قد يحذف لقرينة، وأن حذفه على قسمين: جائز وواجب، فالجائز كقولك «زيدٌ» جواباً لمن قال لك «مَنْ قام؟» أو «مَنْ ضُرب؟» فزيد في جواب الأول فاعلٌ فعلٍ محذوف، وفي جواب الثاني نائب عن فاعل فعلٍ محذوف، وإن شئت صرحتَ بالفعلين فقلت «قامَ زيدٌ» و«ضُربَ عمرو»، والواجب ضابطه: أن يتأخر عنه فعل مفسر له، وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة فـ «السماء» فاعل بـ «انشقتُ» محذوفة، كالسماء في قوله تعالى ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾ إلا أن الفعل هنا مذكور، و«الأرض» نائب عن فاعل «مُدتْ» محذوفة، وكلٌّ من الفعلين يفسره الفعل المذكور، فلا يجوز أن يتلفظ به، لأن المذكور عوض عن المحذوف، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوّض عنه.

الحكم الثالث: أنهما لا يكونان جملة، هذا هو المذهب الصحيح، وزعم قوم أن ذلك جائز، واستدلوا بقوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجْنَ﴾، ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ فجعلوا جملة ﴿لَيْسَجْنَ﴾ فاعلاً لـ «بدا»، وجملة «كيف فعلنا بهم» فاعلاً لـ «تَبَيَّنَ» وجملة «لا تفسدوا في الأرض» قائمة مقام فاعل «قيل»، ولا حجة لهم في ذلك، أمّا الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد إمّا على مصدر الفعل، والتقدير «ثم بدا لهم بداءً» كما تقول «بدا لي رأيٌ» ويؤيد ذلك أن إسناد «بدا» إلى البداء قد جاء مصرحاً به في قول الشاعر:

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ      بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءٌ

وإمّا على السَّجْن - بفتح السين - المفهوم من قوله تعالى ﴿لَيْسَجْنَ﴾ ويدل عليه قوله تعالى ﴿قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ وكذلك القول في الآية الثانية: أي وتَبَيَّنَ هو، أي التَّبَيَّنَ، وجملة الاستفهام مفسرة، وأمّا الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوي الذي هو محلّ الخلاف، وإنّما هو من الإسناد اللفظي، أي وإذا قيل لهم هذا اللفظ، والإسناد اللفظي جائز في جمع الألفاظ، كقول العرب «زعموا مطية الكذب» وفي الحديث «لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة».

الحكم الرابع: أنَّ عاملهما يؤنَّث إذا كانا مؤنَّثين، وذلك على ثلاثة أقسام: تأنيث واجب، وتأنيث راجح، وتأنيث مرجوح.

فأمَّا التأنيث الواجب ففي مسألتين:

إحداهما: أن يكون الفاعل المؤنَّث ضميراً متّصلاً، ولا فرق في ذلك بين حقيقيّ التأنيث ومجازيّته، فالحقيقي نحو «هَنَدُ قَامَتْ» فهند مبتدأ وقام فعل ماض والفاعل ضمير مستتر في الفعل، والتقدير «قامت هي» والتاء علامة التأنيث، وهي واجبة لما ذكرناه، والمجازيّ نحو «الشمسُ طَلَعَتْ» وإعرابه ظاهر، ولما مثلتُ به في المقدمة للتأنيث الواجب عَلِمَ أنَّ وجوب التأنيث مع الحقيقيّ من باب أولى، بخلاف ما لو عكست، فأمَّا قولُ الشاعر:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ ضُمَّنَا      قَبْرًا بَمَرْوَةٍ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

ولم يقل «ضُمَّنَا» فضرورة.

الثانية: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً حقيقيّ التأنيث: مفرداً أو تثنية له أو جمعاً بالالف والتاء، فالمفرد كقوله تعالى ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ والمثنى كقولك «قامتِ الهندان» والجمع كقولك «قامتِ الهندات» فأمَّا قوله:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا      وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ؟

فضرورة إن قُدِّرَ الفعل ماضياً، وأمّا إن قُدِّرَ مضارعاً - وأصله تَمَنَّى فحذفت إحدى التّاءين كما قال تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ - فلا ضرورة.

وأمّا قوله تعالى ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ فإنّما جاز لأجل الفصل بالمفعول، أو لأنّ الفاعل في الحقيقة «أل» الموصولة، وهي اسم جمع، فكأنّه قيل: اللَّاتِي آمَنَ، أو لأنّ الفاعل اسمُ جمعٍ محذوفٌ موصوفٌ بالمؤمنات: أي النسوة المؤمنات.

وأمّا التأنيث الراجح ففي مسألتين أيضاً:

إحداهما: أن يكون الفاعل ظاهراً متّصلاً مجازيّ التأنيث كقولك «طلعت الشمسُ»

وقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ﴾ ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ﴾  
﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾.

الثانية: أن يكون ظاهراً حقيقيّ التانيث منفصلاً بغير إلّا كقولك «قام اليومَ هندٌ»  
و«قامتِ اليومَ هندٌ» وكقوله:

إِنَّ امْرَأَ غَرِّهِ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ      بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ  
والمبرد يخصّ ذلك بالشعر.

ومن النوع الأول - أعني المؤنث الظاهر المجازيّ التانيث - أن يكون الفاعل جمع تكسير، أو اسم جمع، تقول: قامت الزيود، وقام الزيود، وقامت النساء، وقام النساء، قال تعالى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ وكذلك اسم الجنس كـ «أورق الشجر» و«أورقت الشجر» فالتانيث في ذلك كله على معنى الجماعة، والتذكير على معنى الجمع، وليس لك أن تقول: التانيث في النساء والهنود حقيقيّ، لأنّ الحقيقيّ هو الذي له فرج، والفرج لأحد الجمع لا للجمع، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الأحاد.

ومن هذا الباب أيضاً قولهم: نعمتِ المرأةُ هندٌ، ونعم المرأةُ هندٌ، فالتانيث على مقتضى الظاهر، والتذكير على معنى الجنس، لأنّ المراد بالمرأة الجنس لا واحدة معينة، مدحوا الجنس عموماً ثم خصّوا من أرادوا مدحها، وكذلك «بئس» بالنسبة إلى الذمّ كقولك: بئس المرأةُ حمالةُ الحطب، وبئستِ المرأةُ هندٌ.

وأما التانيث المرجوح ففي مسألة واحدة وهي أن يكون الفاعل مفصلاً بآيلاً، كقولك: ما قام إلّا هندٌ، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى، لأنّ التقدير «ما قام أحدٌ إلّا هندٌ»، فالفاعل في الحقيقة مذكّر، ويجوز التانيث باعتبار ظاهر اللفظ كقوله:

مَا بَرِّئْتُ مِنْ رَبِيَّةٍ وَدَمٌ      فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

والدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً﴾ برفع

«صِيحَّةٌ» وقراءة جماعة من السلف ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ﴾ ببناء الفعل لما لم يسم فاعله ويجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق. وزعم الأخفش أن التانيث لا يجوز إلا في الشعر، وهو محجوج بما ذكرنا.

الحكم الخامس: أن عاملهما لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع في الأمر الغالب بل تقول: قام أخواك، وقام إخوانك، وقام نسوتك، كما تقول: قام أخوك، ومن العرب من يُلحِقُ علامات دالة على ذلك كما يلحق الجميع علامة دالة على التانيث كقوله:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ      وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وقوله صلى الله عليه وسلم «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وقول بعض العرب «أكلوني البراغيث»، وقول الشاعر:

نَكَّجَ الرِّبِيْعُ مُحَاسِنًا      أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ

وقول الآخر:

رَأَى الغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحٍ بِعَارِضِي      فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النُّوَاضِرِ

وقد حُمِلَ على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم، منها قوله سبحانه ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، والأجود تخريجها على غير ذلك، وأحسن الوجوه فيها إعراب «الذين ظلموا» مبتدأ، و«أسروا النجوى» خبراً.

## الحاشية

\* قال تعالى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (الآيتان ١٤، ١٥ من سورة البلد).

إطعام: أصلها إطعامك، وهي من إضافة المصدر لفاعله، مسغبة: أي مجاعة، مقربة: أي قرابة، ذي وذا: من الأسماء الخمسة بمعنى صاحب، والشاهد في الآية حذف الفاعل مع بقاء المصدر العامل فيه.

﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (من الآية ٣٨ من سورة مريم).

المعنى: ما أَسْمَعَهُمْ وما أَشَدَّ بَصَرَهُمْ، أَسْمِعَ: فعل تعَجَّبَ على وزن «أَفْعِلْ» وهو فعلٌ ماضٍ على صورة الأمر مبنيٌّ على فتح مقدَّر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء على السكون لصورة الأمر، بهم: الباء حرف جرٍّ زائد والضمير المتصل مبنيٌّ على الكسر في موضع جرٍّ بالباء وفي موضع رفع على أنه فاعل بفعل التعجب والميم حرف دالٌّ على الجمع، والشاهد حذف فاعل «أَبْصِرْ» وهو «بهم» لأنَّه تقدَّم له ذكر نظير. في الآية يدلُّ عليه مع بقاء العامل فيه وهو فعل التعجب أَبْصِرَ الذي هو على وزن أَفْعِلْ أيضاً.

﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (من الآية ٢١٠ من سورة البقرة).

الأصل: قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ، حذف الفاعل للعلم به ضرورة لأنَّ اللَّهَ هو الذي يقضي الأمور وأقيم المفعول به نائباً للفاعل.

﴿ما قام إلا هندا﴾.

هذا أسلوب استثناء مفرَّغ لأنَّ الكلام منفيٌّ بما والمستثنى منه محذوف، والأصل: ما قام أحدٌ إلا هندا، فأحذف مستثنى منه فاعل قام، وإلاَّ حرف استثناء ملغى، وهندا مستثنى وهو بدل بعض من المستثنى منه، وعندما حذفنا فاعله وهو أحدٌ المستثنى منه أحللنا البديل المستثنى محلَّه وأعربناه إعرابه فاعلاً بعد أن كان بدلاً، والدليل على أنَّ هندا ليست فاعلاً في الأصل أنَّهم رجَّحوا تذكير الفعل قام في هذا المثال تبعاً لأحد الفاعل الحقيقي المذكور المحذوف، ولو اعتبروا هندا<sup>(١)</sup> فاعلاً في الأصل لرجَّحوا تأنيث الفعل قام لأنَّ هندا مؤنث<sup>(٢)</sup>.

(١) العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط كهند ودعد يجوز صرفه وتنوينه، ويجوز منعه من الصَّرف والتنوين.  
(٢) يجوز في قولنا «ما قام إلا هندا» التذكير والتأنيث للفعل، لأنَّ الفاعل المذكور وإن كان مؤنثاً حقيقياً يجب تأنيث الفعل معه فإنَّه مفصول عن فعله بإلاَّ.

\* يحذف الفاعل ويبقى فعله وهو قَلَّ وَكَثُرَ وَطَالَ ونحوها إذا اتصلت بهذا الفعل «ما» التي هي حرف زائد، وذلك كقولنا «قلّما يكون ذلك» بمعنى: قلّما يجدُ الواجدُ ذلك، وكقولنا «كثر ما كان ذلك» بمعنى: كثر ما وَجَدَ الواجدُ ذلك، وكقولنا «طالما يكون أو كان ذلك» بمعنى: طالما يجدُ أو وَجَدَ الواجدُ ذلك، ويكون وكان فعلاً تامّاً، و«ذلك» المذكورة فاعل لهما، أمّا فاعل قَلَّ وَكَثُرَ وطال فهو «ذلك» محذوفة.

\* قال تعالى ﴿وَجَاءَ رِيكٌ﴾ (من الآية ٢٢ من سورة الفجر).

على تقدير أن الأصل «وجاء أمرٌ ريكٌ» يكون الفاعل المرفوع المضاف وهو «أمرٌ» محذوفاً، وقد أقيم المضاف إليه المجرور وهو «ريكٌ» مقامه وارتفع ارتفاعه.

\* قال الكميّ بن زيد الأسدي المتوفى في سنة ١٢٦ هـ:

كُرَّةٌ ضُرِبَتْ بِصَوَالِجَةٍ<sup>(١)</sup> فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

أصل الكلام: فَتَلَقَّفَهَا النَّاسُ «رجلاً رجلاً» أي منفردين، فحذف الفاعل وهو «الناسُ» مع بقاء فعله وهو «فتلقّفها» ثم أنيب عن الفاعل المحذوف حال مركبة مفصّلة لهذا الفاعل ورفعت الحال المركبة على الفاعلية بعد أن كانت منصوبة على الحالية.

\* إِضْرِبَنَّ: أصله إِضْرِبُوا فعل أمر مبنيّ على حذف النون وواو الجماعة فاعل، وحين أُكِّدَ بنون التوكيد الثقيلة التي هي نونان أو لاهما ساكنة التقت واو الجماعة الضمير الساكن بالنون الأولى من نوني التوكيد وهي حرف ساكن فحذف الفاعل وهو واو الجماعة لألتقاء الساكنين وبقيت الضمّة على الباء دليلاً عليها.

\* يَضْرِبَنَّ: أصله يَضْرِبُونَ فعل مضارع من الأفعال الخمسة مرفوع بثبوت

---

(١) جمع صَوَلَجَانٍ وصَوَلَجَانَةٍ وصَوَلَجٍ، وهي العصا المعقوفة الرأس، ومنها صولجان الملك أي مِجْنَةُ، وهو فارسيّ معرّب، وكذا كلّ كلمة فيها صاد وجيم لأنهما لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب، والمحسن على وزن مِقْوَد وجمعه مَحَاجِن.



النون وواو الجماعة فاعل، وحين أُكِّدَ بنون التوكيد الثقيلة أصبح «يَضْرِبُونَنَ» فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم حذف ضمير واو الجماعة الفاعل للتقاء الساكنين وهما واو الجماعة وحرف النون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة، وبقيت الضمة على الباء دليلاً عليها.

✽ قال صلى الله عليه وسلم: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن».

ظاهر الحديث أنَّ فاعل الفعل «يَشْرَبُ» محذوف أصلاً أي محذوف حذفاً كاملاً، وليس الأمر على ما يظهر، وإنما الحقيقة أنَّ الفاعل موجود على وجه التقدير لا على وجه الظهور لأنَّه ضمير مستتر، وإيضاح ذلك أنَّ فاعل «يشرب» ليس ضميراً مستتراً جوازاً تقديره «هو» يعود إلى الزاني المتقدّم ذكره لأنَّ ذلك خلاف المقصود بالحديث إذ المقصود به بيان حكم كلِّ من الزاني وشارب الخمر على حدة، وليس المقصود بيان حكم الزاني في حالتين هما حالة الزنى وحالة شرب الخمر، وليس أصل التقدير أيضاً «ولا يشربُ الشَّاربُ» ثم حذف الفاعل الاسم الظاهر وهو كلمة «الشارب» من الظاهر والتقدير، لأنَّ الفاعل عمدة ومنزَّلٌ من فعله منزلة الجزء فلا يحذف حذفاً كاملاً عند الجمهور، وإنما فاعل يشربُ عندهم موجود تقديره لأنَّه ضمير مستتر جوازاً في الفعل يشرب وهو عائد على الشارب الذي استلزمه الفعل يشربُ أي المفهوم من الفعل يشرب، لأنَّ الفعل يشرب يستلزم بالضرورة وجود الشارب، وحسَّنَ جعل اسم الفاعل وهو «الشارب» مرجعاً لضمير الفاعل المقدّر تقدّم نظيره صراحة أي تقدّم اسم الفاعل الذي يشبهه وذكره قبله صراحة وهو «الزاني» في قوله «لا يزني الزاني» وعلى هذا فقس وقدّر لكل موضع ما يناسبه من اسم الفاعل الذي هو المرجع لضمير الفاعل المقدّر وذلك تبعاً لصيغة الفعل. وقد أجاز الكسائي الكوفي والسهيلي وابن مضاء القرطبي الأندلسيان حذف الفاعل حذفاً كاملاً من الظاهر ومن التقدير دون حاجة إلى جعله موجوداً على وجه التقدير أي ضميراً مستتراً، وعلى هذا ففاعل «يشرب» عندهم المحذوف حذفاً كاملاً هو لفظ «الشارب»

نفسه، وليس الفاعل ضميراً مستتراً جوازاً عائداً إلى «الشارب» المفهوم من الفعل «يشرب» كما ذكر الجمهور. حين: ظرف زمان منصوب متعلق بمؤمن وليس بيزني، لأنه لا معنى لقولنا «يزني حين يزني» ومثل هذا يقال في «حين» الثانية، وقوله «وهو مؤمن» أي مؤمن كامل، فالمنفي عنه هو الإيمان الكامل، أو أصل الإيمان إن استحلّ الزنا والخمر.

\* قولك «زيد» جواباً لمن قال لك «مَنْ قام؟» فاعل لفعل مبنيّ للمعلوم محذوف جوازاً تقديره «قام» وقد حذف هذا الفعل لقرينة لفظية هي وروده بعينه في السؤال.

\* قولك «زيد» جواباً لمن قال لك «مَنْ ضُرب؟»<sup>(١)</sup> نائب فاعل لفعل مبنيّ للمجهول محذوف جوازاً تقديره «ضُرب» وقد حذف الفعل هنا لقرينة لفظية هي وروده بنفسه في السؤال.

\* قال تعالى (إذا السماء انشقت، وأذنت لربّها وحقت، وإذا الأرض مدتّ) (الآيات ١، ٢، ٣ من سورة الانشقاق).

أذنت لربّها: أي أطاعت ربّها في الانشقاق، وحقت فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى السماء، وأصل الجملة في حالة البناء للمعلوم «حقّ الله السماء» أي جعلها حقيقة بالسمع والطاعة له، أي جدرة بهما حين أمرها بالانشقاق، وإذا الأرض مدتّ: أي بسطت كما يمدّ ويبسط الأديم<sup>(٢)</sup> فلم يبق على الأرض بناء ولا جبل لأنّ الأديم إذا مدّ زال كلّ انثناء فيه واستوى، وجواب إذا محذوف تقديره «لقي الإنسان عمله»، وقد اجتمع في هذه الآيات حذف عامل الفاعل وجوباً في قوله «إذا السماء انشقت» وحذف عامل نائب الفاعل وجوباً

(١) مثّل المصنّف في المتن بقوله «مَنْ ضُرب؟» وهو صواب، ومثّل في الشرح بقوله «مَنْ شُرب؟» وواضح أنّ هذا خطأ مطبعي حدث بأخراً إذ لا يمكن أن يقع فيه أصغر الطلبة فضلاً عن ابن هشام، لأنّ «مَنْ» للعاقل غالباً، والمشروب غير عاقل، والتمثيل يكون بالأغلب الواضح.

(٢) الأديم: مفرد بمعنى الجلد المدبوغ، وجمعه أدَمٌ وأدَمٌ، وربما سَمِيَ وجه الأرض أديماً.

في قوله ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾، أمّا الأول فإنّ «السما» فاعل بـ «انْشَقَّت» محذوفة وجوباً وهي مفسّرة بانْشَقَّت المذكورة بعد الفاعل التي تعدّ قرينة لفظية على مثيلها الفعل المبنيّ للمعلوم المحذوف، وهذه الآية تختلف عن قوله تعالى ﴿فَإِذَا انْشَقَّتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾<sup>(١)</sup> فإنّ «السما» الفاعل في هذه الآية مرفوعة بفعل مذكور قبل الفاعل هو «انْشَقَّت» ولم يتأخّر عن الفاعل فعل مفسّر لعدم الحاجة إليه في التفسير، أمّا قوله تعالى ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ فإنّ «الأرض» نائب عن فاعل «مدّت» المحذوفة وجوباً والمفسّرة بالفعل المبنيّ للمجهول المذكور بعد نائب الفاعل الذي يعدّ قرينة لفظية على نظيره الفعل المحذوف المبنيّ للمجهول، ولا يجوز ذكر الفعل المحذوف المبنيّ للمعلوم «انْشَقَّت» والمبنيّ للمجهول «مدّت» لأنّ الفعل المذكور عوض عن الفعل المحذوف ومفسّر له والنّحاة لا يجيزون الجمع بين العوض والمعوض عنه ولا بين المفسّر والمفسّر.

\* ذهب البصريون إلى أنّ الفاعل ونائب الفاعل لا يكونان جملة اسمية ولا جملة فعلية، وهذا هو المذهب الصحيح، وزعم الكوفيون أنّ ذلك<sup>(٢)</sup> جائز واستدلّوا بما يأتي:

١ ( بقوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُتُّنَّ﴾ (من الآية ٣٥ من سورة يوسف).

لهم: أي لعزیز مصر وأصحابه، رأوا: حركت واو الجماعة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لتناسب الواو، الآيات: أي الدالّة على براءة يوسف من الزنا بزليخا امرأة عزيز مصر، لَيْسَجُتُّنَّ: اللّام لام القسم وليست لام التعليل لأنّ هذه تكون مكسورة، وأصل الفعل «لَيْسَجُتُّونَ» ثم أكّد بنون التوكيد الثقيلة التي هي نونان أو لا هما ساكنة فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم حذفت واو الجماعة لالتقاء

(١) من آية ٣٧ من سورة الرحمن، كانت وردة كالدهان: أي كانت حمراء كالدهان وهو الأديم الأحمر، وذلك على خلاف العهد بها، فوردت هنا وصف بمعنى حمراء ومنه قيل للأسد الورد للونه، وكذلك يقال للفرس ورد إذا كان لونه كذلك، وجواب إذا محذوف تقديره «فما أعظم الهول».

(٢) لا يكون الفاعل ولا نائب الفاعل حرفاً بإجماع الفريقين.

الساكنين وبقيت الضمة على النون لتدلّ على الواو المحذوفة.

وقد جعل الكوفيون جملة «لَيْسَ جُنَّةً» فاعلاً للفعل «بدا»، وردّ البصريون بأنّه لا حجة للكوفيين في ذلك، وذهبوا إلى التأول فقالوا إنّ فاعل «بدا» ضمير مستتر جوازاً تقديره هو عائداً:

إمّا على مصدر الفعل وهو «البدا» فكأنّه قال «ثمّ بدا لهم بداً» بمعنى «بدا لهم رأيٌ» وتكون جملة «ليس جُنَّةً» في هذه الحالة مفسّرة للبدا الذي هو مرجع الضمير المستتر الفاعل، ويؤيد هذا التوجيه أنّ إسناد الفعل «بدا» إلى مصدر «البدا» نفسه قد جاء مصرّحاً به في قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

لعلّك والموعودُ حقٌّ لقاءُهُ      بدا لك في تلك القُلُوصُ بداً<sup>(٢)</sup>

وهذا يسوّغ أنّ الفعل «بدا» لو وردَ في كلام آخر غير هذا البيت وليس معه اسم صريح مرفوع على أنّه فاعل أن يقدر فاعله ضميراً عائداً إلى مصدر الفعل كما في

(١) نسب ابن منظور هذا البيت في لسان العرب إلى الشاعر المخضرم الشّماخ بن ضرار الذبباني الغطفاني المتوفى في سنة ٢٢ هـ الذي يحتجّ بشعره، واسمه معقل بن ضرار والشّماخ لقبه، والبيت في الاغاني منسوب إلى أحد الخوارج وهو محمد بن بشير لكنّه وقع في الاغاني مختلفاً.

(٢) والموعودُ حقٌّ لقاءُهُ: يروى في مكانه حقٌّ وفاءُهُ والمقصود واحد، والواو واو الحال، والموعود مبتدأ، وحقّ خبر المبتدأ والجملة في موضع نصب حال من فاعل بدا والعامل في الحال هو الفعل بدا، وحقّ صفة مشبهة أو اسم فاعل فهو بمعنى حقيق بزنة كريم وفعله حقّ لازم مثل الفعل كرم وما كان فعله لازماً يكون اسم الفاعل والصفة المشبهة منه على صيغة واحدة وهي هنا حقّ، ويجوز أن يكون «حقّ» مصدرأ، وسواء كان اسم فاعل أو صفة مشبهة أو مصدرأ فإنّه يرفع فاعلاً هو لقاءُهُ، ولقاءُهُ من إضافة المصدر إلى مفعوله، بدا: ظهرَ والمصدر بدوّاً وبداً وبداً وبداً، لك: جار ومجرور في تلك: جار والتاء اسم إشارة في موضع جرّ واللّام حرف بُعد والكاف حرف خطاب، ويجوز أن يعرب الجارّان والمجروران كلاهما عند البصريين حالاً مقدّمة من «بدا» المصدر الجامد النكرة أصلها نعت له ولما تقدمت عليه أصبحت حالاً منه، أو متعلّقان بـ «بدا» المصدر المشتقّ عند الكوفيين، القُلُوص: بدل كلّ من اسم الإشارة تلك أو عطف بيان عليه والقُلُوص من التّوق الشّابة والجمع قُلُوصٌ وقُلُوصٌ وقُلُوصٌ. ومعنى البيت: لعلّك قد تغيّر رأيك في شأن هذه النافقة وظهرَ لك أخيراً ما لم يكن ظاهراً حين وعدت وعلى كلّ حال فإنّ ما قضِيَ به أي وعِدَ به لا بدّ كائن أو واجب الوفاء.

آيتنا هذه، وبعبارة أخرى يقاس على هذا البيت الذي أسند فيه الفعل «بَدَأَ» إلى المصدر الصريح وهو «الْبَدَاءُ» ما حَدَّثَ في الآية من إسناد الفعل «بَدَأَ» إلي الضمير المقدَّر العائد إلى المصدر «الْبَدَاءُ».

وإمَّا على «السَّجْنِ» بفتح السَّيْن وهو المصدر المفهوم من «لَيْسَ جُنَّةً»، ويدلُّ على هذا الاحتمال الثاني عند البصريين قوله تعالى في آية سابقة على لسان يوسف ﴿قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> ، ووجه الدلالة فيه أَنَّ قول يوسف ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ يدلُّ على أَنَّ الذي بَدَأَ لهم هو سَجْنُهُ وليس الْبَدَاءُ.

٢ ( ) وبقوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخْرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرَّسُولَ أَوْ لَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ<sup>(٢)</sup>﴾ من قَبْلُ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ \* وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْآيَاتِ<sup>(٣)</sup>﴾ (الْآيَاتَانِ ٤٤، ٤٥ من سورة إبراهيم).

أَنْذِرِ النَّاسَ: أي الكُفَّارَ وَحَرَّكَ آخر الفعل بالكسر لالتقاء الساكنين، يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الباء للثقل ومفعول به مقدّم وفاعل مؤخّر، ويومَ مفعول به ثانٍ لأنذر على حذف مضاف أي أنذرهم أهواله وعظائمه، ولا يحسن أن يكون ظرفاً أي مفعولاً فيه للإنذار لأنّه لا إنذار يوم القيامة ويومَ مضاف والجملة بعده في موضع جرٍّ مضاف إليه وَحَرَّكَتِ الميم في آخر الفعل للتخلّص من

---

(١) قالت نساء مصر ليويسف ناصحات له أطع مولاتك امرأة عزيز مصر وحقق رغبته في أن تزني بها كما طلبت منك، فأجاب يوسف قائلاً: ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾، ربّ: منادى مضاف حذفته منه أداة النداء والمضاف إليه وهو ياء المتكلم تخفيفاً وهو منصوب بفتحة مقدّرة على الباء منع من ظهورها كسرة المناسبة، وجملة ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ في موضع نصب مقول القول.

(٢) كما حكى الله عنهم في سورة النحل من الآية ٣٨ بقوله ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ وَجَهْدَ أَيْمَانِهِمْ: أي غاية اجتهدهم فيها.

ثقل التقاء الساكنين، وكانت الحركة ضمة وليست كسرة كالمعتاد لما ينشأ من توالي كسرتي الهاء والميم من ثقل جديد، فيقول الذين ظلموا: الفعل يقولُ معطوف بفاء العطف على الفعل يأتيهم والمعطوف على المرفوع مرفوع أو جملة فيقولُ الذين ظلموا مستأنفة والفاء حرف يفيد الاستئناف، وجملة ظلموا صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب، والذين ظلموا هم الكفار ربنا: منادى بحرف نداء محذوف وهو منصوب لأنه مضاف، أخرنا إلى أجل قريب: أي بأن تردنا إلى الدنيا، نُجِبْ دعوتك: أي بالتوحيد، ونُجِبْ فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وهو على وزن «نُفِلَ» لأنه حذفت الياء من الموزون لالتقاء الساكنين فتحذف العين من الميزان، ونتَّبِعِ الرسل: حرَّكت العين في آخر الفعل لالتقاء الساكنين، وجملة ﴿ربنا أخرنا إلى أجل قريب نُجِبْ دعوتك ونتَّبِعِ الرسل﴾ في موضع نصب مقول القول، فيقال لهم توبيخاً: ﴿أو لم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال؟﴾، أو: الهمزة للاستفهام وهو هنا استفهام تقيري، والواو حرف عطف لجملة فعلية على جملة فعلية، والتقدير: فيقال لهم توبيخاً أطلبتم الآن هذا ولم تكونوا طلبتموه إذ أقسمتم من قبل ما لكم من زوال. تكونوا: فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في موضع رفع اسم تكونوا وجملة أقسمتم من الفعل والفاعل في موضع نصب خبر تكونوا والميم حرف دال على الجمع، من قبل: أي في الدنيا، وقيل ظرف زمان مبني على الضم في موضع جر لانقطاعه عن الإضافة لفظاً لا معنى، ما لكم من زوال: أي عن الدنيا إلى الآخرة، وهذه الجملة جواب القسم وإنما جاء بلفظ الخطاب لقوله تعالى أقسمتم، ولو كانت الآية أو لم تكونوا مقسمين لقل ما لنا، ومن حرف جر زائد، وما النافية ملغاة وزوال مبتدأ مؤخر وجوباً مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد مرفوع محلاً، وإنما أخر وجوباً لأنه نكرة لا يبتدأ بها إلا بمسوغ والمسوغ هنا تأخيرها وتقديم خبرها عليها وكونه شبه جملة جاراً ومجروراً وهو لكم، هذا بالإضافة إلى مسوغ آخر هو وجود ما النافية. ويجوز أن تكون ما عاملة عمل ليس وزوال اسمها مؤخراً وجوباً للسبب نفسه وهو مرفوع محلاً مجرور لفظاً بمن الزائدة، ولكم جار ومجرور والميم حرف دال على الجمع والجار والمجرور متعلق

بمحذوف منصوب تقديره كائناً وهو خبر ما النافية العاملة عمل ليس، وسكنتم معطوف على أقسمتم، مساكن: اسم ممنوع من الصَّرف لصيغة منتهى الجموع<sup>(١)</sup>، وجَرَّ بالكسرة هنا لإضافته، ظلموا أنفسهم: أي بالكفر من الأمم السابقة، كيف فعلنا بهم: أي من العقوبة فلم تنزجروا، وضربنا لكم الأمثال: أي في القرآن فلم تعتبروا، وحركت الميم الساكنة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمةً لتناسب الضمة قبلها على الكاف، ولو حركنا الميم بالكسرة كالمعتاد لخلصنا من ثقل التقاء الساكنين لنقع في ثقل اجتماع الضمة على الكاف والكسرة على الميم معاً.

وقد جعل الكوفيون جملة ﴿كيف فعلنا بهم﴾ فاعلاً للفعل ﴿تَبَيَّنَ﴾، ورَدَّ البصريون بأنه لا حجة للكوفيين في ذلك، وذهبوا إلى التأويل فقالوا إنَّ فاعل الفعل ﴿تَبَيَّنَ﴾ ضمير مستتر جوازاً عائداً إلى المصدر وهو «التَّبَيَّنَ»، أي: وتَبَيَّنَ هو أي التَّبَيَّنَ، وإنَّ جملة الاستفهام وهي ﴿كيف فعلنا بهم﴾<sup>(٢)</sup> إنّما هي مفسَّره فحسب للضمير الفاعل العائد على المصدر «التَّبَيَّنَ» وليست على معناها الظاهر وهو الاستفهام الذي هو إنشاء.

٣ ( وبقوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ ( من الآية ١١ من سورة البقرة).

(١) صيغة منتهى الجموع هي جمع التكسير الذي يقع بعد ألف تكسيده حرفان مثل مساكن أو ثلاثة أو سطها ساكن نحو مصابيح.

(٢) كيف اسم استفهام مبنيّ على الفتح في محلّ نصب نائب عن المفعول المطلق مقدّم وجوباً على عامله وهو فعلنا لأنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام والتقدير: أيّ فعلٍ فعلنا بهم، ويجوز إعراب كيف اسم استفهام في محلّ نصب حالاً مقدّماً وجوباً من ضمير «نا» فاعل فعلنا، والعامل في الحال هو الفعل فَعَلْ، وعندني أنّ الإعراب الثاني هو الأرجح لأنَّ إعراب كيف في الآية نائباً عن المفعول المطلق غير واضح، وإذا جاز ذلك في أيّ التي فسّرت بها كيف في هذا الإعراب فإنّه لا يجوز في كيف نفسها لأنَّ «أيّ» تعرب بحسب ما تضاف إليه في حين أنّ كيف كما يقول العكبري في إعراب القرآن لا تكون إلاّ خبراً أو ظرفاً أو حالاً.

وقد جعل الكوفيون جملة ﴿لا تفسدوا في الأرض﴾ الفعلية نائباً لفاعل الفعل «قيل» وردّ البصريون بآته لا حجة للكوفيين في ذلك، وتأولوا فقالوا إنّ الإسناد في الآية ليس من الإسناد المعنويّ أي ليس من إسناد الفعل إلى معنى الجملة، وهذا الإسناد هو محلّ الخلاف بين الفريقين فبينما يمنعه البصريون فلا يجيزون أن يكون معنى الجملة نائباً للفاعل يجيزه الكوفيون ويجعلون معنى الجملة نائباً للفاعل، وإنّما الإسناد في الآية عند البصريين من الإسناد اللفظيّ والتقدير عليه: وإذا قيل لهم هذا اللفظ، أي: وإذا قيل لهم لفظ ﴿لا تفسدوا في الأرض﴾ دون معناه، وإذا كان الإسناد إلى اللفظ دون المعنى كما يقول البصريون اعتبر نائب الفاعل المسند إليه الفعل «قيل» عندهم مفرداً لا جملة، وقد ألزم البصريون الكوفيين بهذا ولا سيما أنّ الإسناد اللفظيّ أقربّ به الكوفيون أنفسهم في جميع الألفاظ فقد قبلوه كالبصريين في قول العرب «زعموا مطيئة الكذب»<sup>(١)</sup> وفي قول الرسول «لا حول ولا قوة إلاّ بالله كنز» من كنوز الجنة، وأعرب الفريقان بناء على ذلك «زعموا» مبتدأ و«مطيئة» خبره وذلك على اعتبار أنّ الإسناد في قول العرب إنّما هو لفظيّ والتقدير: هذا اللفظ مطيئة الكذب، وأعرب الفريقان أيضاً لفظ «لا حول ولا قوة إلاّ بالله»<sup>(٢)</sup> مبتدأ و«كنز» خبره، وذلك على اعتبار أنّ الإسناد في الحديث إنّما هو لفظيّ، والتقدير: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة، فالمسند إليه في الشاهدين مفرد لا جملة وذلك عند البصريين والكوفيين على حدّ سواء.

(١) قيل إنّ من أمثال العرب، وقال السيوطي: لم أقف على هذا القول في شيء من كتب الأمثال.  
(٢) أصله «لا حول إلاّ بالله، ولا قوة إلاّ بالله» ومعناها واحد، أي: لا حول بأحدٍ إلاّ بالله، ولا قوة بأحدٍ إلاّ بالله، فلا نافية للجنس وحول وقوة اسمها مبنيّ على الفتح في محلّ نصب، بأحدٍ جار ومجرور متعلّق بمحذوف مرفوع تقديره حاصل خبر لا النافية للجنس، والاستثناء هنا مفرغ والآ حرف استثناء ملغى لأنّ الكلام منفيّ بلا والمستثنى منه وهو «حاصل بأحد» الذي هو خبر لا محذوف، فيعرب ما بعد إلاّ وهو لفظ الجلالة المجرور بالباء حسب موقعه من الجملة فهو جار ومجرور في محلّ رفع خبر للمتبدأ وهو حول وقوة أي «حول بالله» و«قوة بالله» و«قوة بالله» وجاز الابتداء بالنكرة وهي حول وقوة لعمومهما فهما على تقدير «كلّ حول» وكلّ قوة»، ولو كان المستثنى منه وهو «حاصل بأحد» مذكوراً فإنّ تقدير الكلام يكون «لا حول حاصل بأحد إلاّ بالله» و«لا قوة حاصلة بأحد إلاّ بالله» فيكون الكلام منفيّاً تامّاً ومن كمّ يعرب «بالله» بدل بعض من «بأحد».



٤ ( ) ويقولہ تعالیٰ ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيِقِينَ﴾<sup>(١)</sup> (آية ٣٢ من سورة الجاثية).

قيل: أي لكم أيها الكفار إنَّ وعد الله: أي بالبعث، وما نحن بمستيقنين: أي أنَّها آتية، الساعة الأولى: يجوز نصبها على العطف على اسم إنَّ وهو وَعْدٌ ويجوز رفعها<sup>(٢)</sup> على أنَّها مبتدأ أو على العطف على موضع إنَّ مع اسمها وهو الرفع، قلتُم: الجملة جواب إذا أمَّا شرطها فهو جملة قيل، وجملة الشرط في محلِّ جرٍّ مضاف إليه والمضاف هو إذا، وجملة ﴿مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيِقِينَ﴾ في محلِّ نصب مقول القول، ما الأولى حرف نفيٍّ، أمَّا ما الثانية فهي اسم استفهام مبنيٌّ على السكون في محلِّ رفع خبر مقدَّم وجوباً لأنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، والسَّاعَةُ بالرفع مبتدأ مؤخَّر، ولا تكون الساعة خبراً لأنَّها ليست مشتقة ولا تؤول بالمشتق كما ينبغي لخبر المبتدأ أن يكون، وجملة المبتدأ والخبر في محلِّ نصب مفعول به لندري، ويجوز نصب الساعة على أنَّها مفعول به لندري وما زائدة، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا﴾، تقديره عند المبرد: إنَّ نحن إِلَّا نَظْنَ ظَنًّا، فإنَّ نافية بمعنى ما النافية، وإلَّا مؤخَّرة، ولولا هذا التقدير لكان معنى الكلام: ما نَظْنَ إِلَّا نَظْنَ، لأنَّ المصدر فائدته كفايدة الفعل، وهذا كلام ناقص، ومثله في النقص قولك: ما ضربتُ إلَّا ضرباً، لأنَّ معناه ما ضربتُ إلَّا ضربتُ، لذلك لم يجزه النحويون لأنَّه كلام لا فائدة فيه، وقيل إنَّ إلَّا في موضعها لأنَّ نَظْنَ قد تكون بمعنى العلم والشك فاستثنى الشك، أي: ما لنا اعتقاد إلَّا الشك، أو يكون التقدير: ما نَظْنَ إِلَّا أنَّكم تظنون ظناً، وما نحن بمستيقنين: الباء حرف جرٍّ زائد، وما تعمل عمل ليس أو مهملة، ونحن اسمها أو مبتدأ، ومستيقنين جمع مذكر سالم خبرها منصوب محلاً بالياء، أو خبر المبتدأ مرفوع محلاً بالواو، وقد منع من ظهور ياء النصب وواو الرفع اشتغال المحلِّ

(١) ذكر المصنّف هذه الآية في المتن ولم يتعرّض لها في الشرح البتة.

(٢) المرسوم في المصحف ﴿وَالسَّاعَةُ﴾ بالرفع.

بالجرّ بحرف الجرّ الزائد، وما قلناه في الآية السابقة نقوله في هذه الآية، وكلّ ما في الآيتين من الفرق أنّ جملة «إنّ وعد الله حقّ» في هذه الآية اسمية، في حين أنّ جملة «لا تفسدوا في الأرض» في الآية السابقة فعلية.

❖ **فائدة:** ما شاء الله.

ما اسم موصول بمعنى الذي خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره «الأمر»، أو مبتدأ خبره محذوف جوازاً والتقدير «الذي شاء الله كائن» وجملة «شاء الله» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب وضمير المفعول به المحذوف في «شاء» هو العائد الذي يربط جملة الصلة بالاسم الموصول، وكائنٌ هذه تامّة لأنّها بمعنى حاصل وهي ترفع فاعلاً ضميراً مستتراً جوازاً تقديره «هو» لأنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله المبنيّ للمعلوم، أو التقدير «الذي شاء الله كان» وكان تامّة بمعنى حصّل وهي وفاعلها الضمير المستتر جوازاً «هو» في محلّ رفع خبر المبتدأ.

ويجوز أن تكون «ما» مصدرية والتقدير «الأمر مشيئة الله» فالأمر مبتدأ ومشية خبره والله مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، أو التقدير «مشيئة الله كانت» أو «مشيئة الله كائنة» على أنّ «مشيئة» مبتدأ، و«كائنة» أو جملة «كانت» خبر المبتدأ.

❖ **فائدة:** لا إله إلاّ الله.

أصل التقدير «لا إله معبودٌ بحقّ إلاّ الله»<sup>(١)</sup>، لا: نافية للجنس، إله: اسمها مبنيّ على الفتح في محلّ نصب لأنّه مفرد غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، وهو نكرة لأنّ اسم لا النافية للجنس لابدّ أن يكون نكرة، وهو عامّ لأنّ النكرة إذا وقعت في سياق

---

(١) لا يصحّ أن يكون أصل التقدير «لا إله موجودٌ إلاّ الله» أو «لا إله معبودٌ إلاّ الله» لعدم استقامة المعنى، إنّ الوجود وكذلك مجرد العبادة كلّ منهما حاصل أيضاً للآلهة المزيّفين كالأصنام، وأنّما ينبغي أن يكون أصل التقدير «لا إله معبودٌ بحقّ إلاّ الله» ليستقيم المعنى.

النفى تعمّ ويكون معناها «لا آلهة»، معبود<sup>(١)</sup> : خبر لا مرفوع معناه «معبودات» لكي يتطابق مع معنى اسم «لا» الجمع، بحق: جار ومجرور متعلق بمعبود، إلا حرف استثناء ملغى لأنّ الكلام منفيّ بلا والمستثنى منه وهو «معبود» محذوف<sup>(٢)</sup>، ويعرب المستثنى بعد إلا وهو «الله» مرفوعاً على أنّه بدل كلّ من موضع «لا إله» لأنّ موضع «لا» وما عملت فيه هو الرفع بالابتداء، أو على أنّه خبر للمبتدأ «لا إله»<sup>(٣)</sup>.

ولو ذكر المستثنى منه وهو «معبود» أي بحق فكان التركيب «لا إله معبود بحق إلا الله» فإنّ الاستثناء يكون منفيّاً تامّاً، ويجوز في هذه الحالة أن يعرب «الله» منصوباً على الاستثناء أو مرفوعاً على أنّه بدل كلّ من لفظ المستثنى منه «معبود».

وقيل «لا إله» بكاملها في موضع رفع مبتدأ، وإلا الله بكاملها برفع لفظ الجلالة في موضع رفع خبر المبتدأ، وقد تعارض النفي بلا مع الإثبات بإلا فتساقطاً فكان الباقي «الإله الله» فعادت «إله» من البناء<sup>(٤)</sup> على الفتح مع التنكير إلى الرفع

(١) في «معبود» ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو» نائب فاعل لمعبود لأنّ اسم المفعول كمعبود يرفع نائباً للفاعل.

(٢) وكذلك الجار والمجرور المتعلق بالخبر المستثنى منه المحذوف وهو «بحق» محذوف.

(٣) هذان الإعرابان يدلّان على أنّ الأوجه الابتعاد عن الصناعة النحوية المجردة التي تعدّ الأسلوب أسلوب استثناء مفرّغ فحسب يقتضي تقدير مستثنى منه محذوف من الكلام، فهما يدلّان على أنّ الأسلوب هنا هو في الحقيقة وكما تقتضي بذلك البلاغة أسلوب قصر يفيد الحصر أكثر منه أسلوب استثناء مفرّغ حتى لو تضمنت العبارة إلا الاستثنائية، فهذه الأداة قد أفادت باجتماعها هنا مع حرف النفي المعنى المقصود من سوق العبارة وهو القصر والحصر، وهذا أهمّ من إفادتهما الاستثناء المفرّغ الذي هو أمر لفظي.

(٤) يبنى اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبيهاً بالمضاف على ما ينصب به فلا رجل ولا رجال في الدار مبنيّ على الفتح في محلّ نصب، ولا مسلمات في الدار مبنيّ على الكسرة في محلّ نصب، ولا ينون اسم لا في الأمثلة الثلاثة لأنّ البناء والتنوين لا يجتمعان، ولا رجلين ولا مسلمين في الدار مبنيّان على الياء في محلّ نصب ولا ينون الاسم في حالتي التنوين وجمع المذكر السالم لأنّ النون فيهما عوض عن التنوين والعوض والمعوض لا يجتمعان، أمّا إذا كان اسم لا النافية للجنس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نحو: لا طالب علم مكروه، ولا طالعا جبلاً موجوداً، فإنّه يكون معرباً بالنصب بالفتحة ولا ينون في الأوّل لأنّ التنوين والإضافة لا يجتمعان.

والتعريف لأن إعرابها قبل دخول «لا» عليها كان مبتدأ والمبتدأ لابد أن يكون معرفة إذ لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا بمسوخ، و«اللَّهُ» بالرفع خبر المبتدأ «الإله».

﴿ يجب<sup>(١)</sup> تأنيث عامل الفاعل ونائب الفاعل إذا كان الفاعل أو نائبه المؤنث ضميراً مستتراً، أو ظاهراً متصلاً أو غير مفصول عن فعله بفاصل، ولا فرق في ذلك بين الضمير الحقيقي التأنيث ومجازي التأنيث، فالفاعل المؤنث الحقيقي نحو «هند قامت» و«الهندان قامتتا»، ونائب الفاعل المؤنث الحقيقي نحو «هند أحضرت» و«الهندان أحضرتا»، والفاعل المؤنث المجازي نحو «الشمس طلعت» و«العَيْنان تجريان»، ونائب الفعل المؤنث المجازي نحو «البرتقالة أكلت» و«البرتقالتان توكلان».

﴿ قال زياد بن سليمان<sup>(٢)</sup> الأعجم:

إِنَّ السَّمَاةَ وَالْمَرْوَةَ ضُمًّا قَبْرًا<sup>(٣)</sup> بِمَرَوْ<sup>(٤)</sup> عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

بمرو: جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره «موجوداً» صفة لقبر وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة أو التأنيث على اعتبارها مدينة، على الطريق: جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره موجوداً صفة ثانية «لقبراً» أو حال من مرو، والشاهد في البيت أن «ضُمَّن» فعل ماضٍ مبني للمجهول مسند إلى ضمير المثنى المؤنث المجازي الظاهر وهو الألف العائدة إلى السماحة والمروءة، وكان من الواجب أن يكون الفعل مؤنثاً، لأن كل فعل أسند إلى ضمير مؤنث غير مفصول سواء كان ظاهراً أو مستتراً وسواء أكان المؤنث الذي يعود إليه الضمير مؤنثاً حقيقياً التأنيث،

(١) أي بقاء ساكنة في آخر الفعل الماضي وتسمى تاء التأنيث، وبقاء مفتوحة في أول الفعل المضارع وتسمى تاء المضارعة وفائدة هذه أنها تعطي الفعل المضارع معنى التأنيث كما تعطي تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي معنى التأنيث.

(٢) شاعر أموي توفي في حدود المائة الأولى للهجرة، وهو ممن يحتج بشعرهم.

(٣) يجمع جمع تكسير للكثرة على قبور وللقلة على أقبر بوزن أقعل، ومن أسماء القبر أيضاً الرمس والضريح.

(٤) مرو: هي أشهر مدن خراسان وقصبتها وبها سرير الملك، يقال قصبة القرية أي وسطها وقصبة مدن خراسان أي وسطها، وينسب إلى مرو فيقال مروزي على خلاف القياس، فخراسان هي المعروفة الآن بأفغانستان ومن أهم مدنها بلخ.

أم كان مؤنثاً مجازي التأنيث كالسماحة والمروءة، يجب تأنيثه، لكن الشاعر ترك تأنيث الفعل الواجب، وهذا شاذ للضرورة الشعرية لأنه لو أنث الفعل «ضمنا» وقال «ضمنتا» لانكسر البيت، وهو على كل حال قليل أونا در غير مطرد يقبل لكن يحفظ ولا يقاس عليه لا في النثر ولا في الشعر لأن مبنى الأول على السعة، ولأن ضرورات القديما الشعرية ليست بالضرورة ضرورات لنا.

وقيل إنه ليس في هذا البيت ضرورة، بل يجوز أن يكون الضمير المذكّر في «ضمنا» عائداً إلى السماحة والمروءة باعتبار المعنى «لأن معنى السماحة الكرم وهو مذكّر، ومعنى المروءة الإسعاف وهو مذكّر، فالفاعل حينئذٍ مذكّر.

﴿ قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ<sup>(١)</sup> رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (من الآية ٣٥ من سورة آل عمران).

محراً: أي عتيقاً خالصاً من شواغل الدنيا لخدمة بيتك المقدس أو بيت المقدس، إذ: ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلّق بالسميع والعليم أي «والله سميعٌ عليمٌ حين قالت» فيكون «سميعٌ وعليمٌ» عاملين في هذا الظرف، أو متعلّق بعامله المقدّر «اصطفى» والتقدير «واصطفى آل عمرانَ إذ قالت امرأة عمرانَ ربّ إِنِّي نَذَرْتُ ما في بطني مُحَرَّرًا»، أو مفعول به للفعل المضمر «اذكر» والتقدير «اذكر يا محمدٌ وقتَ قول امرأة عمران» والمقصود ذكر الوقت وذكر القصة الواقعة في ذلك الوقت أيضاً وعلى هذا الإعراب يحسن الابتداء بإذ ولا يحسن على

---

(١) هي حنة بنت فاقود، وحنة اسم عبراني، وهي أمّ مريم، وكان لحنة أخت اسمها اشاع بنت فاقود متزوجة بذكريا عليه السلام وهي أمّ يحيى، أمّا عمران فقد كان من السادات الصالحين ولم يكن نبياً، وكان له التكلم على سدة بيت المقدس، واسم أبيه ماثان وكان بنو ماثان رؤساء بني إسرائيل في ذلك الزمن وأخبارهم وملوكهم، وقد دعت امرأة عمرانَ اللهَ لما أسنّت واشتاقّت للولد وحين أحسّت بالحمل قالت يا ربّ إِنِّي نَذَرْتُ أن أجعل لك ما في بطني غلاماً مُحَرَّرًا لخدمة بيت المقدس أو بيتك المقدس ولم يكن أحد من أشراف بيت المقدس أو من أنبياء بني إسرائيل وعلمائهم إلاّ وله ولد منذور لخدمته وكانوا لا يعملون لذلك إلاّ الذكور لأنّ الجارية لا تصلح لهذه الخدمة لما يصيبها من الحيض، وقد مات عمران وامراته حامل، وقد وضعت أنثى على غير ما تمّنّت.

غيره فهو أحسن الأعراب، وإذ مضاف والجملة بعدها في محل جر مضاف إليه، وقيل إن «إذ» زائدة، وقد حركت التاء في قالت لالتقاء الساكنين، وعمران مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأن اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، محرراً؛ حال من «ما» الاسم الموصول الذي هو بمعنى الذي وقد عبّر بما لأنه لم يصر ممن يعقل بعد والعامل في الحال هو نذرت، وقيل إن محرراً صفة لموصوف محذوف هو بدل كل أو اشتمال من «ما» أي «إني نذرت ما في بطني غلاماً محرراً» وقيل إن نذرت بمعنى جعلت فتكون «ما» مفعولاً أول لنذرت ومحرراً أو غلاماً مفعولاً ثانياً.

\* قال لبيد بن ربيعة العامري<sup>(١)</sup> الأنصاري:

تمنئ ابنتاي أن يعيش أبوهما      وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر؟  
فقوماً وقولاً بالذي تعلمانه      ولا تخمشاً وجهاً ولا تحلقاً شعره  
وقولاً هو المرء الذي لا صديق      أضاع ولا خان الخليل ولا غدّر  
إلى الحول ثم أسم السلام عليكما      ومن بيبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

تمنى: يجوز أن تكون فعلاً ماضياً مثل تقدم، وأن تكون فعلاً مضارعاً أصله تتمنى ثم حذف إحدى<sup>(٢)</sup> التاءين للتخفيف كما حذف إحدى التاءين<sup>(٣)</sup> من تلظى في

(١) شاعر مخضرم وهو صحابي قدم على النبي في وفد بني كلاب فأسلموا ورجعوا إلى مواطنهم، ثم قدم الكوفة وأقام بها إلى أن مات في أول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة، ولما أسلم ترك الشعر ولم يقل إلا بيتاً واحداً هو:

ما عاتب الحر الكريم كنفسيه      والمرء يصلحه الجليس الصالح

وقيل إنه عاش مائة وأربعين سنة، تسعون منها في الجاهلية والباقي في الإسلام، وقيل أيضاً إنه قال هذه الأبيات الأربعة حين بلغ مائة وثلاثين سنة لما حضرته الوفاة.

(٢) كل فعل مضارع تصدّرت بتاءين زائدتين جاز لك حذف إحدهما للتخفيف، وقد اختلف في السواء المحذوفة فقيل هي الأولى لأن الثانية للمطاوعة فحذفها مغلّ يذهب بمعنى المطاوعة من الفعل، وقيل المحذوف التاء الثانية لأن الأولى هي حرف المضارعة وحذفها مغلّ لأنه يذهب بمعنى التأنيت وقد يوحى بأن الفعل ماضٍ في حين أنه مضارع كما إن الثقل حصل بالتاء الثانية وهذا يعني أنها الأولى بالحذف.

(٣) يقال «تلظت النار تتلظى» أو «لظيت النار فهي تتلظى» فالفعل الثاني للمطاوعة في الجملتين.

قوله تعالى ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾<sup>(١)</sup>، والحركة مقدرة على الألف في آخره في الحالين للتعذر، ابتنائي: فاعل وهو اسم ظاهر متّصل بفعله حقيقيّ التانيث، وهو مضاف ومضاف إليه وحذفت النون من المثني للإضافة، أن يعيش: أن المصدرية والفعل المضارع المنصوب بها في تأويل مصدر مفعول به لتَمَنَّى، أبوهما: فاعل يعيش مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الخمسة والهاء مضاف إليه والميم حرف عماد والألف حرف دالّ على التثنية، وهل أنا إلّا من ربيعة أو مضر؟: التقدير: هل أنا من أحدٍ إلّا من ربيعة أو مضر؟، إلّا: حرف استثناء ملغى يفيد الحصر، والاستثناء مفرّغ لأنّ المستثنى منه وهو «من أحد» محذوف والكلام فيه شبه نفي هو الاستفهام، ربيعة: ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث اللفظي بالتاء إذا أردنا به أبا القبيلة، أمّا إذا أردنا القبيلة نفسها فهو ممنوع من الصرف للعلمية وللتانيث المعنوي واللفظي معاً، مضر: ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث المعنوي إن أردنا بمضر القبيلة، وإن أردنا أبا القبيلة فإنّه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، وقولا بالذي تعلمانه: مقول هذا القول هو مفهوم الذي تعلمانه ممّا ستقولانه بعد الوفاة، هو المرء الذي لا صديقه أضاع ولا خان الخليل ولا غدر: هذه الجملة في محلّ نصب مقول القول لقولا الثانية، لا صديقه أضاع: لا ليست نافية للجنس لأنّ صديقه معرفة بالإضافة إلى الضمير، وشرط لا النافية للجنس أن يكون اسمها نكرة، فصديقه مفعول به مقدّم لأضاع، ولا حرف نفي لا تعمل شيئاً، لاخان ولا غدر: لا الداخلة على الفعلين نافية، إلى الحول: جار ومجرور متعلّق بقولا في البيت السابق، ومن يبك حولاً: يقال بكاه وبكى عليه فهو فعل متعدّد للمفعول به مباشرة وبحرف الجرّ، حولاً: مفعول فيه ظرف زمان، أمّا المفعول به فهو مقدّر وهو الميّت.

﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ (من الآية ١٤ من سورة الليل).

فأنذرتكم: أي يا أهل مكة، ناراً: منصوب على نزع الخافض أي بنار أو من نار.

(١) آية ١٤ من سورة الليل.

تَلَطَّى: فعل مضارع محذوف التاء للتخفيف، وقرئ<sup>(١)</sup> بثبوتها، وهو بمعنى تتلهَّب، والفعل المضارع «تَلَطَّى» واجب التأنيث لأنَّ فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى مؤنث مجازيٍّ هو «ناراً» والفاعل متَّصل بالفعل مباشرة، ولا يجوز أن يكون الفعل تَلَطَّى في هذه الآية ماضياً وإلاَّ لقال تَلَطَّت لإسناده إلى ضمير المؤنث المجازي المستتر جوازاً المتَّصل بالفعل بدون فاصل.

### ✽ فائدة:

كلَّ ما يدلُّ على معنى الجمع أي على ثلاثة فصاعداً مهما كان نوعه يحتمل أن يؤوَّل بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ويحتمل أن يؤوَّل بالجمع فيكون مذكّر المعنى، والذي يدلُّ على الجمع ستة أنواع، لأنَّ هذا الدالَّ على الجمع إمّا أن يكون جمعاً حقيقة، أو يكون اسم جمع، أو يكون اسم جنس جمعي، وقد يكون الجمع جمع تكسير لمذكّر، أو جمع تكسير لمؤنث، أو جمع مذكر سالماً<sup>(٢)</sup>، أو جمع مؤنث سالماً<sup>(٣)</sup>، فاسم الجمع هو ما ليس له مفرد من لفظه وله مفرد من معناه كجيش وخيل وإبل ونسوة وأنساء ومفرداتها على التوالي جندي وحصان أو فرس وبعير أو ناقة وامرأة، واسم الجنس الجمعي هو ما يفرق بينه وبين مفردة بقاء النسب أحياناً وبالتاء غالباً نحو كلم وكلمه وتمر وتمرّة وروم وروميّ وزنج وزنجيّ، وجمع التفسير الذي لمذكّر نحو رجال جمع رجل وزیود جمع زيد وهنود جمع هنديّ، وجمع التفسير الذي لمؤنث نحو هنود جمع هند وضوارب جمع ضارية، وجمع المذكر السالم نحو الزيديّين جمع زيد والزيديّين جمع زيديّ والمؤمنين والبنين<sup>(٤)</sup>، وجمع

(١) رَوَى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير أنّه قرأ تَلَطَّى، وكذلك قرأها ابن الزبير وزيد

ابن علي وطلحة وسفيان بن عيينة، وقال الفراء: ورأيتها في مصحف عبد الله «تَلَطَّى» بتاءين.

(٢) ويسمّى هذان الجمعان جمعا تصحيح.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) هو ملحق بجمع المذكر السالم لأنَّ مفردة ليس علماً ولا وصفاً بل نكرة وهو ابن.



المؤنث السالم نحو الهندات جمع هند والهنديّات جمع هنديّة والمؤمنات والبنات<sup>(١)</sup> .

وعلى مقتضى ما ذكرنا من احتمال هذه الأنواع كلّها للتذكير تبعاً للتأويل بالجمع وللتأنيث تبعاً للتأويل بالجماعة كان ينبغي أن يجوز في جميعها تأنيث الفعل المسند إليها وتذكيره، لكن النحاة اختلفوا في هذا الموضوع على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوّل: مذهب الكوفيين، وحاصله تجويز الوجهين، أو تجويز تأنيث الفعل وتذكيره مع جميع هذه الأنواع تمثلياً مع الأصل الذي ذكرناه، أي تطبيقاً لقاعدة التأويل بالجمع أو بالجماعة.

المذهب الثاني: مذهب البصريين، وخلاصته:

تجويز الوجهين في اسم الجمع، وفي اسم الجنس الجمعي، وفي جمعي التفسير لمذكّر ومؤنث.

ووجوب التذكير في جمع المذكر السالم. ووجوب التأنيث في جمع المؤنث السالم.

وقد قال البصريون في تعليل ما ذهبوا إليه: لأنك حين تجمع رجالاً جمع تكسير على رجال، وحين تجمع هنداً جمع تكسير على هنود، لا يبقى في جمع التفسير لفظ المفرد على ما كان عليه في ترتيب حروفه، فأشبهه جمع التفسير بذلك اسم الجمع الذي لا مفرد له من لفظه، وأمّا حين تجمع زيداً على الزيدين، وحين تجمع هنداً على الهندات فإنه يبقى لفظ المفرد في الجمع على ما كان عليه من ترتيب الحروف فأشبهه

---

(١) هو جمع مؤنث سالم وليس جمع تكسير، وكان المفروض أن يقال بنات، لكن حذف تاء المفرد الأصلية حتى لا يجتمع في الجمع تاءان أو لاهما أصلية والثانية زائدة، وحذفت الأولى الأصلية لأنّ الثانية الزائدة تؤدي معنى لا يُستغنى عنه وهو معنى الجمعية، أمّا ما حدث من تغيير كسرة الباء في المفرد وفتحها في الجمع فهو للضرورة لتناسب فتحة الباء فتحة النون في الجمع وهي الفتحة التي لا بدّ منها لتناسب الألف بعدها.

جمع المذكر السالم بذلك مفردة المذكر في ترتيب الحروف، وأشبه جمع المؤنث السالم مفردة المؤنث في ترتيب الحروف، والمفرد المذكر يجب معه تذكير الفعل، فكذلك جمعه المذكر السالم، والمفرد المؤنث الحقيقي التأنيث يجب معه تأنيث الفعل فكذلك جمعه المؤنث السالم.

المذهب الثالث: مذهب النحويّ البغداديّ أبي عليّ الفارسي، وخلصته تجويز تذكير الفعل وتأنيثه مع جميع الأنواع كالكوفيين تمثيلاً مع التأويل بالجمع أو بالجماعة، إلّا نوعاً واحداً هو جمع المذكر السالم، فإنّ الفارسيّ أوجب تذكير الفعل معه كالبصريين.

وخلصه هذا الخلاف أنّ البصريين والكوفيين والفارسيّ متفقون على جواز الوجهين أي جواز تذكير الفعل المسند إلى اسم الجمع أو اسم الجنس الجمعي أو جمع التكسير لمذكر أو جمع التكسير لمؤنث وجواز تأنيثه، والخلاف بين البصريين والكوفيين هو في الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم، والخلاف بين البصريين من جهة والكوفيين وأبي عليّ الفارسيّ من جهة أخرى هو في الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم، وقد استدل الكوفيون والفارسيّ علي جواز التذكير والتأنيث في الفعل المسند لجمع المؤنث السالم بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ<sup>(١)</sup> الْمُؤْمِنَاتُ<sup>(٢)</sup>﴾ فقد جيء بالفعل في الآية وهو «جاء» مذكراً مع أنّ فاعله وهو «المؤمنات» جمع مؤنث سالم قدلّ على أنّه يجوز تذكير الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم، وجواز التذكير هذا هو موضوع النزاع بينهم وبين البصريين.

---

(١) جاء فعل لازم بمعنى حَضَرَ نحو: جاء محمدٌ أي حَضَرَ، وقد يكون متعدياً بنفسه أو بحرف الجرّ وبمعنى حَضَرَ أو بغيره نحو ﴿جاءك المؤمنات﴾ فهو متعدّ بنفسه وبمعنى حَضَرَ عندك، ويقال جئتُ زيداً أي حضرتُ إليه، وجئتُ شيئاً حسناً أي فعلته وجئتُ به أي أحضرته معي، وجئتُ إليه أي حضرتُ إليه.

(٢) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة، والآية بكاملها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبَهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وقد اعترض البصريون على استدلال الكوفيين وأبي عليّ بهذه الآية بثلاثة اعتراضات هي:

( ١ ) لا نسلّم لكم أنّ السبب في جواز تذكير الفعل في الآية هو كون الفاعل جمع مؤنث سالماً بل السبب في تذكيره الفصل بين الفاعل والفعل بالمفعول الذي هو ضمير المخاطب وهو الكاف، ومن المعروف أنّه إذا فصلَ بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث فاصلٌ جازٍ في الفعل التأنيث والتذكير، والتأنيث أرجح<sup>(١)</sup>، تقول: زارتنى اليومَ ههنا، وزارني اليومَ ههنا.

( ٢ ) لا نسلّم أنّ الفاعل في الآية هو المؤنثات الذي هو جمع مؤنث سالم، بل الفاعل في الحقيقة هو «أل» التي هي اسم موصول، وأل ليس جمعاً بل هو اسم جمع بمعنى اللاتي التي هي جمع، وأل اسم الجمع لا مفرد له من لفظه<sup>(٢)</sup> في حين أنّ مفرد اللاتي الجمع هو «التي» وهو من لفظه، واسم الجمع هنا يجوز في فعله التأنيث والتذكير بالإجماع، والتأنيث أرجح، فكأنّه قيل في الآية على تقدير معنى «أل» بالجمع «إذا جاءك اللاتي آمن».

( ٣ ) لا نسلّم أنّ الفاعل هو المؤنثات الذي هو جمع مؤنث سالم، بل المؤنثات صفة لموصوف محذوف، وهذا الموصوف المحذوف هو الفاعل حقيقة، وأصل الكلام: إذا جاءك النساء أو النسوة المؤمنات، والموصوف المحذوف الذي قدّرناه بالنساء أو النسوة<sup>(٣)</sup> اسم جمع لا جمع مؤنث سالم، فتذكير الفعل في الآية سببه أنّ الفاعل اسم جمع، ونحن لا نخالفكم في جواز تذكير الفعل إذا كان الفاعل اسم جمع لكن مع رجحان التأنيث، وبعبارة أخرى فإنّ النّحاة قد اتفقوا على جواز تذكير الفعل وتأنيثه

(١) المرجوح صحيح فصح أيضاً.

(٢) وله مفرد من معناه هو التي.

(٣) النسوة والنساء كلّ منهما اسم جمع معناه جمع ولكن لا مفرد له من لفظه كالجمع بل له مفرد من معناه هو امرأة.

إذا كان فاعله اسم جمع والتأنيث أرجح.

وقد قيل في هذا الاعتراض الثالث إنه يلزم عليه حذف الفاعل نهائياً وهو غير جائز، وردّ هذا القول بأنّ الصفة تقوم مقام الموصوف في اللفظ.

ومما استدل به الكوفيون والفارسيّ على جواز تذكير الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم قول عبدة بن الطبيب<sup>(١)</sup> من قصيدة رواها المفصل الضبيّ في مختاراته من شعر العرب المسماة المفضليات:

فبكى بناتي شجوهنّ وزوجتي والظاعنون إليّ ثم تصدّعوا<sup>(٢)</sup>

حيث أتى الشاعر بالفعل «بكى» مذكراً مع كون فاعله وهو «بناتي» جمع مؤنث سالماً غير مفصول من فعله، وقد أجاب البصريون عن الاستدلال بهذا البيت بأنّ الفاعل وإن كان جمع مؤنث سالماً، فقد أشبه جمع التكسير بسبب أنّ مفرده وهو «بنت» لم يوجد بتمامه في لفظ الجمع بل حذفت منه التاء منعاً من اجتماع تاءين في الجمع، والأصل في جمع المؤنث السالم أن تسلم فيه صيغة مفردة، ومن أجل ذلك سمّوه سالماً فلما أشبه هذا اللفظ جمع التكسير أخذ حكمه وهو جواز الوجهين أي جواز التأنيث والتذكير في الفعل المسند إليه بالإجماع مع رجحان التأنيث، وإذا جاز في هذا اللفظ بالذات وهو «بنات» الوجهان لهذه العلة لم يلزم جواز الوجهين في كلّ فعل يسند إلى جمع مؤنث سالم حيث لا توجد هذه العلة.

(١) هو عبدة بن يزيد بن عمرو بن عليّ من تميم، وكان لقب أبيه الطبيب، وهو من المخضرمين، وكان أسود شجاعاً ومن أفصح الناس توفي نحو سنة ٢٥هـ.

(٢) شجوهنّ: أي لشجوهنّ بمعنى لحنهنّ وهمنّ وهو مفعول لأجله، والظاعنون: في رواية والطامعون، تصدّعوا: تفرّقوا وانصرفوا، ومعنى البيت: أنّ خاصته وأحبّاءه سيكون عليه مدة إذا مات ثم يتفرّقون لشأنهم وينسونه، وقبل هذا البيت:

ولقد علمتُ بأنّ قصري حفرةٌ غبراءٌ يحملني إليها شرجعُ

قصري: أي آخر أمري، الحفرة: القبر، الشرجع: النعش.

ومما استدللّ به الكوفيون على جواز تأنيث الفعل المسند لجمع المذكر السالم قوله تعالى ﴿أَمَنْتُ﴾<sup>(١)</sup> أنّه لا إله إلاّ الذي آمَنْتُ به بنو إسرائيل ﴿﴾<sup>(٢)</sup> فإنّ الفعل «أمنت» مؤنث مع أنه مسند إلى مذكّر هو «بنو» الملحق بجمع المذكر السالم. ويقول قُرَيْطُ بْنُ أُنَيْفٍ العنبري<sup>(٣)</sup> أحد بلعنبر<sup>(٤)</sup> :

لو كنت من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إليّ      بنو اللقيطة من دُهلٍ بنِ شيباناً<sup>(٥)</sup>

حيث أنّ الشاعر الفعل وهو «تستبح» مع أنّ فاعله ملحق بجمع المذكر السالم وهو «بنو» وقد أجاب البصريون والفارسيّ عن الآية والبيت بأنّ الفاعل وإن كان جمع مذكّر سالماً - أي ملحقاً بجمع المذكر السالم - قد أشبه جمع التفسير بسبب أنّ لفظ المفرد وهو ابن لم يوجد بتمامه فيه والأصل في جمع المذكر السالم أن يسلم فيه بناء مفردة ولهذا سمّوه سالماً، وكان أصل جمع التفسير أن يتغيّر فيه بناء مفردة ولهذا سمّوه مكسراً، فلما كان «بنو» كجمع التفسير جاز في الفعل المسند إليه التذكير والتأنيث، وجواز التذكير والتأنيث في فعل هذا الفاعل وهو «بنو» بخصوصه لعلّة من العلل لا يستلزم جواز التذكير والتأنيث في كلّ فعل مسند إلى كلّ جمع مذكّر سالم حيث لا توجد العلّة المقتضية للجواز.

(١) أصلها أمنتُ بأنّه، فلما حذف الخافض قياساً تعدّى الفعل بنفسه فنصب مفعولاً به هو جملة أنّ واسمها وخبرها.

(٢) من الآية ٩٠ من سورة يونس، وجملة ﴿لا إله إلاّ الذي آمَنْتُ به بنو إسرائيل﴾ في محلّ رفع خبر أنّ، بنو فاعل آمَنْتُ مرفوع بالواو لانه ملحق بجمع المذكر السالم وحذفت النون من آخره للإضافة، وإسرائيل مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، والتاء في آمَنْتُ فاعل وهي اسم لأنّها ضمير رفع متصل متحرك، والتاء في آمَنْتُ تاء التأنيث الساكنة وهي حرف.

(٣) في حياة هذا الشاعر غموض، فقد قيل إنّ جاهليّ وقيل إنّ إسلامي، ولا تعرف سنة وفاته وهو أحد شعراء الحماسة.

(٤) أي واحد من بني العنبر.

(٥) البيت من مختارات أبي تمام في أوّل ديوان الحماسة، ومازن هم بنو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، بنو اللقيطة: الصواب بنو الشقيقة، والشقيقة هي بنت عباد بن يزيد بن عوف بن دُهل بن شيبان، وأمّا اللقيطة فهي أمّ حصن بن حذيفة من بني فزارة، ولا اتصال لها بدُهل بن شيبان، وشيباناً: مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون والالف للإطلاق.

## ❖ فائدة:

الجمع، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، يدلّ كلٌّ منها على أكثر من اثنين أو اثنتين، والجمع ما كان له مفرد من لفظه كرجال ومسلمين وزينبات، ويوجد قليلاً جموع لا مفرد لها من لفظها نحو: أبابيل وهي الفرقُ من الإبل والطير والبقر ونحوها، وقيل لها مفرد هو إِبُول، وقيل هو إِبِيل، والأهواز وهي سبع كُور<sup>(١)</sup> بين البصرة وفارس، لكلّ كُورة منها اسم، ويجمعهنّ الأهواز، ولا تفرد واحدة منهنّ بهُوَز، وأخلاق تقول: هؤلاء أخلاق من الناس، أي أوباش، ولا مفرد له، وأعْراب وليس له مفرد من لفظه أمّا أعْرابيّ فليس مفرداً له وإنّما هو منسوب إلى أعْراب، وتُلافيّف على وزن تفاعيل تقول: في أرضنا تلافيف من عُشب أي أعشاب ملتفة، واسم الجمع ليس له مفرد من لفظه وله مفرد من معناه نحو: قوم ومفرده رجل أو امرأة، ورهط ومفرده إنسان<sup>(٢)</sup> أو رجل<sup>(٣)</sup>، وخيل ومفرده حصان أو فرس، وإبل ومفرده بعير أو ناقة، وهناك أسماء جموع على الرغم من أنّ كلّاً منها له مفرد من لفظه نحو: ركب ومفرده راكب، وصحب ومفرده صاحب، ووفد ومفرده وافد، وزور ومفرده زائر، وتجر ومفرده تاجر، وضأن ومفرده ضائن، ومَعَز ومفرده ماعز، ونَشْء ومفرده ناشئ، وخَدَم ومفرده خادم<sup>(٤)</sup>، وعَسَس ومفرده عاس<sup>(٥)</sup>، وحجيج ومفرده حاج<sup>(٦)</sup> وحمير ومفرده حمار، والسبب أنّ أوزان جموع التكسير القياسية ليس فيها فَعْلٌ ولا فَعَلٌ ولا فَعِيلٌ، فهي مخالفة لها، واسم الجنس الجمعي هو ما كان له مفرد من لفظه يمتاز عنه إمّا بتاء التأنيث نحو: نحل ونحلة، ونمل ونملة، ونخل ونخلة، وكلم وكلمة، وشجر وشجرة، وجمر وجمرة، وزهر وزهرة، وبقر وبقرة، وإمّا

(١) الكورة بوزن الصورة المدينة والصُّقْع والجمع كُور

(٢) الإنسان للمذكر والمؤنث فلا يقال للمرأة إنسانة والأرجح أنّ إنسانة عامية أو مولدة.

(٣) لعلّ الأليق أنّ يكون مفرد رهط هو رجل لعموم لفظة إنسان وخصوص كلمة رهط بطائفة من الناس كإقرباء الرجل وقد قال الفيروزآبادي إنّ الرّهط قوم الرجل وقبيلته وما فيهم امرأة اهـ.

(٤) خادم تستعمل للمذكر والمؤنث تقول هو خادم وهي خادم.

(٥) عاس أصلها عاسيس على وزن فاعل، وحاج أصلها حاجج على وزن فاعل.

(٦) انظر الهامش السابق.

بياء النسب نحو: روم وروميّ، وعرب وعربيّ، وعجم وعجميّ، وزنج<sup>(١)</sup> وزنجيّ، وترك وتركيّ، وسند وسنديّ، ومجوس ومجوسيّ، وإنس وإنسيّ، وجنّ وجنّي، أمّا اسم الجنس الإفرادي فهو ما صلح للقليل والكثير وليس له مفرد لا من لفظه ولا من معناه نحو: ماء ولبن وخلّ وزيت وتراب.

واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، واسم الجنس الإفرادي تعدّ جميعاً من أنواع جمع التكسير.

\* طلعت الشمس: يجوز تأنيث الفعل وهو الراجح ويجوز تذكيره وهو المرجوح، لأنّ الفاعل اسم ظاهر متّصل بفعله دون فاصل مجازيّ التّأنيث.

\* قال تعالى ﴿وما كان صلاتهم عند البيتِ إلّا مُكاءً<sup>(٢)</sup> وتصديةً﴾ (من الآية ٣٥ من سورة الأنفال).

المكاء: الصّفير، وهمزة المكاء مبدلة من واو لقولهم مكا يمكو مكاء أي صفر، وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة وقيل قلبت ألفاً ثم قلبت الألف همزة لثلاثا يلتقي ساكنان، وقلبت همزة لأنّها أقرب الحروف إلى الألف، التصدية: التصفيق، وأصلها تصدّدة لأنّه من الصّدّ فأبدلت الدال الأخيرة ياءً لثقل التضعيف، وقيل هي أصل وهو من الصّدّ الذي هو الصوت، وأسلوب الاستثناء في الآية مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ بما النافية والمستثنى منه محذوف<sup>(٣)</sup> إذ التقدير: وما كان صلاتهم عند

(١) قال أبو عمرو بن العلاء: زَنَج وزَنَج وزَنَجِيّ وزَنَجِيّ بفتح الزاي وكسرهما في الكلّ.

(٢) الجمهور على رفع الصلاة ونصب المكاء وهو ظاهر، وقرا الأعمش بالعكس ورويت هذه القراءة أيضاً عن عاصم، وقد أجاز سيبويه مثل هذا في الشعر على أنّه شاذ لأنّ فيه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة وهذا إنّما يقبل في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام.

(٣) الآية من الاستثناء المفرّغ كما تقضي بذلك الصناعة النحوية وحدها، ومع ذلك فإنّ الأسلم ألاّ يقدّر لهذا الاستثناء المفرّغ إذا قلنا به مستثنى منه وإن كان تقديره من موجبات الصنعة لأنّه تقدير ثقيل ينقص جمال العبارة، على أنّ أسلوب الآية هنا هو في الحقيقة أسلوب قصر استعملت فيه إلّا التي هي في الأصل للاستثناء لتدلّ مع حرف النفي على معنى القصر، وهذا هو الأوجه والانسياق المفرط مع ما يقتضيه الإعراب الصناعي من التقديرات قد يؤدّي إلى التأثير في الذوق اللغويّ تأثيراً لا يحمد.

البيت شيئاً إلا مكاءً وتصديّةً، صلاتهم اسم كان والضمير المتصل مضاف إليه والميم علامة الجمع، عند: ظرف مكان متعلّق بصلاة التي هي مصدر مشتقّ عند الكوفيين، أو متعلّق بمحذوف تقديره كائنةً حال من صلاتهم المعرفة بالإضافة إلى الضمير والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو كان على الرغم من أنّه فعل ناقص، مكاءً: خبر كان لأنّها حلّت محلّ خبر كان المحذوف وهو المستثنى منه «شيئاً»، والشاهد مجيء الفعل «كان» في الآية مذكراً على المرجوح<sup>(١)</sup> مع جواز التأنيث وربحانه لأنّ اسم<sup>(٢)</sup> كان وهو «صلاتهم» اسم ظاهر مجازي التأنيث متّصل بفعله وهو «كان» مباشرة.

❖ قال تعالى ﴿فانظر كيف كان عاقبةً مكرهم﴾ (من الآية ٥١ من سورة النمل).

انظر: الفعل نَظَرَ يتعدّى إلى المبصّرات بنفسه، يقال: نظرتُه أي أبصرته، أمّا قولهم: نظرت في الكتاب فهو على حذف معموله أي نظرتُ المكتوبَ في الكتاب أي أبصرته، ويتعدّى إلى المعاني بقي نحو: نظرت في الأمر، أي تدبّرت، كيف: خبر كان مبني على الفتح في محل نصب وهو مقدم وجوباً لأنه من ألفاظ الاستفهام التي لها الصّدارة، وعاقبةً اسم كان مرفوع، مكرهم: من إضافة المصدر لفاعله، والشاهد فيه كالأية السابقة تماماً.

❖ قال تعالى ﴿وجمّع الشمس والقمر﴾ (من الآية ٩ من سورة القيامة).

الشاهد فيه كالأيتين السابقتين غير أنّ الشمس نائب فاعل، وهو في حكم الفاعل واسم كان.

❖ قامتِ اليومَ هندٌ: يجوز في هذا المثال تأنيث الفعل وهو الراجح، وتذكيره فيقال قامَ اليومَ هندٌ وهو المرجوح، وذلك عند الجمهور<sup>(٣)</sup>، لأنّ الفاعل اسم ظاهر

(١) المرجوح والراجح كلاهما صحيح فصيح.

(٢) اسم كان في هذا الحكم كالفاعل ونائب الفاعل على حدّ سواء واسم كان في الحقيقة فاعل مجازاً.

(٣) أمّا المبرّد فإنّه يوجب التأنيث في غير الشعر للسّعة ولا يجيز التذكير إلا في ضرورة الشعر، وهذا لا يسلم له في غير الشعر لأنّه يصادم قوله تعالى ﴿إذا جاءك المؤمنات﴾.



حقيقيّ التأنيث منفصل عن فعله بغير إلّا، أمّا إذا كان هذا الفاعل منفصلاً عن فعله بإلّا نحو قولنا «ما قامت إلّا هندٌ» فإنّه يجوز التأنيث على اعتبار أن هندا فاعلٌ في اللفظ وهو المرجوح، ويجوز التذكير فنقول «ما قام إلّا هندٌ» على اعتبار أن الفاعل الحقيقي هو «أحدٌ» المذكر المحذوف، والتذكير أرجح في هذه الحالة.

❖ قال الشاعر يذمّ النساء جميعاً بخلف العهد:

إِنْ امرءاً غرّه منكَنٌ واحدةٌ      بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لِمُغْرورٍ<sup>(١)</sup>

غرّه: الهاء ضمير في موضع نصب مفعول به مقدّم، وواحدة فاعل مؤخّر، منكَنٌ: جار ومجرور متعلّق بغرّ، أو هو متعلّق بمحذوف حال مقدّم من واحدة، وحين كان الجار والمجرور متأخراً عن «واحدة» النكرة أعرب صفة لها لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات، والصفة إذا تقدمت على موصوفها النكرة الجامدة أصبحت حالاً منه، وسوّج مجيء صاحب الحال نكرة مع اشتراط النحاة تعريفه تأخّره وتقدّم الحال عليه وكونها شبه جملة جارّاً ومجروراً، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل «غرّه»، غرّه منكَنٌ واحدة: الجملة في موضع نصب صفة لامرءاً النكرة لأنّ الجمل بعد النكرات صفات، بعد: ظرف زمان أو مكان، في الدنيا: جار ومجرور متعلّق إمّا بقول الشاعر مغرور الآتي، وإمّا بمحذوف صفة ثانية لامرئ، والشاهد في البيت أنّه لم يقل «غرّته» على الراجح<sup>(٢)</sup> بل قال «غرّه» على المرجوح، وذلك عند الجمهور لأنّه فُصلَ بين هذا الفعل المسند وبين الفاعل المسند إليه وهو «واحدة» بالمفعول به وهو «الهاء» وبالجار والمجرور وهو «منكَنٌ» والفاعل اسم ظاهر حقيقي التأنيث لأنّ التقدير «امرأة واحدة».

(١) ممّن استشهد بهذا البيت ابن الناطم في شرحه لالفيه والده.

(٢) لو أُنثت على الراجح لانكسر البيت.

ومثل هذا البيت في المعنى والشاهد قول حجر<sup>(١)</sup> في هند امرأته وكانت قد أسرت فهو يشك بأنها تريده:

إِنَّ مِنْ غَرِّهِ النِّسَاءُ بِشَيْءٍ      بعد هندٍ لجاهل مغرور  
حلوۃ العين والحديث ومُرٌّ      كلُّ شيءٍ أَجَنٌّ منها الضمير  
كلُّ أنثى - وإن بدا لك منها      آية الحب - حبها خيتعور

ومُرٌّ: أي ولكنه مرٌّ، أَجَنٌّ: سَتَرٌ، منها الضمير: أي ضميرها، وإن بدا: الواو زائدة للوزن أو اعتراضية، وبدا أي ظهر، آية: علامة، حيتعور: كذب وخداع، والشاهد أن الشاعر ذكّر الفعل «غَرَّه» على المرجوح مع جواز تأنيثه على الرجحان<sup>(٢)</sup> وذلك عند الجمهور<sup>(٣)</sup>، للفصل بين الفعل وفاعله اسم الجمع وهو النساء الظاهر الحقيقي التأنيث بالمفعول به وهو ضمير الهاء.

﴿ حَضَرَتْ<sup>(٤)</sup> الْقَاضِيَّ امْرَأَةً: هذا المثال أوردته المصنّف في المتن ولم يتعرّض له في الشرح، وهو ممّا يجوز فيه تأنيث الفعل على الراجح وتذكيره على المرجوح وذلك عند الجمهور<sup>(٥)</sup> بسبب كون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقيّاً التأنيث منفصلاً عن فعله بغير إلّا وهو القاضي، والفعل حضر متعدياً بنفسه إلى المفعول به وهو القاضي، وقد حركت تاء التأنيث في الفعل بالكسر لالتقاء الساكنين، وظهرت الفتحة في آخر المنقوص في حالة النصب لخفتها.

(١) هو أكل المأرار حجر بن عمرو بن مغارية بن الحارث من كندة من بني حمير، سيد كندة في عصره، وهو شاعر جاهلي لا تعرف سيّته ولا وفاته، ولأه أحد ملوك اليمن على قبائل معدّ بن عدنان في الحجاز واستمرّ فيهم إلى أن مات.

(٢) لو أنث على الراجح لانكسر البيت.

(٣) أمّا المبرّد فإنه يجيز التذكير هنا للضرورة الشعرية حتى لا ينكسر وزن البيت.

(٤) حضر يحضر من باب دخل، وحكى الفراء حضر بالكسر لغة فيه ويقال أيضاً حضر القاضي امرأة، وكلهم يقولون يحضر بالضم.

(٥) أمّا المبرّد فإنه يوجب التأنيث في النثر لسعته وعدم وجود الضرورة فيه.

\* قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ (من الآية ١٤ من سورة الحجرات).

أعراب: تعدّ جمع تكسير مع أنّه لا مفرد لها من لفظها، أمّا أعرابيّ فليس مفرداً لأعراب وإنّما هو نسبة لها، والقاعدة أنّ النسب إلى الجمع يكون بالنسب إلى لفظ مفردة، ولكنّ هذا الجمع لا مفرد له من لفظه لذلك ينسب إلى الجمع مباشرة، أمّا عرب فهو اسم جنس جمعي لأنّه يفرق بينه وبين مفردة وهو عربيّ بالياء، والأعرابيّ يختصّ بأهل البادية، والعربيّ يطلق على سكان البادية والحاضرة. والشاهد في الآية جواز تأنيث الفعل وتذكيره والتأنيث أرجح بسبب كون الفاعل جمع تكسير اسماً ظاهراً مؤنثاً مجازيّ التأنيث متصلاً مباشرة بفعله المؤنث.

\* قال تعالى ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ \* ما أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ \* سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ \* وامرأته حمالة الحطب \* في جيدها حبلٌ من مسدٍ ﴿ (سورة المسد).

\* تُسمّى هذه السورة أيضاً سورة تبت، وسورة أبي لهب، وسبب نزول هذه السورة أن النبي ﷺ قام على المروة وقيل على الصفا ونادى قريشاً فاجتمعوا فقال: إنّ الله قد أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين فقد أبلغتكم، فقال أبو لهب: أما دعوتنا إلّا لهذا؟ تبّاً لك، ثم قام، فنزلت السورة، وقيل إنّ سبب نزولها أنّ أبا لهب أتى النبي ﷺ فقال: ماذا أعطى إن أمنت بك يا محمد؟ فقال: كما يُعطى المسلمون، قال: أما لي فضل عليهم؟ قال: وأي شيء تبتغي؟ قال: تبّاً لهذا من دين إن أكن أنا وهؤلاء سواء، فنزلت السورة.

\* مات أبو لهب بالعدسة بعد وقعة بدر لسبع ليالٍ، والعدسة تقرح أو بثرة<sup>(١)</sup> تخرج بالبدن فتقتل وكانت العرب تهرب منها لأنّها بزعمهم تُعديّ أشدّ العدوى ويقال للمصاب بها معدوس.

(١) تجمع بثرة على بثور ويجمع تقرح على قروح وتقرحات.

✽ الكنية تقتضي التكريم عند العرب إلا أن الله استعملها هنا لشهرة صاحبها بها أكثر من شهرته باسمه، أو لقبه اسمه وهو عبد العزى، أو لأن ماله إلى لهب جهنم، أو لأن ذكره باسمه وهى عبد العزى خلاف الواقع والحقيقة لأنه عبد الله لا عبد العزى.

✽ تُسَكَّنُ أو آخر جميع الآيات عند الوقف، ويفتح بعضها وهو الفعل الماضي «تب» والفعل الماضي «كسب» عند درج الكلام، وبعضها الآخر وهو فواصل الآيات الثلاث الآتية يجر بالكسرة عند الدرج.

✽ ما كَسَبَ: قيل المراد به ولده عتيبة بالتصغير وهو لم يُسَلِّمْ، أمّا ولده عتبة وولده معتب فقد أسلما، وقيل المراد به الذي كَسَبَهُ من كل شيء، وكَسَبَ يكسب من باب ضرب يضرب.

✽ امرأته أي زوجته هي أم جميل أخت أبي سفيان بن حرب، وكانت عوراء، وماتت مخنوقة بحبلها، وقد جُعِلَتْ حَمَالَةً الحَطَبُ أي لُقِّبَتْ بهذا اللقب تخسيساً وتحقيراً لها لإيذاؤها النبي ﷺ، أو لأن لأبي لهب زوجات غيرها فوصفت بهذا الوصف للفرق بينها وبينهن، وحَمَالَةُ الحطب كناية عن النيمة بين الناس والتحريش وإيقاد نار العداوة بينهم، أو أنها كانت تجمع الحطب فعلاً وتحمله بنفسها.

✽ الجيد العنق وجمعه أجيّاد، في جيدها: أي يوم القيامة، حبل من مسد: هو الحبل الذي كانت تحمل به الحطب في الدنيا وخنقها الله به، والمسد مطلق اللّيف، وقيل ليف المُلْق بالذات واحدُه مُقْلَةٌ وهي شجرة تشبه النخلة، وقيل المسد شجر خاص ينبت باليمن، وقيل المسد الحديد فيكون المراد بحبل من مسد السلسلة الحديدية التي تكون في عنقها في النار في الآخرة، وقيل إن معنى ﴿في جيدها حبل من مسد﴾ أي قلادة من ودع<sup>(١)</sup> أو خرز كانت تضعها في عنقها في الدنيا، ويجمع مَسَد على مِسَاد

(١) في مختار الصحاح للرازي «الودعات» خَرَزٌ بيضٌ تخرج من البحر تتفاوت في الصغر والكبر، الواحدة ودعة بسكون الدال وفتحها. وفي المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية بالقاهرة «الودع بفتح الدال وسكونها خرزات بيض مجوفة في بطونها شقوق تشبه شقوق النوى بعضها كبير وبعضها صغير، والواحدة ودعة بفتح الدال وسكونها».

وَأَمْسَادَ، وَيُقَالُ مَسَدَ حَبْلِهِ يَمْسُدُهُ مَسْدًا مِنْ بَابِ نَصَرَ أَيُّ أَجَادَ فَنَلَّهُ.

«تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ» جملة «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ» إنشائية لأنها دعائية، وجملة «تَبَّ» خبرية لأنها إخبار بحصول التَّباب الذي دعا به عليه في الجملة الأولى، والجملة «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ» «وتَبَّ» تشبهان قولك أَهْلَكَ اللَّهُ وَقَدْ أَهْلَكَ «وقولك «جعلك الله صالحاً وقد جعلك» ويمكن اعتبار الجملة «تَبَّ» بمعنى خسر وهو من باب ضرب، وخصت اليدان بالدعاء عليهما لأنهما أهم الجوارح في الإيذاء.

وقرأ عبد الله بن مسعود شذوذاً «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَقَدْ تَبَّ» وتكون الجملة الأولى دعائية فقط، والجملة الثانية خبرية فقط، وقرأ ابن كثير من السبعة «لَهَبٌ» بإسكان الهاء، وقرأ باقي السبعة بفتحها وهو المرسوم في المصحف، وهما لغتان جيدتان كالنَّهْر والنَّهَر.

يدا: فاعل مرفوع بالالف لأنه مثنى وأبي مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة وحذفت النون من المثنى المضاف لأنها عوض من التنوين في المفرد والتنوين يحذف من المضاف المفرد فكذلك تحذف النون التي هي عوض عنه من المثنى المضاف، لهب: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

ما أغنى عنه ماله: يجوز أن تكون ما حرف نفي مبنيًا على السكون لا موضع له من الإعراب ويكون مفعول أَغْنَى محذوفاً والتقدير «ما أغنى عنه ماله شيئاً»، ويجوز أن تكون «ما» اسم استفهام معناه الإنكار مبنيًا على السكون في موضع نصب مفعولاً به مقدماً وجوباً للفعل أَغْنَى لأنَّ الاستفهام له الصدارة في الكلام، والتقدير «أي شيء أغنى المال عنه؟» ولا تكون «ما» هنا اسماً موصولاً بمعنى الذي ولا مصدرية.

وما كسب: «ما» إمّا مصدرية والتقدير «وكسبه»، وإمّا اسم موصول بمعنى الذي والتقدير «والذي كسبه» فحذف العائد تخفيفاً، والعطف عطف مفرد على مفرد

في الحالين، وإمّا اسم للاستفهام الانكاري مفعول به مقدّم وجوباً للفعل كسَبَ لأنّ أسماء الاستفهام لها الصّدارة في الكلام والتقدير «أيّ شيء كسَبَ؟»، وإمّا حرف نفي ويكون مفعول كسب محذوفاً والتقدير «ما كسَبَ شيئاً» والعطف عطف جملة على جملة في الحالين.

سَيَصْلَى ناراَ ذاتَ لهَب: يصلى بمعنى يحترق وهو من باب فرح والمصدر «صَلَّى»، وقد أجمع القراء على فتح الهاء في لهَب في هذه الآية لأنّها فاصلة إذ لو سكنت لزال التشاكل بين الآيات، ناراَ: مفعول به، ذات: نعت لناراَ وهو بمعنى صاحبة<sup>(١)</sup> ولهَب مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وامرأته حمالة<sup>(٢)</sup> الحَطَب: حمالة بالرفع هي قراءة الجمهور من السبعة وغيرهم ومع هذا ليست مرسومة في المصحف بالرفع، وامرأته: يجوز أن تكون الواو للعطف وامرأته معطوفة على الضمير المستتر جوازاً «هو» فاعل الفعل «يَصْلَى» والمعطوف على ما محلّه الرفع مرفوع، والتقدير «سيصلى هو وامرأته» والهاء ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في موضع جرّ مضاف إليه، حمالة: بدل كلّ من «امرأته» وبدل المرفوع مرفوع، ولا تُعْرَبُ نعتاً له لأنّه يشترط التطابق بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير، وامرأة معرفة لاكتسابها التعريف من الضمير المعرفة المضاف إليه إذ الإضافة بينهما معنوية محضة تكسب المضاف إلى المعرفة تعريفاً وإلى النكرة تخصيصاً، في حين أنّ حمالةً مازالت نكرة على الرغم من أنّها أضيفت إلى الحطب المحلّى بال معرفة لأنّ الإضافة بينهما لفظيّة غير محضة لا تكسب المضاف إلى المعرفة تعريفاً ولا المضاف إلى النكرة تخصيصاً بل تكسب المضاف تخفيفاً بحذف

(١) أوّلت ذات الجامدة بصاحبة المشتقة لأنّ النعت لا يكون إلّا مشتقاً أو مؤلّفاً به، وذات بمعنى صاحبة مؤنث «ذو» بمعنى صاحب.

(٢) حمالة صيغة مبالغة على وزن فعالة وهي محوكة عن اسم الفاعل حَامِلَة وهي إحدى صيغ المبالغة القياسية التي يكثر تداولها وهي خمس: فعّال وفعول وفعيل ومفعال وقَعِل، وهناك صيغ أخرى للمبالغة أقلّ تداولاً وهي سماعية.

التنوين فحسب.

ويجوز أن تكون الواو في «وامرأته» للاستثناف، وأن تكون امرأته بالرفع مبتدأ، وحمالة بالرفع خبراً أولاً للمبتدأ وجملة «في جيدها حبلٌ من مسد» في محل رفع خبراً ثانياً للمبتدأ، أو حمالة بالرفع خبر المبتدأ وجملة «في جيدها حبلٌ من مسد» في محل نصب حال من المبتدأ «امرأته» والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو معنى الابتداء وهذا عامل معنوي، أو الجملة حال من ضمير الفاعل «هي» المستتر جوازاً في صيغة المبالغة حمالة والعامل في الحال وصاحبه هو صيغة المبالغة وهي عامل لفظي، ولا يجوز أن تكون جملة «في جيدها حبل من مسد» حالاً من «حمالة الحطب» لأن «حمالة الحطب» نكرة كما ذكرنا وصاحب الحال لا بد أن يكون معرفة.

وقرأ عاصم من السبعة ﴿وامرأته حمالة الحطب﴾ بنصب حمالة بدون تنوين لإضافتها إلى الحطب، والتنوين والإضافة لا يجتمعان، وعلى قراءة عاصم هذه رِسْمُ المصحف.

وقرأ عبد الله بن مسعود شذوذاً «وامرأته حمالة للحطب» بنصب حمالة مع التنوين وبعدها جار ومجرور متعلق بها.

وعلى هاتين القراءتين أيضاً يجوز أن تكون الواو للعطف و«امرأته» بالرفع معطوفة على الضمير المستتر جوازاً «هو» فاعل الفعل «يَصْلَى»، أمّا «حمالة» أو «حمالة» فهما منصوبتان على الذم بفعل مقدّر هو «أذم» أو بالفعل المحذوف «أعني» أو حال من «امرأته»<sup>(١)</sup> والعامل في الحال وصاحبه هو الفعل «يَصْلَى»<sup>(٢)</sup> وهو عامل لفظي، وجملة «في جيدها حبلٌ من مسد» في محل نصب حال ثانية من «امرأته»

(١) ينبغي لصاحب الحال أن يكون معرفة، وامرأته نكرة استفادت التعريف من الضمير المتصل المعرفة المضاف إليه لأن الإضافة في «امرأته» معنوية محضة.

(٢) لأن «امرأته» صاحب الحال معطوف على فاعل «يَصْلَى» الضمير المستتر، والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه وهو هنا الفعل يَصْلَى كما ذكرنا.

والعامل في الحال وصاحبه هو الفعل «يَصْلَى»، ويجوز أن تكون جملة «في جيدها حبل من مسد» في محلّ نصب حالاً من الضمير المستتر جوازاً «هي» فاعل «حمالة» أو «حمالة» والعامل في الحال وصاحبه هو صيغة المبالغة وهي عامل لفظي.

ويجوز أن تكون الواو على هاتين القراءتين للاستئناف فتعرب «أمرأته» مبتدأ و«حمالة» أو «حمالة» حالاً<sup>(١)</sup> من «أمرأته» والعامل في الحال وصاحبه هو معنى الابتداء وهو عامل معنويّ أو منصوبة على الذمّ بالفعل المقدّر أذمّ أو منصوبة بالفعل المقدّر أعني وجملة «في جيدها حبل من مسد» في محلّ رفع خبر المبتدأ «أمرأته».

في جيدها حبل من مسد: في جيدها: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «كائن»<sup>(٢)</sup> خبر مقدّم والهاء ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ جر مضاف إليه، حبل مبتدأ مؤخّر وجوباً لأنّه نكرة لا يبتدأ بها إلّا بمسوّغ والمسوّغ هنا تأخيرها وتقدير خبره عليه وكون هذا الخبر المقدّم شبه جملة جاراً ومجروراً، هذا بالإضافة إلى وصف «حبل» بالجار والمجرور «من مسد»<sup>(٣)</sup> لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات. أو «حبل» فاعل بالجار والمجرور «في جيد» أي فاعل بالفعل استقرّ الذي تعلّق به الجار والمجرور «في جيد» والتقدير «استقرّ في جيدها حبل من مسد».

❦ قال الشاعر:

ما برّكت من ريبةٍ وذمّ في حربنا إلّا بناتُ العَمِّ

(١) ينبغي للحال أن يكون نكرة، وحمالة في قولنا «حمالة الحطب» مازالت نكرة على الرغم من إضافتها إلى الحطب المحلّي بال المعركة، لأنّ الإضافة هنا لفظية غير محضة لا يكتسب فيها المضاف المشتقّ من المضاف إليه لا تعريفاً ولا تخصيصاً وإنّما يكتسب التخفيف بحذف التنوين، و«حمالة الحطب» أخفّ من التركيب الشبيه بالمضاف «حمالة للحطب».

(٢) كائن اسم فاعل تام يعمل عمل فعله التامّ المبني للمعلوم كانّ فيرفع فاعلاً، وهو هنا ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو».

(٣) من مسد: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «كائن» نعت «لحبل» ونعت النكرة يسوِّغ الابتداء بها.



الاستثناء في البيت مفرغ لأن الكلام منفي بما والمستثنى منه الفاعل الحقيقي محذوف تقديره كائنات أو أحد، وإلا حرف استثناء ملغى يفيد الحصر، في حربنا: وفي رواية في حيننا وهي الأظهر، والشاهد تأنيث الفعل برئت مع كونه مفصولاً من فاعله جمع المؤنث السالم المؤنث الحقيقي وهو «بنات» بإلّا، وهذا التأنيث مرجوح عند ابن هشام تبعاً لابن مالك والراجح عندهما التذكير وإن كان لا يتأتى هنا كي لا ينكسر وزن البيت، ولا يجيز الجمهور هذا التأنيث بالكلية لا في الشعر ولا في النثر بسبب الفصل بين الفعل والفاعل بإلّا، وذهب الأخفش إلى أن هذا التأنيث مقبول لكنه شاذ لا يجوز في غير ضرورة الشعر كما حدث في هذا البيت ونحوه فيحفظ ولا يقاس عليه، والأقوى كما يقول المعلق هو رأي ابن مالك وابن هشام وهو جواز التأنيث مع المرجوحية في الشعر والنثر كليهما.

❖ قال ذو الرمة (١) :

طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَانُ مَا فِي غُرُوضِهَا وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ (٢)

هذا البيت من شواهد التأنيث في الشعر أيضاً، فقد أنث الشاعر الفعل «بقيت» مع أنه فصل من فاعله جمع التفسير المؤنث المجازي وهو «الضلوع» بإلّا، وهذا التأنيث مرجوح، ويجوز التذكير على الراجح وإن كان يؤدي في البيت إلى اختلال وزنه، وجواز الأمرين على هذا النحو هو مذهب ابن مالك وابن هشام، وقد خالف في ذلك الجمهور والأخفش على ما ذكرنا في البيت السابق، والاستثناء في البيت مفرغ

---

(١) هو أبو الحارث غيلان بن عقبة، ولقبه ذو الرمة، كان شديد القصر دميماً يضرب لونه إلى سواد، توفي سنة ١١٧هـ.

(٢) طَوَى: أضعف، النَّحْزُ: هو الدَّقِيعُ والنَّخَسُ، الْأَجْرَانُ: جمع جُرْزٍ وهي الأرض لا نبات بها، الْغُرُوضُ: جمع غرض وهو الحزام الذي يشد به الرّحل، مَا فِي غُرُوضِهَا: هو بطنها وما حوله، الْجَرَّاشِعُ: جمع جُرَّشِع وهو المنتفخ، ومعنى البيت: أصاب هذه الناقة بالطوى والهزال شدة استحاثي لها وكضي إياها في أرض لا نبات فيها.

لأنَّ الكلام منفيّ والمستثنى منه وهو الفاعل الحقيقيّ محذوف والتقدير: ما بقي شيء أو أعضاء، وإلاَّ حرف استثناء ملغى.

\* قال تعالى ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً﴾ (من الآية ٢٩ ومن الآية ٥٣ من سورة يس).

هذه الآية ردّ على الجمهور القائلين بعدم جواز تأنيث الفعل المفصول من فاعله المؤنث الحقيقي أو المجازي بإلاَّ في الشعر والنثر على حدّ سواء ووجوب التذكير، وعلى الأخفش الذي يجعل جواز التأنيث مقصوراً على ضرورة الشعر فحسب، ويمنعه في النثر لسعته ويوجب التذكير في هذا النثر، فالآية على قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع برفع «صيحة» دليل على جواز التأنيث المروجح في النثر أيضاً فقد جاء الفعل «كانت» مؤنثاً مع أنّه مفصول من فاعله المؤنث المجازي وهو «صيحة» بإلاَّ، والاستثناء في الآية مفرّغ لأنَّ الكلام منفيّ بحرف النفي وهو إنَّ التي هي بمعنى ما النافية والمستثنى منه وهو فاعل «كانت» في الحقيقة محذوف وهو العقوبة، والتقدير: إن كانت العقوبة إلاَّ صيحة واحدة<sup>(١)</sup> وإلاَّ أداة استثناء ملغاة، وكانت تامة بمعنى وَقَعَتْ، وصيحة بالرفع على هذه القراءة تعرب حسب موقعها من الجملة وهي في الآية فاعل «كانت» التامة بعد حذف المستثنى منه «العقوبة»، ولو ذكر المستثنى منه المحذوف لكانت صيحة بالرفع بدل كلّ منه.

أمّا القراءة السبعية المشهورة المرسومة في المصحف فهي ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً﴾ بنصب صيحة، ويكون أصل الجملة «ما كانت العقوبة شيئاً إلاَّ صيحة واحدة» فالعقوبة اسم كانت الناقصة وشيئاً خبرها وهو مستثنى منه، والاستثناء على قراءة النصب أيضاً مفرّغ لأنَّ الكلام منفيّ والمستثنى منه وهو شيئاً محذوف، وصيحة تعرب حسب موقعها من الجملة وهي هنا بعد حذف المستثنى منه خبر كانت، واسم كانت هو العقوبة، والشاهد على قراءة النصب هو في «كانت العقوبة»

(١) صاحبها جبريل عليهم.

فالعقوبة اسم ظاهر مجازي التانيث ولم يَفْصِلْ بين الفعل الناقص واسمه فاصل سواء كان الفاصل إلّا أو غير إلّا فيجوز في هذه الحالة تانيث الفعل وتذكيره والتانيث أرجح.

\* قال تعالى ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾ (من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف).

فأصبحوا: أي قوم هود الذين أهلكهم الله لأنهم لم يؤمنوا به، وواو الجماعة ضمير متصل اسم أصبحوا في محلّ رفع، والجملة بعد ذلك في محلّ نصب خبر أصبحوا، وقد قرأ الحسن وعاصم الجحدري «تُرَى» ببناء هذا الفعل المضارع للمجهول وبجعل حرف المضارعة تاء مثناة من فوق فهي تفيد التانيث، والاستثناء في الآية مفرغ لأنّ الكلام منقيّ بلا النافية والمستثنى منه محذوف والأصل: لا تُرَى أشياء إلّا مساكنهم، والمستثنى منه المحذوف نائب فاعل، ومساكنهم بدل بعض منه، ولما حذف المستثنى منه أصبحت «مساكنهم» نائباً عن الفاعل، وهذه القراءة دليل على جواز التانيث المرجوح في النثر أيضاً كما حدث في الفعل وهو «تُرَى» المفصول عن نائب فاعله جمع التكسير المجازي التانيث وهو «مساكن» بدلاً، وفي هذا ردّ على الجمهور والأخفش على النحو الذي ذكرناه في الآية السابقة، أمّا القراءة المرسومة في المصحف فهي ﴿لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> على التذكير الواجب عند الجمهور والأخفش، والراجح عند ابن مالك وابن هشام.

\* قال عبد الله بن قيس بن الرقيّات من قصيدة يرثي بها مصعب بن الزبير بن العوام:

تولّى قتال المارقين بنفسه      وقد أسلماه مبعّد وحميمٌ

---

(١) وقد قرأ بها عاصم وحزمة من السبعة وكذلك الأعمش وابن مسعود ومجاهد، وقرأ الباقيون من السبعة وكذلك عليّ ابن أبي طالب وابن عباس لا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ، بالتاء على الخطاب وضمير الخطاب الفاعل ومساكنهم مفعول به.

بنفسه جار ومجرور متعلّق بتوكّلي والهاء مضاف إليه، ويجوز أن تكون الباء حرف جرّ زائد، ونفسه توكيد معنويّ للضمير المستتر جوازاً فاعل توكّلي مجرور لفظاً مرفوع محلاً، أسلماه: أي خذلاه، يقال أسلمت فلاناً إذا لم أعنه على عدّوه، والهاء مفعول به مقدّم، المبعد: الأجنبي أي غير القريب بالنسب، الحميم: الصديق، والمقصود القريب بالنسب، والأصل أنّ الفاعل ونائب الفاعل ومثلهما اسم كان وأخواتها لا تلحق عواملهم جميعاً عند الجمهور علامة تثنية ولا علامة جمع غالباً، لكن بعض قبائل العرب وهم أزد شنوءة<sup>(١)</sup> يلحقون بالفعل علامات دالة على التثنية والجمع، وقد احتج هؤلاء بهذا البيت، فقد اعتبروا الألف في الفعل «أسلما» حرفاً دالاً على التثنية، أي مجرّد علامة على التثنية، وجعلوا «مبعد» فاعلاً مؤخّراً للفعل، والقياس هو مذهب الجمهور الذي يوجب على الشاعر أن يقول «أسلمه مبعد وحميم»، ولأنّ قائل هذا البيت ممّن يحتجّ بشعرهم، ولأنّ تطبيق قاعدة الجمهور يؤدّي إلى اختلال وزن البيت، فقد قبل الجمهور البيت لكنّهم جعلوا «أسلماً» فعلاً وفاعلاً، ومبعد بدل بعض من ضمير الألف، أو جعلوا «مبعد» مبتدأ مؤخّراً وهو نكرة سوّغ الابتداء بها الخصوص، وجملة «أسلما» من الفعل والألف التي هي فاعل خبراً مقدّماً، وهذا الإعراب الأخير الذي ذهب إليه الجمهور هو أحسن الأعراب لأننا نتفادى به الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبيّ هو ضمير الهاء، كما نتفادى به وبالإعراب قبله القول بأنّ الألف في «أسلماه» حرف دالّ على التثنية، وعلى كلّ حال فإنّ جملة «وقد أسلماه مبعد وحميم» في محلّ نصب حال من فاعل توكّلي، والواو واو الحال، وقد عمل الفعل «توكّلي» النصب في الحال.

\* قال صلى الله عليه وسلم: يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار (جزء من حديث صحيح)<sup>(٢)</sup> رواه مالك بن أنس في الموطأ.

(١) وقيل هم طيء، وقيل هم بلحارث أي بنو الحارث.

(٢) وروي عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الملائكة يتعاقبون: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يقرّج الذين باتوا فيكم، فيسألهم - وهو أعلم - فيقول: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلّون وأتيناهم يصلّون».

وقد روي الحديث أيضاً على الوجه الآتي «إنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل وملائكة<sup>(١)</sup> بالنهار» بنصب ملائكة الثانية.

إنَّ لله ملائكة يتعاقبون: ملائكة منصوبة على أنَّها اسم إنَّ مؤخَّر وجملة «يتعاقبون» خبر أولَّ لإنَّ، و«لله» شبه جملة خبر ثانٍ مقدَّم لإنَّ، ويجوز اعتبار جملة «يتعاقبون» خبراً لإنَّ، و«لله» جاراً ومجروراً صفة للملائكة ثم تقدَّمت الصفة على موصوفها النكرة الجامدة فأصبحت حالاً منه، وسوِّغ أن يكون صاحب الحال نكرة تأخَّره وتقدَّم الحال عليه وكونها شبه جملة، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو ما في إنَّ من معنى التوكيد، ويجوز أن يكون «لله» خبر إنَّ مقدِّماً، وجملة «يتعاقبون» صفة للملائكة، ولا يجوز إعراب «لله» حالاً من ملائكة، و«يتعاقبون» صفة للملائكة لأنَّ الحاجة إلى خبر إنَّ تبقى قائمة، والخبر عمدة فهو أولى بالذكر من الصفة الفضلة ومن الحال الفضلة، ولا شاهد في رواية الحديث كاملاً على ما نحن فيه، أي لا إشكال في ذلك، لأنَّ ملائكة الثانية تكون منصوبة على أنَّها بدل بعض من ملائكة الأولى المنصوبة.

أمَّا رواية مالك بن أنس لجزء من الحديث برفع «ملائكة»<sup>(٢)</sup> الأولى في هذا الجزء، فهي محلّ كلامنا، وقد احتجَّ ابن مالك بهذه الرواية وتمسَّك بها وعدّها لغة صحيحة فصيحة وسمّاها لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» بدلاً من تسميتها لغة «أكلوني البراغيث» التي درج جمهور النحاة على تسمية هذه اللغة بها، والتي اشتهرت بهذا الاسم. وقد ذهب ابن مالك في توجيه هذه الرواية مذهب أزد شناعة فجعل مثلهم

(١) ملائكة الثالثة معطوفة على ملائكة الثانية، وليست الثالثة محلّ كلامنا مباشرة إذ يسري عليها ما يسري على ما عطف عليه.

(٢) أمَّا ملائكة الثانية والأخيرة بالرفع على رواية مالك بن أنس فهي معطوفة على ملائكة الأولى المرفوعة في هذه الرواية نفسها وليست محلّ كلامنا مباشرة إذ يسري عليها ما يسري على ما عطف عليه، وعلى كلِّ حال فإنَّ لفظ ملائكة الثاني المنصوب في رواية الحديث كاملاً هو عينه لفظ ملائكة الأولى المرفوعة في رواية مالك بن أنس لجزء من الحديث.

الواو في الفعل «يتعاقبون» مجرد علامة، أي جعلوها حرفاً دالاً على معنى الجمع، وجعل مثلهم «ملائكة» الأولى بالرفع فاعلاً ليتعاقبون، وذلك خلافاً للجمهور الذين جعلوا واو الجماعة في «يتعاقبون» اسماً أي ضميراً وأعربوه فاعلاً للفعل، وأعربوا «ملائكة» الأولى بالرفع بدل بعض<sup>(١)</sup> من الواو.

✽ أكلوني البراغيثُ.

رفعت القبائل القليلة التي خالفت الجمهور كلمة «البراغيث» على أنها فاعل، وجعلوا الواو في الفعل «أكلوني» مجرد علامة، أي حرفاً دالاً على معنى الجمعية، والنون للوقاية والياء ضميراً في محل نصب مفعول به مقدّم، أمّا الجمهور فقد ذهب إلى أنّ الواو ضمير، أي اسم، وأنه فاعل، والياء مفعول به والبراغيث بدل كلّ من الفاعل، وأحسن من هذا الإعراب أن يكون البراغيث مبتدأ مؤخرًا وجملة أكلوا في محل رفع خبراً مقدّماً لتفادي ما بين المبدل منه والبدل من فاصل أجنبي هو ياء المتكلم.

✽ قال أبو فراس الحمداني من قصيدة في مدح الملك سيف الدولة الحمداني:

نَتَجَ الرِّبِيعُ محاسناً      أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ<sup>(٢)</sup>

نَتَجَ: أي استولّد وهو فعل مبنيّ للمعلوم، ومثله في البناء للمعلوم وفي المعنى قول الشاعر:

(١) وأحسن من هذا الإعراب أن يكون ملائكة مبتدأ مؤخرًا وجملة يتعاقبون خبراً مقدّماً لتفادي ما بين المبدل منه والبدل من فاصل أجنبي هو «فيكم» وعليه تبقى الواو في الفعل اسماً أي ضميراً فاعلاً به كما يقول بذلك الجمهور وقد سورغ الابتداء بملائكة النكرة وصفها بالجار والمجرور بعدها وهو «بالليل»، أمّا «فيكم» فهو جار ومجرور متعلّق بـيتعاقبون.

(٢) بعد هذا البيت:

رَأَيْتُ وَرَقَّ نَسِيمُهَا      فَحَكَتْ لَنَا صُورَ الْحَبَابِ

راقت: أي المحاسن، الحباب: جمع حبيب، وأبو فراس المتوفى سنة ٣٥٧هـ ممّن لا يحتجّ بشعره على إقامة قاعدة بل يستأنس ويمثّل به على قاعدة قائمة.

أَكْلٌ<sup>(١)</sup> عامٌ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ؟

فَتَنْتَجُونَهُ بمعنى تستولدونه وهو مبني للمعلوم وماضيه نَتَجَ، وجملة «أَلْقَحَهَا غُرُّ السَّحَابِ» صفة لمحاسناً لأنَّ الجمل بعد النكرات صفات، ونون النسوة حرف أي علامة على جمع الإناث، والضمير المتصل مفعول به مقدّم، و«غُرٌّ»<sup>(٢)</sup> فاعل مؤخّر، وهذا على رأي بعض القبائل خلافاً للجمهور الذي يجعل نون النسوة اسماً أي ضميراً ويعربه فاعلاً للفعل ويعرب «غُرٌّ» بدل كلٍّ من الفاعل، والأحسن إعراب «غُرٌّ» مبتدأ مؤخراً وجملة أَلْقَحَهَا خبراً مقدّماً تفادياً للفصل الواقع بين البديل والمبدل منه بضمير «ها» إذ الشأن أَنَّ البديل يلاصق المبدل منه.

✽ قال العتبي وهو شاعر يحتجّ بشعره:

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ الْنَوَاضِرِ

النواضِر: جمع تكسير مفردة ناضر أو ناضرة، ويقال في هذا البيت ما قيل في الشواهد السابقة.

✽ قال تعالى ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (من الآية ٣ من سورة الانبياء).

النجوى: أي الكلام، وقد حمل قوم من العرب قليلون آيات من القرآن على لغة إلحاق علامة التثنية وعلامة الجمع بالفعل المذكور فاعله الظاهر بعده كهذه الآية، فجعلوا فيها الواو في الفعل «أَسْرُوا» حرفاً دالاً على معنى الجمع وجعلوا «الذين» فاعلاً بالفعل، وهذا لا يسعنا إلاّ قبوله لأنّه لغة قبائل يحتجّ بها وإن كانت قليلة، لكن الأجود تخريج هذه الآية وما يماثلها من نثر وشعر على مذهب الجمهور الذي يعرب واو الجماعة ضميراً فاعلاً بالفعل ويعرب «الذين» بدل كلٍّ من الضمير، على ما في إعرابهم من الفصل بين البديل والمبدل منه بالنجوى، والشأن أَنَّ البديل يلاصق المبدل

(١) كَلٌّ: ظرف زمان منصوب، وقد اكتسب معنى الظرفية الزمانية من إضافته إلى ظرف زمان هو عام، وهو

متضمّن معنى في، أي: أفي كل عام؟

(٢) غُرٌّ: جمع تكسير لأغرّ المذكّر ولغراء المؤنث.

منه، لهذا فإن أحسن الأعراب هو إعراب «الذين» مبتدأ مؤخرًا وجملة «أسروا» خبراً مقدماً، وبه تبقى الواو ضميراً فاعلاً أي اسماً كما يرى الجمهور.

## الثالث من المرفوعات: المبتدأ

### المتن

﴿ ثم قلت: الثالث المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية مُخْبَرًا عنه أو وصفًا رافعاً لِمَكْتَفَى بِهِ، فالأول كـ «زَيْدٌ قَائِمٌ» ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ و﴿هل من خالقٍ غيرُ اللَّهِ﴾ والثاني شَرْطُهُ نَفْيٌ أو استفهامٌ نحو «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ» و«ما مضروبُ العَمْرَانِ».

### الشرح

﴿ وأقول: الثالث من المرفوعات المبتدأ وهو نوعان: مبتدأ له خبر وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر لكن له مرفوع يُغْنِي عن الخبر، يشترك النوعان في أمرين، أحدهما: أنَّهما مجرَّدان عن العوامل اللفظية، والثاني: أنَّ لهما عاملاً معنويًا وهو الابتداء، ونعني به كونهما على هذه الصورة من التجرد للإسناد. ويفترقان في أمرين، أحدهما: أنَّ المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً، نحو ﴿اللَّهُ رَبُّنَا﴾ و«مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا» ومؤوَّلاً بالاسم نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾، أي وصيامكم خيرٌ لكم، ومثله قولهم «تسمع بالمعيديٍّ خيرٌ من أن تراه»، ولذلك قلت «المجرد» ولم أقل الاسم المجرد.

ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم ألبتة، بل ولا كل اسم، بل يكون اسماً هو صفة، نحو «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ» و«ما مضروبُ العَمْرَانِ».

والثاني: أنَّ المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مثَّلنا، وكقوله:

خَلِيلِي مَا وَاْفٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا      إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ



وقوله:

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا      إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عِيشٌ مِّنْ قَطَنًا

وقولي «رافعاً مكتفياً به» أعمُّ من أن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً كـ «قومٌ سلمى» في البيت الثاني، أو ضميراً منفصلاً، كـ «أنتما» في البيت الأول، وفيه ردٌّ على الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب، إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً، وأوجبوا في قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ أَنتَ﴾ أن يكون محمولاً على التقديم والتأخير، وذلك لا يمكنهم في البيت الأول إذ لا يُخْبِرُ عن المثنى بالمفرد، وأعمُّ من أن يكون ذلك المرفوع فاعلاً كما في البيتين، أو نائباً عن الفاعل كما في قولك «أمضروبٌ الزيدان؟».

وخرج عن قولي «مكتفياً به» نحو «أقائمٌ أبواه زيدٌ؟» فليس لك أن تعرب أقائمٌ مبتدأ، وأبواه فاعلاً أغنى عن الخبر، لأنه لا يتم به الكلام، بل زيدٌ مبتدأ مؤخر، وقائمٌ خبر مقدم، وأبواه فاعل به.

## الحاشية

✽ عرّف الماتن المبتدأ بأنه «المجرد عن العوامل اللفظية».

والمقصود العوامل اللفظية الأصلية أي غير الزائدة، نحو كان وأخواتها وإن وأخواتها وظن وأخواتها، فيدخل في التعريف قولك: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وهل مِنْ خَالِقٍ غيرُ اللَّهِ<sup>(١)</sup> يَرْزُقُكُمْ، فَإِنَّ «حَسْبِكَ» و«خَالِقٍ» مبتدآن<sup>(٢)</sup>، والباء ومن حرفا جرٍّ زائدان،

(١) من آية ٣ من سورة فاطر، وخالقٌ مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقرأ حمزة والكسائي بخفض «غير» جعلاه نعتاً لخالق على اللفظ وجملة «يرزقكم» بعده خبر المبتدأ وهو «خالق»، وقرأ الباقر بن رافع «غير» وهو المرسوم في المصحف، وجعلوه نعتاً لخالق على الموضع لأنَّ مِنْ زائدة، ويجوز أن تكون «غير» المرفوعة فاعلاً لخالق سدَّ مسدَّ الخبر، والتقدير «هل يخلق غيرُ اللَّهِ شيئاً».

(٢) وقد سوَّغ الابتداء بالنكرة الأولى إضافتها إلى الضمير وهو معرفة، وسوَّغ الابتداء بالنكرة الثانية سبقها باستفهام، ووصفها بـ «غير» إذا عرِب نعتاً.

وهما لزيادتهما لا يعدّان من العوامل اللفظية الأصلية.

\* من أمثال العرب «تسمّع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه».

هو مثل قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> في أن المبتدأ فيهما مصدر مؤول بالاسم الصريح، لكنّ أن المصدرية ذكرت في الآية، وهي في المثل مقدّرة، والمعيديّ تصغير معديّ المنسوب إلى قبيلة معدّ، وإنّما خففت الدال استئثالاً للجمع بين الياء المشدّدة والدال المشدّدة مع ياء التصغير، وكان المعيديّ يغير على مال النعمان وكان النعمان يطلبه فلا يقدر عليه وكان يعجبه ما يسمع عنه من الشجاعة والإقدام إلى أن أمّته فلمّا رآه استزرى منظره لأنّه كان دميم الخلقة فقال هذا المثل الذي أصبح يضرب للرجل الذي له صيت وذكر في الناس فإذا رأيته ازدريت مرآه<sup>(٢)</sup>.

\* قال المصنّف إنّ ذكر في المتن في تعريف المبتدأ كلمة «المجرّد» ليشمل الاسم الصريح نحو «اللّه» في «اللّه ربّنا» و«محمّد» في «محمّد نبينا»، ويشمل أيضاً المصدر المؤول بالاسم الصريح نحو «وَأَنْ تَصُومُوا» من قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ و«تسمّع» من قول العرب «تسمّع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه»، وإنّه لم يقل «الاسم المجرّد» لأنّه يطلق في المعتاد على الاسم الصريح وحده، لكن بعض النحاة عرّفوا المبتدأ بأنّه «الاسم المجرّد» وأرادوا بهذا الاسم كلّ الاسمين الصريح والمؤول، فكلام ابن هشام هذا تفذلك عند هؤلاء.

\* قال الشارح «لا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتة بل ولا كلّ اسم، بل يكون اسماً هو صفة».

أي: ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر مصدراً مؤولاً بالاسم الصريح، بل ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر كلّ اسم صريح، بل لابدّ أن يكون اسماً صريحاً هو وصف مشتق فقط.

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٢) سبق إعراب هذا المثل في باب «الاسم ثلاث علامات».

✽ قال الشاعر:

خليليّ ما واف بعهديّ أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

خليليّ: منادى مضاف بحرف نداء محذوف وهو منصوب بالياء لأنّه مثني وياء المتكلم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه وحذفت النون من المضاف للإضافة، وما حرف نفي، واف: اسم فاعل مبتدأ وهو نكرة سوّغ الابتداء بها اعتمادها على حرف النفي وهو مرفوع بضمة مقدّرة للتثنية على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الياء والتثنية الذي هو عوض عن الضمة المقدّرة. بعهديّ: يجوز فتح ياء المتكلم المضاف إليه ويجوز إسكانها والفتح أفصح، أنتما: الضمير هو أنت والميم حرف عماد والألف حرف دالّ على التثنية، لي: يجوز أيضاً أن تعرب جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف خبراً أوّل لتكونا وتعرب على من جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف خبراً ثانياً لتكونا، ويجوز كذلك أن يكون «لي» حالاً من اسم تكونا وهو ألف الاثنين ويكون الفعل «تكونا» هو عامل النصب في الحال مع أنّه فعل ناقص لأنه إذا أمكن تعلّق الجار والمجرور به أمكن أن يكون عاملاً، وهو في الأصل يعمل في اسمه الرفع وفي خبره النصب. أقاطع: الجملة من الفعل والفاعل المستتر وجوباً وهو ضمير المتكلم «أنا» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب والعائد ضمير متصل محذوف مفعول به في محلّ نصب بأقاطع والتقدير أقاطعه.

✽ قال الشاعر:

أقاطنّ قوم سلّميّ أم نَوّوا ظعنًا إن يظعنوا فعجيب عيشٌ من قَطَنًا

المعنى: يستفسر الشاعر عن قوم سلّميّ التي يحبّها أهم باقون في مكانهم أم اعتزموا أن يرحلوا عنه ويفارقوه؟ فإن كانوا قد نَوّوا الرحيل فما أعجب عيش الذي يبقى بعدهم ولا يلحق بهم. نَوّوا: فعل ماضٍ على وزن قَعَوْا مبنيّ لاتصاله بواو الجماعة على الضمّ المقدّر للتعدّد على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والفتحة على الواو الأولى دليل على الألف المحذوفة بعدها، والأصل عند الإسناد قبل الحذف نَوّوا. ظَعَنًا: بفتح العين وفعله ظَعَنَ يظعنّ من باب فَتَحَ يفتَح ومعناه ارتحل يرحل،

والظَّعَن بالفتح اسم للرحيل، أمّا بالسكون فهو مصدر هذا الفعل، وقيل هو بالفتح والسكون مصدر لهذا الفعل<sup>(١)</sup>، ويمكن أن يقال هنا إنّه مصدر وإنّ أصله سكون العين لكن الشاعر حرّكها بالفتح لكونها حرفاً من أحرف الحلق<sup>(٢)</sup>، وقد اختلف البصريون والكوفيون في فتح ثاني الكلمة الساكن إذا كان حرفاً من أحرف الحلق، فذهب البصريون إلى أنّه سماعي كما هو الحال في هذا البيت وذهب الكوفيون إلى أنّه قياسي دائماً في هذا البيت وفي غيره من الشعر والنثر.

أقاطن: الهمزة حرف استفهام، قاطن مبتدأ وهونكرة سوّغ الابتداء بها اعتماداً على استفهام، قوم: فاعل سدّ مسدّ الخبر وهو اسم جمع مفرده إنسان، أم: حرف عطف معناه الشك، وحسن عطف جملة نوا ظعنا الفعلية على جملة أقاطن قوم سلمى الاسمية بأم لأن جملة المعطوف عليه في قوّة الجملة الفعلية إذ هي بمعنى أقطن قوم سلمى. عجيب: خبر مقدّم ولا يكون مبتدأ لأنّه نكرة ليس لها مسوّغ، وعيش مبتدأ مؤخر وهو نكرة سوّغ الابتداء بها إضافتها إلى الاسم الموصول المعرفة، والجملة الاسمية «عجيب عيش» في محلّ جزم جواب الشرط واقترن بالفاء الرابطة لأنّه جملة اسمية.

\* يرى الجمهور أنّ المرفوع المكتفّى به يشمل الاسم الظاهر كقوم في «أقاطن قوم سلمى»، ويشمل الضمير المنفصل نحو أنتما في «ما واف بعهدي أنتما»، وهو خلاف مذهب الكوفيين والزمخشري البغدادي وابن الحاجب المصري الذين أوجبوا أن يكون المرفوع المكتفّى به اسماً ظاهراً فقط.

\* قال تعالى ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) وقد قرئ قوله تعالى ﴿يَوْمَ ظَلَمْتُمْ﴾ (الآية ٨٠ من سورة النحل) بالفتح أيضاً، وهما لفتان مثل النّهر

والنّهر، والقراءتان سبعيتان فقد قرأ الكوفيون وابن عامر بإسكان العين وفتح الباقون.

(٢) وقد أدّى التحريك بالفتح أيضاً إلى أن تشبه الطّعنا قطعنا في الحركات.

(٣) من الآية ٤٦ من سورة مريم.

يجوز عند الجمهور إعرابان في الآية، الأول: راغِبٌ مبتدأ نكرة سوَّغ الابتداء بها اعتمادها على حرف الاستفهام وأنت فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، والثاني: راغِبٌ خبر مقدَّم وأنت مبتدأ مؤخَّر وهما متطابقان في التذكير والإفراد، وأوجب الكوفيون والزمخشري وابن الحاجب الإعراب الثاني وحده بناء على رأيهم أنَّ المرفوع المكتفَى به لا يكون إلَّا أسمى ظاهراً فقط، لكن تخريجهم الإعرابي لهذه الآية الذي أمكنهم أن يطبقوه فيها تبعاً لمذهبهم لا يمكنهم أن يطبقوه في قول الشاعر «ما وافٍ بعهدي أنتما» إذ لا يُخْبَرُ عن المبتدأ المثنى وهو أنتما بالمفرد وهو وافٍ لأنَّ العرب لم يتكلموا بمثل ذلك.

\* قال الشارح «وخرج عن قولي - أي في المتن - مكتفَى به نحو: أقائم أبواه زيدٌ»

المقصود أنَّه ليس لك أن تعرب «قائمٌ» مبتدأ و«أبواه» فاعلاً اكتفَى به عن الخبر أي سدَّ مسدَّ الخبر وأغنى عنه، لأنَّه لا يتمُّ به وحده معنى الكلام، إذ لا بدَّ من ذكر زيدٍ لأنَّه المرجع الذي يعود إليه الضمير في أبواه وهذا المرجع وإن كان متأخراً عن ضميره لفظاً فإنَّه متقدِّم عليه رتبة لأنَّ «زيدٌ» مبتدأ<sup>(١)</sup> مؤخَّر<sup>(٢)</sup> وقائم خبر المبتدأ<sup>(٣)</sup> مقدَّم<sup>(٤)</sup> وهو مقترن بحرف الاستفهام وهو الهمزة وأبواه مجرد فاعل بقائم لأنَّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم فيرفع فاعلاً.

(١) إن جاز اعتبار «قائمٌ» مبتدأ لجواز أن يكون المبتدأ جامداً أو مشتقاً فإنَّه لا يجوز اعتبار «زيدٌ» خبراً لأنَّ زيداً علمٌ جامد والخبر لا يكون جامداً هذا بالإضافة إلى أنَّ هذا الإعراب سيؤدِّي إلى عودة الضمير في أبواه إلى زيد المتأخَّر لفظاً ورتبة لأنَّه خبر المبتدأ وخبر المبتدأ متأخَّر عن المبتدأ في اللفظ والرتبة، كما أنَّ هذا الإعراب سيؤدِّي إلى وجود فاعل سدَّ مسدَّ الخبر وهو أبواه وإلى وجود خبر المبتدأ أيضاً في الوقت نفسه وهو زيدٌ فكيف يوجد الخبر وما سدَّ مسدَّه معاً؟ اللهم إلَّا أن نعتبر أبواه مجرد فاعل بقائم فيبقى المانع الآخر.

(٢) المبتدأ هنا مؤخَّر جوازاً والخبر مقدم جوازاً إذ لا ضرورة لتقديم الخبر وجوباً وتأخير المبتدأ وجوباً بسبب اقتران الخبر المقدَّم بحرف الاستفهام الذي له الصدارة في الكلام، فإنَّ الاستفهام هنا أداته همزة، ويمكن أن تدخل على المبتدأ فيقدَّم فيقال: أزيدٌ قائمٌ أبواه، وهذا هو أصل الجملة، والتقديم والتأخير في المثال مرده إلى معنى في نفس المتكلم ليس بحثه من شأن النحوي، وأهل المعاني أولى به.

(٣) انظر الهامش رقم (١).

(٤) انظر الهامش رقم (٢).

## لا يُبتدأ بنكرة إلا إن عمت أو خصت

### المتن

\* ثم قلت: ولا يُبتدأ بنكرة إلا إن عمت نحو «ما رجلٌ في الدار» أو خصت نحو «رجلٌ صالحٌ جاءني» وعليهما ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾.

### الشرح

وأقول: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين، وأنهاها إلى ثيَف وثلاثين، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخُصُوص والعموم. فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة إمّا بصفة مذكورة نحو ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤَمَّنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكَةٍ﴾ و﴿لَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ﴾ أو بصفة مقدّرة كقولهم «السمنُ منوان بدرهم» فالسمنُ مبتدأ أول، ومنوان مبتدأ ثان، ويدرهم خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والمسوّغ للابتداء بمنوان أنّه موصوف بصفة مقدّرة، أي منوان منه.

ومنها أن تكون مصغرة نحو رُجُلٌ جاءني، لأنّ التصغير وصفٌ في المعنى بالصغر، فكأنّك قلت «رجل صغير جاءني».

ومنها أن تكون مضافة كقوله صلى الله عليه وسلم «خمس صلوات كتبهنّ الله على العباد» ومنها أن يتعلّق بها معمول كقوله صلى الله عليه وسلم «أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة» فأمر ونهيّ مبتدآن نكرتان، وسوّغ الابتداء بهما ما تعلّق بهما من الجار والمجرور، وكقولك: أفضلُ منك جاءني.

ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم نحو ﴿كُلُّ لَهُ قَانَتُونَ﴾ و﴿مَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ﴾ و﴿مَنْ جَاءَكَ أَجِئْ مَعَهُ﴾ أو يقع في سياق النفي نحو «ما رجلٌ في الدار». وعلى هذه الأمثلة قسّ ما أشبهها.

## الحاشية

\* ما رجلٌ في الدار: ما نافية مهملة أو عاملة عمل ليس، رجلٌ: مبتدأ أو اسم لما نكرة سوَّغ الابتداء بها أو كونها اسم<sup>(١)</sup> ما العموم لأنَّ النكرة في سياق النفي تعمّ، في الدار: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره موجودٌ أو موجوداً خبر للمبتدأ أو خبر لما العاملة عمل ليس.

\* قال الشارح «وزعم بعضهم أنَّها ترجع إلى الخصوص والعموم».

أي قال بعضهم قولاً صحيحاً بدليل أنَّ الشارح في كلامه الآتي بعد هذا تبَيَّن هذا الزعم «وهو أنَّ المواضع الخاصة أي مسوَّغات الابتداء بالنكرة ترجع جميعاً إلى موضعين فقط هما الخصوص والعموم» ممَّا يعني صحَّة هذا الرأي في نظره.

\* قال تعالى ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ، وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ (من الآية ٢٢١ من سورة البقرة).

لَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ، ولعبدٌ مؤمن: كلاهما تعليل للنهي في قوله تعالى ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾، ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، واللام في لَأَمَّةٌ وفي لعبدٌ للابتداء وقد صدَّرا بلام الابتداء الشبيهة بلام القسم في إفادة التوكيد مبالغة في الحمل على الانزجار خير من مشركة: أي من امرأة مشركة حرَّة، خير من مشرك: أي خير من امرئٍ مشرك حرٍّ، والمبتدآن هنا وهما «لَأَمَّةٌ، لعبدٌ» نكرتان يصلح أن يكون العموم أو الخصوص مسوَّغاً للابتداء بهما، أمَّا العموم فلأنَّ المراد كلُّ أمة مؤمنة وكلَّ عبد مؤمن، أمَّا الخصوص فلأنَّهما موصوفان بصفتين مذكورتين هما مؤمنةٌ ومؤمنٌ، وذلك بخلاف قولنا «رجلٌ صالحٌ جاءني» فليس فيه إلَّا الخصوص، لأنَّ مردَّ ذلك إلى

---

(١) اسم ما العاملة عمل ليس أصله مبتدأ فينبغي له ما ينبغي للمبتدأ من مسوَّغات إذا كانا نكرتين.

الفرق في المعنى بين الآية والمثال، إذ لا يعقل أن يجيئني كل رجل صالح، أما كون كل أمة مؤمنة وكل عبد مؤمن خير فهو معنى صحيح.

※ السَّمَنُ منوان بدرهم: السَّمَنُ مبتدأ أول وهو معرفة محلى بال، منوان مبتدأ ثانٍ نكرة سوَّغ الابتداء به الخصوص لأنَّه موصوف بصفة مقدِّرة هي الجار والمجرور المتعلِّق بمحذوف وهو منه، والتقدير: منوان كائنان منه، ولا يجوز اعتبار الجار والمجرور «منه» معمولاً لمنوان أي متعلِّقاً به مباشرة لأنَّ منوان اسم جامد لا يعمل من جهة ولا يتعلِّق به الجار والمجرور من جهة أخرى.

※ قال صلى الله عليه وسلم: «خمس صلوات كتبهنَّ الله على العباد».

خمسٌ: مبتدأ نكرة سوَّغ الابتداء بها إضافتها إلى صلوات النكرة وقد استفاد المضاف من المضاف إليه الخصوص لأنَّ الإضافة معنوية محضة، هنَّ: ضمير جماعة الإناث والنون حرف مشدَّد دالٌّ على جماعة النسوة ويقابله في الذكور «هم» والميم حرف دالٌّ على جماعة الذكور.

※ قال صلى الله عليه وسلم: «أمرٌ بمعروف صدقةٌ، ونهيٌ عن منكر صدقةٌ».

أمرٌ ونهيٌ مبتدآن نكرتان سوَّغ الابتداء بهما ما تعلِّق بهما مباشرة من معمولهما الجار والمجرور<sup>(١)</sup> ممَّا أفاد تخصيصهما، ويعدُّ الجار والمجرور معمولاً للمصدر النكرة المبتدأ في المعنى لأنَّه في حكم المفعول به للمصدر إذ التقدير: أمرٌك بمعروف ونهيٌك عن منكر، وإنَّما جاز تعلِّق الجار والمجرور بأمر ونهي مباشرة - مع أنَّهما مصدران والمصدر جامد عند البصريين ينبغي أن لا يتعلِّق به لأنَّه أصل الاشتقاق - على مذهب الكوفيين الذين يعدُّون المصدر مشتقاً من الفعل.

(١) لا يجوز عند الكوفيين إعراب الجار والمجرور نعتاً للمصدر النكرة بناء على أنَّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات لأنَّ هذا يصحَّ إذا كانت النكرة اسماً جامداً وهي هنا عندهم مصدر مشتق، أمَّا البصريون فإنَّهم يعربون الجار والمجرور صفةً ويعدُّون الوصف هو مسوَّغ الابتداء بالنكرة وليس تعلِّق الجار والمجرور بالمصدر كما هو عند الكوفيين.



﴿أفضل منك جاءني﴾: يقال في هذا المثال ما قيل في الآية السابقة، غير أنّ أفضل اسم تفضيل نكرة وليس مصدراً نكرة كأمّر ونهّي، واسم التفضيل مشتق عند البصريين والكوفيين، لذلك يمكن تعليق الجار والمجرور به مباشرة عند الجميع، وهذا التعلّق هو مسوّغ الابتداء بالنكرة<sup>(١)</sup>، والجار والمجرور «منك» في حكم المفعول به في المعنى لاسم التفضيل المشتقّ إذ الأفضلية قد وقعت عليك في المعنى.

﴿قال تعالى﴾ ﴿كلّ له قانتون﴾ (من الآية ١١٦ من سورة البقرة).

قانتون: أي مطيعون أو مقرّون بالعبوديّة، كلّ: تقديره كلّ أحدٍ منهم، أو كلّهم، لأنّ الأصمّ في كلّ أن تستعمل مضافة، ومن هنا ذهب الجمهور إلى منع دخول الألف واللام على كلّ، لأنّ تخصيصها بالمضاف إليه، فإذا لم يكن المضاف إليه ملفوظاً به كان في حكم الملفوظ به، وحمل الخبر وهو قانتون على معنى كلّ فجمع، ولو قال «قانت» بالإفراد لجاز على لفظ كلّ.

﴿منّ يقيم أقم معه، منّ جاءك أجى معه﴾: كلّ منهما أسلوب شرط، منّ: اسم شرط جازم لفعلين مبنيّ على السكون في موضع رفع مبتدأ وهو نكرة مسوّغ الابتداء بها ما في لفظ منّ من العموم، معه: ظرف مكان منصوب والهاء ضمير متّصل في موضع جرّ مضاف إليه، والظرف متعلّق بأقم وأجى، وأقم أصلها أقوم وحين جزمت حذفت الواو لالتقاء الساكنين، وأجى أصلها أجىء وحين جزمت حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ووزنهما أقْلُ وأقْلُ على التوالي.

---

(١) لا يجوز إعراب «منك» صفة لأفضل عند البصريين والكوفيين، بناء على أنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات، لأنّ هذا الإعراب مشروط بكون النكرة المسبوقة بشبه جملة اسماً جامداً، واسم التفضيل مشتقّ عندهم جميعاً فيتعلّق به الجار والمجرور تعلّقاً مباشراً، وهذا التعلّق هو مسوّغ الابتداء بالنكرة.

## الرابع من المرفوعات: خبر المبتدأ

### المتن

✽ ثم قلتُ: الرابع خبره وهو ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور.

### الشرح

✽ وأقولُ: الرابع من المرفوعات خبر المبتدأ، وقولي «مع مبتدأ» فصلٌ أول مخرج لفاعل الفعل، وقولي «غير الوصف المذكور» فصل ثانٍ مخرج لفاعل الوصف في نحو «أقائم الزيدان؟» و«ما قائم الزيدان» والمراد بالوصف المذكور ما تقدّم ذكره في حدّ المبتدأ.

### الحاشية

✽ عرّف الماتن خبر المبتدأ بأنه «ما تحصل به الفائدة، مع مبتدأ، غير الوصف المذكور».

وهذا تعريف بالجنس وهو «ما تحصل به الفائدة» وبفصلين هما «مع مبتدأ» و«غير الوصف المذكور»، والجنس مُدْخِلٌ في تعريف الخبر كلّ ما تحصل به الفائدة ، والفصل الأول مخرج من هذا الجنس فاعلُ الفعل المبني للمعلوم ونائب فاعل الفعل المبني للمجهول، فإنّهما تحصل بهما الفائدة لكن مع فعل مبنيّ للمعلوم أو فعل مبنيّ للمجهول، والفصل الثاني مخرج عن الجنس فاعل المبتدأ الذي هو وصف أو نائب فاعل المبتدأ الذي هو وصف نحو ما قائم الزيدان وما مضروب العمران، فهذان تحصل بهما الفائدة مع مبتدأ لكّتهما ليسا خبرين لهذا المبتدأ، وإنّما هما فاعل أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر.

# لا يكون الخبر زماناً والمبتدأ اسمُ ذات

## المتن

﴿ ثم قلتُ: ولا يكون زماناً والمبتدأ اسمُ ذات، ونحو «الليلة الهلالُ» متَّوَلِّ. ﴾

## الشرح

﴿ وأقول: لما بيَّنتُ في حدِّ المبتدأ ما لا يكون مبتدأ - وهو النكرة التي ليست عامة ولا خاصة - بيَّنتُ بعد حدِّ الخبر ما لا يكون خبراً في بعض الأحيان، وذلك اسمُ الزمان، فإنَّه لا يقع خبراً عن أسماء الذوات، وإنَّما يُخْبَرُ به عن أسماء الأحداث، تقول: الصَّوْمُ اليومَ، والسَّفَرُ غداً، ولا تقول «زيدُ اليومَ» ولا «عمروُ غداً» فأما قولهم «الليلة الهلالُ» بنصب الليلة على أنَّها ظرف مخبر به عن الهلال مقدَّم عليه فمؤوَّل، وتأويله على أنَّ أصله «الليلة رؤيةُ الهلالِ» والرؤية حدث لا ذات، ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف إليه مَقَامَهُ، ومثله قولهم في المثل «اليومَ خمرٌ، وغداً أمرٌ» التقدير «اليومَ شَرِبُ خمرٍ، وغداً حدوثُ أمرٍ».

## الحاشية

﴿ قال المصنِّف في المتن «ولا يكون زماناً والمبتدأ اسمُ ذات<sup>(١)</sup> ذات<sup>(٢)</sup>» أي أنَّ ظرف

(١) الواو في قوله «والمبتدأ» واو الحال، وجُملة «المبتدأ اسمُ» مبتدأ وخبر في موضع نصب حال، ولو كانت الواو للعطف لنصب «اسم» إذ يكون التقدير «ولا يكون الخبر زماناً ولا يكون المبتدأ اسم ذات» وهذا مخالف للمعنى المقصود هنا لأنه يعني أنَّ الخبر لا يكون زماناً مطلقاً وأنَّ المبتدأ لا يكون اسم ذات مطلقاً وهذا غير صحيح.

(٢) عبَّر ابن مالك بالجنَّة، قال في الألفية:

ولا يكون اسم زمان خبراً  
عن جنَّة وإن يُفَرِّقَ فأكْثَرُ

الزمان لا يقع خبراً بنفسه<sup>(١)</sup> عن أسماء الذوات فلا يقال: زيدَ اليومَ ولا عمرو غداً، وإنما يخبر به عن أسماء الأحداث أي المصادر نحو: الصومُ اليومَ، والسفرُ غداً، أما ما سمع عن العرب المحتجّ بهم نحو: الليلةَ الهلالُ، بنصب الليلة على أنّها ظرف زمان مخبر به<sup>(٢)</sup> عن اسم الذات الهلال مقدّم عليه جوازاً ممّا يخالف القاعدة فإنّه لا يسعنا رفضه<sup>(٣)</sup>، وهو كما يقول المصنّف «متأوّل»<sup>(٤)</sup> وتأويله على أنّ أصله «الليلة رؤية الهلال» والرؤية حدث أي مصدر لا اسم ذات، ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف إليه وهو الهلال مقامه وارتفع ارتفاعه، ومثله في التأويل والشذوذ والحفظ وعدم جواز القياس عليه لمخالفته القاعدة المثل العربي<sup>(٥)</sup> المسموع الذي يحتجّ به ولا يسعنا إلّا قبوله «اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ»<sup>(٦)</sup> فالتقدير «اليومَ شربُ خمرٍ وغداً حدثٌ أمرٌ».

## الخامس: اسم كان وأخواتها، وهنّ على ثلاثة أنواع

### المتن

❖ ثم قلتُ: الخامسُ اسم كان وأخواتها وهي أمسى وأصبح وأضحى وظلّ

- 
- (١) إذا قلنا «محمدٌ عندك أو في الدار» فإنّ الخبر هو عندك وفي الدار أو متعلّقهما المحذوف، أو هما معاً.  
 (٢) هذا على اعتبار أنّ الخبر هو الليلة نفسه، أمّا إذا كان الخبر هو المتعلّق المحذوف وحده، أو مجموع المتعلّق المحذوف مع الظرف المتعلّق المذكور فلا داعي حينئذٍ للتأويل.  
 (٣) أمّا قولنا محمدٌ اليومَ ونحوه فهو خطأ لا يقبل لمخالفته القاعدة ولا يؤوّل لأنّه ليس من كلام أهل الاحتجاج.  
 (٤) أي مؤوّل، ويعدّ شاذّاً يقبل ويحفظ ولا يقاس عليه.  
 (٥) المثل: هو ما شبّه مضربه بمورده، فهو من باب الاستعارة التمثيلية فإذا كنت في سرور وفرح وقيل لك أمّا تخشى عاقبة ذلك فتقول «اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ» فشبهت حالك بحالة الذي قال المثل على سبيل الاستعارة التمثيلية.  
 (٦) هذا إذا اعتبرنا «أمرٌ» اسم ذات، أمّا إذا اعتبرناه مصدراً فلا يحتاج إلى تقدير مصدر آخر.

وبات وصار وليس مطلقاً، وتاليه لنفي أو شبهه: زال - ماضي ي زال - ويرج وفتي وانفك، وصلة لما الوقتية: دام، نحو ﴿ما دمتُ حيّاً﴾.

## الشرح

\* وأقول: الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها الاثنتي عشرة المذكورة فإنهن يدخلن على المبتدأ أو الخبر فيرفعن المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازاً وينصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازاً، ثم هن في ذلك على ثلاثة أقسام:

ما يعمل هذا العمل بلا شروط وهي ثمانية: كان وليس وما بينهما، وما يشترط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه، وهو النهي والدعاء وهي أربعة: زال ويرج وفتي وانفك، نحو ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾ وتقول «لا تزل ذاكر الله» و«لا برح ربك ما نوساً» و«لا زال جنابك محروساً» ويشترط في «زال» شرط آخر وهو أن يكون ماضي ي زال، فإن ماضي يزول فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال نحو ﴿إن الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا، ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾ و«إن» الأولى في الآية شرطية، والثانية نافية، وماضي يزيل فعل تام متعد بمعنى ماز يميز، يقال «زال زيد ضائته من معز فلان» أي ميزه منه.

وما يشترط أن يتقدم عليه «ما» المصدرية النائية عن ظرف الزمان وهو «دام» وإلى ذلك أشرت بالتمثيل بالآية الكريمة كقوله سبحانه ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمتُ حيّاً﴾ أي مدة دوامي حيّاً، فلو قلت «دام زيد صحيحاً» كان قولك «صحيحاً» حالاً لا خبراً، وكذلك «عجبت من مادام زيد صحيحاً» لأن ما هذه مصدرية لا ظرفية، والمعنى عجبت من دوامه صحيحاً.

## الحاشية

### ❖ فائدة:

تسمى كان وأخواتها الأفعال الناقصة لنقصها بسبب افتقارها إلى المنصوب، وتسمى النواسخ لأنها تنسخ حكم المبتدأ والخبر.

❖ قال الماتن «مطلقاً» أي دون شروط، «وتالية لنفي أو شبهه» وهو هنا النهي والدعاء فقط، و«فتى» بكسر التاء وفتحها وضمها، «لما الوقتية» أي الظرفية الزمانية التي هي مصدرية أيضاً.

❖ قال الشارح «كان وأخواتها الاثنتي عشرة المذكورة»<sup>(١)</sup> وهذه هي الأفعال المشهورة المتفق عليها أو القياسية، وغيرها قليل أو غير متفق عليه أو مقصور على السماع مثل: ردّ وترك وغدا وراح وأض<sup>(٢)</sup> وعاد وقعد واستحال وحال وارتدّ وتحول، فهي تعمل جميعاً عمل كان.

❖ قال الشارح «ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازاً» أي بالاستعارة لمشابهة الفاعل في كونه اسماً مرفوعاً بعد فعل، وقال «ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازاً» أي بالاستعارة لمشارفته المفعول به في كونه اسماً منصوباً بعد الفعل والفاعل.

### ❖ فائدة:

زال وبرح وفتى وانفك معناها النفي فإذا دخل عليها نفي انقلب المعنى إثباتاً لأنّ نفي النفي إثبات فمعنى: ما زال محمد قائماً، أي هو قائم، ومعنى «ولا يزالون مختلفين»<sup>(٣)</sup> أي هم مختلفون، ومعنى «لن نبرح عليه عاكفين»<sup>(٤)</sup> أي نحن عاكفون،

(١) الأنسب أن يقول المذكورات.

(٢) أضّ يفيض أي عاد، يقال أضّ إلى أهله أي رجع، وأضّ بمعنى صار والمصدر فيهما «أيضاً».

(٣) من الآية ١١٨ من سورة هود.

(٤) من الآية ٩١ من سورة طه، عليه: جار ومجرور متعلق بعاكفين، أو متعلق بنبرح تسمّحاً لأنه فعل ناقص لا يحسن التعلّق به، وعاكفين على هذين الإعرابين خبر نبرح، واسم نبرح ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن، أو عاكفين حال من اسم نبرح وعليه خبر نبرح.

وكذلك إذا دخل عليها النهي نحو: لا تَزَلْ ذَاكَرَ اللَّهِ<sup>(١)</sup> ، أو الدعاء نحو: لا برج ريعك مأنوساً<sup>(٢)</sup> ، أي به، ونحو: لا زال جنابك محروساً، انقلب المعنى إثباتاً.

### \* فائدتان:

\* زَالَ يَزَالُ لا أمر لهما، وهو فعل ناقص يرفع اسماً وينصب خبراً شريطة أن يتقدّم عليه نفي أو شبهه، أمّا زَالَ يَزُولُ زُلٌ فهو فعل تام أي يرفع فاعلاً فقط وقاصراً أي لازم وهو بمعنى ذهب وانتقل، أمّا زَالَ يَزِيلُ زِلٌ فهو فعل تام متعدّ يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به وهو بمعنى مَارَ يَمِيزُ<sup>(٣)</sup>، أمّا أَرَالَ يُزِيلُ أَرِلٌ فهو فعل تام متعدّ يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به، والثلاثة الأخيرة ليست من موضوعنا.

\* مادام وليس فعلاً لا يتصرفان مطلقاً ويستعمل منهما الماضي فقط، أمّا ما زال وما برج وما فتي وما انفك فإِنَّهَا أفعال تتصرف تصرفاً ناقصاً فيستعمل منها المضارع فقط ولا يأتي منها الأمر ولا المصدر ولا اسم الفاعل، أمّا الباقي من الأفعال الناقصة فَإِنَّهُ يتصرف تصرفاً تاماً فيأتي منها الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر.

\* قال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (من الآية ٤١ من سورة فاطر).

يمسك بمعنى يحبس أو يمنع، السماوات مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن

(١) لا حرف نهي الفعل المضارع بعده مجزوم به، تَزَلْ: أصلها تَزَالُ ثم جُزِمَتْ بالسكون فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، واسم تَزَلْ ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت وذاكَرَ خبر تَزَلْ منصوب، ذَاكَرَ اللَّهِ: من إضافة اسم الفاعل لمفعوله، أمّا فاعل ذَاكَرَ فهو ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

(٢) كُلٌّ مأنوس به يقال له أنيس، فمأنوس مفعول بمعنى فعيل، والتقدير: لا برج ريعك أنيساً، وأنيس اسم فاعل للفعل اللازم أَنِيسَ يَأْنِسُ والمصدر أُنْسٌ، والرَّيْعُ الديار والدعاء خاصّ بلا، وبه نائب فاعل مأنوساً.

(٣) أصلهما مَيَزَ يَمِيزُ فحصل في الأول إعلال بالقلب إذ تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وحصل في الثاني إعلال بالتسكين فقد نقلت كسرة الياء إلى الميم الساكنة قبلها.

الفتحة لأنّه جمع بالّف وتاء، أن تزولا: أي أن تذهبا وتنتقلا والمعنى يمنعهما من الزوال، وهي مصدر مؤوّل مفعول لأجله والتقدير لسئلا تزولا أو مخافةً أو كراهةً الزوال، ويجوز أن تكون مجرورة بعن مقدّرة إذا اعتبرنا يمسك بمعنى يحبس أو بمن مقدّرة إذا اعتبرنا معناه يمنع، وذهب الزّجاج إلى أنّها في محلّ المفعول الثاني ليمسك على إسقاط الجارّ وجوّزوا فيها أن تكون بدل اشتمال من يمسك، ولئن زالتا: أي ولئن ذهبتا وانتقلتا، والتثنية في تزولا وزالتا باعتبار أن السموات والأرض نوعان، ولئن زالتا بمنزلة قوله ولو زالتا، فالمعنى معنى لو وهما متآخيان يجابان بجواب واحد هو ﴿إِنْ أُمِسْكُهُمَا﴾، وهذا مثل قوله تعالى ﴿وَلئنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفِراً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى ﴿وَلئنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾<sup>(٢)</sup> المعنى فيهما معنى لو، هذا رأي الفراء، وفي بعض الحواشي أنّه اجتمع في قوله تعالى ﴿وَلئنْ زَالَتَا﴾ قسم وشرط والمقدّم الأول فيكون الجواب المذكور وهو قوله ﴿إِنْ أُمِسْكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ جواباً للأول فلا محلّ له من الإعراب والواو واو العطف واللام موطئة لجواب القسم وهي تفيد التوكيد، وجواب الشرط المقترن بالفاء محذوف دلّ عليه المذكور وذلك على حدّ قول ابن مالك في الألفية:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم      جواب ما أخرت فهو ملتزم

إن أُمِسْكُهُمَا: بمعنى ما يمسكهما فإنّ بمعنى ما النافية وأُمِسْكَ بمعنى يُمَسِّكُ، من أحدٍ: فاعل أُمِسْكُهُمَا مؤخّر مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد وهو مِنْ والهاء مفعول به مقدّم لأمسك والميم حرف عماد والألف حرف دالّ على التثنية، مِنْ بَعْدِهِ: من ابتدائية، والمعنى: ما يمسكهما أحدٌ - مبتدئاً أو ناشئاً - من غيره وسواه، وهي حرف جرّ.

(١) من الآية ٥١ من سورة الروم.

(٢) من الآية ١٤٥ من سورة البقرة.



## ﴿ فائدة ﴾

يشترط في «دام» العاملة عمل كان أن يتقدّم عليها ما المصدرية الظرفية الزمانية، وتسمى أيضاً المصدرية الوقتية، وكلّما كانت «ما» وقتية أي ظرفية زمانية كانت مصدرية، ولا يلزم من كونها مصدرية أن تكون وقتية أي ظرفية زمانية، بل قد تكون مصدرية وظرفية زمانية أي وقتية معاً نحو قوله تعالى ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً﴾<sup>(١)</sup> أي مدّة دوامي حياً، وقد تكون مصدرية فقط نحو قولك «عجبت من ما دام زيد صحيحاً» وقول الشاعر:

يسرّ المرء ما دَهَبَ<sup>(٢)</sup> الليالي      وكان ذهابهن له ذهاباً

أي من دوام زيد صحيحاً، وذهاب الليالي.

كذلك لا يلزم من وجود «ما» المصدرية والظرفية الزمانية أي الوقتية مع دام وجوب إعمال دام عمل كان، بل قد تدخل ما هذه على دام ولا تعمل دام، أي لا تكون ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر، بل تكون تامة ترفع فاعلاً وذلك كقوله تعالى ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم، والآية على لسان عيسى بن مريم الذي قال وأوصاني بالصلاة والزكاة أي أمرني الله بهما، وما دام في الآية تفيد توثيت دوام ثبوت الخبر وهو حيّ للمبتدأ وهو تاء الفاعل في «مادمت» بمدة زمانية.

(٢) دَهَبَ الليالي: يجوز تذكير الفعل مع جمع التكسير ويجوز تانيثه واختار الشاعر التذكير حفاظاً على الوزن.

(٣) من الآية ١٠٨ من سورة هود، أمّا: حرف تفصيل، الذين: مبتدأ، سعدوا: قرأ حمزة والكسائي وحفص وخلف بضم السين وهو ضعيف إلا أن يكون على تقدير حذف الزائد كأنه قال: وأمّا الذين أسعدوا، وفي المصحف بالضم، وقرأ الياقوت بفتح السين وهو الجيد، ففي الجنة: الغاء واقعة في جواب أمّا التفصيلية، في الجنة: جار ومجرور خير المبتدأ، خالدين: حال من الذين والعامل فيه هو العامل في صاحبه وهو معنى الابتداء، مادامت: دامت بمعنى بقيت وما ظرفية زمانية ومصدرية وهي في موضع نصب متعلقة بخالدين والتقدير: مدّة دوام السماوات والأرض، والسماوات فاعل مادامت.

وقد عدّ بعضهم ما المصدية الظرفية الزمانية أي الوقتية اسماً<sup>(١)</sup> وعدّها بعضهم حرفاً<sup>(٢)</sup> .

### \* فائدة :

لو قلت «دام زيدٌ صحيحاً» بدون أن تسبق «ما» المصدرية الظرفية الفعل دام، فإنّ دام في هذه الحالة فعل تام لازم متصرف بمعنى بقي وزيد فاعل به وصحيحاً حال من زيد، ولا تكون دام فعلاً ناقصاً وزيدٌ اسمه وصحيحاً خبره.

ولو قلت «عجبت من مادام زيدٌ صحيحاً» فإنّ ما هذه مصدريّة فقط، وليست مصدريّة ظرفيّة كما هو الواجب مع دام الناقصة التي تعمل عمل كان، ويكون دام هنا فعلاً تاماً لازماً متصرفاً بمعنى بقي، ويكون زيدٌ فاعلاً لدام وصحيحاً حالاً من زيد، ومعنى الجملة «عجبت من دوامه»<sup>(٣)</sup> - أي دوام زيد - صحيحاً<sup>(٤)</sup> .

## حذف كان وحدها، وحذف كان واسمها مع إبقاء خبرها وحذف نون مضارعها

### المتن

\* ثم قلتُ: ويجب حذف «كان» وحدها بعد «أمّا» في نحو «أمّا أنتَ ذا نَقَرٍ»، ويجوز حذفها مع اسمها بعد إن ولو الشرطيتين، وحذف نون مضارعها المجزوم إلّا قبل ساكن أو مضمراً متّصل.

(١) ويكون اسماً مبنيّاً على السكون في موضع نصب ويتعلّق بمتعلّق مناسب.

(٢) ويكون حرفاً مبنيّاً على السكون لا محلّ له من الإعراب.

(٣) أي من بقائه وهو من إضافة المصدر لفاعله.

(٤) أي عجبت من دوام صحّته لا من مدّة صحّته، فالمتعجب منه دوام صحّته لا وقت صحّته، لأنّه لا عجب من الوقت.

## الشرح

\* وأقول: هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر إلى الحذف:

إحداها: حذفها وجوباً دون اسمها وخبرها، وذلك مشروط بخمسة أمور أحدها أن تقع صلة لأن، والثاني أن يدخل على أن حرف التعليل، الثالث أن تتقدم العلة على المعلول، الرابع أن يحذف الجاء الخامس أن يؤتى بما كقولهم «أما أنت منطلقاً انطلقت» وأصل هذا الكلام «انطلقت لأن كنت منطلقاً» أي انطلقت لأجل انطلاقك، ثم دخل هذا الكلام تغييراً من وجوه، أحدها: تقديم العلة وهي «لأن كنت منطلقاً» على المعلول وهي «انطلقت» وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص، والثاني: حذف لام العلة وفائدة ذلك الاختصار والثالث: حذف كان وفائدته أيضاً الاختصار والرابع: انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان، والخامس: وجوب زيادة «ما» وذلك لإرادة التعويض، والسادس: إدغام النون في الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما في كلمتين. ومن شواهد هذه المسألة قول العباس بن مرداس رضي الله عنه:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ      فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

«أبا» منادى بتقدير يا أبا، و«خراشة» بضم الخاء المعجمة، و«أما أنت ذا نفر» أصله «لأن كنت ذا نفر» فعلم فيه ما ذكرناه، والذي يتعلق به اللام محذوف، أي لأن كنت ذا نفر افتخرت علي، والمراد بالضبع السنة المجدة.

المسألة الثانية: حذف «كان» مع اسمها وإبقاء خبرها، وذلك جائز لا واجب، وشرطه أن يتقدمها إن أو لو الشرطيتان، فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر» فتقديره «إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر» وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب، وفيه وجوه آخر، والثاني كقوله صلى الله عليه وسلم «التمس ولو خاتماً من حديد» أي ولو كان الذي تلمسه خاتماً من حديد.

المسألة الثالثة: حذف نون «كان» وذلك مشروط بأمور أحدها: أن تكون بلفظ المضارع، والثاني: أن يكون المضارع مجزوماً، والثالث: أن لا يقع بعد النون ساكن، والرابع: أن لا يقع بعده ضمير متّصل، وذلك نحو ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾، ولا يجوز في قولك «كان» و«كن» لانتفاء المضارع، ولا في نحو «هو يكون» و«لن يكون» لانتفاء الجزم، ولا في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لوجود الساكن، ولا في نحو قوله صلى الله عليه وسلم «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» لوجود الضمير.

## الحاشية

\* تحذف كان وحدها وجوباً دون اسمها وخبرها بخمسة شروط، أحدها أن تقع كان بعد أن المصدرية، والثاني أن يدخل على أن المصدرية حرف الجرّ الذي يفيد التعليل وهو اللام، والثالث أن تتقدّم العلّة على المعلول، والرابع أن يحذف الجارّ والخامس أن يؤتى بما الزائدة.

مثال ذلك قولهم «أما أنتَ منطلقاً انطلقتُ» وأصل الكلام قبل التقديم والتأخير «انطلقتُ لأنّ كنتَ منطلقاً» ومعناه «انطلقتُ لأجل انطلاقتك» أي «انطلقتُ لانطلاقتك» فانطلقتُ معلول، ولأجل انطلاقتك أو لانطلاقتك علّة، ثم دخل هذا الكلام تغييراً من وجوه، أحدها: تقديم العلّة وهي «لأنّ كنتَ منطلقاً» على المعلول وهو «انطلقتُ»، وفائدة ذلك التقديم الدلالة على الاختصاص أي الحصر، والثاني حذف لام العلّة الجارّة وفائدة ذلك الحذف الاختصار والثالث حذفُ كان، وفائدة حذف كان أيضاً الاختصار والرابع انفصال الضمير وذلك لازم أي ناتج عن حذف كان، والخامس وجوبُ زيادة «ما» وذلك لإرادة التعويض عن لام الجرّ وعن كان المحذوفتين، والسادس إدغام نون أن المصدرية في ميم ما الزائدة، وذلك لتقارب مخرجي الحرفين مع سكون الحرف الأول وكون الحرفين في كلمتين.

\* قال أحد الصحابة وهو العباس بن مرداس السلمي يخاطب خفاف<sup>(١)</sup> بن

ندبة:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ      فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ<sup>(٢)</sup>

خراشة: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي كعماوية، أمّا: لفظ مركّب من كلمتين الأولى أن المصدرية والثانية ما الزائدة للتعويض بها عن كان وعن لام الجرّ المحذوفتين، أنت: اسم كان المحذوفة وقد حذفت كان وجوباً فلا يجوز ذكرها في الكلام لأنّ ذكرها يؤدّي إلى اجتماع المعوّض وهو كان مع العوض وهو ما الزائدة، والجمع بين المعوّض والعوض غير جائز، ذا خبر كان المحذوفة، قومي: اسم إنّ منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة، وياء المتكلم المضاف إليه يجوز تسكينها، ويجوز فتحها، والفتح أفصح، وقد حركت في البيت بالفتح الأفصح، ولم يكن مناص من هذا التحرك لأجل المحافظة على الوزن، لم تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ: الضمير مفعول به مقدّم والضَّبْعُ فاعل مؤخّر والميم حرف دالّ على الجمع وحركت الميم للالتقاء الساكنين وكانت الحركة الضمّة بدل الكسرة لتناسب الضمّة قبلها، ولو وضعنا كسرة لوقعنا في ثقل أشدّ من ثقل التقاء الساكنين الذي نريد التخلص منه وهو الثقل الناشئ من الانتقال من الضمّ إلى الكسر، والضَّبْعُ بضمّ الباء في لغة قيس ويسكونها في لغة تميم، وهي في البيت بالضمّ.

(١) خفاف شاعر أيضاً، وندبة اسم أمّه، وكنيته أبو خراشة.

(٢) هذا البيت يشبه في معناه قول الشاعر:

إِنِّي لَمِنْ مَعْشَرِ أَفْنَى أَوَائِلِهِمْ      قِيلَ الْكُفَاةِ: أَلَا أَيْنَ الْحَامُونَا

قيل: فاعل مؤخّر للفعل أفنى وهو بمعنى قول وهو من إضافة المصدر لفاعله، والكُفَاةُ جمع الكُفْيِ وهو الشجاع المتكفي في سلاحه، لأنّه كَمَى نفسه يَكْمِيهَا أي أخفاها وسترها بالدرع، ألا أين الحامونا: وهم الدافعون، والالف للإطلاق، والجملة في محلّ نصب مفعول القول، وفي نسبة هذا البيت خلاف ويقال إنّهُ للمرقش الأصغر الشاعر المخضرم ربيعة بن سفيان بن سعد المتوفى نحو سنة ٥٠ هـ وهو ابن أخي المرقش الأكبر الشاعر المخضرم عوف بن سعد المتوفى نحو سنة ٧٥ هـ وعمّ طرقة بن العبد.

## ❖ فائدة:

«أَمْ أَنْتَ ذَا نَفَرٍ» أصله قبل التقديم والتأخير «افتخرت عليّ لأن كنتَ ذَا نَفَرٍ» ثم قدّمت العلة وهي «لأن كنتَ ذَا نَفَرٍ» على المعلول وهو «افتخرت عليّ» فأصبح التركيب «لأن كنتَ ذَا نَفَرٍ افتخرت عليّ»، ثم أُجري فيه ما ذكرنا فأصبح «أَمْ أَنْتَ ذَا نَفَرٍ» وقد حذف المعلول وهو جملة «افتخرت عليّ» الذي تعلّقت به اللام الجارة في العلة وهي «لأن كنتَ» من البيت لضرورة الشّعْر بعد تأخيرها، أمّا في قولنا «أَمْ أَنْتَ منطلقاً انطلقتُ» فإنّ المعلول «انطلقتُ» الذي تتعلّق به اللام الجارة في العلة «لأن كنتَ» لم يحذف من هذا القول بعد تأخيرها عن العلة لأنّه نثر والنثر لا ضرورة فيه.

❖ «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ» الفاء رابطة لجواب الشرط الذي هو جملة اسمية لأنّ تقديره «إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ شَرًّا فَجَزَاؤُهُمْ شَرٌّ».

❖ «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا وَإِنْ شَرًّا فَشَرًّا» تقديره «إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا فَهُمْ يُجْزَوْنَ خَيْرًا وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ شَرًّا فَهُمْ يُجْزَوْنَ شَرًّا» والفاء رابطة لجواب الشرط الذي هو جملة «فَهُمْ يُجْزَوْنَ» الاسمية، وخيراً وشراً الثانية كلّ منهما مفعول به ثانٍ للفعل المحذوف المبني للمجهول «يُجْزَوْنَ»، أمّا المفعول به الأول فقد أصبح واواً للجماعة تعرب نائباً للفاعل ، والأصل المبني للمعلوم «فَهُمْ يَجْزِيهِمْ خَيْرًا وَهُوَ يَجْزِيهِمْ شَرًّا».

❖ «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرٌّ فَشَرٌّ» تقديره «إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ شَرٌّ فَجَزَاؤُهُمْ شَرٌّ» فخيراً الأولى وشراً الأولى كلّ منهما اسم لكان نكرة سوّغ مجيئه اسماً لها تأخيرها الواجب وتقديم خبره عليه وكون خبره هذا شبه جملة جاراً ومجروراً، وخيراً الثانية وشراً الثانية خبر لمبتدأ محذوف تقديره جزاؤهم، والجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره في موضع جزم جواب الشرط، ولكونها اسمية اقترنت بالفاء الرابطة.

﴿ إِنَّ خَيْرٌ فَخِيرًا وَإِنْ شَرٌّ فَشَرًّا ﴾ تقديره «إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ فَهُمْ يُجْزَوْنَ خَيْرًا وَإِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ شَرٌّ فَهُمْ يُجْزَوْنَ شَرًّا» وقد أُعْرِبْنَا نَظَائِرَهُ.

﴿ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «الْتَمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ».

أَصْلُ الْكَلَامِ «الْتَمَسْ شَيْئًا وَلَوْ كَانَ الَّذِي تَلْتَمِسُهُ أَوْ الْمَلْتَمَسُ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ فَالْتَمَسَهُ» وَلَوْ: الْوَاوُ حَرْفٌ غَايَةٌ بِمَعْنَى حَتَّى أَوْ حَرْفٌ عَطْفٌ لِلْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ بَعْدَهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الطَّلَبِيَّةِ السَّابِقَةِ، لَوْ: حَرْفٌ شَرْطٌ غَيْرُ جَازِمٍ بِمَعْنَى «إِنْ» لَهُ فِعْلٌ شَرْطٌ وَجَوَابٌ شَرْطٌ لَيْسَا مَجْزُومَيْنِ وَلَا فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، فَالْتَمَسَهُ: الْفَاءُ رَابِطَةٌ لْجَوَابِ الشَّرْطِ لِأَنَّهُ طَلَبِيٌّ وَهُوَ جُمْلَةٌ «فَالْتَمَسَهُ» وَجَوَابُ الشَّرْطِ هَذَا مَحْذُوفٌ يَفْسِّرُهُ الْمَذْكُورُ وَهُوَ «الْتَمَسْ» شَيْئًا.

﴿ تَحْذِفُ نُونُ كَانَ وَصَلًا لَا وَقْفًا جَوَازًا لِتَخْفِيفِ ذَلِكَ لِضَعْفِ النُّونِ السَّاكِنَةِ بِسَبَبِ السَّكُونِ، وَهَذَا الْحَذْفُ مَشْرُوطٌ بِأَرْبَعَةِ أُمُورٍ أَوْضَحَهَا الشَّارِحُ.

﴿ قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (مِنْ الْآيَةِ ١٢٠ مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ).

أَيُّ سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ، وَالْإِعْرَابُ وَاضِحٌ.

﴿ قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ (مِنْ الْآيَةِ ٢٠ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ).

بَغِيًّا أَيُّ زَانِيَةً وَلَمْ يَقُلْ بَغِيَّةً مَعَ أَنَّهُ وَصَفَ الْمُؤَنَّثَ لَأَنَّ بَغِيًّا غَالِبٌ فِي النِّسَاءِ وَقَلَّمَا تَقُولُ الْعَرَبُ رَجُلٌ بَغِيٌّ، أَيُّ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِ عَلَامَةُ التَّائِيثِ فَتَرَكُوا التَّاءَ فِيهِ إِجْرَاءً لَهُ مَجْرَى طَالِقٍ وَحَائِضٍ وَعَاقِرٍ، أَوْ هُوَ فَعِيلٌ<sup>(١)</sup> بِمَعْنَى فَاعِلٍ فَتَرَكُوا التَّاءَ فِيهِ لِلْمُبَالَغَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾<sup>(٢)</sup> أَوْ لِمُوَافَقَةِ الْفَوَاصِلِ، أَوْ أَنَّ أَصْلَ بَغِيٍّ بَغْيٌ عَلَى وَزْنِ فَعُولٍ اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَكَانَتِ أَوَّلَاهُمَا سَاكِنَتَيْنِ فَتَقَلَّبَتِ يَاءٌ وَأُدْغِمَتِ فِي الْيَاءِ وَكَسَرَتِ الْغَيْنُ لِلْمُنَاسَبَةِ فَلَمَّا كَانَ بَزْنَةُ فَعُولٍ لَمْ تَلْحَقْهُ التَّاءُ كَمَا لَمْ تَلْحَقْ فِي امْرَأَةٍ صَبُورٍ وَشُكُورٍ.

(١) أَيُّ إِنَّ لَامَ الْكَلِمَةِ يَاءٌ لِأَنَّ الْفِعْلَ بَغَى يَبْغِي وَالْمَصْدَرُ بَغْيٌ.

(٢) مِنْ آيَةِ ٥٦ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ.

﴿ قال تعالى ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة﴾ (الآية ١ من سورة البينة).

المشركون: عبدة الأصنام، مُنْفَكُون: زائلون عما هم فيه، حتى تأتيهم البينة: أي حتى آتتهم البينة أي الحجة الواضحة وهي محمد صلى الله عليه وسلم.

من أهل: حال من واو الجماعة فاعل كفروا، والمشركين: معطوف على أهل، منفكين: خبر يكن، حتى تأتيهم: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى بالفتحة الظاهرة على الياء لخصتها، والضمير المتصل مفعول به مقدّم والميم حرف للجمع، والبينة فاعل مؤخر. والشاهد عدم جواز حذف النون من يكن لوجود حرف ساكن بعد نون يكن مما اقتضى تحريكها بالكسر لالتقاء الساكنين فقويت نون يكن بالحركة لذلك لم يحذفها لقوتها.

﴿ قال صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب «إن يكنه فلن تُسَلِّطَ عليه وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله».

إن يكنه: أي إن يكن ابنُ صَيَّادِ المَسِيحِ الدَّجَالِ، ويكون فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ابن صَيَّادِ والهاء ضمير متصل في موضع نصب خبر يكن وهو عائد إلى المَسِيحِ الدَّجَالِ، والفاء في الجملتين رابطة لجواب الشرط لأنّه جملة منفية، خير: اسم لا النافية للجنس مبنيّ على الفتح في موضع نصب، لك جار ومجرور، وفي قتله جار ومجرور آخر معه ضمير متّصل مضاف إليه، وإذا علّقنا أحدهما بخير المصدر المشتقّ عند الكوفيين كان الثاني متعلّقاً بمحذوف تقديره كائنٌ خبر لا النافية للجنس، وإذا لم نعلّق أحدهما بخير على اعتبار أنّ المصدر جامد عند البصريين فإنّ لك وفي قتله متعلّقان بمحذوفين هما خبران للا.

والشاهد عدم جواز حذف النون من يكنه لوجود ضمير متّصل بعد هذه النون.



## ❖ فائدة:

تأتي كان زائدة لا فاعل لها، كذلك تأتي أفعال آخر زائدة لا فاعل لها منها: قلما وكثرا وقصرما وطالما، ويرى الشيخ الأمير في حاشيته على شرح الشذور أن هذه الأربعة ليست أفعالا الآن، بل انسلخت عن الفعلية وصار كل منها حرف نفي بمنزلة ما النافية.

## السادس من المرفوعات: اسم أفعال المقاربة، وهي باعتبار معانيها على ثلاثة أقسام

### المتن

❖ ثم قلت: السادس اسم أفعال المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك لدنو الخبر، وعسى واخلولق وحرى لترجييه، وطفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهب وهلك للشروع فيه، ويكون خبرها مضارعا.

### الشرح

❖ وأقول: السادس من المرفوعات اسم الأفعال المذكورة، وهي تنقسم باعتبار معانيها إلى ثلاثة أقسام: ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر، وهي ثلاثة: كاد وكرب وأوشك، وما يدل على ترجي المتكلم للخبر، وهي ثلاثة أيضا: عسى وحرى واخلولق، وما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها، وهي كثيرة، ذكرت منها هنا سبعة، فكملت أفعال هذا الباب ثلاثة عشر، كما أن الأفعال في باب «كان» كذلك. فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا، ثم منه ما يقترب بأن منه ما يتجرد عنها كما يأتي تفصيله في باب المنصوبات، ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تنفرد بباب على حده، قال تعالى ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ﴾ ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ وقال الشاعر:

وقد جَعَلْتُ إذا ما قمتُ يثقلني ثوبي فانهضُ نهَضَ الشَّاربِ السَّكرِ  
وكنتُ أمشي على رجلين معتدلاً فصِرْتُ أمشي على أخرى من الشَّجَرِ  
وقال الآخر:

هَبَبْتُ ألومُ القلبَ في طاعة الهوى

وقال الآخر:

وطئنا ديارَ المعتدينَ فهَلَّكَتْ نفوسُهُمُ قبلَ الإمامَةِ تَزَهُقُ

وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع، وطَفِقَ أشهرها، وهي التي وقعت في التنزيل، وذلك في موضعين، أحدهما «وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ» أى شَرَعَا يَخِيطَانِ ورقة على أخرى كما تُخْصَفُ النِّعَالُ ليستترا بها، وقرأ أبو السَّمَالِ العدوي «وَطَفَقَا» بالفتح وهي لغة حكاها الأَخْفَشُ، وفيها لغة ثالثة «طَبِقَ» بباء مكسورة مكان الفاء، والثاني «فَطَفِقَ مَسْحًا» أى شَرَعَ يمسح بالسَّيْفِ سَوْقَهَا وأَعْنَقَهَا مَسْحًا: أى يقطعها قطعاً.

## الحاشية

### ❖ فوائد:

- (١) أفعال المقاربة تغليب اصطلاحى وإلا فأفعال الشروع أكثر، ولعلهم لاحظوا أن كاد أشهر، أو أنها أم الباب فغلبوا قسمها.
- (٢) أفعال المقاربة والرجاء والشروع كلها جامدة إلا كاد وأوشك فإنهما يصاغ منهما ماضٍ ومضارع، ويصاغ من أوشك فقط اسم فاعل يعمل عمل أوشك.
- (٣) أفعال الشروع كثيرة أنها ما بعضهم إلى نيّف وعشرين وذكر منها «قام» في قولنا «قام زيدٌ ينظّم الشعر».
- (٤) كاد: قيل إن نفيها إيجاب وإيجابها نفي، فإذا قلت «كاد زيدٌ أن يقوم» فإنّ

معناه قَارَبَ القيام ولم يقم، وإذا قلت «ما كاد زيدٌ أن يقوم» فإنَّ معناه قام لكن بعد مشقَّة، ولذا قال بعضهم ملغزاً:

أنحوي<sup>(١)</sup> هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود  
إذا استعملت في صورة النفي أثبتت وإن أوجبت قامت مقام جحود  
وقيل إنَّ كاد كسائر الأفعال نفيها نفي وإيجابها إيجاب لأنَّ معناها المقاربة، وإذا  
انتفتت المقاربة انتفى الفعل عقلاً.

\* قال الشارح «ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تنفرد  
بباب على حدة» أي لولا اختصاص خبرها بأحكام كالاقتران بأن وعدمه، وكونه  
مضارعاً فقط<sup>(٢)</sup>، وكونه رافعاً لضمير يعود إلى الاسم دائماً، وهي أحكام ليست  
لخبر كان وأخواتها، لم تنفرد بباب على حدة بل دخلت في باب كان.

\* قال تعالى ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِثْقَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ  
المِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ، الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا  
شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيئُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ (من الآية ٣٥ من سورة  
النور).

المشكاة: الكوة أو الطاقة غير النافذة لأنها حينئذ أجمع للنور فيكون النور فيها  
أقوى ممّا لو كانت نافذة، المصباح هو السراج أي الفتيلة الموقدة، الزجاجية هي  
القنديل وقد اجتمع القراء على ضمّ زاياها في الآية وقد يقال زجاجية وزجاجية بفتح  
الزاي وكسرهما، ومعنى «الزجاجية كأنها كوكب دري» أي الزجاجية كأنها والنور فيها

(١) الهمزة حرف نداء، نحويّ منادى منصوب لأنّه مضاف إلى اسم الإشارة، العصر بدل كلّ من هذا أو عطف  
بيان.

(٢) فقط أصلها قطّ والغاء فيها زائدة لتحسين اللفظ وهذه الغاء حرف مبنيّ على الفتح لا موضع له من  
الإعراب، ومثل هذا يقال في «فحسب» إذ أصلها حسب.

كوكب دريُّ أي مضيء، اللُّهُ نورُ السماوات؛ أي صاحب نور السماوات، وقيل المصدر «نور» بمعنى الفاعل أي مُنَوِّر السماوات، مَكْلٌ: مبتدأ، كمشكاة جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو الكاف اسم بمعنى مثل خبر المبتدأ ومشكاة مضاف إليه، فيها مصباحٌ: مصباحٌ مبتدأ وهو نكرة سوَّغ الابتداء بها تأخيرها وجوباً وتقديم خبرها عليها وكونه شبه جملة جاراً ومجروراً، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع جرٍّ صفة لمشكاة، لأنَّ الجمل بعد النكرات صفات، كوكب دريُّ: قرأ نافع وابن كثير وابن عامر ويعقوب وأبو جعفر وخلف والحسن وابن محيصن وحفص عن عاصم والأعمش في رواية «دُرِّيُّ» بضم الدال وتشديد الراء المكسورة وبالياء المشددة من غير همز، وهي القراءة المرسومة في المصحف، وهو يحتمل وجهين أحدهما أن يكون منسوباً إلى الدَّر أي اللؤلؤ وشبَّه به لصفائه وإضاءته، والثاني أن يكون أصله «دُرِّيُّ» بالهمز وهو من الدَّر أي دفع الظلمة بضوئه، ثم قلبت الهمزة ياء، وأدغمت في الياء قبلها. ويقول العرب «دُرِّيُّ» بكسر الدال وتشديد الراء المكسورة وبالياء المشددة بدون همز، وهو أيضاً من الدَّر أو هو منسوب إلى الدَّر

وقرأ أبو رجاء العطاردي ونصر بن عاصم «دُرِّيُّ» بفتح الدال وتشديد الراء المكسورة وبالياء المشددة بدون همز.

وقرأ قتادة والضحاك «دُرِّيُّ» بضم الدال وتخفيف الراء المكسورة وبالياء المخففة، وقرأ حمزة وعاصم في رواية أبي بكر بن عيَّاش «دُرِّيُّ» من الدَّر، وهي قراءة ضعيفة<sup>(١)</sup>.

وقرأ أبو عمرو بن العلاء والكسائي وعاصم في رواية «دُرِّيُّ» على وزن «فَعِيلٌ» من الدَّر.

وقرأ سعيد بن المسيَّب «دُرِّيُّ» بالهمزة مع فتح الدال وتشديد الراء المكسورة وهي قراءة غريبة.

---

(١) لأنه لا يكون وزن «فَعِيلٌ» في الكلام إلا أعجمياً.

يوقد من شجرة مباركة: قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء «تَوَقَّدَ» بتاء مفتوحة مع فتح الواو والدال وتشديد القاف المفتوحة على أنه فعل ماضٍ من تَوَقَّدَ يَتَوَقَّدُ مبني للمعلوم والفاعل ضمير يعود إلي المصباح.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر بن عياش وحمزة والكسائي وخلف والأعمش «تَوَقَّدَ» بضم التاء والدال وتخفيف القاف وفتحها على أنه فعل مضارع<sup>(١)</sup> مبني للمجهول وتاء المضارعة لتأنيث الزجاجة.

وقرأ شيبه ونافع وابن عامر وأبان عن عاصم وحفص عن عاصم «يُوقَدُ» بياء ودال مضمومتين مع تخفيف القاف المفتوحة على أنه فعل مضارع<sup>(٢)</sup> مبني للمجهول وياء المضارعة على معنى المصباح، وهذه القراءة هي المرسومة في المصحف.

وقرأ نصر بن عاصم وابن محيصن والحسن «تَوَقَّدَ» والأصل تَتَوَقَّدُ وحذفت إحدى التاءين لأن الأخرى تدلّ عليها والمقصود الزجاجة.

زيتونة: بدل كل من شجرة، لا شرقية: نعت لزيتونة، و«لا» ليست تحول بين النعت والمنعوت، يكاد زيتها يضيء: أي يقرب زيتها من الإضاءة بلا نار، ويكاد فعل مضارع للمقارنة، وجملة يكاد زيتها يضيء نعت لزيتونة لأن الجمل بعد النكرات صفات، ولو لم تمسسه نار: على تأنيث النار وقيل لا يعرف إلا هذه القراءة، وروي عن ابن عباس أنه قرأ يمسسه بالياء، قال المبرد: التذكير على أنه تأنيث غير حقيقي.

\* قال الشاعر<sup>(٣)</sup> يصف كبر سنّه:

وقد جَعَلْتُ إذا ما قَمْتُ يُثْقِلُنِي      ثوبِي فانهضُ نهْضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ  
وكنتُ أمشي على رجلين معتدلاً      فصِرْتُ أمشي على أخرى من الشَّجَرِ

(١) من أَوْقَدَ يُوَقِّدُ وتَوَقَّدَ.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) هو أبو حية النميري المتوفى في سنة ١٦٠هـ واسمه الهيثم بن الربيع، وقيل إنّه عمرو بن إحمر الشاعر المخضرم المتوفى في نحو سنة ٦٥هـ.

جعلتُ: فعل ماضٍ ناقص للشروع والتاء اسمه، قمت: الجملة فعل الشرط في موضع جرٍّ بإضافة اسم الشرط إذا إليها، وجواب الشرط الذي تَصَبَّ اسم الشرط في المحلِّ محذوف يدلُّ عليه جملة خبر الفعل الناقص جعلتُ، ويجوز أن تكون إذا لمجرّد الظرفية دون تضمّن لمعنى الشرط فلا تحتاج لجواب، ولعلّ هذا أولى وأحسن، لأنّ ما لا يحتاج إلى تقدير خير ممّا يحتاج إليه، أنهض: فعل مضارع ماضيه نَهَضَ وهو من باب فتح، ومصدره النَّهَضُ والنَّهْوضُ، ومصدر المِرَّة نَهَضَهُ، ومصدر الهيئة نَهَضَهُ، نَهَضَ الشَّارِب: من إضافة المصدر لفاعله، السَّكْر: بمعنى السَّكران الثَّمَل أي الذي هَدَّ السَّكْر قُوَاهُ، وهو صفة مشبَّهة فعلها سَكِرَ. على أخرى: أي على رجل ثالثة وهي العصا التي يتوكَّأ عليها. يثقلني ثوبي: فعل مضارع ونون وقاية ومفعول به مقدّم وفاعل مؤخّر ومضاف إليه، وهذا الإعراب حسب الظاهر، وفيه مخالفة للقاعدة القاضية بأنّ الفعل المضارع الواقع خبراً لجَعَلَ لابدّ أن يرفع ضميراً عائداً على اسم جعل، وهو في هذا البيت قد رفع اسماً ظاهراً وهو ثوب مضافاً إلى ضمير هو ياء المتكلم يعود إلى اسم جعل، وهذا كما ذكرنا لا يرضاه جمهور العلماء، ولو أنّ الشاعر جاء بالكلام على ما هو الموافق لما ارتضاه الجمهور من وجوب رفع خبر جعل لضمير يعود إلى اسمها لقال «وقد جعلتُ أثْقَلُ» فيكون الفعل المضارع الذي هو خبر جعل رافعاً لضمير يرجع إلى اسم جعل، وقد تخلص الجمهور من هذا الظاهر وحاولوا أن ينسجموا مع القاعدة فأولوا البيت الذي لا يسعهم رفضه لأنّ صاحبه ممّن يحتجّ بشعرهم بأن جعلوا فاعل «يثقلني» ضمير مستترٌ للمتكلم تقديره «أنا» يعود إلى التاء التي هي اسم جعل وذلك طبقاً للقاعدة وجعلوا «ثوبي» بدل اشتمال من الضمير المستتر، فإن قلت: كان يجب لو كان فاعل «يثقلني» ضميراً مستتراً للمتكلم تقديره «أنا» أن يقول «أثْقَلُ» لأنّ حرف المضارعة للمتكلم هو الهمزة، قلنا: إنّ أصل الكلام «وقد جعلتُ أثْقَلُ ثوبي» وذلك على أساس أنّ ثوبي في الأصل مفعول به، فلمّا أبدل «ثوبي» من الضمير المستتر في الفعل «أثْقَلُ» وهو الضمير «أنا» أو من التاء في «جعلت» لم يعد مفعولاً به، وجاز إعادة الضمير المستتر في أثْقَلُ على البدل وهو ثوبي لأنّه المقصود بالحكم، وبالتالي جاز تحويل الفعل أثْقَلُ إلى الفعل يثقل.

✽ قال الشاعر:

هَبَبْتُ أَلُومَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى      فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللُّومِ مَغْرِيَا  
فَلَجَّ: أي في الهوى، مغرياً: أي له على أن يزيد في الهوى ولا ينقص منه، هببتُ:  
فعل للشروع.

✽ قال الشاعر:

وطئنا ديار المعتدين فَهَلْهَلْتُ      نفوسُهُم قَبْلَ الإِمَاتَةِ تَزْهَقُ  
المعنى: إنهم من شدة خوفهم منّا أثناء اجتياحنا لديارهم كانت نفوسهم تزهق من  
شدة الخوف قبل أن نتولى قتلهم بالفعل، هلهلت: انفرد ابن هشام في شرح الشذور  
فقط بجعل هذا الفعل من أفعال الشروع، والنحاة جميعاً على أنّه فعل يدلّ على دنوّ  
الخبر أي على المقاربة، وابن هشام نفسه قال بهذا في غير شرح الشذور من كتبه،  
ولعلّ انفراده بما انفرد به في شرح الشذور وحده هو الذي جعله يقول في هذا  
الشرح عن «هَبَّ وَهَلْهَلَّ» إنهما أغرب أفعال الشروع، وفي الحقيقة أنّ أحداً لم يقل إنّ  
«هَبَّ» من أفعال المقاربة كما حدث من النحاة في «هلل»، فهبّ عندهم من أفعال  
الشروع، لكنّها في كونها كذلك غريبة كما ذكر ابن هشام. نفوسُهُم: الضمة على الميم  
للإشباع منعاً من كسر الوزن لو سكّنا الميم، وتكتب ضمة الإشباع أحياناً بواو بدون  
ألف فرقاً لها عن واو الجماعة، قبل: ظرف زمان متعلّق بتزهق، ومعنى تَزْهَقُ: تذهب  
بسرعة أي تهلك سريعاً، يقال: زَهَقَ يزْهَقُ من باب فتح يفتح زُهوْقاً، أي هَلَكاً، ويقال  
أيضاً زَهَقَ يزْهَقُ أي ضجر وهي عامية، وكلاهما فعل لازم، أمّا تَزْهَقُ فهو فعل  
مضارع مبنيّ للمجهول ونائب فاعله ينبغي أن يكون شبه جملة أو مصدراً متصرفاً  
لأنه فعل لازم ليس له مفعول به يمكن أن ينوب عن الفاعل.

✽ قال المصنّف: «هذان الفعلان أغرب أفعال الشروع وطفق أشهرها».

أي هَبَّ وَهَلْهَلَّ أندر أفعال الشروع في الاستعمال، وطفق أشهرها، وأفعل  
التفضيل أغرب وأشهر ليسا على بابهما.

﴿ قَالَ تَعَالَى ﴿وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ ﴾ (من الآية ٢٢ من سورة الأعراف، ومن الآية ١٢١ من سورة طه).

أي شرع آدم وحواء يلزقان ورقة على أخرى من أوراق الجنة كما تخاط وتلزع النعال وذلك ليستترا بهذه الأوراق، وطفق في الآية بكسر الفاء، يقال طفق يطفق من باب فرح يفرح والمصدر طَفَقٌ، وهو الأفصح وعليه القراءة المتواترة المشهورة ورسم المصحف وقرأ أبو السَّمَالِ العدوي هذه الآية وطفقا بفتح الفاء، يقال طَفَقَ يَطْفُقُ من باب ضرب يضرب والمصدر طَفُوقٌ، وهي لغة في طفق بكسر الفاء حكاها الأَخْفَشُ، وفي طَفِقَ بكسر الفاء لغة ثالثة هي طَبِقَ بكسر الباء والمضارع يَطْبِقُ من باب فرح يفرح والمصدر طَبَقٌ، ولم يسمع عن العرب طَبَقَ يَطْبِقُ من باب ضرب يضرب.

﴿ قَالَ تَعَالَى ﴿رُدُّوْهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ ﴾ (من الآية ٣٣ من سورة ص).

رُدُّوْهَا: أي الخيل، طفق مسحاً: أي شرع سليمان يمسح بالسيف سَوْقَهَا «جمع ساق والضمير يعود على الخيل» وأعناقها مسحاً، أي يقطع السوق والأعناق قطعاً، وخبر طفق هو جملة يمسح المحذوفة جوازاً لأنه دلّ عليها دليل وهو المفعول المطلق مسحاً.

## السابع: اسم الحروف العاملة عمل ليس، وهي أربعة

### المتن

﴿ ثم قلتُ: السابع اسم ما حُمِلَ على «ليس» وهي أربعة: «لات» في لغة الجميع، ولا تعمل إلا في الحين بكثرة أو الساعة أو الأوان بقلّة، ولا يجمع بين جزءيهما، والأكثر كون المحذوف اسمها نحو ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ و«ما» و«لا» النسافيتان في لغة الحجاز، و«إن» النافية في لغة أهل العالية، وشرط إعمالهنّ نفي الخبر، وتأخيرهنّ، وأن لا يليهنّ معمولهنّ وليس ظرفاً ولا مجروراً، وتنكير معمولي «لا» وأن لا يفترنّ



اسم «ما» بـإِن الزائدة، نحو ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ و: وَلَا وَزَّرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا.  
و«إِنْ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارَّكَ».

## الشرح

\* وأقول: السابغ من المرفوعات: اسم ما حُمِلَ في رفع الاسم ونصب الخبر على «ليس»، وهي أحرف أربعة نافية، وهي: ما ولا ولا ولا. فأما «ما» فإنها تعمل هذا العمل بأربعة شروط أحدها: أن يكون اسمها مقدماً وخبرها مؤخراً، والثاني: أن لا يقترن الاسم بـإِن الزائدة، والثالث: أن لا يقترن الخبر بـإِلَّا، والرابع: ألا يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً.

فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل سواء أكان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة، فالمعرفتان كقوله تعالى ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ والنكرتان كقوله تعالى ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ فأحد اسمها وحاجزين خبرها و«منكم» متعلق بمحذوف تقديره أعني، ويحتمل أن «أحدًا» فاعل «منكم» لاعتماده على النفي و«حاجزين» نعت له على لفظه.

فإن قلت: كيف يوصف الواحد بالجمع؟ وكيف يخبر به عنه؟

قلت: جوابهما أنه اسم عام، ولهذا جاء ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾، والمختلفان كقوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ولم يقع في القرآن إعمال «ما» صريحاً في غير هذه المواضع الثلاثة، على الاحتمال المذكور في الثاني، وإعمالها لغة أهل الحجاز، ولا يجيزونه في نحو قوله:

بني عُدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ، ولكن أنتم الخَرْفُ

لاقتران الاسم بـإِن، ولا في نحو قوله سبحانه ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾ لاقتران الخبر بـإِلَّا، ولا في نحو قولهم في المثل «ما مُسِرٌّ مَنْ

أَعْتَبَ» لتقدّم خبرها، ولا في نحو قوله:

وقالوا تَعَرَّفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ وما كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِيَّ أَنَا عَارِفٌ

لتقدّم معمول خبرها وليس بظرف ولا جارٍّ ومجرور

ولا يُعْمَلُهَا بنو تميم ولو استوفت الشروط الأربعة، بل يقولون «ما زيدٌ قائمٌ» وقرئ على لغتهم ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ﴿وَمَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ بالرفع، وقرئ أيضاً ﴿بِأُمَّهَاتِهِمْ﴾ بالجرّ بباء زائدة، وتحتل الحجازية والتميميّة خلافاً لأبي عليّ والزمخشري زعمًا أنّ الباء تختصّ بلغة النصب.

وأما «لا» فإنّها تعمل بالشروط المذكورة لما، إلّا شرط انتفاء اقتران «إنّ» بالاسم فلا حاجة له، لأنّ «إنّ» لا تُزَادُ بعد «لا» ويضاف إلى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله:

تَعَزَّ فَلَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا ` وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وربّما عَمِلَتْ فِي اسْمِ مَعْرِفَةٍ كقوله:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضِيٍّ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِرَانُ جِيرَانًا

وعلى ذلك قول المتنبي:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خُلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

وإعمال «لا» العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضاً، وأما بنو تميم فيهمّلونها ويوجبون تكريرها. وأما «إنّ» فتعمل بالشروط المذكورة، إلّا أنّ اقتران اسمها بإنّ ممنوع، فلا حاجة لاشتراط انتفائه، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة، قرأ سعيد بن جبیر ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ بتخفيف إنّ وكسرهما لالتقاء الساكنين ونصب عباداً على الخبرية، وأمّا لَكُمْ على أنّه صفة لعباداً، وفي نكرتين، سَمِعَ «إنّ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلّا بالعافية» وفي معرفتين، سَمِعَ «إنّ ذلك نافِعٌ ولا ضارٌّ». وإعمال إنّ هذه لغة أهل العالية.

وأما «لات» فإنَّها تعمل هذا العمل أيضاً، ولكنَّها تختصُّ عن أخواتها بأمرين أحدهما: أنَّها لا تعمل إلَّا في ثلاث كلمات، وهي «الحين» بكثرة، و«الساعة» و«الأوان» بقلة. والثاني: أنَّ اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب أن يكون المحذوفُ اسمها والمذكور خبرها، وقد يعكس، فالأول كقوله تعالى ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ﴾ الواو للحال، لا نافية بمعنى ليس، والتاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه كالتاء في رواية، أو لتأنيث الحرف، واسمها محذوف، وحين مناص خبرها ومضاف إليه، أي «فنادوا والحال أنَّه ليس الحين حين مناصٍ» أي فرار وتأخير، والثاني كقراءة بعضهم «ولات حين» بالرفع، أي: وليس حين مناص حيناً موجوداً لهم عند تناديهم ونزول ما نَزَلَ بهم من العذاب.

ومن إعمالها في «الساعة» قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم      والبغي مرتع مَبْتَغِيهِ وخيمُ

وفي «الأوان» قوله:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ      فأجبنا أن ليس حين بقاءٍ

وأصله ليس الحين أوان صلح، أو ليس الأوان أوان صلح، فحذف اسمها على القاعدة، وحذف ما أضيف إليه خبرها، وقد رُثِبَتْ، فبناه كما يبنى قبل وبعد، إلَّا أن أواناً شبيه بنزالٍ فبناه على الكسر ونَوَّته للضرورة.

## الحاشية

❖ قال الماتن «السَّابِع من المرفوعات اسمٌ ما حُمِلَ على ليس في المعنى وفي العمل، أي عَمِلَ عَمَلٌ ليس، وهو أربعة وتسمَّى المشبّهات بليس: لاتَ وتعمل عمل ليس في لغة الجميع، أي في لغة الحجازيين وأهل العالية معاً، ولا تعمل إلا في الحين بكثرة أو الساعة أو الأوان بقلّة، ولا يُجْمَعُ بين جزءيها أي بين اسمها وخبرها، والأكثر كون المحذوف اسمها نحو: ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾ وما ولا النافيتان وتعملان عمل ليس في لغة الحجاز فقط، وإنِ النافية وتعمل عمل ليس في لغة أهل العالية، أي أهل نجد، وشرط إعمال ما ولا وإنْ عمل ليس نفي الخبر، وتأخيرهُ، وأن لا يلي ما ولا وإنْ معمول الخبر وليس هذا المعمول ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وتنكير معمولي «لا» أي اسمها وخبرها، وأن لا يقترن اسمٌ ما بإنِ الزائدة، وأمثلة إعمال ما ولا وإنْ نحو: ما هذا بشراً، و: ولا وَزَرَ ممّا قضى الله واقياً، وإنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضارَكَ» اهـ بتصريف.

❖ تعمل ما النافية عمل ليس عند الحجازيين فقط بأربعة شروط أحدها أن يكون اسمها مقدّماً وخبرها مؤخّراً والثاني أن لا يقترن الاسم بإنِ الزائدة والثالث أن يكون الخبر منفيّاً أي أن لا يقترن بإلاً لأنّه إذا اقترن بإلاً انتقض النفي وتحول إلى إثبات، وبعبارة أخرى: لأنّه لو اقترن الخبر بإلاً تحول إلى خبر مثبت بدلاً من أن يكون خبراً منفيّاً كما هو شرط إعمال ما، والرابع ألا يلي ما النافية معمول الخبر مع كونه ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً فإذا كان معمول الخبر الذي وليها ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إعمال ما عمل ليس، فإذا استوفت ما النافية هذه الشروط الأربعة عملت عمل ليس سواء كان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة<sup>(١)</sup> والخبر نكرة.

---

(١) لا يتأتّى أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة لأنّه لا يسوغ الإخبار عن مجهول بمعروف لعدم فائدة ذلك.

\* قال الشارح «سواء أكان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين، أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة».

والصواب أن يكون بأَم لوجود همزة التسوية، أمّا «سواء كان» بدون هذه الهمزة فيقال معها «أو».

\* قال تعالى ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (من الآية ٤٧ من سورة الحاقة).

المعنى: ليس منكم أيها الناس أحدٌ مهما بلغت قوّته يحجز عقابنا عنه أي عن النبي، أي لا مانع لنا عن النبي من حيث العقاب، وعنه جار ومجرور متعلق بحاجزين، وأصله «عن عقابه» فالكلام على حذف مضاف، ومفعول حاجزين في المعنى جار ومجرور محذوف، أي حاجزين لنا، أحدٌ: اسم ما مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد<sup>(١)</sup> مرفوع محلاً وهو نكرة<sup>(٢)</sup>، حاجزين: خبر ما وهو نكرة أيضاً، فالشاهد في الآية كون اسم ما النافية العاملة عمل ليس وخبرها نكرتين، وهذا الإعراب عند الحجازيين، أمّا التميميون فيعربون «أحد» مبتدأ و«حاجزين» خبراً للمبتدأ، وجمع الخبر على معنى أحد ومعناه جمع، وجرّ بالياء على لفظ أحد المجرور بحرف الجرّ الزائد، ومنكم على الإعرابين جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقديره أعني، أو حال من أحد أصله صفة لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات، وحين تقدّمت الصفة على موصوفها الجامد النكرة انقلبت حالاً.

ويحتمل أن أحداً فاعلٌ سدّ مسدّ الخبر متعلّق منكم، وتقدير هذا المتعلّق: عانٍ بمعنى قاصدٍ لاعتماد عانٍ على النفي، وعليه ليست ما عاملة عمل ليس عند الفريقين، وتكون «حاجزين» نعتاً لأحد على لفظه لأنّ «أحد» مجرور لفظاً مرفوع محلاً على هذا الإعراب.

(١) من: حرف جرّ زائد لتأكيد النفي.

(٢) وقد سورّغ الابتداء بالنكرة عمومها إذ النكرة في سياق النفي تعمّ، بالإضافة إلى جرّها بحرف الجرّ الزائد.

فإذا اعترضت على هذا الإعراب الثاني بأنه يقتضي أن يوصف المفرد وهو «أحد» بالجمع وهو «حاجزين» وهو غير جائز، أو اعترضت على الإعراب قبله بأنه يقتضي أن يخبر عن المفرد وهو «أحد» بالجمع وهو «حاجزين» - بصرف النظر عن كون ما عاملة عمل ليس عند الحجازيين أو مهملّة عند التميميين - وهذا غير جائز أيضاً. فالجواب عن الاعتراضين هو أنّ «أحد» اسم عامّ - وقد جاء لفظ «أحد» في التنزيل عامّاً، قال تعالى ﴿لَا نَفَرَقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾<sup>(١)</sup>، ووجه عمومته في هذه الآية أنّ «بين» لا تضاف إلّا إلى متعدّد، فلمّا أُضيفت «بين» إلى «أحد» في الآية علم أنّ أحداً عامّاً، وهذا توجيه ابن هشام فيها، أمّا غيره فقد قدّر في الآية معطوفاً محذوفاً أي «بين أحدٍ وأحدٍ» وعليه فلا شاهد في الآية عنده على عموم أحد - وبعبارة أخرى أنّ أحداً مفرد لفظاً جمع في المعنى فوصفه بالجمع أو الإخبار عنه بالجمع منظور فيه لمعناه وليس للفظه كما أنّ النكرة إذا وقعت في سياق النفي عمّت.

✽ قال الشارح «والمختلفان - أي الاسم معرفة والخبر نكرة - كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٢)</sup>، ولم يقع في القرآن إعمال ما النافية عمل ليس صريحاً إلّا في ثلاث آيات منها الآيتان السابقتان على أحد الاحتمالين المذكورين في آية الحاكمة، أمّا الآية الثالثة فهي قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>. اهـ بتصرف.

✽ قال الشاعر:

بني عُدَانَةَ مَا إِنَّ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

إعمال ما النافية عمل ليس بالشروط الأربعة المعروفة لغة الحجازيين فقط، لذلك لا يجيز أهل الحجاز إعمال ما النافية عمل ليس في هذا البيت لاقتران اسم ما بيان الزائدة لغرض التوكيد.

(١) من الآية ٢٨٥ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ٢ من سورة المجادلة.

بني: منادى بحرف نداء محذوف والأصل يا بني وهو منصوب بالياء لأنه منادى مضاف وكان نصبه بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم لأن مفرده وهو ابن ليس علماً<sup>(١)</sup> ولا وصفاً، وحذفت النون من آخره للإضافة، غدانة: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي بالتاء إن كان المقصود منه أبو القبيلة أو العلمية والتأنيث اللفظي والمعنوي إن كان المقصود به القبيلة نفسها، ما: نافية<sup>(٢)</sup> مهملة، أنتم: الضمة على الميم للإشباع فيهما، لكن: حرف استدراك مخفف من لكن لا يعمل.

ومثل هذا الشاهد قول فروة بن مسيك المرادي:

وما إن طَبْنَا جُبْنَ ولكن منايانا ودَوَكَةُ آخِرِينَا

الطَبُّ هنا العلة والسبب، أي لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال والدولة عدًا، والأظهر أن معنى الطَبُّ في البيت العادة فيكون المعنى «فما عادتنا الجبن».

※ قال تعالى ﴿وما محمد إلا رسول﴾ (من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران).

لا يجيز أهل الحجاز إعمال ما النافية عمل ليس في هذه الآية لاقتران الخبر بإلّا ممّا يحوِّله إلى خبر مثبت إذ أصل الآية ما محمدٌ رسولاً على الإعمال عند الحجازيين بنفي الرسالة عن محمد والعيان بالله فلمّا دخلت إلّا على خبر ما حوِّلت المعنى إلى إثبات فبطل إعمال ما النافية عمل ليس عند الحجازيين، أمّا التميميون فيهملون ما ابتداءً والاستثناء مفرّغ ورسولٌ خبر المبتدأ محمدٌ، وإنّما كان الاستثناء مفرّغاً لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف إذ الأصل: وما محمدٌ شيءٌ إلّا رسولٌ.

(١) كما أنّ صورة مفرده قد تغيّرت بعد الجمع بسبب حذف الهمزة.

(٢) عند الحجازيين للسبب الذي ذكرناه وعند التميميين مطلقاً.

﴿وما أمرنا إلا واحدة﴾ (من الآية ٥٠ من سورة القمر).

لا يجيز أهل الحجاز إعمال ما النافية عمل ليس في هذه الآية لاقتران الخبر بالإلا مما يحوِّله إلى خبر مثبت، ومعنى الآية: وما أمرنا لشيء نريد وجوده إلا مرة واحدة كلمح بالبصر في السرعة وهي قولٌ كن فيوجد، وأصلها: ما أمرنا واحدة - والعياذ بالله - على الإعمال عند الحجازيين، فلما دخلت إلا على خبر ما حوِّلت المعنى من النفي إلى الإثبات فبطل إعمال ما النافية عمل ليس عند الحجازيين، أمّا التميميون فيهملون ما ابتداء، والاستثناء مفرغٌ واحدة خبر للمبتدأ أمرنا، وإنما كان الاستثناء مفرغاً لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف إذ الأصل: وما أمرنا شيء إلا واحدة، وأمرنا من إضافة المصدر لفاعله.

﴿ما مسيءٌ من أعتبَ: التميميون يلغون ما النافية أصلاً، ويعربون «مسيءٌ» مبتدأ و«من» الاسم الموصول فاعلاً سدّ مسدّ الخبر، أو من مبتدأ مؤخر وجوباً ومسيءٌ خبره مقدّم ولا عكس<sup>(١)</sup> لعدم جواز الإخبار عن النكرة المجهولة بمعرفة معلومة، أمّا الحجازيون فإنهم يلغونها هنا لاختلال أحد شروط إعمالها الأربعة، فقد اختلّ الترتيب فتقدّم الخبر على المبتدأ، والترتيب الأصلي الذي تعمل فيه ما النافية عمل ليس عند الحجازيين هو «ما من أعتبَ مسيئاً»، وتقدّم الخبر على المبتدأ في هذا المثل واجب لسببين، الأول: أنّ هذا مكلّ من أمثال العرب<sup>(٢)</sup>، والأمثال لا تنكّب، أي لا تُغيّر بل تبقى على صورتها الأصلية التي نطق بها العرب، وقد نطق العرب هذا المثل على ما أوردناه، والثاني: أنّ إعراب «مسيءٌ» مبتدأ وهي نكرة يؤدّي إلى جواز مجيء اسم ما النافية العاملة عمل ليس نكرة وخبره معرفة مما يعني الإخبار عن مجهول بمعروف وهو غير جائز كما أسلفنا، لذلك كان «مسيءٌ» خبراً مقدّماً وجوباً، وقد أدّى ذلك إلى اختلال الترتيب مما جعل الحجازيين يلغون إعمال ما النافية عمل ليس. والمعتب هو الذي عاد إلى مسرّتك بعد ما أساءك.

(١) المبتدأ يجوز أن يكون مشتقاً وجامداً في حين ينبغي أن يكون الخبر مشتقاً أو مؤوَّلاً بالمشتق.

(٢) مكلّ يجمع على أمثال، ومثال يجمع على أمثلة.



✽ قال الشاعر:

وقالوا تعرّفها المنازلَ من مِنّى وما كلّ مَنْ وَافَى مِنّى أنا عارفٌ

لا يجوز الحجازيون إعمال ما النافية عمل ليس في البيت لتقدّم معمول خبرها وكونه غير ظرف ولا جار ومجرور ومعنى البيت: اجتمع الشاعر بمحبوبته في الحج ثم فقدّها فجعل يتفقّدّها فقليل له تعرّفها بالمنازل من مِنّى فزعم أنّه لا يعرف كلّ من وافى مِنّى حتى يسأل عنها وذلك لأنّه لا يسأل إلّا من يعرفه ويعرفها. مِنّى: علم على مكان فهو مذكّر وهو لذلك مصروف فنوّن في البيت، وإذا كان علماً لأنثى فهو ممنوع من لصرف والتنوين للعلميّة والتأنيث.

✽ قال تعالى ﴿ما هذا بشراً﴾ (من الآية ٣١ من سورة يوسف).

ما هذا: أي يوسف، وتتمّة الآية (إنّ هذا إلّا ملكٌ كريمٌ) أي ما هذا إلّا ملك كريم لما حواه من الحسن الذي لا يكون عادة في البشر، وبشراً بالنصب هي القراءة المتواترة المرسومة في المصحف وهي لغة الحجازيين، ويجوز الرفع من حيث القاعدة على الابتداء والخبرية على إلغاء ما النافية وهي لغة تميم.

✽ قال تعالى: ﴿ما هنّ أمّهاتهم﴾ (من الآية ٢ من سورة المجادلة).

هذه هي القراءة المشهورة المرسومة في المصحف وهي لغة أهل الحجاز بإعمال ما النافية عمل ليس ونصب أمّهات بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنّها ممّا جمع بآلف وتاء على أنّها خبر ما العاملة وهي القراءة الأفضح لأنّها على لغة قريش التي نزل بها القرآن، وقرئ على لغة تميم وهي قراءة عاصم من السبعة في رواية المفضل عنه «ما هنّ أمّهاتهم» بالرفع على أنّهما مبتدأ وخبر على إلغاء ما النافية عندهم، وقرئ أيضاً «ما هنّ بأمهاتهم» بالجرّ بباء زائدة للتوكيد، وتحتّم «ما» على هذه القراءة الأخيرة أن تكون حجازيّة عاملة أو تميمية ملغاة لخفاء إعراب أمّهاتهم في المحلّ وهل هو الرفع على الإهمال أو النصب على الإعمال بسبب وجود حرف الجرّ الزائد،

وقال الفرّاء بالنصب في أمّاتهم على إعمال ما النافية عمل ليس على لغة الحجازيين وذكر أنّك «لما ألقيت منها الباء نصبت كما قال في سورة يوسف: ﴿ما هذا بشراً﴾، إنّما كانت في كلام أهل الحجاز ما هذا ببشرٍ فلما ألقيت الباء ترك فيها أثر سقوط الباء وهي في قراءة عبد الله: ما هنّ بأمّاتهم، وأهل نجد إذا ألّقوا الباء رفعوا فقالوا: ما هذا بشر، ما هنّ أمّاتهم»<sup>(١)</sup>، وتابع الفارسي والزمخشري الفرّاء وذهبوا إلى أنّ قراءة الباء الزائدة تختصّ بلغة النصب أي بلغة الإعمال عند أهل الحجاز، فقد رأيا أنّ الباء الزائدة لا تدخل إلّا على خبر ما العاملة عمل ليس فيقال ما محمدٌ بقائمٍ على إعمال ما، ولا تدخل على خبر المبتدأ، أو على خبر المبتدأ الواقع بعد ما المهمله فلا يقال محمدٌ بقائمٍ، ولا يقال ما محمدٌ بقائمٍ على إهمال ما.

\* يكون اسم لا النافية العاملة عمل ليس وخبرها نكرتين غالباً كقول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وزرٌ ممّا قضى الله واقياً

على الأرض: جار ومجرور متعلّق بمحذوف - تقديره كائنٌ - نعت (٢) لشيءٍ أو متعلّق بباقيها، ممّا: جار واسم موصول بمعنى الذي في محلّ جرّ، والجار والمجرور متعلّق بمحذوف - تقديره كائنٌ - نعت (٣) لوزرٍ أو متعلّق بواقياً

\* ذهب ابن هشام إلى أنّه ربّما عملت لا النافية عمل ليس في اسم معرفة وخبر نكرة، ورأى أنّ ذلك قليل، واحتجّ له بقول الشاعر (٤):

(١) الفرّاء، معاني القرآن ١٣٩:٣.

(٢) لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) لم ينسبه ابن هشام إلى قائل مع قيام المقتضي لذلك إذ المقام مقام احتجاج لإقامة قاعدة مما يعني على الأرجح أنّه لم يعرف قائله، ثم أتبعه في الشرح ببيتٍ صرّح بأنّه للمتنبّي، ومن المعروف أنّ هذا يستضاء ويستأنس بشعره ويُمثّل به فحسب لأنّه ليس من أهل زمن الاحتجاج، وقد قاس ابن هشام بيت المتنبي على البيت الذي سبقه كما هو واضح من عبارته ممّا يعني أنّه يرى أنّ البيت المقيس عليه حجة في إقامة القاعدة، ولا بأس عندي في ذلك لأنّ المعروف أنّ البيت مجهول القائل مما يحتجّ به لاحتمال أن يكون قائله من أهل الاحتجاج.

أنكرتُها بعدَ أعوامٍ مَضَيْنَ لها لا الدارَ داراً، ولا الجيرانَ جيراناً

أنكرتُها: أي الدارَ بعدَ: ظرف زمان منصوب عامله الفعل أنكرَ أي متعلّق بالفعل أنكرَ. ثم أردف قائلاً: إنّه جاء على<sup>(١)</sup> ذلك قول المتنبي:

إذا الجودُ لم يُرزَق خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

الجودُ: نائب فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسّره المذكور والتقدير «إذا لم يُرزَق الجودُ لم يُرزَق»، من الأذى: جار ومجرور متعلّق بخلاصاً المصدر المشتقّ عند الكوفيين، أو متعلّق بمحذوف صفة لخلاصاً المصدر الجامد عند البصريين، أي خلاصاً كائناً من الأذى، مكسوباً: اسم مفعول يرفع نائباً للفاعل، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، باقياً: اسم فاعل يرفع فاعلاً، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

\* إعمال لا النافية عمل ليس هو لغة أهل الحجاز فقط، أمّا بنو تميم فيهمّلونها ويوجبون تكريرها<sup>(٢)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. فالحجازيون يعملون لا النافية في هذه الآية عمل ليس، وخوفٌ اسم لا الأولى، وعليهم متعلّق بمحذوف خبرها، والتقدير «واقعاً لهم»، أمّا لا الثانية فإنّ اسمها هو الضمير «هم» وهو معرفة وهذا قليل، وخبرها جملة «يحزنون» في محلّ نصب.

\* **تعليق:** ذهب جمهور النحاة إلى منع أن يكون اسم لا النافية العاملة عمل ليس معرفة، وحكموا بأنّ ما جاء عن العرب الذين يصحّ الاحتجاج بكلامهم ممّا ظاهره ذلك نادر شاذّ يقبل لكنّه يحفظ ولا يقاس عليه، أو هو مؤوّل، وأنّ ما ورد عن لا يحتجّ بكلامهم كالمتنبي مثلاً خطأ.

(١) أي قيسَ وحملَ عليه فقيلَ مثله.

(٢) يقال: كَرَّ الفارسُ كَرّاً من باب قَتَلَ يَقْتُلُ، ومنه اشتقَّ تَكَرَّرَ الشيء وهو إعادته مراراً والاسم التَّكرار

(٣) من الآية ٦٣ من سورة يونس.

وقد أجاز ابن جنّي وابن الشّجري القياس على هذا وحملوا عليه كلّ ما أشبهه من كلام من لا يحتجّ بكلامهم، وذهبوا إلى أنّه قليل الورد في لغة العرب لا نادر وإن كان الأكثر الأشهر في كلامهم أن يكون اسم «لا» نكرة. وقد اضطربت كلمة ابن هشام في هذه المسألة، فهو في «شذور الذهب» يجري على مذهب ابن جنّي وابن الشّجري فيرى أنّ مجيء اسم «لا» معرفة قليل يقاس عليه، لا نادر شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه، وهو في «قطر الندى» يجري على أنّه نادر شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه، أو مؤوّل كما يقول الجمهور وابن هشام في اضطراب رأيه هذا تابع لاضطراب رأي ابن مالك في كتبه، فقد أجاز ابن مالك في كتابه «التسهيل» القياس على القليل الذي سمع من مجيء اسم «لا» معرفة، وحكم في «شرحه للكافية» بشذوذه وندرته وحفظه وعدم القياس عليه، أو تأوّل ما جاء عن العرب ممّا ظاهره ذلك.

ويرى المعلق الشيخ محمد محي الدين أنّ ابن مالك لم يضطرب رأيه في هذا الموضوع، بل كان كلامه في عامّة كتبه على أنّ مجيء اسم «لا» النافية العاملة عمل ليس معرفة نادر شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه، ومع هذا فإنّا - على حدّ قول المعلق - نرجّح أنّه ليس بشاذّ ونادر يحفظ ولا يقاس عليه، بل هو قليل يجوز القياس عليه على ما هو مذهب ابن جنّي وابن الشّجري، وقد ارتضى أبو حيّان الأندلسي هذا من بعدهما، ويدلّ لذلك - كما يقول المعلق - أنّه قد جاء الاسم معرفة في جملة صالحة من أشعار من يحتجّ بهم، من ذلك - بالإضافة إلى ما ذكره ابن هشام في شرح الشذور - قول النابغة الجعدي<sup>(١)</sup> الذي يجتجّ به:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغياً      سواها ولا عن حبّها مترخياً

\* تعمل «إنّ» النافية عمل ليس بالشروط الأربعة المقرّرة لما النافية، إلّا أنّ اقتران اسمها بإن الزائدة ممتنع، لأنّه لا يجتمع في العادة «إنّ» النافية مع «إن» الزائدة بعدها، لذلك لا حاجة لاشتراط انتفاءه.

(١) هو قيس بن عبد الله المرقى نحو عام ٥٠ هـ وهو شاعر مخضرم شهد الجاهلية والإسلام.

﴿ قَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ (١) مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ﴾ (من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف).

هذه هي القراءة المتواترة المرسومة في المصحف، وقرأ سعيد بن جبير ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ (٢) مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ﴿بِتَخْفِيفٍ﴾ «إِنْ» وكسر نونها لالتقاء الساكنين ونصب عباداً على أنها خبر إن النافية العاملة عمل ليس ونصب أمثالكم على أنه (٣) صفة لعباداً، وهي قراءة شاذة.

﴿ قَالَ الْمُعَلِّقُ «الْكِسَائِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَأَبُو عَلِيٍّ وَأَبُو الْفَتْحِ».

المراد بابي بكر أبو بكر الأنباري النحوي الكوفي، وبأبي عليّ أبو عليّ الفارسي النحوي البغدادي، وبأبي الفتح، أبو الفتح بن جنيّ النحوي الموصلّي البغدادي، أمّا السّهيلي فهو نحويّ أندلسي.

﴿ سَمِعَ عَنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ (٤) قَوْلَهُمْ «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ».

هذا شاهد على أن «إِنْ» النافية تعمل عمل ليس في نكرتين، بالعافية: جار ومجرور متعلّق باسم التفضيل المشتقّ «خيراً»، والاستثناء مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف، والتقدير «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ بِشَيْءٍ (٥) إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»، من أحد: جار ومجرور بشيء جار ومجرور، وكلاهما متعلّقان بخيراً.

﴿ وَسَمِعَ عَنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ «إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ».

---

(١) تَدْعُونَ، أي تعبدون، والمعنى على قراءة ابن جبير: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا أمثالكم فعبدتموهم لكنتم مخطئين ضالّين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك، أمّا المعنى على القراءة المشهورة فواضح.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) على التأويل بمشتق أي مماثلين لكم.

(٤) العالِيَةُ ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكة.

(٥) بشيء: أي بمالٍ أو ولدٍ أو جاه.

ساق ابن هشام هذا المسموع دليلاً على أن «إن» النافية تعمل عمل ليس في معرفتين، ومن الواضح أن اسمها هو «ذلك» واسم الإشارة معرفة، ولكن الخبر وهو الاسم النكرة «نافع» المضاف إلى المعرفة التي هي ضمير الكاف ليس - فيما أعلم - معرفة لأن هذه الإضافة هي من قبيل الإضافة اللفظية غير المحضة التي يكون المضاف فيها وصفاً مشتقاً والمضاف إليه معمولاً له، وهي - كما هو معروف - لا تكسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً بل تكسبه تخفيفاً بحذف التنوين منه، وهذه الإضافة اللفظية في نافع وفي ضارك هي من إضافة اسم الفاعل لمفعوله، على أنه يمكن التماس قدر من التخصيص في المضاف على اعتبار أن نافع وكذلك ضارك أخص من نافعكم وضاركم أو نافع الناس وضارهم، والتخصيص نوع تعريف، وبهذا يستقيم تمثيل الشارح.

\* تعمل لات عمل ليس عند الحجازيين وأهل العالية - أي التميميين - معاً، وتختلف شروط إعمالها هذا العمل عن شروط إعمال أخواتها ما، ولا، وإن النافيات عمل ليس عدداً ونوعاً، فشروط إعمال لات اثنان، أحدهما: أنها لا تعمل إلا في ثلاث كلمات هي ظروف زمان، والثاني: أن اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب حذف اسمها وإبقاء خبرها، والعكس قليل.

\* قال تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (من الآية ٣ من سور ص).

قَرْن: أي أمة من الأمم الماضية، فنادوا: أي نادوا أصحابهم ليغيثوهم حين نزل العذاب بهم، ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ: أي والحال أنه ليس الحين حين فرارهم من العذاب وتأخيرهم له، وهذه الآية شاهد على حذف اسم لات وذكر خبرها وهو الغالب، وهي القراءة المتواترة الموجودة في المصحف.

وقرأ عبد الله بن عمر «ولات حين» بالرفع، وهي قراءة شاذة، أي: وليس حين مناصٍ أي فرار حيناً موجوداً لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب، وهذه القراءة شاهد على أنه يقل أن يكون المحذوف خبر لات والمذكور اسمها.

وَقَرَأَ أَيْضاً شَذُوذاً «وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ» بِخَفْضِ «حِينَ» فزعم الفراء أن «لات» تستعمل حرف جرّ للحين خاصة كمذ ومنذ.

كم: خبريّة بمعنى كثير، وهي مفعول به مقدّم وجوباً لأهلكنا المتعدّي لأن كم لها الصدارة سواء كانت استفهامية أو خبريّة، من قرن: تمييز لكم الخبريّة مجرور بمن، وتقدير الآية: كم من قرنٍ أهلكنا من قبلهم، ومن قبلهم: جار ومجرور متعلّق بأهلكنا، والهاء ضمير مضاف إليه، والميم حرف دالّ على الجمع، فنادوا: الفاء حرف عطف وجملة فنادوا معطوفة على جملة أهلكنا، ولات حين مناص: الواو واو الحال، وجملة لات واسمها وخبرها، أو شبه الجملة الجار والمجرور «لات حين» في محلّ نصب حال من فاعل نادوا وهو واو الجماعة، والفعل نادوا هو عامل النصب في الحال.

\* التاء في لات حرف زائد للمبالغة في تأكيد النفي المفهوم من حرف «لا» النافية، ويجوز أن تكون التاء حرفاً زائداً لتأنيث حرف لا النافية، فتكون لات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث الساكنة، ثم حرّكت التاء للفرق بين لاحقها الحرف ولاحقها الفعل، وليس تحريكها لالتقاء الساكنين «الألف وتاء التأنيث الساكنة» بدليل: رُبَّتْ وَكُمَّتِ اللَّتَيْنِ حرّكت فيهما تاء التأنيث الساكنة مع تحريك ما قبلها، وقد حرّكت التاء بالفتح في لات وَرُبَّتْ وَكُمَّتِ لَأَنَّهُ أَخَفَّ الحركات.

\* راوية<sup>(١)</sup>، علامة<sup>(٢)</sup>: تستعملان في المذكّر، لكن التاء فيهما ليست تاء التأنيث المتحركة كالتاء في معاوية وحمزة، وإنّما هي حرف زائد للمبالغة في تأكيد الإثبات، أي لتوكيد الرواية والعلم مع المبالغة فيهما.

\* قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

نَدِمَ الْبِغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٍ      وَالْبَغْيُ مَرَّتَعٌ مَبْتَغِيهِ وَخِيمُ

(١) يقال رَوَى الشَّعْرَ يروي رواية فهو راوٍ والجمع رُوَاةٌ، وراوية: أي كثير الرواية للحديث.

(٢) أصلها عَلَامٌ صيغة مبالغة لعَالِمٍ، وجمعه عَلَامُونَ، وهذا الجمع أيضاً جَمْعٌ لِعَلَامَةٍ.

(٣) قيل إنّهُ محمد بن عيسى بن طلحة بن عبد الله التَّيْمِيّ.

مَنْدَم: مصدر ميمي فعله نَدِمَ والمصدر المعتاد نَدَمٌ، مرتفع: مكان ترتع فيه الدَّوَابُّ وتأكُل، وهو ظرف مكان من رَتَعَ يَرْتَعُ من باب فتح يفتح والمصدر رَتَعٌ، كما أن مَلَهَى ظرف مكان من لَهَا يَلْهُو من باب نصر ينصر والمصدر لَهْوٌ، مبتغيه: أي قاصد البغي وهو من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، ومبتغي اسم فاعل فعله ابْتَغَى يَبْتَغِي، وخيم: أي ردى الطَّعم. وهذا البيت من شواهد إعمال لات في لفظ السَّاعة على قَلَّة، واسم لات محذوف تقديره: الحين أو الساعة أو الأوان. والجملة من لات واسمها وخبرها في موضع نصب حال من البغاة، وعامل النصب في الحال الفعل نَدِمَ، والواو في «ولات» واو الحال.

### ※ فائدة:

للنَّحاة في إعمال لات رأيان، أحدهما أنَّها لا تعمل اطراداً إلا في لفظ الحين وهو رأي سيبويه وجماعة تابعوه، وعدَّوا ما ورد من غير ذلك قليلاً شاذّاً يحفظ ولا يقاس عليه، والثاني أنَّها تعمل فيه وفيما رَادَفَهُ من السَّاعة والأوان ونحوهما باطراد.

※ وَلْتَعْرِفَنَّ خَلَاتُكَ مَشْمُولَةً وَلْتَنْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةً مَنْدَمٌ

هذا البيت من شواهد إعمال لات في لفظ السَّاعة، وهو مما يحتج به، أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد، خلائق: ممنوع من الصرف لأنه من صيغ منتهى الجموع لأنَّ بعد ألف تكسيرة حرفين، والمفرد خليقة وهي الخُلُق والطَّبع، ونون في البيت للضرورة الشعرية، ومعنى «خلائقاً مشمولاً» أي مخلوقات مشؤومة متَّصفة بالأخلاق السيئة.

※ قال الشاعر (١):

(١) هو أبو زيد الطَّائي، لم يزل به الوليد بن عقبة بن أبي معيط - وكان صديقاً له ونديماً - حتى أسلم وكان

نصرانياً، وهذا البيت من قصيدة أولها قوله:

خَبَّرْتُنَا الرُّكْبَانُ أَنَّ قَدْ فَرِحْتُمْ  
ولعمري لعارُها كان أدنى

وَقَفَرْتُمْ بِضَرَبَةِ الْمَكَاءِ  
لَكُمْ مِنْ ثَقَى وَحُسْنِ وفاءٍ

لَعَارُهَا: اللُّمَّ لام الابتداء، لعمري: اللُّمَّ لام القسم.



## طلبوا صلحًا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاءٍ

هذا البيت من شواهد إعمال لات في لفظ الأوان على قلة، صلحًا: من إضافة المصدر لمفعوله، واسم لات محذوف تقديره الأوان، أوانٍ: خبر لات مبني على الكسر لشبهه بوزن نزال في موضع نصب، ونون لأجل الضرورية الشعرية، وجملة لات واسمها المحذوف وخبرها في موضع نصب حال من واو الجماعة فاعل طلبوا، والفعل طلبوا عامل النصب في الحال، والواو في ولات واو الحال، وجملة أجبنا معطوفة على جملة طلبوا، أن ليس حين بقاءٍ: اسم ليس محذوف تقديره حين، وأن حرف تفسير لمعنى أجبنا، أي ما بعد أن يفسر ما قبلها، فجملة «ليس حين بقاءٍ» تفسيرية لا محل لها من الإعراب، ويجوز أن تكون أن مخففة من أن واسمها ضمير الشأن وجملة «ليس حين بقاءٍ» في محل رفع خبرها والجملة كاملة في موضع نصب مفعول به ثانٍ لأجبنا في المعنى على تقدير فأجبناهم بأنه ليس حين بقاء، لأن الفعل أجبنا متعدّد لمفعول واحد بنفسه وللمفعول الثاني بحرف الجر، والشطر الثاني من البيت معطوف على الشطر الأول بالفاء.

أما «لات أوانٍ» فإنّ الشارح يرى أنّ أصلها «ليس حين أوانٍ صلحٍ»، وفي هذا إشارة إلى أنّ المحذوف هو «الحين» كما هو الكثير الغالب لا الأوان، أو الأصل «ليس الأوان أوانٍ صلحٍ» فالمحذوف هو «الأوان» على قلة كما هو الشاهد، فحذف الشاعر اسم لات على القاعدة الغالبة، وحذف من اللفظ ما أضيف إليه خبر لات وهو «صلحٍ» وقد رتبوت المحذوف في المعنى فبني أوانٍ على الضمّ كما يبنى قبل وبعد على الضمّ، لأنّ المضاف إليه محذوف لفظاً منويّ معنى، إذ تقديره مثلاً في قوله تعالى ﴿اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾<sup>(١)</sup>، «من قبل الغلب ومن بعده»، إلا أنّ «أوان» شبيه بنزالٍ وحذامٍ في الوزن فبناه على الكسر مثلهما<sup>(٢)</sup> ثم نوّنه للضرورة الشعرية.

(١) من آية ٤ من سورة الروم.

(٢) أمّا قبل وبعد فلا تشبه نزالٍ وحذامٍ لذلك لم تبني على الكسر بل بُنيت على الضمّ.

## \* فائدة:

ذهب السيرافي والمبرد - بناء على أنَّ لَاتَ في البيت السابق عاملة عمل ليس - إلى أن قول الشاعر «أوانٍ» مبني على الكسر لشبهه في الوزن بنَزَالٍ، فالكسرة عندهما كما هو واضح ليست كسرة إعراب بل هي كسرة بناء، ويجوز عندهما أيضاً أن تكون الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين وهما ألف «أوانٍ» الساكنة ونون «أوانٍ» المبنية على السكون على ما هو الأصل في المبنيات، أمَّا التنوين في «أوانٍ» فإنه ليس تنوين التمكين الذي يكون في آخر الاسم المتمكن أي الاسم المعرب بالضمَّة والفتحة والكسرة، ولكنه إمَّا تنوين العوض عن جملة محذوفة كالتنوين الذي يلحق «إذُ» المبنية على السكون عند حذف الجملة التي تضاف «إذُ» إليها كما في قوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾<sup>(١)</sup>، وإمَّا تنوين الضرورة الشعرية الذي يلحق بعض المبنيات، وأصل الكلام على أن التنوين تنوين العوض هو «ولات الأوان أوان طلبوا صلحنا» فأوان مضاف والجملة الفعلية مضاف إليه، فحذفت هذه الجملة ثم بني أوان إمَّا على السكون كما هو الأصل في المبنيات وإمَّا على الكسر لشبهه في الوزن بنَزَالٍ، ثم أتى بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة، فإن قَدَّرْتَ بناءه على السكون فإنَّما حرَّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين.

وكون هذا التنوين تنوين العوض هو أيضاً اختيار الزمخشري، وكونه تنوين الضرورة الشعرية هو ما اختاره ابن هشام في كتابه مغني اللبيب وصرَّح به في شرح الشذور وتبعه عليه الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك.

وزعم الفراء أن «لات» في هذا البيت ونحوه حرف جرّ، والكسرة على نون «أوانٍ» هي كسرة الإعراب كالكسرة على دال زيدٍ في قولك «مررت بزيدٍ» والتنوين

---

(١) الآية ٤ من سورة الزلزلة، والأصل ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ وأخرجت الأرض أثقالها \* وقال الإنسان ما لها \* يومئذ - زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وأخرجت أثقالها وقال الإنسان مالها- تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا.

هو تنوين التمكن الذي يلحق الأسماء المعربة المصروفة للفرق بينها وبين الأسماء المعربة الممنوعة من الصرف، ولات هي التي أحدثت هذه الكسرة لأنها حرف جرّ.

## الثامن من المرفوعات: خبر إن وأخواتها

### المتن

﴿ثم قلت: الثامن خبر إن وأخواتها: أن ولكن وكأن وليت ولعل، نحو ﴿إن الساعة آتية﴾ ولا يجوز تقدّمه مطلقاً، ولا توسطه إلا إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو ﴿إن في ذلك لعبرة﴾ ﴿إن لدينا أنكالا﴾.

### الشرح

﴿وأقول: الثامن من المرفوعات خبر إن وأخواتها الخمسة فإنّهن يدخلن على المبتدأ والخبر، فينصبن المبتدأ كما سيأتي في باب المنصوبات ويسمى اسمها ويرفعن خبره كما نذكره الآن ويسمى خبرها، نحو ﴿إن الساعة آتية﴾ ﴿اعلموا أن الله شديد العقاب﴾ ﴿كانهم خشب مُسندة﴾ ﴿لعل الساعة قريب﴾. ولا تتقدّم أخبارهنّ عليهنّ مطلقاً، وقد أشار إلى ذلك الشيخ شرف الدين ابن عثيمين حيث قال:

كأنّي من أخبار إن ولم يُجزَّ له أحد في النحو أن يتقدّم  
عسى حرف جرّ من نداء يجرنى إليك، فإنّي من وصالك مُعدّما

ولا على أسمائهنّ، فإنّ الحروف محمولة في الأعمال على الأفعال، فلكونها فرعاً في العمل لا يليق التوسّع في معمولاتها بالتقديم والتأخير، اللهم إلا إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز توسطه بينها وبين أسمائها، كقوله تعالى ﴿إن لدينا أنكالا﴾ ﴿إن في ذلك لعبرة لمن يخشى﴾ وفي الحديث «إن في الصلاة لشغل» و«إن من الشعر لحكماً» ويروى «لحكمة» فأما تقديمه عليها فلا سبيل إلى جوازه، لا تقول «في الدار إن زيدا».

## الحاشية

\* «ولا يجوز تقدّمه مطلقاً، ولا توسطه إلا إن كان ظرفاً أو مجروراً».

أي لا يجوز تقدّم خبر إنّ وأخواتها على إنّ وأخواتها مطلقاً: أي سواء كان الخبر ظرفاً للزمان أو ظرفاً للمكان أو جاراً ومجروراً أو مفرداً أو جملة اسمية أو جملة فعلية، ولا يجوز أيضاً توسط الخبر بين إنّ وأخواتها وبين اسمهنّ إلا إن كان هذا الخبر ظرفاً بنوعيه أو جاراً ومجروراً.

\* قال تعالى ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾ (من الآية ١٥ من سورة طه).

آتية: اسم فاعل للمؤنثة، وللمذكّر آتٍ، واسم الفاعل يرفع فاعلاً، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي:

\* قال تعالى ﴿اعلموا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (من الآية ٩٨ من سورة المائدة، ومن الآية ١٩٦ من سورة البقرة).

أَنَّ واسمها وخبرها في موضع نصب حلّت محلّ مفعولي اعلموا.

\* قال تعالى ﴿كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مُّسْنَدَةٌ﴾ (من الآية ٤ من سورة المنافقين).

مسندة: اسم مفعول للمؤنثة، وللمذكّر بدون هاء، واسم المفعول يرفع نائباً للفاعل وهو ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، والقراءة المتواترة المرسومة في المصحف هي «خُشْبٌ» وقرئ شذوذاً «خُشْبٌ»، والمعنى: كأنّ المنافقين من عظم أجسامهم وتركهم التفهّم خشب<sup>(١)</sup> ممّالة إلى الجدران

\* قال تعالى ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (من الآية ١٧ من سورة الشورى).

---

(١) الخَشْبَةُ: هي ما غلظ من العيدان، والجمع خَشَبٌ وخُشْبٌ وخُشْبَانٌ، ولم يسمع أخشاب، وهو الجمع السائر على السنة الناس.

ذَكَرَ خبر لعلّ لأنّ الساعة بمعنى الوقت وهو مذكّر، ولو كانت الساعة على وجهها لقليل قريبة لأنّ فعيل في الآيّة بمعنى فاعل فيُقْصَلُ فيه بين المذكر والمؤنث بالتاء.

### ✽ فائدة:

يقال رجل جريح ويقال امرأة جريح لأنّ فعيلاً الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث هو فعيل بمعنى مفعول ويشترط لاستوائهما فيه أن يُذكَرَ معه الاسم المؤنث ليمنع التباسه بالمذكر كقول عمر بن أبي ربيعة «..إنّ لله درّها من قتيل» أمّا إذا لم يُذكَرَ معه الاسم المؤنث فيجب الفرق بينه وبين المذكر بالتاء فتقول: مررت بقتيلة ومررت بجريحة، أمّا فعيل بمعنى فاعل فالتاء تأتي فيه فاصلة بين المذكر والمؤنث حتماً كما ذكرنا في قريب في الآية السابقة، ونحو جميلة وطويلة ورحيمة أيضاً.

✽ قال الشيخ شرف الدين بن عَنَيْن يمدح الملك العادل الأيوبي في دمشق:

كأنّي من أخبار إنّ ولم يُجَزْ . له أحدٌ في النحو أن يتقدّم  
عسى حرف جرٍّ من نداءك يجرنّي إليك، فإنّي من وصالك مُعدّما

في البيت الأول إشارة واضحة إلى عدم جواز تقدّم خبر إنّ وأخواتها، ولم يُجَزْ: الواو حرف عطف، من نداءك: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كأنّ حال من «حرف جرٍّ» لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد المعارف<sup>(١)</sup> أحوال، والكاف مضاف إليه وإضافة ندى إلى الكاف من إضافة المصدر لفاعله، وصالك: الكاف مضاف إليه والإضافة بين المضاف<sup>(٢)</sup> والمضاف إليه هي من إضافة المصدر لفاعله، أي من وصالك لي.

(١) حرف: نكرة أضيفت إلى نكرة فاكتسبت بالإضافة المعنوية المحضة التخصيص والتخصيص نوع تعريف.  
(٢) يجوز أن نقول أيضاً «والإضافة بين المضاف وبين المضاف إليه» ولكن الاستغناء عن بين الثانية أفضل فإنّ من اللغويين من لا يجوز تكرارها إلا في الضمائر نحو: بيني وبينك.

﴿ قال الشَّارِحُ «فإنَّ الحروفَ محمولة في الإعمال على الأفعال، فلكونها فرعاً في العمل لا يليق التوسُّعُ في معمولاتها بالتقديم والتأخير اللهمَّ إلاَّ إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز توسُّطُه بينها وبين أسمائها».

فإنَّ الحروف: أي لأنَّ الحروف وهي إنَّ وأخواتها، محمولة في الإعمال على الأفعال: فهي لذلك تسمَّى الحروف المشبَّهة بالفعل أي في العمل، فإنَّ زياداً قائمٌ كقولنا: ضَرَبَ محمدٌ عليّاً، في العمل. فلكونها فرعاً في العمل: أي فلكونها فرعاً عن الأفعال في العمل لا يليق التوسُّعُ في معمولاتها بالتقديم والتأخير في حين يليق التوسُّعُ في معمولات الفعل بالتقديم والتأخير لأنَّ الفعل أصل في العمل.

﴿ قال تعالى ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ (من الآية ١٢ من سورة المزمل).

لدى<sup>(١)</sup> ظرف مكان معرب منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعدّر وعند إضافته إلى الضمير كما في الآية يبني على السكون في محلّ نصب، وهو في هذا يعامل معاملة الفعل<sup>(٢)</sup> «رَمَى» تماماً، ولدينا: متعلّق بمحذوف خبر إنَّ مقدّم، ولدى مضاف ونا مضاف إليه، أنكالا: اسم إنَّ موخّر، والأنكال هي القيود الثقّال، جمع نِكل بكسر النون.

﴿ قال تعالى ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن يَخْشَى﴾ (من الآية ٢٦ من سورة النازعات).

العِبْرَة: هي الاسم من الاعتبار وجمعها عِبَرٌ، والعِبْرَة لفظ جامد أي غير مشتق، واللّام الأولى المفتوحة هي لام الابتداء المزلحقة<sup>(٣)</sup> التي تفيد التوكيد، واللّام الثانية

(١) أمّا لَدُنْ فهي ظرف مكان مبنيّ على السكون في محلّ نصب عند الأكثرين، وقليل من يعربها بالحركات الظاهرة.

(٢) يحمل لَدَى الظرف على رَمَى الفعل عند إسناذه إلى ضمير «نا» فتقلب ألفه ياء وتبني على السكون.

(٣) زحلقّت اللّام من بداية الآية حتى لا يجمع مؤكّدان معاً في مكان واحد.

المكسورة حرف جرّ دَخَلَ على الاسم الموصول مَنْ وهو بمعنى الذي، لِمَنْ: الجار والمجرور متعلّق بمحذوف تقديره «كائنة» نعت للنكرة عبرةً لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات، ولا يتعلّق الجار والمجرور بـ «عبرة» تعلّقاً مباشراً لجموده، وأشباه الجمل لا تتعلّق بالجوامد.

﴿ قال صلى الله عليه وسلم: «إنّ في الصلاة لشُغلاً».

لشُغلاً: أي بالله وخدمته عن أمور الدنيا، واللّام لام الابتداء المزحلقة.

﴿ قال صلى الله عليه وسلم: «إنّ من الشّعْر لحُكماً».

ويروى «لِحِكْمَةً» وهما بمعنى واحد.

﴿ تقديم خبر إنّ وأخواتها على إنّ وأخواتها لا سبيل إلى جوازه مطلقاً ولو كان هذا الخبر ظرفاً بنوعيه أو جاراً ومجروراً، فلا تقول: في الدار إنّ زيداً، ولا تقول: عندنا إنّ زيداً، ونحو ذلك، ويجوز تقديم الخبر على اسم إنّ وأخواتها إذا كان شبه جملة كما في الآيتين والحديثين.

## تكسر همزة إنّ في تسع مسائل، ويجب فتح همزة أنّ في ثمان مسائل، ويجوز في همزة انّ الوجهان في ثلاث مسائل المتن

﴿ ثم قلت: وتكسر إنّ في الابتداء، وفي أوّل الصلّة والصفة والجملة الحالية، والمضاف إليها ما يختصّ بالجميل، والمحكية بالقول، وجواب القسم، والمخبر بها عن اسم عين، وقبل اللّام المعلّقة، وتكسر أو تفتح بعد إذا الفجائية والفاء الجزائية، وفي نحو «أوّل قولي أنّي أحمدُ الله» وتفتّح في الباقي.

## الشرح

\* وأقول: لأن ثلاث حالات: وجوب الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمرين. فيجب الكسر في تسع مسائل، إحداها: في ابتداء الكلام نحو ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾، الثانية: أن تقع في أول الصلة كقوله تعالى ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾ ما مفعول ثانٍ لآتيناه، وهي موصول بمعنى الذي، وإن وما بعدها صلة، واحترزت بقولي «أول الصلة» من نحو «جاء الذي عندي أنه فاضل» فإن واجبة الفتح وإن كانت في الصلة لكنها ليست في أولها، الثالثة: أن تقع في أول الصفة كـ «مررتُ برجلٍ إنه فاضلٌ» ولو قلت «مررتُ برجلٍ عندي أنه فاضلٌ» لم تكسر، لأنها ليست في ابتداء الصفة، الرابعة: أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ واحترزت بقيد الأوليّة من نحو «أقبل زيدٌ وعندي أنه ظافرٌ»، الخامسة: أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة وهو إذ وإذا وحيث نحو «جلستُ حيثُ إنَّ زيداً جالسٌ» وقد أطلع الفقهاء وغيرهم بفتح إنَّ بعد حيث وهو لحن فاحش فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وأنَّ المفتوحة ومعمولها في تأويل المفرد، واحترزت بقيد الأوليّة من نحو «جلستُ حيثُ اعتقادُ زيدٍ أنّه مكانٌ حسنٌ»، ولم أر أحداً من النحويين اشترط الأوليّة في مسألتي الحال وحيث، ولا بدّ من ذلك، السادسة: أن تقع قبل اللام المعلقة نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ فاللام من «لرسوله» ومن «لكاذبون» معلقان لفعلي العلم والشهادة، أي مانعان لهما من التسلّط على لفظ ما بعدهما، فصار لما بعدهما حكم الابتداء، فلذلك وجب الكسر، ولولا اللام لوجب الفتح كما قال تعالى ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ و﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، السابعة: أن تقع محكية بالقول نحو ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلِكُفْرِهِ جُزَاءٌ جَهَنَّمَ﴾ ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾، الثامنة: أن تقع جواباً للقسم كقوله تعالى ﴿حَم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾، التاسعة: أن تقع خبراً عن اسم عين نحو «زيدٌ إنه فاضلٌ» وقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا



والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿١٠٠﴾، وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأملوه.

ويجب الفتح في ثمان مسائل، إحداها: أن تقع فاعلة نحو ﴿وَأَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ أي إنزالنا، الثانية: أن تقع نائبة عن الفاعل نحو ﴿وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾ ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾، الثالثة: أن تقع مفعولاً لغير القول نحو ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ اشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾، الرابعة: أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾، الخامسة: أن تقع في موضع خبر عن اسم معنى نحو «اعتقادي أنك فاضل» السادسة: أن تقع مجرورة بالحرف نحو ﴿ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ السابعة: أن تقع مجرورة بالإضافة نحو ﴿إِنَّهُ لِحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾، الثامنة: أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا نحو ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ، وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ونحو ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ فإنها في الأولى معطوفة على المفعول وهو نعمتي، وفي الثانية بدل منه، وهو «إحدى».

ويجوز الوجهان في ثلاث مسائل في الأشهر، إحداها: بعد إذا الفجائية كقولك «خرجتُ فإذا أن زيداً بالباب»، قال الشاعر:

وكنْتُ أرى زيداُ كما قيل سيِّداُ  
إذا أنَّهُ عبدُ القفا واللّهانِم

يرى بفتح أن وبكسرهما، الثانية بعد الفاء الجزائية كقوله تعالى ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ قرئ بكسر إن وفتحها، الثالثة: في نحو «أولُ قولي أني أحمدُ الله» وضابط ذلك أن تقع خبراً عن قول، وخبرها قولُ كأحمد ونحوه، وفاعل القولين واحدٌ، فما استوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أولُ قولي حمدُ الله، والكسر على جعل «أولُ قولي» مبتدأ، و«أنني أحمدُ الله» جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ، لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى، فكأنه قيل: أولُ قولي هذا الكلام

المفتتح بأنّي، ونظير ذلك قوله سبحانه ﴿دعواهم فيها سبحانه اللهم﴾، وقول النبي صلى الله عليه وسلم «أفضل ما قلته أنا والنبئون من قبلي لا إله إلا الله».

## الحاشية

\* قال الماتن «وتكسر همزة إن وجوباً في الابتداء، وفي أول جملة الصلة، وفي أول جملة الصفة، وفي أول الجملة الحالية، وفي أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة أي ما يختص بإضافته إلى الجمل، وفي أول الجملة المحكية بالقول، وفي جواب القسم أي في أول الجملة الواقعة جواباً للقسم، وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين، وقبل اللام المعلقة، وتكسر همزة إن أو تفتح أي يجوز هذا وذاك بعد إذا الفجائية وبعد الفاء الجزائية، وفي نحو: أول قولي أنني أحمد الله، وتفتح همزة أن وجوباً في الباقي أي في باقي مواضع أن مما لم يجب فيه الكسر ولم يجر فيه الأمران» اهـ بتصريف.

\* قال الشارح «لأن ثلاث حالات» أي باعتبار كسر همزتها وفتحها، وذلك ليستقيم المقصود بالعبرة، إذ الحالات لهمزة أن وليست لأن.

\* قال تعالى ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الآية ١ من سورة الكوثر).

أعطيناك: يا محمد، الكوثر: نهر في الجنة ترد عليه أمّة محمد، أو الكوثر الخير الكثير من النبوة والقرآن والشفاعة ونحوها، وكسرت همزة إن لوقوعها في ابتداء الكلام.

\* قال تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (الآية ١ من سورة القدر).

الآية شاهد على كسر همزة إن لوقوعها في أول الكلام.

أنزلناه: أي القرآن، فإن قلت إنه لم يتقدم ذكره لكي يعود الضمير إليه كما تقضي بذلك الصناعة النحوية، أجيب بأنه أنكل على عظم قدره وشهرة أمره حتى لا يحتاج للتصريح به.

أنزلناه في ليلة القدر: أي أنزلناه جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا، والقدر قيل معناه الشرف والعظم، وقيل معناه تقدير الأمور، وسميت بذلك لأن الله يقدر فيها ما يشاء من أمره إلى مثلها من السنة القابلة من أمر الموت والأجل والرزق وغير ذلك.

\* قال تعالى ﴿وَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾ ( من الآية ٧٦ من سورة القصص).

والآية كاملة هي ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾.

كان من قوم موسى: أي ابن عمه وابن خالته وأمن به، فبغى عليهم: أي بالكبر والعلو وكثرة المال، آتيناه: أي قارون، مفاتيح: جمع مفرده مفتاح ويجمع أيضاً على مفاتيح، تنوء: تثقل، العصبة: الجماعة، أولي: أصحاب، قومه: أي المؤمنون من بني إسرائيل، لا تفرح: أي بكثرة المال فرح يطر لأن الله لا يحب الفرحين بذلك.

من الكنوز: جار ومجرور معلق بآتيناه، والآية شاهد على وجوب كسر همزة أن إذا وقعت إن في أول ألفاظ جملة صلة الاسم الموصول.

\* «جاء الذي عندي أنه فاضل».

يجب في هذا المثال فتح همزة أن زان كانت جزءاً في جملة صلة الاسم الموصول، لكنها ليست في أول جملة الصلة في اللفظ، ولأفهي واقعة في محل<sup>(١)</sup> المبتدأ، وللمبتدأ الصدر، فهي في صدر جملة الصلة حكماً لا لفظاً، وشرط كسر همزتها وجوباً أن تقع في أول جملة الصلة لفظاً.

(١) أن واسمها وخبرها في موضع مفرد مبتدأ مؤخر وما قبلها خبر مقدم، والتقدير «عندي فضله».

\* يجب كسر همزة إنَّ إذا وقعت إنَّ في أوَّل ألفاظ جملة الصِّفة نحو: مررتُ  
برجلٍ إنَّه فاضل، ولو قلت: مررتُ برجلٍ عندي أنَّه فاضلٌ، لم تكسر همزة أنْ بل  
يجب فتحها لأنَّها ليست في ابتداء جملة الصفة في اللفظ.

\* قال تعالى ﴿أولئك هم المؤمنون حَقًّا لهم درجاتٌ عند ربِّهم ومغفرةٌ ورزقٌ  
كريمٌ﴾ كما أخرجَكَ ربُّكَ من بيتِكَ بالحقِّ وإنَّ فريقاً من المؤمنين لكارهون ﴿ (الآيتان  
٤، ٥ من سورة الأنفال).

كما أخرجَكَ: أي يا محمد، من بيتك: أي الكائن بالمدينة، والمراد بالبیت المدينة  
نفسها، لكارهون: أي الخروج.

الآية شاهد على وجوب كسر همزة إنَّ لوقوع إنَّ في أوَّل ألفاظ الجملة الحالية،  
بالحقِّ الباء للسببية، أي أخرجك من بيتك بسبب الحقِّ وهو إظهار الدين ورفع شأنه،  
فيكون بالحقِّ على هذا جاراً ومجروراً متعلّقاً بأخرج، ويصحَّ أن تكون الباء  
للملابسة فتكون «بالحق» جاراً ومجروراً حالاً من الكاف في أخرجك، أي أخرجك  
مُتَلَبِّساً بالحقِّ أي بالوحي لا عن هوى نفسك.

كما أخرجك: جاء في العُكْبَرِي أنَّ الكاف صفة لمصدر محذوف، وهي اسم  
بمعنى مثِّل، والتقدير: الدرجاتُ والمغفرةُ والرزقُ ثبتت جميعاً ثبوتاً مثلاً لإخراجك  
الخ... أو التقدير: وأطيعوا الله طاعةً محقَّقةً مثلاً لإخراجك من بيتك بالحقِّ، أو التقدير:  
أولئك هم المؤمنون يتوكلون توكلًا مثلاً لإخراجك الخ... أو التقدير: وهم قد كرهوا  
قسمةُ الغنائم على الوجه الوارد في الآية الأولى من سورة الأنفال كراهيةً مثلاً  
إخراجك من بيتك بالحقِّ، أي مثل كراهيتهم لإخراجك وهم معك من بيتك بالحقِّ. وفي  
غير العُكْبَرِي أنَّ «كما أخرجك» في تأويل مصدر مجرور بالكاف خبر لمبتدأ محذوف،  
والتقدير: هذه الحال وهي قَسَمُ الغنائم على العموم المذكور في الآية الأولى من  
سورة الأنفال في كراهتهم لها كالخروج لقتال أبي جهل في كراهتهم له، وقد كان  
الأمران خيراً لهم. وقصة الآية أنَّ أبا سفيان قدم بعيرٍ من الشام فخرج النبيُّ  
وأصحابه من المدينة ليغنموها فعلمت قريش فخرج أبو جهل ومقاتلو مَكَّة ليدافعوا

عنها، وَغَيَّرَ أَبُو سَفِيَّانَ طَرِيقَهُ الْمَعْتَادَ وَأَخَذَ طَرِيقَ السَّاحِلِ فَنَجَتْ فَقِيلَ لِأَبِي جَهْلٍ ارْجِعْ فَأَبَى وَسَارَ إِلَى بَدْرِ فَشَاوَرَ النَّبِيَّ أَصْحَابَهُ فَوَافَقَهُ الْبَعْضُ<sup>(١)</sup> عَلَى قِتَالِهِمْ وَكَرِهَ الْبَعْضُ<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ وَقَالُوا لَمْ نَسْتَعِدَّ لَهُ، وَلَكِنْ الرَّسُولُ خَرَجَ بِالْمُسْلِمِينَ إِلَى الْمَعْرَكَةِ وَانْتَصَرُوا فِي بَدْرِ.

وإنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ: الواو واو الحال، والجملة بعدها في محلِّ نصب حال من كافٍ أَخْرَجَكَ، والفعل أَخْرَجَ هو عامل النصب في الحال.

\* «أَقْبَلَ زَيْدٌ وَعِنْدِي أَنَّهُ ظَافِرٌ».

في هذا المثال يجب فتح همزة أنَّ لأنها ليست في ابتداء الجملة الحالية لفظاً. وعندي أَنَّهُ ظَافِرٌ: الواو واو الحال، وجملة «عندي أَنَّهُ ظَافِرٌ» حال من زيد، والعامل في الحال هو الفعل «أَقْبَلَ»، أَنَّهُ ظَافِرٌ: أنَّ واسمها وخبرها في محلِّ مفرد مبتدأ مؤخَّر وعند خبر مقدَّم، والتقدير: عندي ظَفَرُهُ.

\* يجب كسر همزة إنَّ إذا وقعت إنَّ في أوَّل ألفاظ الجملة المضاف إليها ما يختصُّ بإضافته إلى الجملة، أي: ما لا يضاف لغير الجملة وهو ظروف الزمان والمكان: إذْ وإذا<sup>(٣)</sup> وحيث<sup>(٤)</sup>، نحو: جَلَسْتُ إذْ أو إذا أو حيثُ إنَّ زَيْدًا جَالِسٌ<sup>(٥)</sup>، وقد أُلْعِقَ الْفُقَهَاءُ وَغَيْرُهُمْ بِفَتْحِ هَمْزَةِ أَنْ بَعْدَ حَيْثُ وَهُوَ - كَمَا يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ - لِحْنٍ

(١) أَلْ لَا تَدْخُلُ عَلَى «بَعْضٍ» لِأَنَّهَا لَا تَأْتِي إِلَّا مُضَافَةً وَالْإِضَافَةُ لَا يَجْتَمِعَانِ فَيَقَالُ «بَعْضُهُمْ» وَلَكِنْ جَرَى اسْتِعْمَالُ النِّحَاةِ وَغَيْرِهِمْ لَهَا بِأَلٍ وَقَدْ أَجَازَ الْمُجْمَعُ اللَّغْوِي بِالْقَاهِرَةِ ذَلِكَ بِأَخْذِهِ.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا إِذَا الظَّرْفِيَّةُ الزَّمَانِيَّةُ الْمُتَضَمِّنَةُ مَعْنَى الشَّرْطِ نَحْوُ: إِذَا دُرِسَتْ نَجَحْتَ، لِأَنَّ هَذِهِ إِنَّمَا تُضَافُ إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ هِيَ شَرْطُهَا فَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِنَّ، فَالْمُرَادُ بِهَا «إِذَا» الْمُخَصَّصَةُ لِلظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ وَحْدَهَا نَحْوُ «جَلَسْتُ إِذَا زَيْدٌ جَالِسٌ».

(٤) يَرَى الْجُمْهُورُ أَنَّ «حَيْثُ» لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ، وَبَعْضُ النِّحَاةِ يَرَى أَنَّ «حَيْثُ» تُضَافُ إِلَى جُمْلَةٍ وَإِلَى مُفْرَدٍ.

(٥) إِذْ وَإِذَا وَحَيْثُ كُلٌّ مِنْهَا مُضَافٌ وَجُمْلَةٌ «إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ» فِي مَحَلِّ جَرٍّ مُضَافٍ إِلَيْهِ.

فاحش لأنها أي حيث - على حدّ قول ابن هشام أيضاً - لا تضاف إلّا إلى الجملة<sup>(١)</sup> ، ولأنّ «أنّ» المفتوحة الهمزة ومعمولها أي اسمها وخبرها لابدّ أن تكون جميعاً في تأويل المفرد وحيث لا تضاف إلى المفرد<sup>(٢)</sup> .

\* «جلستُ حيثُ اعتقادُ زيدٍ أنّه مكانٌ حسنٌ».

اعتقاد: المراد به المعتقد، لأنّ الاعتقاد لا يكون نفس<sup>(٣)</sup> المكان الحسن، وذلك على اعتبار أنّ المبتدأ لا يهدّ أن يكون عين الخبر أو شبهه نحو: محمّد قائمٌ أو محمّدٌ أخوك، وفي هذا المثال يجب فتح همزة أنّ، لأنها إنّما يجب كسر همزتها إذا وقعت إنّ في

(١) الحقيقة أنّ قول ابن هشام «وهو لمن فاحش» هو بناء على قول الجمهور إنّ «حيثُ لا تضاف إلّا إلى جملة» وإن لم يصرح ابن هشام في كلامه بأنّ هذا هو رأي الجمهور ويرى المعلق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد أنّ الأمر ليس كما قال الشارح من وجوب كسر همزة إنّ في هذا المثال ونحوه كما أصرّ الجمهور وتبعهم ابن هشام، بل يجوز مع هذا الكسر الفتح أيضاً كما فعل الفقهاء وحكم عليه ابن هشام بأنّه لمن فاحش، وأنّ مردّ جواز الأمرين هو أنّه يجوز إضافة «حيثُ» إلى المفرد أيضاً عند بعض النحاة وأنّ الإضافة ليست مقصورة على الجملة وحدها كما يقول الجمهور وبناء على هذا فإنّ المعلق يرى أنّ لفتح همزة أنّ ولكسرها تخريجاً حسناً يؤكّد جواز الأمرين على حدّ سواء، أمّا تخريج فتح همزة أنّ على قول من أجاز إضافة «حيثُ» إلى المفرد كما أضيفت إليه في قول الشاعر «حيثُ ليّ العمائم» وفي قول الشاعر «حيثُ سهيلٌ طالعا» فظاهر لأنّ المصدر المنسبك من أنّ المفتوحة وما بعدها مفرد مجرور بإضافة حيثُ إليه والتقدير «جلستُ حيثُ جلوسُ زيدٍ»، وأمّا تخريج الكسر عند الذين أوجبوا إضافة «حيثُ» إلى الجملة فقط وهم الجمهور فهو أنّ المصدر المنسبك من أنّ المفتوحة الهمزة وما بعدها مفرد لكنه مرفوع على أنّه مبتدأ خبره محذوف وليس مفرداً مجزواً على أنّه مضاف إليه ثم إنّ جملة المبتدأ وخبره في محلّ جرّ بإضافة حيثُ إليها فتكون «حيثُ» قد أضيفت في حقيقة الأمر إلى جملة لا إلى مفرد ويكون التقدير في هذا المثال «جلستُ حيثُ جلوسُ زيدٍ حاصلٌ»، ولهذين التخريجين ينبغي أن تكون أنّ بعد حيثُ مثلها بعد إذا الفجائية في جواز كسر همزتها وفي جواز فتحها.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) جرى كثير من قدامى النحاة ومتقدميهم ومنهم ابن هشام كما هو الحال هنا على هذا التعبير وهو «نفس المكان الحسن» وإن كان الأدقّ «المكان الحسن نفسه» على التوكيد المعنويّ بالنفس، والتوكيد يتأخّر في المعتاد عن المؤكّد، وحتى لا يكون للمكان الحسن نفسٌ وغير نفسٍ من سائر الأجزاء حتى لو كان ذلك فرضاً.

أول ألفاظ الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة ، أي قبل كلمة «اعتقاد»، وفي هذا المثال لم تقع أن كذلك، بل وقعت في وسط الجملة التي أضيفت إليها كلمة «حيث» والجملة التي أضيفت لها «حيث» هي جملة «اعتقاد زيد أنه مكان حسن».

\* قال تعالى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (من الآية ١ من سورة المنافقين).

هذه الآية شاهد على أنه يجب كسر همزة إن إذا وقعت إن قبل اللام المعلقة وهي لام الابتداء المرحقة<sup>(١)</sup>، فاللام<sup>(٢)</sup> من «لرسوله» ومن «لكاذبون» معلقتان لفعلي العلم والشهادة، أي مانعتان لهما من التسلط على لفظ ما بعدهما، أي من العمل فيه، فصار لما بعد فعلي العلم والشهادة حكم الكلام المبتدأ به، فلذلك وجب كسر همزة إن كما يجب الكسر عند الابتداء بها، ولولا وجود هذه اللام المعلقة لوجب فتحها، ولعمل الفعلان يعلم ويشهد فيما بعدهما فنصبا الجملتين اللتين تليانها على اعتبار هاتين الجملتين قد حلتا محل مفعولي يعلم ويشهد، ويعلم تنصب مفعولين وكذلك يشهد لأنها بمعنى يعلم، ولقد وجب فتح همزة أن في قوله تعالى ﴿واعلموا أنما غنمتم<sup>(٣)</sup> من شيء فأن لله خمس<sup>(٤)</sup>﴾ لأن «أنما» مسبقة بكلام هو «واعلموا» ولم تقع «أنما» قبل اللام المعلقة المفتوحة، والشاهد هو في «أنما» وليس في «فأن لله خمس» لأن

- 
- (١) من الفروق بين اللام الجارة واللام المرحقة هو أن الأولى مكسورة والثانية مفتوحة.
- (٢) هذه اللام لها الصدر لأنها في الأصل لام الابتداء، وماله الصدر يُمتنع أن يعمل ما قبله فيما بعده، وهذه اللام وإن كانت بعد أن زحلت متأخرة في اللفظ فترتبها التقديم على إن، وإنما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد وهو اللام على مثله وهو إن، ولم تؤخر إن لقوتها بالعمل.
- (٣) غنمتم من شيء: أي غنمتموه، وتكون الواو في الفعل «غنمتموه» لإشباع ضمة الميم، والتاء فاعل.
- (٤) من الآية ٤١ من سورة الأنفال، ما: اسم موصول، غنمتم: أي أخذتم من الكفار قهراً، وجملة غنمتم من شيء صلة الموصول، والفاء حرف عطف وتفصيل، خمس: أي يأمر فيه بما يشاء، وهذا الخمس هو لله وللرسول ولذي القربى واليتامى وابن السبيل، والأكماس الأربعة الباقية هي للغنمين، والمقصود بذي القربى أقرباء الرسول.

اللام الواقعة بعد «فَأَنَّ» حرف<sup>(١)</sup> جرّ مكسور، ونَصَبَ الفعل «اعلموا» الجملة بعده على أنها سَدَّتْ مسدّ مفعولي اعلموا.

كذلك وجب فتح همزة أَنْ لعدم وجود اللام المعلقة بعد أَنْ في قوله تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقد سُبِقَتْ أَنْ بكلام فلم تقع في ابتدائه، ونَصَبَ الفعل شَهِدَ وهو بمعنى عَلِمَ الجملة بعده على أنها سَدَّتْ مسدّ مفعولي شَهِدَ.

\* قال تعالى ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ (من الآية ٣٠ من سورة مريم).

قال: أي المسيح عيسى بن مريم، والآية شاهد على وجوب كسر همزة إِنَّ إذا وقعت إِنَّ في أول الجملة<sup>(٣)</sup> المحكية بالقول، أي في أول الجملة التي هي<sup>(٤)</sup> مقول القول، وجملة ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ في محلّ نصب مقول القول، أي مفعول به للفعل قال.  
\* قال تعالى ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ (من الآية ٢٩ من سورة الأنبياء).

منهم: أي من الملائكة، وقد قال ذلك إبليس حين كان منهم، مِنْ دُونِهِ: أي غير الله، جهنّم: ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، والشاهد في هذه الآية كالشاهد في الآية السابقة<sup>(٥)</sup>، ذلك مبتدأ خبره جملة نجزيه، وجملة المبتدأ والخبر في محلّ جزم جواب الشرط واقترن بالفاء الرابطة لأنّه جملة اسميّة، أو «ذلك» مفعول به في

(١) ولقد فتحت الهمزة في «فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ» لأنّ هذه الجملة معطوفة على الجملة التي سبقتها والتي تضمّنت «أَنَّمَا» مفتوحة الهمزة، فتكون همزة أَنْ الثانية مفتوحة كهمزة أَنْ الأولى إذ لم تقع مثلها في أول الكلام.

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران، وقد مرّ من قبل في باب «للفاعل ونائبه خمسة أحكام» تحت عنوان «فائدة» إعراب «لا إله إلا الله» و«لا إله إلا هو» مثله.

(٣) معنى حكايتها بالقول أن تكون إِنَّ ومعمولها ذُكِرَتْ أولاً وحدها مكسورة ثم تحكيها على حالها.

(٤) مقول القول: أي مفعول به لفعل القول أو لكلّ ما اشتقّ من القول أو فعله.

(٥) جملة ﴿إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ﴾ في محلّ نصب مقول القول، أي مفعول به للفعل يَقُلْ.



محلّ نصب بفعل محذوف دلّ عليه الفعل المذكور «نجزيه» والتقدير «نجزي ذلك نجزيه»، والجملة جواب الشرط.

﴿قال تعالى ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ (من الآية ٤٨ من سورة سبأ).

قل: أي يا محمد، يقذف بالحق، أي يليقه إلى أنبيائه، والشاهد في هذه الآية كالشاهد في الآيتين السابقتين، وجملة «إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ» في محلّ نصب مقول القول، أي مفعول به للفعل قل.

﴿قال تعالى: ﴿حَمِّ، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ (من الآيات ١-٣ من سورة الدخان).

هذه الآية شاهد على وجوب كسر همزة إِنْ لوقوع إِنْ في أول الجملة الواقعة جواباً للقسم، حم: حرفان صوتيّان ابتدئت بهما هذه السورة على طريقة القرآن في افتتاح كثير من السور بمثل هذه الحروف الصوتية، واللّه أعلم بمراده منهما، الكتاب هو القرآن وهو مُقْسَمٌ به والواو حرف قسم وجرّ بمعنى الباء، والتقدير: أقسمُ بالكتابِ المبين، والمبين: أي المظهرِ الحلال من الحرام.

﴿زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ﴾.

هذا المثال شاهد على وجوب كسر همزة إِنْ لأنّ إِنْ وقعت في أول الجملة الواقعة خبراً عن اسم<sup>(١)</sup> عين، أي عن اسم دالّ على ذات وهو زيدٌ.

﴿قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (من الآية ١٧ من سورة الحج).

---

(١) احتراز به عن قولنا «اعتقادي أنّ زيداً فاضلٌ» فيجب فتح همزة أنّ لأنّ المبتدأ وهو اعتقادي اسم معنى لا اسم عين، واعتقادي مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الدال منع من ظهورها اشتغال المحلّ بكسرة المناسبة لياء المتكلم المضاف إليه، والإضافة في «اعتقادي» من إضافة المصدر لفاعله.

الذين هادوا: اليهود، الصابئين: طائفة من اليهود يعبدون النجوم والملائكة، المجوس: هم عبّاد النار الذين أشركوا: أي عبّاد الأوثان، إِنَّ اللَّهَ يفصل بينهم يوم القيامة: أي بإدخال المؤمنين الجنة وإدخال غيرهم النار وهذه الجملة في محل رفع خبر عن الذين آمنوا وما عطف عليه وكلّها أسماء ذوات، وقد وقعت إنَّ في أولها فوجب كسر همزتها.

﴿ قال الشّارح ﴾ «وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أُسبِق إليه فتأملوه».

هذا الموضع: يقصد المسائل التي وَجَبَ فيها كسر همزة إنَّ، بما لم أُسبِق إليه: والحقيقة بما لم يسبق إلى جمعه في محلّ واحد، وإلّا فإنَّ ما أورده مذكورٌ في كلام النّحاة وكتبهم متفرّقاً.

﴿ قال تعالى ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ ﴾ (من الآية ٥١ من سورة العنكبوت).

هذه الآية شاهد على وجوب فتح همزة أنَّ، لأنَّ أنَّ وما بعدها وقع بعد تأويله بمصدر فاعلاً للفعل المبني للمعلوم يكفّهم، والتقدير: أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ إِنزَالُنَا. أَوْ: الهمزة حرف استفهام يقصد به التوبيخ وهي داخلة على محذوف، والواو المفتوحة<sup>(١)</sup> حرف عاطف على هذا المحذوف، والتقدير: «أَجْهَلُوا وَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ».

﴿ قال تعالى ﴿وَأَوْحِيْ إِلَى نُوْحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾ ﴾ (من الآية ٣٦ من سورة هود).

هذه الآية شاهد على وجوب فتح همزة أنَّ، لأنَّ أنَّ وما بعدها وقع بعد تأويله بمصدر نائباً عن الفاعل للفعل المبني للمجهول أَوْحِيْ، والتقدير: وَأَوْحِيْ إِلَى نُوْحٍ عَدْمُ الْإِيْمَانِ مِنْ قَوْمِهِ، فنائب الفاعل في هذه الآية كالفاعل في الآية السابقة هو المصدر المؤول لا نفس أنَّ، وكذا يقال في سائر الأمثلة، نوح: اسم منصرف لأنَّ الاسم الاعجمي

(١) لو كانت الواو ساكنة لاصبح «أَوْ» كلّ حرف عطف.

إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط كنوح وهود فإنه ينون، إلا: حرف استثناء ملغى.

﴿قُلْ أُوْحِيَّ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ (١) مِنَ الْجِنِّ﴾ (من الآية ١ من سورة الجن).

الشاهد في هذه الآية كالشاهد في الآية السابقة، قل: أي يا محمد للناس، أُوْحِيَّ إِلَيَّ: أي أُخْبِرْتُ بُوْحِي من الله، أَنَّهُ: الضمير للشان، اسْتَمَعَ: أي لقراءتي، ونائب الفاعل مصدر مؤول، والتقدير: قُلْ أُوْحِيَّ إِلَيَّ اسْتَمَاعُ نَفَرٍ مِنَ الْجِنِّ، والجملة في محل نصب مقول القول، أي مفعول به للفعل «قُلْ».

﴿قُلْ أُوْحِيَّ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ (١) مِنَ الْجِنِّ﴾ (من الآية ٨١ من سورة الأنعام).

هذه الآية شاهد على وجوب فتح همزة أن، لوقوع أن وما بعدها مفعولاً به لغير القول (٢)، فجملة «أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ» في محل نصب مفعول به للفعل تخافون، وهي على تأويل «ولا تخافون إشراكم بالله» وإشراككم مصدر صريح منصوب بالفتحة والكاف مضاف إليه، والإضافة من إضافة المصدر لفاعله، والميم حرف دال على الجماعة.

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (من الآية ٣٩ من سورة فصلت).

فتحت همزة أن في الآية وجوباً لأن أن وما بعدها وقع في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: «رُؤْيُكَ الْأَرْضَ خَاشِعَةً كَائِنَةً مِنْ آيَاتِهِ» رُؤْيُكَ: مبتدأ مؤخر، وهو من إضافة المصدر لفاعله، وكائنة خبر مقدم، خَاشِعَةً: أي يابسة، وهو حال منصوب لأن الفعل «تَرَى» بصريّ ينصب مفعولاً به واحداً هو «الارض».

(١) وبقيّة الآية «فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا».

(٢) أما لو كانت أن وما بعدها مفعولاً به للقول فإنه يجب كسر الهمزة كما تقدّم.

✽ «اعتقادي أنك فاضل».

يجب فتح همزة أن في هذا المثال، لأن أن وما بعدها وقع في موضع خبر عن مبتدأ هو اسم معنى وهو المصدر «اعتقادي»، والتقدير «اعتقادي فضلك»، أي «معتقدي فضلك» ومعتقد مصدر ميمي، والاعتقاد مصدر معتاد وهما للفعل اعتقد، وأن اسمها وخبرها في تأويل مصدر هو «فضلك» وإضافة فضل إلى الكاف من إضافة المصدر لفاعله.

✽ قال تعالى ﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾ (من الآية ٦ والآية ٦٢ من سورة الحج، ومن الآية ٣٠ من سورة لقمان).

يجب فتح همزة أن في هذه الآية، لوقوع أن وما بعدها مجرورة بالحرف، والجار والمجرور على تقدير «بكون الله<sup>(١)</sup> هو الحق»، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو اسم مؤول بالصريح، ولا يدخل على جملة، واسم الإشارة «ذلك» يشير إلى المذكور في الآية السابقة من نِعَمَ الله الكثيرة المتعددة على الإنسان، بأن الله هو الحق؛ أي بسبب أن الله هو الحق أي الثابت الدائم، وهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو اسم الإشارة «ذا» من ذلك<sup>(٢)</sup>، والتقدير: ذلك حاصل بسبب كون الله<sup>(٣)</sup> هو الحق.

✽ قال تعالى ﴿إنه<sup>(٤)</sup> لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ (من الآية ٢٣ من سورة الذاريات).

(١) من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه، فلفظ الجلالة مجرور لفظاً بالإضافة مرفوع محلاً على أنه اسم للكون.

(٢) اللام في «ذلك» حرف بُعد والكاف حرف خطاب.

(٣) انظر الهامش رقم (١).

(٤) كسرت همزة إنه هذه لوقوعها في أول الكلام، والضمير فيها يعود إلى «ما توعدون» قبلها.

يجب فتح همزة أنكم في هذه الآية لوقوع أن وما بعدها مجرورة بالإضافة، فمثلّ مضاف، وأنكم تنطقون: جملة في محلّ جرّ مضاف إليه، والتقدير: مثلّ تُطَقِّكُمْ<sup>(١)</sup>، أي كما أنّه لاشكّ لكم في أنكم تنطقون فينبغي أن لا تشكّوا في تحقيق المآب والثواب والعقاب، وتكون «ما» مصدرية، ويجوز أن تكون «ما» حرفاً زائداً مبنياً على السكون لا موضع<sup>(٢)</sup> له من الإعراب، وهو لزيادته لم يمنع من إضافة ما قبله وهو «مثلّ» إلى ما بعده وهو جملة «أنكم تنطقون»، وليست «ما» في كلّ حال اسماً موصولاً لأنّها لو كانت كذلك لوجب كسر همزة «أنكم» لوقوع أن في صدر جملة الصلة<sup>(٣)</sup>.

وتعرب «مثلّ» اسماً مبنياً على الفتح في موضع نصب على أنّه نعت لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: إنّّه لحقّ حقّاً مثلّ الخ...، ويجوز أن يكون «مثلّ» مبنياً على الفتح في موضع نصب حالاً من الضمير المستتر في حقّ لأنّ «حقّ» اسم فاعل بمعنى حاق<sup>(٤)</sup> أي ثابت فهو مشتقّ ويؤوّل<sup>(٥)</sup> «مثلّ» بمماثلاً، أو حالاً من الضمير المستتر في «حقّ» المصدر ويؤوّل أيضاً بمماثلاً والمصدر جامد عند البصريين<sup>(٦)</sup> لأنّه أصل الاشتقاق، ويجوز أن يكون «مثلّ» مبنياً على الفتح في موضع رفع صفة لحقّ<sup>(٧)</sup> المرفوع.

وبناء «مثلّ» على الفتح هو القراءة المشهورة المرسومة في المصحف، وقرئ «مثلّ» بالرفع على الإعراب لا البناء على أنّه صفة لحقّ المرفوع خبراً لأنّه، والرفع على الإعراب، والبناء على الفتح، قراءتان سبعيتان، فقد قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بالرفع والباقون بالبناء على الفتح.

(١) تُطَقِّكُمْ: هو من إضافة المصدر لفاعله.

(٢) وقد رُكِبَ مع مثل فاصلياً مثلاً.

(٣) هذا فضلاً عن أنّ المعنى لا يسوغ الموصولية.

(٤) وأصله حَاقِقٌ على وزن فاعل من الفعل حَقَّ يَحِقُّ من باب ضرب.

(٥) لأنّ الحال لا يكون إلا مشتقّاً أو مؤوّلّاً بالمشتق.

(٦) وهو عند الكوفيين مشتقّ من الفعل الذي هو أصل الاشتقاق.

(٧) اللّام في «الحقّ» هي لام الابتداء المزلقة.

﴿ قال الشارح «لشيء مما ذكرنا».

أي من الفاعل ونائب الفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر والمجرور بالحرف والمجرور بالإضافة.

﴿ قال تعالى ﴿اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين﴾ (من الآية ٤٧ من سورة البقرة).

يجب في هذه الآية فتح همزة أن لوقوع أن وما بعدها تابعة - على عطف النسق - للمفعول به، أي معطوفة بواو العطف عطف نسق على المفعول به، اذكروا: أي يا بني إسرائيل، نعمتي: مفعول به للفعل اذكروا، وهو غير فعل القول كما هو واضح، ويجوز تحريك ياء المتكلم بالفتح وهو المرسوم في المصحف ويجوز تسكينها، والفتح أفصح، فضلتكم: أي فضلت آباءكم فالملقود بالضمير هو آباؤهم، على العالمين: أي عالمي زمانهم<sup>(١)</sup>.

﴿ قال تعالى ﴿وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ (من الآية ٧ من سورة الأنفال).

يجب في هذه الآية فتح همزة أن لوقوع أن واسمها وخبرها تابعة على البدلية للمفعول به، فإن وما بعدها بدل اشتغال من المفعول به وهو «إحدى»، والتقدير: وإذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ مُلَكِّيَّتَكُمْ لَهَا، وإذْ: الواو بحسب ما قبلها، إذْ: ظرف زمان في موضع نصب متعلق بفعل محذوف تقديره اذكروا، وإحدى مفعول به ثانٍ

(١) يختلف الجمع واسم الجمع في أن الجمع لابد أن يكون له مفرد من لفظه وأن يكون في الوقت نفسه معنى المفرد هو بعينه معنى الواحد من أفراد الجمع كرجل ورجال ومحمد ومحمدين ومسلمة ومسلمات، لهذا كان «العالمون» اسم جمع ولم يكن جمعاً مع أن له مفرداً من لفظه، لأن «العالم» المفرد علم على كل ما سوى الله مطلقاً أي من عقلاء وغير عقلاء، و«العالمين» اسم لكل ما سوى الله لكنه خاص بالعقلاء، ومن أسماء الجمع «أولو» بمعنى «أصحاب» لأنه لا مفرد له من لفظه وله مفرد من معناه وهو «صاحب» ومعنى هذا المفرد هو بعينه معناه مجموعاً.

ليعدكم، ويعدكم ليس فعل قول كما هو واضح، والجمهور على ضمّ الدال في يعدكم لأنه فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم وهو المرسوم في المصحف، ومن القرّاء من يسكّن الدال تخفيفاً لتوالي الحركات في الفعل ممّا يجعل الضمّة ثقيلة على الدال، والتسكين قراءة مسلمة بن محارب وهي قراءة شاذّة، وقد حرّكت الميم في «يعدكم» لالتقاء الساكنين وهما الميم وهمزة الوصل من لفظ الجلالة وكان التحريك بالضمّ ليناسب الضمّة قبله على الكاف، ولو كان التحريك بالكسر لفرّنا من ثقل التقاء الساكنين لتقع في ثقل أشدّ منه وهو ثقل وقوع الكسرة على الميم بعد الضمّة على الكاف، ومعنى الآية: واذكر يا محمد إنّ يعدك الله والمسلمين في موقعة بدر إحدى الطائفتين العير أو الكفار، وقد أنجز الله وعده إذ استولى المسلمون على الكفار وحطّمهم في حين سلمت العير لأنّ أبا سفيان مال بالقافلة إلى طريق البحر البعيد.

✽ قال الشارح «يجوز الوجهان في ثلاث مسائل في الأشهر».

الوجهان: هما فتح أنّ وكسرهما، في الأشهر: أي وهناك مسائل يجوز فيها الوجهان ولكنها أقلّ شهرة من هذه المسائل الثلاث.

✽ قال الشاعر:

وكنْتُ أرى زيدا كما قيلَ سيِّداً إذا أتته عبدُ القفا واللّهَازِمِ

المعنى: كنت أظنّ سيادة زيدٍ فلما نظرت إلى قفاه ولهازمٍ تبين لي عبوديّته، وخصّ هذين بالذكر لأنّ القفا موضع الصّفع واللّهازم موضع اللّكن.

أرى بمعنى أظنّ فهو فعل مضارع علمي اعتقاديّ ينصب مفعولين هما زيدا وسيِّداً، كما قيل: ما اسم موصول بمعنى الذي مبنيّ على السكون في محلّ جرّ بالكاف، والجار والمجرور متعلّق بأرى<sup>(١)</sup>، ويحسن أن تعرب الكاف نائباً عن المفعول المطلق والتقدير «كنت أرى زيدا رؤيةً مثل ما يقال عنه» أي مطابقةً لرأي الناس فيه،

(١) لا يحسن تعليق الجار والمجرور بكنّت لأنه فعل ناقص، والفعل التام أولى بالتعليق به.

وجملة «قيل» من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله صلة الموصول على الإعرابين، فليست «كما قيل» على هذين الإعرابين معترضة بين معمولي أرى كما ذهب إليه بعضهم، وقيل هي جملة مستقلة معترضة بين مفعولي أرى تقديرها «وذلك كما قيل» أي وذلك كائنٌ كما قيل، فهي مكوّنة من مبتدأ وخبر، ويروى هذا البيت بفتح همزة إنَّ وبكسرها بعد إذا الفجائية وهذا هو الشاهد، أمّا الفتح فعلى اعتبار أنَّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر مفرد مبتدأ تقديره «عبوديةً القفا واللّهازم»، واختلف النحاة حينئذ في خبره، فقال الزجاج والزمخشري<sup>(١)</sup> إنَّ إذا الفجائية ظرف زمان، وقال المبرد وابن عصفور<sup>(٢)</sup> إنّها ظرف مكان، وهذا الظرف سواء كان ظرف زمان أو ظرف مكان متعلّق عند هؤلاء جميعاً بمحذوف تقديره «حاصلة» خبر مقدّم، وقال الأخفش وابن مالك إنَّ إذا الفجائية حرف، وخبر المبتدأ محذوف أيضاً لكنّه غير مقدّم، والتقدير «عبوديةً قفاه ولهازمه حاصلة»، وأمّا كسر همزة إنَّ فهو على اعتبار ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شيء، وتكون إذا الفجائية في حالة كسر الهمزة عند الزجاج والزمخشري ظرف زمان، وعند المبرد وابن عصفور ظرف مكان، وهو في الحالين متعلّق عند الجميع بأرى، وهو مضاف وجملة «إنّه عبد القفا واللّهازم» المكوّنة من إنَّ مكسورة الهمزة واسمها وخبرها في موضع جرّ مضاف إليه، أمّا إذا عددنا «إذا» الفجائية حرفاً كما يقول الأخفش وابن مالك فلا إضافة ولا تعليق لأنّ الحرف لا يضاف ولا يعلّق.

❖ «خرجتُ فإذا أنّ زيدا بالباب».

يجوز فتح همزة أنّ وكسرها في هذا المثال لوقوع أنّ بعد إذا الفجائية، فإذا: الفاء حرف عطف، وقيل حرف زائد، وقيل حرف للاستئناف، إذا فجائية وهي حرف

(١) وهم الشيخ العدوي أحد أصحاب الحواشي في نسبة الآراء لأصحابها فنقل أن المبرد وابن عصفور قالوا بأنّ إذا الفجائية ظرف زمان، وأنّ الزجاج والزمخشري قالوا بأنّها ظرف مكان، ويقال وهم في الحساب غلّط فيه وسبّاه وبابه فهم، وهم في الشيء من باب وعد إذا ذهب وهمّه إليه وهو يريد غيره.

(٢) انظر الهامش السابق.



مبنيّ على السّكون لا محلّ له من الإعراب عند الأخفش وابن مالك، وظرف زمان مبنيّ على السّكون في محلّ نصب عند الزجاج والزمخشري متعلّق بخرجت إذا كانت همزة إنّ بعده مكسورة، وإذا مضاف وإنّ مكسورة الهمزة واسمها وخبرها في محلّ جرّ مضاف إليه، وظرف مكان مبنيّ على السّكون في محلّ نصب عند المبرد وابن عصفور متعلّق بخرجت إذا كانت همزة إنّ بعده مكسورة، وإذا مضاف وإنّ مكسورة الهمزة واسمها وخبرها في محلّ جرّ مضاف إليه، زيدا اسم إنّ، بالباب جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره «واقف» خبر إنّ.

\* قال تعالى ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (من الآية ٥٤ من سورة الأنعام).

قرأ عاصم وابن عامر من السبعة بفتح همزة أنّه، وقرأ باقي السبعة بكسرها، والقراءتان في هذه الآية شاهدتان على جواز الأمرين، وذلك لوقوع إنّ بعد الفاء الجزائية، أي بعد الفاء الواقعة في جزاء الشرط أي جوابه، وهي الفاء الرابطة لهذا الجواب.

\* «أَوَّلُ قَوْلِي»<sup>(١)</sup> أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ.

يجوز فتح همزة أنّ في هذا المثال ويجوز كسرها، والضوابط التي ينبغي أن توجد في هذه المسألة ليجوز الأمران هي:

أن تقع أنّ وما بعدها خبراً عن قول، وهو هنا «أَوَّلُ قَوْلِي» لأنّ أفعّل التفضيل بعض ما يضاف إليه، فأَوَّلُ القول من القول.

وأن يقع خبر أنّ قولاً أيضاً، وهو هنا «أَحْمَدُ اللَّهَ»<sup>(٢)</sup>.

\* (١) قولي: من إضافة المصدر لفاعله.

(٢) ومثله: أشكرُ اللَّهَ، واستعينُ اللَّهَ.

وأن يكون فاعل القولين واحداً، وهو هنا المتكلم المعبر عنه بياء المتكلم مرتين<sup>(١)</sup>.

وقد اتضح وجود هذه الضوابط جميعاً في هذا المثال، لذلك جاز في همزة أن فيه الفتح على تقدير «أولّ قولي حمدُ الله» أي على تأويل أن واسمها وخبرها بمصدر، ويكون الخبر بذلك مفرداً سواء أكان مقدماً أم كان غير مقدّم، وجاز في همزة أن في هذا المثال الكسر على جعل «أولّ قولي» مبتدأ و«إنّي أحمدُ الله» جملة اسمية غير مؤولة بمصدر مفرد، وقد أخبر بهذه الجملة عن ذلك المبتدأ، وتكون الجملة الاسمية «إنّي أحمدُ الله» مستغنية عن عائدٍ يربطها بالمبتدأ لأنها المبتدأ نفسه في المعنى، فكأنّه قيل: أولّ قولي هذا الكلام المفتتح بإنّي، أي جملة «إنّي أحمدُ الله» بالفاظها وحروفها.

ونظير ذلك في كون الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى ولا تحتاج لذلك إلى رابط قوله تعالى «دعواهم فيها سبحانك اللهم»<sup>(٢)</sup>، فسبحانك مفعول مطلق ومضاف إليه، و«سبحانك اللهم» تفسير للدعوى، فهي عين الدعوى، والمقصود أن دعواهم فيها هذا اللفظ أي لفظ «سبحانك اللهم»، ولا تحتاج لرابط لأنها عين المبتدأ في المعنى، ومعنى الآية: دعوى المؤمنين في الجنة أي طلبهم لما يشتهونه في الجنة أن يقولوا سبحانك اللهم أي سبحانك يا الله، فإذا ما طلبوه وجدوه بين أيديهم فوراً.

ونظيره أيضاً في هذين الأمرين قول الرسول صلى الله عليه وسلم «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا هو» أي أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي هذا اللفظ، وجملة الخبر «لا إله إلا الله» هي عين المبتدأ في المعنى ولا تحتاج من أجل ذلك إلى ضمير عائد يربطها بالمبتدأ.

(١) مرّة في «قولي» وأخرى في «أنّي».

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام.

## التاسع من المرفوعات: خبر لا النافية للجنس

### المتن

«ثم قلت: التاسع خبر لا التي لنفي الجنس، نحو: «لا رجلَ أفضلُ من زيدٍ» ويجب تنكيره كالاسم، وتأخيرته ولو ظرفاً، ويكثر حذفه إن عَلِمَ، وتميمٌ لا تذكره حينئذٍ.

### الشرح

«وأقول: التاسع من المرفوعات خبر لا التي لنفي الجنس. اعلم أن «لا» على ثلاثة أقسام، أحدها: أن تكون ناهية فتختص بالمضارع وتجرمه نحو «ولا تمش في الأرض مَرَحاً» «فلا يسرف في القتل» «لا تحزن إن الله معنا» وتستعار للدعاء فتجزم أيضاً نحو «لا تؤاخذنا». الثاني: أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها فلا تعمل شيئاً نحو «ما منعك أن لا تسجد» أي أن تسجد، بدليل أنه قد جاء في مكان آخر بغير «لا»، وقوله تعالى «لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يَقْدِرُونَ على شيء من فضل الله» وقوله تعالى «وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون». الثالث: أن تكون نافية، وهي نوعان: داخلة على معرفة فيجب إهمالها وتكرارها نحو «لا زيد في الدار ولا عمرو» وداخلة على نكرة وهي هربان: عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم وهو قليل، وعاملة عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر، والكلام الآن فيها، وهي التي أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال. وشرط إعمالها هذا العمل أمران، أحدهما: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بيّنّا، والثاني: أن يكون الاسم مقدّماً والخبر مؤخراً، وذلك كقولك «لا صاحب علم ممقوت» و«لا طالعاً جبلاً حاضراً»، فلو دخلت على معرفة أو على خبر مقدّم وجب إهمالها وتكرارها. فالأول كما تقدّم من قولك «لا زيد في الدار ولا عمرو»، وأمّا قول بعض العرب «لا بصرة لكم» وقول عمر «قضية ولا أبا حسن لها»

يريد عليّ بن أبي طالب، وقول أبي سفيان يوم فتح مكّة «لا قريشَ بعدَ اليوم»، وقول الشاعر:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ      نَكِدْنَ، ولا أُمِيَّةً في البلاد

فمؤول بتقدير «مثل» أي ولا مثل أبي حسن، ولا مثل البصرة، ولا مثل قريش، ولا مثل أُمِيَّة. والثاني كقوله تعالى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾.

ويكثر حذف الخبر إذا علم، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ لَآي فُلَا قُوَّةَ لَهُمْ، وقوله تعالى ﴿لَا ضَيْرَ﴾ أي لا ضيرَ علينا، وبنو تميم يوجبون حذفه إذا كان معلوماً، وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد فضلاً عن أن يجب، وذلك نحو «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عز وجل».

## الحاشية

\* قال الماتن «ويجب تنكير خبر لا لنافية للجنس كما يجب تنكير اسمه، ويجب تأخيرهِ عن الاسم ولو كان ظرفاً للزمان أو ظرفاً للمكان أو جاراً ومجروراً، ويكثر حذف خبر لا النافية للجنس جوازاً إن عُلِمَ، وتميمٌ لا تذكر هذا الخبر حين العلم به بل توجب حذفه» اهـ بتصرف.

\* إذا كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى نحو اضرب ولا تضرب فهو أمر ونهي، وإن كان من الأدنى للأعلى فهو رجاء أو دعاء، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس.

\* قال تعالى ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ (من الآية ٣٧ من سورة الإسراء، ومن الآية ١٨ من سورة لقمان).

مَرَحًا: إمّا حال أي حال كونك ذا مَرَحٍ، أو مفعول مطلق لفعل محذوف جوازاً والتقدير «تَمَرَحُ مَرَحًا»، أو مفعول لأجله والتقدير «لأجل المَرَحِ» أي البَطَر.

﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ (من الآية ٣٣ من سورة الإسراء).

أي لا يسرف المقتص في القتل، أي لا يقتل مَنْ لا يحق له قتله.

﴿قال الشارح «وتستعار للدعاء».

أي تستعار لا الناهية للدعاء أي الرجاء وهو طلب الأدنى من الأعلى، والجامع في التشبيه الذي هو أصل هذه الاستعارة هو مطلق الطلب الموجود في النهي وفي الرجاء.

﴿قال الشارح «تكون - لا - زائدة دخولها في الكلام كخروجها».

وهو يعني زيادتها باعتبار أصل المعنى، وإلا فكلّ زائد يفيد دخوله التوكيد، وخروجه يخلّ بهذه الفائدة، فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار.

﴿قال تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾ (من الآية ١٢ من سورة الأعراف).

ساق المصنّف هذه الآية شاهداً على زيادة «لا» المدغمة في أنْ، وجعلَ التقدير «ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ؟»، ما اسم استفهام في موضع رفع مبتدأ ومَنَعَكَ جملة فعلية من فعل وفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود إلى ما الاستفهامية ومفعول به هو الضمير المتّصل «الكاف» والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ وتسجدَ فعل مضارع منصوب بأنْ ولا الزائدة حاجز غير حصين وجملة «إِلَّا تَسْجُدَ» أي «أَنْ تَسْجُدَ» في موضع نصب بمنعك مفعول به ثانٍ، والتقدير «ما مَنَعَكَ السَّجُودَ» أو «ما مَنَعَكَ مِنَ السَّجُودِ». وَمَنَعَ مَثَل أُعْطِيَ يتعدّى لمفعولين، لكن أعطى تتعدّى لمفعولين مباشرة فقط، أمّا مَنَعَ لمفعولين الأول مباشرة والثاني مباشرة أو بحرف الجرّ. ويحتمل أيضاً أن تكون «لا» في هذه الآية نافية أصلية، وذلك على تقدير حرف جرّ ومعمول آخر للفعل مَنَعَكَ، ويكون التقدير «ما مَنَعَكَ امْتِثَالَ أَمْرِي بِأَنْ<sup>(١)</sup> لا تسجد» ولكن ما قاله المصنّف أسلس.

(١) أَنْ والفعل ولا النافية في تأويل مصدر مجرور بالباء أي «بعدم السجود» والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير «وذلك بأن لا تسجد» أي «وذلك بعدم السجود» وامتثال أمري من إضافة المصدر لمفعوله، وأمري من إضافة المصدر لفاعله، وتسجدَ منصوب بأنْ ولا النافية حاجز غير حصين.

\* دَلَّلَ المصنّف على ما ذهب إليه من زيادة لا في قوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجِدَ﴾ بأنّ قوله تعالى هذا قد جاء بعينه في القصّة نفسها في مكان آخر<sup>(١)</sup> من القرآن بغير لا.

\* قال تعالى ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (من الآية ٢٩ من سورة الحديد).

هذه الآية شاهد على زيادة «لا» في «لِئَلَّا يَعْلَمَ» وأصلها «لَأَنْ لَا يَعْلَمَ»، فيبقى «لَأَنْ يَعْلَمَ»، والمعنى: لَأَنْ يَعْلَمَ أَي لِيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنَّهُ أَي الشَّأْنِ لَا يَنَالُونَ شَيْئًا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ لَأَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِرَسُولِهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّامُ فِي «لَأَنْ يَعْلَمَ» حرف جرّ يجرّ المصدر المؤلّ بعده، والجار والمجرور متعلّق بمذكور في الآية السابقة هو جواب الشرط يؤتكم وما عُطِفَ عليه وهو يجعل ويغفر، والتقدير «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ وَتُؤْمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ»<sup>(٢)</sup> من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم»<sup>(٣)</sup>.

وقيل إنّ لا ليست زائدة في الآية وإنّما هي نافية والمعنى على ذلك: لِئَلَّا يَعْتَقِدَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنَّ الشَّأْنَ لَا يَقْدِرُ النَّبِيُّ وَالْمُؤْمِنُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَلَا يَنَالُونَهُ.

يَعْلَمَ: اعتقادية فهي تنصب مفعولين، أهل الكتاب: أي أهل التوراة، أن: مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، وجملة لا يقدرّون في محلّ رفع خبرها، وجملة أن واسمها وخبرها في محلّ نصب سدّت مسدّ مفعولي يَعْلَمَ.

(١) وهو الآية ٧٥ من سورة ص، فقد قال تعالى فيها ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ والقرآن يفسّر بعضه بعضاً، ويكون المعنى في الآيتين متشابهاً، أي: ما منعك يا إبليس أن تسجد لأدم كما أمرناك في حين سجد الملائكة الآخرون الذين أمرناهم بالسجود له.

(٢) كِفْلَيْنِ: أي نصيبين.

(٣) الآية رقم ٢٨ من سورة الحديد، وهي الآية التي قبل آية الشاهد.

\* قال تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ<sup>(١)</sup> لَا يَرْجِعُونَ﴾ (من الآية ٩٥ من سورة الأنبياء).

حرامٌ: معناها هنا ممتنعٌ عادةً وليس معناها الحرام الشرعي الاصطلاحي أي الحرام في اصطلاح الشرع، قرية: أي أهل قرية، أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ: بفتح همزة أن أي أَنَّهُمْ يرجعون إلى الدنيا، فلا زائدة في الآية.

حرامٌ: مبتدأ وجملة «أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ» بعد تأويلها بمصدر مرفوع هو «رجوعُهُمْ» فاعل سدّ مسدّ خبر المبتدأ لأنّ حرام وصف بمعنى اسم الفاعل «ممتنع» وهذا إعراب الأخفش الذي لا يشترط اعتماد الوصف على نفي أو استفهام.

والأولى أن يكون «حرامٌ» خبراً مقدّماً لأنّه نكرة، وجملة «أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ» في محلّ رفع مبتدأ مؤخّراً، والتقدير «رجوعُهُمْ حرامٌ».

وقد تمّ تأويل الجملة المكوّنة من أن واسمها وخبرها بمفرد على الإعرابين لأنّ همزة أن مفتوحة.

وقيل «حرامٌ» مبتدأ، وهو نكرة تخصصت بالجار والمجرور بعدها وهو «على قرية» والتخصيص لونٌ من ألوان التعريف ودرجةٌ منه فيندفع بذلك ما هو معروف من عدم جواز الابتداء بالنكرة إلاّ بمسوّغ، والجار والمجرور «على قرية» متعلّق بحرام عند الجميع إذا عدّت في حكم اسم الفاعل المشتقّ، ومتعلّق بحرام المصدر المشتقّ عند الكوفيين، ونعت لحرام المصدر الجامد عند البصريين، لأنّ القاعدة العامة عند الفريقين أنّ أشباه الجمل بعد النكرات الجامدة صفات لها، وجملة «أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ» في محلّ رفع خبر المبتدأ، وتكون لا زائدة على هذه الأعراب السابقة.

ويجوز أن تكون لا أصلية تفيد النفي، فلا يكون في الآية شاهد على ما نحن فيه، ويكون المعنى كما يقول العُكْبَرِيُّ «حرامٌ أي ممتنعٌ عدمٌ رجوعهم عن

(١) قراءة «أَنَّهُمْ» بفتح الهمزة هي القراءة المشهورة المرسومة في المصحف.

معصيتهم»!!؟، فحرامٌ مبتدأٌ وعدمٌ خبره، أو يكون كما قال ابن الأثيري «حرامٌ على قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون كائنٌ أو محكومٌ عليه» فحرامٌ مبتدأٌ وخبره مقدّر وهو كائنٌ أو محكومٌ عليه.

وقيل «حرامٌ» خيرٌ لمبتدأٍ محذوف، والتقدير «ذلك الذي ذكرناه من العمل الصالح حرامٌ على قرية أهلكتها» وتكون «إنهم» على هذا الإعراب بكسر الهمزة وقد قرئ بكسرها وهي قراءة شاذة وتكون إنَّ واسمها وخبرها على هذا جملة مستأنفة، ولا أصلية نافية.

وقرئ: حَرِمَ وحَرَّمَ وهما فعلاَن.

\* يقال تَكَرَّرَ بفتح التاء وهو مصدر، ويقال تَكَرَّرَ بكسر التاء وهو اسم.

\* ذكر الشارح أنَّ لا النافية الداخلة على نكرة ضربان: عاملة عمل ليس، وإعمالها هذا العمل قليل، وعاملة عمل إنَّ وهو الأكثر، وذكر أنَّ لا النافية العاملة عمل إنَّ هي التي أريد بها نفي جميع أفراد الجنس على وجه الحصر والشمول وذلك على سبيل التنصيص والقطع المتفق عليه، أي نصّاً وقطعاً باتفاق<sup>(١)</sup>، لا على سبيل الاحتمال: أي لم تدلَّ لا النافية العاملة عمل إنَّ على نفي جميع أفراد الجنس على وجه الحصر والشمول على سبيل الاحتمال الراجح<sup>(٢)</sup>.

\* استدرك المعلق على الشارح بقوله إنَّه بقي من شروط إعمال لا النافية للجنس عمل إنَّ شرطاً لم يذكره الشارح وهو «ألا يدخل عليها» أي على لا - حرف

(١) لذلك لا يجوز أن يقال: لا رجلٌ في الدار بل رجلين.

(٢) أما لا النافية العاملة عمل ليس فإنَّها تنفي الوحدة، لذلك يمكن أن يقال: لا رجلٌ في الدار بل رجلان أو ثلاثة رجال أو أكثر، وهي في دلالتها على نفي الواحد إنَّما تدلُّ عليه على سبيل الاحتمال الراجح، وإلا فإنه يمكن أن تدلَّ على نفي الجميع على وجه الحصر والشمول لأنَّ النكرة إذا وقعت في سياق النفي عمّت، ولكن ذلك فيها احتمال مرجوح، إذ لا يبقى بينها وبين قسيمتها في هذه الحالة فرق في المعنى، فلا ينبغي الفرق في العمل إذن.



جرّ، فإنّ دخل عليها حرف جرّ نحو: جئت بلا زادٍ، ونحو: غضبت من لا شيءٍ، كانت لا<sup>(١)</sup> زائدة بين الجار والمجرور، وعندي أنّ «لا» في هذين المثالين ونحوهما اسم بمعنى «غير» مبنيّ على السكون في محلّ جرّ بحرف الجرّ، وتكون «زادٍ» و«شيءٍ» مضافاً إليه، لأنّ المعنى على ما قاله الملقّ ينقلب إلى عكسه وليس ذلك المقصود.

\* اسم لا النافية للجنس يكون مبنيّاً إذا كان مفرداً<sup>(٢)</sup> نحو: لا رجل في الدار ولا رجُلَيْن، ولا رجال، فهو في الأول المفرد وفي الثالث جمع التّكسير مبنيّ على الفتح<sup>(٣)</sup> في محلّ نصب، وهو في الثاني المثني مبنيّ على الياء في محلّ نصب.

\* لا صاحب علم مقوّت، لا طالعاً جبلاً حاضراً.

اسم لا النافية للجنس في هذين المثالين وخبرها نكرتان<sup>(٤)</sup>، واسمها مقدّم وخبرها مؤخّر، وهذا مطابق لشروط القاعدة التي تجب مراعاتها في إعمال لا النافية للجنس عمل إنّ، واسم لا في المثال الأوّل مضاف، واسمها في المثال الثاني شبيه بالمضاف، وهما منصوبان وليسا مبنيّين على الفتح في محلّ نصب كما هو الحال لو

(١) أي حرفاً زائداً.

(٢) المراد بالمفرد في باب لا النافية للجنس وكذلك في باب النداء ما يقابل المضاف والشبيه بالمضاف، وقد يراد بالمفرد في غير هذين البابين ما يقابل المثني والجمع، أو ما يقابل الجملة وشبه الجملة.

(٣) ومثل هذا يقال في «لا فتيات في الدار» فهو مبنيّ على الكسر في محلّ نصب لأنّ جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة فهو يبنى في مثالنا على ما ينصب به، ولا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين لا رجل ولا رجال لأنّ التنوين والبناء لا يجتمعان، كما أنّه لا يتأثّن تنوين لا رجُلَيْن المثني لأنّه مبنيّ من جهة والتنوين والبناء لا يجتمعان كما ذكرنا، ولأنّه من الجهة الأخرى مثني والنون فيه عوض عن التنوين ولا يجتمع العوض والمعوّض كما لا يجتمع المفسّر والمفسر.

(٤) صاحب علم: من إضافة اسم الفاعل لمفعوله، والمضاف هنا نكرة لأنّ الإضافة لفظية غير محضة المضاف فيها وصف لا يستفيد التخصيص الذي هو نوع تعريف من المضاف إليه النكرة بل يستفيد التّخفيف بحذف التنوين من المضاف فحسب، أمّا «طالعاً جبلاً» الشبيه بالمضاف الذي أصله تركيب إضافي هو «طالعٌ جبليّ» فإنّ «طالعاً» في هذا التركيب نكرة، كما أنّ «طالعاً» في التركيب الإضافي مازال نكرة لأنّ الإضافة فيه لفظية غير محضة المضاف فيها وصف لا يستفيد التخصيص الذي هو نوع تعريف من المضاف إليه النكرة بل يستفيد التّخفيف بحذف التنوين من المضاف فحسب.

كان اسم لا مفرداً أي غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، واسم لا النافية للجنس فيما ذكرناه من أحكام إعرابه وبنائه يشبه المنادى في أحوال إعرابه وبنائه، أمّا خبر لا النافية للجنس فهو معرب دائماً بالرفع.

« قال بعض العرب الذين يحتجّ بهم «لا بَصْرَةَ»<sup>(١)</sup> لكم»، وقال عمر بن الخطاب «قضية»<sup>(٢)</sup> ولا أبا<sup>(٣)</sup> حسن لها»، وقال أبو سفيان<sup>(٤)</sup> يوم فتح مكة «لا قريش»<sup>(٥)</sup> بعد اليوم» وقال الشاعر الذي يحتجّ به:

أرى الحاجاتِ عندَ أبي خُبَيْبٍ<sup>(٦)</sup>      نَكِدُنْ<sup>(٧)</sup> ، ولا أُمِيَّةٌ في البلاد<sup>(٨)</sup>

(١) البصرة بفتح الباء وكسرهما حجارة رخوة بيضاء، وبها سميت البصرة بفتح الباء وكسرهما وضمّها، واللفة العالية الفتح، والبصرتان بفتح الباء وكسرهما البصرة والكوفة تغليبا للأولى، ويقال في النسبة «بصري» بفتح الباء وكسرهما والكسر شاذ.

(٢) أي هذه قضية، فهما مبتدأ وخبر، والمراد بأبي حسن علي بن أبي طالب لأنها كنيته.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) هو صخر بن حرب، أبو معاوية أمير المؤمنين، أسلم يوم فتح مكة.

(٥) يقصد: لا قوة ولا حول بعد اليوم.

(٦) أبو خُبَيْب هو عبد الله بن الزُبَيْر بن العوام، كُتِيَ بأبكر أولاده وهو خبيب، وأمّ عبد الله هي أسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين، وهي أخت غير شقيقة لعائشة بنت أبي بكر، ولقبت بذات النطاقين لأنها لم تجد ما تشدّ به زاد النبي وأبيها عند الهجرة في غار حراء، فشَقَّتْ نطاقها وشدّت به الزاد.

(٧) نَكِدُنْ: فعل ماضٍ من باب فرح يفرح يقال نَكَدَ عَيْشُهُ يَنْكُدُ أي اشتدّ ومصدره النَكْدُ، وفي عامة نسخ شروح الشذور «يَكِدُنْ» وهو فعل ماضٍ من باب ضرب يضرب يقال كاد يكيد فلانٌ لفلان أي أضمر له المكر والشرّ ومصدره الكَيْدُ، والغالب أنّ هذا تصحيف سببه ما بين الياء والنون من التشابه الذي قد يوقع التّاسخين في الخطأ والتّحريف، ولأنّ معنى البيت عليه ليس واضحاً تماماً لأنّه كما ذكرنا من الكَيْد.

(٨) عند: ظرف مكان متعلّق بالفعل «نكدن»، نَكِدُنْ: أي لم يُقْضَيْنِ فالفعل نكدن كناية عن عدم قضاء الحاجات، أمّا يَكِدُنْ فالقصود به: يَصِرْنَ غير مقضيات، على بُعْدِهِ، ونكدن ويكدن كلّ منهما فعل وفاعل هو نون النسوة، والجملة من الفعل والفاعل في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لارى هذا إذا عدّت «أرى» اعتقادية، أمّا لو كانت بصرية فإنّ «الحاجات» وحدها هي المفعول به وهو منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنّه مما جمع باللف وتاء وتكون جملة نكدن أو يكدن حالاً صاحبها «الحاجات» والعامل فيها هو الفعل «أرى»، ولا أُمِيَّةٌ في البلاد: أي ولا بني أُمِيَّةٍ الذين يقضون الحاجات موجودون في البلاد، والواو واو الحال والجملة من لا واسمها وخبرها في محلّ نصب حال من نون النسوة، والفعل نكدن أو يكدن هو عامل النصب في الحال.

وفي هذه الشواهد الأربعة جاء اسم لا النافية للجنس معرفة وهو: بصرة، أبا<sup>(١)</sup> حَسَن، قريش<sup>(٢)</sup>، أُمَيَّة<sup>(٣)</sup>، فَبْنِي فِي: بصرة وقريش وأُمَيَّة على الفتح في محل نصب لأنه مفرد وليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ونُصِبَ فِي: أبا بالالف لأنه من الأسماء الخمسة أضيف إلى حَسَن، ورفع<sup>(٤)</sup> خبر الشاهد الأول بالضمّة وتقديره «كائنة أو موجودة لكم»، ورفع<sup>(٥)</sup> خبر الشاهد الثاني بالضمّة أيضاً وتقديره «كائن أو موجود لها»، ورفع<sup>(٦)</sup> خبر الشاهد الثالث بالضمّة كذلك وتقديره «كائنة أو موجودة بعد اليوم»، ورفع<sup>(٧)</sup> خبر الشاهد الرابع بالواو لأنه جمع مذكر سالم وتقديره «كائنون أو موجودون في البلاد».

ومجيء اسم لا النافية للجنس معرفة كما حدث في هذه الشواهد لا يصحّ تبعاً للقاعدة، وإذا وَرَدَ فَإِنَّهُ يجب إهمال لا في هذه الحالة وتكرارها، كما أهملت وكرّرت في قولنا «لازید فی الدار ولا عمرو»، لكنّها لم تهمل في هذه الشواهد الأربعة ولم تکرّر كما ينبغي لها.

---

(١) هي كنية، والكنية من أقسام العلم فهي معرفة، فدخلت لا النافية للجنس بذلك على معرفة خلافاً للقاعدة.  
(٢) قُرَيْشٌ تصغير قُرَشٍ والتصغير هنا للتعظيم، وقريش عَمَّ على ولد النضر بن كِنَانَة أو فِهْر بن مالك منقول من تصغير قُرَشٍ، والقُرَشُ دَائِيَّةٌ عظيمة في البحر تعبت بالسفن فشبهوا بها لأنها تاكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلو عليها، وقيل القُرَشُ هو الكسب والجمع يقال قَرَشَ يَقْرَشُ من باب ضرب يضرب وبه سميت قريش وهي قبيلة ويقال رجل قرشي وربما قالوا قريشي وهو القياس، وقريش مصروفة إن أريد بها الحيّ ومنوعة من الصرف إن أريد بها القبيلة المعينة للعلمية والتأنيث المعنوي.  
(٣) أُمَيَّة إذا أريد بها في البيت القبيلة المعينة منعت من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي واللفظي بناءً على التأنيث، وقيل إن المراد بها هنا الحيّ وهم مروان بن عبد الحكم وأولاده وكانوا كرماء فكان المفروض أن تصرف ولكنّها منعت من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي فقط كحمزة ومعاوية وطلحة ونحوها.

(٤) والرفع إعراب لا بناء.

(٥) انظر الهامش السابق.

(٦) انظر الهامش السابق.

(٧) انظر الهامش السابق.

وللتوقيق بين ما لا يسعنا رفضه من الشواهد لأن أصحابها من أهل الاحتجاج وبين القاعدة التي أقامها النحاة نؤول هذه الشواهد وتجعلها على تقدير «مثل»، أي «لا مثل البصرة»<sup>(١)</sup> لكم» و«قضية ولا مثل أبي حسن لها» و«لا مثل قريش بعد اليوم» و«لا مثل أمية»<sup>(٢)</sup> في البلاد، وتكون «مثل» اسماً للنافية للجنس مبنياً على الفتح قي محل نصب وهو نكرة كما تقضي بذلك القاعدة، لأن «مثل» موعلة في الإبهام والتذكير فلا تتعرف إذا أضيفت إلى معرفة كما في هذه الأمثلة، ثم إننا حذفنا المضاف وهو «مثل» وأقمنا المضاف إليه وهو البصرة<sup>(٣)</sup>، وأبي حسن<sup>(٤)</sup>، وقريش<sup>(٥)</sup> وأموية<sup>(٦)</sup> مقامه، ويجوز أن يكون التأويل عن طريق تفسير الأسماء المعارف وهي: بصرة، وأبا حسن، وقريش، وأموية الواردة في هذه الشواهد بكلي، فيكون المراد ببصرة مطلق بلدة طيبة<sup>(٧)</sup>، وأبا حسن مطلق رجل حسن القضاء، وبقرش وبأمية مطلق قبيلة يقضي أفرادها الحاجات لأنهم كرماء، فتدخل هذه الأسماء بهذا التفسير قمي النكرات وتخرج من المعارف فتطابق بذلك القاعدة التي تقضي بوجوب أن يكون اسم لا النافية للجنس نكرة، ويمكن أن يقال أيضاً إن هذه الشواهد الأربعة لا تحتاج إلى تأويل وإثباتها شاهدة تقبل لأن قائلها ممن يحتج بكلامهم ولكنها تحفظ ولا يقاس عليها.

- 
- (١) البصرة مصروفة يسبب ال، أما بصرة المدينة المعروفة بعيتها فهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيثين المعنوي واللفظي بقاء التأنيث وإذا كانت بمعنى مطلق مدينة طيبة فهي مصروفة لأنها نكرة لا علم ولا وصف، كذلك قريش تصرف إذا كانت بمعنى مطلق قبيلة لأنها تصبح نكرة.
- (٢) أمية: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف.
- (٣) قاصبحت: بصرة وأبا حسن وقريش وأموية، وكلها مبنية.
- (٤) انظر الهامش السابق.
- (٥) انظر الهامش نفسه.
- (٦) انظر الهامش نفسه.
- (٧) والمعنى على هذا «لا مدينة طيبة مثل البصرة لكم».

## \* فائدة:

هذه الشواهد الأربعة أمثال، وخصوص موردها لا يمنع من عموم استعمالها فيما يشبه موردها من الأحوال، فإذا استعملت في ذلك فإنه لا يكون المقصود حينئذ «ببصرة» مدينة البصرة بالذات، ولا بـ «أبا حسن» علياً بالذات، ولا بـ «قريش» وأمية قريشاً وأمية بعينهما.

\* قال تعالى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾<sup>(١)</sup> ﴿من الآية ٤٧ من سورة الصافات﴾.

هذه الآية شاهد على دخول لا النافية للجنس على خبرها المقدم وهو «فيها» واسمها المؤخر وهو «غَوْلٌ» خلافاً للقانون النحوي القاضي بوجوب تقديم اسمها وتأخير خبرها، ويجب في مثل هذه الحالة إهمال لا النافية للجنس وعدم إعمالها عمل إن وتكرارها كما ترى في الآية- وتكون «فيها» خبراً مقدماً و«غَوْلٌ» مبتدأ مؤخر، وتكون «هم» مبتدأ وجملة «يُنْزَفُونَ» خبراً للمبتدأ، وعنها: جار ومجرور متعلق بيُنْزَفُونَ.

\* قال تعالى ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ قُضِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ (من الآية ٥١ من سورة سبأ).

---

(١) فيها: أي في خمرة الجنة، غَوْلٌ: أي إفساد للعقل وهو مصدر بمعنى غائلة من غَالَهُ يَخُولُهُ غَوْلًا، وقيل: الغَوْلُ الصداق في الرأس، وقيل: الغَوْلُ كل ما اغتالك أي أهلكك، ومنه الغَوْلُ بضم الغين وهو شيء تورمته العرب ولها فيه إشعار كالعناء، عنها: عن سببية، أي ولا هم يُنْزَفُونَ بسببها وهو مثل قوله تعالى ﴿وَمَا قَعْلُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ (من الآية ٨٢ من سورة الكهف) أي بأمرى، والمقصود بسبب أمرى، يُنْزَفُونَ: أي يسكرون ويذهب وعيهم، وهو مبني للمجهول، والمعلوم هو يُنْزَفُونَ، وهي مرسومة لي المصحف ﴿يُنْزَفُونَ﴾ بالبناء للمجهول، وقد قرئ بهذا، وقرئ أيضاً «يُنْزَفُونَ» بالبناء للمعلوم، والقراءتان سبعيتان، وقرئ شذوذاً «يُنْزَفُونَ» و«يُنْزَفُونَ»، والقراءتان السبعيتان فعلهما رباعي هو «أَنْزَفَ يَنْزِفُ» والقراءتان الشاذتان فعلهما ثلاثي وهو «نَزَفَ يَنْزِفُ» من باب ضرب يضرب، أو «نَزَفَ يَنْزِفُ» من باب نصر ينصر.

المعنى: ولو ترى يا محمد إذ فزع الكفار عند البعث لرأيت أمراً عظيماً أو لتعجبت، فلا فوت لهم منّا: أي لا نجاه لهم منّا بهربٍ أو تحصن، وأخذوا من مكان قريب هو القبور ترى: فعل الشرط وهي بصرية تنصب مفعولاً به واحداً، وجواب الشرط مقدّر هو الفعل لرأيت أو لتعجبت واللام زائدة في جواب لو للتوكيد، إذ: يجوز أن تكون مفعولاً به لترى البصرية والتقدير: ولو ترى وقت فزعهم، والأحسن: أن تكون مفعولاً فيه متعلقاً بترى وأن يكون مفعول ترى محذوفاً والتقدير: ولو ترى حالهم وقت أن فزعوا.

فزعوا: فعل ماضٍ بمعنى الاستقبال، وعبر بالماضي لتحقيق الوقوع، وإذ مضاف وجملة فزعوا من الفعل والفاعل في محل جر مضاف إليه، وأخذوا: جملة فعلية مكوّنة من فعل ونائب فاعل معطوفة على جملة فزعوا. والآية شاهد على أنه يكثر حذف خبر لا النافية للجنس العاملة عمل إن جوازاً<sup>(١)</sup> عند الحجازيين إذا علم هذا الخبر المحذوف من السياق اللفظي، والخبر المحذوف في الآية هو الجار والمجرور المحذوف «لهم»<sup>(٢)</sup>، وضمير الغائب المجرور باللام مفهوم من السياق اللفظي لمقابلته ضمير الغائب واو الجماعة في الفعل «فزعوا»، واسم «لا» هو «قوت» مبني على الفتح في محل نصب.

﴿قال تعالى ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾﴾ (من الآية ٥٠ من سورة الشعراء).

أي لا ضرر علينا، والشاهد في الآية كالشاهد في الآية قبلها، والخبر المحذوف جوازاً عند الحجازيين وهو «علينا»<sup>(٣)</sup> مفهوم من ضمير المتكلمين «نا» في «إنا»، ومن ضمير المتكلمين «نا» المضاف إليه في «ربنا»، ومن فاعل «منقلبون»<sup>(٤)</sup> ضمير المتكلم

(١) أما التميميون فيوجبون حذف خبر لا النافية للجنس إذا كان هذا الخبر مغلوماً من السياق.

(٢) أي متعلّقه وهو كائن أو واقع.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) منقلبون جمع مفرد منقلب وهو اسم فاعل يرفع فاعلاً، فيكون منقلبون اسم فاعل يرفع فاعلاً.

المستتر وجوباً «نحن»، فهو مفهوم من السياق اللفظي.

« لا أَحَدَ أَغْيَرُ<sup>(١)</sup> من الله عزَّ وجلَّ».

لا يجوز حذف خبر لا النافية للجنس العاملة عمل إنَّ إذا جُهِلَ بعينه، وفي هذا المثال وقع «أَغْيَرُ» خبراً لـ لا هذه فلا يجوز حذفه عند بني تميم وعند الحجازيين معاً لجواز أن يكون المحذوف غير «أَغْيَرُ» كأكْرَمُ وأَعْلَمُ ونحوهما.

« قال الشارح «فلا يجوز حذفه عند أحدٍ فضلاً عن أن يجب».

فضلاً: مفعول مطلق، وهو مصدر فَضَّلَ يُفَضِّلُ بمعنى زاد يزيده، وعن بمعنى على، لأنَّ الزيادة تكون على الشيء لا عنه.

## العاشر من المرفوعات: المضارع الذي لم

### يسبقه ناصب ولا جازم

#### المتن

« ثم قلت: العاشر المضارع إذا تجرَّد من ناصب وجازم.

#### الشرح

« وأقول: العاشر من المرفوعات وهو خاتمتها الفعل المضارع إذا تجرَّد من ناصب وجازم كقولك: يقوم زيد ويقعد عمرو، فأما قول أبي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم:

محمدٌ تفدِ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَّالاً

(١) أَغْيَرُ: أي انْفَع، وهو من غَارَ يَغْيِرُهُ وَيُغَوِّرُهُ أي نَفَعَهُ يَنْفَعُهُ.

فهو مقرون بجازم مقدّر وهو لام الدعاء، وقوله «تبالا» أصله «وبالال» فأبدل الواو تاء، كما قالوا في رُثَاثٍ ووجاهٍ: تُرَاثٍ وتُجَاهٍ.

وأما قول امرئ القيس:

قال يومَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ      إِنْهُمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

فليس قوله «أشرب» مجزوماً وإنما هو مرفوع، ولكن حذفت الضمة الضرورية، أو على تنزيل «رَبْعٌ» بالضم من قوله «أشربٌ غَيْرٌ» منزلة عَضُدٍ بالضم، فإنهم قد يُجْرُونَ المنفصل مجزئ المتصل، فكما يقال في عَضُدٍ بالضم: عَضُدٌ بالسكون، كذلك قيل في «رَبْعٌ» بالضم «رَبْعٌ» بالإسكان.

ولما أنهيت القول في المرفوعات شرعت في المنصوبات.

## الحاشية

\* قال الشاعر:

محمدٌ تفدٍ نفسك كلُّ نفسٍ      إذا ما خِفْتُ من شيءٍ تَبَالَا

نسب ابن هشام هذا البيت إلى أبي طالب، ومن الناس من ينسبه إلى ابنه علي بن أبي طالب، وهو الأظهر بقرينة المعنى العام للبيت، إذ الشاعر يدعو للنبي بأن جميع الناس فداه.

تَفَدٍ: فعل مضارع مجزوم<sup>(١)</sup> بلام دعاء مقدّرة، وهي في الحقيقة لام أمر، وسميت لام دعاء لأنّ الأمر في البيت من الأدنى للأعلى، تَبَالَا: أي هلاكاً، وهو مصدرُ التاء المفتوحة فيه أصلية لأنها منقلبة عن أصل هو الواو، وأصله «وبالال» بواو

---

(١) وقيل إنّ الفعل «تَفَدٍ» مرفوع حذفت لامه وهي الباء للضرورة الشعرية وإكتفي بالكسرة على الدال للدلالة عليها.



مفتوحة، وهذا أيضاً مصدر بمعنى الهلاك فأبدلت الواو تاء للتخفيف، وذلك - كما يقول المصنّف - قياساً على قولهم في وُراثٍ ووُجَاهٍ: تُرَاثًا وتُجَاهًا فأبدلوا الواو المضمومة تاءً مضمومة للتخفيف. خِفَتَ: فعل وفاعل، والجملة فعل الشرط في موضع جرٍّ بإضافة إذا إليها، ولا يمنع من الإضافة وجود «ما» الزائدة بين المضاف والمضاف إليه الجملة.

✽ قال المعلّق «ومن هنا تعلم أنّ تنظير المؤلف التّبال بالوُجَاه ليس دقيقاً».

المقصود بالتنظير القياس، أي قياس المؤلف التّبال على الوُجَاه.

✽ قال امرؤ القيس :

فاليومَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ      إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ<sup>(١)</sup>

المعنى: فاليومَ أَشْرَبُ خمرًا غيرَ مكتسبٍ إثمًا من الله ولا لومًا من الناس، مُسْتَحْقِبٍ: أصل معناه الذي يجمع حاجاته في الحقيقة أي في الخُرْج، وَاغِلٍ: هو الذي يشرب من شراب الناس بلا دعوة.

فاليومَ: الفاء عاطفة، أَشْرَبُ: المفعول به محذوف تقديره خمرًا، غيرَ: حال من فاعل أَشْرَبُ الضمير المستتر وجوباً «أنا»، والفعل أَشْرَبَ هو العامل في الحال، مُسْتَحْقِبٍ: فيها ضمير مستتر وجوباً تقديره «أنا» هو فاعلها لأنّها اسم فاعل، إِثْمًا: مفعول به لاسم الفاعل، من الله: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائنًا صفة لإِثْمٍ، وَلَا وَاعِلٍ: الواو حرف عطف، لا نافية تؤكد معنى النفي في «غير»، وَاغِلٍ معطوف على مُسْتَحْقِبٍ، أي غيرَ مُسْتَحْقِبٍ وغيرَ وَاغِلٍ.

والشاهد في هذا البيت هو قوله «أشرب» فإنّه فعل مضارع لم يتقدّمه جازم

---

(١) هذا البيت من قصيدة قالها حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب خمرًا حتى يأخذ بثأره فلمّا أدرك ثأره حلّت له بزعمة فلا ياتم بشربها إذ قد وقى بنذره.

وهمو مع ذلك ساكن الآخر، وحقه أن يكون مرفوعاً لتجرده من الناصب والجازم.

وللنحاة في تخريج هذا الإسكان وجهان:

الأول: أن «أشرب» ليس مجزوماً وإنما هو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، ولكن حذفت الضمة وسكن آخره للضرورة الشعرية خشية انكسار البيت بالتجريك.

الثاني: أنه لما توالى في «أشرب» مع ما بعدها وهو «غير» ثلاث حركات أولها فتحة الراء وثانيتهما ضمة الباء وثالثتها فتحة الغين، أشبهت كلمة «رُبْع» الملققة من كلمتي «أشرب» و«غير» كلمة «عَضُد» في حركاتها، والعرب تُجَوِّزُ تسكين ضاد «عَضُد»، وهم أيضاً قد أجروا - أي قاسوا - المنفصل أي المركب من كلمتين وهو «رُبْع» مجرى المتصل أي المتحد في كلمة واحدة مثل «عَضُد»، فكما قالوا في «عَضُد» بضم الضاد «عَضُد» بسكونها، قالوا في «رُبْع» بضم الباء «رُبْع» بإسكانها، وذلك على سبيل القياس، لهذا استساغ الشاعر أن يُسَكِّن وسط «رُبْع» كما يُسَكِّن وسط «عَضُد» فحذف الضمة من آخر الفعل «أشرب» فصار الفعل «أشرب» بالإسكان بدل الرفع.

ولا يخفى ما في التخريج الثاني من التمثل.

## المنصوبات خمسة عشر

### الأول: المفعول به

#### المتن

\* قلتُ: بابُ: المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربتُ زيداً.

## الشرح

\* وأقول: المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعاً، وبدأت منها بالمفاعيل لأنها الأصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحباً المقرب والتسهيل، لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشري وابن الحاجب، ووجه ما اخترناه أن المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس.

والمراد بالوقوع التعلق المعنوي لا المباشرة، أعني تعلقه بما لا يُعقل إلا به، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدي، ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو «أَرَدْتُ السَّقَرَ» لعدم المباشرة، وخرج بقولنا «ما وقع عليه» المفعول المطلق، فإنه نفس الفعل الواقع، والظرف، فإنَّ الفعل يقع منه، والمفعول له، فإنَّ الفعل يقع لأجله، والمفعول معه، فإنَّ الفعل يقع معه لا عليه.

## الحاشية

\* قال الماتن «باب: المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به».

باب بالتنونين: أي هذا<sup>(١)</sup> باب، المفعول به: الذي ينبغي هو أن أُل ومفعول والباء والهاء ليس لكل واحدة منها على حدة معنى مستقل، لأنَّ «المفعول به» صار علماً في الاصطلاح على هذا النوع من الكلم، وكذا يقال في بقية المفاعيل، وعلى أن لكل منها معنى تكون «أل» اسماً موصولاً و«مفعول» صلته، و«به» جاراً ومجروراً متعلقاً بـ «مفعول» و«الهاء» عائدة إلى «أل»، ويكون معنى الباء الملاصقة، أي الذي أُلصِقَ به فعلٌ.

وقد قال «المفعول» بحذف «به» أيضاً، وقد جرى الاصطلاح على أنه إذا قيل

(١) مبتدأ وخبر.

«مفعول» وأطلق لم يُردَّ به إلا المفعول به لما كان الأكثر دوراً في الكلام، لذلك خففوا اسمه بالاختصار، وإنما كان حقَّ كلمة «المفعول» أن لا تصدق إلا على المفعول المطلق باعتباره مطلقاً، لكنهم لا يطلقون عليه اسم «المفعول» إلا مقيداً بقيد الإطلاق.

✽ عرّف الماتن المفعول به بقوله «هو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربتُ زيداً».

هذا الحدُّ أي التعريف لابن الحاجب في كافيته، وقد نقله ابن هشام عنه ولم ينسبه إليه ولا إلى كتابه.

✽ قال الشارح «المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعاً».

والمقصود أنَّ المنصوبات بالأصالة خمسة عشر، أمَّا المنصوبات بالتبعية فإنَّها لا تدخل في هذا العدد نحو: نعت المنصوب، وتوكيد المنصوب، وبدل المنصوب، والمعطوف على المنصوب، فهذه كلّها منصوبات بالتبعية.

✽ قال الشارح «وبدأت منها بالمفاعيل لأنَّها الأصل وغيرها محمول عليها ومشبهٌ بها».

أي بدأت من المنصوبات بالمفاعيل لأنَّها الأصل في المنصوبات، وغير المفاعيل كالحال والتمييز المنصوبين محمول على المفاعيل في النصب لأنَّه مشبهٌ بها في أنَّه فضله، فالمعطوف وهو «مشبهٌ» بمثابة تعليل للمعطوف عليه وهو «محمول».

✽ صاحب كتاب «المقرب» هو ابن عصفور الأندلسي، وصاحب كتاب «التسهيل» هو ابن مالك الأندلسي، والزمخشريُّ نحويٌّ بغداديّ، وابن الحاجب نحويٌّ مصريٌّ.

✽ وجه ما فعله الزمخشريُّ وابن الحاجب من تقديم المفعول المطلق على غيره من المفاعيل هو أنَّ المفعول المطلق بمعنى الفعل<sup>(١)</sup> نفسه خلافاً لغيره من المفاعيل فإنَّها ليست بمعنى الفعل نفسه، وهو أيضاً مطلق وغيره من المفاعيل مقيد، وما أطلق أولى بالتقديم ممَّا قيد، فكان المفعول المطلق بهذا وذاك هو الأوَّلَى عندهما بالتقديم على بقية المفاعيل.

(١) فإذا قلت: ضربتُ ضرباً، فكأنَّك قلت: ضربتُ ضربتُ مرتين.

\* وجه ما فعله أبو عليّ الفارسيّ وابن عصفور وابن مالك وتابعهم عليه المصنّف ابن هشام من تقديم المفعول به على غيره من المفاعيل هو أنّ المفعول به هو الأكثر عدداً وأنّه أيضاً أحوج من المفعول المطلق خاصة ومن سائر المفاعيل عامة إلى الإعراب أي إلى النصب بالفتحة لأنّه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس، ففي نحو قولنا: ضَرَبَ مُحَمَّدٌ عَلِيًّا لا يُعرَفُ الفاعل من المفعول به لو لم يكن الأول مرفوعاً والثاني منصوباً، أمّا المفعول المطلق مثلاً فليس بينه وبين الفاعل التباس لأنّ الفاعل هو الذي وقع منه الفعل، أمّا المفعول المطلق فهو الفعل نفسه في المعنى، لذلك فإنّ حاجته إلى النصب ليتمييز عن الفاعل أقلّ من حاجة المفعول به، وكذا يقال في سائر المفاعيل.

\* المراد بالوقوع المذكور في تعريف المفعول به في المتن: التعلّق المعنوي ليشمل التعريف في انطباقه على المعرفّ نحو: أردتُ السّفَرَ، فلا يقتصر المراد بالتعلّق على المباشرة فحسب، إذ المباشرة لا تنطبق على الفعل أردتُ، لأنّ هذا الفعل لا يخضع لحاسة البصر، والمباشرة لا بدّ فيها من الخضوع لهذه الحاسة، ويُفسّرُ التعلّق المعنويّ بأنّه تعلّق الفعل بمفعول به بحيث لا يُفهم معنى الفعل في الخارج على الوجه الأكمل إلّا بهذا المفعول به، ولو كان المراد بالوقوع في التعريف المباشرة فحسب لخرج مفعول الأفعال التي لا تُحسّ بحاسة البصر نحو أردتُ السّفَرَ على ما ذكرنا، لأنّ المباشرة من مدركات البصر، والإرادة ليست من مدركاته، ويدخل تحت المباشرة في هذه الحالة ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا<sup>(١)</sup> ومثله فقط مما يدخل تحت مدركات البصر.

ولأنّ المراد بالتعلّق المعنويّ تعلّق الفعل بمفعول به لا يُعقل ولا يُتصوّر معنى الفعل في الواقع على الوجه الأكمل إلّا بهذا المفعول به كما بيّنا، لم يكن المفعول به إلّا

(١) عَمَرُ: ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، ويكتب في الرفع عَمَرٌ وفي النصب والجرّ عَمَرَ بدون تنوين فيها جميعاً، أمّا عَمَرٌ فهو مصروف ويكتب في الرفع عَمَرٌ وفي الجرّ عَمَرُو بواو وتنوين قيهما، ويكتب في النصب عَمَرًا بالالف مع التنوين وبدون واو لعدم الالتباس لأنّ قسيمه عَمَرَ لا ينون في حالة النصب فلا تكتب معه الألف.

للفعل المتعدي، سواء أكان هذا الفعل مثل أردت أم ضربت، لأنَّ الفعل المتعدي بنوعيه هو الذي لا يُعقَّل على الوجه الأكمل في الواقع إلّا مع المفعول به، ولأنَّ الفعل اللازم من جهة أخرى ليس له مفعول به أصلاً فلا يحتاج تعلُّقه على الوجه الأكمل في الواقع إلى مفعول به، وإنّما يُكتَفَى في ذلك بالفاعل، ولولا هذا التفسير للوقوع بأنّه التعلُّق المعنويّ أيضاً وليس المباشرة فحسب، أي لو فسّرنا الوقوع بأنّه المباشرة فقط لخرج من المفعول به نحو: أردتُ السّفَرَ، لعدم وجود المباشرة في الفعل التي هي من مدركات البصر، وفي هذا التفصيل والتكرار إيضاح وبيان.

## قد يضمّر عامل المفعول به جوازاً أو وجوباً

### في مواضع منها باب الاشتغال

#### المتن

\* ثم قلت: ومنه ما أضمّر عامله جوازاً نحو ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ ووجوباً في مواضع منها باب الاشتغال نحو ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ لِّزَمَانِهِ﴾.

#### الشرح

\* وأقول: الذي ينصب المفعول به واحد من أربعة: الفعل المتعدي ووصفه ومصدره واسم فعله، فالفعل المتعدي نحو ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ ووصفه نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ ومصدره نحو ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ واسم فعله نحو ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾.

وكونه مذكوراً هو الأصل كما في هذه الأمثلة، وقد يضمّر جوازاً إذا دلّ عليه دليلٌ مقالٍ أو حالٍ، فالأول نحو ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ أي أنزل ربنا خيراً بدليل ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ والثاني نحو قولك لمن تاهّب لسفر «مكّة» بإضمار تريد، ولمن سدد

سهماً «القرطاس» بإضمار تصيب. وقد يضمّر وجوباً في مواضع منها «باب الاشتغال» وحقيقته أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتمل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملأيسه. فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق «زيداً ضربته» وقوله تعالى ﴿وَكُلٌّ لِّإِنسَانٍ أَلْمَنَاهُ﴾، ومثال اشتغال الوصف «زيداً أنا ضارباً الآن أو غداً»، ومثال اشتغال العامل بملأيس ضمير السابق «زيداً ضربتُ غلامه» و «زيداً أنا ضاربٌ غلامه الآن أو غداً»، فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوباً تقديره «ضربت زيداً ضربته» و«ألزمتنا كلَّ إنسانٍ أَلْمَنَاهُ».

وإنما كان الحذف هنا واجباً لأنّ العامل المؤخّر مفسّر له، فلم يجمع بينهما، هذا رأي الجمهور وزعم الكسائي أنّ نصب المتقدّم بالعامل المؤخّر على إلغاء العائد، وقال الفرّاء: الفعل عامل في الظاهر المتقدّم وفي الضمير المتأخّر. وردّ على الفرّاء بأنّ الفعل الذي يتعدّى لواحد يصير متعدّياً لاثنتين، وعلى الكسائي بأنّ الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كضربتُ غلامه فلا يستقيم إلغاؤه.

## الحاشية

❦ الذي ينصب المفعول به، أي عاملُ النصب في المفعول به واحدٌ من أربعة: الأول الفعل المتعدّي<sup>(١)</sup>، والثاني الوصف المصوغ من الفعل المتعدّي<sup>(٢)</sup> والمراد به اسم فاعل الفعل المتعدّي لواحد كضاربٍ وبالغٍ واسمُ فاعل الفعل المتعدّي لاثنتين نحو زيدٌ معطيٌ عمروٍ درهماً وصيغةُ المبالغة نحو أنا شرّابٌ العسل، والثالث مصدرُ الفعل المتعدّي، والرابع اسم الفعل النائب عن فعل متعدّد.

(١) الفعل المتعدّي هو الذي ينصب المفعول به بدون واسطة حرف الجرّ.

(٢) عند الكوفيين، والمصوغ من مصدره عند البصريين.

أما اسم التفضيل فإنه لا ينصب المفعول به<sup>(١)</sup> وإن كان مصوغاً من فعل متعدّد<sup>(٢)</sup> والاسم المنصوب بعده تمييز.

وكذلك الصفة المشبهة لا تنصب المفعول به لأنها لا تشتق إلا من فعل لازم<sup>(٣)</sup> وإذا جاء بعدها منصوب فإنه يكون مشبهاً بالمفعول به.

\* قال تعالى ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ (من الآية ١٦ من سورة النمل).

سليمان: ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، داود: ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

\* قال تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> بَعْضُ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيعُ وصلواتٌ ومساجدٌ يُذَكَّرُ فيها اسمُ اللَّهِ كثيراً﴾ (من الآية ٤٠ من سورة الحج).

المعنى: لولا استيلاء المسلمين على الكفار لخربت باستيلاء المشركين على أهل الملل صوامع إلخ... والصوامع للرهبان، والبيع كنائس للنصارى وهي جمع بيعة، وصلوات أي كنس لليهود، ومساجد أي للمسلمين.

\* قال تعالى ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> (من الآية ١٠٥ من سورة المائدة).

عليكم: اسم فعل أمر بمعنى «الزموا» الفعل المتعدّي فهو ينصب المفعول به كما ينصبه هذا الفعل المتعدّي، وأنفسكم مفعول به.

\* قال الشارح «وكون العامل مذكوراً هو الأصل، وقد يضمّر العامل جوازاً إذا دلّ عليه دليل مقالي أو حالي» اهـ بتصرف.

(١) وهو يرفع فاعلاً فقط.

(٢) عند الكوفيين أو مصوغاً من مصدره عند البصريين.

(٣) عند الكوفيين أو من مصدر الفعل اللزم عند البصريين.

(٤) بعضهم: بدل بعض من الناس.

(٥) الآية كاملة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.



\* قال تعالى ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ (من الآية ٣٠ من سورة النحل).

قالوا خيراً: أي قالوا أَنْزَلَ رَبُّنَا خيراً بدليل قوله تعالى قبل ذلك ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟﴾ وهذا دليل مقالٍ على الفعل المحذوف جوازاً مع فاعله، وخيراً بالنصب مفعول به لهذا الفعل المحذوف جوازاً الذي هو «أَنْزَلَ»، ولا يصحّ نصب خيراً بقالوا لأنّ القول لا ينصب المفرد إلّا إذا كان المفرد في معنى الجملة نحو: «قلت قصيدة»، أو إذا أريد بالمفرد لفظه مثل: قلت زيدا، أي قلت هذا اللفظ.

وقرأ زيد بن عليّ شذوذاً «خيراً» بالرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف جوازاً، أي: المنزّل خيراً والجملة في محلّ نصب مقول القول.

وعلى قراءة النّصب المشهورة المرسومة في المصحف ﴿خَيْرٌ﴾ تكون ماذا اسم استفهام مفعولاً به مقدّماً وجوباً لأنّ أَنْزَلَ لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، وعلى قراءة الرفع الشاذّة تكون ماذا اسم استفهام مبتدأ وجملة أَنْزَلَ رَبُّكُمْ خبر المبتدأ، أو ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسماً موصولاً<sup>(١)</sup> بمعنى الذي خبره وجملة أنزل ربكم صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

\* إذا قلت لمن تراه يتأهّب للسفر «مكة» فإنّ هذا الاسم منصوب على أنّه مفعول به بالفعل المقدّر «تريد» المحذوف جوازاً لدلالة واقع الحال - وهو ما يُشاهد من تأهّبه - عليه، والأحسن أن يكون على تقدير همزة الاستفهام أيضاً والتقدير «أتريد؟».

\* إذا قلت لمن تراه قد سدّد سهماً وصوّبه «القرطاس» فإنّ هذا الاسم منصوب على أنّه مفعول به بالفعل المقدّر «تصيب» المحذوف جوازاً لدلالة واقع الحال - وهو

(١) ذا: هي في الأصل من أسماء الإشارة تدخل عليها هاء التّنبية فيقال هذا، ولكتّها إذا اقترنت بما الاستفهامية جاء اعتبارها اسماً موصولاً بمعنى الذي كما حدث في هذه الآية.

رؤية مسدداً - عليه، والقرطاس هو الهدف الذي يقصده بالتصويب، وجملة «تصيبُ القرطاس» جملة دعائية كأنه قال له: اللهم اجعلك مصيباً للقرطاس، فالفعل «تصيب» في المثال خبري لفظاً إنشائي معنًى لأنه دعاء والدعاء إنشاء.

\* تعريف الاشتغال «أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعل أو وصفٌ كلٌّ منهما صالح للعمل في الاسم المتقدم لكنه مُشْتَغِلٌ عن العمل فيه بالعمل في الضمير العائد إليه أو في ملابس الضمير العائد إليه».

\* قال تعالى ﴿وكلَّ إنسانَ أَلَمِنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ (الآية ١٣ من سورة الإسراء).

طائره: أي صحيفته المكتوب فيها عمله، سميت بذلك لتطايرها من خزانة تحت العرش فتلتصق بعنق صاحبها ولا تتجاوز.

طائره: مفعول به ثانٍ لأَلَمِنَاهُ المذكورة لا أَلَمِنَاهُ المحذوفة، لقربها وبُعْدِ المحذوفة من جهة، ولأنَّ المذكور أولى بالعمل من المحذوف من جهة أخرى.

كلَّ طائر الزمناه: هذا مثال على اشتغال الفعل بضمير الاسم السابق أي بالضمير العائد إلى الاسم السابق، ومثل الآية قولنا «زيداً ضربته»، والتقدير «الزمنا كلَّ إنسانٍ طائره أَلَمِنَاهُ طائره» و«ضربتُ زيداً ضربته»، وكلٌّ من الفعل الزمنا المحذوف والمذكور متعدِّ لمفعولين، وكلٌّ من الفعل ضَرَبَ المحذوف والمذكور متعدِّ لمفعول به واحد، وهذا الفعل المحذوف هو عامل النصب<sup>(١)</sup> المحذوف وجوباً الذي يفسره المذكور.

\* «زيداً أنا ضارئةُ الآنَ أو غداً».

هذا مثال على اشتغال الوصف بضمير الاسم السابق أي بالضمير العائد إلى الاسم السابق، وقد نُصِبَ الاسمُ السابق في هذا المثال بعامل مقدّر وجوباً يفسره

(١) أي العامل الذي نُصِبَ «كلُّ» و«زيداً».

المذكور والتقدير «أنا ضاربٌ زيداً أنا ضاربُهُ الآنَ أو غداً»<sup>(١)</sup>، وقد جيء بأنا التي هي مبتدأ خبره اسم الفاعل ضارب، لأنَّ اسم الفاعل لا يعمل فيما بعده<sup>(٢)</sup> إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، أو مبتدأ كما في هذا المثال، وجيء بالآنَ أو غداً لأنَّ البوصف وهو ضارب لا يعمل إلا في الحال والاستقبال<sup>(٣)</sup>، وحذف التنوين من ضارب المذكورة لأنَّ التنوين والإضافة لا يجتمعان.

\* «زيداً ضربتُ غلامه»<sup>(٤)</sup>، «زيداً أنا ضاربٌ غلامه الآنَ أو غداً»<sup>(٥)</sup> هذان مثالان على اشتغال العامل، فعلاً كان كضربتُ أو وصفاً كضارب بمثلِيس ضمير الاسم السابق، أي بالاسم الظاهر الذي لا بُسَ الضمير العائد إلى الاسم السابق، أي اتَّصل به ودخل عليه، وهذا الاسم هو «غلام»، ونَصَبُ الاسم السابق في هذين المثالين إنّما هو بعامل مضمّر وجوباً يفسّره المذكور والتقدير «أهنتُ زيداً ضربتُ غلامه»<sup>(٦)</sup> و«أنا مهينٌ زيداً أنا ضاربٌ غلامه»<sup>(٧)</sup>

(١) الآنَ وغداً ظرفا زمان متعلقان بضارب المشتق المذكور

(٢) أي لا يرفع فاعلاً ولا ينصب مفعولاً به، وفي هذا المثال فاعلُ ضارب ضميرٌ مستتر وجوباً تقديره أنا والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل للمفعول، والإضافة في «ضاربُهُ الآنَ أو غداً» إضافة لفظية غير محضة لأنَّ المضاف وصف عاملٌ فيما بعده، وهذه الإضافة تفيد المضاف التَّخَفُّف من التنوين ولا تفيد التعريف إذا أُضيف إلى معرفة والتخصيص إذا أُضيف إلى نكرة كما هو الحال في الإضافة المعنوية المحضة في نحو: غلامٌ زيد، وغلامٌ يَجُل.

(٣) إذا لم يُذكر في المثال «الآنَ أو غداً» صراحة ولكن ذلك كان مقصوداً فلا بأس، ولا يصحّ أن يقال «أمس» مع الإعمال، كما لا يصحّ أن تُقصد «أمس» دون تصريح بها، ولو قلنا «ضاربُهُ أمس» لأصبحت الإضافة معنوية محضة على الرغم من أنّ المضاف وصف مشتق، والإضافة المعنوية المحضة تفيد المضاف التعريف أو التخصيص، وهي هنا تفيد التعريف لأنَّ المضاف إليه ضمير والضمير من المعارف، كذلك لا يعمل المضاف في المضاف إليه شيئاً لوجود أمس ويعرب ضاربٌ مضافاً والهاء مضافاً إليه فقط ولا نقول من إضافة اسم الفاعل للمفعول.

(٤) ولا يجوز أن يكون التقدير في هذين المثالين «ضربتُ زيداً ضربتُ غلامه» و«أنا ضاربٌ زيداً أنا ضاربٌ غلامه» لأنَّك لم تضرب زيداً بل ضربت غلامه، فإن لم تكن موافقة العامل المحذوف للعامل المذكور في اللفظ يُكتفى بالموافقة في المعنى.

(٥) انظر الهامش السابق.

(٦) انظر الهامش السابق.

(٧) انظر الهامش السابق.

\* هذا - أي النَّصْبُ بعامل محذوف وجوباً يفسره المذكور - هو رأي الجمهور في ناصب الاسم المتقدم، وزعم<sup>(١)</sup> الكسائي الكوفي أنَّ نصب الاسم المتقدم إنما هو بالعامل المؤخر على إلغاء الضمير العائد الشاغل وعده زائداً، وردَّ على الكسائي بأنَّ ذلك إن صحَّ في نحو «زيداً ضربته» و«زيداً أنا ضاربه الآن أو غداً» فإنَّه لا يصحَّ في غيرهما لأنَّ الشاغل قد يكون الملابس، أي ملابس الضمير العائد إلى الاسم السابق، وهو اسم ظاهر وليس الضمير نفسه العائد إلى الاسم السابق، وذلك نحو «زيداً ضربتُ غلامه» و«زيداً أنا ضاربٌ غلامه الآن أو غداً»، فلا يستقيم إلغاء الاسم الظاهر الملابس وعده زائداً لأنَّ ذلك يؤدي إلى اختلال المعنى، ثمَّ إنَّ الكسائي نفسه ليس في مذهبه جواز زيادة الأسماء الظاهرة.

وقال الفراء إنَّ الفعل المذكور وكذلك الوصف المذكور عاملان في الاسم الظاهر المتقدم وعاملان في الضمير المتأخر وفي ملابسه في الوقت نفسه، وردَّ على الفراء بأنَّ الفعل - وكذلك الوصف - الذي يتعدَّى لمفعول به واحد يصبح بهذا متعدِّياً لمفعولين، والمتعدِّي لمفعولين يصير<sup>(٢)</sup> متعدِّياً لثلاثة، وهذا لا يصحَّ ولا يستقيم.

## من المفعول به: المنادى

### المتن

\* ثم قلتُ: ومنه المنادى، وإنما يظهر نصبه إذا كان مضافاً أو شبهه أو نكرة مجهولة نحو «يا عبد الله» و«يا طالعا جبلاً» وقول الأعمى «يا رجلاً خذ بيدي».

(١) فيه إشعار بالضعف وهو ما يقصد بالزعم غالباً وإلا فإنَّ الزعم قد يستعمل قليلاً في القول الموثوق.

(٢) وذلك في نحو قوله تعالى ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ لِّزَمَانِهِ طَائِفَةٌ﴾.

## الشرح

\* وأقول: المنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصّه، فلهذا أفردته بالذكر، وبيان كونه مفعولاً به أنّ قولك «يا عبدَ الله» أصله يا أدعو عبدَ الله، فـ «يا» حرف تنبيه، و«أدعو» فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار وفاعله مستتر، و«عبدَ الله» مفعول به ومضاف إليه، ولما علموا أنّ الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمريّن، أحدهما: دلالة قرينة الحال، والثاني الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو «يا» وأخواتها.

وقد تبين بهذا أنّ حقّ المناديات كلّها أن تكون منصوبة لأنّها مفعولات ولكنّ النّصب إنّما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً، وإنّما يكون مبنياً إذا أشبه الضمير بكونه مفرداً معرفة، فإنّه حينئذ يُبنى على الضمة أو نائبها نحو يا زيدُ ويا زيدان ويا زيدون، وأمّا المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فإنّهنّ يستوجبن ظهور النصب، وقد مضى ذلك كلّ مشروحاً ممثلاً في باب البناء، فمن أحبّ الوقوف عليه فليرجع إليه.

## الحاشية

\* قال الماتن «ومنه المنادى» أي يعدّ المنادى نوعاً من أنواع المفعول به، وهو ممّا يضمّر عامله<sup>(١)</sup> وجوباً.

\* قوله «نكرة مجهولة» أي نكرة غير مقصودة.

\* يا عبدَ الله: أصله «يا أنادي أو أدعو عبدَ الله» فـ «يا» في الأصل حرف تنبيه، و«أنادي» فعل مضارع وهو خبر في اللفظ لكنّ معناه الإنشاء لا الإخبار.

---

(١) المنادى عند المبرد منصوب بحرف النداء نفسه لسدّه مسدّ الفعل، فعلى هذا لا يكون المنادى من قبيل ما أضمّر عامله وجوباً.

وفاعله ضمير مستتر وجوباً<sup>(١)</sup> تقديره أنا.

\* لما رأى النَّحَاة أنَّ الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً، أوجبوا في هذا النداء حذف الفعل للاختصار<sup>(٢)</sup> اكتفاءً بأمرين أحدهما: دلالة قرينة الحال على النداء، أي دلالة المقام عليه لوجود شخص ينادي وآخر ينادى، والثاني الاستغناء عن الفعل بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو «يا» وأخواتها<sup>(٣)</sup> التي هي في الأصل حروف تنبيه.

\* المنادى المبني إنما يُبنى لأنه أشبه الضمير وهو الكاف في «أدعوك» والكاف في «أدعوكما»<sup>(٤)</sup> والكاف في «أدعوكم»<sup>(٥)</sup> بكونه مفرداً غير مركّب أي مكوّناً من كلمة واحدة، وبكونه معرفة مثله، ويكون بناؤه على الضمة إذا كان مفرداً أو جمع مؤنث سالماً نحو: يا محمد، يا فاطمة، ويا فاطمات، وعلى نائب الضمة وهو الألف إذا كان مثنى، وهو الواو إذا كان جمع مذكر سالماً نحو: يا زيدان، ويا فاطمتان، ويا زيدون، وهذه الأمثلة أعلام مفردة أي ليست مضافة ولا شبيهة بالمضاف، ونحو: يا مسلم، ويا مسلمة، ويا مسلمان، ويا مسلمتان، ويا مسلمون، ويا مسلمات، وهذه الأمثلة نكرات مقصودة مفردة أي ليست مضافة ولا شبيهة بالمضاف، وهي كالأعلام تُبنى لأنها تتضمن نوع تعريف هو التخصيص بسبب القصد، ولأنها أيضاً أشبهت الضمير في أنها مفردة أي غير مركبة، وأمّا النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيهة

(١) يستتر الضمير وجوباً إذا كان للمتكمّل أو المخاطب وجوازاً إذا كان للغائب .

(٢) وقد أوجبوا حذف الفعل أيضاً لأنّ حرف النداء النائب عنه كالعوض منه ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض كما لا يجوز الجمع بين المفسّر والمفسّر.

(٣) كالهزمة وآيا وهياّ وآ، والآخرى للندبة عند الجمهور وقيل تستعمل في غيرها.

(٤) المقصود الكاف وحدها لأنّ الميم في أدعوكما حرف عماد والالف حرف دالّ على التثنية، ولأنّ الميم في أدعوكم حرف دالّ على الجمع.

(٥) انظر الهامش السابق.

بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه<sup>(١)</sup>، فإنهنَّ يستوجبن ظهور النصب لأنَّ المضاف والشبيه بالمضاف كلُّ منهما مركَّب من أكثر من كلمة واحدة، ولأنَّ النكرة غير المقصودة ليست معرفة بسبب عدم القصد فيها.

## من المفعول به المحذوف عامله:

### المنصوب على الاختصاص<sup>(٢)</sup>

#### المتن

\* ثم قلتُ: والمنصوبُ بأخصَّ بعد ضمير متكلم، ويكون بأل نحو «نحن العربُ أقرى الناس للضيف» ومضافاً نحو «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة» و«أيُّاً» فيلزمها ما يلزمها في النداء نحو «أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ» وعلماً قليلاً، فنحو «بك الله نرجو الفضل» شاذٌّ من وجهين. والمنصوب بالزم أو باتق إن تكرر أو عطفَ عليه، أو كان «إيّاك» نحو «السَّلاحَ السَّلاحَ» و«الأخَ الأخَ» ونحو «السيفَ والرُّمَحَ» ونحو «الأسدَ الأسدَ» أو «نفسك نفسك» ونحو «ناقةَ الله وسُقياها» و«إيّاك من الأسد». والمحذوفُ عامله، والواقعُ في مَثَلٍ أو شبهه نحو «الكلابَ على البقرِ» و«انتهِ خيراً لك».

(١) علامة الشبيه بالمضاف أن يكون مشتقاً غالباً ويعمل فيما بعده غالباً نحو: يا صاعداً جبلاً، يا زكياً أصله، فصاعداً اسم فاعل رفع فاعلاً ضميراً مستتراً وجوباً تقديره أنت ونصب مفعولاً به هو جبلاً، وزكياً صفة مشبَّهة رفعت فاعلاً ظاهراً فحسب لأنَّ فعلها زكا يزكو لازم، وسمي الشبيه بالمضاف بهذا الاسم لقربه من المضاف من جهة فإِنَّكَ تستطيع القول «يا صاعداً الجبل» و«يا زكياً الأصل» فلمَّا زالت الإضافة نوَّن المضاف مع بقائه منصوباً، ولأنَّ الشبيه بالمضاف من جهة أخرى لا يتمُّ معناه إلا بمعموله كما لا يتمُّ معنى المضاف إلا بالمضاف إليه، ومن أمثلة الشبيه بالمضاف أيضاً «يا رحيماً بالعباد» فريحماً صفة مشبَّهة أو صيغة مبالغة، و«يا ثلاثة وثلاثين» اسماً لرجل.

(٢) هذا استمرار من المصنَّف في ذكر المنصوبات التي لها أسماء اصطلاحية خاصة بها في علم النحو ولكن أكثرها في حقيقة الأمر من المفعول به المنصوب المحذوف عامله وجوباً.

## الشرح

\* وأقول: إن المفعولات التي التزم معها حذف العامل: المنصوب على الاختصاص وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر لأنه خبر بلفظ النداء. وحقيقته أنه اسم ظاهر معرفة قُصِدَ تخصيصه بحكم ضمير قبله. والغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلم نحو أنا ونحن، ويقلّ كونه لغائب، والباعث على هذا الاختصاص فخر أو تواضع أو بيان، فالأول كقول بعض الأنصار:

لنا - معشر الأنصار - مجدٌ مؤثّلٌ بإرضائنا خير البرية أحمدًا

المؤثّل: الذي له أصل. ومثال الثاني قوله:

جدّ بعفورٍ فإنني أيها العبدُ إلى العفو يا إلهي فقيرٌ

ومثال الثالث: إنا - بني نهشل - لا ندعي لأبٍ

وتعريفه بآل نحو «نحن - العرب - أقرى الناس للضيف» التقدير «أخصّ العرب»، وتعريفه بالإضافة كقوله:

نحن - بني ضبّة - أصحاب الجمل ننعى ابنَ عفّانَ بأطراف الأسَل

الأسَل: الرماح.

ومن تعريفه بالإضافة قوله صلى الله عليه وسلم «إنا - آل محمد - لا تحلّ لنا الصدقة» و«نحن - معشر الأنبياء - لا نورث، ما تركنا صدقة».

وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضي الكشف عنه، وهو أن «ما» من قوله «ما تركنا» موصول بمعنى الذي، مدّله رفعٌ بالابتداء، و«تركنا» صلته، والعائد محذوف أي تركناه، و«صدقة» خبر ما هذه على رواية الرفع، وهو أجود لموافقته لرواية «ما تركناه فهو صدقة» وأمّا النصب نتقديره «ما تركنا مبدول صدقة» فحذف الخبر لسدّ الحال مسدّه مثل «ونحن عصبه» ويجوز في «ما» أن تكون موصولة



اسمياً كما تقدّم، وأن تكون شرطية، فما على الأول في محلّ رفع، وعلى الثاني في محلّ نصب، والمعنى: أي شيء تركنا فهو صدقة.

ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ «أي» فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء من التزام البناء على الضمة، وتأنيتها مع المؤنث، والتزام إفرادها، فلا تنثني ولا تجمع باتفاق، ومفارقة لها للإضافة لفظاً وتقديراً، ولزوم «ها» التنبيه بعدها، ومن وصفها باسم معرفٍ يأل لازم الرفع، مثال ذلك «أنا أفعل كذا - أيها الرجل» و«اللهم اغفر لنا - أيّها العصابة» المعنى: أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مختصين من بين العصابات.

ويقلّ تعريفه بالعلمية، ففي «بك - الله - نرجو الفضل» شذوذان: كونه بعد ضمير مخاطب، وكونه علماً.

## الحاشية

\* قال الماتن «ومن المواضع التي يضمن عاملها وجوباً وتعدّ في الحقيقة من المفعول به الاسم المنصوب بالفعل «أخص» وذلك بعد ضمير متكلم غالباً، ويكون هذا الاسم المنصوب بأخص محليّ بآل نحو «نحن - العرب - أقرى الناس للضيف»<sup>(١)</sup>، ويكون أيضاً مضافاً إلى المحليّ بآل نحو «نحن - معاشر الأنبياء - لا نُورث ما تركنا صدقة»<sup>(٢)</sup>، ويكون كذلك لفظ «أي»<sup>(٣)</sup> فيلزم هذا اللفظ في الاختصاص ما

(١) هذا فخر، وأقرى اسم تفضيل خبر المبتدأ «نحن» مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعدّن

(٢) هذا بيان، وجملة «لا نورث» الفعلية المكوّنة من فعل مبنيّ للمجهول ونائب فاعل في موضع رفع خبر المبتدأ «نحن».

(٣) ما يستعمل في أسلوب الاختصاص وكذلك في أسلوب النداء هو هذا اللفظ بعينه وهو نكرة مقصورة فيهما، وليس لفظ «إيّا» من إيّاك لأنّ هذا ضمير منفصل، وليس أيضاً لفظ «أي» الذي هو اسم موصول، وليس «أي» لأنّه حرف تفسير.

يلزمه في النداء<sup>(١)</sup>، ومثال استعمال هذا اللفظ في الاختصاص قولك أنا أفعلُ كذا<sup>(٢)</sup>  
- أيُّها الرَّجُلُ-<sup>(٣)</sup>، ويكون الاسم المنصوب على الاختصاص علماً قليلاً نحو «بك  
- اللّهُ - نرجو الفضل»<sup>(٤)</sup> وهذا الأخير شاذّ لمخالفته القاعدة من وجهين<sup>(٥)</sup>.

ومن المواضع التي يضمّر عاملها وجوباً وتعدّ في الحقيقة من المفعول به:  
المنصوبُ بالزم ونحوها وهو إغراء، والمنصوب باتّاق ونحوها وهو تحذير، شريطة أن  
يتكرر كلاهما أو يُعطَفَ عليه، وكلمة «إيّاك» وهي لا تكون إلّا تحذيراً، وذلك نحو  
«السّلاحُ السّلاحُ»<sup>(٦)</sup> و«الأخُ الأخُ»<sup>(٧)</sup>، و«السيفُ والرّمحُ»<sup>(٨)</sup>، والثلاثة على تقدير

(١) أي أن أحكامه في الاختصاص في مثل «أنا أفعلُ كذا - أيُّها الرَّجُلُ» هي نفسها أحكامه المعروفة في  
النداء في مثل «يا أيُّها الناس اتّقوا ربّكم».

(٢) كذا: الكاف في الأصل حرف جرّ، ذا اسم إشارة مبنيّ على السكون في موضع جرّ، وأصله «كهذا» والهاء  
فيه حرف تنبيه، ولكن «كذا» في هذا المثال تعدّ كلمة واحدة وتعرب مفعولاً به لأفعلُ منصوباً بفتحة مقدّرة  
منع من ظهورها سكون الحكاية.

(٣) هذا فخر، ويجوز أيضاً أن يقال «أنا - أيُّها الرَّجُلُ - أفعلُ كذا» وعلى هذا تكون «أخصّ أيُّها الرَّجُلُ» جملة  
معتزلة بين متلزمين هما المبتدأ «أنا» وجملة الخبر «أفعلُ كذا» لا موضع لها من الإعراب، وعلى الأول لا  
اعتراض وتكون جملة «أخصّ أيُّها الرَّجُلُ» في موضع نصب حال من الضمير المنفصل الظاهر «أنا»  
والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الابتداء أو الخبر، أو حال من «أنا» قاعل «أفعلُ» الضمير  
المستتر وجوباً، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل «أفعلُ».

(٤) هذا تواضع، أو فخر لأنّ المعنى «بك لا يغيرك».

(٥) الأول وجودُ مخاطب قبل الاسم المنصوب على الاختصاص وليس ضمير متكلّم كما هو الأكثر، والآخر  
كونُ الاسم المنصوب على الاختصاص علماً، وليس محلىّ بال ولا مضافاً إلى المحلىّ بال ولا لفظ «أيُّ»  
على ما هو الأكثر.

(٦) الثاني تركيد لفظيٍّ للأول.

(٧) انظر الهامش السابق.

(٨) والرّمحُ معطوف بالواو على السّيفِ عطف مفرد على مفرد والمعطوف على المنصوب منصوب، أو منصوب  
بفعل آخر مخذوف وجوباً تقديره «الزم» وتكون جملة «الزم الرّمحُ» معطوفة بالواو على جملة «الزم  
السيف».

الزم، ونحو «الأسد الأسد»<sup>(١)</sup> وهي على تقدير «اتَّقِ»<sup>(٢)</sup>، و«نفسك نفسك»<sup>(٣)</sup> وهي على تقدير «قِ»<sup>(٤)</sup>، و«ناقة الله سقياها»<sup>(٥)</sup> وهي على تقدير «ذروا ناقة الله واحذروا سقياها»<sup>(٦)</sup>، و«إياك والأسد»<sup>(٧)</sup> وهي على تقدير «أحذَر» أي أحذرك<sup>(٨)</sup> وتَوَقَّ الأسد.

(١) انظر الهامش رقم (٦) في الصفحة السابقة.

(٢) اتَّقِ: على وزن «إفْتَعِم» وهو فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الياء من آخره والكسرة على القاف دليل عليها، وأصله اتَّقِي على وزن إِفْتَعِلْ، وأصل اتَّقِي إُوْتَقِي لأنها من الفعل المجرد المعتل اللغيف المفعول وَقَى يَقِي اللذين أصلهما وَقَى يَقِي، فتمحركت الياء في الماضي وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وحذفت الواو من المضارع لوقوعها بين عدوتيهما الفتحة قبلها والكسرة بعدها، وأضمرت الضمة على الياء في المضارع للشقل، وقد قلبت الواو في الأمر «إُوْتَقِي» تاء وأدغمت التاء في التاء ثم بنيت على حذف حرف العلة فأصبحت إِتَّقِ.

(٣) انظر الهامش رقم (٦) في الصفحة السابقة.

(٤) قِ: فعل أمر على وزن «ع»، وأصله «إُوْقِي» على وزن إِفْعِلْ فبني على حذف حرف العلة، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، وحذفت الواو من الأمر حَمْلاً على حذفها من المضارع يَقِي ولأنه أيضاً لا يمكن البدء بساكن كما لا يجوز الوقوف على متحرك، وفعله الماضي «وَقَى» وفعله المضارع «يَقِي».

(٥) من الآية ١٣ من سورة الشمس، والآيات هي: «كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا \* إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا \* فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا \* فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا \* والمعنى: كَذَّبَتْ ثَمُودُ رسولها صالحاً بطغواها أي بسبب طغيانها، إِذِ انْبَعَثَ أي أسرع أشقاها واسمه قدار بن سالف إلى عقر الناقة برضاها فقال لهم رسول الله صالح ذروا ناقة الله ولا تقربوها بعقر ولا غيره واحذروا المكان الذي تشرب منه وهو البئر المعروفة فكذبوا رسولهم صالحاً في قوله هذا عن الله المرتب عليه نزول العذاب بهم إن خالفوه فعقروها أي قتلوها ليسلم لهم البئر وحدهم، والعَقَرُ في الأصل مصدر بمعنى الجرح وفعله عَقَرَ من باب ضَرَبَ بمعنى جَرَحَ.

(٦) فيكون العطف في الآية عطف جملة على جملة، ويجوز أن تكون «وسقياها» معطوفة بالواو على «ناقة» ويكون العطف عطف مفرد على مفرد.

(٧) إِيَّاكَ والأسد: الكاف في إِيَّاكَ حرف خطاب وإِيَّاكَ هو المحذَر والأسد هو المحذَر منه، وإِيَّا وحدها في أحد الآراء ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب، والأسد: الواو حرف عطف للجمل، الأسد مفعول به لفعل محذوف آخر تقديره تَوَقَّ، وقد تجعل الواو واو معية والأسد مفعولاً معه، ويمكن جر المحذَر منه بإِيَّاك بمن نحو: إِيَّاكَ من الأسد ويتعلق الجار والمجرور بالفعل المحذوف.

(٨) من الملاحظ أننا إذا قدرنا الفعل المحذوف وجوباً وهو «أحذَر» قبل الضمير المنفصل «إِيَّاكَ» انقلب هذا الضمير المنفصل إلى ضمير متصل هو الكاف فيقال إنَّ التقدير «أحذرك» ولا يجوز أن يقال إنَّ التقدير «أحذَر إِيَّاكَ» لأنه لا يجوز انفصال الضمير مع إمكان اتصاله، فإذا أردنا أن نبقى الضمير منفصلاً قدرنا الفعل المحذوف وجوباً متأخراً عنه فيكون التقدير «إِيَّاكَ أحذَر» =

ومن هذه المواضع أيضاً: **المحذوف عامله** <sup>(١)</sup> - أي وجوباً - وذلك نحو: ضرباً يا محمد، وسبحان الله، ورحمة للبائس، ومهلاً بني عمنا، وأنت أخي مواسياً، وخالد أبوك عطوفاً، **والواقع** <sup>(٢)</sup> في مَثَلٍ <sup>(٣)</sup>، نحو «الكلاب على البقر» أو شبه مَثَلٍ نحو

= ومما يجدر ذكره أن حذف الفعل في الإغراء والتحذير في جميع ما سقناه من الأمثلة إنما كان وجوباً لا جوازاً - مع أن السياق لا يبايى ذكره ولا يصبح الكلام ركيكاً بالتصريح به - لسبب بلاغي ذوقي وآخر منطقي عقلي، أما الأول فإن تكرار المفعول به على وجه التوكيد اللفظي يغني عن التوكيد بفعل الأمر فلا يصح بهذا الفعل دفعاً لوجود مؤكدين هما التوكيد اللفظي للمفعول به وفعل الأمر الذي يقتضي الإلزام، ووجودهما معاً يؤدي إلى الإطناب دون داع، أما السبب المنطقي العقلي فهو أن التكرار بمنزلة العوض من العامل المحذوف ولا يجتمع العوض مع المعوض منه، ومثل: ما قلناه في الاسم المكرر في الإغراء والتحذير نقوله في الاسم الذي عطف عليه فيهما. ومما يتسق أيضاً مع الذوق البلاغي أن يقال في مقام التحذير «إياك والأسد» على حذف الفعل وجوباً فهو أوقع في التحذير وأشد وأدخل فيه من أن يصرح بالفعل فيقال «أحدرك وتوق الأسد» كما لا يخفى على كل ذي ذوق، هذا فضلاً عما في حذف الفعل وجوباً في هذه الجملة وكذلك في الجملة المتضمنة متعاطفين، من الاختصار الذي كانت العرب تميل إليه، بل يعده بعضهم البلاغة كلها.

(١) جاء في بعض نسخ شرح شذور الذهب «المحذوف عامله والواقع في مَثَلٍ أو شبهه» وذلك بالواو قبل كلمة «الواقع»، وعلى هذا النسخة التي بين أيدينا وهوما اخترناه في كلامنا كما هو واضح، ويكون المراد بالعبارة المكونة من متعاطفين شيئين، فالمراد بالمعطوف عليه وهو قوله «المحذوف عامله» هو المصدر المنصوب الناقب عن فعله المحذوف وجوباً أي المفعول المطلق نحو «ضرباً يا محمد» بمعنى «إضرب يا محمد»، و«سبحان الله» بمعنى «سبح الله»، و«رحمة للبائس» بمعنى «رحم البائس»، و«مهلاً» بمعنى «أمهّل» أو «أمهلي» أو «مهلاً» أو «أمهّلوا» أو «أمهّلن»، والحال المنصوبة المؤكدة لمضمون الجملة المحذوف عاملها وجوباً نحو «أنت أخي مواسياً» أي أعرفك مواسياً، و«خالد أبوك عطوفاً» أي أعرفه عطوفاً. والمراد بالمعطوف وهو قوله «الواقع» هو الاسم المنصوب الواقع في مَثَلٍ نحو «الكلاب على البقر» أو في شبه مَثَلٍ نحو «أنته خير لك».

(٢) انظر الهامش السابق. وجاء في بعض النسخ الأخرى «المحذوف عامله الواقع في مَثَلٍ أو شبهه» بدون واو قبل كلمة «الواقع» على أن يكون المراد بالعبارة شيئاً واحداً هو الاسم المنصوب الواقع في مَثَلٍ أو شبهه فقط.

(٣) المَثَلُ قول مرّج مشهور كثير الاستعمال مسموع من العرب شبيه مضر به بمورده أي شبه المحل الذي يضرب فيه بالمحل الذي ورد فيه أولاً، والمثل نحو «الكلاب على البقر» ومعناه: أرسل الكلاب على بقر الوحش، والمقصود: خل بين الناس جميعاً خيراً وشرّاً واعتنم أنت طريق السلامة فاسلكها. ورواية المثل الأصلية هي بنصب «الكلاب» بفعل محذوف وجوباً هو «أرسل»، وإنما حذف الفعل وجوباً لأن المثل لا يزداد فيه شيء لم تنطق به العرب، وإنما يحفظ ويرى على الوجه الذي سمع عنهم دون زيد أو نقص، وروي بالرفع، وعلى الرفع فالكلاب مبتدأ وعلى البقر خبر، ولا شاهد فيه.

«انته خيراً لك»<sup>(١)</sup> . اهـ بتصرف.

\* قال الشارح عن الاسم المنصوب على الاختصاص إنه «كلامٌ على خلاف مقتضى الظاهر»، وإنما كان على خلافه لأنه خبر في المعنى وهو في ظاهر اللفظ يشبه النداء والنداء إنشاء، ويظهر هذا الشبه بوضوح في قول الرسول ﷺ «نحن - معاشرَ الأنبياء»<sup>(٢)</sup> - لا نورث» وفي قولك «أنا - أيها»<sup>(٣)</sup> الرجلُ - أفعل كذا»، لكنه - أي الاسم المنصوب على الاختصاص - يخالف النداء في: أنه لا يستعمل معه حرف نداء، وأنه لا بد أن يسبقه كلام، وأنه يمكن مصاحبة الألف واللام لبعضه.

\* قوله «وحقيقته» أي تعريفه.

\* يقلّ كون الاسم المنصوب على الاختصاص واقعاً بعد ضمير الغائب وذلك نحو «هم - العرب» - أقرى الناس للضيف».

(١) هذا شبه مكلّ لأنه أشبه المثلّ في الشهرة وكثرة الاستعمال، والتقدير: انته وافعل خيراً لك على أن خيراً مفعول به للفعل المحذوف وجوباً، وإنما كان المحذوف وجوباً لأنّ الكلام شبه مكلّ، والأمثال واشباه الأمثال لا تُنكّب أي لا تُغيّر ألفاظها بزيادة أو نقصان، ويجوز أن يكون «خيراً» نائباً عن المفعول المطلق لانته، أي انته انتهاءً خيراً ولا شاهد فيه على هذا الإعراب، وخيراً مصدرٌ من الفعل خَارَ يَخِيرُ، وهو غير خَارَ يَخُورُ خَوْراً وخَوْراً من الضعف والجبن، وقد تاتي «خيراً» اسم تفضيل في مثل قولنا «محمدٌ خيرٌ منك» وهي على وزن أفعل لأنّ أصلها أَخْيَر، نقلنا فتحة الياء إلى الخاء الساكنة قبلها ليكن البدء بالسكون وذلك بعد حذف الهمزة تخفيفاً وهي الهمزة التي جيء بها أولاً ليكن النطق بالخاء الساكنة، لك: جَار ومَجْرور متعلّق بخيراً المصدر المشتق من الفعل عند الكوفيين، ومتعلّق بمحذوف تقديره كائنًا صفة لخيراً المصدر الجامد الذي هو أصل الاشتقاق عند البصريين، لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات الجامدة صفات، انته: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء، والكسرة على الهاء دليل عليها، لأنّ الأمر يُبْنَى دائماً على ما يُجْرَمُ به مضارعه.

(٢) حيث يمكن في هاتين العبارتين مناداة هذا الاسم المنصوب على الاختصاص لو أردنا ذلك بأن نقول «يا معاشرَ الأنبياء» و«يا أيها الرجل» ومن هنا أشبه المنصوب على الاختصاص المنداد في اللفظ، أمّا في قوله «نحن - العرب» - أقرى الناس للضيف» فإنّ عدم ظهور الشبه بين الاختصاص والنداء فيه هو إلى أنّ «العرب» محلى بال، والمحلى بال لا ينادى.

(٣) انظر الهامش السابق.

✽ قال بعض الأنصار:

لنا - معشر الأنصار - مجدٌ مؤثِّلٌ<sup>(١)</sup> بإرضائنا خَيْرَ<sup>(٢)</sup> البرية أحمدًا

معشرٌ: اسم منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره «نعني»، والأحسن أن يكون تقديره «نخصّ»، وجملة الاختصاص من الفعل المحذوف وجوباً وفاعله «نحن» المحذوف وجوباً ومفعوله المذكور «معشر» والمضاف إليه «الأنصار» معترضة بين متلازمين هما المبتدأ المؤخّر «مجدٌ» وخبره المقدم «لنا» لا محلّ لها من الإعراب، أو الجملة في محلّ نصب حال من الضمير «نا» أي حالة كوننا مخصوصين<sup>(٣)</sup> بمعشر الأنصار والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو المبتدأ على قول أو الابتداء على آخر، بإرضائنا: الجار والمجرور متعلّق بمحذوف تقديره «كائنٌ» صفة ثانية لمجد، أو متعلّق بمحذوف تقديره «كائنًا» حال من «مجد»، ومجدٌ بعد أن وُصِفَتْ بمؤثِّلٍ تخصّصت بالوصف، والتخصيص نوع من التعريف لذلك أمكن أن يكون «مجدٌ»<sup>(٤)</sup> صاحب الحال لأنّ صاحب الحال يشترط فيه التعريف أو التخصيص والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو هنا عامل معنويّ هو الابتداء، أو لفظيّ هو الخبر<sup>(٥)</sup>، وإرضاء مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، والالف في «أحمدًا» حرف للإطلاق، وأحمد ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

(١) ورد المجد المؤثِّل في قول امرئ القيس:

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثِّلٍ وقد يدرك المجدُ المؤثِّل أمثالي

وقد في هذا البيت للتحقيق، لأنّ المقام مقام فخر.

(٢) خَيْرٌ: هي اسم تفضيل في هذا البيت.

(٣) الحال لا يكون إلا مشتقاً أو مؤوَّلاً بالمشتق، ومخصوصين اسم مفعول مشتق.

(٤) وأمکن أيضاً الابتداء به لأنّه لا يُبتدأ بكرة إلا بمسوَّغ، وهنا أكثر من مسوَّغ، الأوّل وصف «مجدٌ» بمؤثِّل

وبإرضائنا، والآخر تقدّم خبره عليه وكون هذا الخبر شبه جملة جاراً ومجروراً.

(٥) وذلك على القول بأنّ المبتدأ والخبر ترافعا.

\* قال الشاعر:

جُدُّ<sup>(١)</sup> بعفورٍ فإنني - أيّا العبدُ - إلى العفو - يا إلهي - فقير.

هذا البيت مدور وفيه تقديم وتأخير، وإذا أعدنا ترتيبه نثراً يكون:

«يا إلهي جُد بعفورٍ فإنني - أيّها العبدُ - فقيرٌ إلى العفو».

جُد: فعل دعاء لأنّه أمر من الأدنى إلى الأعلى، فإنني: الفاء حرف تعليل بمعنى لام التعليل، والنون الأخيرة حرف للوقاية، أيّها: مفعول به منصوب محلاً على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره «أخص» وهو في اللفظ مبنيٌّ على الضمّ لأنّه نكرة مقصودة، والنكرة المقصودة معرفة بسبب القصد، ودليل تعريفها أيضاً في البيت أنّه وقع بعدها نعتٌ معرفةٌ محلّيّ بال أو بدلٌ كلّ معرفة محلّيّ بال وهو «العبد»<sup>(٢)</sup>، وجملة «أخصّ أيّها العبد» معترضة لا محلّ لها من الإعراب بين متلازمين هما إنني من جهة وخبر إنّ وهو فقير من جهة أخرى، أو هي في محلّ نصب حال من ياء المتكلم والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو «إنّ».

يا إلهي: جملة النداء في البيت معترضة لا محلّ لها من الإعراب بين إنّ واسمها من جهة وبين خبرها وهو فقيرٌ من جهة أخرى، فقير: يصلح أن يعدّ اسم فاعل وأن

(١) جُد: على وزن «فُل» لأن أصله «أجود» على وزن «أفعل» فحذفت الهمزة التي جيء بها ابتداءً ليتمكن النطق بالسكان وذلك للتخفيف، ثم ثقلت ضمة الواو إلى الجيم الساكنة ليتمكن النطق بها وهذا إعلال بالتسكين، فسكنت الواو، ولأنّ الأمر مبنيٌّ عادةً على السكون حذفت الواو لالتقاء الساكنين، وماضي هذا الفعل ومضارعه هما جاد وجود فهو من الفعل الأجوف، وأصلهما جَوَدَ يَجُودُ، فحدث في الماضي إعلال بالقلب لأنّه تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت الفاء، وحدث في المضارع إعلال بالتسكين وذلك بنقل ضمة الواو إلى الجيم الساكنة قبلها.

(٢) «العبد» بالرفع نعت على التأويل بمشتق هو اسم المفعول «مستعبد» أو هو اسم الفاعل «متّصفٌ بالعبودية» لأنّ النعت لابدّ أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق، أو «العبد» بالرفع بدل كلّ كما ذكرنا، وذلك في الإعرابين على مراعاة لفظ «أي» المبني على الضمّ، ولا يجوز نصب «العبد» في بابي الاختصاص والنداء على حدّ سواء وذلك على مراعاة محلّ «أي» التي هي في حقيقة الأمر مفعول به لأخصّ.

يعدّ صفة مشبّهة لأنّه مشتقّ من فعل لازم هو «فَقَرَّ يَقْفُرُّ» فهو كجميل من «جَمَلٌ يَجْمَلُ».

✽ قال الشاعر:

إنّا - بني نهشل - لا ندّعي لأبٍ عنه ولا هو بالأبناء يشرينا

الباعث على الاختصاص في هذا البيت البيان، وهو هنا ممزوج بفخر ومدح للنفس.

إنّا : إن حرف توكيد ونصب، وضمير المتكلمين المدغم في إن مبنيّ على السكون في محلّ نصب اسم إن، والأصل إننا بثلاث نونات<sup>(١)</sup>، حذفت إحداها استثقلاً لاجتماع الأمثال، واختلفوا في المحذوفة منها، فذهب الأكثرون إلى أنّ المحذوفة هي الوسطى أي النون الثانية من «إن» لأنها طرف والطرف أولى بالحذف وهذا المذهب هو الصحيح والدليل على ذلك أنّهم حذفوا الطرف من إن فتقول «إن زيدا لقائم». فتحذف النون الثانية وتبقى الأولى على سكونها، ولو كانت المحذوفة هي النون الأولى لبقيت النون الثانية مفتوحة لأنها كانت متحركة قبل الحذف، ولم تحذف النون الأولى لأنها وسط كلمة إن، ولا تحذف النون الثالثة لأنها أول كلمة أخرى مستقلة هي الضمير «نا». وذهب بعضهم إلى أنّ المحذوفة هي النون الأولى، وذهب آخرون إلى أنّها النون الأخيرة، وهما مذهبان ضعيفان جداً.

بني: اسم منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره أخصّ وعلامة نصبه الياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم لأنّ مفرده «ابن» ليس علماً ولا وصفاً بل نكرة، كما أنّ صورة المفرد من حيث عدد الحروف وضبطها قد تغيّر بعد الجمع،

---

(١) يخالف العدد المفرد معدودته المفرد في ثانيته وتذكيره وذلك عند الجمهور ويخالف معدودته الجمع فيهما عند البغداديين، وهو هنا على مذهب هؤلاء لا أولئك، أمّا على مذهب غير البغداديين فينبغي أن يقال ثلاثة نونات لأنّ المفرد وهو حرف النون مذكّر.



وجملة الاختصاص «أخص بني نهشل» معترضة لا محل لها من الإعراب بين إنَّ واسمها من جهة وبين جملة خبرها وهي «لا ندعي» من جهة أخرى، أو هي في محل نصب حال من الضمير «نا» اسم إنَّ، أي حالة كوننا مخصوصين ببني نهشل، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو «إنَّ»، يشرينا: ضمير المتكلمين «نا» في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

\* قال أبو زكريا التبريزي في شرح ديوان الحماسة معلقاً على البيت السابق «وانتصاب بني إنما هو على إضمار فعل كائنه قال: أدكرُ بني نهشل، وهذا الفعل وهو أدكرُ على معنى الاختصاص والمدح، أي بمعنى أخص أو أمدح، وخبر إنَّ هو جملة لا ندعي، ولو رَفَع فقال إنَّا بنو نهشل على أن يكون بنو نهشل خبراً لأنَّ لكان لا ندعي في موضع الحال، والفرق في المعنى بين أن يكون - بني نهشل - اختصاصاً وبين أن يكون خبراً صراحاً هو أنَّ الشاعر لو جعله خبراً لكان قصده إلى تعريف قومه عند المخاطب الذي لا يعرفهم: إمَّا لضمول ذكرهم، وإمَّا لأنَّه لم تصل إلى علمه شهرتهم الواسعة، فإذا جعله اختصاصاً فقد أمِنَ الأمرين<sup>(١)</sup> جميعاً» اهـ بتصرف.

\* «نحن - العرب - أقرى الناس للضيِّف».

تعريف الاسم المنصوب على الاختصاص في هذا المثال وهو «العرب» بآل، والباعث على الاختصاص فيه الفخر، وأقرى: اسم تفضيل فعله قرى يَقري المتعدّي والمصدر القرى<sup>(٢)</sup>، واسم التفضيل لا ينصب المفعول به حتى لو كان مشتقاً من متعَدٍّ مثل «أقرى» فلا يقال «أقرى الناس الضيِّف» كما لا يقال «نحن - الأذكىاء - أفهمُ الطلابِ الدرس» على أنَّ «الدرس» مفعول به لاسم التفضيل «أفهمُ» المشتق من الفعل المتعدّي «فهم» وإنَّما ينبغي أن يقال فيهما «نحن - العرب - أقرى الناس للضيِّف» و«نحن - الأذكىاء - أفهمُ الطلابِ للدرس» وأقرى الناس وأفهم الطلاب كلٌّ

(١) وهما أن يكون ذكرهم خاملاً، وأن يكون المخاطب جاهلاً بشهرتهم.

(٢) والقرى أيضاً ما قرى به الضيِّف أي طعامه.

منهما من إضافة أفعل التفضيل لفاعله.

✽ قال الراجز:

نحن - بني ضبّة - أصحابُ الجَمَلِ<sup>(١)</sup> نَنْعَى ابنَ عَفَّانَ بأطرافِ الأَسْلُ

تعريف الاسم المنصوب على الاختصاص في هذا الرجز وهو «بني ضبّة» بالإضافة، والباعث على الاختصاص فيه هو الفخر، ويقول المعلق: إنّه في نسخ شرح الشذور كلّها «نبغي» على أنّه فعل مضارع من بغاه يبغيه إذا طلبه، وإنّ هذا تحريف لأنّه يؤدّي إلى اضطراب المعنى، وإنّه قام في النسخة التي بين أيدينا والتي صحّحها المعلق بتصويب هذا التحريف ووضع كلمة «ننعى» وذلك نقلاً عن ديوان الحماسة نفسه وعن شروحه، وعندي أنّه لا تحريف في رواية «نبغي» كما ذكر المعلق لأنّ هذا الفعل لا يؤدّي في الحقيقة إلى اضطراب المعنى، إذ يمكن أن يكون المعنى «نبغي ثار ابن عفان» أي نطلبه، وهو مستقيم، ضبّة: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه اسم لا ينصرف للعلميّة والتأنيث اللفظيّ إن أردنا بضبّة الرّجل أبا القبيلة فيكون كحمزة وطلحة ومعاوية ونحوها، أو للعلمية والتأنيث اللفظيّ والمعنويّ إن أردنا القبيلة نفسها، قال أبو زكريا التبريزي في شرح ديوان الحماسة «انتصاب بني ضبّة بفعل مضمّر - وجوباً تقديره أخصّ أو أذكر أو أعني - والقصد في هذا الفعل الاختصاص والمدح أي الفخر بالإضافة إلى البيان .. ولو قال الراجز: نحن بنو ضبّة، لكان يُسَقَطُ فخامة ذكر بني ضبّة وتعظيمهم، وكان يصير أصحاب الجمل صفة وبنو خيراً، أو كان يجوز أن يكونا جميعاً خبرين، ويجوز كذلك أن يكون أصحاب بدل كلّ من بنو» اهـ بتصريف.

عَفَّان: يجوز أن يكون ممنوعاً من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون إن كان الأصل «عَفَّ يَعِفُّ» من باب ضرب يضرب والمصدر عَفَّةً وعَفًّا، ويجوز أن يكون

(١) أي أصحاب عائشة في وقعة الجمل.

مصرفاً إن كان الأصل «عَفَنَ» لأنَّ الألف وحدها تكون الزائدة وتكون النون أصلية، يقال: عَفَنَ فلانٌ في الجبل عَفْنًا أي صَعَدَ، وَعَفَنَ اللحمَ عَفْنًا أي غَيَّرَهُ.

\* قال صلى الله عليه وسلم: «إِنَّا - آل محمدٍ - لَا تَحِلُّ<sup>(١)</sup> لَنَا الصَّدَقَةُ<sup>(٢)</sup>».

أي لأنها أوساخ النَّاسِ، وآل محمد أشراف فلا يسوغ لهم أخذ الصدقة، والباعث على الاختصاص في الحديث هو البيان<sup>(٣)</sup>، وقد قال «لا تحلُّ لنا الصدقة» ولم يقل «لا تحلُّ علينا الصدقة» لأنَّ الجار والمجرور «لنا» متعلِّق بالفعل «تحلُّ» لا بغيره، والحلُّ يكون لنا لا علينا، أمَّا الصَّدقة فهي التي تكون علينا لا لنا.

\* وقال ﷺ: «نحن - معاشرَ الأنبياءِ - لَا نُورِثُ، ما تركناه صدقةً».

لا نورث: أي لئلا يتمنى وارثهم موتهم فيكفر، والباعث على الاختصاص في هذا الحديث هو البيان<sup>(٤)</sup>، وقد اشتمل الحديث - بالإضافة إلى الشاهد وهو نصب كلمة معاشرَ على الاختصاص - على ما يقتضي الكشف عنه.

والخلاصة أنَّ في هذا الحديث ستَّ روايات وصور مختلفة مُحتمَلة هي:

- ما تركناه صدقةً، وهي الأرجح.

- ما تركناه صدقةً.

- ما تركناه صدقةً.

- ما تركناه صدقةً.

(١) حَلَّ يَحِلُّ من باب ضرب يضرب والمصدر حِلٌّ، وحَلَّ يَحِلُّ بنا من باب نصر ينصر والمصدر حلول، وتَصَدَّقَ يتصدق علينا والمصدر التَّصَدَّقُ والصدقة اسم لما يُتَصَدَّقُ به.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) لا يتأتى في هذين الحديثين أن يكون الباعث على الاختصاص الفخر وحده لأنه ليس مراداً فيهما إذ المقام ليس مقامه، ولا يتأتى فيهما أيضاً أن يكون الباعث على الاختصاص الفخر والبيان معاً، وإنما الباعث البيان فقط لأنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم يقرّر في الحديثين للناس حقيقة هي بمنأى عن الفخر.

(٤) انظر الهامش السابق.

– ما تركنا فهو صدقة.

– ما تركناه فهو صدقة.

فعلى الأولى تكون «ما» اسماً موصولاً بمعنى الذي مبنياً على السكون في محلّ رفع مبتدأ، وتكون جملة «تركنا» صلة الموصول، والعائد الذي يربط جملة الصلة بالاسم الموصول محذوف، والتقدير «تركناه»، وصدقة بالرفع خبر المبتدأ وهو «ما» الموصولة. وهذه الرواية أو الصورة هي الأجود كما ذكرنا لموافقتها للرواية أو الصورة الخامسة «ما تركنا فهو صدقة» في أنّ «صدقة» في كلّ منهما مرفوعة، وفي أنّ العائد فيهما محذوف، أما الرواية أو الصورة الثانية فهي مثل الأولى في الإعراب، غير أنّ العائد فيها مذكور.

أما الثالثة وهي «ما تركنا صدقة» فإنّ أصلها «الذي تركناه مبذول صدقة»، وذلك على تقدير العائد وهو الهاء، وعلى كون «ما» اسماً موصولاً بمعنى الذي، ولا بدّ من تقدير كلمة «مبذول» على هذه الرواية، وأنّ تُجْعَلَ هذه الكلمة خبراً للمبتدأ وهو «ما» الموصولة، ولو لم تقدّر كلمة «مبذول» على أنّها خبرٌ للمبتدأ لفسدَ المعنى إذ يصبح «ما تركنا صدقة» بمعنى «لم نترك صدقة» مع أنّهم تركوها، وتكون ما على هذا المعنى الفاسد حرف نفي، ولقد حذف الخبر وهو «مبذول» لأنّ الحال وهو كلمة «صدقة» سدّت مسدّه، وهي حالٌ من نائب فاعل اسم المفعول «مبذول» الذي هو ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو»، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو «مبذول».

والحديث على هذه الصورة بنصب «صدقة»، وبهذا التخريج الذي ذكرناه لها، يشبهه<sup>(١)</sup> قوله تعالى ﴿قَالُوا لئن أكله الذئبُ ونحن عُصْبَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> إنّما إذا

(١) أي يمكن أن يُنظَر للحديث على نصب «صدقة» بالآية الكريمة على نصب «عصبة»، بمعنى أنّه يمكن قياس الحديث على الآية، ومثلها في نصب عصبة وصدقة على الحالية ما سَمِعَ عن العرب من قولهم «حُكِّمَ مُسَطّاً»، بمعنى «حُكِّمَ مُتَّبِعاً» والأصل «حُكِّمَ حَاصِلٌ مُسَطّاً» أي حال كونه مُسَطّاً، ومُسَطّاً حال من فاعل اسم الفاعل «حاصل» وهو الضمير المستتر جوازاً «هو» والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو اسم الفاعل «حاصل»، وقد حذف الخبر «حاصل» وسدّ مسدّه الحال وهو «مُسَطّاً» بمعنى مُتَّبِعاً.

(٢) القراءة المتواترة المشهورة المرسومة في المصحف هي ﴿ونحنُ عُصْبَةٌ﴾ بالرفع، وعلى هذه القراءة تكون =

لخاسرون<sup>(١)</sup> بنصب «عصبه» على قراءة شاذة، فإن الأصل «ونحن نرى عصبه» أي ونحن نرى حال كوننا عصبه، فعصبه حال من نائب فاعل «نرى» الضمير المستتر وجوباً «نحن» والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل «نرى» وقد حذفت جملة الخبر «نرى» وسدّ الحال المنصوب «عصبه» مسدده.

أما الرواية أو الصورة الرابعة فهي كالثالثة، لكنّ العائد صرّح به فيها.

أمّا الخامسة وهي «ما تركنا فهو صدقة» بدون هاء في «تركنا» فإنه يجوز في «ما» وجهان هما:

- أن تكون «ما» اسماً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ، وجملة «تركنا» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والعائد محذوف، والتقدير «تركناه»، وتكون جملة «هو صدقة» الاسمية المكوّنة من مبتدأ وخبر في محلّ رفع خبر المبتدأ وهو «ما» الموصولة، أما الفاء فهي رابطة بين جملة الخبر «هو صدقة» وبين المبتدأ «ما»، وهي في هذا الربط تشبه الفاء الرابطة لجملة جواب الشرط إذا كانت اسمية.

- أن تكون «ما» اسم شرط جازماً بمعنى «أي» مبنياً على السكون في محلّ نصب مفعولاً به مقدّماً<sup>(٢)</sup> وجوباً لفعل الشرط المتعدي «تركنا» الذي لم يستوفِ مفعوله، ويكون التقدير على هذا الإعراب «أي شيء<sup>(٣)</sup> تركنا<sup>(٤)</sup> فهو صدقة<sup>(٥)</sup>»، وتكون جملة «هو صدقة» جواب الشرط، وقد اقترن بالفاء كالمعتاد لأنّه جملة اسمية.

---

= «عصبه» خبراً للمبتدأ «نحن» ولا شاهد في الآية على هذه القراءة على ما نحن فيه من سدّ الحال مسدّد الخبر المحذوف، وتكون الواو في «ونحن عصبه» على كلا القراءتين المتواترة والشاذة أو الحال، وتكون جملة «نحن عصبه» على القراءتين أيضاً في محلّ نصب حال.

(١) من الآية ١٤ من سورة يوسف، إذ: حرف جواب وتكتب أيضاً إذن، لخاسرون: اللام لام الابتداء المنحلفة.

(٢) هو مقدّم وجوباً لأنّ أسماء الشرط لها الصدارة في الكلام كاسماء الاستفهام.

(٣) شيء مضاف إليه مجرور بالكسرة.

(٤) ذكر الشارح أنّ المعنى أي التقدير هو «أي شيء تركناه فهو صدقة» بالهاء في الفعل «تركناه» على أن

تكون «أي» عنده مفعولاً به مقدّماً للفعل «تركناه»، وهذا لا يستقيم لأنّ الفعل «تركناه» قد استوفى في

الحقيقة على المعنى أي على التقدير الذي ذكره الشارح مفعوله وهو الهاء، فلا يتعدى لـ «أي» وإلا يكون

الفعل المتعدي لولحد قد تعدّى لاثنتين وهذا لا يجوز.

(٥) انظر الهامش السابق.

وتكون جملة «هو صدقة» جواب الشرط، وقد اقترن بالفاء كالمعتاد لأنه جملة اسمية.

أما الرواية أو الصورة السادسة وهي «ما تركناه فهو صدقة» بالهاء في «تركناه» فإنه يجوز في «ما» وجهان أيضاً هما:

(١) أن تكون «ما» اسماً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ، وجملة «تركناه» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والهاء عائد، وجملة «هو صدقة» من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «ما» الموصولة، واقتران خبر المبتدأ بالفاء<sup>(١)</sup> جائز، لشبه<sup>(٢)</sup> الموصول بالشرط.

(٢) أن تكون «ما» اسم شرط جازماً مبنياً على السكون في محل رفع مبتدأ بمعنى «أي شيء»، وجملة «تركناه» فعل الشرط، وجملة «هو صدقة» جواب الشرط، ويجب اقترانها بالفاء الرابطة لأنها جملة اسمية، ويكون فعل الشرط المتعدي وهو «تركنا» قد استوفى مفعوله وهو الهاء، لذلك أعربت «ما» مبتدأ، ويكون خبره مجموع فعل الشرط مع جواب الشرط في محل رفع، وذلك على الأرجح<sup>(٣)</sup>.

«اللهم اغفر لنا - أيّتها العصابة»<sup>(٤)</sup> - .

الباعث على الاختصاص في هذا المثال هو التواضع، أيّة: اسم مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً، والتقدير «أخصّ أيّتها العصابة» وجملة الاختصاص «أخصّ أيّتها العصابة» في محل نصب حال من «نا» في قوله «لنا» على التأويل بـ «مختصين» أي حال كوننا «مختصين» من بين

(١) فانت تقول مثلاً «الذي يؤدي واجبه فله مكافأة» بدون أن تجد في ذلك حرجاً.

(٢) يشبه الاسم الموصول اسم الشرط في العموم والإبهام فيقترن خبر الاسم الموصول بالمبتدأ إذا كان هذا الخبر جملة اسمية بالفاء قياساً على اقتران جملة جواب الشرط إذا كانت اسمية بالفاء للمشابهة بينهما.

(٣) وقيل الخبر هو فعل الشرط، وقيل هو جوابه.

(٤) العصابة هي الجماعة.

العصائب، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو متعلّق الجار والمجرور الفعل «اغفر» لأنّه العامل في الضمير صاحب الحال في المعنى.

✽ اختلف النحاة في إعراب «أيّها» و«أيّتها» في الاختصاص، فذهب الجمهور إلى أنّهما مبنیان على الضمّ في موضع نصب بفعل محذوف وجوباً تقديره أخصّ وهو ما عليه العمل، وذهب الأخفش إلى أنّهما مناديان بحرف نداء محذوف على الرغم من أنّ الأسلوب أسلوب اختصاص والتقدير «يا أيّها» و«يا أيّتها» وليس ببدع أن ينادي الإنسان نفسه، وذهب السيرافي إلى أنّ كلّاً منهما مبتدأ وخبره محذوف والتقدير «أيّها الرجل أنا» على تأويل الخبر وهو «أنا» بمشتقّ هو «المخصوص<sup>(١)</sup>» و«أيّتها العصابة نحن» على تأويل الخبر وهو «نحن» بمشتقّ هو «المخصوصة» أو المخصوصون<sup>(٢)</sup>، أو هما خبران لمبتدأين محذوفين والتقدير «أنا أيّها الرجل» و«نحن أيّتها العصابة»، ولا يخفى ما في إعراب السيرافي من تكلف.

## من المحذوف عامله: المنصوب على الإغراء

### الشرح<sup>(٣)</sup>

✽ ومن المحذوف عامله المنصوب بالزّم ويسمّى إغراءً. والإغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه نحو:

أخاك أخاك إنّ مَنْ لا أخالُهُ كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

(١) المخصوص اسم مفعول مذكّر من خَصَّ يَخْصُّ من باب نصر يتصر، والمخصوصة اسم مفعول مؤنث، واسم المفعول مشتقّ، وتأويل «نحن» بـ «المخصوصة» على لفظ العصابة المفرد، وتأويل «نحن» بـ «المخصوصون» على معنى العصابة الجمع.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) لم يرد لهذا الموضوع ذكر في المتن.

ولنّما يلزم حذف عامله إذا تكرر كما سبق في البيت، أو عطف عليه نحو «المروءة والنجدة» فإن فقد التكرار والعطف جاز ذكر العامل وحذفه نحو «الصلاة جامعة» فـ «الصلاة» منصوبٌ باحضروا مقدراً، و«جامعة» منصوبٌ على الحال.

ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر:

أخاك الذي إن تدعته للممة      يجبك كما تبغي ويكفك من يبغي  
وإن تجفّه يوماً فليس مكافئاً      فيطمع ذو التزوير والوشى أن يصغي  
على تقدير الزم أخاك الذي من صفته كذا، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره، وجاء على لغة من يستعمل الأَخ بالالف في كل حال، وتسمى لغة القصر كقولهم «مكره أخاك لا بطل».

## الحاشية

\* قال الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخاله      كساع<sup>(١)</sup> إلى الهيجا<sup>(٢)</sup> بغير سلاح<sup>(٣)</sup>

نسب الأعلام الشنتمري شارح شواهد كتاب سيبويه هذا البيت إلى إبراهيم بن عليّ بن هرمة القرشي المتوفى سنة ١٧٦ هـ وهو آخر من يحتجّ بهم من الشعراء في

(١) أصلها كساعي، وهو اسم منقوص مجرور بكسرة مقدّرة على الياء للثقل، وحين سكنت الياء لعدم ظهور الكسرة عليها عوض عن هذه الكسرة المقدّرة بتنوين، وهو نون ساكنة تنطق ولا تكتب، فالتقى ساكنان هما الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقي تنوين العوض فأصبحت الكلمة «ساع».

(٢) الهيجا: اسم ممدود يهمز ويخفف، ولكنّه لا يهمز هنا للضرورة الشعريّة، ولا يجوز إعراب كل من «إلى الهيجا» و«بغير» جازاً ومجروراً صفة لساع على اعتبار أنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات إذ لا بدّ أن تكون النكرة جامدة، أمّا إذا كانت النكرة مشتقة كساع فإنّ الجار والمجرور يتعلق بها مباشرة ولا يكون نعتاً لها.

(٣) انظر الهامش السابق.



العصر العباسي على الأصح<sup>(١)</sup> .

إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ: مَنْ اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى الَّذِي مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلٍّ نَصَبَ اسْمٍ إِنَّ، لَا نَافِيَةَ لِلْجِنْسِ، أَخَا اسْمٌ لَا وَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ وَلَكِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحٍ مَقْدَرٍ عَلَى الْأَلْفِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهِ التَّعْذِيرُ فِي مَحَلٍّ نَصَبَ وَذَلِكَ عَلَى اعْتِبَارِ «أَخَا» كَالِاسْمِ الْمَقْصُورِ «عَصَا» يَعْرَبُ مِثْلَهُ بِالْحَرَكَاتِ الْمَقْدَرَةِ عَلَى الْأَلْفِ لِلتَّعْذِيرِ<sup>(٢)</sup> ، وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ضَمِيرٌ مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ «أَخَاهُ»<sup>(٣)</sup>، لَهُ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ مَرْفُوعٍ خَبَرَ لَا النَافِيَةَ لِلْجِنْسِ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْعِبَارَةِ عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ «إِنَّ مَنْ لَا أَخَاهُ كَائِنٌ أَوْ مَوْجُودٌ لَهُ كَسَاعٍ إلخ...»، وَجُمْلَةٌ «لَا أَخَاهُ كَائِنٌ أَوْ مَوْجُودٌ لَهُ» مِنْ لَا وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا صِلَةُ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ «مَنْ» لَا مَحَلَّ لَهَا مِنْ الْإِعْرَابِ، كَسَاعٍ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ «كَائِنٌ» خَبَرَ إِنَّ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَعْرَبَ «أَخَا» اسْمًا لِلَا نَافِيَةَ لِلْجِنْسِ مَبْنِيًّا عَلَى الْأَلْفِ فِي مَحَلٍّ نَصَبَ لِأَنَّ اسْمَ لَا النَافِيَةَ لِلْجِنْسِ يُنْكَى عَلَى مَا يَنْصَبُ بِهِ، وَهَذَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ الَّتِي تَنْصَبُ بِالْأَلْفِ فَتَبْنَى عَلَى الْأَلْفِ، وَأَخَا مُضَافٌ إِلَى الْهَاءِ وَاللَّامِ<sup>(٤)</sup> حَرْفٌ زَائِدٌ، وَخَبَرَ لَا النَافِيَةَ لِلْجِنْسِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ كَائِنٌ أَوْ مَوْجُودٌ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْعِبَارَةِ عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ «إِنَّ مَنْ لَا أَخَاهُ كَائِنٌ أَوْ مَوْجُودٌ كَسَاعٍ إلخ...»، وَجُمْلَةٌ «لَا أَخَاهُ كَائِنٌ أَوْ مَوْجُودٌ» مِنْ لَا وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا صِلَةُ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ «مَنْ» لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، كَسَاعٍ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ «كَائِنٌ» خَبَرَ إِنَّ، وَالْإِعْرَابُ الثَّانِي عَلَى بِنَاءِ «أَخَا» عَلَى الْأَلْفِ فِي مَحَلٍّ نَصَبَ أَوْجَهٌ مِنْ كَوْنِهِ اسْمًا مَقْصُورًا لِأَنَّهُ اللَّغَةُ الْفُصْحَى وَهُوَ لُغَةُ أَكْثَرِ الْعَرَبِ.

(١) وَقِيلَ إِنَّ آخِرَ مَنْ يَحْتَجُّ بِهِ بَشَّارُ بْنُ بَرْدٍ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ١٦٧ هـ.

(٢) هُنَاكَ مِنْ قِبَائِلِ الْعَرَبِ مَنْ يَعَامِلُ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ مَعَامَلَةَ الْاسْمِ الْمَقْصُورِ فَيُلْزِمُهَا الْأَلْفَ دَائِمًا أَيْ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا وَيَعْرِبُهَا بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ الْمَقْدَرَةِ عَلَى الْأَلْفِ لِلتَّعْذِيرِ

(٣) لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

(٤) يَبْدُو لِي أَنَّ إِضَافَةَ أَخَا إِلَى الْهَاءِ وَعَدَّ اللَّامَ حَرْفًا زَائِدًا تَعَسَّفَ لَا طَائِلَ مِنْ وَرَائِهِ الْبَيِّنَةُ، وَخَيْرٌ مِنْهُ أَنْ يَقَالَ إِنَّ هَذَا اسْتِعْمَالٌ شَادٌّ يَقْبَلُ كَمَا هُوَ لَكِنَّهُ يَحْفَظُ وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ.

## \* «الصلاة جامعة».

هذا أسلوب إغراء فُقد منه التكرارُ والعطفُ الواجبان فلا يكون العامل فيه محذوفاً وجوباً، الصلاة: اسم منصوب على الإغراء بفعل محذوف جوازاً تقديره احضروا أو الزموا، جامعة: حال من الصلاة والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل احضروا أو الزموا المقدّر.

ويجوز في هذا المثال ثلاثة أعراب أخرى:

١- الصلاة جامعة: مبتدأ وخبر مرفوعان.

٢- الصلاة جامعة: الصلاة مبتدأ خبره محذوف أي «الصلاة هذه»<sup>(١)</sup> أو خبر لمبتدأ محذوف أي «هذه الصلاة»، جامعة: حال منصوب من الصلاة، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الابتداء<sup>(٢)</sup>، أو الخبر على الأول، أو الابتداء أو المبتدأ<sup>(٤)</sup> على الثاني.

٣- الصلاة جامعة: الصلاة اسم منصوب على الإغراء بفعل محذوف جوازاً تقديره الزموا أو احضروا، جامعة: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «وهي» والواو واو تقديره.

(١) إذا أعرينا اسم الإشارة «هذه» خبراً فهو جامد ينبغي عند بعض النحاة تاويله بمشتق هو «المشار إليها» لأن الخبر لا يكون عند هؤلاء إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق، أمّا إذا أعرينا اسم الإشارة الجامد مبتدأ فلا داعي لتاويله بمشتق لأن المبتدأ يكون مشتقاً ويكون جامداً، ومما يجدر ذكره أنّ أكثر النحاة على أنّ الخبر أكثر ما يكون مشتقاً ولكنه يأتي غير مشتق دون حاجة لتاويله بمشتق نحو: أنت أبي، وهو أخي، وهو هي، ولا داعي لتاويل الخبر الجامد في هذه الأمثلة بالتصنيف بالأبوة والأخوة وبمساثلها وهي جميعاً من المشتقات، ومثل ذلك يقال في الحال، وقد تكلم ابن هشام في المغني عن مجيء الحال جامدة ورأى على من ادعى تحتم اشتقاقها أو تاويلها بالمشتق.

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) العامل في المبتدأ هو الابتداء وهو عامل معنوي وهو الراجح، وقيل العامل فيه الخبر فهو عامل لفظي إذ ذهب بعضهم إلى أنّ المبتدأ والخبر ترافعا.

(٤) العامل في الخبر هو الابتداء على قول والمبتدأ على قول آخر، وعلى الثاني فالعامل في الخبر لفظي.

الحال، وجملة «هي جامعة» في محلّ نصب حال من «الصلاة»، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل المحذوف الزموا أو احضروا.

\* قال الشاعر:

أخاك الذي إن تدعّه لملمّة      يُجبّك كما تبغي ويكفك من يبغي  
وإن تجفّه يوماً فليس مكافئاً      فيطمع ذو التزوير والوشي أن يصغي

ملّمة: أصله اسم فاعل للمفردة من قولهم «ألمّ فلان بالقوم» أي نزل بهم، وفي معنى النزول جاء قول الشاعر «متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا»<sup>(١)</sup>، والمراد بالملّمة في البيت النازلة من نوازل الدهر، ذو التزوير: أي صاحب القول الزور الوشي: الوشاية، أن يصغي: أي لما سيقوله فيك، جبّك: حذفت الياء من هذا الفعل للتخلص من التقاء الساكنين لأنّ الباء لما سكنت للجازم التقت ساكنة مع الياء الساكنة، تبغي: بمعنى تقصد وهو فعل متعدّد، ومنه قوله تعالى ﴿ذلك ما كنّا نبغي﴾<sup>(٢)</sup> أي نبغيه، يبغي: بمعنى يظلم وهو فعل لازم. أخاك: أخا مفعول به منصوب على الإغراء بفعل محذوف جوازاً تقديره «الزم» وإنّما حذف العامل جوازاً لأنّ الاسم المجرى به لم يتكرر ولم يعطف عليه، ويحتمل أن يكون «أخا» مبتدأ مرفوعاً بالضمة المقدّرة على الألف للتعدّد وليس هذا حيثثذ من باب الإغراء، ويكون قد جاء على لغة من يستعمل الألف بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً، أي على لغة العرب الذي يستعملون «أخا» استعمال الاسم المقصور وتسمّى هذه اللغة لغة القصر، والكاف في الحالين مضاف إليه، تدعّه: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بيان وعلاوة جزمه حذف حرف العلة وهو الواو، وجملة الشرط وجوابه وهي «إن تدعّه جبّك» لا محلّ لها من الإعراب صلة الاسم

(١) متى أي في أيّ وقت، وهو ظرف زمان مبنيّ على السكون في محلّ نصب، وهو في الوقت نفسه اسم شرط جازم يجزم فعلين، في ديار جار ومجرور حال من الضمير «نا» المجرور والعامل في الحال هو

العامل في صاحبه وهو الفعل «تلمم» المتعدّي إلى الضمير «نا» بحرف الجرّ.

(٢) من الآية ٦٤ من سورة الكهف.

الموصول «الذي»، يجبكَ كما تبغي: معناها «إجابةً مماثلةً للذي تريده وتقصده» فإجابةً مفعول مطلق محذوف ومماثلة نعت له والكاف في «كما» حرف جرّ بمعنى اللآم و«ما» اسم موصول بمعنى الذي مبنيّ على السكون في محلّ جرّ بالكاف والجار والمجرور متعلّق بمماثلةً وجملة<sup>(١)</sup> تبغي من الفعل المضارع وفاعله المستتر وجوباً الضمير «أنت» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب والعائد محذوف والتقدير تبغيه<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن تكون الكاف اسماً بمعنى مثل مبنيّاً على الفتح في محلّ نصب نعتاً<sup>(٣)</sup> للمفعول المطلق المحذوف والتقدير «يجبكَ إجابةً مثل ما تبغي»<sup>(٤)</sup>.

تبغي: فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم بضمة مقدّرة على الياء للتثقل، يبغي: هذه الجملة المكوّنة من الفعل وفاعله الضمير المستتر جوازاً «هو» صلة الاسم الموصول «مَنْ» لا محلّ لها من الإعراب، يوماً: ظرف زمان مفعول فيه منصوب وهو متعلّق بالفعل «تجفه»، إن تجفه يوماً فليس<sup>(٥)</sup> مكافئاً: جملة الشرط والجواب هذه لا محلّ لها من الإعراب لأنّها معطوفة على جملة صلة الموصول «الذي» التي هي جملة الشرط وجوابه السابقة «إن تدعه للمّة يجبكَ» والمعطوف على ما لا محلّ له من الإعراب لا محلّ له من الإعراب، فيطمع: الفاء فاء السببية لأنّ ما قبلها سبب فيما بعدها، فقوله «مكافئاً» سبب في الطمع المفهوم من الفعل «يطمع» والفعل «يطمع»

(١) ولا يجوز أن يكون الجار والمجرور نعتاً لمماثلةً على اعتبار أن أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات صفات وذلك لأنّ الجار والمجرور بعد المشتقّ يتعلّق به ولا يكون نعتاً له وإنّما يكون نعتاً للنكرة الجامدة إذا وقع بعدها، ومماثلةً اسم فاعل مؤنث واسم الفاعل مشتقّ. ويمكن أن يكون الجار والمجرور نعتاً ثانياً للمصدر «إجابةً» عند البصريين إذ المصدر جامد عندهم وأشباه الجمل كالجمل بعد النكرات الجوامد نعوت، ولا يجوز ذلك عند الكوفيين الذين يعدّون المصدر مشتقّاً فيعلّقون لذلك الجار والمجرور به مباشرة.

(٢) العائد الضمير المحذوف وهو الهاء مفعول به في محلّ نصب للفعل تبغي.

(٣) أي «يجبكَ إجابةً مماثلةً الذي تبغيه»، وتعرب الكاف على ذلك نائباً عن المفعول المطلق، وهذه الكاف مضافة وما الاسم الموصول مبنيّ على السكون في محلّ جرّ مضاف إليه.

(٤) انظر الهامش السابق.

(٥) مكافئاً: اسم فاعل يرفع فاعلاً، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو».

منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب النفي بليس<sup>(١)</sup>، أن يصغي: الفعل يصغي منصوب بفتحة مقدرة على الياء وقد قدرت لضرورة القافية إذ لو ظهرت الفتحة هنا كما ينبغي لها في حالة النصب للخرة لاختلقت حركة الروي في البيتين، أن والفعل في تأويل مصدر مفعول به في المعنى للفعل يطعم، وهو مجرور بحرف جرٍّ مقدّر في اللفظ لأنّ الفعل «يطعم» لازم والتقدير «فيطعم في إصغائه» والجار والمجرور متعلّق بالفعل «يطعم».

\* الفرق بين نصب الاسم المكرّر على الإغراء ونصب الاسم غير المكرّر على الإغراء من وجهين:

أولهما أنّ نصب الاسم المكرّر على الإغراء واجب في كلّ كلام، ولا يُعدّل عنه إلّا في ضرورة شعرية كقول الشاعر:

إنّ قوماً منهم عميرٌ وأشبا ه عميرٍ ومنهم السّفاحُ

لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة: السلاحُ السلاحُ<sup>(٢)</sup>

وأما نصب الاسم غير المكرّر على الإغراء فإنّه جائز، بل هو أقلّ من رفعه.

والوجه الثاني أنّ عامل النصب مع الاسم المكرّر لا يجوز إظهاره لأنّ التكرار بمنزلة العوض من العامل المحذوف ولا يجتمع العوض والمعوّض منه، فأما الاسم غير المكرّر فإنّ إظهار العامل معه لا معابة فيه.

(١) لأنّ فاء السببية لا بدّ أن تكون مسبقة بنفي أو شبهه وهو النهي أو الاستفهام.

(٢) هذان البيتان مدوّران، وقد عدل عن النصب في قوله «السلاحُ السلاحُ» إلى الرفع مع أنّ الاسم المنصوب على الإغراء مكرّر مما يوجب نصبه، أقول عدّل عن النصب الواجب إلى الرفع للضرورة الشعرية، إذ لو نصّب على الإغراء كما ينبغي لاختلقت حركة الروي في البيتين، والسلاحُ الأولى خبر لمبتدأ محذوف أي «هذا السلاحُ» والسلاحُ الثانية تأكيد لفظي لها.

## \* «مكره أخاك»<sup>(١)</sup> لا بطل.

هذا مثل يُضرب<sup>(٢)</sup> لمن يُحمَل على ما ليس من شأنه، وقد جاء «أخاك» فيه على لغة مَنْ يستعمل الأخ بالالف دائماً أي رفعا ونصباً وجرّاً، أي على لغة مَنْ يعرب الأخ إعراب الاسم المقصور، وهي لغة بعض قبائل العرب، وتسمّى لغة القصر، وتكون «أخاك» على هذا مبتدأ مؤخراً مرفوعاً بضمّة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر ومكره خبر مقدّم وهذا إعراب الجمهور، وهم لا يجيزون العكس لأنّ «مكره» نكرة بلا مسوّغ فلا يجوز الابتداء بها، وهم لا يجيزون أيضاً أن يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل<sup>(٣)</sup> سدّ مسدّ الخبر لعدم اعتماد المبتدأ على نفي أو استفهام ليسوغ الابتداء بالنكرة، وأجاز ذلك الأخفش<sup>(٤)</sup> البصري لعدم اشتراطه الاعتماد، ولا يسوغ

(١) لا بطل: لا حرف عطف معناه النفي، بطل معطوف بلا على مكره عطف مفرد على مفرد، والمعطوف على المرفوع مرفوع، ويجوز أن يكون التقدير «مكره أخاك لا بطل أخاك» بعطف جملة اسمية على جملة اسمية، وعلى هذا التقدير الثاني يكون «بطل» خبراً مقدّماً و«أخاك» مبتدأ مؤخراً مرفوعاً بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر على لغة القصر، أو العكس وسوّغ الابتداء ببطل النكرة حينئذ سبقها بحرف النفي «لا» والنكرة في سياق النفي تعمّ والعوم مسوّغ للابتداء بالنكرة كالخصوص، والخبر أخاك على التاويل بالمشتق أي متّصف بأخوتك ومتّصف اسم فاعل مشتقّ، ويجوز أن يكون «بطل» مبتدأ نكرة سوّغ الابتداء بها اعتمادها على حرف النفي كما ذكرنا و«أخاك» فاعلاً سدّ مسدّ الخبر مرفوعاً بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر على لغة القصر، وبطل بمعنى شجاع ومؤنّته بطلّة ومصدره بطولة وفعله لازم هو بطل من باب حَسَنَ يَحْسُنُ أي صار شجاعاً، وبطلّ وصف مشتقّ صفة مشبّهة مثل ظريف وحَسَنَ وسَهّل وصعّب تعمل عمل فعلها اللازم المبني للمعلوم فترفع فاعلاً فحسب.

(٢) مورد هذا المثل على لسان رجل اسمه أبو حنش، وكان قومٌ من قبيلة أشجع قد قتلوا إخوته، وعلم خاله أنّ ناساً من قتلّة إخوة أبي حنش يشربون الخمر في غار فاحتال على أبي حنش حتى أدخله الغار عليهم على الرغم منه، فلم يكن له حينئذ بدٌّ من أن يجدّ في ضربهم فقال بعض مَنْ شاهده إنّ أبا حنش لبطل فقال «مكره أخاك لا بطل»، وقيل إنّ مورد هذا المثل كان على لسان عمرو بن العاص فقد قيل إنّ معاوية عزم على عمرو يوماً ليخرجنّه إلى قتال عليّ، فلمّا التقيا قال عمرو: مكره أخاك لا بطل، فأعرض عنه عليّ ولم يحاربه، والظاهر أنّ عمراً إنّما تمكّل بهذا المثل ولم يقله ابتداءً، هذا إن صحّت هذه القصّة، رضي الله عنهم أجمعين.

(٣) مكره اسم مفعول مشتقّ وهو يعمل عمل فعله المبني للمجهول فيرفع نائباً للفاعل.

(٤) كان الأخفش الاوسط يكثر من الخلاف على قومه البصريين، وكانت آراؤه تتفق كثيراً مع آراء الكوفيين.

أن نقول «مكره أخوك» لنتخلص من لغة القصر في إعراب الأخ ونجعله على لغة التمام، لأنّ المثال لا يَنْكَبُ أي لا يغيّر عن الصورة التي نطق بها العرب، وقد نطق به منهم من يستعملون لغة القصر فتُلْتَزِمُ هذه اللغة فيه<sup>(١)</sup>، والكاف في «أخاك» مضاف إليه في كلّ الأحوال.

## الثاني من المنصوبات: المفعول المطلق

### المتن

❖ ثم قلتُ: الثاني المفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو لعدده، كضربت ضرباً أو ضرب الأمير أو ضربتین، وما بمعنى المصدر مثله نحو ﴿فلا تميلوا كلّ الميل﴾ و﴿ولا تضرّوه شيئاً﴾ و﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾.

### الشرح

❖ وأقول: الثاني من المنصوبات المفعول المطلق، وسمّي مطلقاً لأنّه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، تقول «ضربت ضرباً» فالضرب مفعول لأنّه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك «ضربت زيداً» فإنّ زيداً ليس الشيء الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب، فلذلك سمّي مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذه العلة قدّم الزمخشري وابن الحاجب في الذكر المفعول المطلق على غيره لأنّه المفعول حقيقة. وحده ما ذكرت في المقدمة، وقد تبين منه أنّ هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور أحدها: التوكيد كقولك «ضربت ضرباً» وقوله تعالى ﴿وكلّم الله موسى تكليماً﴾ ﴿ويسلموا تسليماً﴾ ﴿صلّوا عليه وسلموا تسليماً﴾. الثاني: بيان النوع كقوله تعالى ﴿فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر﴾ وكقولك «جلستُ جلوس القاضي» و«جلستُ جلوساً حسناً»

---

(١) يبدو أنّ غير هؤلاء قد نطقوا به على وجه آخر فقد ورد هذا المثل في الأغاني «مكره أخوك لا بطل».

و«رَجَعَ الْقَهْقَرَى». الثالث: بيان العدد كقولك «ضربت ضربتين أو ضربات» وقوله تعالى ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾. وقولي «الفضلة» احتراز من نحو قولك «ركوعُ زيدٍ ركوعُ حسنٍ، أو طويلٌ» فإنه يفيد بيان النوع ولكنه ليس بفضلة، وقولي «المؤكد» لعامله «مخرجٌ لنحو قولك «كرهتُ الفجورَ الفجورَ» فإنَّ الثاني مصدر فضلة مفيد للتوكيد، ولكن المؤكَّد ليس العامل في المؤكَّد.

## الحاشية

\* قال الماتن «الثاني من المنصوبات المفعول المطلق وهو المصدر<sup>(١)</sup> الفضلة المؤكَّد لعامله أو المصدر الفضلة المبين لنوعه أو المصدر الفضلة المبين لعدده كضربت<sup>(٢)</sup> ضرباً أو ضربتُ ضربَ الأميرِ أو ضربتُ ضربةً<sup>(٣)</sup> أو ضربتِني أو ضرباتٍ<sup>(٤)</sup> أو عشرين ضربةً، وما بمعنى المصدر مثله، أي في كونه منصوباً على أنه مفعول مطلق، نحو: فلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ<sup>(٥)</sup>، ولا تَضُرُّوهُ<sup>(٦)</sup> شيئاً، فاجلدوهم

(١) العُمْد هي ما لا يُسْتَفْتَى عنها في الكلام كالفعل والفاعل، والفعل ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، والمبتدأ والفاعل الذي سَدَّ مسدَّ الخبر نحو أَقَامَ الزَّيْدَانِ، والمبتدأ ونائب الفاعل الذي سَدَّ مسدَّ الخبر نحو ما مضروبُ الزَّيْدَانِ. والفضلات هي ما يُسْتَفْتَى عنها في الكلام كالمفاعيل جميعاً والحال والتمييز وغير ذلك فإن شئت أتيت بها فتفيد معنى زائداً وإن شئت حذفتها فلا ينهد ببيان الجملة الأصلي، وبعبارة أخرى العُمْد هي المرفوعات، أما المنصوبات فهي فضلات.

(٢) المصدر في هذا المثال مؤكَّد لعامله فكأنك قلت فيه «ضربتُ ضربتُ» فكَرَّرْتَ الفعل مرتين على سبيل التوكيد اللفظي.

(٣) اسم المرة يعدُّ من المصادر المبينة للعدد.

(٤) ضَرَبَاتٍ بفتح الراء منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه ممَّا جمع بالفاء وتاء، وإنَّما كان بفتح الراء لأنَّ ما كان على وزن فَعْلَةٍ غير وصف كضربة فهذا قياس جمعه.

(٥) من الآية ١٢٩ من سورة النساء، وانتصاب «كُلِّ» على المصدر أي يعرب مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع، لأنَّ لكلمة «كُلِّ» حكم ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى مصدر كانت مصدراً، وإن أضيفت إلى ظرف كانت ظرفاً، ومثله قولنا «فلا تَمِيلُوا بعضَ الميلِ» وقولك «ضربتهُ كُلَّ الضَّرْبِ أو بعضَ الضَّرْبِ».

(٦) من الآية ٣٩ من سورة التوبة، والآية هي ﴿إِلَّا تَتُوبَا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا



ثمانين<sup>(١)</sup> جلدَةً» اهـ بتصريف.

### \* فائدة:

جاء في إحدى الحواشي: ﴿فلا تميلوا كلَّ الميل﴾، فكلُّ مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل: فلا تميلوا ميلاً كلَّ الميل، ... ضربته بعضَ الضربِ فبعضَ مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل ضربته ضرباً بعضَ الضرب، ... رجع القهقريَّ وقَعَدَ القرفصاءَ والأصل رجع الرجوعَ القهقريَّ وقعد القعدةَ القرفصاءَ فحُذِفَ المصدر<sup>(٢)</sup> وأنيب عنه<sup>(٣)</sup> ما يدلُّ على نوع منه، وإنَّما كان القهقريَّ والقرفصاء من النائب مع أنَّهما مصدران لكونهما خالفا عاملهما لفظاً فعداً من النائب، والقرفصاء بالمدَّ والقصر أن يجلس على إلتيته ويرفع ركبتيه ويلصقهما ببطنه بيديه، والقهقريَّ بالقصر ليس إلّا وهي الرجوع لخلف، وهما منصوبان بفتحة مقدَّرة على الألف للتعذر هذا إن قصر القرفصاء وإلّا كانت الفتحة ظاهرة، ... قمتُ

= تضرَّوه شيئاً والله على كلِّ شيءٍ قديرٌ، إلّا: بادغام نون إن الشرطية في لام لا النافية والأصل إن لا، تنفروا: أي تخرجوا مع النبي للجهاد وهو فعل الشرط مجزوم بحذف النون لأنَّه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل، يعذبُ: جواب الشرط مجزوم بالسكون، يستبدلُ: معطوف على جواب الشرط، ولا: الواو حرف عطف، لا نافية، تضرَّوه: أي الله أو النبي وهو معطوف على جواب الشرط «يعذبُ» أو على الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط وهو «يستبدلُ» والمعطوف على المجزوم مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنَّه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل، شيئاً: لا يعرب مفعولاً به ثانياً لأنَّ الفعل «تضرَّوه» متعدٍّ مباشرة لواحد، وهو نائب عن المفعول المطلق مُركَّب لعامله، لأنَّه ليس مصدرًا حقيقيًّا ولكنَّه بمعنى المصدر فينوب عنه، والأصل «ولا تضرَّوه ضرراً» فاستغني عن المصدر «ضرراً» بما يؤدِّي معناه وهو «شيئاً»، لذلك يعدُّ «شيئاً» نائباً عن المفعول المطلق.

(١) من آية ٤ من سورة النون والآية هي ﴿والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدَةً ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾ ثمانين: لا تعرب مفعولاً به ثانياً لأنَّ الفعل «اجلدوهم» يتعدَّى مباشرة لمفعول به واحد وقد استوفاه وهو الهاء، وثمانين مفعول مطلق - فيما أرى - لأنَّها عدد مميّز بتمييز هو مصدر اسم مرَّة، وما ميَّزُ بمصدر يعدُّ بمعنى المصدر فينصب على أنه مفعول مطلق.

(٢) وهو الرجوع والقعدة.

(٣) وهو القهقريَّ والقرفصاء، فالأول نوع من جنس الرجوع، والثاني نوع من أنواع العقود

الوقوفَ وأُفْرِحَ الجَذَلَ، بناءً على أَنَّ الوقوفَ منصوبٌ بقمْتُ والجَذَلَ منصوبٌ بأفْرَحُ، ومذهب الجمهور أنَّ ناصبهما فعلٌ مقدَّرٌ من لفظهما، وصَحَّحَ أبو حيان نصبهما بقمْتُ وأفْرَحَ للترادف بين القيام والوقوف، والفرح والجذل، ولأنَّ المنصوبات في غير المرادف نحو: فلا تميلوا كلَّ الميل. لا يمكن أن يقدَّرَ لها عاملٌ من لفظها<sup>(١)</sup> فيجب أن يكون العامل ما قبلها<sup>(٢)</sup> فيطرد في الجميع<sup>(٣)</sup> ذكر العامل ليكون الباب على وتيرة واحدة..، فاجلدوهم ثمانين جلدة، والأصل جلدًا ثمانين<sup>(٤)</sup>، فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين، فثمانين نائب عن المفعول المطلق مبين للعدد. اهـ بتصريف.

✽ قال الشارح «وسمي مطلقاً لأنَّه يقع عليه اسمُ المفعول بلا قيد».

أي لأنَّه يطلق عليه اسم المفعول وحده بلا قيد، ولكنَّ ذلك كما ينبغي أن يُتنبَّه له إنَّما هو بحسب الأصل وإلاَّ فإنَّ مصطلح المفعول وحده لا يُتبادَرُ منه بحسب الآن إلاَّ المفعول به وحده وذلك لكثرة دورانه في الكلام<sup>(٥)</sup>، أمَّا بقيةً المفاعيل ومنها المطلق فإنَّها جميعاً تقيَّد بقيودها.

### ✽ فائدة:

مصطلح «المفعول المطلق» مصطلح بصريّ، أمَّا غير البصريين فإنَّه لا يسمَّى شيئاً باسم «المفعول» إلاَّ المفعول به خاصة، ويقول في غيره من المفاعيل إنَّه «مشبَّه بالمفعول» أي مشبَّه بالمفعول به.

✽ قال الشارح «وحده ما ذكرتُ في المقدمة».

أي تعريفه ما ذكرتهُ في المتن.

(١) أي من لفظ «كلَّ».

(٢) أي مذكوراً قبلها وهو الفعل «تميلوا».

(٣) أي في غير المرادف كالأية، وفي المرادف كقوله: قمت الوقوف وأفرح الجذل.

(٤) ثمانين صفةً للمصدر جُلِّدًا على تأويل ثمانين باسم المفعول المشتقَّ «معدوداً».

(٥) لَمَّا كان المفعول به كثير الدوران في الكلام خَفَّفوه بحذف صلته وهي الجار والمجرور.

## ❖ فائدة:

قال الشارح «يفيد ثلاثة أمور».

المقصود «يفيد واحداً من ثلاثة أمور» بدليل قوله فيما بعد «أحدها .. الثاني ... الثالث ...» ولو كان المقصود «يفيد الأمور الثلاثة مجتمعة» كما يفيد ظاهر اللفظ لقال «يفيد ثلاثة أمور هي كذا وكذا وكذا».

## ❖ فائدة:

يقال: كَلَّمَ يُكَلِّمُ تكليماً، فالتكليم مصدرٌ واسم المصدر «الكلام»، والكلام أيضاً اسم جنس<sup>(١)</sup> يقع على المفيد القليل والكثير فيقال لهما كلام، أمّا الكلم فإنه اسم جنس جمعي مثل نَبَقٍ وَنَبَقَةٍ<sup>(٢)</sup>، ولا يكون أقلّ من ثلاث كلمات مفيدة أو غير مفيدة مثل «إِنْ قَامَ مُحَمَّدٌ» و«قَدْ قَامَ مُحَمَّدٌ» فهما كَلِمٌ، والثاني كلامٌ أيضاً لأنّه مفيد، ويقال: سَلَّمَ يُسَلِّمُ تسليماً، فالتسليم مصدرٌ واسم المصدر «السلام».

❖ قال تعالى ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ (من الآية ٤٢ من سورة البقرة).

أَخَذَ عَزِيزٌ: هو من إضافة المصدر لفاعله<sup>(٣)</sup>، عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ: كلٌّ منهما في هذه الآية صفة مشبّهة دالّة على الثبوت وال لزوم كما هو الشأن في الصفة المشبّهة، وهو الواجب في حقّ الله تعالى، وهما مصوغان من مصدر<sup>(٤)</sup> الفعل اللازم، فالأول فعله اللازم عَزَّ يَعِزُّ من باب ضرب، أي صار عزيزاً، ومصدره العِزُّ وهو ضدّ البذل<sup>(٥)</sup>، والاسم منه العِزَّة وهي القوة والغلبة، والثاني فعله اللازم اقتدَر يَقْتَدِرُ ومصدره

(١) دلالة الكلام على الجنس هي من قبيل أنّ المصدر عامّة يدلّ على الجنس.

(٢) هو نبات السدُر في الصحراء، وإنّما كان الكلم والنَّبَق اسم جنس جمعي لأنّه يفرق بينه وبين مفردة بالتاء.

(٣) ومثله قولك «جلسْتُ جُلُوسَ القاضِي» فهو من إضافة المصدر لفاعله، لكنّ جلس لازم وأخذ متعّد.

(٤) وهذا عند البصريين إذ المصدر عندهم هو أصل الاشتقاق، وهما عند الكوفيين مصوغان من الفعل اللازم

نفسه إذ الفعل عندهم هو أصل الاشتقاق.

(٥) يقال: ذَلَّ يَذِلُّ وهو فعل لازم من باب ضرب أي صار ذليلاً، ومصدره الذُلُّ، والاسم منه الذلّة وهي

الضعف والاستكانة.

الاعتدال، وقد رفع كلُّ منهما فاعلاً هو الضمير المستتر جوازاً فيهما وتقديره هو.

وتأتي «عزيز» مع غيره تعالى صفة مشبهة أيضاً ترفع فاعلاً، ولا تكون اسم فاعل يدلّ على التجدد والحدوث، ولا صيغة مبالغة مع أنّها على وزن فعيل الذي هو أحد صيغ<sup>(١)</sup> المبالغة الخمس القياسية، أمّا «مقتدر» فهو في الأصل اسم فاعل يدلّ على التجدد والحدوث ويرفع فاعلاً، وقد يكون صفة مشبهة مع غير الخالق إذا دلّ على الثبوت واللّزوم.

ومقتدر نعت لعزیز، أو معطوف عليه عطف مفرد على مفرد بإسقاط حرف العطف، أو التقدير «أخذَ عزيزٍ وأخذَ مقتدرٍ» وقد عطف فيه تركيب إضافيٍّ على تركيب إضافي.

\* «رَجَعَ الْقَهْقَرَى».

فاعل رَجَعَ ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، القهقري<sup>(٢)</sup> بالقصر ولا يجوز مدّه مصدرٌ مثلُ التقهقر، وفعلهما تَقَهَّقَرُ يَتَقَهَّقَرُ، وهو أيضاً اسم مقصور لنوع من أنواع الرجوع إلى الخلف، والقهقريّ تعرب عند بعض الكوفيين في هذه الجملة مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف مشتقّ من لفظها والتقدير «رَجَعَ وتَقَهَّقَرَ القَهْقَرَى»، وأعرّبها غيرهم نائباً عن المفعول المطلق للفعل «رَجَعَ» الذي هو هنا بمعنى تَقَهَّقَرَ، أو نعتاً نائباً عن مفعول مطلق محذوف هو المنعوت والتقدير «رَجَعَ الرجوعُ القهقريّ»، والأنسب أن تعدّ «القَهْقَرَى» مصدرًا نائباً عن المفعول المطلق للفعل «رَجَعَ» الذي هو في الجملة بمعنى تَقَهَّقَرَ، وإنّما كانت نائباً عن المفعول المطلق ولم تكن مفعولاً مطلقاً مع أنّها

(١) صيغة المبالغة أصلها اسم فاعل عدل عنه لقصد التكرير.

(٢) تنثى كلمة الْقَهْقَرَى على القهقران رفعاً والقهقرين نصباً وجرّاً بحذف الالف من المفرد، هكذا في الفيروزآبادي وفي بعض الحواشي، وهو مخالف لقاعدة التنثية في مثل هذه الكلمة فإنّ التنثية تقلب لها الالف المقصورة ياء ولا يحذف لها شيء من الكلمة نحو: مستشفيان وحلبيان.

مصدر لكونها خالفت عاملها «رَجَعَ» لفظاً لا معنى، وهي في كل الأعراب<sup>(١)</sup> منصوبة بفتحة مقدّرة على الألف للتعدّر.

\* قال تعالى ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ (من الآية ١٤ من سورة الحاقة).

التاء في الفعل «دُكَّتَا» تاء التانيث الساكنة وحُرِّكَتْ بالفتحة لالتقاء الساكنين وهما التاء وضمير ألف الاثنين نائب فاعل الفعل المبني للمجهول دُكَّ، وإنّما كان التحريك بالفتحة لأنّها من جنس الألف إذ الألف فتحة ممطولة، دَكَّةٌ: مفعول مطلق وهو اسم مرّة من المصادر المبنية للعدد بذاتها، وقد بيّن في الآية العدد بذاته وبينّها بصفته «واحدة» أيضاً.

\* قال الشارح «وقولي في المتن: المصدرُ الفضلة، احترازٌ، أي قيدٌ في التعريف للإخراج والاحتراز من المصدر في نحو قولك: ركوعٌ زيدٌ ركوعٌ حسنٌ، أو ركوعٌ طويلٌ، فإنّه أي ركوعٌ حسنٌ أو ركوعٌ طويلٌ مصدر يفيد بيان النوع، ولكنّه ليس بفضلة بل هو عمدة لأنّه وقع خبراً لمبتدأ، والخبر عمدة» اهـ بتصرف.

\* قال الشارح «وقولي في المتن: المؤكّد لعامله، قيدٌ في التعريف مخرجٌ لنحو

(١) تسري هذه الأعراب الثلاثة على قولنا «قعد محمدُ القَرْفُصَاءُ أو القَرْفُصَى» وهي اسم منصوب بفتحة ظاهرة على الهمزة في حالة المدِّ ومقدّرة على الألف المقصورة للتعدّر في حالة القصر، فعلى الإعراب الأول يكون التقدير «قَعَدَ محمدٌ وقَرْفُصَ القَرْفُصَاء» فالقَرْفُصَاء مفعول مطلق للفعل المحذوف المجانس له في لفظه، وعلى الثاني تكون القَرْفُصَاء نائبةً عن المفعول المطلق للفعل قَعَدَ الذي هو بمعنى قَرْفُصَ، وعلى الثالث يكون الأصل «قَعَدَ محمدُ القعدةَ القَرْفُصَاء» وقد حذف المصدر المنصوب وهو القعدة وأنّيب عنه نعتُه وهو القَرْفُصَاء الذي يدلُّ على نوع منه، وإنّما كان «القَرْفُصَاء» على الإعرابين الثاني والثالث نائبةً عن المفعول المطلق مع أنّه مصدر لكونه خالف عامله لفظاً، ومثله «سارَ محمدُ الخَبَبَ» فالخَبَبُ نوعٌ من أنواع السير فهو نوع من جنس ما يدلُّ عليه العامل وهو الفعل سارَ والخَبَبُ: السرعة، يقال: خَبَّتْ الدَّابَّةُ خَبَبٌ من باب نصر ينصر، والمصدر خَبَبٌ وخَبَبٌ وخَبِيبٌ، والتقدير على الإعراب الأول «سارَ محمدٌ وخَبَبَ الخَبَبَ» فهو مفعول مطلق لفعل مقدّر مجانس له في اللفظ، والفعل على الثاني بمعنى خَبَّ فالخَبَبُ نائبة عن المفعول المطلق لأنّه لم يجانس فعله في اللفظ، والتقدير على الإعراب الثالث «سارَ السيرَ الخَبَبَ» فناب النعت عن المنعوت بعد حذفه فهو نائب عن المفعول المطلق.

قولك: كرهتُ الفجورَ الفجورَ فَإِنَّ الثاني مصدرٌ فضلةٌ مفيدٌ للتوكيد<sup>(١)</sup>، ولكنَّ المؤكِّدَ الفجورَ الأولى، وليس الفجورَ الأولى العاملَ في المؤكِّدِ الفجورِ الثانية، بل العاملُ فيهما هو الفعل كرهتُ» اهـ بتصرف.

## الثالث: المفعول له

### المتن

\* ثم قلتُ: الثالث المفعول له وهو المصدر الفضلة المَعْلَلُ لحدثٍ شاركه في الزمان والفاعل كقمتُ إجلالاً لك، ويجوز فيه أَنْ يُجَرَّ بحرف التعليل، ويجب في مَعْلَلٍ فَقَدْ شرطاً أَنْ يُجَرَّ باللام أو بنائبها.

### الشرح

\* وأقول: الثالث من المنصوبات المفعول له، ويسمَّى المفعول لأجله، والمفعول من أجله، وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور: أحدها أَنْ يكون مصدراً، والثاني أَنْ يكون مذكوراً للتعليل، والثالث أَنْ يكون المَعْلَلُ به حَدَثًا مشاركاً له في الزمان، والرابع أَنْ يكون مشاركاً له في الفاعل. مثال ذلك قوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ فالحذر مصدر مستوفٍ لما ذكرنا، فلذلك انتصب على المفعول له، والمعنى لأجل حذر الموت. ومتى دَلَّتْ الكلمة على التعليل فَقَدْ منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولاً له، ويجب حينئذ أَنْ تَجَرَّ بحرف التعليل. فمثال ما فَقَدْ المصدرية قولك «جئتك للماء والعُشْبِ» وقوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ وقول امرئ القيس:

ولو أَنَّ ما أَسْعَى لأدنى معيشة  
كفاني، ولم أطلبْ، قليلٌ من المال

---

(١) المصدر الثاني هو في المعنى مفعول به فضلة لأنَّه توكيد لفظي للمفعول به الفضلة فهو بمثابة.

ومثال ما فقد الاتحاد في الزمان قولك «جئتك اليوم للسفر غداً» وقول امرئ القيس أيضاً:

فجئتُ وقد نضتُ لنوم ثيابها      لدى السّترِ إلا لبسةً المتفضل

فإنَّ زمنَ النَّومِ متأخَّر عن زمنِ حُلِّعِ الثَّوبِ، ومثال ما فَقَدَ الاتحاد في الفاعل قولك «قمتُ لأمرِك إياي» وقول الشاعر:

وإنَّني لتعروني لذكراكِ هِزَّة      كما انتفضَ العصفورُ بِلَهَّةِ القطرِ

فإنَّ فاعل «تعروني» هو الهِزَّة وفاعل الذُّكْرَى هو المتكلم، لأنَّ التقدير «لذكري إياك».

### الحاشية

✽ قال الماتن «الثالث من المنصوبات المفعول له، وهو المصدر الفعلة المَعْلَلُ حدث شاركه في الزمان والفاعل، كقمت إجلالاً لك<sup>(١)</sup>، والأصل فيه إذا استوفى هذه الشروط أن يكون منصوباً كما في هذا المثال، ولكن يجوز فيه أي في المفعول لأجله المستوفي لهذه الشروط المذكورة في التعريف فضلاً عن نصبه أن يُجَرَّ بحرف التعليل أي بلام التعليل الجارة فقط، فيجوز أن تقول: قمت إجلالاً لك، وقمت لإجلالك، والنصب أكثر، ويجب في مَعْلَلٍ أي يجب في كل لفظٍ دلَّ على التعليل لكَّته فقد شرطاً من هذه الشروط المذكورة في التعريف. أن يجرَّ بلام التعليل أو بنائب لام التعليل ولا يجوز نصبه ويسقط عنه اسم المفعول له ولا يعدُّ منه في اصطلاح النحاة» اهـ بتصريف.

---

(١) لك: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائنات نعت لإجلالاً المصدر الجامد عند البصريين، لأنَّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات الجامدة صفات، أو جار ومجرور متعلّق بإجلالاً نفسها عند الكوفيين لأنَّ إجلالاً مصدر مشتقٌّ من الفعل عندهم فيتعلّق به الجار والمجرور مباشرة لاشتقاقه.

\* قال تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (من الآية ١٩ من سورة البقرة).

أصابعهم<sup>(١)</sup> : أي أنامل أصابعهم، ففيه مجاز مرسل من استعمال الكل وإرادة الجزء والعلاقة الكلية، في آذانهم: جار ومجرور والهاء مضاف إليه والميم حرف دالّ على الجمع، والجار والمجرور متعلّق بيجعلون وهو مفعول به ثانٍ في المعنى، من الصواعق<sup>(٢)</sup> : أي من صوت الصواعق، ومن حرف جرّ معناه التعليل، فقوله ﴿من الصواعق﴾ علّة لجعل الكفّار أصابعهم في آذانهم، ولكنّ الصواعق ليست مصدراً، لذلك لا تعرب مفعولاً لأجله منصوباً بل تجرّ وجوباً بحرف تعليل هو هنا «من» النائية عن لام التعليل، والجار والمجرور «من الصواعق» متعلّق بيجعلون، حذَرَ الموت: حذر<sup>(٣)</sup> اسم مستوفٍ للشروط فهو مصدر فضلة ذكر علّة لحدث هو جعل الأصابع في الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفّار والزمن واحد أيضاً، فهو مفعول من أجله منصوب بالفعل يجعلون، ويجوز كذلك إعرابه مفعولاً لأجله مجروراً بحرف التعليل وهو اللّام بعينها فيقال لحذر الموت وذلك في غير القرآن، والنصب أكثر، وحذَرَ مضاف والموت مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله والفاعل مقدّر والتقدير «حذرهم الموت»، ويجوز في «حذَرَ» أن تعرب نائباً عن المفعول المطلق والتقدير «يحذرونها»<sup>(٤)</sup> حذراً مثلاً حذَرَ الموت فحذف المصدر وأنيب عنه نعتة، ثم حذف النعت وهو المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. والجملة كلّها حينئذٍ في محلّ

(١) مفردة أصبع وهو مؤنث كالأذن، ويذكر أيضاً، وفيه خمس لغات هي: أصبع بكسر الهمزة وفتح الباء، أصبع بفتح الهمزة وكسر الباء، أصبع بفتحهما، أصبع بكسرهما، أصبع بضمّهما، وقيل فيه تسع لغات هي ما ذكرنا ثم أصبع بضمّ الهمزة وفتح الباء، أصبع بفتح الهمزة وضمّ الباء، أصبع بضمّ الهمزة وكسر الباء، أصبع بكسر الهمزة وضمّ الباء وهو نادر

(٢) الصواعق جمع صاعقة، ويقال في المفرد أيضاً وبالمعنى نفسه صاعقة، وقد قرأ الحسن في الآية شذوذاً «من الصواعق» وهي لغة تميم وبعض ربيعة.

(٣) ويقال أيضاً في اللغة حذَرََ وهما بمعنى واحد.

(٤) أي الصواعق.



نصب حال من واو الجماعة فاعل «يجعلون» والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل يجعلون.

### \* فائدة:

الحروف الدالة على معنى التعليل هي: اللام في الأصل، أي اللام وهي تدل على التعليل بالأصالة، وينوب عنها في الدلالة على التعليل من، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمَقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(١)</sup> (من الآية ٣٥ من سورة فاطر)، وفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> (آية ١٤ من سورة النور)، والكاف، نحو قوله تعالى ﴿وَإِذْ كُنْتُمْ فِي الْيَمِّ﴾<sup>(٣)</sup> (من الآية ١٩٨ من سورة البقرة)، والباء، نحو قوله تعالى ﴿فَبُظْلِمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> (من آية ١٦٠ من سورة النساء).

\* «جئتكم للماء والعشب»<sup>(٥)</sup>.

هذا مثال للكلمة الدالة على التعليل، وهي الماء، فهي - مع العشب - علة الحدث قبلها وهو المجيء، وقد فقد منها شرط المصدرية المطلوب توافره في المفعول لأجله، لذلك لا تعدّ مفعولاً له اصطلاحاً ولا تُسمّى بهذا الاسم عند النحاة فلا يجوز نصبها بل يجب جرّها بلام التعليل أو بما ينوب عن لام التعليل من الحروف الدالة على السبب والعلّة، وهي هنا مجرورة باللام.

(١) دار المقامة: جنّات عدن، والمقامة مصدر ميمي والمصدر الأصلي الإقامة، من فضله: أي بسبب فضله.

(٢) لمسّكم فيما أفضتم فيه: معناه أصابكم في الذي - أي بسبب الذي - خضتم فيه من قصة الإفك عذاب اليم.

(٣) وإذكروه: أي الله، كما هداكم: أي بسبب هدايته أو لهدايته إياكم، وما مصدرية.

(٤) أي بسبب ظلم من اليهود حرّمنا، فالباء حرف جرّ معناه هنا السببية.

(٥) للعشب جار ومجرور معطوف بالواو على «الماء»، ويجوز العطف كما هو الحال هنا بدون لام الجرّ فيقال «جئتكم للماء والعشب»، وما يقال في الماء يقال في العشب، فكلاهما علة للمجيء كما ذكرنا، وكلاهما ليس مصدرًا كما ينبغي في المفعول لأجله، وكلّ منهما اسم ذات.

\* قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾<sup>(١)</sup> (من الآية ٢٩ من سورة البقرة).

وهذا مثال آخر للكلمة الدالة على التعليل، وهي الضمير المتصل «الكاف» الذي هو في محل جرّ باللام، فإنّ هذا الضمير يدلّ على تعليل الحدث قبله وهو الخلق، أي علّة خلق ما في الأرض جميعاً أنّه لكم، وكان حقّ هذا الضمير لذلك أن يكون مفعولاً لأجله، ولكنّه ليس مصدرًا<sup>(٢)</sup> كما ينبغي للمفعول من أجله، فلا يعدّ منه اصطلاحاً ولا يُسمّى باسمه عند النحويين فلا يجوز نصبه بل يجب جرّه بلام التعليل أو بما ينوب عنها من الحروف الدالة على معناها، وهو هنا مجرور بلام التعليل.

\* قال امرؤ القيس بن حُجر الكنديّ مفتخرًا:

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني - ولم أطلب - قليلٌ من المال<sup>(٣)</sup>

(١) ما اسم موصول بمعنى الذي مفعول به، جميعاً حال من ما الموصولة والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل خلق، ولا يتأتّى إعراب «جميعاً» تأكيداً معنوياً منصوباً على أن تكون ما الموصولة التي هي في محلّ نصب مؤكّداً لأنّ شرط التوكيد المعنويّ أن يضاف إلى ضمير المؤكّد فيقال جميعاً.

(٢) الكاف في الآية ضمير مخاطبين لاتصالها بحرف الميم الدالّ على الجمع، والمخاطبون ذوات وليسوا أحياناً كما هي المصادر

(٣) لو حرف امتناع لامتناع حرف شرط غير جازم له فعل شرط وجواب شرط غير مجزومين ولا في محلّ جزم، ما حرف مصدرّيّ وهو مع الفعل المضارع أسعى في تأويل مصدر اسم أنّ، لأدنى جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائنٌ خبر أنّ وهو أفعال تفضيل ممنوع من الصرف للوصفيّة ووزن الفعل وقد جرّ هنا بكسرة مقدّرة على الألف للتعذر وتقدير الكلام «ولو أنّ سَعَيْي كائنٌ لأدنى معيشةٍ»، وأنّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط والتقدير «ولو كُنْتُ كَوْنٌ سَعَيْي كائنٌ لأدنى معيشةٍ»، وكوّن مضاف إلى سَعَيْي من إضافة المصدر الناقص لاسمه، وسَعَيْي من إضافة المصدر لفاعله، أما لأدنى فهو متعلّق بمحذوف منصوب تقديره كائنٌ خبر للكوّن، وهذه الجملة هي فعل الشرط للحرف لو، وقد قدّرنا الفعل «كُنْتُ» لأنّ فعل الشرط للحرف «لو» لا يكون جملة اسمية بل يجب أن يكون جملة فعلية خلافاً لحرف الشرط غير الجازم الذي هو حرف امتناع لوجود «لولا» فإنّ هذا ينبغي أن يكون شرطه جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ مذكور وخبر محذوف وجوباً، وقد أوّلنا أيضاً جملة أنّ واسمها وخبرها بمفرد هو «كوّن» لأنّ فاعل الفعل نحو «كُنْتُ» لا يكون جملة، معيشةٍ مضاف إليه وهو مصدر ميمي بمعنى المصدر الأصلي وهو العيش وإنّما سَمّي ميمياً لأنّه مبدوء بميم زائدة، كفاني قليل: الجملة =

وهذا مثال ثالث للكلمة الدالة على التعليل وليست مصدرًا فلا تكون مفعولاً له منصوباً بل تجزّ وجوباً بحرف اللام الدالّ على التعليل كما في البيت أو بنحو اللام، وهذه الكلمة هي «أدنى» فهي علّة وسبب للحدث قبلها وهو السعي، ولكنها اسم تفضيل، والمعنى: ولو أنّ سعياً علته وسببه أدنى معيشة لكفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

### ❖ فائدة:

يأتي النحاة ببيت امرئ القيس السابق في باب التنازع وهولا يستقيم فيه لأنه - كما يقول المعلق - لا يصحّ تسليط كلّ واحد من الفعلين وهما «كفاني» و«أطلب» على المعمول المتأخّر وهو «قليل» محافظة على المعنى المراد، ولذلك قدّروا لأطلب معمولاً يرشد إليه المعنى وهو «الملك».

وتفسير ذلك أنّه لا يصحّ أن يكون الشطر الثاني من هذا البيت من باب التنازع لأنّ المعمول الذي يُفترض أن يتنازع عليه العاملان وهو «قليل» هو فاعل مرفوع للفعل الذي لم يستوفِ فاعله وهو «كفاني»، أمّا الفعل الثاني وهو «أطلب» فقد استوفى فاعله وهو الضمير المستتر وجوباً «أنا» فهو ليس بحاجة إلى فاعل ينازع غيره فيه، ولا يستقيم في المعنى أن ننصب «قليلاً» فنجعلها مفعولاً به للفعل «أطلب» لأنّ فيه مخالفة لنطق الشاعر برفع «قليل» من جهة، ولقيام حاجة الفعل «كفاني» حينئذٍ إلى فاعلٍ من جهةٍ أخرى، وفساد المعنى بذلك النصب من جهةٍ ثالثة، إذ يصبح التقدير «كفاني قليل من المال ولم أطلب قليلاً من المال» وهو بين التهافت والسقوط، إذ كفاية المال القليل تقتضي عدم طلب الكثير الزائد عليه وليس عدم طلب هذا القليل الكافي، لذلك كان لابدّ من جعل «قليل» فاعلاً للفعل «كفاني» الذي يحتاج إليه ويصحّ

---

= جواب حرف الشرط لو، ولم أطلب الملك: يجوز أن نعرب الواو حرف عطف وجملة لم أطلب الملك معطوفة على جملة كفاني قليل من المال كما ذكر المعلق، فتكون جملة المعطوف لا محلّ لها من الإعراب لأنها معطوفة على جملة واقعة جواباً لشرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب، والأفضل عندي أن تعدّ الواو حرفاً زائداً لضرورة الوزن وجملة لم أطلب الملك معترضة لا محلّ لها من الإعراب لأنها فصلت بين متلازمين هما الفعل من جهة وهو كفاني وفاعله من جهة أخرى وهو قليل.

به المعنى كما فعل الشاعر، ومن كمّ لزمنا أن نقدّر للفعل «أطلب» مفعولاً به مناسباً للمعنى وهو «الملك»، ولم نحتج إلى تقدير فاعل له لوجوده كما ذكرنا.

### ❖ فائدة:

قال امرؤ القيس:

ألا عِمَّ صباحاً أيُّها الطَّلُّ البالي وهل يَعمَنُ من كان في العَصْرِ الخالي؟  
ويروى «ألا أنعم»، وكان أهل الجاهلية إذا التقى أحدهم بآخر في الصُّباح حيّاه بقوله «أنعم صباحاً» أو «عِمَّ صباحاً»، وفي المساء قال له «عِمَّ أو أنعم مساءً»، الطلل: هو ما شخص من الآثار والشاعر يحيى الطلول أو الأطلال الدوراس لا رتباطها في ذهنه بأهلها الذين كانوا ينزلونها ذات يوم ثم ارتحلوا وأفناهم كرّ الغداة ومرّ العشي.

❖ جئتكَ اليوم<sup>(١)</sup> للسَّفرِ غداً<sup>(٢)</sup>.

هذا مثال للمصدر الفضلة الدالّ على التعليل لكنّه فقَدَ شرط الاتحاد في الزمان بين المعلوم وهو الحدث أي المجيء والعلّة أي السبب وهي السَّفر، فكلُّ منهما وقع أو سيقع في زمان مختلف كما هو واضح من قوله اليومَ وغداً، أمّا فاعل المعلوم والعلّة فواحد، وقوله «السَّفرِ» لا يسمّى لهذا مفعولاً لأجله ولا ينصب بل يجب جرّه باللام أو نائبها، وهو هنا مجرور باللام.

❖ قال امرؤ القيس في معلقته:

---

(١) اليومَ ظرف زمان منصوب متعلّق بالفعل جئتُ، غداً ظرف زمان منصوب متعلّق بالمصدر المشتقّ وهو السَّفر عند الكوفيين ومتعلّق بمحذوف تقديره الكائن نعت للسَّفر المصدر الجامد عند البصريين، لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات الجامدة صفات.  
(٢) انظر الهامش السابق.

## فَجِثْتُ وَقَدْ نَضْتُ لَنَوْمٍ ثِيَابَهَا      لدى السُّتْرِ إِلَّا لِبِسَةِ الْمُتَفَضَّلِ<sup>(١)</sup>

وهناك مثال آخر للمصدر الفضلة وهو «نوم» الدال على التعليل للحدث الذي قبله وهو «نَضْتُ» المتحد معه في الفاعل إذ فاعل النوم، وفاعل النَضِّ واحد، لكنه ليس متحداً مع هذا الحدث في الزمن إذ زمن النوم تالٍ لزمن النَضِّ، فلا يسمى «نوم» لذلك مفعولاً لأجله ولا يجوز نصبه وإنما ينبغي جرّه باللام الدالة على التعليل كما هو الحال هنا أو بنائبيها.

※ «قمتُ لأمرِك إياي»<sup>(٢)</sup> .

(١) جِثْتُ: أي جِثْتُ إليها، وجملة «قد نَضْتُ لنوم ثيابها» حال من الضمير «ها» المجرور والفاعل في الحال هو العامل في صاحبه وهو متعلق الجار والمجرور الفعل جاء، نَضْتُ: أي خلعت يقال نَضَّ نَضّاً يَنْضُ من باب نصر ينصر، والمصدر نَضْرٌ، ويقوز أن يقال نَضّاً يَنْضُو من باب نصر ينصر والمصدر نَضْرٌ، يقال نَضَوْتُ ثوبي أَنْضُوهُ إذا خَلَعْتُهُ ونَضَوْتُ السيفَ أَنْضُوهُ إذا سَلَلْتُهُ من غمده، والفعل المضَعَّف نَضْرٌ يدل على الكثير، وقد روي الفعل في البيت نَضْتُ بالتخفيف فيكون قد دخل على البيت زحاف يسمى القبض وهو حذف الخامس الساكن ولا شيء فيه وهو كثير في هذه القصيدة، لدى: بمعنى عند ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر متعلق بالفعل نَضْتُ أو بالفعل نَضْتُ، السُّتْرُ: بكسر السين مفرد جمعه السُّتُور والاستار أما السُّتارة فجمعها ستائر وأما السُّتْر يفتح السين فهو مصدر سَتَرَ يَسْتُرُ من باب نصر ينصر، إلا: حرف استثناء والاستثناء في البيت تام مثبت لأن الكلام موجب غير منفي والمستثنى منه مذكور وهو «ثيابها» لذلك يجب نصب المستثنى وهو لِبِسَةٌ على الاستثناء، لِبِسَةٌ بكسر اللام اسم هيئة ولِبْسَةٌ بفتحها اسم مرّة، وكلاهما مصدر والمصدر المعتاد هو اللِّبْسُ بضم اللام، أما اللِّبَس بكسر اللام واللباس والملبَس فهي أسماء بمعنى واحد وتطلق على ما يلبَس، وليس المقصود بلِبْسَةٍ في البيت اسم الهيئة الذي هو مصدر ولكن المقصود بها ضرب خاص من اللباس يلبسه المتفضل، أي نضت ثيابها إلا ضرباً يلبسه المتفضل، لذلك لا تعد إضافة لبسة إلى المتفضل من إضافة المصدر لفاعله، والمتفضل اسم فاعل فاعله لازم فهو يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم اللازم فيرفع فاعلاً فقط وهو الضمير المستتر جوازاً «هو»، وكما أن اللِّبْسَ المصدر المعتاد كما ذكرنا للفعل لِبَسَ يَلْبَسُ فإنه يقال لَبَسْتُ الأمر أي خَلَعْتُهُ ولَبَسَ عليه في الأمر أي خَلَطَ ومخارعهما يَلْبَسُ فهما من باب ضرب يضرب ومصدرهما لَبَسَ بفتح اللام ولِبْسَةٌ بضمها أي شبهة، ويقال أيضاً القبس عليه الأمر يَلْبَسُ أي اختلط واشتبه واشتغل والمصدر الالتباس، ومعنى البيت: إن الشاغر جاءها وقت خلوتها لينال منها ما يريد وكانت قد خلعت ثيابها ولم يبق عليها إلا غلالة رقيقة تتوشح بها.

(٢) أمرِك: من إضافة المصدر لفاعله وإيائي مفعول به المصدر

أمرَك مصدر فضلة معلَّلٌ للحدث قبله وهو القيام، وزمان القيام وزمان الأمر واحد، لكنَّ العلةَ وهي الأمر والمعلَّلُ وهو الحدث أي القيام فقدما الاتحاد في الفاعل على ما ينبغي للمفعول من أجله إذ فاعل أحدهما ليس هو فاعل الآخر، ففاعل الحدث هو المتكلم، وفاعل «الأمر» هو المخاطب، فلا يسمَّى «أمرَك» مفعولاً له، ولا ينصب، بل يجزَّ وجوباً بلام التعليل كما حدث في هذا المثال، أو بما ينوب عن هذه اللام ويؤدِّي معناها.

\* قال الشاعر الأُمويُّ أبو صخر الهذلي:

ولائي لتعروني لذكركِ هِزَّةً      كما انتقصَ العصفورُ بِلَّلهُ القَطْرُ<sup>(١)</sup>

ذِكْرِي: اسم مصدر<sup>(٢)</sup> فضلة معلَّل للحدث قبله وهو عَرُو الهِزَّة، وقد اتَّحدَ الحدثُ والسببُ في الزمان، فزمن عَرُو الهِزَّة وزمن التذكُّر واحد كما هو واضح،

(١) لتعروني: من عَرَاه يعروه عَرُوًا، ومثله في المعنى اعتراه يعتريه اعتراءً، واللام لام الابتداء المزلحقة للتوكيد، وياء المتكلم مفعول به مقدَّم، الذكري اسم مصدر والمصدر التذكُّر ومعناهما واحد وفعلهما تذكُّر يتذكَّر أي بالقلب، أمَّا الفعل ذَكَرَ يَذْكُرُ فباللسان ومصدره ذِكْرٌ وليس له اسم مصدر تنقص حروفه عن حروف المصدر الثلاثة، وضمير الكاف في ذكرارك يعود إلى محبوبته سلَّمَى وهو من إضافة اسم المصدر للمفعول، الهِزَّة بكسر الهاء مصدر معتاد فعله هَزَّ يَهْزُ من باب رَدَّ يَرُدُّ ومعناه النشاط والارتياح أو مصدرُ اسم هَيْئَةٍ، وبفتحة مصدرُ اسم مَرَّةٍ، وهي فاعل تعرو مؤخَّر والجمله في محلِّ رفع خبر إنَّ، كما: الكاف حرف جرٍّ وتشبيه وما حرف مصدري يؤول مع الفعل الماضي بعده بمصدر مجرور بالكاف والتقدير «كانتفاض العصفور» وهو من إضافة المصدر لفاعله، والجار والمجرور متعلِّق بمحذوف تقديره كأنَّ نعت لهِزَّة المصدر الجامد عند البصريين أو متعلِّق بهِزَّة المشتقة من الفعل عند الكوفيين، وفي البيت تشبيه تمثيليٌّ لأنَّ تشبيه صورة مركبة من متعدّد في الشطر الأول بصورة مركبة من متعدّد في الشطر الثاني، وجمله «بِلَّله القطر» المكوّنة من فعل ومفعول به مقدَّم وفاعل مؤخَّر جملة فعلية في محلِّ نصب حال من العصفور والعامل في الحال هو الفعل انتقص الذي عمل في صاحبه، وقد مرّادة قبل جملة الحال هنا، ومثل هذا يأتي في الكلام الجيد الفصيح ومنه قوله تعالى ﴿أو جاءكم حصرت صدورهم﴾ (من الآية ٩٠ من سورة النساء)، والكوفيون والأخفش يرون جواز مجيء الماضي حالاً من غير قد، فلا ضرورة ولا شذوذ في البيت على كلا المذهبين لأنَّ قد إمّا مرادة، أو أنّها غير مرادة ومستغنى عنها.

(٢) كما يقع المصدر مفعولاً لأجله يقع اسم المصدر كذلك وأحكامهما في الباب واحدة إذ لا فرق بينهما إلّا في عدد الحروف.

لكنهما اختلفا في الفاعل، ففاعل العامل تعروني هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لأن التقدير «لذكرى إياك»، فلا تعدّ «ذكرى» مفعولاً لأجله ولا تنصب بل يجب جرّها بلام التعليل كما حدث في البيت أو بنائها.

### ※ ملاحظة:

وقع خطأ في الآية الآتية التي أوردها المعلق وفي رقمها من سورتها والصواب هو قوله تعالى ﴿ويستعجلونك بالسيئة قبل الحسنة وقد خلت من قبلهم المثلثات﴾<sup>(١)</sup> (من الآية ٦ من سورة الرعد).

وقد ساق المعلق آيات أخرى مثل هذه الآية شاهداً على أن الكثير في الجمل الفعلية التي تقع حالاً أن تكون مقترنة بقد، أو بواو الحال، أو بقد وواو الحال جميعاً، ومما ساقه أيضاً قوله تعالى ﴿والذي قال لوالديه أف لكما أتعدانني﴾<sup>(٢)</sup> أن أخرج<sup>(٣)</sup> وقد خلت القرون<sup>(٤)</sup> من قبلي<sup>(٥)</sup> (من الآية ١٧ من سورة الأحقاف) وقوله تعالى ﴿واذكر أخا عاد﴾<sup>(٦)</sup> إذ أنذر قومه بالأحقاف وقد خلت النذر من بين يديه ومن خلفه<sup>(٧)</sup> (من الآية ٢١ من سورة الأحقاف) وقوله تعالى ﴿الذين قالوا لإخوانهم﴾<sup>(٨)</sup> وقعدوا<sup>(٩)</sup> لو أطاعونا<sup>(١٠)</sup> ما قتلوا﴾ (من الآية ١٦٨ من سورة آل عمران).

(١) معنى الآية: ويستعجلونك أي الكفار يا محمد بالعذاب قبل الرحمة، أي يستهزئون بك ويقولون لك ليأت العذاب الذي تهددنا به قبل الرحمة، وقد خلت من قبلهم المثلثات جمع مثله على وزن كمرّة، أي سبقت عقوبات أمثالهم من المكذّبين فلا يعتبرون بها.

(٢) وفي قراءة بالإدغام «أتعدانني».

(٣) أي من القبر.

(٤) أي مضت الأمم، وحركت تاء التانيث الساكنة بالكسر لالتقاء الساكنين.

(٥) أي ولم تخرج من القبور.

(٦) وهو هود عليه السلام.

(٧) المعنى: اذكر يا محمد هوداً إذ أنذر قومه الموجودين في الأحقاف وهو واد في اليمن به منازلهم، وقد خلت النذر أي مضت الرسل إلى أقوامهم، من بين يديه ومن خلفه أي من قبل هود ومن بعده.

(٨) أي في الدين.

(٩) أي عن الجهاد.

(١٠) أي شهداء أحد.

\* «جئتكَ أمسِ لَضَرْبِكَ زَيْدًا»<sup>(١)</sup> غداً».

هذا مثال للمصدر الفضلة وهو «ضَرْبِكَ» الذي يفيد تعليل الحدث قبله وهو المجيء، لكنه فَقَدَ الاتحاد مع المعلل في الفاعل وفي الزمن معاً، ففاعل المعلول وهو المجيء هو المتكلم وفاعل العلة وهي الضَّرْبُ المخاطب، وهذا غير ذاك، وزمن المجيء هو أمس وزمن الضَّرْب هو غداً، وهما مختلفان، لهذا لا يُسَمَّى «لضربك» مفعولاً لأجله ولا يُنصَب بل يجب جرّه بلام التعليل كما حدث هنا أو بنائب لام التعليل.

## الرابع: المفعول فيه

### المتن

\* ثم قلت: الرابع المفعول فيه وهو ما ذُكِرَ فضلةً لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً، أو مكان مبهم، أو مفيد مقداراً، أو مادته مادةً عاملة، كصمت يوماً أو يومَ الخميس، وجلسْتُ أمامك، وسرت فرسخاً، وجلسْتُ مجلسك، والمكاني غَيْرُهُنَّ يُجَرُّ بفي كصليتُ في المسجد، ونحو «قالا خيمتِي أُمَّ مَعْبَدٍ» وقولهم «دخلتُ الدَّارَ» على التوسّع.

### الشرح

\* وأقول: الرابع من المنصوبات الخمسة عَشَرَ المفعول فيه ويسمى الظرف وهو عبارة عما ذكرتُ. والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولا هو زمان ولا مكان، وذلك كزَيْدًا في «ضربت زَيْدًا»، وقد يكون إنما ذكر لأجل أمر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو «رغب المتقون أن يفعلوا خيراً» فإن المعنى «في أن يفعلوا»، وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالى ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكحُوهُنَّ﴾، وقد

(١) من إضافة المصدر لفاعله، وزَيْدًا مفعول به للمصدر



يكون العكس نحو ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا﴾ ونحو ﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ ﴿وَأُنْذِرُهُمْ يَوْمَ الْآزِقَةِ﴾ ونحو ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ فهذه الأنواع لا تسمى ظرفاً في الاصطلاح، بل كلُّ منها مفعول به وقع الفعل عليه لا فيه، يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى، وقد يكون مذكوراً لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان، فهو حينئذ منصوب على معنى «في»، وهذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح ظرفاً، وذلك كقولك صُمْتُ يوماً، أو يومَ الخميس، وجلستُ أمامك.

وأشرتُ بالتمثيل بيوماً ويومَ الخميس إلى أنَّ ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهماً وأن يكون مختصاً، وفي التنزيل ﴿سَيَرُوا فِيهَا لِيَالِيَّ وَأَيَّامًا﴾ ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ ﴿وَسَبَّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾.

وأما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام أحدها: أن يكون مبهماً ونعني به ما لا يختصُّ بمكانٍ بعينه، وهو نوعان أحدهما: أسماء الجهات الستَّ وهي فوق وتحت ويمين وشمال وإمام وخلف، قال تعالى ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿فَنَادَاهَا مَنْ تَحْتَهَا﴾ في قراءة مَنْ فَتَحَ ميم مَنْ ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ وقرئ «وكان أمامهم ملك» ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ﴾ وأصل «تَزَاوَرُ» تتزاور أي تتمايل مشتقٌّ من الزَّوَر بفتح الواو وهو الميل، ومنه زَاوَرَهُ أي مال إليه، ومعنى «تقْرِضُهُمْ» تقطعهم، من القطيعة، وأصله من القَطْع، والمعنى تُعرض عنهم إلى الجهة المسمَّاة بالشَّمَال، وحاصل المعنى أنَّها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها، قال الشاعر:

صَدَدَتْ الكَأْسَ عَنَّا أُمُّ عَمْرٍو      وكان الكأسُ مَجْرَاهَا اليمِينَا

يجوز كون «مَجْرَاهَا» مبتدأ و«اليمين» ظرفٌ مخبرٌ به: أي مَجْرَاهَا في اليمين، والجملة خبر كان، ويجوز كون «مجرها» بدلاً من الكأس بدل اشتمال، فاليمين أيضاً ظرفٌ، لأنَّ المعتمدَ في الإخبار عنه إنما هو البذل لا الاسم، ويجوز في وجه ضعيف تقدير «اليمين» خبر كان لا ظرفاً وذلك على اعتبار المبدل منه دون البذل، وقال الآخر:

لقد علم الضيفُ والمُرملون إذا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شَمَالاً

النوع الثاني: ما ليس اسم جهة ولكن يشبهه في الإبهام كقوله تعالى ﴿أو اطرحوه أرضاً﴾ ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضِيقًا﴾.

والقسم الثاني: أن يكون دالاً على مساحة معلومة من الأرض كسرت فرسخاً وميلاً وبريداً وأكثرهم يجعل هذا من المبهم، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً واختصاصاً، أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأما الاختصاص فمن جهة دلالة على كمية معينة، فعلى هذا يصح فيه القولان.

والقسم الثالث: اسم المكان المشتق من المصدر، ولكن شرط هذا أن يكون عاملاً من مادته «كجلستُ مجلسَ زيدٍ» و«ذهبتُ مذهبَ عمرو» ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدًا لِلسَّمْعِ﴾ ولا يجوز «جلستُ مذهبَ عمرو» ونحوه.

وماعدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف فلا تقول «صليتُ المسجدَ» ولا «قمتُ السوقَ» ولا «جلستُ الطريقَ» لأن هذه الأماكن خاصة، ألا ترى أنه ليس كل مكان يسمى مسجداً ولا سوقاً ولا طريقاً؟ وإنما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تُصرَّح بحرف الظرفية وهو «في»، وقال الشاعر - وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه - يذكر النبي وأبا بكر حين هاجرا:

جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ      رفيقين قالَا خِيَمَتِي أُمُّ مَعْبِدٍ  
هَمَّا نَزَلَا بِالْبَيْتِ ثُمَّ تَرَحَّلَا      فأفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدٍ  
فِيَا لَقْصِيٍّ مَا رَوَى اللَّهُ عَنْكُمْ      بِهِ مِنْ فِعَالٍ لَا تُجَاوِزِي وَسُودَدٍ

وكان حقّه أن يقول «قالا في خيمتي أُمُّ مَعْبِدٍ» أي قَيْلًا، ويروى حلاً بدل قالَا، والتقدير أيضاً حلاً في خِيَمَتِي، ولكنه اضطرَّ فأسقط «في» وأوصل الفعل بنفسه، وكذا عملوا في قولهم «دخلتُ الدارَ والمسجدَ» ونحو ذلك، إلا أن التوسّع مع «دخلتُ» مطّرد لكثرة استعمالهم إياه.

## الحاشية

\* قال الماتن «الرابع من المنصوبات المفعول فيه، ويسمى ظرف الزمان وظرف المكان، وهو الاسم الذي ذُكرَ فضلةً غالباً»<sup>(١)</sup> لأجل أمر وقع فيه، فيكون على تقدير «في» لكثته منصوب لفظاً، ويأتي هذا المفعول فيه اسم زمان مطلقاً: والمقصود بمطلقاً أي سواء كان اسم زمان مبهماً<sup>(٢)</sup> غير مختص كصمت يوماً<sup>(٣)</sup> أو اسم زمان مختصاً أي محدداً بعينه كصمت يوم<sup>(٤)</sup> الخميس وصمت اليوم<sup>(٥)</sup>، ويأتي هذا المفعول فيه أيضاً اسم مكان: شريطة أن يكون المكان مبهماً غير مختص كجلست أمامك<sup>(٦)</sup> أو مفيداً مقداراً معيناً من الأرض كسرت فرسخاً<sup>(٧)</sup> أو مشتقاً مادته مادةً عاملة الذي تعلّق به كجلست مجلسك<sup>(٨)</sup>، والمكاني غيرهنّ يجزّ بفي<sup>(٩)</sup>، أي والاسم

(١) ولا فقد يكون أحياناً عمدة كما هو الحال إذا وقع خبراً مبتدأ أو لأحد النواسخ، أي متعلقاً بالخبر المقدّر

(٢) المبهم هو ما دلّ على قدر من الزمان غير محدّد بعينه.

(٣) وهي جميعاً جامدة، ويسمى كلٌّ منها مفعولاً فيه في اصطلاح النحاة.

(٤) (٥) (٦) انظر الهامش السابق.

(٧) الفرسخ ثلاثة أميال، وهو ظرف مكان جامد، ويسمى مفعولاً فيه في اصطلاح النحويين.

(٨) مجلس: على وزن مفعّل مشتقّ من الفعل الثلاثي جلس يجلس من باب ضرب يضرب أو من مصدره، وما كان مصوغاً على هذا الوزن من هذا الفعل أو من مصدره يصحّ أن يعدّ ظرف مكان مفعولاً فيه في اصطلاح النحاة منصوباً وهو ما قصده الماتن هنا من التمثيل بهذا المثال لأنّ مادة اشتقاقه هي مادة اشتقاق عاملة، ويصحّ أن يعدّ ظرف زمان مفعولاً فيه منصوباً في اصطلاحهم أيضاً، والظرف في الحالين متعلّق بالفعل، ويصحّ أن يعدّ مفعولاً مطلقاً على أنّه مصدر ميميّ بمعنى المصدر المعتاد جلوس، لكنّه في هذه الحالة يكون على وزن مفعّل أي مجلس.

(٩) «المكاني غيرهنّ يجزّ بفي» هذه عبارة الماتن بحرفها، والمكاني مبتدأ، غيرهنّ: مضاف ومضاف إليه والنون المشدّدة للنسوة وهي حرف لاتصالها بالضمير لا بالفعل فتلك اسم وتكون خفيفة وتعرب فاعلاً بالفعل، والمضاف منصوب على الحالية من المبتدأ والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو العامل المعنويّ الابتداء على الأرجح، أو العامل اللفظي وهو الخبر بناءً على أنّ المبتدأ والخبر قد ترافعا، وقد أوّل الحال الجامد وهو «غير» بمشتقّ هو اسم الفاعل «مُغَيَّر» وجملة «يجزّ» من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله «هو» الضمير المستتر جوازاً في محلّ رفع خبر المبتدأ، بفي: جار ومجرور متعلّق بالفعل يجزّ وهو مجرور بكسرة مقدّرة منع من ظهورها سكّون الحكاية ولا يقال إنّ حرفاً قد جرّ حرفاً وهذا لا يجوز، لأنّه قصد بالحرف المجرور لفظه فهو لذلك في حكم الاسم، وقد يكون التقدير «يجزّ بلفظ في» فحذف المضاف وهو «لفظ» وأقيم المضاف إليه وهو «في» مقامه، ولا يقال إنّ المضاف إليه هنا وهو «في» حرف وهو لا يجوز أن يكون إلاّ اسماً، لأنّه قصد بالمضاف إليه وهو «في» لفظه فهو في حكم الاسم.

الدالّ على المكان غيرَ هذه الأنواع الثلاثة التي ذكرناها لا يُنصبُّ ولا يعدُّ في اصطلاح النحاة مفعولاً فيه بل يعدُّ اسماً معتاداً يجب جرّه بقي الظاهرة وذلك نحو قولك: صليتُ في المسجد<sup>(١)</sup>، وأمّا نصب كلمة خيمتِي<sup>(٢)</sup> من قول الشاعر: قالاً خيمتِي أمّ مَعْبُدٍ، وكلمة الدارَ من قولك: دخلتُ الدارَ على أنّ كلاً منهما مفعول فيه ظرف مكان على تقدير في مع أنّهما ليسا من قبيل الأنواع المكانية الثلاثة فهو على التوسّع<sup>(٣)</sup> بسبب الضرورة الشعرية في الأول، وكثرة الاستعمال المطّرد في الثاني» اهـ بتصرّف.

### \* فائدة:

يصاغ اسماً الزمان والمكان من الفعل الثلاثي الصحيح أو من مصدره على وزن «مفعّل» إن كان المضارع مضموم العين نحو منصّر ومكّتب أو مفتوح العين نحو مذهّب ومعملّ وملعب، وعلى وزن «مفعِل» إن كانت عين المضارع مكسورة نحو مجلس ومضرب.

(١) المسجد على وزن مفعّل اسم للمكان شاذ إذ كان يجب أن يكون وفقاً للقاعدة على وزن مفعّل، ولكّنه لا يعدُّ مفعولاً فيه في اصطلاح النحاة لأنّ المفعول فيه عندهم لا بدّ أن يكون زماناً مطلقاً، أو مكاناً من الأنواع الثلاثة التي أوردها الماتن، فينصب دائماً مع تقدير في، والمسجد في هذا المثال اسم معتاد مجرور بقي الظاهرة وهو وإن كان دالاً على المكان لكّنه ليس من قبيل هذه الأنواع المكانية الثلاثة، فهو ليس مكاناً مبهماً غير مختصّ كجلست أمامك، وليس مكاناً مفيداً مقداراً محدداً من الأرض كسرتُ فرسخاً، وهو مكانٌ مشتقٌّ من السجود لكّن مادّته ليست من مادّة عاملة كما هو الحال في جلست مجلسك.

(٢) أي بالياء لأنّها مثني.

(٣) أي على التوسّع فيهما وكان من الواجب جرّهما بقي الظاهرة كما فعلنا في «صليتُ في المسجد» على أنّهما ليسا مفعولين فيهما اصطلاحاً بل مجرّد اسمين معتادين معناهما المكان مجرورين بحرف جرّ ظاهر، وسبب وجوب جرّهما بقي الظاهرة أنّ «خيمتي» و«الدار» ليسا من ظروف المكان المبهمة غير المختصّة، وليساً أيضاً من ظروف المكان المفيدة مقداراً محدداً من الأرض، وليساً كذلك من ظروف المكان المشتقةً ومادّتها من مادّة عاملا وهو «قالا» و«دخلتُ» لكي يعبّأ من المفعول فيه المنصوب لفظاً على تقدير «في»، ومع هذا لكّنه فقد نُصباً على أنّ كلاً منهما مفعول فيه ولكن على التوسّع.

وهناك بعض أسماء الزمان والمكان سُمِعَتْ على وزن «مفعِلٌ» : ١. وكان يجب وفاقاً لما ذكرنا أن تكون على وزن «مفعَلٌ» نحو مسجد ومشرق ومغرب لأن مضارعها مضموم العين.

ويصاغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي الصحيح بمعنى مصدره المعتاد على وزن «مفعَلٌ» غالباً نحو مذهب ومجلس ومضرب، وشذَّ مرجع.

❖ «رغب المتقون أن يفعلوا خيراً».

المتقون: فاعل، والمعنى «قامت الرغبة بالمتقين في فعل الخير»<sup>(١)</sup>، أن يفعلوا: مصدر مؤولّ فضلة ذكر لأجل أمر وقع فيه، إذ التقدير «في أن يفعلوا خيراً» أي «في فعل الخير»<sup>(٢)</sup>، ولأنه ليس بزمان ولا مكان بل مصدر مؤولّ لا يعدّ مفعولاً فيه منصوباً مع أنه على تقدير في، ويعرب المصدر المؤولّ «أن يفعلوا» مفعولاً به على التوسّع، وذلك لكون الفعل «رغب» لازماً لا ينصب مفعولاً به مباشرة وحرف الجرّ «في» الذي عدّاه إلى مفعول به في المعنى مقدّر ولو صرّح بحرف الجرّ فقليل «في أن يفعلوا» لكان «أن يفعلوا» في تأويل مصدر مجرور بفي أي «في فعل الخير» والجارّ والمجرور متعلّق بالفعل رغب، والمجرور مفعول به للفعل اللازم «رغب» في المعنى، يفعلوا: من الأفعال الخمسة منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة فاعل، وخيراً مفعول به للفعل يفعلوا منصوب بالفتحة وهو هنا اسم لكل ما هو حسنٌ وفعله خَارَ يَخِيرُ<sup>(٣)</sup> من باب ضرب يضرب، وليس اسم تفضيل.

❖ قال تعالى ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ (من الآية ١٢٧ من سورة النساء).

(١) الفعل اللازم نحو مات وفرح من قولنا مات محمدٌ وفرح زيدٌ يقوم بفاعله إذ لا مفعول به له ليقع عليه، والفعل المتعدي نحو ضرب من قولنا ضرب زيدٌ عمراً يقع من فاعله على المفعول.

(٢) من إضافة المصدر للمفعول.

(٣) خَارَ أصلها خَيْرَ تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وهذا إعلال بالقلب، يَخِيرُ: أصلها يَخِيرُ نقلنا حركة الياء إلى الخاء الساكنة قبلها وهذا إعلال بالتسكين.

هذه الآية على أحد تفسيرين لهامثلة في الاحتجاج بها وفي وجه هذا الاحتجاج أيضاً للمثال السابق، وهي على هذا التفسير بمعنى «وترغبون في أن تنكحوهن» أي «في نكاحهن»<sup>(١)</sup>، ولا يكون المصدر المؤول في الآية من قبيل المفعول فيه لأنه ليس زماناً ولا مكاناً وإن كان على تقدير «في» كما أوضحنا، وهو مفعول به على التوسّع لأن الفعل «ترغبون» لازم لا يتعدى إلى مفعول به مباشرة وإنما يتعدى إلى مفعول به في المعنى بحرف الجر «في» الظاهر أو المقدّر.

وهناك تفسير ثانٍ للآية قائم على أن حرف الجر المحذوف هو «عن» وليس «في» وأن أصل التقدير هو «عن أن تنكحوهن» أي «عن نكاحهن» فيعرب المصدر المؤول «أن تنكحوهن» بمقتضاه مفعولاً به أيضاً على التوسّع وليس مفعولاً فيه، وإنما لم يعرب مفعولاً فيه لأنه ليس على تقدير «في» فضلاً عن كونه مصدراً مؤولاً وليس اسماً دالاً على زمان أو مكان، وإنما أعرب مفعولاً به على التوسّع لكون الفعل «ترغبون» لازماً لا ينصب مفعولاً به مباشرة، وقد قدر حرف الجر وهو «عن» على هذا التفسير، وحرف الجر المقدّر هذا هو الذي يعدّي الفعل «ترغبون» إلى مفعول به في المعنى هو «أن تنكحوهن»، وعلى هذا التفسير الثاني لا تكون الآية أيضاً ممّا نحن فيه وهو باب المفعول فيه ظرف الزمان أو المكان كما ذكرنا.

ولا يخفى ما بين تفسيري الآية من فرق في المعنى، فعلى الأول يكون المعنى موجّباً والرغبة في النكاح قائمة، وعلى الثاني يكون المعنى سالباً والرغبة في النكاح معدومة، والمفعول به أصلاً أو على التوسّع يمكن أن يكون موجّباً فالأول نحو: ضربتُ زيداً، والثاني نحو: وترغبون أن تنكحوهن على تقدير «في»، ويمكن أن يكون سلباً نحو: ما ضربتُ زيداً، ونحو: وترغبون أن تنكحوهن على تقدير «عن».

---

(١) نكاحهن: من إضافة المصدر الصريح إلى مفعوله.

\* قال تعالى ﴿إِنَّا نَخَافُ﴾<sup>(١)</sup> من رَبِّنا يوماً عَبُوساً قَمْطَرِيرًا<sup>(٢)</sup> (من الآية ١٠ من سورة الإنسان).

هذه الآية على عكس ما سَبَقَ في الآية والمثال قبلها، فالاسم الفضلة فيها وهو «يوماً» معناه الزمان، لكنّه لم يُذكر لأجل أمر وقع فيه، فهو لذلك لا يُسمّى مفعولاً فيه في اصطلاح النحاة بل هو مفعول به على الحقيقة لأنّ الفعل وهو «نخاف» متعدّد لواحد وقد وقع عليه لا فيه.

\* قال تعالى ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾<sup>(٣)</sup> (الآية ١٥ من سورة غافر).

(١) من رَبِّنا: جار ومجرور وضمير متّصل في محلّ جرّ مضاف إليه، والجار والمجرور متعلّق بالفعل نخاف، أو كان الجار والمجرور صفة ليوماً واقعاً بعده لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد النكرات الجامدة صفات ثم قدّمت الصفة على موصوفها النكرة الجامدة فأصبحت حالاً، وسوّج مجيء صاحب الحال وهو «يوماً» نكرة تقدّم الحال عليه وكون هذه الحال المتقدّمة شبه جملة جاراً ومجروراً وكذلك سوّج هذا وصف النكرة «يوماً» بعبوس وقمطير، عبوساً: أي كرهه المُنظر لشدّته، قمطيراً: نعت ثانٍ ليوماً أو معطوف على النعت الأول بإسقاط حرف العطف وهو الشديد العبوس، وقد أسند العبوس والقمطير في الآية إلى اليوم في المعنى، أو بعبارة أخرى وصف اليوم بالعبوس والقمطير على سبيل المجاز العقلي، إذ اليوم في الحقيقة لا يعبس وإنّما يعبس أهله فيقال مثلاً رجل عبوس أو قمطير وقمطر، فالمراد باليوم في الآية إذاً أهل ذلك اليوم، ويكون المعنى «إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنا يوماً تعبوس فيه وجوه أهله من طوله وشدّته»، وهو مثل قولنا «نهاره صائم» فهذا أيضاً مجاز عقلي، فالنهار لا يصوم في الحقيقة وإنّما يصوم أهله فيه. ومن المعروف أنّ المجاز العقلي يقع في الإسناد نفسه فهو إسناد الفعل أو ما في معناه لغير من هو له في الحقيقة، وفي الآية أسند ما هو في معنى الفعل «يعبوس» وهو الصفة المشبهة أو صيغة المبالغة القياسية «عبُوساً»، والصفة المشبهة أو صيغة المبالغة السماعية «قمطيراً» إلى غير من هو له وهو «يوماً» وكان حقّهما أن يسندا إلى الفاعل الحقيقي وهو أهل ذلك اليوم على سبيل الحقيقة العقلية، وكذلك يقال في «نهاره صائم» فقد أسندنا اسم الفاعل «صائم» وهو في معنى الفعل «يصوم» إلى غير من هو له وهو «نهاره» وكان حقّه أن يسند إلى الفاعل الحقيقي وهو الرجل على سبيل الحقيقة العقلية.

(٢) صيغ المبالغة القياسية خمس هي: فعول وفعل وفعل ومفعول وفعل، وعبوس إحداها، وهناك صيغ مبالغة أخرى كثيرة لكنّها سماعية ومنها قمطير.

(٣) رفيع الدرجات: أي عظيم الصفات فرّيع كعظيم صفة مشبهة، أو رافع درجات المؤمنين في الجنة فرّيع اسم فاعل كرافع ثم حوّل إلى صيغة المبالغة على وزن فاعل، و«رفيع» خبر مبتدأ محذوف والتقدير =

هذه الآية مماثلة للآية السابقة تماماً، فالاسم الفضلة فيها وهو «يوم» يدلّ على زمان، لكنّه لم يذكر لأجل أمر وقع فيه، فهو لذلك لا يسمّى مفعولاً فيه في اصطلاح النحويين بل هو مفعول به ثانٍ على التوسّع وقع الفعل «ينذر» عليه لا فيه.

\* قال تعالى ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْأَرْفَةِ﴾<sup>(١)</sup> (من الآية ١٨ من سورة غافر).

وهذه الآية مماثلة تماماً للآيتين السابقتين، فيقال فيها ما قلناه فيهما.

\* قال تعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ﴾<sup>(٢)</sup> حيث<sup>(٣)</sup> يجعلُ رسالته (من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام).

= «هو رفيعٌ» و«ذو» بمعنى صاحب من الاسماء الخمسة مرفوعة بالواو على أنّها نعت لرفيع وجملة «يلقي الروح» مستأنفة، أو «رفيعٌ مبتدأ والخبر «ذو» وجملة «يلقي» مستأنفة أو خبر ثانٍ للمبتدأ أو خبر مبتدأ آخر محذوف والتقدير «وهو يلقي» والجملة معطوفة بالواو على جملة «رفيعٌ الدرجاتِ ذو العرش»، الروح: الرّوح، من أمره: أي من قوله والجار والمجرور متعلّق بالفعل يلقي، أو حال من «الروح» والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل «يلقي» وحرف الجرّ «مَنْ» معناه السببية أي بسبب أمره، مَنْ يشاء من عباده: هم الأنبياء، لينذرَ أي الناس، واللّام لام التعليل والفعل منصوب بأنّ مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، وفاعل ينذر ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الله أو إلى الروح أو إلى الرسول أو إلى مَنْ يشاء والاخير أظهر، والناس مفعول به أوّل ويوم مفعول به ثانٍ على التّوسّع لينذرَ والفعل ينذر - ومثله الفعل يبشّر - كلّ منهما يتعدّى مباشرة لمفعول به واحد فيكون «يوم» في هذه الآية وفي الآية التي تلتها مفعولاً به ثانياً على التّوسّع لأنّه على تقدير حرف الجرّ وهو الباء إنّ التقدير «لينذرَ الناسَ بيوم التّلاق»، «وأنذرهم بيوم الأرفة»، يوم التّلاق: هو يوم القيامة وقد قرأ ابن كثير من السبعة بإببات الياء في المضاف إليه وقفاً ووصلاً وقرأ أبو موسى عيسى بن ضيا الملقّب بقالون وهو راوية نافع من السبعة وقرأ ورش أيضاً بإبباتها وصلاً، وقرأ الباقر بن حذّفا وقفاً ووصلاً، والقراءات الثلاث سبعيات.

فائدة: كان قالون المقرئ إماماً عالماً انتهت إليه الرياسة في النحو والعربية والقراءة في زمانه بالحجاز، وهو أحد أصحاب نافع، رحل إليه الناس وطال عمره وبعد صيته، توفي سنة ٢٢٠هـ.

(١) أي أنذرهم يا محمد يوم الأرفة، والضمير في محلّ نصب مفعول به أوّل للفعل أنذرَ ويوم مفعول به ثانٍ للفعل نفسه على التّوسّع، والأرفة: نعت لمحذوف هو «القيامة»، والتقدير «وأنذرهم يوم القيامة الأرفة» ثم حذف المضاف إليه وهو «القيامة» وناب عنه النعت وهو «الأرفة»، وأزفَ يَأزف من باب فرح يفرح بمعنى دنا واقترّب، يقال: أُرِفَتِ الأرفة، أي دنّت القيامة، والمصدر أَرْفٌ وأَرْوَفٌ.

(٢) فاعل أعلم ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

(٣) وفي «حيث» لغة أخرى هي حوثٌ.



هذه الآية مماثلة للآيات الثلاث السابقة، فالاسم الفضلة فيها يدلّ على المكان، لكنّه لم يذكر لأجل أمر وقع فيه، فهو لذلك لا يسمّى مفعولاً فيه في اصطلاح النحاة بل هو مفعول به على الحقيقة لا التوسّع لأنّ الفعل وقع عليه لا فيه، وبعبارة أوضح: إنّ «حيثُ» اسم فضلة معناه المكان، لكنّه ليس في الآية على معنى في، إذ ليس المراد أنّ علم الله واقع في ذلك المكان، وإنّما المراد أنّ الله يعلم نفس المكان المستحقّ للرسالة فهو مفعول به حقيقي لأنّ ناصبه فعل مضارع منتزع من لفظ «أعلم» تقديره «يعلم» وهو محذوف لدلالة اسم التفضيل عليه، وإنّما جعل ناصبه فعلاً محذوفاً لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً حتى لو كان مصوغاً من فعل متعدّد أو من مصدره كما هو الحال في اسم التفضيل «أعلم» في الآية.

قال تعالى: ﴿وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياماً آمناً﴾ (الآية ١٨ من سورة سبأ).

المعنى: جعلنا بين سبأ وهم باليمن وبين القرى التي باركنا فيها بالماء والشجر وهي قرى الشام التي يسرون إليها للتجارة قرى ظاهرة أي متواصلة من اليمن إلى الشام وقدرنا فيها السير بحيث يقلبون في واحدة ويبيتون في أخرى إلى انتهاء سفرهم ولا يحتاجون فيه إلى حمل زاد وماء وقلنا سيروا فيها ليالي وأياماً آمناً لا تخافون في ليل ولا نهار.

ليالي وأياماً: كلٌّ منهما ظرف زمان مبهم أي يدلّ على قدر من الزمان غير محدّد بعينه وهو مفعول فيه في اصطلاح النحاة منصوب على تقدير في، وقد ظهرت الفتحة على الياء في ليالي لخفتها.

\* قال تعالى: ﴿فوقاه الله سيئات ما مكروا وحاق بآل فرعون﴾<sup>(١)</sup> سوء العذاب، النَّارُ يُعْرَضُونَ عليها غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴿(الآية ٤٥ من سورة غافر، وجزء من الآية ٤٦ من السورة نفسها).

(١) فرعون: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

فوقاه: أي موسى، يُعَرِّضُونَ عليها: أي يُحَرِّقُونَ بها وهم آل فرعون، الغُدُّو: الصَّبَّاح، العشِّي: المساء. سيئات: مفعول به ثانٍ للفعل وَقَى على التوسُّع لأنَّ هذا الفعل يتعدَّى مباشرة لمفعول به واحد ولمفعول به ثانٍ في المعنى بواسطة حرف الجرِّ، فالمفعول به الثاني هنا على تقدير حرف جرٍّ محذوف والأصل «فوقاه الله من سيئات»، ما مكروا: ما مصدرية والجملة في تأويل مصدر مضاف إليه والتقدير «سيئاتٍ مكرهم» ومكرهم من إضافة المصدر لفاعله، النَّارُ بالرفع<sup>(١)</sup> بدل كلِّ من سوءٌ، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو» يعود إلى «سوءُ العذاب»، وجملة «يُعَرِّضُونَ» على هذين الوجهين إمَّا حال من آل فرعون والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل «حَاقَ» الذي تعلَّق به صاحب الحال «بآل فرعون»، أو جملة «يُعَرِّضُونَ» حال من النار والعامل في الحال هو الفعل «حَاقَ» نفسه لأنَّه العامل في صاحبه المبدل منه «سوءٌ»، أو العامل في الحال وصاحبه هو «الابتداء» وهو عامل معنويٌّ وذلك على القول بأنَّ الابتداء هو رافع المبتدأ والخبر معاً أو العامل في الحال وصاحبه هو «المبتدأ» وهو عامل لفظيٌّ وذلك على القول بأنَّ المبتدأ والخبر قد ترافعا أو على القول بأنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، ويجوز أن تكون «النارُ» مبتدأ وخبره جملة «يُعَرِّضُونَ» وهذه الجملة الاسمية «النارُ يُعَرِّضُونَ» مستأنفة.

ويجوز «النارُ»<sup>(٢)</sup> بالنصب، وفيه وجهان: أحدهما أنَّه منصوب بفعل متعدٍّ لاثنتين مضمَّر يفسِّره من حيث المعنى الفعل المتعدِّي لواحد المذكور والتقدير «يُصَلُّونَ»<sup>(٣)</sup> النارُ يُعَرِّضُونَ عليها»، وجملة «يُعَرِّضُونَ عليها» جملة مفسَّرة لا محلَّ لها من الإعراب، والثاني أنَّه منصوب على الاختصاص وهو قول الزمخشري وهذا ضعيف لعدم وجود ضمير متكلِّم قبل الاسم المنصوب على الاختصاص كما تقضي بذلك القاعدة، وإذا قدَّرنا ضميراً فسيكون للغائب وهذا شاذٌّ أيضاً، وعليه فالتقدير «هم -

(١) وهو المرسوم في المصحف.

(٢) ويجوز خفض «النار» على أنَّها بدل من العذاب المضاف إليه.

(٣) يُصَلُّونَ: من الأفعال الخمسة مبنيٌّ للمجهول والواو نائب فاعل أصله مفعول به أوَّل والنارُ مفعول به ثانٍ.

النَّارَ - يُعَرِّضُونَ عَلَيْهَا»، وعلى نصب «النَّارَ» فإنَّ جملة «يُعَرِّضُونَ عَلَيْهَا» تعرب حالاً من النار أو من آل فرعون كما أعربناها في حالة رفع «النَّار».

يُعَرِّضُونَ: فعل مضارع من الأفعال الخمسة مبنيٌّ للمجهول مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة نائب فاعل أصله المفعول به الوحيد للفعل يُعَرِّضُونَ، عليها: جار ومجرور متعلِّق بـيُعَرِّضُونَ أحوال من نائب الفاعل والعامل فيه هو العامل في صاحبه وهو الفعل «يُعَرِّضُونَ».

غداً وعشيّاً: كلٌّ منهما ظرف زمان مختصٌّ أي محدّد بعينه وهو مفعول فيه كما يسمّيهِ النُّحاة منصوب على تقدير في.

\* قال تعالى ﴿وَسَبِّحْهُ بَكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ (من الآية ٤٢ من سورة الأحزاب).

بكراً: أي أوّل النَّهَارِ أصيلاً: أي آخر النَّهَارِ وبكراً وأصيلاً كلٌّ منهما ظرف زمان مختصٌّ ومحدّد وهو مفعول فيه في الاصطلاح منصوب على تقدير في.

**\* فائدة:**

يعد من ظرف المكان المفعول فيه في اصطلاح النُّحاة المنصوب على تقدير في كلُّ اسم من أسماء الجهات الستّ، ومن هذه الأسماء يمين وذات اليمين، وشمال<sup>(١)</sup> وذات الشمال، وخلف ووراء.

\* قال تعالى ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (من الآية ٧٦ من سورة يوسف).

فوق: ظرف مكان مبهم من أسماء الجهات الستّ مفعول فيه منصوب متعلّق بمحذوف تقديره كائنٌ خبر مقدّم<sup>(٢)</sup>، عليم: صفة مشبّهة لأنّ المقصود بها هو الله وهو متّصف بالعلم الثابت الدائم، وإلا فهي صيغة مبالغة على وزن فاعيل معدولة عن

(١) بكسر الشَّين وهو ما يقابل اليمين والجمع أشْمَلٌ قياساً مطرداً أو شمائل على غير قياس، أمّا ربح الشمال فهي التي تهب من ناحية الشمال وجمعها القياسيّ المطرد شمالات وغير القياسي شمائل.

(٢) لذلك فالظرف في الآية عمدة لوقوعه خبراً والخبر عمدة.

اسم الفاعل عالم، وعليمٌ في الآية مبتدأ مؤخر وجوباً وإنّما كان التأخير واجباً لأنّها نكرة ولا يجوز الابتداء بنكرة إلاّ بمسوِّغ والمسوِّغ هنا تأخير المبتدأ وتقديم خبره عليه وكون هذا الخبر المقدّم شبه جملة ظرفاً، وقد رفعت «عليمٌ» فاعلاً ضميراً مستتراً جوازاً تقديره هو.

﴿قناداها مِنْ تحتِها﴾ (من الآية ٢٤ من سورة مريم).

قناداها: أي خاطبها، والضمير المتّصل مفعول به والمقصود بهذا الضمير مريم، تحت مضاف والهاء مضاف إليه، وقد قرأ الأخوان<sup>(١)</sup>، ونافع وحفص بهذا فكسروا ميم «مِنْ» وجروا «تحتِ» وهي قراءة سبعية، وعلى هذه القراءة المرسومة في المصحف يكون فاعل «نَادَى» ضميراً مستتراً جوازاً يعود إلى جبريل، ومعنى كونه من تحتها أنّه في مكان أسفل منها، أو يكون ضمير الفاعل عائداً إلى ولدها عيسى ومعنى كونه مِنْ تحتها أي من تحت ذيلها ويكون «تحتِ» مجرّد اسم معناه المكان مجرور بحرف الجرّ «مِنْ» وليس مفعولاً فيه في اصطلاح النحاة لأنّ المفعول فيه عندهم لابدّ أن يكون منصوباً على تقدير في، ولا تكون الآية على هذه القراءة ممّا نحن فيه، والجارّ والمجرور «مِنْ تحتِها» متعلّق بالفعل «نَادَى» أو حال من فاعل «نَادَى» المستتر. وقرأ باقي السبعة بفتح ميم «مَنْ» ونصب «تحتِ» وعلى هذه القراءة الثانية تكون «مَنْ» اسماً موصولاً بمعنى الذي فاعلاً مؤخراً للفعل «نَادَى» والمقصود بهذا الفاعل عيسى أو جبريل كما ذكرنا في القراءة السابقة وتكون «تحتِ» ظرف مكان مبهماً من أسماء الجهات الست مفعولاً فيه منصوباً على تقدير في متعلّقاً بمحذوف تقديره كان<sup>(٢)</sup> صلة الموصول<sup>(٣)</sup> وهذا هو الشاهد على هذه القراءة.

(١) الأخوان: هما الكسائي وحمة وهما من السبعة.

(٢) كان تامة لأنّها من الكون بمعنى الوجود.

(٣) ولأنّ الصلة جزء من الموصول لا يتّضح إلّا بها والاسم الموصول في الآية فاعل والفاعل عمده، فالصلة تعدّ عمدة فيكون ظرف المكان في الآية على ذلك عمدة وليس فضلة.

\* قال تعالى ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾<sup>(١)</sup> يأخذ كل سفينة غَصْبًا<sup>(٢)</sup> (الآية ٧٩ من سورة الكهف).

لمساكين: هم عشرة كانوا إخوة<sup>(٣)</sup>، ملك: هو ملك غسان واسمه جيسور وكان كافراً، كل سفينة: أي صالحة، فأردت أن أعيبها: أي أراد الخضر أن يعيبها لأجل أن الملك إذا رآها تركها فإذا جاوزوه أصلحوها وانتفعوا بها.

أما: حرف تفصيل، السفينة: مبتدأ وجملة كانت لمساكين في محل رفع خبر المبتدأ والفاء في قوله «فكانت» حرف واقع في جواب أمّا مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، واسم كان ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى السفينة، مساكين: اسم ممنوع من الصرف لأنه جمع تكسير من صيغ منتهى الجموع وقع بعد ألف تكسيده ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وهو مجرور باللام وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة والجار والمجرور متعلّق بمحذوف تقديره مملوكه خبر كانت، يعملون في البحر: الجملة صفة لمساكين لأنّ الجمل بعد النكرات صفات، أن أعيبها: مصدر مؤول مفعول به لأردت والتقدير: أردت عيبها، ملك: اسم كان مؤخّر وجوباً لكونه نكرة ولا يجوز أن تقع النكرة اسماً لكان وأخواتها كما لا يجوز أن تقع مبتدأ إلاّ بمسوّغ وذلك لأنّ أصلها قبل دخول الناسخ مبتدأ، والمسوّغ هنا تأخيرها وتقديم خبرها عليها وكون هذا الخبر المقدّم شبه جملة ظرف مكان، هذا بالإضافة إلى وصفها بالجملة الفعلية بعدها وهي «يأخذ كل سفينة» وهذا مسوّغ آخر، وجملة «وكان وراءهم ملك» أو «وكان أمامهم ملك» على القراءتين حالية أي في محل نصب حال والواو واو الحال

(١) هذه هي القراءة السبعية المتواترة المرسومة في المصحف، وقرأ ابن عباس وابن جبير شذوذاً «وكان أمامهم ملك» وملك على صيغة فعل وهي من صيغ المبالغة القياسية الخمس كحذر وقطن وإن كانت أقلّ هذه الصيغ استعمالاً، وهي معدولة عن اسم الفاعل مالك، ومؤنث ملك ملكة ومصغر المؤنث ملكة، ومن صيغ المبالغة لاسم الفاعل مالك ملك على وزن فعيل ومؤنثه ملكة ومصغر المؤنث ملكة.

(٢) الحديث في هذه الآية من الخضر لموسى.

(٣) أخ يجمع على أخاء وإخوان وإخوة بكسر الهمزة وضمها، ويجمع أيضاً جمع مذكر سالماً على أخون وأخين، وأكثر ما يستعمل الإخوان في الأصدقاء والإخوة في الولادة.

ويسوغ إضمار قد أيضاً مع الواو، وصاحب الحال هو مساكين أو واو الجماعة فاعل يعملون أو التاء فاعل أردت أو ضمير «ها» المفعول به للفعل أعييها والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو على التوالي كانت أو يعمل أو أراد أو أعيب، ويجوز أن تكون الجملة معطوفة بالواو على الجملة التي سبقتها وهي جملة «فأردت أن أعييها»، غصباً: مفعول لأجله، أو حال على معنى غاصباً وصاحب الحال هو ملك النكرة الموصوفة بالجملة الفعلية بعدها مما أكسبها نوع تعريف على ما ينبغي لصاحب الحال، أو صاحب الحال الضمير المستتر جوازاً فاعل يأخذ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو على الأول الفعل الناقص كان وعلى الثاني الفعل يأخذ، والشاهد في قوله «وراءهم» أو «أمامهم» فكلٌّ منهما ظرف مكان مبهم من أسماء الجهات الست مفعول<sup>(١)</sup> فيه منصوب على تقدير في.

﴿ قال تعالى: ﴿وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم<sup>(٢)</sup> ذات اليمين<sup>(٣)</sup>، وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال<sup>(٤)</sup>﴾ (من الآية ١٧ من سورة الكهف).

وترى: الواو بحسب ما قبلها، ترى فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف للتعدُّر وهو على وزن «تَقْلُ» لأنَّ أصله «تَرَايُ» على وزن «تَفْعُلُ»، تحرَّكت الياء وفتح ما قبلها فقلت ألفاً ساكنة، ثم نقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة فحذفت الهمزة التي هي عين الكلمة لالتقاء الساكنين وحذف ما يقابلها من الميزان وهو العين، وترى في الآية فعل بصريّ ينصب مفعولاً به واحداً هو الشمس، والخطاب للنبيّ أو لكلّ أحد، وليس المراد أنَّ المخاطب يرى فعلاً أي يبصر بعينه فعلاً لأنَّ قصة أهل الكهف مضت ولكن المراد أنَّك لو

(١) وهذا المفعول فيه في الآية ليس فضلة وإنما هو عمدة لوقوعه خبراً للفعل الناسخ كان.

(٢) كهفهم: الضمير يعود إلى أهل الكهف، ذات اليمين: أي ناحية أو جهة اليمين أي يمين الكهف، ذات الشمال: أي ناحية أو جهة الشمال أي شمال الكهف.

(٣) انظر الهامش السابق.

(٤) انظر الهامش السابق.

رأيتهم لرأيت الشمس إذا طلعت تزوار عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال.

إذا: ظرف للزمان فحسب بمعنى حين ليس فيه معنى الشرط وهو متعلق بالفعل تَرَى أو بالفعل تَزَّاور وكذلك يقال في إذا الثانية وهي متعلقة بتَرَى أو بتقرضهم، وعلى هذا الإعراب تكون إذا مضافاً وجملة طلعت وجملة غربت في محلٍّ جرٍّ مضاف إليه وتكون جملة تَزَّاور وجملة تقرضهم حالين من الشمس، والعامل في الحالين وصاحبهما الفعل «تَرَى».

ويجوز أن نعرب إذا الأولى وإذا الثانية ظرفية شرطية معاً أي ظرفاً لما يستقبل من الزمان خافضاً لشرطه وهو جملة طلعت وجملة غربت بالإضافة منصوباً بجوابه وهو جملة «تَزَّاور» وجملة «تقرضهم»، أو بعبارة أخرى هي اسم شرط غير جازم له فعل شرط وجواب شرط غير مجزومين ولا في محلٍّ جزم فتكون جملة «إذا طلعت تَزَّاور» المكوّنة من اسم الشرط وفعله وجوابه وجملة «إذا غربت تقرضهم» المكوّنة من اسم الشرط وفعله وجوابه حالين متعاطفين بواو العطف من الشمس وهذه الأعراب كلّها على اعتبار أن تَرَى بصرية وهي في الآية كذلك أي بصرية.

ولو كانت تَرَى اعتقادية تنصب مفعولين وإذا مجرد ظرف للزمان بمعنى حين ليس فيه معنى الشرط فإنّ كلاً من جملة تَزَّاور وجملة تقرضهم المعطوفة عليها بالواو مفعولٌ به ثانٍ لتَرَى الاعتقادية وليست حالاً من الشمس.

ولو كانت تَرَى اعتقادية تنصب مفعولين وإذا ظرفاً لما يستقبل من الزمان خافضاً لشرطه منصوباً بجوابه فإنّ كلاً من جملة إذا طلعت تَزَّاور، وجملة إذا غربت تقرضهم، المعطوفة عليها بالواو في محلٍّ نصب مفعول به ثانٍ لتَرَى الاعتقادية وليست حالاً من الشمس.

تَزَّاور: فعل مضارع ماضيه تَزَّاورَ على وزن تَفَاعَلَ، وأصل المضارع تَتَزَّاورُ على وزن تَتَفَاعَلَ وهذه القراءة بتشكيل الزاي بقلب التاء الثانية زايًا وادغامها في

الزاي قراءة سبعية، وقرأ الكوفيون «تَزَاوَرُ» بتخفيف الزاي على حذف التاء الثانية. وهي قراءة سبعية أيضاً وهي المرسومة في المصحف، وقرأ ابن عامر من السبعة «تَزَوَرُ» بزنة «تَحْمَرُ»، وقرأ أبو رجاء والجحدري شذوذاً «تَزَوَارُ» بوزن «تَحْمَارُ»، وقرئ شذوذاً أيضاً «تَزَوَرُّ» على وزن «تَطْمِئُنَّ» بهمزة مكسورة بين الواو والراء.

وهذه الأفعال بمعنى تتمايل والمقصود تميل، وهي مشتقة من الزَوَر بفتح الزاي والواو بمعنى الميل، وقد اشتقَّ الفعل زار أيضاً من الزَوَر بمعنى الميل، يقال زار فلان فلاناً بمعنى مال إليه، أي مال الزائر عن مكانه إلى المزور.

عن كهفهم: شبه جملة جار ومجرور متعلق بالفعل تَزَاوَرُ أو متعلق بمحذوف حال من فاعل «تَزَاوَرُ» الضمير المستتر جوازاً «هي» أي الشمس، والتقدير «تَزَاوَرُ هي أي الشمس حالة كونها متجاوزة كهفهم»، وعن حرف جرّ معناه المجاوزة، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل تَزَاوَرُ.

ومثل هذا يقال في إعراب «ذات اليمين» غير أنه شبه جملة ظرف مكان.

تقرضهم: مضارع مشتق من القَرْض بمعنى القطع ولكن المقصود في هذه الآية الإعراض لا ما يبدو من ظاهر المعنى وهو القَطْع، فَتَقْرَضُ بمعنى تُعْرَضُ وليس بمعنى تَقْطَعُ والقَرْضُ بمعنى القطيعة أي الإعراض وليس بمعنى القَطْع، ومن الواضح ما بين القطيعة المعنوية والقطع الحسي من تناسب، وفي نهاية المطاف فإن القطيعة مشتقة ومأخوذة من المصدر وهو القَطْع.

ذات الشُّمال: شبه جملة ظرف مكان متعلق بتقرضهم، أو حال من فاعل تقرضهم الضمير المستتر جوازاً «هي» أي الشمس، والتقدير «تقرضهم هي أي الشمس حالة كونها جهة أو ناحية الشُّمال» والعامل في الحال هو الفعل تقرضهم.

والشاهد أن «ذات اليمين»<sup>(١)</sup> و«ذات الشُّمال»<sup>(٢)</sup> كل منهما ظرف مكان مبهم

(١) اليمين والشُّمال كل منهما مضاف إليه.

(٢) انظر الهامش السابق.



من أسماء الجهات الستة مفعول فيه في اصطلاح النحاة منصوب على تقدير في، وهو في الآية اسمٌ فضلةٌ.

\* صَدَدْتُ الكأسَ عَنَّا أُمُّ عمروٍ وكان الكأسُ مَجْرَاهَا اليمينا

وما شرُّ الثلاثةِ أُمُّ عمروٍ بصاحبك الذي لا تصبحينا

أُم عمرو: هي جارية للفتيين اللذين وقدا بعمر بن عدي بن نصر بن ربيعة على خاله جذيمة<sup>(١)</sup> التَّنُوخي، وهما مالك وعقيل وكانت إذا سقت صاحبها تصد الكأس عن عمرو هذا فقال لها البيتين<sup>(٢)</sup>، ومعنى البيت الأول: صرفتِ الكأسَ عَنِّي يا أُمُّ عمرو، وكان مجرى الكأس على اليمين فأجريتها على اليسار وبدلاً من أن أكون أوّل الشَّارين أصبحت آخرهم، وكان الجالسون في مجلس الشَّراب عند أُمِّ عمرو ثلاثة أحدهم عمرو هذا والثاني مالك والثالث عقيل، وقد رُوِيَ صَبَّنتِ الكأسَ، والصَّبْنُ بمعنى الصَّرف والصدّ فعله صَبَّنَ يَصْبِنُ من باب ضرب يضرب، ومعنى البيت الثاني يا أُمُّ عمرو ليس صاحبك أي الشاعر نفسه الذي لا تسقينه الصُّبوح قبل غيره شرُّ هؤلاء الثلاثة الذين تسقينهم، أي لستُ شرُّ أصحابي فكيف أخترتني بعدهم وتركتِ سَقْيِي الصُّبوحَ أوّلهم، وخبر هذين البيتين طويل مشهور

عَنَّا: بمعنى عَنِّي والشاعر يعظّم نفسه فيعبر عنها بضمير الجمع، عمرو: مجرور بالكسرة الظاهرة وهو اسم مصروف منون وتزاد الواو في الكتاب فقط للفرق بينه وبين عمر المنوع من الصرف، مَجْرَى: هو في البيت مصدر ميميٌّ بمعنى المصدر الأصلي «جَرَى» ومجراها من إضافة المصدر الميمي لفاعله، والمُجْرَى بضم الميم مصدر

(١) بفتح الجيم وكسر الذال وهو ثالث ملوك الدولة التَّنُوخية في العراق، وكان أعزّ من سبقه من ملوك هذه الدولة، وكان يقال له الرضاح والأبرش لبرص فيه، طمح إلى امتلاك مشارف الشام وأرض الجزيرة فغزاها وحارب ملكها أبا الزُّبَاء فقتله وأنتهب بلاده وانصرف فجمعت الزُّبَاء الجند في تدمر واستعدت ثم أرسلت جذيمة وعرضت عليه نفسها زوجة فجاءها في جمع قليل فقتلته بثار أبيها حوالي سنة ٣٦٦ قبل الهجرة.

(٢) ونسب البيتان أيضاً إلى عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة، وقد رُوِيَ فيها، وذكر المعري في رسالة الغفران سبباً لوجود البيتين في هذه المعلقة.

ميمي على زنة اسم المفعول من أَجَرَى المزيّد<sup>(١)</sup> ، ومَجَرَى بفتح الميم مصدر ميمي على وزن مَفْعَل من جَرَى المجرّد<sup>(٢)</sup> . ومثل هذا يقال في المُرْسَى من أُرْسَى المزيّد<sup>(٣)</sup> ، ومُرْسَى من رَسَا المجرد<sup>(٤)</sup> .

وكان الكأس مجراها اليميناً: الواو واو الحال ويسوغ تقدير قد مع واو الحال والجملة الفعلية في محلّ نصب حال من الكأس السابقة والفعل صددت هو عامل النصب في الحال.

والشاهد قوله «اليميناً» حيث نَصَبَه على أنّه ظرف مكان مبهم من أسماء الجهات الستّ مفعول فيه اصطلاحاً على تقدير في وهو اسم عمدة لأنّه متعلّق بمحذوف تقديره «كائنٌ» بالرفع، أي كائنٌ في جهة اليمين وناحيته وهو خبر للمبتدأ «مجرها» بمعنى «جَرِيْهَا»، والجملة من المبتدأ وخبره في محلّ نصب خبر كان.

ويجوز أن يكون «مجرها» بدلاً من الكأس<sup>(٥)</sup> بدل اشتمال<sup>(٦)</sup> وبدل المرفوع مرفوع<sup>(٧)</sup> ، و«اليميناً» ظرف مكان مبهم من أسماء الجهات الست<sup>(٨)</sup> مفعول فيه في اصطلاح النحاة منصوب على تقدير في وهو عمدة أيضاً لأنّه متعلّق بمحذوف تقديره «كائنٌ» بالنصب أي كائنٌ في جهة اليمين وناحيته وهو خبر للفعل الناقص

(١) وقد يكون مُجَرَى ومُرْسَى اسمين للزمان أو اسمين للمكان من الفعل غير الثلاثي أَجَرَى وأُرْسَى.

(٢) وقد يكون مَجَرَى ومُرْسَى اسمين للزمان أو اسمين للمكان من الفعل الثلاثي جَرَى ورَسَا.

(٣) انظر الهامش رقم (١).

(٤) انظر الهامش رقم (٢).

(٥) الكاس: تهمز وتُسَهِّلُ، وهي مؤنث بدليل تانيث الضمير العائد إليها في المصدر الميمي «مجرها»، وهي مؤنث مجازي يجوز تانيث الفعل معه وهو الراجع ويجوز تذكيره وهو المرجوح، وقد ذكّر الشاعر الفعل «كان» على المرجوح لأنّ البيت يتكسر بالتانيث الراجع من جهة، ولأنّ التذكير المرجوح يناسب لفظ البدل المقصود بالحكم وهو «مجرى» المذكّر من جهة أخرى.

(٦) بدل الاشتمال هو أن يكون المبدل منه مشتملاً على البدل نحو: أعجبني الاستاذُ علّمهُ.

(٧) وهو هنا مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعدّر.

(٨) يجوز تذكير العدد المفرد وهو «الست» إذا كان المعدود «الجهات» المؤنثة المفرد، ويجوز تانيث الست إذا كان المعدود «أسماء» المذكّر مفردُهُ.

«كان» وعلى هذا الإعراب يكون المقصود والمعتمد في الإخبار عنه باليمين إنما هو البديل وهو «المجرى» بمعنى الجرّي وليس اسم كان وهو الكاس المبدل منه.

ويجوز في وجه ضعيف جعل «مجرها» بمعنى جريها بديل اشتغال من الكاس ثم جعل كلمة «اليمين» نفسها<sup>(١)</sup> خبراً لكان على أنها اسم ذات بمعنى اليد اليمنى وليست ظرفاً للمكان مفعولاً فيه منصوباً على تقدير في يحتاج إلى محذوف يتعلّق به، وذلك على اعتبار أي على قصد المبدل منه وهو اسم كان وهو الكاس وإهمال البديل، فيكون خبر كان اسماً مقرباً منصوباً وليس شبه جملة ظرف مكان مفعولاً فيه منصوباً على تقدير في، والمعنى حيثئذ «وكان الكاسُ اليد اليمنى نفسها» ووجه جعل الكاس اليد اليمنى نفسها أنهم كانوا يشربون بأيديهم اليمنى بدل الشرب بالكاس، فأطلق الكاس على الأيدي اليمنى، ولا يكون البيت على هذا التوجيه شاهداً على ما نحن فيه.

وهذا الإعراب ضعيف وَجْهٌ ضَعْفُهُ أَنَّهُ جَعَلَ الْمَبْدَلَ مِنْهُ مَقْصُودَهُ وَأَهْمَلَ الْبَدَلَ كَمَا ذَكَرْنَا مَعَ أَنَّ الْبَدَلَ هُوَ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بَلَا وَاسْطَةِ كَمَا عَرَفَهُ النَّحَاةُ وَهُوَ لِذَلِكَ الْجَدِيرُ بِالْقَصْدِ وَالْإِعْتِبَارِ وَضَعْفُهُ أَيْضاً عَدَمُ مَنَاسِبَةِ هَذَا الْإِعْرَابِ لِمَعْنَى الشُّطْرِ الْأَوَّلِ.

«قال الأعمى» الشاهد فيه نصبُ اليمين على الظرف<sup>(٢)</sup>، وكونه في موضع الخبر عن المبتدأ الذي هو كلمة المجرى، والتقدير: وكان الكاسُ جَرِيَّهَا على ذات اليمين أي كائنٌ جهة اليمين وناحيته، ويجوز أن يكون مجراها بديل اشتغال من الكاس وقوله اليميناً متعلّق بكائنات المنصوب خبراً عن كان على أن يُجْعَلَ الكاس هي المجرى على السعة<sup>(٣)</sup> اهـ بتصريف.

(١) أي بدون محذوف تتعلّق به.

(٢) أي على أنه ظرف مكان مفعول فيه على تقدير في.

(٣) أي على أن يجعل المبدل منه هو البديل على السعة، أي بمثابة البديل، وبعبارة أخرى على أن يكون البديل هو المقصود بالحكم لا المبدل منه.

\* قال سيبيويه في باب «هذا باب ما يُنصبُ من الأماكن والوقت»<sup>(١)</sup> : «ومن ذلك أيضاً، أي من ظروف المكان: هو ناحية من الدار، وهو ناحية الدار، وهو ناحيتك، وهو نحوك، وهو مكاناً صالحاً، وداره ذات اليمين، وداره شرقيّ كذا، قال جرير:

هَبَّتْ جَنُوباً فذِكْرِي ما ذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَا<sup>(٢)</sup> التي شرقي<sup>(٣)</sup> حَوْرانا

وقالوا: منازلهم يميناً ويساراً وشمالاً، قال عمرو بن كلثوم: صددتِ الناسَ، البيت، أي على ذات اليمين بمعنى جهة اليمين وناحيته» اهـ بتصرف.

\* قالت الشاعرة جنوب الهذليّة ترثي أخاها وتصفه بالكرم الشديد:

لقد علم الضيف<sup>(٤)</sup> والمُرْمِلُون إذا اغبرَّ أفق<sup>(٥)</sup> وهبتُ شمالاً<sup>(٦)</sup>

لقد: اللّام تفيد التوكيد وهي حرف مؤذن<sup>(٧)</sup> بقسم مقدّر والأصل «أقسم بالله لقد علم الضيف والمُرملون الخ..»، إذا: ظرفية فقط بمعنى حين متعلّقة بالفعل علم، وهي مبنية على السكون في محلّ نصب، وهي مضاف وجملة «اغبرَّ أفق» في محلّ جرّ مضاف إليه، وقيل إنّ إذا ظرفية شرطية أي ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه بالإضافة منصوب بجوابه، وجملة «اغبرَّ أفق» فعل الشرط في محلّ جرّ مضاف إليه وجواب الشرط محذوف دلّ عليه المذكور قبله، والتقدير «لقد علم

(١) أي باب ما ينصب من ظروف الزمان والمكان التي يُسمّيها النحاة مفعولات فيها.

(٢) الصفاة: صخرة ملساء، والجمع صفاً وأصفاً وصفياً.

(٣) شرقيّ: ظرف مكان مفعول فيه منصوب على تقدير في.

(٤) الضيف: مفرد وآل فيه للجنس والمراد كلّ ضيف، ويطلق الضيف أيضاً على الجمع ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ هَؤُلَاءَ ضَيْفِي﴾ (من الآية ٦٨ من سورة الحجر)، ويجمع المفرد ضيف على ضيفان وضيوف.

(٥) الأفاق: النواحي ومفرده أفق وأفق بسكون الفاء وضمّها، فالسكون في البيت لغة وليس للضرورة الشعرية.

(٦) يقال اليد الشمال والجهة الشمال والناحية الشمال بكسر الشين فيها جميعاً، ويقال ريح الشمال بفتح الشين أي الريح التي تهب من ناحية الشمال بكسر الشين.

(٧) سميت اللّام مؤذنة بالقسم وموطئة له لأنها أعلمت بالقسم المحذوف وأشارت إليه ووطأت ومهّدت الجواب له.

الضيْفُ والمِرمِلون إذا اغْبَرَّ أفق وهَبَّتْ شَمَالاً فقد<sup>(١)</sup> علم الضيْف والمِرمِلون بأنك ربيع وغيث مريع وأنت هناك تكون الشمال»، وجملتا الشرط والجواب غير مجزومتين وليستا في محلّ جزم.

الشاهد «شَمَالاً» وهو ظرف مكان اسم مبهم من أسماء الجهات الست مفعول فيه في الاصطلاح منصوب على تقدير في، أي في جهة الشمال وناحيته، والألف للإطلاق. اغْبَرَّ أفق وهَبَّتْ شَمَالاً: كناية عن مجيء الشتاء لأنّ الشتاء عندهم هو زمان الحاجة، وبعد هذا البيت قول الشاعرة:

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ      وأنتَ هناك تكون الشمالُ

بأنك: سكّنت النون وخفّفت لضرورة الوزن، أنك ربيعٌ: أن المخففة من الثقيلة واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بالباء والجار والمجرور متعلّق بالفعل «عَلِمَ» في البيت السابق والتقدير «لقد علم الضيْفُ والمِرمِلون بكونك ربيعاً»<sup>(٢)</sup> ويجوز أن تكون الباء حرف جرّ زائد وأن المخففة من الثقيلة واسمها وخبرها في محلّ جرّ بالباء الزائدة وفي الوقت نفسه في محلّ نصب سدّت مسدّ مفعولي علم، مريع: بفتح الميم وضمّها بمعنى خصيب، أي يسبّب الخصب، وأنتَ هناك تكون الشمال: أن مخففة من الثقيلة والكاف اسمها، هنا ظرف زمان لأنّ المقصود بها زمن الشتاء متعلّق بالفعل تكون مع نقصه أو متعلّق بالشمال<sup>(٣)</sup>، والكاف حرف خطاب مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب، وجملة «تكون الشمال» من الفعل المضارع الناقص واسمه الضمير المستتر وجوّأ أنت، وخبره الشمال في محلّ رفع خبر أن المخففة من الثقيلة، وأن هذه واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بالباء

(١) فقد: الفاء رابطة لجواب الشرط لكونه جملة فعلية مبدوءة بقد.

(٢) بكونك ربيعاً: من إضافة المصدر الناقص لاسمه وريبعاً خبره.

(٣) الشمال: اسم جامد في حدّ ذاته لكنّه هنا تضمّن معنى المشتق فهو بمعنى اسم الفاعل «مُغِيث» لذلك تعلّق به الظرف.

معطوف بواو العطف على المصدر السابق المجرور بالباء والتقدير «بكونك ربيعاً وبيكونك تكون الثمالة هناك» ويكون كلٌّ من الجارين والمجرورين المتعاطفين متعلقاً بالفعل «عَلِمَ» في البيت السابق، أو تكون جملة أن واسمها وخبرها «أنك تكون الثمالة» مجرورة بحرف جرٍّ زائد مقدّر ومعطوفة بالواو على جملة «بأنك ربيع» المجرورة بحرف الجرّ الزائد، والتقدير: «بأنك ربيع وبأنك تكون الثمالة» مع اعتبار الباء حرف جرٍّ زائد في الجملتين، واعتبار كلٍّ منهما في محلّ نصب سدّ مسدّ مفعولي الفعل «عَلِمَ».

\* قال تعالى: ﴿اقتلوا يوسفَ أوِ اطرحوه أرضاً يَحِلُّ لَكم وَجْهٌ أَبيكم﴾ (من الآية ٩ من سورة يوسف).

يوسف<sup>(١)</sup>: ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، أو: حرف عطف وحرّك بالكسر للالتقاء الساكنين، اطرحوه: أي ألغوه، أرضاً: أي في أرض بعيدة، وهو مفعول فيه ظرف مكان مبهم ليس من أسماء الجهات الست لكنّه يشبهها في الإبهام وعدم الاختصاص بمكان بعينه، وهو منصوب لفظاً على تقدير في متعلّق بالفعل اطرحوه، يَحِلُّ: فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر بحذف الواو، أبيكم: مضاف إليه مجرور بالياء لآته من الأسماء الخمسة.

\* قال تعالى: ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَاناً ضَيِّقاً مُّقْرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُوراً﴾ (من الآية ١٣ من سورة الفرقان).

أُلْقُوا: أي الكفّار، مَكَاناً ضَيِّقاً: أي مكاناً يضيق عليهم، مُّقْرَّنِينَ: أي مصفّدين قد قُرِنَتْ أي جُمِعَتْ أيديهم إلى أعناقهم في الأغلال، و التشديد للتكثير وهو من قَرَنَ يُقَرِّنُ، وَإِذَا خُفِّقَتْ أَصْبَحَتْ «مُقَرَّنِينَ» من أَقْرَنَ يُقَرِّنُ، ثُبُوراً: أي هلاكاً.

معنى الآية: لقد جمع الله على أهل النار أنواع التضيق والإرهاق حيث ألقاهم

---

(١) في يوسف ضمّ السين وفتحها وكسرها بدون همز، وحكي فيه الهمز أيضاً مع هذه اللغات، فالمجموع ست لغات.

في مكان ضيق من جهنم يتراصون فيه تراصاً حتى يضيق بهم وهم مع ذلك الضيق مسلسلون مقرنون في السلاسل يدعون هناك ثبوراً أى يقولون واثبوراه، أي تعال يا ثبور فهذا حينك وزمانك.

ألقوا: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهول وواو الجماعة ضمير متّصل في محلّ رفع نائب فاعل، وأصل الفعل «أَلْقُوا» لأنّ أَلَفٌ أَلْقَى منقلبَةً عن ياء بدليل المضارع يُلْقِي لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقد نقلت الضمّة عن الياء في «أَلْقُوا» إلى القاف المكسورة قبلها لأنّ الضمّة ثقيلة على الياء والمفروض أن تقدّر عليها للثقل لكنّها نقلت إلى القاف بدلاً من تقديرها على الياء، ثم حذفت الياء بعد هذا النقل لالتقاء الساكنين وهما الياء نفسها وواو الجماعة.

منها: أي من جهنم كما هو ظاهر اللفظ، أو في جهنم على اعتبار أن حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض، والجار والمجرور متعلّق بالقوا أو حال من مكاناً لأنّه في الأصل صفة له إذ أشباه الجمل بعد النكرات الجامدة صفات وإذا تقدّمت الصفة على موصوفها النكرة الجامدة انقلبت حالاً، وسوّج مجيء صاحب الحال نكرة خلافاً للقاعدة القاضية بكونه معرفة تأخيرها وتقديم الحال عليه وكون هذه الحال المقدّمة شبه جملة جاراً ومجروراً، بالإضافة إلى وصف صاحب الحال بضيّقاً. مكاناً: مفعول فيه ظرف مكان مبهم ليس من أسماء الجهات الستّ لكنّه يشبهها في الإبهام وعدم الاختصاص بمكان بعينه وهو منصوب لفظاً على تقدير في ومتعلّق بالفعل ألقوا، دَعَوْا: فعل ماضٍ مبنيٌّ للمعلوم، وهو مبنيٌّ لاتصاله بواو الجماعة على ضمّ مقدّر للتعدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، هنالك: هنا في الآية<sup>(١)</sup> ظرف مكان كما هو واضح مبنيٌّ على السكون في محلّ نصب متعلّق بالفعل «دَعَوْا» واللام حرفٌ بُعدٍ مبنيٌّ على الكسر لا محلّ له من

(١) تأتي «هنا» ظرفاً للزمان، وتأتي أيضاً ظرفاً للمكان، وذلك حسب المعنى المقصود.

الإعراب، والكاف حرف خطاب مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له من الإعراب.

## \* فائدة:

الميل عشر غُلُوات والغُلُوة مائة باع، والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال.

\* جلستُ مَجْلِسَ زيدٍ: الشاهد أنَّ مجلس على وزن مفعِل ظرف مكان<sup>(١)</sup> مفعول فيه اصطلاحاً وهو مشتقٌّ من مصدر<sup>(٢)</sup> عامله، ومادَّتُه من مادَّة عامله وهو منصوب على تقدير في ومتعلِّق بالفعل جلستُ، وزيدٍ مضاف إليه، ويجوز أن يُعَرَّبَ «مَجْلِسَ»<sup>(٣)</sup> بفتح اللام مفعولاً مطلقاً على اعتباره مصدراً ميميّاً بمعنى المصدر المعتاد «جلوس» وزيدٍ مضاف إليه من إضافة المصدر الميمي لفاعله.

\* ذهبَ مذهبَ عمرو: الشاهد أنَّ مذهبَ على وزن مفعِل ظرف مكان مفعول فيه اصطلاحاً وهو مشتقٌّ من مصدر عامله، ومادَّتُه من مادَّة عامله وهو منصوب على تقدير في ومتعلِّق بالفعل ذهبَ، ولا تكون «مذهبَ» إلَّا مفتوحة الهاء فقط، وتصلح في حدِّ ذاتها أن تكون ظرف زمان ومصدراً ميميّاً أيضاً<sup>(٤)</sup>.

\* قال تعالى: ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ (من الآية ٩ من سورة الجن).

أنا: أي الجن، كنَّا: أي قبل مبعث الرسول، منها: أي من السماء، مقاعد: جمع مقعد، للسمع: أي لنستمع، الآن: أي بعد بعثة الرسول.

(١) «مجلس» على وزن «مفعِل» تصلح أن تكون ظرف زمان أيضاً.

(٢) أي عند البصريين، ومشتقٌّ من عامله الفعل نفسه عند الكوفيين.

(٣) المصدر الميمي من جلس يجلس يكون على وزن «مفعِل» بفتح العين، فتكون «مجلس» بفتح اللام على ذلك.

(٤) ومن هذا يُعلَّم أنَّ صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في بعض أوزان الفعل الثلاثي الصحيح، والتمييز بينها بالقرائن فإن لم توجد قرينة فهو صالح للزمان والمكان والمصدر.



كُنَّا<sup>(١)</sup> نقعدُ: جملة نقعدُ من الفعل والفاعل الضمير المستتر وجوباً «نحن» في محل نصب خبر كان، والجملة المكوّنة من كان واسمها الضمير المتصل «نا» وخبرها في محل رفع خبر أنّا، منها: جار ومجرور متعلّق بالفعل نقعد<sup>(٢)</sup>، للسمع: جار ومجرور متعلّق بالفعل نقعد<sup>(٣)</sup>، والشاهد أنّ مقاعد ظرف مكان مفعول فيه اصطلاحاً لأنّه جمعٌ لمقعد ظرف المكان المفعول فيه اصطلاحاً، وهو مشتقٌّ من مصدر عامله، ومادّته من مادّة عامله، وهو منصوب على تقدير في ومتعلّق بنقعد، ويجوز أن تكون «مقاعد» مصدر<sup>(٤)</sup> ميميّاً بمعنى المصدر الأصلي «قعود» وتعرب مفعولاً مطلقاً، وعلى هذا الإعراب يجوز أن يتعلّق الجار والمجرور «منها» والجار والمجرور «للسمع» بالمصدر الميمي «مقاعد» عند الكوفيين فقط لأنّ المصدر مشتقٌّ عندهم، ولا يتعلّقان به عند البصريين لجموده عندهم وتكون «منها» عند البصريين متعلّقةً بالفعل نقعد أو حالاً من «مقاعد» النكرة الجامدة وأصلها صفة لها تقدّمت عليها فانقلبت حالاً، وتكون «للسمع» متعلّقةً بالفعل نقعد أو صفة لمقاعد لأنّ أشباه الجمل بعد النكرات الجامدة صفات.

(١) الفعل «كان» أجوف أصله «كَوَنَ» تحرّكت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وهو أجوف واويّ بدليل المضارع «يكون» والمصدر «كَوَنَ»، وحين يسند الفعل الماضي الأجوف الواوي إلى ضمير الرفع نحو كُنَّا وكُنْتُ ونموصها ببنى آخره على السكون وتحذف ألفه لالتقاء الساكنين ويضمّ أوّل للفرق بينه وبين الماضي الأجوف اليائي نحو بعنا وبعْتُ الذي يكسر أوّلّه عند الإسناد إلى ضمير الرفع.

(٢) أو الجار والمجرور «منها» حال من «مقاعد» أصله نعت له ثم تقدّم عليه فصار حالاً منه، والعامل في الحال وصاحبه هو الفعل «نقعد»، ومقاعد وإن كانت جمع مقعد وهما مشتقان فإنّ الجار والمجرور لا يتعلّق مباشرة بمثل هذا المشتقّ كما تقتضي بذلك القاعدة، لأنّ اسم الزمان واسم المكان المشتقّين وكذلك اسم الآلة المشتقّ ليست جميعاً من المشتقات التي يتعلّقُ بها مباشرة لانعدام معنى الفعل فيها، لذلك فإنّ «مقاعد» هنا لا يمكن أن يتعلّق بها الجار والمجرور «منها» مباشرة.

(٣) أو تكون «للسمع» نعتاً لمقاعد على اعتبار أنّ أشباه الجمل بعد النكرات صفات، ولا يتعلّق الجار والمجرور «للسمع» بمقاعد لما ذكرنا في التعليق السابق.

(٤) وذلك على اعتبار أنّ مفرد «مقعد» يجوز أن يكون مصدرّاً ميميّاً كما جاز أن يكون ظرفاً للزمان والمكان، وربّما كان هذا الاحتمال على شيء من البعد لأنّ المصدر لا يجمع إلّا بشروط لم تجتمع في هذا، ثم إنّ المعنى العام للآية يحمل النفس على الميل إلى أن يكون المراد بالمقاعد اسم المكان لا المصدر أي أماكن لاستراق السمع على صفة معروفة.

❖ جلست مذهبَ عمرو.

هذا التركيب لا يصح لأنّه لا يجوز اعتبار مذهب في هذا المثال ظرف مكان مفعولاً فيه في الاصطلاح منصوباً على تقدير في لأنّه وإن كان مشتقاً من المصدر «الذهب»، وإن كان وزنه «مفعّل» هو وزن اسم المكان من الفعل ذهب يذهب، فإنّ مادّته ليست من مادّة عامله، ولا يجوز أيضاً اعتبار مذهب في هذا المثال مصدراً ميميّاً بمعنى المصدر الأصلي «ذهب» وإعرابه نائباً عن المفعول المطلق حتى لو كان وزنه «مفعّل» هو وزن المصدر الميمي من الفعل ذهبَ، وذلك لاختلاف المصدر وعامله في اللفظ والمعنى معاً، بل لتناقضهما في اللفظ والمعنى معاً.

❖ صليتُ المسجدَ، قمتُ السوقَ، جلستُ الطريقَ.

هذه تراكيب غير صحيحة لأنّ المسجدَ والسوقَ والطريقَ وإن كانت من الأسماء الدالّة على المكان فإنّها ليست مبهمّة ولا دالّة على مقدار والأول<sup>(١)</sup> منها وإن كان مشتقاً من المصدر المعتاد «سجود» فإنّ مادّته ليست من مادّة عامله، أمّا السوق والطريق فهما جامدان غير مشتقّين أساساً، لهذا كلّ لا يمكن اعتبار كلّ لفظ من هذه الألفاظ مفعولاً فيه في اصطلاح النحاة منصوباً لفظاً على تقدير في بل يعدّ اسماً معتاداً يجب أن يُجرّ في الظاهرة<sup>(٢)</sup> فينبغي لذلك أن يقال صليتُ في المسجد وقمتُ في السوق وجلستُ في الطريق.

---

(١) هناك بعض أسماء المكان سمعت على وزن مفعّل شذوذاً نحو مشرق ومغرب ومسجد «المكان الذي بنى للعبادة وإن لم يسجد فيه» وكان يجب وفقاً للقاعدة أن تكون على وزن مفعّل، وقيل الفتح فيها جائز تبعاً للقاعدة وإن لم يُسمّع، أي جائز قياساً لا سماعاً، وأوجب سيبويه المسجد بفتح الجيم إذا قُصِدَ به موضع السجود أي غير المسجد المعدّ للصلاة، وأجاز بعضهم فتح الجيم وكسرها على هذا المعنى.

(٢) وعبارة الشّارح: يجب أن «تصرّح بحرف الظرفية» وهو يقصد بها حرف الجرّ الدالّ على الظرفية أي الذي معناه الظرفية وهو في.

\* قال رجل من الجن<sup>(١)</sup> :

جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ      رفيقين قالا خَيْمَتِي أُمُّ مَعْبِدٍ  
 هَمَّا نَزَلَا بِالْبِرِّ ثُمَّ تَرَحَّلَا      فأفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدٍ  
 فَيَا لَقْصِي<sup>(٢)</sup> مَا رَوَى اللَّهُ عَنْكُمْ      به مِنْ فِعَالٍ لَا تُجَازَى وَسُودَدٍ!  
 لِيَهْنِ بَنِي كَعْبٍ مَكَانُ فَتَاتِهِمْ      ومَقْعَدُهَا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمِرْصَدٍ  
 سَلُوا أَخْتَكُمْ عَنْ شَاتِهَا وَإِنَائِهَا      فَإِنَّكُمْ إِنْ تَسْأَلُوا الشَّاةَ تَشْهَدُ

قَالَ: قَالَ يَقِيلُ قَيْلًا<sup>(٣)</sup> أَي نَامَ فِي الْقِيلُولَةِ وَهِيَ وَقْتُ اشْتِدَادِ الْحَرِّ ظَهْرًا، وَهِيَ غَيْرُ قَالَ يَقُولُ قَوْلًا، هَمَّا: أَي مُحَمَّدٌ وَرَفِيقُهُ أَبُو بَكْرٍ، نَزَلَا: أَي ضَيْفَيْنِ، بِالْبِرِّ: بِكُسْرِ الْبَاءِ بِمَعْنَى الْإِحْسَانِ وَالْبَاءِ حَرْفُ جَرٍّ مَعْنَاهُ الْمَصَاحِبَةُ، أَمَّا بِفَتْحِهَا فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْإِحْسَانِ أَيْضًا وَالْبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ مَعْنَاهُ الْمَصَاحِبَةُ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ الْأَفْصَحُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى كُسْرُ الْبَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْصِدَ بِهَا الْبِرُّ مُقَابِلَ الْبَحْرِ فَتَكُونُ الْبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ مَعْنَاهُ الظَّرْفِيَّةُ<sup>(٤)</sup>، مَا رَوَى<sup>(٥)</sup> اللَّهُ عَنْكُمْ: بِمَعْنَى أَيُّ شَيْءٍ صَرَفَهُ اللَّهُ عَنْكُمْ<sup>(٦)</sup>، بِهِ: الْبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ مَعْنَاهُ السَّبَبِيَّةُ، أَي بِسَبَبِ خِلَافِكُمْ عَلَى نُبُوَّتِهِ ثُمَّ بِسَبَبِ حَمْلِكُمْ إِيَّاهُ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْكُمْ إِلَى الْمَدِينَةِ، فِعَالٍ: أَي خِصَالٍ حَمِيدَةٍ وَمَجْدٍ وَرَفْعَةٍ، تُجَازَى: رُوي أَيْضًا تُجَازَى، سُودَدٌ: وَيَجُوزُ سُودَدٌ وَسُودَدٌ وَسُودَدٌ أَيْضًا بِالْهَمْزِ وَتَرْكُهُ مَعَ فَتْحِ الدَّالِ الْأُولَى وَضَمِّهَا، فَتَاتِهِمْ: أَي أُمِّ مَعْبِدٍ، أَخْتَكُمْ: هِيَ أُمُّ مَعْبِدٍ أَيْضًا، فَإِنَّكُمْ إِنْ تَسْأَلُوا

(١) يَحْتَجُّ بِكَلَامِ الْجَنِيِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَرَبَ اتَّخَذَتْهُ وَاسْتَعْمَلَتْهُ، وَقَدْ أُنْشِدَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الْمَلْقَبَةُ بِذَاتِ النُّطَاقِينَ وَهِيَ مِمَّنْ يَحْتَجُّ بِمَا يَقُولُونَهُ وَيُرْوُونَهُ، وَلَقَّبَتْ بِهَذَا اللَّقَبِ لِأَنَّهَا صَنَعَتْ لِلنَّبِيِّ وَلِأَبِيهَا طَعَامًا حِينَ هَاجَرَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَمْ تَجِدْ مَا تَشْهَدُ بِهِ فَشَقَّتْ نَطَاقَهَا وَشَدَّتْ بِهِ الطَّعَامَ.  
 (٢) قَصِي: هُوَ قَصِي بْنُ مَرْثَةَ مِنْ قُرَيْشٍ، وَالْمُرَادُ قُرَيْشُ كُلِّهَا، فَهُوَ مُجَازٌ مَرْسَلٌ مِنْ إِطْلَاقِ الْوَاحِدِ عَلَى الْجَمِيعِ.  
 (٣) وَمِثْلُهَا فِي الْمَعْنَى: قِيلَ يَقِيلُ تَقْيِيلًا.  
 (٤) أَمَّا الْبِرُّ بِضَمِّ الْبَاءِ فَهُوَ الْقَمَحُ.  
 (٥) يُقَالُ: رَوَى وَجْهَهُ: بِمَعْنَى صَرَفَهُ، وَأَرْوَى عَنْهُ: أَي مَنَعَهُ.  
 (٦) الْاسْتِفْهَامُ تَعْجِيبٌ لَا يَطْلُبُ بِهِ جَوَابٌ.

الشاة تشهد: المقصود أن معجزة الرسول ظهرت عند أم معبد عندما قالَ ومعه أبو بكر عندها في هجرتها إلى المدينة، فقد مسَّحَ الرسولَ ضَرْعَ الشاة التي أجهدَها الهزال فدرَّتْ وامتلاً الإناء من حليبها حتى رَوِيَ الحاضرون من لبنها وبقي منه أيضاً ما بهَرَّ أبا معبد حين رَجَعَ حتى أنه تَبِعَ الرسولَ ثم آمَنَ.

رَبُّ: قيل هي بدل كلٍّ من الله، والمبدل منه وهو لفظ الجلالة اسم جامد لأنَّه اسم ذات، والبدل وهو «رَبُّ» اسم جامد أيضاً لأنَّه علم على الله ولا يطلق على غيره إلاّ مقيداً كَرَبِّ الدار ويرى المعلق أنَّ هذا الإعراب بعيد، وأنَّ الراجح هو إعراب «رَبُّ» نعتاً للفظ الجلالة «الله» وأنَّه هنا مؤوَّلٌ بالمشتقِّ كما ينبغي للنعت لأنَّه بمعنى المُرَبِّي، وهذا التأويل يعني - فيما أرى - أنَّ «رَبُّ» في الأصل مصدر للفعل رَبَّ يَرُبُّ من باب نصر ينصرُ يقال رَبَّ يَرُبُّ رَبًّا بمعنى رَبَّى يُرَبِّي تربيةً، والتربية تبليغ الشيء شيئاً فشيئاً إلى الحدِّ الذي أُراده المربِّي، ثم أُوِّلَ المصدر «رَبُّ» باسم فاعل مشتق هو «مُرَبِّ» فأصبح أصل المصدر بعد التأويل «رَابِب» فلمَّا ضَعَفْنَا الباء في «رَابِب» حذفنا الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف نفسها والباء الأولى من الحرف المضعف.

وأسهل من هذا التوجيه وأخصر - على ما يبدو لي - أن يكون تأويل النعت «رَبُّ» بالمتَّصف بالربوبية، و«المتَّصف» اسم فاعل واسم الفاعل كما لا يخفى مشتقٌّ، وعندي أنَّ الإعراب بالبدلية هو الأقرب لوضوحه من جهة إذِ الله وربُّ الناس كلِّ منهما علَّم على الذات العلية، ولأنَّه من الجهة الأخرى لا يحتاج لكل هذا الشرح والإيضاح الذي احتاجه تأويل «رَبُّ» المعربة نعتاً، خير: مفعول به ثانٍ مقدَّم لجَزَى، جزائه: من إضافة المصدر لفاعله، رفيقين: مفعول به أوَّل مؤخَّر لجَزَى، خيمتي أمَّ معبد: مضاف ومضاف إليه وحذفت النون من المثني المضاف بسبب الإضافة وأمَّ مضاف ومعبد مضاف إليه، هما نزلاً: الهاء ضمير متَّصل مبني على الضمِّ في محلِّ رفع مبتدأ والميم حرف<sup>(١)</sup> عماد والألف حرف دالٌّ على التثنية، ويجوز تسمُّحاً أن

(١) سميت الميم حرف عماد لأنَّه يعتمد عليها في الدلالة على التثنية ويحذفها من «هما» تذهب الدلالة على التثنية ويصبح «ها» ضميراً للمفردة المؤنثة وهو غير مراد هنا.

نقول هما ضمير منفصل مبنيّ على السكون في محلّ رفع مبتدأ، وجملة نَزَلَا من الفعل والفاعل في محلّ رفع خبر المبتدأ، ثم تَرَحَّلَا: الجملة من الفعل والفاعل معطوفة بثَمَّ على خبر المبتدأ وهو جملة نَزَلَا، فافلح مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدٍ: الجملة معطوفة بالفاء على جملة تَرَحَّلَا أو على جملة نَزَلَا، فإيا لَقْصِي: الفاء حرف عطف، يا لَقْصِي هو في الأصل أسلوب نداء أي يا قصي<sup>(١)</sup> بدون لام، ويا حرف نداء بمعنى الفعل أنادي أو أدعو فهي نائبة عنه، ثم حوّل هذا الأسلوب هنا إلى أسلوب<sup>(٢)</sup> استغاثة فزيدت لام الاستغاثة الجارّة المفتوحة على المنادى الذي أصبح مستغاثاً به فأعرب بالجرّ بحرف الجرّ وأصبح يا لَقْصِي وأصبحت يا بمعنى الفعل أستغيث وهي نائبة عنه، ثم حوّل أسلوب الاستغاثة في نهاية المطاف إلى أسلوب تعجّب فأصبحت يا بمعنى الفعل أتعجّب ونابت عنه وأصبح المعنى: أتعجّب من قصي أي أتعجّب من قريش، فقصي أي قريش هو المتعجّب منه، وهذا المتعجّب منه حكمه حكم المستغاث به فتفتح لاه الجارّة كما تفتح لام المستغاث به الجارّة، وذهب بعضهم إلى جواز كسر لام المتعجّب منه كما يجوز كسر لام المستغاث به فنقول «يا لَقْصِي»، ولأنّ يا هنا نائبة عن الفعل أنادي أو أدعو ثم الفعل أستغيث ثم الفعل أتعجّب على التوالي ساغ عطفها مع ما بعدها بالفاء العاطفة على إحدى الجمل الفعلية قبلها وهي جملة أَفْلَحَ مَنْ أو جملة تَرَحَّلَا أو جملة نَزَلَا، وساغ كذلك تعليق الجار والمجرور «لَقْصِي» بها مباشرة لأنّها وإن كانت حرفاً فإنّ فيها معنى الفعل، وقيل إنّ الجار والمجرور «لَقْصِي» متعلّق بالفعل المحذوف الذي ناب عنه الحرف «يا» وهو الفعل «أتعجّب».

(١) منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب لأنّه مفرد علم.

(٢) أسلوب الاستغاثة نحو: ياللّه للمسلمين، وياللّه للبائس، وأركان الاستغاثة غالباً هي حرف الاستغاثة وهو «يا» فقط ومستغاث به وهو اللّه ولامه جارّة مفتوحة ومستغاث له أي لأجله وهو «المسلمين والبائس» ولامه جارّة مكسورة، والمستغاث به والمستغاث له متعلّقان بفعل محذوف تقديره استغيث نابت عنه يا أو بنفس يا على خلاف مشهور وفي بعض الأحيان تكون أركان الاستغاثة حرف استغاثة هو يا ومستغاث به ومستغاث منه نحو: ياللّه ليهرّ جائر، أو ياللّه من دهرّ جائر، والمستغاث منه لاه الجارّة مكسورة كلام المستغاث له، وقد جَرَّ المستغاث منه بمعنى وفاقاً لاسمه، وليس من الضروري ذكر المستغاث له أو المستغاث منه في الكلام، ولكن من الضروري ذكر أداة الاستغاثة والمستغاث به.

الآن، والفعل أستغيث والفعل أنادي من قبل، ويجوز أن نقول إن أصل «يا لَقْصِيَّ» هو يا آل قصيَّ، فيكون المنادى وهو «آل» مضافاً، والمنادى المضاف ينصب، وقد بقي في الكلام من هذا المنادى المضاف اللام المفتوحة بعد حذف ما قبلها للتخفيف، ثم أدمجت هذه اللام المفتوحة في المضاف إليه وهو «قصيَّ» كتابة فأصبحت الكلمة «لَقْصِيَّ»، ما رَوَى اللَّهُ: جملة «رَوَى اللَّهُ» في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الاستفهام<sup>(١)</sup> «ما»، والرابط بين المبتدأ وجملة الخبر ضمير محذوف يعود إلى ما الاستفهامية في محلّ نصب مفعول به للفعل رَوَى والتقدير «ما زواه اللَّهُ؟» أي «أي<sup>(٢)</sup> شيء زواه اللَّهُ؟»، عنكم: الضمّة على الميم للإشباع أي إشباع ضمّة الكاف قبلها، وقد تكتب «عنكمو» بالواو بدون ألف للفرق بينها وبين واو الجماعة، فهي حرف وواو الجماعة ضمير اسم، ومثل هذا يقال في الضمّة على ميم «فإنّكم» في البيت الأخير، من فعّال: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائناً حال من ما الاستفهامية فيكون العامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو العامل المعنويّ الابتداء، أو حال من الهاء المقدّرة في الفعل «زواه» العائدة إلى ما الاستفهامية فيكون العامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو العامل اللفظيّ الفعل رَوَى، ليهن بني كعب مكان: بني مفعول به مقدّم منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وحذفت النون منه للإضافة ومكان بالرفع فاعل مؤخّر ومقعد بالرفع معطوف على مكان المرفوع، وقيل إن بني مفعول به أوّل ومكان بالنصب مفعول به ثانٍ ومقعد بالنصب معطوف على مكان المنصوب، فإنّكم إن تسألوا الشاة تشهّد: الفاء حرف عطف معناه التعليل، إن حرف تأكيد ونصب والكاف ضمير متّصل في محلّ نصب اسمها والميم حرف عماد، ويجوز تسمّحاً اعتبار «كم» بكاملها ضميراً في محلّ نصب اسم إن، وأسلوب الشرط كلّ «إن تسألوا الشاة

(١) المبتدأ لا يكون إلا معرفة، أو نكرة مخصّصة بالوصف، أو نكرة مخصّصة بالإضافة الظاهرة، أو نكرة مخصّصة بالإضافة المعنويّة كما في هذا المثال إذ التقدير كما ذكرنا «أي شيء؟» وهذا المقدّر هو من قبيل الإضافة المعنوية المحضة التي تفيد المضاف تعريفاً إذا كان المضاف إليه معرفة، وتخصيصاً إذا كان المضاف إليه نكرة كما هو الحال هنا.

(٢) انظر الهامش السابق.

تشهد» في محلّ رفع خبر إنّ، وجملة إنّ واسمها وخبرها معطوفة على الشطر الأوّل، وحركت الدالّ في الفعل المجزوم «تشهد» بالكسرة لتوافق حركة الروي في الأبيات قبلها<sup>(١)</sup>.

والشاهد هو نصب «خيمتي» على الظرفية المكانية على تقدير في، فهو مفعول فيه في الاصطلاح متعلّق بالفعل «قالا»، ويعدّ إعرابه مفعولاً فيه عند النحاة من قبيل التوسّع بسبب الضرورة الشعرية الشاذّة، وقد وقعت هذه الضرورة هنا في شعر من يحتجّ بهم، وهي نادرة أو قليلة لذلك تقبل وتحفظ ولا يقاس عليها.

\* قال الشاعر الأمويّ جرير وهو ممّن يحتجّ بشعرهم:

تمرّون الديارَ ولم تعوجوا      كلامُكم عليّ إذا حرام

لا يقال في هذا البيت ما قيل في البيت السّابق:

جرّى الله ربّ الناس خيراً جزائِهِ      رفيقين قالاً<sup>(٢)</sup> خيمتي أمّ معبد

فالدّيار وإن كان اسماً معناه المكان فإنّه لا يعدّ مفعولاً فيه في اصطلاح النّحاة لأنّه ليس مبهماً ولا دالاً على مقدار معيّن ولا مشتقاً ولفظه من لفظ عامله، وإنّما هو اسم معتاد حقّه الجرّ بالباء الظاهرة أو بعلی الظاهرة، لكن الشاعر نصبه في اللفظ على نزع الخافض، وجعل الباء أو على مقدّرة، وهذا الاستشهاد بالبيت هو الصحيح ولا يستقيم الاحتجاج به في باب المفعول فيه على النحو الذي فعلنا في «قالا خيمتي» إذ ليس المحذوف منه «في» كما هو المحذوف من «قالا خيمتي» لأنّ «مرّ» فعل يتعدّى بعلی أو بالباء فقط كقوله تعالى: ﴿وَكَايُنَ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾<sup>(٣)</sup>، وكقول امرئ القيس:

(١) حركة الروي في الأبيات قبلها هي الكسرة بدون تنوين، ولم ينوّن الشاعر «معبد» ومحمّد وسؤدد ومرصد» في الأبيات السابقة مع جواز التنوين لأنّ الفعل «تشهد» في البيت الأخير لا ينوّن، ولا يسرغ أن تنوّن بعض القوافي في القصيدة الواحدة دون بعضها الآخر.

(٢) أسقط الشاعر في هذا الشاهد «في» وأوصلّ الفعل «قالا» إلزام بنفسه، أي جعله متعدّياً وناصباً بنفسه للمفعول فيه وذلك على التوسّع بسبب الضرورة الشعرية كما ذكرنا.

(٣) من آية ١٠٥ من سورة يوسف.

خَلِيلِي مُرَّاً بِي عَلَى أُمِّ جَنْدَبٍ نُقْضُ<sup>(١)</sup> لِبَانَاتِ الْفُؤَادِ الْمَعْدَبِ

كما أنَّ مرور من ذكرهم جرير «في» الديار لا يبدو سليماً لأنَّ مرورهم إنَّما كان ملاصقاً للديار بدليل أنَّهم لم يعوجوا كما قال الشاعر، فليست الديار إذن ظرفاً لمرورهم أي لم يقع مرورهم فيها فلا تعدَّ لذلك كلمة «الديار» مفعولاً فيه على التوسع.

﴿ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، دَخَلْتُ الدَّارَ دَخَلْتُ الْبَيْتَ، دَخَلْتُ السُّوقَ. ﴾

عمل العرب في هذه الأسماء ونحوها ما عمله الشاعر في «خيمتي» فنصبوها على الظرفية المكانية أي على أنَّ كلاً منها مفعول فيه على التوسع، وعدَّوا الفعل اللازم «دخلت» إليها مباشرة، وكان الحقُّ أن تكون هذه الجمل وفقاً للقاعدة «دخلت في المسجد ودخلت في الدار ودخلت في البيت ودخلت في السوق» بإظهار «في» وجراً الاسم بها وعدم اعتباره مفعولاً فيه اصطلاحاً<sup>(٢)</sup>، إلا أنَّ التوسع في النصب على أنَّه مفعول فيه مع الفعل «دخلت» بالذات مطَّرد أي كثير في كلام العرب واستعمالاتهم، ولهذا الإطراد فإنَّه يجوز القياس على المسموع من هذه الجمل فيقال أيضاً دخلتُ السيارةً ودخلتُ الطائرةً ودخلتُ الباخرةً بلغة عصرنا، وتكون جميع هذه الأسماء المنصوبة مفعولات فيها في الاصطلاح على التوسع بتقدير في.

## الخامس: المفعول معه

### المتن

﴿ ثم قلت: الخامس المفعول معه وهو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقه بفعلٍ أو ما فيه معناه وحروفه كسرتُ والنيلَ، وأنا سائرٌ والنيلَ. ﴾

(١) وفي رواية «لنُقْضِي»، وسكَّنت الياء لضرورة الوزن.

(٢) بل يعدُّ كلُّ منها اسماً معتاداً لأنها جميعاً ليست مبهمه ولا دالَّة على مقدار معين، ولأنَّ «الدار والبيت والسوق» ليست مشتقة أصلاً، ولأنَّ لفظ «المسجد» المشتق من السجود ليس لفظه من لفظ عاملة.



## الشرح

\* وأقول: الخامس من المنصوبات المفعول معه، وإنما جعل آخرها في الذكر لأمرين أحدهما: أنهم اختلفوا فيه، هل هو قياسي أو سماعي؟ وغيره من المقاعيل لا يختلفون في أنه قياسي، والثاني: أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات. وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون اسماً، والثاني أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المصاحبة، والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقه بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه. وذلك؛ كقولك: سرتُ والنيل، واستوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيلسة، وكقوله تعالى ﴿فَاَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ أي فاجمعوا أمركم مع شركائكم، فشركاءكم مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً على «أمركم» لأنه حينئذ شريك له في معناه، فيكون التقدير «اجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم» وذلك لا يجوز، لأنَّ اجمع إنما يتعلق بالمعاني دون الذوات، تقول «اجمعت رأيي» ولا تقول «اجمعت شركائي»، وإنما قلت «على ظاهر اللفظ» لأنه يجوز أن يكون معطوفاً على حذف مضاف، أي وأمر شركائكم، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثلاثي محذوف، أي واجمعوا شركاءكم، بوصل الألف، ومن قرأ «فاجمعوا» بوصل الألف صحَّ العطف على قراءته من غير إضمار لأنه من «جمع» وهو مشترك بين المعاني والذوات، تقول: جمعتُ أمري، وجمعتُ شركائي، قال تعالى ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾ ﴿الذي جمع مالا وعدده﴾، ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه، ولكن إذا أمكن العطف فهو أولى لأنه الأصل.

وليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي:

يا أيها الرجلُ المعلمُ غيره	هلاً لنفسك كان ذا التعليم
ابداً بنفسك فانهها عن غيرها	فإذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويشتقى	بالقول منك وينفع التعليم

لا تنه عن خلُقٍ وتأتي مثله عار عليك - إذا فعلت - عظيم

الشاهد في قوله «وتأتي مثله» فإنّه ليس مفعولاً معه وإن كان بعد واو بمعنى مع - أي لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله - لأنّه ليس باسم، ولا نحو قولك «بعثك الدار بآثائها، والعبد بثيابه» وقوله تعالى ﴿وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به﴾ وقولك «جاء زيد مع عمرو» فإنّ هذه الأسماء وإن كانت مصاحبة لما قبلها لكنّها ليست بعد الواو، ولا نحو قولك «مزجتُ عسلاً وماءً» وقول الشاعر:

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى غدت همالةً ميناها

وقول الآخر:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

لأنّ الواو ليست بمعنى مع فيهنّ، وإنّما هي في المثال الأول لعطف مفرد على مفرد، واستفيدت المعية من العامل وهو مزجت، وفي المثالين الآخرين لعطف جملة على جملة، والتقدير: وسقيتها ماء، وكحلن العيون، فحذف الفعل والفاعل وبقي المفعول، ولا جائز أن يكون الواو فيهما لعطف مفرد على مفرد، لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل، لأنّ «علفت» لا يصحّ تسليطه على الماء، و«زججن» لا يصحّ تسليطه على العيون، ولا تكون للمصاحبة، لا نتفائها في قوله «علفتها تبناً وماءً» ولعدم فائدتها في «وزججن الحواجب والعيونا» إذ من المعلوم لكلّ أحد أنّ العيون مصاحبة للحواجب، ولا نحو «كلّ رجلٍ وضيعة» لأنّه وإن كان اسماً واقعاً بعد الواو التي بمعنى مع لكنّها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه، ولا نحو «هذا لك وأباك» ونحوه على أن يكون «أباك» مفعولاً معه منصوباً بما في «ها» من معنى أنبه، أو بما في «ذا» من معنى أشير، أو بما في «لك» من معنى استقرّ، لأنّ كلاً من «ها» و«ذا» و«لك» فيه معنى الفعل دون حروفه، بخلاف «سرتُ والنيل» و«أنا سائرُ والنيل» فإنّ العامل في الأول الفعل، وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه، قال سيبويه: «وأما نحو هذا لك وأباك فقبيح لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما في معناه» وقالوا: مراده بالقبيح الممتنع.

## الحاشية

\* قول الماتن «واو المصاحبة» أي واو المعية التي هي بمعنى مع، وقوله «مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه»<sup>(١)</sup> أي يجب أن تكون واو المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه أحد جزأي معنى الفعل وهو الحدث، فالأول نحو: سرتُ والنيل، والفعل سار لازم يرفع فاعلاً فحسب هو التاء، والثاني نحو: أنا سائرُ والنيل، واسم الفاعل<sup>(٢)</sup> سائرُ لازم يرفع فاعلاً فحسب هو الضمير المستتر وجوباً تقديره أنا، وقوله «سرتُ والنيل» مثله «أسيرُ والنيل» و«سِرُ والنيل» ومعنى هذه الأمثلة: سرتُ أو أسيرُ أو سِرُ مع النيل، أي مصاحباً للنيل، والمقصود محاذياً له غير حائث عنه، وسمي النيل مفعولاً معه لأنه فُعِلَ معه فِعْلٌ هو السَّير الصادر من الفاعل وحده، ولو كان النيل يسير أيضاً كالفاعل لكان معطوفاً على الفاعل المرفوع ومرفوعاً مثله ولكنه لا يسير في الحقيقة.

\* اختلف النحاة في المفعول معه هل هو قياسيٌّ مطَّرد كثير، أم سماعيٌّ مقصور على ما سمع منه عن العرب وهو قليل يقبل لكَّته يحفظ لقلَّته ولا يقاس عليه مثله، والصحيح أنه قياسيٌّ وعليه الأكثرون.

\* يصل العامل إلى المفعول معه بمساعدة حرف ملفوظ به هو واو المصاحبة أي واو المعية بخلاف سائر المفعولات فإنَّ العامل يصل إليها مباشرة نحو: ضربتُ زيداً، وضربتُ ضرباً، وقمتُ احتراماً لك، ودرستُ اليومُ أو يصل إليها بواسطة حرف مقدَّر نحو جاءكم عليٌّ فإنَّ جاء فعل لازم تعدَّى إلى الضمير المفعول به بحرف جرٍّ مقدَّر، أي جاء إليكم عليٌّ، فيعدُّ هذا الضمير مفعولاً به للفعل اللازم على التوسُّع<sup>(٣)</sup>.

(١) وما فيه حروفه أيضاً.

(٢) واسم الفاعل «سائر» فيه أحد جزأي معنى الفعل وهو الحدث، وفيه حروف الفعل وهي السين والالف والراء أيضاً.

(٣) وإنَّما كان التوسُّع بتعدية الفعل اللازم إلى المفعول به بنفسه على تقدير «إلى» بدلاً من تعديته إلى الظاهرة، ويجوز تعدية «جاء» بنفسه من غير توسُّع ولا تقدير لكثرة وروده متعدداً بنفسه من غير حرف جرٍّ، ولا أعلم أنه ورد في القرآن بحرف جرٍّ سواء كان إلى أو غيره من حروف التعدية.

### ❖ «استوى الماء والخشبة».

المراد بالخشبة مقياس من الخشب كان يوضع في الزمان الأوّل ليعرف به مقدار ارتفاع الماء في النهر وقت زيادته في الفيضان، وهذا المثال موجود في كتاب سيبويه، وقد درجت كتب النحو بعد ذلك على استعماله، ولعلّ ابن هشام قد اختاره أيضاً لأنّه مصريّ عاش في القاهرة بجوار النيل الذي يفيض عادة في بعض الأوقات، واستوى فعل لازم بمعنى ارتفع لا بمعنى تساوى، والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة فهي ثابتة، والمراد أنّ الماء مصاحب للخشبة وقت حصول ارتفاعه، ولو كانت استوى بمعنى تساوى لكانت الخشبة مرفوعة على أنّها معطوفة على فاعل استوى وهو الماء، ولو كانت الخشبة غير ثابتة بل هي ترتفع كلّما ارتفع الماء أي ترتفع كما يرتفع الماء لكانت أيضاً مرفوعة على العطف.

### ❖ «جاء البرد والطالسة».

الطالِسة جمع طليسان والهاء في الجمع للعجمة لأنّه فارسيّ معرّب، والعامّة تقول المفرد بكسر اللام وقيل إنّ هذا الكسر لغة، وقيل إنّّه بضمّ اللام وهي لغة، ووزنه فيعلان بضم اللّام أو فتحها أو كسرهما، وهو الشال المعلوم الذي يوضع على الرأس كما جاء في بعض الحواشي، أو هو من لباس العجم وهو الصحيح، وجاء فعل لازم، ولا يمكن رفع الطالسة على أنّها اسم معطوف على «البرد» الفاعل المرفوع بالفعل جاء لأنّ هذا يقتضي أنّ الطالسة تجيء كما يجيء البرد، وهي في الحقيقة لا تجيء مثله.

### ❖ فائدة:

أَجْمَعَ يُجْمَعُ أَجْمَعُوا: هذا الفعل يتعلّق بالمعاني دون الذوات، أمّا الفعل جَمَعَ يَجْمَعُ إِجْمَعُ فإنّه يتعلّق بالمعاني وبالذوات على حدّ سواء، ومن تعلّقه بالمعاني قوله تعالى ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾<sup>(١)</sup>، ومن تعلّقه بالذوات قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَلَأَ

(١) من الآية ٦٠ من سورة طه، والذي جمع كيده هو فرعون، والكيد اسم لمعنى.

وَعَدَّهٖ ﴿١﴾ .

\* قال تعالى: ﴿فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (من الآية ٧١ من سورة يونس).

أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ: أصلها أَجْمِعُوا على أَمْرِكُمْ فحذف حرف الجرّ «على» وتعدّى الفعل اللازم «أَجْمِعُوا» بنفسه، وقيل إنّ هذا الفعل متعدّ بنفسه من الأصل، وأَمْرَكُمْ بمعنى رأيكم، وقد قرأ العامة أي الجمهور هذا الفعل كما ذكرنا بهمزة القطع المفتوحة وبكسر الميم وعليه رسم المصحف وهو أَمْرٌ من الفعل أَجْمَعَ يُجْمِعُ، وقرأ عاصم من السبعة فاجمعوا بهمزة الوصل وفتح الميم وهو أَمْرٌ من الفعل جَمَعَ يَجْمَعُ.

والأرجح على قراءة العامة إعراب الواو في «وشركاءكم» للمعنية وشركاء على أنّها مفعول معه وهو أحسن من إعراب الواو حرف عطف لأنّ هذا يقتضي أن يكون التقدير «فأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَأَمْرَ شُرَكَائِكُمْ» بعطف مفرد من أسماء المعاني وهو «أَمْرٌ» على مفرد مماثل له من أسماء المعاني، أو أن يكون التقدير «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَاجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ» بعطف جملة فعلية على جملة فعلية، وما لا يحتاج إلى تقدير وهو الإعراب الأرجح خيراً ممّا يحتاج إلى تقدير وهو الإعراب المرجوح.

(١) من الآية ٢ من سورة الهمزة، وقبلها ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾، ويلٌ كلمة تهديد بالعذاب الشديد وقد ساغ الابتداء بها لأنّها نكرة موصوفة بصفة مقدّرة أي ويلٌ شديدٌ وعلى هذا الإعراب تكون الجملة إنشائية لأنّها تهديد، وقال ابن يعيش إنّ الذي سوّغ الابتداء بويلٍ وسلامٍ عليك وأمّالهما من النكرات أنّها بمعنى الفعل فهي دعاء والدعاء إنشاء ولذلك أفادت النكرة، أو ويلٌ علم لواء في جهنّم فهي معرفة وتكون الجملة حينئذٍ خبرية، همزة لمزة: أي كثير الهمز واللمز وهما الغيبة والهاء فيهما للمبالغة، ﴿الذي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾: الذي اسم موصول يحتمل الجرّ على أنّه بدل كلّ أو نعت ويحتمل النصب على إضمار الفعل أعني ويحتمل الرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وقرئ الفعل جَمَعَ بتخفيف الميم وبتشديدها وهما قراءتان سبعيتان، والمال اسم ذات لا معنى، عدّده: قرأها العامة بتشديد الدال وهي القراءة المتواترة وعليها يكون المعنى إمّا من العدّ أي أحصى المال وإمّا من الإعداد أي جعله عدّة لحوادث الدهر، وقرأ الحسن والكلبي بالتخفيف وهي قراءة شاذّة وعليها يكون المعنى من العدّ أي أحصى المال، وقد نزلت سورة الهمزة فيمن كان يغتاب النبيّ والمؤمنين كاميّة بن خلف والوليد بن المغيرة وغيرهما.

ومع أنه على قراءة عاصم يجوز تسليط الفعل «أَجْمَعُوا» على «أَمْرٍ» المعنوي وعلى «شركاء» الذاتيّ سواء أعرّبنا الواو حرف عطف وشركاء بالنصب معطوف على أَمْر المنصوب عطف مفرد على مفرد أو أعرّبنا الواو واو المعية وشركاء مفعولاً معه منصوباً، فإنّ الأرجح الإعراب بالعطف لا بالمفعول معه لأنّ الأصل في استعمالات الواو أن تكون للعطف لا للمعية.

وقرأ يعقوب من السبعة على قول مرجوح ومعه الحسن وابن أبي إسحاق «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشركاؤكم» بهمزة القطع المفتوحة في الفعل وكسر الميم منه وبرفع شركاؤكم، ويكون «شركاؤكم» المرفوع على هذه القراءة معطوفاً على واو الجماعة فاعل الفعل أَجْمِعُوا.

❖ قال أبو الأسود الدؤلي (١) :

يا أيُّها الرّجلُ المعلّمُ غيرَه	هلاً لنفسِكَ كان ذا التّعليمُ
إبدأ بنفسِكَ فانهها عن غيِّها	فلِإِذا انتهت عنه فأنت حكيمُ
فهناك يُسمَعُ ما تقول ويُسْتَفَى	بالقول منك وينفع التّعليمُ
لا تنه عن خُلُقٍ وتأتي مثله	عار عليك - إذا فعلت - عظيمُ (٢)

(١) هو ظالم بن عمرو وهو من كبار التابعين، والدؤلي نسبة إلى دؤل القبيلة المعلومة، توفي بالبصرة سنة ٦٩هـ.

(٢) ذكر الأعلام في شرح شواهد سيبويه أنّ البيت الرابع لأبي الأسود، وأنشد هذا البيت الأشموني في باب إعراب الفعل ولم ينسبه، وأنشده ابن هشام في أوضح المسالك ولم ينسبه «رقم ٥٠٠» وأنشده ابن هشام أيضاً في قطر الندى ولم ينسبه «رقم ٢٣» وأنشده ابن عقيل ولم ينسبه «رقم ٣٢٨»، وقد نسب أبو هلال العسكري هذا البيت الرابع في جمهرة الأمثال إلى المتوكل الليثي من أبيات دُكرها، وأنشد ابن عبد ربه في العقد الفريد «٢/ ٣٠٠ ط اللجنة» البيت الرابع من هذه الأبيات ونسبه إلى المتوكل الليثي أيضاً، وذكر ابن عبد ربه البيت الرابع فالبيت الثاني مرة أخرى في العقد الفريد «٢/ ٣١١ ط اللجنة» غير منسوبين إلى معين، ووُجد في بعض نسخ شرح شذور الذهب المخطوطة زيادة بيتين بعد البيت الأول ذكرهما المعلق، ويرى الأدباء أنّ الأبيات جميعاً لأبي الأسود وأنّ ما أخذه منها الليثي هو على سبيل التضمن، ومن المعروف أنّ المتوكل الليثي كان في العصر الأموي لكن بعد أبي الأسود.

أي: منادى نكرة مقصودة، الرَّجُلُ نعت لأيّ وهو جامد لكنّه مؤول بالمشتقّ أي المتّصف بالرجولة، المَعْلَمُ: نعت للرجل أو نعت ثانٍ لأيّ أو بدل كلّ من الرجل، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو» فاعله، أو مستتر وجوباً تقديره «أنت» فاعله أيضاً، هلاً: حرف تحضيض مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، لنفسك: جار ومجرور متعلّق بكان التامة التي هي بمعنى حصلّ أو حدّث أو متعلّق بمحذوف تقديره «موجّهاً» خبر مقدّم لكان على أنّها ناقصة، التعليم: بدل كلّ من اسم الإشارة أو نعت له على التأويل عند البصريين باسم مفعول مشتقّ والتقدير «كان ذا المَعْلَمُ» أي الشيء الذي علّم، ولا حاجة لتأويل هذا النعت عند الكوفيين لأنّ المصدر عندهم مشتقّ من الفعل، إنّه: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلة من آخره وهو الألف والفتحة على الهاء دليل عليها، غيّها: من إضافة المصدر لفاعله، فإذا انتهت عنه فانت حكيم: الفاء حرف عطف وجملة «إذا انتهت عنه فانت حكيم» الفعلية معطوفة على جملة «انها عن غيّها» الفعلية المعطوفة بدورها على جملة «ابدأ بنفسك» الفعلية، انتهت: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدّر للتعدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما حرف الألف نفسه وتاء التانيث الساكنة التي هي حرف، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى نفسك، وجملة «انتهت» شرط إذا في محلّ جرّ بإضافة إذا إليها، وجملة «أنت حكيم» من المبتدأ والخبر جواب إذا غير مجزوم ولا في محلّ جزم، وقد اقترنت بالفاء الرابطة للجواب لأنها جملة اسمية، فهناك: الفاء للاستئناف، هنا ظرف زمان أو ظرف مكان مبنيّ على السكون في محلّ نصب متعلّق بالفعل يُسمَعُ، ويجوز أن تكون الفاء حرف عطف وجملة «يُسمَعُ ما تقوله هناك» الفعلية معطوفة على جملة «فإذا انتهت فانت حكيم» الفعلية أو على جملة «فانها» الفعلية أو على جملة «ابدأ بنفسك» الفعلية، بالقول: جار ومجرور في محلّ رفع نائب فاعل للفعل المبني للمجهول يُشْتَفَى لأنّه فعل لازم، وأصل الجملة حين البناء للمعلوم يَشْتَفِي المنصوح بالقول، ويقال اشْتَفَى فلان بكذا أي نال به الشفاء، وتأتي: الواو للمعية، تأتي فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة على الياء لخفتها

بأن المصدرية المقدرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة بعد لا الناهية في قول الشاعر «لا تنه»، عارٌ عليك - إذا فعلت - عظيم: عارٌ خبر لمبتدأ محذوف والتقدير «هذا عارٌ عليك عظيم» فعليك صفة أولى لعار وهي شبه جملة وعظيم صفة ثانية لعار وهي مفردة، واسم الإشارة على هذا الإعراب يعود إلى النهي عن خلق مع الإتيان بمثله، ويجوز أن يكون عارٌ مبتدأً وعليك جاراً ومجروراً خبراً للمبتدأ وعظيم نعتاً «لعار» سوَّغ الابتداء بالنكرة ويكون التقدير في الأصل «عارٌ عظيمٌ واقعٌ عليك»، وقد فصل بين النعت وهو عظيم وبين المنعوت وهو عارٌ بالجار والمجرور «عليك» للضرورة الشعرية، أمّا جملة «إذا فعلت» فهي معترضة لا محلّ لها من الإعراب بين متلازمين هما المبتدأ المنعوت وهو «عارٌ» وخبره وهو «عليك» من جهة، ونعت المبتدأ وهو «عظيم» من جهة أخرى وذلك على الإعراب الثاني: ومعتضة بين نعتين يحسن أن يتتابعا وهما «عليك» و«عظيم» على الإعراب الأوّل، وجواب إذا على الإعرابين محذوف يدلّ عليه الكلام السابق والتقدير «هذا عارٌ عليك عظيمٌ إذا فعلت فهذا عارٌ عليك عظيم» أو «عارٌ عليك عظيمٌ إذا فعلت فعارٌ عليك عظيم»، والشاهد أن «تأتي» لا يعدّ مفعولاً معه عند الجمهور وإن وقع بعد واو المعية، لأنّه فعل وليس اسماً صريحاً وهم يوجبون أن يكون المفعول معه اسماً صريحاً، وذلك خلافاً لبعضهم الذين ذهبوا إلى جواز أن يكون الاسم المؤوّل مفعولاً معه، فعُدّوا تأتي لذلك مصدراً مؤوّل مفعولاً معه لأنّه يلحظ مع الفعل حرف أن المصدرية المقدرة الناصبة له والتقدير «لا تنه عن خُلُقٍ وإتيانك مثله» أي مع إتيانك مثله.

✽ بعثك الدارَ بأثاثها والعبدَ بثيابه.

بعثك الدارَ فعل وفاعل ومفعول به أوّل ومفعول به ثانٍ، بأثاثها: جار ومجرور ومضاف إليه والجار والمجرور متعلّق بالفعل باع والباء بمعنى المصاحبة، أو الجار والمجرور في محلّ نصب حال من الدار لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد المعارف أحوال أو هو متعلّق بمحذوف منصوب حال والتقدير مصحوبةً بأثاثها، والدار صاحب الحال معرفة على ما ينبغي له وهو محلّى بال، والعامل في الحال هو العامل



في صاحبه وهو الفعل بَاعَ، والعبدُ: الواو حرف عطف، العبدُ معطوف على «الدَّارِ» عطف مفرد على مفرد، أو مفعول به ثانٍ لفعل مقدّر مع فاعله ومفعوله الأوّل يفسّره الفعل المذكور والتقدير «وبعتك العبدُ» والعطف على هذا عطف جملة على جملة، بثيابه: جار ومجرور متعلّق ببيعك المذكورة أو بيعتك المقدّرة والباء للمصاحبة، أو الجار والمجرور في محلّ نصب حال من العبد لأنّ أشباه الجمل بعد المعارف أحوال أو هو متعلّق بمحذوف منصوب حال والتقدير مصحوباً بثيابه، والعبد صاحب الحال معرفة، والعامل في الحال وصاحبه هو الفعل باع المذكور إذا كان العطف عطف مفرد على مفرد أو الفعل باع المقدّر إذا كان العطف عطف جملة على جملة، والشاهد أنّ «أثاثها» و«ثيابه» وإن كانت مصاحبة لما قبلها في المعنى لأنّ الباء بمعنى مع فإنّها لا تعدّ مفعولاً معه منصوباً عند الجميع لأنّها ليست واقعة بعد واو المعية بعينها وإنّما هي مجرد اسم مجرور بحرف الجرّ.

﴿قال تعالى ﴿وَإِذَا جَاءَوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾﴾ (من الآية ٦١ من سورة المائدة).

نزلت هذه الآية في أناس من اليهود كانوا يدخلون على الرسول يظهرون له الإيمان نفاقاً، فالخطاب للرسول والجمع للتعظيم، أو الخطاب له مع مَنْ عنده من المسلمين فالجمع على حقيقته.

إذا جاءوكم: جملة جاءوكم شرط إذا وهي في محل جرّ مضاف إليه، والكاف مفعول به للفعل اللّزم على التوسّع بإضمار حرف جرّ أي جاءوا إليكم بدلاً من تعديته بإلى الظاهرة، ويجوز تعديّة «جاء» إلى المفعول به بنفسه من غير توسّع ولا إضمار لكثرة وروده متعدّياً بنفسه من غير حرف جرّ، قالوا: جملة من فعل وفاعل جواب الشرط، آمناً: الجملة من الفاعل والفعل في موضع نصب مقول القول، وقد دخلوا: الواو واو الحال وقد حرف تحقيق وجملة «دخلوا» الفعلية في موضع نصب حال من فاعل قالوا أو من فاعل آمناً والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو

الفعل قال أو الفعل آمنَ، وقد اقترنت الجملة الحالية الفعلية بالواو وقد معاً، بالكفر: جار ومجرور متعلق بالفعل دخلوا والباء معناها المصاحبة، أو الجار والمجرور في محل نصب حال من فاعل دخلوا لأنَّ أشباه لجمال كالجمل بعد المعارف أحوال، وواو الجماعة صاحب الحال معرفة كما ينبغي له وهو ضمير، أو الجار والمجرور متعلق بالحال المشتق المحذوف وهو مصاحبين «أي للكفر» أو متلبسين «أي بالكفر» أو هو على التأويل بكافرين، وكلُّ واحدٍ من هذه الألفاظ الثلاثة اسم فاعل مشتق منصوب بالياء لأنَّه جمع مذكر سالم، والعامل في الحال وصاحبه الفعل دخلَ. وهم قد خرجوا به: الواو<sup>(١)</sup> واو الحال، هم مبتدأ، قد حرف تحقيق وجملة خرجوا به جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية كلها المكوَّنة من المبتدأ وجملة الخبر الفعلية في محل نصب حال من فاعل أمنا أو فاعل قالوا والعامل في الحال وفي صاحبه الفعل آمنَ أو الفعل قالَ، به: جار ومجرور متعلق بالفعل خرجوا والباء للمصاحبة، أو الجار والمجرور في محل نصب حال من فاعل خرجوا لأنَّ أشباه الجمل كالجمل بعد المعارف أحوال، وواو الجماعة صاحب الحال ضمير معرفة، أو الجار والمجرور متعلق بالحال المشتق المحذوف وهو مصاحبين «أي له» أو متلبسين «أي به» أو هو على التأويل بكافرين، وكلُّ من هذه الألفاظ الثلاثة اسم فاعل مشتق منصوب بالياء لأنَّه جمع مذكر سالم، والعامل في الحال وصاحبه الفعل خرَجَ.

والشاهد أن الباء في قوله تعالى ﴿بِالْكَفْرِ﴾ وفي قوله ﴿بِهِ﴾ بمعنى مع، وعلى الرغم من ذلك ومن أنَّ الكفر والهاء مصاحبان لما قبلهما في المعنى فليس الكفر والهاء مفعولين معهما بإجماع النحاة لعدم وجود واو المعية بعينها.

---

(١) ويجوز أن تكون هذه الواو حرف عطف والجملة الاسمية بعدها «هم قد خرجوا به» في محل نصب لأنَّها معطوفة على الجملة الفعلية الحالية قبلها «وقد دخلوا بالكفر» التي هي في موضع نصب، وما هو معطوف على حال يعدّ حالاً في المعنى، وفيه أنَّه قد عطف جملة اسمية على جملة فعلية، والجواب أنَّ هذا جائز وإن كان خلاف الأولى لعدم التجانس في النوع بين المتعاطفين.

❖ جاء زيدٌ مع عمرو.

لا يعدّ قولنا «عمرو» مفعولاً معه عند جميع النحاة فلا ينصب عندهم بل يجرّ على أنّه مضاف إليه، والسبب عدم وجود واو المعية بعينها قبله، وذلك على الرغم من أنّ «مع» هي معنى واو المعية ومن أنّ «عمرو» صاحب لما قبله في المعنى أي في المجيء، وتعرب «مع» ظرف مكان منصوباً حالاً من زيد لأنّ أشباه الجمل كالجمل بعد المعارف أحوال، وزيدٌ صاحب الحال معرفة عكس، أو الحال على التأويل بـ «م صاحباً» اسم الفاعل المشتق، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل جاء.

❖ مزجتُ عسلاً وماءً.

لا تعدّ كلمة «ماء» في هذا المثال مفعولاً معه بإجماع النحاة لأنّ الواو قبلها ليست واو المعية عندهم وإنّما هي حرفٌ لعطف مفرد على مفرد، تماماً كما هي عندهم حرفٌ لعطف مفرد على مفرد في قولك «شربتُ عسلاً وماءً»<sup>(١)</sup> وقولك «جاء محمدٌ وعليّ»<sup>(٢)</sup> فإنّ الواو العاطفة في هذه الأمثلة الثلاثة تدلّ على مطلق الجمع، أمّا ما هو ملاحظ من وجود معنى المعية في جملة «مزجتُ عسلاً وماءً» لأنّ المقصود «مزجتُ العسل مع الماء»، فإنّ معنى المعية المقصود مستفاد في حقيقة الأمر من الفعل العامل وهو «مزجتُ» وليس من الواو، هذه الواو التي لا تعدّ عند النحاة واو معية إلّا إذا كان معنى المعية مستفاداً منها بعينها، لهذا لا تعدّ الواو في قولنا «مزجتُ عسلاً وماءً» واو معية بل هي مجرد واو إحداف، ولا تعدّ كلمة «ماء» مفعولاً معه، بل مجرد اسم معطوف على اسم قبله.

---

(١) الفرق بين الجملتين أنّ «ماء» في الأولى منصوبة على أنّها معطوفة على منصوب وليست على أنّها مفعول معه، وإنّ «عليّ» في الثانية مرفوع على أنّه معطوف على مرفوع هو «محمدٌ» ولا يجوز أن نقول «جاء زيدٌ وعليّ» أي جاء زيدٌ مع عليّ على اعتبار الواو واو معية وعليّ منصوب على أنّه مفعول معه لما ذكرنا.

(٢) انظر الهامش السابق.

✽ قال ذو الرُّمة:

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى غَدَتْ هَمَّالَةٌ عيناها

يقال هَمَلْتُ عَيْنُ فلان تهملُ من باب نصر ينصر، واسم الفاعل المذكر هاملٍ واسم الفاعل المؤنث هاملة، وهَمَّالَةٌ صيغة مبالغة قياسية على وزن فعَّالة محوَّلة عن اسم الفاعل المؤنث، والعين مؤنَّث مجازيٌّ بدليل إسناد صيغة المبالغة المؤنثة «هَمَّالَةٌ» لها، وأفرد الشاعر «هَمَّالَةٌ» مع تثنية «عيناها» لأنَّ المقصود «غَدَتْ كُلُّ عَيْنٍ من عَيْنَيْهَا هَمَّالَةٌ»، ولو قال «غَدَتْ هَمَّالَتَيْنِ عيناها» بالتثنية فيهما على المطابقة لانكسر البيت، وروي «شَتَّتْ هَمَّالَةٌ»، والمقصود بالفعلين «غَدَا» و«شَتَّأ» هنا واحد<sup>(١)</sup>.

ومعنى البيت: علقت هذه الدابة تبناً وأشبعتها، وسقيتها ماءً بارداً وأرويتها، حتى فاضت عيناها بالدموع من الشَّبَع والرَّي<sup>(٢)</sup>، وتلك عادة الدوابِّ إذا شَبِعت ورويت.

حتى غَدَتْ أو شَتَّتْ هَمَّالَةٌ عيناها: غَدَتْ أو شَتَّتْ فعل ماضٍ تام مبنيٌّ على فتح مقدَّر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والتاء حرفٌ للتأنيث، هَمَّالَةٌ: حال مقدَّم من فاعل غَدَتْ أو شَتَّتْ وهو «عيناها» وصاحب الحال وهو «عينا» نكرة اكتسبت التعريف من الضمير المعرفة «ها» المضاف إليه في هذه الإضافة المعنوية المحضة فأصبحت هذه النكرة معرفة كما ينبغي أن يكون صاحب الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو الفعل التام غَدَا أو شَتَّأ. والأظهر أن تكون غَدَتْ أو شَتَّتْ فعلاً ماضياً ناقصاً بمعنى أصبحت، وعيناها اسم غَدَتْ أو شَتَّتْ مؤخراً مرفوعاً بالألف لأنَّه مثني وحذفت النون من المثني للإضافة، وهَمَّالَةٌ خبر غَدَتْ أو شَتَّتْ مقدِّماً منصوباً.

(١) يقال في الأصل شَتَّأ يَشْتُو موضع كذا أي أقام به الشتاء، وغدا يغدر وشَتَّأ يَشْتُو كلاهما من باب نصر ينصر.

(٢) الرِّي: بفتح الراء وكسرها.

أما حتى فقليل إنها حرف غاية وجر فتكون جملة «عَدَتْ أو شَتَّتْ هَمَّالَةً عيناها» من الفعل التام وفاعله والحال، أو من الفعل الناقص واسمه المؤخر وخبره المقدم، مع أن مصدرية مقدّرة في تأويل مصدر صريح مجرور بحَتَّى، والأصل «حتى أن»<sup>(١)</sup> عَدَتْ أو شَتَّتْ هَمَّالَةً عيناها» ثم أول هذا التركيب كلّ إلى مصدر صريح مجرور بحَتَّى فأصبح تقدير الكلام «علفتها تبنًا وماءً بارداً حتى عُذُو أو شَتُّو عينيها هَمَّالَتين» ويكون «عُذُو أو شَتُّو عينيها» من إضافة المصدر التام لفاعله، وهَمَّالَتين حالاً من الفاعل المضاف إليه «عَيْنَيْهَا» منصوباً بالياء لأنه مثنى، أو يكون من إضافة المصدر الناقص لاسمه، وهَمَّالَتين خبراً للمصدر الناقص، أما الجار والمجرور «حتى عُذُو أو شَتُّو» فهو متعلق بالفعل علفتها.

وقيل إنَّ حتى حرف ابتداء<sup>(٢)</sup> فقط والمعنى على هذا «علفتها تبنًا وماءً بارداً إلى أن ابتدأت عيناها تهملان بكثرة»، وتعرب الجملة بعد حتى الابتدائية على النحو الذي أعربناها به قبل من نقص الفعل وتامه.

والقول بأنَّ حتى حرف ابتداء فحسب أولى من جعلها حرف غاية وجرّ لأنه على الأوّل لا حاجة إلى تقدير أن المصدرية وتأويل الجملة بمصدر صريح مجرور بحَتَّى، وما لا يحتاج إلى تأويل خير ممّا يحتاج إليه.

ولا يعدّ قوله «وماءً» في البيت من المفعول معه بإجماع النحاة لأنّ الواو فيه ليست للمعية عندهم بسبب انتفاء المصاحبة فالماء لا يصاحب التبن في وعاء واحد بل يوضع كلّ منهما وحده، كذلك يعطى العلف للدابة في وقت غير الوقت الذي يقدّم لها فيه الماء، وليست الواو عندهم حرف عطف عطِفَ به مفرد على مفرد لأنّ العامل المذكور وهو الفعل «علفتها» لا يتسلّط على المعطوف عليه والمعطوف معاً لاستحالة أن

(١) يقال عن أن هذه إنَّها مصدرية فقط لأنها دخلت على الفعل الماضي المبني، أمّا إذا دخلت على المضارع فإنه يقال عنها إنَّها حرف مصدرية ناصب لأنها في هذه الحالة تنصب المضارع بعدها.

(٢) حتى تعرب حرف ابتداء مبنيّاً على السكون لا محلّ له من الإعراب إذا وليها فعل، ولا تعمل فيما بعدها شيئاً.

يُعْلَفَ الماءُ كما يعلف التبن، وإنَّما الواو عند النحاة ليعطف جملة على جملة بعد تقدير فعل مناسب للماء، ويكون التقدير «علفتها تبناً وسقيتها ماءً» فحذف الفعل والفاعل والمفعول به الأول وهو «سقيتها» وبقي المفعول به الثاني وهو «ماء».

\* قال الراعي عبيد بن حصين النميري المتوفى سنة ٩٠ هـ:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً      وزجَّجْنَ الحواجِبَ والعيونَا

أَنخَنَ جِمالَهُنَّ بِـذاتِ غِسلٍ      سِراةَ اليومِ يَمْهَدْنَ الكُدونا

ذاتِ غِسلٍ: اسم مكان قرب اليمامة، سِراةَ اليومِ: أي وقت ارتفاع الشمس في السماء وهو وسط النهار وسِراةَ ظرف زمان منصوب متعلّق بالفعل أَنخَنَ، يَمْهَدْنَ: أي يُصْلِحْنَ، الكُدُونُ: جمع كَدْنٍ أو كِدْنٍ وهو ما تُوطِئ به المرأة مركبها، أو الهودج، أو قماش يُسْتَعْمَلُ خدرًا، ومعنى البيت الثاني: أَنخَنَ جمالهنّ التي يركبهنّ بهذا الموضوع وسط النهار ليصلحن خدورهنّ أو هوانجهنّ.

ما الغانياتُ: ما حرف زائد مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب وإنَّما زيد لضرورة الوزن، الغانياتُ فاعل مرفوع لفعل محذوف وجوباً يفسّره المذكور والتقدير: إذا برزتِ الغانياتُ برزْنَ، والغانياتُ فاعل برزتِ المحذوفة، وحركت التاء في الفعل «برزتِ» بالكسر لالتقاء الساكنين، أو التقدير: إذا برزْنَ الغانياتُ برزْنَ وتكون الغانياتُ بدل كلّ من نون النسوة، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله شرط إذا في محلّ جرّ مضاف إليه، يوماً: ظرف زمان متعلّق بالفعل برزْنَ المحذوف أو بالفعل برزْنَ المذكور، وزجَّجْنَ: الجملة من الفعل ونون النسوة الفاعل معطوفة بالواو على جملة برزتِ الغانياتُ أو جملة برزْنَ المحذوفتين أو على جملة برزْنَ المذكورة، والألف في العيونَا والكُدونا للإطلاق.

ولا يعدّ قوله «والعيون» في البيت الأول من المفعول معه بلجماع النحاة لأنّ الواو في قوله «والعيونَا» ليست عندهم واو المعية لعدم فائدة الإعلام بالمصاحبة والمعية بين الحواجِب والعيون إذ من المعلوم بداهة لكلّ أحد أنّ العيون مصاحبة

للحواجب وأنها لا تكون إلا معها، فاعتبار الواو للمعية على هذا يعدّ من تحصيل الحاصل، ولا يستقيم أن تكون الواو لعطف مفرد على مفرد لأنّ هذا يقتضي اشتراك المتعاطفين المفردين في العامل، ومن الواضح أنّ الحواجب والعيون لا تشتركان في العامل لأنّ «زَجَّجْنَ» لا يصحّ تسليطه على العيون وإنّما يصحّ تسليطه على الحواجب فقط، فالتزجيج بمعنى التدقيق والترقيق والإطالة، وهذه كلّها معانٍ خاصة بالحواجب، ولم يبق إلا أن تكون الواو حرف عطف لجملة على جملة بعد تقدير فعل آخر مناسب، ويكون التقدير «وكحلّ العيون» فحذف الفعل والفاعل وهو «كحلّ» وبقي المفعول به وهو «العيون».

✽ كلُّ رجلٍ وضيعته.

الضيعة في اللغة العقار<sup>(١)</sup> أي الأرض والنخل والبית ومتاعه وجمعه عقارات<sup>(٢)</sup>، والعقار الخمرة ويستعمل العقار قليلاً في معنى العقار الذي ذكرناه، والمراد بالضيعة هنا الصنعة أي الحرفة سميت بذلك لأنّ الشخص إذا تركها يضيع.

كلُّ: مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره «مقترنان» أو «متصاحبان»، ولا تعرب كلمة «ضيعة» مفعولاً معه بالإجماع لأنّها غير فضله<sup>(٣)</sup> ولا مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه كما ينبغي للمفعول معه، ولما لم تعرب كلمة «ضيعة» مفعولاً معه منصوباً لما ذكرنا فإنّ الواو قبلها لا تكون للمعية عند النحاة مع أنّها بمعنى «مع» هنا، بل تكون حرف عطف لمفرد مرفوع هو «ضيعة» على مفرد مرفوع هو «كلُّ».

✽ هذا لك وأباك<sup>(٤)</sup>.

(١) أمّا العقاقير فهي الأدوية واحدها عقار بوزن عطار

(٢) انظر الهامش السابق.

(٣) فهي معطوفة على عمدة هو المبتدأ «كلُّ»

(٤) ما يقال في هذا المثل يقال أيضاً في نحوه مثل «هذا لك وزميلك» و«هذا لك وإخوانك».

اتفق النحاة على أن «أباك» المنصوب بالألف على لغة التمام في الأسماء الخمسة ليس مفعولاً معه، وعلى أن الواو قبله ليست واو المعية، ولا يصح القول بأن الواو للمعية لأنها بمعنى مع، وأن أباك مفعول معه ناصب ما في حرف التنبيه «ها» من معنى الفعل المضارع «أنبه»، أو ما في اسم الإشارة «ذا» من معنى الفعل المضارع «أشير»، أو ما في الجار والمجرور «لك» من معنى الفعل الماضي المحذوف الذي تعلّق به هذا الجار والمجرور وهو «استقرّ»، لأنّ كلاً من «ها» و«ذا» و«لك» وإن كان فيه معنى الفعل كما أوضحنا فليس فيه حروفه<sup>(١)</sup> كما ينبغي لعامل المفعول معه، هذا بالإضافة إلى أن الفعلين «أشير» و«استقرّ» لازمان لا يتعديان إلى أي من المفاعيل، وما دام قد انتفى كون «أباك» مفعولاً معه لما ذكرنا فقد انتفى كون الواو للمعية، قال سيبويه «وأمّا نحو هذا لك وأباك فقبيح»<sup>(٢)</sup> لأنّك لم تذكر فعلاً ولا ما في معناه<sup>(٣)</sup> أي لم تذكر قبل «أباك» المنصوب فعلاً ولا ما في معناه كما ينبغي للمفعول معه، قال شراح سيبويه «مراده - أي سيبويه - بالقبيح الممتنع» أي الممتنع لخطئه، والصواب أن يقال «هذا لك ولأبيك»<sup>(٤)</sup> بعطف الاسم الظاهر «أبيك» المجرور بالياء على لغة التمام في الأسماء الخمسة على الضمير المجرور حكماً قبله مع إعادة اللام الجارة عند البصريين أو أن يقال «هذا لك وأبيك»<sup>(٥)</sup> بدون إعادة اللام الجارة

(١) أي ليست حروف هاء التنبيه وذا اسم الإشارة ولك الجار والمجرور تشبه حروف الأفعال أنبه وأشير واستقرّ.

(٢) الأدق أن يقال خطأ أو لحن، أو أن يقال ممتنع كما قال شراح سيبويه، لأنّ القبيح يكون صحيحاً كما يكون الصحيح أيضاً حسناً، أمّا الخطأ واللحن وكذلك الممتنع فلا يوصف بحسن ولا قبح فضلاً عن أن يكون صحيحاً.

(٣) الصحيح أنّه سبّق «وأباك» ما في معنى الفعل، فإنّ حرف الهاء التي للتنبيه وذا اسم الإشارة والجار والمجرور لك، بمعنى الأفعال أنبه وأشير واستقرّ على التوالي، ولكن الحروف فيها لا تتشابه كما ينبغي لعامل المفعول معه كما ذكرنا.

(٤) يجوز أن يقال أيضاً «هذا لك ولأباك» أو «هذا لك وأباك» على التوجيه نفسه عند البصريين والكوفيين، ويعدّ أباك على هذا التوجيه مجروراً في المثالين بالكسرة المقدّرة على الألف للتعدّر على لغة القصر في الأسماء الخمسة.

(٥) انظر الهامش السابق.



عند الكوفيين<sup>(١)</sup> وابن مالك، وتعدّ الواو على ذلك حرف عطف ولو كانت بمعنى مع، وقد عطف بها الجار والمجرور «لأبيك» على الجار والمجرور «لك» أو المفرد المجرور «أبيك» على المفرد وهو ضمير الكاف الذي هو في موضع جرّ باللام.

## السادس: المنصوب بالصفة المشبهة

### على أنه مشبه بالمفعول به

#### المتن

❖ ثم قلتُ: السادسُ المشبّه بالمفعول به، نحو: زيدٌ حسنٌ وجّههُ، وسيأتي.

#### الشرح

❖ وأقول: السادس من المنصوبات المشبّه بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد، وذلك في نحو «زيدٌ حسنٌ وجّههُ» ينصب الوجه، والأصل «زيدٌ حسنٌ وجّههُ» بالرفع، فزيدٌ مبتدأ وحسنٌ خبر وجّههُ فاعل بحسن، لأنّ الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صرّحتَ بالفعل فقلت «حسنٌ» بضمّ السين وفتح النون لوجب رفع الوجه بالفاعلية، فكذلك حقّ الصفة أن يجب معها الرفع، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحوّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد ليقترض ذلك أنّ الحسن قد عمّه بجملة، فقليل «زيدٌ حسنٌ» أي هو، ثم نصب وجّههُ، وليس ذلك على المفعولية، لأنّ الصفة إنّما تتعدّى تبعاً لتعدّي فعلها، وحسنٌ الذي هو الفعل لا يتعدّى، فكذلك صفته التي هي فرعهُ، ولا على التمييز، لأنّه معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومذهب البصريين - وهو الحقّ -

---

(١) إذا عطفت الاسم الظاهر على الضمير المتصل الذي هو في موضع جرّ وجب إعادة حرف الجرّ مع المعطوف عند البصريين خلافاً لغيرهم.

أنَّ التمييز لا يكون معرفة، وإذا بطل هذان الوجهان تعيَّن ما قلنا من أنَّه مشبَّه بالمفعول به، وذلك أنَّه شُبَّهَ حَسَنٌ بضارب في أنَّ كلاً منهما صفة تتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، وهي طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلها، فنُصِبَ الوجهُ على التشبيه بعمره في قولك «زيدٌ ضاربٌ عَمراً» فَحَسَنٌ مشبَّه بضارب ووجهه مشبَّه بعمرًا، وسيأتي الكلام على هذا الباب بأبسط من هذا في موضعه.

## الحاشية

\* الفرق بين «زيدٌ حَسَنٌ وجهه» برفع «وجهه» و«زيدٌ حَسَنٌ وجهه» بنصب «وجهه» أنَّهم في الأول لم يقصدوا المبالغة<sup>(١)</sup> فرفعوا «وجهه» بالصفة المشبهة «حَسَنٌ» لأنَّ الصفة المشبهة<sup>(٢)</sup> تعمل عمل فعلها المبني للمعلوم فترفع فاعلاً فالصفة المشبهة «حَسَنٌ» تعمل عمل الفعل المبني للمعلوم «حَسَنٌ»، أمَّا الثاني فهو يفيد المبالغة في المعنى لأنَّ تحويل الإسناد على وجه الفاعلية عن «وجهه» إلى ضمير مستتر جوازاً في الصفة المشبهة يرجع إلى زيد يقتضي أنَّ الحُسْنَ قد عمَّ زيداَ بجملته أي بما فيه وجهه فكأنَّه قيل «زيدٌ حَسَنٌ» أي هو، ثم نصب «وجهه»، فكانَّ حُسْنَ الوجه ذكر مرتين مرَّةً مجملاً ومرَّةً باسمه الخاص.

\* زيدٌ حَسَنٌ وجهه.

ليس نصب «وجهه» على أنَّه مفعول به لما بيَّنه الشارح بوضوح فلا نعيده، وليس ذلك النصب أيضاً على التمييز لأنَّ «وجهه» معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومذهب جمهور البصريين وتبعهم ابن هشام إذ رآه حقاً أنَّ التمييز لا يكون معرفة<sup>(٣)</sup>.

(١) ومثل ذلك لا تُقصدُ المبالغة لو ذكرنا الفعل فقلنا «زيدٌ حَسَنٌ وجهه».

(٢) الصفة المشبهة: وصف يصاغ من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، وكلَّ ما جاء من الفعل الثلاثي اللازم بمعنى فاعل ولم يكن على وزنه ولكنَّه دالٌّ على الثبوت فهو صفة مشبهة نحو جميل وقبيح وحَسَنٌ.

(٣) يرى جمهور الكوفيين أنَّ التمييز قد يأتي معرفة، لذلك فإنَّهم يعربون «وجهه» تمييزاً ولا يعربونه مشبَّهاً بالمفعول به.

وإذا بطل كون «وجهه» مفعولاً به حقيقياً أو تمييزاً تعين ما ذهب إليه جمهور البصريين وابن هشام من أنه منصوب على أنه مشبّه بالفعل به، فقد شبه «حسن» باسم الفاعل المتعدي لواحد كضارب في أن كلاً منهما وصف يفرد ويثنى ويجمع ويذكر ويؤنث، والصفة المشبهة طالبة للمنصوب بعدها بعد استيفائها فاعلها المرفوع تماماً كاسم الفاعل المتعدي لواحد فإنه طالب للمفعول المنصوب بعد استيفائه فاعله المرفوع، فنصب «وجهه» في المثال على التشبيه بنصب عمرو في قولنا «زيد ضارب»<sup>(١)</sup> «عمراً» فحسن مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمراً، ومثل هذا التفصيل يقال في «زيد حسن الوجه»<sup>(٢)</sup>.

### ❖ خلاصة:

إذا قلنا «زيد حسن وجهه» و«زيد حسن الوجه» بتعريف المنصوب بالإضافة أو بآل، فإن «وجهه» أو «الوجه» منصوبان عند جمهور الكوفيين على أنهما تمييز لأن التمييز كما يكون عندهم نكرة وهو الأصل يكون أيضاً معرفة، وعند جمهور البصريين وتبعهم ابن هشام منصوبان على أنهما مشبهان بالفعل به لأن التمييز عندهم لا يكون إلا نكرة.

أما قولنا «زيد حسن وجهاً» بتنكير «وجهاً» فإنه منصوب عند جمهور البصريين وجمهور الكوفيين على أنه تمييز، وذهب بعض النحاة من السليدين إلى أنه منصوب على أنه مشبه بالمفعول به، وأجاز ابن هشام إعرابه تمييزاً أو مشبهاً بالمفعول به.

❖ ❖ ❖

(١) فاعل «ضارب» ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو».

(٢) وإنما كان «وجهه» أو «الوجه» مشبهاً بالمفعول به لا مفعولاً به حقيقة لأن فعل الصفة المشبهة «حسن» لازم لا يتعدى حقيقة إلى المفعول به فكذلك الصفة المشبهة «حسن» في حين كان «عمراً» مفعولاً به حقيقة لأن فعل اسم الفاعل «ضرب» يتعدى إلى المفعول به فكذلك اسم الفاعل «ضارب».



## فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة
مقدمة .....	٥
خطبة المحقق مؤلف منتهى الأرب الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .....	١٣
ترجمة ابن هشام بقلم محمد محي الدين عبد الحميد .....	١٦
خطبة ابن هشام صاحب الشذور .....	٢٠
لغات الكلمة ثلاث ولها معنيان، وحدّ القول، وحدّ المفرد، وكلاً في العربية .....	٢١
على ثلاثة أوجه .....	٢٩
تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف .....	٣٥
للاسم ثلاث علامات .....	٤٦
علامة الماضي قبول تاء التانيث الساكنة وعلامة الأمر دلالة على الطلب وقبول الياء وعلامة المضارع قبول لم .....	٥٩
الحرف ما لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا شيئاً من علامات الفعل ...	٦٢
للكلام في اللغة ثلاثة معانٍ .....	٧٣
ينقسم الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء .....	٧٦
حدّ الإعراب وبيان معناه اللفوي والاصطلاحي .....	٨٢
خرج عن الأصل في الإعراب سبعة أبواب، الأول: الاسم الذي لا ينصرف .....	٨٧
الثاني: ما جمع بالالف والتاء .....	٩٢
الثالث: الأسماء الستة .....	١٠٤
الأفصح في الهن النقص .....	١٠٩
الرابع: المثني .....	١١٩
تخريج القراءات التي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِينَ لَسَاحِرَان﴾ .....	١٣١
يلحق بالمثنى خمسة ألفاظ .....	١٤١
الخامس: جمع المذكر السالم .....	١٥٠
يلحق بهذا الجمع ألفاظ .....	

١٦٤	..... * السادس: الأفعال الخمسة
١٧١	..... * السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر
١٧٦	..... * الإعراب التقديري ثلاثة أنواع:
	(١) ما تقدّر فيه الحركات الثلاث وهو نوعان: المقصور، والمضارع للمياء
	(٢) ما يقدر فيه حركتان وهو نوعان: المنقوص، والفعل المعتل الآخر
	(٣) ما يقدر فيه حركة واحدة، وهو الفعل المعتل بالواو أو بالياء
١٨٨	..... * حدّ البناء: المبني على السكون، والمبني على السكون أو نائبه
١٩٥	..... * المبني على الفتح:
٢٢٨	(١) المبني على الفتح أو نائبه: اسم لا المفرد .....
٢٢٨	(٢) إذا نعت اسم لا المفرد بمفرد متّصل به جاز في ذلك النعت ثلاثة أوجه ...
٢٢٨	(٣) العطف على اسم لا مع التكرار .....
٢٤٤	..... * المبني على الكسر .....
٢٧١	..... * المبني على الضم .....
٢٩٠	..... * المبني على الضمّ أو نائبه .....
٣٠٠	..... * المبني على شيء غير معيّن .....
٣٣٠	..... * النكرة والمعرفة .....
٣٣٧	..... * المعرفة ستة أنواع: الأول المضمر .....
٣٤٨	..... * الثاني من المعارف: العلم .....
٣٥٣	..... * الثالث: اسم الإشارة .....
٣٥٨	..... * الرابع: الاسم الموصول .....
٣٨٠	..... * الخامس من المعارف: المحلّي بأل .....
٣٩٩	..... * السادس من المعارف: المضاف لمعرفة .....
٤٠٢	..... * المرفوعات عشرة: الأول الفاعل .....
٤٠٨	..... * الثاني: نائب الفاعل .....
٤٢٢	..... * للفاعل ونائبه خمسة أحكام .....
٤٦٨	..... * الثالث من المرفوعات: المبتدأ .....

- ٤٧٤ ..... \* لا يبتدأ بنكرة إلا إن عمّت أو خصّت
- ٤٧٨ ..... \* الرابع من المرفوعات: خبر المبتدأ
- ٤٧٩ ..... \* لا يكون الخبر زماناً والمبتدأ اسم ذات
- ٤٨٠ ..... \* الخامس: اسم كان وأخواتها، وهنّ على ثلاثة أنواع
- ..... \* حذف كان وحدها، وحذف كان واسمها مع إبقاء خبرها، وحذف نون مضارعها
- ٤٨٦ ..... \* السادس من المرفوعات: اسم أفعال المقاربة، وهي باعتبار معانيها على ثلاثة أقسام
- ٤٩٣ ..... \* السابع: اسم الحروف العاملة عمل ليس، وهي أربعة
- ٥٠٠ ..... \* الثامن من المرفوعات: خبر إنّ وأخواتها
- ٥١٩ ..... \* تكسر همزة إنّ في تسع مسائل، ويجب فتح همزة أنّ في ثمان مسائل، ويجوز في همزة أنّ الوجهان في ثلاث مسائل
- ٥٢٣ ..... \* التاسع من المرفوعات: خبر لا النافية للجنس
- ٥٤٣ ..... \* العاشر من المرفوعات: المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم
- ٥٥٥ ..... \* المنصوبات خمسة عشر، الأول: المفعول به
- ٥٥٨ ..... \* قد يضمر عامل المفعول به جوازاً أو وجوباً في مواضع منها باب الاشتغال
- ٥٩٢ ..... \* من المفعول به: المنادى
- ٥٦٨ ..... \* من المفعول به المحذوف عامله: المنصوب على الاختصاص
- ٥٧١ ..... \* من المفعول به عامله: المنصوب على الإغراء
- ٥٨٧ ..... \* الثاني من المنصوبات: المفعول المطلق
- ٥٩٥ ..... \* الثالث: المفعول له
- ٦٠٢ ..... \* الرابع: المفعول فيه
- ٦١٢ ..... \* الخامس: المفعول معه
- ٦٤٤ ..... \* السادس: المنصوب بالصفة المشبهة على أنّه مشبّه بالمفعول به
- ٦٦١

\* \* \*



















